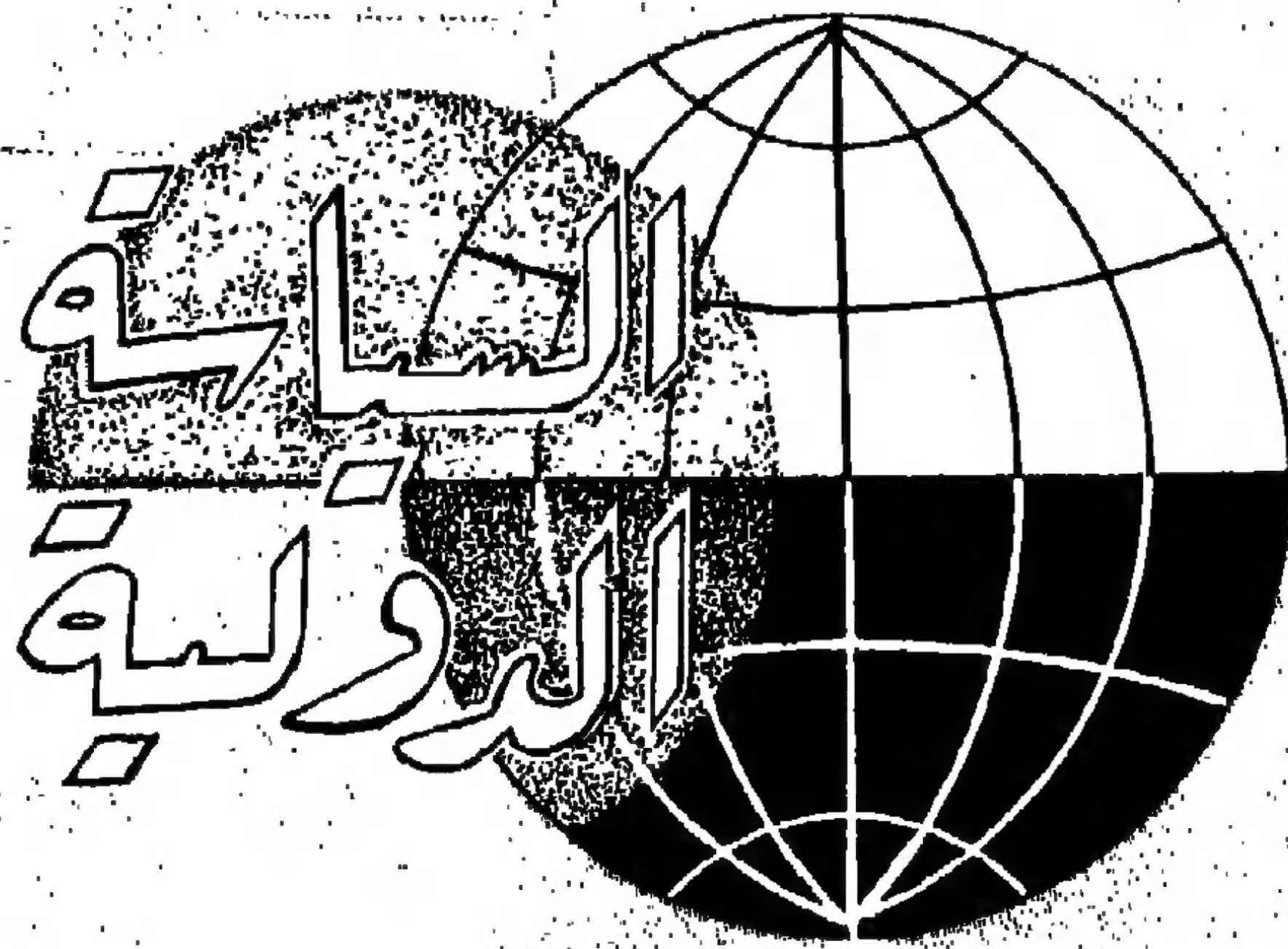




□ أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات [ملف العدد]

- السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة
- محددات وأهداف السلوك العراقي
- التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة
- المبادرات السياسية وامكانيات نجاحها
- دول الجوار الجغرافي وحسابات المكسب والخسارة
- أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد
- الجوانب القانونية للأزمة والجزاءات الدولية
- مجلس الأمن الدولي وإدارة أزمة الخليج
- الأزمة .. ومشكلة العمالة المصرية العائدة
- تصورات للترتيبات العسكرية في المنطقة
- كتب .. ووثائق .. ويوميات الأزمة

الأمة



العدد (١٠٣)
يناير ١٩٩١

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

السياسة الدولية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

□ الافتتاحية :

٤ - حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠ - د. بطرس بطرس غالي

□ ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات :

- ٢٤ - تقديم : حسن أبوطالب
- ٣٩ - السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة - د. مخلص عبدالغنى
- ٤٦ - محددات وأهداف السلوك العراقي - أحمد إبراهيم
- ٥٤ - سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الإقليمية والدولية - د. أحمد ثابت
- ٦٠ - التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة - هاني رسلان
- ٦٩ - المبادرات السياسية وامكانات نجاحها - أيمن عبدالوهاب
- ٧٦ - دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة - عماد جاد
- ٨٠ - أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد - د. جمال زهران
- ٨٧ - الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية - د. عبدالله الأشعل
- ٩٢ - مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة - بهي الدين الرشيدى
- ٩٩ - مجلس الأمن الدولي وإدارة الأزمة - أحمد يوسف القرعى
- ١٠٤ - أزمة العمالة المصرية العائدة - د. ايهاب نديم
- ١٠٨ - تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الاموال العربية - سحر سلام
- ١١٣ - اسعار النفط قبل وبعد الأزمة - ايهاب صلاح الدين
- ١١٨ - تمويل الحشد العسكري في الخليج : دلالاته وآثاره - أحمد النجار
- ١٢٢ - السلوك العسكري ومحدداته - محمد عبدالسلام
- ١٣٢ - تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية - عميد مراد الدسوقي
- ١٤٠ - كتب حول الأزمة - د. حسنى عبدالحميد
- ١٤١ - وثائق خاصة بالأزمة (٢) - نبيه الأصفهاني
- ١٦٢ - يوميات الأزمة (٢)

□ التقارير والتعليقات :

- ١٨٧ - أحداث القدس والمخطط الاسرائيلي في الضفة - علاء سالم
- ١٩٤ - الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية - بدر أحمد عبدالعاطى

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ١٥٠ قرشاً

العراق : ٢٠٠٠ فلس ، الأردن : ١٥٠٠ فلس ، السعودية : ١٥ ريالاً ، المغرب : ٤٠ درهماً ، النوبة : ١٢ ريالاً ، مسقط : ١٢٥٠ بوسنة ،
الجمهورية اليمنية : ١٥ ريالاً ، لبنان : ١٢٥٠ ليرة ، الكويت : ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم : ٢٠ جنيهًا سودانيًا ، البحرين :
١٣٠٠ فلس ، دبي / أبو ظبي : ١٢ درهماً ، غزة / الضفة / القدس : ١٠٠ دولار ، الجمهورية اليمنية : ٢ دينار

نائب مدير التحرير
أحمد يوسف القرعي
سكرتيرا التحرير
نبيلة الأصفهاني
سوسن حسين

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالي
مدير التحرير
السيد يسسين

- ١٩٩ - الجزائر بين الاسلام السياسي والتغيير الديمقراطي - محمد المداح
- ٢٠٤ - حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية - عمر عز الرجال
- ٢٠٨ - الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال - د. سيد محمد مقول
- ٢١٣ - النزاع الليبي التشادي والتحكيم الدولي - السيد عوض عثمان
- ٢١٨ - أبعاد الحرب الاهلية في ليبيا - محمد مصطفى شحاتة
- ٢٢٣ - وحدة الهند بين السياسة والطائفة - احمد الأبراشي
- ٢٢٦ - باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو - خالد ديوران
- ٢٢٣ - استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب - سفير : احمد طه
- ٢٢٩ - ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والتغيرات الدولية - د. ثناء فؤاد عبدالله
- ٢٤٣ - السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت ثاتشر - نزيهة الأفندي
- ٢٤٨ - الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة - أمانى محمود فهمي
- ٢٥٤ - أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتي - أحمد مصطفى العملة
- ٢٥٩ - جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل - فاروق العسال
- ٢٦٣ - مستقبل مجلس أوروبا في ضوء التغيرات المعاصرة - د. محمود مرتضى
- فدوات ومؤتمرات دولية :
- ٢٧١ - الدورة الأربعين لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » - سفير عمران الشافعي
- ٢٧٢ - المؤتمر الاقليمي السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو - سعاد عبدالرسول
- ٢٧٣ - مؤتمر العالم العربي في عالم متغير - صلاح فوزي
- مكتبة السياسة الدولية :
- ٢٧٧ - مستقبل النظام الدولي : الولايات المتحدة والاقتصاد السياسي العالمي - طارق حسنى أبوسنة
- ٢٨٠ - الانتفاضة في المنظور الاسرائيلي - محمد اسماعيل
- ٢٨١ - المؤلفات العربية السياسية
- مجلات السياسة الدولية - إعداد سوسن حسين :
- ٢٩٤ - أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأي العام الغربي - مقدمة المجلات
- ٢٩٥ - حرب أم لا حرب
- ٢٩٨ - الحارس المبهم - كلود جوليان
- ٣٠٠ - ما بعد صدام حسين - جون ب كيللي
- ٣٠٣ □ شهرية الأحداث الدولية : سبتمبر ، أكتوبر ١٩٩٠

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الملا - القاهرة
٧٥٥٥١٠ - ٧٥٥٦٦٦ ت

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر : جنيهاً ، اتحاد البريد العربي
الاربعين بالبريد الجوي ٣٥ دولاراً - باقي دول العالم بالبريد الجوي ٤٠ دولاراً

حصار الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠

لقد تميز عام ١٩٩٠ ، في ادائها الدبلوماسي ، بأكبر درجة من الالتزام القومي ، ووضوح الرؤية ، وتوافق الوسائل مع الأهداف ، وهي العوامل التي قامت معا كبديل دائم ، ومرشد هاد في ملاحه الدبلوماسية المصرية في بحر الأزمات ، وصولا الى شطآن الأمان .

إن مصر التي تمثل بموقعها الجغرافي الفريد محور الارتكاز ، ونقطة الالتقاء ، لتفاعلات العلاقات الدولية على محاور شتى ، كان من الطبيعي ان تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولا يمكن ان تنفصل عنها .

وفي الحقيقة ، فان أستاذ دبلوماسيتنا الى ركائز القوة الكبيرة التي تستمدتها مصر من أمتها العربية ، وقارتها الأفريقية ، وعالمها الاسلامي ، ودورها الريادي اللا انحياز ، كانت هي أهم المقومات التي أكسبت التحرك المصري على الدوام ، الفعالية المؤثرة والايجابية المحسوسة ، في مختلف المجالات .

لقد حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها ، بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى اقامة علاقات تعاون ووثام مع جميع الدول التي تحترم سيادتنا وارادتنا وحقوقنا . ولعل نظرة الى حصار عام ١٩٩٠ الفائت ، تؤكد اقتناعنا بسلامة مسيرتنا التي تتمسك بالسلام العادل لنا ولغيرنا ، وصولا الى مجتمع دولي يسوده التعاون والأمن والأخاء .

أولا : الدبلوماسية المصرية والتحولت العالمية الجديدة :

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، تبدأ مرحلة أنتقالية الى عالم جديد ، يتميز بتدشين عملية تغيير واسعة وبمراجعة تاريخية كبرى . ويمكن القول دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين ، لكل منهما ملامحه التي تختلف كليا عن الآخر ، ليس فقط على المستوى الاقليمي أو القاري ، بل وعلى المستوى العالمي الشامل .

فلقد عاش شعبنا المصري وشعبونا في الوطن العربي على امتداده ، ذلك الخطب الجلل ، الذي تمثل في الغزو العراقي للكويت الشقيقة ، مما وضع الأمة العربية في مأزق غير مسبوق في كل تاريخها القديم والحديث ، وعلى نحو مفاجيء يخالف المبادئ والقيم والأعراف التي استقرت في العلاقات بين البلدان العربية في المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له انعكاساته وأصدائه المدوية في كل بقاع الدنيا ، وان يضع النظام الاقليمي بأسره على شفا مهاوى عميقة ، وان تكون له مخاطره الجسيمة على الأوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومي برمته .

ان أزمة الخليج ، لم تكن في الحقيقة ، سوى وضع مأسوى متفجر ، ظل يتفاقم مع كل يوم ، على مدى الشهور الخمسة الأخيرة من العام الفائت ، أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعا ، في هذه المرحلة الدقيقة .

« أناشد الرئيس هدام حسين ، أن ينقذ الانسان
والكيان في عالمنا العربي من حُرب مدمرة ، سوف تاكل
الأخضر واليابس ولا يعلم إلا الله كيف تكون النهاية المفزعة
إذا بدأت ، وكم تكون الأضرار والأخطار إذا ما اندلعت
النار لتعود بنا الى وراء كله ظلام وضياء »
من نداء الرئيس مبارك للرئيس هدام حسين
يوم ٢١ أغسطس ١٩٩٠

وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلا ومازالت تعاني من أخطار الحرب والتوتر وعدم
الاستقرار ، بسبب وجود عدد من المشاكل التي استعصت على الحل ، أو تفاقت على مر السنين ، بفضل
الضغوط والتدخلات الخارجية ، فقد جاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد وأمام خيار
مصيري ، فإما الاستجابة الى تحديات العصر والتجاوب مع البيئة الدولية الجديدة ، وإما الدمار والضياع
والدخول في دائرة مفرغة من انتهاك القوى واستنزاف الموارد ، بديلا عن تعبئة الطاقات والامكانيات من أجل
التنمية والبناء والوقوف بحسم أمام تصاعد الاتجاهات المتطرفة ، التي تراهن على تفاقم الأوضاع ، ومن ثم
القضاء على الأمل في مستقبل أفضل .

وعلى مستوى العالم الثالث كله ، لا يستطيع أحد أن يغفل حقيقة أن احتمالات الأمن والسلام تتزعزع
إذا استمرت حالة عدم الاستقرار في الدول النامية والفقيرة بسبب عدم مواجهة احتياجات تلك الدول من
الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، فضلا عن تطلعاتها المشروعة نحو التنمية المستمرة
والبيئة الملائمة . وكل هذه العناصر تشكل أبعادا انسانية للأمن والسلام في العالم . بمعنى أن تجاهلها لا بد
وأن يؤدي الى ظهور أشكال جديدة من الصراع تثير علامات استفهام كبيرة عند الحديث عن مستقبل
السلام ، إذا استمرت نفس الاتجاهات السلبية للأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول النامية .
وفي هذا الخصوص يمكن أن نسجل أنه على مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، تركز الحديث بشكل مكثف ، حول
الانهيار الاقتصادي والديون الثقيلة والجفاف وتزايد مشاكل التنمية في العالم الثالث عامة والدول الأفريقية
خاصة . ذلك أن قضية المستقبل الأفريقي تصبح الآن أكثر القضايا حساسية ، في ضوء حقيقة أن الديون
الخارجية للدول الأفريقية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار في مطلع ذلك العام . وأن معظم الدول الأفريقية
المدينة ، التي تباع المواد الأولية بأثمان بخسة ، وتشتري المواد المصنعة بأسعرا باهظة ، أصبحت عاجزة
تماما عن تحمل تكاليف خدمة ديونها .

وإذا كان البعد الانساني لهذه الأزمة ، قد أصبح يلقي اعترافا متزايدا ، فإن بعدها الأمني لا يزال في
حاجة الى ادراكه ومعالجة ، بالنظر الى خطورته على المستويين الاقليمي والعالمي . وترى الدبلوماسية
المصرية أن الحل الحقيقي للأزمة يجب أن يوضع في إطار الحقائق السياسية والاجتماعية جنبا الى جنب مع
الاعتبارات الاقتصادية البحتة . فمادامت لا تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لكي تقبل القوى الاقتصادية
الرئيسية بوجوب إيجاد حل دائم لا يصيب الدول النامية بأضرار بالغة ، فإننا سنظل ندور في إطار الحلول
الوقتية أو القاصرة عن الأمام بكافة جوانب المشكلة . وما لم يتم فهم الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأزمة
الديونية ، وتعطى الحلول السياسية وزنا مماثلا للنظريات الاقتصادية ، فإن بزوغ آمال السلام الحالية ،
يمكن أن تظلله سحب من الصراعات الجديدة الناتجة عن عدم مقدرة حكومات الدول المدينة على مواجهة

مطالب القطاعات الرئيسية لشعوبها .

ومصر على يقين أن هذه المشكلة إذا ما تركت بلا حل لعدة سنوات أخرى ، فإن الحديث عن التنمية والبناء في سائر الدول الفقيرة ، يصبح أضغاث أحلام . ومن هنا نؤكد على أهمية الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى حل حاسم لتلك المشكلة قبل حلول الكارثة .

وعلى المستوى العالمى الأشمل ، يظل عام ١٩٩٠ ، هو البداية لمتغيرات فارقة ، تعيد تشكيل وجه الحياة على الأرض ، وهو نقطة التحول في مسار عالمى جارف ، يحفز على إعادة التفكير والمراجعة ، فيما تصور الجميع أنه من المسلمات . أن انتهاء الحرب الباردة ، التى ولت وغدت في ذمة التاريخ ، قد فرض على الخبراء وأصحاب القرار في طول المعمورة وعرضها ، إعادة تخطيط سياستهم ورسم استراتيجيتهم . فعندما سقط (حائط برلين) قبل أسابيع قليلة من انتهاء عام ١٩٨٩ ، سقطت معه جميع الأسس التى قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن ثم فقد أمتزت الثوابت وانهارت المسلمات وأختفت الحقائق السياسية والأمنية ، وتبخر نظام الكتل ، وتوارت الأيديولوجيات . كما شهد عام ١٩٩٠ ، ذلك الحدث الأغرب من الخيال الذى هو الوحدة الألمانية ، الذى جاء تتويجها لتهاوى الشيوعية الأوروبية وتلاشى نظمها .

ويمكن القول أن الظروف الموضوعية غدت تنهياً الآن ، أمام القارة الأوروبية ، ربما لأول مرة ، لتحقيق ما يحلم به بعض قادتها ، وهى الوحدة السياسية الحقيقية . وإذا كانت الوحدة الاقتصادية الكاملة التى ستزيل نهائياً ما تبقى من حواجز جمركية ونقدية وتجارية ، بين الاثنتى عشرة دولة التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، ستدخل كل هذه الأمم في ديناميكية تاريخية جديدة ، لا أحد يستطيع أيقافها بعد عام ١٩٩٣ ، فإن احداً لا يستطيع كذلك ان يدرك كامل انعكاساتها على أوروبا والعالم . ذلك ان الكيان الأوروبى الجديد سوف يضم ما يقرب من أربعمئة مليون نسمة ، ومن ثم فإنه يشكل المجال الانتاجى والاستهلاكى والتكنولوجى والثقافى والعسكرى (غير النووى) الأكثر أهمية في العالم المعاصر . وجدير بالذكر ان القراءة العلمية وكل التجارب التاريخية تدل على أن الوحدات الاقتصادية الحقيقية ، لا بد وان تقود الى الانسجيمات السياسية العميقة ، الموحدة القرارات الداخلية والاستراتيجيات الخارجية . والكيان الأوروبى الجديد ، لن يشذ عن هذه القاعدة .

ولا شك أن الحركة الجورباتشوفية التى كسرت الجدار الفاصل بين الاوروبيتين ، والذى كان « جدار برلين » رمزه الأمل ، قد وحدت في نفس الوقت الروح الأوروبية ، ورسمت الطريق أمام أوروبا الكبرى ، التى كان شارل ديغول يحددها من الاورال إلى الأطلسى ، وقد أصبحت كذلك . وعندما يتحدث ميخائيل جورباتشوف عن « البيت الأوروبى المشترك » ، فهو يرى فيه ليس أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية فحسب ، بل الاتحاد السوفيتى أيضاً . فلم يعد من تناقض يذكر بين كل الشعوب الأوروبية البالغ عددها ما يزيد على السبعمئة مليون نسمة .

ولو كانت كل دول أوروبا الشرقية ، من تشيكوسلوفاكيا الى بلغاريا ، وصولاً الى الاتحاد السوفيتى نفسه ، مستعدة اليوم لخوض التجربة الأوروبية والتفاعل معها في كل مستوياتها ، فإنه يمكننا القول ، اختصاراً ، ان الأفق الأوروبى قد اتسع الآن الى أبعد الحدود ، في الوقت الذى يفتح فيه على معطيات جديدة ومعادلات غير مألوفة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأنه لا محيص عن العمل بكل جهد من أجل تعميق الحوار العربى والأفريقى من جانب ، وبين أوروبا من جانب آخر ، انطلاقاً من الإرادة السياسية المشتركة التى تستهدف إقامة علاقة خاصة بين هذين الطرفين ، على أساس من التعاون المتبادل ، وتحقيقاً للمصلحة المشتركة بينهما . وعن طريق هذا الحوار لابد من العمل على إعادة اكتشاف وتحديد وتنشيط الروابط التاريخية استناداً الى ما يقوم بين الجانبين من ميراث طويل ، ينبغى توظيفه بشكل ايجابى ، لإقامة قواعد التعامل المستقبلى ، الذى يشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وربما لم تشهد حقبة من الحقب ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من التطورات ذات التأثير البالغ على قواعد وأنماط العلاقات التى استقرت في النظام الدولى ، وخاصة بين قواه الرئيسية الفاعلة ، مثلاً تشهد

الآن بداية حقبة التسعينات . فالحوار بين الشرق والغرب ، بدأ خلال عام ١٩٩٠ الفائت ، وبأوضح ما يكون ، أنه لا يدور في فراغ ، بل تكرر كحوار عالمي أوسع ، أستهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات الدولية المعاصرة ، تمهيدا لاقامة المجتمع العالمي الجديد ، الذي تأمل شعوبنا ان تنتقل به الانسانية إلى مرحلة متقدمة لم يسجلها التاريخ من قبل ، يكون فيها شعور الانسان في أية بقعة على سطح الأرض بالأمان والطمأنينة ، مواكبا لاعتزازه بالتقدم العلمى والتكنولوجى والفكرى الذى حققه المجتمع البشرى في الربع الأخير من هذا القرن .

ان التعاون الخلاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الذى لم يعد يقف عند حد طرح الرؤى والمفاهيم الجديدة ، بل غدا يتبلور عمليا في التطبيق الواقعى لنظرية توازن المصالح ، كبديل لنظرية توازن القوى ، التى سادت العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، انما يحظى اليوم بالمساندة والتأييد من جانب معظم القوى الدولية الفاعلة في مختلف القارات .

وتؤكد الدبلوماسية المصرية على حقيقة مفادها ان شعوب العالم الثالث ، تتطلع بحماس الى المشاركة بفعالية في اقامة هذا البنيان الجديد ، ليس فقط من منطلق حرصها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حقوقها ، ولكن أيضا من واقع قدرتها على اضافة ابعاد جديدة لهذا التفاعل الخلاق الذى تشهد حاليا مراحله الاولى وثماره المبكرة .

وتنطلق مصر في نظرتها هذه من إيمانها العميق بأهمية العمل على اصفاء مزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وتوسيع دائرة التعاون والتقارب العالمى وبضرورة أن يعقب النجاح في تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب بمؤسساتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، استشراف الأمل في اقامة البيت الانسانى الأكبر ، الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة ، ويتعمق في ظله احترام حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وحرية الاختيار ، ويتعزز شعور الفرد في كل مكان بالأمان في مواجهة الأخطار التى تعاظمت في نصف القرن الأخير ، وبرزها خطر الفناء النووى والبيئى ، وخطر المجاعة وعدم توفر الاحتياجات الأساسية من الغذاء . ولا شك ان هذه العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، تشهد قدرا غير مسبوق من التغيرات الجذرية في الفكر والممارسة على السواء ، كما تتسم ، في نفس الوقت ، بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة ، بحيث أصبح لزاما على شعوب الأرض جميعا ، أن تتبادل الرأى فيها وان تفكر معا في شتى جوانبها ، بهدف اثناء هذا التطور وتسخير لخدمة القضايا الأساسية للإنسان في مشارق الأرض ومغاربها .

ان البشرية ، تمر اليوم بتجربة تثير الإعجاب ، حيث تعبر فيها الحدود المادية والفكرية والروحية بين ما كان قائما بالأمس بخيره وشره ، وبين ما سيكون جديدا في القرن الحادى والعشرين ، في العالم على امتداده . وعليه فان هذا العبور لابد وان تشارك فيه القوى الفكرية والسياسية في كل مكان ، ذلك ان التفاعل سيظل هو العنصر الضرورى ، الذى لا غنى عنه ، لبلورة رؤية واضحة تعبر عن توافق حقيقى في التوجهات بين الروافد الرئيسية للفكر العالمى .

واذا كانت قوة الاندفاع الأولى التى حركت هذا العبور ، هى تلك التى تولدت من التفاعل النسبى - الموضوعى والذاتى - لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية ، والدول المتقدمة عموما ، وتلك ظاهرة إيجابية يجب ان نسجلها ونضعها في اطارها الصحيح ، الا انه من الضرورى التأكيد على أنها لا تكتمل ولا تستقر في الواقع الدولى ، الا اذا شارك كل انسان ، ايا كان موقعه الجغرافى أو الفكرى أو الاجتماعى ، في انضاجها وتأمين استمرارها ونموها ، حتى تصبح عملية العبور تطورا استراتيجيا في خطواته واهدافه ، وليس تكتيكا عابرا ، يقتصر مداه على فترة زمنية محددة ، طالت أم قصرت .

وتؤمن مصر ايمانا عميقا ، بأنه بغير هذه المشاركة الجماعية للإنسان العصر ، سيصعب على البشرية تحقيق حلمها الأكبر في جعل القرن الحادى والعشرين أول قرن يعيشه الانسان متحررا تماما من خطر الفناء . كما تؤكد مصر على أن انسان العالم الثالث ، يرى أن عملية العبور التى بدأت مظاهرها منذ منتصف الثمانينات بين النظامين الاجتماعيين المختلفين ، ضد خطر الفناء النووى وانهيار البيئة ، ليس هو

الأول من نوعه . فقد سبق أن جرى عبور مشترك بين نفس النظامين الاجتماعيين في الأربعينات من هذا القرن ، ضد الخطر الذي مثلته دول المحور الفاشية ، وكان الهدف من ذلك الوفاق وقتئذ ، هو إقامة نظام عالمي جديد ، يستأصل الحرب الى الأبد . وتم تقنين هذا التوجه بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة ، الذي اعتبر الحرب غير مشروعة الا في حالة الدفاع عن النفس ، ولكن هذا العبور لم يتأمن بمشاركة فعالة حرة من أنسان العالم الثالث ، الذي ظل في واقعه المعاش ، يعاني من الاستعمار والأسغلال والعنصرية والتخلف والحروب الإقليمية ، ومن هنا عجز عبور الأربعينات عن أن يكتسب طابعه الاستراتيجي ، وسقط في هوة التكتيك المرحلي ولعبة توازن القوى ، التي قادت الى الحروب العدوانية والى السباق النووي وتلوث البيئة ، والفجوة المتزايدة بشكل مخيف بين عالم غنى مترف ، وعالم فقير مثقل بالديون والقيود . وفي تقديرنا أنه لا مناص ، اذا ما أردنا أن نحول هذا الحماس العاطفي الذي يجتاح اليوم أفئدة الملايين من البشر في الشرق والغرب ، في الشمال والجنوب ، وتوظيفه لخدمة قضايانا الكبرى ، قبل ان تخدم جذوته أو يصيبها الأحباط ، من تهيئة المناخ العالمي للتفاعل الايجابي من أجل بلورة القيمة الجديدة للإنسان ، الذي نريده عابرا للحدود ، بأقنطار وثبات ، بين قرن وقرن ، وبين تاريخ وتاريخ ، كما نريده بانيا لحضارة السلام والحرية ، ومستفيدا من انجازات العلم والتكنولوجيا .

واذا كانت ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب هي السبب المباشر في هذه الولادة الجديدة ، أو الحافز الأول لتلك التبدلات الجوهرية في هيكل الوضع الدولي الراهن ، فإن عام ١٩٩٠ الفائت ، قد سجل بشكل واضح وقاطع ، فعالية الدور الذي غدت تتمتع به « الأمم المتحدة » ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة . التي كانت سببا في عجز ادائها وشلل أجهزتها ، وضعف كيائها . ولعل أزمة الخليج ، التي تفجرت بكل تداعياتها في النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت هي المختبر الذي انصهرت فيه سبيكة ما يطلق عليه اليوم « النظام الدولي الجديد » . ففي سرعة غير مسبوقة ، تخلى كل طرف من الأطراف الدولية المتواجدة والمتنافسة سابقا ، عن شرعيته الخاصة به ، والتي جرى صياغتها في اطار استراتيجية الحرب الباردة ، وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد في المنظمة الدولية للأمم المتحدة ، وميثاقها ، ومجلس أمنها ، الذي مارس لأول مرة ، وبكيفية ملحوظة ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولي . كما أصبحت صفة الأجماع التي تصدر بها قرارات مجلس الأمن في الأونة الأخيرة ، أمرا يعطى الانطباع بان « مناخا » دوليا جديدا يؤذن بأفراز نظام دولي جديد ، في سبيله الى التبلور التدريجي والامتداد على أتساع الكوكب كله . « نظام » يحظى بتأييد الدول جميعا ، بغض النظر عما بينها من أوجه تعارض وتباين وعدم تكافؤ . « نظام » يعلو الصلاحيات السيادية للدول كافة ، مهما عظم شأنها ، ويكتسب سمة « السلطة العالمية » البازغة .

وهكذا تغدو « الأمم المتحدة » تحقيقا عمليا للأمل الذي أنعقد عليها عند قيامها منذ خمسة وأربعين عاما ، تجسيدا للحكمة الجماعية ، ومركزا للتوفيق بين مواقف الدول . وجدير بالذكر أن محاولة احياء دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية ، انما تأتي مع بداية مرحلة تاريخية من التعاون الدولي ، الذي يستهدف إقامة « نظام دولي جديد » أكثر أمنا وسلاما ، وستكون الأمم المتحدة هي أداة تنفيذ هذا النظام . واذ ترحب الدبلوماسية المصرية بهذا التطور الايجابي ، وتعطيه كل ما تملك من تأييد ومساندة ، فانها تود أن تؤكد على ان الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح شعوب العالم الثالث ، في هذه المرحلة الدقيقة ، من تاريخ الإنسانية ، إنما يقوم على مشاركتها فرديا وجماعيا ، في توجيه هذه التحولات الأساسية ، في النظام الدولي ، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية ، وبحيث تكون بلادنا فاعلة لا مشاهدة ، قادرة على وضع بصماتها الواضحة على صورة العالم في المرحلة القادمة ، ورسم مسار محدد لحركتها في مواجهة الأخطار المتزايدة والتحديات المتجددة .

ثانيا : الدبلوماسية المصرية في المجال الأفريقي :

شغل الاهتمام الذي توليه الدبلوماسية المصرية بأفريقيا خلال عام ١٩٩٠ ، كغيره من الأعوام ، رقعة واسعة ، كما ظل جهودها لمساعدة شعوب القارة في التغلب على ما يواجهها من مشكلات ، يحتل الأولوية في

كل مجالات نشاطها ، كما جاء اختيار الرئيس مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقيادة سفينة العمل الأفريقي المشترك في هذه المرحلة التي تواجه فيها أفريقيا تحديات صعبة ، ليضاعف من مسؤوليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات .

وقد سجل عام ١٩٩٠ أحد أنجازات حركة التحرير الأفريقية الغالية باستقلال ناميبيا في الحادي والعشرين من مارس من العام الفائت ، وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقي الذي طال أنتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك في احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بأعلان الاستقلال .

وإذا كان استقلال ناميبيا من شأنه أن يسهم في توسيع نطاق الحرية الأفريقية ، فإنه في ذات الوقت ، تجسيد لاستمرار مسيرة النضال الأفريقي ، وتعزيز لايماننا بحتمية انتصار كفاح الشعوب الأفريقية في سبيل الحق والمبدأ ، وفي تحرير كرامة الإنسان الأفريقي ، وتخليصه من ربة الاستعمار والسيطرة والعنصرية .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك في وندهوك في مارس ١٩٩٠ ، عقد اتصالات ثنائية مع الرئيس الناميبى سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده في مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة . وقد تمت مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة الى ناميبيا في مناسبات مختلفة خلال العام المنصرم ، وذلك عندما ترأس وفد مصر في آخر انعقاد لمجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة في عاصمة الدولة الفتية بعد إعلان استقلالها ، مدير الادارة الأفريقية كما قام مدير عام الصندوق المصرى للتعاون مع الدول الأفريقية بزيارة استطلاعية الى وندهوك لبحث مجالات التعاون المشترك بين البلدين وأشكال المعونة الفنية المقدمة من مصر الى دولة ناميبيا الشقيقة . وكانت مصر في مقدمة الدول الأفريقية التي اقامت التمثيل الدبلوماسى المقيم في ناميبيا وتم افتتاح السفارة المصرية في وندهوك بعد أيام قليلة من إعلان استقلال البلاد .

وعلى ذات الصعيد التحريرى ، شهد عام ١٩٩٠ الافراج عن نلسون مانديلا ، الذى أصبح رمزا لنجاح الانسان في مواجهة أعتى التحديات ، بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة والتمسك بالحق والتسلح بالقيم الرفيعة .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية الدؤوب في العمل على اطلاق سراح هذا البطل الأفريقي العتيد ، إيمانا منها بأن حريته ستظل تلهم آمال الملايين وامانيهم وتطلعاتهم الى عالم أفضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر في أعماقه مساواة كاملة بين البشر .

وتشارك مصر بكل حماس وثبات ، الجماهير الأفريقية أملها وعزمها في مواصلة الضغط والعمل من أجل أن تتحول جنوب أفريقيا الى دولة ديمقراطية ، تحترم حق كل مواطن في المشاركة في الحكم ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه ، وتصون حق الأغلبية في اختيار طريقها وتقرير مصيرها كسائر الأمم والشعوب . ومع ترحيب الدبلوماسية المصرية بالخطوات الايجابية التي تمت في الآونة الأخيرة ، للتخفيف من القيود المفروضة على اشقائنا الافارقة اصحاب الارض والحق ، وفي مقدمتها الافراج عن المناضل مانديلا ، ورفع بعض القيود على النشاط السياسى لحركات التحرير ، والغاء حالة الطوارئ ، فإن مصر لا تكتفى بما اتخذ من اجراءات ، وانما تصر على التحقيق الكامل للهدف الذى عاهدت الشعوب الأفريقية نفسها على تحقيقه ، وهو ازالة نظام الأبارتيد ، والقضاء على كافة الممارسات المتفرعة عنه ، باعتباره مناقضا لحركة التاريخ ، ومنافيا لأبسط حقوق الانسان ، ومتعارضا مع شعارات الديمقراطية والحرية التي يرفعها المناضلون في شتى انحاء الأرض ، واصبحت من المسلمات التي تتمسك بها القوى الدولية وتردها في كل مناسبة . وبأختصار فإن الموقف المصرى ، والموقف الذى تنتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الأبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لالغاء الأبارتيد ، واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر في كافة الاجتماعات الأفريقية وخاصة اجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقى التي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا في مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة

التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزاري الذي استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في إحدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذي كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الإفراج عنه . وايضا في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الافريقي التي عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ويأتي في مقدمة ما تعنى به مصر من القضايا الافريقية الملحة ، المشكلة الاقتصادية التي نتجت عن تراكمات السقبة الاستعمارية ، وما سادها من استغلال وتبديد للثروات ، وعن مشكلة الديون الخارجية بابعادها الرهيبة واعباتها المروعة .

وتلاحظ مصر أن حقبة الثمانينات قد شهدت في معظم الدول الافريقية وضعا صعبا ، كما صارت معدلات النمو تأخذ صورة سلبية ، تنعكس في انخفاض مستوى المعيشة ، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها بلداننا على نحو فردي أو مشترك لوقف مسار التدهور المستمر في الأداء الاقتصادي في افريقيا . كما تم ذلك في تعارض حاد مع الارتفاع الخطير في اجمالي ديون افريقيا الخارجية . وقد ادت هذه التركيبة من المشكلات الاقتصادية الحادة والمديونية الخارجية الى زيادة عدد البلدان الافريقية ضمن أقل البلدان نموا من ٢١ الى ٢٨ بلدا ، خلال الفترة نفسها .

وفي مواجهة هذه الوضعية المعقدة ، يتزايد اليقين لدى مصر ، بأن مسئولية تنمية افريقيا ، تقع بالأساس على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما أثبتت الأحداث أنه لا بديل للاعتماد على النفس واعطاء أولوية للتبادل التجاري والفنى والتكنولوجى في نطاق الأسرة الافريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدا لدور التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد ركزت دبلوماسيتنا الافريقية جهدها على مدى العام الفائت ، في مجال الأسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجسيد قيام سوق افريقية موحدة تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التي أقرتها منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٠ ، كما قطعت لجنة التسيير الدائمة للمنظمة ، شوطا كبيرا في انجاز الوثيقة الخاصة بانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية ، كما قامت بوضع معظم مشروع الاتفاقية المنشئة لهذه الجماعة .

اما في مجال التعاون العربى - الافريقى ، فرغم تحقق بعض الانجازات الملموسة ، فلازال هناك ، في رأينا ، مجال واسع لتعزيز هذا التعاون وزيادة رقعته ومداه ، بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، اللذين يتفقان في الهدف والمصير ، وينتميان الى أسرة العالم الثالث والدول النامية .

وفي الدائرة الأوسع الخاصة بالحوار بين الجنوب والجنوب ، شاركت مصر مع أربع دول افريقية شقيقة ، هي السنغال ونيجيريا وزمبابوى والجزائر ، في تشكيل الدول الخمسة عشر ، بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب ، يعرض على كافة الدول النامية لاعتماده وأقراره ، كما تتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الاقتصادى العالمى وأقتراح الاستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة . وقد شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر القمة الأول لهذه المجموعة الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور ، في الأسبوع الأول من مايو ١٩٩٠ . وصدر عن هذا المؤتمر بيان حدد مجالات الاهتمام المشترك للدول النامية ، والمجالات المطروحة للتعاون في الحوار بين الشمال والجنوب . ومن المقرر ان ينعقد مؤتمر القمة الثانى في يونيو عام ١٩٩١ الحالى في العاصمة الفنزويلية كراكاس .

وتؤمن مصر بأن نجاح جهودها في هذا الصدد ، سيظل رهنا بتحقيق درجة معقولة من التعاون والتضامن الدوليين ، وايضا بحدوث تغيرات أساسية في النظام الاقتصادى الدولى . ذلك ان الانهيار المستمر في أسعار السلع الافريقية ، والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلا عن عبء الديون الخارجية المتنامى ، وما يصاحبها من تدفق عكسى للموارد ، تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الانتعاش الاقتصادى ، على نحو خطير حقا . وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى في مجال العمل على تحول النظام الدولى الحالى غير المنصف .

وتطالب مصر بضرورة أن تراعى أية معالجة لازمة المديونية الخارجية للدول المدينة عامة والدول الافريقية خاصة ، ضرورة الحفاظ على التوازن بين العناصر التالية :

أولا : وحدة مشكلة المديونية لكافة الدول المدينة ، التى يجمعها ثقل الاعباء التى تفرضها الازمة ، والحاجة الى معالجة شتى أنواع الديون وجميع فئات المدينين بلا تفرقة أو تمييز .
ثانيا : البعد الانسانى والاجتماعى ، وارتباط الإصلاح الاقتصادى باستمرار النمو ، كحافز للدول التى تطبق برامج الإصلاح ، باعطاء المثل على جدوى التنمية .

ثالثا : وضع استراتيجية دولية شاملة متفق عليها بين الأطراف ، على أساس مبدأ المشاركة فى المسئولية بين الدائنين والمدينين ، وتحديد ما تتحمله الدولة المدينة لخدمة ديونها مقارنة بعائد صادراتها .
رابعا : تقديم مساعدات التنمية ، واستعادة الوضع الإيجابى للتدفقات المالية على الدول النامية ، تلك التدفقات التى تأخذ حاليا وضعا عكسيا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ما تتلقاه من مساعدات بنحو خمسة مليارات من الدولارات من التحويلات الصافية .

وتولى الدبلوماسية المصرية اهتماما كبيرا بمواجهة هذه الازمة فى بعدها الأفريقى ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتى عشرة دولة مهمة أجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التى عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة أخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، اضطلعت مصر فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها أزمة المديونية .

وخلال عام ١٩٩٠ المنصرم ، قامت القاهرة باستقبال السيد « بيتينو كراكسى » ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية فى مختلف أرجاء القارة . كما استقبلت مصر كذلك السيد « مالكولم فريزر » رئيس مجموعة كبار الشخصيات التى شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التى جَاء من أجلها وأظهر حماسا لتابعيتها والتحقيق من بلوغ الهدف المرجو منها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية السبع الكبرى فى التاسع من يوليو فى مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك ، بأعباره رئيسا للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بتوجيه رسائل الى قادة هذه الدول ، يطلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الاهتمام الى هذه المشكلة التى تهدد بخنق جهودنا على طريق الإصلاح الاقتصادى .

كما تابعت مصر دفع الجهود التى تبذلها خمس دول غير منحازة لحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت على مدى العام الفائت ، فى جميع الاتصالات والاجتماعات التى تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان ، ونظرانهم فى الهند والسنغال وفنزويلا ويوجوسلافيا ، وذلك فى إطار التحضير لأجراء الحوار الموسع المنشود ، وذلك انطلاقا من إيماننا العميق ، بأن عالمنا المعاصر ، يزداد ابتداء كل من أجزائه الى الآخر ، مما يستدعى تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولى ، وأنه ينبغى تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشترك .

وتدرك مصر ، فى الوقت نفسه ، ان امكانيات تحقيق ما حددته أفريقيا لنفسها من أهداف ، ستظل تصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر الى جو السلام والاستقرار الدائمين . كما تؤمن إيماننا جازما بأنه لا يمكن ان يقوم تناقض حقيقى بين مصالح الدول والشعوب الأفريقية ، التى تشترك فى الانتماء الى حضارة واحدة ، وتجتاز نفس المرحلة على طريق البناء والإصلاح الاقتصادى والتنمية ، وتسعى الى تحقيق أهداف متطابقة .

ومن هذا المنطلق فقد كثفت الدبلوماسية المصرية ، جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين جميع الدول الشقيقة التى قامت بينها خلافات عارضة ، ولا يمكن أن تمس العلاقة المصرية التى صاغت ارادة القدر منذ قديم الزمان .

وقد سعت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٩٠ المنقضى الى تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال ، وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ، كما تم بذل جهود مضيئة تمثلت فى توجيه

الرسائل من الرئيس محمد حسنى مبارك الى قادة الدولتين الشقيقتين وايضاً لجان لتقصي الحقائق ، وعقد اجتماعات للمسؤولين في البلدين بمشاركة مصرية . وكان من الجهود التي بذلت في هذا الصدد ترتيب اجتماعات لوزيري الخارجية والداخلية في البلدين بدار السفارة المصرية في العاصمة الفرنسية خلال شهر يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ . وقد ساعدت هذه الجهود في مضمونها على احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمه أو استفحاله ، وكذا تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات للبدء في تسوية محددة له في المستقبل القريب . وبهذه المناسبة ، تسجل مصر تقديرها لروح التعاون البناء التي ابدتها الاشقاء المسؤولون في البلدين ، وكذا أمتنان مصر للدور الذي قامت به توجو وزمبابوى ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها باللجنة التي شكلتها القمة الافريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسنى مبارك في هذه المهمة . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر على مدى العام الفائت في شهرى فبراير ويوليو في اديس أبابا ، وفي شهر أكتوبر في نيويورك ، برئاسة أوغندا التي انضمت الى اللجنة بعد انتخابها رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالي الموريتاني .

وفيما يتعلق بقضية الصحراء ، قامت مصر باجراء عدة اتصالات مع الامين العام للأمم المتحدة السيد « بيريز دى كويار » ، ويمكن القول بأن الخطوات التي تمت في اتجاه تسوية هذا النزاع كانت ايجابية الى حد بعيد ، ولسنا نشك في أن الاستفتاء الذي ينتظر اجراؤه خلال المستقبل القريب ، سيكون كفيلاً بتحقيق ما نرجو ، من ترسيخ لتضامن وتعزيز لروابط حسن الجوار بين دول قارتنا العريقة . كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وهو نزاع لا يمكن ان يحجب عنا اتفاق الدولتين في المصلحة ، وإيمانها بضرورة العمل من أجل عزة أفريقيا ومجدها ، عن طريق تدعيم الوحدة والقضاء على المنازعات بين دولها ، وقد قام الرئيس مبارك خلال العام الفائت بإرسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسيين القذافي وحبلى ، من أجل تمهيد الاجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الاسرى بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين . وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذاً لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما في ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ . ولعل التغيرات الأخيرة التي اعترت نظام الحكم في تشاد في مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتي تمثلت في اقصاء « حسين هبرى » الى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة في العلاقات الليبية - التشادية .

وبالنسبة لمنطقة القرن الافريقى ، وهى منطقة تمثل لأفريقيا كلها ، ولكثير من القوى الدولية أهمية استراتيجية بالغة ، تحرص مصر ، على أن تسودها علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل . وفي هذا الاطار تواصلت الاتصالات بين الرئيس محمد حسنى مبارك ورؤساء دول القرن الافريقى ، كما أيدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات منطقة القرن الافريقى بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة وحدة وسلامة اراضى دول المنطقة ، ودعت الى ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة في الاعلان الصادر في ٩ يوليو ١٩٩٠ ، عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الايجاد) بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة . وفي نفس الاتجاه بذلت مصر خلال عام ١٩٩٠ جهوداً مكثفة لعقد مؤتمر في القاهرة في ديسمبر ١٩٩٠ على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلي الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطنى في الصومال وقد تأجل عقد المؤتمر نظراً للأوضاع السائدة في الصومال في الوقت الراهن .

ولما كانت الصراعات القائمة حالياً بين بعض الدول الافريقية ، تعتبر واحدة من أخطر العقبات التي تعطل التنمية الاقتصادية ، الى جانب الصراعات التي تعود الى الخلافات القبلية داخل البلد الواحد ، لذلك فان مصر تجدد العزم مع شقيقاتها الافريقيات على العمل معا على سرعة حل كافة هذه النزاعات في قارتنا حلاً سلمياً . وفي هذا الصدد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الاهلية الدموية التي شهدتها ليبيريا خلال العام المنصرم ، والمواجهات العسكرية في السودان واثيوبيا وانجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال اتصالاته مع الاشقاء الافارقة الى العمل على تطويق هذه المواجهات التي تدمر الطاقات الافريقية . وترى مصر أن حل هذه النزاعات سيؤدى الى دعم السلام

والاستقرار في قارتنا ، كما سيحون له أثره في تخفيض الانفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد اضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتناشد مصر المجتمع الدولي العمل على زيادة مساعداته المالية لانقاذ سبعة عشر مليون إنسان أفريقي يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحروب الأهلية والحدودية التي تتأجج في مختلف أنحاء القارة ، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين من المعدمين والنساء والأطفال الذين يعانون بصفة خاصة من صعوبة الحياة التي فرضت عليهم بسبب النقص في التغذية والعناية الطبية والمأوى والحماية .

وفي مجال تبادل الزيارات الرئاسية بين مصر وبين شقيقاتها الأفريقيات ، إستقبلت مصر خلال العام الفائت الرئيس عبده ضيوف مرتين الأولى في شهر مارس لحضور إجتماعات رابطة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية الأفريقية والثانية في شهر نوفمبر لحضور الاحتفالات الخاصة بإفتتاح جامعة سنجور بالأسكندرية والذي شارك فيها أيضا الرئيس الزائري موبوتو سيكي . كما إستقبلت القاهرة أيضا المناضل الأفريقي نلسون مانديلا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٩٠ حيث إلتقى بالسيد الرئيس مبارك كما تم منحه خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة . كما شهدت القاهرة أيضا زيارة الرئيس الرواندي « جوفينيال هابيا ريمانا » في شهر يونيو ١٩٩٠ ، ومرة أخرى خلال توقفه في القاهرة يوم ١٨ أكتوبر في طريقه الى باريس ، كما إستقبلت مصر الرئيس الأثيوبي منجستو هايلاماريام خلال يومى ٢٠ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث صدر بيان مشترك في أعقاب المباحثات التي دارت بينه وبين الرئيس مبارك ، إتفق فيه الرئيسان - بوجه خاص - على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، كما إتفق على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل . وأشار البيان المشترك الى أن الرئيسين بحثا بشكل متعمق مشكلة الأمن في منطقة البحر الأحمر ، وإتفقا على التعاون الوثيق لضمان السلام والاستقرار ، ووحدة كافة دول المنطقة . وقبلها استقبلت مصر الرئيس يورى موسيفنى ، رئيس جمهورية أوغندا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ . وعلى الجانب الآخر زار الرئيس محمد حسنى مبارك لوزاكا في ١٩ مارس ١٩٩٠ ، حيث ترأس الدورة الرابعة للجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالجنوب الأفريقى ، ووندهوك في ٣٠ مارس ١٩٩٠ ، للمشاركة في حفلات إعلان استقلال ناميبيا ، وأديس أبابا في يوليو ١٩٩٠ ، لحضور القمة الأفريقية السادسة والعشرين .

وبعد نشوب أزمة الخليج في أغسطس العام الماضى ، حرص الرئيس محمد حسنى مبارك على إطلاع أشقائه الأفارقة على تطورات هذه الأزمة الخطيرة ، وتفاصيل الموقف المصرى الساعى الى تسويتها في إطار عربى ، يجنب المنطقة والعالم كله ، أخطار نشوب حرب مدمرة في الشرق الأوسط ستمتد آثارها السلبية الى المجتمع الدولى كله . وقام عدد من المبعوثين الشخصيين للرئيس مبارك ، بحمل رسائل شخصية من سيادته الى جميع الرؤساء الأفارقة .

كما شهدت مصر أيضا خلال عام ١٩٩٠ زيارات مكثفة على المستوى الوزارى ومنها زيارة وزيرى خارجية ليبيريا وأثيوبيا في فبراير وجامبيا في مارس وكينيا في أبريل وسوازيلاند في يوليو وأوغندا في أغسطس وموريشيوس في أكتوبر .

وفي إطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، تم خلال عام ١٩٩٠ المنصرم عقد عدد من اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين عدد من الدول الأفريقية الشقيقة ، وهذه اللجان المشتركة هي الاطار العام الذى ينظم التعاون الشامل بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتقنية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها ، إذ إنعقد خلال عام ١٩٩٠ عدد من اللجان المشتركة بين مصر وكل من كينيا في يوليو وبورندى في شهر أغسطس وزيمبابوى في سبتمبر ١٩٩٠ ، وفي نفس نطاق التعاون المصرى - الأفريقى شهد عام ١٩٩٠ إبرام عدد من الاتفاقيات لإنشاء عدد من اللجان المشتركة مع كل من ليبيريا في شهر فبراير وناميبيا في شهر مايو من نفس العام .

وإذ تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فإنها تعطى إهتماما خاصا للتعاون في الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ضمن التجمع المعروف باسم دول « الأندوجو » ، وقد تم في فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لهذه المجموعة في أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزارى الحادى والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد تميز هذا المؤتمر ببداية دخول التعاون الاقليمى بين دول

حوض نهر النيل ، مرحلة التحقيق الفعلي بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة . وفي خلال العام المنصرم ، إستضافت القاهرة بالفعل خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، ندوة دولية لسياسة وتكنولوجيا المياه في أفريقيا ، شارك في تنظيمها مع المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية ، مجلس الاستراتيجيات الدولية في واشنطن . وقد صدر عن الندوة إعلان القاهرة للمياه ، الذي أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه في القارة الأفريقية ، ونحو إعداد أفضل للقارة لمواجهة احتياجاتها من المياه في المستقبل ، وذلك إنطلاقاً من أن تنمية موارد المياه تعتبر من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشريا وإجتماعيا وإقتصاديا ، الى جانب كونها أداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه لشعوب القارة الأفريقية .

وفي ذات الاتجاه ، إستضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأندوجو ، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وهي المرة الأولى التي تشارك في أحد إجتماعات الأندوجو ، كما شاركت في هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا . وتأسيسا على المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر ، وعلى الامكانيات الكبيرة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة والكهرباء ، داخل إطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائي بين شبكة أنجا يزائير وشبكة سد أسوان العالي في مصر ، إعتد الاجتماع خطة عمل تقوم على إنشاء فريق خبراء يعقد إجتماعات دورية لاصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلا عن إتخاذ الاجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع إطار عام للتعاون في انتاج الطاقة والادارة والربط الكهربائي في إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لأوضاعها في الوقت الراهن . كما أعرب الاجتماع عن أمله في أن تنضم الدول المجاورة الى مجموعة الأندوجو ، من أجل تعزيز التضامن الجماعي داخل الإقليم .

وإذ تتنوع علاقات مصر مع الدول الأفريقية على مختلف الجبهات الرسمية والشعبية ، فقد شهد عام ١٩٩٠ ، متابعة للاتصالات الحزبية بين الحزب الوطني الديمقراطي في مصر وبين مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة ، التي يعمل حزبنا على تكثيفها وتدعيمها بأسلوب منظم ومقنن . كما إستضافت مصر ندوة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية ، خلال الفترة من ٥ - ٧ مارس ١٩٩٠ .

ولعل مغزى الموضوع الذي كان محور المناقشات في هذه الندوة ، أنه يعكس إدراك افريقيا اليوم بوضوح لأهمية حق الشعوب والمجتمعات في التنمية وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف . ومن جهة أخرى ، فإن الرؤية السليمة للتحديات التي تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التي أصبحت ماثرة ومطروحة في شتى أنحاء الكرة الأرضية ، وبين أصالة انضال الذي تخوضه شعوب معينة في هذه القارة أو تلك ، وهي أصالة تستند الى إختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعنى أن ما يصلح لبلد معين يقع في النصف الشمالي للعالم ويحظى برخاء إقتصادي وإستقرار إجتماعي ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لازالت تكافح كفاف الأبطال حتى تتحقق أولى الخطوات على طريق التنمية . وبعبارة أخرى فإن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الاستفادة من تجارب الآخرين والدروس التي خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية بعين الاعتبار .

وكان هذا المعنى هو ما عبرت عنه مصر بوضوح خلال المناقشات التي دارت في القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشر التي عقدت في مايو ١٩٩٠ ، في مدينة « لابلول » الفرنسية ، حيث إحتلت قضية الديمقراطية في أفريقيا مكانا بارزا في أعمالها .

ولعله من الأمور ذات المغزى ، أن شهد عام ١٩٩٠ الفائت ، افتتاح جامعة سنجور الدولية في الإسكندرية يوم الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ . وهي الجامعة المكرسة لخدمة قضية التنمية في القارة الأفريقية ، في وقت تتزايد فيه الحاجة الى النهوض بمستوى الحياة في أفريقيا في شتى المجالات ، وتحقيق

الاستخدام الأمثل ارد الطبيعية والبشرية في مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون اغفال الاهتمامات الجديدة للجماعة الانسانية ، وفي مقدمتها حماية البيئة وحقوق الانسان والتطوير الديمقراطي .

وقد شارك في حفل إفتتاح الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية في أفريقيا كل من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبدو ضيوف ، والرئيس الزائيرى موبوتو سيسى سيكو ، والرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور ، الذى تسمى الجامعة باسمه . والجدير بالذكر أن الجامعة الفرانكوفونية التى تقع منشأتها بقصر القطن بالأسكندرية ، ستخصص لدراسة القضايا الأفريقية في مجال الغذاء والصحة وإدارة الأعمال ، وإعداد الكادرات الأفريقية في هذه المجالات ، وينتمى أغلب طلابها الى الدول الأفريقية ، وتبدأ الدراسة فيها من سبتمبر وحتى نهاية يونيو من كل عام .

ولاشك أن جامعة الأسكندرية الفرانكوفونية هى نموذج للتعاون الدولى المثمر ، حيث تم بناؤها بمساعدات من دول الشمال والجنوب . ويعتز الشعب المصرى بإختيار مدينة الأسكندرية العريقة مقرا لهذه الجامعة ، التى ستكون قلعة جديدة للفكر المتوهم والثقافة الرفيعة .

وفي مجال العلاقات بين مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية ، فإن رئاسة مصر للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ، كان تعبيراً عن استجابة مصر للارادة الأفريقية ، وإتساقاً مع التزامنا العتيق بالمبادئ والغايات الواردة في ميثاقها ، وعزمنا الأكيد على التمسك بمثل الانتماء الأفريقى . وقد استضافت القاهرة الدورة الحادية والخمسين للجنة التحرير الأفريقية في فبراير ١٩٩٠ ، التى تزامن انعقادها مع ترتيبات إعلان استقلال ناميبيا . وهو الانجاز الذى كان تتوجها لنشاط مشكور قامت به اللجنة على مدى ربع القرن الفائت . وفي الربع الأول من العام الماضى ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بعمل سلسلة من الاتصالات مع الرؤساء الأفارقة ، تم التوصل خلالها الى توافق في الآراء حول ترشيح الرئيس الأوغندى يورى موسىفينى لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك في ضوء أن قاعدة التناوب المعمول بها تعطى الرئاسة لمنطقة شرق أفريقيا . وفي القمة السادسة والعشرين للمنظمة التى إنعقدت يوم التاسع من يوليو ١٩٩٠ ، تم تسليم راية العمل الأفريقى المشترك الى قائد أفريقى محنك ليكمل المسيرة . ولاشك أننا في الموقف الذى تخرج فيه قارتنا ، في هذا المنعطف ، من مرحلة في تاريخها تركزت أساساً على التحرير السياسى وبناء الأمة ، وتوشك أن تدخل عهداً جديداً يرتكز أساساً على التنمية الاقتصادية ، أحوج ما نكون الى الحاجة الى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ، كأداة رئيسية صالحة دوماً لخدمة التنمية والتكامل الاقتصادى في أفريقيا ، وكحصن نحتمى فيه من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ، وإملاك القدرة على تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية إيجابياً ، وضمان حياة أفضل للأجيال الجديدة من شعوبنا .

ثالثاً : الدبلوماسية المصرية في المجال العربى :

أكد عام ١٩٩٠ الفائت ، بما لا يدع مجالاً لأدنى شك ، أن دور مصر العربى تحدده إعتبارات موضوعية مبدئية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ويتمثل هذا الدور في الاسهام الفعال في حماية الأمن القومى للأمة العربية ، وفي الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والحيوية وزيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

وكانت الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، قد حققت نجاحات متوالية ، تمثلت فيما إتخذته الدول العربية الشقيقة من مبادرات بإعادة علاقاتها مع مصر ، تقديراً لدورها القومى ، كما كانت قمة الدار البيضاء والاستثنائية في مايو ١٩٨٩ ، هى ذروة هذه النجاحات التى إستعادت مصر بإنعقادها دورها في العمل العربى المشترك وعضويتها في جامعة الدول العربية . ولم تنته سنة ١٩٨٩ ، الا بتصحيح مسار العلاقة المصرية الليبية وعودة العلاقات المصرية - السورية .

وظلت مصر تنادى بضرورة تعزيز التضامن العربى ، كخطوة أساسية لاغنى عنها لتدعيم الصف العربى ، وتمكين الأمة من تعبئة طاقاتها ومواردها بما ييسر بالخير ، ويبعث على الأمل . كما كانت مصر تردد على الدوام أن التنوع في الآراء والاجتهادات لايجوز أن ينال من وحدة الارادة ، وأن الخلاف لاينبغى أن يفسد للود قضية ، لأن التعدد والتنوع هما من خصائص كل نشاط إنسانى .

وبادراك قومي سليم للأهداف العربية العميقة ، حرصت مصر على ألا يكون مجلس التعاون العربي عقبة أمام تدعيم العلاقات المصرية مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، كما مضت العلاقات المصرية مع بقية دول الخليج في اتجاه صاعد إنعكس بوضوح في لقاءات القمة بين مصر وكافة هذه الدول ، كما عنيت مصر في الوقت نفسه ، بتدعيم علاقاتها مع دول اتحاد المغرب العربي ، وواكب تنامي وازدهار العلاقات المصرية - الليبية ، تدعيم للعلاقات المصرية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ، وهي العلاقات التي أخذت شكل تنسيق المواقف السياسية والتعاون الثنائي في إطار صيغة اللجان المشتركة مع استمرار اللقاءات على مستوى القمة .

وفي أبريل ١٩٩٠ ، شاركت مصر في الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون العربي ، الذي عقد في عمان ، حيث أجمع المؤتمر على أن التحديات التي تواجه الأمة العربية بما في ذلك الحملة على العراق ، مقرونة بالتهديدات الاسرائيلية المتكررة الموجهة ضد الأردن ، إنما تستدعي من الأمة العربية أعلى درجات التنبه واليقظة ، وتتطلب وقفة واحدة لحماية الأرض والمصالح العربية المشروعة .

وفي نهاية مايو ١٩٩٠ ، إستجابت مصر لدعوة الجمهورية العراقية لعقد قمة عربية استثنائية كرسست التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي ، والتدابير اللازمة حيالها . وكان الموقف المصري يقوم على أن وعى شعوبنا بتاريخها المشترك ومصيرها الحضاري الواحد ، ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان وإستقرار للحركة العربية المعاصرة . وأكدت في قمة بغداد على أن نظرة الأمة العربية للسلام ، ليس بإعتباره ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات ، أو تملئها الضغوط والمؤثرات ، بل هو إختيار حر واثق ، نابع من قيمنا وتراثنا ورؤيتنا لمصالحنا .

وعند نفجار الخلاف بين العراق والكويت في نهاية شهر يوليو ١٩٩٠ ، بذلت الدبلوماسية المصرية تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك جهودا مكثفة من أجل إحتواء هذا الخلاف ، ونجحت في الحصول على موافقة قادة البلدين الشقيقتين على الدخول في حوار ودى تصهيدا لتسوية الخلافات القائمة بينهما . ولكن بعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى في جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بإنفراج الأزمة ، فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت ، وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة ، لابد أن تكون لها إنعكاساتها الخطيرة على الوضع في المنطقة ، وعلى مستقبل الوضع العربى كله . وفضلا عما مثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لاحكام القانون ومبادئ الشرعية الدولية ، فإنه يشكل إخلالا واضحا بتعهد جميع الاقطار العربية بعدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهو التعهد المنصوص عليه صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وأكدت المؤتمرات العربية الأخيرة ، التي أضطلع فيها العراق نفسه ، بدور بارز في تثبيت الالتزام بهذا المبدأ ، وفي المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى .

وتحددت رؤية مصر ، منذ بداية الأزمة ، في ضوء هذه الحقائق ، ومطالبت العراق فورا وبدون إبطاء بإنسحاب قواتها من الأراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل ، كما دعت البلدين الى الارتباط بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وكان من الطبيعى أن توافق مصر على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى إنعقد بالقاهرة في دورة غير عادية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ . كما دعت مصر الى عقد قمة عربية استثنائية في القاهرة ، صدر عنها قرار آخر يوم العاشر من أغسطس الفائت ، تضمن إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ، ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ الأول من أغسطس ١٩٩٠ . كما تضمن قرار قمة القاهرة الاستثنائية المطالبة بالاستجابة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى ، وعند التصويت على هذا القرار أيدته كل من مصر والسعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وعمان والصومال وسوريا ولبنان والمغرب وجيبوتى . وعارضته كل من العراق وليبيا ، وإمتنعت عن التصويت عليه كل من الأردن والجزائر واليمن والسودان ، وتحفظت عليه كل من

فلسطين وموريتانيا ، بينما لم تشارك تونس في أعمال المؤتمر .
والذى لاشك فيه أن مصر عندما دعت الى هذا المؤتمر ، لم يكن قصدها ، إحراج القطر العراقى الشقيق ، وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره وإعتباره ، بل أن مصر تحرص على العراق بكل ما يمثلته من حضارة وقدرة ودور ورافد من روافد القوة العربية عبر تاريخ أمتنا الطويل .
وإنطلق الموقف المصرى في إدارة هذه الأزمة من أن الغزو العراقى للكويت يمثل إعتداء سافرا على أهم الأسس التى قام عليها النظام العربى ، وعلى الشرعية الدولية في الوقت نفسه ، وأن التعامل مع هذا الغزو ، يقتضى إنهاء كافة آثاره ، مع إعطاء الأولوية للحل في إطار عربى ، ذلك أن الخيار أمام مصر كان واضحا بين عمل عربى فعال يصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا ، على أساس من المبادئ التى إرتضيها فيصلا بين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى سوف يخضع بالضرورة لأهداف القوى التى تضطلع به وتسانده .

وحرصا على هذا الحل ، رأت مصر إتاحة الفرصة للاتصالات العربية التى قام بها الملك حسين أساسا في البداية ، وقبلت في سبيل ذلك أرجاء إعلان موقف حازم تجاه العراق وتأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية الذين إجتمعوا بالقاهرة عقب الغزو مباشرة ، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى كان منعقدا وقتها بالقاهرة ، ولكنها لم تقبل أن يكون هذا الحرص سبيلا الى التواطؤ مع جريمة الغزو العراقى للكويت ، وتهيئة الظروف لتمرير هذه الجريمة .

ولما ثبت خلال القمة التى انعقدت في العاشر من أغسطس ١٩٩٠ ، ان العراق مصر على المضى في عداونه ، اعتمادا على دعم عدد من الدول العربية لموقفه ، بأساليب غير مباشرة قوامها السعى الى تجاهل المصدر الحقيقى للأزمة ، وهو الغزو العراقى للكويت ، والتركيز على احد اعراضها ، وهو الحشد العسكرى الاجنبى في الخليج ، لم يكن أمام مصر سوى العمل مع أغلبية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من النظام العربى ، الذى يتعرض للتفكك المذر بانهيائه ، وإيجاد الأطار المناسب لتحرك عربى يسعى للحد من انفراد القوى الدولية بالتعامل مع الأزمة . وهذا المغزى الأكثر أهمية للقرار الذى صدر عن قمة القاهرة الطارئة بتأييد الاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن أمنها باستخدام حق الدفاع الشرعى . والمبادرة بإرسال قوات مصرية اليها في إطار مهمة دفاعية أساسا .

ومنذ عقد قمة القاهرة الاستثنائية ، كثفت الدبلوماسية المصرية اتصالاتها بكافة الأطراف العربية ، وخاصة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، ومع سوريا ومع ليبيا ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارات الى الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان والسلطان قابوس ، والزعيم الليبى معمر القذافى ، والرئيس حافظ الأسد ، كما تمت اتصالات متعددة بشكل شبه دائم وزيارات متبادلة مصرية عربية ، على مستوى وزراء الخارجية ، كما التقى وزراء خارجية كل من مصر والسعودية وسوريا في ثلاث دورات تمت في جدة في ٣١ أكتوبر ، ودمشق خلال الفترة من ٩ - ١٠ نوفمبر وفي القاهرة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، استهدفت استمرار التشاور والتنسيق فيما بين مصر وهاتين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك تبادل المعلومات والتقديرية بصفة منتظمة . وفى خلال هذه الاجتماعات كلها ، تم مناقشة المساعى الدولية والعربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج . وجدير بالإشارة اليه ، ان الدبلوماسية المصرية قد اولت دعوة الملك الحسن عاهل المملكة المغربية لعقد قمة عربية استثنائية عناية خاصة ، ولكن موقف بغداد الذى شكك في مقاصد الدعوة المغربية ، ووضع شروطا مسبقة ، قد جعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة .

ورغم ما شهدته الشهور التالية للغزو العراقى للكويت ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، من تساؤل امكانية التوصل الى حل سلمى للأزمة ، بسبب الأصرار العراقى على عدم ابداء أى قدر من المرونة ، أمام

اجماع دولي غير مسبوق على رفض الغزو بكل آثاره ، وعلى ضرورة انهاءه ، فضلا عن حماية أمن السعودية التي استشعرت خطرا داهما عليها بسبب حشد القوات العراقية على حدودها ، لم تكف المحاولات المصرية عن السعى الى تجنب حرب مدمرة في المنطقة ، مستخدمة كل ما هو متاح من وسائل للتأثير على الموقف العراقي لدفعه الى التراجع عن تشدده ، بالاستمرار في توجيه النداءات الى الرئيس العراقي ، ومناشدة بغداد إعادة النظر في موقفها ، وبالتأكيد على ضرورة اعطاء فرصة كافية للحصار الاقتصادي المفروض على العراق ليؤتي ثماره ، مع تواصل المشاورات مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية بالازمة .

والى جانب أزمة الخليج التي استأثرت بجل اهتمام الدبلوماسية المصرية منذ بدايتها في اواسط العام الفائت ، حظيت القضية الفلسطينية ، التي هي قضية مصرية بالدرجة الاولى بالحيز الاعظم في كل تحرك سياسى قامت به مصر . كما ظلت مصر على اقتناعها بأن التوتر المتصاعد والمواجهات المستمرة بين الشعب الفلسطيني وبين آلة القمع والقهر الاسرائيلية ، إنما تعود الى الاوضاع المتردية في الأرض العربية المحتلة ، والى مواصلة أعمال البطش والطرده والابعاد وغيرها من الممارسات غير الشرعية والالانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال ، وبسبب انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

ولاشك ان اقدام الحكومة الاسرائيلية على التوسع في خطة الاستيطان وتكثيف مشروعات الاسكان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة اسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره ، إنما هو محاولة لتعقيد عملية التفاوض قبل ان تبدأ ، وبالتالي افشال أى حل سياسى محتمل للقضية الفلسطينية .

وللاسف ، ففى ظل أزمة الخليج الراهنة ، وجدت اسرائيل فرصتها كاملة في الانفراد بالشعب الفلسطيني ، وفى السعى الى تطبيق خطة التهجير على سكان الضفة وغزة . كما كشفت مذبة القدس في حرم المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠ ، عن حجم وابعاد مخطط التهويد الذى تنفذه اسرائيل ضد الأرض الفلسطينية المحتلة .

وكان من الطبيعى ان تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت ، وتوطين اعداد متزايدة منهم في الأرض العربية المحتلة ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة . وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الابعاد المركبة والطبيعة المعقدة ، على أنه لا يجوز الاكتفاء ازاءها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التأثير ، ولا من زاوية خلق العداء أو التوتر مع دولة أو مجموعة من الدول ، وإنما يجب أن يتحدد الهدف الواضح في منع تداعى الأحداث بما يهدد الأمن القومى العربى ، ويسبب الى المصلحة العربية العليا .

وترى مصر بأن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الأمة العربية ، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادئ القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأنه في الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر في الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، فإنها تعى النتائج والآثار الاستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الأولوف من المهاجرين السوفيت الجدد الى اسرائيل ، وتؤكد على الأخطار المحيطة بقيام اسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين في الأراضي المحتلة ، سواء بالضفة الغربية وغزة ، أو في القدس الشرقية الجولان السورية . ولاشك في يقين مصر ان هذه الجريمة سيكون ثمنها على السلام العالمى فادحا ، ان لا استقرار في الشرق الأوسط ، مادام العدوان مستمرا على الشعب الفلسطينى وعلى الأرض الفلسطينية .

وعلى مدى العام المنصرم ، اجرت مصر اتصالات على أعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، أكدت خلالها القلق الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفيت ، وطالبت بقيام الطرفين السوفيتى والأمريكى بالسعى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالأراضى المحتلة ، ولكن ايضا بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن .

ومن ناحية أخرى ، أوضحت مصر رؤيتها هذه للحكومة الاسرائيلية ، من خلال اللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وأكدت الحاجة الملحة الى قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود السوفيت واحترام حقوق الانسان الفلسطينى . كما واصلت مصر تحريكها الخارجى بشكل هادئ وبأسلوب حاسم ، من أجل تصعيد الضغوط الدولية ، بما يفرض على اسرائيل ضرورة وقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية .

وإذ تأسف مصر لعدم نجاح جهودها الرامية الى بدء حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر ، وهو الحوار الذى من شأنه ان يساعد على ازالة أزمة انعدام الثقة بين أطراف النزاع ، ويكسب جهود السلام قوة دفع هائلة تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل ، فانها ترى ان عقد المؤتمر الدولى بحضور كل أطراف النزاع ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا ، لأن قضية فلسطين تمثل جوهر الأزمة فى منطقة الشرق الاوسط بأسرها ، وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ، وانهاء الأزمة فى المنطقة ، إنما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وإزاء تعادى السلطات الاسرائيلية فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين ، طالبت مصر بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الإبادة والتهجير بموجب اشراف دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهيدا لممارسته لحقه فى تقرير مصيره واستقلاله الوطنى .

وبعد مذبحة القدس التى أدخلت بها اسرائيل الفلسطينىين فى الأراضى المحتلة دائرة جهنمية جديدة تحمل طابع التعصب الدينى هذه المرة ، أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الأحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الأقصى ، كما أكدت استنكارها لانتهاك حرمة المقدسات الدينية وأماكن العبادة . كما بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها فى استصدار قرارات من مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باستقبال بعثة السكرتير العام للتحقيق فى هذه المذبحة ، التى اثارت العالم كله . ومازالت مصر تسعى جاهدة فى الاستفادة من ظاهرة الإجماع الدولى الذى تحقق فى أزمة الخليج ، حتى تتمكن من الوصول بأزمة الشرق الاوسط الى موقف دولى أكثر تقدما ، من شأنه أن يكثف الضغط على اسرائيل لتقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

ولا حاجة بنا الى القول ، ورغم كل ما يمكن ان يطرأ من خلافات فى الرؤية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ان التزام مصر العربية نحو شعب فلسطين الشقيق ، وتلاحمها مع جماهير الأرض المحتلة ، سيستمر ويتواصل اليوم وغدا وبعد غد ، الى أن يتحقق النصر .

أما عن قضية لبنان الشقيق ، فقد ظل الموقف المصرى طوال عام ١٩٩٠ الفائت ، يقوم على أن اتفاق الطائف هو الإطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء ، وأنه يشكل السبيل الى اخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام فيه ، كما أكدت مصر مواصلة دعمها لجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا فى العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف ، واستعدادها للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام فى لبنان ، حتى يتسنى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضى اللبنانية . كما عبرت مصر عن المألم العميق للأحداث

الدائمة التي عاشها لبنان وعانى منها شعبها ، إذ لم يكن الاقتتال حلاً للأزمة ، ولم يكن من الممكن إلا أن يؤدي إلى المزيد من تعقيدها واستمرارها ، بما ينعكس سلباً على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات ، يعوق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام .

وفي الحقيقة ، فإن الهجوم اللبناني السوري المشترك ، على قصر بعبداء فجر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، واستسلام العماد ميشيل عون ، لم يكن بمنأى عن الظروف التي غدت تحكم العلاقات الدولية ، بعد أزمة الخليج ، وانعكاساتها المختلفة ، التي مكنت سوريا ، بموافقة لبنانية كاملة ، من اتخاذ قرار تصفية تمرد العماد المنشق على السلطة الشرعية ، واسقاط قوته . وباستسلام عون وجنوده للشرعية اللبنانية وطلبه اللجوء السياسي إلى فرنسا ، تنتهي صفحة سوداء في الحياة اللبنانية . وفي الوقت نفسه تبدأ صفحة جديدة عنوانها انتصار الشرعية في مواجهة التمرد ، وهي صفحة تحمل الكثير من امكانات الاستقرار ، شرط تضافر جهود القوى السياسية اللبنانية معاً في تصفية الميليشيات المسلحة ، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة تحديات إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبسط الأمن والشرعية في ربوع لبنان الواحد الموحد .

وعلى مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، واصلت مصر ادانتها للاعتداءات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل على الأراضي اللبنانية ، كما ايدت صمود المواطنين في الجنوب اللبناني المحتل ، الذين يواصلون بشجاعة مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات المتكررة على أراضيهم ، وأكدت مصر ضرورة التزام إسرائيل بقرارات المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن رقم « ٤٢٥ » لعام ١٩٧٨ ، الذي أجمعت فيه ارادة المجتمع الدولي على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، وذلك في مواجهة ما أعلنت عنه إسرائيل من عدم سماحها للحكومة الشرعية اللبنانية ببسط السيادة اللبنانية على جنوب لبنان . وترى الدبلوماسية المصرية ، أنه قد أصبح من الأمور الضرورية ، بل والمُلحة ، أن تقوم جميع الأطراف بمساعدة الشرعية اللبنانية على مواصلة تنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطني في لبنان ، ومنها بسط السيطرة الشرعية اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني ، وتحويل مضمون اتفاقية الطائف إلى قوانين سارية وقابلة للتطبيق .

وبصرف النظر عما يكون قد أسفر عن أزمة الخليج وانقسام العالم العربي بين مؤيد للكويت أو متعاطف مع العراق ، وما قد يكون قد أعترى العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية الشقيقة ، وخاصة الأعضاء في مجلس التعاون العربي أو السودان أو غيرها من الدول التي تتقارب مواقفها مع الموقف العراقي ، فقد حرصت مصر على أن تستمر علاقاتها الثنائية غير السياسية بمعدلاتها الاعتيادية دون أن تعكس الأجواء السياسية على ما عداها من جوانب أو مجالات . كما يمكن القول أن عام ١٩٩٠ المنصرم قد سجل تطوراً إيجابياً في علاقات مصر مع كل من سوريا وليبيا والسعودية وباقي دول الخليج دون استثناء .

وجدير بالذكر أن مشكلة ديون مصر الخارجية المستحقة لكل من السعودية والامارات وقطر قد انتهت تماماً ، فقد تنازلت هذه الدول الشقيقة الثلاث ، عن ديونها لدى مصر . والتي يبلغ حجمها أكثر من ٧ مليارات دولار . وقد تم الاتفاق من ناحية أخرى ، على أن تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية جديدة كل عام ، بعضها لتمويل ميزان المدفوعات على هيئة أموال سائلة ، وبعضها الآخر لتمويل مشروعات استثمارية محددة يتم الاتفاق عليها أولاً بأول ، على أن تقدم مصر التكاليف الخاصة بكل مشروع ، وتقوم الدول العربية الثلاث بسدادها ، ويتم التشاور في الوقت الحاضر بشأن تحديد حجم هذه المساعدات .

وهكذا تثبت شعوبنا ان وعيها بتاريخها المشترك ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام امان واستقرار للحركة العربية المعاصرة ، كما ان قدرتها على التعبير عن هذا الجوهر ، بأشكال مختلفة وصور متنوعة ، قد تعاظمت ، بحيث أنه لم يعد هناك اصرار على قوالب جامدة تنقيد بها المسيرة العربية .

وفي هذا الإطار ذاته ، رحبت مصر بالوحدة التي اقامها اشقاؤنا في اليمن العريق في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ ، وجاء تعبيرها الأوضح عن ذلك بزيارة قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى صنعاء وعدن ، مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية وتهنئته الخالصة للشعب اليمنى الشقيق . وقد رأت مصر في هذه الوحدة تجسيدا لمبادئ الايثار والسمو والصدق والأخوة ، ودليلا على قدرة الانسان العربى وطاقاته اللامحدودة في تجاوز الصعاب والعراقيل ، ومثلا يحفز الأمة على المضي في تحقيق وحدتها على أساس من التراضى والقبول الديمقراطي ، وتحقيق التقدم والنهوض الحضارى .

وفي ضوء المعطيات التي يعيشها عالمنا العربى في الوقت الراهن ، تبرز أهمية الإشارة الى ما غدا يكتسبه الخطاب العربى للعالم الخارجى من أهمية كبيرة ، خاصة بعد الثورة التى حدثت في مجال الاعلام ووسائل الاتصال المرئية والمسموعة ، بحيث أصبحت تشكل جانبا كبيرا من رؤية الشعوب للأحداث والقضايا ، وتؤثر في حكمها على مشروعيتها وعدالتها .

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، وإيماننا منا بعدالة قضيتنا ومطالبنا ، فان الدبلوماسية المصرية تود التأكيد على ضرورة ان يكون الخطاب العربى في هذه المرحلة بالذات ، خطابا انسانيا وعقلانيا ، متفقا مع قيم العصر ومفاهيمه ، متجانسا مع حقيقة موقفنا ، منزها عن التهويل والتهوين والمبالغة ، متجنبيا كل ما يقرتب عليه الأضرار بالمصالح القومية العليا .

أما عن موقف مصر من عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم في القاهرة ، فقد سجل عام ١٩٩٠ ، نجاحا في تحقيق عودة الأمور الى نصابها . فقد سعت مصر الى استصدار قرار من مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ ، ينص على عودة الجامعة العربية الى مصر ، استنادا الى نص المادة العاشرة من الميثاق الذى يحدد القاهرة مقرا دائما لها . كما نص القرار على تشكيل لجنة عربية مصغرة للأعداد لتنفيذ ذلك ، مع اقامة مركز للجامعة بتونس ، وبقاء بعض المنظمات العربية به .

وفي دورة مجلس جامعة الدول العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من يوم ١٠ سبتمبر الماضى ، وتكليف الأمين العام بالنيابة ، الذى تولى شئون الجامعة مؤقتا بعد استقالة السيد الشاذلى القليبي في سبتمبر من العام الفائت ، بإبلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الامانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقه الى القاهرة ، على أن يتم ذلك في موعد اقصاه ٣١ أكتوبر ، وذلك بإجماع الاثنى عشرة دولة التى شاركت في الاجتماع الطارئ . كما وافق مجلس الجامعة على قرار آخر بتشكيل لجنة خماسية جديدة من ممثلى كل من الامارات ومصر وتونس وسوريا والمغرب ، كما خول القرار للامانة العامة صلاحيات مجلس الجامعة للاشراف مع اللجنة الخماسية ، على نقل المقر .

وبالفعل عادت جامعة الدول العربية بصفة نهائية ورسمية الى مقرها الدائم في مصر يوم اول أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد غياب استمر أكثر من احد عشر عاما ، واذ يعتبر ذلك حدثا تاريخيا ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد على ان مصر بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة ستعمل

جاهدة على أن تبقى الجامعة العربية بيتا لكل العرب في كافة الاوقات ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية .

وفي الحقيقة فان عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، يلقي على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام المواجهة مرحلة دقيقة وصعبة تجتازها الأمة ، كما يرتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة العربية الأم ، مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربى المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت الى مرحلة رص الصفوف وتعبئة الطاقات .

واذا كانت أزمة الخليج ، برغم كل سلبياتها على مسيرة العمل العربى المشترك ، قد كشفت عن نقطة ضوء إيجابية ، هى ان قوة مصر ليست مجرد درع لحماية الوطن فقط ، وإنما هى ايضا درع لحماية الأمة العربية عندما تدعو الحاجة لذلك .

وهناك دائما فى حياة الأمم والشعوب ، لحظات تظل لها أهمية خاصة على امتداد تاريخها ، وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها . وأحسب ان الأمة العربية تواجه فى الوقت الحاضر لحظة من هذه اللحظات الحاسمة ، التى تمثل مفترق طرق يطرح علينا خيارات وبدائل محددة ، علينا ان نتدارسها ونتعرض لها بالاجابة المناسبة التى تتفق مع تحديات المرحلة وابقاع الأحداث فيها .

فليس من شك أن التداعيات السياسية والاقتصادية بل والانسانية الناجمة عن أزمة الخليج بعد تسويتها ستترك بصماتها على المنطقة لفترة طويلة ، وستفرض علينا تحديات جساما تفوق صعوبة عملية تسوية الأزمة نفسها ، ففور انحسار الأزمة ستبرز الضرورة الملحة الى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بمختلف أبعاده المتشابكة والمتداخلة ، يترتب على ذلك حتما أهمية البحث عن مفهوم جديد للأمن القومى العربى . هذا المفهوم لا يجب أن يتسع قاصرا على حماية حدود المنطقة أو سلامة أراضيها من الخارج فحسب ، بل يجب أن يتسع نطاقا لحماية العالم العربى من الداخل أيضا تحقيقا لاستقرار الأوضاع داخليا بشكل كامل . ولعل هذا المفهوم الجديد سيحمل فى طياته مبادرات شتى مثل انشاء صندوق عربى للتنمية لضمجن التوظيف الأمثل للثروات فيما يحقق ازدهار المنطقة بأسرها ، أو انشاء اتحاد برلمانى عربى تشجيعا لارساء دعائم نظم ديمقراطية حقيقية تأخذ بمبدأ التعددية فى الرأى والكلمة والحرية فى الفكر والتعبير والعمل على احترام حقوق الانسان ، وغيرها من المبادرات التى تضع فى المقام الأول حسابات المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها اتساقا مع منطق المتغيرات الدولية الجديدة .

رابعا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الدولى :

وعلى النطاق العالمى الشامل ، تعمل الدبلوماسية المصرية بجهد دائب لايتوقف ، على اقامو علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، وتجد فى الاتجاهات الراهنة المتزايدة نحو تحسين المناخ السياسى فى العالم ، ما يهىء الفرصة المواتية نحو علاقات أفضل بين الدول والشعوب .

وان تؤكد مصر فى سلوكها الدولى ، تمسكها بمبدأ سيادة وأولية القانون الدولى ومبادئ الشرعية ، وبضرورة ان يكون السلام هدفا استراتيجيا لسياسة كافة الدول والشعوب ، فجنها تستشعر الحاجة العاجلة لاقرار المفاهيم الجديدة فى العلاقات الدولية ، وضرورة اعلاء القيم الانسانية العامة ، وحق كافة الشعوب فى اختيار طريق تطورها ، وفى تقرير مصيرها ، واحترام تراثها الوطنى ، وتقاليدها ، وذاتيتها ، وتقدير ظروفها ، وأهمية ان تجد الممارسات الدولية المبادئ الأساسية للمساواة والعدالة واحترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية .

مصر والعلاقات مع الدولتين الكبيرتين :

شهد عام ١٩٩٠ ، نقلة نوعية في العلاقات بين مصر وبين الاتحاد السوفيتي ، اذ جاءت الزيارة الرسمية والودية التي قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى موسكو في الفترة من ١٤ - ١٦ مايو الفائت ، تلبية لدعوة من الرئيس ميخائيل جوريا تشوف ، في التوقيت المناسب تماما ، سواء من زاوية العلاقات بين البلدين ، أو من ناحية الوضع الدولى العام ، وما يستطيعه الطرفان تحقيقه بالتعاون فيما بينهما وبالتنسيق مع سائر القوى العالمية ، لصالح السلام والتقدم العالمى .

وقد أسهمت هذه الزيارة ، في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين ، في وضعها في اطارها السليم ، الذى يستثمر ايجابيات الماضى وتراكماته البناءة ، وينطلق الى المستقبل بأفاقه الرحبة بثبات وثقة ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل . وعلى مدى العام الفائت ، أكدت مصر والاتحاد السوفيتي عمليا عزمهما على الاستمرار في تطوير علاقات الصداقة والتعاون البناء بينهما في كافة المجالات ، وتعميق الحوار السياسى ، وتعزيز التنسيق في المحافل الدولية لمصلحة السلام والأمن في العالم ، كما تما بالفضل تبادل الاتصالات بين المسئولين في البلدين ، على شتى المستويات ، وكذلك بين المؤسسات التنفيذية وغيرها من المؤسسات ، كما تم تحقيق الزيادة في حجم التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين .

ورغبة في تقنين التعاون المصرى والسوفيتي ، تم خلال زيارة الرئيس مبارك الى موسكو ، توقيع برنامج طويل الاجل لمدة عشر سنوات ، يستهدف زيادة وتوسيع وتعميق هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية والعلمية على أسس ثابتة لفترة عقد كامل من السنوات ، من خلال المتاح من الامكانيات والاحتياجات ، ووفقا للقواعد القانونية السارية بين البلدين ، وذلك بهدف تحقيق المنافع المتبادلة واستغلال موارد القوى الطبيعية وخلق واعادة انشاء ، والتوسع ، في مختلف المشروعات التي تشمل القطاعات الصناعية وهندسة القوى والزراعة والنقل والاسكان والتشييد ، ونقل التكنولوجيا ، والانجازات العلمية والتقنية ، وتدريب الافراد في المجالات المختلفة .

وبسبب الاقتناع بدور التجارة في دفع النمو الاقتصادى في كلا البلدين ، يركز الجانبان على أهمية زيادة تطوير التبادل التجارى بينهما على أسس ثابتة وطويلة الاجل ومتوازنة وقائمة على مبادئ المساواة والمصالح المشتركة ، واتفق الطرفان على توقيع اتفاق للتجارة خلال السنوات ٩١ - ١٩٩٥ ، بحيث يشمل تبادل سلع جديدة ، وخاصة السلع النهائية والمنتجات الصناعية وتشجيع العقود بين المؤسسات والشركات المتخصصة ، وكذلك تطوير التعاون بين رجال الأعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية .

كما يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية لتطوير تدفق المعلومات بشأن امكانياتهما في التصدير ، والبيانات المتعلقة بالسوق ، وكذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لمثل المؤسسات والهيئات في كلا البلدين ، وذلك لرفع كفاءة العمل اخذا في الاعتبار أهمية اقامة المعارض والأسواق الدولية لتسهيل سبل الاتصال بين رجال الأعمال . وتنفيذا لذلك أقيم بالفعل في موسكو معرض للسلع المصرية المنتجة بواسطة القطاع الخاص ، وقد حقق المعرض الذى قام رئيس الوزراء السوفيتي بأفتتاحه مع الرئيس مبارك خلال زيارته الى الاتحاد السوفيتي ، نجاحا كبيرا .

وعلى مستوى التنسيق السياسى بين مصر والاتحاد السوفيتي ، يمكن القول ، ان درجة عالية من التشاور والتلاقى في مواقف البلدين ، قد تحققت منذ بدء ازمة الخليج وحتى نهاية العام الفائت ، فالى

جانب الاتصالات التى تمت بين الرئيسين مبارك وجورباتشوف من خلال الرسائل التى حملها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال زيارته الى موسكو فى أغسطس من العام الماضى ، والسيد يفجينى بريماكوف عضو مجلس الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى خلال رحلاته المكوكية فى المنطقة ، قام السيد الكسندر بيلونجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ، ومبعوث الرئيس السوفيتى بزيارة الى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث التقى مع السيد الرئيس ، ومع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ضمن جولة ، قام بها فى دول المنطقة ، لبحث تطورات أزمة الخليج ، وامكان تجنب المواجهة العسكرية لحل هذه الأزم .

أما عن العلاقات المصرية - الأمريكية ، فيمكن القول انها قد دخلت خلال عام ١٩٩٠ ، مرحلة لم يعرفها من قبل تاريخ العلاقات بين البلدين ، كما شهد العام الفائت ، زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الى القاهرة ، فى أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى الى مصر منذ اثنى عشر عاما وهى الزيارة التى تناولت المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى والأمريكى خلالها ، آخر تطورات الموقف فى الخليج ، والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان والعلاقات الثنائية .

وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ المنصرم ، استقبلت القاهرة عددا من المسئولين الأمريكين ، اذ قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بزيارة مصر مرتين ضمن زيارته الى دول منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج . كما قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة الى القاهرة كذلك ، الى جانب مسئولين أمريكيين آخرين واعضاء فى مجلس النواب والشيوخ ، وذلك فى اطار التشاور بين مصر والولايات المتحدة حول معطيات وتداعيات أزمة الخليج .

ولاشك ان العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية قد شهدت منعطفا جديدا بعد اسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وذلك باقرار الاجتماع المشترك للجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ والنواب يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ ، مشروع قانون المساعدات الخارجية الذى يتضمن بندا باعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧,١ مليار دولار ، ثم اقرار مجلس الشيوخ والنواب لهذا القانون فى اليوم التالى ، وبعدها اعتماد الرئيس بوش له .

وقد تم الغاء الديون العسكرية على مصر من خلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع اقساط هذه الديون وفوائدها ، اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ ، كما تم الغاء ٩٠ ٪ من أصل الديون وفوائدها ، على ان يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بالغاء المتبقى من الديون وهو ١٠ ٪ ، وبذلك تسقط الديون وفوائدها بالكامل قبل نهاية مارس ١٩٩١ . كما تضمن مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية للعام المالى الجديد ، بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية ، حصول مصر على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية كمنحة لاترد ، وكذلك ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية ، ومائتى مليون دولار أخرى ، من فائض الحاصلات الزراعية ، على ان تحصل مصر على ١٢٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية لها من جملة المساعدات الاقتصادية .

كما دعت واشنطن الى عقد مؤتمر دولى للدول والمنظمات الدائنة لمصر فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ . وقد شاركت أكثر من عشرين دولة فى أعمال هذا المؤتمر الذى بحث فى اجتماع مغلق الصيغ الملائمة لمعاونة مصر بغية تخفيف عبء الديون عن كاهلها فضلا عن دراسة السبل المتاحة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الملحة .

ولا شك ان الغاء الديون العسكرية لمصر على الولايات المتحدة قد جاء تنويجا للجهود المكثفة التى بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكية ومجلس الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة . كما أن عقد المؤتمر الدولى الذى دعت اليه واشنطن وشاركت فيه الدول التى لها ديون عسكرية على مصر كى تحذو حذو

الولايات المتحدة ، انما يعنى استفادة مصر عمليا من الثقل والوزن الدولى الأمريكى . لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الاخرى الدائنة لمصر وهو ما يعد تعبيرا واضحا من الولايات المتحدة والكونجرس عن أهمية مصر ومكانتها الاقليمية .

وفى نفس السياق تشكلت لجنة استشارية دولية تضم عشرين دولة مانحة لتقرير حجم المساعدات للدول المضارة من أزمة الخليج ومن بينها مصر وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٩٠ ، الأول فى واشنطن ، والثانى فى روما برئاسة الولايات المتحدة .

وقد تناولت المحادثات المصرية - الأمريكية التى تمت بين الرئيسين مبارك وبوش طلب مصر زيادة حجم السيولة النقدية فى المعونة الاقتصادية الأمريكية لمواجهة أعباء الديون المصرية على الولايات المتحدة . وكذلك ضرورة فتح السوق الأمريكية للصادرات المصرية الى جانب صادرات البترول حتى يمكن تقليل العجز التجارى الكبير بين البلدين ، وما يترتب عليه من عجز فى ميزان المدفوعات لصالح الولايات المتحدة ، خاصة وأن مصر هى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة بين دول الشرق الأوسط .

مصر والعلاقات مع الدول الأوروبية :

تفرض الحقائق الجغرافية أن تكون لمصر علاقة خاصة بأوروبا التى يقوم البحر المتوسط كبحيرة جسر تمتد بين الطرفين وتشهدا الى مصالح وروابط متنوعة عبر الزمن . وإذا كانت أوروبا تنطلق اليوم لتحقيق أوروبا الموحدة المتصالحة ، بعد التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية عامة وفى الاتحاد السوفيتى خاصة ، وباقتراب أوروبا الغربية من الوحدة الاقتصادية الكاملة ، فإن العلاقات المصرية الأوبية تكتسب اليوم بكل تأكيد أبعادا أكثر أهمية مما كانت عليه فى السابق . ومصر التى تعتبر من أهم شركاء أوروبا فى العالم الثالث ، فانها تعتبر كذلك أهم دول جنوب البحر المتوسط - خاصة فى ذلك الوقت الذى تدخل فيه العلاقات بين أوروبا ودول البحر المتوسط منعطفا جديدا يستهدف صياغة علاقات تعاون مستقبلية بين الطرفين .

وفى هذا الصدد أيدت مصر الورقة التى تقدم بها السيد ماثوتسى المفوض الاوروبى ، والخاصة بالسياسة المتوسطة للمجموعة الأوروبية ، وذلك فى ضوء شمولية هذه الورقة لكافة أوجه التعاون والامكانيات المتاحة لتطويره فى شتى المجالات ، وما قد يتطلبه من وسائل وآليات تضمن انطلاقه الى تحقيق الأهداف المأمولة .

وفى نطاق التعاون بين الدول المنتمة الى البحر المتوسط ورغبة فى العمل على تدعيمه فى المرحلة القادمة شهد عام ١٩٩٠ تطورا ايجابيا له مغزاه وذلك فى حين استجابت مصر الى المبادرة الاسبانية الايطالية الخاصة بعقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت القاهرة الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر الذى انعقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من ٢ الى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ . وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمى ممثلون عن كل من مصر وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغسلافيا ومالطا . وقد ركز الاجتماع على ضرورة تراسخ المبادئ الاساسية لعقد مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط استلهاما فى النجاح الذى حققه مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوروبى الذى انعقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ لاسيما فى ضوء التوترات التى تتعرض لها المنطقة وذلك فى هذه الاونة . وقد أكد الاجتماع على أهمية الدور الذى يجب ان يشغله التعاون الاقتصادى بين دول منطقة البحر المتوسط فى اطار مؤسسى جديد فضلا عن ضرورة العمل على حماية البعد الانسانى واحترام مبادئ حقوق الانسان .

والى جانب ما يربط مصر بدول الجماعة الأوروبية من علاقات تعاون مباشرة من خلال البروتوكولات المالية المتتابة التى تبرم بين الطرفين ، فان مصر تؤمن بأهمية توسيع أفاق هذا التعاون ، بحيث يشمل العالم العربى كله ، ومن هذا المنطلق كانت مشاركة مصر النشيطة فى الاجتماع الوزارى العربى - الأوروبى الذى عقد فى باريس فى أواخر العام الماضى ، ودورها الايجابى فى الاسهام فى تطوير الحوار العربى - الأوروبى ، وفى العمل على الارتقاء به ، تعزيزا لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين .

ومن ناحية اخرى ، تجتهد الدبلوماسية المصرية فى بناء العلاقات بين مصر وبين دول شرق أوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة والاستفادة من الرصيد الضخم الذى تتمتع به هذه العلاقات التى قامت فى السابق على أساس راسخ من الاحترام والفهم المشترك لحق الشعوب فى الاستقلال والتحرر وتقرير المصير ، وحرية اختيار أنظمتها الاجتماعية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الحاصلة فى هذه الدول ، وبما يخدم تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة .

وإذا كانت الضرورة تقتضى العمل على بلورة أسس وتوجهات سياسة عربية جديدة نحو دول أوروبا الشرقية . التى تميل الى فتح ابواب هجرة رعاياها من اليهود الى اسرائيل ، فى محاولة لوقف المخاطر المتضمنة فى هذا التطور ، فان الأمر يدعونا الى العمل على تكثيف الاتصالات مع الدول الأوروبية الغربية ، والتركيز الدعائى تجاهها لفتح ابوابها أمام اعداد محددة من المهاجرين اليهود سواء السوفيت أو من أوروبا الشرقية ، وذلك فى ضوء المسئولية التاريخية لأوروبا تجاه المشكلة الفلسطينية ، وتجاه المسألة اليهودية وما تعرض له اليهود من معاناة ، وبما يسمح بتخفيف الضغط والتوتر فى منطقة الشرق الأوسط .

ولا يخفى ما يمكن ان تنطوى عليه هذه الدعوة من توجه عربى أكثر واقعية وإنسانية ، من المنتظر ان يلقى قبولا دوليا ، من منطلق أنه لا يعارض حق الانسان عموما فى الهجرة أو حق اليهود فى ذلك ، وإنما يأمل فى توزيع المسئولية الدولية عن قضية لسنا وحدنا طرفا فيها . كما أن تلك المداخل والمنعطفات للتعامل مع هذه المشكلة ، تمثل مواجهة ذات صبغة حضارية تتلاءم مع الفهم الأوروبى لحقوق الانسان .

وإيماننا من مصر بأن هناك حاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى لمزيد من الاعتماد المتبادل بين كل الدول والشعوب فى العمل على حماية السلام والأمن ، واقتناعا منها بأن القضاء على خطر الحرب النووية ، هو الشرط الأساسى لحماية الحضارة الانسانية ، فقد تلقت القاهرة بالابتهاج والارتياح النتائج التاريخية التى أسفرت عنها القمة الثانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى التى عقدت فى باريس خلال الفترة من ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ .

والدبلوماسية المصرية التى تدرك ان النتائج بالغة الأهمية التى توصلت اليها هذه القمة التاريخية ، ليس فقط لأمن واستقرار أوروبا ، بل ومستقبل البشرية جمعاء ، فانها على قناعة كاملة بأن هذه النتائج سيكون لها انعكاسات إيجابية وبناءة ومباشرة على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ، وفى منطقة الخليج ، وفى حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولا يخفى ان المواثيق التى تم التوقيع عليها فى إطار القمة الثانية للأمن والتعاون الأوروبى ، قد استلهمت مجموعة من المبادئ السياسية فى العلاقات الدولية ، فى مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى ممارسة العلاقات بين الدول ، ومراعاة مقتضيات الجوار الجغرافى ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية القائمة على التعددية . وهى المبادئ

التي طالما ترجمتها مصر في سياستها في الداخل والخارج ، اقتناعاً منها ، لا حيدة عنه ، من أنها في جوهرها ، تمثل دعامة طيبة للأمن والاستقرار في العالم عامة ، وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة .

وإذا كانت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين في مصر وبين المسؤولين في الدول الأوروبية دائماً كثيفة ومستمرة ، فإن أزمة الخليج التي انفجرت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، قد أدت إلى زيادة هذه الاتصالات بهدف التنسيق في المواقف ودراسة آخر التطورات في الأزمة والحواز حول أنسب الطرق لحلها في إطار سلمى يجنب المنطقة الأحوال الناجمة عن المواجهة العسكرية ذات الآثار التدميرية الواسعة ليس فقط على الدول العربية ولكن على الدول الأوروبية كذلك . فقد قام السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بعقد محادثات مكثفة مع وزير الخارجية السوفييتي ادوارد شيفرنادزه في موسكو ثم وزير خارجية ألمانيا الفيدرالية هانز دتريك جنشر في بون ، وفي نفس الشهر قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في شهر أغسطس ١٩٩٠ ، وفي نفس الشهر شهدت القاهرة زيارة وفد الترويكاف الأوروبية الذي ضم وزراء خارجية إيطاليا وإيرلندا بالإضافة إلى مساعد وزير خارجية لوكسمبورج ، وقد رافق الوفد أيضاً المفوض الأوروبي ماتوتاس . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية البلجيكي ووزير الدفاع الفرنسي في شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وبعدها الرئيس الفرنسي نفسه بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، وكذلك وزير الخارجية الإيطالي ووزير الخارجية البريطاني ، ورئيس الجمهورية التركي تورجوت أوزال خلال شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، كما تلقى الرئيس مبارك رسالة خطية من الرئيس التركي ، قام بتسليمها لسيادته وكيل وزارة الدولة لصناعات الدفاع بتركيا في شهر نوفمبر الفائت . كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات في روما مع كل من رئيس وزراء إيطاليا ووزير خارجيتها ، خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ . ومن ناحية أخرى التقى الرئيس مبارك مع وزير خارجية بوجوسلافيا خلال الزيارة التي قام بها سيادته إلى دمشق في نوفمبر الماضى ، كما أجرى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محادثات مع نظيره اليوجوسلافي في مجال التنسيق بين البلدين في إطار حركة عدم الانحياز ، وحول وسائل دعم العلاقات الثنائية المصرية - اليوغوسلافية .

مصر والعلاقات مع الدول الآسيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطاً عضوياً ، باعتبار أن جزءاً من أراضيها يقع في القارة الآسيوية وتشهد السنوات الأخيرة تزايد في أهمية العلاقات المصرية الآسيوية ، كما تتكثف الاتصالات بين المسؤولين المصريين وبين المسؤولين في مختلف الدول الآسيوية . وفي غضون عام ١٩٩٠ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة كل من كوريا الشمالية والصين . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية الياباني في أغسطس من العام الفائت ، ورئيس الوزراء الياباني « توشيكى كايفو » في أكتوبر من نفس العام . وهى الزيارة التي أسهمت في تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين ودعمها في المجالات الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة والتعليم والثقافة والسياحة . ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة إلى طوكيو في مايو من العام الفائت ، لبحث وسائل دفع التعاون الثلاثى المصرى - اليابانى - الأفريقى ، الذى حقق نتائج ايجابية عادت بالنفع على الجانب الأفريقى وزادت من اهتمام اليابان بالقارة الأفريقية . كما قام سيادته بزيارة أخرى إلى اليابان ممثلاً للرئيس محمد حسنى مبارك في احتفالات اعتلاء الامبراطور اكيهيتو عرش اليابان في نوفمبر ١٩٩٠ . وبعد اندلاع أزمة الخليج ، حرص الرئيس مبارك على إيفاد مبعوث خاص يحمل رسالة من سيادته

الى رئيس وزراء الهند حول الموقف المصرى من الأزمة ، ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الهند خلال شهر نوفمبر من العام الفائت ، التقى فيها مع المسئولين فى الحكومة الهندية ومع القيادات الحزبية فى الهند . وفى اكتوبر من عام ١٩٩٠ ، تسلم الرئيس مبارك من الرئيس الأندونيسى سوهارتو رسالة حملها وزير التجارة الأندونيسى الذى ترأس وفد بلاده فى اللجنة المشتركة بين البلدين التى تدارست وسائل زيادة التبادل التجارى بين مصر وأندونيسيا ، وتنسيق دور رجال الأعمال فى البلدين للعمل على زيادة الصادرات .

أما الصين التى تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة الأواصر ، فقد سجل العام المنصرم زيارة وزير الدفاع الصينى الى القاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير خارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الصينى يانج شان كون . كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير الخارجية وغيرهم من المسئولين الصينيين .

مصر والعلاقات مع الدول اللاتينية :

ان انتماء مصر ودول أمريكا اللاتينية الى مجموعة دول العالم الثالث ، بشكل اساسا متينا لاستمرار التفهم والتأييد المتبادل لسياسة كل من الطرفين للطرف الآخر ، وعلى زيادة حجم العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول التى تربطها علاقات تقليدية تقوم على الاحترام والصداقة والتعاون المشترك .

وتعمل الدبلوماسية المصرية جاهدة على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية/ اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعلمية والزراعية ، وتبادل المعلومات حول مشكلة المديونية الخارجية التى تعاني منها جميع دول العالم الثالث .

وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها لفييف من المسئولين فى دول أمريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلي الى القاهرة شهر مايو-والتي تلتها زيارة وزير خارجية أوروغواى فى شهر يونيو فوزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم وزير خارجية الأرجنتين فى شهر سبتمبر ورئيس البرلمان الأرجنتينى فى شهر نوفمبر من نفس العام .

كما التقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة الدول الخمس عشرة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب الذى انعقد فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٩٠ بالعديد من ممثلى رؤساء دول وحكومات عدد من دول أمريكا اللاتينية وهم السادة رئيس جمهورية فنزويلا ورئيس وزراء بيرو ووزير خارجية البرازيل ونائب وزير خارجية المكسيك .

مصر والمنظمات الدولية :

تنشط مصر فى العديد من المنظمات الدولية والتجمعات العالمية المختلفة سواء فى منظمة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامى أو مجال مجموعة حركة عدم الانحياز أو حركة الدولية الاشتراكية .

مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى :

يعتز الشعب المصرى بالانتماء الى الأسرة الإسلامية الواحدة ، كما عملت مصر دائما على إعلاء قيم الإسلام الرفيعة ، ومبادئه السامية ، والالتزام بروحه الغراء ، التى تقوم على السماحة والمساواة ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى ان تسعى مصر الى استضافة الدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى خلال الفترة من ٢١ يوليو - ٥ أغسطس ١٩٩٠ ، تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » .

ومما أضفى أهمية خاصة على هذه الدورة من اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية ، ان صادف انعقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى فترة شهد فيها المجتمع الانسانى تطورات مثيرة وتغيرات جذرية عميقة ، كان لابد أن تجذب اهتمام الدول الإسلامية ، فتتعهدا بالدراسة الموضوعية والتحليل العلمى ، قصد التعرف بدقة على طبيعتها ومداهما ، واستخلاص آثارها ونتائجها ، فى الحاضر والمستقبل ، من اجل زيادة قدرتنا على التأثير فيها ، وتوجيهها الى المسار الذى يحمى مصالحنا ، ويخدم قضايانا .

وتؤمن مصر بأن التضامن الاسلامى ، ينبغى ان يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الإسلامية ، أو مسئولية تتصدى لها ، لأن التحديات المعاصرة ، أصبحت تتجاوز قدراتنا الفردية مهما تعاظمت ، وتستعصى على الجهود المتفرقة والمحاولات غير المنسقة ، وان تعددت وتضاعفت . كما لابد وان يقوم التضامن فى داخل الأسرة الإسلامية الكبيرة ، على التسليم بوحدة المصلحة والمصير بين كافة الشعوب الإسلامية ، التى تنتمى جميعا دون استثناء لدائرة العالم الثالث ، وما تواجهه من مصاعب تنموية فى مسعاها لتحقيق كفايتها من الغذاء ، وتطوير نظم الانتاج والادارة واستيعاب اساليب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة المطالب المتزايدة للأجيال الجديدة من ابنائها .

ولاشك ان التضامن الاسلامى ينطوى بالضرورة على التزام أساسى وجوهى ، علينا تجسيده فى تعاملنا اليومى مع بعضنا البعض ، وهو الالتزام بتسوية الخلافات التى تنشأ بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بالطرق الودية التى تتفق مع المصالح المشتركة والأهداف الواحدة . ومن هذا المنطلق ، ترى الدبلوماسية المصرية ، ان منظمة المؤتمر الاسلامى ، مؤهلة للقيام بدور أكبر فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء بها بالوسائل السلمية الودية وبعبءنا عن أساليب الصراع والعداء التى تتناقض تماما مع مبدأ الانتماء لأسرة واحدة .

وبسبب ما داهم المؤتمر خلال انعقاده من أحداث غزو العراق للكويت ، فقد باشر باصدار بيان قوى ادان فيه العدوان العراقى ، وطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية . وبعدم ترتيب أية آثار على الغزو واعتباره انتهاكا لمبادئ المنظمة . كما أعرب المؤتمر عن تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعى برئاسة الشيخ الصباح رئيس الدولة ، ورئيس القمة الإسلامية الخامسة . وصدر عن المؤتمر بيان بتوافق الآراء ، جاء استكمالا لقرار مجلس الأمن والجامعة العربية فى هذا الشأن .

ولعل أهم إنجازات المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ، اصداره « اعلان القاهرة » بشأن حقوق الانسان المسلم ، وذلك كتنويع للمداولات الخاصة باعدائه ، داخل منظمة المؤتمر الاسلامى قرابة أربعة عشر عاما :

كما شاركت مصر أيضا فى اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى حيث رأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع الذى انعقد فى نيويورك فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠ على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وقد حضر الاجتماع سمو أمير الكويت باعتباره رئيسا لمؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الاسلامى .

وفى الحقيقة تعمل الدبلوماسية المصرية من خلال نشاطها الفاعل فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، على جعلها قادرة على فرض نفسها فى قلب الأحداث ، فلا تعيش على هامش التغيير ، بل تخرج الى العالم وتتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء ، وأن تقيم علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى من منطلق التعاون فى المسيرة المشتركة على طريق السلام والتقدم والرخاء .

مصر وحركة عدم الانحياز :

ان مصر التي أكدت دوما التزامها بحركة عدم الانحياز ، لتؤمن بأهميتها وبضرورتها في تحقيق التطور المتكافئ في مجال العلاقات الدولية . ولاشك ان الأحداث والتطورات التي يموج بها عالم اليوم ، وخاصة بعد ان وضعت الحرب اليادرة أوزارها ، انما تكشف عن الدور الرائد الذي يمكن أن تقوم به الحركة في رسم الصورة الجديدة للمستقبل ، في مواجهة الأخطار الفادحة التي تهدد استمرار التقدم على كوكبنا .

وإذا كانت حركة عدم الانحياز ، ظلت منذ بداية قيامها ، هي الحصن الذي يلوذ به الضعفاء من ويلات المجابهة المروعة التي كان يهدد بها صراع الجبابرة الأقوياء ، فإن الأهداف الجديدة التي ترتسم في الأفق اليوم ، ويتعين على الحركة أن تتصدى لتحقيقها ، بفكر متطور وعمل ديناميكي نشيط ، ما تزال هي ذاتها امتدادا لجوهرها الأصيل ، الذي غدا يتمثل الآن في العمل على دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وحماية مصالح ضعفاء المعمورة وفقرائها ، وبلورة طموحاتهم حتى تنهيا لهم القدرة ، على الدخول في حوار مثمج وبناء مع الشمال ، يستهدف سد الهوة بين الطرفين ، وتحويل التطورات الايجابية المتولدة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، الى نهضة جديدة لشعوب العالم كله . وفي ظل التغيرات الجذرية والمتلاحقة التي تموج بها الساحة الدولية اليوم ، انعقد الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٤ أكتوبر ١٩٩٠ . وقد ألقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بصفته رئيسا لوفد مصر كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتعغيرات الدولية الراهنة وتكيف مبادئها مع مناخ الوفاق الدولى الجديد . كما دعا أيضا الى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة في دفع حوار ايجابى وبناء بين الشمال والجنوب وتعميق أواصر علاقات التشاور والتعاون بين دول الجنوب والجنوب .

كما شهد عام ١٩٩٠ أيضا اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتحضير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في « اكرا » في النصف الثانى لعام ١٩٩١ .

وتحقيقا لنفس الهدف ، ومتابعة من حركة عدم الانحياز لما يعيشه العالم من مرحلة توافق دولى شامل حول ضرورة سيادة السلام العادل بين جميع البشر ، والتكاتف معا من أجل معالجة تلك التحديات الخطيرة التي تهدد البقاء الكونى نفسه ، فانها تتشبث بالأمم المتحدة كأسلوب أمثل للتعاون بين وحدات المجتمع الدولى ، وكجهاز فعال ينبغى تأكيد دوره في حل المنازعات وتعميق الشرعية الدولية وتجسيد التكافل والتضامن على المستوى العالمى .

وتقوم الرؤية المصرية ، على ان حركة عدم الانحياز تملك من مقومات الحيوية والقدرة الذاتية ، ما يمكنها من إعادة رسم دورها ، الذى يتفق مع مهامها الجديدة على المسرح الدولى ، وتعزيز مكانتها ، وتعظيم اسهامها في صيانة السلام وصنع التطور .

مصر والدولية الاشتراكية :

كان قبول الحزب الوطنى الديمقراطى ، الحاكم في مصر ، في عضوية حركة الدولية الاشتراكية في يونيو ١٩٨٩ ، ايزانا ببدء النشاط المصرى في هذا المحفل السياسى الدولى العريق . اذ بادر حزبنا الى توجيه الدعوة لاستضافة اجتماع مجلس حركة الدولية الاشتراكية ، وهو الاجتماع الذى التأم بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٠ .

وقد شارك في اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية ، الذى جاء انعقاده بالقاهرة كأول سابقة لاجتماعات يعقدها في دولة من دول العالم الثالث ، واحد وسبعون حزبا من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية الى اكثر من ستة وأربعين دولة من مختلف بقاع العالم . وتم انتخاب السيد وزير

الدولة للشئون الخارجية وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى نائبا لرئيس الدولة الاشتراكية عن المنطقة العربية .

كما مثل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعات مجلس حركة الدولة الاشتراكية الذى انعقد فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، والذى دارت أعماله حول موضوع مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب فى التسعينات . وقد عبرت الكلمة التى ألقاها السيد وزير الدولة عن ترحيب العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة وبيده حقبة جديدة فى تاريخ الانسانية تسودها سياسة الوفاق والتعاون . كما عكست كلمته من جانب آخر القلق الذى يساور دول العالم الثالث ازاء المتغيرات الدولية الجديدة خشية ان يتم التقارب بين الشرق والغرب على حساب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة . كما دعت كلمة السيد وزير الدولة الى ضرورة التوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب على أسس أكثر عدالة كما أكدت على أهمية تشجيع التعاون الاقليمى المتعدد الاطراف دفعا للحوار بين الجنوب والجنوب وتضييقا للفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنوب .

ولاشك ان حركة الدولة الاشتراكية ، التى تتطابق السياسة الخارجية المصرية مع أغراضها مقاصدها ، الساعية الى ارساء العدالة الاجتماعية ، والقضاء على كافة اشكال القهر الاجتماعى والسياسى ، تزداد أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، كما يزداد أهمية الدور الذى يتعين على الحركة الاضطلاع به فى العمل على توسيع دائرة التعاون والتعايش بين الدول جمعاء ، وتكريس نتائج الانفراج الدولى لصالح البشرية بأسرها :-

وتجهد الدبلوماسية المصرية فى الدعوة الى توسيع نطاق الحركة وفتح أبواب عضويتها امام دول العالم الثالث ، تحقيقا لأكبر قدر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول المتقدمة الغنية وبين مصالح واحتياجات الدول النامية ، وفى تحفيز همة الحركة للعمل على احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، للحيلولة دون قيام ستار حديدى من نوع جديد ، يقسم العالم افقيا بين شمال غنى وجنوب فقير .

مصر والأمم المتحدة :

تواصل مصر تأييدها ودعمها الكامل للأمم المتحدة ، والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى ستظل مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

ولعل ابرز النشاطات التى شهدتها مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى عام ١٩٩٠ الفائت هو مؤتمر « قمة الطفولة » ، الذى شارك فى الدعوة اليه الرئيس محمد حسنى مبارك مع رؤساء جمهوريات وحكومات المكسيك وكندا والسويد ومالى وباكستان . وقد حضر المؤتمر ٧٢ رئيس دولة وحكومة . هذا وقد سجل الرئيس مبارك فى رسالته إلى المؤتمر جهود مصر فى مجال رعاية الطفولة ، مؤكدا ان مصر اتخذت مختلف الاجراءات من اجل وضع العناصر الرئيسية التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ ، قبل بدء سريانها على المستوى العالمى وتناولت السيدة قرينة السيد الرئيس ورئيسة وفد مصر لدى القمة فى الكلمة التى ألقاها باسم مصر وضع الطفل المصرى باعتباره نموذجا حيا لطفل العالم الثالث ، موضحة ان مصر قد بدأت فعلا فى تحقيق الأهداف التى عقد من اجلها المؤتمر وذلك بإعلان رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ عقدا لحماية ورعاية الطفل المصرى ، وانشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ليضع لرعاية الطفل سياسة مستمرة ومستقرة .

ولاشك ان قمة الطفل تعد تطورا فريدا فى تاريخ العلاقات الدولية ، يذل على ارتقاء العمل السياسى فى

عالمنا المعاصر ، وبعد نظر القادة في التطلع الى معالجة الامور ، ليس فقط ذات الاولوية الحالية ، بل وايضا الآثار المستقبلية وبعيدة المدى ، فاطفال اليوم هم اعمدة بناء الغد ، وهم قادة المستقبل . ان الفكرة التي نشأت في اذهان العاملين المخلصين في صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ثم جرى تبنيها من قبل قادة الدول الست الداعية الى المؤتمر ، قد وجدت أرضاً دولية خصبة من قادة العديد من الدول في الشمال والجنوب . وكانت الاستجابة الكبيرة للدعوة الى قمة الطفولة على هذا النحو غير المسبوق ، لدلالة واضحة على طبيعة العصر الذي تنتجه اليه في العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العصر الذي يجعل حقوق الانسان ركيزة العلاقات الدولية .

وانطلاقاً من ايمان مصر الراسخ بوحدة مصير الانسانية وبحكمتها الجماعية ، فقد واصلت دعوتها الى ضرورة مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده من اجل اقامة عالم خال من العنف ومن الاسلحة النووية ، على أساس التخلي عن سياسات المواجهة والبحث عن توازن مقبول للمصالح ، وتعاون واسع النطاق ومتنوع ، وثقة وتفاهم متبادلين بين الشعوب .

وتجسيدا لهذه الدعوة ، اعلن الرئيس محمد حسنى مبارك في ابريل من عام ١٩٩٠ الفائت ، عن مبادرة تتضمن مشروعاً لازالة كل اسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط ، بما في ذلك الاسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية . ولاشك ان انفجار أزمة الخليج على هذا النحو الذى يهدد باندلاع حريق هائل في المنطقة كلها ، يؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ هذه المبادرة تحقيقاً للهدف منها في حماية أمن كل دول الشرق الأوسط .

وعلى ذات الشاكلة ، واصلت مصر مطالبتها باعتبار الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، وبأن تلتزم دول المنطقة بحظر دخول الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وتدعو مصر اسرائيل الى الانضمام لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، وقبول الضمانات التى تقرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تدعو الى اتخاذ كل الاجراءات الاخرى الكفيلة بتخفيف حدة التوتر ووقف سباق التسلح بالمنطقة ، وبناء الثقة بين الاطراف . فالدروس المستخلصة الآن تؤكد اكثر من أى وقت مضى ، ان اسرائيل أو أية دولة اخرى ، لا تستطيع ان تحقق امنها بقوة السلاح ، وكذلك الدول العربية ، كما لا يمكن تحقيق الأمن على حساب تهديد أمن الدول الأخرى .

وهكذا يبين بوضوح وجلاء ، من واقع جردة الحساب الخاصة بجهودنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف ان لكل غرس طيب ، حصاد وافر ، اذا تعهده الله ، عابه بالرعاية والاخلاص والاصرار على بلوغ القصد .

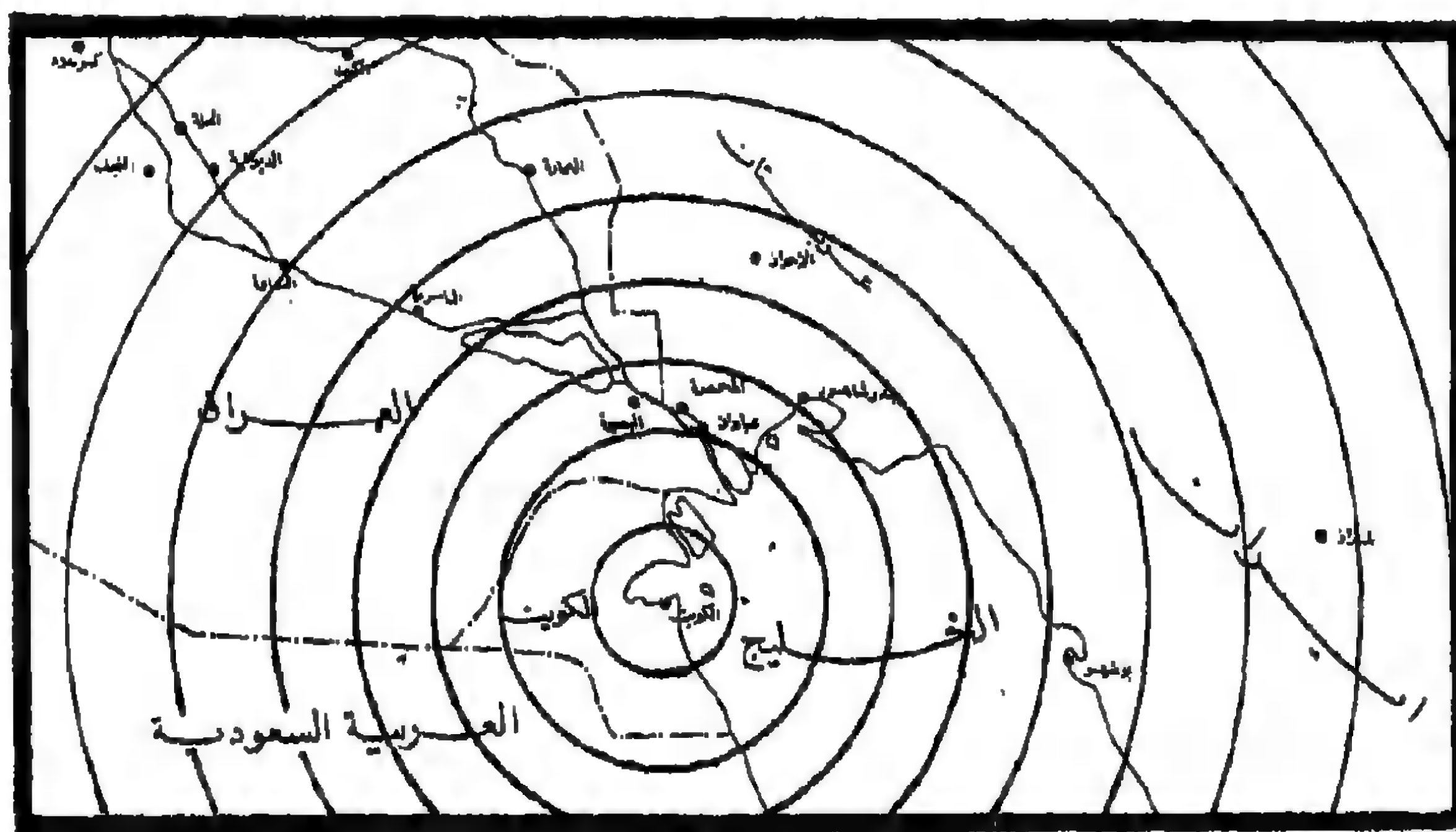
د . بطرس بطرس غالى

أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات

محتويات الملف

- | | |
|---|--|
| [١] تقديم . حسن ابوطالب | [١١] مجلس الامن الدولى وادارة الأزمة |
| [٢] السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة | [١٢] أزمة العمالة المصرية العائدة |
| [٣] محددات واهداف السلوك العراقى | [١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الاموال العربية |
| [٤] سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الاقليمية والدولية | [١٤] اسعار النفط قبل وبعد الأزمة |
| [٥] التحرك الخليجى فى مواجهة الأزمة | [١٥] تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته واثاره |
| [٦] المبادرات السياسية وامكانات نجاحها | [١٦] السلوك العسكرى ومحدداته |
| [٧] دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة | [١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية |
| [٨] أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد | [١٨] كتب حول الأزمة |
| [٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية . | [١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢) |
| [١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة | [٢٠] يوميات الأزمة (٢) |

● ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات ●



[١] تقديم : حسن أبوطالب

جدلية المواجهة العسكرية والتسوية السياسية

ما زالت أزمة الغزو العراقي للكويت تهز بعنف بالغ عمليات تشكل النظام الدولي الجديد ، ولقد حملت الشهور الخمسة الماضية - والتي هي عمر الأزمة زمنيا - كثيرا من التطورات والتحركات والمناورات ، والتي يمكن وضعها جميعا تحت عنوان كبير وهو « السباق بين جهود التسوية السياسية والعمل العسكري » .. وإذا كان للعمل العسكري مخاطره المحتملة والمؤكد ، فإن للتسوية السياسية صعوباتها ومشكلاتها الفريدة والمعقدة . وكل من المخاطر المحتملة والأكيدة ، والمشكلات الظاهرة والخفية كانت وستمثل كوابح للجوء الى أحد هذين الخيارين طالما استمرت صيغة المعادلة السياسية - العسكرية على النحو الذي كانت عليه طوال الشهور الخمس الماضية .

وعلى أية حال فإن مخاطر العمل العسكري تثير في الذهن تساؤلات عديدة ، يصعب القول أن حدود الأيذاء الناتجة عن هذا التحرك قد تقف عند حدود العراق وحسب ، ويبدو في الأفق أن الأيذاء المتوقع سيكون أذى شاملا لطرفي المواجهة المباشرة جنبا الى جنب هؤلاء الذين يعدون أنفسهم غير معنيين مباشرة بالأزمة الخليجية . وهؤلاء الذين يمتنون أنفسهم بحصد بعض المنافع - مثل إيران واسرائيل - في حال توجيه ضربة عسكرية للعراق ، يعرفون قبل غيرهم أنهم رهائن « لأمنيات »

بعيدة التحقيق ، فمهما كانت قدرة الحشود العسكرية المناهضة للعراق ، وايضا مهما كانت التصورات المبالغ فيها عن عمق الضربة العسكرية التي ستوجه للعراق ، فهناك قدرة - قد تكون ضئيلة للغاية - ستظل تؤهل العراق بتوجيه ضربة عسكرية معاكسة وفي اتجاهات عدة . وقد يخسر العراق المواجهة ، ولكن الحصيلة الكلية ستكون خسائر على الجميع ، العرب في المقدمة ، ثم النظام الدولي الجديد ، والاقتصاد العالمي ، والقوات الأمريكية وحلفائها ، وايضا اسرائيل والتي تحرك من وراء حجب كثيرة الآلة الاعلامية الغربية والأمريكية في مواجهة العراق والعرب ، في نفس الوقت تعمل على التعتيم على تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وما يرافقها من تصاعد وحشى بغيض لأساليب القمع والعقاب الجماعي في مواجهة المواطنين العرب .

وحين نتحدث عن خسائر تصيب الجميع بلا استثناء يبرز في الأفق تداعيات أكثر احتمالا ، فهناك التوازن الجديد في المنطقة ، والذي يبدو ان كلا من اسرائيل وايران وتركيا أكثر حرصا ورغبة في حدوثه مستقبلا ، على اعتبار انه سيكون في صالحهم أكثر من صيغة التوازن الاقليمي المتضمنة قوة عراقية ذات بأس معقول . والرهان هنا هو على تقليص الآلة العسكرية العراقية وتوجيه ضربة حاسمة لها . وبالتالي اخراجها من معادلة التوازن الراهنة ، والوجه المقابل لهذه « الأمنيات » لقوى اقليمية ودولية هو اختلال التوازن الاقليمي على صعيدين :

اولهما التوازن العربي الاسرائيلي ، أي بين العرب من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى . والمعروف ان اسرائيل ، وتأييدها الولايات المتحدة ، تصر على حساب قوتها في مواجهة القوات العربية مجتمعة . واذا ما حدث تدهور في القوة العراقية فهو ولاشك رصيد اضافي للقوة الاسرائيلية . أما الصعيد الثاني فهو التوازن بين العرب كجماعة وكأمة في مواجهة القوى المحيطة بهم ، ويدخل هنا دول الجوار الجغرافي التي تبحث لها عن دور استراتيجي جديد في سياق التحولات الكلية والجذرية على المستويين العالمي والاقليمي . وهنا تبرز ايران وتركيا وكذلك اثيوبيا والتي بالرغم من تعرضها لمخاطر حرب اهلية ، إلا انها تعتبر نفسها معنية بالدرجة الأولى بتقليص القوة العسكرية العراقية لاعتبارات استراتيجية وأخرى تتعلق بأمر داخلي خاصة بمواجهة الثورة الارتيرية التي تدعمها العراق عسكريا . وايضا لعلاقات اثيوبيا المستقبلية بكل من الصومال والسودان . ويكاد المرء يلمح اتفاقا بين القوى الاقليمية والقوى الكبرى على اهمية ادخال متغيرات سلبية للجانب العربي عسكريا ، وهذا الاتفاق العام هو نفسه يمثل مصلحة لكل قوى على حدة . فالعراق القوى عسكريا ، وبجانبه باقي القوى العربية ، سيحد كثيرا من الاطماع التوسعية الاسرائيلية ، أو على الأقل يمثل عقبة رئيسية امام التوجهات التوسعية الاسرائيلية ، وسيمثل عقبة ايضا امام تطلعات تركيا العربية والشرق اوسطية ، بنفس القدر تقريبا الذي تلعبه في مواجهة المساعي الايرانية التي تبرز حينما وتختفي حينما لأن تكون القوة رقم واحد في الخليج العربي ، والمهيمنة على مقدراته معنويا وسياسيا وربما عسكريا .

وبالمثل فان القوة العراقية تمثل مصدر قلق للقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة والتي تربط ذلك باعتبارات استراتيجية وأمنية تمس دورها كقوة عظمى في ظل نظام دولي جديد تزيد فيه دواعي المنافسة مع قوى دولية صاعدة في كل مكان ، فضلا عن اعتبارات أخرى اقتصادية ونفطية بالدرجة الأولى .

ان هذا التوازن المرغوب اقليميا ودوليا ، وبقدر ما يمثل من خسائر وانتكاسات على النظام العربي ، بقدر ما يحمل معه اضطرابا وخسائر للنظام الدولي برمته ، والذي اعتدنا على وصفه « بالجديد » . تيمنا بعلاقات الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويبرز هنا مسألة بروز اسرائيل كقوة رئيسية وحيدة في المنطقة العربية وهو ما سيسعد ولاشك في ذلك انصار اللوبي الصهيوني في كل مكان ، ولكنه سيقلق - وهناك مؤشرات عديدة على مثل هذا القلق - هؤلاء الذين ينظرون الى مصالح الولايات المتحدة ، ومن ورائها مصالح الاستقرار الدولي ، بدرجة اكبر من الرشد والعقلانية ويشاركهم في ذلك آخرون من السوفيت والفرنسيين وعرب ، فضلا عن المانيا الموحدة ، هؤلاء جميعا يرون في تغيير صيغة التوازن الراهنة لصالح

اسرائيل في المستقبل عاملا لمزيد من فقدان السيطرة على هذه الدولة المصطنعة ، ولمزيد من النزعات التوسعية لنخبتها الحاكمة ولشعبها على السواء ، ولمزيد من احتمالات فقدان الأصدقاء في المنطقة ودخولها في دوامة من العنف والتخبط بما في ذلك الحروب المفتوحة بلا نهايات مسبقة أو أدنى قدرة على التحكم في مساراتها الرئيسية .

وبنفس الدرجة من المخاطر ستتعمق الفارقة العربية ، وستدخل المنطقة في دوامة من الفوضى وتصفية الحسابات ، وستعم الخسارة الجميع دون استثناء حتى في حال اسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وسيصعب والحال هكذا معرفة من المنتصر ومن المهزوم ، اذ سيكون الجميع - وبدرجات مختلفة - مهزومين أو على الأقل خاسرين .

ان البحث عن صيغة مستقبلية للأمن الاقليمي ، أو بالتعبير الغامض والواسع معا الذي استخدمه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي « اقامة بنية أمنية وترتيبات جديدة في المنطقة » ، والذي يمثل المفتاح لفهم التحركات الأمريكية اساسا والدولية الأخرى فرعا ، قد يكون اقرب الى التحقيق ، وفق حسابات احصائية وأمنيات مكبوتة غالبا ، أو رغبات مقصوح عنها نادرا ، ولكنها ولاشك ، في حال الفوضى العربية والاقليمية المتوقعة ستكون ضربا من المستحيلات ، أو على الأقل باهظة التكاليف على مستويات الهيبة الدولية والتطور السياسي والخسائر البشرية والتكلفة الاقتصادية . وتلك « الخطط الجميلة » التي تتناولها مراكز الأبحاث الغربية وبؤر التخطيط الاستراتيجي وبعض صانعي القرار في الولايات المتحدة ، والتي تتحدث عن دور تركي أو إيراني مسيطر عليه ، أو هيمنة اسرائيلية بصورة أو بأخرى ، أو تذيب للنظام العربي وتفتيته ، لن تكون جميلة قط في الواقع . والأرجح هو دخول المنطقة في حال من الفوضى يصعب تقديره ، لاسقف لها ولا قابض عليها ، وستكون فوضى شاملة على صعد السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية . وإلى جانب فقد الأبناء والأخوة من الجنود ، ستوقف صناعات اساسية في شتى بقاع العالم ، ويزيد التضخم ، وتصبح السيطرة على اسعار النفط ، وترتفع معدلات البطالة ، واختصارا ستعرض مستويات المعيشة في مختلف بقاع الدنيا لهزات شديدة ومعدلات عالية من التدهور .

واختصارا فان تلك المنافع التي قد يعنى البعض نفسه بها كنتائج مضمونة أو شبه مؤكدة اذا ماوجهت ضربة موجعة للقوة العسكرية العراقية ، هي نفسها « مخاطر » مؤكدة على الاستقرار الاقليمي والسلام العالمي والنظام الدولي ، وهي نفسها كوابح الانزلاق في عمل عسكري رغم بريقه لدى البعض هنا أو هناك .

ان موانع العمل العسكري تعنى من الناحية النظرية التمسك بأهداف الحل السلمي القائم على تفاعلات سياسية متبادلة بين اطراف الأزمة ، وتكشف خبرة الشهور الخمسة الماضية ان هناك ثلاث رؤى كبرى للحل السياسي السلمي :

الرؤية الأولى وهي تلك الخاصة بالتطبيق الكامل لما يسمى بقرارات الشرعية الدولية أو تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولية ، والتي تعنى انسحابا عراقيا كاملا وعودة الشرعية الكويتية ، وتمثل هذه الرؤية مواقف الغالبية العظمى من الأسرة الدولية ، وتعد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية المعبر الرئيسي عن تلك الرؤية والتمسكة بها على الأقل علنا . وبدرجة مناسبة يشارك الاتحاد السوفيتي في التأكيد على هذا الطرح . والفكرة المتضمنة هنا هي « عدم مكافأة المعتدى » ، وضرورة اعمال القرارات الدولية ، واهمية السيطرة على نوازع العنف واستخدام القوة لدى القوى الصغرى في العالم الجديد . وفي سياق هذه الرؤية نلاحظ تأكيدا واصرارا على مايجب ان يقوم به العراق ، دون ان يصحبه توضيح لما سيقدمه العالم للعراق اذا ما أذعن للقرارات الدولية . ويبدو من هذا التجاهل وكأن الأمور ستعود الى سابق عهدها ، وهو أمر يصعب قبوله ، ولاسيما في ضوء الدعوات حول ضمانات تمنع تكرار ماحدث مستقبلا .

الرؤية الثانية وهي رؤية العراق والقائمة على مبدأين معنيين احدهما وهو ان لا انسحاب عراقي من الكويت ، والثاني وهو دعوى الربط بين القضايا المختلفة في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، أما على صعيد الآليات فقد طرح العراق « الحوار » ، ولكنه الحوار القائم على استبعاد اصحاب القضية الأصليين - أي الشعب الكويتي

ذاته - وتوجيه الحوار الى اقامة علاقات ذات اسس معينة مع كل من الولايات المتحدة دوليا والسعودية اقليميا وعربيا . والواقع ان رؤية العراق تعنى محاولة الخروج من الأزمة بكل الغنيمة ، فضلا عن التفاهم مع الولايات المتحدة والسعودية على طبيعة العلاقات المستقبلية والتي تتضمن دورا محوريا للعراق في ضبط الأوضاع الخليجية ، وقد يصل الى حد لعب دور « شرطى الخليج » نيابة عن المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة . ويعلم العراق قبل غيره خصوصية الأزمة الكويتية ، وخصوصية القضية الفلسطينية ، ومع ذلك فان هدفه الحقيقيين للربط بينهما ليسا الوصول الى حلول كلية بل اسباب تتعلق بالرأى العام العربى واخرى تكمن في التغطية على فعلة الغزو ذاتها .

اما الرؤية الثالثة فهي تلك التى يمكن اعتبارها رؤية الحل الوسط ، او الرؤية التى تدمج في داخلها بين آلية الحل السياسى ، والعمل على ابعاد المخاطر المتضمنة في العمل العسكرى . وتقوم في الاساس على الموازنة بين المصالح المتضاربة ، وتدخل تقريبا كل الأفكار والمبادرات التى طرحها قادة عرب في اطار هذه الرؤية الوسطية ، وهى تعنى في ابرز خطوطها انسحابا عراقيا من معظم الأراضى الكويتية وليس كلها ، والسماح بصيغة لعودة اسرة الصباح ، وابقاء بعض المواقع في يد العراق تحت أى صيغة كالتأجير أو التنازل ، وتسوية مشكلة الديون العراقية للكويت ، وتكوين قوة عربية تفصل بين البلدين في شريط حدودى يتفق عليه .

وفي اطار هذه الرؤية الوسطية تبرز مشكلتان وهما الآلية التى يمكن عبرها تحقيق هذه الحزمة من الأفكار والمبادئ ، وشكل الخطوات واياها يسبق واياها يأتى متأخرا ووفق أى صيغة كالحوار المسبق أو المتزامن . اما المشكلة الثانية فهي رفض الطرفين المباشرين - أى الكويت والعراق - التجاوب مع مثل هذه الرؤية ، ويمكن ان نضيف مشكلات اخرى تتعلق برصيد الثقة الذى بات مكسورا ويصعب اصلاحه . وكذلك التعقد الشديد للأزمة وتشعبها ، فضلا عن استحالة تجاهل أدوار القوى الكبرى في أى حل يراد له التنفيذ .

وايا كانت الرؤية الخاصة بالحل السلمى ، وايا كانت نوايا اطرافها الحقيقية ، فلا بد ان نعترف انه مقابل مخاطر العمل العسكرى ، هناك صعوبات جمة ومشكلات ليست هينة امام الحل السياسى . وما اختلاف الرؤى على النحو الذى اشرنا اليه إلا أحد مظاهر هذه الصعوبات . وهنا يمكن ان نشير الى ثمانية مشكلات رئيسية وكبرى يصعب تجاهلها حتى في حال اقرار اسلوب التسوية السياسية القائم على الحوار المتبادل والتفاوض ، والاقرار المسبق من اطراف الأزمة المباشرين حول حدود معينة من المبادئ كالانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية ومن هذه المشكلات الأساسية :

- ١ - ماهو مصير التواجد العسكرى الأجنبى المكثف في منطقة الخليج ؟
- ٢ - حدود الضمانات المطلوبة والمتبادلة بين العراق وجيرانه الخليجيين .
- ٣ - الموقف من العقوبات الاقتصادية وكل قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق .
- ٤ - الشكل الأمثل للدور العراقى بعد انتهاء الأزمة في التفاعلات العربية عموما ، والخليجية على وجه الخصوص .
- ٥ - مستقبل الربط بين القضايا الكبرى في المنطقة ، وتحديد مستقبل القضية الفلسطينية ، ومدى امكانيات الربط السياسى - وليس العضوى - مع مبادئ حل الأزمة الخليجية .
- ٦ - كيفية ضمان السلامة الاقليمية للعراق ولقواته العسكرية ، خاصة في ضوء تهديدات اسرائيل بعمل عسكرى منفرد ضد العراق اذا انتهت الأزمة سلميا .
- ٧ - شكل العلاقة بين الأمن الاقليمى لمنطقة الخليج والأمن الدولى ، ومستقبل اسلحة الدمار الشامل في المنطقة ، ومدى امكانية التخلص من الأسلحة الكيماوية العراقية مقابل الأسلحة النووية الاسرائيلية .
- ٨ - ماذا عن الأدوار المستقبلية لكل من ايران وتركيا واسرائيل ؟

ان تلك المشكلات هي احدى مظاهر تفرد أزمة الخليج من جانب ، وتعبير صادق عن تعقدها من جانب آخر . وبقدر ماتمس هذه المشكلات الكبرى الوجود العربي كله ، بقدر ماتمس وتؤثر في الاستقرار الاقليمي والدولي على السواء . وكلما أتاحت لكوابح العمل العسكري البروز والقدرة على توجيه الأمور في المستقبل ، كلما ترسخت ضرورات الحل السياسي المتوازن عربيا ودوليا . ومع قدرة هذا الحل على النجاح سيتجنب العالم العربي كوارث محققة ، وستترسخ معايير ومبادئ دولية سترسم الطريق امام العالم شماله وجنوبه ، وتحدد له مسار التفاعلات المستقبلية لعقد قادم على الأقل .



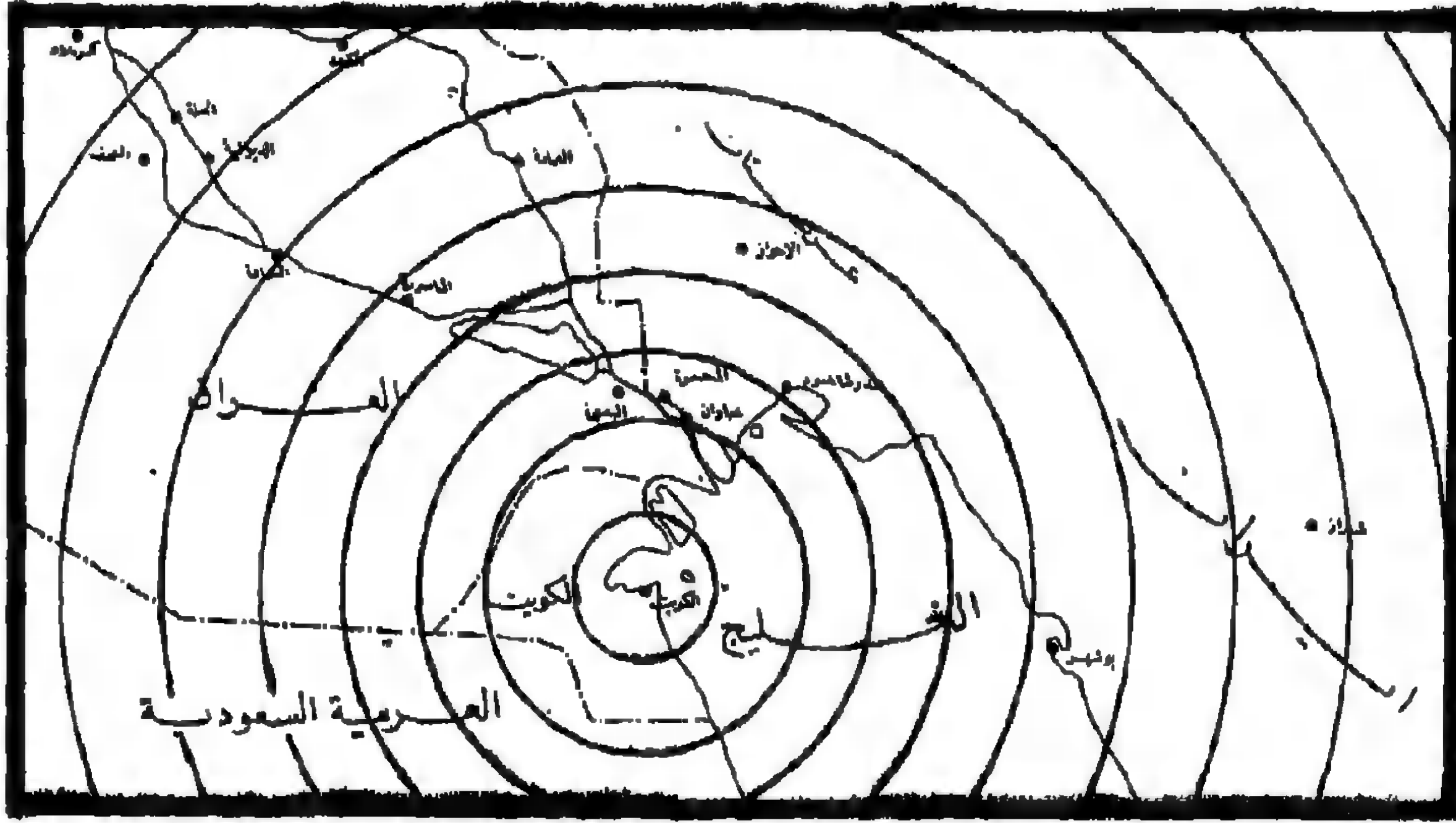
هيكل الملف :

يمثل هذا الملف استكمالا لموضوعيا للملف الذي سبق نشره في العدد السابق من السياسة الدولية بعنوان « الغزو العراقي للكويت .. النتائج والأبعاد » . وفي هذا الملف ثمة حرص على ايضاح الجوانب المختلفة لأزمة الخليج عبر عمرها الزمني الذي يصل الى خمسة اشهر كاملة من خلال رصد وتحليل تطوراتها الكبرى والاساسية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية ، ويتضمن الملف اربعة محاور رئيسية على النحو التالي :

المحور الأول : المجتمع العربي والأزمة : وتعالج فيه السياق الاجتماعي - السياسي الذي ساعد على افراز الأزمة بالطريقة التي تلجرت بها ، والتحركات وردود الأفعال واطروحات الحلول السلمية العربية وما انتهت اليه .

المحور الثاني : المجتمع الدولي والأزمة : وتعالج فيه تأثيرات عمليات تشكل النظام الدولي الجديد ازاء قضية الغزو ، ومجمل التحركات الدولية واشكالها القانونية والسياسية ، وما يترتب عليه من مفاهيم ودلالات ومبادئ .

المحور الثالث : ويتعلق بالبعد الاقتصادي على المستويات العربية والمصرية والدولية . المحور الرابع : وهو البعد العسكري للأزمة ، وتم فيه تناول تمويل الحشد العسكري ودلالاته ، ومحددات التحركات العسكرية لأطراف الأزمة ، والتصورات المطروحة عربيا وغربيا حول مستقبل الترتيبات الامنية في المنطقة العربية . والى جانب هذه المحاور الاساسية تم افراد جزء توثيقي يتعلق بتطورات الأزمة .



[٢] السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة

د . مخلص أحمد عبدالغنى

أولاً : السياق الاجتماعي السياسي ونشأته :
إن المعنى المباشر لاجتياح القوات العراقية لدولة الكويت واستيلائها الكامل على الأراضي الكويتية وما تبع ذلك من إجراءات كطرد سكانها وإحلالهم بعراقيين ، ثم إعلان ضمها لتصبح جزءاً من العراق ، إنما يمكن تفسيره من خلال تحليل طبيعة السلطة في العراق وعلاقاتها بالعالم الخارجى . فالسلطة العراقية ذات طبيعة ديكتاتورية عسكرية - حزبية تمارس أقصى أنواع القهر والكتبت على الشعب العراقى من خلال شبكة من الأجهزة البوليسية والأمنية وتنظيم حزبي شبه عسكري وتحت مظلة من الادعاءات والتنظيرات التى تبثها أجهزة الاعلام وبشكل يومي ومنظم لتشكل أيديولوجية رسمية وهيدة الجانب تتمحور حول الزعيم الأوحد والقائد الملهم .

وتعطينا تقارير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق صورة قاتمة للمناخ اليومي الذي يعيشه المواطن العراقى فقد أعربت المنظمة عن قلقها بشأن التقتيل الجماعى السياسى الذى تمارسه السلطة السياسية في العراق ، وناشدت الحكومة العراقية أن توقف المعاملة الوحشية التى يلقاها الأطفال والأحداث

تعد أزمة الخليج بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قفزة هربية الى الخلف بعد ان بدت في الأفق بعض الدلائل الهامة (وليست الهاسمة) لاعادة صياغة الأولويات العربية وتحقيق قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية والانفراج الديمقراطي النسبي بالسماح بالتعددية السياسية في بعض الاقطار العربية ونمو صيغ للتعاون العربى المشترك بتشكيل مجلسى التعاون العربى والمغاربى ، وبعد ان حلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ميلاً جديداً للروح العربية وقواها الفاعلة كانت الأرض العربية إذن ممهدة لبدء حالة من التراخى العربى المعتمد على آليات حقيقية من المصالح العربية المشتركة . وجاءت أزمة الخليج لتعيد الأمور العربية الى أسوأ مما كانت عليه وتكشف لنا عن عمق التناقضات العربية - العربية واتساع مدى وطبيعة الاختلافات في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقطار العربية .

وسنحاول فيما يلى إلقاء بعض الضوء على أزمة الخليج من جانبين رئيسيين :

أولهما : السياق الاجتماعي السياسى للأزمة .
وثانيهما : آثار الأزمة على الاقتصادات العربية .

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عن ٥٠٠ دولار سنويا وهى : جيبوتى والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن ، وهناك أربع دول يزيد فيها نصيب الفرد عن ألف دولار سنويا وهى : الأردن ومصر وسوريا وتونس .

وهكذا شكل النفط الاسس الموضوعية للتمايز العربى فهناك بالتأكيد تمايزاً واضحاً فى الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية بين الدول العربية النفطية وغير النفطية . ويحق لنا ان نتساءل عن مدى عمق هذا التمايز وهل كان وسيكون النفط العربى عامل وحدة أم عامل تجزئة ؟ هل كان وسيكون النفط العربى عامل تحرير للاقتصاد العربى أم عامل تكريس للتبعية^(٦) .

لقد كان من المنطقى أن تتعاضد قاعدة القوة العربية بتعاضد الفوائض البترودولارية وزيادة سيطرة الدول العربية على مصادر واسعار النفط وخاصة بعد عام ١٩٧٣ وأن يسهم ذلك فى إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية العربية ككل شاملة الاقطار النفطية وغير النفطية بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من التجانس والدمج الحركى للقدرات العربية على المستوى القومى لارساء اشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادى والسياسى بما يعنى ذلك من أن الاقطار العربية النفطية وغير النفطية تعتبر شركاء فى المصير وليس فى المصلحة الاقتصادية فقط . وكان من المفروض ان تترجم هذه القوة الاقتصادية العربية الى قوة سياسية عربية فاعلة تأخذ مكانها المؤثر فى المجتمع الدولى^(٧) .

كان من المنطقى أيضاً ان يكون مسار التنمية العربية فى هذا الاتجاه ولكن الذى حدث كان عكس ذلك تماماً فهل هناك خطأ ما ؟ أم مجموعة من الأخطاء ؟ وأين مكان هذه الأخطاء ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكننا اولاً ان نورد بعض الملاحظات التالية :

١ - هناك خلط بين الثروة والرأسمال بين التجارة والرأسمالية حيث أن تركيز وتمركز الثروة فى أيدي جماعات من التجار أو حتى فى أيدي الدولة المحتكرة للنفط ليس من الرأسمالية فى شيء ولا يمكن ان تؤدي الى نظام رأسمالى على النسق الأوروبى بل على العكس يؤدي الى توليفة اجتماعية - اقتصادية متباينة تتعايش فيها النظم والأنماط الانتاجية الماقبل رأسمالية مع أنماط تجارية - خدمية ، ويتراجع فى هذه التوليفة دور القطاعات الانتاجية المنتجة ليصبح قطاع الصناعة قطاعاً هامشياً مكملاً للبنية الاقتصادية وليس القطاع القائد ، فمثلاً تساهم الصناعات الاستخراجية بحوالى ٢٦,٤٪ من اجمالى الناتج المحلى وتساهم الصناعات التحويلية بحوالى ٩,٦٪ من اجمالى الناتج المحلى لدول النفط عام ١٩٨٩ . أما الزراعة فأنها تعتبر قطاعاً مهملاً حيث تساهم بنسبة واحد فى المائة فقط من اجمالى الناتج المحلى

لاسباب سياسية ، ونشرت قائمة باسماء ٣٩٦ قاصراً من العرب والأكراد كانوا قد اعتقلوا وأعدم بعضهم دون محاكمة وخارج نطاق القضاء^(٨) .

إن هذا النموذج السلطوى الذى تتركز وتتمركز فيه السلطة والقرار السياسى بيد القائد الملهم بعيداً عن أى رقابة دستورية أو تشريعية إنما هو نموذج لا يمكنه إعادة انتاج نفسه إلا من خلال القهر والاستبداد فى الداخل والاعتداء والتوسع للخارج . إن الحرب العراقية الإيرانية التى تبدولنا الآن فى نتيجتها النهائية كحرب عبثية بلا منطق أهدر فيها العراق مئات الآلاف من الشباب ومئات الألوف من ملايين الدولارات واستنزفت فيها الموارد العربية كانت ضرورية للنظام العراقى بصفته نظاماً استثنائياً أى نظاماً شمولياً مأزوماً يبحث عن شرعية ما .

أما المعنى الواسع لمجمل احداث الخليج فإنه يشير الى أن كل الصراعات بالمنطقة إنما تتركز حول النفط باعتباره سلعة استراتيجية تضخ يومياً وتستهلك يومياً . فهى بالنسبة للصناعة العالمية كرهيف الخبز بالنسبة للمواطن العربى . فالنفط مصدر يومى اساسى ورئيسى للطاقة والصناعات البتروكيمياوية مثل المطاط الصناعى والالياف الصناعية ومواد البلاستيك والاسمدة الكيماوية والمنظفات الصناعية وغيرها . وتنتج الدول العربية ١٢,٨ مليون برميل يومياً تشكل ٢١,٦٪ من انتاج النفط الخام العالمى وتحقق إيرادات تصل فى مجموعها الى ٧٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، يخص العراق منها ١١,٣ مليار دولار والكويت ٦,٦ مليار دولار^(٩) .

ولا يشكل النفط المتغير الاساسى فى الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة فقط وإنما هو محدد لمجموعة المواقف والسياسات والسلوكيات العربية تجاه عدد من القضايا الاساسية القطرية والقومية والدولية . وتوجد كثير من الدلائل الكافية لتدعيم مثل هذا التعميم ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط بل أيضاً بالنسبة للبلدان العربية الأخرى حتى ولو كان ذلك بدرجة اقل^(١٠) فقد رسم النفط خطاً فاصلاً بين البلدان العربية المنتجة للنفط والبلدان العربية غير النفطية فهذان القسمان يختلفان اختلافاً واضحاً جلياً فعلى حين يتميز الأول بفوائض دولارية متراكمة هائلة وكثافة سكانية منخفضة بما يعنى ذلك من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى حد يقارب متوسط نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن القسم الثانى أى الدول غير النفطية تعيش على حد الكفاف وتعانى بالاضافة الى الانفجار السكانى امراض المديونية وضعف الطاقة الانتاجية والبطالة السافرة والمعاناة الرهيبة من نقص الغذاء والحاجات الاساسية وضعف البنية الصناعية وغيرها^(١١) فعلى حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يتراوح بين ٩ - ١٦ ألف دولار سنوياً فى دول الخليج فإن هناك سبع بلاد عربية يقل فيها متوسط

لعام ١٩٨٩ في كل من الكويت وقطر والبحرين وحوالي ٥,٥ ٪ ، ٨,٢ ٪ في كل من ليبيا والسعودية^(٨) . صحيح ان هذه الانماط تكون عادة شديدة الارتباط والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي كنظام طرفي إلا أن النظام الرأسمالي يسمح بمثل هذا الاندماج دون الحاجة الى اجراء تغيير في بنية تلك التوليفة الاجتماعية - الاقتصادية . ويستطيع هذا المجتمع بالطبع ان يستهلك احدث ما وصلت اليه التكنولوجيا الغربية من سلع وخدمات .

فليس من قبيل الصدفة ان كل الاقطار العربية المنتجة للنفط هي فقط منتجة ومصدرة للنفط تشكل فيها قطاعات الصناعة والزراعة أنشطة هامشية وإن وجدت صناعة فانها تكون مرتبطة بالنفط . وليس من قبيل الصدفة أيضا ان توظف الفوائض المالية النفطية في الخارج فقد ارتفعت من ٥٧,١ مليار دولار الى ٤١١,٤ مليار دولار بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٨٥ وتقلبت الزيادة السنوية من ١٣,٢ ، ٨٦,٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ كما ارتبطت انماط هذه الاستثمارات بتركزها في الأسواق النقدية والمالية في الدول الرأسمالية الصناعية ٤٧,٥ ٪ عام ١٩٨٥ في السوق الأوروبية والأمريكية ، ٤٠,٤ ٪ منها في الولايات المتحدة الأمريكية^(٩) وبذلك تحولت النقود البترولية العربية الى نقود أوروبية وأمريكية يعاد توظيفها وإقراضها في المنطقة العربية وليس أيضا من قبيل الصدفة أن ٢٠ ٪ من الإيرادات النفطية قد انفقت في شراء السلاح . حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق في العالم استيرادا للسلاح الذي يمثل ٥٠ ٪ من اجمالي استيراد الأسلحة لدول العالم الثالث .

٢ - إن النفط قد ساهم في تشكيل الطابع الريعي للأقطار البترولية^(١٠) حيث ان ضخامة الثروة البترولية في بلدان ذات قاعدة سكانية محدودة قد سهلت تصفية النشاطات الاقتصادية التقليدية على نحو سريع ليتحول السكان الاصليون الى شريحة من المواطنين الممتازين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال المختلفة^(١١) . ولذا فان الطابع الريعي للأقطار البترولية إنما هو طابع أصيل مرتبط بنشاط اقتصادي وحيد الجانب يتمركز حول استخراج وتصدير النفط .

٣ - إن ارتفاع اسعار النفط عالميا من خلال صدمتين سعريتين شديدتين الأولى عام ١٩٧٤/٧٣ حيث ارتفع السعر الرسمي للنفط الخام من ٢,٧ دولار للبرميل الى ١١,٢ دولار عام ١٩٧٤ ويصل الى ١٢,٩ دولار للبرميل عام ١٩٨٨ ، والصدمة الثانية عام ١٩٨٠/٧٩ حيث قفز سعر البرميل من ١٨,٦ دولار للبرميل عام ١٩٧٩ الى ٣٠,٥ دولار عام ١٩٨٠ ويصل الى أعلى مستوى له عام ١٩٨١ ليبلغ ٣٤,٣ دولار للبرميل قد حققت زيادة هائلة وسريعة في دخول الدول البترولية وخلقت الى جانب تعاظم الفوائض المالية النفطية مشكلة المديونية الخارجية للدول

العربية غير النفطية المستوردة للنفط . ويقدر الاقتصادي الأمريكي وليم كلاين قيمة الزيادة في تكلفة استيراد البترول التي تحملتها اقتصاديات الدول المتخلفة غير النفطية بحوالي ٢٦٠ بليون دولار خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٢^(١٢) وقد ارتفع اجمالي الديون العربية الخارجية من ٨٦,٨ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ١٣٦,٢ بليون دولار عام ١٩٨٨ . أي أن ارتفاع الاسعار العالمية للبترول قد ساهم في زيادة مديونية هذه الدول ، ونود ان نشير في هذا الصدد بأن اجمالي الديون الخارجية للأقطار العربية وهي بالطبع غير نفطية قد إرتفع من ٨٦,٨ بليون دولار عام ٨٢ إلى ١٣٦,٢ بليون عام ٨٨ وارتفعت قيمة خدمة هذا الدين من ٩,٨ مليار دولار الى ١٢,٢ مليار دولار في نفس الفترة .

٤ - إذا كانت الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية والظروف التي تعيشها العمالة العربية المهاجرة في دول النفط تثير كثيرا من علامات التعجب والاستفهام فان سياسة تشجيع موجات الهجرة الآسيوية الى بلدان الخليج تثير هي الأخرى عددا أكبر من علامات التعجب والاستفهام وخصوصا وان الخطاب العربي الرسمي متخم بأحاديث عن الأمن القومي العربي والتكامل العربي والوحدة العربية . فالعمالة الآسيوية هي في حقيقة الأمر بديل للعمالة العربية في دول الخليج بما يعنى ذلك من ان التطور في اتجاه الاستغناء التدريجي عن العمالة العربية كان ظاهرة ملموسة عانت منها الدول العربية المصدرة للعمالة وعانى منها المواطن العربي . وفي هذا الصدد فان التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت تشير الى انه ابتداء من الربع الثالث من عام ١٩٧٨ فان أعلى نسبة من الداخلين الجدد الى الكويت بهدف العمل كانت من القادمين من الدول الآسيوية إذ بلغت نسبتهم ٥١,٣ ٪ من مجموع التصاريح^(١٣) . هذا بالرغم من تحذيرات وزراء العمل العرب منذ اول اجتماع لهم عام ١٩٦٤ من مخاطر الهجرة الآسيوية واتساع حجمها وخاصة التلويح الديموجرافي لمنطقة الخليج العربي على مستقبل الوطن العربي ووحدته .

وتلعب العمالة الوافدة الى دول النفط ادوارا هامة على المستويين السياسي والنقابي :

(١) فهي عمالة محايدة سياسيا لا شأن لها بما يجري على الساحة السياسية للبلد المضيف محرومة من أي عمل نقابي ومن ممارسة أي شكل من اشكال العمل السياسي وتنقسم عادة في البلد المستقبل للعمالة الى تجمعات قطرية كل تجمع متمحور على ذاته ومنغلق . وتبدو هذه التجمعات كجزر متناثرة داخل نسيج التشكيلة الاجتماعية - السياسية للبلد المضيف مسلط على رقبتها سوط الفصل والترحيل وتخفيض الراتب وغيرها .

ويمكن القول أيضا ان العمالة الوافدة وخاصة العربية الى دول الخليج هي عمالة مشوهة بمعنى أنها

هذا الاقتصاد من مساوىء .

وعلى المستوى الأيديولوجى فقد ذاب المشروع القومى العربى وتبخرت شعارات الوحدة العربية والنهوض العربى وتمزقت رايات التحرر ومعاداة الاستعمار وغرق المواطن العربى فى همومه الشخصية يلهث وراء خبز يومه وأصبحت المبادرات الفردية هى المنفذ الوحيد كما أصبحت الهجرة الى أى مكان وأى عمل وبأى راتب هى طوق النجاة وتشرب نسيج الحياة الاجتماعية بظواهر متناقضة ومخيفة مثل التطرف الدينى والعنف واللامبالاة وعدم الانتماء وعدم الثقة ومعاداة السلطة والنظام . ولقد غزى هذا المناخ العربى العام آليات اجتماعية شديدة الخطورة لا تعبر فقط عن تخلف فى البنية الاقتصادية .. الاجتماعية العربية ولكنها تعبر فى حقيقتها عن تدهور فى حالة التخلف ذاتها أى تأكل وتناقض مستمر للموارد المادية والمالية العربية وتدهور خصائص الموارد البشرية وانخفاض انتاجياتها .

ما نحن بصدد إذنه هو حالة تاريخية متميزة أى مرحلة تاريخية محددة ، فيها تعمل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربى فى اتجاه معاكس للاتجاه العام لتطور حركة التاريخ ، فى اتجاه التجزئة والفرقة ، فى اتجاه نبذ العلمانية والعودة الى السلف والى الماضى ودمج الدين بالدولة ، فى اتجاه تنمية وتطوير القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة والفردية ، فى اتجاه تبديد الثروة العربية وتمزيق المواطن العربى .

وهكذا يتمثل فى داخل العالم العربى مجموعة من المتناقضات : قلة ذات غنى فاحش ، وفقر شعبى مدقع ، بنى اجتماعية متطورة نسبياً وأخرى بالغة التخلف ، فرائض مالية هائلة ومديونية ثقيلة ، موارد عربية مائية وأراض زراعية شاسعة ونقص بالغ فى الانتاج الزراعى وتدنى فى مستوى الاكتفاء الذاتى الغذائى العربى ، كثافة سكانية عالية فى بعض الاقطار وفى بعضها الاخر قليلة ، تعاظم استخدام العمالة الاسيوية فى دول الخليج بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة فى دول عربية اخرى ، اتفاق ضخم على استيراد أحدث الأسلحة المتطورة تكنولوجيا باهظة الثمن (فقد جاوز الانفاق العسكرى العربى ٣٨٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥) دون أن يكون هناك مؤسسة عسكرية قادرة على استيعابه ، الاتجاه نحو التكتل الاقليمى والمناداة بالوحدة العربية ، تاجع الانتفاضة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة .. هذه التناقضات ليست تناقضات تطور بقدر ما هى تناقضات صدامية تحمل بذور الخلاف والانشقاق ، وكان الغزو العراقى للكويت هو أحد هذه القنابل التى انفجرت . وعنصر المفاجأة هنا أننا نلظرنا طويلاً لهذه التناقضات على أنها خلل فى قدرات النظام العربى على مواجهة العدو الخارجى أى العدو الغير عربى ، دون أن ننظر لها أبداً باعتبارها مصدر خطر من

تبحث عن أفضل شروط مالية للعمل بصرف النظر عن نوع العمل نفسه وبصرف النظر عن مدى تناسب طبيعة هذا العمل لمؤهلات وخبرات العامل فى موطنه الاصل . ويشير د . محمود عبدالفضيل فى دراسته عن النفط والوحدة العربية الى ظاهرة تدهور وتدنى نوعية العمل اذ انه من الملاحظ ان الكثير من العاملين قد ابتعدوا عن ممارسة اختصاصاتهم الرئيسية وتوقفت قدرتهم على استيعاب خبرات جديدة مما يترتب عليه مزيد من سوء التوزيع وعدم كفاءة استغلال الموارد البشرية المتاحة على الصعيد العربى فى الامد الطويل^(١٤) .

ب) بديل للعمالة الوطنية اذا ما طالبت هذه الأخيرة بأى حقوق نقابية أو سياسية وهذا يعنى ان العلاقة بين العمالة الوطنية والوافدة هى علاقة تناقض تام فالعمالة الوافدة بسلبيتها المطلقة على المستوى السياسى والنقابى تعوق تطور الحركة السياسية والنقابية للعمالة الوطنية . ج) وهى عمالة تتميز بسلوك استهلاكى تترى تعوض به استيلائها السياسى وتهميشها اجتماعياً طوال إقامتها فى البلدان المستقبلية للعمالة . وقد وصف كثيرون إقامتهم وعملهم خارج الوطن وكأنهم فى سجن كبير يقضون مدة عقوبة ولكن يتقاضون عنها رواتب ضخمة . إن انفصال الانسان عن قضايا وطنه وهمومه وعن انتخائه ومشاركته عن دماء العمل الاجتماعى - السياسى المشترك عن اللغة الاجتماعية وتواصل الحوار المتبادل تؤدى للاصابة بأمراض الاغتراب النفسى . ومنها التطرف فى الاستهلاك .

ولقد تزامن فشل برامج وسياسات التنمية - حتى فى حدها الأدنى - على طول الوطن العربى وعرضه مع إغراق المنطقة العربية فى حالة من الفوضى المجتمعية عبرت عن نفسها على المستوى السياسى فى انفجار الصراعات العربية - العربية سواء فى المغرب العربى تمثل فى الصراع بين الجزائر والمغرب ، وبين ليبيا وتشاد ، أو فى المشرق العربى بين سوريا والعراق والحرب الاهلية فى السودان ، والطائفية فى لبنان والمجزرة الاردنية للفلسطينيين فى أيلول الأسود والهجوم المصرى المسلح على ليبيا واندلاع الحرب العراقية الايرانية وأخيراً الغزو العراقى لدولة الكويت .

أما على المستوى الاقتصادى فقد عبرت عن نفسها فى تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف لعدد من العملات العربية وتفشى البطالة ونقص المنتجات الغذائية وتدنى مستوى الانتاجية والاداء الاقتصادى ، أما على المستوى الاجتماعى فقد اتسعت قاعدة الفقر وتوالت انتفاضات الخبز فى مصر وتونس والجزائر .

وتعمق التمايز الاجتماعى ونمت فئات اجتماعية طفيلية تثرى بسرعة البرق تتاجر بكل شئ من المخدرات الى العملات ، وغيرها واتسع نطاق الفئات الاجتماعية المساهمة فى ما يسمى بالاقتصاد السرى بكل ما يحمله

والاردنى والكويتى من السوق المصرفية المصرية للنقد الاجنبى .

أما فى الاسواق المالية الكبرى فقد أدت حالة القلق الشديد وتعاضل مخاوف المستثمرين وحائزى الأسهم الى حالة من عدم الاستقرار . فقد بلغت الخسائر الاسمية فى قيمة الأسهم فى بورصة نيويورك نحو ٥٥٠ مليار دولار فى ٢٦ أغسطس بالمقارنة بقيمتها يوم ١٧ يوليو السابق على الأزمة وكان انخفاض الأسهم أكبر فى بورصة طوكيو بالمقارنة ببورصة لندن نظرا لأن اليابان مستوردة للنفط من المنطقة العربية وانجلترا مصدرة للنفط . ويصاحب هذا تذبذبا موازيا للعملة الحرة الكبرى تكون محصلتها النهائية زيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة . وانكماش الاستثمارات والتي تنتقل آثارها الى الاقتصادات العربية عبر شبكة التجارة والقروض (١٧) .

ج (ظهور مشكلة العمالة العائدة من الكويت والعراق كاحدى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الانية التى طمرت على سطح أزمة الخليج ببعدها الانسانى المؤلم والتي مثلت مأزقا صعبا وارتباكاً شديداً لاقتصاديات الدول المصدرة للعمالة ، وما صاحب ذلك من ترك هؤلاء العاملين لرواتبهم ومكافآتهم ومدخراتهم ومساكنهم وحتى الاثاث والملابس ليعودوا الى أوطانهم خالين الوفاض يبحثون من جديد عن عمل ما فى ظل معدلات عالية من البطالة .

د (من المتوقع أن يكون هناك انكماش فى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وإن كانت لازالت تمثل نسبة هائلة من مجمل التجارة العربية . فالصادرات العربية لا تمثل أكثر من ٦,٥ ٪ من جملة الصادرات العربية كما تمثل الواردات العربية البينية نسبة مماثلة لا تتجاوز ٦,٤٤ ٪ من جملة الواردات العربية فبعد الغزو توقفت الاردن عن توريد الخضروات والفاكهة الى دول الخليج التى بدورها قد اتجهت للسوق الاسيوى وخاصة الباكستان لاستيراد احتياجاتها الغذائية . كما توقفت التجارة تماما بين مصر والعراق والكويت وتعثرت بين مصر والسودان واليمن كنتيجة مباشرة لتباين المواقف السياسية . وعموما فإن العالم العربى قد دخل مرحلة انكماشية قاسية لا بد وأن تظهر آثارها الى المدى القصير والمتوسط .

هـ (تجميد برامج العون الانمائى العربى التى كانت تشكل دعما هاما لاقتصادات عدد من الدول العربية ، فمع نهاية عام ١٩٨٩ ارتفع المجموع التراكمى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ليلبلغ ٢٨,٩ مليار دولار محققا زيادة قدرها ٧,٤ ٪ مقارنة بحوالى ٦,١ ٪ عام ١٩٨٨ . وتمثل العمليات التمويلية المتراكمة للصندوق الكويتى ٢٠,٦ ٪ من اجمالى العمليات التمويلية على حين يمثل الصندوق العراقى

دولة عربية تجاه دولة عربية اخرى (١٥) إذ أنه لأول مرة تفضى هذه التناقضات الى احتلال عربى لبلد عربى آخر الى انقسام عربى رسمى وشعبى تجاه الغزو بالرغم من أن الاعتداء العراقى واضح وبين ولا لبس فيه . وفى المحصلة الاخيرة يمكن القول أن غزو العراق للكويت قد استمد وقوده من طبيعة السلطة الاوتوقراطية المستبدة لنظام الحكم العراقى من ناحية ومن فشل برامج التنمية فى الوطن العربى من ناحية اخرى والتي أدت الى المعاناة الشديدة للجماهير العربية الفقيرة فى الحصول على قوت يومها وصعوبة إنسياب الحياة اليومية للمواطن بشكل طبيعى . فالحالة الاقتصادية والاجتماعية الشاذة أى غير الطبيعية وغير المبررة لعقل المواطن العربى التى يقاسى منها يوميا قد أسهمت فى خلق مناخ معقد وعدائى يميل الى العنف . وقد لعب النفط العربى دورا سلبيا هاما كعامل تحكى محدد لتشكل وتطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للاقطار العربية النفطية وغير النفطية .

ثانيا : آثار أزمة الخليج على الاقتصادات العربية : أما عن الآثار الاقتصادية لازمة الخليج فإنه يبدو من المؤكد أن هذه الآثار سوف تمتد الى فترات طويلة حتى بعد جلاء القوات العراقية عن الكويت وخصوصا وأنه حتى الآن لازال الخيار العسكرى هو الخيار الأقوى . ويمكن أن نرصد بعض الآثار الاقتصادية للغزو فى التالى :

١ (توقع تزايد معدلات انخفاض الناتج الاجمالى العربى وخاصة وأن العراق والكويت تسهمان بحوالى ٢١ ٪ من الناتج الاجمالى العربى ، فتوقف الاقتصاد الكويتى التام والعراقى شبه التام نتيجة للحصار الدولى البرى والبحرى والجوى لها وتوقف ضخ البترول وتصديره وتوقف استيراد مدخلات الزراعة والصناعة سيؤدى بلا شك الى ضعف مساهمتهما فى الناتج الاجمالى العربى فى الفترة القادمة . خاصة وأن هناك اتجاه عام لتراجع مجموع النواتج الاجمالية العربية ، فقد انخفضت من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم الى ٣٧٣ مليار عام ١٩٨٨ بمعدل تراجع سنوى قدره ٤ ٪ مقومة بالأسعار الثابتة ، مما يعنى أن معدل التراجع - وكنتيجة مباشرة للغزو - سيهبط الى معدلات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العربى الحديث .

ب (انخفاض أسعار صرف عملات كل الاقطار العربية بلا استثناء فقد انخفض سعر الدينار الكويتى فى مصر من ٩٢٤ قرشا قبل الغزو الى أقل من ٨٠ قرش ، كما انخفض سعر الدينار العراقى من ٥٧,٥ قرش الى ١٤ قرشا والريال السعودى من ٧٠ الى ٦٥ قرشا ودرهم الامارات من ٧٢,٥ قرشا الى أقل من ٥٥ قرشا والدينار البحرى من ٧٠٤ قرشا الى ٥٦٠ قرش والريال القطرى من ٧٤,٥ ق الى ٦٠ ق ، كما خرج الدينار العراقى

٣,٧٩ مليون دينار كويتي خصص منها حوالي ١,٢٠ مليون دينار كويتي لتقديم الخدمات الصحية لثمان مؤسسات أهلية في الأرض المحتلة ودعم نشاطات جمعية مشاغل تأهيل الفتيات في بيت لحم . كما ساهمت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في عدد من المشروعات بلغ حجم استثمارها ٣,٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٩ . وقدم صندوق النقد العربي قروضا لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بلغت قيمتها الاجمالية ٧٣,٧٤ مليون دينار عربي حسابي استفادت منه ستة دول عربية .

وتقدر قيمة عقود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٨٩ حوالي ٢٩ مليون دينار كويتي خصصت منها لمجال عمليات الضمان والأنشطة المكملة الأخرى لتسويق خدمات الضمان ٤,١٥ مليون د . ك ولضمان إثتمان الصادرات ٢٤,٩ مليون د . ك .

هذا بالإضافة الى المساهمات الهامة للمنظمات العربية المتخصصة في مجال قطاع الخدمات الانتاجية العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

وبالرغم من وجود بعض الاعتراضات على الاسلوب التقليدي لتلك المؤسسات في التمويل والذي تسير فيه على خطى البنك الدولي ، واخضاع تقديم القروض لطبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدول التي يتبعها الصندوق والدولة طالبة القرض والاقتصاد على تمويل مشروعات انمائية وليس تمويل برامج تنمية ، والتفاوت الكبير بين رأس المال المصرح به لهذه الصناديق ورأس المال المدفوع بما يعنى زيادة في الطاقة العاطلة للتمويل في ظل غياب سوق مالية عربية فاعلة ، إلا أننا لا نستطيع إنكار الدور الهام الذي تؤديه في تطوير آليات العمل العربي المشترك (٢١) .

ز) أدى تصعيد التوتر وتزايد احتمالات الحرب في المنطقة الى تراجع في الأولويات العربية وبرز قضية الأمن العسكري كقضية محورية تتمركز حولها كل الفاعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية بما يعنى تراجع قضايا التنمية الى الصف الأخير واختفائها في الظل .

ونخلص إلى القول بأن الغزو العراقي للكويت قد هز ويعنف المنطقة العربية بأسرها وفتح المجال واسعا أمام التدخل العسكري الأجنبي ودفع المنطقة الى حافة صراع مسلح عربي أجنبي - عربي مما سيكون له أوجع العواقب أيا كان شكل الحل سلميا أم عسكريا . هذه العواقب تتجاوز بكثير التقدير الحسابي لحجم الخسائر المادية وعدد البلايين من الدولارات التي خسرها الاقتصاد العربي حتى الآن . □

٦ . أى أن هناك فقد أو تخفيض على الأقل بنسبة ٢٦,٦ ٪ من الحجم الكلي للعمليات التمويلية العربية . كما وقد تميزت هذه العمليات التمويلية بخصائص مميزة مثل انخفاض معدل الفائدة الذي يتراوح بين ١ - ٤ ٪ واتساع فترة الامهال بين ٤ - ٦ سنوات وامتداد آجال السداد من ٧ - ٢٥ في المتوسط . وكانت مجموعة الدول العربية في مقدمة المستفيدين من العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حيث حصلت على ١,٤ مليار دولار أى ما يعادل ٧١,٨ ٪ من مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لعام ١٩٨٩ (٢٠) .

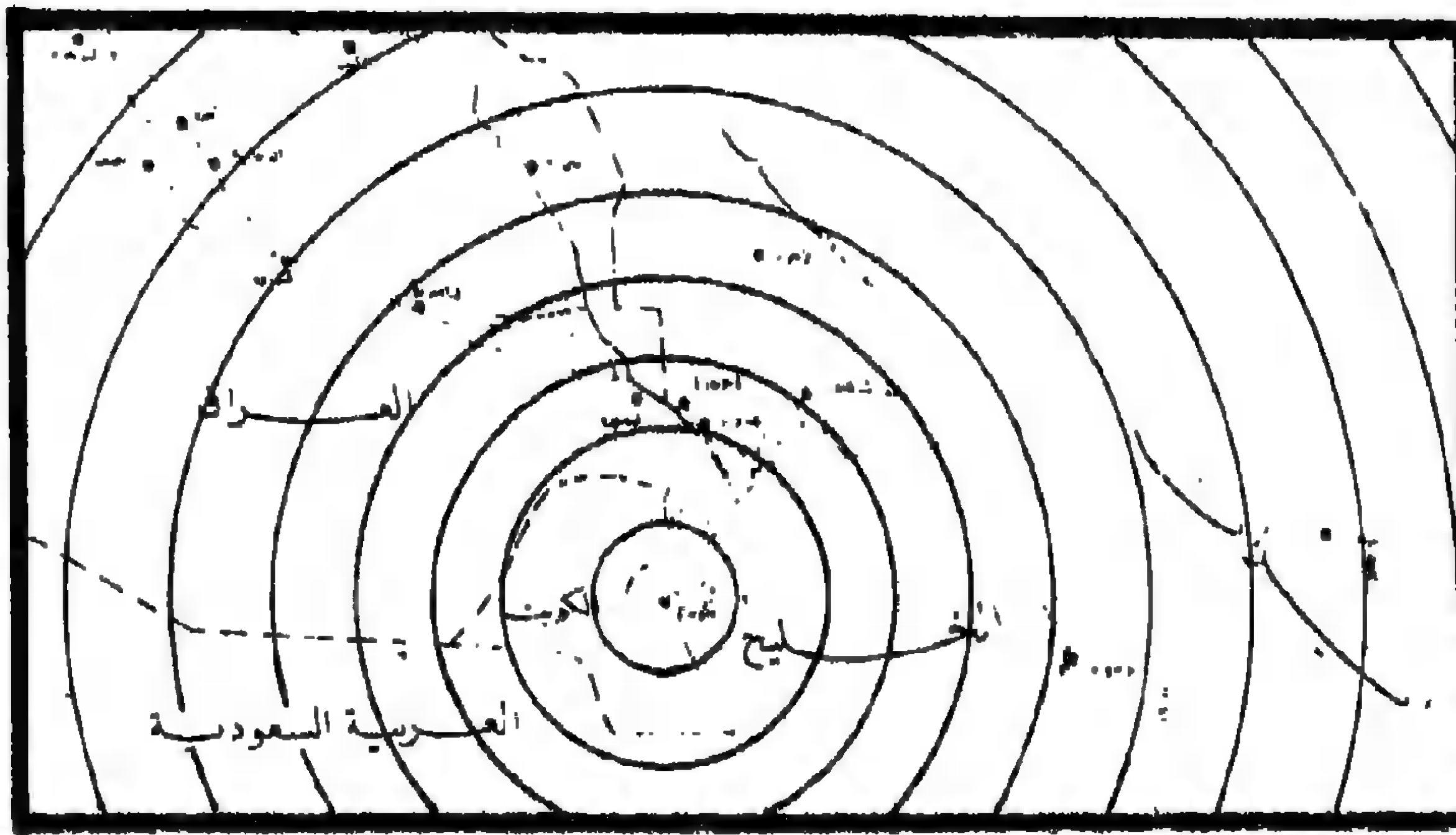
وإذا ما أضفنا قيمة المعونات الفنية والمنح التي لا ترد (١٥٩,٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩) التي قدمتها مؤسسات التنمية العربية الى الدول العربية لاستطعنا أن نقدر مدى الخسارة العربية في عملية الغزو العراقي للكويت .

و) توقف العمل العربي المشترك وانفجار الجامعة العربية ومؤسساتها من الداخل كائنتا من النتائج المباشرة للغزو العراقي . فبلا شك كانت هناك مؤشرات هامة توحى بتطوير وجهة النظر العربية في قضية التكامل العربي حيث استصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يمثل المرجعية القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك قرارا في دورة انعقاده السابعة والأربعين في ٢٣ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، بالاعفاء الكامل من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية (الادارية والكمية والنقدية) على الاستيراد لسلع القائمة الأولى (تتضمن ١٦ سلعة صناعية) بين كافة الدول العربية الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية .

كما واصلت المنظمات العربية الخاصة بتمويل التنمية والتعاون النقدي الاستثماري نشاطاتها فقد ساهم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ١٩٨٩ في تمويل ١٣ مشروعات قدم لها ١٤ قرضا بلغت قيمتها ١٥١ مليون دينار كويتي تشكل حوالي ٢١ ٪ من التكلفة الاجمالية لتلك المشاريع استفادت منها ٨ دول عربية منها مصر بقرض قيمته ٣٥ مليون دينار كويتي لمشروع محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية) ، ٣٤,١ مليون دينار كويتي لمشروع الربط الكهربائي بين الاردن ومصر ، كما استفادت تونس بقرض قيمته ١٦ مليون د . ك في مشروع تأهيل وصيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والأسمدة وحصلت المغرب على ١٢ مليون د . ك لمشروع التسليف الفلاحي الثالث . كما حصلت العراق على قرضين قيمتهما ٦,٦ مليون د . ك لمشروع التسليف الصناعي وإقامة معمل تصنيع اللحوم كما تمتعت اليمن والاردن بقروض مشابهة . أما المعونات الفنية التي قدمها الصندوق فقد قدرت بمبلغ

المراجع

- (١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ص ١٦٤ - ١٦٦
- (٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٨ . جدول ٤ / ٥ صفحة ٢٦١ .
- (٣) د . يوسف صايغ « أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية في التنمية العربية الواقع والمستقبل » مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٤
- (٤) هناك ٢٠ مليون شخص على الأقل يعانون من سوء التغذية في البروتين والسعرات الحرارية في المنطقة العربية ككل (حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربى - عالم المعرفة رقم ١٥٠) .
- (٥) انظر د . محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الخامسة - بيروت - ابريل ١٩٨٥
- (٦) انظر (تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية) جامعة الامم المتحدة - مكتب الشرق الأوسط - إعداد د احمد يوسف احمد - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٥ .
- (٧) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ ملحق ٢ / ٩ صفحة ٣٠٠
- (٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ص ١٦٦ .
- (٩) د . فؤاد مرسى (الاقتصادى العربى في أسعار الحقبة النفطية) ورقة مقدمة الى مؤتمر اتحاد المحامين السادس عشر بالكويت ١٩٨٧
- (١٠) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧ ص ٢٨٩
- (١١) انظر د رمزى زكى (أزمة القروض الدولية - الأسباب والحلول المطروحة) دار المستقبل العربى - القاهرة - اغسطس ١٩٨٧ ص ٩٦
- (١٢) وقت حدوث الغزو كان هناك ضمن العمالة الأجنبية بالكويت ٤٠٠ ألف اسبوى مقابل ١٨٠ ألف مصرى
- (١٣) د محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مصدر سابق ص ٦٧ .
- (١٤) د حسام عيسى (الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج المخاطر والفرص) ندوة أزمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل - اتحاد المحامين العرب ١٥ . ١٦ اكتوبر ١٩٩٠ ص ١٣
- (١٥) احمد السيد النجار (تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمى) السياسة الدولية . عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ١٢٩
- (١٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ مصدر سابق . ص ١٨٠
- (١٧) فرحان عباس محمد (البترول العربى بين نفى التخلف وتعصيفه) رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس - كلية الحقوق ١٩٨٢



[٣] محددات وأهداف السلوك العراقي

أحمد إبراهيم محمود

النقص الشديد في المعلومات التفصيلية الخاصة بأداء الجانب العراقي خلال مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ، ومرحلة إتخاذ القرار . وبالتالي سوف يحاول هذا التحليل الاجابة على عدد من الاسئلة المشتقة من الاطار السابق ، وهي : ما هي البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقي ؟ وما هي الخصائص العامة لهذا السلوك ؟
اولا : البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقي :
 يمكن النظر الى جملة الاجراءات التي إنطوت عليها السياسة العراقية قبل وأثناء أزمة الخليج ، باعتبارها تمثل نظاما متكاملا للسلوك السياسي ، ولاينطلق هذا النظام السلوكي من فراغ ، بل في داخل بيئة محلية داخلية ودولية خارجية ، أثرت في هذا السلوك ودفعته نحو بلورة مطالب معينة ، كان غزو الكويت بمثابة التجسيد الموضوعي لها . ويقوم هذا التحليل على إفتراض مفاده أن الغزو العراقي للكويت لم يكن ردا إنفعاليا على مجموعة متنوعة من (المؤامرات) التي مارستها دول الخليج ضد العراق - حسب الزعم العراقي - ، وفي مقدمتها التلاعب بأسعار النفط من جانب الكويت والامارات ، وإكتسبت خطورة متزايدة مع بدء الجانب الكويتي في الآونة الاخيرة قبيل الغزو في الترتيب لـ « تنفيذ شيء كبير ضد العراق » ، وإنما يفترض هذا التحليل أن الغزو العراقي للكويت يمثل نتاجا لمجموعة من المتغيرات الحادثة في البيئة الداخلية

منذ بداية أزمة الخليج ، إتسمت الاستراتيجية العراقية للتعامل معها بغلبة عناصر ذات ثبات نسبي ، إشتملت تحديدا على تفادي التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات متعددة الجنسية في الخليج ، مع محاولة التلاعب بسلوك الخصوم من خلال الضغط أو إطلاق التهديدات التي تباينت في مضامينها حسب تصنيف كل خصم من هؤلاء الخصوم ، الى جانب التلويح بالاغراءات الاقتصادية في نفس الوقت . وقد فرضت هذه العناصر منطقيا أنماطا معينة في السلوك العراقي على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولكنها مع ذلك لم تدفع القيادة العراقية نحو إتخاذ خطوات تفتح مخرجا حقيقيا من الأزمة ، وتحول دون المواجهة العسكرية المباشرة .

وسوف يهتم هذا التحليل بدراسة الكيفية التي ادارت بها القيادة العراقية الأزمة من جانبها ، وذلك من خلال الاعتماد على منهج إدارة الأزمة في العلاقات الدولية . ويتطلب هذا المنهج بدوره التعامل مع الأزمة بوصفها ظاهرة نظامية تدفع اليها العديد من المتغيرات الحادثة في البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي ، كما يتطلب أيضا تحليل عملية صنع القرار ذاتها ، الا أننا سوف نعدل استخدام المنهج المذكور في إتجاه التركيز بصفة خاصة على الخصائص العامة التي إتسم بها السلوك العراقي خلال مرحلة تنفيذ القرار نفسها ، وذلك بحكم

تستعين بالقوات الأجنبية « ، ومن ثم فإن ضم الكويت يستهدف في جوهره - في ظل هذا الطرح - « إضفاء طابع العدالة على النظام العربي بعد أن ظل المتخمون يزدادون تخمة ، والفقراء يزدادون فقرا » .. أي أن الغزو والضم هنا بمثابة « أداة لدعم وتعزيز طاقة الأمة في اتجاه وحدتها وتصعيد قدراتها من خلال إستعادة الأجزاء المستقطعة ، وإستثمار المال العربي داخل العالم العربي » . كما يمكن الانطلاق من الكويت في مرحلة تالية لاستكمال تأسيس الدولة العربية الكبرى ، أضف إلى ذلك أن ضم الكويت سوف يضاعف سيطرة العراق على الاحتياط الاستراتيجي العالمي من النفط ، وأيضا المساعدة في إمتلاك المزيد من الأرض والأصول الاقتصادية .

وقد تعزز هذا الدافع الايديولوجي الى حد كبير بالآزمة الهيكلية الحادة التي أصبحت تطبق في عنق الاقتصاد العراقي منذ فترة ليست بالقصيرة ، والناجمة عما يتصف به من خاصية عدم التكامل بين القطاعات المكونة له ، بحيث يهيمن قطاع انتاج النفط على النصيب الاوفر من النشاط الاقتصادي العراقي بحكم كونه المصدر الاساسي للدخل القومي في العراق ، مع الاعتماد على الاستيراد في تغطية معظم الاحتياجات الأساسية من الاطعمة واللحوم والكيماويات والسلع المصنعة ومعدات النقل ... وغيرها . كما أدت سنوات الحرب مع إيران ، وما شهدته من تدنى معدل الانتاج البترولي وتدمير جزء كبير من المرافق الاقتصادية وتوجيه معظم الدخل القومي نحو خدمة المجهود الحربي ، الى مضاعفة الديون الخارجية على العراق . وقد أفرزت هذه الخصائص في نهاية المطاف مجموعة من الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي سواء بين الانتاج والاستهلاك ، او بين الواردات والصادرات ، أو بين الادخار والاستثمار ، أو بين الإيرادات والنفقات ، ومن المنطقي هنا التكهن بأن هذه الاختلالات الهيكلية قد شهدت المزيد من التفاقم خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار مع إيران بحكم الممارسات التي إنطوت عليها السياسة العراقية ، والتي إشتملت على تبديد جانب هام من الامكانيات المالية العراقية في مصروفات خارجية استهدفت توسيع دائرة النفوذ السياسي العراقي ، فضلا عن إستمرار الحفاظ على نفس القدر تقريبا من القوة العسكرية الهائلة ودفع جهود التصنيع الحربي بكل ما يتطلبه ذلك من أعباء مالية ضخمة ، مع الدخول في نفس الوقت في مشروعات تنموية طموحة للتعمير وإعادة البناء في العراق . وفي ظل هذه الأوضاع ، كانت الآزمة الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية وراء قرار الغزو العراقي للكويت ، بل كانت الذريعة الأساسية لتفجير الآزمة من جانب العراق حينما اتهم الكويت والامارات بالتلاعب في اسعار النفط ، وقيام الكويت باستخراج النفط من حقل الرميلة المتنازع على ملكيته ، ثم مطالبته للكويت والامارات بإسقاط ديونهما

والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية . وتشتمل البيئة الداخلية على تلك التأثيرات الناجمة عن التفاعلات الحادثة داخل بنية النظام السياسي ، سواء بين الأجهزة المكونة لهذا النظام ، أو بينها وبين النظم الأخرى في المجتمع . وبهذا المفهوم يصبح هناك العديد من العناصر المندرجة في إطار البيئة الداخلية وتؤثر على سلوك النظام السياسي ، الا ان الحالة العراقية قد شهدت بروز عناصر معينة كان لها تأثير مباشر على قرار الغزو العراقي ، وهي تتمثل تحديدا في : الدافع الايديولوجي ، الآزمة الاقتصادية ، آزمة الشرعية . فعلى الصعيد الايديولوجي ، عملت السياسة العراقية تجاه العالم العربي منذ فترة طويلة من الزمن على اقامة قاعدة للنفوذ السياسي العراقي ليس فقط في منطقة الخليج العربي ، ولكن على إمتداد المنطقة العربية . وقد بدا هذا المسعى واضحا على وجه الخصوص مع وصول حزب البعث العراقي الى السلطة عام ١٩٦٨ ، وساعده على السير في اتجاه ذلك الهدف ظروف الفراغ النسبي في موقع القيادة الاقليمية بعد إهتزاز المكانة المصرية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وفي ظل هذه الظروف ، حاول العراق التصدي لمهام قيادة المعسكر الراديكالي في العالم العربي مستندا في ذلك الى الايديولوجية القومية لحزب البعث ، الداعية الى تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

والظاهر أنه من خلال تجارب تراوحت نتائجها ما بين الاخفاق والنجاح الجزئي ، توصل حزب البعث في العراق منذ فترة طويلة نسبيا الى إختيار مفهوم « الدولة القاعدة » كمنطلق أساسي لتحقيق الوحدة العربية او المشاركة في بناء نظام اقليمي جديد ، كما إستقر على إختيار العنف وسيلة لتطبيق هذا المفهوم ، وعمل على ترسيخ هذا المنطلق من خلال التأسيس السياسي والتاريخي للقطر العراقي ، والعودة بهذا التأسيس الى ما قبل دخول الاسلام ، وايضا من خلال إدماج الشعارات الاسلامية في شكل مفتعل داخل خطاب منطلقاته الايديولوجية علمانية التوجه ، والتأكيد على ظاهرة عبادة الفرد .

ومن هذا المنظور ، يمكن القول ان إختيار الكويت كهدف أول من جانب القيادة العراقية لاقامة « الدولة العربية الكبرى » ، قد جاء بحكم أنه يمكن تبريره في ضوء السهولة النسبية للعمل العسكري في اتجاهها بالمقارنة مع غيرها من دول الخليج ، علاوة على أنه يمكن الدفاع عن هذه الخطوة في ضوء المزايم التاريخية ، والادعاء بـ « عدم قومية الاسرة الحاكمة في الكويت » ، خاصة وأن هذا الادعاء يمكن أن يقدم للقيادة العراقية الذريعة المناسبة للتخلص من تهمة التناقض مع المبادئ القومية التي سبق أن أكدت عليها في خطابها السياسي . وذلك من حيث أن هذه المبادئ القومية لا يمكن أن تصبح « أداة لحماية العملاء والجواسيس والأنظمة التي

كما يمكن أن ينحصر تأثير البيئة الخارجية في مجرد الكيفية التي ينظر بها صانعو القرار الى النظام الدولي ، وردود أفعاله المتوقعة حيال القرار . وفي الحالة العراقية ، يتركز تأثير البيئة الخارجية في كيفية فهم القيادة العراقية للتطورات والأوضاع القائمة في هذه البيئة ، ثم التكيف أو التعامل معها في ضوء هذا الفهم بما يخدم القرار العراقي المنشود . وفي هذا الاطار ، يمكن تلمس فروق واضحة ميزت السلوك العراقي تجاه العالم العربي ، عن مثيله تجاه النظام الدولي . ففي اتجاه النظام الاقليمي العربي ، كانت الاشكالية الأساسية التي واجهت القيادة العراقية تتعلق بأعداد الساحة لتنفيذ قرار الغزو . ولتحقيق ذلك ، كان من الضروري العمل على بناء التحالفات ، وتحديد البؤر المناوئة أو التي يحتمل أن تصبح مناوئة فيما بعد ، جنبا الى جنب مع تعظيم مقومات القوة الشاملة المملوكة لدى العراق . ومن هذا المنطلق ، عمل العراق خلال فترة ما بعد إطلاق النار مع إيران على استثمار الانتصار الذي حققه على الجبهة الإيرانية في تأكيد الدور القيادي للعراق في العالم العربي ، لا سيما من خلال الافادة من أجواء المصالحة التي سادت على الساحة العربية في تلك الفترة ، والتي إمتنعت فيها أغلب الأقطار العربية عن إنتقاد الأداء الداخلي للنظام العراقي . مما مكّنه من العمل بحرية أكبر نسبيا على تنشيط الدور العراقي على المستوى القومي . وبصورة موازية . عمل العراق على ممارسة درجة أكبر من التأثير في العالم العربي من خلال إقامة تحالفات مع بعض الدول العربية وإكتساب ولاء فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيضا من خلال تعزيز العلاقات والروابط مع العناصر غير الحكومية في العالم العربي ، وكذلك عن طريق إظهار أكبر قدر من التشدد في القضايا المتعلقة بالمسائل القومية مثل الصراع العربي - الاسرائيلي . وفي نفس هذا الاطار ، عمل العراق على إمتلاك قدرات عسكرية متفوقة . يمكن أن ترفعه الى مستوى القوى العظمى ، حيث ضور قدرات صاروخية باليستكية ، وذخائر كيماوية وغازية ، كما نشط أيضا في إتجاه تطوير قدرات نووية وفضائية ذاتية . وفي فترة ما قبل الغزو مباشرة ، عمدت القيادة العراقية الى تضيق دائرة تحالفاتها ، حيث إبتعدت عن مصر . وإهتمت في المقابل بدول أخرى يجمع بينها ضالة الوزن وهامشية الدور إقليمي ودوليا ، مع الاستعداد للتعاطف مع العراق حال إقدامه على تنفيذ قرار الغزو . وذلك تحت تأثير ضغوط اقتصادية شديدة تعاني منها تلك الدول . ويبدو أن القيادة العراقية أدركت أن مصر ، بسياستها العربية وبارتباطاتها الدولية المعقدة ، يصعب أن تقبل المشاركة في مثل هذه السياسات ، أو حتى الوقوف موقف الحياد منها . وبالتالي كان البديل الوحيد المتاح امامها يتمثل في الاكتفاء بإقامة ما يشبه التحالف مع أطراف أضعف نسبيا ، يمكنها أن تكون سندا للعراق بأي صورة من الصور حال إندلاع المواجهة مع النظام الدولي .

على العراق ، أي أن العامل الاقتصادي كان بمثابة هدف ووسيلة ، بمعنى أن الغزو كان - في أحد جوانبه - هدفا للحصول على موارد إقتصادية إضافية للعراق ، كما كان العامل الاقتصادي أيضا الحجة الأساسية لتحويل المخطط العراقي من نطاق المشروع النظري إلى حيز الواقع الفعلي .

هذه الأزمة الاقتصادية كانت في نفس الوقت واحدة من المتغيرات الداخلية التي أدت الى تفاقم أزمة الشرعية أمام النظام السياسي الحاكم في العراق . فقد أدت أعوام الحرب الثمانية مع إيران الى إستنزاف إمكانات العراق الاقتصادية ، وخرج المجندون من الجيش ليجدون أنفسهم أمام حالة ركود واضحة في سوق العمالة ، بينما إستمر مناخ الاستنفار العسكري دون تغيير يذكر عن الوضع السائد قبل وقف إطلاق النار ، كما عجز النظام الحاكم بعد ما يزيد عن عامين من إنتهاء الحرب عن استثمار الانتصار العسكري . وتحويله الى مكسب سياسي . وقد ضاعف من ذلك كله ، أن النظام الحاكم ظل متمسكا بطابعه الاستبدادي ، ومحتفظا بسلطاته المطلقة على الرغم من قيامه بإجراء بعض الإصلاحات السياسية الهامشية في إتجاه التعددية السياسية . وفي نفس الوقت ، بدأت الانقسامات القومية والقبلية تطل برأسها من جديد في وجه القيادة العراقية ، لا سيما في إقليم كردستان . وقد تقاطعت جميع هذه المحاور ، لتطرح إجمالا علامات تساؤل كامنة وغير معلنة حول مصداقية النظام السياسي العراقي بأكمله . وفي إطار هذه المتغيرات ، ظهرت أمام القيادة العراقية حاجة ملحة لتحقيق ضربة كبرى ناجحة في الخارج تتسق والمنطلقات الايديولوجية للنظام . وتزيد من أسهمه في الداخل . وتذهب بعض الدراسات الى أن هذا الخيار كان منسجما مع الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقي ، بحكم أن النظم الاستبدادية عادة ما تكون أقرب الى المغامرة من الدول الديمقراطية أو نظم الحكم التقليدية لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بضعف أو إنعدام القدرة على التعبير لدى أولئك الذين يتحملون أعباء هذه المغامرة ، والبعض الآخر يتعلق بالتركيب النفسي للحاكم المستبد . وبالتالي فإن هذه النظم الاستبدادية تجد نفسها في حاجة مستمرة الى إنتصارات كبرى تغذي وجودها وتغطي على الآلام الفردية المتفرقة التي تترتب على ممارساتها اليومية . وفي ضوء كل ما سبق ، يصبح من الممكن النظر الى القرار العراقي بغزو الكويت بوصفه يمثل في أحد جوانبه دالة على كثافة الضغوط الداخلية التي يتعرض لها النظام السياسي العراقي ، وأيضا على مدى تشبعه بروح المغامرة والتوسع .

أما البيئة الخارجية فهي تشير إلى تلك العناصر المؤثرة على عمليات صنع القرار النابعة من طبيعة النظام الدولي ، وكذلك من طبيعة التفاعلات الحادثة بين نظام سياسي معين وبين الفعاليات الأخرى في النظام الدولي .

الازمة الناشبة في الخليج ، ان تتكامل دراسة بيئة السلوك ، مع دراسة مفردات عملية صنع القرار على الجانب العراقي ، بدءا من تحديد التصورات والافكار التي بلورتها القيادة العراقية يصعد موضوع الازمة ، والخيارات البديلة التي توصلت اليها ، والتفاصيل العديدة والمعقدة التي إنطوت عليها عملية تنفيذ القرار من جانب القيادة العراقية ، وإنهاءا بمحاولة تقييم القرار . الا ان هناك العديد من المشكلات التي تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة

إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة في الندرة الشديدة في المعلومات الضرورية عن أغلب الجوانب المشار إليها ، فضلا عن أن الازمة مازالت في مراحل النمو والتطور ، وتبدو نقطة النهاية بعيدة المنال حتى وقت كتابة هذا التقرير ، مما يصعب معه إجراء التقييم الشامل المذكور . وفي ظل هذا الوضع ، فإن أي دراسة للسلوك العراقي في ازمة الخليج لا يمكن أن تطمح لنفسها أكثر من الاكتفاء بتحديد الخصائص العامة للسلوك ، سعيا إلى تقديم أقرب صورة ممكنة لمرحلة تنفيذ القرار ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل لايهتم بدراسة السلوك العراقي منذ بداية الازمة ، حيث جرت تغطية ذلك في تحليلات سابقة ، وإنما يهتم هذا التحليل بتناول سلوك الازمة العراقي خلال الفترة من منتصف شهر سبتمبر ، وحتى أول شهر ديسمبر ، إلا أنه لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الفترة السابقة قد إنطوت على تطورات بارزة تتلخص في : إقدام القيادة العراقية على ترسيخ سياسة الأمر الواقع في الكويت ، وإشعال حرب السفارات وإحتجاز الرعايا الغربيين ، والعمل على تحييد الجبهة الإيرانية ، والتحرك السياسي لدعم الموقف العراقي من غزو الكويت . وسوف نهتم فيما يلي بتحليل الجوانب البارزة في السلوك العراقي سياسيا وعسكريا واقتصاديا في الفترة المذكورة .

(١) السلوك السياسي :

إتسم السلوك السياسي العراقي منذ بداية الازمة بدرجة واضحة من الثبات في المضمون والمبادئ الأساسية الحاكمة ، على الرغم من تعدد وكثافة الجهود السياسية من الناحية الشكلية . وفي هذا الإطار ، كان من الطبيعي الا تشتمل الفترة المشار إليها على تمايزات ظاهرة في السلوك السياسي يمكن معها تلمس مراحل متميزة ومتتالية لهذا السلوك ، وإنما كانت معظم الجهود السياسية العراقية تتحرك في إطار جملة من المبادئ والمنطلقات التي ميزت السياسة العراقية حيال الازمة منذ بدايتها . وليس القصد هنا عرض الجهود والأنشطة السياسية العراقية حسب تعاقب حدوثها ، وإنما الهدف هو محاولة تحديد التوجهات العامة للسلوك السياسي العراقي كما إستخلصت من الجهود والأنشطة الفعلية .

لعل أحد أهم وأبرز الخصائص المميزة للسلوك

وفيما يتعلق بالادراك العراقي للنظام الدولي ، فقد إرتكز على تصور أن تنفيذ قرار الغزو سوف يتيح للعراق امتلاك مقومات اضافية للقوة ، بما يساعده على الممارسة الفاعلة للتهديد والابتزاز السياسيين . وبصورة أكثر تحديدا ، تأسست الحسابات السياسية العراقية لردود الفعل الدولية على أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الأولية تجاه العراق ، فإن الأطراف الدولية المعنية لابد أن تتعامل في نهاية المطاف بجدية مع العراق ومع الحقائق الجديدة التي يجسدها الغزو ، والتي تتمحور حول حقيقة أن العراق أصبح يمتلك عوامل وأدوات تساعده على تحقيق التغيير والتأثير المطلوب في الساحة الإقليمية ، مما يحتم ضرورة استجابة القوى الدولية المعنية للغايات التي يسعى إليها دون الالتفاف حولها ، إذ أن محاولة الالتفاف هنا قد تؤدي إلى إندلاع حريق هائل في المنطقة يمكن أن تترتب عليه عواقب بالغة التعقيد للسياسات وللإقتصادات الغربية ولتدفق النفط ، وأيضا لاستقرار النظم السياسية الموالية للغرب في المنطقة . كما راهنت القيادة العراقية على إعتقاد مفاده أن الغرب بصفة خاصة أصبح أضعف من الناحية العملية مما كان عليه في الخمسينات لادراكه حقيقة (إستحالة) استخدام القوة ضد العراق ، لأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد تحدث انشقاقا وخلافا داخل نظام دول في طور التشكيل ، وداخل البنية السياسية في المنطقة . أما الجانب الأخير في التقدير السياسي العراقي ، فقد إرتكز على الافادة من « نشوء عوامل جديدة ذات تأثيرات فاعلة في التوجهات السياسية الغربية » ، وتنحصر بالدرجة الأولى في إستحالة السيطرة على الارتفاع القياسي في أسعار النفط في حالة تصاعد الازمة في المنطقة ، وما يمكن أن يترتب على هذا الارتفاع من تداعيات بالغة الأهمية ، بحيث لا بد أن يؤدي ذلك إلى (حتمية) نبذ خيار الحرب على الجانب الأمريكي والغربي ، إستنادا إلى أنه سوف يدفع إلى المزيد من الارتفاع في أسعار النفط ، وبالتالي حدوث ركود إقتصادي عالمي جديد يقضي تماما على كافة الطموحات الغربية بقرب حدوث إنتعاش إقتصادي من جراء إنهيار النظم الاشتراكية في أوربا الشرقية . والخلاصة أن إدراك القيادة العراقية لتأثير البيئة الخارجية تمحور حول أنه حتى إذا إتسمت ردود الفعل الدولية والإقليمية بدرجة عالية من الحدة والرفض لاقدامها على غزو الكويت ، إلا أن ردود الفعل هذه لن يتمخض في النهاية عن خسائر جسيمة بدرجة تمنع العراق من تحقيق أهدافه ، ولكن القيادة العراقية كانت تدرك منذ البداية أيضا أن الوصول إلى مثل هذه النتيجة سوف يتطلب صراعا ضاريا بين الارادات ، ينتصر فيه الطرف الأكثر صبرا وتحملا وقدرة على التشدد .

ثانيا : الخصائص العامة للسلوك العراقي تتطلب الدراسة العلمية للسلوك العراقي في إدارة

القاضي بالافرج عن جميع الرهائن الاجانب منذ الاسبوع الثاني في شهر ديسمبر . وقد استخدمت قضية الرهائن بصفة خاصة في محاولة استقطاب فرنسا الى خارج التكتل الغربى والدولى المناهض للعراق . أما محاولة اغراء الأطراف الأخرى في الأزمة ، فقد إشتملت على الاعلان عن استعداد العراق بيع النفط مجانا أو بأسعار مخفضة بهدف خرق الحصار الاقتصادى وتفتيت الاجماع الدولى .

أما المحور الثالث للسلوك السياسى العراقى ، فيتمثل فى العمل على تكريس أوضاع الاحتلال والضم فى الكويت ، وقد إنطلقت الجهود المبذولة فى إطار هذا المحور من أن الكويت تعتبر جزءا لا يتجزأ من العراق ، وأن التفكير فى التراجع عن قرار الضم مسألة غير مطروحة على الإطلاق . وفى محاولة لاضفاء المصادقية على هذا المنطلق الأساسى ، عمدت السلطات العراقىة الى تكريس واقع الضم والاحتلال فى الكويت من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات الهادفة الى الغاء وطمس الشخصية القانونية لدولة الكويت وتغيير طابع الحياة فيها وتفريغها من أبنائها وإحلال اعداد متزايدة من المواطنين العراقيين محلهم . علاوة على محاولة ربط الكويت بالعراق من الناحية العملية فى العديد من المجالات الأساسية للحياة ، مع تجريد الكويت فى نفس الوقت من أغلب مقومات الحياة المستقلة من خلال خطة منظمة للنهب والتدمير ، وذلك بهدف خلق واقع سياسى جديد لمصلحة العراق فى الكويت يركز على أوضاع فعلية على كافة المستويات السكانية والاقتصادية .

وأخيرا ، فقد إهتمت القيادة العراقىة بتعزيز العلاقات مع إيران كطرف ذى أهمية محورية فى المفهوم الاستراتيجى العراقى للأزمة ، حيث إستمر الجانبان فى تعزيز علاقتهما ، وفى تبادل أسرى الحرب المحتجزين لدى الطرفين . وتحدث بعض التقارير عن إتساع نطاق التعاون التجارى بين الجانبين العراقى والايرانى خلال الفترة الراهنة إلى الدرجة التى أصبح العراق يعتمد فيها على إيران إلى حد كبير لخرق الحصار الاقتصادى المضروب حوله .

وبصورة إجمالية ، يلاحظ على السلوك السياسى العراقى أنه لم يشتمل على أى خطوات أو مبادرات من شأنها أن تغير المعطيات الأساسية للأزمة ، وكان أقصى ما قامت به القيادة العراقىة هو التغيير فى اللهجة السياسية فقط ، فى الوقت الذى إستمر فيه ثبات الموقف العراقى على نفس المبادئ . والواقع أن إرتكاز السلوك السياسى العراقى على المحاور الأربعة سالفة الذكر قد مكنه من تحقيق قدر من النجاح الجزئى فى إدارة الأزمة ، إذ أن الربط بين أزمة الخليج والصراع العربى - الاسرائيلى ، قد أكسب الموقف العراقى فى الأزمة قدرا من الشعبية فى العالم العربى ، فضلا عن تحويل بعض الاهتمام عن أزمة الخليج ، ودفع القادة السياسيين الغربيين نحو أخذ هذا

السياسى العراقى فى أزمة الخليج أنه إستهدف العمل على تجميد قضية إحتلال الكويت وإضاعة الوقت من خلال إختلاق قضايا فرعية ، بما يمكن أن يساعد على تشتيت الاهتمام الدولى بالقضية ، فضلا عن إمكانية أن يساعد ذلك على زيادة شعبية القيادة العراقىة فى العالم العربى من خلال صياغة مطالب ذات جاذبية على المستوى الشعبى العربى ، وقد بدت هذه الخاصية واضحة فى الربط بين قضية إحتلال الكويت والصراع العربى - الاسرائيلى ، وجعل القبول العراقى لتنفيذ تسوية سلمية لازمة الخليج مرهونا بتسوية كافة قضايا الصراع الأخرى فى المنطقة . وفى مقدمتها الصراع العربى - الاسرائيلى . كما بدا ذلك أيضا فى المبالغة الواضحة فى الأداء السياسى العراقى عند التعامل مع الكثير من التفاعلات الدولية الحادثة فى إطار أزمة الخليج .

وإنطلاقا من هذه الخاصية العامة ، يمكن تحديد أربعة محاور أساسية ميزت السلوك السياسى العراقى فى الأزمة ، وتتمثل أولى هذه المحاور فى محاولة القيادة العراقىة الابقاء على الخيار الدبلوماسى مع التشدد فى الموقف ، وذلك من خلال نوعين رئيسيين من الجهود ، الأول طرح المبادئ التى تدور إجمالا فى إطار الجهود السلمية ، والثانى اللقاءات السياسية الفعلية سواء بإستقبال المسئولين الأجانب السابقين والحاليين ، وكذلك بإيفاد المسئولين العراقيين فى زيارات الى بعض العواصم الهامة للتحادث فى شأن قضيتى الرهائن والتسوية السلمية . وقد إشتملت هذه الجهود على زيارات قام بها مسئولون غربيون سابقون الى بغداد بقصد معالجة مسألة الرهائن الغربيين المحتجزين لدى العراق ، إلا أن أهم زيارة إستقبلتها العاصمة العراقىة هى تلك التى قام بها المبعوث السوفيتى يفجينى بريماكوف فى أوائل أكتوبر ثم فى أوائل نوفمبر بهدف عرض أفكار عن خطة شاملة لتسوية الأزمة فى الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما ، فضلا عن محاولة تأمين خروج الرعايا السوفييت من العراق .

ومن ناحية ثانية ، عملت القيادة العراقىة بصورة متواصلة على تفتيت الاجماع الدولى ، سواء من خلال ممارسة التهديد والابتزاز السياسيين ، أو من خلال محاولة اغراء الأطراف الأخرى فى الأزمة . وبالأدرجة الأولى ، إرتكزت جهود الابتزاز السياسى على توظيف قضية الرهائن الأجانب المحتجزين لدى العراق كورقة للضغط والمساومة . وقد تطور هذا التوظيف من إستخدام الرهائن كدروع بشرية فى القواعد العراقىة المحتمل تعرضها للهجوم ، الى جعلهم أداة للتهديد وممارسة النفوذ عن طريق جعل الافراج عنهم مرهونا بقدوم مسئولى الدول التى ينتمى إليها المحتجزون الى بغداد ، ثم بجعل الافراج عنهم مشروطا بإعلان الدول التى ينتمون إليها عن رفضها إستخدام الخيار العسكرى ضد العراق ، ثم إنتهاءا بإعلان الرئيس العراقى قراره

كان حجم الخسائر التي يستطيع أن يلحقها في المقابل بالجانب المهاجم ... في ضوء هذه المعطيات ، كان من الطبيعي الا تبنى الاستراتيجية الدفاعية العراقية فقط على الاسس والركائز التقليدية التي تبنى عليها الاستراتيجيات الدفاعية في ظروف القتال المسلح ، والتي تركز عادة على توفير الحماية التامة للمراكز الحيوية داخل البلاد ، والدفاع الشامل عن اراضي الدولة ، والعمل على إمتصاص الضربة وإمتصاص قوة الهجوم وكسر حدته وإنتزاع المبادرة منه . وإنما إتجهت الاستراتيجية الدفاعية العراقية نحو المزج بين مجموعة متكاملة من الاجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بهدف التكامل في أداء وظيفة الدفاع ، حيث بدا هذا التكامل واضحا بصورة أكثر بروزا نسبيا مما هو الحال في الكثير من حالات الصراع المسلح التي شهدتها النظام الدولي .

وبصفة عامة ، يمكن التأكيد على أن الاتجاهات الأساسية للسلوك العسكري العراقي خلال الفترة المرصودة قد إشتملت على المحاور الأربعة التالية :-
أولا : مواصلة تعزيز الدفاعات العراقية في الكويت وجنوب العراق من خلال إقامة نظام دفاعي قوى في تلك المناطق ومواصلة عمليات حشد المزيد من القوات فيها في إطار تكتيك « الدفاع المتحرك » الذي يبدو أن القيادة العراقية قد إعتمدته في أستراتيجيتها الدفاعية .

ثانيا : العمل على زيادة موارد التسليح ، الأمر الذي يمثل محاولة للاستعداد للمستقبل ، أكثر مما هو استجابة لمتطلبات أو تحديات فعلية قائمة . وقد إعتمد هذا المحور على وسيلتين رئيسيتين هما : محاولة تهريب الأسلحة والمعدات من بعض الدول الغربية ، والعمل على إغراء بعض الدول لتقديم الأسلحة والمعدات في مقابل النقاط بأسعار زهيدة ، جنبا إلى جنب مع العمل على الاستفادة من الأسلحة والمعدات التي تم الاستيلاء عليها من الجيش الكويتي .

ثالثا : مواصلة أعمال التعبئة البشرية لاسيما في صفوف الضباط والافراد المتخصصين في قطاعات معينة مثل الأسلحة الكيماوية والدفاع الجوي والصواريخ ... وغيرها ، علاوة على الاهتمام بشكل عام بزيادة إجمالى القوة البشرية العاملة في الجيش العراقي ، والاعلان في هذا الاطار عن إستدعاء حوالى ٢٥٠ الف من قوات الاحتياط في أواخر شهر نوفمبر .

رابعا : الاعداد لتنفيذ مجموعة من الاجراءات الانتقامية العنيفة في حالة التأكد من قرب انزال هزيمة عسكرية كاملة بالقوات العراقية ، وذلك من خلال الاعداد لتفجير ابار النفط الكويتية . وتنبؤى هذه الجهود بشكل أساسى على قيمة رادعة ، كما تستهدف في نفس الوقت تمكين العراق من إمتلاك خيار أخير في حالة انفجار الصراع المسلح في المنطقة .

وفي ضوء هذه المحاور الأربعة ، يمكن الانتهاء إلى أن

الجانب في الاعتبار عند الحديث عن الازمة تفاديا لتعقيد الموقف . يضاف الى ما سبق ، أن الابقاء على الخيار الدبلوماسى كان يمثل تعاملنا ناجحا بصورة نسبية مع العناصر المكونة للازمة والأطراف الداخلة فيها ، دون أن يقصد من ورائه الوصول الى نتيجة محددة ، ولكن مجرد إضاعة الوقت وتجميد القضية . وأخيرا فإن العمل على تعزيز العلاقات مع إيران أدى الى تعزيز حالة الحياد للقوة الايرانية . ولكن على الجانب الآخر يصعب القول أن هذا السلوك السياسى - بالتكامل مع السلوك العسكرى والاقتصادى - هو الذى أدى وحده إلى تمكين العراق من تفادى ضربة عسكرية مدمرة (حتى بعد مرور ما يزيد على أربعة شهور من إندلاع الازمة) بواسطة القوات متعددة الجنسية في الخليج . وبالطبع يمكن افتراض أن السلوك العراقى العام في الازمة كان يعتبر بشكل أو بآخر واحدا من الأسباب الكامنة وراء ذلك ، الا أن العديد من الاعتبارات الأخرى قد تداخلت أيضا في افراز تلك النتيجة ، من أهمها تلك الاعتبارات المتعلقة بالمشكلات البيروقراطية واللوجستية في الدول المشاركة في الحشد الدولى في الخليج ، فضلا عن رغبة هذه الدول في إستنفاد كافة البدائل والخيارات المتاحة قبل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وهو الخيار الذى سوف يظل مطروحا بقوة طالما إستمر الموقف العراقى على نفس الدرجة من التشدد والخروج على كافة الاعراف الدولية .

(٢) السلوك العسكرى :

كان الطابع العام لكافة الجهود والأعمال العسكرية التي قامت بها القيادة العراقية خلال الفترة موضع الدراسة يتمثل في مواصلة أعمال التحضير والاعداد لعمليات دفاعية . واسعة النطاق على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، لاسيما إتجاهى الكويت وجنوب العراق ، وذلك بغرض الاستعداد لاحباط اية هجمات معادية تتعرض لها القوات العراقية في تلك الاتجاهات . والواضح في السلوك العسكرى العراقى ازاء الازمة ، أن هناك التزاما بحصر أعمال القوات المسلحة العراقية في إطار الدفاع على كافة المستويات التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية ، مع وجود امكانية للتحويل في حالة نجاح الأعمال الدفاعية الى الهجوم المضاد العام ضد القوات المهاجمة . والجدير بالإشارة هنا أن القوات العراقية كانت قد إستكملت أغلب عمليات التعبئة والحشد العسكريين قبل اقدامها على غزو الكويت وفى أعقابها مباشرة ، وبالتالي تتسم عمليات الاستعداد والحشد التي أجريت بعد ذلك بالمحدودية والضآلة . وعلى أية حال ، فقد تأثرت الاستعدادات الدفاعية العراقية منطقيا بالطبيعة المحتملة للعمليات العسكرية التي يمكن أن تنشعب في حالة تصاعد الازمة . ففى ضوء ما هو متوقع من إمكانية تعرض العراق - في حالة اندلاع أعمال القتال المسلح - لهجمات استراتيجية شاملة وبصورة ينتظر أن تنجم عنها تأثيرات تدميرية جسيمة على العراق ، مهما

الاقتصادية نحو العمل على ثلاثة محاور متكاملة تتمثل في :

أولاً : توفير المزيد من الموارد لميزانية الدولة من خلال طرح المزيد من السندات الحكومية ، والحجز على الأموال والموجودات الخاصة بحكومات ومؤسسات ومصارف الدول التي أمرت بتجميد الأموال العراقية والكويتية عقب الغزو ، ورفع أسعار السلع الاستهلاكية ، والتوقف عن دفع أقساط الديون الخارجية .

ثانياً : تشديد الرقابة على الأسعار عن طريق تولى أعباء توزيع السلع الغذائية مباشرة على المنافذ المختلفة ، وإصدار قرارات صارمة لمعاينة تخزين هذه السلع والاتجار فيها .

ثالثاً : تخصيص الموارد بهدف تطبيق درجة عنيفة من السيطرة على تدفق الموارد المتاحة ، وذلك من خلال وسيلتين رئيسيتين ، أولهما توزيع السلع بالحصص لتقنين استهلاك السلع المتاحة خاصة المواد الغذائية والوقود ، وثانيهما العمل على تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي من خلال استغلال جميع الأراضي الخصبة غير المستغلة التي تصل مساحتها الى ثلاثة أضعاف المساحة المزروعة بالفعل في العراق .

وعلى الرغم من كثافة هذه الاجراءات ، إتجهت السلطات العراقية نحو العمل أيضاً على توفير جانب كبير من احتياجاتها السلعية عن طريق التهريب من الدول المجاورة خرقاً للحصار الدولي ، وتشير بعض التقارير غير المؤكدة بصورة قاطعة الى أن السلع الايرانية متواجدة بشكل ملحوظ في الأسواق العراقية ، بالإضافة الى نشوء فئة من تجار الحرب الذين يعملون خصيصاً في ميدان تهريب السلع الى العراق من الدول المجاورة مثل تركيا . والملاحظ بصفة عامة أن جهود وإجراءات التعبئة

الاقتصادية التي قامت بها السلطات العراقية مع تصاعد الأزمة ، كانت في التقويم الاجمالي على درجة عالية من الشمول والقسوة ، إذ أن المحاور الثلاثة المذكورة للتعبئة الاقتصادية تعتبر من الناحية المبدئية بمثابة بدائل لبعضها البعض ، بحيث تتجه الدول في الغالب نحو المفاضلة بينها بما يضمن فاعلية التعبئة وفقاً للظروف والأوضاع الاقتصادية للدولة ، أما الجمع بين هذه المحاور الثلاثة معاً وفي آن واحد ، فمن شأنه أن يكفل ضمان تحقيق أقصى فاعلية ممكنة للمجهود الاقتصادي العراقي في مواجهة الحصار الدولي . إلا أن هذه الاجراءات الأساسية تبقى مع ذلك غير كافية في حد ذاتها لافراز تركيب جديد في الناتج القومي العراقي يلبي الحد الأدنى على الأقل من احتياجات السكان في ظروف الحصار الاقتصادي ، وذلك بالنظر الى الاختلالات الهيكلية التي سبقت الإشارة إليها في بنية الاقتصاد العراقي ، والتي تحرمه من إمتلاك الكثير من المقومات الضرورية اللازمة لإدارة نشاط إقتصادي كفاء ورشيد ، لاسيما في قطاع الصناعة ، بحيث يمكن التكهن بأنه مهما

السلوك العسكري العراقي يستهدف في معظمه التغلب قدر الامكان على جوانب القصور والضعف التي بدت واضحة في تشكيل وإنتشار القوات العراقية في فترات سابقة ، إذ أن التعزيزات الدفاعية العراقية في الكويت وجنوب العراق تستهدف على ما يبدو حماية اجناب ومؤخرة القوات العراقية لاسيما الجناحين الشرقي والجنوبي ، بحيث يصبح من الممكن تفادي احتمال تعرض هذه القوات لعمليات التطويق والالتفاف وقت نشوب القتال المسلح . أما الجهود المحدودة التي يقوم بها العراق على صعيد تهريب الأسلحة والمعدات من الخارج ، فهي تبدو في مضمونها ودلالاتها محاولة متواضعة لإيجاد مصدر متجدد للإمداد المستمر بالأسلحة مهما كانت صعوبة تحقيق ذلك ، وأخيراً ، فإن التحضير لتنفيذ اجراءات انتقامية ، يمثل خياراً أخيراً لدى القيادة العراقية يمكن اللجوء اليه في حالة تدهور موقف القوات العراقية متى بدأت أعمال القتال الفعلي ، على الرغم من أن هذه الاجراءات الانتقامية قد لا تؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة في مسار الصراع المسلح .

(٣) السلوك الاقتصادي :

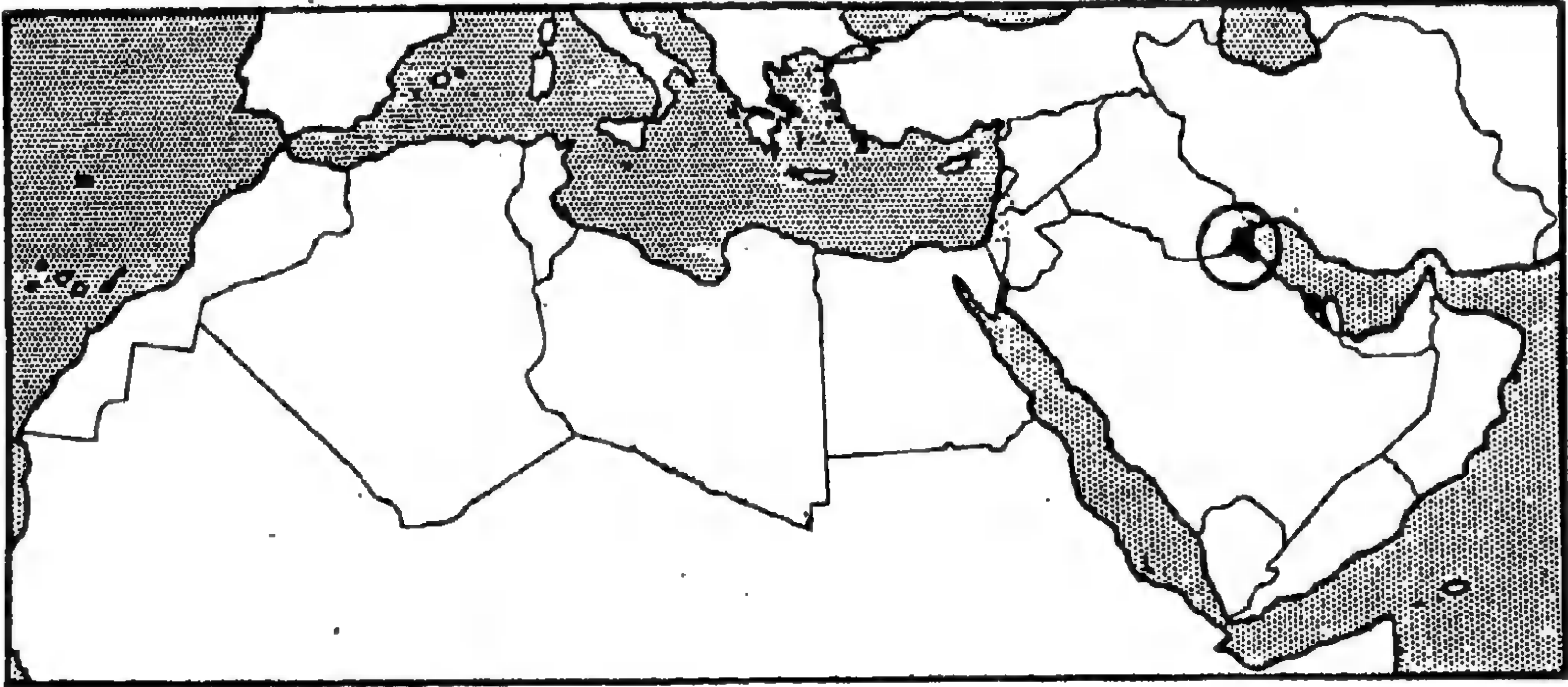
مع إعلان قرار مجلس الأمن القاضي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، بدأت السلطات العراقية في تنفيذ عملية واسعة النطاق للتعبئة الاقتصادية الشاملة ، كانت تمثل في واقع الأمر إمتداداً لجهود سابقة باشرتها هذه السلطات - ولكن في إطار أضيق نسبياً - قبل إندلاع الأزمة ، وإستهدفت جهود التعبئة في محصلتها النهائية اجراء عملية تحويل شاملة للموارد المتاحة لدى العراق من ظروف السلم الى ظروف الحرب ، بما يضمن للعراق الصمود الى أقصى درجة ممكنة في مواجهة الحصار الاقتصادي .

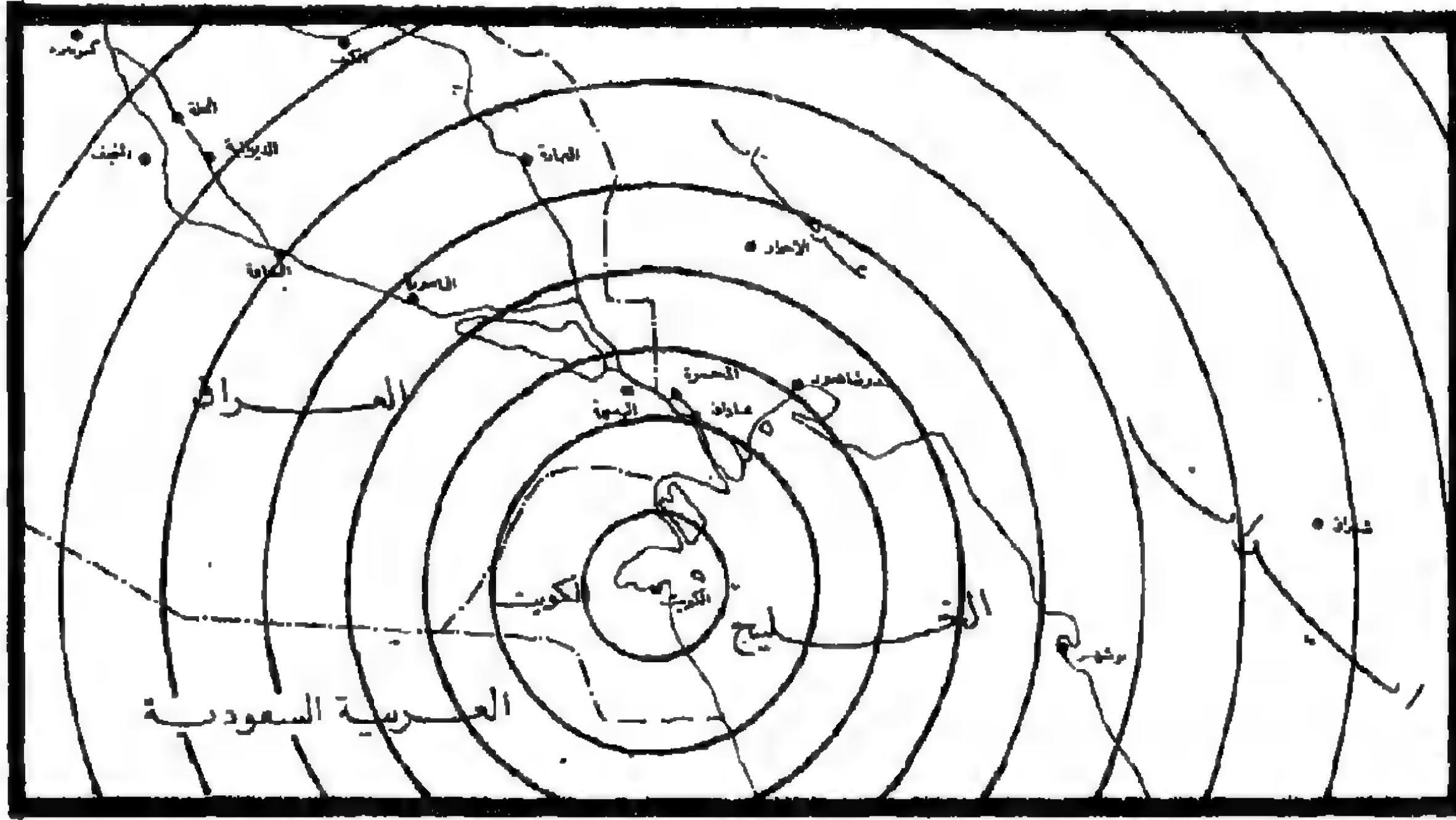
وقد تأثرت هذه الجهود بطبيعة الحال بالخصائص التي يتسم بها الاقتصاد العراقي ، والتي سبقت الإشارة إليها . وبمجرد بدء الحصار الاقتصادي على العراق ، إنعكس تأثير الاختلالات الهيكلية المذكورة أنفاً في صورة نقص شديد في السلع الاستهلاكية لاسيما الأطعمة والأدوية ، مع إرتفاع أثمان هذه السلع الى ما يصل حتى سبعة أضعاف الثمن قبل الأزمة ، وإغلاق الكثير من مصانع الاسمنت والاطارات والاسمدة والسجائر ، وخفض الطاقة الانتاجية لمصانع أخرى ، والنقص الشديد في المواد اللازمة لتكرير البترول ... وغير ذلك من التأثيرات . وبالتالي كان من المحتم أن تتصف اجراءات التعبئة الاقتصادية التي قامت بها السلطات العراقية بالشمول والحدة ، بما يضمن إعادة توجيه الجهد الانتاجي القومي للعراق لتلبية احتياجات السكان ، وبما يضمن معاونة المجهود الحربي العراقي إلى أقصى حد ممكن ، مع البحث في نفس الوقت عن منافذ متعددة لاخترق الحصار الدولي حول العراق . وقد إتجهت الجهود التي قامت بها هذه السلطات في إطار التعبئة

كانت شمولية وقسوة اجراءات التعبئة الاقتصادية ، فلا بد أن تعجز عن توفير الكثير من الاحتياجات بحكم أن هذه الاحتياجات لم تكن تمتلك في الأصل الآليات الانتاجية الخاصة بها في بنية الاقتصاد العراقي ، أو أن آليات انتاجها موجودة ولكنها تحتاج إلى بعض المدخلات التي يجرى استيرادها من الخارج . أضف الى ذلك ، أن من الصعب تخيل إمكانية الاعتماد على التهريب - مهما إتسع نطاقه - لتوفير نفس القدر من الواردات التي توقفت بفعل الحصار ، أو على الأقل الحد الأدنى المطلوب منها .

والخلاصة أن السلوك العراقي العام في الازمة استهدف العمل على تعظيم المكاسب العراقية على حساب

الخصوم ، وذلك من خلال التكامل بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، حيث إستهدف السلوك السياسي ضمان خروج العراق فائزاً بالغنيمة كلها أو بأكبر ممكن منها على الأقل ، عن طريق التشديد وإضاعة الوقت وتجميد القضية . أما السلوك العسكري والاقتصادي ، فقد أستهدف تمكين العراق من إمتلاك القدرات والمقومات التي يمكن من خلالها مواصلة سياسية النفس الطويل في مواجهة الضغوط الكثيفة المحدقة بالعراق ، مع الحذر الشديد من التورط في صدام عسكري مباشر ، بل وتحاشي التحركات العسكرية التي قد تدفع إلى الاعتقاد بأن القيادة العراقية تستعد للمبادرة بالهجوم . □





[٤] سوريا والأزمة : فرص المكاسب الإقليمية والدولية

د . أحمد ثابت

واستراتيجية - وبالطبع إقتصادية أيضا - لاتقف بالضرورة عند مجرد إنهاء الأزمة سلما أو حربا ، وإنما لكي تمتد هذه المكاسب بعد ذلك خاصة في إطار عدة عوامل معقدة تخص الموقف السوري ذاته ، ويمكن فهمها في إطار إدراك القيادة السورية أن الأزمة جاءت كفرصة تاريخية كان لا يمكن التنبؤ بها ، كما لا يمكن أن تتكرر أزمة أخرى بهذا الشمول والتعقيد .

طبيعة الموقف السوري :

جاءت الحسابات السورية بإدراك يرجح أن يكون مدروسا ومخططا في نطاق المناخ الدولي الجديد بما فيه من تحولات عاصفة بإتجاه إنهيار النظم الاشتراكية الماركسية في أوروبا الشرقية والزلازل السوفيتية ذاته وما يعنيه من تقليص كبير في المساندة السياسية لسوريا والدعم العسكري والاقتصادي لها ، وكذا إنهاء الحرب الباردة وتصاعد أجواء التسويات الدولية مما يضع أمام سوريا خيارا صعبا مفاده أن تسوية صراعها مع إسرائيل لن تتوافر له فرص الخيار العسكري ، حتى إذا إتجهت القيادة السورية الى هذا الخيار مستقبلا . ولم تتخلف الحسابات السورية أيضا عن سرعة إدراك أن النظام الأقليمي العربي وترتيباته المؤسسية قبل الغزو من تجمعات إقليمية ومجالس تعاون قد إنهارت مع حدوث الغزو العراقي للكويت ، وكانت هذه الاطارات الإقليمية ظلمة لسوريا وغير واعية لدورها المحوري إستراتيجيا

هل يمكن إعتبار سوريا أوفر الأطراف العربية حظا في تحقيق مكاسب سياسية إستراتيجية في إطار أزمة الخليج ؟ وهل كانت أقدر هذه الأطراف على إدارة الأزمة بمهارة سياسية معهودة بما جعلها تصبح « الفائز الواضح » بين الدول المشاركة في التحالف الدولي الواسع ضد العراق في الخليج ؟

بدا الموقف السوري متفاعلا ومتجاوبا بسرعة منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت سواء لجهة تصفية حساباته مع النظام البعثي المنافس في بغداد ، أو لجهة دعم نقاط وأوراق القوة التي طالما لعب بها في إدارة علاقاته العربية والإقليمية بمحاولة إستثمار الأزمة بأفضل ما يمكن من أجل الخروج من حالة العزلة العربية والإقليمية والدولية التي كانت السياسة السورية تعاني منها منذ سنوات الثمانينات .

وبقدر ما تتسم الأزمة في الخليج بالتعقيد والتداخل الشديدين ، بقدر ما يتميز الموقف السوري منها بالدقة والتركيب ، وفي حين سارعت دول عربية بالانضمام الى التحالف الدولي المضاد للعراق على أساس التعامل مع غزوه وإحتلاله وضمه الكويت فقط ، مع عزل مختلف المعطيات والأزمات الشائكة الأخرى ومحاولة حصر إدارة الأزمة في قضية الغزو ، نجد أن سوريا تعاملت مع الأزمة بمنطق « الحزمة الكاملة » أو « التناول الكلي » بغرض أساسي هو تحقيق مكاسب عربية وإقليمية ، سياسية

وإقليميا . وهكذا أدركت القيادة السورية أن الأزمة إنما جاءت لتؤكد على عقم محاولات إبعادها عن أى ترتيب إقليمي لاتكون طرفا فيه .

تبين من وقائع الأزمة وحدتها أن نقاط ثقل موضوعية فاعلة في الحضور السوري ، فمما يلفت النظر هنا أن عددا من المراقبين العرب والغربيين - وبخاصة الأمريكيين - وحتى الاسرائيليين ، إعتبروا سوريا « الفائز الواضح » حتى مع إختلاف دوافع وزوايا النظر لكل منهم ، وكذا في إطار فهم الحسابات السورية وطبيعة تعامل القيادة السورية منذ توقيع مصر إتفاقيات كامب ديفيد ، فهذه القيادة لم تكن تطمح إلى ممارسة « دور قائد » رئيسي ، وإنما دور « محرك رئيسي » للأحداث لايمكن تجاهله عند وضع الحلول والقراريات لأزمات المنطقة ، فالنظرة النسبية لـ « وزن » الامكانات السورية المتوافرة بالفعل مع ما يجب أن تؤديه من دور ترجح أن سوريا تحاول منذ منتصف السبعينات إبراز نفسها كأحد الفاعلين الأساسيين ، بجانب دول أساسية أخرى مثل السعودية ومصر والجزائر والمغرب ، ولكنها لم تطرح نفسها كلاعب وحيد ، وعندما يتعلق الأمر بالمشرق العربي وأزماته وتفاعلاته تصير سوريا لاعبا متميزا قد يكون من المهم للغاية أن يرتب معه الفاعلون البارزون الآخرون ، ولعل ذلك يفسر المهارة السياسية لقطر عربي يتصرف بالمنطق القطري - لا الوجدوى القومى - في إنتظار الفرص السانحة للتقدم بطرح ترتيبه الخاص به لتسوية الأزمة ، وقد مثلت أزمة الخليج إحدى أهم هذه الفرص . إن تقوية الدور العربي والإقليمي لسوريا - يعد الهدف الرئيسى من التعامل مع الأزمة ومن طرق إنهاؤها سلما أو حربا ، وفي هذا الإطار يلاحظ أن الاعلام السوري تعامل بعقل بارد وحسابات محددة مع مشاعر إعداء العربي للحشد الأمريكى والغربى المكثف في الخليج ، على العكس من مواقف الاعلام الأردنى مثلا وإن إستفلفتها بمهارة سياسية ،

ومنذ الأيام الأولى للغزو العراقى أدانت الرئاسة والحكومة في سوريا الغزو استنادا إلى رفض إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية ، بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى ، وكذلك لآثار الغزو السلبية على العمل المشترك والأمن القومى العربى ، وطالبت بإسحاب العراق وعودة حكومة الكويت لممارسة مهامها . وكانت سوريا أول دولة عربية دعت الى عقد قمة طارئة تعقد في القاهرة لتدارك الأزمة ، ونشط الوفد السوري في إجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية بالقاهرة في الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، في الدعوة لهذه القمة إنطلاقا من الرفض السوري لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى في الأزمة ، وقد إتضح ذلك من موقف سوريا الداعى الى حل

عربى ، فقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السوري بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثة أشهر (١٩٩٠/٨/١٧) مؤكدا أن الحل العربى كان متوافرا إبان إت عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادى في ٢ أغسطس وقراره في اليوم التالى بدعوة العراق الى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط ، ولكن تحفظ بعض الدول العربية هو الذى أدى إلى قتل الحل العربى ، كما ذكر الشرع ، وخاصة أن هذا التحفظ (على إدانة العراق صراحة) جاء قبل قرار الاستعانة بالقوات متعددة الجنسيات . وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أكد مرارا على أن السبب الرئيسى في وجود الحشد العسكرى الغربى الهائل في منطقة الخليج هو غزو العراق للكويت ، بما يفيد أن الأساس في الأزمة هو الغزو وليس التدخل الأجنبى ، كما وجه نقدا شديدا لقيام العراق باحتلال دولة عربية تحت زعم أن ذلك هو مدخل لمواجهة إسرائيل ، وفي هذا الإطار رفضت سوريا مبادرة الرئيس العراقى صدام حسين في بداية الغزو والتي دعت الى الربط بين مختلف أزمات المنطقة ، أى بين الغزو العراقى والصراع العربى - الصهيونى وإحتلال إسرائيل للأراضى العربية بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ بما فيها المرتفعات السورية وأيضا الوجود السوري في لبنان ، ووصفتها المصادر السورية بأنها مناورة عراقية لكسب الوقت ، وأنه لا يوجد داع للربط بين هذه الأزمات والاحتلالات . كذلك يشار الى النقد السوري للمقولة التى روجها العراق حول إعادة توزيع الثروة العربية وقضية العدالة الاجتماعية العربية عموما من زاوية أن النظام العراقى خاض حربا مدمرة وغير مبررة لمدة ثمانى سنوات في مواجهة إيران ، استنزف فيها ثروة عربية طائلة وراح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى ، ثم عاد هذا النظام بتسوية الوضع مع إيران من خلال التسليم بكل شروطها والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتي كان رفض العراق لها سبب قيام الحرب الرئيسى .

ونظرت سوريا الى الغزو على أنه يضعف من الامكانات العربية لمواجهة إسرائيل ، وهذا ما يفسر في أحد جوانبه فشل المحاولة العراقية للتصالح مع وسوريا بعقد لقاء سوري عراقى على الحدود بين عصام الجلبى وزير البترول العراقى السابق مع المسئولين السوريين ، وكان من أهم أهدافها إعادة فتح خط انابيب البترول العراقى في بانياس ، كما يفسره أيضا الدعم العراقى المتواصل للجنرال اللبناني المتمرّد « ميشيل عون » منذ إنتهاء الحرب مع إيران والذي إستنزف بحربه مع سوريا كثيرا من إمكانياتها وأضعف وجودها في لبنان .

عوامل الموقف الاقليمي والعربى :

وضع الموقف السوري في حساباته المعقدة الفرص التى أتاحتها الأزمة لاعادة ترتيب أوضاعه العربية والأقليمية وإستثمار هذه الأزمة في إسترداد نقاط القوة

ذات الاطار ، وأعتبر المراقبون أن الزيارة كانت ناجحة لأنها خرجت بموقف سورى - ايرانى مشترك في مواجهة القضايا الحالية الحساسة وأنها وضعت قواعد العلاقات الاستراتيجية بين دول المنطقة ، فقد إتفقت القيادتان السورية والايرانية على أن الغزو العراقى والتدخل الأجنبى الكثيف أظهرها بوضوح غياب أى نظام للأمن الأقليمى كان كفيلا برده قيام دولة بإبتلاع أخرى ويغنى في نفس الوقت عن الحاجة لاستدعاء القوات الأجنبية الغربية لاعادة التوازن في المنطقة .

ونادت سوريا وإيران بضرورة جلاء القوات الغربية عن المنطقة بعد إنتهاء الأزمة ، ووضح من تصريحات المسؤولين في البلدين إزدیاد القلق من الافكار الأمريكية التى روج لها جيمس بيكر وزير الخارجية وقائد القوات الأمريكية في السعودية « الجنرال شوارتسكوف » ووزير الدفاع « ديك تشينى » والرئيس بوش نفسه ، والتي تتحدث عن اعادة بنية أمنية جديدة في المنطقة قد تتيح تواجدا اجنبيا بصورة أو بأخرى . فقد دعا الرئيس الأسد ورافسنجاني الى اقتراح نظام أمن إقليمي بديل يقوم على أساس مشاركة دول المنطقة العربية وتدخل فيه إيران ، وذلك : « كأنجح وسيلة لتوفير الأمن والاستقرار وتعزيز روح الأخوة والتضامن العربى والاسلامى في مواجهة المخططات المشبوهة » على حد قول البيان المشترك الصادر عن قمة طهران .

ولقد أبرزت المقترحات السورية والايرانية المشتركة أهمية الترتيبات الأمنية الإقليمية التى طرحتها في مواجهة السياسات الاسرائيلية ذاتها وغيرها من السياسات التى تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، بل إن الاستحسان الذى قوبلت به هذه المقترحات من قبل دول الخليج وخاصة السعودية وما رافقه من تحسن العلاقات الخليجية - الايرانية ، أبرز ذلك لأول مرة منذ قيام الثورة في إيران إمكان قبول إيران كشريك إقليمي بارز في الخليج والمصالح النفطية ، وأيضا إدراك أنه لايمكن لطرف واحد من الخليج أن يلعب الدور المسيطر على شئونه الأمنية . وأن المشاركة والتعاون هما أفضل الطرق بعد مرارة تجربة الحرب العراقية - الايرانية ، وبعدها أدت محاولة طرف ينتمى الى منطقة الخليج (العراق) لتحقيق هذه السيطرة المنفردة الى جعل المنطقة على شفا حرب مدمرة ذات نتائج وخيمة على المنطقة والعالم العربى عموما .

ويذكر هنا أن الرفض الايرانى - السورى للغزو العراقى قد دعم ثقة دول الخليج في الدور السورى - الايرانى وطمأنة هذه الدول إلى إيجابية تحركه ، وهذه الثقة والطمأنينة تعد شرطا أساسيا لاستعداد دول الخليج للمشاركة في النظام الأمنى الإقليمى المقترح . ويمكن القول أن سوريا حققت بذلك مكاسب إقليمية ملموسة لجهة تأكيد دورها الفاعل ، فمن ناحية إيران ،

والنفوذ التى توافرت له قبل حرب الخليج والتى كانت قد تأثرت بوقف الحرب وبدعم العراق لتمرده عون وكذلك بسبب قيام مجلس التعاون العربى الذى كان من أهم أهداف العراق من ورائه مضاعفة عزلة سوريا عربيا والحيلولة دون حدوث تقارب مصرى - سورى .

بيد أن السياسة السورية لم تتأخر في إدخال قضية التدخل الأجنبى الغربى في الخليج في حساباتها وتعاملت مع الأزمة من خلال زاويتين رئيسيتين : الغزو العراقى والتدخل الأجنبى ، وإن كانت ركزت على أن الغزو كان سببا في هذا التدخل ، وإن كانت أظهرت تخوفها أيضا من احتمالات قوية لاستمرار التواجد الغربى وخاصة الأمريكى حتى بعد إنهاء الأزمة بغرض خلق ترتيبات إقليمية أمنية جديدة ، ويمكن القول أن متابعة الادراك السورى للحشد العسكرى الغربى الهائل تشير الى أن سوريا ربما فهمت أن حجم هذا الحشد ليس لمجرد إخراج العراق من الكويت فقط ، مما قد يعنى إستمراره وإدخاله إسرائيل ضمن الترتيبات الأمنية الإقليمية المقترحة وبما يؤدى للاخلال بتوازنات القوى في المنطقة .

هذا بالإضافة الى أن إرسال سوريا قوات لها الى السعودية قد تميز بحسابات دقيقة ، فلم يزد حجم هذه القوات وتسليمها عن عشرة آلاف جندي حتى نهاية نوفمبر رغم تعهدها بأن يصل حجمها الى خمسة عشر ألفا ، ويعنى ذلك أن هدف هذه القوات دفاعى بحت بقصد ردع العراق عن تهديد أراضى السعودية ، وليس للمشاركة مع القوات الأمريكية في ضرب العراق إذا اندلعت الحرب ، ومن ناحية أخرى لعدم الاخلال بوضع القوات السورية على الجبهة مع إسرائيل . هذا فضلا عن إرسال هذه القوات اتسم بالمرحلية وعلى دفعات ، مما يرجح الاحتمال بالمساومة السياسية السورية الشهيرة والمرتبطة بحساب أثر ذلك على مزيد من إقتناع دول الخليج بأهمية الدور السورى السياسى والعسكرى كقوة موازنة للعراق ، وكذلك بحسابات مالية من زاوية ضمان مستحقات معقولة عن إرسال القوات وزيادة المساعدات المالية من حكومتى السعودية والكويت لسوريا ، خاصة وأن المساعدات الكويتية قد تقلصت منذ عام ١٩٨٦ ، وقبل ذلك منذ انفراد سوريا بلبنان ، وكان أحد أسباب الأزمة بين الحكومة والبرلمان في الكويت والتي أدت إلى حله عام ١٩٨٦ هو إقتراح البرلمان الكويتى وقف المساعدات لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . في هذا الاطار جاء الاستثمار السورى للأزمة على الأصعدة الإقليمية والعربية :

أولا : مزيد من تطور علاقات الأخيرة مع العراق بعد قبوله لانسحاب من أراضى ايرانية كان إحتلالها إبان الحرب وموافقته على تبادل الأسرى والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بدون قيد أو شرط ، فقد قام الرئيس الأسد بزيارة لايران في أواخر سبتمبر من عام ١٩٩٠ في

النظام السعودي في قدرة سوريا على لعب دور موازن للخطر العراقي .

وقد تحرك التنسيق السوري - المصري - السعودي على عدة محاور لعل أهمها ، بجانب إدانة الغزو الحيلولة دون الادانة الكاملة للوجود الاجنبي المكثف في الخليج والسعى في نفس الوقت وراء الجهود الدبلوماسية لضمان تسوية سلمية للأزمة ، وتكرر إجتماع وزراء خارجية الدول الثلاثة في الرياض ودمشق من أجل ذلك ، وجاءت إدانة سوريا القوية في بيانين شهيرين قبل مجزرة المسجد الأقصى وبعدها لتزويد الولايات المتحدة إسرائيل بمزيد من الأسلحة المتطورة على أساس أنها تدل على أن الولايات المتحدة تدعم توسع إسرائيل وعدوانها وأن أزمة الخليج لا تعني أن سوريا تقبل بالدعم الأمريكي العسكري المتواصل لإسرائيل ، وإذا كان ذلك جاء في البيان الأول ، فإن البيان الثاني هاجم بشدة المزيد من تسليح إسرائيل لأنه يهدد بضرب القوة العسكرية العراقية التي تعتبر عمقا إستراتيجيا لسوريا وسندا لها في المواجهة مع إسرائيل .. جاءت هذه الادانة ومعها الرفض السوري للحل العسكري للأزمة ولمشاركة سوريا في ضرب العراق في حال إندلاع الحرب لتحديث تغيرا في الموقف السعودي الذي كان يدعو في بداية الغزو لضرب العراق عسكريا وكذا في زيادة تأكيد الموقف المصري على أهمية الحل السياسي والدبلوماسي ، فقد صرح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٨/٨/١٩٩٠ بأن القوات السورية المشتركة في القوة الدولية لن تهاجم العراق حتى لو شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق ، وذكر في حوار مع مجلة « نيوزويك » الأمريكية أن مهمة القوات السورية هي مهمة دفاعية مخصصة لحفظ السلام .

وإتضح أنعكاسات التنسيق المصري السوري في التأكيد على ضرورة الحل السلمي ، وكانت المواقف الفرنسية المتطورة من الأزمة وكذلك الوساطات السوفيتية المستمرة منعكسة في تأكيد تبني كل من سوريا ومصر والسعودية للحل السلمي ، بل ودفع هذه المواقف إلى محاولة إيجاد دور عربي متجدد لحل الأزمة ، فقد صرح وزير الخارجية المصري عشية زيارة الرئيس الأمريكي بوش للقاهرة في الثاني والعشرين من نوفمبر الماضي بأن المنطلق الأساسي لمصر هو حل الأزمة سلميا حتى في حال صدور قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة مؤكدا حرص مصر على تجنب المنطقة ويلات الحرب ، وظهرت إنعكاسات التنسيق المصري السوري فيما أضافه وزير الخارجية المصري حول فكرة النظام الأمني البديل ، فقد أعرب عن اعتقاده عن أن مثل هذا النظام يجب أن ينبع من المنطقة وأن ترضى عنه دولها . وأن يحول دون تكرار تهديد طرف عربي آخر مرة ثانية ، وأكدت تصريحات الرئيسين مبارك والاسد على أهمية الحل السلمي

فقد دعمت سوريا من علاقاتها الوثيقة أساسا معها وأكدت على أن المصالحة الإيرانية - العراقية الجديدة لن تكون على حساب هذه العلاقات الوثيقة مع سوريا ، وقد رحبت سوريا برفض إيران إحتفاظ العراق بمنفذ على الخليج من خلال ضمه لجزيرتي « وربة » و « بوبيان » في إطار تسوية سلمية للأزمة وبعد الانسحاب من الكويت . خشية أن يؤدي ذلك الى الاخلال بتوازن القوى في المنطقة . أما من ناحية العلاقات السورية - الخليجية فقد وجدت دول الخليج وخاصة السعودية في سوريا جسرا هاما لتحسين العلاقات وتخفيف توترها مع إيران .

كما وجدت سوريا في ذلك مدعاة لتعزيز موقفها إزاء الضغوط الأمريكية عليها لدفعها الى المشاركة في جهد عسكري قتالي ضد العراق في حال إندلاع الحرب أو لحثها على الدخول في الترتيبات الأمنية الإقليمية المقترحة والتي قد تعطى لإسرائيل دورا فيها . ولكن الموقف الإيراني من الوجود الأمريكي كان أكثر حسما من الموقف السوري من حيث رفض منطق الأخير بأن القوات الأجنبية سترحل بمجرد انسحاب العراق .

ثانيا : وعلى الصعيد العربي إستثمرت سوريا تسليط الأضواء العالمية على الكويت ومجزرة القدس التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية وراح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٢ فلسطينيا ، وكذلك إنشغال العراق بالأزمة وعدم حماسه لاستمرار دعم تمرد الجنرال عون في لبنان ، من أجل إنهاء هذا التمرد والاسراع بتطبيق اتفاق الطائف الذي كان قد وقع في عام ١٩٨٩ ، وأدى ذلك إلى حصار قوات العماد عون وهربه الى السفارة الفرنسية وإعتصامه بها ، ورفض سوريا وحكومة الرئيس إلياس الهراوي خروج عون الى فرنسا ، وإعادة انتشار القوات السورية في شرق بيروت وأظهرت سوريا مرونة ملحوظة في عدم الصدام المسلح مع القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع في حالة رفضها الانسحاب من بيروت الكبرى وخاصة المناطق التي كانت متمركزة فيها من بيروت الشرقية ، فلأول مرة يجتمع العقيد غازي كنعان قائد قوات الاستطلاع والمخابرات العسكرية للقوات السورية في لبنان علنا مع جعجع لهذا الغرض .

ثالثا : على أن أهم النتائج الايجابية للاستثمار السوري للأزمة والطريقة في إدارتها تجلت في توثيق العلاقات السورية - المصرية - السعودية ، فكان إختيار مجلس التعاون العربي فرصة ثمينة لكي تظهر نفسها كفاعل إقليمي عربي لا يمكن تجاهله وأن الغزو العراقي لم يفلح في عزل سوريا عن التفاعلات المختلفة العربية ، ومن المعروف أن النظام العراقي أظهر تبرمه من تحسن علاقات مصر مع سوريا وليبيا ، وخاصة بعد لقاء الرئيسين المصري والسوري في القاهرة قبل الغزو بفترة قصيرة . كما أن الموقف السوري الراض للغزو جدد ثقة

بمعاودة صلح معها وهي - أي إسرائيل - لا تشكل هما رئيسيا إلا من زاوية قمعها للانتفاضة ، وهي مسألة على أية حال لن تخرج تسويتها عن المحاولات الدبلوماسية . في حين أن السعودية يتركز إهتمامها الرئيسي للسنوات القادمة بطرق تسوية الأزمة وسبل توفير الحماية والأمن والاستقرار لدول الخليج ومواجهة احتمالات تهديد التهديد العراقي وضمان السيطرة على المجتمع من الداخل ، غير أن سوريا تعد إسرائيل بالنسبة لها خطرا حاليا تريد من خلال تحسين علاقاتها العربية والدولية والأمريكية خاصة إسترداد أرضها التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ بالطرق الدبلوماسية وإن كان ذلك في إطار مؤتمر دولي لتسوية الأزمة .

الموقف الدولي : مكاسب إنهاء العزلة :

أدت أزمة الخليج إلى إقدام سوريا على حالة العزلة الدولية التي كان قد فرضها الغرب وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا عليها بحجة وقوف سوريا وراء كثير من عمليات « الارهاب » وإيوائها لجماعات « إرهابية » مثل جماعة أبونضال وكذلك لدورها في خطف وإخفاء عدد من الرهائن الغربيين ، ومثلما حدث انتعاش الدور العربي لسوريا ، فقد تم إنهاء العزلة الدولية من جراء إستثمار الحسابات السورية تسليط التحالف الدولي المعادي للعراق الاضواء على الكويت ومجزرة الأقصى وبهدف تحسين العلاقات مع الدول الغربية .

وجاءت الارهاصات الأولى مع تسمين إدارة الرئيس الأمريكي بوش للموقف السوري من الغزو بوضع سوريا ضمن الدول الأكثر تضررا من الناحية الاقتصادية بسبب الغزو ، بجانب مصر والأردن وتركيا ، وفي ذلك إقترح بوش تشكيل لجنة لتنسيق المنح المالية لهذه البلدان تضم كلا من الولايات المتحدة والسعودية والكويت وقطر والامارات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا والمفوضية الأوروبية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكوريا الجنوبية ، وقدمت هذه الدول مساعدات فردية أيضا ، فقد ذكر « كلاوس جاكوبس » وزير الدولة للشئون الخارجية السويسري في ١٩٩٠/٨/٢٠ أن بلاده خصصت ١٠٠ مليون دولار لسوريا والأردن ومصر والتي تضررت بشدة من أزمة الخليج . ومن ناحية أخرى فقد قررت الجماعة الاقتصادية الأوروبية رفع الحظر الاقتصادي عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال أمام توقيع اتفاق البروتوكول الاقتصادي الرابع بين سوريا والمجموعة والذي كان مجمدا بسبب رفض بريطانيا التي قطعت علاقاتها مع سوريا ، وإن تمت اتصالات في نوفمبر الماضي لاعادتها حيث تقابل في دمشق وزير الخارجية السوري مع مبعوث بريطانيا لهذا الغرض في ١١/٢٥ . إلا أن الحظر سوف يستمر على مبيعات السلاح ، هو ما أعلن عنه في الثاني والعشرين من نوفمبر الماضي ، وينقسم البروتوكول الرابع الى منح مالية وقروض

وتمنيات بخروج القوات الأجنبية من الخليج بعد انسحاب العراق .

ونقلت الوكالات العالمية انباء عن محاولات مصرية سورية سعودية من أجل التوصل إلى إطار دولي للضمانات التي يجب أن تقدم للعراق إذا ما إقتنع بفكرة الانسحاب ، وتقوم هذه الضمانات على انسحاب القوات الأجنبية المتواجدة في الخليج أو تراجعها مؤقتا ، بعد تشكيل قوات عربية تتولى ضمان أمن الكويت بعد انسحاب القوات العراقية وإحياء المشروع المصري بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة كلها بدون أستثناء ، والدخول في مفاوضات مع العراق لتسوية المطالب المالية التي أثارها قبيل إحتلاله الكويت ، مع المطالبة بالانسحاب الشامل .

ورغم أن رد الفعل السوري لم يكن متحمسا لدعوة الملك الحسن ملك المغرب لقمة عربية طارئة أخرى ١١/٨١ لايجاد حل عربي سياسي للأزمة ، إلا أن الأوساط السورية أشارت الى أن الفكرة سوف تدرس في إطار القمة المصرية السورية التي إنعقدت في الخامس عشر من نوفمبر الماضي ، وتحدثت هذه الأوساط عن ضرورة ضمان نجاح القمة المقترحة لادراكها بأن فشلها يعني ضوئا أخضر للحل العسكري الذي تحاول سوريا تقاديه لما يمكن أن يؤدي اليه من تغيير في توازن القوى الإقليمية لصالح إسرائيل ، كما أكدت تصريحات الرئيسين المصري والسوري على أن قوات البلدين الموجودة في الخليج سوف تقوم بحماية القوات العراقية في حال انسحابها سلما من الكويت .

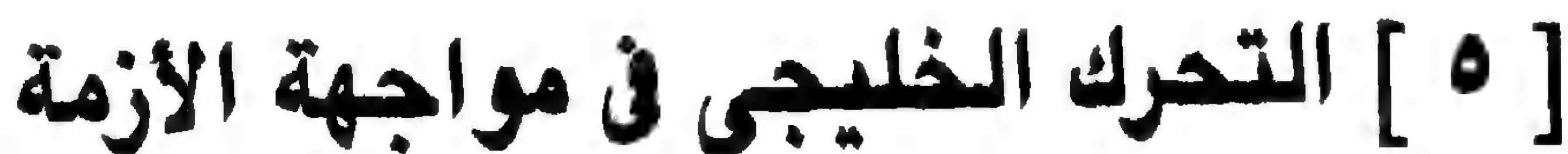
تبقى التساؤلات والاحتمالات مفتوحة حول إستمرارية هذا التنسيق الثلاثي وإحتمالات تحوله الى نواة عربية إقليمية للتفاهم والحوار والتنسيق المشترك في مواجهة الأزمة سواء إنتهت سلما أو حربا وإحتمالات ما بعد الأزمة ، ويلاحظ مثلا أن الأطر المؤسسية الإقليمية (الجامعة العربية ، مجلس التعاون الخليجي) لم تكن منطلقا لتحركات وأوجه تنسيق المواقف السورية والمصرية والسعودية ، خاصة وأن قمة القاهرة الطارئة في الثامن من أغسطس الماضي قد تلاها إنقسام ملحوظ بين وجهات النظر العربية ، كما أن عودة الجامعة العربية لمصر اكتنفها بعض الصعوبات ولوحظ غياب أطراف عربية عن إجتماع لمجلس الجامعة ، وهي الأطراف المعروفة بتأييدها للعراق ، ويظل الموقف السوري محكوما أساسا بقضية العداء التقليدي السافر مع العراق وخاصة الزعامة التاريخية والشرعية التاريخية لقيادة حزب البعث ، وعلى أساس ذلك يمكن توقع إستمرار وتطور التنسيق الثلاثي ، كما يحكمه أيضا حرص سوريا على بقاء علاقاتها الوثيقة مع إيران ، هذا فضلا عن عنصر آخر قد يؤدي إلى إضعاف هذا التنسيق أو تقويته وهو مواقف الدول الثلاث من إسرائيل ، فمصر ترتبط

بالفعل في ١٩٩٠/١١/٢٣ في جنيف لأول مرة منذ ثلاثة عشر عاما وبطلب امريكي . فقد رغبت واشنطن من اللقاء استيضاح بعض النقاط بالنسبة للموقف السوري من أزمة الخليج بما في ذلك رفض دمشق الخيار العسكري وأية مشاركة خارجية في أي ترتيب إقليمي آمفي سينشا بعد إنتهاء الأزمة . وجاء اللقاء في إطار مناخ تحسن في العلاقات الثنائية بدأ منذ نحو عامين . وتزامن بعد تراجع الاهتمام السوفييتي بالمنطقة وعن الاستمرار في دعم سوريا . فقد سبق لبوش أن وجه الشكر للأسد على دور سوريا في المساعدة في إطلاق سراح بعض الرهائن الأمريكيين في لبنان . ووجدت سوريا في اللقاء فرصة للعمل من أجل رفعها من القائمة الأمريكية للدول التي تشجع « الارهاب » في العالم . وكذا في محاولة خلق إطار دولي لتسوية الاحتلال الاسرائيلي للمرتفعات السورية منذ عام ١٩٦٧ . وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش إبان لقائه مع الرئيس المصري مبارك وبخصوص لقائه مع الأسد بأن « سوريا تشارك تماما في كل هذه التحركات (الخاصة بالخليج) وأعتقد أننا ناقشنا الكثير من القضايا الخاصة بالعدوان الوحشي العراقي على الكويت ، لأن سوريا إحدى الدول الرئيسية في المنطقة . ومن الأهمية بمكان أن تلعب دورها في هذا الشأن » . وكان الرئيس الأسد قد صرح بأنه يحمل أفكارا جديدة يريد طرحها في لقائه مع بوش . وقد رجحت المصادر أن يكون مضمون هذه الأفكار اعطاء الحظر الاقتصادي الشامل المفروض على العراق والعقوبات الاقتصادية الفرصة الكافية حتى تظهر نتائجها في الضغط على العراق من أجل إعلان نيته في الانسحاب . ورغم أن الأنباء التي خرجت عن لقاء القمة قليلة . إلا أننا يمكننا القول أن واشنطن أرادت من هذه القمة ضمان تأييد سوريا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز إستخدام القوة ولغل تطورات الأزمة تفصح عن الكثير مما سوف يحدث في العلاقات السورية - الأمريكية الجديدة . وفيما يبدو لنا أن واشنطن تحاول ضمان إستمرار سوريا في التحالف الدولي المضاد للعراق دون ربط ذلك بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية أو بانسحاب اسرائيلي من جنوب لبنان والأراضي العربية المحتلة في الضفة وغزة والقدس والمرتفعات السورية . مما يرجح معه القول بأن الأشهر القليلة القادمة لن تشهد إقدام واشنطن على تطوير مواقفها من سوريا بالربط بين المساندة السورية الايجابية لحصار العراق وتسوية بقية قضايا الصراع مع إسرائيل . خاصة وأن الرئيس بوش يستعد منذ الآن للانتخابات الرئاسية القادمة في عام ١٩٩٢ . بجانب ضغوط أعضاء الكونجرس الذين تحفظوا على قمة جنيف وما يزالون يضعون سوريا في قائمة الدول التي تؤيد ما يسمى بـ « الارهاب » ، مدفوعين في ذلك بإنحيازهم لاسرائيل .

أوروبية لمدة خمس سنوات . وكان آخر بروتوكول قد وقع في ١٩٩٠/٩/١٧ . أي بعد تأخير إستمر أربع سنوات . إذ كان من المفروض أن يُوقع عام ١٩٨٦ . غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين سوريا وبريطانيا في نوفمبر ١٩٨٦ والحظر الاقتصادي الأوروبي على دمشق أجلا التوقيع . وقد اعتبر بعض المراقبين أن القرار الأوروبي برفع الحظر الاقتصادي على سوريا يرتبط أولا باستقالة ثاتشر من رئاسة الحكومة وحزب المحافظين في بريطانيا في العشرين من نوفمبر الماضي . كما أنه له صلة بلقاء الرئيسين السوري الأسد والأمريكي بوش في جنيف في يوم الجمعة الموافق الثالث والعشرين من نوفمبر . وإن كان هذا القرار بدأ التفكير فيه منذ إندلاع أزمة الخليج والموقف السوري الراض للغزو . وتأتي أهمية القرار من كون الجماعة الأوروبية تعد شريكا تجاريا هاما لسوريا . فقد بلغ حجم واردات دمشق من المجموعة عام ١٩٩٠ نحو ٥٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية . وصادراتها اليها نحو ٤٢٥ مليون وحدة . على أن تحسن علاقات سوريا مع الولايات المتحدة كان الحدث الأبرز الذي حقق مكاسب سياسية ملموسة . فقد تكررت زيارات المسؤولين الأمريكيين ومنهم وزير الخارجية بيكر ووكيلها جون كيلي وكذا وفد من مجلسي النواب الأمريكي ، لسوريا . وشدد هؤلاء على أهمية الدور السوري في المنطقة وفي إنهاء الأزمة في الخليج . وإعترفوا بوجود مصالح لسوريا في لبنان . وفي هذا الإطار سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد الموقف السوري من إنهاء تمرد العماد عون وبسط سيطرة الشرعية اللبنانية على بيروت الكبرى وبقية الأراضي اللبنانية . وكان التأييد الأمريكي ملفتا للنظر مقارنة بالتحفظ الفرنسي على رفض حكومتى سوريا ولبنان رحيل عون إلى باريس والمطالبة بإجراء محاكمة له في لبنان .

غير أن بيان الخارجية السورية الشهير في ١٠/٢٤ بإدانة تقديم واشنطن أسلحة جديدة من صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ودبابات وطائرات متطورة جعل وزير الخارجية الأمريكي بيكر يستثنى سوريا من الدول التي زارها وهي مصر والسعودية وغيرهما . ذلك لم يمنع كيلي وكيل الخارجية الأمريكية والذي رفض الأسد استقباله . وإن كان ذلك لم يمنع كيلي من التصريح عقب لقائه بمسؤولين سوريين آخرين بأن واشنطن تشارك سوريا وجهات النظر في الخليج ولبنان . ومن ناحية أخرى فقد تحفظ السوريون على توسيع الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وإعلانهم المتكرر عن أن قواتهم دفاعية صرفه عن السعودية وإنها لن تشارك في الهجوم على العراق في حال نشوب الحرب .

غير أن المصادر الاعلامية نقلت أن كلا من مصر وتركيا قد أشارتا على واشنطن بضرورة أن يلتقى الرئيس الأمريكي بوش مع الرئيس السوري الأسد . وهو ما تم



هانیء رسالان

جاء الغزو العراقي للكويت ليمثل تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجي ، لقد فاجأ الغزو هذه الدول وشكل لها تهديدا امنيا غير مسبوق ، ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجي موحد في خطوته الاساسية ، وتحركا سياسيا جماعيا ظهرت ملامحه في عدة صور ، حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة لمصادر القوة المتاحة له لمواجهة مصادر التهديد ، وساعده على ذلك انه كان التجمع الاكثر استقرارا واستمكالا لهيكله المؤسسي قياسا الى التجمعات العربية الاقليمية الاخرى عشية الغزو ، ويمكن القول بان الازمة جعلت المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الاحساس بالخطر المشترك في ظل تشابه المعطيات الامنية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس .

ومن خلال تتبع تحركات المجلس تجاه أزمة الخليج يلاحظ المراقب أن دول المجلس قامت خلال الفترة الماضية بتحريك نشط على المستويين الدولي والإقليمي من أجل الحفاظ على الهدوء والاجتماع الدول ضد الغزو العراقي ، ويحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على طبيعة تحركات المجلس ، إضافة إلى رصد وتحليل سلوك الدول الأعضاء فيه ، مع التركيز على الموقف السعودي ، لفهم أبعاد التحرك الخليجي ودوافعه .

١- على المستوى السياسي : قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسي مكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في اواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، في نيويورك ، حيث عقد وزراء المجلس اجتماعات عديدة سواء مع دول تلعب ادوارا مهمة في الازمة او مع تجمعات دولية اخرى ومن اهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وايران واليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة ، بالاضافة الى الاجتماع مع وزراء مجموعة جنوب شرق اسيا (اسيان) وذلك في اطار الحملة التي يقوم بها المجلس الخليجي مع كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وتحقيق التزام اولى كامل بالقرارات الدولية .

وبينما تركّز البحث في اول اجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الايراني على الترتيبات الامنية والتوازن في المنطقة وضرورة التفاهم على حلول طويلة الاجل ، في ضوء الخلل الذي الحقه الغزو العراقي بالتوازنات الاقليمية ، فانهم بحثوا في الاجتماع الذي عقده مع وزير الخارجية الامريكي مايمكن تسميته بالاسس الرئيسية التي يقوم عليها موقف المجلس من

الدمار على الشعب العراقي الشقيق والشعوب العربية من دون اعتبار لما سيلحق بالمنطقة من دمار ونتائج سلبية على النظام العالمي « ولوحظ ايضا ان البيان الذي اعلن تقديره للموقف الصلب من الجماعة الدولية المتمثل بالرفض للغزو العراقي ، لم يشر على الاطلاق الى الجهود الدبلوماسية او غيرها لمحاولة البحث - عن حل سلمي للامزة على الرغم من تأكيده على عدم التنازل أو قبول ترتيبات خارجة عن قرارات المجلس قد يستفيد منها المعتدي « وان كان لم يلوح ايضا بالخيار العسكري عدا الاشارة الى ان المنطقة تعيش على حافة حرب مدمرة وقراءة البيان توضح انه كان حريصا على ايجاد نوع من التوازن تجاه الجهود المبذولة ، فأكد على ثوابت سياسة المجلس وترك الباب مفتوحا امام الحل السلمي دون الاشارة اليه مباشرة لكي لا يفهم ذلك على انه تغير في سياسة المجلس ، ولعل التصريحات التي ادلى بها الوزير يوسف بن علوي ابان هذه الدورة بان « الفصل المتعلق بالدبلوماسية مازال في بدايته » وان موقف دول المجلس يستند الى اساسيات متمسك بالانسحاب وعودة الشريعة و « بعد ذلك كل شيء يصبح قابلا للتفاوض » يوضح الاطار العام لسياسة المجلس

ب - على المستوى الاقتصادي

استمر التنسيق الذي بدأ بين دول المجلس على المستوى الاقتصادي منذ الايام الاولى للغزو ، وتم تطويره ليقطع اشواطا ابعد في اتجاه الخطط الموضوعة من قبل ولكن بشكل متسارع

فقد عقد وزراء المالية والاقتصادية بدول المجلس اجتماعا مشتركا في ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشاركة وتذليل اية صعوبات قد تعترضها نتيجة للاوضاع غير العادية المترتبة على الامزة ، وقد كانت مضاعفات ازمة الخليج على اقتصاديات دول الخليج موضوعا رئيسيا لمداولات وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس الست في الاجتماع الذي عقد في ٣ / ١١ / ١٩٩٠ في مسقط وترأسته سلطنة عمان ، وقد اقر الاجتماع الذي حضره ايضا محافظو البنوك المركزية في دول المجلس ، الاجراءات التي اتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الآثار السلبية للامزة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الامر الذي ادخل الاستقرار بعد الذعر المفاجيء والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية ، وقد اقر الوزراء ايضا استمرار الترتيبات الخاصة بالدينار الكويتي ومن بينها الاجراء الخاص بان تقبل البنوك الخليجية من عائلات او افراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي يبلغ حوالي خمسمائة دينار لمرة واحدة وهي ترتيبات تحمل

الامزة بالتوافق مع الولايات المتحدة ، حيث اعلن امين عام المجلس عبد الله بشارة عقب اللقاء ، ان المواقف الامريكية والخليجية كانت متطابقة في النقاط التالية : -
اولا : ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن كاملة بكل جوانبها وانه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي او حل مرحلي .

ثانيا : ان لا مساومة على الشرطين الاساسيين اللذين تعتمد عليهما أية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشريعة .

ثالثا : اتفق الجانبان على ان يبقى الباب مفتوحا للحل الدبلوماسي والسياسي متوازنا مع الضغط الاقتصادي والنفسى وعزل العراق دوليا واقليميا من اجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية .

رابعا : أكد الطرفان اهمية التفكير الجدي في اجراءات اضافية ينص عليها ميثاق الامم المتحدة الى جانب مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية واتخاذ الاجراءات ضد البعثات الدبلوماسية والعراقية .

وقد اجتمع المجلس الوزاري للمجلس في دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشرة في ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ بالرياض لمدة يومين ، وذلك لمواصلة المشاورات بهدف توظيف الجهد المشترك في سبيل تقوية الصف الدولي ابان الجولة التي كان يقوم بها المبعوث السوفيتي بريماكوف والتي اثارت اهتماما واسع النطاق اقليميا ودوليا ، سواء من حيث التكهّنات التي اثارها بشأن الموقف السوفيتي وما اذا كان قد لحق به تغيير ام لا من جهة ، ومن الجهة الاخرى باعتبارها تمثل املا جديا في ابعاد شبح الحرب وايجاد مخرج سلمي للامزة ، وقد صرح يوسف بن علوي وزير الدولة للشئون الخارجية العماني ورئيس الدورة ان هدف الاجتماع الاستثنائي هو بحث التحركات الرامية الى ايجاد حل سلمي للامزة خاصة تلك التي يحملها مبعوث القيادة السوفيتية ، الامر الذي يعكس الاهتمام الخليجي الواضح بمحاولة تفادي الحرب ويعبر ايضا عن درجة عالية من الحرص على وحدة المواقف والتنسيق بينها . وقد جرى في هذا الاجتماع تقييم شامل للاتصالات التي اجريت عربيا واقليميا ودوليا في شأن ازمة الخليج ، وبدا من البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماعات ان عدم انتهاء بريماكوف الى نتائج واضحة في بغداد قد عكس نفسه على الجلسة الثانية والاخيرة للاجتماع وعلى البيان الختامي الصادر عنه ، الذي لوحظ انه كان شديد اللهجة بادانته للموقف العراقي حين ذكر ان المجلس الوزاري الخليجي « يدين النظام العراقي لتحديه الارادة الدولية ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الامن ويدين تصرفاته » ولم يتضمن البيان كما كان في السابق دعوة العراق الى الانسحاب الفوري من الكويت ، بل تحدث عما سببه الموقف العراقي الرفض « ان وضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة غير عابىء بنتائج هذا

والاردنيون والفلسطينيون سواء عن طريق الغاء الامتيازات القانونية التي كانت ممنوحة لهم - كما هو في حالة اليمنيين - او عن طريق انهاء العقود او رفض تجديدها لبعض الجنسيات الاخرى .

ورم استتباب حالة الامن الداخلي بدول المجلس الا ان هناك نوعا من القلق العام يتضح من تصريحات بعض المسؤولين ، حيث ذكر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي « ان الحالة الامنية في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي جيدة جدا والمرجو ان تستمر ، الا ان كلكم يسمع التهديد لدول المنطقة وعلينا ان لا نستبعد حدوث شيء »

وقد انعقد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس في ٧ / ١١ / ١٩٩٠ بمدينة جدة حيث استعرض الوزراء الخطوات والاجراءات الامنية التي اتخذتها كل دولة من اجل الحفاظ على امنها وسلامتها وقد اعلن البيان الصادر بان الوزراء قد اتخذوا القرارات المناسبة التي ستؤدي الى تعميق الروابط ، وتوثيق التكامل بين الاجهزة الامنية في الدول الاعضاء باعتبار ان الامن في دول المجلس لا يمكن تجزئته ، كما اكد الوزراء استمرار سياسة دول المجلس في تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتيين وجددوا وقوفهم الصلب في مواجهة التهديدات الارهابية وعزمهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف كجبهة واحدة صلبة لمقاومة الارهاب .

وعلى المستوى الدفاعي انعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس في الرياض في ٦ ديسمبر وقد تركز البحث في موضوعين اساسيين : الاول هو الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت حيث عرضه تقرير مفصل عن الوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس ، والدور الذي ستقوم به اذا ما تطلبت الحاجة ذلك وقد قام رؤساء الاركان ببحث التفاصيل العسكرية المتعلقة بذلك في اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء ، والموضوع الثاني هو النظر في استراتيجيات الدفاع المشترك التي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥ ، وقد ظهر خلال هذا الاجتماع تطلع دول التعاون الخليجي الى الاعتماد على نفسها اساسا في المجال العسكري عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتي لجيوش دول المجلس بما في ذلك اعادة النظر في حجم وفعالية قوات درع الجزيرة ، وتقديم الدعم التسليحي والمادي الى الدول التي تفتقر الى امكانات قوية في هذا المجال مثل البحرين .

وقد طالب وزير الدفاع الكويتي بوضع نظام دفاعي مشترك جديد تتوافر فيه مقومات الردع الفعال للحفاظ على امن واستقرار دول وشعوب المجلس ، ولحماية مكتسباتها من العدوان والاطماع التوسعية ، وركز الوزير الكويتي على ان العدوان ليس نتيجة خلاف على الحدود او النفط ، وانما هو خطة عدوانية توسعية تستهدف الهيمنة على جميع دول المنطقة ، وغزو الكويت لم يكن

دولة الكويت الفارق فيها بين السعر السابق للدينار والسعر الحالي . غير انه يمكن القول ان اهم ماننتج عن هذا الاجتماع بالاضافة الى التدابير السابقة هو ما اتفق عليه الوزراء من تسريع سسملية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وطلبوا من الامانة العامة للمجلس اعداد برنامج زمني جديد غير البرنامج المقدم منها ، يختصر مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق بما في ذلك توحيد التعرفة الجمركية في دول المجلس وتعريف القيمة المضافة .

وفي نفس الوقت وعلى هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد ، اجتمعت « اللجنة المالية الرباعية الخليجية » التي تشكلت بعد الغزو والتي تضم السعودية ، الكويت ، الامارات ، وقطر للاتفاق على حجم المساعدات التي ستقدمها الدول الاعضاء في اللجنة للدول المتضررة من الازمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق وجعل الحصار الاقتصادي اكثر احكاما عليه ، وذكرت المصادر ان اللجنة قد حددت ثلاث شروط للاستفادة من هذه المساعدات وهي : ١ - ان تطبق الدولة قرارات مجلس الامن خصوصا قرارات المقاطعة ضد العراق ٢ - ان يكون موقفها منطلقا من شجب العدوان العراقي ومعارضته ٣ - ان يكون اقتصادها قد تأثر سلبيا بشكل كبير ومباشر من الازمة .

وتبدو هذه الشروط وخاصة الشرط الثاني كمبرر لعدم مساهمة الدول الخليجية في المساعدات المقدمة الى الاردن الذي اتخذ موقفا ترى الدول الخليجية انه مساند للعراق وبذا فانها غير مستعدة لتقبل الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية الامريكي خلال جولته في الخليج بتقديم المساعدات للاردن يندرج هذا الموقف في اطار مجموعة اخرى من السياسات اتبعتها دول المجلس وبخاصة السعودية في ادارتها للازمة تجاه بعض الدول العربية كما سنشير اليه في موضع اخر .

ج- الامن والدفاع :

تحظى مسألة الامن الداخلي باهتمام واسع في دول الخليج ، وذلك بسبب الظروف الخاصة التي تعود في الاساس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان من ناحية ، ومن ناحية اخرى الى هشاشة التركيب السكاني الذي يعتمد في اغلبه على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية والتي تشكل نسبة عالية من السكان المقيمين ، مما يصعب مهمة السيطرة الامنية بالاضافة الى الظروف الراهنة والمتمثلة في خوف هذه البلدان من لجوء العراق الى شن عمليات للتخريب الداخلي او الارهاب حال نشوب العمليات الحربية او تمهيدا لها . وهذا يفسر قيام بعض دول المجلس بترحيل بعض العاملين بها في المجالين المدني والعسكري من جنسيات معينة ابرزها اليمنيين

يمثل سوى الحلقة الاولى منها ، وفيما يتعلق بهذا المطلب رأى الوزراء ان تعزيز التنسيق والتعاون الدفاعي قادر على تحقيق الاهداف الدفاعية لدول المجلس .

وقد لوحظ ان البيان الذي اصدره وزراء الدفاع والذي اعقب صدور قرار مجلس الامن « ٦٧٨ » والمبادرة الامريكية يفتح الحوار . كان بيانا سياسيا قوي اللهجة ولم يشر الى الجهود السياسية او الدبلوماسية المبذولة لحل الازمة وانما أكد وحدة مواقف دول المجلس في مقاومة الاحتلال واشاد بالدول التي ساهمت في القوات متعددة الجنسيات . وفي اشادة ذات معنى جاء في البيان ان هذه القوات جاءت أيضا لتحرير الكويت وعودة الشرعية اليها . كما قرر الوزراء ابقاء اجتماعاتهم مفتوحة تحسبا للظروف فيما بعد اشارة الى ترافق الضغط العسكري مع الجهود الدبلوماسية .

وهكذا فان المجلس الخليجي الذي قام اصلا على دعامتين اساسيتين هما العمل من اجل تحسين النظام الدفاعي واجراءات الامن الداخلي من ناحية ، والتعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية من ناحية اخرى ، فانه يبدو ان دول المجلس تركز في الفترة الحالية على تعزيز تعاونها الاقتصادي والامن والدفاعي من خلال الاتفاقات والاطر الحالية عن طريق تنشيط اليات وهياكل عمل المجلس ، وفي انتظار ماسوف تسفر عنه الازمة من اوضاع جديدة فان بعض الاصوات الكويتية بدأت ترتفع من الان داعية لصيغة واتجاهات كثر وحدوية .

الموقف السعودي :

تقليديا تلعب المملكة السعودية دورا نشطا فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية ، وهي بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجي تمثل الدولة القاعدة لتمتعها بالعديد من الميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية ، وتسعى المملكة في داخل هذا الاطار الى القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج معا ، ومايهمنا التأكيد عليه في هذا السياق هو ان سياسة السعودية هي بمثابة المحور الذي تتشكل حوله سياسة مجلس التعاون ، وان بعض الاختلافات في مواقف بعض دول المجلس هنا او هناك انما هي اختلافات ثانوية لذلك يحظى الموقف السعودي بالقدر الاكبر من المتابعة والتحليل ، وفي ظل الازمة الحالية يمكن القول ان السياسة السعودية والتي هي في احد وجوهها يمكن ان تعبر عن السياسة الخليجية عامة ، تهدف الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية : هي الانسحاب العراق الكامل من الكويت ، وعودة الحكومة الكويتية للحكم من حيث انها وباقي النظم الخليجية تستند الى مصدر واحد للشرعية ، والهدف الثالث هو السعي لوضع الاسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل ، ووصولاً الى هذه الاهداف تتبع المملكة مجموعة من السياسات يمكن تناول ابعادها الرئيسية فيما يلي : -

١- على الصعيد الدولي : قامت المملكة في ١٢

سبتمبر ١٩٩٠ باعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع دام اكثر من نصف قرن ، وقال سعود الفيصل ابان زيارته الرسمية لموسكو والتي تم فيها اعلان عودة العلاقات « ان هذا هو الوقت الاكثر ملاءمة لتقوم بين البلدين علاقة فعالة تكفل تشجيع اقرار العدل والسلام والامن اضافة الى المصالح الحيوية للطرفين » . وهذا يعنى في مضمونه اجراء نوع من المقاصة بين البلدين ، فبالنظر الى توقيت عودة العلاقات يمكن القول بان ازمة الخليج والموقف الحازم الذي وقفته موسكو من الجهود الرامية الى منع توسيع الغزو العراقي وتأبيدها لغرض العقوبات على بغداد ووضع الية لتنفيذها هي من اهم دوافع التطبيع وعودة العلاقات بالنسبة للسعودية ، الا انها ليست الدافع الوحيد . فقد بدأت عملية التطبيع منذ ان اقدم الاتحاد السوفيتي على ممارسة نشاط فاعل لتسوية النزاع العراقي الايراني خصوصا بعد ان وافق عام ١٩٨٧ على حماية الناقلات النفطية الكويتية ، كما ان الاتصالات بين الحكومتين السوفيتية والسعودية في القضية الافغانية لعبت دورا واضحا في مسيرة التطبيع ، بالاضافة الى ان هذا التوجه كان يزداد عمقا مع تحسن المناخ في العلاقات الدولية خصوصا بين موسكو وواشنطن ، وبفضل الذوبان الفعلي لجليد العلاقات السوفيتية السعودية اصبح ممكنا اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الاتحاد السوفيتي من جهة والامارات وعمان وقطر من جهة اخرى ، ثم لحقت البحرين بالجميع في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠ وهي الدولة الوحيدة بين دول المجلس الخليجي التي لم تكن لها علاقات مع موسكو حتى هذا التاريخ . والقرار السعودي باقامة علاقات كاملة مع السوفيت له ابعاد اخرى ايضا من اهمها ان انتهاج السعودية لسياسة متوازنة يفترض اقامة علاقات مع جميع الدول الكبرى ، وعلى الصعيد العملي فإن عودة العلاقات الكاملة تتيح للاتحاد السوفيتي دورا في أي نظام أمني للخليج يمكن انشاؤه عقب تسوية الازمة .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه بعد تبنيه مشروع التحول الى اقتصاد السوق يتطلع نحو السوق السعودية والسوق الخليجية عامة لكي يوسع مجالات التبادل التجاري اضافة الى انه يتطلع الى الاستثمارات الخليجية في السوق السوفيتية ، وترى موسكو ان العلاقات الاقتصادية لا يجب ان تتخلف عن التطور الذي حصل بين البلدين في العلاقات السياسية ، وقد أعلن عن قرض قدمته السعودية للاتحاد السوفيتي بقيمة اربعة مليارات دولار ، كما سرب الكرملين معلومات مفادها ان القرض قد يتضاعف الى ١٢ مليار دولار وقد يتم الاعلان عن منحة اثناء زيارة مقبلة يقوم بها جورباتشوف الى الرياض في وقت قريب تلبية لدعوة نقلها اليه سعود الفيصل خلال زيارته الثانية الى موسكو في ٢٧ سبتمبر .

سواء كانت حقا ثابتا أو مشبوهها ، ورأى انه ليست هناك اساءة الى أى دولة عربية تعطى شقيقتها العربية ارضا أو مالا أو مدخلا على بحر .

نظر الى هذه التصريحات على انها تمثل نقطة تحول في الموقف من أزمة الخليج وانها تمثل اتجاها اكيدا نحو حل سلمي ، وترتب على ذلك حدوث هزة في اسواق النفط حيث انخفضت الاسعار في اليوم التالي أكثر من اربعة دولارات وهو اكبر انخفاض لها في يوم واحد في سوق العقود الاجلة منذ تأسيسها عام ١٩٨٢ ، كما احدثت هذه التصريحات انزعاجا كبيرا في الولايات المتحدة واعتبرها الكثير من المراقبين ضربة موجبة للتحالف الغربى ، وفي تصريحات للرئيس الأمريكى جاءت كرد فعل لتصريحات الامير سلطان شدد بوش على معارضته للحل الوسط لازمة الخليج وكرر حملته الشديدة على الرئيس العراقى صدام حسين وجاء تركيزه على ضرورة تفادى تقديم تنازلات للعراق وعدم مكافأة المعتدى ، كما قام وزير الخارجية بيكر باستدعاء السفير السعودى في واشنطن الذى صرح بعد المقابلة « ان السعودية لم تبدل موقفها على الاطلاق وان الهدف لا يزال تأمين الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعودة حكومتها الشرعية » ، وقد تبع ذلك صدور توضيحات من الامير سلطان بان حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وانه قد اجتزىء من السياق العام له ، ويبدو ان ذلك لم يكن كافيا فأصدر الملك فهد بيانه عن الثوابت في الموقف السعودى والذى نقلته وكالة الانباء السعودية ، واعلن فيه ان موقف السعودية من الاعتداء العراقى على دولة الكويت ثابت لا يتغير ويقوم على الاسس الاربعة التالية :-

١ - ادانة الاعتداء العراقى الغاشم على دولة الكويت ورفض كل ما ترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تتنافى مع جميع الاعراف الدولية والمفاهيم الاسلامية والقيم الانسانية والاخلاق العربية ٢ - الالتزام التام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية الموقعة في القاهرة في ١٠/٨/٩٠ الذى جاء تأكيدا لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣٠/٩/٩٠ وبينان منظمة المؤتمر الاسلامى في ٤/٨/٩٠ مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن ارقام ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ وما عقب ذلك من قرارات حول أزمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيرا عن الشرعية الدولية ٣ - تأكيد المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية الغازية من جميع الاراضى الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الى سدة الحكم وبالتالي عودة الامور الى ماكانت عليه قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ٤ - انسحاب جميع الحشود العراقية المرباطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أية دولة عربية خليجية اخرى .

ويلاحظ في هذا المجال ان تحديد الموقف السعودى

وقد كان هدف هذه الزيارة هو حض الاتحاد السوفيتى على تأييد قرار جديد لمجلس الامن يعطى مهلة زمنية لبغداد للانسحاب من الكويت ، وهو القرار الذى صدر بالفعل وكان التلويح بالقروض والمساعدات ومنها القرض السعودى احد العوامل الهامة في حسم رأى موسكو وتأمين تصويتها الى جانب القرار .

وفي نفس الاطار قامت المملكة السعودية بتنشيط علاقاتها مع بكين والتي كانت قد أعادت العلاقات معها قبل شهر واحد من الغزو العراقى ، وذلك للحفاظ على الموقف الصينى تجاه العراق في مجلس الامن والذى ساند كل القرارات الصادرة عن المجلس ، وقد ظهرت بعض نتائج الاتصالات حين اعلن سعود الفيصل خلال زيارته لبكين في ٢١ سبتمبر « ان الصين صوتت لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، كما اعربت عن تأييدها التام للاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق » وهذا يعنى ان الصين لم تعترض على وجود قوات اجنبية في المملكة ، مما جعل موقفها في نظر كثير من المراقبين يبدو اقل تشددا ، اذ كانت قد انتقدت في وقت سابق ماوصفته بتدخل قوة عظمى في الخليج في اشارة الى الولايات المتحدة ، ورغم اعلان الصين أكثر من مرة عن عدم تفضيلها للحل العسكرى ، الا انها امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الامن الذى يجيز استخدام القوة بعد اتصالات أجريت في نيويورك مع وزير الخارجية الصينى قام بها بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن .

اما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكرى وتم التوصل الى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية في حالة نشوب عمليات ، وأيضا الاتفاق على شراء صفقة ضخمة من الاسلحة تقدر قيمتها الاجمالية بحوالى ٢١ مليار دولار فضلا عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الازمة عبر الاتصالات الدبلوماسية وزيارة وزير الخارجية والرئيس الأمريكى نفسه الى المنطقة .

ب - التسوية السلمية للازمة : منذ بداية الازمة اعلنت السعودية في أكثر من موقف دعوتها وتفضيلها للحل السلمى في اطار الانسحاب وعودة الشرعية ، ويرجع ذلك لادراك القيادة السعودية لما يمكن ان تلحقه الحرب من اضرار بالغة بالاقتصاد السعودى والخليجى عامة وكذلك بالبنية الاجتماعية والسياسية القائمة ، وقد جاء أوضح تعبير عن هذا الاتجاه في تصريحات الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى التى ادى بها في مؤتمر صحفى وورد فيها : « اذا كانت للعراق الشقيق حقوق فكلنا نرى أن اى عربى له حق تجاه اخيه العربى يجب ان يأخذه ولكن ليس عن طريق استخدام القوة ، فهذا امر غير مطلوب ، وأشار الى أن بلاده من دعاة اعطاء الحقوق لاصحابها ، ومن دعاة الامن القومى العربى بما فيه من تنازلات اخوية من العربى للعربى

بهذا الشكل قد ادخل فيه عنصر جديد هو المطالبة بضمانات لعدم تكرار الاعتداء بما يعنى وضع ضوابط للقدرات العسكرية للعراق .

ويرى البعض ان هذه التصريحات قد افصحت عن وجود اتجاه داخل الاسرة السعودية المالكة ، يرى وجوب التركيز على الحل السلمى الذى يتضمن بعض التنازلات للعراق ، فى مقابل اتجاه اخر يرى اهمية الالتزام الكامل بالثوابت المعلنة للموقف السعودى منذ بداية الغزو ، فى حين جاء الاتجاه الثالث كمزيج من الاتجاهين السابقين ، ويرى ابداء شئ من المرونة تجاه العراق دون التنازل عن الثوابت الاساسية ، مع عدم الممانعة فى اعطاء بعض التنازلات شريطة ان يكون ذلك بعد تحقيق الانسحاب وعودة الشرعية ، وذلك باعتبار ان المملكة السعودية ذات مصلحة اكيدة وواضحة فى الحل السلمى .

وبصرف النظر عما أعقب نشر تصريحات وزير الدفاع السعودى ، فانها اكدت ان هناك خطأ يكتسب المزيد من القوة باتجاه الحل السلمى ، وهو الخط الذى يمثله الرئيس الفرنسى ميتران على الصعيد الدولى والذى استهدف بدء خط جديد يعمل من اجل الحل السياسى ويسير بموازاة الخط الذى ينشط فقط فى اتجاه الحل العسكرى بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ، ورغم ان مبادرة ميتران قوبلت بالتحفظ فى الخليج الا انها كانت هامة من منظور انها احدثت نوعا من التشقق الخفى فى الجدار الصلب لدعاة الحل العسكرى وحده ، وتزايدت الثغرات فى هذا الاتجاه بالسعى النشط للاتحاد السوفيتى من خلال مهمة بريماكوف وجاءت تصريحات الامير سلطان فى نفس الاتجاه لتضع سقفا للتكهنات التى راجت بان التفجير العسكرى سيتم فى موعد يراوح بين منتصف نوفمبر والاسبوع الاول من ديسمبر .

وفى تطور اخر تعاونت الدبلوماسية السعودية التى كانت تقود موقفا خليجيا عاما مع الدبلوماسية الامريكية لحشد اقصى دعم ممكن فى مجلس الامن لمشروع القرار « ٦٧٨ » ، الذى يقضى باجازه استخدام القوة ضد العراق اذا لم يستجب لقرارات مجلس الامن فى موعد اقصاه ١٥ / ١ / ٩١ ، وذلك اتساقا مع التفاهم العام القائم بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية ، الا ان اعلان الرئيس بوش المفاجئ عن مبادرته بفتح الحوار مع العراق واجراء الاتصالات المتبادلة فى بغداد وواشنطن عقب القرار « ٦٧٨ » مباشرة ، قد اثار الكثير من التساؤلات لدى المراقبين ، ورغم عدم وضوح الملابسات التى احاطت باخراج هذه المبادرة فان بعض التكهنات ترى انها ربما تقررت فى واشنطن بشكل منفرد كجهد دبلوماسى يرمى الى تحقيق اهداف السياسة الامريكية والتمهيد للحرب فى حالة رفض العراق الاستجابة الكاملة لقرارات مجلس الامن ، وذلك عن طريق تعزيز الجهة المضادة للعراق ببذل هذا المسعى

الاخير كترغبة بعض الحلفاء واثبتت ان الولايات المتحدة لم تندفع الى الحرب بدون روية ، وايضا لاسكات اصوات المعارضين فى الداخل على دخول الحرب على اساس ان الادارة الامريكية لم يكن امامها وسيلة اخرى ، وبينما يرى اخرون ان هذه المبادرة ربما جاءت نتيجة لتفاهم عراقى امريكى ، فان الاحتمال الثالث انها ربما اتخذت بالتنسيق مع الاطراف المحلية المعنية بالازمة .

ورغم عدم وجود مؤشرات على ان هناك تنسيقا خليجيا امريكيا قد سبق المبادرة على الاقل على الصعيد العلن ، فانها قوبلت بالتأييد من المملكة السعودية والكويت والخليج بشكل عام ، وقد اعلن مصدر رسمى سعودى فى ٢ ديسمبر عن ارتياح المملكة لمبادرة الرئيس بوش « بما انها اكدت على الالتزام بالثوابت التى دعت اليها القرارات العربية والاسلامية والدولية بشأن الازمة » وهى « الانسحاب وعودة الشرعية بقيادة الشيخ جابر الاحمد والافراج عن الرهائن وازالة الحشود والتهديدات العراقية ضد السعودية ودول الخليج .. » ، وذلك اذا اريد حل هذه الازمة الخطيرة سلميا ، فى اطار القرارات العربية والاسلامية والدولية وبدون شروط مسبقة كما ذكر الرئيس الامريكى ، ويلاحظ تأكيد المصدر الرسمى فى نهاية البيان على مغادرة القوات الاجنبية بالكامل للمنطقة بعد حل الازمة .

جـ - الترتيبات الامنية :

تعرضت منطقة الخليج الى تغيرات هائلة منذ زلزال الثانى من اغسطس ، اذ ان الغزو العراقى والتدخل الاجنبى الكثيف اظهرا بوضوح غياب وجود نظام للامن القومى او الاقليمى يمنع قيام دولة بابتلاع اخرى ، ويغنى عن الحاجة للقوى الاجنبية لاعادة التوازن الى المنطقة ، بالاضافة الى ان التوتر الكامن فى المنطقة يثير الكثير من الاسئلة عن الازمة الحالية والمسائل بعيدة الامد المترتبة عليها ، خاصة مع ظهور افكار وطروحات امنية عن اقامة حلف اقليمى مرتبط بواشنطن ولا تستبعد منه اسرائيل ، الا ان ذلك الطرح غير مقبول حتى الان عربيا او سعوديا او مصريا او سوريا او ايرانيا ، ومن ثم سيكون من الصعب الابقاء على وجود مستمر لقوات اجنبية باعداد كبيرة مهما كانت الحجج حول اهمية ذلك للامن الاقليمى ، وهناك افكار اخرى فى هذا الصدد اهمها التى طرحتها ايطاليا واسبانيا ، ويميل اليها الاتحاد السوفيتى والقاضية بانشاء بنية امنية لا تستثنى اسرائيل وتقوم بالتعاون مع دول شمال حوض البحر المتوسط الاوروبية على غرار مؤتمر هلسنكى للامن والتعاون فى اوربا ، الا ان هذه الصيغة تستلزم حل مشاكل المنطقة ، اولا فضلا عن انها لم تلق الترحيب الكافى ، وفى المقابل فان هناك رؤية خليجية تقوم على ارساء صيغة تهدف فى خطوطها العامة الى تطوير التجمع الخليجى وجعله الوعاء الاساسى للامن الاقليمى للمنطقة بالتعاون مع اطراف عربية فى ترتيب اقليمى يستند

التعاون الخليجي تقديم المساعدات للاردن باعتبارها من الدول المتضررة إقتصاديا من فرض المقاطعة عن العراق بدعوى عدم انطباق الشروط التي حددتها اللجنة على الموقف الاردنى ، وان كان من غير الواضح ما إذا كان هذا الموقف سوف يستمر خاصة وأن هناك ضغوطا أمريكية بإتجاه تقديم المساعدات .

وبالنسبة إلى اليمن فقد قامت المملكة السعودية بالغاء الامتيازات القانونية التي كانت ممنوحة لليمنيين والتي كانت تمكنهم من العمل دون التقيد بشرط وجود كفيل سعودي ، وترتب على هذا الاجراء نزوح مئات الآلاف من اليمنيين في فترة قصيرة عائدين إلى بلادهم مما شكل ضغطا واضحا على الاقتصاد اليمنى الذى يعانى من المتاعب والبطالة

كما نشبت لبعض الوقت حرب اعلامية بين البلدين . ومن الدول التي شملتها هذه الاجراءات السودان ، حيث ترددت ابناء عن وجود دعم سعودي لقوات المتمردين في الجنوب كما تم وقف إصدار تأشيرات دخول إلى المملكة عبر السفارة السعودية في الخرطوم إضافة إلى حملة إعلامية مكثفة ضد النظام القائم في السودان والقوى السياسية المؤيدة له .

أما العلاقات الخليجية الايرانية فمنذ وقوع الغزو أصبح واضحا أن هناك مرحلة تحول إيجابى في العلاقات حيث ايران هي القوة الاقليمية المعروف تقليديا انه يمكنها إحداث نوع من التوازن تجاه العراق ، ويمكن القول بأن الغزو العراقى للكويت ساهم في بلورة قناعة لدى دول الخليج وايران بأنه لايمكن لجهة واحدة في الخليج ان تلعب الدور المسيطر على شؤون المنطقة ، وان المشاركة والتعاون هما أفضل السبل بعد تجربة الحرب العراقية الايرانية ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة والتي أدت الى جر المنطقة الى الأزمة الحالية ، ومما يساعد على التقارب الخليجي الايرانى الموقف الذى اتخذته ايران بادانتها للغزو ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، واعلانها الحازم الوقوف ضد أى محاولة لتغيير الحدود القائمة حاليا ، وانها لن تتسامح إزاء محاولات تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة ، في الوقت الذى تطالب فيه ايران بانسحاب جميع القوات الأجنبية وأن تشكل دول المنطقة هيئة سياسية عسكرية خاصة يكون بوسعها ضمان أمن النفط وحفظ الاستقرار .

وعلى وجه العموم فإن التحسن في العلاقات يسير بوتائر متصاعدة ، إذ تكثفت الزيارات والرسائل المتبادلة بين قادة دول الخليج وايران ، وإعلان عن قرب تبادل السفراء بين المنامة وطهران بعد أن كانت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى القائمين بالأعمال ، كما تمت إزالة عقبة هامة في طريق العلاقات السعودية الايرانية ، حيث أعلنت مصادر ايرانية أنه تم الاتفاق على إزالة العراقيل التي تحول دون توجه الحجاج الايرانيين الى مكة ، وهى القضية التي كانت تؤدي الى توتر

اساسا الى مصر وقد تنضم اليه سوريا ، مع اقامة تفاهم ما مع ايران على ان تكون هذه الصيغة مرتبطة بالنظام الدولى عبر آليات ووسائل يتم الاتفاق عليها .

د - العلاقات العربية والاقليمية :

قامت السعودية في المجال العربى بمجموعة من التحركات النشطة اتسمت بأخذ زمام المبادرة في اتجاهين اساسيين : زيادة التعاون والتنسيق مع القاهرة ودمشق وهما الدولتان العربيتان اللتان تقفان بقوة ضد الغزو العراقى ، في الوقت الذى ظهرت فيه سياسة ذات سمات صراعية تجاه الدول التي اعتبرتها المملكة السعودية ودول الخليج ، تتخذ مواقف هي في جوهرها مساندة للموقف العراقى وتعمل على الترويج له وافساح رقعة المناورة امامه فبالنسبة الى مصر وسوريا زادت درجة التنسيق والتشاور بشكل واضح وعقدت عدة اجتماعات بين وزراء خارجية الدول الثلاث في جدة ودمشق والقاهرة وكان من اهم مؤشرات هذا التنسيق المذاكرة الثلاثية المشتركة التي تم التوصل اليها عقب اجتماع الوزراء الثلاثة في ٢٠ اكتوبر في جدة ، والتي اكدت على دواعى الامن الاقليمي في ضوء أى تغييرات طارئة في الموقف الدولى من الوضع في المنطقة ، كما تدعو الى الى تأجيل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وقد قامت المملكة السعودية بتقديم نضها بعد ذلك الى وزير الخارجية جيمس بيكر إبان زيارته للمملكة في ٥ نوفمبر ومما يوضح فعالية هذا التنسيق التطور الذى طرأ على الموقف المصرى لاحقا ، ومطالبته بتأجيل الخيار العسكرى ، وفي هذا الاطار تبرز زيارة الرئيس المصرى للخليج والغاء الديون الخليجية على مصر ، وتقديم بعض المساعدات العاجلة للاقتصاد المصرى سواء في صورة استثمارات او قروض سائلة ، واعطاء وعود بتشغيل العمالة المصرية ، في الوقت الذى أعلنت فيه مصر وسوريا عن استعدادهما لارسال مزيد من القوات اذا طلبت دول الخليج ذلك .

وعلى الجانب الآخر قامت المملكة السعودية بإبعاد معظم الدبلوماسيين العاملين في سفارات العراق والاردن واليمن وتقليص عدد العاملين في هذه السفارات الى اقصى حد ممكن ، وفي حالة الاردن قامت المملكة بوقف إمدادات النفط بدعوى أن عمان لم تسدد المستحقات الواجبة عليها ، ومنعت الشاحنات الاردنية من المرور عند الحدود السعودية مما نتج عنه إلحاق الضرر بقطاع النقل الاردنى وتوقف صادرات الخضر والفاكهة من سوريا وتركيا إلى دول الخليج ، ورغم أن السعودية سمحت لهذه الشاحنات بالمرور من بعد إلا أن ذلك يرجع الى تضرر سوريا وتركيا وارتفاع اسعار هذه المواد بشكل حاد في الاسواق الخليجية وبخاصة الامارات واقترن ذلك بشرط ألا تتوقف هذه الشاحنات في الأراضي السعودية ، ويشار أيضا إلى الاستغناء عن خدمات أعداد من الاردنيين العاملين في الخليج وبشكل خاص في المؤسسات العسكرية الخليجية ، كذلك ترفض اللجنة المالية لمجلس

بنودها ، وقد حضر هذا المؤتمر حوالي ألف شخصية منهم ٧٠٠ شخصية كويتية تقريبا تعبر عن الاتجاهات المختلفة داخل الكويت ، وهدف المؤتمر اساسا الى التأكيد على الوحدة الوطنية مؤيدين ومعارضين خلف الحكومة الكويتية ، ولم يمنع الاتفاق العام الذي ظل المؤتمر على أولوية العمل من أجل التحرير من توجيه العديد من الانتقادات للأسلوب الذي إديرت به الأزمة قبل الغزو وطالب البعض بمحاسبة المسؤولين عن الكارثة التي حلت بالكويت خصوصا أن أموالا كثيرة قد إنفقت على التسليح وتعزيز القدرات الدفاعية ولكنها لم تعط أى نتيجة ، وانتهى المؤتمر إلى الاتفاق على العودة الى الدستور الذي كان معمولا به عام ١٩٦٢ ، والاتفاق على الاسس العامة التي ستحكم حركة الكويت في المستقبل ، مع تأييد الحكومة الشرعية القائمة .

وقد أشار البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الى أن كويت المستقبل ستقوم على اساسين رئيسيين هما « اسلامية العقيدة والتمسك بها » و « تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية ونظامه الشرعي الذي اختاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستور ١٩٦٢ » ، وقد شدد البيان على الرفض القاطع لاحتلال النظام العراقي للكويت ، وأعلن التمسك بالشرعية الكويتية .

وقد لوحظ ان البيان لم يتطرق الى احتمال أى حل سياسى وأنه غلب العمل العسكرى على أى عمل آخر « حيث أشار إلى أن الكويت تناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولى التحرك بالسرعة الممكنة من أجل وضع حد للأجراءات الهادفة الى إزالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمى معالمها التاريخية ، كما ناشد المؤتمر « مجلس الأمن إتخاذ قرار يميز للمجتمع الدولى إستعمال الوسائل المتاحة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل بانسحاب قوات الاحتلال العراقى من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة إليها » وناشد المؤتمر على وجه الخصوص الدول الخمس دائمة العضوية العمل على تسهيل إتخاذ هذا القرار وهذا يعنى أن الحل العسكرى كما أقره المؤتمر الكويتى يأتى من خلال القوات المتعددة الجنسية وتحت غطاء من مجلس الأمن .

الدور العمانى

تميزت سلطنة عمان في إطار مجلس التعاون الخليجي بانتهاجها سياسة خارجية تحتفظ بقدر من الاستقلالية فكانت هي الدولة الخليجية الوحيدة ، التي احتفظت بعلاقاتها مع مصر وقت المقاطعة العربية ، وفي ذروة الحرب العراقية الايرانية احتفظت عمان بالعلاقات مع ايران ، وحافظت عليها عند مستوى معين ، وفي أزمة الخليج الحالية نجد أن هذه الاستقلالية قد عبرت عن نفسها ، رغم أن السلطنة التزمت الموقف الخليجي العام

العلاقات ، وفي تطور آخر قام نائب وزير الخارجية السعودية بزيارة الى طهران فيما نظر اليه على انه تمهيدا لعودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، هذا إلى جانب الدور الذى تلعبه سلطنة عمان في هذا المجال والذي يهدف الى عقد لقاء بين ايران ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لبحث الوضع الجديد في المنطقة وارساء قواعد جديدة للتعاون .

هـ - التغييرات الداخلية

وسط المواجهة بين الحرب والتسوية السلمية ، أعلن الملك فهد في ٨ نوفمبر ١٩٩٠ عن انشاء مجلس للشورى واعلان النظام الاساسى للحكم ونظام المقاطعات في المملكة السعودية . وذلك في خطوة يمكن القول انها مرتبطة بأزمة الغزو العراقى ، حيث تجدد الاعلان عن مجلس للشورى في المملكة السعودية أكثر من مرة ، في عهد الملك فيصل الذى أورد مجلس الشورى في برنامج النقاط العشر عندما تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٦٢ ، ثم إثير ثانية عقب أحداث الحرم الملكى عام ١٩٧٩ فأعلن عن المجلس عام ١٩٨٠ ، ثم يجيء إعلان الملك فهد الأخير في ظل إحساس عام بأن البنى الاجتماعية والسياسية في الخليج في حاجة الى التحديث والتطوير لمواجهة المتغيرات التي كشفت عنها أزمة الغزو ، فقد طرأت تغيرات كثيرة على القاعدة الاقتصادية لدول الخليج ، ولم تواكبها تغيرات اجتماعية وسياسية موازية بل بقى هناك إحتكار فعال لمصادر القوة والثروة من جانب النخب الحاكمة المستندة أساسا الى شرعية قبلية ، إلا أن عامل الوقت وانتشار التعليم على نطاق واسع مع استمرار تدفق العائدات النفطية والقيود المفروضة على عملية الحراك الاجتماعى سوف يؤدى بطبيعة الحال الى الضغط على النظام السياسى مما يؤذن باندلاع صراع اجتماعى واسع النطاق ، وتبدو هذه الخطوات نحو التغيير كجزء من معالجة الأوضاع المقبلة ، يتوقع البعض أن تصبح واحدة من الاسس الرئيسية لمرحلة مابعد الأزمة خاصة وانها شملت حتى الآن سلطنة عمان حيث أعلن السلطان قابوس في احتفالات العيد الوطنى عن انشاء مجلس للشورى تتمثل فيه جميع الولايات لتوفير مزيد من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن ، كذلك الكويت التى أعلنت حكومتها في المؤتمر الشعبى الكويتى موافقتها على العودة الى دستور ١٩٦٢ .

المؤتمر الشعبى الكويتى في جدة : كان من أهم مآشده الساحة الكويتية على الصعيد الداخلى بعد الغزو إنعقاد المؤتمر الشعبى الكويتى في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ بمدينة جدة ، وذلك في توجه من الحكومة الكويتية الى الداخلى في محاولة للتأكيد على شرعيتها وقبول الشعب الكويتى بمختلف فئاته بها ، خاصة بعد مبادرة ميتران والتي جاء حق تقرير المصير للشعب الكويتى كأحد

وفيما يتعلق بالجهود التي بذلت من أجل الحل السلمي فإن الموقف الكويتي كان حريصا على التأكيد بعدم القبول بأي مبادرات أو حلول وسط للأزمة تقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، وصرح سعد العبد الله ولي العهد « ان الكويت لم تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر من أي مسئول عربي أو غير عربي القيام بمبادرات أو وساطات في هذا الشأن وذلك ليقينها بعدم جدوى مثل هذه المحاولات إزاء إصرار صدام حسين » ، وعن الحلول أو الأفكار العربية التي كانت تطرح فإن الرؤية الكويتية تقوم على أنه ليس هناك ما يسمى حلا عربيا مختلفا عن الحلول الدولية المطروحة وهي القرارات الاجماعية الصادرة عن مجلس الأمن ، وتبعاً لذلك رأت الحكومة الكويتية أنه لا جدوى من عقد قمة الرباط التي دعا إليها الملك الحسن ، اما المبادرات التي طرحت من خارج المنطقة العربية وأهمها مبادرة الرئيس الفرنسي ميتران ، فقد أبدت الكويت تحفظها على هذه المبادرة واشتركت معها الدول الخليجية في هذا الموقف ، إلا المسؤولين الكويتيين كانوا حريصين على عدم تعكير العلاقات مع فرنسا حرصاً على تماسك التحالف المضاد للغزو العراقي خاصة مع عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن ودورها المتميز في التحالف الغربي ، وذكر مسئول كويتي تعليقا على المبادرة « ان الذي أعلنه الرئيس ميتران ، حسب التأكيدات الدبلوماسية التي حصلنا عليها هو تطبيق قرارات الامم المتحدة وفرنسا بلد صديق وقد أرسل قوات »

ويمكن القول أن الموقف الكويتي بشكل عام تحكماً قناعاً ، أن الفرص المتوافرة للحل السلمي ضعيفة ، وأن هذا قد يستدعي تقديم تنازلات بشكل ما ، أو تقديم ترصيه للنظام العراقي لحفظ ماء الوجه ، أما التمسك بقرارات مجلس الأمن والاعتماد في نفس الوقت على الحظر الدولي على العراق لدفعه الى الاستجابة ، فإنه لن يؤدي الى نتائج ملموسة في المدى المنظور ، كما أن عامل الوقت يثير الكثير من القلق لدى القيادة الكويتية فكلما طال الوقت فإن ذلك يعني لديها أن الاجماع الدولي معرض للتآكل والتشقق ، وأنه ليس هناك ما يضمن استمرار الاجماع الدولي بهذا الشكل ، وفي هذا الاطار يمكن فهم الترحيب الذي قابلت به الكويت مبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع بغداد ، إذ انها أعقبت قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة والذي قرر مهلة زمنية محددة للالتزام بقرارات المجلس ، في ظل تأكيدات أمريكية عن أن المباحثات لاتعني التفاوض بل التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن □

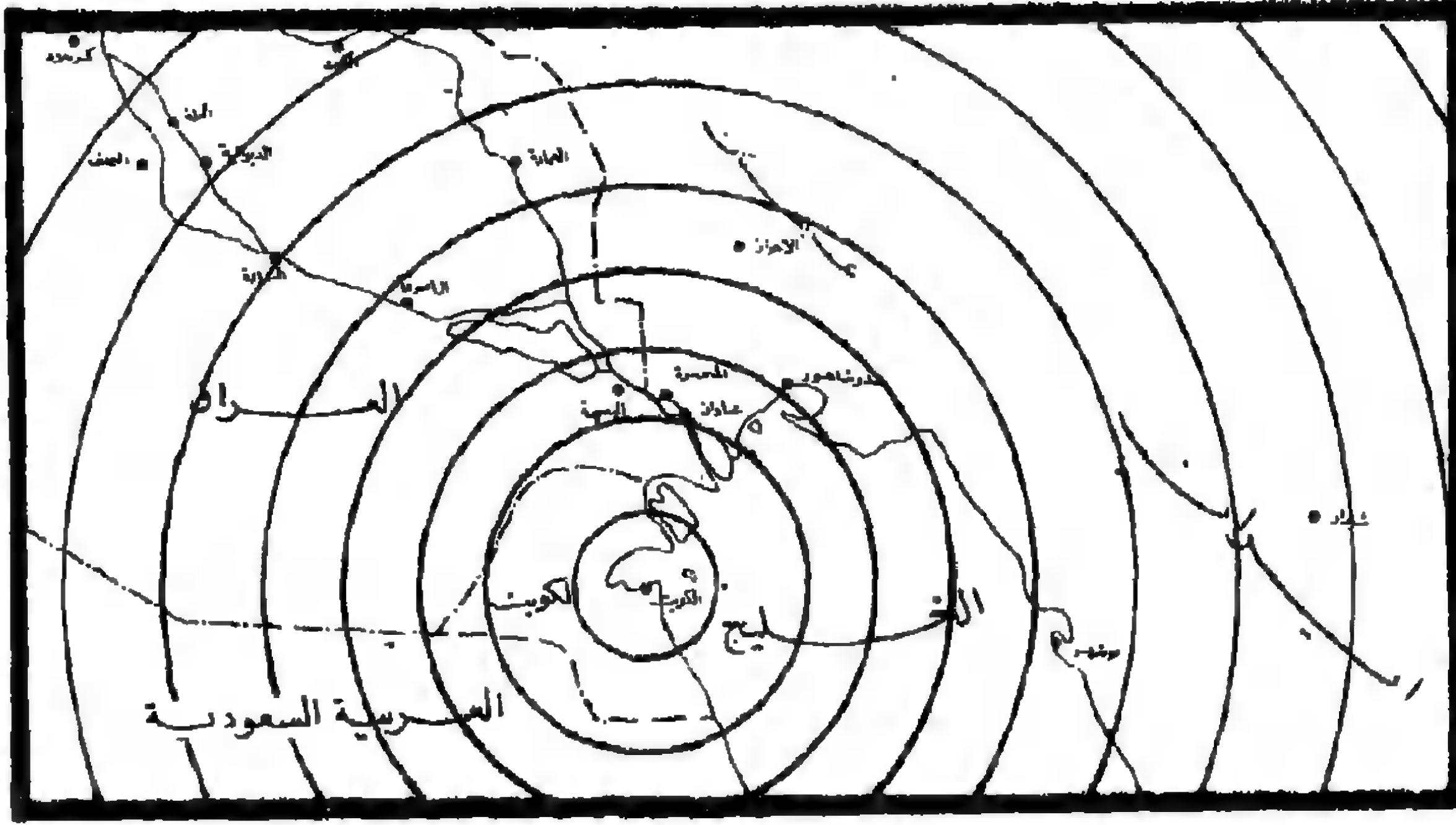
وأعلنت عن رفضها للغزو وأرسلت قوات عمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية الكويتية ، وذلك في الاحتفاظ بباب مفتوح على بغداد وفي تناول الاعلام العماني للأزمة الذي اتسم بكثير من الهدوء وعدم إثارة المشاعر ، وكذلك في التأكيد الواضح على الحل السلمي الذي اقترن بمساعي عملية لتعزيز ذلك الاتجاه ، حيث قام أكثر من مسئول عماني بزيارات إلى اليمن والاردن حاملين رسائل من السلطان قابوس ، كما استقبلت مسقط الملك حسين في أول زيارة يقوم بها إلى دولة خليجية بعد الغزو وبحث مع السلطان قابوس في امكانية بلورة سياسة عربية تخظى بتأييد دولي من خلال مبادرة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي وتهدف إلى إيجاد حل سلمي وذلك في الوقت الذي ترأس فيه سلطنة عمان الدورة الحالية للمجلس الخليجي ، وعقب الخطاب الذي ألقاه السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني للسلطنة والذي أعاد فيه التأكيد بوضوح على ضرورة حل سلمي يقوم على القرارات الدولية وبعيد إلى دولة الكويت سلطتها الشرعية ، وبينما كان وزير الخارجية الأمريكي بيكر يقوم بزيارة الى اليمن قام وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بزيارة مفاجئة إلى مسقط حاملاً رسالة من لرئيس صدام حسين تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمي الذي دعت إليه عمان .

وإذا يرى البعض أن الدور المتميز الذي تلعبه عمان يجد جذوره في التربة العمانية إضافة إلى الموقع الاستراتيجي والطموح الاقليمي ، فلا شك أنه يجد قبولا لدى الكثير من الاطراف في الأزمة الحالية إذ أنه يمثل جسراً بين مواقع الطرفين .

الموقف الكويتي :

اتسمت السياسة الكويتية بالقيام بتحركات دبلوماسية في اتجاهات عديدة وعلى مختلف المستويات الرسمية والشعبية ، وكان من أبرز هذه التحركات الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى الولايات المتحدة حيث ألقى خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه أن العدوان العراقي كان خطة مبيتة للاحتلال السافر ، وأعلن أن بلاده قررت إلغاء جميع فوائد القروض الممنوحة لبعض الدول وستبحث مع الدول لأكثر فقراً في ترتيبات تتعلق بإلغاء الجزء الرئيسي من القروض بفبه تخفيف عبء ديونها ، كما قام الأمير بزيارة إلى واشنطن إستقبل فيها استقبالاً رسمياً ، ومن بعد قام بزيارة إلى كل من باريس ولندن من أجل حشد التأييد واستمراره خلف قضية الكويت وحكومتها الشرعية .

● ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات ●



[٦] المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها

أيمن السيد عبدالوهاب

أرسلت قوات الى الخليج . وقد اشتملت هذه الجهود على عدد من المستويات هي :-
١ - المستوى العربي :

جاء التحرك العربي مواكبا مع بداية الأزمة بغرض احتوائها من خلال طرح عربي للجهود السلمية ، سابقا في ذلك التحرك الدولي ، الذي بدأ مع مرحلة فتح الباب أمام المبادرات والجهود السلمية . وبمنظرة للتحرك العربي نجد أن الفاعلين الاساسيين فيه هم مصر والأردن ومنظمة التحرير والمملكة المغربية والجزائر ، وذلك على الرغم من أن تحرك هذه الأطراف العربية انطلق من معايير مختلفة ، ووفقا لنظرة كل منها للأزمة . مما أثر في تعدد المبادرات وعدم فاعليتها لغياب الرؤية العربية الواحدة . وإن جمعت بينها عدد من نقاط الاتفاق : فهي جميعا تتفق في إدانة الغزو العراقي للكويت . في حين تختلف على الحل الوسط الذي يمكن أن تسوى من خلاله الأزمة . فكان الطرح الذي تقدمت به مصر من خلال مبادرتها « في ٨ / ٨ / ١٩٩٠ » ان يتم ذلك من خلال التفاوض بين الكويت والعراق بعد عودة الأمر الى ما كان عليه قبل الغزو العراقي . في حين اشتملت المبادرات المطروحة من قبل الأردن ومنظمة التحرير وليبيا

منذ الغزو العراقي للكويت برز اتجاهان رئيسيان للتعامل معه يفرض احتوائه وزده على اعقابيه ، الأول يدخل تحت إطار التصعيد العسكري المضاد والذي تشارك فيه دول عربية وقوى اسلامية ودولية كبرى ، والثاني ويدخل تحت إطار المحاولات السياسية السلمية التي تحاول بدورها أن تجد سبيلا لتطبيق القرارات العربية الدولية عبر أسس الحوار والآليات السياسية ، ومن هنا شهدت الساحتان العربية والدولية سلسلة من المبادرات والمقترحات الداعية لتغليب الخيار السياسي ، بعد أن انتهت مرحلة استيعاب مفاجأة الغزو العراقي وما أعقبها من ردود الفعل . ولكي تبرز حقيقة هذه الجهود السلمية ودور كل طرف من الأطراف المشاركة بها تجاه التحرك السياسي . فسيتناولها هذا التقرير من خلال ثلاثة جوانب هي : الهيكل العام للجهود السلمية والاعتبارات الدافعة لهذه الجهود ومستقبل التسوية السلمية ، كاحد الخيارات المطروحة للتعامل مع الأزمة .
الهيكل العام للجهود السلمية :

مع بداية التحرك لاعطاء المبادرات والجهود السلمية اولويات التحرك من قبل العديد من الأطراف الدولية . برزت العديد من الجهود ، حتى من تلك الدول التي

بالعراق والكويت . كما اجتمع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي مع نظرائهم في بلدان المجموعة الأوروبية ، وهي المرة الأولى التي ينعقد فيها مثل هذا اللقاء وعلى هذا المستوى الوزاري الموسع .

وبالإضافة للتصورات السابقة لبعض الدول العربية ، فقد شهدت الجامعة العربية تحركات لمحاولة إيجاد موقف عربي موحد تجاه الأزمة ، فكانت القمة العربية الطارئة بالقاهرة « في ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ » ، وبالرغم من اتخاذها عددا من القرارات التي تدعو العراق وتدعو للانسحاب « بالاعلانية » ، إلا أن انقسام الدول العربية بين رافض للموقف العراقي ومهادن له أثر في عدم تطبيق دعوة الانسحاب العربي ، وأدى الانقسام إلى امتناع بعض الدول العربية عن حضور اجتماع وزراء الخارجية العربي « في ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ » بالقاهرة الذي حضرته ١٢ دولة عربية . وتم خلاله تحديد إطار التسوية السلمية بالاستناد إلى قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة .

ورغم عدم قدرة هذا المستوى على إحراز أي تقدم باتجاه التسوية السلمية ، إلا أنه يعكس تزايد الأحساس بالخطر المترصص بالنظام العربي ، والذي ربما يؤدي إلى رسم خريطة جديدة له فكانت كثافة التحرك السياسي من قبل الأطراف الدولية المعنية على مختلف المستويات والقنوات ، لتوفير الإجماع العربي والدولي . تأكيداً لعدم قدرة أي من الأطراف الإقليمية أو الدولية . على ترجيح أي الاحتمالات لما يمكن أن تتطور وتنتهي إليه الأزمة في المستقبل .

٢ - المستوى العالمي :

جاء التحرك الفرنسي والسوفيتي ، كجاساس للتحرك العالمي تجاه العراق ، لما تتسم علاقتهما بالقيادة العراقية من خصوصية . فكان طرح المبادرة الفرنسية ، أثناء خطاب الرئيس الفرنسي ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة « في ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ » انعكاساً حقيقياً للسياسة الفرنسية التي تريد التأكيد على استقلالية السياسة الفرنسية العربية دون انحياز ، فكانت محاولة إيجاد صلة غير مباشرة بين أزمة الخليج وبقية قضايا الشرق الأوسط « لبنان وفلسطين » مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لشكل المنطقة . مع التسليم بأنها جزء من التحالف الغربي الذي تترعمه الولايات المتحدة الأمريكية . وانطلاقاً من هذا الخط السياسي أرسلت فرنسا قواتها العسكرية للخليج ، في نفس الوقت الذي بدأت مشاوراتها ومحادثات مع كافة الأطراف العربية والدولية المعنية .

كما جاءت المبادرة الفرنسية محاولة للتوفيق بين جميع الأطراف ، ليجد كل طرف ما يسعى إليه . مع الأخذ في الاعتبار المبادرات التي سبقتها ، فنجد أن المقترحات الفرنسية قائمة على أربع مراحل لحل أزمة الخليج

والسودان على اعطاء العراق بعض المزايا مقابل الانسحاب ، كتأجير جزيرة بوبيان وإسقاط المديونية العراقية ، علاوة على السعي لربط الأزمة بالقضية الفلسطينية .

وكان لحساسية وجود القوات الأجنبية في المملكة العربية السعودية لدى بعض البلدان العربية - « وهو ما حاول العراق إثارته » - أثره الواضح في المبادرات العربية . فكان الاقتراح المصري عند بداية الأزمة بإنشاء قوة عربية مشتركة تقف بين الجانبين العراقي والكويتي ، في حين جاءت الأفكار الفلسطينية والأردنية بالدعوة لإحلال قوات عربية أو قوات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة ، محل القوات العراقية والقوات الأجنبية . كما ذهبت بعض المبادرات لمحاولة تجنب تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل مرة أخرى ببعض الأفكار المستقبلية ، فانطلقت الرؤية الفلسطينية « في ٢٠ / ٨ » من خلال طبيعة العلاقة بين الدول العربية الفقيرة والغنية ، بإنشاء صندوق انماء عربي يساعد الدول الفقيرة . في تحقيق التنمية ورفع اعباء الديون . أما المبادرة الليبية « في ١ / ٩ / ٩٠ » فطرح « مشروع الاتحاد العربي » ويبدأ بعقد قمة عربية في ليبيا ، يتم خلالها تشكيل مجلس رئاسة عربي من رؤساء وملوك الدول العربية ، ومجلس تنفيذي من رؤساء الحكومات العربية ، ومجالس متخصصة من الوزارات المعنية . في حين رأى الملك حسين من خلال مبادرته المستقلة ، أن يحل النزاع بين الكويت والعراق بصفة عاجلة مع اعطاء تأكيدات بحل باقى المشاكل مثل احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وحظر انتشار كل أسلحة الدمار النووي والكيميائية . كما جاءت المبادرة المغربية « في ١١ / ١١ » بالدعوة لعقد قمة عربية ، باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل وقوع الحرب .

ومع هذا الطرح للمبادرات السابقة شهدت الساحة العربية ، تحركاً وتنسيقاً من جانب عدد من الدول العربية فيما بينها وبينها وبعض القوى الدولية في محاولة للخروج من هذه الأزمة . فعلى الجانب العربي كانت المبادرة الفلسطينية الأردنية المشتركة ، والقمة العربية الثلاثية في الرباط بين الملك حسين والشاذلي بن جديد والملك الحسن « في ٩ / ٩ / ١٩٩٠ » ، واجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي « في ٢ / ٩ / ١٩٩٠ » بالجزائر . علاوة على التنسيق المصري - السوري السعودي الذي برز في عدة اجتماعات ضمت وفوداً من البلدان الثلاثة . أما بالنسبة للتنسيق مع القوى الدولية ، فيجىء في هذا الإطار الدور الفلسطيني في التمهيد للقاء بريماكوف وصدام حسين ، علاوة على محاولة التنسيق الفلسطيني السوفيتي في تحريك القضية الفلسطينية بعد أن جمعتها أزمة الخليج ، وقد أعلن عرفات أنه لعب دوراً في الإفراج عن الرهائن الفرنسيين الذين كانوا محتجزين

والشرق الأوسط هي كالتالي :

(١) اعلان العراق اعتزامه سحب قواته من الكويت واطلاق الرعايا الاجانب المحتجزين بالعراق .

(٢) يمكن للمجموعة الدولية توفير الضمانات لانسحاب القوات العراقية ، واستعادة سيادة الكويت ، كذلك انسحاب القوات الدولية من المنطقة .

(٣) معالجة استمرار احتلال القوات الاجنبية للبنان واعطاء الفلسطينيين الفرصة لقيام وطن قومي لهم ، عبر حوار سياسي مع الأطراف المعنية . ومعالجة قلق اسرائيل من عدم الاستقرار عن طريق عقد مؤتمر دولي لضمان الحلول التي يتم التوصل اليها .

(٤) خفض التسليح في المنطقة من المغرب الى ايران . وقد جاء هذا الدور الفرنسي بالتنسيق مع الموقف السوفيتي . وهو ما تعبر عنه معاهدة التعاون السوفيتية - الفرنسية الموقعة « في ٢٩ / ٩ / ١٩٩٠ » والتي تقضى بالتشاور والاتفاق على مواقف مشتركة في الازمات الدولية ، تعزيزا للنهج الجديد الذي يشهده النظام الدولي . وخاصة أن الدور السوفيتي ، اتسم بجولات مكوكية قام بها يفجيني بريماكوف مبعوث الرئيس السوفيتي الى كل من العراق « مرتين » وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والسعودية ومصر . ويعلق بريماكوف على نتائج جولاته رغم عدم تفاؤله أخيرا بقوله « أن الدور السوفيتي ادى الى نتائج ايجابية اهمها احداث تغيير لصالح الحل السلمي بين الرأي العام بسبب اصرارنا على أن هناك امكانات للتفاوض الحذر . وقد ادى ذلك الى تردد الولايات المتحدة بالنسبة للخيار العسكري ولا اقول انها توقفت . كما نشطت المشاعر المعادية للحرب في اوروبا » . وكان بريماكوف قد حدد أهداف جولاته في هدفين اساسيين : اولا العمل على ابقاء الحل السياسي كاساس للتسوية مع التأكيد على الموقف السوفيتي الرافض لاي مساومة على حساب الكويت . ثانيا : بحث مشاكل الرعايا السوفيتيين الموجودين بالعراق . وإن كانت نتائج هذه الجولات قد اظهرت أحرار نتائج ايجابية بالنسبة للهدف الثاني ، على عكس الهدف الاول الذي اصطدم بتصلب الموقف العراقي ، الأمر الذي تصاعد معه الموقف السوفيتي . فجاءت الاشارة الى امكانية اللجوء الى الخيار العسكري ، لقمع العدوان العراقي من قبل المجموعة الدولية . وهو ما اعتبر تغيرا في الاداء السوفيتي .

وكانت الافكار السوفيتية قد تركزت في عدد من النقاط هي (١) ضرورة انسحاب العراق من الكويت (٢) انسحاب القوات الاجنبية من الخليج (٣) الدعوة الى عقد مؤتمر دولي . لبحث قضايا الشرق الأوسط خلال ثلاثة أشهر .

وقد شهد الموقف السوفيتي تطورا آخر ، عقب جولات بريماكوف . تمثل في دعوة الرئيس السوفيتي ميخائيل

جورباتشوف لعقد قمة عربية لبحث تسوية الأزمة . وهو ما اعتبر اشارة على فشل مهمة بريماكوف . الأمر الذي لم تتحمس له معظم الدول العربية ، خاصة مع عدم التأكد من امكانية انسحاب العراق من الكويت . وخاصة بعد تصريحات كل من جورباتشوف وشيفرنادزه « وزير الخارجية السوفيتي » وبريماكوف المعبرة عن خيبة الأمل تجاه موقف الرئيس صدام . في نفس الوقت الذي يمكن اعتباره اشارة للعراق على عدم قدرة استمرار الجهود السلمية السوفيتية الى ما لا نهاية . وبالتالي عدم القدرة على الوقوف معه ، اذا ما تقرر استخدام القوة العسكرية . وهو ما يمكن أن يشكل عامل ضغط على العراق . وخاصة أن الاتحاد السوفيتي حرص منذ بداية الأزمة على استنفاد كافة سبل الحل السياسي ، كخط سياسي له لمواجهة هذه الأزمة . مع عدم رفض الخيار العسكري ، كحل وسط . وهو ما اتفق عليه أثناء قمة هلسنكي بين الرئيسين بوش وجورباتشوف ، حتى يمكن الاحتفاظ بالاتفاق الدولي دون التخلي عن الطرق السلمية .

المستوى غير الرسمي :

ظهر التحرك في هذا المستوى من خلال وفد إسلامي وثلاث شخصيات ، جمعت بينهم الرغبة في الخروج بالأزمة من مأزقها . وإن اختلفوا في دوافع تحركهم أو طرحهم للأفكار . وفقا لمواقفهم السياسية .

١ - المنظمات الشعبية الإسلامية :

مع انفتاح الباب أمام الجهود السلمية ، ومحاولة تجنب وقوع المواجهة العسكرية بين العراق والقوات المواجهة له ، جاء تحرك المنظمات الشعبية الإسلامية . بعقد لقاء إسلامي عالمي في الاردن يومي ١٢ و ١٥ سبتمبر الماضي . لبحث تطورات الأزمة وتقييم خطواتهم . وقد حضره ممثلون عن الاخوان المسلمين من مصر واليمن والاردن وسوريا والحركة الإسلامية في السودان وحزب النهضة في تونس والجماعة الإسلامية في باكستان وحزب الرفاة في تركيا والحزب الإسلامي في ماليزيا وحزب العمل في مصر والحركة الإسلامية في فلسطين وجمعية الارشاد والاصلاح في الجزائر . كما دعى اليه عدد من الشخصيات الإسلامية المستقلة . وقد تم وضع عدد من الاهداف والعمل على تحقيقها . وهي : منع قيام الحرب واخراج القوات الاجنبية من الاراضي العربية ، كسر الحصار الذي يرمى الى تجويع شعب العراق المسلم ، إنهاء مشكلة الكويت في اطار عربي - إسلامي يضمن حرية شعب الكويت في وطنه ، وضمان الحقوق المشروعة لجميع الأطراف دون تدخلات اجنبية من أي نوع .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف شكل وفد يتكون من ثلاثة عشر عضوا برئاسة محمد عبدالرحيم خليفة « مراقب عام الاخوان المسلمين بالاردن » يمثل الوفود الإسلامية المجتمعة لزيارة عدد من البلدان الإسلامية .

دى كويار لم يسع الى هذا الحل الوسط معتمدا على مصداقية دوره لدى القيادة العراقية . علاوة على ما تمثله وظيفته كسكرتير عام للأمم المتحدة من حساسية لا يستطيع معها تقديم أى تنازلات ، بدون إتفاق مسبق مع الأطراف الدولية .

الموقف العراقى من الجهود السلمية :

إتسم الموقف العراقى منذ بداية الأزمة بسمتين رئيسيتين هما أولا : تجنب الرفض الصريح للجهود السلمية التى تبذلها أطراف دولية مختلفة . وثانيا : ضمان استمرار الجهود السلمية لكسب المزيد من الوقت وذلك من خلال الطرح الذاتى لمبادرات - مبادراته فى ١٢ ، ١٩ أغسطس و ١٨ نوفمبر ونداء فى ٢٣ أغسطس - تكفل تحقيق هذا الهدف ، أو من خلال التنسيق مع الدول العربية الأقرب الى موقفه .

وهو ما يؤكد السلوك العراقى الذى كان يضع شروطا مسبقة للاستجابة لهذه الجهود ، وهو ما برز فى دعوة الملك الحسن لعقد قمة عربية « فى ١٩٩٠/٨/٢٢ » . وبالرغم من ذلك إستمرت محاولات إيجاد تسوية سلمية ، من قبل العديد من الأطراف العربية والدولية . وهو ما يؤكد مدى الحرص الذى توليه هذه الدول للخيار السلمى ، قبل ضياع فرص التسوية السلمية . علاوة على قضية احتجاز الرعايا الأجانب فى العراق ، والتى إستطاع الرئيس صدام حسين توظيفها بشكل يؤكد عدم عزلة الدولية . ويفتح أمامه سبل الاتصالات والمفاوضات ، رغم الرفض الدولى لاستخدام هؤلاء الرعايا كورقة ضغط أو للمناورة ، فقد تدفقت الشخصيات الدولية الرسمية وغير الرسمية على بغداد . بدءا من كورت فالدهايم ومرورا بجيسى جاكسون وتاكاسونى ثم بريماكوف وادوارد هيث وفيلى برانت وكيان كيشين وأخيرا ديفيد لانج . وقد أثرت معظم هذه الرحلات فى الإفراج عن عدد من هؤلاء الرعايا ، وأصبحت مبررا قويا لبقاء جسور مفتوحة مع العراق كعامل لجس النبض وإنقاذ الأرواح هؤلاء الرعايا . وهو ما يوضح أن العراق تمكن من خلال حالة الانقسام فى مواقف الدول العربية وقضية الرعايا الأجانب وخشية القوى الدولية من الحرب المرتقبة ، أن يوظف بعض الأوراق التى تمكنه من اكتساب بعض القدرة على إدارة الأزمة ، بشكل يبرزه على هذه الصورة من الصمود أمام العالم الراض للغزو .

الاعتبارات الدافعة للجهود السلمية :

يختص هذا الجزء بمناقشة الاعتبارات والمحفزات الدافعة لكل طرف من الأطراف الدولية الفاعلة . ونظرا لتباينها . فسنركز على الاعتبارات الخاصة بكل طرف . وبمنظرة على الفاعلين الأساسيين للجهود السلمية فى الساحة العربية ، نجد أن الدور المصرى منذ إنعقاد القمة العربية الطارئة الماضية بالقاهرة ، قد ركز على

وقد بدأ الوفد إتصالاته بقاء كل من الملك حسين والملك فهد والرئيس صدام حسين وأخيرا الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجاني . وقد جاءت نتائج هذه اللقاءات لتؤكد ثبات الموقف العراقى ورفضه الانسحاب من الكويت .

٢ - جولة بيريز دى كويار :

تعتبر أبرز المساعى السلمية فى هذا المستوى ، مهمة بيريز دى كويار « السكرتير العام للأمم المتحدة » تكتسب أهميتها لما يمثله من مكانة عالمية . لذا حرص على تأكيد الصفة الشخصية لمبادرته ، حتى لا يتم إدخال الأمم المتحدة فى هذه الأزمة كطرف تفاوضى . وأن زيارته للأردن للقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى « فى ١٩٩٠/٨/٣٠ » هى فى إطار البحث عن حل عادل لأزمة الخليج وليس فى إطار التفاوض . وقد تركزت مباحثات بيريز دى كويار فى إمكانية تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية لانسحاب العراق من الكويت . وإطلاق سراح جميع الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق . إلا أنه أعرب عن خيبة أمله ووصف الموقف بأنه خطير جدا . وذلك عقب لقائه بوزير الخارجية الفرنسى رولان دوما بباريس .

وبالرغم من الفشل الذى واجه مهمة بيريز دى كويار ، فإن ذلك لم يمنع طرح المزيد من الأفكار المتضمنة حلا سلميا . وفى هذا الإطار جاءت أفكار صول ليفر ويتس « المبعوث الشخصى السابق للرئيس الأمريكى الأسبق كارتر » بالتأكيد على إنسحاب العراق من الكويت ، وإطلاق سراح الرعايا الأجانب الموجودين فى العراق والكويت ، وإنسحاب القوات الأجنبية من الخليج مع بقاء قوات رمزية من عدة جنسيات ، ثم إجراء انتخابات فى الكويت تشرف عليها الأمم المتحدة . وتمثل هذه الأفكار فى مجملها اتفاقا مع مجمل الأفكار والمبادرات التى سبقتها . غير أنها تجنب موضوع عودة أسيرة آل صباح للحكم ، وفى نفس الإطار تجيء مجموعة الأفكار التى طرحها د . أشرف غريال « سفير مصر السابق فى واشنطن » فى شكل مشروع عربى متكامل . يتركز فى مجموعة من الإجراءات تتمثل فى عقد قمة عربية لتسوية الأزمة سلميا ، إنسحاب القوات الأجنبية من الخليج ، وإنسحاب العراق من الكويت مع إسقاط ديونه المستحقة لدول الخليج ، إحياء دور الجامعة العربية ، عودة الشرعية للكويت ولتكون للشعب الكويتى الكلمة فيما بعد .

وبمنظرة للمحاولات والأفكار المشار إليها نجد أن كلا من أفكار الوفد الإسلامى وأشرف غريال وصول لينوييتسى ، قد اختلفت عن محاولة بيريز دى كويار فى محاولاتها إيجاد حل وسط لارضاء العراق عن طريق إعطائه بعض المكاسب المادية أو المعنوية . بتنفيذ بعض مطالبه ، وهو ما ترفضه معظم دول العالم ، فى حين أن

العربي ، باتجاه التسوية السلمية . بعد أن فشل النظام العربي في تكوين جبهة واحدة للضغط على العراق لانسحاب من الكويت . وإقتصار أدائه على طرح المبادرات التي لم تكتسب تأييدا جماعيا . للوصول الى حل وسط كمحاولة توفيقية لانتهاء الأزمة . الأمر الذي يعنى دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة ، من التبلور بعيدا عن مفاهيم التضامن العربي التي ارتبطت بالحقبة الماضية .

أما بالنسبة الفاعلين الدوليين المعنيين بالأزمة . فقد عملوا على بلورة موقف جماعي دولي مضاد للعراق لخروجه عن « المناخ العام » للنظام الدولي السامع الى حل الخلافات بالطرق السلمية علاوة على ما تشكله الأزمة من تهديد للمصالح الغربية والأمريكية في المنطقة . اذا ما ترسخ دور العراق كقوة سياسية كبرى في الخليج العربي وفي داخل منظمة الاوبك لسيطرته على بتروال الكويت . لذا جاء التحرك الأمريكي بشكل غير مسبوق من خلال التحرك النشط في عدد من المحاور ، ففي الوقت الذي بدأت القوات العسكرية الأمريكية في التدفق على المنطقة الخليج ، جاء تحركها داخل الأمم المتحدة لاستصدار العديد من القرارات المدنية للعراق ، مع تكثيف محادثاتها مع الأطراف الغربية والعربية بالاضافة للاتحاد السوفيتي واليابان ، لضمان استمرار الاجماع الدولي المضاد للعراق لانجاح سياسة العقوبات الاقتصادية الموقعة ضده . كما أنها لم ترفض الخيار السلمي . الذي حرصت عليه كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي وإنما نظرت إليه كأحد الخيارات جنبا الى جنب الخيار العسكري . ويبرز السلوك الأمريكي في هذه الأزمة وحشده لهذه القوات الضخمة ، محاولة لتأكيد قوته وأن الحديث عن تعدد القوى في النظام الدولي لا ينسحب على القضايا الأمنية والاستراتيجية ، فهي رسالة موجهة إلى أوروبا واليابان . كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الأمريكية للخيار السلمي كحل لتسوية الأزمة ، مع عدم استبعاد الخيار العسكري كحل قائم ، الى حاجة الولايات المتحدة للوقت لكي تستكمل قواتها ، وهو ما يوفره طرح المبادرات والأفكار المختلفة . علاوة على حاجتها لتدارس كافة الاحتمالات والمخاطر التي تهدد المنطقة كمنطقة مصالح غربية ، بالاضافة الى تحديد أهدافها في ضوء ظروف المنطقة . لذا برزت الأفكار الخاصة بالخطط الأمنية للمنطقة وكيفية تصورها مستقبلا .

أما الموقف البريطاني ، فقد إتسم منذ بداية الأزمة بالهجوم المتواصل من مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء على الرئيس صدام حسين وتأييد الخيار العسكري لإخراج العراق من الكويت ، ووصل الأمر الى الدعوة لمحاكمته كمجرم حرب . إلا أن كلا من دوجلاس هيرد وزير الخارجية وارثنى هاميلتون وزير الدولة لشئون الدفاع ، أكدا على ضرورة مواصلة الضغوط على العراق بجميع

تكرار الدعوة لانسحاب العراق من الكويت . وهو ما يمكن إرجاعه الى إقتناع القيادة السياسية المصرية بضرورة الانسحاب لخطوة أولى لحل الأزمة بصورة كلية . أما المملكة المغربية فتجد أنها قد تراجعت بعض الشيء عن موقفها الرافض للغزو العراقي . لتعلن حيادها ومحاولتها الوساطة ، بالرغم من إرسالها لقوات مغربية للسعودية . وفي سبيل ذلك سعى الملك الحسن للاتصال بالسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والرئيس صدام حسين . لطرح المبادرة التي إتفق عليها مع الملك الحسين والرئيس الشاذلي بن جديد علاوة على دعوته لضرورة عقد قمة عربية ، وإستعداد المغرب لاستقبالها كفرصة أخيرة لتجنب نشوب الحرب . أما بالنسبة للأردن ، فقد قام الملك حسين بجولتين شملت دول المغرب العربي وبريطانيا والمانيا وفرنسا وسلطنة عمان . وذلك في محاولة لطرح حل عربي وإنهاء لحالة المواجهة في الخليج . علاوة على محاولة توضيح الرؤية الأردنية لتسوية الأزمة ، والتي نغانت بسببها من مشكلات عديدة فتوترت علاقاتها مع عدد من الدول العربية ، علاوة على الضغوط الغربية على الأردن لتنفيذ قرارات الحظر الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق . في حين نجد أن منظمة التحرير قد سعت من خلال مبادرتها المشتركة مع الأردن ، الى ربط تسوية أزمة الغزو العراقي للكويت بتسوية باقي مشاكل المنطقة ومن ضمنها القضية الفلسطينية . مع تأكيدها على أن ذلك لايعنى تأجيل حل أزمة الخليج . وسعت لتحقيق ذلك من خلال زيارة ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للاتحاد السوفيتي . وكان ذلك محاولة فلسطينية للاستفادة من الموقف بتحريك القضية الفلسطينية ، وهو ما رفضته العديد من القوى الدولية ، وخاصة بعد أن أخذ هذا الربط في الظهور من خلال المبادرة الفرنسية والأفكار السوفيتية . مخافة أن يؤدي ذلك إلى إطالة تسوية أزمة الخليج علاوة على ما تشكله القضية الفلسطينية من تعقيدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولعدم توافر الاجماع الدولي على ضرورة إيجاد تسوية لها ، وإن كان ذلك لا يمنع من ضرورة التأكيد على إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية والاستفادة من هذه الأجواء ، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب تسوية أزمة الخليج . أما عن الموقف الليبي فقد إقتصر على المبادرة التي طرحها العقيد القذافي ، والتي لم تلق الاهتمام الكافي . وربما يرجع ذلك لاحتوائها على بعض المكاسب التي يمكن أن يجنيها العراق من الغزو قبل إنسحابه ، وهو ما ترفضه كافة الدول الرافضة للعدوان ، علاوة على طبيعة العلاقة بين العقيد القذافي والعالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة ، ورفضه لعملية فرض الحظر الاقتصادي على العراق ووجود القوات الأجنبية في الخليج .

ومما سبق يمكننا أن نستخلص تراجع فرص التحرك

مستقبل الجهود السلمية :

عند الحديث عن مستقبل الأزمة سنجد أنفسنا امام خيارين تتوافر لكليهما سبل المضي فيه . فاما الخيار السلمى وانتهاج استراتيجية النفس الطويل ، حتى تؤتى العقوبات الاقتصادية ثمارها ، او الخيار العسكرى باتخاذ قرار الحرب وما يمثله من اخطار تفتح الباب امام كافة الاحتمالات . من هنا نجد صعوبة في اتخاذ القرار الذى ينهى الأزمة بالطرق السلمية او بالطرق العسكرية . وإن بقى في النهاية احتمالان يمكن أن يؤديا الى الحل السلمى اول هذه الاحتمالات هو مدى قدرة العراق على اكتساب الوقت من خلال عدم إبراز حقيقة موقفه من الانسحاب ، وبالتالي قدرته على المناورة مع الدول الراغبة في استمرار الجهود السلمية . بشكل يستمر معه الخلاف حول الوقت الملائم لاستخدام الخيار العسكرى . باعتباره خيارا يتطلب الاجماع من كافة الأطراف المشاركة في القوات المواجهة للعراق بالإضافة لموافقة الاتحاد السوفيتى .

اما الاحتمال الثانى فهو ان تشكل العقوبات الاقتصادية عامل الضغط الرئيسى على العراق لى ينسحب من الكويت . وخاصة مع احكام السيطرة على تنفيذ العقوبات . وهو ما يمثل قناعة لدى العديد من قادة دول العالم بجدوى هذا الاحتمال . وإن كان يفترض اعطاء المزيد من الوقت الذى يمثل مسألة استراتيجية بالغة الأهمية ، بالنسبة للعسكريين عند اتخاذهم لقرار الحرب ، وهو ما يجب ان يتم قبل شهر مارس . إذا ما اتخذ هذا القرار ، مدفوعين في ذلك بعدد من الحسابات منها بداية فصل الصيف وعودة الطقس الحار غير الملائم للجنود او المعدات ، ثم هناك شهر رمضان فموسم الحج . وجميعها تجعل معيار الوقت عاملا استراتيجيا ، يجب الحسم معه على اتخاذ احد الخيارين قبل شهر مارس ١٩٩١ .

ومع أهمية عنصر الوقت ، فإن مسألة أزمة الخليج يجب التعامل معها بحرص شديد لكونها من ذلك النوع من الأزمات المتفجرة . التى تلحق الدمار بكل من في نطاقها . لذا برز الفرق واضحاً بين السرعة التى انتقلت فيها القوات الدولية والعربية الى منطقة الاحداث . وعدم القدرة على اتخاذ قرار يوحد ما أنت هذه القوات لتنفيذه . ومع ذلك تبقى مقومات الخيار العسكرى مطروحة .

عوامل ترجيح الخيار العسكرى :

١ - اكتمال اجراءات الحشد الكاملة للقوات المتعددة الجنسيات بالخليج ، بعد الزيادة الاخيرة التى قررهما الرئيس الأمريكى « فى ١١ / ٩ » ووصول التعزيزات البريطانية .

٢ - ملائمة الظروف المناخية « حتى شهر مارس » التى يعمل فيها المقاتل الاجنبى وكذلك المعدات .

السبل السلمية المتوافرة ، لاجباره ، على الاذعان الى الارادة الدولية مع عدم استبعاد الخيار العسكرى . وهو موقف يتطابق مع الموقف الأمريكى ، باعتبار بريطانيا الحليف المؤيد دائما للولايات المتحدة .

في حين أن الموقف الفرنسى ، قد جاء معبرا عن الاستقلال النسبى عن الموقف الغربى ، فمر في تصاعده بمرحلتين ، فصل بينهما ما أعلنه الرئيس ميتران « فى ١٥ سبتمبر ٩٠ » عن مجموعة من القرارات الصارمة ضد العراق تمثلت في دعم القوة العسكرية الفرنسية في الخليج ، وطرد الملحق العسكرى العراقى في باريس ، وهو ما اعتبر ردا على إعتداء الجنود العراقيين على مقر السفير الفرنسى في الكويت ، والقاء القبض على الملحق العسكرى الفرنسى ثم إطلاق سراحه . ولتفهم الرؤية الفرنسية للأزمة ، يجب ألا يتم هذا بمعزل على ما يكتنف النظام الدولى حاليا من متغيرات . فنجد أنه في الوقت الذى قررت فيه فرنسا تدعيم قواتها ، تعلن عن مبادرة سلمية خاصة بها في فترة لا تتجاوز العشرة أيام ، الأمر الذى خلق مناخا نفسيا وسياسيا ، جعل الدول الأوروبية تبادر الى الاعلان عن تضامنها مع فرنسا ، ولتأخذ بزمام المبادرة في مجلس الأمن وإبرازها لضرورة عدم اغفال الحل السياسى . أحدث أصداء مختلفة على المستويات الأوروبية والدولية . وهو ما عكسته سلسلة المحادثات واللقاءات التى كان الطرف الفرنسى محورا فيها . وهو ما يعنى رغبة فرنسا في التأكيد على دورها ، وإبراز الدور الأوروبى في الأزمة ، دون أن يكون ذلك سببا في تصدع الاجماع الدولى أمر يغضب الولايات المتحدة .

اما بالنسبة لموقف كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، فقد تركز في الاساس على احتواء أزمة الخليج بالطرق السلمية لمنع تفجر الحرب في المنطقة . مع رفض العدوان العراقى . وإن كان الدور السوفيتى قد اتسم بالنشاط عن الموقف الصينى ، من خلال تحرك الرئيس جورباتشوف ومبعوثيه للعديد من العواصم العربية والأوروبية ، علاوة على التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى لا تنفرد باتخاذ القرارات . كما أن الاتحاد السوفيتى يرغب في لعب دور في المنطقة العربية ، وخاصة بعد تراجعها وبعده عن مناطق التوتر الدولية . وذلك في إطار تعميق العلاقات السوفيتية العربية وخاصة الخليجية التى يسعى الى استثمارها في حل بعض مشاكله الاقتصادية الداخلية . وقد تجسد التنسيق الأمريكى - السوفيتى في إصدار العديد من البيانات المشتركة الراضية للغزو العراقى ، فضلا عن اعتراف الطرفين بوجود مصالح متبادلة في المنطقة .

مما سبق نجد أن مواقف القوى الدولية الفاعلة في الأزمة . تعكس ترجيح الخيار السلمى ، باعتباره افضل من حرب لا يمكن التنبؤ بنتائجها .

العراق من الكويت وأعلن الرئيس الأمريكي « في ٣٠/١١/١٩٩٠ » مبادرته الداعية الى حث الرئيس العراقي على ارسال وزير خارجيته طارق عزيز للحضور الى واشنطن . على أن يحضر اللقاء مجموعة من سفراء الدول المعنية بالأزمة الموجودين في الولايات المتحدة . وارسال جيمس بيكر « وزير الخارجية الأمريكي » الى بغداد للتفاوض في كل جوانب أزمة الخليج في إطار العمل على تنفيذ القرارات الدولية ، خصوصا تأمين الانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط من الكويت . وقد حدد الرئيس بوش الفترة « بين ١٥ ديسمبر الى ١٥ يناير ١٩٩١ » لهذه الاتصالات وتجيء هذه المبادرة الأمريكية في ضوء مجموعة من المؤشرات والخطوات الدبلوماسية التي سبقتها . فهي تأتي بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن الداعي لامكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ما لم ينفذ العراق « في ١٥ يناير ١٩٩١ » او قبله القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن والداعية لانسحابه من الكويت وعودة الشرعية لها . كما قام العراق في خطوة ايجابية بالنسبة للولايات المتحدة ، برفع الحصار المفروض على السفارة الأمريكية بالكويت جزئيا ومدها بالمواد الغذائية ، علاوة على الاتصالات الأمريكية اليمنية التي تمثلت في زيارة جيمس بيكر للمين « في ٢٢/١١/١٩٩٠ » والتي يحتمل أن تكون قد ساهمت في اقناع الجانب الأمريكي بأهمية الاتصال مع العراق وهو ما يبرز في تصريح الرئيس اليمني على عبدالله صالح . قبل ثلاثة أيام من المبادرة الأمريكية . والتي حث فيها الرئيس بوش على بدء حوار مع القيادة العراقية ، مشيرا الى استمرار امكانية حل الأزمة سلمية للحلول السلمية . وكان طارق عزيز قد زار اليمن قبل تصريح الرئيس اليمني .

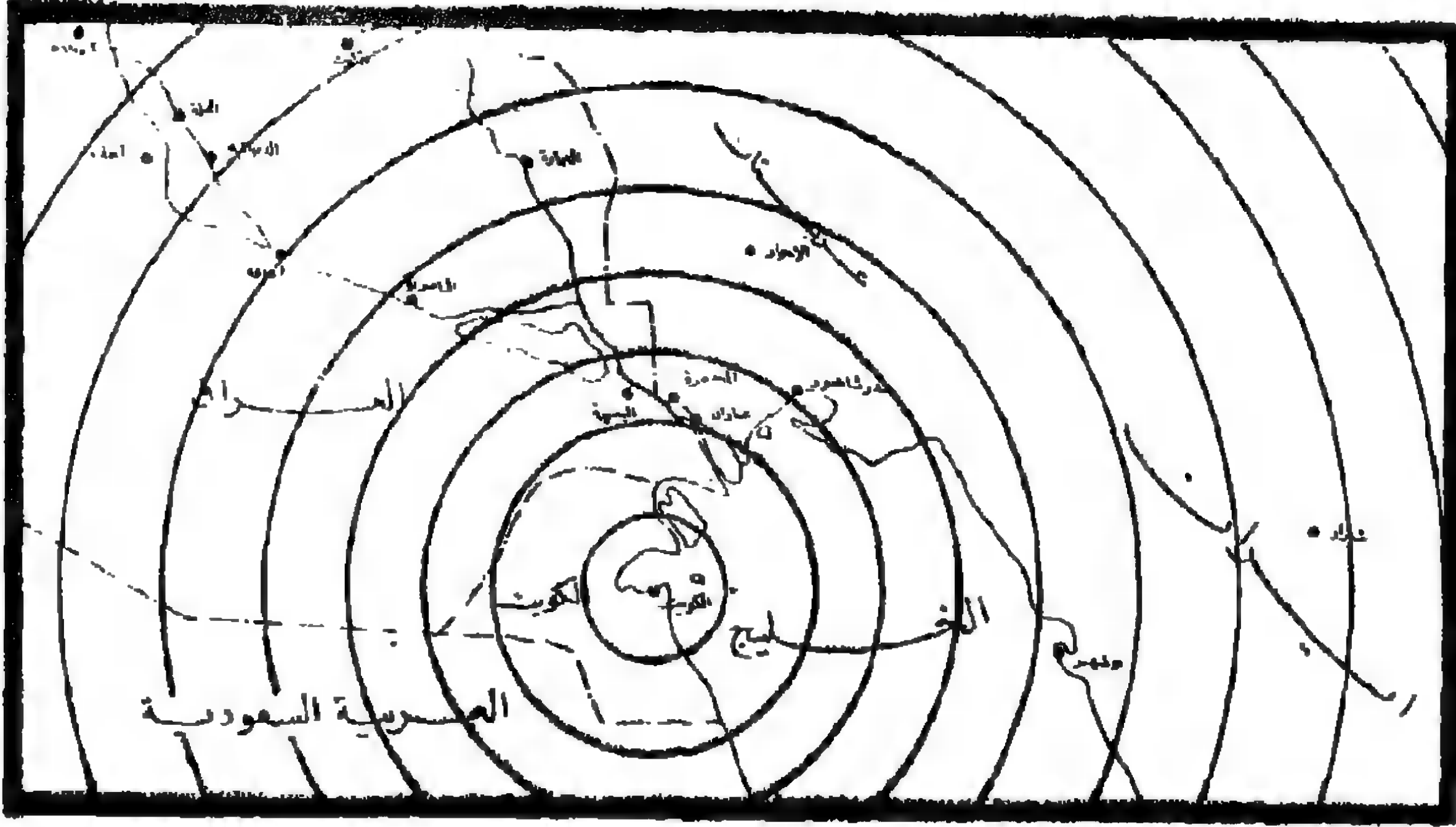
وإن كانت المؤشرات السابقة . قد أعطت حافزا للإدارة الأمريكية للأقدام على هذه المبادرة . فإنه يمكننا تفهم الرغبة الأمريكية في الاسراع باستصدار قرار مجلس الأمن الداعي لاستخدام القوة . وذلك حتى يمكنها امتلاك بعض أدوات الضغط على العراق العراقي . وفي النهاية فإن المبادرة الأمريكية ، وبالرغم من بعض الخلافات حول تفاصيل تنفيذها ، إلا أنها تعزز فرص الحل السلمى ، ولكنها في نفس الوقت لا تحسم الأمر نهائيا ، إذ يظل الأمر متوقفا على مدى ما يتم انجازه وما يتم الاتفاق عليه حتى ١٥ يناير ١٩٩١ □

٣ - اصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولى يحمل العراق مسئولية جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الانسان . بالاضافة الى اجتماع رؤساء اركان الدول الكبرى الاعضاء فى مجلس الأمن لتدارس الموقف
٤ - اجتماع الرئيس بوش بزملاء الحزبين « الديمقراطى والجمهورى » رغم بدء عطلة الكونجرس لاطلاعهم على آخر التطورات . وهو ما يسعى اليه اعضاء الحزبين . حتى لا ينفرد بوش بقرار الحرب .
٥ - استمرار تصليب الموقف العراقى من الجهود السلمية العربية والدولية . وهو ما لا يمكن استمراره خوفا من احتمال تصدع التحالف الدولى المضاد للعراق .
٦ - تناقض الاهداف بين أطراف الأزمة ، بشكل يجعل الوصول الى حل وسط أمرا صعبا الى حد كبير . وعلى الجانب الآخر لاتزال مقومات واسس الخيار السياسى مطروحة تبعا للمؤشرات التالية

عوامل ترجيح الخيار السياسى :

١ - اقتناع العديد من القوى الدولية بامكانية نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق . فى تخليه عن تشدده والانسحاب من الكويت
٢ - اصرار الاتحاد السوفيتى ومعه العديد من الدول العربية والاوربية ، على ضرورة اعطاء الفرصة للخيار السلمى . مع عدم رفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار .
٣ - استمرار محاولة التنسيق من قبل بعض الأطراف العربية والدولية لايجاد صيغة مقبولة كحل وسط لارضاء كافة الأطراف لتنفيذ الحل السلمى .
٤ - ما يعنيه الخيار العسكرى من تكلفة وخسائر باهظة فى كافة المستويات . واحتمال فشله يمكن أن يؤدى للقضاء على مكانة الولايات المتحدة بالاضافة لما ينجم عن توسيع نطاق مسرح القتال .
مما سبق نجد أن التآرجح بين محورى السلم والحرب ، لا يلقى احدهما الآخر وإن كان قرار الحرب كحل أخير أكثر احتمالا . ولكن مع استمرار الخلاف حول توقيت اتخاذ . فإن الخيار السياسى يجد فرصته باستمرار المبادرات حتى يمكن أن تتواءم مع الاحتياجات التى تتطلبها الأزمة .

وفى ظل هذا التآرجح بين الحل السلمى التفاوضى وبين الخيار العسكرى ، وبعد أقل من مرور ٢٤ ساعة على حدود قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الخاص بجواز استخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ مالم ينسحب



[٧] دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة

عماد جاد

اي منهما حسمها عن طريق الحرب ، كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الاراضي الايرانية (٢٥٠٠ كم^٢) كما كانت هناك قضية الاسرى لدى الطرفين فضلا عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما . وفي نفس الوقت كانت علاقات ايران مع الدول الغربية والعربية الخليجية تتسم بالتوتر بسبب مساندة هذه البلدان للعراق في حربة مع ايران .

ولذلك وجدت ايران في الغزو العراقي للكويت فرصة لتصفية حساباتها مع طرفي الصراع - حلفاء الامس ضدها . وانتظرت ايران حدوث « مزاد » من الطرفين لاستماله ايران ، وهو ما حدث بالفعل حيث اقدم الرئيس العراقي صدام حسين في منتصف اغسطس على تقديم تنازلات هائلة لايران تمثلت في الاستجابة لكافة الشروط الايرانية الخاصة بالانسحاب الفوري الشامل للقوات العراقية من الاراضي الايرانية والاعتراف باتفاقية الجزائر وتبادل الاسرى . وفي نفس الوقت سارع الطرف الآخر بمحاولة كسب ود ايران ومنعها من تأييد العراق ، وقد تم ذلك عن طريق سوريا وبعض المسؤولين الخليجيين ومن بينهم كويتيون وصفت زيارتهم لطهران بأنها بمثابة اعتذار لايران عن الموقف الكويتي الذي

يعد موقف دول الجوار الجغرافي (ايران - تركيا - اسرائيل) من الغزو العراقي للكويت من اكثر القضايا تشابكا وتعقدا حيث تتعدد نقاط الالتقاء بينها - مع اختلاف درجة هذا الالتقاء ومداه - الامر الذي أسفر عن وجود بعض الاختلاف في طبيعة مواقف وسياسات هذه الدول الثلاث تجاه الأزمة .

وحتى يمكن تقديم صورة مفسرة لطبيعة مواقف دول الجوار كل على حدة ، نتناول الموضوع في اطار ثلاث قضايا رئيسية وهي :

١ - الموقف من الغزو .

٢ - حسابات الارباح والخسائر .

٣ - شكل الحل المفضل .

١ - الموقف من الغزو :

تلتقي دول الجوار الجغرافي الثلاث حول معارضة الغزو العراقي للكويت ، كل منها لاسباب خاصة بها ، وذلك من الناحية المبدئية ، فهي ترى في الغزو تدعيما لقوة العراق في الوقت الذي لدى كل منها مشاكله الخاصة مع العراق سواء مشاكل حدود أو صراعا مصيريا

واذا كان ذلك من الناحية المبدئية ، فإن هذه الدول تفاوتت في توقيت ودرجة معارضة الغزو ، فأيران عند الغزو كانت لها مشاكل حدود معلقة مع العراق لم يستطع

سائد العراق في حربه ضد ايران . واما نمنع التنازلات العراقية لايران . الاخيرة من اعلان معارضتها للغزو العراقي للكويت نظرا لما يشكله هذا الغزو من خطر حقيقى على المصالح الايرانية في المستقبل ومن ثم حرصت القيادة الايرانية على الفصل التام بين السلام مع العراق ومعارضة غزو للكويت .

اما تركيا - والتي كانت علاقاتها مع العراق قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر بسبب مشكلة المياه ومساندة الاكراد على الجانبين - فقد اتخذت موقفا معارضا للغزو العراقي للكويت منذ اللحظة الاولى لوقوعه انطلاقا من الحرص التركي على عدم تعاضم القوة الاقتصادية والعسكرية العراقية . وبالنسبة لاسرائيل فتتفرد من بين الدول الثلاث في نظرتها لدى الخطورة التي يمثلها الغزو العراقي للكويت على مصالحها بل ومستقبلها في المنطقة ، وبالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما ، فالعراق رفع في اعقاب انتهاء حربه مع ايران شعار حل القضية الفلسطينية واسترجاع الحقوق العربية عن طريق القوة المسلحة .

وفي هذا السياق جاء تهديد الرئيس العراقي بأحراق نصف اسرائيل اذا فكرت في مهاجمة العراق . من هنا وجدت اسرائيل في الغزو فرصة لاطهار الدول العربية - العراق - باعتبارها سبب التوتر في المنطقة كما أنها تسعى الى تدمير اسرائيل الدولة الديمقراطية في المنطقة وهو مايعنى اعادة احياء الخطاب العربى القديم « بالقاء اسرائيل في البحر » .

نخلص من ذلك ان الدول الثلاث ومن زاوية الحفاظ على أمنها القومى ومصالحها الحيوية وعلاقاتها التوازنية مع العراق ، اتخذت موقف معارضا - تفاوت في حدته - من الغزو العراقي للكويت .

٢ - حسابات الأرباح والخسائر : على الرغم من الرؤية المشتركة لدى الدول الثلاث لمخاطر الغزو العراقي للكويت على مصالحها القومية ، فإن هذه الدول حاولت استغلال الغزو في تعظيم المكاسب خلال مرحلة عدم الحسم انتظارا لمكاسب ما بعد الحسم . فايران اوجت في البداية بعدم معارضتها للغزو وبدأت وسائل الاعلام الايرانية بتهويل الاتهامات للأسرة الحاكمة في الكويت بالتعاون مع الدوائر الامبرالية والصهيونية ، واتجهت بعد الحصول على التنازلات العراقية السابق ذكرها ، الى محاولة الحصول على مكاسب من دول الخليج فطرححت ايران نفسها باعتبارها الطرف الاقليمي الوحيد الذى يمكن للدول الخليجية ان تعتمد عليه لحمايتها من تداعيات الغزو العراقى للكويت ، وباعتبارها الشرطى الذى يمكن ان يقوم بدور حماية مصالح الدول الغربية في المنطقة ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجاني « ان ايران هي البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ، ومواردها النفطية كذلك اعلنت ايران انها ستزود العراق بالغذاء والدواء

مقابل النفط والنقود وان ذلك يتم بدوافع انسانية بحتة . اما تركيا ، فلم تقدم على اتخاذ اى اجراء ضد العراق ، الا بعد ان حصلت على تعويضات ووعود بتعويضات ومكاسب سياسية من المجتمع الدولى - الولايات المتحدة بالاساس - تحت دعوى تعويضها عن الخسائر التى لحقت بها من جراء الالتزام بالقرارات التى اصدرها مجلس الأمن بمقاطعة العراق وفرض الحصار عليه . وبالغت القيادة التركية كثيرا في تقدير حجم الخسائر التى سوف يعانى منها الاقتصاد التركى ووصلت التقديرات الى ٧ مليارات دولار ، ومن ثم وضعت تركيا مع مصر على رأس الدول المتضررة من الالتزام بقرارات المقاطعة بالرغم من ان حجم الخسائر والاضرار التى تعرض لها الاقتصاد المصرى تفوق بكثير ماتعرض له الاقتصاد التركى . ومن هنا وظفت تركيا مقاطعة العراق والاشتراك في فرض الحصار عليه - وهو موقف تمليه المصالح القومية التركية - من اجل الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة من المجتمع الدولى ، فضلا عن الحصول على وعد امريكى بمساندة الطلب التركى الخاص بالرغبة في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة .

بالنسبة لاسرائيل والتى لم تخسر شيئا يذكر من الناحية الاقتصادية من جراء الغزو العراقي للكويت اللهم الا فرق ارتفاع اسعار استيراد البترول في اعقاب ارتفاع اسعاره ، فأنها سعت الى الحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية ضخمة في سياق السباق للحصول على المساعدات الدولية المقررة لتعويض الدول المتضررة من الغزو . وتنوعت مصادر استفادة اسرائيل وتركزت بالاساس حول .

أ - الحصول على الاسلحة والمعدات من الولايات المتحدة تحت دعوى معادلة الاختلال في التوازن العسكرى مع الدول العربية - لاسيما مصر والسعودية - نتيجة صفقات السلاح الامريكى لهذه الدول ، ووضح ذلك في حصول اسرائيل على موافقة واشنطن - اثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلى موشى ارينز لواشنطن في منتصف سبتمبر - على تزويد اسرائيل بخمس عشر طائرة مقاتلة اف - ١٥ وبطارتين صواريخ باتريوت و ١٠ طائرات نقل هليكوبتر من طراز س اتش - ٥٣ .

ب - الحصول على مزايا اقتصادية حصلت عليها بعض الدول المتضررة بالفعل من الغزو العراقي للكويت ووضح ذلك في مطالبة اسرائيل لواشنطن باسقاط ديونها العسكرية (٤,٥ مليار دولار) اسوة بما حدث بالنسبة لمصر .

٣ - شكل الحل : يتفاوت موقف دول الجوار الثلاث من شكل الحل المفضل للآزمة وفقا للحسابات الخاصة لكل منها ، وذلك ما بين انهاء الآزمة سلميا او عسكريا مع عدم تقضيل التدمير الكامل للقوات العراقية وبين الرغبة في توجيه ضربة مؤثرة للقوات العراقية وبين الاجهاز التام

لتحرير الكويت الى اعادة دمج ايران مع المجتمع الدولى وإتمام سياسته للانفتاح على الغرب .

وقد مهد رافسنجاني لذلك بتصريح لازالة مخاوف الدول الغربية من القوة الايرانية حيث أكد أن ايران هي البلد الوحيد الذى يكفل حماية المصالح الغربية من استقرار للمنطقة وتدفق النفط منها ، وفى جميع الاحوال لايتوقع ان تشارك ايران فى أى عملية عسكرية لاجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، اذ ان ايران تفضل الحفاظ على حالة السلام التى تدرست بتنازلات عراقية حققت كافة المطالب الايرانية ومن ثم ترغب ايران فى جنى المكاسب فى مرحلة مابعد انتهاء الازمة - بأى شكل - دون المشاركة فى عملية انتهاء الازمة عسكريا .

وبالنسبة لتركيا ، فالمؤكد ان أى حل للازمة يسفر عن تحقيق مكاسب للعراق امر غير مفضل ، فتركيا كانت ومنذ بداية الازمة من ابرز الاطراف الاقليمية الراغبة فى دفع الموقف الى درجة الصدام العسكرى للتخلص من القوة العسكرية العراقية ومن هنا يمكن فهم كافة الخطوات التى اقدمت عليها تركيا والتى تمثلت فى : - ١ - زيادة عدد القوات المتمركزة على الحدود مع العراق من ٦٠ الى ١٠٠ الف جندي .

٢ - استصدار قرار من البرلمان يخلو الحكومة اتخاذ الاجرامات اللازمة تحسبا لاحتمال اندلاع الحرب او استخدام القوات المسلحة فى عمليات عسكرية ضد العراق .

٣ - اعلان الاستعداد لارسال قوات تركية الى دول الخليج التى تطلب ذلك ، وترغب تركيا فى حجز دور لها فى الترتيبات الامنية فى المنطقة بعد انتهاء الازمة .

٤ - امداد الولايات المتحدة - خلال زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية وليم وبستر لانقره - بكل مالىها من معلومات عن القوات والمناطق العسكرية العراقية والسماح للقوات الامريكية باستخدام مطارات عسكرية تركية . ويبدو ان الموقف المتشدد فى مواجهة

على قدرة العراق وانهاء دورة كفة اقليمية لها ثقل ملموس .

فايران وبالرغم من وجود عدة اجنحة تتبنى مواقف مختلفة تتراوح ما بين جناح برجماتى لايرى مانعا من ان تقوم القوات الدولية بتقليص او تدمير القوة العراقية لما فى ذلك من مصلحة لايران على المدى القريب والبعيد ، بجناح آخر يتخوف من احتمال الانتصار العراقى فى هذه الازمة وما يمكن ان يشكله ذلك من مخاطر على الامن القومى الايرانى ومن ثم يرغب فى انتهاء الازمة بشكل لايتضمن حصول العراق على أى مكاسب وفى نفس الوقت يرفض هذا الجناح حدوث انهيار تام لقوة العراق حتى لاتصبح المنطقة مسرحا لعريضة القوات الدولية ومن ثم تصاعد نفوذ الدول الخليجية المناوئة للعراق . وأخيرا هناك جناح يدعو الى التضامن مع العراق انطلاقا من فكرة التضامن الاسلامى بعد ان رفع العراق شعارات اسلامية واقترب فى خطابه السياسى من الخطاب الخومينى .

عموما الاتجاه العام الذى يسود القيادة الايرانية هو تفضيل انتهاء الازمة بشكل سلمى لا يحقق أى مكاسب للعراق ، ومن هنا كان تصريح الرئيس الايرانى رافسنجاني بأنه اذا اسفر حل ازمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان ، فإن القوات الايرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة . وعليه ترفض ايران أى حل سلمى يتضمن تعديلا فى الحدود الاقليمية مؤكدة على ان أى تعديل فى الحدود لا يذهب فى اتجاه مصالح دول المنطقة .

واذا لم يكن هناك مفر من اللجوء الى القوة العسكرية لانتهاء الاحتلال العراقى للكويت ، فلا تمانع ايران من ان تقوم القوات الدولية المتواجدة فى الخليج بطرد القوات العراقية من الكويت على ان ترحل هذه القوات بعد انتهاء الازمة وتترك مسألة أى ترتيبات أمنية لدول المنطقة ومن بينها ايران . ويرمى الرئيس الايرانى رافسنجاني من وراء عدم معارضة قيام القوات الدولية بعمل عسكرى

مواقف دول الجوار من ازمة الخليج

الموقف	طبيعة العلاقة	الموقف	حل سلمى	الموقف القوة	شكل الحل	امكانية المشاركة	امكانية المبادرة
الدولة	مع العراق	من الغزو	ينطوى على	العسكرية	المفضل	فى العمل	بمعل منفرد
	قبل الغزو		مكاسب للعراق	العراقية		العسكرى ضد العراق	ضد العراق
ايران	مشاكل معلقة	رفض	لا	تقليص / تدمير جزئى سلمى / عسكرى اقليمى	لا	لا	لا
تركيا	توتر محدود	رفض	لا	تقليص / تدمير سلمى / عسكرى دولى	نعم	لا	لا
إسرائيل	توتر شديد	رفض	لا	تدمير شامل	عسكرى دولى (أمريكى)	ممنوع	نعم

الذي يولد ضغطا شديدا على اسرائيل من المجتمع الدولي .

٢ - ان الحل السلمي يضمن لحدام حسين الحصول على بعض المكاسب الامر الذي يزيد من قوته في المستقبل ، كما ان حدام حسين سوف يخرج من هذه الازمة وقد اصبح رمزا للقومية العربية - على الاقل لدى الشعوب العربية - ومن ثم ترى اسرائيل ان ذلك سيقود الى تصاعد موجة التشدد في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية .

لكل ذلك اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير للرئيس بوش اثناء لقائهما في واشنطن ، ان اسرائيل ستضطر للعمل بشكل فردي للحفاظ على أمنها اذا ما اسفر الحل السلمي لأزمة الخليج عن تقديم تنازلات للعراق . ولذلك اذا كان هناك حلا سلميا لازمة الخليج ، فلا بد ان ينطوي على وضع قيود على القدرات العسكرية العراقية بشكل يقلص هذه القدرات ، الامر الذي يحد من احتمالات عودة العراق لتهديد الأمن القومي الاسرائيلي . وفي هذا الاطار يمكن الإشارة الى ان حل الازمة سلميا ، قد يدفع باسرائيل الى القيام بعمل عسكري خاطف ضد العراق وربما يتم ذلك بضوء اخضر من الولايات المتحدة ومن ثم لا بد ان يشمل الحل السلمي للازمة تعهدا امريكيا بعدم القيام بعمل عسكري ضد العراق بعد انتهاء الازمة . كما يشمل ايضا تعهدا امريكيا بمنع اسرائيل من الاقدام على مثل هذا العمل ويكون الموقف العربي واضح في هذه المسألة وبشكل قاطع .

الخلاصة : نخلص مما سبق الى التأكيد على اجماع دول الجوار الجغرافي الثلاث على معارضة الاحتلال العراقي للكويت والأصرار على منع العراق من الحصول على أى مكاسب من جراء هذا الغزو انطلاقا من رؤيتها لاثار ذلك على مصالحها القومية . كما ان هناك شبه اجماع - بدرجات متفاوتة - على تفضيل اللجوء الى الخيار العسكري لانهاء الاحتلال العراقي للكويت وهو ما يعنى تدمير او تقليص القوة العسكرية العراقية بما يضمن تفوق كل دولة منها - على حدة - على العراق .

وفيما يتعلق بالاشتراك في العمليات العسكرية ، نجد ان ايران لا ترغب في ذلك ، في حين تسعى تركيا لذلك . اما اسرائيل فممنوعة من المشاركة بضغط دولي - امريكي اساسا - حتى لا يؤدي اشتراكها الى خلق تعاطف مع صدام حسين في الشارع العربي ويمكن ان يكون دور اسرائيل غير مباشر من خلال منح التسهيلات وتقديم مالدتها من معلومات

وعليه لا بد من التأكيد على التركيز على اولوية الحل السلمي في مواجهة الخيار العسكري الذي سيأتى بالتأكيد على حساب الأمن القومي العربي الذي يشكل العراق احد اضلاعه الهامة بل والاساسية .

العراق والذي يتبناه الرئيس الفرنسي تورجوت اوزال لم يكن يحظى بموافقة بعض اعضاء الحكومة التركية الذين كانوا يفضلون عدم الاندفاع في اتجاه تأييد الخيار العسكري والتريث تحسبا لامكانية حل الازمة سلميا ومن ثم تتورط تركيا في مشاكل مستقبلية مع العراق . وقد مثل هذا الموقف وزيرا الخارجية والدفاع . وقد تمكن الرئيس التركي من حسم الموقف والقضاء على الجناح المناوئ له حيث خرج وزير الخارجية « على بوزر » من الحكومة في اعقاب عودة اوزال من زيارته لواشنطن وبعد ان استبعده الرئيس التركي من اجتماعاته مع الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر في نهاية سبتمبر الماضي . اما وزير الدفاع - صفا جيراى - فقد استقال بعد خروج وزير الخارجية بأسبوع ، احتجاجا على انفراد الرئيس اوزال بتوجيه سياسة تركيا ازاء أزمة الخليج . ومن هنا حسم الرئيس التركي الخلافات الداخلية وحد الموقف التركي الذي يفضل اللجوء الى الحل العسكري لتدمير القوة العسكرية العراقية او على الاقل تقليصها لاسيما بعض مكوناتها من الاسلحة الكيماوية باعتبار ان ذلك يصب في صالح تركيا مستقبلا .

اما بالنسبة لاسرائيل فالموقف يتسم بخصوصية تميزه عن الموقفين الايراني والتركي ، فمن ناحية لا توجد حدود مشتركة لاسرائيل مع العراق ومن ناحية ثانية ترى اسرائيل ان العراق يشكل - الآن - الخطر الأكبر على أمنها القومي

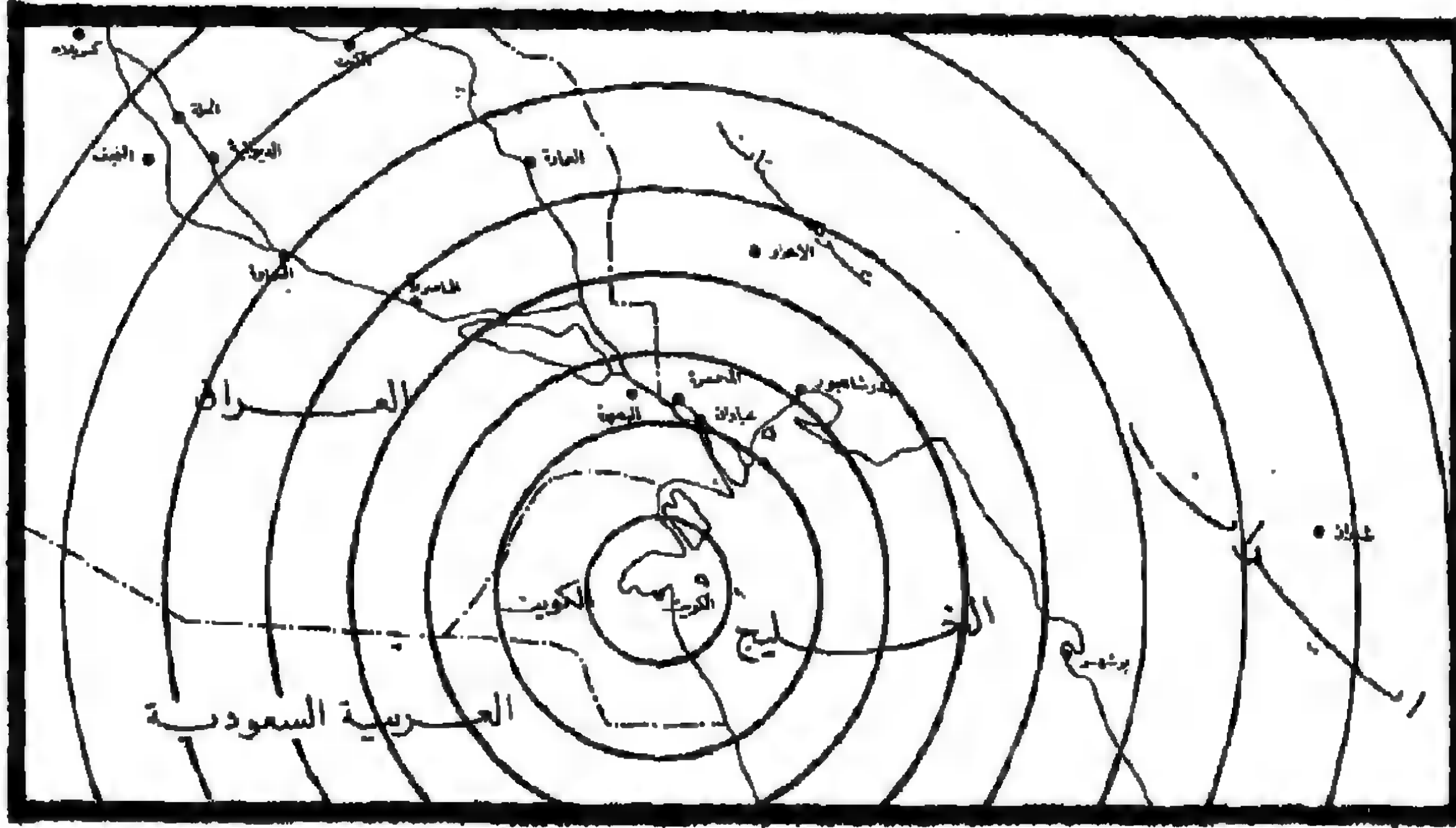
وبالنسبة لشكل الحل المفضل لدى اسرائيل ، فهو بالتأكيد الحل العسكري الذي يضمن تدميرا كاملا للقوة العسكرية العراقية حتى لا تعود العراق وتشكل خطرا حقيقيا على اسرائيل .

ومنذ الوهلة الأولى لوقوع الغزو العراقي للكويت حرصت اسرائيل على التأكيد على ان الخيار العسكري هو الحل الامثل لقضية الاحتلال ، وان المراهنة على حل الازمة عن طريق الوسائل الدبلوماسية سيجعل من صدام حسين « هتلر جديد » كما حرص قادة اسرائيل على التأكيد على ضرورة ان تكون الصلبة العسكرية ضد العراق شاملة بحيث تنهى قوة العراق وتمحو اسلحته لاسيما الكيماوية .

هذا وتشعر اسرائيل بقلق شديد من الدعوة للحل السلمي للازمة لأكثر من سبب :

١ - ان الحل السلمي يمكن ان يتطرق الى مناقشة الطلب العراقي بالربط بين تسوية أزمة الخليج وقضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، او على الاقل يمكن ان يترتب على الحل السلمي ، ضغوط تالية على اسرائيل لاجبارها على السير في عملية السلام وبالتحديد انعقاد المؤتمر الدولي .

٢ - ان الحل السلمي علاوة على انه لا ينطوي على تدمير قوة العراق العسكرية ، فانه يفتح المجال امام ظهور دعوات لنزع الاسلحة النووية والكيماوية في المنطقة الامر



[٨] أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد

د . / جمال علي زهران

ومن هنا ظهرت الأبعاد الدولية في الأزمة . وطبقا لترتيب القوة في النظام العالمي ، فإن الأطراف المتنازعة في هذه الأزمة هي بمثابة قوى صغرى مهما كان لديها من أسلحة وعتاد حجما ونوعا . ولكن هذه القوى لها فاعلية في النظام الاقليمي ، مع منطقة حساسة عالميا باعتبارها محل تنافس دولي بين قوى كبرى لما تمتلكه من ثروات لها تأثير كبير على حياة الغرب خاصة « البترول » . وهذا ما جعل مكانة هذه الأزمة في صدارة اهتمام النظام العالمي .

والقضية الأساسية هنا من واقع هذه الأزمة ومجريات الأحداث فيها حتى الآن ، وفي ضوء تطورات النظام العالمي الجديد القائم على الوفاق والتداخل والاعتماد المتبادل ، تكمن في طبيعة العلاقة بين القوى الصغرى والقوى الكبرى من حيث درجة حرية الحركة للدول الصغرى ، وكيفية تعامل الأطراف الدولية الكبرى مع أزمة اقليمية طرفها الأساسي قوى صغرى أساسا بالمقارنة بها كقوى كبرى ، وهذا يقود الى عدد من التساؤلات الرئيسية هي :-

- ما هي حدود وأبعاد دور دول العالم الثالث أو « الصغرى » تحديدا في ظل المتغيرات الجديدة التي كونت نظاما عالميا جديدا يختلف عن نظام سابق بدأ يدخل متحف التاريخ ؟

- ما هي درجات الحرية في الحركة وطبيعة القيود

منذ بدء الوفاق العالمي الجديد مع صعود جورباتشوف الى الحكم في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، بدأت تتداعى حلول المشاكل الاقليمية ، وبدأت تتراجع حدة الصراع بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) ليحل التعاون محل الصراع وتتعمق فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما . وبإجماع كثير من المحللين المهتمين في هذا المجال فإن النظام العالمي بدأ من منتصف الثمانينات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينات ، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات التي دخلت بها إحدى القوتين وهي الاتحاد السوفيتي الى بؤرة النظام العالمي . بعبارة أخرى فإن هناك إجماعا على أننا نشهد في عالمنا الحالي عصرا جديدا بكل المعايير للنظام العالمي .

وقد طفت أزمة الخليج إلى سطح النظام العالمي الجديد بكل سماته التي تعمقت خلال العامين الأخيرين فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات . وهذه الأزمة هي أزمة اقليمية لها أبعاد دولية . حيث وجد خلاف بين دولتين اقليميتين هما العراق والكويت لم تحله الوسائل السلمية التي تقاغت ببطء ، فظهر استخدام وسيلة القوة العسكرية من جانب أحد الطرفين . وبطبيعة الحال فإن المنطقة ليست هامشية بالقدر الذي يمكن تجاهل الأحداث أو التغاضي عنها في الأولويات بالنسبة للدول الكبرى ،

المفروضة على حركة الدول الصغرى في خضم هذا النظام العالمى الجديد ؟

- هل تسمح طبيعة هذا النظام العالمى الجديد بأى أزمة تهدده أو تتحرك في إطاره ، أم أنه قادر على حصار الأزمة وإحتوائها ومواجهتها ؟

- هل كشفت هذه الأزمة عما يدور تحت سطح الوفاق الجديد بين الكتلتين ، ومن ثم يمكن القول أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام الجديد شكليا ويتعامل مع « سطح » العلاقات وظاهرها دون أن يتعمق في باطنها ومضمونها ، ومن ثم فإنه يمثل إستمرارية للنظام القديم القائم على « الوفاق البارد » لا « الوفاق الدافئ » والحقيقى ؟ أو بعبارة هل النظام الجديد لازال في طور التكوين مضمونا أم أنه شهد إكتمالا حقيقيا شكلا ومضمونا في ضوء التعامل مع هذه الأزمة ؟

- هل يمكن أن نصل في تحليلاتنا الى تصور لعدد أنماط الأزمات وليس مجرد نمط واحد يمكن أن نتحدث عنه في ظل النظام الجديد ، وبالتالي نتحدث عن كيفية أو كيفيات مختلفة لكل نمط على حدة « بعبارة أخرى هل تمثل أزمة الخليج تحديا بارزا للنظام الجديد بحكم الوضع الجيوليتيكي للمنطقة العربية في خضم الصراع الدولى ، بإعتبار أن هذا الموقع يمثل منطقة القلب من العالم جغرافيا ، وبؤرة حركة النظام الاقتصادى العالمى بما يوجد فيه من ثروات و .. الخ ؟

والتساؤلات تتداعى ، وهذا يقودنا الى محاولة تحليل هذه التساؤلات في إطار المراحل المختلفة للنظام العالمى .
أولا : دور الدول الصغرى في المراحل المختلفة للنظام العالمى :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة خليج الخنازير في بداية الستينات ، حربا باردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) . ودخلت الحرب الباردة في الأقول بعد بروز قدرة الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصواريخ عابرة القارات ودخول مجال صراع الفضاء مما يشير الى قدرته على تحقيق الردع في الصراع مع الكتلة الغربية . وكانت أزمة خليج الخنازير ترجمة لقدرة السوفييت على ردع الولايات المتحدة من خلال قواعد الصواريخ التى أنشأتها في كوبا آنذاك . وكادت هذه الأزمة تؤدى الى مواجهة شاملة بين العملاقين بما يودى بالنظام العالمى كله ، ولكن مع إستشعار الغرب لقدرة المعسكر الشرقى على الردع والتكافؤ في القوة معه ، بدأ التفكير في مرحلة جديدة في النظام العالمى تستبعد فيه الحرب الباردة ليحل محلها تفكير جديد ، ومكثت هذه المرحلة الانتقالية طوال فترة الستينات . ومع بدء السبعينات التقى زعيما الدولتين العظيمين في مايو عام ١٩٧٢ لتبدأ مرحلة الانفراج أو الوفاق بينهما ليعود الهدوء متأصلا بعد فترة إنتقالية في الستينات ، وإستمر الوفاق سنوات قليلة ليتحول الى

« وفاق بارد » . الى أن جاء جورباتشوف ليعود الدفء الى الوفاق ليدخل النظام العالمى مرحلة وفاق جديد . وفي إطار إستعراض هذه المراحل المختلفة نلاحظ أن مرحلة الحرب الباردة شهدت حركات التحرير في العالم الثالث والاستقلال عن الاستعمار الغربى ، وفي خضمها بدأت سمة الاستقطاب العالمى من جانب الدولتين الكبيرتين للدول الصغرى ، وتأصل الاستقطاب طوال الستينات وهى المرحلة الانتقالية وبدأ التفكير في ضرورة انفراج العلاقات ، وإستطاعت غالبية دول العالم الثالث أن تستقل وأن تتبلور في حركة جماعية تعبر عن طموحاتها وآمالها ، وتكونت حركة عدم الانحياز ، مع عدد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد تعددت وجهات النظر حول مدى حرية الدول الصغرى في صنع قراراتها باستقلالية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى ، وفي ظل المرحلة الانتقالية والوفاق . فهناك من يرى أن الدول الصغرى أصبحت مقيدة الحركة ، وآخرون رأوا أن الدول الصغرى في العالم الثالث تتمتع بحرية أكبر في الحركة في ظل الوفاق العالمى . والواقع أن المسألة يمكن أن ينظر اليها من منظور عكسى وهو مدى اختيار طبيعة النظام العالمى الجديد في ضوء نشوب أزمة إقليمية بين دول العالم الثالث . فبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق حقيقى ، فإن هذا النظام قادر على إحتواء أى أزمة بالطرق السلمية وبعيدا عن إستخدام القوة . وبالقدر الذى يسود النظم العالمى من وفاق ظاهرى ، فإن هذا النظام يصبح غير قادر على إحتواء الأزمة . ومع ذلك فإننا نسلم بوجهة النظر القائلة بأن الدول الصغرى تستطيع أن تتمتع بحريتها في الحركة - متى أرادت - في ظل « النظام العالمى الوفاقى » . وهناك دلائل كثيرة على ذلك ، منها : الحرب الهندية - الباكستانية في نهاية عام ١٩٧١ ، حرب أكتوبر والمبادرة العربية بها في عام ١٩٧٣ بعد لقاءين بين العملاقين عامى ٧٢ ، ١٩٧٣ ، كما لم يمنع الوفاق من التدخل السوفيتى في أفغانستان ، كما لم يمنع الردع الاستراتيجى في بداية الستينات عن التدخل الأمريكى في فيتنام رغم استطاعة الأخيرة أن تهزم الولايات المتحدة وتحطم غرورها وتجبرها على الرحيل والاستسلام حتى أصبحت هناك ما يسمى بعقدة فيتنام في السياسة الأمريكية . والأمثلة الأخرى كثيرة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وعلى الرغم من قوة الوفاق الدولى الجديد وتداعى أحداثه بشكل لم يسبق له مثيل ، وأن الجميع يتفق على أن مضمون النظام العالمى وشكله قد تغير حقيقة ، إلا أن هذا لم يمنع من بروز أزمة جديدة وهى أزمة الخليج بمبادرة من إحدى القوى الصغرى في العالم الثالث وهى « العراق » . وهذا هو السؤال والتحدى : كيف تقع هذه الأزمة في ظل هذا المناخ الوفاقى العالمى ؟ وهذا يجعلنا

لإساءة فهم مواقف بعض الدول بأنها تؤيد الموقف العراقي . وهذا ما يجعلنا نخوض في محاولة تحليل التعامل الدولي مع الأزمة .

فالتعامل الدولي مع الأزمة يمكن بلورته في اتجاهين رئيسيين ، يتضمن كل منهما عدة توجهات داخلية . فهناك اتجاه غربي يقابله اتجاه شرقي .

١ - **الاتجاه الغربي** : وهذا الاتجاه تقوده بالطبع الولايات المتحدة ، على الرغم من وجود آراء متعارضة معها ولكنها تدور في نفس الاطار العام لهذا التوجه ، فالولايات المتحدة أخذت زمام المبادرة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكري ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع . وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين ، الأولى : تصعيد الموقف الدولي إزاء الأزمة بغرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة ، في نفس الوقت تسعى الى تنمية وجودها العسكري وإستكمال قدراتها العسكرية في منطقة الخليج لتكون في أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة أو برد الفعل ، وذلك كركيزة ثانية . وقد كانت للتصريحات المتتالية للرئيس الأمريكي ومساعديه تأثير كبير وترجمة للموقف الأمريكي وإنعكاسا لتطور هذا الموقف مع استمرارية الأزمة . فقد صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في ١٩٩٠/٧/٤ بإدانة الغزو . وسعت الولايات المتحدة بكل الوسائل للحصول على موافقة السوفييت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ولكنها فشلت في ذلك . وهذا ما يكشف عنه مؤتمر هلسنكى في الاسبوع الثانى من سبتمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين الأمريكى والسوفييتى ، حيث إتفقا على حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة . مع التأكيد على اعتراف أمريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعا منذ بداية الأزمة (التايم الأمريكية ١٠ ، ١٩٩٠/٨/١٧) . .

وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٠/٨/٨ ، حيث أشار الى « ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط ، ثم بعد ذلك يتم التوصل الى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين ، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك ، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل ، وأن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها ، وأنه يأمل في الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأن يؤدى الانسحاب العراقى الى تطورات سلمية للمنطقة كلها » (الأهرام ٩٠/٨/٢)

كما أكد الرئيس الأمريكى في تصريح له لصحيفة

نسلم بأن المسألة تعدت حرية الدول الصغرى في الحركة في ظل مناخ عالمى وفاقى ، فالتطور التاريخى للنظام العالمى أضفى يسلم بهذه الحقيقة . ولكن للسؤال بقية أخرى ، وهى كيف يتعامل أطراف الوفاق العالمى الجديد مع هذه الأزمة لنقف على طبيعته الجديدة حقيقة ؟ وهذا هو مضمون النقطة التالية :

ثانيا : تعامل النظام العالمى مع أزمة الخليج :-
من خلال استعراض وتحليل مواقف الدول الكبرى المختلفة إزاء الأزمة يتضح أن هناك عناصر التقاء يقابلها عناصر إختلاف أساسية ، وهذا يتضح من خلال تناول موقف كل من الاتجاه الغربى ، والاتجاه الشرقى .
وبداية فإنه يلاحظ بروز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة . حيث صدر عن المجلس (١١) إحد عشر قرارا متتاليا إبتداء من الادانة وحتى أقصى درجات الحظر خاصة الحظر الجوى كعقوبة إقتصادية ، إضافة الى قرار بالتعويضات المطلوب من العراق دفعها في ضوء غزوه للكويت ونهاية بقرار يجيز استخدام القوة . وكان من الواضح مدى تأثير الوفاق الجديد على صدور مثل هذه القرارات حيث تراجع استخدام الفيتو التقليدى من إحدى القوتين إزاء أزمة في العالم الثالث في ظل نظام الاستقطاب . وصدرت هذه القرارات بإجماع الخمسة الكبار في المجلس مع تحفظ أو إمتناع أو معارضة دولة أو أكثر من الأعضاء « الصغار » - بلغة تكوين المجلس . كما أنه إتضح مدى توافر القدرة لدى الولايات المتحدة في توظيف المنظمة الدولية في صدور مثل هذه القرارات ، وإستخدام نفوذها في التأثير على الدول الأعضاء في المجلس . وقد ساعد الولايات المتحدة على هذا التوظيف طبيعة المناخ الدولى القائم على الوفاق ، مما أعطى انطبعا بأنها تلتزم في موقفها بقرارات المجتمع الدولى . وهذا يجعلنا نتساءل : ماذا لو لم يكن المناخ الدولى يسمح بذلك التوظيف الأمريكى للأمم المتحدة ؟ هل كانت تصرفات الولايات المتحدة هى نفسها ؟ مجرد سؤال بالمخالفة يؤكد مدى التوظيف الأمريكى للمناخ الدولى وبالتالي منظمة الأمم المتحدة ، وليس مجرد محاولة أمريكية للالتزام بالشرعية الدولية للتعامل مع أزمة إقليمية . وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الدور من جانب الأمم المتحدة ، إلا أنه يبقى ظهور دور جديد حيث تلاقت فيه وجهات نظر الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج ، وهذا التلاقى أدى الى صدور قرارات تمثل إجماعا لهؤلاء الأعضاء الخمسة ، وعلى الرغم من هذا التلاقى في قرارات صدرت من الأمم المتحدة ، إلا أنه من الصعب القول أن هذا إتفق مع المواقف الفعلية لهذه الدول الخمس من الأزمة بشكل عام . فقد تكون هذه القرارات الدولية إنعكاسا للتلاقى كحد أدنى من إتفاق الدول الكبرى معا ، وقد تكون مجرد قرارات رسمية تجنباً

بالميل للحل العسكري لكبح جماح العراق . وفي إطار التبعية الكاملة في السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية ، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطاني مع المرونة الأمريكية في الوقت الحاضر على أنه نوع من توزيع الأدوار بينهما لا أكثر . ومن جانب آخر فإننا نلاحظ مرونة وموقفا وسطا من جانب فرنسا منذ بداية الغزو ، وقد وصل الموقف الفرنسي إلى حد إعلان مبادرة تمثل حلا وسطا لحل كل مشاكل المنطقة شاملة زمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي ، وهذا ما أعلن على لسان الرئيس الفرنسي ميتران في كلمته أمام الجمعية العامة ، إلى حد تصريح لوزير خارجية فرنسا تعقيبا على تصريح بوش الذي قال فيه أن من شأن انسحاب العراق من الكويت أن يفتح الطريق أمام تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، بأن هذا الموقف يأتي قريبا جدا من الموقف الفرنسي الذي أعلنه الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة إن لم يكن مطابقا له (الأهرام في ١٠ / ٢ / ١٩٩٠) . ومما يؤكد على طبيعة الموقف الفرنسي المستقل نسبيا من الموقف الأمريكي ما صرح به وزير الدفاع الفرنسي (جان بيير شيفنمان) ، بأن فرص نشوب حرب في الخليج مازالت أكبر بكثير من فرص السلام ، وأنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمي لأن التجربة أثبتت أن جميع الحروب في العالم الثالث قد فشلت مثلما حدث للولايات المتحدة في فيتنام ، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان ، وفرنسا في الجزائر ، وأن العمليات الحربية في الخليج ستكلف فرنسا من الآن وحتى نهاية العام (٢) مليار فرنك (أهرام ٢٤ / ١٠ / ٩٠) . وتأكيدا للموقف الفرنسي المستقل عدم خضوع القوات الفرنسية في الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات . أما عن بقية الدول الغربية فإنها تدور في الفلك الأمريكي أما بأداء دورها في المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة في المنطقة من جراء الأزمة ، وأما بدعم مصاريف القوات الدولية في الخليج ، كما يحدث من جانب اليابان مثلا ، أو بالتأييد الضمني كألمانيا نظرا لانشغالها بأحداثها الداخلية المتعلقة باتمام انبعاث الوحدة . إضافة إلى تحفظات صامتة من دول أوروبية أخرى خاصة إزاء عدم الاستعداد في التورط باستخدام القوة العسكرية في الخليج . ويبقى أن الموقف الغربي تقوده الولايات المتحدة مستخدمة كل نفوذها حفاظا على تماسكه ، واستمرارية هيبتها وعدم تعرضها للاهتزاز .

[٢] الاتجاه العرقي : ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي ، وإن كان يتسم هذا الاتجاه أيضا بعدد من التوجهات في داخله . فقد سار الاتحاد السوفيتي في طريق العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن . وسائر الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وإدانتته في تصرفه بغزو العراق

الصنداي اكسبريس البريطانية في ٩٠ / ٨ / ٧ : « أنه لا يعتقد أن الحل السلمي لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت يعد حلا حتميا ، وأنه يحدوه الأمل الكبير في أن يدفع الحصار الدولي المفروض على العراق الرئيس صدام إلى إعادة حساباته والنظر في تكاليف عدوانه ، والانسحاب من الكويت وأن تنتهي الأزمة سلميا وبدون حروب » .

وفي تطور آخر أكد بيكر وزير الخارجية الأمريكي في تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس انواب الأمريكي « بأن السلام في الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب » (الأهرام في ٩٠ / ٨ / ٢٠) . كما أكد وزير الدفاع الأمريكي في تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في ٩٠ / ٨ / ٢١ على أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية متفائلة جدا إزاء امكانات الحل السلمي ، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت ، وأن الحرب في المنطقة ليست حتمية .. » .

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش ومساعديه ، وأكدت على :

أن الحل العسكري غير حتمي ولكنه ليس مستبعدا . وهذا يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية في الخليج إلى حد تحريك الرئيس بوش أخيرا للاحتياطى الأمريكى من القوات والبالغة (٢٠٠) مائتى ألف جندي ، وكذلك التدريبات الجارية في المنطقة وخطط الحرب المعدة كما أشيع ، مرة باسم « جمل الليل » وأخرى باسم « الرعد الوشيك » إلا أن المسؤولين الأمريكيين سرعات ما أعلنوا عن ذلك ، وبسرعة جدا وفي اليوم التالى يتم نفي ذلك . وهذا ما يفهم على أن كل ذلك يأتي في إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلي لاجبار العراق عن العدول عن سياسته . وكما هو واضح فإن الولايات المتحدة بدأت بالتشدد في استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ومع مرور عدة أشهر وفي ضوء عدد من المتغيرات فإن الولايات المتحدة تشير إلى إمكانية كبيرة في استخدام الحلول السلمية من أزمة الخليج .

وحتى ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن في ٢٩ / ١١ والذي يجيز في أحد بنوده استخدام التدابير العسكرية بعد منح العراق مهلة للانسحاب واتخاذ حل سلمي ، يعد في أحد جوانبه نوعا من الضغط من أجل تمرير حل سلمي أكثر من كونه خطوة على طريق المواجهة العسكرية . وفي إطار توزيع الأدوار داخل الاتجاه الغربى نلاحظ التشدد البريطانى المتصاعد بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وأن الموقف البريطانى لم يعتريه تغير منذ بدء الغزو العراقى خارج نطاق التشدد

من التسوية السياسية فانه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة ، وأن خطوة الحرب بأنها خطوة جدا وتتسم بقدر عال من المغامرة (اهرام ١٦ ، ١٨ / ١٠ / ٩٠) . وفي ختام مباحثات جورباتشوف في مدريد قال الرئيس السوفيتي في مؤتمر صحفي . « أن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع ، وأن اصرار بلاده على حل النزاع سلميا هو للمصالح الدولي العام ، وأن نتائج أى مواجهة مسلحة ستكون أخطر مما نريد ، (اهرام ٢٩ / ١٠ / ٩٠) . وفي ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة في أواخر أكتوبر الماضي ، أكد الرئيس السوفيتي ضرورة عقد قمة عربية وإيجاد وسيلة عربية وهي أفضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقي لإيجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت . وبهذا يمكن التوصل الى حل أسرع . وأشار الى أن مناقشات مبعوثه بريماكوف أظهرت بعض الليونة في موقف صدام حسين

، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض اجزائها سرية . ثم أكد رفضه للحل العسكري للأزمة ، وأن الحل السياسي للنزاع يجب أن يأخذ في الاعتبار موقف جميع الأطراف بما في ذلك العراق » (الاهرام ٣٠ / ١٠ / ٩٠) . وفي ١٠ / ١١ / ٩٠ أعلن شيفرنادزه علنا وللمرة الأولى « أن الاتحاد السوفيتي يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الاحتلال العراقية في حالة فشل الجهود السلمية ، ولكن لا بد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة » ، ثم أكد الرئيس جورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة ، وأن المجتمع الدولي بأسره يجب أن يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق للكويت حتى يتخطى أول اختبار للسياسات الجديدة . وأن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة متفقتان على العمل من أجل تحقيق حل سياسي لأزمة الخليج ، وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكري ولا يوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة ، وأن قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والحشد العسكري في الخليج كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية للأزمة . » (الاهرام ١٠ / ١١ / ٩٠ ، وجريدة الحياة البريطانية في ١٠ / ١١ / ٩٠) . ثم تابعت التصريحات في هذا الإطار فيما بعد .

والواضح من خلال استعراض التصريحات السابقة للمسؤولين السوفييت ، أن الموقف السوفيتي يلتزم بالحل السياسي منذ بداية الأزمة ، ويرفض الحل العسكري لها ، ويميل الى الحلول الوسط أخذا في الاعتبار المصالح العراقية ، ويربط الأزمة في الخليج بأزمات المنطقة ، وأنه يميل الى العمل الجماعي من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها ، وفي هذا يرفض رغبة الولايات المتحدة في

وذلك ما ظهر في البيان المشترك بين الدولتين في ٤ / أغسطس ١٩٩٠ . ولكن الاتحاد السوفيتي رفض مساندة الولايات المتحدة في فكرة استخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الخروج من الكويت . وقد تاکدت السياسة السوفيتية ازاء أزمة الخليج بانتهاج طريق السلام ، ونبذ فكرة استخدام القوة العسكرية . طوال الأزمة منذ وقوعها وخلال الأشهر الأربعة الأولى وقد ترجم هذا الموقف السوفيتي في لقاء قمة هلسنكي في ٩ / ٩٠ ، بين جورباتشوف وبوش ، حيث سعى الأخير إلى موافقة السوفييت على الخيار العسكري ، ورفض جورباتشوف ذلك . وتم التوصل الى حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة . وأن الاعتراف الأمريكي جاء بعدم حتمية الحل العسكري ، أى نبذ القوة كأسلوب وحيد وفقا لما كانت تستهدفه الولايات المتحدة . كما رفض جورباتشوف المشاركة بالانضمام لاي قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات . وهذا ما أكدته جورباتشوف في المؤتمر الصحفي عقب انتهاء لقاء هلسنكي ، مشيرا الى اصراره على التسوية السلمية وأن صدام سيخضع في النهاية للضغط العالمية . كما تجلّى الموقف السوفيتي في عدم سحب الخبراء السوفييت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم . وفي تصريح لشيفرنادزه قال : « موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت اشرافها الأهرام - ١ / ١٠ / ١٩٩٠) . وفي ٥ / ١٠ / ١٩٩٠ قال جورباتشوف « أنه يعتقد بأنه لن تكون هناك حرب في الخليج وأن الاتحاد السوفيتي لا يعزّم ارسال قوات الى المنطقة ، كما أن القوات الموجودة حاليا في الخليج أكثر من اللازم . وأن الاتحاد السوفيتي سيقوم بدوره في الأزمة حتى النهاية » . وجاء هذا التصريح مواكبا لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه الى المنطقة وهو « بريماكوف » لزيارة العراق وعدد من الدول العربية ، وهذا هو الترجمة الأخرى للموقف السوفيتي القيام بالدور الساعي للسلام وحل الأزمة سلميا وبعيدا عن العنف واستخدام القوة العسكرية . وفي تصريح للممثل السوفيتي عقب زيارته للعراق : « أنه متفائل ازاء امكانات الحل السلمي لأزمة الخليج ، وأنه لم يعد متشائما .

وفي ١٦ / ١٠ / ١٩٩٠ ، أكد شيفرنادزه (وزير الخارجية السوفيتي) أمام البرلمان : أن بلاده لا ترى وجود أى علاقة مباشرة بين أزمة الخليج والنزاعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط ، وأنه يعتقد أن هناك امكانية للتوصل الى حل سلمي للنزاع في الخليج ، وأشار الى أن زيارة « ايفجينى بريماكوف » - مبعوث الرئيس السوفيتي لبغداد قد حققت نتائج هامة . وفي ١٨ / ١٠ / ٩٠ أشار وزير الدفاع السوفيتي من « أن خطر الحرب لا يزال قائما في منطقة الخليج ، وأنه اذا كان لا بد

أخير تماما ، وبالمقابل الاصرار على الحل السلمي وممارسة الضغوط على العراق حتى يستجيب لارادة المجتمع الدولي . ولكن في نفس الوقت فان الواقع يشهد بأن هناك انقساماً واضحاً . في أولوية الخيار العسكري لدى كل من الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، حيث يسعى الأخير الى أسلوب الوساطة والتدخل في المنطقة وطرح أفكار ومبادرات أخرى أن يكون هناك لقاء قمة عربي كأفضل الوسائل لحل الأزمة سلمياً ، وأنه يدعو الى مراعاة مصالح كافة الأطراف ، وهذا الأسلوب يصب في تدعيم تيار السلام في مواجهة تيار الحرب .

هنا نتساءل عن تفسير الاصرار السوفيتي على الحل السلمي ، والتراجع الأمريكي عن إعتبار الحل العسكري خيار وحيد إلى خيار آخر؟ والواقع أنه بلاشك فان التفكير السوفيتي إزاء الأزمة جاء متسقاً مع فكره العام إزاء عهد الوفاق الجديد منذ تولى الرئيس السوفيتي جورباتشوف للحكم في ١٩٨٥ وحتى الآن . فقد أقر الوفاق بين العملاقين الحل السلمي لجميع المواجهات وكأسلوب لمواجهة الأزمات الاقليمية ، وتجنب أي مواجهة مهما كانت تأكيداً لأن طريق الحرب غير مجد وغير مفيد لأي طرف . ولذلك فان ترسخ هذا المناخ الى حد كبير في خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التوصل الى حلول سلمية لمشاكل اتسمت بالصعوبة في حلها ان لم يكن مجرد التفكير في حلها فحسب . وعلى مستوى العالم ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك (ناميبيا ، والحرب العراقية الايرانية ، وكمبوتشيا ، وأفغانستان) اضافة إلى تطورات الأوضاع في أوروبا كلها واتفاق الدولتين العظيمين على نبذ المواجهة العسكرية فيها تأكيداً للسعي نحو مجتمع عالمي يسود فيه السلام الحقيقي ، ويسعى لرفاهية الانسان . ولذلك لم تجد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتي اذناً صاغية لكسب تأييده لسياستها التي جندت الخيار العسكري ، وبدلاً من استمالة الأمريكيين للسوفييت إزاء هذه السياسية ، تراجع الأمريكيون عن أولوية الخيار العسكري لاعطاء الفرصة الكاملة لخيار السلام ، وهذا هو ما وضح في مؤتمر هلسنكي بين العملاقين في سبتمبر الماضي . تم تطور موقفهما المشترك إلى مجرد التهديد بالقوة وبصورة غير مباشرة من أجل التسوية السياسية . ويؤكد المناخ الجديد اتفاق العملاقين على نبذ الحرب كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقليمية في دول العالم الثالث ، والمشاكل الدولية أيضاً ، وفي هذا الاطار فان الخروج عن ذلك يعد بمثابة تحطيم للنظام الدولي الجديد والعودة به إلى حالة التوتر والصراع والحرب الباردة مرة أخرى . ولذلك فان حياة النظام العالمي وقدرته على البقاء أصبحت كامنة في كيفية احتواء هذه الأزمة سلمياً ودون استخدام القوة العسكرية ، وإلا تناقض مع مضمونه الأساسي والوحيد

الانفراد بالمنطقة وتحبيذها للخيار العسكري ، في نفس الوقت يوافق على قرارات الأمم المتحدة يفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، اضافة الى أن السوفييت يؤكدون على الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلمياً وفي اطار عربي .

الا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية ومع جهود الاتحاد السوفيتي ذاته ، دفعت به في النهاية إلى التجارب مع السعي الأمريكي لاتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمثابة انذار للعراق حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية - والاتحاد السوفيتي حين فعل ذلك أنطلق من ضرورة العمل الجماعي مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن ، وفي نفس الوقت اتاحة الفرصة للعراق لاعادة حساباته والاستجابة للحلول السلمية ، وأخيراً ابعاد شبح الخيار العسكري لصالح العمل السياسي .

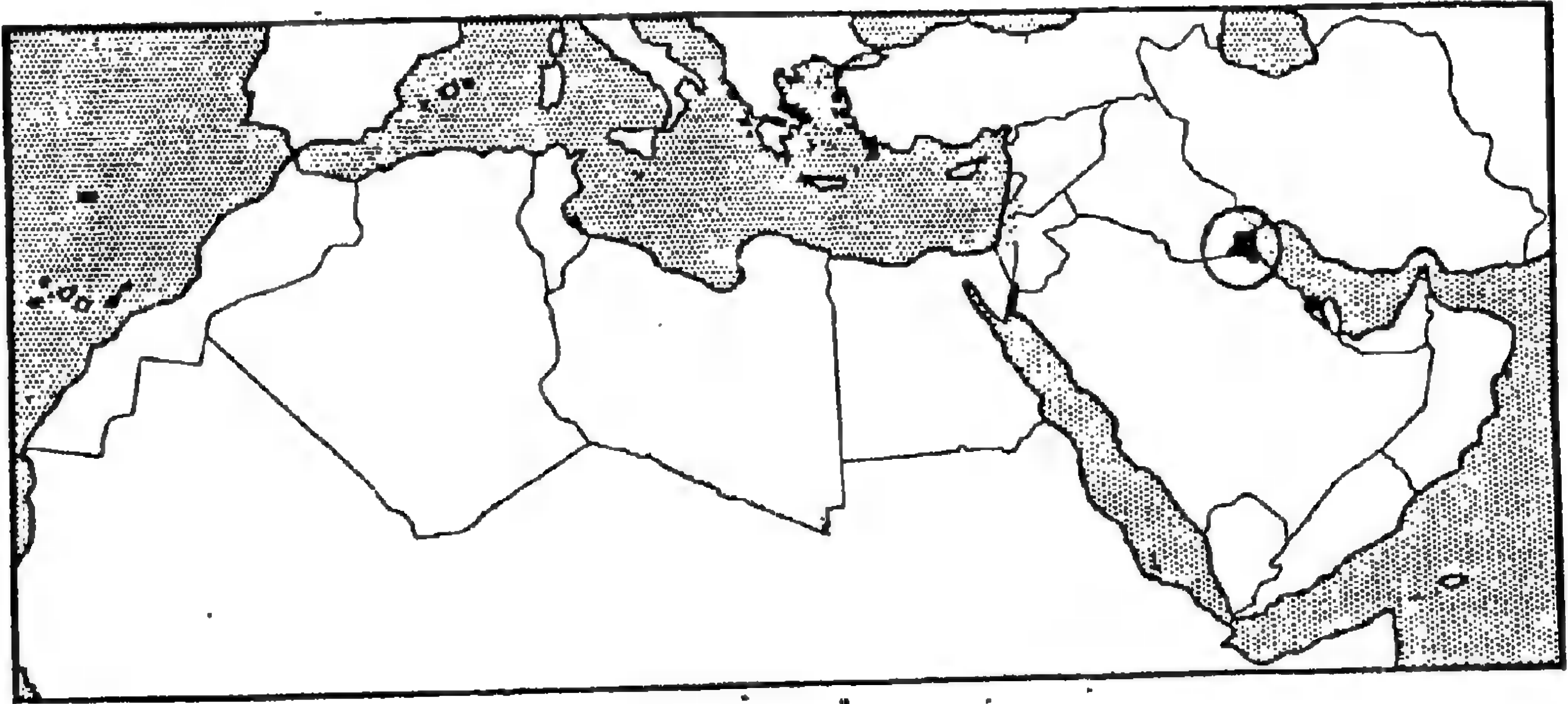
أما عن الموقف البارز الآخر في الاتجاه الشرقي فهو للصين . وهذا الموقف ينطلق من أهمية الأمم المتحدة في نظر المسألة ، ويستبعد الحل العسكري ، ويسعى للحل السلمي ، وظهر ذلك في قيام وزير الخارجية الصيني بزيارة المنطقة في نوفمبر الماضي . ومن المتابعة والتحليل نشرت بعض الأخبار من أن الصين زودت العراق سرا بكمية كبيرة من مادة كيماوية نادرة يمكن استخدامها لانتاج وقود الصواريخ وكذلك الاسلحة النووية . (صحيفة الانديبيندنت البريطانية يوم ٢٠/٩/٩٠) على الرغم من نفى الحكومة الصينية المعلومات التي نشرتها الجريدة في اليوم التالي ، ولكن هذا يشير الى دور صيني في مواصلة تدعيم القدرة العسكرية للعراق بغض النظر عن الأحداث . وتأكيداً للموقف الصيني أعلن كيان كيشيان وزير خارجية الصين عند زيارته للقاهرة في ١١/٩٠ أن الموقف الصيني هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمي لنزاع الخليج ، وأن الجهود ستتركز على تجنب استخدام القوة ووقوع الحرب ، وهذا أمر يتماشى مع مصالح كل الأطراف (الاهرام في ٨/١١/٩٠) . وإزاء بعض التصريحات التي نشرتها بعض الجرائد عن نية الصين في طرح مبادرة سلام لأزمة الخليج ، ترددت تهديدات أمريكية بريطانية الى الصين بوقف المساعدات الغربية في حالة الاتجاه الى تدعيم الموقف العراقي ، وفي حالة طرح مبادرة سلام ، (جريدة الحياة ٥/١١/١٩٩٠) . وكما يلاحظ فان الموقف الصيني يتشابه الى حد كبير مع الموقف السوفيتي مضموناً ، وإن كان هناك ميل صيني لتدعيم الموقف العراقي بصورة أوضح من السوفييت .

ثالثاً (آفاق الأزمة في ظل النظام العالمي الجديد : يتضح من خلال استعراض أسلوب وتفكير وسياسات تعامل الدول الكبرى مع الأزمة ، أن هناك شبه اجماع على استبعاد الخيار العسكري ، أو على الأقل جعله خيار

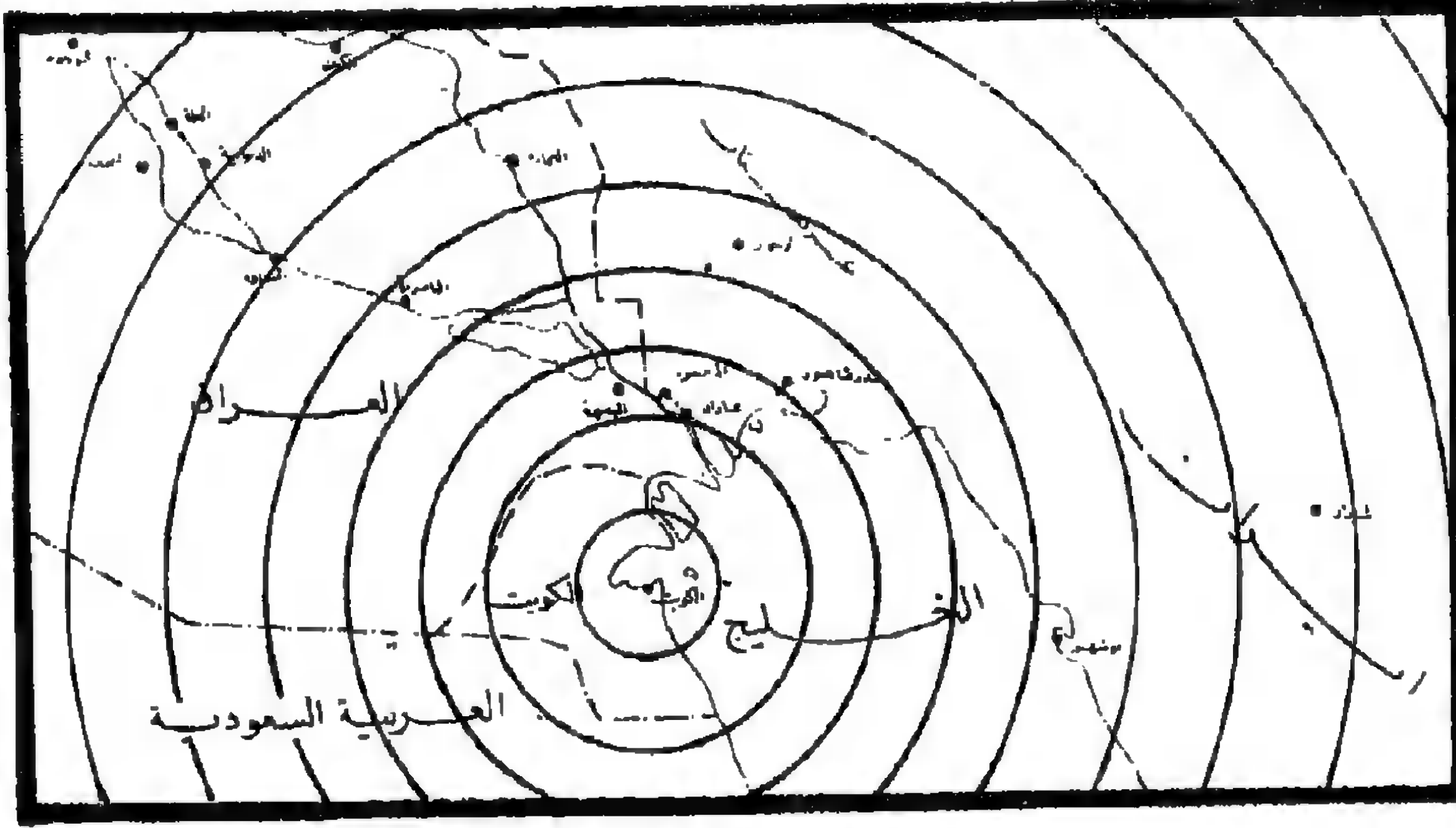
المنطقة يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي السوفيتي ، وايضا لأن موقع الأزمة على مقربة ان لم تكن جزءا من الحزام الأمني الاستراتيجي ، وأحد المصدات الجيوبوليتيكية لصانع القرار السوفيتي . وعلى ضوء التجارب التاريخية ، وفي ضوء الخيارات المطروحة منذ بدء الأزمة وحتى الآن ، فإنه يمكن تصور مزيد من حرية الحركة لدول العالم الثالث في ظل الوفاق الجديد ، وذلك عكس ما يراه آخرون من تلاشي دور دول العالم الثالث من خريطة النظام العالمي الجديد القائم على الوفاق . وإن كانت حرية الحركة تحتاج إلى رؤية استراتيجية تعيد تماسك هذه الكتلة وتعيد صياغة أبعاد دورها في النظام العالمي الجديد بما سيحافظ على مصالح هذه الكتلة الاستراتيجية ، ويحفظ بقاءها بارادة مستقلة وفي ظل المتغيرات المتسارعة والمتزايدة في العالم في الوقت الحاضر . والأمر أيضا يتوقف على طبيعة الأزمة ومدى قدرة الأطراف على الحركة ، وهذا يجعلنا نقول ان هناك أزمات يمكن أن يكون للدول الأطراف فيها حرية حركة أكبر ، والعكس صحيح . وهذا على هدى وفي ضوء مسار أحداث أزمة الخليج . □

والذي يتضمن في الوفاق والسلام ومحاصرة الأزمات وتجاوزها بسرعة .

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر وهو الدور المتوقع لدول العالم الثالث على ضوء هذه الأزمة وحريتها في الحركة من عدمه ، في إطار هذا المناخ العالمي الجديد ؟ وهنا فإن الذي يجب أن نسلم به أن طبيعة النظام العالمي الجديد القائم على الوفاق لم يمنع من قدرة إحدى الدول الصغرى (العراق) على المبادرة وحرية الحركة في ظله . وعلى ضوء مرور عدة أشهر دون التوصل إلى حل نهائي للأزمة ، فإن هذا يؤكد امكانية الدول الصغرى وحريتها في الحركة في ظل نظام عالمي قائم على الوفاق ، وهذا يذكرنا بالقدرة العربية على المبادرة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ في ظل نظام وفاقى عالمي آنذاك . ولذلك فإنه من الواضح حتى الآن ان النظام العالمي ازاء الأزمة محكوم في خياراته بضرورة اتفاق العملاقين . والعملاقان اتفقا على كل ما هو سلمي من عقوبات اقتصادية ، ووساطات ، واهتمام سياسي بالموضوع .. الخ ، ولكنهما اختلفا على الخيار العسكري ، خاصة وأن الخيار العسكري في هذه



● ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات ●



[٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية

د . عبدالله الأشعل

بين دعاوى العراق المتعددة والمتناقضة .
ومن الواضح أن القبول بمنطق الحقوق التاريخية حتى لو كان مضمونها صحيحا يؤدي الى تمزيق الخريطة العالمية الراهنة وإعادة رسم خريطة جديدة ، وتدمير الاستقرار الواجب للمعاملات الدولية .

وقد أدان مجلس الأمن ضم العراق للكويت (القرار ٦٦٢ في ٨/٨) مثمنا سبق أن أدان ضم إسرائيل للقدس والجولان . والادانة رفض للضم كاسلوب في التعامل مثمنا هي رفض لمبرراته ومزاعمه ، وهي أضعف من أن تصمد لأي مناقشة والمعروف أن إسرائيل قد تذرعت في حالة القدس بالحقوق التاريخية والتوارثي وحق الاسترداد مقابل الانتصار على العرب ، كما تذرعت في حالة الجولان بمنطق الأمن الاسرائيلي الذي رفعت لتبرير تصرفاتها السياسية والأقليمية فيما حولها وخاصة جنوب لبنان ، والذي قرنته بحق آخر إبتدعته وهو الدفاع الشرعي الوقائي الذي تبرر به أي عمل يخدم في نظرها حقا أوليا وهو حق البقاء .

ولا فرق بين ضم إقليم من دولة قائمة أو من دولة في طور النشأة ، أو ضم إقليم الدولة بأكمله ، لأن المجتمع الدولي في كل الأحوال هو الطرف الآخر المواجه للمعتدى .

٢ - العراق والبعثات الدبلوماسية في الكويت :
يرى العراق أن الضم قد أزال الشخصية الدولية للكويت ، وأسقط السند الأساسي في وجود تمثيل أجنبي

أثار الغزو العراقي للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ تداعيات سياسية واقتصادية وإجتماعية وقانونية واسعة إنشغل بها العالم كله . ويهمننا من هذه التداعيات بعض جوانبها القانونية وبعض القضايا القانونية التي أثارت بمناسبة الغزو والتصرفات العراقية الأخرى ، مع إشارة خاصة إلى قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .. وفذلك نقسم هذا التقرير الموجز إلى قسمين في أولهما نلمس مجمل المسائل القانونية ، وفي الثاني نركز على قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .

أولا : الجوانب والمسائل القانونية

١ - الغزو والضم والدعاوى التاريخية :

برر العراق غزوه ثم ضمه للكويت بمقولة الحقوق التاريخية على أساس أن الكويت كانت تتبع إداريا ولاية البصرة تحت الحكم العثماني .. والحق أن ما يدعيه العراق ليس حقا وليس تاريخيا ، فضلا عن أن الأسلوب ومبرراته لم تعد مقبولة في القانون الدولي المعاصر الذي إلزم به العراق في ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية حيث التأكيد واضح على إحترام المساواة في السيادة وعدم المساس بالسلامة الإقليمية والتدخل في الشؤون الداخلية للغير .. وحتى من الناحية القانونية البحتة فإن دعوى العراق لايمكن تكييفها في ضوء أحكام القانون الدولي الذي وضع لتطوير وتيسير العلاقات الدولية السلمية في المجتمع الدولي ، ولايمكن تحقيق أي إنسجام

بطبيعته مؤقت حتى لو كان إحتلالا كلياً ، وتحكمه مبادئ القانون الدولي الخاصة بالاحتلال الحربي ، وقد أكدت قرارات مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الكويت ، كما أدان المجلس تصرفات العراق ونهبه للكويت وإضراره بحقوق الكويتيين الأجانب في الكويت ومحاولاته تغيير هوية الكويت الديمقراطية وطمس معالمها المدنية والاجتماعية ، وحمل المجلس العراق المسؤولية عن كل هذه الأضرار وألزمه بضرورة دفع التعويضات من أمواله لدى الدول الأعضاء التي طلب منها تجميدها لهذا الغرض .

ويترتب على ما تقدم أن وضع الكويت القانوني يتلخص فيما يلي :

أ - لا مساس بأراضي الكويت وحدودها الدولية وجنسية شعبها ومواردها الاقتصادية .

ب - لا مساس بحكومة الكويت الشرعية وفي المنفى وهي إمتداد للحكومة في الكويت ولا تحتاج الى إعتراف جديد وإن أمكن إعتداد الدبلوماسيين الأجانب في السعودية لديها في نفس الوقت .

ج - لحكومة الكويت في المنفى كل الصلاحيات القانونية للتصرف نيابة عن الكويت تجاه كافة في المجال الدولي وفي المنظمات الدولية ، ولايثير ذلك بأي حال مسألة إزدواج التمثيل بين هذه الحكومة والعراق مادام العراق قد تخلى فوراً عن فكرة حكومة مصطنعة في الكويت وقرر إعتبار الكويت المحافظة رقم ١٩ من المحافظات العراقية .

د - يلتزم العراق بإحترام الأوضاع السالفة للكويت وسكانها المدنيين ، وتبطل كافة تصرفات العراق التي تشمل الكويت داخليا ودوليا .

هـ - تفسير أحكام التصويت في ميثاق الجامعة العربية :

خلال مؤتمري وزراء الخارجية والقمة العربيين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة ومعارضة بعض الدول وإمتناع البعض الآخر عن التصويت وتحفظ دول أخرى ، فرفع العراق ببطالان القرارين الوزاري والقمة على أساس أن المادة السادسة تفترض صدور القرارات بالاجماع عدا صوت الدولة المستهدفة للاجراء . صحيح أن القرارين صدرا وفق هذه المادة لكن التفسير العراقي أخذ بحرفية النص ولم ينتبه إلى أن المادة تشير إلى القرارات المتضمنة لإجراءات ضد المعتدى . ولما كان القراران لايتضمنان أية إجراءات وإنما أعلننا موقف الاستنكار للغزو والمطالبة بالانسحاب وعودة الشرعية . فإن العبرة في تطلب الاجماع هو تضمن القرار الاجراءات من عدمه ، وليس مجرد صدوره ، مما يفسد التفسير العراقي

ثانيا : الجزاءات الدولية ضد العراق

الجزاء في اللغة هو العقاب أو الثواب ، والجزاء قانونا هو رد الفعل تجاه انتهاك القيم التي يحميها القانون أو

فيها ، فقرر إغلاق البعثات الدبلوماسية وإسقاط حصانات المبعوثين خلال أسبوع . ولما كان مجلس الأمن وكل دول العالم قد رفض الضم وأكد إعترافه بإستمرار وجود الكويت القانوني وحكومتها الشرعية ، فقد أعتبر الضم وقرار العراق ضد البعثات كأن لم يكن وبلا أي أثر قانوني (القرار ٦٦٤ في ١٩٨٨) وقررت معظم الدول تحدى قرار العراق وإستمرار بعثاتها ومبعوثيها مما أدى الى إشتباكات بين السلطات العراقية وهذه البعثات التي أصرت دولها على تأكيد احترام اتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٣ حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، والمساندة العملية لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ المشار اليه . ومع إدانتنا الكاملة لقرار الضم أصلا وكل ما يترتب عليه ، فإننا نرى أن هذا الموقف خلق انفصاما بين الجانب القانوني والجانب الواقعي ، فالعراق بيده الواقع ضد القانون الذي يقرره المجتمع الدولي . ومادامت وظائف البعثات في الكويت قد تعطلت من جانب السلطات العراقية ، وإنتقل من البلاد أميرها الذي يعتمد لديه هذه البعثات ، فليس من الحكمة تعريض الدبلوماسيين العزل لعسف السلطات العراقية وإستخدامها لتنفيذ القانون بعد أن أمن العراق في عدم إحترام أي قانون .

٣ - العراق والأجانب :

إستخدم العراق الأجانب المنتمين الى دول لها قوات في الخليج كرهائن ودرع بشري لتوقعه استخدام القوة ضده لارغامه على الانسحاب . وقد إستخدم الرهائن هؤلاء بطرق مختلفة تارة لتأخير قرار مهاجمته ، وتارة أخرى لخلق رأي عام دولي لصالحه ، وتارة ثالثة بإطلاق سراح بعضهم بمساع معينة لخلق مصالح خاصة لدى دولهم فيكسر بذلك التحالف الدولي ضده . وقد إنتهك القانون الدولي بصدد الأجانب في أكثر من موضع ، ومجمل القول في ذلك أن العراق لايجوز له أن يقيد حرية التنقل والسفر للأجانب ، بل وتعريض حياتهم للخطر بحجة درء مخاطر الحرب وإقرار سلام يخدم غرضه وضمه للكويت . فالقانون الدولي واضح على الأقل منذ الثلاثينات في تقرير أوضاع الأجانب ومركزهم حين قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية الرعايا الألمان في سبيليزيا العليا البولندية بأنه لايجوز للدولة أن تفرض معاملة لايقرها القانون الدولي على الأجانب المقيمين بإقليمها بحجة أنها تقرر نفس المعاملة للوطنيين ، فليس من حق العراق أن يرغم الأجانب على مشاركته ضغوط الجزاءات الدولية بحجة أنهم في نفس ظروف العراقيين ، فحقوق الأجانب تحكمها قواعد موضوعية متطورة ، يتقدمها حق المعاملة الطيبة وحرية الخروج التي تسبق حق الدخول الى إقليم الدولة ، ولايجوز معاقبة الأجنبي بسبب العلاقات العدائية مع دولته .

٤ - المركز القانوني للكويت المحتلة :

لاعبرة في القانون بقرار الضم العراقي للكويت ، وتصبح الكويت بحكم الواقع دولة محتلة ، والاحتلال

طرد العضو إذا أمعن في إنتهاك أحكام الميثاق وقرارات المنظمة ، ومنها حرمان العضو من حق التصويت في الجمعية العامة إن تأخر عامدا في دفع حصته عامين متتاليين مالم تتفهم الجمعية العامة ظروفه وتقدرها ، وقد تقرر السماح له بالتصويت رغم ذلك .
وهناك جزاء عدم تسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تحقيقا لعصر الدبلوماسية العلنية وديمقراطية العلاقات الدولية .

أما جزاءات الفصل السابع موضوع هذا الجزء من التقرير فهي التي يقرها مجلس الأمن بحكم مسئولية الأولى عن السلم والأمن الدولي ، وتلتزم بها كافة الدول الأعضاء وفق المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الميثاق ، كما تتضامن الدول الأعضاء على تطبيقها بموجب المادة ٤٩ ، ويعمل المجلس على تعاون غير الأعضاء وفق المادة ٥/٢ على تطبيقها ، ويجوز للمجلس أن يكلف بعض الدول المناسبة للغرض بالقيام بتنفيذ الجزاءات المقررة (المادة ٤٨/١) كما يجوز أن يعفى بعض الدول من أعباء التنفيذ ، وأن يقرر مساعدة لبعض الدول (الأعضاء وغير الأعضاء) التي تتضرر من المشاركة في التنفيذ مثل الأردن ومصر وتركيا وغيرها ، ولكن الدول التي تضررت من إرتفاع اسعار البترول بسبب استمرار أزمة الخليج لا يحق لها أن تطالب بالتعويض المقرر في المادة ٥٠ من الميثاق .

وقد سبق لمجلس الأمن أن قرر جزاءات اقتصادية وتجارية وفق المادة ٤١ ضد حكومة إيان سميث العنصرية في روديسيا (زيمبابوي الحالية) وضد الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا ، كما حرمت إفريقيا من الاشتراك في دورات الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ عندما رفضت أوراق ممثليها في لجنة فحص أوراق الاعتماد ، وتحاول الدول العربية مثل ذلك مع إسرائيل ، كما تحاول طردها دون جدوى .

وجزاءات الفصل السابع المعروفة بإجراءات القمع أو المنع نوعان : جزاءات غير عسكرية لاتنطوى على إستخدام القوة المسلحة وتشمل الحظر بكل أنواعه وقطع الاتصالات جميعا بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية ، وأخرى تقوم على إستخدام القوة المسلحة من خلال لجنة الأركان العسكرية والتي تقود العمليات ضد المعتدى ، وتقوم بهذه العمليات جيوش تقدمها الدول الأعضاء بناء على إتفاقات خاصة مع مجلس الأمن ، تسمح للمجلس باستخدامها ويتقديم تسهيلات العبور وغيرها مما يلزم لهذه العمليات . وتضم لجنة الأركان أعضاء مجلس الأمن الدائمين ولكنها تستطيع أن تضم أعضاء من دول تقدم قوات ضمن القوة الدولية يكون مشاركتها فيها مفيدا لأعمالها .

ولما كان نظام الجزاءات في الميثاق قد وضع بناء على إقتراض تحالف الدول الكبرى في النظام الدولي ، فإن قيام الحرب الباردة قد أضعف الأمم المتحدة بسبب

العرف أو الدين . والجزاء الدولي قديم في المجتمعات القديمة والحضارات القديمة ، وهي متنوعة وفق أعراف هذه المجتمعات والحضارات ، بلغت عن بعض الشعوب مثل العرب واليونانيين الخلع أو الطرد من حماية المجتمع الذي ينتمى « المنتهك إليه » وعرفت الكنيسة في العصور الوسطى جزاء الحرمان من الجنة وأحيانا مصادرة أموال العصاة . وإقترن الجزاء دائما بالعدل والانصاف ورد الظالم ومساندة المظلوم .

وقد إختلف نظام الجزاءات الدولية وفعاليتها بإحترام نظام الأمن الجماعي وفعاليتها ، فكلما إزدادت سلطة المجتمع الدولي وأحكم نظام الأمن الجماعي كان للجزاء الدولي إحترامه ، والعكس صحيح .

بعد إنتهاء الحرب الأولى قامت عصبة الأمم لتطبيق نظام الأمن الجماعي في تسويات فرساي التي فرضت أوضاعا معينة لم يصمد بسببها نظام الجزاءات في العصبة . فقد إعتد نظام الأمن الجماعي على نظام الجزاءات ، بينما أغفل نداءات إعادة النظر سلميا في هذه التسويات ومراجعة الاتفاقيات ، فظهرت سلسلة من التحالفات خارج العصبة إنتهت بإشعال الحرب الثانية وتخطى نظام العصبة .

وقد تراوحت جزاءات العصبة بين الجزاءات المالية والاقتصادية والتجارية والقانونية والنظامية حتى الجزاءات العسكرية وعرفت محاولات تطبيقها وأبرزها ضد إيطاليا عندما إحتلت الحبشة وأعلنت ضمها عام ١٩٣٦ ، فكان ذلك اختبارا للنظام الأوربي الذي سهرت العصبة على تطبيقه وفضلت الدول الأوربية نظام المحالفات على حماية قانون العصبة ، فلم تصمد الجزاءات ضد إيطاليا سوى بضعة أشهر تخللتها عمليات تهرب وإخلال وإنتهت بإلغاء الجزاءات وبإعتراف بريطانيا والدول الأخرى بضم إيطاليا للحبشة تشجيعا لإيطاليا على الوقوف ضد ألمانيا الصاعدة . وعندما قامت الأمم المتحدة ركز ميثاقها على مهمة

صيانة السلم والأمن الدوليين وإنتهج لتحقيق هذا الهدف سبلا متعددة منها سبل وقائية متنوعة منها تصفية الاستعمار وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وتحقيق الرفاهية والتعاون الاقتصادي بين الدول وتأكيد مبادئ القانون الدولي ، ونبذ القوة أو إستخدامها أو التهديد بها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية أما السبل العلاجية لصيانة السلم في حالة إنتهاكه أو الإخلال به فتشمل تدخل المجلس بالتوصية بوسائل التسوية السلمية والقضائية ثم تشخيص الوضع وفق المادة ٣٩ ومحاولة اختيار هذا التشخيص بتقرير اجراءات مؤقتة كتلك الواردة في المادة الأربعين ، وإلا قرر جزاءات الفصل السابع العسكرية وغير العسكرية التي سنعالجها بعد قليل .

وقد تضمن الميثاق عددا من الجزاءات لكفالة إحترام مبادئه وتحقيق أهدافه منها جزاءات وقف العضوية أو

جانب الدول الخمس الدائمة العضوية ، كل من فنلندا - كوبا - كولومبيا - إثيوبيا - ساحل العاج - رومانيا - زائير - ماليزيا - اليمن . ويرأس اللجنة مندوب فنلندا وانتخب كولومبيا وكندا نائبين للرئيس .

ومهمة اللجنة فحص تقارير تنفيذ الجزاءات المقدمة من الأمين العام ، وجميع المعلومات من جميع الدول حول ما اتخذته من إجراءات تنفيذاً لهذه الجزاءات ، ولتمكين الدول ذات القوات البحرية في المنطقة والمتعاونة مع الكويت من إحكام الحظر ومنع التهريب ، أباح القرار ٦٦٥ في ١٩٩٠/٨/٢٥ لهذه الدول أن « تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن ، لاييقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام الواردة بالقرار ٦٦١ .

وينطوى على الترخيص على استخدام السفن الحربية ، مما لايعيد استخداماً للقوة المسلحة ، وهو الخط الفاصل بين الجزاءات غير العسكرية ومنها الحظر ، والجزاءات العسكرية وقد مورست هذه الرخصة على نطاق واسع ضد السفن العراقية وغير العراقية . وخلال تطبيق الجزاءات ضد روديسيا عام ١٩٦٦ عهد مجلس الأمن الى بريطانيا بمهمة مماثلة وهي مراقبة تنفيذ حظر استيراد البترول الى روديسيا عبر ميناء بيزا في شرق موزمبيق ، التي كانت تحت سيطرة البرتغال المناهضة آنذاك لجزاءات الأمم المتحدة .

غير أن القرار ٦٦٥ أشار في الفقرة العاملة الرابعة إلى سلطة غامضة ، حين حث « الدول المعنية على أن تنسق أعمالها الرامية الى تنفيذ (ذلك) على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية وأن تقدم التشاور مع الأمين العام تقارير الى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات ... »

ويبدو أن القرار يحث الدول المعنية على الاستفادة من آليات لجنة الأركان حول تنسيق اجراءات التفتيش عن طريق السفن الحربية ، أو أن تشرف على عملية التنسيق هذه لجنة تشبه لجنة الأركان ، ومع ذلك لايزال القرار في إطار المادة ٤١ ، رغم أن لجنة الأركان وآلياتها المنصوص عليها في المادة ٤٢ تتصل بتنفيذ الجزاءات العسكرية في المادة ٤٢ .

وحاول المجلس بقراره رقم ٦٧٠ في ١٩٧٥ إحكام الحظر ومده الى جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات ، حتى يضمن أنها لا تحمل مواد محظورة الى العراق أو الكويت أو منهما ، وتضمن القرار بعض الاستثناءات ، لكنه لايشمل نقل الركاب .

وقد تهدى العراق جميع هذه القرارات والاجراءات ، وكان يؤمل أن يؤثر الحظر خاصة البترولى والغذائى على حساباته ، ولذلك إنتقل المجلس من نطاق المادة ٤١ ، وأصدر في ١٩٩٠/٨/٢٩ قراره رقم ٦٧٨ الذى يبيح

إنقسام حلقاء الحرب الثانية ونشوب الصراع بين المعسكرين ، وأدى هذا الى نقل سلطة الجزاء في مجلس الأمن الى الجمعية العامة ، وشل فاعلية المجلس وجعل من المستحيل تنفيذ الجزاءات الدولية بشكل فعال خاصة الجزاءات العسكرية ، بل صار اتخاذ قرار بشأن أى من جزاءات المنظمة أمراً بالغ الصعوبة . ولولا أن بريطانيا هي التي دفعت المنظمة الدولية الى إتخاذ الجزاءات ضد إيران سميث الذى تمرد على سلطتها وإستعانت بهذه الجزاءات لاهدافها الخاصة ، لما كان ممكناً تقرير هذه الجزاءات ، التي لم تنجح على أية حال ، ولم تسهم في تقرير مصير زمبابوى ، وكان لابد من الاعتماد على الكفاح المسلح الذى أدى الى المفاوضات ثم الاستقلال بترتيبات متفق عليها .

مضمون الجزاءات ضد العراق والمسائل المتصلة بها:

سارع مجلس الأمن الى إتخاذ أحد عشر قراراً تضمنت مختلف أنواع الجزاءات الواردة في الفصل السابع (من القرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢٩ - ٦٧٨ في ١٩٩٠/٨/٢٩) فقد وقع الغزو والنظام الدولى يتحول من عصر الحرب الباردة الى عصر الوفاق ولذا كان الغزو أول تحد لهذا التحول ، وأول إختبار لفاعلية النظام الجديد ، حيث قررت الدول الكبرى أن تعمل سوياً في نطاق الأمم المتحدة وأن تجسد نظام الميثاق الذى أعاق تنفيذه الحرب الباردة طوال نصف القرن الماضى وقد تضمنت جزاءات المجلس رفض الاعتراف لغزو الضم مقابل تأكيد شرعية النظام الكويتى ومساندته وتجميد أرصده مع الارصدة العراقية لحمايتها من إستيلاء العراق عليها (القرار ٦٦٠ في ٨/٢ - ٦٦٢ في ٨/٨) ويتصل بذلك عدم الاعتراف بكافة التصرفات العراقية ، وإدانتها في شأن الرهائن والبعثات الدبلوماسية وتشكل الادانة وعدم الاعتراف جزاء قانونياً سلبياً ضد العراق ، ثم قرر المجلس جزاء إيجابياً وهو إلزام العراق بالتعويض عن كافة الأضرار التي تسببت فيها تصرفاته ، بل ومحاكمة القائمين على الغزو بوصفهم مجرمى حرب (القرارات ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤) بالاضافة الى تقريره حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ضد العدوان العراقى بموجب المادة ٥١ من الميثاق (القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٨) .

ولما رفض العراق الامتثال لقراره رقم ٦٦٠ بالانسحاب وإعادة حكومة الكويت ، إتخذ المجلس عدداً من الاجراءات لاجباره على ذلك ، وهي (القرار ٦٦١) - وقف الصادرات والواردات من جميع السلع إلى الكويت والعراق ومنهما ، سواء عن طريق الدول أو مواطنيهم أو غير أراضيها .

.. وقف التمويل أو الاستثمار لصالح العراق .
وقرر المجلس أن تشرف على تنفيذ هذا الحظر لجنة تضم جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهي إلى

وقد حدث وضع مماثل في بعض الوجوه في الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ حيث تجمعت القوات أولا ثم صدر القرار بعد ذلك لتكليف عملها ضد كوريا الشمالية ، ولكن هذا القرار لا يزال موضع جدل بين الفقهاء حتى اليوم . وظاهر الفرق بين الحالتين : الكويت وكوريا ، هو أن الولايات المتحدة استخدمت سلطة الأمم المتحدة في صفها في صراع الحرب الباردة مع الكتلة الشرقية ، أما اليوم فإن سلطة الأمم المتحدة تستخدم لقرار مبادئ الميثاق ، وإن تباينت الدوافع والمصالح وراء جبهة التحالف الدولي في هذا الاتجاه ، في نطاق عصر الوفاق .

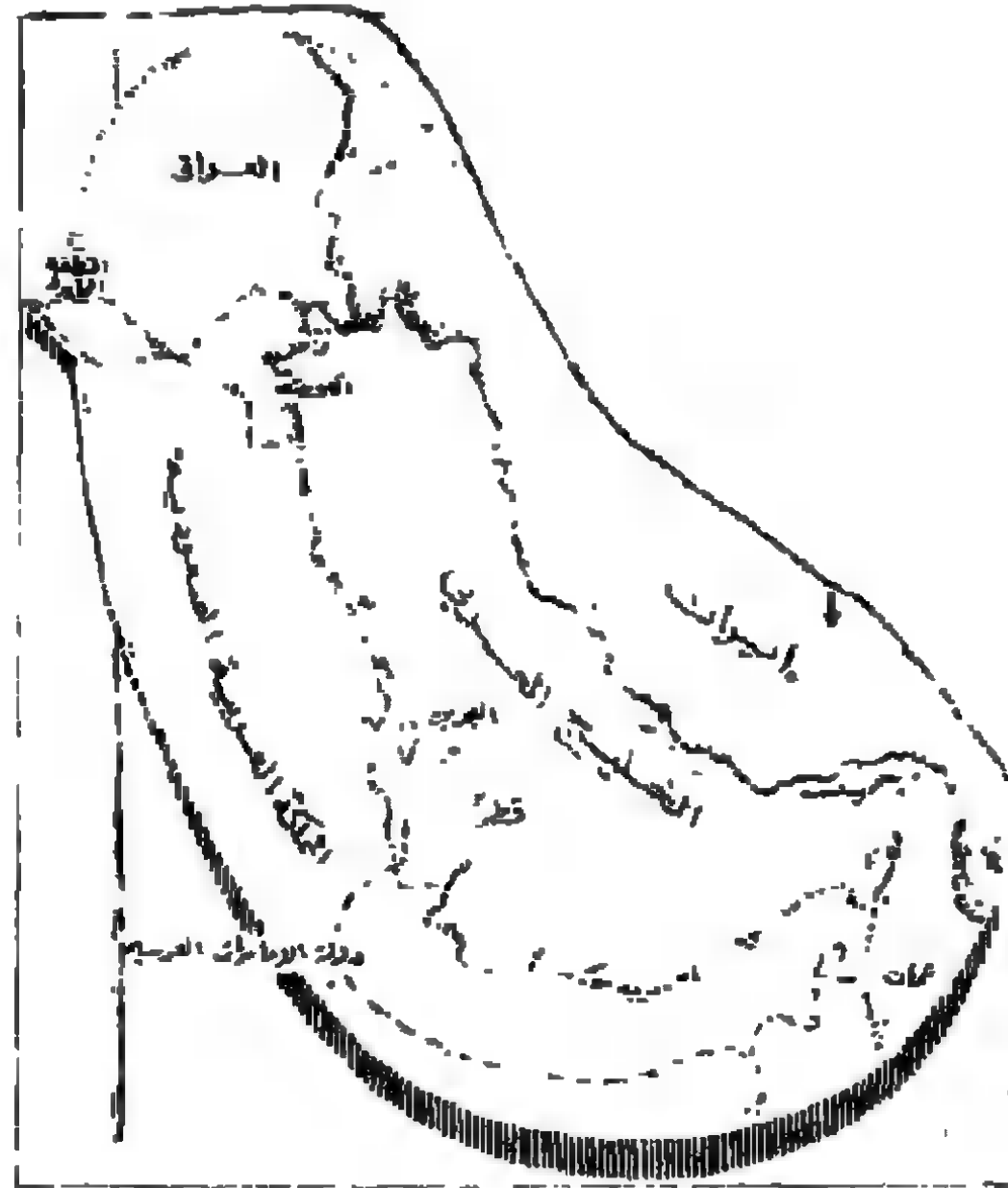
جـ - الرخصة الواردة في القرار لم تتحدد أسماء الدول التي تستخدم هذه الرخصة ، ولذلك تستفيد منها جميع الدول الحالية والتي ترسل مستقبلا قوات للخليج . وجدير بالذكر أن قرارات مجلس الأمن تخاطب كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وإتخذت وفق الفصل السابع ، وهي تشكل التزامات على الدول بمفهوم المادة ١٠٣ من الميثاق ، فتسمر بفضل هذه المبادئ وليس بذاتها على أية التزامات لهذه الدول مهما كان مصدرها مادام الاجماع منعقدا على أن الميثاق هو دستور الجماعة الدولية . وتسرى الالتزامات من خلال الدول على الأفراد والشركات التابعة لها ، أو العاملة في أراضيها ونحن نحالف في ذلك الرأي المستشار القانوني للأمم المتحدة بصدد الشركات المتعددة الجنسيات .

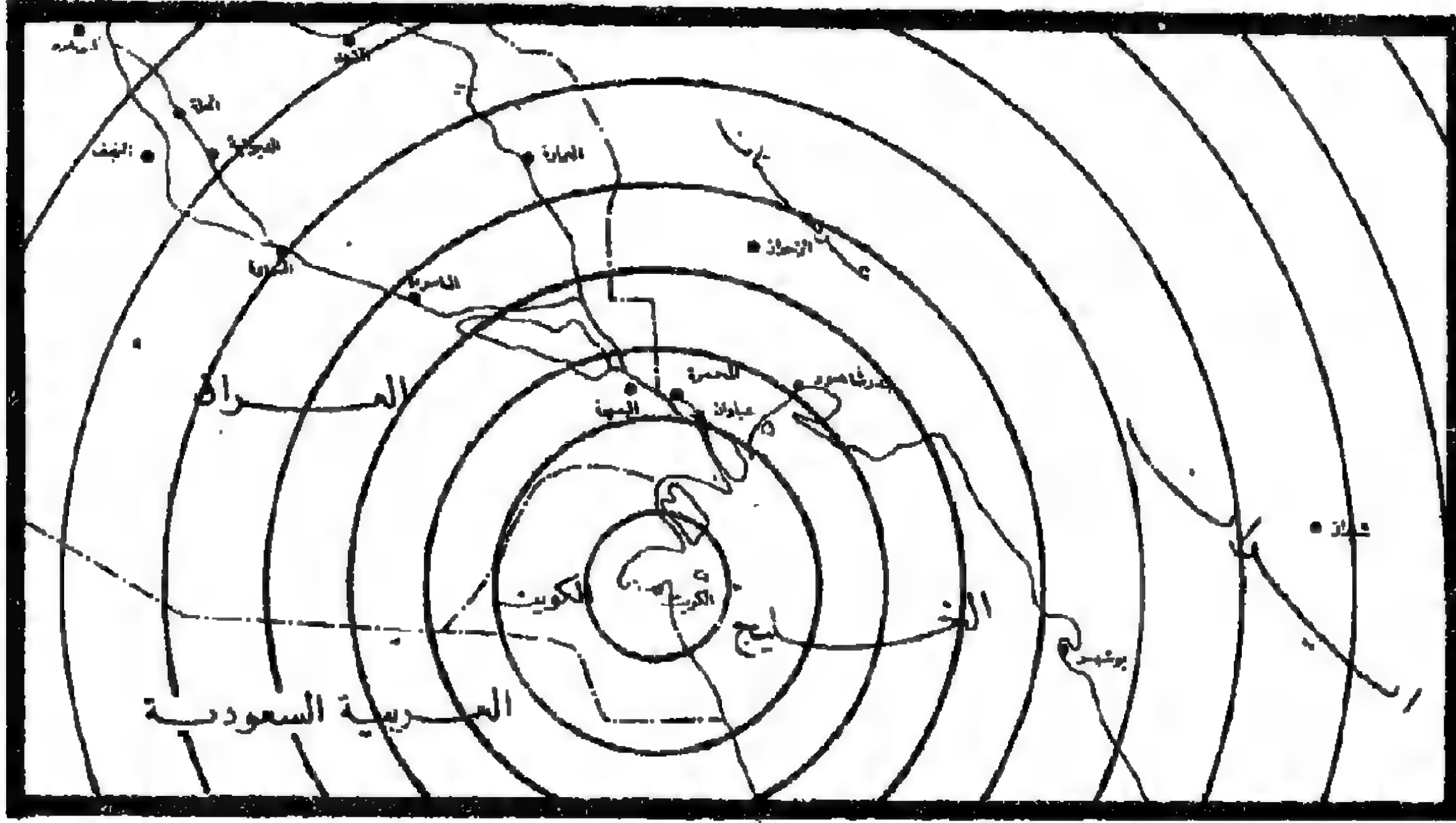
وأخيرا يرى الرأي الراجح في الفقه أن الجزاءات العسكرية ضد العراق ليست حربا ولا تخلق حالة الحرب لأنها عمل قمع جماعي ضد عضو في المجتمع الدولي ينتهك لفظه ، ولكن أية عمليات عسكرية تتطلب انطباق اتفاقات جنيف الأربعة وبروتوكولي ١٩٧٧ حول القانون الانساني الدولي .

ولعل الوفاق الدولي الراهن يؤذن في المستقبل بتطبيق نظام الجزاءات المقرر في الميثاق .

للقوات المتعددة الجنسيات التابعة لدول تتعاون مع حكومة الكويت باستخدام كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك استخدام القوة لإرغام العراق على الانسحاب وإعادة الشرعية للكويت وفق قرارات المجلس السابقة خلال مهلة أقصاها ١٥ يناير ١٩٩١ . وعارض القرار كوبا واليمن ، بينما إمتنعت الصين عن التصويت ولايعوق الامتناع عن التصويت من جانب دولة دائمة العضوية صدور القرار ولا يعد بمثابة فيتو وفق تفسير متفق عليه بين الدول الدائمة العضوية منذ زمن طويل . وقد إستعرض التفاوض حول مضمون هذا القرار وقتا طويلا ، إذ كانت المواقف متفاوتة حول نقطتين أساسيتين هما : مبدأ استخدام القوة ضد العراق لإرغامها على الانسحاب ، وتحديد مهلة محددة يتحقق خلالها الانسحاب العراقي . ولكن القرار يثير الكثير من النقاط والاحتمالات ، أهمها :

١ - قد تنشأ ظروف قبيل نهاية المهلة تتعدل بموجبها المواقف ، أو قد يتراجع العراق في اللحظة الأخيرة ويبدأ مرحلة التسوية السلمية ولو بالتدريج وخلال مدة زمنية معينة ، فيحل الخيار السياسي محل الخيار العسكري .
ب - أن القرار منح رخصة للقوات الدولية لاستخدام القوة فنقل مهمتها من نطاق المادة ٤١ وهي التأكد من تنفيذ الحظر الى نطاق المادة ٤٢ من الميثاق . وليس من الضروري أن يرتبط تطبيق المادة ٤٢ بترتيبات المواد من ٤٢ - ٤٧ ، ولكن من الضروري أن تنشأ قيادة للتنسيق العسكري تعمل تحت إشراف مجلس الأمن وبمساعدة الأمين العام لتنفيذ أحكام القرار الأخير تحت علم الأمم المتحدة . والمعلوم أن هذه الفكرة أصر عليها الكونجرس وبعض الحلفاء الكبار مثل الاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين ، أما بريطانيا والادارة الأمريكية فكان رأيهما أن الاستناد إلى المادة ٥١ حول الدفاع الشرعي الجماعي لتحويل القوات نحو استخدام القوة في نطاق الأمم المتحدة .





[١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة

بهي الدين الرشيدى

وببداية الأزمة برز العمل المشترك للقوتين العظميين . وقد تصادف وجود وزير الخارجية الأمريكية في زيارة لنظيره السوفيتي فصدر بيان مشترك مبكر غداة نشوب الأزمة بإدانة التحرك العسكري للعراق . وبعد ساعات معدودة صدر قرار مجلس الأمن الأول بصدد إحتلال الكويت بإدانة العراق (ق ٦٦٠) . ثم تلاه قرار حظر المعاملات الاقتصادية (ق ٦٦١) .. ثم قرار بطلان ضم الكويت (ق ٦٦٢) .. ثم القرار المطالب بالافراج عن الرعايا الأجانب وعدم التعرض للسفارات بالكويت (ق ٦٦٣) .

ويلاحظ في هذا الصدد أن تلك القارتين الأربع صدرت متتالية بالتوافق السريع الواضح والحاسم بين القوتين العظميين . ومن الجدير أن نلاحظ أن هذا الموقف السوفيتي بتأييده للتحرك الأمريكى يمثل إحدى منطلقات السياسة السوفيتية الجديدة القائمة على ما أطلق عليه « توازن المصالح » عوضاً عن السياسات الدولية التقليدية المعروفة بتوازن القوى . وعلى هذا الأساس فالمصالح البترولية لأمريكا والغرب كانت موضعاً للاعتبار لدى السوفييت .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن التأييد السوفيتي إنصب هنا على قرارات أو إجراءات سياسية ليس لها

يبدو أن أزمة الخليج بمظاهرها وتداعياتها المختلفة سوف تمثل منعطفاً جديداً ومرحلة مميزة في التاريخ السياسى المعاصر وفي العلاقات الدولية بوجه عام . وإذا كان لكل واقع ولكل حدث أبعاده الإيجابية والسلبية على حد سواء فكذا كانت أزمة الخليج . ورغم كل مشكلاتها القومية والأقليمية والدولية فقد أفرزت وأبرزت بعض التطورات في المفاهيم والممارسات الدولية وفي القانون الدولى خاصة بالنسبة للقوى العظمى وللأمم المتحدة . ويمكن القول بوجه عام أنه قد أصبح على المتخصصين والدارسين أن يقدموا قراءة جديدة في العلاقات الدولية وما يحكمها من قوانين ومبادئ بشكل يتفق مع ما ساد أخيراً من مفاهيم وتطبيقات ديناميكية متطورة ومع ما استجد من متغيرات عالمية خاصة من خلال أزمة الخليج .

وسوف يجرى التركيز في هذه الدراسة على عرض تفصيلي لبعض بدايات هذه الأزمة من خلال العلاقات المتشابكة حيناً والمتوافقة حيناً للقوى العظمى سواء بالأمم المتحدة أم خارجها بما في ذلك قمة هلسنكى بوجه خاص . كما نتعرض لبعض ما سبق أو صاحب الأزمة من متغيرات وممارسات سياسية ودولية وننتهى بخلاصة وتقدير لأهم ما يبرزه العرض .

العواصم الى أن تم للمجلس إصدار قراره ٦٦٥ بعد تعديلات جوهرية على المشروع الأمريكي .
ويلاحظ أن مضمون القرار حقق للولايات المتحدة ما تريده في مشروعها من فرض الحصار البحري بما في ذلك وقف السفن وتفتيشها والتأكد من حمولاتها ومن وجهتها . وأصبح ذلك يشمل بالتالي السفن المبحرة من وإلى العراق أو التي تقوم بشحن أو تفريغ حمولاتها « ترانزيت » كي يعاد شحنها من أو إلى العراق عن طريق دول أخرى متاخمة له كالأردن أو إيران .

هذا في الوقت الذي جمع فيه هذا القرار « التوافقي » بين هذا الموقف الأمريكي المتشدد الداعي لاستخدام القوة وبين الاتجاه السوفيتي المطالب بتخفيف الأزمة وحلها سلمياً . ومتابعة لصيغة القرار تتضح هذه الصيغة التوفيقية بجمعها بين التحويل باستخدام القوة وبين التأكيد على المساعي السلمية وذلك بالنص على : « تحويل الأعضاء التي تتعاون مع الكويت ولها قوات بحرية في الخليج حق إتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف المحددة لتطبيق الحظر على نحو صارم وفقاً للقرار ٦٦١ » .

كما أن القرار يؤكد على الحل السلمي دون الخيار العسكري فيذكر : « مع استخدام أقصى الجهود السياسية والدبلوماسية لحل الأمة .. ومع التعاون مع المجلس ولجنة الأركان ومع الأمين العام .. إلخ .. »
والجديد في الأمر كانت الإشارة الى اللجنة العسكرية لرئاسة الأركان التابعة لمجلس الأمن والمنصوص عليها بالميثاق (م ٤٧) . ولما كانت هذه اللجنة ليس لها كيان قائم في الوقت الحاضر وليس لها فعالية ما على أرض الواقع بالتالي يصبح المقصود إحياء تشكيل هذه اللجنة وخلق صلاحيات لها تمكنها من ممارسة دورها أنياً إذا أمكن أو على الأقل في مستقبل قريب .

تجىء بعد ذلك المرحلة التي أطلق عليها الرئيس ميتران « منطق الحرب » وقد تصاعد الموقف بعد حجز الرهائن وإعلان وضعهم بالمراكز الاستراتيجية المعرضة للعدوان وبعد غلق السفارات وتزايد الحشود وبداية التحدث عن الخيار العسكري كبديل لا بد منه عاجلاً أو آجلاً .

هنا برز على الساحة الدولية إتحاهان : الأول عبرت عنه تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حيث أعلنت أمام مجلس العموم معارضتها اللجوء للأمم المتحدة لاستئذانها في التحرك العسكري وتأكيداً بأن ذلك يمثل قيداً غير مقبول على السيادة المقررة للدولة بحكم القانون الدولي . وقد عارض موقفها بالمجلس مستر نيل كينوك زعيم المعارضة وزعيم حزب العمال الذي أكد ضرورة العمل في إطار الأمم المتحدة .

الاتجاه الثاني يعارض بوضوح التصعيد العسكري وقد طرأ تشدد سوفيتي معان ف مواجهة تزايد الحشود

طابع عسكري . وقد أدى هذا التأييد الى صدور تلك القرارات بإجماع الدول الخمس بالمجلس (وغالبيتها بالاجماع فيما عدا ق ٦٦١ الخاص بالحظر الاقتصادي وقد عارضته اليمن وكوبا) . وبالتالي فقد تحقق للولايات المتحدة هدفها من توفير الغطاء الدولي القانوني لما سبق أو لحق ذلك من حملات دعائية وسياسية ومن إجراءات إقتصادية (تجميد الأرصدة) ومن تحرك عسكري وحشود بالسعودية والخليج .

ولكن بعدما تبين لواشنطن (ومعها لندن) عدم كفاية هذه القرارات وعدم جدوى قرار المقاطعة الاقتصادية إذا لم يكن جبرياً .. عندئذ بدأ التفكير في تصعيد الاجراءات والتحدث عن الحصار البحري لاحكام تنفيذ الحظر الاقتصادي . وهنا أثير العديد من الاعتراضات داخل وخارج الأمم المتحدة خاصة عندما عبر الرئيس الأمريكي عن تصوره بأن من حق بلاده اللجوء لهذا الاجراء على أساس التجاوب السائد بالمجتمع الدولي وفي ضوء مشاوره مع عدد من الرؤساء كميتران وتاتشر إلخ ..

الاتحاد السوفيتي اعتبر الحصار البحري - بأعتباره من أعمال الحرب - تجاوزاً لقرار المجلس ٦٦١ وأن المجلس وحده هو صاحب السلطة في أي تعديل لقراراته . وقد ساند هذا الرأي بوضوح من الدول الدائمة العضوية بالمجلس فرنسا والصين . كما ساندته علناً أعضاء آخرون بالمجلس كماليزيا وكندا واليمن وكوبا المعارضون أصلاً لقرار الحظر الاقتصادي . هذا بالإضافة للأمين العام الذي أعلن رأيه صراحة مؤكداً على أن المجلس وحده الذي يملك تعديل قراره وإصدار قرار جديد بالحصار البحري .

هنا يتحدد من جديد الموقف السوفيتي مستنداً الى إحدى منطلقات السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتي الداعية لعالم يخلو من العنف ومن إستعمال القوة والتي كانت محركاً لما جد من متغيرات سريعة مذهلة بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وما صاحبها وتبعها من تدمير للصواريخ النووية وخفض للقوات وإنهاء للمواجهة .. إلخ ..

(وهنا إختلاف عن منطلقات السياسة الأمريكية التي مازالت تستند أساساً للقوة المادية بوجهيها الاقتصادي والعسكري) .

في الجانب المقابل تعدل الموقف الأمريكي بما يتسق مع سياستها الدولية الجديدة (الوفاق الدولي) وبما يؤكد ويدعم الغطاء القانوني لتحركاتها إزاء الأزمة دولياً . وقد سارعت واشنطن باحتواء الأزمة بينها وبين الاتحاد السوفيتي (وبعض حلفائها كفرنسا وكندا من جهة أخرى) وتقدمت للمجلس بمشروعها للحصار البحري متضمناً إقرار « استخدام الحد الأدنى من القوة » لاقامة الحصار البحري حول العراق . وظلت المشاورات تجري بين واشنطن وموسكو ونيويورك وغيرها من

تعاون الدولتين بعد انتهام الازمة لاقامة ما أطلقا عليه « هياكل اقليمية لأمن المنطقة » .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مضمون المبادرة مرفوض مبدئيا من دول المنطقة ظلما كان مرتبطا بتواجد قوات اجنبية على اراضيها . يلتقى حول هذا الموقف كافة الدول العربية بوجه عام سواء المتحالفة مع الولايات المتحدة بصدد أزمة الخليج والمشاركة بالقوات متعددة الجنسيات أم المتخذة موقف المعارضة من تلك القوات . وعلى سبيل المثال تتوافق في ذلك مواقف مصر وسوريا وليبيا والجزائر وتونس واليمن والسودان والمنظمة إلخ . - حرب السويس : ورغم إتفاق الموقعين الأمريكي والسوفيتي في إدانة العدوان الثلاثي من خلال الأمم المتحدة .. ورغم توافقهما في طلب انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية المعتدية .. رغم ذلك فقد إستبعدت واشنطن تماما فكرة التعاون مع موسكو إزاء تلك الازمة . وكانت الاستراتيجية الأمريكية تتركز حول ابعاد السوفييت عن أى دور لهم بالشرق الأوسط . - حرب الخليج : وقد إتخذت واشنطن نفس الموقف عندما عرضت موسكو القيام بعمل سياسى مشترك لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لاجبار إيران على وقف القتال ولحماية ناقلات البترول . ولم تتجاوب واشنطن لهذا الاقتراح .

- أزمة كوبا : والتي تمثل موقفا قد يبدو مخالفا حيث تمت تسويتها أوائل الستينات بين الرئيسين كيندى وخروشوف في إطار الوفاق الدولى (السابق) .

ويلاحظ هنا أن ذلك الوفاق كان قائما على أساس « توازن القوى » وليس على أساس « توازن المصالح » كما هو الحال الآن . وبالتالي فقد تمت التسوية في ظل سياسة الردع النووي المتبادل . وبالتالي أيضا كان الاتفاق متوازنا وفقا للمفهوم السائد حينذاك (ولكن عمليا فمشكلة كوبا لم تحل للآن) . وقد تضمن اتفاق الدولتين سحب موسكو صواريخها من كوبا مقابل تعهد واشنطن بالكف عن تدخلها السياسى والعسكرى ضد الحكم الاشتراكى الوليد في هافانا

- التسويات الحديثة للوفاق : تمثل نماذج لتوازن المصالح وإنهاء التورط العسكرى في منازعات إقليمية مع تأكيد لمبدأ « الاعتماد المتبادل » . وقد طبق ذلك بشكل قد يتفاوت في نيكاراغوا عنه في ناميبيا أو كمبودشيا ولكنه في النهاية يتفق في المضمون والجوهر . وأتصور أن ذلك سيكون مصير الوضع في أفغانستان المتاخمة للحدود السوفيتية وحيث تتم جهود حثيثة مشتركة للتسوية . في ضوء ما تقدم من تفصيلات تتضح صورة المنطلقات والاتجاهات الدولية المتبلورة من خلال أزمة الخليج وما صاحبها من مواقف وقرارات واجراءات . وفي ضوء ما تقدم لم يصبح صعبا تفسير ما توالى من خطوات جديدة لمجلس الأمن تمثلت في قرار الحظر الجوى لأول مرة في

العسكرية وبداية ترديد الحديث عن الضربة الخاطئة .. وقد عبرت عن ذلك تصريحات للرئيس السوفيتى ووزير خارجيته . كما وضعت النقاط على الحروف تصريحات الجنرال فلاديمير لوبوف قائد قوات حلف وارسو إذ أعلن أن تلك الحشود قرب الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى تعد إخلالا للتوازن بالمنطقة وتؤثر بالتالى على مباحثات خفض الأسلحة التقليدية (والتي تم إقرارها بعد ذلك بأكثر من شهرين في باريس) وإزاء هذا الموقف السوفيتى فضل الرئيس الأمريكى مرة أخرى التقيد بالسياسة الجديدة للوفاق الدولى ولجأ الى العمل التوافقى بطلبه عقد لقاء قمة فورية مع نظيره السوفيتى في هلسنكى .

وجاءت قمة هلسنكى كما تؤكد من جديد أهمية العمل التوافقى بين القوتين العظميين تجاه الأزمات للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في الاطار التوافقى القائم والذي أصبح مقبولا من كلا الطرفين أى الأمم المتحدة .. فالقمة أكدت امرين الاول تغليب الحل السلمى في اطار قرارات مجلس الأمن والثانى في حالة الفشل في إنهاء الأزمة سلميا يصبح من اللازم إعادة النظر بواسطة الطرفين لامكان إتخاذ إجراءات إضافية . والمفترض أن المقصود أسسا بتلك الاجراءات (التى لم يفصح عنها) أية عمليات عسكرية . كما أنه من المفهوم أن مثل هذه الاجراءات الاضافية عسكرية أو غير عسكرية سوف تتم من خلال الأمم المتحدة .

ولاشك أن مثل هذه المعالجة الدولية لهذا الحدث تعتبر حقا ظاهرة جديدة على منهج العلاقات الدولية خاصة بين القوتين العظميين . ويمكن القول أنها كانت بمثابة ولادة لسياسة جديدة على الصعيد الدولى تحد من إستخدام القوة بوجه عام ومن المغامرات العسكرية التى تقوم بها الدول العظمى بوجه عام والتي كانت تطلق عليها أحيانا إجراءات الردع أو التأديب أو الحملات الوقائية لحماية المصالح . إلخ ..

كما يلاحظ أن هذا الاتجاه الدولى الجديد يمكن إعتباره بمثابة خلق لنوع من « التحالفات التوافقية » والتي تجيء مختلفة عما سبقها من « التحالفات المحورية » التى بدأت قبيل الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أيضا أن هذا الاتجاه الجديد يجيء مع إنهاء الحرب الباردة وبداية العد التنازلى للأحلاف الرئيسية المتمثلة في الأطلنطى ووارسو التى سادت السياسة الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية وحتى وقت قريب . ورغم ضيق المجال فقد يكون مفيدا استعراض بعض المقارنات وبيان أوجه التشابه والاختلاف مع بعض الحالات والأوضاع التالية . وذلك كما يلى :

- قمة هلسنكى : أكدت إقرار الولايات المتحدة بدور سوفيتى فعال بالمنطقة (الخليج والشرق الأوسط) سواء خلال الأزمة أم بعدها . وقد أورد البيان المشترك تواصل

القاهرة أن ينتظر لمدة شهرين أو ثلاثة قبل شن الحرب) .

ثم جاءت مبادرة الرئيس بوش والتي تعتبر - منسقة مع ما سبق عرضه من الضغوط والاتجاهات المتصارعة حول حل الأزمة سلما أو حربا . وتتضمن المبادرة إجراء مباحثات أمريكية عراقية بواشنطن وبغداد قبل إنتهاء المهلة المقررة .

وقد انتقد البعض - وفي مقدمتهم هنري كيسنجر - موقف الرئيس الأمريكي واعتبره متسما بالتناقض والتردد إذ يطلب الآن التباحث مع العراق وهو أمر كان مرفوضا أصلا . والتساؤل حول مدى تمشى هذه الخطوة مع اتجاه الحرب الذي عبرت عنه الأمم المتحدة (أو الدول المتحالفة في الخليج) ؟ .. وهل تؤدي هذه الخطوة إلى اقتناع من جانب العراق بجدية الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ النهج العسكري وبالتالي هل يمكن أن تؤدي إلى استجابته لقرار مجلس الأمن أم العكس ؟ .. يلاحظ أيضا أن هذه المبادرة جاءت مصحوبة من جانب واشنطن (ولندن) بعدم التعرض للعراق عسكريا إذ بادر بالانسحاب (وذلك خلافا لمطالب بعض الدوائر خاصة الإسرائيلية بتدمير البنية الأساسية والعسكرية للعراق) . على أي حال ليس هدف هذه الدراسة التعرض لنيات الحكومة الأمريكية ومدى جديتها في عرضها للتباحث وحل الأزمة سياسيا . قد يكون مفيدا ألا تعزل هذه الخطوة عما أحاطها داخل الولايات المتحدة من مظاهر ومواقف للرأي العام الأمريكي المعادي للحرب . أهم تلك المظاهر تمثلت في قرار الكونجرس الموجه للإدارة الأمريكية بعدم اتخاذ قرار الحرب دون الرجوع إليه . هذا خلافا للعديد من الاعتراضات المعلنة من بعض الشخصيات العامة . وبعض الطوائف والتجمعات المختلفة ولما أقيم من احتجاجات ومسيرات الخ .. كما أن مثل هذه المظاهر شملت بريطانيا أقرب حلفاء واشنطن وغيرها من دول أوروبا والشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى ورغم أن هذه المبادرة جاءت كمفاجأة لجميع حلفاء واشنطن فقد كان رد فعلها طيبا لدى الحلفاء والخصوم على حد سواء .

جاءت هذه المبادرة الأمريكية في الوقت الذي يتربص فيه العرب والعالم أجمع الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بمجلس الأمن . وقد أصبحت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بالشرق مثارة خلال المشاورات والمناقشات الدائرة بالمجلس منذ أحداث القدس . والمعروف أن الولايات المتحدة شاركت في إصدار قرار المجلس السابق بإدانة إسرائيل ومطالبتها باستقبال لجنة تقصى الحقائق الموفدة بناء على قرار المجلس . كما أنه من المعروف أن إسرائيل رفضت الامتثال للقرار حيث امتنعت عن استقبال اللجنة بدعوى أن القدس جزء من أراضيها وبالتالي فلا تقبل التدخل فيما تعتبره من شئونها الداخلية متعلقا بسيادتها .

تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية والأمم المتحدة . ثم يأتي أخيرا قرار مجلس الأمن الذي سعت إليه الولايات المتحدة ومهدت لقراره منذ بداية الأزمة والذي يبيح استخدام القوة وشن الحرب ضد العراق . ويلاحظ أنه سبق صدور هذا القرار فترة زمنية إمتدت لأكثر من شهرين بذل فيها الاتحاد السوفيتي دون جدوى مساعيه للوصول لحل سياسي سلمى للأزمة . كما يلاحظ أن الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته قاما أيضا قبيل صدور القرار بجولة بالمنطقة العربية وبأوروبا وغيرها حيث أجريا من الاتصالات والمشاورات ما يسر إصدار المجلس للقرار بأغلبيته المتوقعة . ولم تعترض أى من الدول الأربع الكبرى أو من غيرها من الدل الحليفة أعضاء المجلس حيث لم تمتنع سوى الصين ولم تعارض سوى اليمن وكوبا .

أما المثير للانتباه فكان الموقف السوفيتي الذي كان معارضا لأى تدخل عسكري أو إستخدام للقوة لوقت قريب وحيث سبق أن صرح الرئيس جورباتشوف في مؤتمره الصحفي مع الرئيس ميتران بقمة باريس بأن « الاجراء العسكري غير مقبول » ؟ ..

وقد جاء ذلك القرار برقم ٦٧٨ متضمنا تخويل الدول المتعاونة مع حكومة الكويت بإستخدام « كافة الوسائل الضرورية » لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بصدد أزمة الخليج الصادرة بدءا من القرار ٦٦٠ . مع إتاحة فرصة واحدة وأخيرة لاستجابة العراق حتى ١٥ يناير قبل تنفيذ هذا القرار .

وهنا يلاحظ تفرد هذا القرار بأكثر من بادرة أمل للاتجاه السلمى رغم مضمونه المخول لاستخدام القوة . بداية فالقرار لم ينص على اللجوء للقوة صراحة وإن كان مفهومه يؤدي لذلك . وفي هذا الصدد صدرت بعض التعليقات من دول حليفة وأطراف أخرى تشير الى ضرورة الرجوع للمجلس مرة أخرى للتفويض بالقيام بعمليات عسكرية صراحة .

ومن ناحية أخرى فالقرار ينص على منح العراق مهلة حوالى شهر ونصف لمراجعة موقفه وإستجابته لقرارات المجلس . علما بأن المشروع الأمريكي كان ينص على مهلة شهر فقط وعدل بناء على طلب الاتحاد السوفيتي وفرنسا . ولعل مثل هذه المهلة تؤكد من جديد تفضيل الحل السلمى للأزمة وعدم الترحيب بالحل العسكري أصلا وأن اللجوء إليه كان اضطرارا . كما يمكن القول أن ذلك كان حلا وسطا بين دعاة التصعيد العسكري فورا وبين دعاة تأجيله وإتاحة الفرصة لتبين نتائج الحصار الاقتصادي والاجراءات الأخرى . وكان الرأي الأخير قد لاقى تأييدا كبيرا لدى قطاع كبير بالكونجرس والشعب الأمريكي والرأي العام العالمى . (كما سبق أن اقترح الرئيس مبارك على الرئيس بوش خلال زيارته

في تاريخ العلاقات الدولية .

وهذه الخطوة تؤكد من جهة أخرى ما سبق التوصل اليه من افرازات دولية لمفاهيم وممارسات جديدة من خلال المتغيرات الدولية الأخيرة وأخرها أزمة الخليج . وفي ضوء ما سبق استعراضه خاصا بأزمة الخليج والمتغيرات الدولية بوجه عام يمكن استقراء بعض الحقائق والتقدير المبدئية على المستويات الدولية والاقليمية والقومية . وذلك على الوجه التالي :

أولا : على المستوى الدولي :

١ - تأكدت المنطلقات الجديدة للوفاق الدولي السائد آنيا (والذي يختلف عن الوفاق السابق القائم على الردع النووي المتبادل) . وبرزت على أرض الواقع مبادئ ومفاهيم جديدة مثل توازن المصالح بدلا من توازن القوى .. واستبعاد استخدام القوة والعنف (طبعا إلا عند الضرورة) . والاعتماد المتبادل . وكان لتلك المبادئ والمنطلقات وجودها في بعض ما تم وما يجري من تسويات مثل ناميبية ونيكاراجوا وكمبودشيا وأفغانستان ولكن يمكن القول باستقرارها من خلال أزمة الخليج .

٢ - أكدت تلك الأزمات تدريجيا دور الأمم المتحدة عن طريق اسهام توافق الدول العظمى وأحيانا مشاركة لأمين العام . ثم جاءت أزمة الخليج كى تخلق للأمم المتحدة دورا جديدا يتميز بالاجابية والفعالية والسرعة والحسم (بشكل نأمل ونتمنى دوامه !) .

٣ - الاتفاق وافتوا بين القوتين العظميين وتقبل كل منهما للتنازلات في مواقف وأساليبه قد يبدو للوهلة الأولى تطبيقا أمينيا لميثاق الأمم المتحدة . والحقيقة أن ذلك يأتي أساسا من منطلق روح الوفاق الدولي الجديد والتزامهما بما سبق التفاهم عليه صراحة أو ضمنا من انتهاء للصراعات الاقليمية وكافة مشكلات الاستقطاب والحرب الباردة . بعبارة مجملة يلتزم الطرفان بذلك بمقتضى « قواعد اللعبة » للنظام الدولي الجديد .

٤ - أبرزت أحداث الأزمة بالخليج وتطوراتها بالأمم المتحدة وبالمجتمع الدولي أن الردع الموجه ضد العدوان واستخدام القوة سلاح ذو حدين . بمعنى أنه وقد أجزى توجيهه إلى العراق فيصبح سيفاً مصلتا على رقبة كل من يلجأ إلى الاعتداء أو استخدام للقوة . ولا يعنى ذلك إسرائيل فحسب بل يمكن أن قيد ذلك إلى القوى العظمى .

٥ - تعاظمت الأفكار والمشروعات الخاصة بالامن الجماعى الأمر الذى تبلور بوضوح في اتفاقية باريس الأخيرة للامن الاوروبى والذى ورد ضمن الأفكار المعلنة بالبيان المشترك لقمة هلسنكى عندما يتحدث عن خلق هياكل إقليمية لامن المنطقة .

ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

١ - كما سبق الإشارة فقد كانت لبيروستريكا جورباتشوف ومفاهيمها الجديدة أثرها في متغيرات أوروبا والعالم وأيضا في أزمة الخليج .

وقد تقدمت أربع دول غير منحازة بمشروع يدعو لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق الأوسط . وتدل المعلومات الأولية على اعتزام الولايات المتحدة عدم استخدام حقها في الاعتراض ضد المشروع وأنها طلبت ادخال بعض التعديلات الخاصة بالصياغة لتحديد توقيت المؤتمر . هذا بالإضافة الى تعديلات أخرى طلبتها فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بحماية الفلسطينيين بالأراضي المحتلة ودعوة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر لهذا الغرض .

ولكل فعل رد فعله فعلى الجانب الآخر تعلن بغداد في الوقت نفسه قرارا بالافراج عن كافة الرعايا الاجانب المحتجزين على أن يتم ذلك فوراً . وأعلن الرئيس العراقى أن ذلك يأتي استجابة لمطالبة بعض حلفائه من الزعماء العرب وبعض الزعماء الاوربيين الذين وفدوا الى بغداد وأيضا تقديرا لموقف الأعضاء الديمقراطيين بالكونجرس .

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى هذه المبادرة العراقية تتمشى مس مقترحات الرئيس الفرنسى ميتران الواردة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضى وقد دعا الرئيس الفرنسى الرئيس صدام بأن يقدم على خطوتين كبادرة لحسن نياته للمساعدة على انفراج الأزمة . الخطوة الأولى الافراج عن الرعايا الاجانب والثانية اصدار اعلان رسمى باعتزامه الانسحاب من الكويت .

وقد تضمنت الأفكار الفرنسية حينذاك أيضا الدعوة لمؤتمر دولى لبحث مشكلات المنطقة وهو بذلك خرج على المبدأ الأمريكى الغربى بعدم افرط بين أزمى الخليج والشرق الأوسط . كما سبق له الخروج على الاطار الغربى عندما قدم صيغة جديدة لحل الأزمة تتحدث عن « إعادة السيادة للكويت وإعادة الارادة الديمقراطية لشعبها » .

فاذا انتقلنا إلى العالم الآخر وكان يطلق عليه لوقت قريب الغرب والشرق نجد أنه أصبح اليوم عالما جديدا متقاربا يطلق عليه الشمال أو العالم الصناعى المتقدم (مقارنة بالجنوب النامى أو المتخلف) . وقبل أيام معدودة من التطورات الأخيرة بالخليج كانت هناك تطورات جديدة من نوع آخر . فبعد ما تم من تصالح ونبذ لخطط المواجهة والردع المتبادل ومن تخفيض للصواريخ والأسلحة النووية .. وبعد ما تم من تخفيف للتوتر والصراعات في بؤر عديدة بانحاء الكرة الأرضية .. بعد تلك الخطوات كان لابد من قفزة إلى التقاء جديد حول الامن الجماعى لدول أوروبا وعالم الشمال .

وقد وقعت اتفاقية جديدة بباريس للامن الاوروبى وخفض الأسلحة التقليدية في ٢١ نوفمبر لماضى صاحبها اعلان رسمى بانتهاء الحرب الباردة . وقد شارك في تلك القمة رؤساء الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة وكندا معلنين بذلك بدء مرحلة جديدة

نشوب حرب بالخليج وما تؤدي اليه من احتمالات لتدمير لمصادر البترول وعدم استقرار بالمنطقة أمر له اثره الاكيد على انتظام تدفق البترول إلى أوروبا .

٢ - ومن جهة أخرى بدأ واضحا مدى التجارب الأوربية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال أزمته الاقتصادية الحالية التي تقاضت بنقص حاد في المواد الغذائية في مطلع فصل الشتاء .

كما قد يضاف إلى رصيد الاتحاد السوفيتي ورئيسة جورباتشوف لدى حكومات وشعوب المجموعة الأوربية الدور السوفيتي في تقارب أوروبا الشرقية مع الغرب وفي تيسير قيام وحدة ألمانيا .

٣ - هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها في تقارب تدريجي وتلقائي بين موسكو والمجموعة الأوربية وفي مزيد من احتمالات التلاقى مستقبلا مما يعطي دفعة لحلم « البيت الأوربي المشترك » . وكما سبق الإشارة فقد بدأ أحيانا أن المواقف الفرنسية في أزمة الخليج أكثر تقاربا والتحاما مع المواقف السوفيتية منها إلى المواقف الأمريكية . بل أن المستشار هيلموت كول المعروف بصلاته الطيبة بواشنطن وارتباطاته مع السياسة الأمريكية قد أبدى خلال الفترة الأخيرة من الأزمة تشجيعا على حلها سلميا وعدم الاندفاع نحو الخيار العسكري .

رابعا : بالنسبة للولايات المتحدة :

١ - يوضح الغرض السابق للمواقف الأمريكية مدى التطور الذي لحقها في سعيها للحصول على غطاء شرعية دولية لسياستها بالخليج . فرغم النجاح الفريد الذي حققته سياستها اعلاميا بداية ثم اقتصاديا (تجميد الارصدة ومشاركة دول الخليج في تكاليف العمليات) .. ورغم الحشد البحري والبري والجوي للقوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات مما لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الثانية .. رغم ذلك كله حرصت واشنطن على توفير الغطاء القانوني لتحركاتها السياسية والعسكرية . ومن ثم كان اهتمامها بالمساندة السوفيتية لسياستها وقبول تحفظاته ببذل الجهود السلمية وبالعامل باطار الأمم المتحدة مما سبق التنويه عنه تفصيلا ومما دعم مركز الرئيس الأمريكي وسياسته داخليا وخارجيا . ولا شك أن ذلك يعد تحولا عن أساليبها السابقة في الاجراءات العسكرية المنفردة وما كانت تسميه بسياسة العصا الغليظة وقد بد هذا وذلك في أمثلة كفيتنام وطرابلس وبنغازي وجرينادا وبفما .

٢ - المتغيرات السياسية في أوروبا والمشكلات الاقتصادية للولايات المتحدة الداخلية والخارجية (آخرها مع مؤتمر منظمة الجات ببروكسل وقبلها مع اليابان وغيرها) .. تلك عوامل مؤثرة قطعا في المركز الحالي المتميز للولايات المتحدة بموجب النظام السياسي والاقتصادي العالمي وقد يكون بداية العد النازلي لسلطة أمريكا وهيمنتها على مقدرات الأمور في أوروبا والعالم الثالث . وذلك أمر يزداد تبلورا مع اتمام الوحدة الألمانية ومع أوروبا الموحدة

٢ - كان التردد السوفيتي لبدأ « الشرعية الدولية » مثيرا للانتباه . يمكن تفسير ذلك في ضوء سياساته الداخلية تجاه القوميات المتمردة والجمهوريات المتجهة للاستقلال النسبي أو الانفصال النهائي . وفي هذا الصدد يقوم تعامل الحكومة المركزية في موسكو مع تلك الحركات الاستقلالية على أساس مبدأ الشرعية . بمعنى أنها تقبل التعامل الطبيعي معها طالما تمسكت باطار الشرعية بينما لا تقر لها بأية حقوق قانونية وتلجأ للضغط عليها أو الصدام معها اذا ما تمرت على أحكام الاتفاقيات أو الاجراءات الدستورية الخ ..

وبالتالي يكون لموسكو أن تتمسك تجاهها بمبدأ الشرعية

(كمثال لذلك حالة لجونها بالشكوى للأمم المتحدة) من هذا المنطلق يمكن تفسير أسلوب تعامل موسكو مع دول البلطيق وأيضا الموقف الأمريكي من المشكلة .

٣ - كذلك يمكن تفسير عديد من المنطلقات والمواقف السوفيتية الجديدة في ضوء الأوضاع الداخلية بعد تولي جورباتشوف الحكم واتجاهه لتحرير اقتصاد بلاده من الأعباء الباهظة للتسلح النووي والقوات السوفيتية الضخمة بأراضيها وخارجها بالاضافة للمعونات الخارجية التي يلتزم بتقديمها لحلفائه بأوروبا الشرقية والعالم الثالث الخ .. (وذلك بالمقارنة للولايات المتحدة التي قد تتحمل مثل هذه الأعباء ولكن يقابلها موارد ضخمة وصادرات متزايدة ونظام اقتصادي عالمي يقوم على الدولار وجهاز مصرفي يمتص الارصدة من العالم الثالث ويعيدها اليه في شكل قروض وفوائد)

٤ - ودون استطراد فالالاتحاد السوفيتي والرئيس جورباتشوف كان عاملا رئيسيا في تقويض النظام السياسي العالمي القديم والسعي لاقامة نظام جديد يقيم مناخا للوقاق والسلام والتعاون بما يسمح له بتحقيق تطلعاته الجديدة التي تتفق مع حلم ديجول القديم أي أوروبا من الاطلنطي الى الأورال .

لذلك ورغم العلاقات الخاصة بين موسكو وبغداد فجورباتشوف لم يكن يسمح للعراق أو لغيره أن يفسد بمغامراته حلم البيت الأوربي المشترك (وقد صرح أنه يمكن أن يتسع كي يشمل الولايات المتحدة وكندا أو يرتبط بها)

ثالثا : بالنسبة لفرنسا والمجموعة الأوربية :

١ - أظهرت المتغيرات العالمية الأخيرة في أوروبا والخليج تقاربا مطردا بين فرنسا ودول المجموعة الأوربية وبين الاتحاد السوفيتي . وفيما عدا بريطانيا أثناء رئاسة تاتشر للوزارة البريطانية فدول القارة بوجه عام تعتمد على بترول الشرق الأوسط وتتفق مع الاتحاد السوفيتي في تغليب حل أزمة الخليج سلميا . وغنى عن البيان ما لحق الاقتصاد الأوربي من أضرار نتيجة لتضاعف أسعار البترول منذ بداية الأزمة . ولم يرحب برفع الأسعار سوى بعض دوائر أمريكية لها صلاتها بملوك البترول . كما أن

ضد اسرائيل بعد ماثار مثل هذا الاجماع على تطبيقها ضد العراق .

٥ - يأتي أيضا في مقدمة مشكلات الصراع العربي الاسرائيلي التي فجرتها أزمة الخليج ما ووجه به العراق بصدد تقدمه التكنولوجي في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ويقال احتمالات تصنيعه القنبلة الذرية خلال فترة محدودة ١٩ .. ومن المثار امريكا حاليا أنه اذا تمت تسوية أزمة الخليج سلما أم جربا فمن الضروري دراسة وسائل إنهاء مصادر هذه التهديدات .

هذا في الوقت الذي أعلن فيه رئيس دولة اسرائيل عن امتلاك اسرائيل للقنبلة النووية وضاع هذا الاعلان الرسمي من مسئول اسرائيل كبير في غمرة أحداث الخليج .

وبذلك سيصبح من الضروري بعد الأزمة بحث مشروع الرئيس مبارك لاخلاء المنطقة من أسلحة الدمار .

٦ - أخيرا وليس أخرا تأتي بعد انتهاء هذه الأزمة مشكلة أمن المنطقة في ضوء ما يسود العالم الآن من فكرة الأمن الجماعي خاصة بعد مؤتمر باريس الأخير . وقد جاء بيان قمة هلسنكي مثيرا لاقامة هياكل اقليمية . لأمن المنطقة . وتردد بعد ذلك ما يفهم أمكان امتداد ذلك امتداد ذلك لدول كتركيا وإيران وباكستان بل واسرائيل . ورغم عدم وضوح الفكرة للآن فمن المسلم به أنه سواء الدول العربية المعادية للوجود الأجنبي بالمنطقة أم المتحالفة بالخليج فإنها جميعها وفي مقدمتها (مصر وسوريا) ترفض مبدئيا وبصورة قاطعة استمرار أي شكل تواجد الأجنبي بعد الأزمة . □

المرتقبة ومع التقارب السوفيتي الأوربي .
٢ - تتعرض مصداقية السياسة الأمريكية لاختبار يصعب التكهّن بنتائجه وإن كان لا خلاف حول اتجاهها لاتخاذ صيغة جديدة لتعاملها مع المشكلات العالمية والاقليمية الحيوية .

خامسا : على المستوى القومي والاقليمي :

١ - أوضحت الأحداث الأخيرة عدم مواكبة التحرك السياسي بالوطن العربي مع المتغيرات العالمية وعدم استيعاب النظام العربي القائم لمضمون هذه المستجدات وما تفرضه على النظم العربية لمصالح الاهداف المصيرية بعيدة المدى لشعوب الوطن العربي .
٢ - بغض النظر عن كافة الشعارات وما صاحبها من رتوش وتجميل فازمة الخليج أساسا بدايتها مع أزمة الانظمة ذاتها .

٣ - وبكل المعايير لا يمكن تجاهل أن هذه الأزمة فجرت هذه المشكلات الأساسية على نطاق واسع . وإذا تؤكد أهمية وضرورة العمل لبناء نظام قومي عربي فذلك يأتي مشروطا بضرورة اتساقه مع المتغيرات العالمية ثم مع تدعيم الديمقراطية داخليا بحيث تكون أية ارتباطات قومية كهدف وتطبيق تعبيرا عن المصالح المباشرة لشعوب الوطن العربي وتطلعاتها المستقبلية .

٤ - كما أن من أهم ما فجرته أزمة الخليج إحياء القضية الفلسطينية على المستوى الدولي أو بالأحرى تسخينها (خاصة بعد أحداث القدس) . ورغم ما يثار نظريا عن الارتباط بين الأزميتين فقد أصبح مفترضا على المستوى الدولي والقومي أن هناك التزاما قانونيا (أو معنويا) على الولايات المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ اجراءات للردع



مجلس الأمن الدولي .. وإدارة أزمة الخليج

أحمد يوسف القرعى

وفي إطار الوفاق الدولي الحالي وفي ظل التفسير الواسع لميثاق المنظمة والحد من استخدام حق الفيتو يمارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشاء المنظمة عام ١٩٤٥ . ومما يعزز عمل المجلس المشاورات المكثفة التي تجري فيما بين دوله بصفة عامة وفيما بين الدول

وفور اعلان بغداد في ٨ أغسطس ١٩٩٠ قرار ضم الكويت أسرع مجلس الأمن باصدار قراره ٦٦٢ في اليوم التالي وأشار الى بالغ جزعه لهذه الخطوة وطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا ويدون أى قيد أو شرط جميع قواته الى المواقع التى كانت تتواجد فيها في أول اغسطس ١٩٩٠ . وأكدت قرارات مجلس الأمن التالية مسئولية العراق بهذا الصدد ، كما أدانت أيضا معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما في ذلك التدابير الرامية الى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت انتهاكا للقانون الدولي « من القرار ٦٧٠ - ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ » .

ثانيا : أن يبدأ العراق فورا في مفاوضات مكثفة مع الكويت لحل خلافتهما « من القرار ٦٦٠ » ولعدم امتثال العراق بدعوة مجلس الأمن بالبدا فورا في المفاوضات فإن مجلس الأمن بدأ من القرار الثانى « رقم ٦٦١ » بفرض جزاءات على العراق بدأت بالحظر التجارى والمالى ثم الحصار البحرى والجوى والبرى كما تم تشكيل لجنة لمباشرة العقوبات المفروضة على العراق .

ومسئولية المفاوضات كما وردت في القرار جاءت تالية لمسئولية الانسحاب الفورى في ترتيب مقصود وهذا يؤكد انه لا مفاوضات إلا بعد الانسحاب العراقى الكامل من الاراضى الكويتية .

ثالثا : ان يلغى العراق اجراءاته بشأن ضم الكويت « من القرار ٦٦٢ » وأكد مجلس الأمن في هذا القرار أن الضم بآى شكل من الاشكال وبأية ذريعة ليست له صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا ومطلب مجلس الأمن من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أى اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تقسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم .

رابعا : أن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق على الفور وان يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا « القرار ٦٦٤ » والا يتخذ العراق أى اجراء يكون من شأنه تعريض سلامة وأمن أو صحة هؤلاء الرعايا للخطر .

وحمل القرار ٦٦٦ « ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ » العراق المسئولية الكاملة في هذا الشأن بموجب القانون الانسانى الدولى بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك . وأكد القرار ٦٦٧ مسئولية العراق مسئولية كاملة عن أى استخدام للضغط على الرعايا الأجانب أو ضد أية بعثة دبلوماسية أو قنصلية في الكويت أو ضد أفرادها . وطالب القرار ٦٧٤ « ٢٩ اكتوبر » العراق بأن يقوم فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت

١٩٩٠ « مندوب الاتحاد السوفيتى » سبتمبر ١٩٩٠ « مندوب بريطانيا » اكتوبر ١٩٩٠ « مندوب الولايات المتحدة » نوفمبر ١٩٩٠ « ومندوب اليمن » ديسمبر ١٩٩٠ .

وبعد ساعات قليلة من وقوع الغزو العراقى للكويت اصدر مجلس الأمن قراره الأول بشأن الغزو « رقم ٦٦٠ في ٢/٢ اغسطس ١٩٩٠ » مقرر وجود خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقى ، ويعنى هذا ان المجلس تصرف منذ قراره الأول بشأن الازمة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذى ينص على صلاحية مجلس الأمن في الحالات القصوى القيام بعمليات عسكرية برية وبحرية وجوية طالما كان ذلك ضروريا لحفظ أو إعادة السلام والأمن الدوليين . ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة تحت عنوان (الأعمال المتعلقة بتهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان) .

ويعنى هذا أيضا ان مجلس الأمن منذ قراره الأول بشأن الغزو العراقى للكويت أدار الازمة بأحكام الفصل السابع وبمنهج نظام الأمن الجماعى وتدابيره لمواجهة الغزو ، ويعطى نظام الأمن الجماعى سلطات فعالة للمجلس لكفالة حماية النظام الدولى ومنع أية محاولة للاخلال به أو لتهديد السلم . واصدر المجلس في هذا الشأن اثنى عشر قرارا فيما بين ٢ اغسطس ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . وتضمنت هذه القرارات عددا من التدابير الوقائية والتدابير غير العسكرية والتهديد بالتدابير العسكرية .

التدابير الوقائية .. ومسئوليات العراق :

وتحدثت المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة عن طبيعة هذه التدابير التى تستهدف منع تفاقم الموقف ، والتدابير التى اتخذها مجلس الأمن بهذا الشأن حملت العراق خمس مسئوليات رئيسية :

أولا : مطالبة العراق بسحب جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط الى المواقع التى كانت تتواجد فيها في أول اغسطس ١٩٩٠ « المادة الثانية من القرار الأول لمجلس الأمن رقم ٦٦٠ والصادر بعد الغزو العراقى للكويت بساعات قليلة » .

وتصميما من مجلس الأمن على انتهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية ، أشار القرار الثانى لمجلس الأمن « رقم ٦٦١ - ٦ اغسطس ١٩٩٠ » في فقرته الأولى الى أن العراق لم يمثل للقرار ٦٦٠ واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت وقرر المجلس عددا من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذا الاغتصاب .

والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

خامسا : ان تلغى حكومة العراق أوامرها باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات وان تمتنع عن القيام بأى من هذه الأعمال في المستقبل « من القرار ٦٦٣ ، القرار ٦٦٤ ، وطالب القرار ٦٧٤ » ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورخاء موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أى إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

□□□

واذا كانت المسئوليات الثلاث الأولى « الانسحاب الفوري - اجراء المفاوضات مع الكويت - إلغاء اجراءات ضم الكويت » تندرج تحت مبادئ القانون الدولي العام فان المسئولية الرابعة « الخاصة بالافراج عن الرهائن » تندرج تحت مبادئ القانون الانساني الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة خاصة وقد أكد مجلس الأمن أن هذه الاتفاقية تنطبق على الكويت وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا في الاتفاقية ، ملزم بالامتثال لجميع أحكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها . أما المسئولية الخامسة « الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية » فتقع تحت طائلة اتفاقيتي فيينا المؤرختين في ١٨ أبريل ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ أبريل ١٩٦٢ بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفا في كل منهما .

ومثل هذه المسئوليات الخمس يتمسك المجتمع الدولي بمضمونها وجوهرها وحرفيتها ولايجوز وفقا لطبيعة قرارات مجلس الأمن التنازل عن بعضها أو التفاوض حول مدلولاتها فهي مسئوليات متكاملة وان وردت في نصوص اثني عشر قرارا لمجلس الأمن .

هذا وقد وردت هذه المسئوليات الخمس في قرارات مجلس الأمن مقرونة بالادانة الكاملة للنظام العراقي وجاءت عبارات الادانة قوية في صياغتها ، وتجدر الإشارة الى عدد من هذه العبارات :

- الغزو العراقي للكويت خرق للسلم والأمن

الدوليين .

- اغتصب العراق سلطة الحكومة الشرعية في

الكويت .

- يشعر مجلس الأمن بالسخط للانتهاكات الخطيرة

من جانب العراق .

- اجراءات العراق تشكل أعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية .

التدابير غير العسكرية :

وهي التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وبشأن مواجهة أزمة الخليج يمكن القول أن المجلس قد أحيا هذه التدابير من خلال فرض عدد من الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على العراق . وكانت سلطة مجلس الأمن في فرض مثل هذه الجزاءات كما رسمها الميثاق قد تقلصت طوال حقبة الحرب الباردة ، وبالتالي انغردت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها بفرض مثل هذه الجزاءات بحرية اكبر طوال العقود الأربعة الأخيرة .

ومثل هذه التدابير غير العسكرية وان كانت بمثابة جزاءات على العراق ، فانها في نفس الوقت تعد مسئوليات دولية على كافة دول المجتمع الدولي للعمل بها لمواجهة الغزو العراقي . وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن صياغة مثل هذه التدابير أو الجزاءات فيما يلي :

- **عدم الاعتراف السياسي ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بضم العراق للكويت والامتناع عن اتخاذ أى إجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم « من القرار ٦٦٢ » .**

- **الحظر التجاري :** وذلك بالامتناع عن استيراد أى من السلع أو المنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت والامتناع عن أية عمليات بيع أو توريد لأية سلع أو منتجات بما في ذلك أية معدات عسكرية وذلك الى أى شخص أو هيئة في العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ » .

- **الحظر المالي :** وذلك بامتناع جميع الدول ورعاياها عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ ، ٦٧٠ » .

- **تجميد الأصول العراقية :** وحماية الأصول التي تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في اقليمها وتقديم تقارير بشأن هذه الأصول الى لجنة مجلس الأمن « من القرار ٦٧٠ » .

- **الحصار البحري :** وذلك بأن تقوم الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت والتي تنشئ قوات بحرية في المنطقة باتخاذ التدابير التي تتناسب مع الظروف المتغيرة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية

وأمام تداعي الأحداث ورفض العراق الانسحاب من الكويت جاء القرار ٦٧٨ « ٢٩ نوفمبر » ليضع الأساس السياسي لامكانية استخدام القوة في حالة عدم التوصل الى حل سلمي للأزمة قبل ١٥ يناير ١٩٩١ .

ولم يصدر مثل هذا القرار لمجرد التموهيه أو التخويف فقط ، لأن المجلس كان قد هيا منذ البداية عدة تدابير للخيار العسكري جنباً الى جنب تدابير الخيار السلمي ويمكن رصد تدابير الخيار العسكري فيما يلي :

- احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة للمجلس .

- تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي .
- استعانة مجلس الأمن بالدول التي تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية والتي تنشئ قوات بحرية في المنطقة في تنفيذ قرارات المجلس .

وبشأن احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة لمجلس الأمن ، جاءت المبادرة من موسكو التي طالبت باحياء عمل هذه اللجنة وهي احدى لجان مجلس الامن الدائمة واللجان الاخرى هي : لجنة نزع السلاح ، لجنة الخبراء ، لجنة قبول الأعضاء الجدد ، لجنة الاجراءات الجماعية ، وتشبه هذه اللجنة الى حد كبير لجنة الحصار الدولية في زمن العصبة فكلتاهما تتبع المجلس وان اختلفت طبيعة كل منهما .

وتتألف اللجنة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ومن الممكن اشتراك دول أخرى فيما اذا كان الأمر يستدعي ذلك . واللجنة وان كانت لجنة دائمة إلا أن أعمالها كانت شبه مجمدة طوال حقبة الحرب الباردة وكانت لاتعالج موضوعات أساسية لخلو جدول أعمالها من قضايا رئيسية عدا قيامها ببحث المشاكل الخاصة بعمل القوات الدولية التي تم تشكيلها بقرار من مجلس الأمن .

وتعتبر اللجنة مسئولة أمام مجلس الأمن وتقدم له النصيحة الفنية في الأمور العسكرية . وتناولت المادتان ٤٦ ، ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة مهام هذه اللجنة حيث تنص المادة ٤٦ على أن الخطط التي يتم تنفيذها باستخدام القوة المسلحة يتخذها مجلس الأمن بالتعاون مع اللجنة العسكرية . وتحدد المادة ٤٧ مهام اللجنة في تقديم النصح ومساعدة المجلس في كل المسائل التي تتعلق بالنقاط التالية :

١ - المتطلبات العسكرية والتدابير المطلوبة للحفاظ على السلام والأمن .

٢ - انتشار وقيادة القوات التي يتم وضعها تحت تصرف مجلس الأمن .

٣ - وضع القواعد وتنظيم التسليح بما في ذلك نزع السلاح وتكون هذه اللجنة مسئولة ايضاً أمام مجلس

تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ « من القرار ٦٦٥ » .

- الحظر الجوي : وذلك بألا تسمح جميع الدول لأية طائرة بأن تقلع من اقليمها اذا كانت تحمل أية شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما عدا الأغذية في الظروف الانسانية ، وألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر ان تهبط في العراق أو الكويت أيا كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق اقليمها مالم تهبط هذه الطائرة في مطار تحده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ليقسنى تفتيشها ضماناً لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن « من القرار ٦٥٠ » .

- تسجيل التعويضات : وذلك بدعوة الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها بجبر الضرر أو التعويض المادي بغية وضع ماقد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي . هذا وقد طلب مجلس الأمن أكثر من مرة في قراراته ان تلتزم جميع الدول بمثل هذه المسئوليات وتضمن الامتثال الصارم والكامل للاجراءات التي تترتب عليها في مواجهة الغزو العراقي للكويت .

تدابير التهديد بالخيار العسكري :

في مواجهة الغزو العراقي للكويت وأمام تعنت الرئيس العراقي صدام ، توصل مجلس الأمن الى اسلوب التهديد بالخيار العسكري منذ وقت مبكر ، حيث يفهم من مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ « ٢٥ اغسطس » جواز استخدام القوة في اطار إحكام حلقات الحصار البحري حول العراق ، فقد حول القرار الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت استخدام الاجراءات الضرورية لتطبيق الحصار على العراق ، وطلب القرار صراحة من الدول المعنية والتي تنشئ قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ من التدابير مايتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن « والتي نص عليها القرار ٦٦٠ في ٣ اغسطس » .

كما أباح القرار نفسه « رقم ٦٦٥ » للدول المعنية ان تنسق أعمالها لتنفيذ هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية التابعة للمجلس . ولم يكن القرار تخويلاً مطلقاً لاستخدام القوة بدون تمييز فقد حددت فقراته استخدام الحظر للتأكد من حمولات السفن والحد الأدنى لاستخدام القوة وان هذا الاجراء لايتخذ إلا اذا دعت الضرورة الى ذلك .

الميثاق « وحق الدول فرادى وجماعات في الدفاع عن النفس الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي « مادة ٥١ من الميثاق » . وعزز المجلس تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي بتصميم المجلس على انتهاء احتلال الكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية « راجع على سبيل المثال ديباجة القرار ٦٦٢ » .

أما بشأن استعانة مجلس الأمن بالدول التي تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية « والتي تقشء قوات بحرية في المنطقة » في تنفيذ قرارات المجلس فان مخاطبة مجلس الأمن لهذه الدول يكسب قوات هذه الدول شرعية دولية ويعد ايضاً من تدابير الخيار العسكري للمجلس حيث يمكن ان يتم وضع مثل هذه القوات تحت اشراف الأمم المتحدة في خطوة قادمة اذا ماقرر المجلس حسم الأزمة بالخيار العسكري بعد ١٥ يناير ١٩٩١ .

ومثل هذه الخطوة تقتضي قراراً تفصيلياً من مجلس الأمن حيث تنص المادة ٤٣ على تعهد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين . □

الأمن للتوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة تكون تحت تصرفه .

وجاءت دعوة رئيس الوفد السوفيتي في مجلس الأمن في ١٠ أغسطس الماضي بدعوة اللجنة لبحث أزمة الخليج طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الاجراء لم يسبق له ان تم في أية أزمة دولية .

وبعد هذه المبادرة السوفيتية اجتمع ممثلو الدول الخمس دائمة العضوية في ١٧ أغسطس في اجتماع غير مسبوق اشترك فيه المستشارون العسكريون لهذه الدول تناولوا فيه مقترحات تنسيق أنشطة البحرية في الخليج ومنها تبادل المعلومات واسناد مهام محددة لقطع بحرية معينة في الخليج مستقبلاً . ثم بدأت اللجنة تشارك في كثير من المداولات التي تجرى بين الخمس الكبار في مجلس الأمن حتى صدور قرار مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر الماضي والذي حسم الخيار العسكري في اطار توقيت معين « منتصف يناير » .

ونذكر ايضاً من تدابير الخيار العسكري تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي حيث خول مجلس الأمن الكويت هذا الحق في مواجهة الغزو العراقي تطبيقاً مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي أباح أنواعاً من الحروب التي تقوم لردع العدوان وشجبه عن طريق نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة . الفصل السابع من

في تنظيم الهجرة (القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٢) .
 ب - الحالة الثانية التي يمكن أن تؤدي فيها الهجرة العائدة إلى مشاكل هي تلك الحالة التي لا تستعد فيها الدولة لاستقبال وإستيعاب العمالة العائدة . وهذا أيضا ما حدث في مصر حيث تعاملت الحكومة مع الهجرة المؤقتة وكأنها دائمة وحل أبدي لمشكلة البطالة .
 ج - أما الحالة الثالثة التي تثير فيها العودة المتعاقب والضغط فهي حالة « العودة المفاجئة » - وهذا أيضا ما ينطبق على مصر في الظروف الأخيرة بعد الغزو العراقي للكويت .

وهذا يتبين لنا - في جميع الأحوال - أن عودة العمالة المصرية بعد أزمة الخليج كان في المتحتم أن يثير المشاكل والأعباء للاقتصاد المصري .
 ثانيا : أهم المشاكل والآثار الاقتصادية الفاجمة عن عودة العمالة المصرية :

مثلا سبق القول فإن هناك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتي تمثلت - بصفة أساسية - في نقص الموارد من النقد الأجنبي . وسوف نتعرض في هذه التحليل إلى دراسة الخسائر المترتبة بصورة مباشرة وغير مباشرة بعودة العمالة المصرية والتي يمكن تصورها من خلال ثلاث مراحل لحركة العمالة العائدة ، مرحلة نقل العائدين ، ومرحلة إستقبالهم وأخيرا مرحلة إستيعابهم .
 المرحلة الأولى : وهي مرحلة نقل العائدين من الأماكن الطاردة لهم إلى أرض الوطن برا وبحرا وجوا . وقد ساهمت العديد من الدول الصديقة في تحمل نسبة من تكاليف هذه المرحلة والتي قدرتها بعض الدراسات بحوالى ٣٠٠ دولار لنقل الفرد الواحد .
 المرحلة الثانية : وهي مرحلة استقبال العائدين وقد ترتب على هذه المرحلة العديد من الأعباء والمشاكل من أهمها

١ - مشاكل حصر أعداد العائدين والتعرف على خصائصهم وقد تحملت الأجهزة المصرية المعنية أعباء جساما وتكاليف باهظة للقيام بهذه المهمة .
 ٢ - مشاكل التعرف على حجم خسائر النازحين للتوصل إلى تقدير مستحققاتهم تمهيدا لاتخاذ الاجراءات السياسية والدولية اللازمة للمطالبة بها وإستعادتها .
 ٣ - مشاكل العمل على توفير إحتياجات العائدين من سلع وخدمات عاجلة (أغذية - أدوية - أماكن إقامة مؤقتة) خاصة أن معظمهم قد فر تاركاً كل أمواله وممتلكاته بدول النزاع .

المرحلة الثالثة : وهي أخطر المراحل - وتتمثل في عملية إستيعاب هذه العمالة في محاولة لدمجها مع المجتمع المصري الذي يعاني أساسا من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم الآثار المترتبة على هذه المرحلة هي :

(١) - زيادة معدلات البطالة : فمن المعروف أن سوق

(١٩٧٣ - ١٩٨٣) فقد إشتدت خلالها قوة الطرد من مصر وقوة الجذب إلى الدول العربية النفطية . فعلى الصعيد المحلي إرتفعت معدلات التضخم في مصر من ٢,٦٪ في الستينات إلى حوالى ١١٪ في السبعينات وتعدت ٢٥٪ في الثمانينات . كذلك تزايدت نسب البطالة من ٢,٢٪ إلى ٧,٧٪ ثم إلى حوالى ١٤٪ خلال العقود الثلاثة على التوالي . كما إجهت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالى نحو التناقص من متوسط ٩٪ في السبعينات إلى متوسط ٤٪ في الثمانينات . وهكذا إشتدت عوامل الطرد للعمالة المصرية في الوقت الذي قويت فيه عوامل الجذب في دول النفط بسبب « فورة النفط » بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وهكذا شهدت المرحلة الثانية أكبر تدفق بشري للعمالة المصرية . ولا يمكن إغفال دور الحكومة المصرية في تشجيع حركة الهجرة إعتقادا بأن تصدير العمالة هو أنسب الحلول لمواجهة مشكلة البطالة من ناحية ، ومواجهة ندرة رأس المال المادى من خلال تحويلات العمالة المهاجرة من ناحية أخرى .

وتتفق معظم الآراء على أن الآثار السلبية التي ترتبت على عشوائية الهجرة خلال هذه الفترة قد فاقت آثارها الإيجابية . فقد عانت العديد من قطاعات الاقتصاد القومى - كالزراعة والتشييد والبناء والقطاع الحرفى والتعليم - من نقص واضح في العمالة وبالتالي إرتفاع في مستوى الأجور والتكلفة مما ساهم في زيادة معدلات التضخم .

وأخيرا جاءت المرحلة الثالثة : مع منتصف الثمانينات . وهي مرحلة « عودة العمالة المصرية » حيث تحولت قوى الجذب إلى المنطقة العربية إلى عوامل طرد للعمالة المصرية لعل من أهمها هذه العوامل :
 ١ - الانكماش في أسواق النفط العربية نتيجة تدهور أسعار البترول وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على فرص التشغيل بهذه الدول .

ب - تزايد القوى التنافسية للعمالة الوطنية والآسيوية أمام العمالة المصرية في أسواق العمل الخليجية .
 ج - الظروف السياسية والعسكرية بمنطقة الخليج - كإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية ، والغزو العراقى للكويت .

لعل أهم ما نستخلصه من العرض السابق أن ظاهرة « عودة العمالة » المصرية المهاجرة - الهجرة مؤقتة - أمر من المفروض ألا يثير المشاكل والاختلالات إلا في الحالات التالية :

١ - أن تكون هجرة هذه العمالة قد تمت بصورة عشوائية وغير مخططة . وهذا ما تم بالفعل في مصر منذ أوائل السبعينات حيث نص الدستور المصرى (مادة ٥١) على حق المواطن في الهجرة الدائمة والمؤقتة - وظلت حركات الهجرة تتدفق بلا ضوابط ، أو تنظيم وعندما بدأت حركة الهجرة في الارتداد والعودة بدأت الدولة

والخدمات قليل المرونة في المدة القصيرة - خاصة بالنسبة للسلع الغذائية - فإن هذا يؤدي بالضرورة الى زيادة حدة التضخم .

وجدير بالذكر أنه في حالة عدم إمكانية توظيف العمالة العائدة في مجالات منتجة تضمن زيادة حقيقية في الانتاج فإن تيار الدخول النقدية الحديث سوف يستمر في ممارسة آثاره التضخمية في الاقتصاد المصري .

وعلى الرغم من تركيز التحليل على الخسائر الناجمة عن عودة العمالة المصرية ، إلا أن هذا لايعنى عدم وجود آثار إيجابية لهذه الظاهرة . فالثروة البشرية العائدة تتضمن عمالة ماهرة ومؤهلة من التخصصات المطلوبة في سوق العمل في مصر سواء في المجال الحرفي أو الزراعي أو في المجال الخدمي . ولاشك أن التخفيف من حدة الآثار السلبية للعودة وتعميم الآثار الايجابية لها يتوقف الى حد بعيد على قدرة الاقتصاد المصري وفعالية السياسات المتبعة في استيعاب هذه العمالة العائدة بما يساهم في تخفيض تكلفة الانتاج ويزيد الطاقات الانتاجية للحد من الميول التضخمية ومشاكل البطالة .

ثالثا : المحاور الأساسية للاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

أوضحنا فيما سبق أن قضية العمالة العائدة من الخليج ليست إلا جزء من مشكلة أكبر هي مشكلة استيعاب العمالة العائدة منذ الثمانينات والرصيد المتراكم من المتعطلين من شباب الجامعات والمعاهد المختلفة . ولعل ما يميز فقط جزئية مشكلة العائدين نتيجة أزمة الخليج هو عنصر المفاجأة . لذلك فإن السياسات المقترحة لمواجهة الأزمة الأخيرة لا يصح أن تتركز فقط على مجموعة الاجراءات العاجلة والمسكنة التي تعمل على امتصاص وقتى لآثار المشكلة - وإنما يجب أن تكون الحلول في إطار استراتيجية عامة وشاملة ومتكاملة تعتمد على سياسات قصيرة ، ومتوسطة وطويلة الأجل تهدف في النهاية الى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي لبناء قدراته الذاتية القادرة على استيعاب عمالته والاستفادة من ثروته البشرية .

وإن يتسع المقام لتفصيل وتحليل السياسات المختلفة التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية المقترحة ولكننا نكتفى بالإشارة فقط إلى أمرين في هذا المجال .
[١] أهم الاعتبارات المؤثرة في عملية استيعاب العمالة العائدة :

نشير في البداية الى مجموعة من الاعتبارات المؤثرة في عملية استيعاب العمالة العائدة وذلك حتى يتبين لنا مدى الصعوبات التي قد تواجه هذه العملية ، فاقترح الجلول أمر يسير ولكن التنفيذ أمر يتوقف على العديد من الاعتبارات من أهمها :

١ - هيكل وخصائص العمالة العائدة :
لاشك أن معرفة خصائص العمالة العائدة أمر هام لتحديد مجالات العمل اللازمة لاستيعابهم ، بل ولتحديد

العمل في مصر تعاني منذ سنوات طويلة من إختلالات كمية ونوعية ترتب عليها تزايد معدلات البطالة في صورتها السافرة والمقنعة . ولاشك أن إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد الى هذه السوق - وبصورة فجائية - يزيد من حدة هذه الاختلالات .

أما محاولة إعادة تشغيل نسبة من العائدين بأعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام فهو أمر يستند في المقام الأول الى إعتبارات انسانية واجتماعية ولايعتبر حلا إقتصاديا لأنه يمثل مزيدا من البطالة المقنعة في هذين القطاعين .

٢ - زيادة التكاليف والأعباء على الموازنة العامة للدولة : وقد قدرت وزارة القوى العاملة والتدريب الأعباء المتوقعة على الموازنة العامة للدولة (١٩٩٠ - ١٩٩١) في هذا المجال بحوالى ١٨٩ مليون جنيه زيادة في الأجور السنوية نتيجة عودة العاملين في الحكومة . هذا عدا نفقات التدريب التحويلي . كذلك قدرت الاستثمارات الاجمالية المطلوبة لتشغيل العمالة العائدة بحوالى ٤ مليار دولار . كما أن هناك زيادة متوقعة في أعباء الدعم السلعي للمواد الغذائية والبتروك نتيجة عودة هذه الأعداد بشكل مفاجئ ودخول ما يزيد عن ١٧ ألف سيارة .

٣ - نقص تحويلات المصريين العاملين بالخليج : وقد قدرت وزارة القوى العاملة هذا النقص بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار وذلك على النحو التالي :

- ١٠٠٠ مليون دولار نتيجة توقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وعددهم يقرب من مليون مواطن .
- ٦٦٠ مليون دولار نقص في تحويلات المصريين العاملين بالكويت وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف مواطن .
- ٧٤٠ مليون دولار نقص في تحويلات المصريين العاملين في الأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى .
٤ - نقص في حصيللة الضرائب على دخل العاملين بالخارج ويقدر هذا النقص بحوالى ٢٨,٥ مليون جنيه - هذا فضلا عن الانخفاض المتوقع في حصيللة الموارد من تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية .

٥ - الخسائر الاقتصادية الناجمة عن فقد مدخرات المصريين بدول النزاع والتي تقدر بما يتراوح ما بين ١٢ - ١٥ مليار دولار . هذا فضلا عن خسائر ممتلكاتهم ومستحقات ومكافآت نهاية الخدمة والتي تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار .

٦ - الزيادة في الاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للعائدين مثل بناء الفصول وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الأساسية وتقدر هذه الزيادة بحوالى ١٢٥٠ مليون جنيه .

٧ - زيادة معدلات التضخم : فلاشك أن عودة المصريين من الخليج سوف تخلق طلبا جديدا ومفاجئا على مختلف السلع والخدمات . ولما كان عرض هذه السلع

نكتفى بمجرد ذكر محاور العمل الرئيسية في الآجال المختلفة .

(أ) محاور العمل في الأجل القصير :

ترتكز سياسات الأجل القصير على اعتبارات اجتماعية وإنسانية وتعد من قبيل الحلول العلاجية المسكنة . وهي تتمثل في محاولة إعادة توظيف نسبة من العمالة العائدة في أعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام . كذلك تعتمد على سياسات التدريب التحويلي للعمالة العائدة لامتناساتها بالأنشطة الإنتاجية التي تحتاجها سوق العمل في مصر .

(ب) محاور العمل في الأجل المتوسط :

تركز سياسات الأجل المتوسط على خلق وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي تستوعب العمالة العائدة بعد إعادة تأهيلها وتدريبها . ويتم ذلك من خلال :

- تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف المجالات بعد علاج أسباب تعطلها وتعثرها .

- تنمية وتشجيع الأنشطة ذات الكثافة العمالية الكبيرة (المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة .. إلخ)

- هذا بالإضافة إلى دراسة تنمية القطاع غير المنظم وتشجيع إقامة المجتمعات العمرانية المتكاملة الجديدة .

(ج) محاور العمل في الأجل الطويل :

إن العلاج الحقيقي لمشاكل الاقتصاد المصري - ومن أهمها مشاكل التنمية البشرية - يعتمد أساساً على مجموعة من السياسات المتناسقة والمتكاملة طويلة الأجل تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وزيادة طاقاته الإنتاجية الذاتية بالتركيز على :

تنمية الموارد البشرية : ويتم ذلك بإصلاح وتطوير سياسات الاستثمار البشري (تعليم - تدريب - توعية وإعلام .. إلخ) لتحسين الخصائص السكانية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للقوة العاملة وربط التعليم والتدريب باحتياجات الخطة .

تنمية الموارد المادية (الطبيعية والمالية) : وذلك برفع كفاءة استخدام الثروات القومية المتاحة وتهيئة المناخ الملائم لجذب مزيد من الاستثمارات المصرية وغير المصرية للعمل في إطار اقتصاد مستقر ومتوازن . ولاشك أن العمل من خلال هذه المحاور سوف يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري ويعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في مصر لاستيعاب البطالة القائمة والعمالة العائدة معاً . □

نوعية وطبيعة السلع والخدمات المطلوبة لهم . وعلى الرغم من أن إجراءات الحصر والتصنيف لا تزال مستمرة إلا أن المؤشرات الأولية للتحليل المهني للعائدين تشير إلى أن حوالي ٩٠٪ من جملة العائدين من الكويت وحوالي ٩٦٪ من العائدين من العراق غير مرتبطين بوظائف بالحكومة والقطاع العام ، وأن أكثر من نصفهم من العمالة العادية والحرفية والزراعية .

ولعل ذلك يؤكد أن ما سوف تستوعبه الحكومة أو القطاع العام هو نسبة ضئيلة للغاية وأن المواجهة الحقيقية للمشكلة تعتمد على السياسات الفعالة لإعادة تدريب وتأهيل وتحويل العمالة العائدة إلى أنشطة إنتاجية غير حكومية .

ب - ظروف سوق العمل في مصر :

أوضحنا أن سوق العمل في مصر تعاني من إختلالات كمية ونوعية أدت إلى تزايد معدلات البطالة الصريحة والمقنعة . بل أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً يساوي وحده جملة عدد العائدين من الخليج (حوالي ٤٥٠ ألف) - وهذا يعني أن مصر تواجه سنوياً « تداعيات أزمة الخليج » ولا تستطيع الخطط الاقتصادية استيعاب أكثر من ٢٠٪ من جملة هؤلاء الداخلين الجدد إلى سوق العمل علماً بأن من يتم تعيينهم لا يمثلون فرص عمل جديدة حقيقية بل هم في واقع الأمر إضافة إلى رصيد البطالة المقنعة . وهكذا يتضح لنا ما تعانيه سوق العمل في مصر ومدى الصعوبات التي تواجه عملية استيعاب العمالة العائدة بها .

ج - الظروف الراهنة للاقتصاد المصري :

أشرنا فيما سبق إلى ما يواجه الاقتصاد المصري من تحديات ومشاكل اقتصادية نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية الأمر الذي انعكس في صورة تناقص في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وارتفاع أعباء المديونية الخارجية . ولاشك أن هذه الظروف تحد من القدرات الحالية الحقيقية للاقتصاد المصري لاستيعاب فائض العمالة بوجه عام ، والعمالة العائدة بوجه خاص .

[٢] أهم المحاور الخاصة بالاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

كثير الحديث والحوار حول السياسات اللازمة لمواجهة مشكلة البطالة . ولاشك أن استيعاب العمالة العائدة من الخليج - يذلل في إطار السياسة العامة للتشغيل - لذا

الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال العربية خلال الفترة السابقة فأننا نلاحظ أنه مع تزايد تدفق الأموال على الدول العربية ترافق معه تزايد حجم الأموال العربية التي تقدم لدول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة سواء في شكل منح ومكونات وقروض حيث ارتفعت هذه الأموال من ١.٧ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٦.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى أن وصل مجموعها التراكمي من ١٩٨٠/٧٣ إلى ٤٢.٥ مليار دولار . ويمكن القول أن القروض التي قدمت تمثل نسبة ضئيلة لجملة الاستثمارات التي نفذت في الدول العربية غير النفطية والتي بلغت ٢٠٣ مليارات دولار ، أي نسبة ٧,٤ في المائة من هذه الاستثمارات ، وبالنسبة للقروض الثنائية المقدمة مباشرة من الحكومات العربية النفطية ومن صناديقها القطرية والتي قدرت بنحو ١٢,٥ مليار دولار تمثل أقل من ٣,٩ في المائة فقط من مجموع الفوائد الرسمية المتراكمة لاستثمارات الاقطار العربية النفطية الرئيسية في الخارج ، والتي قدرت بما يزيد على ٢٢٤ مليار دولار في نفس الفترة .

وبالنسبة للمكونات والمنح الرسمية الثنائية المقدمة من حكومات الاقطار العربية النفطية ومن صناديقها القطرية إلى خمس عشرة دولة عربية بلغت جملتها خلال ١٩٨٠/٧٠ نحو ٢٥ مليار دولار منها ٢٢,٥ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٠/٧٤ ، وفي نفس الفترة تدفقت قروض البنوك العربية إلى السوق الدولي ، فبعد أن كانت ٩,٩ مليار دولار عام ١٩٧٧ أصبحت أكثر من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم قفزت في عامي ٨١ و ١٩٨٢ إلى ٩,١ مليار دولار و ٩,٧ مليار دولار على التوالي وفي الفترة من ١٩٨٦/٧٨ قامت المصافى العربية العاملة في الاسواق الدولية بإبرام مجموعة من قروض مصرفية بلغ اجمالها ٤٨ مليار دولار كان نصيب المقترضين العرب ٢١ مليار دولار .

أما المساعدات العربية الانمائية الميسرة للعالم بصفة عامة وصل أعلى معدل لها في الفترة من ١٩٨٤/٨٠ إلى ٢٢,٧ مليار دولار منها ٣٠,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أنها انخفضت وبصورة حادة لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار تقريبا عام ١٩٨٧ كان منها ٣,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي . أما بالنسبة لحصة الدول العربية غير النفطية من هذه المساعدات فقد كانت نسبتها ٥٤,٥٪ من اجمالي المساعدات الانمائية العربية ، في عام ١٩٨٤ حصلت كل من الاردن وسوريا على أعلى نسبة إذ بلغت ١٦٪ لكل دولة على حدة .

وفي عام ١٩٨٤ كانت النسبة ٥٤,٥٪ حصلت سوريا على ١٦,٠٪ كما حصلت الاردن أيضا على ١٦٪ ، ثم تأتي الدول الافريقية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢٪ ، يليها الدول الاسيوية بنسبة ٢١,٨٪ تليها دول اوربية

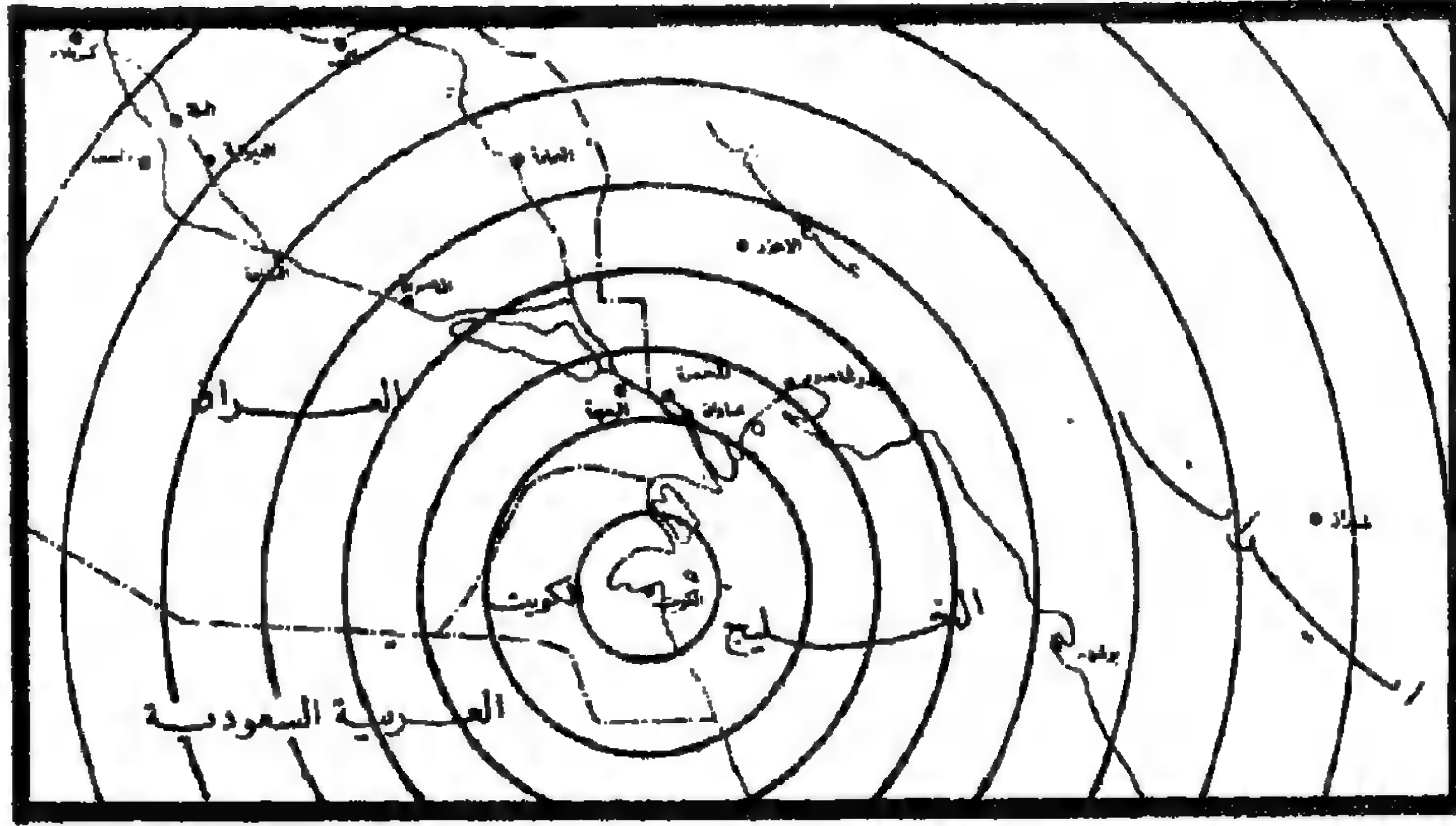
وأمركية بنسبة ١,٥٪ . وفي الفترة من ١٩٨٧/٨٤ تغير التوزيع الجغرافي لتصبح الدول الاسيوية في المرتبة الأولى لتحصل على ٢٦,١٪ من اجمالي المساعدات العربية الانمائية يليها الدول الافريقية في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٧٪ . أما عن الاستثمارات العربية البيئية الخاصة في الفترة من ١٩٨٨/٨٥ ، وكما اوردها التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٩ فقد بلغ مجموعها في عام ١٩٨٥ ، ٢٢٦,٧ مليون دولار تقريبا ، كان نصيب السودان منها ٥١,٨٪ يليه تونس بنسبة ١٨,٧٢٪ والمغرب ٩,٢٪ في حين كان نصيب مصر ٢,١١٪ .

أما في عام ١٩٨٨ فبلغت جملة هذه الاستثمارات ١٦٧ مليون دولار ، احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩٪ وجاء الغرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٢١٪ .

بصفة عامة يمكن القول أن الاستثمارات العربية بالخارج مازالت تمثل الثقل الاعظم من جملة الاستثمارات والتي تقدر بـ ٢٤٢ بليون دولار على الرغم مما يحدث في الاسواق المالية الدولية من انهيارات [خاصة اكتوبر ٨٧ ، اكتوبر ٨٩] ، وتتركز معظم الاستثمارات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٣٪ ، بريطانيا بنسبة ١٤٪ ، وبلدان اوربية أخرى بنسبة ٢٠٪ بالإضافة إلى اليابان ودول جنوب شرق آسيا بنسبة ١٨٪ ، وصندوق النقد والبنك الدوليين بنسبة ٧,٦٪ ، يتضح من هذا أن نصيب السوق الأمريكية من الاستثمارات الخليجية انخفض من ٢١٪ عام ١٩٨٢ إلى أقل من ١٣٪ في العام الماضي ، وكان ذلك التراجع لصالح الاستثمارات في أماكن أخرى مثل اليابان .

أما بخصوص المشروعات المشتركة والتي طرحت بكثافة مدى أهميتها طوال السنوات الخمس عشرة الماضية حيث اتخذ عدد من الاجراءات لاقامة وانشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة تحت حجة مؤداها « أنه من الصعوبة تحقيق وحدة اقتصادية عربية على مستوى العالم العربي ككل خاصة في ضوء ميراث التجزئة الذي تركه الاستعمار على الدول العربية » ومن ثم ، وكبديل الوحدة الاقتصادية الكاملة ، أن يتم البدء الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بالمشروعات العربية المشتركة وذلك لما يمكن أن تلعبه في تنمية القاعدة الانتاجية العربية كما انها تتيح الفرصة لجمع المدخرات الكامنة في الاقطار العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو مسارات تهدف في النهاية إلى التكامل الاقتصادي العربي .

كما أن لا يقتصر على المدخرات الحكومية فحسب بل أن انشاء هذه المشروعات من شأنه أن يساعد على استقطاب مدخرات القطاع الخاص في الاقطار العربية النفطية وكذا غير النفطية .



[١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية

سحر سلام

وامريكا ، ... التي اتاحت لعوائد النفط العربية مجالات عديدة للاستثمارات وسهلت وقدمت الضمانات لحركة رأس المال العربي - وهو ما لم يتوافر للبلدان العربية غير النفطية - كما سيأتي ذكره تفصيلا - وبالفعل اخترق المال العربي عددا من القطاعات الاقتصادية الهامة في دول أوروبا وامريكا .

في المقابل كانت الدول العربية غير النفطية تعاني اجمالا ، من نقص حاد في عوائدها من العملات الحرة لتمويل استثمارات وعمليات التنمية بها .. فما كان منها إلا اللجوء إلى الاقتراض الخارجي مع ما ترتب على ذلك من أعباء أثقلت كاهل اقتصاداتها ، الأمر الذي جعل صانعي القرار في هذه البلدان يتبنون توجهات اقتصادية جديدة أهمها تشجيع استثمار المال العربي والاجنبي بخلق مناخ موات تسانده إطار قانونية وتشريعية - للاستثمار بها .. ، غير أنه وبعد فترة - ولو أخذنا مصر مثلا لم تؤد كافة الضمانات والاجراءات التي قدمت لتشجيع رأس المال الخاص المحلي أو العربي أو الاجنبي إلى جذب المستثمرين بالصورة المرجوة ، وبالتالي اخفقت مشاريع الاستثمار بهذه الدول .

عموما وإذا ما حاولنا بالقاء نظرة سريعة على هذه

جاء الغزو العراقي للكويت ليضيف ظللا كثيفة على مستقبل الاستثمارات العربية البينية ، أي ذلك التي بين الاقطار العربية وبعضها البعض ، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن ملامح المستقبل لهذه الاستثمارات سواء الموجودة أو المزمع اقامتها - على ضوء اجتياح العراق للكويت - وقبل ان نتعرض لذلك لابد من الوقوف لدراسة موقف الاستثمارات العربية قبل الغزو مباشرة ، واحتمالاتها المستقبلية ومدى فاعليتها ومساهمتها في تحقيق التنمية العربية المستقلة خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، لاستخلاص عدد من النتائج يمكن على أساسها رسم ملامح المستقبل للاستثمارات العربية في المنطقة أو الخارج .

ومن نافلة القول أنه إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، شهدت اسعار النفط قفزات هائلة بصورة لم يبق لها مثل ، الأمر الذي أدى إلى تدفق الأموال على الدول العربية النفطية والتي شهدت - بالتوازي حركت عمرانية كبيرة أعادت بناء هذه الدول من جديد - وعلى الرغم من ذلك كانت عوائد النفط تفوق بكثير حجم الاستثمارات بهذه الدول ، ولم تلجأ معظم هذه الأموال إلى سوقها العربي كما كان مفترضا بل عادت مرة أخرى إلى البلدان الأوروبية

وبصفة عامة لجأت الدول العربية ، ولسد احتياجات مواطنيها ، الى السوق الدولي ، وهو ما يعنى تزايد تبعية العالم العربى الأمر الذى ترك آثاره المدمرة على القرار السياسى العربى . وكانت الاستثمارات العربية تتركز بصفة اساسية فى الاعمال المصرفية والعقارات حيث قدرت استثمارات الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨١ ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٦٠٪ من جملة استثمارات منظمة الأوبك فى الخارج ، تستحوذ السعودية على استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار أى ما يعادل ٤٠٪ من فائض الدولة ، والكويت ٥٥ مليار دولار أى ما يعادل ٦٠٪ من فائضها بالولايات المتحدة

، أما استثمارات الامارات فقد بلغت ٤٥ مليار دولار بما يعادل ٤٠٪ من فائضها ، وهنا يتكشف مدى التناقض فى استثمار الدول العربية فى الخارج فى حين ان الدول العربية غير النفطية فى أمس الحاجة الى هذه الاستثمارات ، وهنا يمكن ابداء ملاحظة هامة ، وهى ان الغرب الرأسمالى أتاح الفرصة وقام بتوفير الضمانات أمام حركة رأس المال العربى . الا أنه فى النهاية كان فى إطار ما يحتاجه الغرب ، بمعنى آخر كان فى إطار متطلبات وتصورات العالم الرأسمالى ذاته .

لكن هذا لا يمنع ان ثمة عقبات كانت تحول بالفعل تدفق الأموال العربية النفطية الى المناطق العربية الغير النفطية ، فبالرغم من أن القوانين المطبقة فى الاقطار العربية معظمها ، ان لم يكن كلها ، تضمن اقرارا كاملا بقبول مشاركة الاستثمار العربى ، بل وتمنحه المزايا والتسهيلات التى يحصل عليها الاستثمار الوطنى ، الا ان المشكلة الحقيقية تأتى من عدم وضوح اللوائح والأنظمة التى تضع هذه القوانين موضع التنفيذ لمجالات وفرص الاستثمار فى القطر المضيف .

من ناحية ثانية هناك غياب سيتكامل للدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار فى البلدان المضيضة ومجالاته أيضا غياب دراسات الجدوى للمشروعات التى يمكن الاستثمار فيها ، ففى دراسة أجرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول تقييم اداء المشروعات الاستثمارية فى الوطن العربى ، أوضحت ان هناك ١٣٪ من المشروعات التى شملتها الدراسة والتى تمثل ٢٤ مشروعا فى سبع دول عربية قد أعدت لها دراسات جدوى دقيقة وواضحة بينما اتسمت دراسات الجدوى لـ ٥٠٪ من هذه المشروعات بعدم الدقة والقصور فى النواحي الفنية .

من ناحية ثالثة ان صناديق الانماء القطرية .. التى انشأتها الاقطار العربية النفطية تركز بشكل اساسى على اقراض الحكومات لتمويل مشروعات انمائية عامة ، أما الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الصندوق الجماعى) فليست له أى مساهمة فى

لكن الحصيلة كانت متواضعة بمقارنة بالأمال والطموحات التى عقدت عليها خاصة وان هذه المشروعات المشتركة لم تساهم حتى ولو بحد أدنى فى خلق تكامل على المستوى الثنائى وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية محددة تستند إلى خطط قومية تنطلق من المبادئ والاهداف التى تتضمنها الاستراتيجية بحيث تضع المشروعات العربية المشتركة فى إطار من الجهود الجماعية والقطرية .

وهنا يمكن الإشارة وفى ضوء ما تقدم الى ملاحظتين اساسيتين الأولى ان اجمالى المعونات الكلى لم يساهم فى تمويل التنمية ومساندة ميزان المدفوعات ، وهنا يتأكد لنا صحة ما ذهب اليه الدكتور لبيب شقير فى كتابه « الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها » مشيرا الى ان نصف مبلغ المعونات أى ١٢,٥ مليار دولار خصص الدعم العسكرى بينما خصص النصف الآخر لتمويل عمليات التنمية . أما الملاحظة الثانية ، أنه لا يمكن اعتبار كل رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة خاصة فى الفترة من (٧٠ - ١٩٨٠) موجهة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية إذ ان جزءا كبيرا منها اتجه نحو العمليات المصرفية التجارية والمتوسطة الأجل بما أدى الى زيادة روابط تبعية الاقتصادات العربية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالي افشال عملية التنمية فى الوطن العربى .

كما يلاحظ المحدودية النسبية لمساهمة القطاع الخاص العربى فى المشروعات العربية والتى تقدر بنسبة ٢١٪ تقريبا من اجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة .

النفط والاستثمار

نأتى هنا إلى تساؤل هام عن مدى تأثير الثروة النفطية على الاستثمار ؟

ان حصيلة الحقبة النفطية التى تميزت بارتفاع اسعار البترول ، وطبقا لما أشرنا اليه ، لم تساهم فى إحداث تنمية حقيقية بصفة عامة ولم تدفع رؤوس الأموال من أجل الاستثمار داخل المنطقة العربية ذاتها بصفة خاصة ، ويمكن القول ان الاثر العكسى والسلبى للحقبة النفطية لم يكن فى ازدياد اسعاره وبالتالي زيادة السيولة العربية بل كانت الثروة البترولية عاملا مباشرا وأساسيا فى التحول الجذرى لهياكل الاقتصادات العربية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى كل قطر على حده ، وكذا العلاقات القائمة بين هذه الاقطار ، كما حدثت تحولات ذات طبيعة سياسية داخلية وعلى مستوى العلاقات الدولية .

الأمر الذى أدى وبالتوازي الى احداث تغيرات هامة فى أنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى فى عالمنا العربى ، وهى القطاعات الانتاجية (الصناعية والزراعية) . تشهد طوال الحقبة النفطية تدهورا خطيرا نتج عنه انخفاض الانتاجية والعمل .

بها . وعلى الرغم من انه لا توجد ارقام رسمية حول حجم الاموال المسحوبة خلال هذه الفترة الا ان بعض التقديرات الدولية تشير الى انها قد تصل الى ١٥ مليار دولار ، خاصة من السعودية ودول الخليج الاخرى . وما ساعد على ذلك تحرك المصارف العالمية لاجتذاب هذه الاموال .

وعلى الجانب الاخر فقد قلصت المصارف الدولية من عمليات منح خطوط ائتمان لمنطقة الخليج ، في نفس الوقت عزمت معظم المصارف على تجنب الولوج الى المنطقة ، فمثلا بنك « أوف امريكا » قرر اقفال وحدته المصرفية الخارجية في البحرين في اواخر اغسطس . بعد وجود استثمار اربعة عشر عاما ، ثم بدأت بيوت الاسهم والمصارف اليابانية ترحل موظفيها توطئة لتقليص وجودها في المنطقة ، في المقابل يحتل ان يؤدي ذلك الى تقلص الاستثمارات الداخلية لان معظمها عبارة عن اسهم في شركات محلية من الصعب العثور على مشترين جدد لها في مرحلة الازمة الحالية .

وهذا يعني ان اثر الازمة على المدى الطويل سيكون كبيرا ليس بالنسبة للمصارف فحسب ، بل للنظام المالي في منطقة الخليج ، الامر الذي سيؤدي الى تقليص حجم الاستثمارات الاوروبية والامريكية في المنطقة ، وايضا تقليص حجم الاستثمارات العربية في بعض الدول العربية الاخرى .

هذا فضلا عن ان البرامج التخصصية المعلنة من قبل معظم هذه الاقطار سوف تتوارى على الاقل في ظل الظروف الحالية .

وبصورة اكثر تحديدا ، لتوصيف خطورة الازمة ، فان البلاد العربية التي تعتمد اعتمادا مفرطا على بلدان الغرب الرأسمالي ، وهو مافاقه من مشكلات الانكشاف للعوامل الخارجية استيرادا وتصديرا على السواء ، وتدهور القدرة الشرائية للبلدان العربية ، وبالتالي تقليص فرص الاستثمار الداخلي في قدرة انتاجية وطنية وخضوع محتوى التجارة الخارجية (اي السلع الداخلة في التبادل التجاري) لقرارات قوى الانتاج ومؤسسات الدعاية

تمويل مشاريع انمائية تابعة للقطاع الخاص ، وترتب على ذلك اضعاف الحافز لدى المستثمر العربي الخاص لاستثمار امواله في قطر عربي اخر .

من ناحية رابعة يمكن القول انه بالرغم من وجود اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية والسوق العربية المشتركة ، الا ان كل البلاد العربية ، باستثناء عدد قليل منها ، تفرض قيودا على انتقال السلع الصناعية اليها من الاقطار العربية الاخرى ، الامر الذي يؤدي الى اضعاف الامكانيات التي يتمتع بها المشروع الذي يستثمر فيه المستثمر العربي امواله في تصريف منتجاته في الاسواق العربية التي تمثل السوق الطبيعي له .

من ناحية خامسة فان الاقتصادات العربية هي في النهاية .. اقتصادات متخلفة مشكلتها الاساسية هي ان تحقيق التنمية بها يتطلب مداخل عديدة ومتراصة وصولا الى تحقيق التكامل بينها ، ومن ثم لا يكفي مجرد تحرير التجارة او حرية الحركة لرؤوس الاموال والعمالة ، فحتى لو افترضنا جدلا ان ماسبق يمكن ان يحقق التكامل الا ان تدفقات رؤوس الاموال الحكومية التي حدثت في السبعينات لا تندرج في اطار عملية تحرير كامل لحركات رؤوس الاموال وبقيّة عناصر الانتاج الاخرى بين البلدان العربية طبقا لما تتطلبه نظرية التكامل ، كذلك فان حجم رؤوس الاموال المستقلة بين هذه الدول ، لرؤوس الاموال الكلية التي لدى البلدان العربية المقترضة ، من الضالة بحيث لا يمكن ان يترتب عليها اعادة عناصر الانتاج واستخدامها بما يحقق اكفا استخدام ممكن لها على مستوى العالم العربي .

غزو العراق للكويت ومستقبل الاستثمارات العربية :

بعد الاجتياح مباشرة سارعت قطاعات من المواطنين في دول الخليج نحو البنوك والمصارف لسحب ودائعهم وتحويلها الى الخارج كاجراء احتياطي فعلى سبيل المثال ، وطبقا للبيانات المنشورة « أ » سحب ما نسبته ٣٠ ٪ من الودائع في بعض المصارف ، الامر الذي أدى الى معاناة مصارف الامارات من قيود كبيرة على السيولة المالية

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية بين الدول العربية (١٩٨٨ - ١٩٨٩) - بالدولار

القطاع	جملة الاستثمارات ١٩٨٨	٪	جملة الاستثمارات ١٩٨٩	٪	نسبة التغير ٪
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري	١٨,٣٢٧,٩٦٨	٪٧,٨٩	٣٦,٩٤٢,١٣٣	٪١٤,٢	١٠١,٥
الصناعي	٦١,٩٦٠,٥١٦	٪٢٦,٦٦	٨٤,٧١٠,٧٠٠	٪٢٢,٨	٣٦,٧
المالي والمصرفي	٩١,٩٥١,٢٠٤	٪٣٩,٥٦	٧٤,٠٣٢,٤٠٢	٪٢٨,٧	١٩,٥
التجارة والمقاولات والخدمات	٣١,٧١٠,٣٤٢	٪١٣,٦٤	٤١,٤٦٥,٣٦٤	٪١٦	٣٠,٨
السياحي والعقارات	٢٨,٧٤٢,٣٠١	٪١٢,٢٥	٢٩,٣٠٨,٦١	٪٨,٢	٢٥,٩
الاجمالي	٢٣٢,٤٣٢,٣٣١	٪١٠٠	٢٥٨,٤٥٨,٦٥٠	٪١٠٠	١١,٢

المصدر ، جريدة الحياة اللندنية - ٥ نوفمبر ١٩٩٠ عن تقرير ضمان الاستثمار في المنطقة العربية .

النفطية ، سيكون عليهم عبء إعادة صياغة الأمن السياسي الاقليمي بما يؤدي الى بناء قدرات عسكرية دفاعية لمواجهة أى غزو محتمل فيما بعد ، الأمر الذى سيتطلب دفع مزيد من الاستثمارات لشراء الأسلحة والتي يتم إنتاجها بصفة أساسية فى الغرب الأوروبى والأمريكى ، وستتوارى على الأقل فى المرحلة الحالية أى مشروعات اقتصادية أو تنمية إقتصادية داخل الأقطار العربية .

إن غياب أى تصور إنمائى شكل ومازال عائقا أمام تدفق رؤوس الأموال الحكومية ثنائيا وجماعيا وهو تصور مترتب عليه ليس انتقاء كل هدف تكاملى بين اقتصاديات هذه البلدان لهذه التدفقات فقط ، ولكنه أيضا محدودية مساهمة هذه التدفقات فى عملية التنمية القطرية نفسها فى البلدان العربية المقترضة .

إن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات لا تتوقف فقط على إمكانات البلد الطبيعية والبشرية والمالية ، وإنما تتوقف على درجة الثقة فى احتمالات اقتصادها القومى من حيث النمو أو الانكماش ، وأكثر ما يؤثر على الثقة المطلوبة هو السياسات الماكرو إقتصادية التى تسود الاقتصاد القومى ومدى استجابتها للحقائق المتغيرة ، بما لذلك من تأثير على ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتبعاً لذلك على معدلات التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف . وبالتالى فعند الحديث عن تشجيع الاستثمار فإننا نتكلم عن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية فى الدولة والاطار التنظيمى العام لعلاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

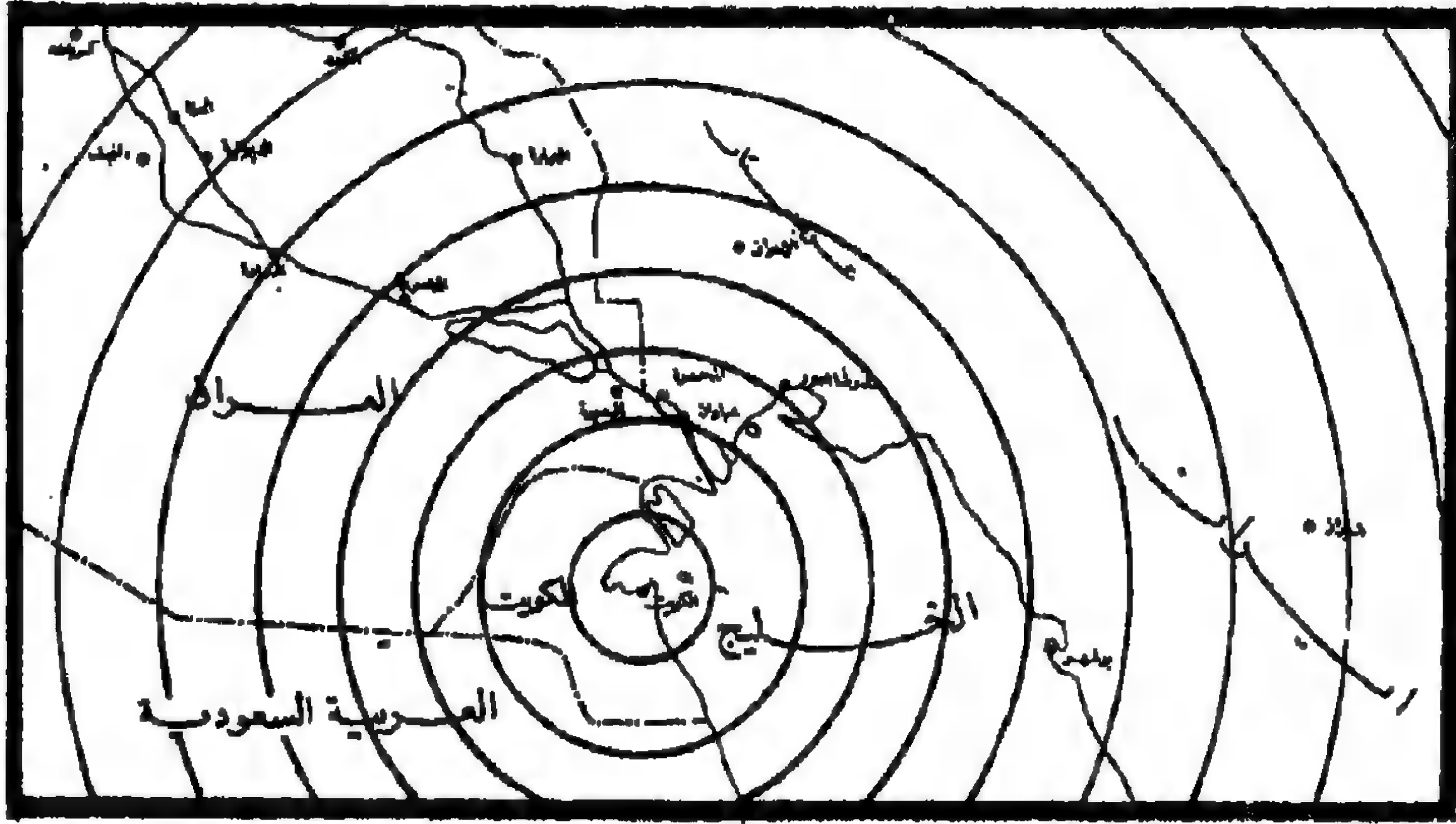
ويمكن القول أن الغزو العراقى للكويت سيقرب عددا من الآثار السلبية على اقتصادات المنطقة لعدة سنوات قادمة وسيكون مجال الاستثمار أكثر المجالات تضرراً من جراء هذا الغزو ، فقد اهتزت بالفعل ثقة رجال الأعمال العرب والأجانب بسبب هذه الأزمة ، فمناخ الاستثمار فى الدول العربية كان يعاني من فقدان الثقة ، وما هى الأزمة تقضى على الحد الأدنى الذى كان ، بل وتضيف إليه أبعاداً أخرى أمنية وسياسية . □

والترويج والشركات الدولية الكبيرة ، وحتى اشتراك بعض الدول العربية مع الشركات المتعددة الجنسية هو فى الأساس استجابة لما ترغب هذه الشركات فى الترويج له من سلع بما يوافق ذلك من توجيه خارجى المصدر لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية والمهارات التقنية والإدارية وبالتالي من خيارات تكنولوجية للشركات الأجنبية .

أما بالنسبة لدور النفط ومع سيادة شعور بإحتمالات أن تشهد أسعار البترول ارتفاعاً كبيراً أثر الغزو العراقى للكويت ، وأن هذه الأسعار ستزيد فى حالة اندلاع حرب فى المنطقة ، وهو ما دفع بعض المراقبين إلى الإشارة إلى أن سعر برميل النفط سيصل فى المتوسط إلى ٥٨ دولاراً لو اندلعت الحرب خلال أشهر الشتاء . بل إن عام ١٩٩١ سيشهد ارتفاعاً آخر قد يصل إلى ٦٥ دولاراً للبرميل الواحد ، وهذا يعنى فى النهاية إرتفاع عوائد النفط للدول النفطية ، لكن ستظل القضية هى : أين ستذهب هذه العوائد فسيذهب جزء كبير منها إلى السلع الاستهلاكية التى ستشهد أسعارها إرتفاعات كبيرة . هذا بالإضافة إلى التأثير على التضخم فى العالم ، وفضلاً عن هذا وذاك ، مطلوب من الدول النفطية أن تساعد الدول التى تضررت من الغزو العراقى للكويت كمصر وتركيا والأردن . إلى جانب تمويل عملية الحشد العسكرى الدولى فى الخليج ، وقد أفادت تقديرات صندوق النقد الدولى أن حاجات هذه الدول تتراوح ما بين ٩ بلايين دولار و١٤ بليون دولاراً وذلك خلال الـ ١٥ شهراً القادمة ، بإختصار فإن إرتفاع أسعار النفط لن يؤثر على عمليات الاستثمار فى المنطقة .

إذن فإن احتمالات زيادة الاستثمار فى العالم العربى يكتنفها كثير من الغموض خاصة وأن الأسباب التى حالت دون الاستثمار قبل الأزمة ، مازالت موجودة ، فالمناخ الاستثمارى فى العالم العربى غير موات ولم يطرأ عليه تغيير يذكر . بل على العكس من ذلك زادت ورقة المخاطر المحيطة بعملية الاستثمار .

وعلى الرغم مما سبق فإنه يمكن القول أن صانعى القرار فى المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة لدول الخليج



[١٤] أسعار النفط قبل وبعد الأزمة

إيهاب صلاح الدين

وماتعنيه من ضمان تدفق النفط بغير مشاكل وبدون المخاطر العديدة التي قد تترتب على اندلاع الحرب ، فالنفط سلاح القوة ومحرك الطاقة وسيف المبارزة في الصراع الدولي الحالي والمستقبل .
وتدفعنا الأزمة الحالية الى الاشارة الى التحولات التي شهدتها سوق البترول منذ صدمة عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . فبعد ان كانت منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » هي التي تسيطر على الاسعار بمقتضى العقود طويلة الاجل مع شركات البترول ، وجدت الدول المنتجة انه يمكنها ان تباع باسعار اعلى فوق السوق الفورية وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء - حين تكون الناقلات في عرض البحر - خشية انخفاض السعر اثناء الرحلة الطويلة من الشرق الاوسط . وفقد النفط السعودي جزءا كبيرا من سوقه بعد ان فضلت الشركات الامريكية فنزويلا والمكسيك القريبتين . وبدأت السعودية تعيد النظر في اسلوياها لاستعادة اسواقها ، وبالفعل نجحت في ذلك مع منتصف الثمانينات . واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ في محطة الوصول عن طريق مقارنة الاسعار بالاسعار في السوق الفورية . وقد أدت المنافسة الشديدة (قبل الأزمة الحالية) في كل خطوة من الخطوات الى خفض الاسعار . ورغم ما قد يثيره سعر

جاء انغزو العراقي للكويت والحظر الذي فرضه على الصادرات العراقية والكويتية من البترول لثير موجة من المخاوف في الغرب والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد الزيادة الضخمة في اسعار البترول التي تخطت حاجز الاثنين والاربعين دولارا للبرميل . وقد اثار هذا الغزو الذي وقع في اسوأ توقيت بالنسبة للاقتصاد الامريكي - عدة تساؤلات حول المستقبل وخاصة فيما يمكن ان يحدث في حالة سيطرة العراق على حقول البترول الغنية في منطقة الخليج ، في الوقت نفسه تزايدت المخاوف في الولايات المتحدة من تعرض الاقتصاد الامريكي لحالة ركود اذا استمرت الاتجاهات الحالية في اسعار البترول حيث اكد الخبراء في تحليلاتهم ان الانخفاض في سعر البرميل بمقدار ٥,٤١ دولار في يوم واحد وهو اضعف انخفاض يتحقق في سعر هذه السلعة الاستراتيجية وان اوضاع اسعار البترول الخام في الفترة الاخيرة بانها اسعار سياسية في المقام الاول ترتفع بحدود الافعال الدولية للتصريحات والمواقف السياسية للقوى المؤثرة في احداث الخليج العربي وان ارتفاع الاسعار البترولية يرتبط بالاحاديث التي ترجح اشتعال القتال في المنطقة وتبنى الحل العسكري للمشكلة وان انخفاض الاسعار يرتبط بترجيح احاديث الحلول الدبلوماسية والسياسية

يليهما في القائمة مباشرة ، وقد وصلت السعودية جهودها لعقد اجتماع طارئ للابوك مستفيدة من وضعها التقليدي كقوة ذات نفوذ في المنظمة منذ ان اعلنت في ١٨ اغسطس عن رفعها لانتاجها اليومي من ٥,٤ مليون برميل في اليوم بمقدار ٢ مليون برميل في اليوم لتعويض نصف الكمية التي افتقدتها سوق النفط بسبب الغزو العراقي للكويت ، ورغم ان السعودية لن تنتظر موافقة الابوك الا انها ترغب في الحصول على تلك الموافقة ، ولقد بقي سؤال هام من اين سيأتي النفط الزائد على سقف الانتاج في تلك اوهذه الاثناء ؟ ومن الذي سيجني المنفعة من وراء زيادات الاسعار القادمة ؟ ذلك لانه وفي غياب سياسة نفطية سيصدر الاعضاء في اوبك بصورة فردية ومعهم المنتجون البارزون من خارجها احكامهم وتقديراتهم الخاصة .

وقد انضم البعض للسعودية في زيادة انتاجها لتحجيم الفاقد في الانتاج العالمي بينما لم يتخذ آخرون نفس الموقف وقد استمتع كل المنتجين بالقفزة الهوائية التي قفزها سعر الخام من ٢١,٥٥ دولار امريكي للبرميل الى ٣٠,٩٠ دولار لبتترول غرب تكساس « التصنيف الامريكي للخام » منذ الغزو العراقي للكويت ، ويقدر الخبراء الغربيون ان الانتاج اليومي العالمي من النفط سيبقى عاجزا بمقدار مليون برميل رغم كل الجهود المبذولة لاحتواء اثار الازمة ، وتهدف المملكة العربية السعودية

الاثنين واربعين دولارا الذي وصل اليه النفط في بعض مراحل الازمة من قلق ، فان الاغلبية من المحليين يقولون انه اذا كان النظام القديم مازال سائدا فان الاسعار كانت ستكون اعلى بكثير ، وبالإضافة الى تغيير نظام الاسعار شهد العقد الاخير دخول السعودية والكويت وغيرهما من الدول المصدرة للبتترول سوق التكرير من خلال عمليات التأميم وشراء معامل التكرير . وفي الوقت نفسه لم يتم انشاء اى معمل تكرير جديد في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٧ وتلثت المعامل القائمة بالفعل وعددها ١٩٢ معملا لمواجهة الزيادة في الطلب على الوقود . وكان من اهم اسباب احجام الشركات عن انشاء معامل تكرير جديدة انخفاض اسعار البترول والبنزين في وقت كانت إقامة معمل جديد فيه تحتاج استثمارات قيمتها مليارا دولارا . كما أدت المعارضة الشعبية الى تأخير إقامة اى منشآت او خطوط انابيب جديدة في الولايات المتحدة . وهكذا تزايدت أهمية دول منطقة الخليج بدخولها مجال التكرير ونتاج المنتجات البترولية وعدم اقتصارها على ضخ البترول الخام . ولقد توحدت ردود فعل الابوك هذه المرة منذ ان اهتزت اسواق النفط من جراء أزمة الخليج ، وتحاول الابوك الان ان تتكاتف في شبه جبهة متحدة لانقاذ الموقف ، ومن المدهش ان تجد السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم نفسها في مواجهة العراق المصدر الذي

جدول رقم ١٠

الدولة	الاحتياطي ملايين البراميل	الانتاج العالي ملايين البراميل في اليوم	الموقف تجاه الازمة
السعودية	٢٥٤,٩٩	٥,٤	امكنها ضخ ٢ مليون برميل اضافي في اليوم بصرف النظر عن موقف الابوك .
الامارات	٩٨,١٠٥	٢,١	تستطيع زيادة انتاجها بمقدار ٥٠٠ ألف برميل قرغب في سد الفجوة ولكنها غير ملتزمة حتى الآن .
ايران	٩٢,٨٦٠	٣,٠٠	تستطيع زيادة إنتاجها ولكنها إتخذت موقفا ضد زيادة الحصص
فنزويلا	٥٨,٥٠٤	٢,٠٠	وعدت بضخ ٥٠٠,٠٠٠ برميل اضافي في اليوم سيساعد الدخل في تقليل ديونها .
المكسيك	٥٦,٣٦٥	٢,٥	ستزيد انتاجها بمقدار ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ولكنها لن تفعل ذلك لفترة طويلة .
ليبيا	٢٢,٨٠٠	١,٣	تستطيع زيادة انتاجها ولكنها متحالفة مع إيران
نيجيريا	١٦,٠٠٠	١,٦	تستطيع إنتاج ٢٠٠,٠٠٠ برميل إضافية في اليوم وقد تكون بدأت بالفعل .

المصدر : المنظمة الدولية للنفط .

المؤسسة البترولية المملوكة للحكومة - قد خفضت اتفاقها على الانتاج من ٦ بلايين دولار في العام ١٩٨٣ الى مايزيد قليلا عن بليون دولار في اليوم ، وقد انخفض نتيجة لذلك انتاجها الى ٢,٥ مليون برميل في اليوم بعد ان كان ٣ ملايين برميل في اليوم حتى نهاية العام ١٩٨٢ . وقد وعدت المكسيك بزيادة انتاجها بمقدار مائة الف برميل في اليوم ولدة شهرين فقط . وبرغم الزيادات المتوقعة في الاسعار فالاقتصاد المكسيكي لن يستطيع وفق تقديرات الاقتصاديين من الوصول لمرحلة السمنة . فقد تساعد الاسعار الجديدة في زيادة صادرات المكسيك التي تنوء بديون تبلغ ٨٠ بليون دولار . وفي بعض التقديرات ان المكسيك قد تحصل على ٢,٥ بليون دولار كزيادة في دخلها من الصادرات اذا ثبتت الاسعار على ٢٥ دولارا للبرميل . ولكن نفس الاسعار ستسبب انخفاضا في نمو الاقتصاد الأمريكي حيث ان الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر شريك تجارى للمكسيك ، وقد يؤدي تخفيض الطلب الأمريكي الى الغاء الافادة المكسيكية من زيادة الاسعار بقدر كبير .

وتنتج بريطانيا ٢ مليون برميل في اليوم ولكنها لا تستطيع زيادة هذه الكمية ، ومع الزيادات الحالية ستحصل على ٢ مليون دولار اضافية على عائداتها القديمة في العام . ولكنها قد تجد مثل المنتجين الاخرين في زيادة الاسعار ان للزيادة مشاكلها ، فبينما ستنجح الموارد الجديدة فرصة لتخفيض العجز في موازنتها تبقى مخاطر انفجار التضخم باقية وهو الآن يسجل معدلا وصل الى ٩,٨ ٪ ويستطيع الاتحاد السوفيتي - اكبر منتج وواحد من اكبر المصدرين - الافادة من الزيادات وهو في امس الحاجة لمثل هذه الزيادات لاسعاف اقتصاده الخرب - وقد ضخ الاتحاد السوفيتي في العام

الى احداث استقرار في الاسعار على مستوى المستقبل القريب والمشكلة التي تواجههم هي انهم ربما لا يستطيعون انتاج الـ ٢ مليون برميل بصورة سريعة ، حيث اتضح ان الحد الاقصى الممكن انتاجه في اليوم يصل الى ٦,٥ مليون برميل ، وقد ظلت معظم اليات الانتاج في حالة حفظ منذ تخمة النفط في الثمانينات بما يجعل معظمها عرضة للصدا الامر الذي سيتطلب جهودا لاعادتها لطاقاتها الانتاجية .

وهناك فنزويلا خارج دائرة الخليج ومنتاجها الذي يقارب ٥٩ مليون برميل تبدو في موقف قوى لتقديم انتاج مساعد ، كما يتضح من الجدول رقم (١) زيادة انتاجها اليومي بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ برميل ، وابدت رغبتها في تحقيق ذلك بصورة منفردة فيما اذا عجزت الاوبك عن اتخاذ موقف جماعي وقتوالى جهود فنزويلا الى الوصول الى اتفاق قبل ان تقوم على اتخاذ موقف منفرد ، وقد ظلت فنزويلا حتى قبل أزمة الخليج تحارب من اجل تصعيد الانتاج موضحة ان حصتها المقدرة بـ ٨,٦ ٪ من انتاج الاوبك الكلي تعتبر منخفضة جدا . وتبدو فنزويلا الآن بديونها الخارجية البالغة ٣٢ بليوناً - غير مستعدة لتشتيت عائدات النفط القادمة ، ويقدر الاقتصاديون ان الزيادات الجديدة في الاسعار اضافة الى الـ ٥٠٠,٠٠٠ برميل المتوقعة كزيادة في الانتاج يمكن ان تعطي اقتصاد فنزويلا عائدا يقدر بـ ٢,٤ ٪ بليون دولار ، الامر الذي سيمكنها من استخدام بعض هذا العائد في برنامجها الاقتصادي الصارم الذي فرضته منذ ١٨ شهرا . وتستطيع نيجيريا انتاج ٢٠٠ الف برميل في اليوم مقارنة مع ١,٨ مليون برميل تنتجها الآن وهي بصدد انتظار اشارة البدء من الاوبك . وقد لا تستطيع المكسيك الافادة بالكامل في زيادات الاسعار لان ييمكس -

جدول رقم ٢٠ -

	من العراق			من الكويت			مجموع البلدين			٪ من وارداتها النفطية		
	٨٩	٨٧٤	٩٠/٨	٨٩	٨٧٤	٩٠/٨	٨٩	٨٧٤	٩٠/٨	٨٩	٨٧٤	٩٠/٨
تركيا	١٨٨٢	٢٢٢٩	٢٥٥٧	—	—	—	١١٨٨٢	٢٢٢٩	٢٥٥٧	٦٤	٥٥,٧	٦٤,٤
فرنسا	٧٨٧٦	٢٥٤٨	٢٤٩٥	١١٠١	١٢٤٢	١٦٢٩	١٢٩٧٧	٢٧٩١	٤١٢٤	١٩,٣	١٨,٥	٢٢,٨
هولندا	٤٨٨٠	٢٥٩٢	١٣٢	٦٥٢٠	١٣٦٩	٢٠٦٢	١١٤٠٠	٢٩٦٢	٢٩٩٥	٢٢,٤	٢٨,٦	١٨,٧
ايطاليا	٦٢٨٦	١٥٠١	١٨٠٧	٢٢٥٤	٦٠٣	٥٢٠	٨٦٤٠	٢١٠٤	٢٢٢٧	١١	٩,٧	١١,٥
اليابان	١٠٧٥٥	٢٨٨٩	٣١٢٥	٨٢٦٦	٢٧٢٩	٢٥٢٩	١٩٠٢١	٥٦٢٠	٥٦٦٤	١٠,٦	١١,٥	١١,٢
استراليا	—	—	—	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤,٢	٢,٩	١٠,٢
امريكا	٢٢٠٩١	٥٥٠١	٧٢٠٢	٨١٧٦	١٨٩١	٢٠١٧	٢٠٢٦٧	٧٣٩٢	٩٢١٩	٩,٢	٨,٧	٩,٦
اسبانيا	٥٣٢٤	١٢٨٦	١١٦٢	١٩٤	—	—	٥٥٢٨	١٣٨٦	١١٦٢	١٠,٧	١٠,٤	٩,٤
بلجيكا	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٤٤	—	—	٧	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٥١	٧,٧	٥	٧,٥
كندا	٦٥٦	٣٢٢	٢٦٤	—	—	١٩٩	٦٥٦	٣٢٢	٤٦٢	٢,٧	٥,٢	٦,٥
المانيا	٤٠١	١٢٤	٦٢	٦٥٧	٢١٨	١١٤	١٠٥٨	٣٤٢	١٧٦	١,٦	١,٩	١,٠٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

خلال السنوات الماضية ، لكن هذه النسبة ستقفز الى ٥٥٪ مع نهاية القرن .. بينما نطف هذه المناطق إضافة للعراق وايران يشكل ما بين ٦٠ - ٧٠٪ من احتياجات اليابان واوروبا التي تشكل بوجدها قوة عظمى صاعدة .. ولذلك فان نفط الخليج بهذا الشكل يمثل نقطة قوة للولايات المتحدة صاحبة المخزون النفطي الضخم ونقطة ضعف لاوروبا واليابان وكلتاها فقيرة بل معدمة نفطيا .

ويوضح الجدول رقم (٢) تبعية دول التعاون والتنمية الاقتصادية لواردات النفطين العراقي والكويتي (الالف الاطنان) - النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي وتزويدات مصانع التكرير :

الماضي ١٢,٢ مليون برميل في اليوم وصدر حوالي ٢١٪ منها وحصل على عائدات تقدر بـ ١٣,٦ بليون دولار ويقدر الخبراء ان بوسع الاتحاد السوفيتي الحصول على ٧,٥ بليون دولار كمائدات اضافية اذا وقفت الاسعار عند مستواها الحالي من غير ان يزيد انتاجه ، ومن المتوقع ان تنخفض الصادرات في العام القادم بمقدار ١٢٥ مليون برميل . ولا يرغب المنتجون الآخرون في زيادة الانتاج ومن بين هؤلاء ايران وليبيا ، ومن بينهم السويد التي تنتج الآن بأقصى طاقتها ولا تستطيع تقديم أي إضافة قبل افتتاح الحقول الجديدة من ١٩٩١ . وصحيح ان واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج والسعودية لم يكن يزيد على ٢٠٪ من حاجتها

جدول رقم ٣ .

البلد	واردات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالي بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
البرازيل	٢١٧,٥	١١٤,٦	١٥,٢
التشيلي	٢٨,٥	١٩,٦	٢,٢
غانا	٧,١	٢,١	٠,٦
الهند	١٢٤,٠	٥٧,٥	٦,٤
ساحل العاج	٦,٠	١٤,١	١,٤
جامايكا	٤,٩	٤,٣	٠,٧
كينيا	١٤,٣	٥,٩	٠,٧
باكستان	٢٧,٠	١٧,٠	١,٨
الفلبين	٦٧,٩	٢٩,٤	٢,٦
السنگال	٥,٢	٢,٦	٠,٤
كوريا الجنوبية	٢٥,٠	٣٧,٢	٩,٦
سري لانكا	١٣,٣	٥,٢	٠,٥
تايوان	٣,٩	٤,٧	٠,١
زامبيا	٤,٢	٦,٥	٠,٢

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي .

جدول رقم ٤ .

البلد	صادرات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالي بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
انجولا	١٤٥,٢	غير متوفر	غير متوفر
الكاميرون	٤٩,٤	٤,٢	٠,٧
الاكوادور	٦٧,٥	١٠,٩	١,٠
المكسيك	٤٨٥٠,٨	١٠١,٦	١٥,٦
نيجيريا	٤٣٢,٢	٣٠,٧	٢,٣
ترينيداد	٢٤,٤	٢,٠	٠,٢
فنزويلا	٣٦١,٦	٢٤,٧	٥,٥

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي .

الاسعار النفطية انعكست على المستهلك كمتوسط اجمالي في اسعار سلع الاستهلاك بنسبة ١ ٪ في حين ان الارتفاعات الراهنة يمكن ان تنعكس الان بنسبة ١ ٪ اي ان الانعكاسات على المستهلك تصل الى عشر التأثير . وهي تقديرات في مجملها تؤكد ان ارتفاع سعر النفط لن يعمق الركود والتضخم في دول العالم العالم كما يشيع في التحليلات ، وبالنسبة لما يعنيه ارتفاع سعر النفط من تأثيرات بالنسبة للدول المنتجة الكبرى فان هناك ايضا نتائج ايجابية للاقتصاد العالمي لان المكسيك وهي ثاني كبرى الدول المدينة عالميا وكذلك فنزويلا وغيرها من كبار المدينين سترتفع قدرتها بصورة سريعة لسداد ديونها الخارجية والفوائد المستحقة عليها مما يعنى انتعاشا للنظام المصرفي العالمي كما سترتفع قدرة دول الاوبك على الاستيراد الخارجي وستحصل دول الفوائد البترولية على المزيد من العائدات النقدية لايداعاتها في البنوك العالمية وشراء المزيد من سندات الخزنة الامريكية وغيرها وتوجه الجزء الاخر للاستثمار المباشر في الاسواق المالية مما يحسن اوضاع الاسهم والسندات بالبورصات الدولية .

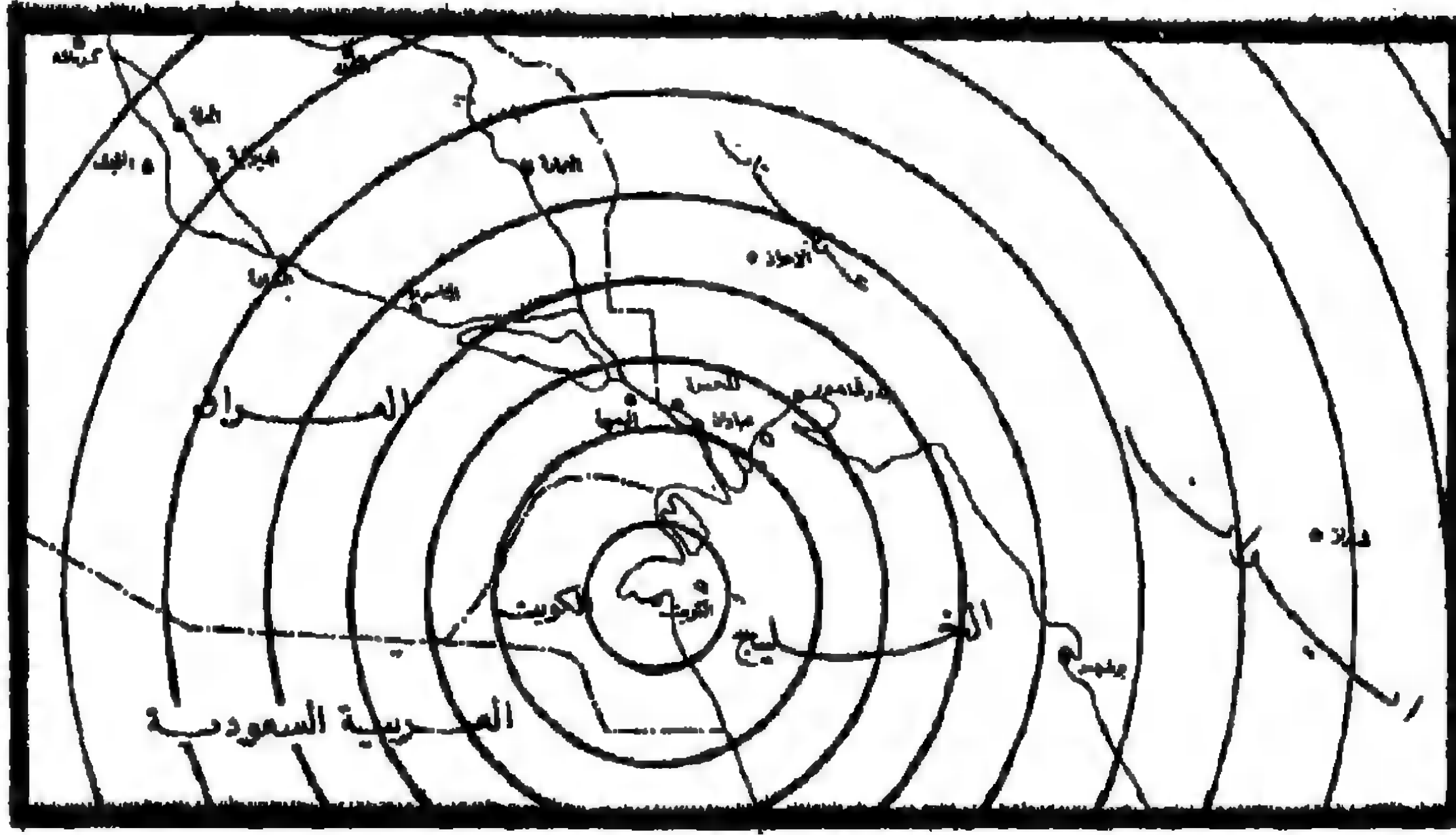
وتواصل ابعاد المستفيدين دوليا حتى في ظل سيطرة العراق على البترول الكويتي لان العراق دولة مدينة للدول الصناعية الكبرى وتحتاج الى اتفاق عشرات المليارات من الدولارات للتنمية والتعمير ومايعنيه من واردات خارجية كما انها مدينة للدول الخليجية والسعودية ويمكن ان تنتقل من وضع المطالبة باعدام هذه الديون وقيمتها عشرات المليارات من الدولارات الى وضع سدادها او الجزء الرئيسي منها مما يوسع - في بعض التحليلات - من دائرة المستفيدين خاصة وان امريكا والعالم الغربي يمكن ان يستفيد من تجميد الارصدة الكويتية البالغة الضخامة لدى مؤسساته المالية ، كما يستفيد من تمبيع فعالية ونشاط الاستثمارات الكويتية الحكومية الخارجية والتي تضمنت في السنوات الاخيرة الى حد ان عائداتها السنوية اصبحت تفوق عائد الصادرات النفطية ولقد بات واضحا ان ما يحدث في السوق النفطية على المستوى العالمي هو رهن بما تتناوله وسائل الاعلام من انباء حول التوقعات المحتملة للتسوية السلمية او قيام الحرب . وهذا هو العصب المحرك للاسعار في الاسواق النفطية □

كذلك يوضح الجدول رقم (٣) بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون وكذلك ويوضح الجدول رقم (٤) بلدان العالم الثالث المصدرة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون . اما على صعيد اسعار الاسهم والسندات فقد انخفض مؤشر دار جونز الذي يعبر عن اسهم ٣٠ من كبريات الشركات الامريكية بمقدار ٧٧ نقطة ليبلغ بذلك حجم خسائر المؤشر منذ ١٧ يوليو الماضي ٥١٦ نقطة (اي ١٧ ٪) وكان المؤشر قد خسر في الاثني الاسود ٢٢ ٪ من قيمته دفعة واحدة ، اما في بورصة طوكيو حيث انخفض مؤشر نيكي بمقدار ٧٦٢ نقطة (اي بخسارة قدرها ٢,٧٧ ٪) وقد سجل سعر الدولار انخفاضا قياسيا في مواجهة المارك الالماني الغربي في التعاملات باسواق النقد الاوروبية وانخفض الدولار كذلك الى ادنى مستويات منذ ثمانى سنوات ونصف في مواجهة الجنيه الاسترليني .

وعلى صعيد آخر فلقد شهدت بورصة لندن اندفاعا كبيرا من جانب دول الشرق الاوسط على بيع الذهب وأرجعت المصادر هذا الاندفاع الى انخفاض السيولة النقدية لدى هذه الدولة بسبب الازمة الحالية في الخليج .. وقد ارتفعت اسعار الذهب حيث بلغ سعر الاوقية الواحدة ٤٠٨,٧٥ دولار . ومن الجدير بالذكر ان سعر الذهب كان قد ارتفع بشكل كبير جدا في بداية الازمة ثم عاد الى الانخفاض فقد شهدت بورصات اوروبا انخفاضا في التعامل في الاسهم والسنوات ..

وتبرز الحقائق الواضحة في المؤشرات الصادرة من اليابان وهي من كبار مستوردي النفط الخام عالميا والتي تتأثر بالاسعار البترولية بصورة مباشرة هي والمانيا الغربية بحكم ضخامة احتياجاتهما من الطاقة حيث تؤكد التحليلات ان الاوضاع ليست على ماكانت عليه عام ١٩٧٣ مع الصدمة البترولية الاولى في ظل نجاح جهود ترشيد استخدام الطاقة ويوضح ذلك انه على الرغم من تضاعف الانتاج الياباني فان استهلاك الطاقة لم يرتفع بالاضافة الى التوسع في انتاج الطاقة من مصادر اخرى في مقدمتها الطاقة النووية والتي يمثل انتاجها حاليا ٢٣ ٪ من احتياجات الاستهلاك مقابل ٢,٤ ٪ في عام ١٩٧٣ ، وفي ظل الصدمة البترولية الاولى فان ارتفاعات

● ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات ●



[١٥] تمويل الحشد العسكري في الخليج : دلالاته وآثاره

أحمد السيد النجار

قيود من الحلفاء أي وفقا لرؤيتها للمصالح الأمريكية فقط دون أن تهتم كثيرا برؤى ومصالح الآخرين . أما الاختيار الثاني : فقد كان أن تقوم الولايات المتحدة بعملية « درع الصحراء » باعتبارها القوة العسكرية الأعظم في التحالف الغربي على أن تجمع الأموال الضرورية لها من الدول الغربية الكبرى صاحبة المصالح في المنطقة وأيضا من دول الخليج العربية التي سترابط هذه القوات على أراضيها والتي تشعر بحاجة للحماية الأمريكية في مواجهة العراق في الأزمة الراهنة . وإن كان هذا الاختيار ينطوي على تقييد حرية الحركة الأمريكية ويلزم الإدارة الأمريكية من كالة النواحي بمراعاة مواقف حلفاءها أو على حد تعبير مجلة واشنطن بوست « أن على الولايات المتحدة كي تتوصل لاقتسام العبء المالي مع حلفاءها أن تقبل تقسيم السلطة معهم » .

ولم تتأخر الإدارة الأمريكية في حسم موقفها من هذه القضية ففي ظل العجز الكبير في الميزانية الأمريكية ، وتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي في مواجهة اقتصادات اليابان وألمانيا وأوروبا الغربية حسمت الإدارة الأمريكية اختيارها للتمويل المشترك مع الحلفاء الغربيين والخليجيين لعملية درع الصحراء ، خاصة وأن التقام والاتفاق مع هؤلاء الحلفاء يبدو للإدارة الأمريكية

حينما قررت الولايات المتحدة إرسال قواتها إلى منطقة الخليج بعد اندلاع الأزمة الخليجية الراهنة في إطار ما يسمى بعملية « درع الصحراء » برز على السطح تساؤل هام حول الكيفية التي ستمول بها الولايات المتحدة عملية إرسال قواتها للخليج ونشرها في العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى . وتأتي أهمية هذا التساؤل من أن قيام الولايات المتحدة بهذه العملية يأتي في وقت تعاني فيه الميزانية الأمريكية من عجز كبير ربما يكون قد بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩٠ حسب توقعات ليون باتيكا رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب الأمريكي . وبالتالي فإن أي اتفاق إضائي سوف يزيد من هذا العجز بآثاره السلبية على الاقتصاد الأمريكي وعلى الثقة فيه وعلى استقرار الأوضاع في الأسواق المالية الأمريكية والبورصات العالمية عموما . وكانت الإدارة الأمريكية موزعة بين إختيارين :

الأول : هو أن تقوم الولايات المتحدة بالتمويل المنفرد لعملية درع الصحراء بما يعنيه ذلك من عبء على الميزانية ومن احتمال مواجهة معارضة قوية من الكونجرس الأمريكي لا تضع قيودا أو حدودا صارمة على حرية الإدارة الأمريكية في تنفيذ العملية بزماتها . وإن كان هذا الاختيار يشجع ل واشنطن أن تتحرك منفردة دون

مساهمتهم المباشرة في الزج بقوات برية وبحرية وجوية إلى المنطقة في مواجهة العراق . أما كوريا الجنوبية صاحبة المصالح الاقتصادية الكبيرة مع العراق ودول الخليج فإن الولايات المتحدة طالبتها بالمساهمة بنحو ٦٠٠ مليون دولار وهو ما لم تستجب له كوريا الجنوبية حيث تعهدت بالمساهمة في تمويل الحشد العسكري الأمريكي في الخليج دون أن تحدد أى رقم لمساهمتها ، وهو نوع من التهوب من المشاركة في التمويل بالحجم الذي طلبته الولايات المتحدة وربما بأى حجم . وقد أدى التهرب الكورى والاستجابة اليابانية الشحيحة والبطيئة للمطلب الأمريكى بالمساهمة في تمويل الحشد العسكري في الخليج الى مطالبة أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكى بفرض رسوم جمركية إضافية نسبتها ٢٠ ٪ على سلع الدول التى لا تقدم مساهمة كافية لمساندة الولايات المتحدة في أزمة الخليج ، وأشار الى أن الولايات المتحدة يجب أن توضح لـحلفائها أن أيام الحماية العسكرية الأمريكية المجانية لمصالحهم قد ولت .

وبصرف النظر عن مساهمة الحلفاء الغربيين والعرب في تمويل عمليات تعويض خسائر الدول المتضررة اقتصاديا من أزمة الخليج فإن ما يعنينا هنا هو مساهمتهم في تمويل ارسال ونشر القوات الأمريكية في الخليج في اطار عملية « درع الصحراء » . وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا أن حلفاء الولايات المتحدة تعهدوا بدفع ٨ مليارات من الدولارات لتمويل عملية « درع الصحراء » الأمريكية في العام ١٩٩٠ ، وتأتى السعودية والكويت واليابان والمانيا في مقدمة الدول التى تعهدت وقدمت هذه المساهمة في تمويل هذه العملية . وإضافة الى المساعدات النقدية قامت العربية السعودية بدفع مساهمات عينية مكونة من الغذاء والوقود والماء وسائل النقل للقوات الأمريكية المتواجدة في أراضيها ، وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية هذه المساعدات حتى نوفمبر ١٩٩٠ بنحو مليار دولار . وأعلن البنتاجون أيضا أن الولايات المتحدة دفعت نحو ثلاثة مليارات من الدولارات من تكاليف عملية درع الصحراء خلال شهرى أغسطس وسبتمبر وحدهما . وينتظر ان يكون هذا الرقم قد تضاعف على الأقل في الثلاثة أشهر الأخيرة من العام ١٩٩٠ في ظل تزايد القوات الأمريكية المرسلة للخليج في اطار عملية « درع الصحراء » .

ومن ناحية أخرى قدرت وزارة الدفاع الأمريكية تكاليف استمرار عملية درع الصحراء في العام ١٩٩١ بنحو ١٥ مليار دولار . ومن المؤكد أن الحلفاء الغربيين والخليجيين سوف يشاركون في دفع هذه التكاليف مثلما تم التشارك في دفع تكاليفها في العام ١٩٩٠ . وحتى لو تم حل أزمة الخليج سلميا فإنه من المؤكد أن جانب كبير من القوات الأمريكية في دول الخليج سوف تبقى لفترة وستكون تكاليف بقاء هذه القوات مطروحة للاقتسام بين

الجمهورية ، أسهل من الاتفاق مع الكونجرس الذى تسيطر عليه أغلبية « ديمقراطية » .

وقد بادرت الادارة الأمريكية بعد بداية أزمة الخليج بطرح خطة لجمع الأموال من حلفائها من الدول الرأسمالية الكبرى ومن الدول الخليجية التى تحميها وذلك لتمويل حشد القوات الأمريكية في الخليج والسعودية بمواجهة العراق ، وتمويل عمليات تعويض الخسائر الاقتصادية التى لحقت ببعض الدول من جراء التزامها بالخطر الاقتصادى المفروض على العراق . وقد تردد في البداية أن الخطة الأمريكية ترمى لجمع ما يزيد قليلا على عشرة مليارات من الدولارات لمواجهة الأزمة حتى نهاية العام ١٩٩٠ موزعة على النحو التالى : ٤ مليارات من الدولارات من السعودية ، ٣٠ مليارات من الدولارات من الكويت ، مليار دولار من دولة الامارات العربية ، ١,٣ مليار دولار من اليابان ، مليار دولار من ألمانيا إضافة الى مساهمات محدودة من إيطاليا وكوريا الجنوبية لكن الادارة الأمريكية عادت وأعلنت أن تكلفة الحشد العسكرى الأمريكى والغربى في السعودية وتكلفة تعويض مصر والأردن وتركيا عن خسائرهم الاقتصادية بسبب أزمة الخليج والتزامهم بالخطر الاقتصادى المفروض على العراق ... مجمل هذه التكاليف يبلغ نحو ٢٥ مليار دولار في العام ١٩٩٠ . وفي شهر سبتمبر وبعد اندلاع أزمة الخليج بنحو شهر ونصف ارسل الرئيس الأمريكى بوش اثنين من وزرائه « ليمر كل منهما بقبضته على الحلفاء الممتثلين مالا » على حد تعبير مجلة نيوزويك في ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ . فقد ارسل وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر للقيام بجولة في دول الخليج وأوروبا لجمع الأموال لتغطية تكاليف عملية « درع الصحراء » وتمويل تعويض الدول المتضررة اقتصاديا بسبب أزمة الخليج . بينما ارسل وزير الخزانة الأمريكى نيكولاس برادى للقيام بجولة في الشرق الاقصى وتحديدًا في اليابان وكوريا الجنوبية لتأمين الأموال الضرورية لتمويل الحشد العسكرى وتعويض المتضررين من الأزمة .

وفي أعقاب هاتين الجولتين أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أن حلفاء الولايات المتحدة في الخليج واليابان وأوروبا الغربية تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٩٠ لتمويل الحشد العسكرى في الخليج ولتعويض مصر وتركيا والأردن المتضررين من الأزمة اقتصاديا . وقد أعلن جيمس بيكر أن السعودية والكويت والامارات مجتمعين وافقوا على دفع نحو ١٢ مليار دولار بينما تعهدت اليابان بدفع ٤ مليارات من الدولارات وتعهدت ألمانيا الغربية بدفع ٢ مليار دولار ، أما إيطاليا فإن المساهمة التى تعهدت بدفعها لم تتجاوز ١٤٥ مليون دولار . أما فرنسا وبريطانيا فإن التزامهما في أزمة الخليج تمثل في

الولايات المتحدة وحلفائها الذين يهتمهم المشاركة في هذه التكاليف مثلما يهتم الادارة الأمريكية مشاركتهم فيها ، وذلك لأن تلك الدول ترغب في أن تشعر واشنطن بأنها اذا كانت قد ارسلت قواتها للخليج واذا ابقتها هناك لفترة تطول او تقصر لحماية تدفق النفط للجميع بأسعار مقبولة بالنسبة لهم فهي انما تفعل ذلك بمشاركة كبيرة منهم عبر التمويل بحيث تكون هناك قيود مالية وسياسية على مواقفها في مجال استمرار تدفق النفط للجميع من منطقة الخليج التي باتت القوة العسكرية الأمريكية تهيمن عليها والتي تحوى في باطنها نحو نصف الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط .

ويمكن القول أن تشارك الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين والخليجيين في نفقات عملية « درع الصحراء » في العام ١٩٩٠ والتشارك المنتظر في تلك التكاليف في الفترة القادمة يشير الى عدد من المتغيرات الهامة : اولها أن الولايات المتحدة القوة العسكرية الاعظم في العالم تعاني من صعوبات اقتصادية جمة ، ولم يعد اقتصادها قادرا على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو جيدة مشابهة لتلك التي تحققتها اليابان والمانيا نظرا لأنه محمل باتفاق عسكري هائل حيث تقوم الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدور حامى حمى المعسكر الغربى والدول المرتبطة به . ونظرا لأن جانب من المصاعب الاقتصادية الأمريكية ناجم عن ذلك الاتفاق وما يترتب عليه من عجز في الميزانية الأمريكية ، ونظرا لأن جانب من الازدهار الاقتصادي في اليابان والمانيا الغربية يعود الى أن اقتصادهما لا يتحمل سوى نفقات عسكرية محدودة .. نظرا لكل ذلك فان الادارة الأمريكية طالبت الدول الغربية بالمساهمة في نفقات حماية مصالحها . ولعل المساهمة اليابانية والامانية والايطالية والخليجية في تمويل الحشد العسكرى الأمريكى في السعودية والخليج هو أول تجسيد لفكرة مساهمة الدول الرأسمالية الكبرى والدول الحليفة للولايات المتحدة في جانب من انفاقها العسكرى . وهو مؤشر في رأينا لما ستنطوى عليه الفترة القادمة من تعاون الدول الغربية والحليفة للولايات المتحدة في تحمل جانب من انفاقها العسكرى في لحظات الازمات ، وربما يؤدي هذا الأمر اذا تم توسيعه ليصبح قاعدة عامة حتى في الأوقات العادية الى تخفيف عبء الاتفاق العسكرى عن الاقتصاد الأمريكى بما يساهم في تحسين أدائه وفي زيادة قدرته على التنافس بكفاءة مع الاقتصادات الرأسمالية عالية التطور الأخرى وبخاصة اليابان والمانيا . لكن هذه المشاركة من حلفاء الولايات المتحدة ستنطوى كما ذكرنا آنفا على تخفيف هيمنتها ووصايتها على التحالف الغربى وسوف تؤدي هذه المشاركة أيضا الى زيادة الدور الذى يمكن أن تلعبه اليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا . وعلى صعيد آخر انعكس التمويل الأمريكى والخليجى

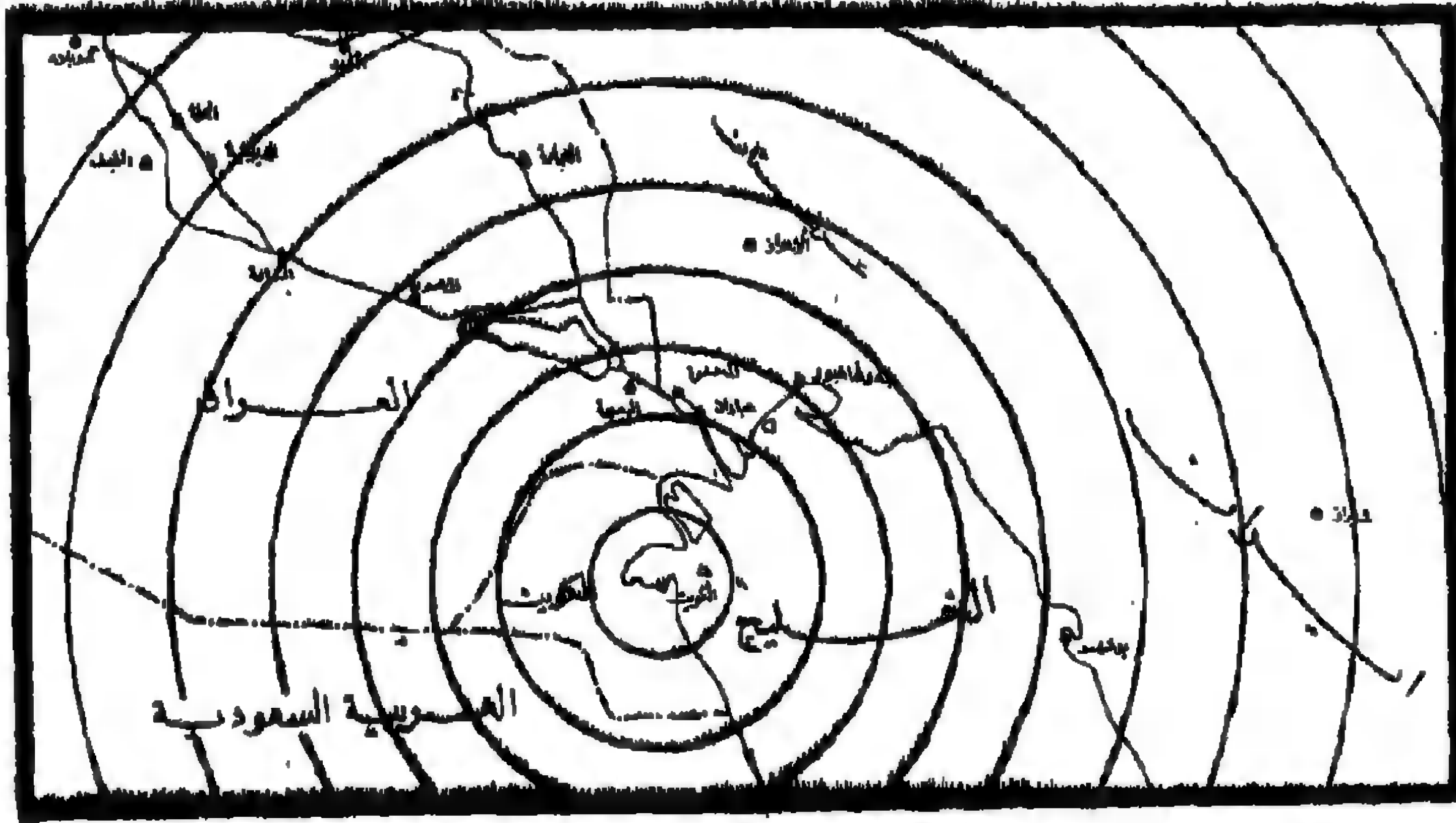
والغربى المشترك لعملية « درع الصحراء » في تشاير هذه الأطراف فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل لحمل أزمة الخليج وان كان الموقف الأمريكى يبقى هو الأعلى وهو المهيمن على أسلوب التعامل مع الأزمة حتى الآن رغم وجود تباينات في المواقف بين الحلفاء تملئها مصالحهم المتباينة مع العراق والمنطقة عموما . فاليابان لم ترغب في أى وقت في اشتعال الحرب بين القوات الأمريكية والعراقية لما قد ينجم عن ذلك من دمار لمنشآت إنتاج النفط وتكريره بما يؤدي لتوقف أو على الأقل لانخفاض كبير في امدادات النفط الحيوية للاقتصاد اليابانى الذى يعتمد كليا على العالم الخارجى ومنطقة الخليج أساسا في سد احتياجاته من النفط بما سيصيبه بنكسة قاسية في حالة توقف تلك الامدادات . كما أن الارتفاع الهائل في أسعار النفط اذا اشتعلت الحرب بأثره الرهيبة على اقتصاد انيابان يبرر الموقف اليابانى الذى عمل على تحاشي اشتعال الحرب طوال الشهور الماضية منذ بدء الأزمة . وكان الموقف الألمانى والايسانى قريبا إلى حد كبير من الموقف اليابانى للاعتبارات ذاتها . أما الموقف الفرنسى فانه كان أميل للبحث عن حل سلمى نظرا للعلاقات الاقتصادية والعسكرية الوثيقة بين باريس وبغداد ونظرا لأن باريس تنظر للأزمة الخليجية بصورة مستقيمة الى حد كبير وترى أنه لا يمكن اتخاذ كل الاجراءات الصارمة ضد العراق بينما تبقى باقى الاحتلال والتجاوزات للقانون الدولى دونما أدنى عقاب او اجراء مضاد مثل الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة والجولان والشريط الجنوبى من لبنان . اما العربية السعودية ودول الخليج فانها ستكون مع العراق الساحة الفعلية لأى معركة قد تنشب لدى اشتعال القتال بين القوات الأمريكية وبين القوات العراقية - لاسامح الله - . ولذلك فان مواقف هذه الدول هو العمل بجدية لتحاشي المواجهة العسكرية بغض النظر عن بعض التصريحات الاعلامية التى تعكس ارتياكا في التفكير مثل تصريح سفير الكويت لدى استراليا بأنه يؤيد تحرير الكويت حتى ولو باستخدام الأسلحة الذرية متناسيا انه لو أطلقت قنبلة ذرية واحدة على القوات العراقية في الكويت فانه لن تعود هناك كويت لانها باختصار ستحمى كل شكل للحياة فيها . اما واشنطن فان صيحات الحرب والسلام تنازعتهما طوال الأزمة . فاللوبي الصهيونى وشركات صناعة السلاح وشركات النفط الأمريكية وبخاصة العاملة منها في الولايات المتحدة بالأساس ظلت طوال الشهور الماضية تدق طبول الحرب لرغبة اللوبي الصهيونى في قيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق لتعطيل قوته العسكرية التى تعتبرها اسرائيل ومؤيدوها في الولايات المتحدة خطرا كبيرا على الدولة الصهيونية . أما شركات صنع السلاح فان انتهاء الحرب الباردة بما يعنيه من احتمالات انخفاض مشتريات الجيش الأمريكى

العسكري . وإذا كانت تكثف حشودها العسكرية بمواجهة العراق بعد أن حصلت على الغطاء الدولي للعمل العسكري ضده فإنها على الأرجح سوف تستخدم كل ذلك من الضغط على العراق للحصول على أفضل تسوية ممكنة من نظرها لأزمة الخليج . وإن كان كل ذلك لا يعني أن واشنطن تستبعد الحرب بصورة مطلقة ولكنها على الأرجح لن تلجأ اليها لتحقيق أهدافها في الخليج إلا كخيار أخير .

المهم من كل ما سبق هو أن الإدارة الأمريكية طوال تعاملها مع أزمة الخليج تشاروت دائما مع شركائها الذين ساهموا معها بصورة كبيرة في التصعيد العسكري ضد العراق والذين ساهموا في تمويل حشدها العسكري من نفسها في الخليج ، وتأثرت بمواقفهم إلى هذا الحد أو ذاك بما يجعلنا نميل إلى أن الولايات المتحدة إذا استمرت في هذا النهج أي اشراك حلفائها في تمويل قيامها عسكريا بحماية مصالح التحالف الغربي فإنها بالمقابل سوف تكون مضطرة للتنازل عن جانب هيبتها وبسطوتها عليهم أو على حد تعبير واشنطن بوسيت سوف تقبل تقسيم السلطة منهم . وهذا أفضل خيار لها في الوقت الراهن إذ يضمن لها الاستمرار في القيام بالدور الرئيسي في حماية التحالف الغربي وقيادته ويضمن لاقتصادها أن يتخفف من بعض أعباء الاتفاق العسكري وبمساعدته ذلك على الانطلاق وزيادة قدرته على التنافس محيوية مع اقتصادات اليابان وألمانيا وأوروبا الغربية بكفاءة . [٦]

من الأسس ، وبما يعنيه من احتمالات صعود الصراع الاقليمية بما يخفض الطلب الخارجي على الأسلحة . كل ذلك يهدف بالكساد بما يجعلها تدفع في اتجاه اشغال الموقف العسكري في الخليج لانعاش الطلب على انتاجها من السلاح . أما شركات النفط الأمريكية وبخاصة العاملة بالأساس في الولايات المتحدة فإنها ستحقق أرباحا طائلة في حالة نشوب الحرب وارتفاع سعر النفط . ويكفي أن نعرف أن ارتفاع سعر برميل النفط بدولار واحد فقط يرفع قيمة انتاج شركات النفط الأمريكية من نفط بلادهم بمقدار ثلاثة مليارات من الدولارات . كذلك فإن رغبة واشنطن أن تقلص النظام العراقي أو الاطاحة به لايقاف أي تحدى عراقي للأمريكيين والغرب عموما في السيطرة على تدفق النفط من الخليج وعلى أسواقه وأسعاره تدفع في اتجاه اشتغال الموقف العسكري في الخليج . وبالمقابل فإن واشنطن لا تستطيع تحمل تعرض العراق لهزيمة ساحقة تؤدي لانهاؤه كقوة اقليمية لأن ذلك سيعني نفرة إيران على السيطرة التي تحلم بها على الخليج بما يستدعيه ذلك من وجهة النظر الأمريكية والخليجية من تواجد دائم وكبير للقوات الأمريكية بما سيمثل في النهاية استفزازا للقوات الأمريكية في فيتنام جديدة سيشكل أيضا مصدرا لعدم الاستقرار لكل الأنظمة في المنطقة . كذلك فإن الخصائر الأمريكية الكبيرة المحتملة في أي مواجهة عسكرية مع العراق تحفز الإدارة الأمريكية أميل في نجاحي النصار

• ملف العدد : أزمة الخليج ... التطورات والاحتمالات •



[١٦] السلوك العسكري ومحدداته

محمد عبدالسلام

- ١ - أنها بدأت بموقف مفاجئ للدول الفاعلة فيها عندما قامت القوات العراقية بغزو الكويت وبالتالي تصرفت كل الأطراف تحت ضغط المفاجأة بإصدار تصريحات ، وقرارات كان الاتجاه العام لها هو الجمود .
- ٢ - أنه رغم التعدد الكبير في الفاعلين المباشرين في الأزمة (٣٠ دولة تقريبا أرسلت قوات إلى الخليج) إلا أن الفاعلين الرئيسيين في الأزمة هما الولايات المتحدة . والعراق اللذين يتحكمان إلى حد كبير في مسارها وتفاعلاتها منذ البداية بحكم حجم قواتهما العسكرية في مسرح العمليات ، وإلى جانب كل من الفاعلين جبهة عريضة من السلفاء كفاعلين مؤثرين لديهم رؤيتهم الخاصة لأسلوب التعامل مع الأزمة ، وهو أمر واضح أكثر بالنسبة للولايات المتحدة التي يمثل حلفاؤها قيودا على حرية حركتها في إدارة الأزمة تتفاوت شدة ضغوطها من حليف إلى آخر ، وقد استخدم الحلفاء بالفعل ما يملكونه من أوراق مؤثرة ، أو لوجوا باستخدامها في مراحل الأزمة المختلفة .
- ٣ - أن هناك تعارضا أساسيا بين الأهداف المعلنة للطرفين الرئيسيين في الأزمة بدأت في بعض المراحل .
- ٤ - أن الهدام المسلح بين أطراف الأزمة مطروح منذ

تنطوى التحركات العسكرية سواء من جانب العراق أو من جانب التجمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة على كثير من الجوانب والمشاكل التي تستحق الدراسة والتحليل ، بداية من الأهداف المعلنة ومراحل تطورها ، ونهاية بالمشاكل والتعقيدات والحلول التي تم التوصل إليها أثناء العمليات والتحركات العسكرية العراقية أو الدولية المضادة لها . ويناقش هذا التقرير الجوانب المحيطة باستخدام القوة العسكرية في إدارة أزمة الخليج ، واستراتيجيات ، الطرفين الرئيسيين في الأزمة على مستوى أهداف كل طرف في مراحل الأزمة المختلفة ، وتصوراته لكيفية استخدام القوة العسكرية لتحقيق تلك الأهداف ، والقدرات العسكرية المتاحة له في مسرح العمليات ، وأهم القيود التي مثلت حدود أهل إمكانية استخدامه لتلك القدرات في تحقيق أهدافه .

أولا : خصائص عامة للتحركات العسكرية :

تتسم الأزمة الحالية منذ بدايتها بالتعقيد الشديد ، وبأنها تتضمن عناصر غير تقليدية تجعل عملية إدارتها أكثر تعقيدا من أزمات عديدة سابقة شهدتها النظام الدولي ، ويمكن تحديد عدد من العناصر الأساسية المتحركة في مسارها منذ أغسطس الماضي .

سياسية جديدة للولايات المتحدة الا في نهاية شهر سبتمبر (١٩٢٥) عندما قال في لقاء مع مجموعة من الامريكيين من أصل عربي أن الولايات المتحدة تهدف أيضا الى قيام نظام دول جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفة ، وهو ما كرره بعد ذلك في خطابه امام الأمم المتحدة يوم (١) اكتوبر ، ويلاحظ ان الأهداف السياسية ، للولايات المتحدة قد استمرت حتى اوائل ديسمبر دون تغير كبير .

لكن على المستوى العسكري تطورت الأهداف العسكرية للقوات التي تم نشرها بمدى أكبر ، فقد أخذت في الاتساع من مرحلة أخرى حسب مستوى الحشد ذاته ، وظروف مسرح العمليات وتصور القيادة العسكرية للسيناريوهات المحتملة لاستخدام القوة المسلحة ، فقد حدد وزير الدفاع الأمريكي أهداف قواته في الخليج في مؤتمر صحفي يوم (١٤) أغسطس في هدفين فقط هما : - ردع أي عدوان عراقي جديد ، والدفاع عن السعودية ودول الخليج إذا فشلت عملية الردع . - العمل على تنفيذ العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن على العراق .

ولم تتطور هذه الأهداف رسميا حتى نهاية الاسبوع الثاني من شهر اكتوبر ، عندما أعلن عن اكتمال مستوى الحشد قبل اتخاذ قرار تطويره ، لكن خلال شهر سبتمبر كانت تصريحات مختلفة تصدر من جانب قيادات عسكرية مختلفة حول احتمالات شن هجوم على القوات العسكرية العراقية لخراجها من الكويت ، وحول التهديد الذي تمثله القدرات العسكرية العراقية لدول المنطقة مستقبلا ، الا أنه لم يتحدث وزير الدفاع الأمريكي . أورثيه الأركان . أوقائد القوات الأمريكية في الخليج عن هدف الهجوم على القوات العراقية لأجبارها على الانسحاب من الكويت في تلك المرحلة بشكل محدد . وفي نهاية شهر اكتوبر بدأت القيادة العسكرية الأمريكية ، تضيف هدفا عسكريا جديدا يحقق أحد الأهداف السياسية المعلنة منذ بداية الأزمة ، وهو اخراج القوات العراقية من الكويت ، عن طريق شن هجوم مسلح ضدها ، وكان الحشد العسكري قد وصل الى مرحلة أكدت فيها التصريحات الأمريكية أنه يمكن للقوات خلالها أن تحقق هدف الردع والدفاع ، وفي ظل قرار تطوير الحشد ستبدأ تلك القوات في التحول الى امتلاك قدرات هجومية يمكنها بعد انتهاء الحشد في مرحلته الثانية من مهاجمة القوات العراقية ، الا ان هذا الهدف لم يظهر فجأة . فقد المح بيكر الى وجود اتجاه للقيام بعمل عسكري ضد العراق في (٣) اكتوبر ، وكانت كل السيناريوهات المتداولة اعلاميا منذ منتصف سبتمبر تركز على عمليات قصف جوي واسعة وقد تقود في النهاية الى الهجوم على القوات العراقية ، الا ان المسؤولين العسكريين كانوا ينفون بشكل مستمر وجود

بدايتها كحل نهائي لها ، رغم استمرار تلك الأطراف في إلتهاج أدوات دبلوماسية ، واقتصادية مختلفة لحلها . ٥ - أنه رغم تصاعد التهديدات المتبادلة ، من وقت لآخر غلب كل اجراء جديد يقوم به أحد الأطراف في الأزمة ، وغلب فشل أية مساع سلمية ، فان درجة سيطرة الأطراف الرئيسية على سلوكها تبدو عالية ، ولم يحدث طوال الشهور الأولى للأزمة خطأ ، واحد كان من الممكن ان يترتب عليه بدء العمليات العسكرية رغما عن إرادة اطراف الأزمة ، وقد تم منذ البداية تحديد خطوط واضحة برسائل معلنة يمثل تجاوزها بدء التصاعد الحقيقي للأحداث تجاه الصدام المسلح ، وعمل كل طرف على تفادي القيام بسلوك يعتبره الطرف الآخر تصعيدا غير مقبول للأزمة بما قد يجعله يقدم على القيام برد فعل يؤدي الى نشوب الحرب .

ثانيا : أهداف الفاعلين الاساسيين في الأزمة . لقد تطورت أهداف الأطراف الرئيسية في الأزمة من مرحلة أخرى حسب تطور تصورات كل طرف لأهداف الطرف الآخر ، وما يعثله من تهديد ، وتطور مستوى الحشد العسكري ، وضغوط الدول الحليفة ، والاعتبارات الخاصة بمسرح العمليات في الخليج ، وبناء على هذه الأهداف تطور أيضا سلوك كل طرف في ادارة الأزمة ، ويمكن رصد تطور أهداف الطرفين الاساسيين في الأزمة كما يلي :

١ - تطور الأهداف الأمريكية :

حدد المسئولون الأمريكيون أهداف بلادهم منذ تفجر الأزمة في أول أغسطس بصورة متكررة على لسان الرئيس بوش ، وكبار المسئولين في وزارتي الخارجية والدفاع ، وهدرت أول تصريحات محددة حول تلك الأهداف في (١٩) أغسطس ، في تصريحات للرئيس الأمريكي . أعاد تأكيدها في رسالته الى القوات الأمريكية في الخليج يوم (٢٩) أغسطس وتمثلت في (٤) أهداف رئيسية هي :

- خروج القوات العراقية من الكويت (الانسحاب الفوري غير المشروط) .
- عودة الحكومة الشرعية الى الكويت .
- ضمان سلامة السعودية وأمن منطقة الخليج .
- الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين ، وضمان سلامتهم .

وكان الرئيس الأمريكي قد تحدث عن الاسباب التي دعت الى اتخاذ قرار إرسال قوات عسكرية الى الخليج في رسالته الرسمية الى كل من رئيس مجلس النواب ، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في (٩) أغسطس مقررًا أن سبب ارسال القوات هو ، اجتياح العراق للكويت ، وتواجد القوات العراقية في الكويت باعتباره يشكل تهديدا مباشرا للدول المجاورة ، والمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج ، ولم يضيف الرئيس الأمريكي أهداف

مثل هذه الخطط العسكرية لأخراج العراق من الكويت .
وكان آخر نفى لوجودها في منتصف أكتوبر عندما تم نفى
وجود خطة باسم « جمل الليل » تعتمد على بدء الحرب
بشن هجوم جوي ليلى ضد العراق . ومع ذلك شهدت تلك
الفترة تأكيدات من جانب القادة العسكريين الأمريكيين
بأن الولايات المتحدة لديها كل الخيارات ، بما فيها الخيار
العسكري . لتحقيق أهدافها السياسية .

وقد تواتر مع الحديث الصريح عن الهجوم على
القوات العراقية كأحد الأهداف العسكرية ، تصريحات
أمريكية تؤكد أن مشكلة أمن الخليج لن تحل فقط
بأخراج القوات العراقية من الكويت لأن آلة العراق
العسكرية ، ستظل تمثل تهديدا مستمرا لدول الخليج ،
وسوف تصبح تهديدا أكبر في المستقبل إذا تركت
بمستواها الحالي ، وهو ما يلزم في مجموعه هدما لم يعلن
صراحة وهو تدمير أو على الأقل تقليص القدرات
العسكرية والصناعية العراقية كهدف عسكري أمريكي
لضمان الأمن في المنطقة مستقبلا . وقد استمر القادة
العسكريون حتى نهاية نوفمبر في نفى أن يكون هذا
الهدف ضمن أهدافهم العسكرية إلا أنه سيناريوهات
عديدة صرح بها مسئولون عسكريون كخطط عمليات
محتملة كانت تؤكد وجود هذا الهدف خاصة تصريحات
قائد سلاح الجو الذي أقبل بسببها حول وجود سيناريو
لقصف بغداد ، وما حولها من أهداف إستراتيجية
عراقية يبلغ عددها (٥٠) هدفا بقاذفات القنابل
الثقيلة ، وضمن هذا الهدف قيل في إطار تصريحات
لمسؤولين سابقين أن إقصاء صدام حسين عن السلطة ،
هدف أمريكي آخر ، لكن تم نفى ذلك أكثر من مرة ، وإن
كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية قد ذكر تصريحات
تفيد بذلك ، ويصفه عامة وفي إطار ضمان أمن دول
الخليج طرح بيكر في هذا دعوته لأقامة بنية أمنية إقليمية
في وقت مبكر ، وتطورت الأمور بعد ذلك للتباحث مع قادة
المنطقة حول الترتيبات الأمنية ، إلا أنه لم يطرح بوضوح
أن يتم تحقيق هذا الهدف بالوسائل العسكرية عن طريق
تدمير البنية العسكرية العراقية لتحييد التهديد الذي
تمثله .

٢ - تطور الأهداف العراقية .

تؤكد كل التصريحات العراقية منذ بداية الأزمة أن
القوات العراقية لن تنسحب من الكويت باعتبارها جزءا
من العراق ، ولم يحدث تطور يذكر حول مسألة
الانسحاب طوال مراحل الأزمة المختلفة باستثناء الأيام
الأولى للأزمة من (٣) إلى (٥) أغسطس لاحتواء رد
الفعل الدولي تجاه الغزو ، واستمرت السلوكيات العراقية
تجاه الكويت ، ابتداء من قرار الضم وحتى إصدار
خريطة تعتبرها فيها المحافظة رقم (١٩) العراقية لتؤكد
هذا الهدف ، وتؤكد القيادة العراقية أيضا أنها لن تقوم
بغزو السعودية ، لكن في مواجهة الحشد الدولي

العسكري في الخليج حدد نمط السلوك العراقي هدفين
أساسيين للقوات العراقية في مسرح العمليات مشابهيين
إلى حد كبير للأهداف العسكرية الأمريكية في المرحلة
الأولى من الأزمة التي استمرت حتى أوائل أكتوبر ،
وهما :

- ردع انتقوات متعددة الجنسية عن مهاجمة القوات
العراقية في الكويت .
- الدفاع عن الأراضي التي تم احتلالها في حالة فشل
الردع .

ولم تتطور الأهداف العراقية في المراحل المختلفة لكن
تطورت آليات تحقيق كل هدف بشكل متسارع خلال
الأزمة من تهديدات بتكبيد القوات متعددة الجنسيات
خسائر فادحة ، إلى التهديد بتدمير أبار النفط ، وقصف
إسرائيل ، وضرب المصالح الأمريكية في المنطقة ، وغير
ذلك ، ثم إقامة حائط دفاعي ، في الكويت لصد أي هجوم
محتمل ، لكن القيادة العراقية تحدثت خلال شهر أكتوبر
عن هدف آخر لم تركز عليه التصريحات بعد ذلك ، وهو
احتمال قيام العراق بعمليات هجومية ضد القوات متعددة
الجنسيات ترافقها عمليات قصف ضد إسرائيل إذا
تعرض العراق للاختناق بسبب الحصار الاقتصادي .

ثالثا : السلوك العسكري للفاعلين الرئيسيين :

تأثرت التحركات العسكرية الأمريكية ، والعراقية
بعوامل متشابكة تتضمن عناصر فنية عسكرية هامة مثلت
تيودا على تعاملهما مع مسألة استخدام القوة المسلحة ،
ونذر المواجهة العسكرية في مراحل الأزمة المختلفة بما
أدى إلى تبلور نمط معين من السلوك يقوم على التهديد ،
والتهديد المضاد باستخدام القوة العسكرية لتحقيق
الأهداف السابقة . إلا أن العامل الرئيسي المؤثر في هذه
العملية في مراحل الأزمة المختلفة كان مستوى الحشد
العسكري في المنطقة ، وميزان القوى بين العراق ودول
الائتلاف الدولي ، بالإضافة إلى عناصر أخرى فرضتها
طبيعة الحشد العسكري ، وطبيعة مسرح العمليات في
الخليج وسوف تشير إلى هذه العناصر كما يلي :-

١ - ميزان القوة العسكرية في الخليج :

كانت عملية تطور الحشد العسكري ، وأوضاع
القوات في مسرح العمليات هي المحدد العسكري
الأساسي لمسار عملية إدارة الصراع بين أطراف الأزمة .
ففي الوقت الذي لم تكن فيه البيئة السياسية الدولية
والإقليمية والداخلية تمثل قيودا أساسيا على حرية
الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية لتحقيق
الهدف السياسي بتأمين انسحاب القوات العراقية من
الكويت لم يكن حجم قوتها العسكرية في الخليج كافيا
لتحقيق هذا الهدف بتكلفة مقبولة ، وبينما كان حجم هذه
القوات يتطور في اتجاه إمكانية القيام بالهجوم على القوات
العراقية منذ منتصف أكتوبر كانت القيود السياسية
تتصاعد لمنع استخدامها أو الاستعجال في إتخاذ قرار

المقاتلة خلال الأزمة يسير بنسبة أقل ، إذ تم دفع أسراب كبيرة العدد من الطائرات لتصبح العنصر الأساسي في ردع القوات العراقية إذا قررت الهجوم على السعودية حسب التصورات الأمريكية ، وقد إرتفعت التقديرات المختلفة لحجم القوة الجوية العراقية من (٥١٣) طائرة قتالية في أغسطس وسبتمبر الى حوالي (٧٠٠) طائرة في أكتوبر .

د - هناك عناصر إضافية أساسية في تطور مراحل الحشد العسكري بين الجانبين ، أهمها التفوق البحري الكامل للقوات متعددة الجنسيات على العراق الذي لا يملك قوة بحرية ذات قيمة لدرجة تجعل الميزان العسكري البحري يمثل « قدرات من جانب واحد » ، كما أن عنصرا آخر هاما قد أثر في تصورات الأطراف لاستخدام القوة العسكرية هو مخزون العراق من الأسلحة الكيماوية ، وإملاكه لعدة طرازات من الصواريخ أرض أرض يتراوح مداها بين (٢٠٠) كلم ، و (٩٠٠) كلم يهدد العراق منذ بداية الأزمة باستخدامها في حالة نشوب القتال .

هـ - إن القوات المتعددة الجنسيات تتمتع بتفوق نوعي كبير على القوات العراقية منذ بداية الحشد ، رغم إحتلال بعض عناصر الميزان العسكري الكمي لصالح العراق ، فالدبابات التي يتم دفع أعداد متزايدة منها حتى الآن تتمتع بقدرات في تدريبها ، ودقتها في التصويب ، وقدرتها على المناورة بما يجعلها تتفوق على الدبابات العراقية بإستثناء (٥٠٠) دبابة من طراز « تي - ٧٢ » يمتلكها العراق ، كما أن لدى القوات متعددة الجنسيات طائرات قتالية تتمتع بمدى أطول ، وحمولة أكبر من البحرية العراقية بإستثناء طائرات « سوخوي - ٢٤ » و « ميراج - اف - ١ » لدى العراق ، كما أن القوات البحرية لديها قوة نيرانية ضخمة ، بالإضافة الى قدرات حاملات الطائرات ، بالإضافة الى ما لدى القوات الأمريكية تحديدا من نظم تسليحيه متطورة ، كصواريخ « ناتريون » المضادة للصواريخ ، وصواريخ « كروز - توماهوك » وطائرات « إف - ١١٧ » ، وأقمار صناعية عسكرية .

٢ - القيود الخاصة بمسرح العمليات : واجهت القيادات الأمريكية والعراقية منذ بداية الأزمة عددا من المشكلات ذات الطبيعة العسكرية أثرت بشدة في تصوراتها لمسألة استخدام القوة ، وإحتمالات الحل العسكري للأزمة خلال مراحلها المختلفة ، ويمكن إجمال الاعتبارات الخاصة بكل طرف فيما يلي :

أولا : القوات الأمريكية :

١ - ضعف قدرات النقل الاستراتيجي : فقد واجهت القيادة الأمريكية منذ البداية مشكلة عدم قدرة قوات النقل الاستراتيجي البحرية ، والجوية على نقل القوات والعتاد الى مسرح عمليات الخليج بالسرعة ، والحجم

الهجوم ، وهو ما خلق موقفا معقدا إستمر حتى بدء مرحلة جديدة من مراحل الأزمة بصدور قرار مجلس الأمن الخاص بصلاحيات استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف في آخر أيام شهر نوفمبر .

وقد كان المسار العام للحشد من وجهة النظر الأمريكية يتطور باتجاه امتلاك قدرات هجومية ، بينما كان يتطور على الجانب الآخر باتجاه ردع مثل هذا الهجوم وتعقيد عملية استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة ، ويوضح الجدول التالي تطور مراحل عملية الحشد العسكري على الجانبين .

ويتضح من جدول مستوى الحشد العسكري عدة حقائق أساسية خاصة بتطور القدرات العسكرية لأطراف الأزمة في مسرح عمليات الكويت :

أ - أن نسبة التوازن بين القوات البرية العراقية التي تم دفعها الى مسرح عمليات الكويت الذي يضم دولة الكويت ، وجنوب العراق ، وبين القوات متعددة الجنسيات ظلت في صالح العراق بفارق كبير حتى أوائل شهر أكتوبر ، ثم بدأ الفارق يضيق بعد ذلك إثر قرار القيادة الأمريكية بدفع وحدات قتالية جديدة من مسرح العمليات الأوروبي . والأراضي الأمريكية الى الخليج لتطوير قدرات القوات المحتشدة ، ودفع كل من سوريا ومصر بقوات ميكانيكية ومدرعة الى الخليج ليصل الفارق الى أدنى معدله له منذ بداية الأزمة في منتصف نوفمبر . قبل أن يقرر العراق دفع قوات جديدة من الاحتياط الى مسرح العمليات تقدر بحوالي (٢٥٠) ألف جندي لم يصل منهم حتى أواخر نوفمبر سوى (٢٠) ألف جندي :

ب - أن نسبة التوازن في دبابات القتال الرئيسية بين القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية كانت مختلفة تماما في الشهور الثلاثة الأولى للأزمة وحتى نهاية أكتوبر ، فقد إستمر العراق في دفع أعداد متزايدة من الدبابات الى مسرح العمليات حتى نهاية نوفمبر بينما تأخر وصول دبابات القتال الرئيسية التابعة للقوات متعددة الجنسيات لأواخر سبتمبر إلى أن اتخذت القيادة الأمريكية قرار تطوير الحشد العسكري بدفع أكثر من (١٠٠٠) دبابة متطورة من طراز « إم - ١ - إيه - ١ » إلى مسرح العمليات في أكتوبر ليبدأ وصولها في نوفمبر الذي إتجه ميزان القوات المدرعة فيه إلى التحسن بالنسبة للقوات متعددة الجنسيات .

ج - إن ميزان القوات الجوية بين العراق والقوات متعددة الجنسيات كان مختلا منذ بداية الحشد العسكري لصالح القوات الأخيرة كما ، ونوعا ، فقد إستطاعت القيادة الأمريكية منذ البداية حشد قوة قتالية جوية متطورة في الأسابيع الأولى . أضيفت الى القوات الجوية لدول الخليج العربي ، والطائرات القتالية التابعة لفرنسا وبريطانيا . وكان معدل تصاعد أعداد الطائرات

تنسيق مع « القيادة المشتركة » ، التي يرأسها الأمير خالد بن سلطان والتي يفترض أن تتبعها كافة القوات المنتشرة على الأراضي السعودية . وهو ما أدى الى صدور تصريحات من القيادات العسكرية السعودية مفادها أن الأراضي السعودية لن تستخدم لشن أى هجوم على القوات العراقية بدأت في أعقابها عملية التنسيق بين الجانبين الى أن توصلوا إلى إنشاء مركز قيادة واحد يضم الجنرال شوارزكوف قائد القوات الأمريكية في الخليج ، وخالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ، وتم تقسيم مسرح العمليات إلى قطاعات تتمركز وحدات كل دولة في أحدها ، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية تحفظت على تحديد قطاع متقدم لقواتها في مسرح العمليات بالقرب من حفر الباطن ، وصدرت تصريحات من وزير الدفاع الفرنسي مضمونها أن القوات الفرنسية ستعمل تحت قيادتها الخاصة بالتنسيق مع السعودية ، إلا أنه تم التفاوض بين الجانبين الأمريكى والفرنسى على مستوى وزراء الدفاع لحل المشكلة ، ولم تحدث أية مشكلات مع القوات البريطانية التي أعلنت قيادتها خضوعها منذ البداية للقيادة الميدانية لقائد القوات الأمريكية مع استمرار الاتصال مع قيادتها العسكرية العليا للموافقة على أية قرارات تتخذ بشأن مهامها الرئيسية ، وتم التعامل أيضا مع قيادات القوات العربية التي كانت قد أعلنت لدى إرسالها أنها لن تنسق مع القوات متعددة الجنسيات على أساس خضوعها للقيادة المشتركة التي يرأسها القائد السعودى ، لكن ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى عندما أعلنت القيادة الأمريكية أن قواتها قد تشن هجوما على القوات العراقية في الكويت ، فقد أعلن عدد من القيادات العسكرية في الخليج ، خاصة المصرية والسورية ، أن قواتهما لن تشارك في أية عمليات هجومية ، وأن مهمة قواتهما دفاعية أساسا ، وكذلك

الذى كانت هيئة الأركان المشتركة قد خططت له ، مما أدى لاستدعاء « احتياطي » أسطول النقل الاستراتيجى من طائرات مدنية لنقل الجنود في وقت ملائم الى المنطقة . وبينما لم يتضح القصور بشدة في قدرات النقل الجوى بسبب محدودية القواعد الجوية في شرق السعودية ، وقدرتها على إستقبال التشكيلات ، إتضح القصور في قدرات النقل العسكرية البحرية لدرجة أدت الى وجود « التشكيلات البرية » في الخليج لفترة طويلة إستمرت حتى منتصف شهر سبتمبر بدون عتادها العسكرى الثقيل ، وقد أدى هذا الى إقالة قائد سلاح النقل الاستراتيجى . في أواخر سبتمبر ، مع إتباع هيئة الأركان خطة للحشد تظهر القوات التي تم حشدتها بأكثر مما هي عليه بالفعل وذلك بنقل سرايا مقار القيادة يتبعها أفراد الخدمات المعاونة اللازمة للاعداد لوصول القوات أولا ، وكانت القوات المقاتلة تصل غالبا بعد ذلك بأسابيع ، وإستمرت هذه المشكلة مع عملية تطوير الحشد في منتصف أكتوبر ، وطوال شهر نوفمبر ، لكن تم التعامل مع ذلك بالاستعانة بقدرات النقل البحرية الأوروبية ، وتم إستئجار عدد من السفن التجارية بتمويل عربى لإكمال حشد القوات قبل منتصف يناير القادم .

ب - مشكلة التنسيق بين القوات : وقد ظهرت هذه المشكلة منذ بداية الأزمة ، وبينما كانت عملية التنسيق بين الوحدات البحرية في الخليج لاحكام الحصار البحرى تسير بكفاءة تامة حتى أن تم الاتفاق على هيكل قيادة موحد في نهاية سبتمبر ، فإن التنسيق بين القوات البرية التابعة لأكثر من دولة واجه مشكلات عديدة ، وقد بدأت المشكلة في وقت مبكر في نهاية شهر أغسطس عندما إتضح للقادة العسكريين السعوديين أن القيادة العسكرية الأمريكية تميل للتصرف بشكل منفرد ، ودون

جدول تطور مراحل عملية الحشد العسكرى

مراحل	الدول	القوات متعددة الجنسيات				نسبة التوازن العسكري	
الحشد	الاسلحة	القوات الامريكية	الدول الحليفة	المجموع	القوات العراقية المحتلة في الكويت	القوات الدولية:العراق القوات الامريكية:العراق	
أغسطس	القوات البرية الدبابات الطائرات القتالية	٤٥٠٠٠ ٢٠٠ ٤٠٠	٥٥٠٠٠ ٥٥٠ ١٨٠	١٠٠٠٠٠ ٧٥٠ ٥٨٠	١٧٠٠٠٠ ١٨٠٠ ٥١٢	١,٧:١ ٢,٤:١ ١,٣:١	٢,٧:١ ٩ :١ ١,٣:١
سبتمبر	القوات البرية الدبابات الطائرات القتالية	١٥٠٠٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠	٧٥٠٠٠ ٨٨٥ ٢٧٥	١٨٠٠٠٠ ١٤٨٥ ٧٧٥	٣٦٠٠٠٠ ٢٨٠٠ ٥١٢	٢:١ ١,٩:١ ١:١,٥	٢,٤:١ ٤,٧:١ ١:١
أكتوبر	القوات البرية الدبابات الطائرات القتالية	٢١٥٠٠٠ ١٠٠٠ ٦٥٠	٨٧٠٠٠ ٩٥٠ ٣٠٩	٣٠٢٠٠٠ ١٩٥٠ ٩٥٩	٤٣٠٠٠٠ ٣٥٠٠ ٦٨٩	١,٤:١ ١,٨:١ ١:١,٥	٢:١ ٣,٥:١ ١:١
نوفمبر	القوات البرية الدبابات الطائرات المقاتلة	٢٨٠٠٠٠ ١٣٥٠ ٨٠٠	١٢٥٠٠٠ ١٢٠٠ ٣٢١	٤٠٥٠٠٠ ٢٤٥٠ ١١٢١	٤٥٠ ٣٧٠٠ ٦٨٩	١,١:١ ١,٥:١ ١:١,٦	١,٧:١ ٢,٩:١ ١:١,٢

الصحراوية على المعدات العسكرية ولم يعرف حجم هذه المشكلة بالتحديد . والثاني هو تردد معلومات حول امتلاك العراق لنظم تسليحية متطورة بمساعدة شركات سلاح غربية فرنسية وألمانية يمكنها التأثير على فعالية الأسلحة الأمريكية من جانب . وعلى مسار العمليات العسكرية من جانب آخر ، وقد ترددت أيضا في هذا الإطار أنباء حول تعاون فرنسي أمريكي ، وسوفيتي أمريكي في مجال كشف « أسرار » تلك النظم التسليحية المتطورة ، وإيجاد وسائل مضادة لها .

وبالإضافة إلى المشكلات السابقة ، واجهت القيادة الأمريكية مشكلات محددة كانت تتطلب وقتا للتعامل معها ، كتهديد العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية وهو ما إستلزم جلب معدات أكثر تطورا للكشف عن استخدام تلك الأسلحة والوقاية منها ، وقد تطلب عملية التدريب على سيارات « فوكس » الألمانية للكشف عن الغاز أكثر من شهرين ، كما تأخرت عملية تسليم إحدى الشركات الأمريكية لعبوات الحقن بالأمصال لمدة شهرين أيضا ، وهكذا ، كما لم تكتمل حتى نهاية نوفمبر عملية إستبدال دبابات « إم - ١ » بدبابات من طراز « إم - ١ - إيه - ١ » التي قررت القيادة الأمريكية القيام بها في منتصف أكتوبر .

ثانيا : - القوات العراقية .

أ - الجبهات على الحدود العراقية : فالقيادة العراقية تواجه مشكلة تعدد الجبهات ، وتجزى المواجهة أساسا على مسرح عمليات الكويت الذي يضم السعودية ، وجنوب العراق ، والكويت ، لكن من ناحية أخرى توجه جبهة تركيا في شمال العراق حيث تدور عملية حشد أخرى منذ بداية الأزمة . وسط توقعات استمرت طوال الشهور السابقة حول احتمالات اشتغال الموقف فيها في حالة نشوب القتال . وقد حشدت تركيا قوات الجيش الثاني التركي كاملة (٦٥ ألف جندي) بالإضافة إلى قوات سلاح الحدود (٢٥ ألف جندي) على الجبهة في مواجهة قوات عراقية تبلغ (١٠٠) ألف جندي ، كما تضم تلك الجبهة قاعدة « انسيرليك » التركية الأمريكية التي تتمركز فيها طائرات « إف - ١١١ » على بعد (٥٠٠) كلم شمال العراق . ومن ناحية أخرى لا تستطيع القيادة العراقية تجاهل الجبهة الإيرانية ، فرغم سحب العراق لقواته من الأراضي الإيرانية إلا أنه لا يزال محتفظا بعدة فرق مشاة خفيفة التسليح على تلك الجبهة .

ب - محدودية مساحة مسرح عمليات الكويت : وهي مشكلة ظهرت في أواخر شهر نوفمبر عندما قررت القيادة العراقية دفع (٢٥٠) ألف جندي إضافي إلى مسرح العمليات ، ولم تتمكن من دفع هذه القوات إلى الكويت ، واحتفظت بما تم تشكيله منها حول البصرة ، فالقدرة الاستيعابية لمسرح عمليات الكويت قد أدت إلى توقف

المحت القيادة الفرنسية ، لكن جيمس بيكر صرح أمام إحدى لجان الكونجرس بأن لديه تأكيدات غير رسمية بأن تلك القوات ستشارك في العمليات الهجومية في أواخر أكتوبر . قائلا أن هذه الأمور تجسم على مستوى رؤساء الدول لا على مستوى القادة العسكريين ، وعلى أية حال ، فقد أظهرت التصريحات الأخيرة لكل القادة العسكريين بأن هناك تنسيقا سيجري في مسرح العمليات في حالة نشوب الحرب خاصة بعد الاتفاق الذي تم بين القيادتين السعودية ، والأمريكية على أن تكون القيادة للسعودية في حالة الدفاع عن السعودية ، ولكل قيادة بشكل مستقل في حالة الهجوم على القوات العراقية .

ج - التكيف مع مسرح عمليات الخليج : فقد ثارت منذ البداية مشكلة قدرة القوات الأمريكية على العمل في البيئة الصحراوية ، التي تتسم بالجفاف والحرارة الشديدة والعواصف الرملية في شهور أغسطس وسبتمبر ، وأوائل أكتوبر ، ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للقوات التابعة للقيادة المركزية الأمريكية ، التي تم تشكيلها لتضم قوات الانتشار السريع المدربة على العمل في مساحات مختلفة وتضم فرقتين من مشاة البحرية ، وفرقتين محمولتين جوا ، وفرق ميكانيكية . وهي القوات التي أرسلت خلال أغسطس وسبتمبر ، ومع ذلك فقد سببت الحرارة حالات إعياء شديدة لعدد من الجنود الأمريكيين ، وبدأت المشكلة تزداد عندما تقرر دفع قوات أخرى من مساحات عمليات تختلف عن مسرح عمليات الخليج في إطار قرارات تطوير الحشد . إلا أن الحرارة كانت قد بدأت تنخفض ، وفي هذا الإطار واجهت القوات الأمريكية مشكلة أكثر أهمية وهي « التكيف الميداني » فقد كان ضروريا أن تجري تلك القوات العديد من التدريبات والمناورات في الصحراء قبل وضع أي سيناريو للعمليات العسكرية وقد أجريت تلك المناورات ابتداء من أوائل أكتوبر خاصة التدريبات العملية للقيام بإنزال بحري على شاطئ مشابهي لشاطئ الكويت ، ولم تعرف نتائج هذه المناورات . إلا أن تكرار حوادث سقوط الطائرات الأمريكية المقاتلة ، وإيقاف طلعاتها لفترات محدودة يظهر أن هناك مشكلات هامة ظهرت في هذا الإطار ، وعموما . فإن تصريحات مختلفة تظهر حاليا حول عدم صلاحية مسرح العمليات للقتال ابتداء من منتصف مارس القادم بفعل العواصف الرملية . والرياح في الفترة التي تلي هذا التاريخ .

د - المشكلات الفنية لنظم التسليح المتقدمة : فقد ترددت أنباء عن تأثير ذرات الرمال الصغيرة على محركات طائرات « إف - ١٥ » و « تورنادو » ، كما ذكرت مصادر مختلفة أن العراق قام بالتشويش مرتين على ردارات طائرات الإنذار المبكر الأمريكية « أوكس » ، وتردد أيضا أن الحرارة أثرت على رادارات صواريخ « باتريوت » ، ولهذه المشكلة جانبان الأول تأثير البيئة

الحشد العراقي الذي بعد تنحصر الأساسى للقوة العراقية عند حجم (٢٠ :) ألف جندي بتمركز أكثر من (٢٠٠) ألف منهم جنوب العراق ، وأية زيادة جديدة في عدد القوات داخل الكويت سوف تؤدي الى كثافة الخسائر البشرية العراقية في حالة نشوب الحرب ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد القوات متعددة الجنسيات بحرية أكبر بحكم إتساع مناطق انتشارها .

جـ - الخلل في عناصر القوة المسلحة - فالعراق يواجه خللا في عناصر قوته بالمقارنة مع نفس العناصر في القوات متعددة الجنسيات . ومنها عدم إمتلاكه لقوة بحرية مما دفع به للتركيز على إعاقه عمل السفن الحربية بإستخدام تكتيكات مختلفة ، لتحميل صواريخ « أكزوسيت » جو - سطح على طائرات ميراج - اف - ١ ونشر صواريخ « سلك وورم » المضادة للسفن على شاطئ الكويت ، وإقامة استحكامات دفاعية ساحلية لإعاقه أية عمليات إنزال بحري ، كما واجهت القيادة العراقية مسألة وجود أسلحة متقدمة مضادة للدبابات لدى القوات متعددة الجنسيات ، وعدم قدرتها على إستعاضة الدبابات التي ستدمر خلال العمليات بسحب الدبابات لتمرركز خلف الطرق البرية ، وسحب دبابات (تي - ٧٢) الى جنوب العراق كإحتياطي إستراتيجي . إلا أن المشكلة الأساسية في هذا المجال هي الخلل في الميزان الجوى كما وكيفيا لصالح القوات متعددة الجنسيات .

وبالإضافة الى المشكلات السابقة ، فقد تعامل العراق مع مشكلة الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات وعدم وجود موانع طبيعية في إقامة « خط دفاعي » في جنوب الكويت يمتد على شكل قوس من التحصينات من جنوب العاصمة الكويتية بموازاة الساحل ، ثم يستمر بموازاة الحدود السعودية معتمدا في ذلك أسلوب الدفاع الثابت ، مع إمكانية التحول للهجوم حسب تصريحات القادة الغربيين ، كما لا تعرف على وجه التحديد مدى دقة المعلومات التي تقرر أن هناك حالة تمرد عامة داخل صفوف القوات العراقية أدت الى هروب بعض العسكريين الى تركيا ، والسعودية ، بالإضافة الى ما يثار حول نقص الامدادات الغذائية والطبية للقوات المسلحة ، ونقص احتياطي قطع غيار الأسلحة ، وقدره القوات العراقية على التعامل مع النظم التسلحية المتطورة بعد انسحاب الخبراء العسكريين الأجانب من العراق .

لقد شكلت العناصر السابقة الخاصة بالميزان العسكري بين الجانبين ، وقيود مسرح العمليات الى حد كبير مسار عملية إدارة الصراع المسلح متشابكة مع تعقيدات سياسية أخرى لاتقل أهمية عنها ضغطت على « صناع القرار » منها سياسات الدول الحليفة وتوجهاتها ، ومصالحها فيما يتعلق بإستخدام القوة المسلحة لحل الأزمة . والضغوط الداخلية في النظام الإقليمي العربي ، وداخل الدول نفسها تجاه أزمة

الخليج ، وكيفية التعامل معها .

٣ - إدارة الصراع المسلح

إن أزمة الخليج نوع حاد من « تنازع الإرادة السياسية » بين طرفين تتعارض أهدافهما المعلنة تعارضا أساسيا يصعب الوصول الى حل توفيقى له ، وإن لم يكن ذلك مستحيلا في ظل شروط معينة ، إذ أن الولايات المتحدة تعالِب العراق بالانسحاب دون شروط ثم التفاوض بعد ذلك وتشترك معها جبهة دولية عريضة في هذا الهدف مع وجود خلافات حول وسائل تحقيقه ، والعراق يطالب بالتفاوض دون شروط مسبقة . وبدأت الأزمة في بعض مراحلها ، وكأنها تتجه الى الصدام المسلح ، وفي البعض الآخر إستبعد الخيار المسلح لصالح البحث في حل سياسي تفاوضي في ظل ما بدا أنه تمسك الطرفين بعدم التنازل عن مطالبهما المعلنة . ويعتقد الرئيس العراقي أنه لم يصبح في موقف يبلغ درجة من السوء تجعله يتنازل عن أهدافه ، وأن كل أسبوع يمر دون قتال يبعد إحتتمالات الحل العسكري أكثر من ذي قبل . في حين سعت الإدارة الأمريكية لإقناعه بعكس ذلك .

وفي إطار هذا السياق يوجد نمط تعاقب قصير للتحركات يسوده التغير ، والاختلاط ينفذ كل طرف من خلاله تكتيكات ، للتأثير على الخصم من تهديد ، وعقاب ، وأغراء ، وإقناع بتوازي دقيق ، وفي ظل رسائل معلنة مستمرة تمنع وصول الأزمة الى مستوى لا يمكن السيمولة عليه ، ويقوم كل طرف في الأزمة منذ البداية بالتهديد بإستخدام القوة العسكرية ضمن وسائله لتحقيق أهدافه السياسية في ظل ميزان قوى يتطور بشكل مستمر ، وقيود يفرضها مسرح العمليات ، ومطالب متعارضة من جانب الحلفاء ، ويمكن تحديد إتجاهات كل طرف في إدارة عملية إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها كما يلي :

١ - الإدارة الأمريكية للأزمة :

١ - حددت القيادة الأمريكية منذ أن بدأت في نشر قواتها العسكرية في الخليج « الردع » كهدف أساسى مضمونه التهديد بإستخدام القوة ضد القوات العراقية إذا قامت بغزو السعودية ، ثم أضيف هدف آخر هو قيام تلك القوات بالمساهمة في تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق ، وإستمر الهدفان يمثلان أساس التحرك العسكري الأمريكى لمدة شهر تقريبا بعد بداية الأزمة . حتى يوم ٦ سبتمبر على وجه التحديد كما يتضح من تصريحات القادة العسكريين الأمريكيين .

وفي تلك الفترة إستمر الحشد الأمريكى في التصاعد دون أن تعلن أرقام معينة عن تطور حجم الحشد ، إلا أن الإدارة الأمريكية حاولت أن يبدو أضخم مما هو عليه ، فانتقلت قيادة أركان ، القوات الأمريكية الى المنطقة ،

إلى (١٥٠) ألف جندي مؤكدا أنها قد تشتبك في عمليات قتالية في المستقبل القريب جدا (٩ / ١٨) . وإستمرت هذه المرحلة حتى أول أكتوبر .

وقد اعتمدت الادارة الأمريكية في هذه الفترة على التهديد الواسع بإستخدام القوة ضد القوات ، والأهداف الاستراتيجية للعراق بواسطة القاذفات الاستراتيجية . لافقاد القيادة العراقية توازنها ، وإجبارها على سحب قواتها من الكويت ، وترافقت التهديدات العسكرية مع ضغوط سياسية وإقتصادية ، ومع الاعلان عن تعزيزات جديدة الى المنطقة ، وهو ما أثار في المنطقة العربية توقعات حول احتمالات الصدام المسلح . الا أن هذه المرحلة شهدت متغيرات هامة !

١ - بدء إعلان أطراف دولية مختلفة عن إرسال قوات برية لها إلى الخليج خاصة بريطانيا وفرنسا ، في نفس الوقت الذي كانت القوات العربية قد وصلت فيه الى السعودية ، وبدأت مشكلة التنسيق بين القوات .

ب - بداية التصريحات الأمريكية عن تكاليف عملية « درع الصحراء » وبدء المفاوضات مع دول الخليج وبعض دول العالم التي لم ترسل قوات للمشاركة في تلك التكاليف التي قال وزير الدفاع الأمريكي أنها ستبلغ (١٥) مليار دولار اذا بقيت القوات في المنطقة (٦) شهور .

ج - حدوث خلاف داخل هيئة الأركان الأمريكية بين القادة حول تصورات شكل الضربة العسكرية ، وإمكانية تحقيقها في تلك المرحلة ، فقد كان قائد سلاح الجو ، وقائد قوات النقل الاستراتيجي ، وعدد من القادة الذين شاركوا في « حرب فيتنام » يرون إمكانية حل الأزمة عسكريا عن طريق القيام بضربة جوية شاملة ضد الأهداف العسكرية والاستراتيجية ، العراقية ، بل وضد بغداد نفسها . لافقاد قيادة العراق توازنها ، وإجبارها على الانسحاب إذ أن تكلفة بقائها في الكويت ستكون عالية ، بينما ساد اتجاه آخر تبناه شوارزكوف . وكولين باول رئيس هيئة الأركان مفادة أن الضربة الجوية لا يمكن أن تحقق هدف إجبار العراق على الانسحاب ما لم ترافقها عمليات برية وبسبب هذا الخلاف تسربت بعض السيناريوهات ، مما أدى لأقالة « دوجان » وبإستقرار الأمور داخل هيئة الأركان على أساس ضرورة أن يتضمن السيناريو ، عمليات عسكرية برية .

ومن الواضح أن العراق لم يستجب لتلك التهديدات خلال هذه المرحلة ، وتصاعدت تهديداته المضادة بتدمير آبار النفط ، وقام بإحتجاز الرهائن ، وغير ذلك ، في نفس الوقت الذي كانت الضغوط السياسية السوفيتية والفرنسية ، والأوروبية تتصاعد بإتجاه الحل السلمي للأزمة مما أدى الى بدء مرحلة جديدة بخطاب الرئيس بوش في الأمم المتحدة .

٢ - بدأت هذه المرحلة بتصريحات للرئيس الأمريكي

وصدر قرار استدعاء الاحتياطى يوم (٢٣) أغسطس ، وفي نفس الوقت الذي كانت الادارة الأمريكية تواجه فيه مشكلة نقل القوات ، ثم دفع فرقتين محمولتين جوا الى المنطقة ، مع إرسال أكبر عدد ممكن من القطع البحرية حاملة الصواريخ ، وفي اتجاه آخر تم التركيز على إرسال الطائرات المقاتلة ، وقاذفات القنابل الى المنطقة على وجه السرعة خاصة طائرات « إف - ١١١ » وطائرات « إف - ١١٧ » والشبح ، بالإضافة إلى طائرات القصف التكتيكي .

وقد ركزت القيادة الأمريكية في حشدتها على القوات الجوية ، والبحرية ، والمشاة الخفيفة ، بما يمكنها من تنفيذ هدف الردع ، عن طريق ايجاد امكانية لاستخدام القوة الجوية في قصف أية قوات تتقدم عبر صحراء مكشوفة بإتجاه السعودية ، وقد تقدمت وحدات من الفرقة ١٠١ ، و« الفرقة ٨٢ » لتلقيم الممرات الاستراتيجية على الحدود الكويتية السعودية يوم ٥ سبتمبر تحسبا لأي هجوم عراقي ، وبالنسبة للهدف الثاني فقد تولت القوات البحرية تنفيذه بإستخدام مستويات من القوة تتوقف عند إطلاق قذائف تحذيرية أمام السفن العراقية . وقد تراجع العراق في هذه المرحلة عن إعتبار تنفيذ الحصار بالقوة عملا عسكريا ، بعد أن كان قد إعتبره كذلك عقب صدور قرار مجلس الأمن ، وهدد بالانتقام اذا ما تم اعتراض سفنه ، لكن أمام الإصرار الأمريكي على تنفيذ القرار ، صدرت أوامر في ٢٦ أغسطس من جانب القيادة العراقية للسفن بالآلا تتحدى الحصار البحرى والا تعترض على التفتيش ، وهو ما أثبت للقيادة الأمريكية في وقت مبكر أن النظام العراقى يستجيب للضغوط اذا كانت هناك قوة كافية لتنفيذها بعكس التصور السائد وقتها عن سلوكيات القيادة العراقية .

٢ - بدأت الادارة الأمريكية مرحلة جديدة في ادارتها للأزمة في الأسبوع الثانى من شهر (سبتمبر) فقد أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى لأول مرة عن وصول عدد القوات الأمريكية في الخليج إلى (١٠٠) ألف جندي ، في نفس اليوم بدأ جيمس بيكر وزير الخارجية يدلى بتصريحات عن وجود خيارات يتم تداولها لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت (٩ / ٧) ، وبدأت القيادات العسكرية الأمريكية تتحدث عن وجود خطط وبدائل ، وسيناريوهات تمكن القوات الأمريكية من مهاجمة الأهداف الاستراتيجية العراقية إذا قرر الرئيس بوش اتخاذ قرار الهجوم (٩ / ١٢) . واستمر هذا الاتجاه في التصاعد إلى أن كشف قائد سلاح الجو الأمريكى السابق مايكل روجان عن إحدى هذه الخطط بشكل تفصيلي ، وكانت تتضمن قصف بغداد (٩ / ١٧) مما أدى الى إقالته في اليوم التالى ، وترافق ذلك مع اعلان وزير الدفاع الأمريكى عن وصول عدد القوات الأمريكية

هذه القوات اذا فشل الردع .
وقد إتبع العراق وسائل محددة لاجاد مصداقية لتحقيق هدفه الأول وهو ردع الهجوم وهى :
أ - التهديد بتكبيد القوات الأمريكية والقوات الأخرى خسائر بشرية فادحة لا يمكن احتمالها في ظل اعتقاد معقد الجوانب بأن اعتماد سياسة تعتمد على احداث خسائر لا تقل عن (١٠) آلاف جندي في صفوف القوات الأمريكية قد تردع تلك القوات عن شن هجوم ضد قواته ، وذلك باستخدام الأسلحة الكيماوية ، والصواريخ أرض أرض ، وأسلحة أخرى شديدة التدمير . مع الاستعداد من جانبه لاحتمال خسائر بشرية غير محدودة ، وهو ما يثير جدلا على الجانب الآخر إذ أن تقديرات جهات عسكرية مختلفة تشير إلى احتمال حدوث هذه النسبة - وأكثر - من الخسائر .

ب - التهديد بتدمير آبار النفط في منطقة الخليج كلها ، وقد قام حسب المعلومات الواردة بتلقيم آبار نفط الكويت ، ويهدد باستخدام الصواريخ ضد آبار النفط في السعودية . والبحرين . وتشكك القيادات العسكرية الأمريكية في إمكانية قيامه بذلك ، بسبب عدم دقة الصواريخ أرض أرض . أرض التي يمتلكها ، ومع ذلك قامت القوات الأمريكية بنشر بطاريات صواريخ « باتريون » حول هذه الآبار وبالإضافة إلى ذلك فقد هدد العراق أيضا بإحداث تدمير غير محدود بالأهداف المدنية للدول المشتركة في القوة متعددة الجنسيات .

ج - التهديد بقصف إسرائيل بالصواريخ إذا تعرضت القوات العراقية لهجوم من جانب القوات متعددة الجنسيات . وهو ما يعنى توسيع مسرح العمليات ليشمل إسرائيل . وقد صدرت ردود أفعال اسرائيلية حادة تجاه هذا التهديد بتوجيه ضربة مضادة للعراق .

د - التهديد بشن عمليات تخريبية ضد الأهداف الأمريكية ، والغربية ، وأهداف أخرى للدول المشاركة في القوة متعددة الجنسيات - عبر كل مناطق العالم اذا تم شن الهجوم ، وذلك باستخدام مجموعات « إرهابية » يدعمها لتحقيق هذا الهدف .

هـ - إحتجاز رعايا الدول الغربية داخل الأهداف الاستراتيجية المحتملة لهجوم جوى أمريكى بهدف ردع القوات الجوية التابعة لتلك الدول عن مهاجمتها .

ولتحقيق الهدف الثانى ، بدأ العراق في أوائل نوفمبر عقب قرار القيادة الأمريكية بتطوير الحشد بإقامة « الحائط الدفاعى » المشار اليه سابقا في الكويت ليعرقل تقدم القوات متعددة الجنسيات ، ويطيل أمد الحرب إذا فشل في ردع الهجوم ضده . كما قام بدفع قوات جديدة إلى مسرح العمليات عقب هذا القرار ليحقق نفس الهدف وهو إطالة أمد الحرب وتكبيد القوات متعددة الجنسيات خسائر فادحة اذا قررت قيادتها الهجوم على قواته . وقد قام العراق بتهديداته السابقة في توقيعات

حددت أسس إدارة الأزمة خلال فترة امتدت لمدة شهرين حتى أول ديسمبر ، اعتمدت فيها السياسة الأمريكية على زيادة حجم القوات في المنطقة الى مستوى يكسبها القدرة على شن هجوم برى على القوات العراقية ، مع احكام الحصار الاقتصادى . مع ترك السبيل مفتوحا أمام المساعى السلمية ، لتسوية الأزمة . وبداية مرحلة جديدة من مراحل الحشد العسكرى إتضحت معالمها في أوائل نوفمبر بعد أن كان قد أعلن أن الحشد العسكرى قد اكتمل ، ، وبدأت الادارة الأمريكية في تصعيد مستوى الحشد بدفع عدد كبير من الدبابات المتطورة الى مسرح العمليات (١٠٠٠ دبابة) ، بالإضافة إلى (٣) فرق عسكرية برية ، ليصل حجم القوات في نهاية الأمر كما تم التخطيط له إلى حوالى (٢٨٠) ألف جندي تعززهم (٦) حاملات طائرات ، وما يقرب من (٢٠٠٠) دبابة . وقد إعتمدت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة على إتاحة قدرات هجومية لقواتها ، مع التخطيط لشن حرب قصيرة ، بقدر أقل من الخسائر ضد القوات العراقية عندما يكتمل الحشد العسكرى في منتصف يناير ، وقد ترافق ذلك مع جولة ببيكر التى تم الاتفاق خلالها مع السعودية على هيكل قيادة القوات المشتركة ، ومهامها ، بالإضافة إلى حسم مسألة التنسيق مع القوات الفرنسية ، وتوازى ذلك مع تصريحات أمريكية غير رسمية تضيف هدفا آخر « غير معلن » للقوات الأمريكية وهو اجهاض القدرات العسكرية العراقية ، وهو الهدف الذى جعل الرئيس العراقى غير متأكد في هذه المرحلة من أنه لن يتم توجيه ضربة عسكرية ضده حتى إذا انسحبت قواته من الكويت ، وهو ما عقد عملية إدارة الصراع أكثر من ذى قبل ، وفي نفس الوقت فإن التصريحات قد تصاعدت حول مسألة صدور قرار من مجلس الأمن يتيح للقوات متعددة الجنسيات استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

وفي اليوم الأخير من نوفمبر ، إتخذ مجلس الأمن قرارا يتيح للقوات المتضامنة مع الكويت صلاحيات استخدام القوة إذا لم يقم العراق بالانسحاب من الكويت خلال (٤٥) يوما تنتهى في (١٥) يناير وفي نفس الوقت الذى كانت فيه (٥٠) سفينة نقل عسكرية تحمل عتاد (٣) فرق مدرعة من مسرح العمليات الأوروبى إلى الخليج أعلن الرئيس بوش مبادرته ببدء حوار على مستوى رفيع مع العراق . لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل إدارة الأزمة .

- الادارة العراقية للأزمة :

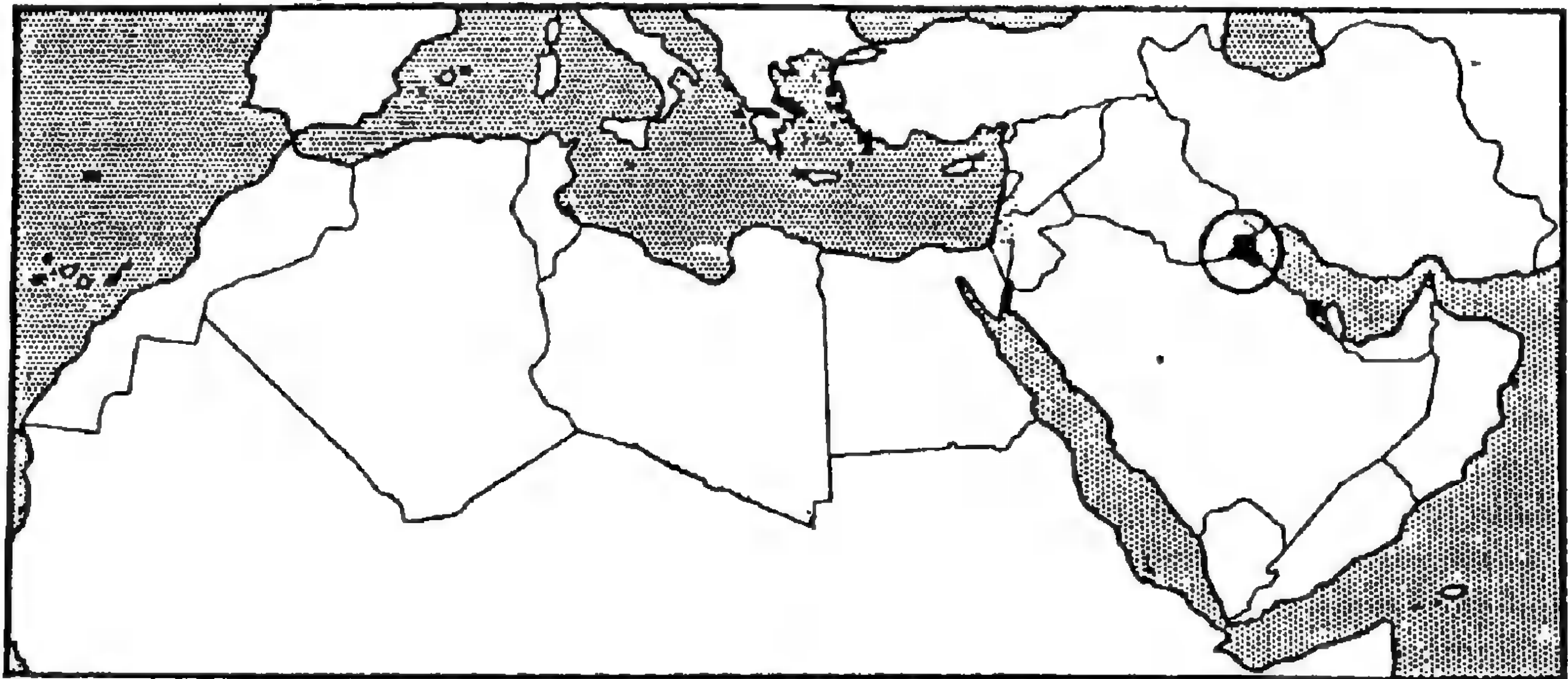
اتسمت السياسة العراقية في مراحل الأزمة المختلفة بمحاولة إيجاد مصداقية عالية لهدفين اساسيين هما :
- ردع القوات متعددة الجنسيات عن مهاجمة القوات والأهداف الاستراتيجية العراقية في الكويت والعراق .
- الدفاع عن الأراضى الكويتية المحتلة ضد هجوم تشنه

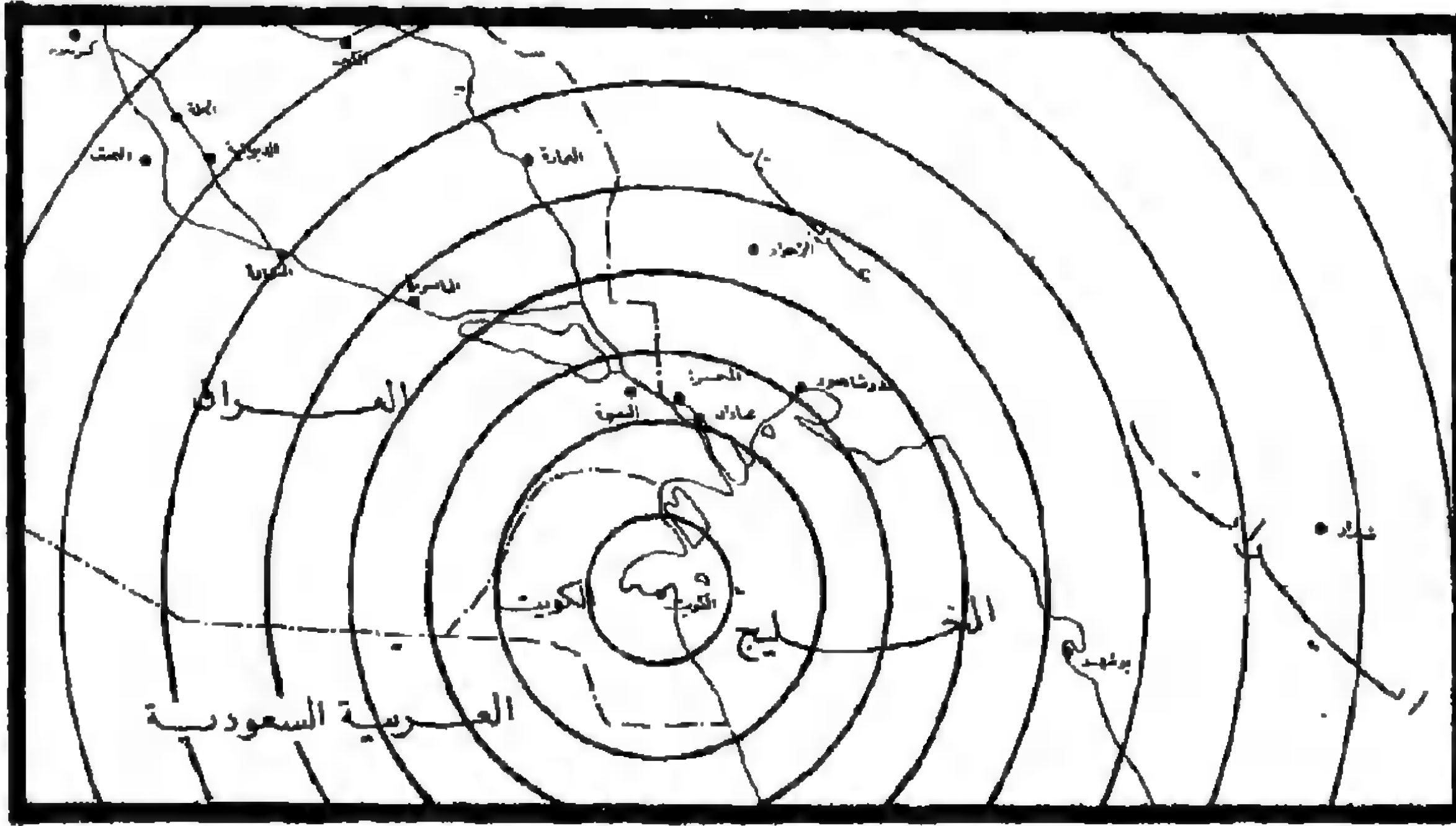
كما تستغل القيادة العراقية أدوات دعايتها بكثافة ، وفي نفس الوقت تقوم بإجراءات تجاه الكويت المحتلة لادماجها في العراق . وتغيير واقعها الجغرافي والديمقراطي توحى بأنه لن يتراجع عن أهدافه ، ولن ينسحب من الكويت في مواجهة المطالب الدولية بإنسحابه منها ، وفي نفس الوقت يفتح الطريق أمام إمكانية الحل السلمي للأزمة مع المراهنة في نفس الوقت على إمكانية تلاشي التصلب الأمريكي ضده ..

وقد اتسم رد الفعل الأمريكي تجاه السياسة العراقية بالتحديد الواضح لخطوط حمراء ، يمثل تجاوزها من جانب العراق تصعيدا غير مقبول يؤدي الى شن الحرب وهي شن عمليات إرهابية ضد مصالحها ، أو الاضرار بالرهائن ، أو قصف إسرائيل ، وفي بعض الأحيان هددت بتصريحات أمريكية تقرر أن استمرار العراق في تدمير بنية الكويت قد تؤدي للتعجيل بالعمل العسكري خاصة عقب زيارة أمير الكويت الى واشنطن .

وفي النهاية ومع صدور قرار مجلس الأمن الخاص باستخدام القوة العسكرية عقب مهلة تنتهي في ١٥/١/١٩٩١ ما لم ينسحب العراق ويلتزم بكافة القرارات الدولية ، ومع قرار الرئيس بوش بالتباحث المباشر مع العراق . تنتهي مرحلة أساسية من مراحل تطور الأزمة وتبدأ مرحلة جديدة ، وتظل كل الاحتمالات مفتوحة على الصعيدين السياسي والعسكري معا . □

مختلفة ، فقد بدأ يهدد بإحداث خسائر فادحة ، في المرحلة الأولى للأزمة (٨ / ٢١) ، ومع تصاعد التهديدات الأمريكية هدد بقصف إسرائيل والسعودية ، ثم هدد بتدمير آبار البترول عندما تصاعدت التهديدات الأمريكية الخاصة بالقصف الجوي (٩ / ٢٠) وفي نفس الفترة هدد بشن العمليات التخريبية ، وبالتوازي مع تلك التهديدات العسكرية تعمل القيادة العراقية على إطالة امد الأزمة ، وكسب أطول فترة ممكنة من الوقت بأمل حدوث تغيرات في الظروف ، أو المواقف تعقد عملية استخدام القوة العسكرية ضد قواته ، وذلك باطلاق سيل من المبادرات لسحب إسرائيل إلى الأزمة بما يعقد موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة ، ويعقد موقف القيادة الأمريكية التي حرصت على ابعاد إسرائيل عن الأزمة منذ البداية ، ولمحاولة شق الجبهة المتحالفة ضده ، واستغلال التناقضات الثانوية بينها ، وتآليب الرأي العام في المنطقة ، وداخل الدول الفاعلة ضده ، وحث الدول الأخرى على إختراق الحصار وتستخدم القيادة العراقية في ذلك ، أدوات مختلفة منها المساومة بإطلاق الرهائن ، مقابل الحصول على ضمان بعدم استخدام القوة ضد قواته ، أو تأجيل حسم الأزمة حتى منتصف مارس حيث تصبح الظروف السياسية والمناخية غير ملائمة للحرب ، ومنها استخدام البترول ، كعنصر ترغب الدول من أجل اختراق الحصار للحصول عليه مجانا ، أو بسعر أرخص





[١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية

مراد ابراهيم الدسوقي

عميد ا. ح متقاعد

القصور تم تداركه عام ١٩٥٠ بتوقيع معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي » بين دول الجامعة العربية ، وتفصيلاته في الملحق العسكري . ومع توقيع ميثاق الضمان الجماعي - الاسم الذي عرفت به معاهدة الدفاع المشترك - كانت هناك فرصة كبيرة لتدارك الأخطاء التي أدت الى عدم نجاح القوات العربية في تحقيق مهامها في فلسطين ١٩٤٨ ، إلا أن ظروف صراع مصر مع إنجلترا ونظام الحكم الملكي ونشوب ثورة ١٩٥٢ جعل الاتفاقيات الثنائية والثلاثية تحتل دورا أكثر أهمية من ميثاق الضمان الجماعي . ثم جاء العدوان الثلاثي على مصر في أواخر أكتوبر ١٩٥٦ ، لكي يكشف عن أكبر خلل في الأنظمة العربية الإقليمية الحاكمة آنذاك ، وهو الصراع الخفي فيها ورغبة كل نظام في القضاء على الآخر مستعينا بقوى اجنبية . وكانت هناك فرصة ممتازة لكي يشهد التعاون العسكري العربي ازدهارا في أعقاب الوحدة بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٨ ، ولكن فشل هذه الوحدة لم يؤد فقط الى انتكاس التعاون العسكري الثنائي بين البلدين ، ولكن أيضا الى تنافر شديد بين الأنظمة العربية مما اضعف الروابط العسكرية الى حد كبير ، وفي تلك الظروف كان نشاط الجامعة العربية محدودا ، وتمثل نشاطها الوحيد في أعقاب ذلك في اصدار قرار بتشكيل قوة عربية عام ١٩٦١ لكي تحل محل القوات البريطانية في الكويت ،

يواجه العالم العربي في الآونة الراهنة أزمة حادة تنال من عمق عمليات وتفاعلات التعاون العربي المشترك في كافة المجالات والصعد ، ويبرز في هذا الصدد المجال الأمني ، والذي يرتبط بدرجة رئيسية بالقدرة العربية على تعظيم الأمن الذاتي والندرة الجماعية على ردع الأعداء واحتواء مكامن الخطر الحالي والمحتمل في المستقبل ، ولقد برزت مشكلة الأمن العربي بصورة جلية مع أحداث الغزو العراقي للكويت وتداعياته التي ارتبطت في إحدى المراحل بالحديث الغربي المكثف عن ضرورة انشاء بنية أمنية جديدة في المنطقة الخليجية ، وبطريق غير مباشر كامل المنطقة العربية ، الأمر الذي فرض بدوره مراجعة تجربة التعاون العربي المشترك في المجال العسكري ، وصولا الى الدروس الرئيسية التي يجب التأكيد عليها في سبيل محاصرة المحاولات الرامية الى فرض تصورات أمنية غير عربية وجعلها كبديل للتصورات والجهود العربية الخالصة .

١ - التعاون العربي في المجال العسكري :

زخرت الفترة التي أعقبت انشاء الجامعة العربية بمحاولات عديدة للتعاون العسكري بين الدول العربية سواء من الناحية العملية أو على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات . وصحيح ان ميثاق الجامعة العربية عند انشائها في عام ١٩٤٥ لم يكن يتضمن أى اشارة للأمور العسكرية أو النواحي المتصلة بالدفاع ، إلا أن ذلك

وإذا اعتبرنا ذلك أمرا من أمور التعاون العسكري - وهو ليس كذلك في الحقيقة . فان هذا القرار يكون هو الأول الذي تصدره الجامعة العربية في هذا المجال منذ توقيع اتفاق الضمان الجماعي . وبعدها شهدت العلاقات العسكرية العربية المشتركة انتكاسة خطيرة امتدت حتى عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت الدعم العسكري المصري للثورة اليمنية سواء في صنعاء أو عدن ضد محاولات اجهاض الثورة وإعادة النفوذ الرجعي ، إلا أن ذلك الدعم يصعب اعتباره تعاونا عربيا عسكريا . وجاء عام ١٩٦٤ لكي يشهد حلقة جديدة من سلسلة الأعمال الاسرائيلية الخطيرة على حساب الحق العربي ، فقد قامت اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن ، وردت الدول العربية على ذلك بعقد أول مؤتمر قمة عربي ، الذي اتخذ قرارا بانشاء القيادة العربية الموحدة استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلي ، وجاء قرار انشاء القيادة العربية الموحدة لكي يؤكد ان النية تتجه نحو منع اسرائيل من التدخل المسلح لتعطيل المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن .

ومع قيام اسرائيل بشن هجمات عسكرية على مواقع المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن في كل من لبنان وسوريا ، كانت هناك فرصة سانحة لكي يشهد العمل العسكري العربي المشترك تطورا ونموا ، إلا أن ذلك لم يحدث برغم صدور ميثاق التضامن العربي عن مؤتمر القمة الثالث ، وصحيح ان القيادة القلبية المشتركة قد قامت بنشاطات كثيرة وأعمال ممتازة ، إلا أن العديد من الخلافات . ونقاط الضعف أدى الى فشل هذه القيادة في عملها ، وبرغم خطورة التهديد واحتياج الموقف الى عمل عسكري منظم ، إلا أن بعض الحكومات العربية امتنعت عن سدادا نصبتها المالية في ميزانية القيادة ، كما امتنعت حكومات أخرى عن السماح للقوات العربية بالدخول إلى أراضيها ، كما كانت بعض من القوات العربية لا تنظر الى قرارات وأوامر القيادة العربية المشتركة على أنها ملزمة ، وتطور الأمر الى عدم تعاون الجيوش العربية مع القيادة العربية الموحدة ، وفي ذلك الوقت اقدمت اسرائيل على شن غارة شرسة على قرية السموع الأردنية في نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم يقم احد من الدول العربية بالرد على الغارة بأي شكل من الاشكال . مما جسد عجز القيادة العربية وإزاء ذلك لم يكن امام الدول العربية إلا العودة الى اسلوب الاتفاقيات الثنائية ، فعقدت كل من مصر وسوريا ، وسوريا والعراق ، ومصر والأردن اتفاقيات دفاع ثنائية بينها .

وبالرغم من الآثار العميقة التي تخلفت عن عدوان يونيو ١٩٦٧ ، فان العالم العربي لم يشهد التعاون العسكري بين دولة بصورة فعالة ، حيث تشكلت قيادة الجبهة الشرقية عام ١٩٦٨ ، التي لم يقدر لها الاستمرار لافتقادها الى منظور سياسي تتحرك من خلاله ، ثم انشئت

القيادة المشتركة عام ١٩٧٠ لكي تحل محلها ، ولكنها لم تستمر في العمل أيضا بسبب انهيار الأوضاع بين الفلسطينيين والأردنيين وغياب المنظور السياسي كذلك . وبعد توقيع الاتفاقية العسكرية بين مصر (الجمهورية العربية المتحدة) وسوريا في نوفمبر ١٩٧٠ ، وانشاء الدولة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١ والتي شملت دستورهما بنودا واضحة ومحددة لتنظيم وقيادة الامور الدفاعية عن الدولة الاتحادية ونتج عن ذلك انشاء القيادة العامة الاتحادية في يونيو ١٩٧٢ لكي تتولى امور الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجي ، وفي مطلع العام التالي (١٩٧٣) وافق مجلس الدفاع المشترك على تعيين قائد القوات المسلحة المصرية قائدا عاما للقوات المسلحة العربية ، وقائد القوات الجوية المصرية قائدا للقوات الجوية في مسرح العمليات بحبهااته الثلاث . وفي غضون تلك الفترة شهد التنسيق العسكري بين الدول العربية بعض النشاط حيث كانت هناك قوات عربية كاملة التجهيز مستعدة في نهاية مارس ١٩٧٣ للانتقال الى الأماكن التي يحددها القائد العام من كل من السعودية والكويت والسودان وليبيا والعراق والجزائر وكان ذلك يشمل القوات البرية والجوية أيضا .

ووصل التنسيق والتعاون العربي ذروته في عمليات أكتوبر ١٩٧٣ وظهر اثر ذلك واضحا على الجبهة المصرية والجبهة السورية ، ودعم من ذلك اعمال المقاطعة البترولية العربية ، فكان ان نجحت العمليات العسكرية لأول مرة وبصورة لم يسبق لها مثيل واستطاعت ان تحقق الكثير من أهدافها ، ولكن برغم ذلك يلفت انتباهنا امران أولهما : ان هذه الاعمال لم تكن تحت مظلة الجامعة العربية وثانيهما : ان اتفاق الإرادة السياسية لدى الدول العربية التي اشتركت في هذه الاعمال للوقوف صفا واحدا في وجه الخطر الاسرائيلي كان سببا مباشرا وراء نجاح كل تلك الجهود .

وبعد توقف القتال بدأ الشقاق يدب بين الاطراف العربية المشاركة في القتال ضد اسرائيل وجاء أولها عند الاختلاف حول قبول وقف اطلاق النار ، وانسحبت القوات العراقية من سوريا ، وعاد العرب مرة أخرى إلى مؤتمرات القمة حيث عقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ ، وامكن بالفعل وضع حد للتدهور في العلاقات العربية ، ولاحت بارقة أمل في ان يستأنف العرب تعاونهم في المجال العسكري بنفس القوة السابقة ، وتمثل ذلك في اجتماع مجلس الدفاع المشترك في مايو ١٩٧٤ وموافقته على انشاء مؤسسة عربية للصناعات الحربية المتطورة ، وفي أكتوبر من نفس العام اجتمع مؤتمر القمة السابع في الرباط بالمغرب واتخذ قرارات بتعزيز القوى الذاتية للدول العربية في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ومتابعة بناء القوى

في مجال التعاون العسكري .

٢ - ان التعرض لخطر خارجي شديد يدفع العرب لتناسي خلافاتهم وبمجرد زوال الخطر يعود العرب الى خلافاتهم بشكل اشد شراسة .

٣ - إن هناك دورة زمنية ، مدة كل منها عشر سنوات تقريبا ، يحدث في نهايتها حدث كبير يجهض العمل العربي ويصفي منجزاته (٤٨ - ٥٦ - ٦٧ - ٧٣ - ٨٢ - ١٩٩٠) .

٤ - إن العرب يصلون الى الذروة في اتحادهم ، وان كانوا لا يفقدون القدرة على العمل الجماعي في أوقات التفرق .

٥ - إن هناك اختلافات كامنة في الأنظمة العربية تؤدي الى حدوث ردود أفعال غير متوقعة الأمر الذي يؤدي الى ضياع الهدف الرئيسي وتفتت الموقف العسكري للدول العربية .

٦ - إن العرب فشلوا في بناء صناعة عسكرية تفي باحتياجاتهم على الرغم من توفر امکانيات المادية والبشرية .

٧ - ان هناك تناقضا شديدا وقويا بين الأهداف القطرية والأهداف القومية وهذا التناقض موجود على الدوام ، وفي بعض الأحيان كان يتم اعلاء المصلحة القطرية على المصلحة القومية .

٨ - أدى غياب ما يسمى بالمشروع القومي الموحد الذي يحقق التكامل بين كل الوطنيات العربية إلى احداث فراغ في مجال العمل العربي الأمني .

القضايا التي أثارها الغزو العراقي للكويت :

في أواخر حقبة الثمانينيات كان واقع العمل العربي يشهد تحولات إيجابية ، فقد تقلصت الصراعات العربية وعادت مصر إلى الجامعة العربية ، وانتهت الحرب بين العراق وايران وحدث انفراج في العلاقات العربية مما هيا المناخ لحل كثير من المشاكل العربية . وفي نفس تلك الفترة كانت هناك ثلاثة تجمعات اقليمية عربية تسعى لتحقيق التكامل فيما بينها ، أقدمها هو مجلس التعاون الخليجي الذي تم توقيع نظامه في ٢٥ مايو ١٩٨١ كانعكاس لنشوب الحرب بين العراق وايران .

ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق واليمن والأردن والذي تم التوقيع على نظامه في ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، واتحاد المغرب العربي الذي ضم كلا من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا وأعلن عن قيامه في ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

وكان مجلس التعاون الخليجي هو المجلس الوحيد الذي تدارك مسألة التعاون العسكري بين أعضائه ، حيث أقرت قمته الثانية انشاء قوة مشتركة تحت إسم (درع الجزيرة) ، ثم وافقت قمته الثامنة على مشروع اتفاقية للتعاون الأمني تهدف الى توفير غطاء أمني شامل وإقامة برامج للتعاون العسكري تتجاوز مرحلة قوة « درع الجزيرة » وبعد ان انتهت الحرب بين العراق

العسكرية لدول المواجهة ، مع تحقيق التنسيق العسكري والسياسي لتحقيق التكامل في مختلف المجالات مع تقديم دعم مقداره ١٣٦٩ مليون دولار سنويا الى دول المواجهة (مصر/ سوريا/ الأردن/ منظمة التحرير الفلسطينية) .

وكان المتوقع ان تسفر هذه القرارات عن اصلاح الأمور من الناحية العسكرية وزيادة التعاون في أمور الدفاع ، إلا ان ما حدث كان هو العكس ، فقد تزايدت الخلافات بين مصر وسوريا وليبيا ، في حين انصرفت دول الخليج نحو تنمية ومضاعفة دخولها وعائداتها النفطية ، وازدادت الأمور تفاقمًا بانفجار آتون الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ . ورغم اتخاذ الجامعة العربية لقرار تشكيل قوة عربية تحت اسم « قوات الردع » في يونيو عام ١٩٧٦ للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان ، إلا إن عملية تشكيل هذه القوات واجهت صعوبات بالغة ، فعقد مؤتمر القمة الثامن في القاهرة في اكتوبر من نفس العام ، واتخذ قرارات بتعزيز قوات الردع وانشاء صندوق خاص للاتفاق على احتياجاتها ، ولكن تدهور الوضع الأمني في لبنان دفع الدول العربية لسحب وحداتها ولم تبق الا القوات السورية في لبنان .

وشهدت فترة نهاية السبعينيات تدنيا في العلاقات العسكرية بين الدول العربية وصل الى مستوى الصفر ، حيث علقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة مع اسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولم يكد ينتصف العام الاول من حقبة الثمانينيات إلا ودخلت العراق في حرب مع ايران دامت ثمانى سنوات وفي عام ١٩٨٢ أقدمت اسرائيل على غزو لبنان . وبرغم وجود عدة قوى عسكرية في لبنان (القوات السورية - قوات منظمة التحرير الفلسطينية - الجيش اللبناني) إلا أنه لم يجر بينها أي شكل من اشكال التنسيق العسكري للوقوف في وجه العدوان الاسرائيلي ، فقد كان هناك خلاف واسع بين القيادات السياسية لهذه القوى ، ولم يكن من السهل عليها أن تتناسي خلافاتها ازاء الخطر المشترك ، ولذلك دخلت هذه القوى الحرب في جنوب لبنان وهي متفرقة ولذلك تمكنت اسرائيل من اجتياح الجنوب اللبناني واقامت به جيشا يدين لها بالولاء المطلق .

وساد العالم العربي حالة من التشردم والتمزق بينما اسرائيل تنمي صناعاتها الحربية وتدخل في اتفاقات مع امريكا للمشاركة في برنامج حرب النجوم وتقوم بتهريب يهود الفلاشا ، وتضغط من أجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى اسرائيل في الوقت الذي لم يعد العرب يذكرون فيه معاهدة الدفاع المشترك أو قادرين على احياء بعض من بنودها .

ومن هذا الاستعراض السريع للتعاون العسكري العربي من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٩٠ يمكن ملاحظة الآتي :

١ - ان غياب الارادة السياسية يؤدي الى الفشل الكامل

السياسات العربية منتهجة اسلوبا جديدا غير مألوف على الساحة استهلته باعلان حاييم هرتزوج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية رسميا وهو الامر الذي حرصت اسرائيل على اخفائه واحاطته بهالة من الغموض ثم اكدته باعلان اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل عن أهدافه لاقامة اسرائيل الكبرى التي تمتد من النهر الى البحر ، ومن الواضح ان ذلك الاعلان الاسرائيل يهدف الى تحقيق الآتى :-

- تحذير أى طرف عربى - وخصوصا العراق - من توجيه أى ضربة الى اسرائيل .

- اغلاق الطريق امام العرب نحو اقامة نظام أمن اقليمى عربى جديد يعتمد على القوة العربية واقناع العرب أنهم لا يملكون قوة ردع مشابهة لما تملكه اسرائيل أو مساوية لها ، وبذلك يصبح اقدامهم على اقامة البنية الامنية التي تعضدها قوة عسكرية هو نوع من أنواع العبث والايحاء بأنه لم يعل امام العرب من طريق إلا القبول بما يفرض عليهم من ترتيبات الامر الذي قد يعنى القبول بسياسة الاحلاف .

وبذلك يتضح لنا أن الأهداف الاسرائيلية لا تتغير وان اختفى الاعلان عنها مؤقتا من على الساحة . ومع صعوبة الوضع الذي تواجهه اسرائيل وهى تعالج الانتفاضة نجد أن القيادة الاسرائيلية قد تلجأ في أى وقت للقيام بأى عمل ضد الأردن لتحقيق بعض من أهدافها .

نظرا لانشغال الغرب بما يجرى في الخليج ، وفي هذا الصدد فان الحفاظ على قوة العراق تعد مسألة اساسية وهامة للأمن القومى العربى ، ولاستمرار حالة الردع المتبادل مع اسرائيل ، ونعتقد أن الانسحاب العراقى من الكويت يحقق هذا .

وفي حالة عدم تحقيق ذلك فان اسرائيل - بما تملكه من اسلحة نووية وما لديها من أهداف توسعية خطيرة - ستكون هى المستفيد الأول من غياب التعاون العسكرى العربى المشترك ومن التناقضات العربية وسوف تعتمد الى قرض ارادتها على العرب .

ونظرة بسيطة إلى الماضى تجعلنا ندرك أن السياسات القطرية قد عجزت عن اخراج الاقطار العربية من براثن التخلف الاقتصادى والاجتماعى والضعف العسكرى البالغ ومع استمرار تحديات اسرائيل والتحديات الخارجية وغياب التعاون العسكرى العربى استنزفت طاقات بعض الدول العربية مما حال دون انطلاق جهود التنمية وازدادت المشاكل الداخلية تفاقمًا في الوقت الذى عززت فيه السلطات الحاكمة ، ولم يكن هناك بد من وضع العراقيل والعقبات أمام السماح بقدر من الديمقراطية مما أوجد مشاكل عديدة بين جموع الشعب من جهة والسلطة السياسية من جهة اخرى .

ولم يعد خافيا على احد ان العلاقات السياسية بين

وايران خرج العراق كقوة عربية كبيرة تمتلك قدرا كبيرا من الاسلحة المتطورة يدعمها حجم هائل من الخبرات العملياتية فضلا عن دائرة واسعة من العلاقات الممتازة وتشمل اطرافا غربيين على رأسهم الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، واطرافا من العالم الثالث ولها نشاط متقدم في مجال صناعة الاسلحة مثل البرازيل ، اضافة الى علاقاته القوية مع الاتحاد السوفيتى . وكان الخطاب العراقى يؤكد أن قوته العسكرية هى « درع لكل بلد عربى مهدد من اسرائيل » ، وبأن العراق « ليست لديه النية في خوض صراعات عربية » خصوصا بعد أن كانت الحرب مع ايران فرصة كبيرة أثبتت فيها الدول العربية مساندتها ودعمها اللا محدود للعراق .

وكان المتوقع ان يعيد العالم العربى تشكيل أولوياته ويعود العمل العربى المشترك ضد الخطر الصهيونى لى يحتل مكانة القمة في قائمة الاخطار التي تهدده . وإذا بالغزو العراقى للكويت يعصف بكل هذه الآمال ويفجر الصراعات العربية - العربية ويجدها بكل شراسة ، وهنا نجد أمامنا مجموعة من الحقائق المتعلقة بهذا الغزو :

- ان العالم العربى قد انقسم على نفسه وانهارت كل مساعيه لتحقيق درجة أعلى من التنسيق والتعاون للوقوف في وجه اسرائيل والاطماع الخارجية الاقليمية والعالمية . - ان خطوة احتلال العراق للكويت احييت كل تراث حقبة الصراعات العربية - العربية السابقة مما قد يفتح الطريق امام الحروب الأهلية ، وأشكال اخرى من التدخل الأجنبى المستديم .

- تراجع وضع القضية الفلسطينية الى المرتبة التالية لقضية الغزو العراقى للكويت .

- تواجد عسكرى خارجى مكثف في الخليج .

- تقف عدة جيوش عربية في مواجهة فعلية ضد بعضها البعض وهى تواجه جميع الاحتمالات . والأهم من هذا أن الغزو العراقى للكويت رسخ الاعتقاد بأن هناك فراغا أمنيا في المنطقة العربية ، وأن المصالح البترولية للغرب يمكن ان تتهدد بسهولة في أى وقت - كما كشف هذا الغزو عن العيوب الكامنة في النظام العربى الحالى حيث بين عجزه عن مواجهة انعكاسات وأثار الصراع والتناحر بين اطرافه المختلفة ، كما بدأ واضحا ان كثيرا من الأنظمة الحاكمة العربية مازالت تعيش بمفاهيم واسس كانت سائدة في فترة الأربعينيات والخمسينيات برغم كل ما تشهده المنطقة ويشهده العالم من أحداث جسام . وأصبح الاطار العربى بعد الغزو العراقى للكويت عاجزا عن حل النزاعات العربية ، الأمر الذى ينتظر ان يكون له اسوأ العواقب على مستقبل العلاقات العربية .

انعكاسات الغزو على المنطقة العربية :

بينما يتشبث العراق بمكبسة الاقليمى المؤقت على حساب جارتة العربية ، نجد اسرائيل وهى تستغل العجز في

يضمن بشكل أو بآخر ابعاد القيادة العراقية من ساحة الاحداث فان هذه التدابير ستعتمد على توفيق صيغة معينة تجمع بين تركيا وايران ومجموعة دول الخليج وكذلك العراق ما بعد حل الأزمة علاوة على قدر من التواجد النوعي للقوات الأمريكية لاستكمال هذه الصيغة .

أما في حالة تعرض العراق لضربة هجومية شاملة تستهدف تدمير الآلة العسكرية العراقية بشكل كامل وإفقاد العراق القدرة على القيام بأى عمل عسكري ، فإن الترتيبات في هذه الحالة ستأخذ شكلا أكثر تحديدا حيث ستدخل إسرائيل كعنصر اساسى في هذه الترتيبات وسوف يشترك معها تركيا وإيران وباكستان لأحداث قدر من التوازن بين هذه القوى الإقليمية التى ستصبح ذات ثقل كبير يخشى منها في حالة تركها دون أى شكل من أشكال التحالف أو الاتفاق .

وعموما فإن النظام الأمريكى المقترح سيكون هدفه بالدرجة الأولى التركيز على منع تكرار تهديد المصالح البترولية في منطقة الخليج ، وإلغاء وجود قوة اقليمية قادرة على تصعيد الصراعات العربية - العربية الى حد استخدام القوة العسكرية لفرض الأرادة . ويعتبر بعض الخبراء الأوروبيين أن الأقدار قد خدمت الولايات المتحدة ، فبعد أن تم توقيع اتفاقية خفض القوات التقليدية في أوروبا ، وظهور مشكلة أين ستذهب الأسلحة والمعدات التى تم الاتفاق على الغائها ، لم يلبث أن ظهر مسرح عمليات الخليج لكى يستوعب ليس فقط ما تم الاتفاق على الغائه ، ولكن أضعافه .

وحتى لو انتهت الأزمة دون حرب ، فإن الخبرة السابقة تؤكد أن المشكلة الرئيسية التى تواجه أعمال النقل للوحدات العسكرية أبان الأزمات ، إنما تكمن في نقل المعدات وليس الأفراد ، ومن هنا يحتمل أن تكون أحد أعمدة النظام الأمنى الذى تقترحه أمريكا انشاء مخازن ضخمة للأسلحة والمعدات والدبابات في منطقة الخليج لكى تكون جاهزة في متناول القوات حال نشوب أى أزمة والتى لن يستغرق نقلها وقتا طويلا .

وتدرك الولايات المتحدة أن اكبر المشاكل التى ينتظر أن تواجه الترتيبات الأمنية المقترحة هو وجود إسرائيل حيث ستواجه هذه الترتيبات بمأزق تحديد « من هو العدو » ، فحتى مع وجود الاعتداء العراقى على الكويت وتهديده للسعودية إلا أن معظم الاطراف العربية تعتبر أن ما حدث من انتهاك عراقى للمواثيق العربية إنما هو أمر عارض يرتبط بالنظام العراقى الذى يمثلته صدام حسين كشخص أكثر من ارتباطه بمنهج دأب العراق على السير عليه ، وأن مجرد زوال القيادة العراقية او حتى زوال صدام حسين شخصيا سيعنى زوال الخطر وعودة الأمور الى سيرتها السابقة . أما إسرائيل فإنها مازالت - وعلى ما يبدو سوف تظل - العدو الرئيسى الذى يعد العرب

الدول العربية قد انحدرت الى أدنى مستوى لها ثانية مع ظهور شكل جديد من اشكال الصراع العربية - العربية وسادت الفوضى العلاقات العربية برغم أن الدول العربية لا تفتقر الى قانون ينظم العلاقات بينها والمتمثل في ميثاق الجامعة العربية الذى تم توقيعه قبل ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بسبب عدم التزام بعض الدول الاعضاء احترام الميثاق العربى مما عكس حالة من حالات التخلف الحضارى وفات الجميع أن الموقف العربى الموحد هو اساس أى نجاح عربى وغيابه يؤدى الى هزائم عربية .

مستقبل الترتيبات العسكرية في المنطقة :

الترتيبات الأمنية في المنظور الأمريكى :

اعتبر عدد من خبراء الشؤون العربية في وزارة الخارجية الأمريكية أن الفرصة قد باتت مواتية بعد أزمة الغزو العراقى للكويت للعودة الى طرح موضوع البنية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط من منطلق ما كشف عنه هذا الغزو من وجود فراغ أمنى وتهديده للمصالح البترولية الغربية فضلا عن أثارته لعدد من المخاوف التى أثبتت تجاه ما عرف « بالقوى الإقليمية العظمى » التى اخذت تحركات بعضها تظهر على الساحة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين الأعظم . وبعد أحداث الغزو العراقى لجأ وزير الخارجية الأمريكى الى طرح تصوره للنظام الأمنى الجديد في منطقة الشرق الأوسط أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ووضح من هذا الأسلوب أمران : أولهما أن الولايات المتحدة تريد أن يبدو الموضوع وكأنه يناقش في اطار الموضوعات التى تناقش بشكل عام ويكون لها تأثير على أمن الولايات المتحدة في المستقبل القريب . والثانى : أن الادارة الأمريكية لم تطرح أى تفاصيل فنية محددة خاصة بهذا النظام المقترح .

ورغم قلة ما أعلن عنه من تفاصيل بخصوص هذا النظام ، إلا أنه يمكن القول أنه سوف يعتمد على نقاط ارتكاز أساسية تقليدية في المنطقة سعيا نحو إعادة ترتيب الأوضاع بشكل يضمن عدم حدوث أى ارتباكات أو قلاقل في المستقبل يهدد المصالح الأمريكية أو تهدد النظام العالمى للخطر .

وتمثل إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان أهم هذه النقاط وإن كان لكل واحدة منها ظروف تتحكم الى حد كبير في امكانية اشراكها أو استبعادها من هذه الترتيبات .

ويبدو أن شكل الترتيبات الأمنية التى ترغب أمريكا في اقامتها في منطقة الشرق الأوسط سيتأثر الى حد كبير بالأسلوب الذى سيتبع في حل أزمة الغزو العراقى للكويت ، ففي حالة تعرض العراق لضربة عسكرية لأجهاض قدراته الهجومية مع تعريضه للحد الأدنى من الخسائر بما يضمن أحداث قدر مناسب من التغيير

الحديث عن مستقبل التعاون العسكري يجب توافر الشروط الآتية :-

- انتهاء كل أو على الأقل محاصرة الصراعات العربية - العربية بكل أشكالها وصورها واعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات العربية ، وإقرار مبدأ عدم تدخل أى قطر عربى فى الشئون الداخلية لقطر عربى آخر .

- انشاء محكمة عربية ترفع إليها القضايا المختلف عليها حينما يعجز الحوار عن إيجاد مخرج عملي للزمنة .

- إيجاد تصور موحد وخصوصا بين القوى العربية التى تملك مفاتيح القوة العربية سواء العسكرية أو المادية بحيث يتوصل هذا التصور الى طبيعة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى بشكل واضح وصريح وعميق أيضا .

- بناء استراتيجية قومية تستهدف الآتى :

- تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التوسع الاسرائيلى .

- تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التقسيم والتفتت .

- تحقيق أفضل استثمار ممكن للطاقات العربية فى اطار العمل العربى المشترك .

- التمسك بالاستقلال القومى للامة العربية على اعتبار أنه الضمان الوحيد للاستقلال الوطنى لكل قطر عربى .

- احياء جميع المشاريع التكاملية التى تم الاتفاق عليها فى مراحل سابقة ولم تنفذ جزئيا أو كليا . مع السعى نحو تكوين مبادرات تكاملية جديدة فى جميع المجالات من منطلق ان التكامل بين الدول العربية هو الطريق الصحيح لتحقيق الأمن القومى .

- تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بحيث تتحول هذه المؤسسة القومية من اطار يجمع بين عدد من الأنظمة القطرية الى أداة تنفيذية أساسية للتوجهات القومية . وفى الواقع أن مستقبل الترتيبات العسكرية لصالح الأمن القومى العربى فى ظل الاحتلال العراقى للكويت وما أعلنت عنه اسرائيل رسميا من امتلاك الأسلحة النووية يبدو مظلما وتحيطه الشكوك إلا أننا يجب ألا نتجاهل الحقائق ، كما ينبغى أن نستفيد من الخبرات التى يتركها تاريخنا العسكرى فى الوقت الذى يجب ان نساير فيه التطور التكنولوجى .

ولما كانت الحقائق تقول أن العراق - وهو بلد عربى - يقوم باحتلال بلد عربى آخر هو الكويت ، فإن ذلك معناه إن الترتيبات العسكرية سوف يعترىها نقص واضح وستكون موجهة الى غير هدفها الأساسى وهو الخطر الصهيونى الذى ينبىء التاريخ أنه الخطر الرئيسى الذى يهدد الأنظمة العربية والتى أصبحت مكشوفة أمامه .

وحتى تكون الترتيبات العسكرية فى المستقبل أمرا قابلا للتطبيق وناجحة يجب ان تتوفر الشروط الآتية :-
- الانسحاب العراقى من الكويت على أساس حل عربى

أنفسهم لقتاله . ولذلك فإن اشراك اسرائيل بشكل مباشر فى البنية الأمنية الأهميكية المقترحة سيكون أمرا بالغ الصعوبة خصوصا مع المسلك الاسرائيلى الأخير والذى تمثل فى اعلان اسحاق شامير عن أحلامه فى اسرائيل الكبرى وحاييم هرتزوج بامتلاك اسرائيل للأسلحة النووية ولن يكون تعاون الاطراف الأخرى فى هذه الحالة إلا رضوخا كاملا .

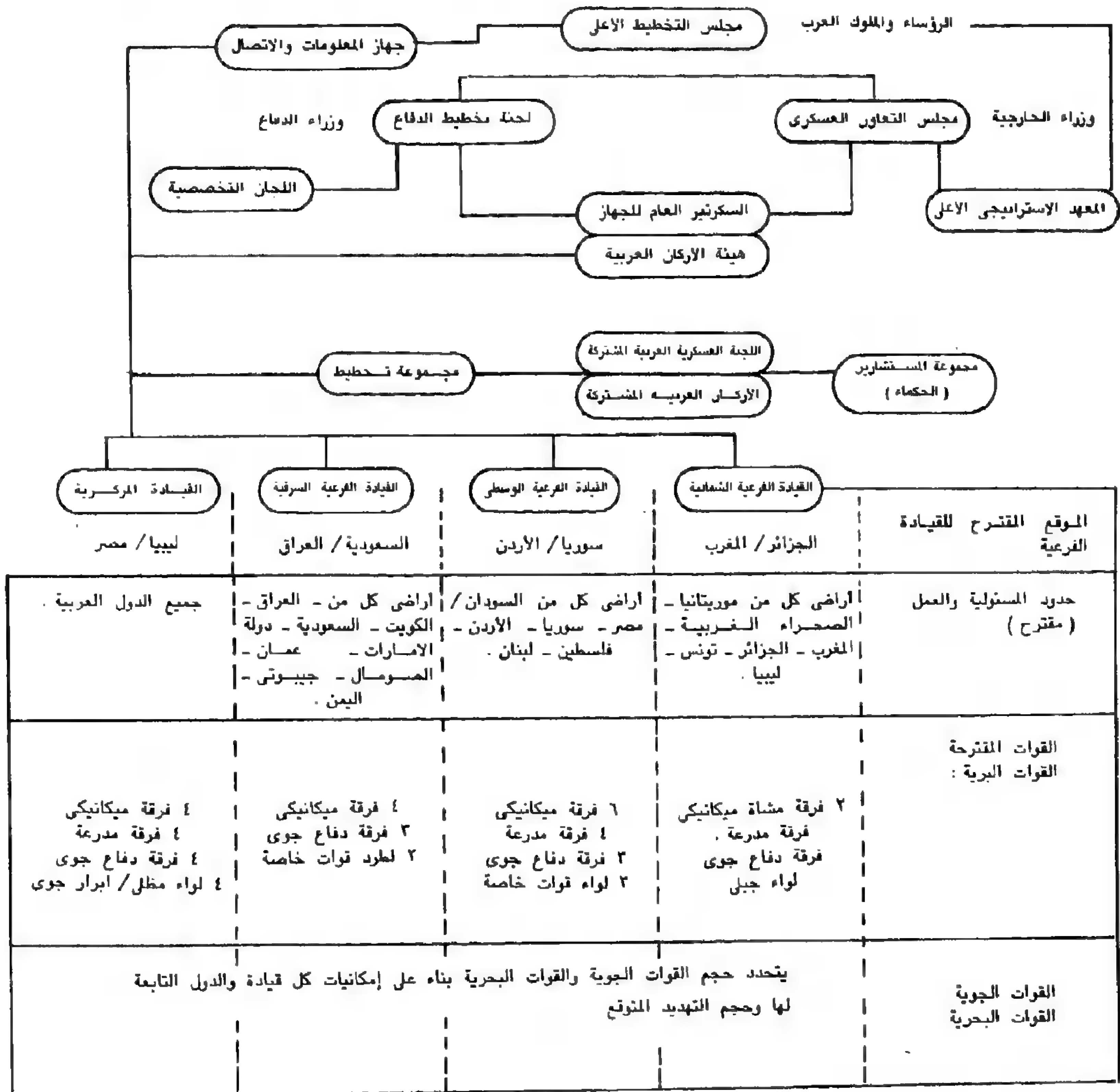
وفى مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة كانت أعمال الاعتراض والمقاومة العربية للأهداف الأمريكية تستمد عمقها الاستراتيجى من وجود الاتحاد السوفيتى ذاته ، ولكن الموقف الآن قد أصبح جد مختلف إذ أن من المتوقع أن تحظى مثل هذه الترتيبات بتأييد صريح من الاتحاد السوفيتى نفسه حيث أنها من المحتمل أن تكون بمثابة غطاء لجناحه الجنوبى بغض النظر عن مدى اتفاقها أو اختلافها مع مصالح دول المنطقة ، حيث أنه لا يريد أن يدخل فى مواجهات لا تتفق وظروفه فى هذه المرحلة . ولا يبدو - من الخبرات السابقة - أن مصالح المنطقة العربية كوحدة سياسية لها قيمتها ووزنها على المسرح العالمى تدخل فى اهتمامات القوى الكبرى حتى مع وجود كل تلك الجهود لاعادة الأمور الى نصابها الصحيح فى الكويت ، ومن هذا يتوقع أن تكون أى ترتيبات أمنية تشارك فيها أطراف خارجية وغير عربية معبرة بشكل كامل عن المصالح الغربية ، مع اللجوء الى تغليف هذه المصالح بطريقة أو بأخر بغلاف يأخذ شكلا منطقيا اعتمادا على التناقضات السائدة فى المنطقة العربية وغياب المنظور السياسى القومى الذى يمكن أن يذيب أى خلافات أو تناقضات بين الدول العربية .

ويحتمل أن تتخذ الولايات المتحدة من حالة الغزو العراقى للكويت ذريعة لتخويف بعض الأنظمة العربية وإقناعها بضرورة قبول الترتيبات الأمنية بمنظورها الأمريكى ضمانة لمنع تكرار حدوث ذلك فى المستقبل ، ولكن جاء الاعلان المصرى السوري السعودى لى يؤكد الرفض العربى أن تكون المنطقة العربية خاضعة لأى نوع من الترتيبات الأمنية الخارجية ، ومثل الموقف السعودى أهمية خاصة فى ذلك الرفض بالنظر الى أنها اكبر الدول العربية الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجى والتى تشغل فى مجموعها المنطقة الهدف لتلك الترتيبات ، وإذا كنا نعتبر ان الرفض العربى للترتيبات الأمنية التابعة من منظور عربى أمرا هاما ، فإن وجود منظور عربى لاقامة البنية الأمنية التى تغطى العالم العربى يعتبر والحال كذلك أمرا أكثر أهمية بل إنه يعتبر حجر الزاوية فى مستقبل المنطقة العربية بكافة دولها .

الترتيبات الأمنية فى المنظور العربى :

يعتبر التعاون العسكرى بين أى مجموعة من الدول هو قمة التفاهم والتفاعل السياسى بين أنظمتها وقبل

ترتيبات التعاون العسكري
الهيكل المقترح للجهاز العسكري



يحفظ الحقوق المشروعة للشعب الكويتي ، ويقي العراق من الدمار .

- العمل على امتلاك سلاح نووي مشابه لما تملكه اسرائيل ..

- أو دفع اسرائيل للقبول بنزع كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل من المنطقة .

وعموما ينبغي علينا أن تناقش جميع الاحتمالات ، وهنا سنجد أن شكل الترتيبات العسكرية في المستقبل سيختلف في حالة معالجة الاحتلال العراقي للكويت بهجوم عسكري عنه في حالة قبول العراق بحل عربي يعيد للأمة العربية مكانتها في العالم ، ففي الحالة الأولى يتوقع أن يخرج العراق تماما من هذه الترتيبات كعنصر أساسي فاعل وسيصبح الجناح الشرقي للأمة العربية مكشوفاً الأمر الذي قد يضطر بعض بلدان الخليج الى الاستعانة بوجود أجنبي لبعض الوقت على أرضها ، وبعد ذلك ستكون هناك حاجة شديدة لجهود مكثفة في مجال الترتيبات العسكرية لتحمل فيها دول معينة مثل مصر وسوريا والمغرب ، العبء الأكبر في تلك الترتيبات . أما في الحالة الثانية فإن العراق سيكون أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها تلك الترتيبات العسكرية في ذلك الاتجاه ، كما أن دوره سيمتد الى تقديم العون الحيوي في الاتجاه الآخر .

ومن الضروري ألا تعتمد الترتيبات الأمنية على قوى خارجية مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو الصين لأن هذه الدول لها أهدافها التي تختلف عن الأهداف العربية بل وتتعارض معها أحيانا . وبعد انتهاء الحرب الباردة سيشتد ايقاع السعي نحو تحقيق هذه الأهداف . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى قد أصبح يبرز تحت عبء مشاكله الاقتصادية ومشاكله مع القوميات . والصين امكانياتها الاقتصادية لا تستطيع أن تفي بحاجات سكانها وأهدافها تنحصر في فتح أسواق جديدة ، والولايات المتحدة في مفترق الطرق ويصعب الحكم على نواياها تجاه المنطقة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة واحتمالات تزايد الصراع بينها وبين أوروبا الموحدة .

وفي حالة الاضطرار لبناء نظام التعاون العسكري في

ظل تمسك اسرائيل بالاحتفاظ بالسلاح النووي ، فيمكن معالجة هذا الموضوع فنيا بتبني مبدأ استخدام الأسلحة التقليدية مع قدر نملكه من أسلحة التدمير الشامل بحيث يكون مفهوما أن استخدام الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية وأسلحة التفجير الحجمي ، سيكون هو الرد على استخدام الأسلحة النووية ، بحيث نستطيع أحداث قدر من التوازن وندخل في دائرة الردع المتبادل . ولكن تبني هذه السياسة ينبغي أن يتم لفترة محددة تسعى خلالها بكل الجدية لامتلاك الأسلحة النووية للرد على إصرار اسرائيل على الاحتفاظ بالسلاح النووي .

ملاحظات الهيكل المقترح :

١ - من الضروري أن يتوفر من ١ - ٢ قمر صناعي لأغراض الحصول على المعلومات وتحقيق الاتصال بين القيادات والمجالس واللجان وهيئات الأركان المختلفة في التنظيم المقترح .

٢ - من الضروري انشاء قيادة مركزية للصواريخ الباليستكية تتولى أعمال التطوير والتنظيم والسيطرة في المرحلة الأولى .

٣ - من المفضل انشاء مجلس للإشراف على أعمال تطوير أسلحة الردع وتنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا المجال .

٤ - تعقد اجتماعات دورية لتحديد سياسات التعاون العسكري .

٥ - يتم اجراء مناورات عسكرية بشكل دوري لرفع مستوى الأداء والتدريب على تنفيذ الخطط الدفاعية المختلفة .

٦ - طبيعة الترتيبات المقترحة في المجال العسكري ذات طبيعة دفاعية في المرتبة الأولى .

٧ - لا تخضع ترتيبات التعاون العسكري لأية قيود سياسية ولا علاقة بينها وبين المواقف السياسية التي قد تتخذها الدول الأعضاء لظروف خاصة بها ويجب تنسيق المواقف بشكل كامل عن طريق الاتصالات المستمرة .

٨ - تتحدد نسب المساهمة المالية والمساهمة بالأفراد بالانفاق بين الدول الأعضاء وطبقاً لامكانيات كل دولة .

٩ - علاقة التعاون بين القوات المسلحة للدول الأعضاء والقوات التابعة للترتيبات علاقة تبادلية ، ولا يعني وجود هذه الترتيبات الغاء القوات المسلحة لكل دولة □

الوطن العربي » والتي أشارت الى بعد البلدان العربية عن الديمقراطية بالرغم من الهامش المحدود من الحريات العامة . وجاءت أزمة الخليج لتضع عقبات جديدة أمام استمرار هذه الانفراجة في تلك البلدان التي سمحت بهذا الهامش وباعدت من احتمال التحول الى إحترام الحقوق العامة في بلاد عربية أخرى . وذلك أن هذه الأزمة شكلت خرقاً لحق تقرير المصير لأحد الشعوب العربية وإنتهاكات للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الكويتيين وللعمالة العربية في منطقة الخليج عموماً .

وقد أوضح البحث إرتباط عقلانية القرار السياسي بدرجة الديمقراطية في النظام السياسي الذي يتخذ فيه القرار ، حيث أنه لا يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات غير العقلانية لو كانت تحيط بعملية صنعها ظروف من حرية المعلومات والتعبير ولو كانت قد إتخذت في إطار مؤسسات تعكس المصالح الشعبية على نحو حقيقي . تناول الفصل الثالث « إنعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي » في دراسة كتبها الدكتور حسام عيسى ، ركز فيها على نقطتين : النقطة الأولى :

إنه ينبغي محاولة فهم الظواهر التي أحاطت بالأزمة بشكل علمي موضوعي بعيداً عن الأساطير الايدولوجية التبريرية لمواقف هذا الطرف أو ذاك . النقطة الثانية :

إنه لا ينبغي أن ننظر الى الأزمة من وجهة نظر المخاطر المترتبة عليها ، لأن الأزمة فرص ومخاطر والعمل السياسي الحقيقي هو الذي يقوم بتحويل المخاطر الى فرص مستخدماً الأدوات السياسية المتاحة .

وبخصوص العلاقات العربية - العربية خاصة في المجال الاقتصادي لا يمكن أن يبقى الحال على ما هو عليه . إذ أنه من الضروري ونحن في قلب الأزمة أن نبدأ بشكل جدي في محاولة بناء نظام إقتصادي عربي متكامل باعتبار أن ذلك هو الدعامة الأساسية للامن العربي المشترك ..

وأكدت الدراسة على ضرورة حشد وتجنيد أدوات القوة السياسية لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية إنطلاقاً من أن أمن الخليج لن يكون إلا بتغيير جذري لهيكل العلاقات الاقتصادية العربية وليس بالحشود العسكرية .

ناقش الفصل الرابع « أزمات الامن ، المؤسسة ، القيادة والثقافة » في ضوء أزمة الخليج ببحث لنبيل عبدالفتاح . تناول الباحث موضوع الامن القومي العربي من خلال طرحه للعديد من الجوانب ذات الطابع النظامي الكلي للأزمة وحدودها وتطوراتها . وهذه الجوانب تشمل النظام الامني والبنية المؤسسية العربية وأنماط القيادة السائدة في النخب السياسية الحاكمة وفي النهاية النظام الثقافي السائد .

وخلصت الدراسة الى أن الأجزاء المختلفة للمشهد العربي الكلي ، بعناصره المتناثرة على المستوى السياسي والامني والمؤسسي والثقافي ، تكشف إلى أي مدى سوف يتحدد مستقبل المنطقة بتطور الأزمة ونهايتها . وهو ما يتطلب صياغة مشروع بديل يقوم على تراخي عدة قوى رئيسية ويهدف الى معالجة الاختلالات وتطوير انعكاسات الأزمة وصياغة تسوية سلمية في الاطار العربي ..

في الفصل الختامي حلل حسن أبوطالب الآراء والأفكار التي تناولتها الدراسات الأربع وكذلك المناقشات التي شملت الأفكار الواردة في الآراء والأفكار التي تناولها المعقبون في جلسات الندوة ، حيث تضمن التحليل رؤية شاملة لتلك الأفكار والآراء المتعلقة بالقضايا الأساسية وخاصة مستقبل النظام العربي والربط بين القضية الفلسطينية وغزو الكويت والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج . هذا وقد إحتوى الكتاب على تعقيبات أثرت الدراسات المقدمة لعدد من رجال السياسة والاقتصاد والدبلوماسية .

[١٨] كتب حول الأزمة

أزمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل

د . حسني أمين

عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية صدر كتاب « أزمة الخليج . تحديات الحاضر والمستقبل » .. والكتاب الذي يضم أربعة فصول وفصلاً ختامياً يعالج الجوانب المختلفة للأزمة الراهنة في الخليج في ضوء الغزو العراقي للكويت ، بالإضافة الى تحليل شامل لهذه الجوانب إنطلاقاً من إعتبار أن هذه الأزمة تمثل تحدياً خطيراً لحاضر وطننا العربي ومستقبله .

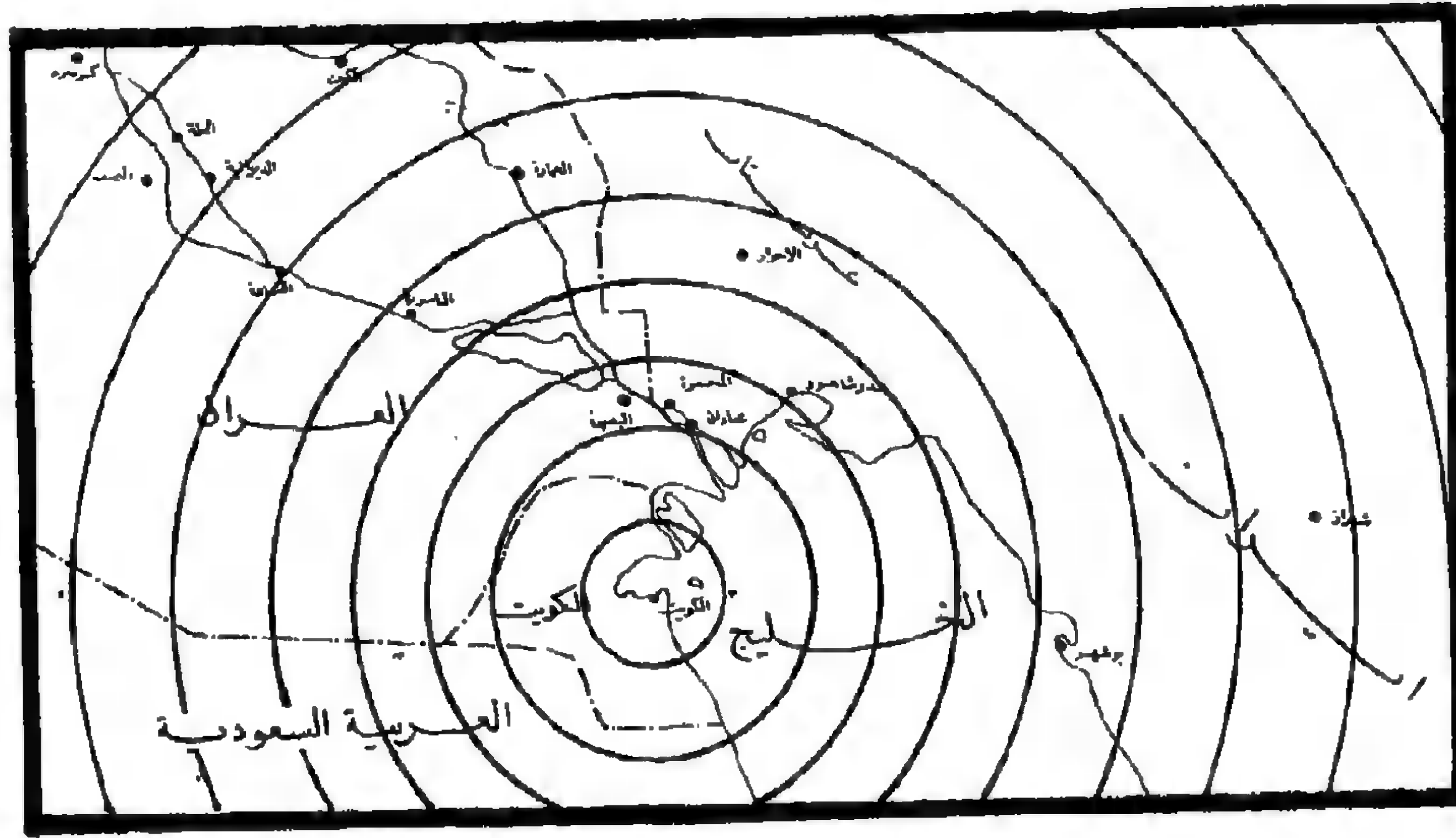
تضمن الفصل الأول دراسة للدكتور أحمد يوسف حول « الأزمة وعلاقتها بالنظام العربي » . وقد إنقسمت الدراسة الى أربع جزئيات : مصادر الأزمة وآثارها على النظام العربي ، ومحاولة تقويم السياسات العراقية ، وإحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذي يتعين إتباعه لصيانة المصالح العربية .

وبخصوص مصادر الأزمة قصدت الدراسة أن الأهم في البحث عن مصادر الأزمة ليس مصادر الموقف المحد الذي أفضى اليها وإنما المصادر البنوية الموجودة في النظام العربي ذاته ، وأشارت بهذا الصدد الى مصادر ثلاثة وهي : توزيع الثروة والسكان في الوطن العربي ، بمعنى أن العراق ما كان ليقدّم على غزو الكويت لو لم تكن الكويت بلداً قليل السكان كثير الثروة ، والطموحات العراقية تلعب دوراً قيادياً في الوطن العربي ، والأهمية العالمية لبتترول الخليج .. وبخصوص الآثار على النظام العربي ركزت الدراسة على الانقسام الذي حدث في هذا النظام تجاه الغزو العراقي للكويت ، وعلى الرغم من أن النظام العربي عرف ظاهرة الصراع بين الوحدات المكونة له كثيراً من قبل ، فإن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها الانقسام بشأن غزو دولة عربية أخرى ، كما أنها المرة الأولى التي يمتد فيها الانقسام على هذا النحو الى داخل الجماهير العربية ، فضلاً عن وجوده داخل القطر العربي الواحد بل وداخل الاتجاه السياسي الواحد في ذات القطر .

ثم يعرض الباحث لوجهات النظر المختلفة بشأن أثر الأزمة على القضية الفلسطينية ، وإستفادة كل من إيران وإسرائيل من تطورات الأزمة ، وللخطر الذي يمثله تحشد القوات الأجنبية في الخليج . وفي محاولة التقويم الموضوعي للسياسة العراقية ، إختلف مع المبدأ الذي قامت عليه السياسة العراقية (الحقوق التاريخية) على أساس أنه بغض النظر عن إنطلاقه من عدمه في الحالة الكويتية ، لا يمكن أن يؤدي الى الفوضى الشاملة ، وقد إنتهى هذا المبدأ عالمياً واقليمياً كأساس لترتيب أبة حدود سياسية .

وفي النهاية طالب الباحث بضرورة السعي الى تفادي الخيار العسكري ، والبحث عن حل سلمى يؤمن للجميع حقوقهم .. أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة للدكتور مصطفى كامل السيد تحت عنوان « الأزمة وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان في

● ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات ●



[١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢)

إعداد : نبية الأصفهاني

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧ (١٦ سبتمبر ١٩٩٠)

- ان هو مصمم على كفالة الاحترام لقراراته والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

- واذ يرى كذلك ان الطابع المتطير لاجراءات العراق ، التي تشكل تصعيدا جديدا لانتهاكاته للقانون الدولي ، يلزم المجلس لا بالاعراب عن رد فعله المباشر فحسب بل أيضا بالتشاور على وجه الاستعجال لاتخاذ تدابير محددة اضافية لضمان امتثال العراق لقرارات المجلس .

- واذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

١ - يدين بشدة الاعمال العدوانية التي ارتكبتها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت ، بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب الموجودين في تلك الاماكن .

٢ - يطالب بالافراج الفوري عن هؤلاء الرعايا الاجانب وكذلك عن جميع الرعايا المذكورين في القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

٣ - يطالب كذلك بأن يمثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

٤ - يطالب كذلك بأن يقوم العراق على الفور بحماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وفي العراق وبعدم اتخاذ اية تدابير لاعاقبة البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها ، بما في ذلك اتصالها بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم .

٥ - يذكر جميع الدول بأنها ملزمة بالتقيد بدقة بالقرارات ٦٦١ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) ، ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) .

٦ - يقرر اجراء مشاورات مستعجلة من أجل اتخاذ اجراءات عملية ملموسة اضافية في أقرب وقت ممكن ، بموجب الفصل السابع من الميثاق . ردا على استمرار انتهاك العراق للميثاق ولقرارات المجلس وللقانون الدولي .

- ان مجلس الأمن اذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) ، و ٦٦١ (١٩٩٠) ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) ، و ٦٦٦ (١٩٩٠)

- واذ يشير الى اتفاقيتي فيينا المؤرختين في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦١ في شأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ بشأن العلاقات القنصلية ، اللتين يشترك العراق طرفا في كل منهما .

واذ يرى ان قرار العراق باصدار الامر باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وافرادها مخالف لقرارات مجلس الأمن وللاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين اعلاه ، وللقانون الدولي .

- واذ يساوره شديد القلق من ان العراق على رغم مقررات مجلس الأمن ، واحكام الاتفاقيتين المذكورتين اعلاه ارتكب اعمال عنف في حق البعثات الدبلوماسية وافرادها في الكويت .

- اذ يشعر بالسخط للانتهاكات الاخيرة من جانب العراق للمقار الدبلوماسية في الكويت واختطافه موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا اجانب كانوا موجودين في هذه المقار .

- اذ يرى ان الاجراءات المتقدمة الذكر من جانب العراق تشكل اعمالا عدوانية وانتهاكا سارخا لالتزاماته الدولية ، مما يقوض الاساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

- واذ يشير الى ان العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن أى استخدام للعنف ضد الرعايا الاجانب أو ضد أى مبان للسفارات في الكويت أو ضد أفرادها .

رسالة الرئيس بوش الى الشعب العراقي

١٦ / سبتمبر / ١٩٩٠

اننى هنا اليوم لا اشعر لشعب العراق الاسباب التى حملت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى على الرد بهذه الطريقة على احتلال العراق للكويت وانا لن اساهم في تبادل الاتهامات ولا تصعيد الحرب الكلامية وانما الحديث بصندوق واخلاص عما سبب هذه الازمة التى نواجهها .

وينبغى الا يكون هناك سوء فهم ونحن لسنا على خلاف مع شعب العراق . وقد قلت اكثر من مرة واكرر ما قلته الان ان هدفنا الوحيد هو مقاومة العز الذى امر به صدام حسين ففى الثانى من اغسطس اتخذت قيادتكم قرارها بالغزو وشن هجوم بغير استفزاز على دولة صغيرة لا تشكل اى خطر عليكم .. لقد كانت الكويت الضحية وكان العراق المعتدى . ولقد جابه العالم غزو العراق للكويت بتبديد مشترك واتخذت الامم المتحدة قرارات بالاجماع واستجابات سيع وعشرون دولة غنية وفقيرة عربية ومسلمة اسيوية وافريقية لدعوة الملكة العربية السعودية والكويت الحرة وارسلت قوات الى منطقة الخليج للدفاع ضد العراق .

ولاول مرة في تاريخ الجامعة العربية ندت ثلاث عشرة دولة عضوا فيها تمثل ثمانين في المائة من الامة العربية بدولة عربية شقيقة .. واليوم يقف العراق معزولا وحيدا يعارضه الراى العام العالمى .

اننى اعتقد انك يا شعب العراق لا تريد الحرب فقد تحملت معاناة ومشاق لا يمكن وصفها خلال ثمانى سنوات طويلة من الحرب ضد ايران .. حربا مست حياة كل مواطن عراقي .. حربا حصدت ارواح مئات الالاف من الشبان الذين هم الامل المشرق لجيل كامل .. وليس هناك من يدرك بافضل مما تدركون التكاليف الباهظة للحرب تلك التكاليف التى يستهلك فيها النزاع امكانات الدولة ومطاقتها الحيوية غير ان احدا لا يعرف ما يمكن ان يكون عليه العراق اليوم وما يمكن ان تتمتع به من رخاء وسلام لو ان زعماءكم لم يزوجوا بهم في الحرب .

وهاهو العراق يجد نفسه الان مرة اخرى على شفا الحرب .. ومرة اخرى اخطات القيادة العراقية نفسها في الحساب ومرة اخرى يواجه شعب العراق المناساة .

لقد قال لكم صدام حسين ان القوات العراقية استدعت للكويت وهذا غير صحيح وان الحقيقة ان شعب الكويت يقاوم بشجاعة هذا الاحتلال لمواجهة قوى اقوى بكثير .. ان جنودكم العائدين سيروون لكم كيف يقاوم الكويتيون ببسالة باى وسيلة كانت .

ان صدام حسين يقول لكم ان هذه الازمة صراع بين العراق وامريكا لكنها في الواقع صراع بين العراق والعالم .

عندما اجتمعت مع الرئيس جورج باتشوف في هلسنكى اتفقنا على انه لا يمكن اقامة نظام دولى للسلام اذا كان باستطاعة الدول الاكبر ان تلتهم جاراتها . ولم يحدث من قبل على الاطلاق ان كان الراى العام العالمى متحدا بمثل هذه الصلابة ضد العدوان ولم تكن الولايات المتحدة تعارض العراق الا بعد غزوه الكويت .

ولقد ساعدت الولايات المتحدة العراق في السابق باستيراد ما قيمته الاف الملايين من الدولارات من الاغذية والسلع الاخرى .

كما ان الحرب ضد ايران لم تكن لتنتهى منذ سنتين بغير مساندة من الولايات المتحدة وتأييدها في الامم المتحدة .

ان صدام حسين يقول لكم ان احتلال الكويت سيفيد الدول الفقيرة في العالم لكن الحقيقة ان احتلال الكويت لا يفيد احدا وانه يضر بكم في الوقت الحاضر انتم افراد الشعب العراقي وبآخرين لا حصر لهم من فقراء العالم . فبدلا من الحصول على ثروة بترولية جديدة من ضم الكويت فإن هذا العمل العدوانى المضلل سيكلف العراق اكثر من عشرين الف مليون دولار في السنة نتيجة لخسارة عائدات البترول .

ويسبب عدوان العراق يفر مئات الالاف من العمال الاجانب الارباء من الكويت والعراق وقد انقطعت بهم السبل على حدود العراق بغير مأوى ولا طعام ولا دواء وبدون عودة إلى بلادهم .

ان هؤلاء الاجانب يمانون وهذا شيء مشين والامسا من ذلك ان اجانب آخرين محتجزون كرهائن في العراق والكويت ان اخذ الرهائن هو عقاب للارباء وتفريق بين افراد الاسر . انها الوحشية . ولكنها لن تنجح ولن تؤثر

على مقدرتى على اتخاذ قرارات صعبة . اننى لا اريد ان ازيد معاناة الشعب العراقي . فالامم المتحدة فرضت قيودا ملزمة لا لمعاقبة الشعب العراقي ولكن كوسيلة سلمية لاقتناع قيادتكم بالانسحاب من الكويت .

ان هذا القرار في ايدي صدام حسين فإن الالم الذى تعانيه الان نتيجة مباشرة للمسلك الذى اختارته قيادتكم وعندما يعود العراق الى طريق السلام وعندما تنسحب القوات العراقية من الكويت وعندما تعود الحكومة الشرعية إلى تلك الدولة وعندما يفرج عن جميع الاجانب المحتجزين رغما عنهم عندها وعندها فقط يلغى العالم العقوبات .

فربما كان زعماءكم لا يقدرون قوة القوى المتحدة ضدهم فاسمحوا لي ان اقول بوضوح « ليس من سبيل على الاطلاق لنجاح العراق وفي نهاية الامر لايد من ان ينسحب العراق من الكويت » .

ان احدا لا يريد الحرب لا الشعب الأمريكى ولا الرئيس الأمريكى ولكن هناك اوقات يجب ان تغف فيها دولة ما بل جميع الدول ذات السيادة والاستقلال ضد العدوان ونحن كأمريكيين لا نغضب بسرعة إلا أننا نتوق إلى استقصاء كل السبل السلمية لتسوية خلافاتنا ولكن عندما نستنفد كل سبيل بديل وعندما يفرض القتال علينا فإنه لا توجد أمة على ظهر الأرض اقوى تصميميا واشد تمسكا بهدفها منا .

ان تصرفات قياداتكم جعلت العراق على خلاف مع المجتمع الدولى ومع ان هذه التصرفات قربتنا من سفير الحرب فإن الحرب ليست حتمية اذ لا يزال من الممكن انتهاء هذه الازمة سلميا .

ونحن عندما نقف مع الكويت ضد العدوان فإننا نقف مع مبدا مفهوم في العالم العربى ولا ستشهد هنا بعبارة زعيم عربى هو صدام حسين نفسه . ان العربى لا يجوز له احتلال قطر عربى اخر راقبوا تصرفنا فإذا حصل هذا لا سمح الله بين قطرين عربيين آخرين سنقف نفس الموقف بل ندعو العرب اذا ما انحرف العراق لا سمح الله عن هذه المبادئ ان يجيشوا عليه الجيوش واذا اعجبته قوته واراد ان يطبقها على قطر عربى اخر فمن المشروع ان يجيش العرب جيوشهم ويوقفونه عند حده .

هذه هى عبارات زعيمكم صدام حسين في الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ في خطابه للمحامين العرب . واليوم وبعد سنتين غزا صدام واحتل دولة عضوا في الامم المتحدة وفي الجامعة العربية .

ان العالم لن يسمح للعدوان بالبقاء ويجب ان يخرج العراق من الكويت من اجل المبدأ ومن اجل السلام ومن اجل الشعب العراقي .

قرار مجلس الامن رقم ٦٧٠

(٢٥ سبتمبر ١٩٩٠)

ان مجلس الامن إذ يعيد تأكيد قرارته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) .

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقي للكويت وعدم قيام العراق بالغاء اجراءاته وانهاء ضمه المزعوم واحتجازه رعيا دولة ثالثة ضد رغبتهم مما يمثل انتهاكا صارخا للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) وللقانون الانساني الدولى .

وإذ يدين كذلك معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما في ذلك التدابير الرامية الى ارغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الاشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولى .

وإذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوبة للتهرب من التدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وإذ يلاحظ كذلك ان بعض الدول حددت عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين العراقيين في بلدانها وان دولا اخرى تعتزم القيام بذلك . وتصميما منه على ان يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وتصميما منه على ضمان احترام مقرراته واحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة وإذ يؤكد ان اية احراءات تتخذها حكومة العراق تكون

متناقضة للقرارات المذكورة اعلاه او المادتين ٢٥/ و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة . من قبيل المرسوم رقم ٢٧٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ تعتبر لاغية وباطلة .

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان الامتثال لقرارات مجلس الامن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ممكن .
واذ يرحب باستخدام الامن العام لمساعدة الحميدة لتعزيز التوصل الى حل سلمى يستند الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، واذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف .

واذ يؤكد لحكومة العراق ان استمرارها في عدم الامتثال لاحكام القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) . يمكن ان يدفع المجلس الى اتخاذ مزيد من الاجراءات بموجب ميثاق الامم المتحدة بما فيه الفصل السابع ، واذ يشير الى احكام المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة .

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فانه :-
١ - يطلب الى جميع الدول ان تقي بالتزاماتها بضمان الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الفقرات ٢ و ٤ و ٥ منه .
٢ - يؤكد ان القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات .

٣ - يقرر انه على جميع الدول بصرف النظر عن وجود اية حقوق يمنحها اى اتفاق دولى او اى عقد مبرم او اى ترخيص او تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار ، او اية التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق او العقد او الترخيص او التصريح ، الا تسمح لاية طائرة بأن تغلق من اقليمها اذا كانت تحمل اى شحنة الى العراق او الكويت او منهما ، عدا الاغذية في الظروف الانسانية ، وهنا بصدد اذن من المجلس او اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ووفقا للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، او الامدادات المقصود ان تستخدم تحديدا للاغراض الطبية ، او التى تخص على وجه الحصر فريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٤ - يقرر كذلك الا تسمح جميع الدول لاية طائرة ، من المقرر ان تهبط في العراق او الكويت ، ايا كانت الدولة المسجلة فيها ، بالمرور فوق اقليمها مالم :

(١) تهبط هذه الطائرة في مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق او الكويت ، ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود اية شحنة على متنها تمثل انتهاكا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) او هذا القرار ، ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لاية فترة يقتضيها الامر .

(ب) او توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على هذه الرحلة الجوية المعينة .

(ج) او تاذن الامم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصصة على وجه النظر لاغراض فريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٥ - يقرر ان تتخذ كل دولة جميع التدابير اللازمة لضمان ان تمتثل اية طائرة مسجلة في اقليمها او يشغلها متعهد يوجد مقر عمله الرئيسى او محل اقامته الدائم في اقليمها لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

٦ - يقرر كذلك ان تخطر جميع الدول في الوقت المناسب ، اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأية رحلة جوية بين اقليمها والعراق او الكويت لا ينطبق عليها شرط الهبوط المنصوص عليه في الفقرة ٤ اعلاه ، وبالقصد من هذه الرحلة الجوية .

٧ - يطلب الى جميع الدول ان تتعاون في اتخاذ ماقد يلزم من تدابير ، بما يتماشى مع القانون الدولى ، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو ، لضمان التنفيذ الفعال لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او هذا القرار .

٨ - يطلب الى جميع الدول ان تقوم باحتجاز اية سفن عراقية التسجيل تدخل موانئها وتستخدم او تكون قد استخدمت في انتهاك القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او يمنع مثل هذه السفن من دخول موانئها الا في الاحوال التى يعترف في اطار القانون الدولى ، بانها ضرورية لحماية حياة البشر .

٩ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتجميد الاصول العراقية وحماية الاصول التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في اقليمها ، وتقديم تقارير بشأن هذه

الاصول الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
١٠ - يطلب الى جميع الدول ان تزود اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات التى تتخذها لتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار .

١١ - يؤكد ان على منظمة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية في منظومة الامم المتحدة ان تتخذ ما قد يلزم من تدابير لاتخاذ احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

١٢ - يقرر في حالة التهريب من احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او هذا القرار من قبل احدى الدول او مواطنيها او من خلال اقليمها ، ان ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهريب .

١٣ - يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت ، وان العراق ، بوصفه طرفا متعاقدا سياسيا في الاتفاقية ، ملزم بالامتثال الكامل لجميع احكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التى يرتكبها ، كما يعتبر الافراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة او يأمرون بارتكابها مسئولون عنها .

البيان السوفيتى - الاوروبى المشترك (٢٦ / سبتمبر / ١٩٩٠)

- اصدر الاتحاد السوفيتى والمجموعة الاوروبية بيانا استثنائيا مشتركا بعد اجتماع عقده وزير الخارجية السوفيتى مع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية الاثنى عشرة في مقر البعثة السوفيتية في الامم المتحدة بنيويورك وذلك في ٢٦ / ٩ / ١٩٩٠ وفيما يلي نص البيان :

« بالنظر الى ان الاحوال المتعلقة للصراع في الشرق الاوسط والخليج تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين وتؤدي الى تشوب ازمات اخرى وتحفز على زيادة سباق التسلح في المنطقة وتؤدي الى تصعيد العنف والتطرف فقد قررت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى اصدار البيان الاتى :

١ - ضرورة الحل العاجل لازمة الخليج وان اجتياح العراق واحتلاله العسكرى لدولة الكويت المستقلة ذات السيادة عمل اذانه المجتمع الدولى كله ويجب عدم قبول مثل هذه الاعمال لانها تخرق المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى وتخلق مصدرا جديدا للقلق في المنطقة .
وعلا بمبادئ عدم السماح باستخدام القوة لحسم الخلاف بين الدول واحترام حق كل دولة في حماية استقلالها الوطنى ووحدة اراضيها فان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى تطالب العراق بالالتزام بمقررات مجلس الامن بدقة وسحب قواته بسرعة ومن دون شروط من الكويت .

وتعبر (الاطراف الموقعة على البيان) عن رضاها عن الدرجة العالية من الاجماع بين اعضاء مجلس الامن والمجتمع الدولى جميعا على ضرورة وضع حد عاجل للغزو واستعادة الشرعية الدولية .

ويعتقد (الموقعون على البيان) بضرورة المحافظة على هذا الاجماع لتحقيق حل سياسى لازمة والشرط لهذا الحل هو الالتزام التام بالحصار الاقتصادي الذى قرره الامم المتحدة وتعلن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى عزمها على مواصلة التقيد بالعقوبات التى اقراها مجلس الامن وتدعو الدول الاخرى جميعا الى السير في هذا السبيل وتعبر عن استعدادها لاتخاذ خطوات اضافية متماشية مع ميثاق الامم المتحدة

وتدعو المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى السلطات العراقية الى السماح فوراً لكل المواطنين الاجانب الراغبين في مغادرة العراق والكويت بمغادرتهم وتحميل الحكومة العراقية مسئولية سلامة هؤلاء المواطنين .

٢ - تعبر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى عن عزمها على مضاعفة الجهود الرامية الى حل الصراعات الاخرى في المنطقة مثل الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية والوضع في لبنان وتؤكد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى التزامها بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وفقا لمقررات مجلس

للاحتلال مهما بلغ عنفوانه وبطشه .

السيد الرئيس ، محنة الكويت هي قمة مأساوية متعددة الوجوه .. لم يقتصر أثرها على الكويتيين فقط بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوبا أخرى ، بل هي هددت وزعزعت الاستقرار في العالم بصورة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

لذلك جئت هنا إلى المحفل ، وهو دفة قيادة العمل الدولي ، شاكرًا لكم على هذا التضامن العالمي الساحق معنا والذي تتضح معالمه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي صدرت بشكل لم يسبق له مثيل ليشكل موقفًا دوليًا صلبًا يرفض أن يرى الشرعية والقوانين وقواعد الجيرة والاعراف تغتالها مدافع الغزاة وتدوسها جنازير الدبابات ويعكس خصوصية العدوان العراقي على دولة الكويت .

حيث لم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية أن احتاج بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة .. وسعى إلى ضمها إليه بالقوة الغاشمة .. ويحاول محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية . وإزالة معالم هويتها التي تحددها مؤسساتها وبنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويجري كل هذا ونحن في نهاية القرن العشرين .

جئت إليكم لاطلعمكم على هول المحنة والعذاب اللذين نعيشهما داخل وخارج أرضنا الحبيبة المحتلة ، وعارضنا عليكم قضية بلادى العادلة ولاترك لضمائركم وبين أيديكم مصير شعب وأمة وأنا على يقين بأنكم لن ترضوا عن مساندة حقوقه المشروعة في تحرير أرضه بديلا كما أنكم لن تترددوا إطلاقا في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل المعتدين والغزاة على إعادة الشرعية والتراجع عن هجيتهم وانحرفهم .

السيد الرئيس ، لم يكن عدوان النظام العراقي على دولة الكويت واحتلاله لها ومحاولته الباطلة لضمها إلى أراضيها ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق والاعراف والمعاهدات ، ومنها ما عقد بين البلدين وتحفظه هنا سجلات هذه المنظمة الدولية ، لم يكن ذلك النزاع بين دولتين على جزء من الأرض بل كانت خطة مبيتة للاحتلال السافر والسطو المسلح على دولة بأكملها .. ومن دولة كنا نرتبط معها بمواثيق دولية ضمن إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والأمم المتحدة وسائر المنظمات العالمية . لقد اختلف النظام العراقي حججا واهية ومزاعم زائفة وملفقة ضد بلدى الأمن والسلام وكان جوابنا على ذلك ، ورغم إيماننا ببطلان تلك المزاعم ، وهو اقتراح سلطة تحكيم عربية محايدة نأتمن إليها أمرنا .. ونعرض عليها خلافاتنا لكن العراق سارع إلى رفض ذلك وكان آخر مسعانا في طريق السلام هو المباحثات الثنائية في جدة ، بالملكة العربية السعودية ، وأعرينا خلالها عن حرص الكويت على تسوية مشاكلها مع العراق ضمن الإطار العربى .. غير أن النية العراقية .

كانت تتجاوز الأشكال القانونية والجوانب الشرعية لتصل إلى إجتياح ربوع الكويت واستباحة سيادتها ودماء أبنائها وأموالها وهتك الأعراض واشاعة الدمار والارهاب والتفكيك بأبناء أرضها وتشريد مئات الآلاف منهم ومن مواطني الدول الأخرى الضيوف علينا والذين سلبهم مدخراتهم وأزهرق أرواح المئات منهم وارتهن بعضهم . ولا تزال حتى هذه الساعة حملة الارهاب والتعذيب والاذلال مستمرة على تلك الأرض الطيبة ، حيث تصلنا كل يوم أنباء المذابح واستمرار السطو المسلح الشامل على مقومات الدولة والافراد مما دفع قوى الخير والعدل والسلام في العالم إلى محاولة التعرف على مأساة أولئك الأبرياء فبادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبموجب مسؤوليتها المستمدة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب إلى محاولة إرسال فريق عنها ، لتقديم تقرير عن حالتهم لكن المعتدى وأمعانا منه في نهجة اللاإنساني رفض السماح لهذه اللجنة الدولية أن ترسل مندوبين عنها إلى الكويت للقيام بمهامهم كما ، رفض السماح لمبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة الكويت ، وتفقده أحوال السكان فيها .

أن هذا التصرف يمثل إنتهاكا آخر من المعتدى للقوانين والمواثيق الدولية والانسانية مما يستوجب وقفة حازمة ضده .

ولكن عزأؤنا الوحيد هو موقف دول العالم بجانب الحق الكويتي ، حيث أصدرت جامعة الدول العربية .. ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية .. ومجلس الأمن القرارات المناسبة التي أدانت بموجبها العدوان العراقي

الأمن ذات العلاقة .

أن الوقت لا يعمل لمصلحة المعتدى وإنما سيقوى عزم المجتمع الدولي على ابطال العدوان واستعادة سيادة الكويت كاملة على أراضيها .

ورغبة من المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي في المساهمة في أمن وسلامة المنطقة فإنها تؤكد استعدادها للتعاون مع دول المنطقة في ايجاد هيكلية شاملة متكاملة في المنطقة ووضع عدد من الاسس التي من شأنها ضمان السلام والتسامح والاستقرار والتعاون الاقتصادي والتنمية ويلتزم الموقعون بالتشاور فيما بينهم لتحقيق هذه الاهداف وتعتقد المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي بضرورة اتخاذ خطوات عملية متزامنة ومتماشية مع جهود السلام في الشرق الاوسط تحقق جوا من الثقة بهدف حل مشاكل المنطقة ككل وضرورة ايقاف سباق التسلح ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل عن طريق التقليد بالاتفاقات الدولية المعنية بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات اقليمية محددة .

كلمة أمير دولة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(٢٧ سبتمبر ١٩٩٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اله نبدا نحن المسلمين خطواتنا وبالحمد نتقرب إليه وهو الذي لا يحمد على مكروه سواه .

لكم منا أيها السيد الرئيس ومن شعب الكويت التهنية بانتخابك رئيسا للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أنك تنتمي إلى بلد صديق تربطه بالكويت أوثق الروابط . ونستمد معا قوة وفاعلية دولنا من مبادئ العدل والشرعية الدولية أننا لوائقون بقدرتك على تحقيق الاهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي من هذه الدورة وفي وسط هذه الظروف الدولية المعقدة .

كذلك أوجه الشكر لرئيس الدورة السابقة الجنرال غاريا على حسن إدارته وحكمته المعروفة في معالجة القضايا التي تهم أسرتنا الدولية . ومن دواعي سروري أيضا أن أتوجه بالشكر والعرفان لسعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز ديكيولار على جهوده الحثيثة والمميزة في خدمة قضايا السلام والأمن الدوليين وحرصه على تطوير دور وفاعلية المنظمة الدولية في أداء المهام السامية التي أناط بها المؤسسون الأوائل . السيد الرئيس ، يسرنا أن نرحب بانضمام ليختنشتاين العضو الجديد .. إلى منظمنا الدولية ، ونتمنى لشعبها الصديق الازدهار والتقدم . راجين أن يعزز ذلك منظمة الأمم المتحدة بما يضمن فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك .

السيد الرئيس ، إننى أخاطبكم اليوم من فوق هذا المنبر في ظروف عصيبة يمر بها بلدى السلام ووسط تجربة نادرة تعيشها منظمة الأمم منذ تأسيسها دفاعا عن الشرعية الدولية وذلك من خلال موقف مجلس الأمن الدولي الذي تصدى بقرارات حاسمة لمواجهة العدوان السافر على دولة الكويت .

ولاشك أن الدور الحيوى الذى لعبه مجلس الأمن في ظل هذه الظروف العسيرة والتي تمر بالكويت والعالم أجمع هو دور نأمل أن يتطور ولا يتغير .. يسود ولا ينكسر .. بما يؤدى إلى ترسيخ قواعد العدالة الدولية . لقد جئت اليوم إليكم حاملا رسالة شعب أحب السلام .. وعمل من أجله ... ومديد العون لكل من استحقها ، وسعى للخير والصلح بين من تنازحوا ، وتعرض أمنه واستقراره ليد البعث إيماننا منه برسالة نبيلة أمرنا بها ديننا الإسلامى الحنيف وتحتنا عليها المواثيق والمعاهد وتلزمنا بها الأخلاق .

جئكم برسالة شعب كانت أرضه بالأمس القريب منارة للتعايش السلمى والإخاء بين الأمم . وكانت دأره لتقى الشعوب الآمنة التى لا تشهد سوى العيش الكريم والبناء والعمل وما هو اليوم بين شريد هائم يحتضن الأمل في مصالحة وبين سجين ومناضل يرفض بنفسه بروحه أن يستسلم ويستكين

إذا ماطلعنا من قمة الدورة ٤٥ غير العادية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بهرنا ذلك التباين المدهش بين المرحلة التي قطعناها خلال عام واحد وتلك الصورة التي ظلت ترافقنا طوال نصف و٤٠ عاما خلت .
والعالم - في نظر السياسيين - لم يعيش عاما تقريبا وإنما عاش ضوئيا ان صح التعبير .

لقد زالت من حياتنا « الحرب الباردة » وتخلصنا بذلك من حالات العصبية والارق ومن كابوس وقوع الكارثة . وانتهى الارهاق الفاجم عن المجابهة اليومية والحرب الاعلامية وقراشق الاتهامات .
مر عام كانت الهدية المفضلة فيه قطعة حجر من جدار برلين فلم تعد أوروبا مقسمة عمليا وتم وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية وتوشك عملية توحيد الدولتين الألمانييتين أن تتم وبهذا جرى بهدوء ورضى حل كل جوانب « القضية الألمانية » التي كانت تبدو مستعصية حتى الامس القريب - تلك القضية الكبيرة والكلاسيكية في السياسة العالمية .

واسمحوا لي باسم الشعب السوفيتي وكافة المواطنين السوفيت تهنئة الشعب الألماني والامة الألمانية تهنئة ودية صادقة بهذا الحدث العظيم في تاريخ هذه الدولة وهذا الشعب وفي تاريخ أوروبا .

وعلى غفلة فقد الحليفان العسكريان خصومهما وأخذا بينان علاقاتهما على أسس جديدة باستبعادهما المجابهة بينهما . والمجابهة تزول بنزع السلاح وخفض النفقات الحربية وتوسيع اجراءات الثقة وباقامة بنى الامن الجماعية والتعاونية .

وتم احراز تقدم منقطع النظير في مجال حل النزاعات الاقليمية سلميا عبر الوسائل السياسية . ففي جنوبافريقيا نفذت خطة هيئة الأمم المتحدة وأحرزت ناميبيا استقلالها الوطني . وقد سوى الوضع حول نيكاراغوا ويجري بحث نشيط عن سبل احلال السلام في كمبوديا وأفغانستان وغيرهما من مناطق العالم الساخنة . كما لا ننسى أنجولا وأثيوبيا وقبرص وشبه الجزيرة الكورية والصحراء الغربية . وكل هذا يجري بمشاركة هيئة الأمم المتحدة النشيطة .

والمحرك الرئيس لهذه التغيرات الايجابية التي يشهدها العالم هي النوعية الجديدة من العلاقات السوفيتية الامريكية التي اخذت تتطور من التعاون الى التفاعل والزمالة . وان لقاءات رئيسي الدولتين العظميين في مالمو وكامب ديفيد وهلسنكي هي من اكبر الاحداث في السياسة العالمية .
الحوار السياسي يتحدد بالوافق العالمي حول الاولوية المطلقة للقيم الانسانية العامة . واخذت تترسخ الصيغ الديمقراطية لتتقلم حياة الدول والعلاقات الدولية . وتدب الحياة من جديد في هيئة الأمم المتحدة . واننا هنا لنشير بازتجاج الى ان الافكار التي طرحها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف حول دور هذه المنظمة في عالمنا المتغير تنسجم ومشاعر الاغلبية ومتطلبات الحياة الواقعية .

وحلقة السياسة المعاصرة تتصدرها اليوم صيغ التعاون والتفاعل والمشاركة في مصلحة حل القضايا العالمية الملحة : التخلف الاقتصادي والفقر والتباين الاجتماعي وحماية البيئة .

ولو قدر لدورتنا هذه ان تتعقد قبل آب/اغسطس لكانت لدينا عندئذ كل مسوغات القول بان البشرية خرجت من مأزق ضيقة وخطرة وانفتحت على افاق نيرة ورجية .

ولكن قيمة العدوان الداكنة على الكويت قد حجبته الرؤية لدينا . ففي ذلك « الخميس الاسود » اخل العراق بتحد فظ بميثاق هيئة الأمم المتحدة وبمبادئ القوانين الدولية والاعراف الخلقية وقواعد السلوك المتحضر . فشن عدوانا لا مبرر له واحتل دولة جارة ذات سيادة وجعل الاف الناس رهائن ولجأ الى اعمال تخويف لا شبیه لها اذ هدد باستخدام أسلحة الابادة الشاملة .

وهذه العملية لها بعد آخر ، ويتمثل في توجيه ضربة الى كل ماحرزته البشرية في الفترة الاخيرة ، الى كل ماتمكنا من تحقيقه باعتمادنا التفكير السياسي الجديد في تحديد مستقبلنا .

وهكذا ارتكب عمل ارهابي ضد النظام العالمي الناشئ الجديد . وهذا تحد للبشرية ليس بعده تحد ، واذا لم نعتز على رد عليه وعجزنا عن تسوية

وطالبت بإلغاء قرار الضم وانسحاب القوات العراقية الغازية فوراً بدون قيد أو شرط إلى الحدود التي كانت قبل العدوان حتى تتمكن السلطة الشرعية من معاسة اختصاصاتها ومهامها كما كانت قبل الغزو ، ومما يزيد ، من فخرنا وإعتزازنا وقلة الشعب الكويتي الابى ضد المحتل الغاصب المدجج بمختلف أنواع أسلحة الدمار دفاعا عن أرضه وسيادته وإستقلال دولته .
السيد الرئيس :

لقد مضى عامان على المبادرة التي قدمتها هنا من فوق هذه المنصة مناشدا الغاء الدين التي تعاني من وطأتها واعباتها دول حرمتها مختلف الظروف من الرخاء وتكالبت عليها الضغوط ، وإذا كان قد تم تحقيق بعض التقدم في هذا الاطار إلا أنه لا يزال حجم المشكلة وتطابقها مصدر تهديد خطير لحياة ملايين البشر ، وهو التهديد الذي ويلاشك يواجه أيضا الاستقرار والامن العالميين ، إذ توصل بعض المفكرين منذ زمن طويل إلى الربط الوثيق بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي .. وحسبنا ان ننظر في كل ذلك إلى النتائج العامة لمؤتمر باريس الذي عقدته الأمم المتحدة هذا الشهر بشأن مشكلات الدول الاقل نموا لتدرك حجم المشكلة والطابع الملح لاحراز التقدم الملحوس نحو معالجتها بشكل فعال يخدم مصالح البشرية جمعاء . لهذا فإن الكويت من جانبها وانسجاما مع اقتراحنا السابق قررت الغاء كافة الفوائد على قروضها . كما ستبحث أصول القروض مع الدول الاشد فقرا وذلك من أجل تخفيف عبء الدين التي تقع على كاهل تلك الدول .

السيد الرئيس :

لقد كان يلدي يتشرف عند أولى سنوات استقلاله بأنه في طبيعة الدول التي تقدم المساعدات في مجال التنمية للدول الاخرى ، وكان حجم تلك المساعدات يشكل أعلى المعدلات بالنسبة للنتائج القومي الاجمالي ، اذ بلغ ٨,٢ بالمائة ، وهذا يؤكد حرص دولة الكويت على المساهمة في دفع مستوى الشعوب النامية وانها سبابة في بناء البنية الاقتصادية للدول الاخرى .
لم تقتصر سبلبيات الخراب والعدوان على الكويت وشعبها المسالم وعلى استقرار وامن منطقة الخليج ، ومن ثم وضع الاستقرار العالمي كما تجل لنا ، بل تعدت كل ذلك لتصيب قضايا مصيرية كنا ولا نزال نتطلع إلى ان يضع المجتمع الدولي حلولا لها مثل قضية الشعب الفلسطيني ومأساة احتلال جنوب لبنان الشقيق .

السيد الرئيس :

ان الكويت التي عرفتموها ستبقى على عهدكم بها دائما ، وفيه لمبادئها ، غيرورة على قبيها ، مخلصمة لاصداقنها ، محترمة لعهودها ومواثيقها .
وفي ختام كلمتي هذه ، اسمحوا ياسيادة الرئيس ان اغتنم هذه المناسبة لاختطاب اهل وعشيرتي ابناء الكويت الاوفياء ، اخاطبهم من على هذا المنبر العريق ، منبر الحق والعدل ، منبر الاشعاع والامل ، مؤكدا لهم ان الله سبحانه وتعالى ناصرنا بفضل سواعدهم وعزيمتهم ، وبفضل منظمة الأمم المتحدة ، ومناصرة الاشقاء والاصدقاء وجميع الخيرين والشرفاء في العالم ، وان خروج الغزاة أت لاريب فيه بإذن الله العلي القدير ، وسنعود إلى كويتنا كما عهدناها دار أمن وامان وواحة أصيلة وارفة الظلال يستظل تحتها كل الطيبين والشرفاء من الكويتيين واخوانهم المقيمين يعملون يدا واحدة من أجل الخير والبناء مصداقا لقوله عز شأنه :

(ياأيها الذين آمنوا إن فتصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) صدق الله العظيم « سورة محمد ، الآية ٧)

لوالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

كلمة وزير الخارجية السوفيتي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١٩٩٠/٩/٢٦)

ألقى وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه كلمة امام الجمعية العامة في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ فيما يلي نصها :

السيد الرئيس المحترم .

المنديون المحترمون .

السيدات والسادة .

وفي الحقيقة يجب قبل هذا - واشدد على عبارة « قبل هذا » استخدام كافة وسائل التأثير في المعتدى - السياسة والسلمية والمدنية بالاقتران - طبعاً - مع اجراءات الارغام ذات الطابع الاقتصادي وما الى ذلك .

وازمة الخليج بالمعنى المعروف ليست اخطر مأساة واجل خطر يهدد السلام فحسب بل ودعوة جدية لنا جميعاً الى اعادة النظر في سبل ووسائل صيانة الامن وفي اساليب ضمان الشرعية والنظام القانوني في كوكبنا وفي اعادة النظر في اجهزة التحكم بالتطورات التي تؤثر في وضع حضارة البشرية ، باوسع معاني هذا المصطلح ، وفي دور هيئة الامم المتحدة هنا .

وهيئة الامم المتحدة - ككل منظمة ديمقراطية - يمكن ان تعمل بفعالية اذا فوضها اعضاؤها وتنازلت الدول طواعية ولفترة محددة عن بعض حقوق سيادتها لمصلحة هذه المنظمة ، واذا اوكلت اليها تحقيق هذه المهمة او تلك بشكل يرضى مصالح الاكثرية .

ولا خيار اخر في العالم المعاصر . هذا هو الطريق الوحيد الكفيل يجعل مرحلة السلم مستقرة وثابتة ، ومواصلة العمل - الذي بدأ بنجاح - على تطبيع العلاقات الدولية .

وهناك مهام جديدة تطرحها الحياة ، والمطلوب اولاً في رأينا ادراك وقائع عالمنا الراهن السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية والثقافية على اساس نظري عقائدي وتحديد الابعاد الانسانية لهذا العالم الذي غدت القيم الانسانية في مركز اهتمامه . وراح التعامل يحل محل المزاخمة واخذت بلدان كثيرة تبني علاقاتها على هذا الاساس بعد ان كان بعضها يرى في البعض الآخر عدواً له .

والتعامل ليس مجرد مصطلح فقد تجل بسطوح في اثناء الازمة الاخيرة عندما تعامل اعضاء مجلس الامن الدائمون تعاملًا وثيقاً وبناءً .. وفي الوقت نفسه فان اضعاف التزاحم بين الشرق والغرب - سواء اكان واقعياً ام وهمياً - على صعيد العلاقات الدولية ، يمكن ان يترتب عليه دخول شخصيات وظواهر جديدة ساحة السياسة العالمية . وقد نواجه من يطمح الى الهيمنة الاقليمية ومساءل عدم نشر التكنولوجيات النووية والكيميائية والجرثومية والصاروخية ، وكذلك تضخم القطاع العسكري في اقتصاد وحياة هذا البلد او ذاك اصبحت المسألة التي يتوقف عليها مصير البشر .

ولا معنى في الظروف الجديدة لمبدئي « التخويف المتبادل » وه الردع النووي ، لاسيما وانه المشكوك في انهما كانا في السابق ايضاً سبيلاً مجدياً لتوفير الامن وتحقيق السلام .

المطلوب ايجاد مقياس ومعياري لما هو كاف للدفاع وقد يبدو صعباً الحديث عن هذا بعد العدوان العراقي . وبالفعل هل يمكن تحديد المقدار الكافي ازاء الطيش . ومن جهة اخرى فان هذا العدوان يؤكد بقوة جديدة صحة الرأي القائل ان مستوى تسليح البلد لا يمكن ان يحده البلد نفسه فلا يجوز اطلاق يده في هذا المجال والا انفلت سباق التسليح والروح العسكرية من عقابها .

يجب ، اذن تطبيق مبادئ اخرى سعيها الى مراعاة هموم كل بلد وتحقيق توازن بين القوى العسكرية على ادنى مستوى ممكن .

والاتحاد السوفيتي للأسف تجربته المحزنة مع التصرف بفائض قوته العسكرية . ولم تدفعه الى ذلك ارادة شريرة او عدوانية بقدر ما قادته الى ذلك التقدير الخاطيء للوضع والسعي الى حماية نفسه من كل المفاجآت . نعم لقد اسرفنا ، حينذاك نحن والطرف المقابل ، في الاهتمام بالجانب « الحسابي » في مفهوم التوازن العسكري . وهذا التوازن لا غنى عنه بالطبع لتحقيق الاستقرار في العالم . الا انه لا يجوز تعدى حدود احتياجات الدفاع المعقولة .

وفيما يتعلق بنا فاننا اخذنا وناخذ العبرة اللازمة ويقر الجميع الان بان التسليح باهظ لكل بلد بل ومهلك اذا اشتط البلد في التسليح .

والمفروض مستقبلاً ان توضع القوة العسكرية للدول وتوريد السلاح والتكنولوجيات العسكرية تحت رقابة المجتمع الدولي . فهذا يحقق مصالح الجميع ويعزز الاستقرار والثقة والا سنفاجأ على الدوام بنزاعات مسلحة ومحاولات التخويف والابتزاز ويجب اولاً الاهتمام بالبلدان التي تعمل باستمرار على مضاعفة القوة الهجومية لجيوشها . مع العلم انه لا ينبغي الاكتفاء بمراقبة هذه البلدان بل مساهمتها عن دافع هذا العمل .

وعلى هيئة الامم المتحدة طبعاً ان تلعب دورها الرئيسي هنا مع انها بحاجة الى مساعدة فعالة من جانب البنى الامنية الاقليمية التي تدعو امراً واقعاً في

الوضع فان هذا سيعود بالحضارة البشرية الى ماكانت عليه قبل نصف قرن .

لقد جاء رد فعل مجلس الامن الدولي سريعاً وحاسماً انسجاماً مع طابع وابعد الخطر . ولاشك في ان المجلس قد عبر في هذه الحالة عن ارادة المجتمع العالمي .

وسيتخض الاجراء العراقي هذا حاضراً ومستقبلاً عن عواقب وخيمة بالنسبة الى الشعب العراقي بالذات وإلى الملايين من الرجال والنساء والاطفال في العديد من بلدان العالم وبالنسبة الى امانيتهم ومستقبلهم اذ قد تنشب الحرب في الخليج العربي في كل يوم بل وفي كل ساعة .

ومن هذا المنبر نود التوجه مرة اخرى الى قيادة العراق . التوجه اليها كأصدقاء قداماء . التوجه باسم بلد وجد في نفسه الشجاعة لادانة افعاله الخاطئة ضد بعض الدول في السابق . واننا لندعو هذه القيادة ان تثوب الى رشدها والامتنال لا الى القانون فحسب بل وإلى احكام العقل السليم والتحلي بالمسئولية والروح الانسانية ازاء الشعب العراقي قبل كل شيء فنحن واثقون بان هذا الشعب متعطش الى السلام والاستقرار والعلاقات الخيرة مع جيرانه .

ونؤمن ايضاً بان الدول العربية ستبدر في ساعة المحن القاسية الامل التي تعلقها عليها البشرية وتساهم في البحث عن مخرج من أزمة الخليج العربي . وهذا يتيح امكانية الاهتمام بتصفية نزاعات الشرق الاوسط الاخرى وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً .

لقد بقي العالم موجوداً لان قوى الخير كانت على الدوام في المراحل المأساوية من تاريخه تواجه قوى الشر وكان القانون يواجه الاستبداد ، والامانة والاصالة يواجهان القدر والخسة وكان ثبات الروح والايمان بالعدالة يواجهان العنف .

واليوم اذ لا يسعنا الابتهاج ولكن - في الوقت نفسه - لا يمكننا الا الشعور بالارتياح باجماع مجلس الامن الدولي ، وهو اجماع منقطع النظير ، ولتقييم الرأي العام العالمي الدقيق لسلوك العراق . ففي هذا ضماناً ان الامم المتحدة قادرة على تسوية هذه الازمة الدولية الخطرة للغاية . وان مجلس الامن الدولي يتمتع كما يتضح من مواقف اعضاء منظمته بصلاحيات التحرك الى تلك الحدود التي قد تطلبها مصلحة السلام العالمي . وهناك ربما من يعتقد بان العراق يتعرض لاجراءات اقصى من الاجراءات التي اتخذت بحق بلدان اخرى حتى في الماضي القريب . واجيب : جيد اننا توصلنا الى هذا . وجيد اننا توصلنا الى وجهة نظر انسانية عامة ازاء الخير والشر وبداناً نسمى العدوان عدواناً ونرى من الواجب ادانة ومعاقبة كل من يرتكب ذلك وكذلك مساعدة ضحايا الظلم ..

ان منظمته تجتاز هذه الايام امتحاناً صعباً وتعرض لاختبار عسير . واذا اجتازتهما بنجاح فسيزداد بصورة لا تقاس نفوذها وسمعتها وستكسب خبرة وستتوفر لديها فرص جديدة . ومنظمته ستستخدم هذه الفرص دون ريب من اجل تمهيد السبيل لاجلال السلام والعدالة فيما يتعلق بالنزاعات الاخرى وتحقيق تنفيذ قراراتها التي تتعلق بكافة القضايا الاقليمية . وكل موقف ينطلق من المصالح الانسانية العامة لا يسمح بسلوك اخر . لذا فان المجتمع العالمي عازم على العمل من الان بموجب مقاييس واحدة . وتتخلص العلاقات الدولية من تراكمات « الحرب الباردة » التي ظلت طوال سنين تؤثر تأثيراً سلبياً في النظام القانوني العالمي . وقد اصبحتنا من جديد امما متحدة ونعود الى الدستور العالمي الذي اعدناه - ميثاق هيئة الامم المتحدة . والى بنوده التي كانت لفترة معينة منسية والتي بدونها لا يمكن - كما تؤكد التجربة - انجاز الشيء الضروري والرئيسي الا وهو صيانة السلام العالمي والامن . فقد اتاح اعتماد مبادئ التفكير الجديد في السياسة العالمية فرصة البدء بتطبيق اجراءات الاتناع والارغام الفعالة المثبتة في الميثاق .

وبصدد الأحداث الاخيرة اود تذكير اولئك الذين يعتبرون العدوان صيغة سلوك مسموحة بان هيئة الامم المتحدة تتمتع بصلاحيات « قمع العدوان » . وهناك الكثير من البراهين على امكانية تنفيذ هذا الحق وهذا ما سيكون اذا استمر احتلال الكويت غير الشرعي . ولهذا الغرض هناك في مجلس الامن الدولي وحدة متينة كل المتانة كما هناك ارادة ودرجة عالية من الوفاق لدى المجتمع العالمي .

مارايكم اذا اجرينا هنا في قاعة جلسات الجمعية العامة اقتراحا مع اذاعة اسماء المقترعين حتى نعرف من المعارض ؟ واذا صوت الجميع بالموافقة نضع جدولاً زمنياً الزامياً لانجاز صيغة اتفاقية وتحدد مهلة لتصفية السلاح الكيميائي . وفي صدد السلاح الجرثومي نواجه المشاكل نفسها وخاصة فيما يتعلق بنظام المراقبة .

المطلوب اجراءات سريعة في كل هذه المسائل في حين ان مؤتمر جنيف لنزع السلاح يشهد نقاشاً رتيبياً بطيئاً . هل يمكن ان نسلم بهذا ؟ ففي الوقت الذي تتطور فيه في العالم عمليات خطيرة تنذر ببلوغ الدرجة الحرجة تسير المحادثات بسرعة حدثت في زمن « الحرب الباردة » . ارى ان من الضروري رفع الستائر عن نوافذ قصر الامم بجنيف ليرى المتفاوضون ماذا يحدث خارج قاعة الجلسات وليعرف الناس بماذا يفكر خبراء نزع السلاح .

لا اريد ان اسئ الى احد . وانا على علم بان هناك اناسا اكفاء يعملون . ولكن ما العمل ؟ فقد ان اوان الصراخ ! ولا بد من تناول جانب آخر من جوانب الامن . ان المجتمع الدولي يجب ان يحسب الحساب لايضاح استثنائية شتى يخلقها اختطاف الرهائن والتهديد باستخدام اسلحة فتاكة غاية في الخطورة .

والمشاكل التي تظهر هنا يجب ان تحل على الصعيدين الفني والقانوني . ويمكن ان تتمتع البداية باقتضاء فريق من الخبراء يتبع مجلس الامن للعمل في ظروف استثنائية .

ويمكن ان يضم هذا الفريق كبار المتخصصين في مكافحة الارهاب وعلماء النفس وعلماء الذرة والكيمياء والاطباء ومنظمي العمل لازالة اثار الجوانح الطبيعية والخبراء في تأمين حماية المنشآت .. الخ .

والتوصيات بكيفية العمل في الاوضاع غير العادية يجب ان يعرفها عدد محدد من الناس ، وربما يجد مجلس الامن ضرورة ان يشكل بتوصية من لجنة الاركان العسكرية . قوة « للانتشار السريع » من افراد الوحدات الخاصة لمختلف البلدان - بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن - وذلك بتوقيع العقود معهم ، وهذه الفكرة تستحق ان تطرح للنقاش .

ولكن مكافحة مثل هذه الظواهر لا يمكن ان تنحصر في الوسائل الفنية . فمهم بمكان في رأينا ان يضاف الى القانون الدولي بند يعلن ان كل شخص يهدد باستخدام سلاح الدمار الشامل او اختطاف الرهائن او الارهاب الجماعي بهدف الابتزاز هو مجرم يرتكب جريمة بحق البشرية .. ويجرى مثل هذا العمل في مناهات منظماتنا منذ وقت بعيد . ولكن غير معروف متى سينجز ؟

والمفروض ان تشكل في اسرع وقت ممكن بيئة اخلاقية وقانونية ينال فيها كل من ارتكب جريمة تكراء بحق البشرية جزاءه بالضرورة ويتحمل مسئوليته الشخصية حتى لو كان منفذاً للأوامر . والمقصود هنا مثلاً من شارك في اعمال القمع الجماعية واختطاف الرهائن والعمليات الارهابية واعمال تعذيب او اشتعل في قسوته لدى استخدام القوة .

ورأينا ان الواجب يقتضيها تدعيم مبدأ التصدي للعدوان وتهديد السلام بمبدأ المسئولية الفردية وانزال عقوبات تطابق الجرم . وهذه المسألة معقدة من الناحية الحقوقية ، ويجب في هذا المجال استشارة محكمة العدل الدولية ، وبالمناسبة فأننا سنكون الى جانب اعلاء دور هذه الهيئة واكساب صلاحيتها تاويلاً حديثاً .

ان الازمة في منطقة الخليج العربي تولد اضطرابات خطيرة في النظام الاقتصادي العالمي اجمع ، وحتى من العسير الآن تحديد كامل مداها ، وواضح ان اقتصاد البلدان النامية وفي مقدمتها الاشد فقراً سوف تواجه عواقب ثقيلة . ولا تكفي الاشارة الى ذلك فهنا يجب العمل بلا ابطاء ، ومن الضروري ان تسبّطت في اقرب وقت ممكن اليه دولية . هب انها مؤقتة الى حين ، تابعة مثلاً الى صندوق النقد الدولي او البنك العالمي ، بغرض تخفيف العواقب السلبية لهذه الازمة بالنسبة الى البلدان ذات الوضع الهش والضعيف خاصة .

ومن الضروري - في اعتقادنا - حصر « المداولات » حول العواقب الاقتصادية اللازمة ففي هيئة الامم المتحدة . يجب ان تغدو مركزاً للعمل في الحالات حين يمس ذلك مصالح كثير من البلدان .

اوروپيا ونأمل ان تشكل في منطقة اسيا والمحيط الهادئ والشرق الاوسط وامريكا الوسطى وغيرها من اصقاع العالم .

ومن الضروري ان نفكر في ان ندخل حيز التنفيذ تسجيل ماينتج ويباع من اسلحة محددة على الصعيد العالمي والاقليمي لكل شيء يجب ان يكون واضحاً هنا .

المطلوب تحديد المبادئ الخاصة ببيع وتوريد السلاح وقد بذلت محاولات في هذا الاتجاه الا انها - للأسف - لم تبلغ الهدف المنشود . ونرى ضرورياً ان يوكل الى مؤتمر جنيف لنزع السلاح بحث هذه المسألة على جناح السرعة ليرفع توصيات الى الدورة التالية للجمعية العامة . سبق للوفد السوفيتي ان اثار منذ سنتين مسألة تنشيط لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن .

وتقتنعنا الاحداث الاخيرة بضرورة العودة الى الفكرة الاولى لمؤسسي منظمنا وميثاقها .

نحن نعرف لماذا لم تتحول لجنة الاركان العسكرية الى هيئة عاملة . فان ظروف « الحرب الباردة » حالت دون ان تلعب دورها ولكننا نرى الان ان مجلس الامن لا يستطيع تادية وظائفه المنصوص عليها في الميثاق دون توصيات ونصائح هذه اللجنة .

ان مؤسسي منظمنا اخذوا بالحسبان الواقع القاسي للحرب العالمية الثانية واعتبروا بحق ان هيئة الامم المتحدة يجب ان تملك وسائل للاكراه وحتى وسائل لانهاء العدوان عند الضرورة وان تملك الية لاعداد وتنسيق مثل هذه الاجراءات لتنفيذ مهمتها وهي الدفاع عن السلام ودرء الحرب . ويرى الوفد السوفيتي ان مجلس الامن يجب ان يتخذ الخطوات التنظيمية اللازمة ليستطيع العمل تبعاً لبند ميثاق هيئة الامم المتحدة والمطلوب اولاً اتخاذ اجراءات لتنشيط لجنة الاركان العسكرية ودراسة الجوانب العملية لوضع وحدات عسكرية قومية تحت تصرف مجلس الامن . والاتحاد السوفيتي على استعداد لعقد اتفاق مناسب مع مجلس الامن . ونحن على ثقة بان اعضاء المجلس الدائمين الآخرين سيفعلون هذا وكذلك الدول الاخرى التي يمكن ان يتوجه اليها مجلس الامن بهذا الطلب . ولو عملت لجنة الاركان العسكرية كما ينبغي وتم عقد اتفاقات مناسبة بين مجلس الامن ودوله الدائمة العضوية وحل غير ذلك من المسائل بهدف تنظيم التصدي للاخطار المخيمة على السلام لما اقتضى الامر الان ان تنفرد بعض الدول في هذا العمل ، فهما كانت مبررات هذا العمل فانه يلقي رنود فعل مختلفة ويخلق مصاعب لهذه الدول نفسها . وبالإضافة الى ذلك يمكن ان ترفضه بعض الدول .

اما اعمال مجلس الامن ولجنة اركانه العسكرية وهما هيتان دوليتان منوط بهما حفظ النظام - فلا مبرر لمعارضتهما .

وهناك اثر نفسي لا يستهان به في حال امتلاك مجلس الامن بنى وقوى هدفها مكافحة العدوان .

واريد ان اشير الى ان استخدام القوة هو اجراء استثنائي وعلينا ان نراهن على الوسائل السياسية غير العسكرية ونحقق الهدف بالطريق السلمي . فهذه الوسائل تجدى اليوم اكثر من اى وقت مضى .

والازمة الاخيرة دليل مأسوى على مدى اهمية منع انتشار سلاح الدمار الشامل .

والوضع هنا مقلق والحق يقال . فقد اهتز نظام عدم نشر السلاح النووي بينما تشق الوكالة الدولية للطاقة الذرية طريقها لتوسيع رقعة ضماناتها بصعوبة كبيرة . وحال الوقت لاستخدام الاحتياط لانقاذ الوضع . ويجب وقف التجارب النووية في اسرع وقت والا هلك العالم الذي يمكن ان يبقى اذا وقفت هذه التجارب . ينبغي لنا ان نصارح الناس بذلك دون ان نتذرع بحجج مفتعلة . ومارايكم اذا طلبنا من برلمانات جميع البلدان ان تعدد موقفها من الانفجارات النووية واجرينا استفتاء برلمانيا عالمياً ؟

ماذا يجب ان يحدث بالإضافة الى ماحدث كي نبدأ « اخيراً » بتصفية السلاح الكيميائي . ويضرب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة المثل بانفرادهما في ائتلاف هذا السلاح . وماذا عن البلدان الاخرى ؟ والغريب ان ليس هناك انسان او سياسي يدعو علناً الى ابقاء المواد السامة . ومع ذلك تظل هذه القضية معلقة .

المتحدة الى عقد سحفل عالمي حول دور الفكر والعلم والتكنولوجيا في حل مشاكل العالم المعاصر . والاتحاد السوفيتي مستعد للمبادرة الى اجراء مثل هذا المحفل في ارضه .

لقد قيل الكثير في الفترة الاخيرة حول مشاكل الايقولوجيا . وفي هذا المجال فاننا نجازف بضياح مستقبلنا في الاطنان بالكلام ، ان ماينتج الان عل النطاق العالمي ضئيل للغاية . فانهدام البيئة يجري حتى الان بشكل اسرع من استعدادنا لمكافحة الخطر الايقولوجي .

وامل في ان تتمكن في مرحلة التحضير لمؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ البدء بتحليل المشاريع الملموسة لصيانة البيئة . ومن التدابير ذات الاهمية الاولى - برأينا - استحداث مركز للاسعاف الايقولوجي لدى هيئة الامم المتحدة . وقد سلمنا السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة قائمة باسماء العلماء والخبراء السوفيت الذين ستكون مستعدين لايقادهم بتكليف من هذا المركز وعلى حسابنا الى مناطق الكوارث الايقولوجية ضمن مجموعات الخبراء الدولية .

ونحن ندرك بجلاء ان سلامة البيئة تتطلب اتفاق موارد كبيرة في كل بلد بمفرده وعلى النطاق العالمي ، ويتراءى المخرج في تقليص النفقات العسكرية وتحويل الانتاج العسكري الى الاغراض السلمية ، وليس هناك مخرج اخر . والارقام معروفة . فثمة حاجة حتى نهاية القرن الى ٨٠٠ مليار دولار من اجل وقف عملية انهدام البيئة . وينفق مثل هذا المبلغ تقريبا العالم الان سنويا على الاغراض العسكرية .

وقد اظهرت مأساة تشيرنوبل كم هي ملحة ومهمة معالجة مسألة حماية البيئة .

ونحن ممتنون لمختلف الحكومات والمؤسسات التي تشارك في العمل الشاق من اجل ازالة اثار الحادث . وبودي باسم السوفيت الاعراب ايضا الى جميع المنظمات الدولية والحكومية والاجتماعية والمواطنين الافراد الذين جاعوا اليها تحذوهم الرغبة في مساعدة المنكوبين .

ونوجه الشكر خاصة الى اليونسكو والبلدان والمنظمات التي ابدت عناية مؤثرة باطفال تشيرنوبل ، فاستقبلتهم في بلدانها للاستجمام والعلاج ، واشاعت الدفء في قلوب الاطفال برعايتها وحنانها ، ونحن في بلادنا نشم كل التثمين قرار السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة بتعيين مبعوث خاص لقضايا كارثة تشيرنوبل .

والموقف المتعدد الابعاد من الامن والذي ايدته منظماتنا يكشف الصلة المتبادلة بين امن الدول ورخاء البعد الانساني الى النطاق الشامل في كل مبادرة دولية وبالنسبة لنا وكذلك لهيئة الامم المتحدة تعتبر الاساسية امرا لا ينقص عن مهمة ضمان الامن القومي والامن الدولي بوجه عام .

واعتقد ان الوقت قد حان للنظر في النزاعات الاقليمية ايضا من زاوية حقوق الانسان وبين هذه الحقوق الحق في الحياة والسلامة الشخصية وكذلك الحق في الحريات الاساسية والمشاركة في العمليات الديمقراطية لادارة حياة المجتمع .

وتكمن المهمة الاساسية للاسرة الدولية في خلق ظروف يمكن للناس فيها تقرير خياراتهم بحرية . ومعالجة الخلافات لا ينبغي لها ان تكون في الخنادق بل عبر الصناديق الانتخابية .

ولدى الحديث عن المستقبل بوجدنا ان نرد ايضا على الذين يتابعون سير العمليات في بلادنا بقلق مفهوم ، نعم لقد نشأ عندنا وضع معقد للغاية ومازال الى حين بعيدا عن الاستقرار .

ومهما كان وضع الامور متناقضا لدينا فلا بد من رؤية انها تسير امام خلفية الانعتاق والخروج النشط الى الميدان السياسي وكسب كل شعب من شعوب بلادنا سماته القومية . انها تكتشف العالم ، ويكتشفها العالم لنفسه ايضا .

ويجب الا يثير قلقا مفرطا كون هذه العملية تقترب بتعقيدات معينة وحتى باخفاقات لان الشعب السوفيتي والقوى الديمقراطية التي تتولى المسؤولية عن مستقبل اتحادنا تتفهم وضع الاتحاد السوفيتي في العالم ومسؤوليته عن صيانة الاستقرار على النطاق العالمي . وتدرك هذا جميع شعوب بلادنا المتعددة القوميات وستعمل جميعها بروح المسؤولية ، وانطلاقا من ان الاستقرار العالمي سيعنى اشاعة الطمأنينة في ديارهم .

والاتحاد السوفيتي بصفته بادا كبيرا منتجا ومصدرا للنفط سيكون مستعدا للتعاون ضمن اطر هيئة الامم المتحدة او تحت رعاية اية هيئة دولية في تنفيذ التدابير التي ترمي الى اشاعة الاستقرار في الوضع الاقتصادي العالمي . ويجب ان يكون المقصود هنا ليس بعض الخطوات ذات الطابع الخيري اكثر حيال بعض البلدان بل اعداد سياسة كوتية لاشاعة الاستقرار والتعويض .

ان التاريخ ، وخاصة الحديث . يعطينا دروسا مختلفة ، ولا يجوز تجاهلها او التقليل من شأنها ، واحدها هو انه من المستبعد ان يستقر الامن اذا لم يعزز بالنمو الاقتصادي المقترن بالانبعاث الروحي والقيم الثقافية التقليدية والتكنولوجية الجديدة والعناية بالبيئة .

ومن هنا تنبثق ضرورة توجه التعاون بالتسعينات نحو معالجة مجمل القضايا الاقتصادية والايقولوجية العالمية . ولا يجوز السماح بظهور « سور عملاق » جديد - بين الشمال والجنوب هذه المرة . واذا ماحدث ذلك فان انقسام العالم لاحقا يمكن ان يغدو مهلكا لحضارتنا . ولا يجوز لنا الابطاء اكثر . وينبغي ان تتوافر منذ اليوم استراتيجيات تنمية عالمية شاملة وحلولا للمشاكل البشرية العامة . ويجب ان تتولى تشكيلها هيئة الامم المتحدة بالارتكاز على مؤسساتها المتخصصة ويجذب الموارد الفكرية للاطراف الاخرى .

ويتطلب العالم المترابط توفر مستوى جديد للشراكة الاقتصادية المتعددة الجوانب ، ولم يعد يكفي التعاون الثنائي وفي اتجاهات متفرقة .

والدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول التعاون الاقتصادي الدولي اظهرت بجلاء ان الجميع سيكسبون اذا ما صححت كل مجموعة من البلدان مواقفها ، وابدت استعدادها لنفيذ الاتفاية الفردية او الجماعية في التعاون الاقتصادي ، ووضعت فوق كل شيء مصالح الخير العام ، واذا جاز القول - « الانانية الكونية الشاملة » التي لن تغدو انانية عندئذ .

اننا نرحب ببند بيان الدورة الخاصة التي تؤيد تكامل الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي .

ونأمل في ان تحدد هيئة الامم المتحدة بشكل ملموس مجال دعمها لهذه العمل .

ولا مراء في ان ادلاء الاتحاد السوفيتي بدلوه في هذا المضمار سيزداد بقدر تقدم التجدد الداخلي في بلادنا وتعمق الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق . وقد اخترنا لانفسنا النهج الدائب المتقارب مع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والانضمام اليها لدى تهية الظروف الداخلية والخارجية اللازمة .

كما اننا نرى نوعا من اسهامنا الخاص في تطوير التعاون الدولي . فمن الاكثر يسرا لنا - بحكم موقعنا الجغرافي وبحكم اسباب اخرى - القيام بدور حلقة وصل بين أوروبا وآسيا ، والمعاونة في تشكيل اصقاع موحدة اوروبية اسيوية - اقتصادية وعلمية - تقنية وابقولوجية وغيرها . وقد تتفع هنا ضمنا خطوط المواصلات ووسائل الاتصال السوفيتية ومنها الوسائل الفضائية .

وغدا التقدم العلمي - التقني احد اكبر العوامل التي تحدد مستقبل العالم . ان الطابع الكوني لعواقب هذا التقدم يطرح بشكل جديد قضية ضرورة تنسيق سياسة الدول في الميدان المذكور . وان من واجب هيئة الامم المتحدة ومجموعة المنظمات المرتبة بها - في رأينا - ان تمارس دورا قياديا في هذا المضمار .

وضروري خاصة في هذا المجال توفر الثقة بين الدول لفيديونها لا يمكن ازالة الحواجز من طرق التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي . ومن واجب الاسرة الدولية - في اعتقادنا - تأييد نبذ الاحتكار في مجال العلم والتكنولوجيا . وبدون ذلك سيكون من العسير شن نضال فعال ضد ضعف التطور ومشاكل العالم النامي الكثيرة

ولو تسنى وضع التقدم العلمي - التقني حقا في مركز استراتيجيات التنمية العالمية لا يمكن ان يتم الى حد كبير تقليص الظواهر المقلقة مثل « هجرة الادمغة » ، والهجرة المتنامية لاصحاب المهن وتنامي كافة اعمال البحث العلمي ، وانكماش جبهة الابحاث ، وسيكون شيئا نافعا لو بادرت هيئة الامم

الناس في كل مكان يندفعون في نفس النحو تقريبا . والناس في كل مكان يريدون نفس الاشياء تقريبا : الفرصة لأن يحيا حياة هادئة - الفرصة لاختيار حياة يمكن فيها لهم ولأولادهم أن يتعلموا وأن ينموا في صحة جيدة وأن يعبدوا ربهم بحرية وينعموا بجنى عمل أيديهم وفائدتهم وعقولهم . اننا لا نتحدث هنا عن قوة الدول ، إنما قوة الفرد . القوة التي تمكنه من الاختيار ، من المخاطرة ، ومن النجاح .

إن هذا العالم جديد ومختلف . ولم نشهد منذ عام ١٩٤٥ إمكانية حقيقية لاستخدام الأمم المتحدة فيما صممت لأن تكون - مركزا للأمن الجماعي الدولي .

لقد كانت التغييرات في الاتحاد السوفيتي عنصرا حاسما في تقوية الأمم المتحدة . وأخيرا تجاوزت العلاقات بين الولايات المتحدة لمفهومي الاحتواء والمواجهة ، ونسعى الآن إلى الوفاء بوعده تفاهم مشترك متبادل .

وعندما ألتقى الاتحاد السوفيتي مع الكثير منا ، هنا في الأمم المتحدة ، على إدانة عدوان العراق ، لم يعد هناك شك في أننا وضعنا أربعة عقود من التاريخ وراء ظهورنا .

وإنه ليحدونا الأمل في ألا يعود جهاز الأمم المتحدة إلى التجمد بالانقسامات التي ابتلينا بها خلال الحرب الباردة ، فنستطيع بعد طول انتظار ، أن نبني جسورا جديدة وأن نزيل الأسوار القديمة .

وأخيرا وبعد طول انتظار سنكون قادرين على بناء عالم جديدة على أساس حدث كان محط آمالنا جميعا - نهاية الحرب الباردة .

وسيشاهد العالم ذلك بعد يومين من الآن عندما يتم دفن الحرب الباردة رسميا في برلين . ويجب أن يشارك سؤال أساسي في هذا الوقت ، وقت الاختبار . إنه سؤال موجه ، لا إلى أية دولة بمفردها .. بل إلى الأمم المتحدة . والسؤال هو : هل نستطيع أن نعمل معا في شراكة جديدة مع الدول ؟ هل نستطيع القوة الجماعية للمجتمع العالمي التي تعبر عنها الأمم المتحدة أن تتحد لردع وهزيمة العدوان ؟

ذلك لأن معركة مثل التي دارت خلال الحرب الباردة ليست المعركة البطولية الأخيرة لهذا القرن . فقبل شهرين ، في الأسابيع الأخيرة ، افسدت جمال الصحراء الكويتية المسألة الهادئة رائحة محركات الدبابات وهديرها . ودوى مرة أخرى صدى الرعد البعيد في السماء الصافية . واستيقظ العالم مرة أخرى ليواجه مدافع شهر آب / أغسطس .

ولكن العالم كان مستعدا هذه المرة . كانت استجابة مجلس الأمن القوية التي لم يسبق لها مثيل حاسمة حيال عدوان العراق الذي لم يكن له مبرر . لقد تبني مجلس الأمن ثمانية قرارات كبرى منذ الغزو في ٢ آب / أغسطس ، وأرسي شروط حل الأزمة .

ومازال يتعين على نظام الحكم في العراق أن يواجه الحقائق . ولكن كما قلت في الشهر الماضي : أنه لن يسمح لضم الكويت بالبقاء . إن تلك ببساطة ليست وجهة نظر الولايات المتحدة ، بل إنها وجهة نظر كل كويتي ، وجامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة ، الذي يقف ضد العالم . ودعوني أنتهز هذه الفرصة لأؤكد سياسة حكومتى . إن الولايات المتحدة تؤيد استخدام العقوبات لأرغام قادة العراق على الانسحاب من الكويت فوراً وبدون شرط أو قيد . كما أننا نؤيد أيضا تقديم الأدوية والمواد الغذائية للأغراض الإنسانية ، مادام من الممكن الإشراف على التوزيع إشرافا مناسباً . إن نزاعنا ليس نزاعا مع شعب العراق فنحن لا نريد أن يقاسوا . أن نزاع العالم هو نزاع مع الدكتاتور الذي أمر بالغزو .

وقد أرسلنا كما أرسل آخرون قوات عسكرية إلى المنطقة لتنفيذ العقوبات ، ولردع ، وإذا دعت الضرورة للحماية من اعتداء آخر . لقد أرسلت القوات الأمريكية تلبية لطلب الحكومة السعودية . إن الشعب الأمريكي - وهذا الرئيس يريد أن أعادة كل جندي أمريكي إلى بيته بمجرد إنجاز المهمة .

وعن طريق مجلس الأمن ، صدر حكم على العراق من هيئة محلفين من بين أقرانه - نفس دول الأرض . واليوم يقف النظام العراقي معزولا وغير منسجم مع الأزمنة ، ومنفصلا عن العالم المتحضر لا بفسحة من الوقت بل بقرون .

إن عدوان العراق المستفز هو عودة إلى حقبة أخرى ، أثر مظلم لعهد مظلمة . ولقد نهب الكويت ورهب المدنيين الإبرياء واحتجز حتى

لقد اقتنعنا في سياق تجديد مجتمعنا بأهمية حماية مبادئ الديمقراطية على جميع الأصعدة - من الصعيد الداخلي إلى الصعيد الدولي . وأن الاخفاق أو الاسوأ انهيار المحاولات للمضي في طريق الديمقراطية ستترك تأثيرا سيئا للغاية على مستقبل العالم ، ناهيك الحديث عن خطر نقشي الفوضى وانبثاق أنظمة دكتاتورية جديدة .

وعلى الجميع أن يبذلوا الاهتمام بالآلا يحدث ذلك . كما تعتبر أمرا حيويا بالنسبة للجميع اليوم المهمة الإنسانية التي طرحها إيمانويل منذ قرنين : « أن إقامة المجتمع المدني الشامل الذي يسوده القانون يعتبر من أعظم المشاكل بالنسبة لبنى آدم وتضطرهم الطبيعة إلى حلها » .

ويكمن الحل في تعزيز أدوات التعاون الإنساني القائمة والالتزام بجميع الوثائق الدولية حول حقوق الإنسان ، وتطوير إجراءات الرقابة الإنسانية الدولية .

ظللنا نتحدث عن انعقاد ٤٥ دورة للجمعية العامة ليس فقط عن نموج منظمتنا قدر ما نتحدث عن انبعاثها الذي بدأ ، واستعادتها وفقا للمخطط المرسوم عام ١٩٤٥ ونحن إذ نزيل طبقة سخام « الحرب الباردة » سنرى أمامنا الإبداع الحكيم للفكر الجماعي . أن الأمم المتحدة أسست منظمتها باعتبارها مؤسسة للعمل . وعلينا أن نهتم بجعل أقوالنا منذ الآن تتطابق مع أعمالنا المشتركة ، وحين وقت القيام بهذا بالذات وفلسفة اليوم هي فلسفة العمل .

اننى اتحدث للمرة السادسة من هذا المنبر وأشارك في أعمال الجمعية العامة . انها مدرسة كبيرة وممتازة .

فإن يمكن أيضا التعامل مع مثل هذه المجموعة المتباينة من المشاكل البشرية ومع مثل هذه الكوكبة من الشخصيات وأصحاب الفكر والتأهيل والمعارف الواسعة ، وتتجسد هذه الخصال في بيريز دي كويلار السكرتير العام لمنظمتنا .

ويسعدنى أن جعلتنى الأقدار أعمل وأخالط هنا عددا كبيرا من السياسيين وعظام الرجال في السنوات حين عادت هيئة الأمم المتحدة إلى ماينيفي أن تكون عليه - كمركز لتنسيق أعمال الأمم . وشكرا لكم أيها الأصدقاء على ذلك .

كلمة الرئيس الأمريكى جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١ / ١٠ / ١٩٩٠)

- ألقى الرئيس الأمريكى جورج بوش كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول أكتوبر ١٩٩٠ ، هذا نصها :

حضرة الرئيس ، حضرة الأمين العام ، حضرات المندوبين الكرام : إنه لمن دواعى الاعتزاز أن أرحب بكم اليوم فيما نبدأ ما يسجل بداية دورة جديدة وتاريخية للجمعية العامة .

قبل خمس وأربعين سنة ، وفي حين كان أوار الحرب لا يزال مشتتلا عبر محيطين وقارتين ، بدأت مجموعة صغيرة من الرجال والنساء السعى لبعث الأمل من الخراب . واجتمع هؤلاء في سان فرانسيسكو مبتعدين عن غمام الحرب وهولها ليحاولوا إقامة هيئة جديدة يمكن أن تدعم تحقيق حلم قديم . وسعى هؤلاء ، وكانوا مثاليين جدا ولكن الحرب خففت قليلا من تلك المثالية ، إلى بناء جسر من نوع جديد ، جسر بين الأمم ، جسر يمكن أن يساعد في نقل البشرية من أهلك لياليها إلى أبهى أيامها .

ولقد جسدت تأسيس الأمم المتحدة أعز آمالنا بعالم ينعم بالسلام . وخلال السنة الماضية اقتربنا أكثر من أى وقت مضى من تحقيق تلك الآمال . فلقد شهدنا قرنا تقطعه أربا الأخطار الشديدة والاسلاك الشائكة يتلاشى ليحل محله عصر جديد يتسم بالسلام والتعاون والحرية .

لقد اجتاحت ثورة ١٩٨٩ العالم تحملها نسمة جديدة من الحرية غيرت الأجواء السياسية من أوروبا الوسطى حتى أمريكا الوسطى ، وطاولت كل أنحاء العالم تقريبا .

وتلك النسمة يمدّها بأسباب الحياة الآن أدراك كل تقريبا لحقيقة جوهرية بسيطة هي أن الروح الإنسانية لا يمكن حبسها إلى الأبد . والحقيقة إن

حلم قيام نظام دولي جديد الى كابوس مروع من الفوضى تحل في ظله شريعة الغاب محل قانون الدول . وذلك هو السبب الذي من أجله ردت الأمم المتحدة بمثل هذه الوحدة والتصميم التاريخيين . وهذا هو السبب الذي من أجله يشكل ذلك العدوان اختيارا ليس بوسعنا أن نفشل فيه . وأننى وأنت من اننا سننتصر . وللنجاح أيضا مضامين دائمة . تعزز المقاييس الحضارية للسلوك الدولي وترسى سابقة جديدة في مجال التعاون الدولي وتجعل توقعات رؤيتنا للمستقبل أكثر إشراقا .

هناك عشرة أعوام أخرى قبل حلول نهاية القرن . عشرة أعوام إضافية لنضع بعدها نضال القرن العشرين وراء ظهورنا بصورة دائمة . عشرة أعوام إضافية لتقديم المساعدة في الشروع في شراكة جديدة بين الدول . وعلى امتداد هذه الأعوام العشرة - وابتداء من الآن سيكون للأمم المتحدة دور جديد حيوي تلعبه في مجال البناء باتجاه تلك الشراكة . وقد أظهرت الجمعية العامة العام الماضي الكيفية التي يمكن فيها أن نحقق تقدما عظم باتجاه منظمة أمم متحدة أكثر برجماتية ونجاحا للمرة الأولى ، بدأ مجلس الأمن الدولي يعمل كما صمم له أن يؤدي عمله .

وهذا هو وقت تنحية المناقشات القديمة والاجراءات القديمة والمناظرات القديمة والقرارات القديمة . لقد حان الوقت لنجعل العمل البراجماتي يمل محل الهجمات العنيفة .

ولقد اثبتنا ان بوسع الأمم المتحدة أن تعتمد على القوة الجماعية للمجتمع الدولي . وقد اظهرنا ان بوسع الأمم المتحدة ان تسمو للتصدي للعدوان ، على النحو الذي امل مؤسسوها ان تتصدى له . وحاليا ، خلال وقت الاختبار هذا يجب علينا أيضا ان نثبت ان الأمم المتحدة هي المكان المناسب لبناء التأييد والاجماع العالميين لمواجهة التحديات الأخرى التي تواجهنا .

ومازال العالم مكانا خطرا . وكثيرا ما يعتمد أمننا ورفاهيتنا الى حد ما على أحداث تقع بعيدا . اننا بحاجة الى جهود تعاونية دولية جادة تحقيقا لتقدم في صدد تهديدات البيئة وفي صدد الارهاب وارادة عبء الديون وشبكة ترويج المخدرات دوليا وفي صدد اللاجئين وجهود تحقيق السلام في شتى أرجاء العالم .

ولكن العالم ما زال أيضا مكانا يبعث على الأمل هالدعوة لأن الديمقراطية وحقوق الانسان تولد من جديد في كل مكان . وهذه الدعوة هي تعبير لتأييد القيم الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة وهي تشجع أملنا في عالم أكثر استقرارا وأكثر سلاما وأكثر ازدهارا .

ان الانتخابات الحرة هي اساس الحكومة الديمقراطية وبوسعها ان تولد نجاحا هائلا كما رأينا في ناميبيا ونيكاراجوا ، وقد حان وقت اقامة دور الأمم المتحدة في مثل هذه الجهود بصورة رسمية أكثر . ولذلك اقترح اليوم ان تنشئ الأمم المتحدة منصباً لمسئول خاص للمساعدات الانتخابية ، تساعد لجنة انتخابات تابعة للأمم المتحدة تتألف من خبراء بارزين من شتى أرجاء العالم .

وكما هو الأمر بالنسبة الى الانتخابات الحرة ، فاننا نعتقد أيضا أن العضوية العامة في الأمم المتحدة لجميع الدول هي محور مستقبل هذه المنطقة والمشاركة الجديدة التي ناقشناها .

البيان الأمريكي - السوفيتي المشترك (٣ / ١٠ / ١٩٩٠)

يجيء عقد الجلسة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في خضم أعظم تغيرات تشهدها الشؤون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . وتفسح الطبيعة الصدامية للعلاقات بين الشرق والغرب في هذه الأجواء المجال أمام علاقة وشراكة تعاونية . والأمم المتحدة أخذت في التحول بسرعة إلى مركز حقيقي لاتخاذ إجراءات مشتركة متفق عليها في حين يعيد مجلس الأمن الدولي تأكيد دوره الحيوي في الحفاظ على الأمن الدولي ، والتسويات السلمية للنزاعات ومنع وقوع الصراعات .

وبرغم ذلك فإنه مازال هناك الكثير من التحديات التي تنتظر المعالجة والمشاكل التي تنتظر الحل في الطريق نحو مستقبل مشرق ينعم فيه العالم بالسلام .

وفي إعادة التأكيد على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد

الدبلوماسيين كرهائن . وينبغي على العراق وزعمائه ان يعتبروا مسئولين عن جرائم الانتهاك والتدمير هذه . إلا أن هذا الاستهزاء المثير للاشمئزاز بحقوق الانسان الاساسية لم يكن مفاجئا تماما . ان الآلاف من العراقيين قد اعدموا لاسباب سياسية ودينية ، والكثيرون غيرهم اعدموا نتيجة حرب ابادت شنت بالفازات السامة ضد القرويين الاكراد في العراق .

وكمجموعة عالمية ، يتعين علينا أن نعمل لا فقط لردع استعمال الأسلحة غير الانسانية مثل غازات الخردل والاعصاب - بل أيضا للقضاء على الأسلحة تماما . ولهذا السبب جئت قبل عام مضى الى الجمعية العامة باقتراحات جديدة لابعاد هذه الأسلحة المخيفة عن وجه الأرض .

لقد وعدت بأن تقوم الولايات المتحدة بتدمير أكثر من ٩٨ في المائة من مخزونها في السنوات الثماني الأولى من معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية ، و١٠٠ في المائة - أي كلها خلال عشر سنوات ، اذا ما وقعت المعاهدة كل الدول التي لديها قدرات في مجال الأسلحة الكيميائية .

لقد وقفنا الى جانب تلك الوعود في حزيران - يونيو . وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقية تشكل معلما هاما لوقف انتاج وتدمير الاكثري الساحة من مخزوننا ويجري اليوم تدمير الأسلحة الكيميائية الامريكية .

الا أن الوقت اخذ في النفاد . هذا ليس مجرد قلق ثنائي ان أزمة الخليج تثبت مدى أهمية ان نعمل معا - وأن نعمل الآن - للوصول الى حظر مطلق وشامل عالميا على هذه الأسلحة . ويتعين علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لوقف انتشار الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والصواريخ البلاستيكية التي يمكن أن تمطر الدمار الشامل على شعوب بعيدة .

باستطاعة الولايات المتحدة المساعدة في احلال يوم جديد يوم تصبح فيه هذه الأنواع من الأسلحة المخيفة - والطفة المخيفون الذي يمكن ان يستعملوها - شيئا من الماضي . وبإمكاننا ان نترك هذه الأسلحة المظلمة خلفنا في العهود المظلمة التي ننتمى اليها ، وأن نضبط الى الامام لتتويج حركة تاريخية نحو نظام عالمي جديد وحقة طويلة من السلام .

لدينا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم المتحدة تتحدى الحرب الباردة شراكة تستند الى التشاور والتعاون والعمل الجماعي ، خاصة عن طريق منظمات دولية ، اقليمية شراكة متحدة بالبدا بحكم القانون ، ومدمعة بتقاسم مساو للتكاليف والالتزام . شراكة تتمثل اهدافها في زيادة الديمقراطية وزيادة الرخاء وزيادة السلام وتخفيض الأسلحة .

وإن نتطلع الى المستقبل ، يوفر لنا التقويم معلما مناسبيا معلما يمكننا من أن نقوم التقدم الذي حققناه كمجتمع دولي .

والعام الالفين يسجل نقطة تحول ، ليس فقط لنهاية العقد وليس فقط لنهاية القرن بل أيضا نهاية الالف عام .

بعد عشرة أعوام من الآن ، حين تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخامسة والخمسين ستشاهدون كثيرا منا نحن ، داخل هذه القاعة ، وقد أصبح شعربنا أكثر شبها ، ولعل سيرنا سيكون أقل حيوية . ولكنكم لن تجدوا أننا أصبحنا أقل أملا أو مثالية أو أقل ثقة في نصر الانسانية النهائي .

وأننى استشف عالما بلا حدود وتجارة حرة والاهم من ذلك - عقولا متفتحة . عالم يحتفل بتراث مشترك تشاطره جميع شعوب العالم ، لا يعزز افراده بمسقط رأسهم أو وطنهم فقط بل أيضا بالانسانية بالذات . وأننى استشف عالما تائر بروج شبيهة بروج الألعاب الأولمبية : عالما لا يركز على اساس دافعه الخوف ، بل دافعه الفرح والابتهاج وسعى اصيل للتفوق .

وأننى استشف عالما تواصل الديمقراطية في ظله كسب اصدقاء جدد وتغيير مواقف اخصام قدامى ، وحيث تستطيع الدول الامريكية - الشمالية والوسطى والجنوبية - ان توفر نموذجا للمستقبل تلتذى به الانسانية جمعاء - اول نصف كرة ارضية في العالم أصبح ديمقراطيا تماما .

وأننى استشف عالما يبنى على اساس النموذج الجديد المتنامي للوحدة الأوروبية . ليس أوروبا فقط بل العالم بأسره أيضا - وقد أصبح ، كاملا وحرا غير مجزا .

وهذا بالذات هو السبب في أن العدوان الحالي في الخليج لا يهدد أمن المنطقة فقط بل أيضا تصور العالم بكامله لمستقبلنا ، انه يهدد بأن يحول

الخاص بالبيئة والتنمية ونحن نريد أن نرى هذا المؤتمر يضع خطة عمل واقعية من شأنها أن تحدد مسار الأمم المتحدة خلال العقد القادم . ومجال آخر تقوم فيه الأمم المتحدة بتوطيد التغيير السلمى هو تسهيل اجراء انتخابات حرة وعادلة والمساعدة التى قدمتها الأمم المتحدة الى كل من ناميبيا ونيكاراجوا كانت ناجحة نجاحا دراماتيكيا . وهناك اوضاع اخرى كثيرة يجرى في ظلها الطلب من الأمم المتحدة تقديم خدماتها وسيعمل بلدينا بالاشتراك مع الدول الأخرى الاعضاء في الأمم المتحدة وأمينها العام لوضع بنية دولية لتقديم المساعدة للعملية الانتخابية بهدف تمكين المنظمة ، بناء على طلب الدول المعنية من بذل هذا الجهد المهم بصورة فعالة .

ان أحد مجالات تعاوننا الثنائي متعدد الاطراف هو إدارة وتدبير الأمم المتحدة وخاصة ميزانيتها . وبصفتنا من كبار المساهمين في الأمم المتحدة ، نعتقد أن من الضروري الأخذ بجميع وجهات النظر المتعلقة بالميزانية ، وأن اتفاق جميع المساهمين الرئيسيين مطلوب لكي يمكن تحسين الميزانية . ولكي يكون هناك أجماع ، ينبغي على نظام الأمم المتحدة أن يحسن ترتيب الأولويات ويحسن التنسيق بين شتى برامج الأمم المتحدة . وينبغي أن تكون الغاية استبعاد البرامج والنشاطات المطابقة لبعضها البعض والتأكد من الاستفادة من شتى عناصر الأمم المتحدة بأكلا صورة ممكنة .

ولكي يكون ترتيب الأولويات والتنسيق فعالين ، سيحتاج الاعضاء إلى معلومات أوضح وأكثر شمولاً حول ما تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ويتعلق بالإسهام المقوم والتلوى . إن دولتنا تقدمان عنصرا مهما لموارد الأمم المتحدة . ونقر بهذه الصفة بمسئولية قيامنا بدفع المبالغ المقومة في الحال لكي تتوافر للأمم المتحدة الموارد المطلوبة لأداء مهامها بأسرع ما يمكن . مع عدم نسيان ضرورة تعزيز الإصلاحات الإدارية والميزانية التى اتخذت خلال السنوات الأخيرة .

وننوى العمل على كفاءة مزيد من التعزيز لكفاءة الجهاز التنفيذى للمنظمة . إن التحديات القائمة أمام المجتمع الدولى والأمم المتحدة عظيمة ، وكذلك أيضا فرض تعاون متعدد الاطراف أكثر والاضل لمواجهة مشاكل زماننا والسيطرة عليها . وفي جميع مجالات نشاط الأمم المتحدة يمثل التبرز من المواقف العقيمة والصلبة التى املتتها الايديولوجية وليس التطبيق العملى مطلباً أساسياً لايجاد مناخ متسم بالثقة داخل الأمم المتحدة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة . وبوسع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً بالنسبة للقضايا التى تشغل بال العالم . وسنؤيد بصورة فعالة جهوداً تبذل في شتى جوانب نظام الأمم المتحدة لتطبيق وتعزيز مبادئ ونظم السلام الدولى والأمن والتعاون الدوليين التى أرسى الميثاق قواعدهما .

كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١٩٩٠ / ١٠ / ٤)

القى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٩٠ ... فيما يلي نصها :- السيد الرئيس :

أسمحوا لي في بداية كلمتي ان أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر ، وتهنئتي الشخصية ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة والحيوية للجمعية العامة . ولست أشك في انكم - بحكم كفاءتكم وقدراتكم التى أعلمها واقدرها من خلال ما يربطنا من صداقة قديمة - سوف تديرون أعمال هذه الدورة على نحو يكفل لها النجاح ويضمن لها تحقيق ما نصبو اليه من نتائج ونمايات . كما لا يفوتني في هذه البداية ان أشيد بالدور المتميز والاداء المرموق اللذين ابداهما سعادة السفير جاريلا خلال رئاسته للدورة الـ ٤٤ . وكذلك اود ان أعبر عن تهنئة بلادى للشعب اليمنى على خطوته التاريخية كما اود ان أعبر لحكومة وشعب ليشنشتاين عن التهنئة الحارة لانضمامها الى المنظمة الدولية .

ان هذه الدورة تنعقد في لحظة تاريخية إذ تتواكب مع اعلان الوحدة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، التى بحق خطوة عملاقة لعلها من أبرز نتائج انتهاء الحرب الباردة ، ونأمل ان نرى عن قريب تحقيق نموذج آخر لهذا النمط بأن يتوحد شطرى كوريا لما فيه خير ورفاهية للشعب الكورى . السيد الرئيس :

السوفيتي في العام الماضى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تيفته بالاجماع ، فإن بلدينا سيوليان اهتماما خاصا في الأمم المتحدة ومنظوماتها وبرامجها المتخصصة لتشجيع حلول عملية متعددة الوجة لقضايا السلام والأمن الدوليين . والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . ومن أجل تحقيق هذا ، سنسعى إلى التعاون مع جميع الدول الأخرى الاعضاء في تحقيق الأهداف التالية .

تعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى تشجيع السلام والأمن الدوليين بجميع أوجهها عن طريق تشجيع استخدام أكثر نشاطا لمهام المساعى الحميدة التى يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة بناء على طلب الدول الاعضاء بالإضافة الى المساعدة في تنظيم الانتخابات .

إرساء إحساس جديد بالمسئولية في الأمم المتحدة عن طريق تشجيع الابتعاد عن الاطراف الخطابى لمصلحة الجهود التى تستهدف معالجة القضايا الرئيسية في التسعينات بشكل عملي ، بما في ذلك القضايا التى تواجه أكثر من دولة مثل مشاكل المخدرات ، والبيئة ، والتنمية ، والارهاب ، وحقوق الانسان .

تشجيع طريقة جديدة لبذل الجهود الدبلوماسية داخل نظام الأمم المتحدة من أجل استئصال البرامج والنشاطات المتشابهة وضمان أن يتم استغلال الأمم المتحدة بأكثر الأساليب فاعلية .. ونطلق على هذا اسم « الأمم المتحدة الواحدة » .

ضمان توفير الموارد الكافية للأمم المتحدة لكي تتمكن من العمل بشكل فعال عن طريق دفع الالتزامات المالية للأمم المتحدة من قبل الدول الاعضاء في مواعيدها .

أسهمت الجهود المشتركة إسهاما مهما في تخفيف حدة التوترات في جنوب افريقيا وأمريكا الوسطى . وهى جزء من الجهود الرامية الى إعادة تسوية قضية كمبوديا . وإن سعينا متواصلا لايجاد حل عملي للنزاع وعدم الاستقرار في الخليج الفارسى والشرق الأوسط ، وأفغانستان والسلفادور . وفي الخليج الفارسى ، نواجه تهديدا في غاية الخطورة لسلامة نظام دولي اخذ في النشوء . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعملان بالاشتراك مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولى لوضع رد منسق على هذه الأزمة التى لا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة . ورد الفعل السريع للمجتمع الدولى على عدوان العراق الخطير الذى لم يسبقه استقرازا يعمل بمثابة تذكير من شأنه أن يعيد أى معتد في المستقبل الى صوابه . والمجتمع الدولى لن يتحمل هذا الشكل من العدوان الذى ارتكبه العراق بدون أن يسبقه استقرازا . ونحن نحث جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة على ان تواصل مساندتها للعقوبات التى فرضها مجلس الأمن الدولى بمقتضى قراره ٦٦١ و٦٧٠ لغاية ما يعتزل العراق لطلب مجلس الأمن الدولى بأن يسحب قواته فوراً وبصورة تامة بدون قيد أو شرط من الكويت . ونحن ندعو أيضا إلى إعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

إن بنية العلاقات الدولية المتغيرة بسرعة تتطلب منظمة أمم متحدة تستطيع ٩٩٩٩ ، في حين تبقى مخلصه لمبادئها الأصلية ، أن ترد بمرونة وفعالية على التحديات الجديدة عندما تبرز أمثال المخدرات ، والبيئة ، وكذلك الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الانسان .

وأمثلة ملموسة عن ابتعاد الأمم المتحدة عن الكلام الرنان والافراط السياسى اللذين يتسببان في اشاعة الانقسام برزت في الدورة الاستثنائية الخاصة بالتمييز العنصرى في جنوب افريقيا التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر الماضى واستأنفتها الشهر الماضى حيث تمكنت الأسرة الدولية من ابراز معارضتها الحازمة للتمييز العنصرى في حين وافقت بالاجماع على طريقة معالجة بناءة تقوم على اساس اجراء حوار بين جميع الاحزاب في جنوب افريقيا . وسنعمل لتحقيق نتائج بناءة ايضا في الجمعية العامة خلال العام الحالى .

والدورة الخاصة التى عقدتها الأمم المتحدة حول التعاون الاقتصادى الدولى في نيسان/ ابريل ١٩٩٠ تعكس ايضا الالتقاء المتنامى لوجهات النظر عبر العالم بأسره على ضرورة ايجاد طرق أكثر فعالية لمعالجة مسألة التنمية الاقتصادية القومية ، في اطار بيئة اقتصادية دولية داعمة وإن بلدينا سيواصلان العمل معا لترسيخ مزيد من الالتقاء في هذا الاتجاه وسنؤيد ايضا الجهود الرامية الى ضمان اعداد برامجى وديقى لمؤتمر ١٩٩٢

لنصوص قرارات مجلس الامن في هذا الشأن ، إن قرارات مجلس الامن المتعاقبة ذات الصلة بالغزو العراقي للكويت - يتعين أن تشكل ارضية صلبة يقف عليها التيار السلمي في تسوية هذه المشكلة .

وعندما اقول ، التيار السلمي ، سادة الرئيس فانما اعكس حرص مصر - رئيسا وحكومة وشعبا - على تجنب المنطقة ويلات ومضاعفات الخيار العسكري .

ان الجهود التي يبذلها الرئيس حسنى مبارك من اجل ايجاد تسوية سلمية لتلك الازمة ، ومناشدته الخالصة والمخلصة للقيادة في العراق بتحكيم العقل ، والثوب الى الرشيد ، والتجارب مع الاجماع - الدولى الاقليمى - في المطالبة بالانسحاب من الكويت - انما ينبع من رغبة مصر الحقيقية في ايجاد مخرج سلمى قبل فوات الاوان ، ول تجنب المنطقة مزيدا من اراقة الدماء ، وحسبنا ما اريق بالفعل من مبادئ وقيم ، ومسلمات .

ان موقف مصر المبدئى من ازمة الخليج ، لا يأتى منسجما مع القرارات الفعالة والحاسمة لمجلس الامن حيال هذه الازمة وحسب ، وانما يعبر ايضا ، بوضوح وتجرد - عن المسؤولية التاريخية والادبية التي تضطلع بها مصر في الوطن العربى ، وهى مسؤولية لا خيار لها فيها ولا اختيار ، بقدر ما تمثل شكلا من اشكال الجبر التاريخى الذى لا محيد عنه .

السيد الرئيس

انه ازاء تفاهم الموقف وتزايد التوتر في الخليج ، يجب الا نغفل عن بؤرة اخرى للتوتر في المنطقة الا وهى استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية وتزايد معاناة الشعب الفلسطينى تحت هذا الاحتلال .

ان اسرائيل تكون مخطئة لو تصورت ان مضاعفات ازمة الخليج - وتضاعفها - من شأنها ان تصرف الانظار عن القضية الفلسطينية ، وعن انتفاضة الشعب الفلسطينى . وعن اهمية هذا الشعب في مطالبته بحقوقه غير قابلة للتصرف وبوجه خاص حقه في تقرير مصيره .

وبقدر عدم استقامة منطق الربط بين ابعاد احتلال العراق للكويت واحتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وبقدر فساد منهج تعليق تسوية الاولى على الثانية - فان اسرائيل تغطيء التقدير لو انها اسقطت ازمة الخليج من اجل طمس معالم القضية الفلسطينية او موارثها وسط دائرة من النسيان ، وذلك مع ايماننا التام بان مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بطريق القوة مبدأ لا يتجزأ .

وهنى لا تغفل الاوراق ، وتضيق ملامح الصورة . فان على الرأى العام العالمى الا يغفل عما تفعله اسرائيل في الاراضى العربية المحتلة من تطبيق للعقوبات الجماعية ، وهدم المنازل والاجراءات التعسفية التى تفرضها اسرائيل في الاراضى المحتلة ، وترحيل النساء الفلسطينيات واطفالهم ، فضلا عن استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيت الى اسرائيل وتوطينهم في الاراضى العربية المحتلة .

السيد الرئيس :

أرد أن أتوجه بالتمنية الى دولة ناميبيا الى نواب عضويتها في الجمعية العامة مما يشكل اضافة بارزة الى فعالية المنظمة وترسيخ مظاهر عالميتها . ومع تحقيق استقلال ناميبيا وانخراطها مع سائر أعضاء اسرة التحرر ، بحيث لا يتبقى الآن الا حصول شعب جنوب افريقيا المناهض على كافة حقوقه والغاء نظام الأرتايت .

وهنى يمكن الاسراع في ايقاع استقلال شعب جنوب افريقيا أناشد من هذا المكان كلا من « المؤتمر الافريقى الوطنى » و « المؤتمر الافريقى الجامع » ان يوحداه صفوفهما كما نأمل ان يتوصل الزعيم نلسون مانديلا الى ارضيه مشتركة مع « يونيلزى » من أجل وقف أعمال العنف ومن أجل تنسيق المواقف بينهما ودفع مسيرة التحرر .

بينما توجد مؤشرات متزايدة على أن افريقيا تقترب من ذروة نضالها من أجل الحرية ، لأن القارة الافريقية مازالت تعاني من آثار الأوضاع الاقتصادية الدولية غير المواتية اضافة الى المشاكل الاقتصادية المزمنة وتبعات الكوارث الطبيعية وعلى رأسها مشكلتى الجفاف والتصحر . وإذا ترحب مصر بما أعربت عنه بعض الدول المتقدمة من إلغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض الدول الافريقية - وخاصة الدول الأقل نموا - فانها تأمل في اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية على الدول الافريقية ، والذي جاء تصويره بشكل موضوعى وأمين

لعل من أهم ملامح تلك الدورة التى تنعقد في أعقاب الحرب الباردة ، ويعد ان يبدأ الوفاق يستتب في المجتمع الدولى ، بكل ما يعنيه ذلك من مفاهيم جديدة ايجابية ، والقدرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب وأمانى المجتمعات .

ان انتهاء الحرب الباردة هو - في تقدير وفد مصر - أهم علامة طريق تسهدها العلاقات الدولية في الحقبة المعاصرة .

ومع ترحيبنا الواجب بهذه الصفحة الجديدة ، الا أننا في العالم الثالث لا نملك ان نغلق اذهانتنا عن بعض الهواجس التى قد تترتب على توثيق التعاون بين الشرق والغرب إذ يخفى ان يتم ذلك التعاون على حساب « الجنوب » أو ما يسمى بمخاطر « تهيش » الجنوب . وهو ما ينبغى على الدول المتقدمة - من ناحية - ان تتجنبه . وعلى الدول النامية - من ناحية اخرى - ان تهتظ له .

إلا أن ثمة مكسب هام ذا اصداء مدوية قد ظهر مؤخرا ارى انه يستحق التسجيل ، ألا وهو تقوية ودعم دور ومصادقية الأمم المتحدة ... إذ لا شك ان هذه الدورة الخامسة والأربعين تنعقد وقد توفر للمنظمة الدولية الكثير من أسباب المكافة العالمية . واتصور ان هذا سوف يتيح لدول العالم الثالث ان تضطلع بدور أكثر فاعلية وتأثير في تسيير امور المنظمة لما فيه صالح السلم والامن الدوليين القائمين على العدل .

لقد اثبتت الأمم المتحدة على مدى الاعوام الماضية مدى احتياج المجتمع الدولى لها ، ومدى اهمية ان تترك لتؤدى دورها الذى من أجله خرجت الى الوجود ، الا وهو الحفاظ على السلام والامن الدوليين والاحتكام الى نصوص ودوح ميثاقها .

والأمم المتحدة - بنفس المعيار - قد اثبتت ايضا مدى نهائى الدهاوى والانتقادات التى كانت توجه لها .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد اكدت مؤخرا مصورية دورها من أجل فرض الالتزام بمبادئ الميثاق والسعى الجاد لتسوية المشاكل الدولية وسط مناخ الوفاق الدولى ، فان استمرار هذا الدور يتطلب منا جميعا التضامن من أجل التصدى ضد أى محاولة للعدوان ، والتوسع ، وانتهاك سيادة الدول اعضاء المنظمة وخرق شرعيتها .

وبالإضافة الى هذا فان انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدى بالتبعية الى قطع اشواط ملموسة على طريق نزع السلاح وهو الأمل الذى يراود البشرية في نزوعها الطبيعى الى السلم والطمانينة والرخاء . كما انها غاية تعضى مع سعى مصر الدائم لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

السيد الرئيس :

أما وقد المحت الى العدوان والتوسع وانتهاك السيادة والشرعية ، فاننى أجد لزاما أن أتعرض للأحداث المأساوية التى بدأت في الثاني من أغسطس الماضى عندما غزت الجيوش العراقية اراضى دولة الكويت .

لقد أعاد الغزو العراقى للكويت ، وأطاحته للحكم الهرمى فيها ، اهاد الى الاذهان حقبة مجللة بالسواد والمرارة سبق ان مر بها المجتمع الدولى منذ نصف قرن مما أدى الى نشوب الحرب العالمية الثانية .

ومما يدعوا للأسف أنه ما ان تنفس المجتمع الدولى الصعداء لبدء الوفاق الدولى وانتهى جدارات ورموز وقذوب الخلافات العقائدية والسياسية - اذا بالعراق يوقف هذا التيار الهادى ويجمد الأمل الخالد في الاحتكام الى ضروريات الشرعية الدولية .

ان احتلال العراق للكويت محاولة غاشمة غير عقلانية لإلغاء الجهد الانسانى المتأخر على مدى نصف القرن الماضى لتكريس مبادئ الشرعية ، ويعصف بالحكمة والارادة الدوليتين اللتين اجتمعت عصارتهما في مبادئ واحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ان مصر ، التى تفخر بأنها شاركت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، وعضويتها في المنظمة منذ إنشائها ، والتى جعلت من اراضيتها مهدا ومقرا لجامعة الدول العربية - نزولا على دراعى دور مصر والتزاماتها - لا يسمعها الا ان تعلن - من فوق هذا المنبر الذى يجسد نبض المجتمع الدولى الراغب في الشرعية الدولية واعلاء كلمة القانون الدولى - ادانتها مجددا لغزو العراق للكويت ، وتنديدها باستمراره . وتكرر مطالبتها العراق بالانسحاب الفورى غير المشروط من دولة الكويت واعادة الحكم الشرعى اليها ، تطبيقا

وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز . صدق الله العظيم

نحن أبناء الشعب الكويتي وممثليه بكافة قطاعاته وفتاته وهيئاته الرسمية والاهلية ومؤسساته الوطنية المتواجدين خارج دولة الكويت مجتمعين في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد تحت رعاية أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ثلثة لدعوة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية في الفترة ٢٤ - ٢٦ ربيع الاول ١٤١١ هـ الموافق ١٢ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ م تحت شعار التحرير .. شعارنا ، سبيلنا ، هدفنا .

مسترجعين كافة الاحداث والتطورات التي وقعت داخل وطننا الحبيب وعلى الساحتين العربية والدولية منذ ان قام نظام الحكم العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م بعدوانه الفادر على دولة الكويت واحتل كامل أراضيها ثم أعلن - بغيا وعدوانا - ضمها الى بلاده العراق . وأخذين بالاعتبار كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح المؤتمر وكلمة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وكلمة المؤتمرين التي القاها السيد عبد العزيز حمد الصقر والتي أقرت جميعها كوثائق رسمية للمؤتمر .. والتي ستكون منهاجاً للعمل الكويتي وواضعين نصب أعيننا كافة ما أجريناه من مناقشات ومدارلات خلال فترة انعقاد مؤتمرها هذا ، قد قررنا مايلي :

- نعلن للعالم أجمع رفضنا القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقي لوطنا الكويت وادانتنا له باعتباره عدواناً أثماً على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وانتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .

- نعلن للعالم أجمع زيف وبطلان كافة الادعاءات والمزاعم التي ساقها نظام الحكم العراقي تبريراً لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضنا القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم التي تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ .

- نعلن للعالم أجمع مقتنا وادانتنا لكافة اعمال القتل والبطش والتعذيب والارهاب التي مارسناها وتمارسها قوات النظام العراقي ضد المدنيين العزل الابرياء من المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الشقيقة والصديقة والتي شملت النساء والاطفال وكذلك ما قامت به قوات الاحتلال العراقي من اعتداءات على بيوت الله واعمال السرقة والسلب والنهب التي امتدت حتى الى المستشفيات والمدارس ، كما ندعو شعوب العالم أجمع الى اداة وشجب هذه الممارسات غير الانسانية .

- نعلن للعالم أجمع تمسكنا بنظام الحكم الذي اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته اجياله المتعاقبة ونجدد البيعة لأميرنا مؤكدين وقرق الشعب الكويتي كله ، رجالاً ونساء ، شيوخاً وشباباً وأطفالاً - صفاً واحداً خلف قيادتنا الشرعية ممثلة في أميرنا الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظهما الله .

- نعوذ بالله ونعوذ بانفسنا وكافة أبناء شعبنا الصامدين في كويتنا الحبيبة والمكافحين خارجها على أن يكون التحرير غايتنا والعودة هدفنا والأمير قائدنا والجهاد سبيلنا والوحدة الوطنية سلاحنا والموت في سبيل الله والوطن اسمى أمانينا حتى يتحقق لنا النصر بعون الله ونظهر وطننا من رجس الغزاة المعتدين .

- نحیی ضمور أبناء شعبنا في كويتنا الحبيبة وكفاحهم البطولي ضد قوات الاحتلال الأثم ومقاومتهم الباسلة التي نتابعها ويتابعها العالم أجمع بالتقدير والاعزاز ، ونشيد بقضياتهم التي تنير لنا سبيل التحرير ، ونؤكد لهم انهم ليسوا وحدهم في مجابهة عدوان الغزة العراقية الباغية وأننا جميعاً نقف من ورائهم صفاً واحداً ونقف معنا كافة الشعوب المحبة للسلام الراضية للعدوان تؤيدنا وتساعدنا وتحشد قواتها لمؤازرتنا في كفاحنا من أجل تحرير وطننا وحرر الغزاة وطرد المعتدين ، اصبروا وصابروا وربطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ، .

ندعو كافة أبناء الشعب الكويتي المتواجدين خارج وطننا الحبيب الى العمل كل في مجاله ومن موقعه ويقدر استطاعته من أجل تحرير وطننا وطرد

في التقرير الذي اعده مستر بتيوس كراكسي الممثل الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة لمشكلة الديون العالمية .

إن من المطالب العادلة والملمحة التي تتفق الدول المانحة على استراتيجية أكثر شمولاً لمعالجة جميع جوانب مشكلة ديون افريقية ، الرسمية منها والتجارية على أساس دائم ودون تفرقة بين مختلف فئات الدول المدينة ، مع اعطاء اهتمام خاص بالدول الأقل نمواً . ومن هذا المنطلق ساهمت مصر بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص ببحث مشاكل الدول الأقل نمواً الذي عقد في باريس في سبتمبر سنة ١٩٩٠ .

السيد الرئيس :

ان المشاكل الاقتصادية الجادة التي يواجهها العالم الثالث في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية المتسارعة تستوجب في نظرنا تكثيف الحوار والتعاون بين دول الجنوب بعضها وبعض ، من ناحية ، وبينها وبين دول الشمال من ناحية أخرى .

ولقد جاءت المبادرة المشتركة لرؤساء دول وحكومات مصر ويوغوسلافيا وفنزويلا والسنگال والهند ، لاهياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب حول قضايا التنمية ، وهي المبادرة التي حظيت بتأييد مؤتمر القمة التابع لدول حركة عدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تزامن هذا الجهد مع مبادرة مجموعة الخمسة عشر من الدول التي انشئت خلال قمة بلجراد لعدم الانحياز لتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد شاركت مصر - إيماناً منها بأهمية تكثيف التعاون فيما بين الجنوب - في اجتماع الدول النامية الخمسة عشر الذي عقد في كوالالمبور في يونيو من هذا العام ، الذي أقر استراتيجية جديدة ستجرى متابعتها في اجتماع قمة المجموعة نفسها الذي سيعقد في كراكاس في يونيو ١٩٩١ .

السيد الرئيس :

ان مصر تتوخى في كافة توجهاتها السعى الى السلام العادل ، ونهية الفرض لاحتلاله كلما وجدت الى ذلك سبيلاً ، والحق ان السعى الى السلام العادل كان على الدوام سمة بارزة من سمات سياسة مصر على مر العصور ولا تشكل المرحلة الحالية في تاريخنا أى استثناء من تلك القاعدة ، ذلك ان السلام القائم على العدل يشكل الأساس الوطيد الذي يستطيع أن يحمل فوقه آمال البشرية وطموحاتها الى حيث تتحول الى حقائق . ونحن في مصر - بقدر ما نخيم على منطقتنا ساحبات التوتر والقلق ، والشعور بالظلم وعدم الأمان ، بقدر ما تراودنا تلك الآمال والطموحات في اصرار وتشبث . ولعل مما انعش حلم الاقتراب من يوم يعم فيه السلام العالمي كما بشر به الفارابي في « المدينة الفاضلة » التحولات الجذرية التي حدثت على مدى الأعوام الماضية وما تبعها من زوال الستار الحديدي بين الشرق والغرب . ولكن مصر مازالت ترقب بعين ملؤها القلق استمرار اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، واستمرار وجود العديد من النزاعات المزمعة في العالم الثالث ، على نحو يخشى معه أن يتحول الستار الحديدي الذي كان يفصل بين الشرق والغرب ، الى ستار حديدي يفصل بين الشمال والجنوب . وهو ما يجب ان تتضافر جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل تلافيه . ان مصر تأمل انه بحلول القرن الواحد والعشرين نكون واقعيين على اعتاب عالم أكثر تنافساً مع طموحات الشعوب الملهورة ، وأكثر توفيراً للحقوق المسلوقة ، وأقل تفاوتاً بين شماله وجنوبه ، لدول الجنوب وأن لم تسلك وسائل العلم والتقدم والتكنولوجيا الا ان بحوزتها رصيداً ثرياً وعريضاً ، من الحكمة ، والحضارة ، والتقاليد ، والقيم . وهو رصيد لا يمكن لأحد - مهما بلغ من تقدم ورقاهية - ان يفض الطرف عنه .

البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الذي عقد بمدينة جدة

(١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠)

فيما يلي نص البيان :

« أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع

الغاشم او الذين نزحوا اليها في اعقابها . ونحن ان نحصى هذا الموقف الاغوى الكريم بكل مايجسده من شهامة ومروءة عربية نسأل الله ان يجزيهم عن الكويت واهلها خير الجزاء .

- نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للمملكة العربية السعودية الشقيقة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين والحكومة والشعب السعودي لاستضافة مؤتمرها وتوفيرها الخدمات والتسهيلات اللازمة لانعقادها واداء اعماله داعين الله ان يكون لقاءنا على هذه الارض الطاهرة فاتحة خير لانطلاق مباركة نحو تحرير وطننا واسترجاع ارضنا المغتصبة .

- اننا نعلن رغم الامنا وجراحنا وماجره عدوان النظام العراقي الاثم من المصائب والويلات على شعبنا ، فاننا لا نضمر للشعب العراقي شرا ولا نحمل له حقدا لاننا نعلم علم اليقين انه مغلوب على امره ينتظر ساعة الخلاص من طاغية بغداد وزمرته الباغية الذين يسومون الشعب العراقي سوء العذاب والذين زجوا بالشعب العراقي في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الايراني المسلم وحصدت ارواح الالوف من أبناء الشعب العراقي واستنزفت موارده وثرواته الوطنية ، وهامم اليوم يزجون بالشعب العراقي المسكين في مجابهة خاسرة ضد العالم كله لا يمكن ان ينجى فيها الشعب العراقي الا الدمار والهلاك وفناء المزيد من ابناءه .

- نؤكد اننا بعد ان يتحقق لنا نصر الله على الفئة الباغية ونحرر ارضنا من رجس احتلال النظام العراقي الاثم سنقوم بعون الله وتوفيقه باعادة بناء كويتنا الحبيبة .. كويت المستقبل .. كويت الاسرة الواحدة .. ارض المحبة والوفاء والسلام والامن والامان .. نبني صرحها على اسس من همتنا الوطنية ونظامنا الشرعي الذي اخترناه وارفضناه لحكمنا معززين بالشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستورنا الصادر عام ١٩٦٢ ملتزمين بمبادئ الحق والعدل والحرية والتكافل والتراحم والتعاقد وسائر المبادئ التي نشأ عليها مجتمعنا ، مؤكدين ان للمرأة الكويتية دورا ايجابيا واسهاما فعالا في كويت المستقبل التي سيعتاون جميع الكويتيين - رجالا ونساء - في بنائها .. اسلامية العقيدة ملزمة بقيم الاسلام ومبادئه واحكامه ، عربية الانتماء بالتاريخ والمشاعر والمصالح العليا ، انسانية النزعة ترفض الظلم وتدينه وتؤيد الحق وتنتصر له .. شجرة طيبة مباركة اصلها ثابت وفرعها في السماء يستقى بظلها اهلها والوافدين اليها ، منارة فكر وحضارة وعطاء تسهم بخيرها في تقدم ونماء وازدهار الاشقاء والاصدقاء وسائر الشعوب مؤمنة بدورها الانساني والحضاري وتواصلها الخير مع سائر الامم والشعوب لما فيه خير ورخاء البشرية جمعاء . والله اكبر والمجد للكويت والله على ما نقول شهيد .

كلمة السيد عبدالعزيز الصقر ممثل المؤتمرين

(١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠)

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت حفظه الله ، سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الموقر ، الاخوة الافاضل ،

في لقاء كهذا ، كويتي الغاية والرعاية والحضور ، ليس من المفيد ان نشرح ابعاد العدوان على عمقها واتساعها ، ولا ان ندحض ادعاءات المعتدى على كذبها واقتراثها ، ولا ان نفصح ممارسات الغزاة على هدرها ووحشيتها ، لكل واحد منا هو من ضحايا العدوان والمعتدى في الوطن والولد والاهل ، ون النفس والرزق والعمل . وكل واحد منا واثق بعزل الله ونصره ، وبان الظالم ان يحصد الا الشوك والهزيمة وسوء المنقلب .

في لقاء كهذا ، مأساوي الظروف مستقبلي التطلع ، ليس من الحكمة ان نقف على الاطلاق رغم فداحة الدمار ، ولا ان نذرف الدمع رغم هول المصائب ، ولا ان نثثر الملح على الجرح لنفعل بالآلم بعض مرارة الندم . فنحن الجيل الذي بنى الكويت او ابناءؤه ، ونحن الذين استطعنا - بفضل الله ثم وبسواعدها - ان نجعل من الكويت منارة حضارة ومعجزة عطران ، ونحن قادرون - باذن الله وبعزمنا - ان نعيد للكويت الحرية مجددا وبهاءها .

الغزاة المعتدين من ديارنا .

- نعلن للعالم اجمع ان اهل الكويت كانوا منذ نشأتها وسيظلون ابدا بعون الله اسيرة واحدة متحابة متعاونة متراحمة متكافلة في السراء والضراء ، وأنهم مهما تباينت اجتهاداتهم وتفاوتت وجهات نظرهم فانهم لن تخرج بهم عن نطاق الاسرة الواحدة ، حب الكويت يؤلف بين قلوبهم والولاء والاخلاص لها يوحد صفهم وكلمتهم .

نعلن للعالم اجمع ان لا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها ونؤكد رفضنا القاطع لاي حل لا يحقق التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد في القاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠ م وقرارات مجلس الامن الدولي التي اعلنت كلها ورفضها وادانتها للعدوان العراقي على دولة الكويت المستقلة واصرارها على انسحاب القوات العراقية بغير شروط من جميع الاراضي الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية الكويتية .

- نناشد الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال والصليب الاحمر الوطنية وكافة الهيئات الانسانية العالمية ان تبذل قصارى جهدها للضغط على نظام الحكم العراقي لوقف الويلات والمعاملة اللاانسانية التي يتعرض لها المواطنون الكويتيون والمقيمون في بلدنا من رعايا الدول الاخرى على يد قوات الاحتلال العراقي ، ونرجو هذه الهيئات ان تبذل ما في وسعها لايفاد مندوبين عنها لحماية المواطنين والمقيمين في الكويت من بطش وارهاب وتنكيل قوات الاحتلال العراقي . - نناشد مجلس الامن والمجتمع الدولي التحرك بالسرعة الممكنة من اجل وضع حد للاجراءات العراقية الهادفة الى ازالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمس معالمها التاريخية وتغيير تركيبها السكانية بتهجير اهلها بالقوة وجلب مجموعات اجنبية لتحل محلهم وتسكن في بيوتهم وتستوطن ديارهم .

- ندعو مجلس الامن الدولي الى اتخاذ قرار يجيز للمجتمع الدولي استعمال القوة لتطبيق قرارات المجلس بما يكلل انسحاب قوات الاحتلال العراقي من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة اليها ونناشد على وجه الخصوص الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في المجلس بما لها من ثراث عريق ومبادئ تاريخية وماتحصله من مسئولية كبيرة في المجتمع الدولي ان تعمل على تسهيل اتخاذ مثل هذا القرار .

- نعرب عن عميق شكرنا لكافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التي وقفت الى جانب الكويت ضد عدوان النظام العراقي الفادر ومساندتها قولا وعملا مؤكدين ان الشعب الكويتي بأجياله المتعاقبة سيظل يذكر بالتقدير والعرفان هذا الموقف الشجاع العادل .

- نعرب عن عميق شكرنا للمجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة وبخاصة مجلس الامن والدول التي صوتت لصالح مااتخذته من قرارات وتدابير أكدت رفض وادانة العدوان العراقي على دولة الكويت واعلنت وجوب الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من جميع الاراضي الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت . كما نشيد بالجهود المخلصة التي بذلها سكرتير عام الامم المتحدة ومندوبو الدول الاعضاء في مجلس الامن من اجل ذلك .

- ندعو الدول العربية الشقيقة التي تخلت لسبب او لآخر عن الولاء لمبادئها والتزاماتها في رفض العدوان ونصرة الحق والعدل ان تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الاسلامي الحنيف والمبادئ القومية والاخلاق العربية والقيم الانسانية وتحكم ضمائرنا وتنضم الى الاجماع الدولي الذي يعمل لاحقاق الحق وازهاق الباطل . ولاشك انها في النهاية ستجد ان الموقف المبني الشجاع العادل خير وابقى .

- نؤكد ان موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامنا الثابت مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من اجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه المغتصبة لثقتنا بان الشعب الفلسطيني بكل تضحياته ومثله ومبادئه لايمكن ان يكون راضيا او مقتنعا بموقف هذه القيادات المنطلق من مصالحها الخاصة والذي يسيء في الدرجة الاولى الى القضية الفلسطينية ومصداقية النضال الفلسطيني ومصالح الشعب الفلسطيني نفسه .

- نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول العربية الشقيقة والصديقة قادة وحكومات وشعوبا - التي فتحت قلوبها وببوتها وارضها لاستضافة ورعاية المواطنين الكويتيين الذين كانوا متواجدين فيها وقت العدوان العراقي

بالنطق والموعظة الحسنة ، ويحسن التعايش مع الآخرين والكارهم ، بعيداً عن التعصب .

ثالثاً : وهنا أجد من الضرورة أن أقدم لهذا الموضوع بالقول أن المحنة التي يعيشها المواطن الكويتي اليوم تضعه تحت ضغط هائل من الألم والخيبة والمرارة تجعل مطالبته يوضح الرؤية وموضوعية التفكير في هذا الصدد مهمة صعبة . وليس على المواطن الكويتي في هذا عتب ولا ملامة . فالأزمة من الهول والمفاجأة بحيث يختار فيها الحليم والحكيم . ولكن على ثقة تامة بأنه عندما تعود إلى الكويت حريتها وشرعيتها ، ويرقد عنها الغزاة خاسرين ، وتتحرر عن الشعب الكويتي ثورة الغضب وشدة الألم ، سنعرف جميعاً بأحاسيسنا القومية الصادق ، وشعورنا العربي الأصيل أن من أهم أهداف النظام العراقي من غزو الكويت دق أسفين الفتنة بين شعوب الأمة العربية ، وزرع الحقد والضغينة في نفوسها ، كي تبقى مجزأة تلعب الأنظمة المتآمرة بعراطفها وضد مصالحها . فلنقاوم جميعاً محاولات زج الشعوب في اتون نار الحقد بسبب ما اتخذته أنظمة بعض هذه الشعوب من مواقف مخزية في مواجهة الخطيئة القومية التي ارتكبتها النظام العراقي .

إن العربية أصلنا ، وهي قدرنا الذي لا نريد ولا نستطيع منع فكاكا ، والذين يأخذون بعض الشعوب العربية بجزيرة المستولين على السلطة فيها ، يتناسون أن بين هذه الشعوب وزعاماتها قوة ساحقة وشرخا وسبعا . وإذا كان من إحتاج الكويت عربياً ، وإذا كانت القوة التي غر بها عربية ، فيجب أن نذكر ونفخر أنهم عرب أيضاً ولهم الأغلبية الساحقة ، أولئك الذين وقفوا معنا ، ولحقوا قلوبهم وبيوتهم وبلادهم لنا ، وأرسلوا أبناءهم جنوداً للدفاع عن حقنا والنضال في صفنا . ويجب ألا ننسى أننا نحن أيضاً كنا ممن غر بهم النظام العراقي بشعاراته البراقة وأهلهم بلافتاته الكاذبة ، فناصرناه دون تحفظ ، وساعدناه دون حدود ، ليغزو بعد ذلك بلادنا بسلح اشتراه بمالنا بدعوى الدفاع عن الأمة والوطن .

صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
أيها السادة ،

إذا كانت هذه - في اعتقادنا - الثوابت الرئيسية التي يجب أن نستند إليها في التخطيط لإعادة بناء الكويت المحررة بإذن الله ، فإن اهتمامنا بهذا الواجب المستقبل المعتم بالامل والتحديات ، يجب ألا يؤثر إطلاقاً في توجيه جهودنا ومالنا لدعم أهلنا وأخواننا وأبنائنا داخل الوطن ، والتخفيف من آلام ومصائب أهلنا وأخواننا وأبنائنا المتواجدين خارج الكويت . ويجب أن يتم هذا في إطار خطة شاملة يشرف على تنفيذها فريق عمل رسمي وشعبي ، واضح المسؤولية ، واسع الصلاحية ، محكم الرقابة ، مع ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة للمساعدات فوق تراب الوطن ، وتوفير المساعدة لمن يحتاجها في الخارج دون أي مجاملة أو تمييز أو محاباة إلا من منطلق الحاجة والضرورة ومصلحة البلاد .

وأخيراً ، يا صاحب السمو ، لا يساورني أدنى شك في أنني أترجم مشاعر وغواطف كل من هذه القاعة عندما أرفع صادق الشكر والتقدير والعرفان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وسمو ولي عهده وحكومته الرشيدة وشعبه الشقيق على موقفهم العربي الإسلامي النبيل إلى جانب الكويت أميراً وحكومة وشعباً على استضافتهم الكريمة لهذا المؤتمر . والشكر والتقدير والعرفان أيضاً إلى أصحاب الجلالة والسمو والسيادة قادة الدول العربية الشقيقة ولشعوبهم الابنية التي عكست عمق الأخوة العربية وأصالتها وحقيقة التراحم الإسلامي وروعته في استضافة المواطنين الكويتيين ورعايتهم وفي تأييد الحق الكويتي ودعمه بكل طاقاتها وإرسال أبنائها وقواتها تصديداً للغزو والعدوان .

رحم الله شهداء الكويت ونصر شعبها وأيد أميرها وولي عهدها وأهلها جميعاً الرشاد والسداد في خدمتها ،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في لقاء كهذا . رسمي الدعوة شعبي الاستجابة ، ليس الهدف أبداً مبايعة آل صباح . ذلك لأن مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوماً موضع جدل لتؤكد . ولا مجال نقض لتجدد ، ولا ارتبطت بموعد لتمدّد . بل هي بدأت محبة واتساقاً ، واستمرت تعاوناً واتفاقاً ، ثم تكرست دستوراً وميثاقاً . ولقد أثبت الشعب الكويتي ، في أصعب الظروف وأشدّها خطراً ، وفاءه بوعده ، والتزامه بكامل دستوره وعقده ، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده ، فسجل بذلك رائعة فادرة في التاريخ ، كسب بها احترام العالم ، واجهض من خلالها أحلام الغزاة . بل إنني لأؤكد أن الأجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملاً حاسماً في تحقيق الأجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت .

حضرة صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
أيها السادة ،

لقد أونا هذا إذن ، ليس مهرجان شجب وتثديد ، ولا هو مظاهرة دعم وتأييد ، فهذه أمور تجاوزنا فيها القول إلى العمل ، وسخرنا فيها لهيب العاطفة لشحن الفكر والعقل ، وتوافدنا إلى جدة حوار جدي وجديد يضع المنطلقات الرئيسية لبناء كويت الغد المحررة . ومن هذا المفهوم لبررات هذا اللقاء وهدفه ، اسمحوا لي أن أبين ما اعتقد أنه من أهم الثوابت التي ينبغي الالتزام بها في إعادة بناء البيت الكويتي .

أولاً : المشاركة الشعبية ، القائمة على حرية الحوار ، وأغلبية القرار ، ورقابة التنفيذ . ولا أخالني اليوم بحاجة إلى توضيح مبررات هذا المنطلق الأول والأهم ومقتضياته ، وكل مايجري على ساحتنا الوطنية والعربية يقدم البراهين والشواهد ، فاجتياح النظام العراقي للكويت هو - في التحليل النهائي - أحد الإفرازات المأساوية للحكم العراقي ، المطلق الذي لا يقيم للإنسان وزناً ولا يعرف للحرية قيمة . والفشل العربي في منع العدوان بداية ، وفي رده وريده تالياً . وفي الوصول إلى مخرج عربي من الأزمة بعد ذلك ، يعزى أولاً وقبل كل شيء إلى إنكار دور الشعوب والتكبر لمصالحها ، وفي الجهة المقابلة ، أثبتت التجربة الكويتية أن أصحاب الرأي الآخر عندما يلتزمون بأصول العمل السياسي ، ويعملون بدافع الخدمة العامة والولاء الكامل للوطن وشرعيته الوطنية ، ومن منطلق الفناعة الفكرية المحررة من كل تبعية ، فإن هؤلاء لا يمكن أن يفلتوا إلا في صف الوطن ودرعاً لشرعيته وحرية .

والمشاركة الشعبية التي ندعو إليها في الكويت لا تحتاج إلى تنظير وتأطير ، فهي واضحة المعالم والاسس والمؤسسات في دستور البلاد الذي تفضلتم سموكم بالإشارة إليه ، ويمكن أن تؤدّي دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون تجاوز ، وترسم حدود كل طرف من أطرافها دون ازدواجية ، بمجرد الالتزام الصادق والتطبيقي الواعي لدستور عام ١٩٦٢ بكامل مواده وبنوده . خاصة وأن استرشاد هذا الدستور بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة . فجاء بمثابة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج . تتسجم مع مقاسات المجتمع الكويتي ، وتتلفق مع مناخه السياسي والاجتماعي ، وتلبّي احتياجات نموه وتطوره .

والوثيقة الدستورية التي أضحت منذ لحظة تصديقها وأصدارها بمثابة عهد وميثاق بين الشعب وقيادته السياسية ، قد اكتسبت بالتأكيد تكريساً تاريخياً جديداً بعد أن مهرها شهداء الكويت بدم التضحية والفداء ، حين تمسك الشعب بالشرعية معرباً عن وفائه النبيل بعهد ، واحترامه الأصيل لميثاقه ...

وإذا كان الدستور الكويتي قد ضمن الحريات السياسية الكاملة للمواطن ، فإني أجد من الواجب والمفيد في هذا السياق أن أركز على أن من شأن الصحافة الكويتية الحرة أن تلعب دوراً مهماً باعتبارها أداة التواصل الصادق بين الشعب والحكم ، وأحدى مقتضيات حرية الحوار ورقابة تنفيذ القرار ، وباعتبارها كلمة الكويت المحررة ورسالتها إلى أحرار العالم . ثانياً : وثاني الثوابت التي أود التركيز عليها هو « إسلامية العقيدة » . فالبيت الكويتي الجديد يجب أن يركز على إسلامية التربية والخلق والممارسة . لتنشئة جيل مؤمن بربه ، مدرك لعظمة الإسلام وصلايقته في الحق ، وسماحة الإسلام في التعامل بين الخلق ، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك ، منفتح على العالم مقبل على مبتكراته ، يدعو إلى الله والخير

ثانيا : يدين المؤتمر الأعمال العدوانية والممارسات غير المشروعة واللاإنسانية التي ارتكبتها النظام العراقي وقواته العسكرية ضد الشعب الكويتي والرحايا الأجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية والعمالة العربية والأجنبية .

ثالثا : يؤيد المؤتمر قرارات مجلس الأمن الصادرة في مواجهة الغزو العراقي لدولة الكويت كما يناشد المؤتمر مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ قراراته وإتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل ذلك .

رابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بسحب قواته من دولة الكويت فورا وبدون قيد أو شرط ، وعودة الشرعية وإحترام إستقلال وسيادة دولة الكويت وحرية وكرامة شعبيها ، وتمويضها عن كافة الأضرار والخسائر التي سببها الغزو .

خامسا : يدعو المؤتمر جميع المنظمات العمالية الدولية والاقليمية والوطنية في العالم إلى تكثيف الجهود داخل بلادها وفي إتصالاتها مع كل القوى المؤيدة للحق والعدل والسلام من أجل عمل إعلامي فعال لشعوب العالم للضغط على الغزو العراقي لدولة الكويت وأثاره السلبية بهدف ممارسة ضغط عمالي وشعبي دولي لدفع النظام العراقي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تطبيقا للحل السلمي على الخيار العسكري .

سادسا : يناشد المؤتمر منظمة العمل الدولية ولجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية التدخل لوضع حد لانتهاكات وممارسات النظام العراقي القمعية وغير المشروعة ضد الشعب الكويتي والمقيمين الآخرين بدولة الكويت والعراق من مختلف الجنسيات حماية للحقوق والحريات النقابية وحقوق الانسان .

سابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بإطلاق سراح الرحايا الأجانب المحتجزين فورا وكذلك تسهيل عودتهم وعودة العمالة العربية والأجنبية إلى دولهم .

ثامنا : يطالب المؤتمر بأن يتم تعويض العمالة العربية والأجنبية عن كامل حقوقها ومستحققاتها ومدخراتها وممتلكاتها .

تاسعا : يؤكد المؤتمر على ضرورة إنسحاب القوات الأجنبية من المنطقة العربية بمجرد إنسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية .

عاشر : مخاطبة السيد الأمين العام للأمم المتحدة والسيد مدير عام مكتب العمل الدولي من أجل العمل على إيجاد آلية دولية في إطار نظام الأمم المتحدة ، لكي تتدخل بشكل فوري وحاسم في كل الأحوال التي تكون فيها الخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة المهاجرة ، ذات طابع جماعي وطارئ أو تمثل كارثة إنسانية على نحو يحقق ضمان إستيفاء هذه العمالة لحقوقها وحصولها على التمويضات المناسبة والعاجلة .

حادي عشر : تشكيل لجنة دولية للتضامن مع شعب وعمال الكويت تجتمع بشكل دوري لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ووضع خطط العمل المناسبة في هذا الشأن في ضوء ما يستجد من أحداث وتطورات الغزو العراقي لدولة الكويت .

وتضم اللجنة كل من :

- ١ - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .
 - ٢ - الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا .
 - ٣ - الاتحاد العام لعمال الكويت .
 - ٤ - منظمة الوحدة النقابية الأفريقية .
 - ٥ - ممثل عن الاتحادات العمالية الإيطالية الثلاث .
 - ٦ - الاتحاد الوطني لعمال السنغال .
 - ٧ - الاتحاد العام لعمال فرنسا .
 - (لعين ورده التأكيد بالموافقة على الانضمام)
 - ٨ - الاتحاد العام لعمال باكستان .
 - ٩ - ثلاث منظمات أخرى تفوض اللجنة في قبولها فيما بعد .
- وتتخذ اللجنة الدولية أمانة لها ومقرها بمدينة القاهرة . كما يدعو المؤتمر المنظمات العمالية بتشكيل لجان إقليمية ووطنية للنفس الغرض على أن يتم التنسيق فيما بينها وبين اللجنة الدولية .
- ثاني عشر : يؤكد المؤتمر على أن الحل السلمي لازمة الخليج إنما يتم

المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال دولة الكويت (١٧ - ١٨ أكتوبر ١٩٩٠)

البيان الختامي والقرارات والتوصيات

إن المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت المنعقد في القاهرة يومي ١٧ و ١٨ من أكتوبر ، تشرين أول ١٩٩٠ وبرئاسة السيد / أحمد أحمد العماوي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبمشاركة ممثلين عن عدد (٥٨) منظمة عمالية دولية وإقليمية ووطنية .

وقد تدارس باهتمام التقريرين المعروضين عليه وهما :

- الغزو العراقي للكويت والآثار السلبية الناجمة عنه وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والإنسانية بما في ذلك مشكلة الرهائن الأجانب .

- الغزو العراقي للكويت والخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة العربية والأجنبية .

وبعد أن إستمع المؤتمر باهتمام كبير إلى بيان السيد رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت حول الغزو العراقي وما أعقبه من تصعيد عدواني وما نتج عنه من آثار سلبية خطيرة ، وكذلك البيانات والمداخلات التي عبر فيها المشاركون في المؤتمر عن آراء منظماتهم ومواقفها تجاه الغزو وإنعكاساته السلبية من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لشعب وعمال دولة الكويت خاصة عمال وشعب منطقة النزاع والعالم على وجه العموم .

وإن يعتبر المؤتمر أن الغزو العراقي لدولة الكويت وإحتلالها وضمها وما تلاه من إجراءات لطمس هويتها وتحويل شعبيها إلى لاجئين ، ومن إعتداءات على النفس والمال والممتلكات وإحتجاز للرحايا الأجانب وتشريد للعمال .. كل ذلك يمثل خرقا سافرا للعواثيق والاتفاقيات الدولية وإهدارا للقواعد القانون الدولي التي إرتضاها العالم دستورا للعلاقات بين الدول وشرعية للتعامل بينها .. وإنتهاكا لمبادئ حقوق الانسان .. وتهديدا لأمن المنطقة والسلام في العالم .. وخروجاً على الاتجاات الدولية الجديدة التي يحل فيها التعاون والوفاق الدولي محل التنافس والصراع والذي يؤكد على عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات وإعتماد الحوار والتفاوض منهجا لتسوية المنازعات سلميا ..

وإن يرى المؤتمر أن الموقف الرافض والمتحذ للتعامل للنظام العراقي في مواجهة إرادة المجتمع الدولي التي تمثلت في قرارات مجلس الأمن ، وكذلك القرارات والبيانات الصادرة من الهيئات والتنظيمات الرسمية والشعبية الإقليمية والوطنية ، وبالأخص قرارات مؤتمر القمة العربي ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية إنما يشكل تحديا متعمدا للشرعية الدولية وإستهدافا بالرأي العالمي كما يندرج بخطر داهم من شأنه زعزعة أسس الاستقرار والسلام في العالم ، وكرثة ستجلب الدمار والخراب لشعوب المنطقة وباقى شعوب العالم .

وإن يعبر المؤتمر عن إدانته وإستيائه لاستبداد النظام العراقي وتسلطه على الشعوب وسحقه لآرائها وإهداره كرامتها وهو ما فعله بشعب العراق أولا ويفعله الآن بشعب الكويت .

وإن يعتبر المؤتمر أن الغزو العراقي للكويت وتهديد باقي دول الخليج هو السبب في تواجد القوات الأجنبية في المنطقة وأن إستمرار العراق لإحتلال الكويت وإصراره على عدم الانسحاب الفوري وغير المشروط يعتبر بمثابة موافقة وتشجيع على بقاء القوات الأجنبية في المنطقة .

وإن يقدر المؤتمر ما أصاب العمالة العربية والأجنبية من أضرار جسيمة وخسائر فادحة تمثلت في فقدانها مصدر رزقها وهسياع حقوقها ومستحققاتها وسلب مدخراتها وممتلكاتها .. خاصة وأن العمال هم الفئة التي يعتبر الأجر الذي يحصلون عليه من عملهم هو مصدر رزقهم الذي يعملون عليه في حياتهم ومعيشتهم ..

وعلى ذلك فإن المؤتمر النقابي العمالي الدولي وعلى غصوه كل ما تقدم يقرر ما يلي :

أولا : يدين المؤتمر بكل شدة العدوان العراقي المسلح على دولة الكويت وإحتلالها وضمها .

ثانيا - يؤكد تفضيله لحل سلمي تصع ادسه العربية ودور المنطقة ويكفل انسحاب القوات العراقية والكويت واعادة ترشيح سيادة واستقلال وحدة اراضي الدول .

ثالثا - يدعو جميع البرلمانات والحكومات الى الوقوف بما يحول دون تدهور الوضع وتشجيع الحوار بين الاجهزة المعنية وتأييد القرارات التسعة التي اصدرها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، وهي القرارات التي - تدعو غزو الكويت وتطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية (٦٦٠)

- تعلن حظرا (تجاريا) على العراق (٦٦١) .

- تعلن ان ضم العراق للكويت لاغ وباطل (٦٦٢)

- تطلب بالمغادرة العاجلة للرعايا الاجانب المحتجزين ضد ارادتهم (٦٦٤) .

- تعزيز اجراءات المراقبة البحرية للحظر وتقرير استخدام وسائل اخرى لتنفيذ قرارات مجلس الامن للأمم المتحدة (٦٦٥) .

- تنظيم اي تقديم للمعونة الغذائية الطارئة (٦٦٦)

- تدعو الاعمال العدوانية التي يرتكبها العراق على مقار بعثات دبلوماسية وموظفيها في الكويت وتطالب باخلاء سبيل الرعايا الاجانب وتدعو العراق الى احترام التزاماته الدولية (٦٦٧)

- تدعو اللجنة المكلفة بتنفيذ الحظر الى بحث طلبات مساعدة وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة تقدمها الدول التي تتضرر اقتصاداتها من جراء تطبيق العقوبات (٦٦٩) .

- توسيع مجال الحظر ليشمل المجال الجوي (٦٧٠) .

رابعا - يدعو بصفة خاصة جميع الهيئات البرلمانية بالتعاون مع حكومتها الى ان تطبق بدقة جميع النصوص المتصلة بالحظر الواردة في هذه القرارات ، وخاصة الحلول دون اي انتهاك ممكن للحظر .

خامسا - يعلق اهمية خاصة على الفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن رقم ٦٦٦ ، التي تنص على ضرورة ايلاء اهتمام خاص لفئات من الاشخاص قد تكون تعاني اكثر من غيرها ، مثل الاطفال دون الخامسة عشرة والنساء الحوامل والامهات والاطفال بعد الولادة والمرضى والمسنين ، ويؤكد ضمن هذه الروح قرار البرلمان الاوروبي الصادر في ايلول / سبتمبر عام ١٩٩٠ الذي يطلب ان تستثنى من الحظر المواد الغذائية والسلع الطبية اللازمة لابقاء اود المدنيين ، وهي المواد والسلع التي ينبغي ان تشرف على توفيرها هيئات خيرية دولية .

سادسا - يطلب ان تعمل القوات الاجنبية المنتشرة في منطقة الخليج بطلب من دول تتعرض سلامة اراضيها لتهديد ، كي تحتوى العدوان ، وفقا لارشادات مجلس الامن وان تنسحب طالما يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . سابعا - يعرب عن قناعته القوية بأنه ، ما ان يتم تطبيق احكام قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة تطبيقا كاملا ، ينبغي عقد مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة واشراك جميع الاطراف المعنية ، ويكون مما يمهّد السبيل امام حل نهائي وشامل لجميع مشاكل المنطقة ، بما في ذلك المشكلة اللبنانية والنزاع العربي - الاسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مقترنا بحق دولة اسرائيل في التمتع بحدود مضمونة وأمنة ، ويسهم في نظام جديد وسلمي لجميع دول وشعوب المنطقة .

ثامنا - يعرب عن امله في أنه ما ان تسوى هذه النزاعات سيكون هناك خفض اسلحة على اساس اتفاق مشترك في الشرق الادنى والايوسط لكفالة الاستقرار واتاحة تنمية المنطقة بمرمتها .

تاسعا - يطلب من البرلمانين العراقيين المشتركين في المؤتمر الرابع والثمانين ان يبلغوا هذا القرار الى سلطات بلادهم .

وثيقة قمة السوق الأوروبية المشتركة بشأن الرعايا الاجانب في العراق (١٩٩٠ / ١٠ / ٢٨)

ان المجلس يدين العراق لاحتجازه الاجانب كرهائن ووضع بعضهم في المرافق الاستراتيجية العراقية .

ويذكر المجلس العراق بالالتزامات الدولية ويعتبر الحكومة العراقية

بالانسحاب الفوري للقوات العراقية عن كامل التراب الكويتي ، والذي سيكون بمثابة سابقة للمواقف المشابهة في المنازعات الاخرى . وفي ختام اعمال المؤتمر تمت الموافقة بالاجماع على ما يلي :-

اولا : توجيه رسالة شكر باسم المؤتمر الى الاتحاد العام ل نقابات عمال مصر على دعوته لعقد المؤتمر وعلى إستضافة عمال وشعب مصر للمؤتمر وعلى كافة الجهود التي بذلت من أجل إنجاح اعمال المؤتمر .

ثانيا : إرسال برقية تحية باسم المؤتمر إلى السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية كما يعبر فيها المؤتمر عن تقديره لجهود سيادته من أجل إيجاد تسوية سلمية لازمة الخليج تقوم على أساس انسحاب القوات الغازية العراقية عن كامل الأرض الكويتية وعودة الشرعية .

ثالثا : إرسال برقية تأييد إلى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت يعبر فيها المؤتمر عن تضامنه مع شعب وعمال دولة الكويت حتى يتحقق التحرير وتعود الشرعية .

قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠ / ١٠ / ٢٠)

اصدر البرلمان الدولي - في ختام مؤتمره الذي عقد في بونتاديل ايستي ، باور في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ - قرارا ادان فيه غزو العراق الكويت وقد صدر هذا القرار عن ٤٥٠ مندوبا يمثلون ٨٨ دولة وفيما يلي نص القرار :

ان المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، ١ - ان يقلقه قلقة شديدا غزو العراق الكويت وضمها اليه لاحقا ، ٢ - ويلاحظ ان هذا العمل العدواني ، الذي يتحدى وجود دولة مستقلة ، يشكل انتهاكا للسلام والامن الدوليين ويهدد سلامة كل دولة من دول المجتمع الدولي .

٣ - ويؤكد ضرورة وضع حد لهذا الاحتلال واعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها .

٤ - ويعلن تمسكه بالمبادئ الاساسية للاتحاد ، وهي تسوية النزاعات الدولية سلميا ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة الاخرى واحترام سلامة اراضي الدول .

٥ - ويدعو استغلال العراق للمواطنين الاجانب الذين اخذوا رهائن في العراق او الكويت ، ويذكر بأن المبادئ القانونية العالمية والاساسية الرئيسية المثبتة في اتفاقات دولية كثيرة - وبصورة خاصة ميثاق جنيف الرابع (١٩٤٩) ، والميثاق الدولي الذي يحظر أخذ الرهائن (١٩٧٩) والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) سارية المفعول في كل مكان وفي ظل جميع الظروف .

٦ - ويلاحظ ويدعو اضطرار وتعذيب وقتل افراد شعب الكويت على ايدي الجنود العراقيين في جهد يرمي الى تهريب وازالة السكان الشرعيين وتغيير الصفة الديمغرافية لذلك البلد ، وتهديد الحدود الحالية للدول وكذلك الميزان الاقتصادي والبشري في المنطقة .

٧ - ويحث على المعاملة غير الانسانية التي لقيها العمال الاجانب وعائلاتهم على يد الحكومة العراقية وخاصة الثلاثمائة الف عامل من الاسيويين والافريقيين ورعايا امريكا اللاتينية .

٨ - ويرحب بالدور الهام الذي يلعبه الاردن وايران وتركيا في استقبال هؤلاء العمال ، مما يدعو الى تقديم مساعدة مالية لتلك البلدان من قبل الاسرة الدولية .

٩ - ويدعو اعمال العراق العدوانية ضد مقار البعثات الدبلوماسية وموظفيها في الكويت ، بما في ذلك خطف المواطنين الاجانب وعائلاتهم من هذه المقار بنصوص اتفاق غينيا المعقود في ١٨ نيسان ١٩٥١ الخاص بالعلاقات الدبلوماسية وميثاق العقود في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٦٣ الخاص بالانصاف .

١٠ - ويؤكد للأمم المتحدة تأييده التام الرامية الى ضمان احترام القانون الدولي وسعيها لحل هذا النزاع .

اولا - يدين غزو العراق الكويت وضمها ، ويدعو الى الانسحاب الفوري للقوات العراقية والكويت .

رعايا الدول الاخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم وعن اى اعمال اخرى كالاعمال التي قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

٢ - يدعو الدول الى ان تجمع ما تكون في حوزتها او يقدم اليها من معلومات مدعمة بالادلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة اعلاه وان تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بان يقوم العراق فوراً بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الاخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ - يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بان يسمح بمغادرة الكويت والعراق فوراً لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وان يسهل هذه المغادرة .

٥ - يطالب العراق بان يكفل فوراً توافر الاغذية والمياه والخدمات الاساسية اللازمة لحماية ورفا الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الاخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فوراً لسلامة ورفا موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ اى اجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها بما في ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصلحتهم والقضاء اوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ - يطلب الى الامين العام في سباق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة في مايتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت ان يسعى الى تحقيق اهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الاغذية والمياه والخدمات الاساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت واجلاء رعايا الدول الاخرى .

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن اى خسائر او اضرار او اصابات تنشأ في مايتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ - يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر او التعويض المالى بغية وضع ماعد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي .

١٠ - يطلب الى العراق الامتثال لاحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفي حال عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير اخرى بموجب الميثاق .

١١ - يقرر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم الى ان تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقاً لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

١٢ - يضع ثقته في الامين العام لاقامة مساعيه الحميدة اذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من اجل التوصل الى حل سلمى للامنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على اساس قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة في المنطقة او غيرها الى ان تواصل على هذا الاساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من اجل تحسين الحالة واستعادة السلم والامن والاستقرار .

١٣ - يطلب الى الامين العام ان يقدم تقريراً الى مجلس الامن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

تصريحات الرئيسين مبارك وميتران للصحفيين

(١٩٩٠ / ١١ / ٤)

أكد الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران ان تنفيذ الحصار الاقتصادي بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن ان يجنب

مسئولة مسؤولية كاملة عن سلامة الرهائن .

وتؤكد دول المجموعة مجددا التضامن الكامل فيما ما بينها للسماح باطلاق جميع الاجانب المحتجزين في العراق والكويت . وتدين استخدامهم لغرض وحيد غير مجد يهدف منع العراق الى تفريق المجموعة الاوروبية . وتدين دول المجموعة من دون تحفظ هذه المناورة التي تنتهك ايسر المبادئ الانسانية ، والتي ليس من شأنها سوى تعقيد احتمالات حل الازمة .

وتؤكد المجموعة عزمها على عدم ارسال ممثلين حكوميين على اى مستوى لاجراء محادثات مع العراق لاطلاق الرهائن .

وتشدد على امتناع الآخرين عن القيام بذلك . وتطالب دول المجموعة مجلس الامن مواصلة جهوده لاطلاق جميع الرهائن فوراً وتدعم الامين العام للامم المتحدة في ارسال ممثل خاص لتحقيق ذلك .

قرار مجلس الامم رقم ٦٧٤

(١٩٩٠ / ١٠ / ٢٩)

تبني مجلس الامن امس قراراً يدين التجاوزات العراقية في الكويت ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الامين العام للامم المتحدة خافييه بيريز دى كويرار بمهمة مساع حميدة لحل أزمة الخليج . وفي مايتأتى النص الحرفى لقرار مجلس الامن :

ان مجلس الامن اذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

اذ يدين الاعمال التي تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من اخذ رعايا الدول الاخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم والاعمال الاخرى التي قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الاخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول . واذ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وان العراق بوصفه طرفاً متعاقداً اساسياً في تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال التام لجميع احكامها شأنه في ذلك شأن الافراد الذين يرتكبون اعمال الخرق الخطير او يأمرؤن بارتكابها .

واذ يشير الى الجهود التي يبذلها الامين العام في ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت .

واذ يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر والمعاناة التي يتعرض لها الافراد في الكويت والعراق نتيجة لغزوه واحتلال العراق للكويت .

واذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم والامن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية . واذ يشير ايضا الى اهمية الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة واميتها العام في حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

واذ تثير جزمة اخطار الازمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والامن الدوليين وسعيها الى نقادى اى ترد اخر في الحالة .

واذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وخاصة القرارات ٦٦٠ / ١٩٩٠ و ٦٦٢ / ١٩٩٠ و ٦٦٤ / ١٩٩٠ .

واذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد .

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع فوراً عن اخذ

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٧

(١٩٩٠ / ١١ / ٢٨)

١ - أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا بالاجماع في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ اذان فيه محاولات العراق تغيير السكان لدولة الكويت ، وفيما يلي نص القرار .
ان مجلس الامن مذكرا بالقرارات ، ٦٦٠ (١٩٩٠) في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٦٢ (١٩٩٠ م) في التاسع من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٧٤ (١٩٩٠) في التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٩٠ .

يؤكد قلقه للآلام التي تلحق بالافراد في الكويت نتيجة الغزو والاحتلال العراقي .. واذ يعبر عن قلقه العميق ازاء محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية في الكويت وتدمير السجلات المدنية لحكومة الكويت الشرعية .. وعلا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

- ١ - يدين المجلس محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية في الكويت ومحاولات تدمير السجلات المدنية التي وضعتها حكومة الكويت الشرعية .
- ٢ - يطلب الى الامين العام للأمم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكاني للكويت والذي صادقت عليه حكومة الكويت الشرعية والذي يشمل السجلات السكانية في الكويت حتى الاول من اغسطس / آب ١٩٩٠ .
- ٣ - يطلب من الامين العام للأمم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكاني للكويت والذي صادقت عليه حكومة الاطلاع على واستعمال نسخة من هذا السجل السكاني ...

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠ / ١١ / ٢٩)

- عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمين وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلي نص القرار :
ان مجلس الامن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

واذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

واذ وضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والامن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته .

- ١ - يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، ان يمنح العراق فرصة اخيرة ، كلفتة تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .
- ٢ - يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، مالم يتخذ العراق في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ ، اوقبله القرارات السالفة الذكر تنفيذيا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة .

- ٣ - يطلب الى جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار .

- ٤ - يطلب الى الدول المعنية ان توالي ابلاغ المجلس ثابعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

- ٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر .

العالم اراقة الدماء وتفادى العمل العسكري . وقال الرئيس ميثران إن صدام حسين أهدر الكثير من الوقت وكان يمكنه ان يجنب العالم صداما مدمرا سيكون أكثر تدميرا له ، وقال . ان مشاعر الحرب لا تسيطر علينا ولكن ذلك يجب ألا يكون على حساب الحقوق الدولية .

واكد الرئيس مبارك في تصريحات الرئيسين للصحفيين قبيل مغادرة الرئيس الفرنسي ميثران الاسكندرية عائدا الى باريس ان الحزم في تنفيذ الحصار الاقتصادي ، هو افضل وسيلة لتجنب العمل العسكري وان الحصار يستلزم وقتا اذا تم تنفيذه كاملا والتزمت به جميع الدول فستتفادى اراقة الدماء ، ونحن نتمنى ذلك .

وعلق على ذلك الرئيس ميثران بقوله : إننا نعمل من اجل السلام ولكن بروح الدفاع عن الحقوق الدولية التي اكدت عليها الامم المتحدة وأول واجباتنا هو أن نكون خداما للسلام . وان نتأكد من تنفيذ هذه القرارات باخلاص .. ان مشاعر الحرب لا تسيطر علينا ولكن ذلك يجب ألا يكون على حساب الحقوق الدولية .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس مبارك افكارا جديدة من اجل التوصل الى حل سلمي للامنة اجاب ميثران قائلا : انه إذا كان لدينا افكار جديدة فليس هذا المكان المناسب للاعلان عنها وقال ان فرنسا حددت موقفها وهو معروف وكرره دائما كما يكرره وزير الخارجية رولان ددوما وهو موقف واضح ، وان مصر تتبنى مواقف مشابهة الى حد كبير فقد ارسلت قوات الى المملكة العربية السعودية ونحن ايضا نشارك في الحصار الاقتصادي ونحن نعتبر فرنسا منفذة لقرارات مجلس الامن .

وحول نتيجة الحصار بعد ثلاثة اشهر من الازمة اجاب ميثران ان الحصار يعطينا نتائج واقعية ولكنه يحتاج الى كثير من الصبر وان كل اسبوع يعطينا نتائج والحصار لا بد من ان يطبق بصرامة اذا اردنا ان ينجح وقد يجنب العالم الحرب ، وسوف تنتقلون الى السؤال التالي الم ينجح الحصار واجيب بأن الرئيس العراقي صدام حسين أهدر الكثير من الوقت لكي يجنب العالم نزاعا مدمرا ويكون أكثر تدميرا له .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس قضية الديون المصرية لفرنسا اجاب الرئيس ميثران لقد بحثنا هذه القضية بالطبع واعطيت ردا وكان ردي ايجابيا .

وحول ما اذا كان هناك حد زمني معين للحصار الاقتصادي اجاب الرئيس ميثران اننا مازلنا في أول نوفمبر وان تقديرات الخبراء هو ان ذلك لا يمكن ان يؤدي الى نتيجة في ظرف ثلاثة شهور ونحن في نهاية الشهور الثلاثة الأولى .

وحول ما قيل عن انه هو شخصيا - الرئيس ميثران - يتوقع الحرب وما تردد من شائعات بهذا الشأن اجاب الرئيس الفرنسي لقد توجهت بنفسى الى الصحافة عدة مرات وتحدثت امام المجتمع الدولي ولم ادع فرصة للشائعات بل قلت ما افكر فيه .

وعن التصعيد الكلامي في الايام الاخيرة بين الولايات المتحدة والعراقيين اجاب الرئيس ميثران اننا للأسف ما زلنا في موقف تحكمه العواطف والتصورات . ونحن الفرنسيين - لسنا وجدنا نحاول الخروج من هذا الموقف .

وحول تعليق الرئيس ميثران حول عبور ٣ عسكريين فرنسيين بالخطأ الحدود العراقية من جانب الحدود السعودية حيث احتجزتهم السلطات العراقية اجاب الرئيس ميثران : لقد علمت بالحادث وطلبت التحقيق فيه وحول ما يتردد عن عمل فرنسي سوفيتي من اجل اعطاء دفعة ديناميكية للسلام اجاب الرئيس الفرنسي : سوف نرى ، وقال الرئيس ميثران تعليقا على افتتاح جامعة سنجور الناطقة بالفرنسية في الاسكندرية ، ان الاسكندرية ومصر نقطة انطلاق مصيرية وانه بالنسبة لنا فان معرفة الشباب باللغة الفرنسية على مستوى عال امر هام ، وقال ان هذه الجامعة سوف تتيح للافارقة التعرف على فرنسا وبالمثل فانها ستتيح للعرب التعرف على فرنسا وهذا امر هام ولا انفى ان الظروف الراهنة كانت مطروحة هنا في الاسكندرية وبالتحديد مشكلة الخليج واننا نشارك الرئيس مبارك وجهة النظر ونرى المشكلة من نفس الجانب ونتفق على ضرورة القرارات في مجلس الامن .

دولة عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من على ظهر البسيطة .
وانى مهمتهم اهتماما قويا بالرهائن جميعا ، الأبرياء الذين احتجزوا ضد
ارادتهم في خرق مباشر للقانون الدول .

- ثم ان هناك سياسة كلبية وحشية تجبر الناس على الاستئصال من اجل
اطلاق سراحهم ، وترسل بالبشر في طرد اسرهم ، وتشحن المبعوثين
كالمنقولات . وانى مهمتهم اهتماما قويا بسفارتنا في الكويت ، إذ لاتزال الراية
مرفوعة هناك ، ولا يزال عدد قليل من الأمريكيين داخل السفارة ، غير
قادرين على الانتقال ، وتنتهك هذه المعاملة لسفارتنا كل مبدأ متحضر من
مبادئ الدبلوماسية ، وهذا تحقير لشعبنا وتحقير لبلدنا ، وأنا مصمم على
أن تزود هذه السفارة - كما ينبغي في ظل قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ -
بالمؤنة ، وأن يصبح أفراد السفارة أحرارا في العودة الى الوطن - أى نوع
من السابقة ستترسبها هذه الأفعال للمستقبل إذا مر انتهاك صدام للقانون
الدولي دون تحد ؟ وانى مهمتهم اهتماما قويا أيضا بمستقبل الكويت ذاتها .
- ان قصص الاغتصاب والاغتيل والقتل البارد والسلب المتفشي .
لاتصدق ، ولابد أن يتحد العالم المتحضر أجمع ويقول ان هذا النوع من
معاملة الناس يجب أن يتوقف ، وأن أولئك الذين انتهكوا الكويت لابد أن
يقدموا للعدالة .

وانى مهمتهم اهتماما عميقا بجهود صدام للحصول على اسلحة نووية .
تصوروا قدرته على ابتزاز جيرانه لو امتلك وسيلة نووية يتسلم بلده ، وهى
التي كان يجب أن تكون ثرية مزدهرة ويحولها إلى بلد فقير . وهذا كله بسبب
شهية نهمه لاتشبع للمعدات العسكرية والغزو .

لقد سئلت لماذا أمرت بمزيد من القوات إلى الخليج . ولانزلت على أمل أن
نستطيع أن نحقق خلا سلميا لهذه الأزمة . غير أنه اذا تطلب الأمر القوة ،
فاننا والست والعشرين بلدا الأخرى التى لديها قوات في المنطقة ، ستكون
لدينا القوة الكافية لانجاز المهمة .

- وفى بلادنا ، أعرف أن هناك مخاوف من فيتنام أخرى . دعنى أؤكد لكم
أنه إذا تطلب الأمر عملا عسكريا ، لن تكون هناك فيتنام أخرى ، فلن تكون
هذه حرب مطولة . إذ أن القوات المصطفة مختلفة ، والمعارضة مختلفة ،
وسيون تمويل جيش صدام مختلفا جدا ، والدول المتحدة ضده في الأمم
المتحدة مختلفة ، وطبوغرافيا الكويت مختلفة ، ودوافع قواتنا عالية .
- إنى أريد السلام ، انى أريد السلام وليس الحرب . غير أنه لو كان لابد
أن تكون هناك حرب ، فلن نسمح لقواتنا أن تكون أيديها مغلولة وراء ظهورها
وأنا أتعهد لكم أنه لن تكون هناك أية نهاية معتمة . فلو وجب ارسال جندي
الى المعركة ، فستكون لديه قوة كافية تساعده ليغزو ويخرج بأقصى سرعة بعد
تحقيق أهداف الأمم المتحدة ، ولن أسمح أبدا بجهود غير حاسم .
- دعونى أكرر أن ليس لنا قضية مع شعب العراق . وليس لدينا في الحقيقة
سوى الصداقة لهذا الشعب . وفضلا عن هذا فأنى أكرر أن ليس لدينا رغبة
في الاحتفاظ بجندي واحد في الخليج يوما واحدا أطول مما هو ضرورى
لتحقيق الأهداف المحددة سابقا .

ليس هناك من هو أكثر منى رغبة في رؤية حل سلمى لهذه الأزمة وفى
الوقت نفسه ، ليس أحد أكثر منى عزما وتصميما على رؤية صدام حسين
وقد رد - أخيرا ينهبنا الناس إلى الصبر . ولقد صبرت الولايات المتحدة
والعالم كله ، وسأستمر صبرا . غير أن قرار الأمم المتحدة الصادر
بالأمس ، وهو القرار الثالث عشر لمجلس الأمن ، يقول عن حق لصدام
حسين ، أن الوقت ينفذ ، ولابد أن تترك الكويت ، لقد أمهلناك الوقت لتقوم
بالتحديد بهذا .

تحدث كثير من الناس مباشرة الى صدام حسين والى وزير خارجيته
طارق عزيز وأصيب الجميع بالإحباط لاصرار العراق المتصلب على الا يترك
الكويت .

- ومع ذلك ولكى أقطع الميل الاضالى من أجل السلام ، سوف أرسل دعوة
الى وزير الخارجية طارق عزيز ليأتى الى واشنطن في وقت مناسب للطرفين
اثناء الجزء الاخير من الاسبوع الذى يبدأ بالعاشر من ديسمبر للاجتماع بينى
وسادعوا سفراء عدد من شركائنا في التحالف في الخليج للانضمام إلى في هذا
الاجتماع .

وفضلا عن هذا سأطلب من الوزير جيمس بيكر الذهاب الى بغداد للقاء
صدام حسين وسأقترح على رئيس العراق أن يستقبل وزير الخارجية في

المؤتمر الصحفى للرئيس الأمريكى الذى أعلن فيه مبادرته السلمية بشأن الخليج (٣٠ / ١١ / ١٩٩٠)

- عقد الرئيس بوش مؤتمرا صحفيا مفاجئا في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن فيه
عن مبادرة جديدة حيث أعرب عن استعدادة لاستقبال وزير الخارجية
العراقى طارق عزيز في واشنطن ، وايفاد وزير الخارجية الأمريكى جيمس
بيكر الى بغداد في محاولة جديدة ليجاد تسوية لازمة الخليج وفقا لقرارات
مجلس الأمن الدولى . . وفيما يلي نص بيان الرئيس بوش الذى ألقاه في بداية
المؤتمر :-

- عندى بيان ، بيان افتتاحى ، أطول قليلا من المعتاد ، فاستمبحكم عذرا .
وسأكون سعيدا للإجابة على الأسئلة . نحن في الخليج لأن العالم ينبغي ألا
يكافئ العدوان ، ولا يستطيع أن يكافئه . ونحن هناك لأن مصالحنا الحيوية
موضع مخاطرة . ونحن في الخليج بسبب وحشية صدام حسين .
- نحن نتعامل مع ديكاتور خطير لديه رغبة قوية في استعمال القوة ، ولديه
أسلحة دمار شامل ، ويعمل من أجل التوصل الى أسلحة جديدة ، كما يرغب
في السيطرة على واحد من موارد العالم الرئيسية وهذا كله في حين من الدهر
تسيطر فيه القواعد لأجل عالم ما بعد الحرب الباردة .

- نظل أهدافنا كما كانت منذ البداية ، نطالب بانسحاب العراق الفوري غير
المشروط من الكويت ، ونطالب باعادة الحكومة الشرعية للكويت ، ونطالب
باطلاق كل الأسرى وبحرية كل السفارات في أداء مهامها ، ونطالب باستقرار
وأمن هذه المنطقة الحيوية من العالم .

- ونحن لسنا وحدنا في هذه الأهداف ، فالأمم المتحدة وقد انتعشت بحس
جديد بالهدف ، نحتبر في اتفاق تام ، وقد أيد مجلس الأمن اثنتى عشرة
قرارا لادانة الغزو الناجم عن غير تحريض والاحتلال العراقى للكويت ،
وفرض عقوبات اقتصادية لوقف التجارة كلها من العراق واليه ، وخول
استعمال القوة لاجبار صدام على الامتثال .

- وقد حاول صدام حسين كل سبيل يعرفه لجعل من هذا قتالا بين العراق
والولايات المتحدة ، ومن الواضح أنه باء بالفشل . إذ تتكاتف قوات ست
وعشرين دولة أخرى مع قواتنا في الخليج والحقيقة هى أنه ليست الولايات
المتحدة ضد العراق إنما العراق ضد العالم ، ولم يتواجد من قبل برهان على
عالم متحد ضد الاسترضاء والعدوان أوضح من هذا البرهان .

- كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالأمس قرارا تاريخيا ، مرة
أخرى ، رفع مجلس الأمن من وظيفة الأمم المتحدة المشروعة في حفظ
السلم ، وقد لا يكون صدام حسين - حتى الأمس - قد فهم ضد ماذا يقف في
رأى العالم ، وأمل أن تأكد الآن أنه لابد من أن يغادر الكويت على الفور .
- إنى أسأل باستمرار عن فاعلية عقوبات الأمم المتحدة - التى بدأ تنفيذها
في السادس من أغسطس - وأنا لأعرف الاجابة على هذا السؤال .

اذ من الواضح أن للعقوبات بعض التأثير ، غير أنى لاستطيع أن
أخبركم أن العقوبات وحدها ستحقق المهمة .

- وهكذا أرحب بقرار الأمم المتحدة الصادر بالأمس ، فالديمقراطيات الوليدة
في أوروبا الشرقية ينالها الضرر بشدة بواسطة الآثار الاقتصادية لأعمال
صدام . وأن الاقطار النامية في أفريقيا وفى نصف الكرة الغربى هى ضحية
لاغتصاب هذا الديكتاتور لجاره الكويت . وأن أولئك الذين يشعرون الا
مضرة من الانتظار لشهور وشهور لابد أن يعتبروا الضرر المدمر الذى
يصيب يحق كل يوم بالاقتصادات الهشة لهذه الدول التى لايمكنها فى أدنى
تقدير أن تتحملة .

- وكما شهد رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى آلن جرينسبان أمس الاول ،
تضر الزيادة فى أسعار البترول الناتجة مباشرة عن غزو صدام - تضر بلادنا
أيضا وإن اقتصادنا كما قلت أول من أمس في مرحلة هبوط خطيرة ، وإذا
استمرت حالة عدم التيقن فى أسواق الطاقة ، سيصبح الهبوط أسوأ .
- لقد أوضحت مرة أخرى أسباب ارسالنا للقوات الى الخليج ، ودعونى
جذكم بالأشياء التى اهتم بها أكثر .

- أولا ، أنى أعرض لا أخلاقية غزو الكويت ذاته ، إذ لايجب لامة أن
تفتصب وتسلب وتعامل بوحشية جارها ، ولاينبغي أن تتمكن أمة من محو

يتعين ازالة اللجوء الى كافة الاجراءات والوسائل المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والجامعة العربية لانهاء هذا الاحتلال

كما ادان الجانبان الممارسات غير الانسانية لقوات الاحتلال المتمثلة في الاعتداء على دولة الكويت وشعبها والمقيمين فيها من رعايا الدول الاخرى ومحاولة تغيير التركيبة السكانية وترويع الامنين فيها واتخاذ الرهائن وانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية الامر الذي يمثل خرقا صارخا للمواثيق

والاتفاقيات الدولية وقواعد ومبادئ القانون الدولي .

كما جدد الجانبان تأييدهما الكامل لكافة قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس الامن واعربا عن أملهما في ان يكون في صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ما يدفع القيادة العراقية الى الامتناع للشرعية الدولية بان تعود الى الحق والعدل والصواب فتسحب قواتها فوراً من الاراضي الكويتية دون قيد او شرط لتمكين شعب الكويت الشقيق من ممارسة حقوقه المشروعة كاملة على ترابه الوطني في ظل حكومته الشرعية .

وفي هذا الصدد اعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن مبادرة الرئيس بوش لاقامة اتصالات مباشرة مع القيادة العراقية لتنفيذ قرارات مجلس الامن تهيء فرصة اخيرة لابعاد خطر الحرب عن المنطقة ويدعو الجانبان القيادة العراقية لان تستجيب للمبادرات التي تسعى الى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس الامن الدولي

وقد سجلت اللجنة المشتركة بالتقدير الوقفة التضامنية القوية والحاسمة لمصر الى جانب شقيقاتها المملكة العربية السعودية التي تعتبر ترجمة امينة للرؤية المشتركة للامن القومي العربي .

وقت مناسب للطرفين بين الخامس عشر من ديسمبر والخامس عشر من يناير من العام المقبل

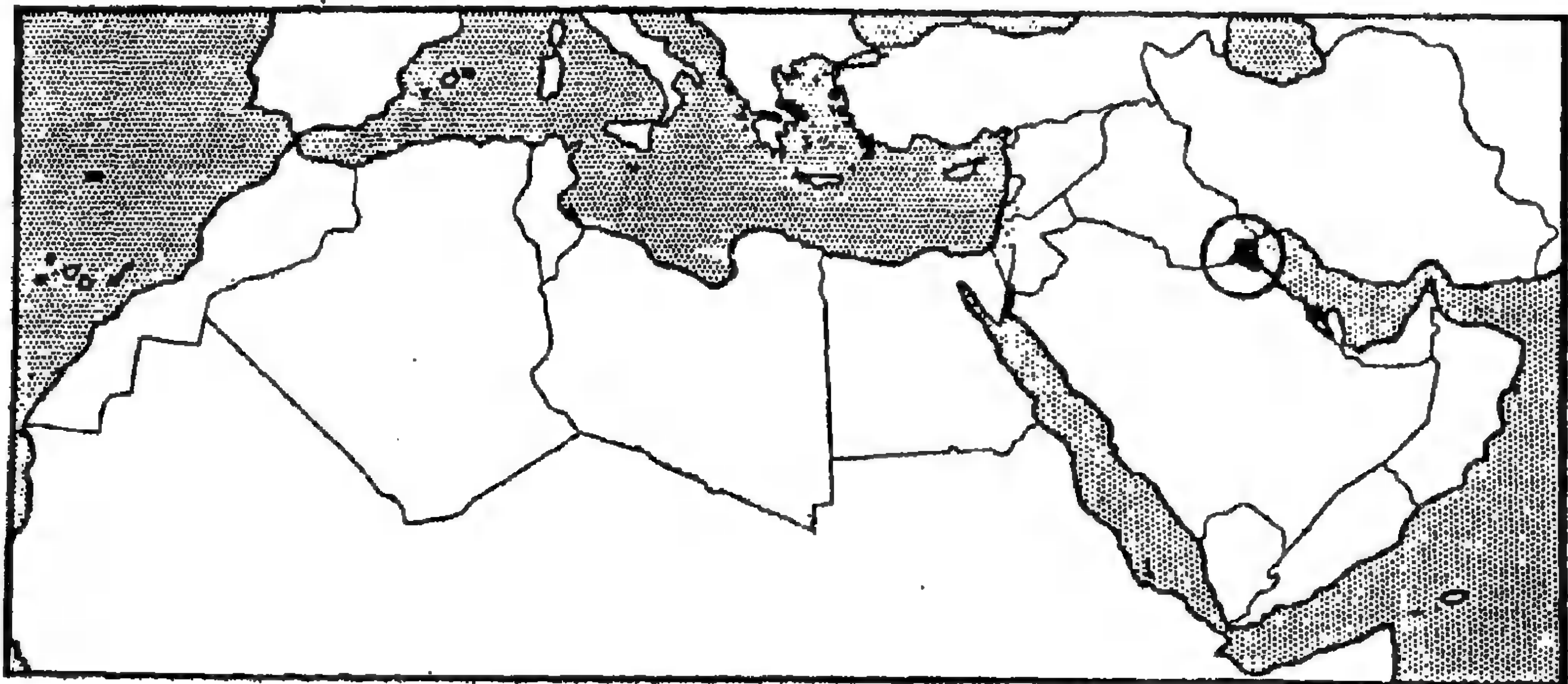
وفي اطار ما نصت عليه قرارات الامم المتحدة ، ساكون على استعداد ، وكذلك الوزير بيكر ، لمناقشة كل جوانب أزمة الخليج ومع ذلك ولكي اكون واضحا جدا بالنسبة لهذه الجهود التي تستهدف استنفاد كل الوسائل لتحقيق حل سياسي ودبلوماسي ، فاني لا اقترح مناقشات تنتهي الى ما هو اقل من الانسحاب العراقي الكامل من الكويت ، واستعادة الحكومة الشرعية للكويت وحرية كل الرهائن .

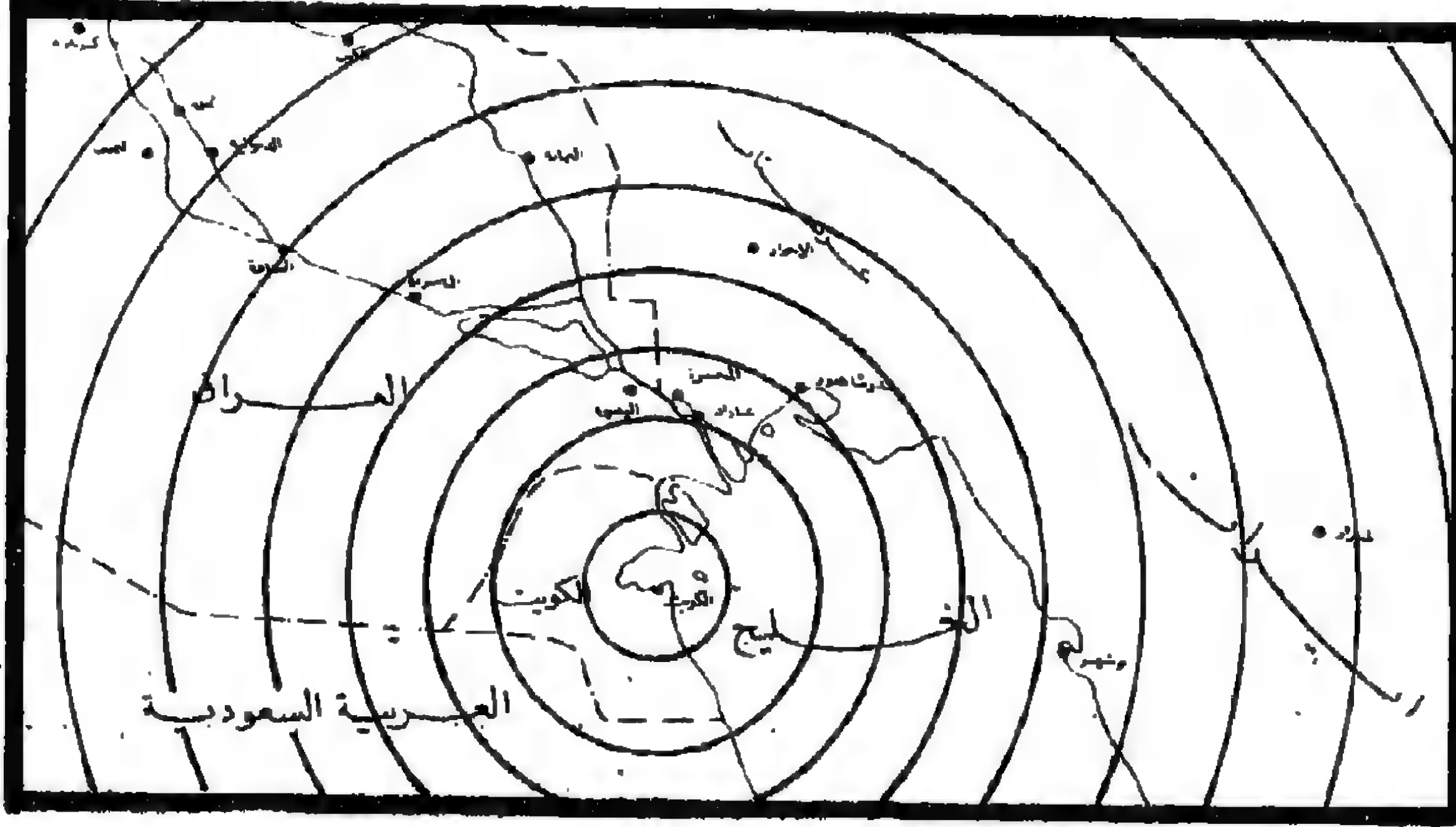
نص ما جاء في بيان اللجنة المصرية - السعودية المشتركة بشأن أزمة الخليج (١٩٩٠ / ١٢ / ٥)

- جاء في البيان الصادر عن اللجنة المصرية - السعودية المشتركة الصادرة في ٥ ديسمبر ١٩٩٠ بشأن أزمة الخليج ما يلي

.. وفي معرض التنسيق والتشاور السياسي استعرض وزيراً خارجية البلدين القضايا العربية والاسلامية والافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ونوها بالتعاون والتنسيق الكامل بينهما .

وتطرق الجانبان الى الاوضاع الخطيرة الناجمة عن استمرار احتلال القوات العراقية لدولة الكويت والتهديدات التي وجهتها ولا تزال توجهها للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والتي تمثل انتهاكا صارخا لكافة مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة وما يمثل من تهديد خطير للامن والسلم الدوليين الامر الذي





[٢٠] يوميات الأزمة (٢)

(١٥ سبتمبر - ١٥ ديسمبر ١٩٩٠)

اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب فرنسا وعلى اثر اقتحام القوات العراقية السفارة الفرنسية في الكويت وتبنى بالاجماع القرار رقم ٦٦٦ الذي : يدين اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الاجنبية في الكويت وينذر العراق بفرض عقوبات اخرى وذلك ردا على انتهاكات العراق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . اما بخصوص طلب فرنسا بحد المقاطعة لتشمل حركة الطيران ، فقد فضل المجلس التريث قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن .

نشرت صحيفة « واشنطن بوست » الامريكية تصريحاً لرئيس اركان حرب السلاح الجوي الامريكي بان « الخيار الافضل في حالة اندلاع الصراع هو الاغارة على بغداد بالقنابل على ان يكون الهدف الرئيسي هو صدام حسين واسرته » وقد جاء رد وكالة الانباء العراقية في شكل التهديد « بتدمير قواعد السلاح الجوي الامريكي المتمركزة في العربية السعودية . » ابدى الرئيس العراقي صدام حسين « دهشة » ازاء توقف الحكومة الفرنسية الذي اتسم منذ عامين على حد قوله - بالعداوة الشديدة ازاء العراق و اضاف انه مازال يأمل في ان تتحسن العلاقات بين البلدين . رفضت تركيا عرضاً من العراق خاص برشوة قدرها مليار و ٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الاقتصادي المفروض على العراق دولياً .

١٩٩٠ سبتمبر ١٧ :

اعدم النظام العراقي ٢٠٠ ضابط من بينهم ٢ لواءات على اثر الاشتباه في محاولة انقلاب .

تمت اقالة رئيس اركان القوات الجوية الامريكية بسبب تصريحاته الخاصة بعزم امريكا قصف بغداد ومقر صدام حسين اذا اندلعت الحرب . وقد خلفه في هذا المنصب الجنرال ميريل ماك بيك .

عادت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والعربية السعودية بعد قطيعة دامت ٥٠ عاماً .

١٩٩٠ سبتمبر ١٥ :

قامت الحكومة الفرنسية بطرد ٢٩ من الرعايا العراقيين رداً على اقتحام القوات العراقية للسفارة الفرنسية في الكويت . كما رصدت اسماء المؤسسات الفرنسية التي لم تلتزم بالمقاطعة ضد العراق . والحق العراق على طلب احمد بن بللا واطلق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين من المرضى والمسنين .

في سان فرانسيسكو اعلن وزير الدفاع الامريكي في مؤتمر صحفي خلال زيارته للقواعد العسكرية بان مزيداً من القوات البرية المزودة بدبابات ثقيلة في طريقها الى السعودية .

وصلت طائرتا استطلاع امريكيتان من طراز « اواكس » الى تركيا وتشاركان في عمليات المراقبة بقطاع الحدود العراقية - التركية .

اعلن البنك الدولي بأنه سيقدم قروضا متعددة ومتنوعة في السنة المالية القادمة لمصر ولعدد من دول الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وذلك لمواجهة الآثار السلبية التي نتجت عن أزمة الخليج (تبلغ قيمة القروض ٥ مليارات بعد ان كانت ٤,٥ مليارات في السنة المالية الحالية) .

طالب المجلس القومي الايراني العراقي بسحب قواته من الكويت واكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق . صرح الرئيس بوش في مؤتمر صحفي بأنه يساند الاقتراح الفرنسي بحد الحظر ضد العراق الى حركة الطائرات . ولكن يجزم الخبراء بان هذا الاجراء اصعب بكثير من الحظر الملاحي المطبق حالياً ضد العراق .

١٩٩٠ سبتمبر ١٦ :

عقد الرئيس حسني مبارك اجتماعاً وزارياً محدوفاً استعرض خلاله الموقف الاقتصادي والاستثماري الناجم عن أزمة الخليج .

في السودان اعلن حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الاتحاد والقوى الوطنية تأييدهما لموقف مصر من أزمة الخليج .

وعضو في مجلس قيادة الثورة الى المعاش لاسباب صحية .
تبدأ شركة الطيران الكويتية رحلاتها في اول أكتوبر مع اتخاذ القاهرة مقرها الرئيسي .

عاد من بغداد المسئول الايراني « مانوشير موتاكي » بعد زيارة دامت ٢ ايام استقبله خلالها وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز . تناول خلال هذه الزيارة موضوع « تطبيع العلاقات بين البلدين على اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وفتح سفارة في البلدين وتبادل الاسرى » .
تقرر عقد قمة عربية صغيرة في المغرب خلال ٢٤ ساعة القادمة في اطار المساعي السياسية العربية من اجل التوصل الى حل سلمي لازمة الخليج .
يحضر القمة : الملك حسين ، وياسر عرفات ، وشاذلي بن جديد والملك الحسن .

ارتفع سعر برميل البترول الى ٢٢ دولار وهو اقصى ارتفاع وصل اليه منذ ٧ سنوات .

١٩٩٠ سبتمبر ١٩ :

قررت الحكومة العراقية تجميد جميع اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الاجنبية الحكومية والخاصة التي تنتمي للدول التي جمدت ارصدة العراق في الخارج .

وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية بحيث لا يسمح لهم بالحركة الا في حدود ٢٥ ميلا فقط .

ابلى وزير الخارجية الامريكى الاردن بانها ستحصل على المساعدات التي طلبتها اذا انضمت الى الاغلبية العربية الممثلة في الجامعة العربية وابتعدت .

عرض رئيس المخابرات السوفيتية كى - جى - بى تبادل المعلومات عن العراق مع المخابرات المركزية الامريكية .

صرح مدير المخابرات المركزية الامريكية بان علاقة صدام القوية بالجماعات الارهابية بالاضافة الى ما لدى العراق من اسلحة كيمياوية وصواريخ يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الدولية .

ابدى وزير الخارجية الايراني على اكبر ولاياتي استعداد بلاده للتفاوض مع العربية السعودية حول أزمة الخليج وللتنافس مع دول مجلس التعاون الخليجي حول هذه الأزمة .

وجهت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن نداء عاجلا لجميع الدول كي تبذل المساعدة للاردن بعد ان قدرت « الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن قطع العلاقات الاقتصادية بين الاردن من جهة والعراق والكويت من جهة اخرى » .

صرح رئيس هيئة قناة السويس السيد عادل عزت بان العائد السنوي الناتج عن قناة السويس سينخفض بمعدل ٢٠٠ مليون دولار اذا دام تطبيق الخطر الملاحي ضد العراق والكويت .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٠ :

هدد الرئيس بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

هدد العراق بتدمير جميع حقول البترول في منطقة الخليج اذا تعرض لهجوم عسكري .

ارسل مجلس حلف الاطلسي طائرات استطلاعية اضافية وسفن حربية لتعزيز الامن في الخليج كما وافق ايضا على ارسال مزيد من طائرات الانذار المبكر « او اكس » الى تركيا لتقوم بطلعات على الحدود . وعلى تحريك قوة بحرية للخليج (سفن حربية) الى شرق البحر المتوسط .

نفى الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ما تردد عن وجود عسكري عراقي بالسودان واكد ان موقف السودان ضد حل النزاعات العربية بالقوة . وانه لا يريد الاجتياح العراقي للكويت ولكنه أيضا ضد الوجود الاجنبي في الخليج .

عقد الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد اجتماعا ثلاثيا في الرباط استهدف ايجاد صيغة عربية لحل أزمة الخليج .

جاء في المجلة التلفزيونية « مونيتورا » بان شركة ميس شميدت - بوكوف - بلومن الالمانية هي المسئولة عن تسليم العراق ليس فقط عدد من الهيلوكوبترات ولكن ايضا انظمة دفاع مضادة للذاترات من « طراز » رولاند » الالمانية الفرنسية الصنع .

استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات . حضر الاجتماع وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز .

تلقى الامين العام للأمم المتحدة رسالة من سفير الكويت لدى المنظمة الدولية تضمنت احتجاجا على الاجراء العراقي الخاص بطرد الكويتيين بالقوة من بلدهم .

تلقت الامانة العامة للجامعة العربية مذكرتين من سفير الكويت لدى المنظمة يوضح فيهما عمليات القمع التي تمارسها القوات العراقية ضد سكان الكويت لاجبارهم على اخلاء المكان ليحل محلهم اسر عراقية . اعلن وزير التعليم العراقي بان مجانية التعليم مكفولة لجميع الرعايا المقيمين في الكويت من عرب وغير عرب .. وكان النظام الكويتي قبل الغزو قد انتهج سياسة تعليمية تقتصر على الكويتيين وعلى ابناء اسر مقيمين في الكويت منذ ٢٠ سنة على الاقل .. اما المدارس الخاصة فان تكاليفها الباهظة قد أدت الى زيادة الاميين في صفوف الطبقات الفقيرة .

في بروكسل عقد وزراء خارجية السوق المشتركة اجتماعا لبحث تطورات الموقف في منطقة الخليج اسفرت عن قرار برفع الحظر عن منح مالية تبلغ ١٤٦ مليون « ايكو » وهي عملة السوق (١٩٢ مليون دولار) كان من المتفق ان تعطى لسوريا وفقا لاتفاقية وقعت في يناير ١٩٨٧ بين السوق الأوروبية المشتركة وحكومة سوريا . جاء هذا القرار تقديرا لموقف سوريا من أزمة الخليج .

في باريس حيث اجتمع للمرة الثانية منذ العدوان العراقي على الكويت وزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد أوروبا الغربية صدر قرار بوضع تنسيق للقوات - البحرية والجوية والارضية - التابعة لدول الاتحاد المتواجدة في منطقة الخليج . ولكن هذا التنسيق لا يعنى الاندماج تحت قيادة واحدة . وفي حالة اندلاع الحرب فان جميع هذه القوات ستندمج وتصبح تحت قيادة امريكية .

قامت وزارة الدفاع البريطانية بانشاء « مركز قيادة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط » .

١٩٩٠ سبتمبر ١٨ :

اكد الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم قراره بارسال (عسكريين) الى منطقة الخليج على ان تكون هذه القوات « لحفظ السلام ولتفادي هواقب المواجهة » وان ارسالها سيتم في اطار تنفيذ العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق ويرد الرئيس منعم هذا القرار الذي لا يشترك البرلمان ولا الاحزاب في اتخاذه باانه يريد ان تصبح الأرجنتين في عزلة عن العالم . ادلى الرئيس اليمنى على صالح بحدث الى مجلة « الاهالي » جاء فيه : - ان على العراق ان ينسحب من الكويت لتفادي التدمير التام للمنطقة . انتقد ايضا بشدة وجود القوات الاجنبية في الخليج التي « تعيد الى الازمان الصراع المرير الذي خضناه ضد الاستعمار » .

اعلن متحدث عن « البنتاجون » ان للعراق قد اعاد كيفية انتشار قواته على الاراضي الكويتية والمناطق المجاورة : وازدادت الى قواته ٩٥٠٠٠ جندي وبذلك يصبح مجموع هذه القوات ٣٦٠٠٠٠ مدعمن بـ ١٠٣٠٠ مصفحات خفيفة و ١٠٤٥٠ قطع مدفعية واكد المتحدث بان هذا الاتجاه يشير الى توسع في مسرح العمليات والى دعم القدرة الدفاعية العراقية .

وصلت الى العربية السعودية ١٠ مصفحات المانية الصنع قادرة على رصد الاسلحة الكيماوية من طراز فوكس .

قامت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية والهولندية والايطالية بتحديد مناطق الحراسة في منطقة الخليج بهدف احكام الحظر المفروض على العراق .

عقد وزراء الدفاع للدول الـ ٩ اعضاء اتحاد أوروبا الذين اجتمعوا لهم في باريس بهدف دراسة كيفية دعم تنسيق الجهود البحرية لهذه الدول ومد التعاون بينها الى القوات الارضية .

احيل السيد سعدون شاكر احد الرجال المقربين جدا من صدام حسين

اجتماع مشترك برئاسة مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث العراقي . كما صدر في الوقت الذي يراجع فيه مجلس الأمن اصدار قرار بفرض حصار جوي على العراق . وأكد البيان بان قرار ضم الكويت قرار ابدى لا رجوع فيه تحت اي ظروف .

- وصلت المجموعة الثالثة من القوات المصرية بمعداتها العسكرية الى ميناء « ينبع » السعودي لتتخذ مواقعها الى جانب القوات السعودية والاسلامية . - أعلن العراق سحب الدينار الكويتي من التداول بكل قنواته واستبداله بالدينار العراقي اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٩٠ . - شارك وفد كويتي في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بينما امتنع العراق عن الاشتراك بدعوى ان الكويت لم تعد دولة . - اجتمع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الجابر بوفاة من البرلمان الاوروبي يزور السعودية . ١٩٩٠ سبتمبر ٢٤ :

- ارتفع سعر برميل البترول الى ٤٠ دولار في اسواق لندن ونيويورك . - تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك فهد عن طريق وزير الخارجية السعودية وذلك في اطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين .

- اجري د . بطرس بطرس غالي مباحثات مع السفير الأمريكي بالقاهرة حول ازمة الخليج والاضاع في منطقة الشرق الاوسط ووجه التعاون بين البلدين .

- ألقى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خطاباً امام الجمعية العامة للأمم المتحدة طرح فيه مبادرة لتسوية ازمة الخليج ومشاكل الشرق الاوسط على ٤ مراحل :

- ١ (إعلان العراق التزامه بالانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين في البلدين
- ٢ (ضمانات دولية تكفل تنفيذ الانسحاب العراقي وانسحاب القوات الاجنبية من الخليج واعادة السيادة للكويت
- ٣ (تسوية النزاعات الاخرى في الشرق الاوسط وخاصة مشكلة لبنان والقضية الفلسطينية وضمان حق اسرائيل في العيش داخل حدود امنه .
- ٤ (خفض ترسانات الاسلحة في الشرق الاوسط واحلال تعاون بين جميع دول المنطقة من ايران حتى المغرب .

طالب مجلس الامن بالاجماع من « لجنة العقوبات » بحث طلبات المساعدة التي تتقدم بها الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية بسبب التزامها بالحظر على العراق .

قامت السلطات الايرانية بالقاء القبض على ٢٩ شخصاً كانوا يحاولون تهريب مواد غذائية الى العراق . وهو اول اجراء ايراني لتنفيذ الحصار الاقتصادي على العراق .

نند السيد سعد خليل المزين المستشار الديني لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالعدوان العراقي على الكويت الذي اخر بقضية فلسطين وبالإلزام العربية والاسلاميين .

ذكرت صحيفة « واشنطن تايمز » ان المجموعة الارهابية التابعة لابي نضال قد اعدت عملية لاغتيال عدد من الدبلوماسيين السعوديين في الخارج وذلك في اطار حملة عالمية للقيام بعمليات ارهابية يوجهها مساعدو صدام حسين .

ذكر الخبراء الامريكيون ان لدى الولايات المتحدة الان قوة جوية تكفي لشن ١٠٠٠ طلعة جوية في الضربة الاولى وان الاهداف المختارة لهذه الضربة ستتمثل في محاولة تدمير جميع القواعد الجوية - العراقية . وعددها ٥٠ قاعدة - وعدد مماثل تقريبا من منصات اطلاق الصواريخ والطرق الهامة والجسور والمصانع ومقر اقامة صدام حسين .

اجري تعديل في برنامج الزيارة التي يقوم بها الرئيس السوري حافظ الاسد الى طهران وعلق المراقبون بان ثمة خلافات حول ازمة الخليج وصعوبات في التوصل الى موقف مشترك وراء هذا التعديل .

في تونس عقد المندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية اجتماعاً لبحث الاعداد لعقد الدورة الـ ٩٤ لمجلس الجامعة الذي سيعقد في يوم ٢٧ سبتمبر في تونس .

- نفى متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية وجود اي مخطط لاقامة قواعد عسكرية امريكية في العربية السعودية او غيرها من دول الخليج على المدى الطويل .

- وافقت الادارة الامريكية امام الكونجرس عن اعفاء مصر من الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة . ١٩٩٠ سبتمبر ٢١ :

- قررت الحكومة اغلاق مكتب الملحق العسكري العراقي في القاهرة . وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال اسبوع . كما اعتبرت اثنين من الدبلوماسيين العراقيين غير مرغوب فيهم . جاء هذا القرار رداً على قرار مماثل اتخذته الحكومة العراقية باغلاق مكتب ملحق الدفاع المصري ببغداد .

- أعلنت إيطاليا بانها ستقدم لمصر خلال العام الحالي منحة قدرها حوالي ١٥٠ مليون دولار امريكي لتعويضها عن ما لحق بها من اضرار بسبب ازمة الخليج .

- قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠٠ مليون دولار .

- كرر الرئيس بوش تحذيره للعراق بتأييد الارهاب وباقامة علاقات جديدة مع منظمات ارهابية في بغداد وتقديم مساعدات لمنظمات اخرى منها جماعة ابو نضال وجماعة ابو عباس و ١٥ مايو .

- قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لاحدى عشرة دولة اوروبية في بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بما لا يتجاوز ٤٠ كم مقر سفاراتهم .

- جرى اجتماع بين الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي والرئيس الصيني يانج تشانج كون في بكين تناول خلاله تطورات ازمة الخليج والعلاقات الصينية السعودية .

- اوقفت السعودية ضخ البترول الى الاردن عبر خط انابيب « تايد لاين » بحجة عدم سداد الاردن ما قيمة ٤٠٨ ملايين دولار مقابل شحنات نفط سابقة .

- أعلن الامين العام لاتحاد المقاومة الكردية العراقية « جلال الطالباني » بان عملية التقارب وتوحيد الجهود بين فصائل المعارضة قد بدأت من اجل اسقاط نظام صدام حسين .

- الغر بنك انجلترا المركزي في لندن قرار تجميد اموال البنك الكويتي الوطني .

- ارتفعت اسعار البترول على نحو ملحوظ إذ بلغ سعر البرميل ٣٥ دولار في نيويورك .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٢ :

- كشف تقرير نشرته مجلة « فورين ريبورت » اللندنية عن تنازلات سرية عراقية لايران من هذه : انه قد جرى التفاوض حول تقديم العراق تعويضات مالية لايران . كما تم تحجيم المعارضة الايرانية المتواجدة في العراق . - قام الرئيس السوري حافظ الاسد بزيارة رسمية الى ايران في محاولة اقناع القادة الايرانيين بسلامة الموقف الدول من الغزو العراقي للكويت .

- وفقاً لما صدر عن وكالة الانباء الجزائرية فان القمة الثلاثية (الجزائر - المغرب - الأردن) قد توصلت الى مقترحات لاحلال السلام في الخليج وسيجري بحث هذه المقترحات من قبل وزراء الخارجية العرب على هامش انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة التابع للأمم المتحدة .

- طرح الملك حسين مشروعا لاقرار سلام في الخليج يتضمن ثلاثة نقاط اساسية :

- ١ (حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائي بين البلدين
- ٢ (حل النزاع بين الكويت والعراق الذي له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بإيجاد حل لمشاكل مثل احتلال اسرائيل للاراضي العربية
- ٣ (خطر انتشار كل اسلحة الدمار النووي والكيميائية .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٣ :

- هدد الرئيس صدام حسين بضرب حقول البترول في منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت بلاده للاختناق . جاء هذا التهديد في بيان صدر عقب

اعادت تونس علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ابتداء من يوم ٢٤ سبتمبر وكانت قد قطعت علاقتها في مارس ١٩٨٧ بعد اتهام ايران بتدريب متطرفين تونسيين للقيام باعمال تخريبية .

اعلن صدام حسين بان العراق لا يهدد العربية السعودية ولكنه مصر على رحيل القوات الامريكية عن الجزيرة العربية .

وصلت باخرة هندية محملة بالاغذية والادوية الى ميناء ام قصر العراقي وتلازمها مجموعة من ممثلي الصليب الاحمر الهندي لتتولى مع موظفي سفارة الهند في بغداد بتوزيع هذه المؤونة .

اعلن وزير البترول الكويتي في حديث الى صحيفة « واشنطن بوست » بان الجيش العراقي قد وضع القاما في ابار البترول بالكويت وان انفجار هذه الانعام قد يسحب كل كمية الاوكسجين من الجو .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٥ :

وافق مجلس الامن على فرض حظر جوي شامل على العراق . اصدر المجلس قراره (رقم ٦٧٠) باغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) . اختتم الرئيس السوري حافظ الاسد زيارته لايران (٤ ايام) ببيان مشترك اكد فيه الجانبان السوري والايراني عدم قبول اي تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج وان اي مبادرة سياسية لحل ازمة الخليج يجب ان تقوم على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت .

اعلن الرئيس بوش عن تشكيل جهاز خاص برئاسة وزير الخزانة ف - برادى لتنسيق عملية تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المتأثرة بازمة الخليج .

انعقد في واشنطن الاجتماع السنوي لمحافظة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد تضمن جدول اعماله خطة لتقديم مساعدات مالية عاجلة للدول المتضررة من ازمة الخليج . وبرنامج لاستيعاب العمال العائدين من العراق والكويت .

قررت مصر زيادة اسعار تصدير البترول المصري ليصل الى ٢٩ دولار و ٣٠ سنتا .

وافقت المانيا الغربية على الافراج عن مليار مارك الممنى لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك في صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب التأخر في سداد اقساط الديون . و ٢٠٠ مليون مارك وضعت تحت تصرف مصر بدون قيد ولا شرط و ٢٠ مليون مارك في صورة معونة فنية كمحنة .

عرض قائد القوات المعارضة في الجنوب السوداني جون جارنج ارسال ٥٠٠ فرد من قواته لدعم القوة متعددة الجنسيات في الخليج .

توجهت ٨ طائرات ايطالية من طراز « تورنادو » الى منطقة الخليج . حصلت السعودية على اول دفعة من الاتقعة الواقية ضد الغازات السامة (٥٠ الف قناع) التي قررت الحكومة السويدية تصديرها الى منطقة الخليج .

وجه وزير الدفاع الكويتي نداء الى الشعب الكويتي للتطوع من اجل الدفاع عن الوطن المحتل .

اكدت حكومة بغداد مرة اخرى ضرورة الربط بين مشاكل الشرق الاوسط بهدف « التوصل الى تسوية جذرية » ولكن دون رفض ايضا « تسوية فردية » لازمة الخليج .

ادت مسألة احتمال زيادة الوجود العسكري البلجيكي في منطقة الخليج الى ازمة سياسية في بلجيكا .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٦ :

اكدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استعدادهما لانهاء الاحتلال العراقي للكويت باستخدام القوة العسكرية طبقا ليثاق الامم المتحدة اذا فشلت الطرق السلمية .

في بيان استثنائي مشترك صدر في نيويورك حث الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية الفرق على الاحترام بقرارات الامم المتحدة بدقة وبسحب قواته من الكويت بدون شروط .

اتهمت وكالة الانباء العراقية الاتحاد السوفيتي بالرشوة من الغرب . كشف مسئول كبير في وزارة الدفاع الامريكية ان المستشارين

العسكريين السوفييت في العراق يواصلون اعمال الصيانة للطائرات العراقية خلف خطوط المواجهة .

اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق قد بلغ الـ ٤٢٠ الف جندي بالاضافة الى ٢,٥٠٠ دبابة و ٢,٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدنية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الامريكية .

قررت السعودية طرد ١٢ آخرين من العاملين بالسفارة والقنصلية الاردنية .

اعلن الرئيس التركي « تورجوت اوزال » ان القوة العسكرية للعراقية مبالغ فيها وان العراق قد تعد الفرصة للهجوم على ان من جيرانه بعد وصول قوات امريكية في الخليج . ودعا الى التحلي بالصبر اذ ان العقوبات تحتاج الى ما بين ٣ الى ٥ شهور . لكي يبدأ مفعولها .

هددت السلطات العراقية باعدام المواطنين الامريكيين الذين يحتجون بسفارة بلادهم في بغداد . وكافت الحكومة العراقية قد طلبت من السفارة الامريكية تقديم قائمة باسماء الاشخاص غير الدبلوماسيين الذين يقيمون بالسفارة . وقد رفضت الحكومة الامريكية تقديم القائمة المطلوبة .

فشلت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الامريكي بعد مناقشة طويلة طلب الرئيس بوش باعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (٧,١ مليار دولار) .

قوت الحكومة الفرنسية تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية الناتجة عن ازمة الخليج .

سمحت الحكومة السويسرية بتصدير ادوية الى العراق قيمتها ١٢ مليون دولار .

اكد الرئيس الصيني « يانج شانج » بان بلاده ملتزمة بقرارات المقاطعة الاقتصادية

تم اغلاق مكتب الملحق العسكري المصري في بغداد .

اكد متحدث عن رئاسة الجمهورية بفرنسا بأنه لا يوجد خلاف بين واشنطن وباريس حول ازمة الخليج وان المبادرة التي تقدم بها الرئيس ميران امام الامم المتحدة لا تتضمن اية مفاوضات قبل ان « تسوى مشكلة الكويت والعراق » .

تم القاء القبض على عراقي يحمل جواز سفر كويتي في مطار القاهرة . اعلنت مصادر عراقية بان العراق سيتمتع عن امداد جميع الاجانب بالمواد الغذائية ابتداء من اول اكتوبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٧ :

لقى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت خطابا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

غادر القاهرة ٧٢ ملحقا عراقيا من بينهم ١٠ اشخاص يعملون بالملحقات الثقافية والعسكرية بالسفارة العراقية .

ترجع العراق عن تهديده بشنق الدبلوماسيين الغربيين اذ لم يسلموا قوائم باسماء رعاياهم المختبئين داخل سفارات بلادهم .

اطلقت البحرية الامريكية طلقات تحذيرية على ناقلة عراقية في البحر الاحمر واجبرتها على التوقف وبعد تفتيشها تبين انها فارغة فسمح لها باكمال رحلتها .

اعترض كل من السعودية والحكومة الشرعية الكويتية على ادراج الاردن ضمن الدول التي تستحق دعما ماليا وذلك في الاجتماع الاول للمجموعة الخاصة التي تقرر تشكيلها لتنسيق المساعدات .

اشار تقرير « الفارين ريبورت » الذي تصدره مجلة « لايكونومست » البريطانية الى وجود اتصالات مكثفة تجري في الخفاء بين المسؤولين العراقيين والاسرائيليين تعهد خلالها الرئيس صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل في مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة الفرق في حالة نشوب حرب الخليج .

أبدى رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار اسفه لان الجماعة الدولية لم تبذل نفس الحماس في تطبيق قرارات مجلس الامن على القضية الفلسطينية كما هو الحال بالنسبة للكويت .

طالب كل من مجلس التعاون الخليجي والجماعة الاقتصادية الأوروبية

تناول الطرفان خلاله أزمة الخليج والجهود المبذولة لتسويتها سلميا في إطار عربي .

اعلن حسين ارشاد رئيس بنجلاديش ان ٦ دول اسلامية اسيوية سوف تطرح مبادرة جديدة لحل العراق على الانسحاب من الكويت واعادة الحكومة الشرعية اليها . (بنجلاديش وبروني واندونيسيا وماليزيا وباكستان ومالديف)

تقدمت سوريا بمذكرة الى الجامعة العربية ومجلس الامن حول الاضرار التي لحقت بها بسبب أزمة الخليج والتي قدرتها بحوالي مليار و ٧٢٠ مليون دولار ،

غادر السعودية اكثر من ٢٠ الف يمني بعد اعلان السلطات السعودية الغاء الامتيازات التي كان اليمنيون يتمتعون بها .

دافع رئيس وزراء اليابان عن طريقة استجابة بلاده حيال أزمة الخليج قائلا ان اليابان من اوائل الدول التي تحركت في اعقاب الغزو العراقي للكويت في اليوم التالي قررت تجميد الارصدة الكويتية لديها .

طلبت الحكومة اليمنية من المسئولين العرب التوسط لحل الأزمة التي قامت بينها وبين العربية السعودية والتي نتج عنها طرد ٢٠ الف يمني من السعودية كما طلبت نفس الشيء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . دافعت اليمن عن موقفها قائلة انه لا يختلف في جوهره عن موقف العربية السعودية وسائر دول الخليج . وتتفق معهم في ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت وفي ايجاد تسوية عربية للأزمة القائمة في الخليج .

استقبل الشيخ زايد بن سلطان النهيان وزير الدفاع الايطالي الذي سلمه رسالة من الرئيس الايطالي فرانچيسكو كوسيجا حول أزمة الخليج . ١٩٩٠ سبتمبر ٣٠ :

صرح وزير الخارجية السوفيتي بان « مواقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول دور الامم المتحدة في بناء نظام عالمي جديد تزداد تقاربا » وأشار الوزير بان الاتحاد السوفيتي سيشترك في عملية عسكرية تابعة للامم المتحدة ضد العراق اذا قرر مجلس الامن ذلك . وكرر الوزير أيضا اهتمامه بالدور الذي يمكن ان تقوم به « لجنة اركان الحرب » التابعة للامم المتحدة والمنصوص عليها في ميثاقها ولكنها لم تعمل بعد .

اعربت الصين الشعبية عن استيائها ازاء قرار اليابان بإرسال قوات غير مقاتلة الى الخليج وذلك في إطار معارضة بكين لما سمته « اعادة تسليح اليابان »

جرت اتصالات بين وزير الخارجية الإيراني ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي على هامش الجمعية العمومية للامم المتحدة في نيويورك ، وقد تناولت ضرورة وضع حد للاحتلال الكويت وكافة الاجراءات اللازمة لضمان أمن الخليج على المدى الطويل .

استقبل الرئيس حسني مبارك السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري . الذي سلم الرئيس المصري رسالة من اخيه الرئيس حافظ الاسد . تتعلق بالتطورات الجارية على الساحة العربية وفي مقدمتها أزمة الخليج .

اذاعت بغداد رسالة جديدة لصدام حسين في ذكرى المولد النبوي الشريف أكد فيها : (ان احتلاله للكويت قد اعاد حقا مفتصبا للعراق المؤمن) ان القوات المسلحة العراقية مستعدة للقتال دفاعا عن « محافظة الكويت » (٢) ان شعار الجمع المؤمن يجب ان يكون « انسحاب القوات الاجنبية من ارض نجد والحجاز والخليج العربي وفك الحصار عن العراق . (٤) ان العراق مصمم على « الا تعود الامور الى ماكانت عليه قبل ٢ اغسطس » (٥) ان العراق يعتبر من الاعداء من يقف من العرب والمسلمين في نقطة وسط بين الصنفين .

نجا من وكالة الانباء العراقية بان صدام حسين قد اقترح على الرئيس بوش تشكيل لجنة عمل مشتركة من الكونجرس الأمريكي والمجلس الوطني العراقي لبحث أزمة الخليج .

كشفت صفحاتان برازيليتان عن قيام علاقات تعاون سرية بين العراق واسرائيل وحكومة جنوب افريقيا . وان العراق قد استورد من هذه الاخيرة ٢٠٠ مدفع عيار ١٥٥ ملمتر ، وان بريتوريا قد امتثلت اخيرا لقرارات مجلس الامن وقررت وقف تزويدها العراق بالاسلحة

التطبيق « غير المشروط » لكافة القرارات التي اتخذها مجلس الامن ازاء أزمة الخليج .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٨ :

ابلغت فرنسا الحكومة المصرية بانها ستقترح على نادي باريس للدول الدائنة ان تجري تخفيضات على قوائد الديون التي تدفعها مصر لجرد توصل مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي .

شنت جماعات ارامية يعتقد انها مؤيدة للعراق هجوما اراميا بالقتال على ملهين يرتادها عادة جنود فرنسيون وافراد الجالية الفرنسية في جيبوتي .

أكد الرئيس بوش لأمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح خلال لقاء تم في البيت الابيض بان العالم كله يساند ما تقوم به الولايات المتحدة والدول الاخر من اجل تحرير الكويت .

صرح برنت سكروفت مستشار الامن للرئيس الأمريكي بان الجهود العراقية لتدمير الكويت كدولة تؤثر على « الجدول الزمني » الخاص بالجهود الدولية من اجل حل أزمة الخليج بدون اللجوء الى القوة العسكرية . وافقت لجنة الخدمات المسلحة ، بمجلس الشيوخ الأمريكي على طلب الرئيس بوش تخصيص ٢ مليار دولار لتمويل العملية العسكرية في السعودية .

اوصى صدام حسين في « وصية سياسية » بشن عمليات ثار ضخمة ضد الولايات المتحدة واسرائيل والسعودية .. وذلك في حالة وفاته . انتقد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا الموقف الاردني من أزمة الخليج ووصف عدم تطبيق العقوبات بشكل حاسم لن يؤدي سوى الى فتح الطريق امام الحل العسكري .

كررت مصر رفع سعر البنزين ١٠ ٪ . أكد وزير البترول السيد عبد الهادي قنديل بان هذه الزيادة ستزيد من الدخل القومي ما قيمته ١٥٠ مليون جنيه مصري مما سيخفف من العجز الذي بدأ في الموازنة العامة « نتيجة لأزمة الخليج » .

قامت منظمة الحلف الاطلسي بمناوراتها السنوية في البحر المتوسط التي ستمتد حتى يوم ١٢ اكتوبر وستجرى في الجزئين الوسط والشرقي من البحر .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٩ :

تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من العقيد معمر القذافي تناول فيه تطورات الموقف في منطقة الخليج وقضايا اخرى تهم البلدين . انعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الاعضاء في مجلس الامن على الامين العام للامم المتحدة « بيريذ دي جويلار » تناول آخر التطورات في أزمة الخليج .

أكد « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطاني في حديث صحفي انه اذا لم تنجح الضغوط الدولية في حمل العراق على سحب قواته فان البديل الوحيد هو اخراجه بالقوة المسلحة .

صرح جيمس بيكر ان اهتمام المجتمع الدولي بالقيام بعمل عسكري في حالة فشل الجهود الدبلوماسية قد تزايد بعد اجتماعات جرت مع العديد من وزراء خارجية الدول على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة وان هناك دولا عديدة اوضحت بصورة قاطعة انه يجب عدم تجاهل الاحتمالات الاخرى وهذا يعني العمل العسكري .

كتبت صحيفة « واشنطن بوست » : (ان المخابرات الامريكية تؤكد ان العراق سيكون لديه كميات كبيرة من الاسلحة البيولوجية جاهزة للاستخدام في غضون عدة اشهر قليلة) (٢) ان لدى العراق اسلحة بيولوجية تؤدي الى انتشار الامراض القاتلة . (٣) ان هذه الحقيقة ستخفيفا عاملا جديدا في تقييم القيام على عمل عسكري امريكي ضد القوات العراقية . بدأ تحرك اللواء السابع البريطاني المدرع من ميناء « بديمرهافن » الالمانى متجها الى السعودية ، ويضم ١٢٠ دبابة « نشالنج » مدرعة و ٩ الاف من القوات البريطانية . ويعد هذا اللواء من اكفأ الوحدات في القوات البريطانية .

جرى لقاء في عمان بين الملك حسين وطارق عزيز وزير الخارجية العراقي

صرح صدام حسين بانه مستعد لاجراء حوار مع فرنسا حول مبادرتها مؤكدا انه لا سبيل للرجوع الى وضع ما قبل غزو الكويت في ٢ اغسطس الماضى .

١٩٩٠ اكتوبر ١ :

صرح الرئيس بوش امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بانه يبحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج و اضاف ان انسحابا عراقيا من الكويت سوف يفتح الطريق امام تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط . واشاد بوش بالدور الذى قامت به الأمم المتحدة في أزمة الخليج والتي اتاحت عزلة العراق عن العالم .

دعا العلماء العراقيون « الأمة العربية والاسلامية » الى شن حرب جهاد من اجل طرد « الكفار من الاراضى المقدسة » والى انقاذ « الكعبة وخبرج الرسول وتحرير الأمة الاسلامية من الهيمنة الامريكية » .

افصح رؤساء دول الخليج من خلال صحافتهم عن رفضهم الحوار مع الرئيس صدام حسين واتهموا الرئيس العراقى بدفع المنطقة الى مواجهة عسكرية .

اعرب وزير الخارجية البلجيكي عن اسفه لان المبادرة التى طرحها الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران على الأمم المتحدة لم تكن موضعاً للتشاور بين وزراء الجماعة الأوروبية قبل عرضها . و اضاف انه لا يدين المبادرة الفرنسية في مضمونها ولكنه « الاجراء الذى اتبع لم يكن بالتأكيد في اتجاه دعم التكامل الاوروبى » . و اوضح الوزير بان « الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم تعارض ابدا تسوية سياسية لازمة الخليج في نطاق الأمم المتحدة » ولكن « البعض يرون بان المبادرة الفرنسية كانت سابقة لاوانها » .

- حذر الرئيس حسنى مبارك من اندلاع الحرب اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية في اجلاء العراق عن الكويت . واكد ان على العراق ان ينسحب اولاً فاذا كانت هناك تنازلات بعد الانسحاب فانها يجب ان تاتى من جانب الحكومة الشرعية للكويت .

- اجمع زعماء الكونجرس الأمريكى على اناحة مهلة كافية للعقوبات الاقتصادية لتؤدى مفعولها قبل التأكد من عدم فعالية هذا الاسلوب في معالجة أزمة الخليج .

- اعلنت اسرائيل انها ستبدأ توزيع اقنعة واقعية من الغازات السامة على افراد الشعب .

- اعلن العراق الافراج عن ٩ من الدعايا الفرنسيين المحتجزين لديه . - أجرت القوات الأمريكية تدريبات مع القوات السعودية والعربية في المواقع القريبة من منطقة الحدود العراقية .

- افتتح الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت اجتماع المؤتمر الاسلامى ببينوبورك باعتباره رئيساً لمنظمة المؤتمر الاسلامى .

- رفضت بريطانيا العرض المقدم من العراق والخاص باجراء مفاوضات من اجل ايجاد تسوية لازمة الخليج وطالبت بغداد بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الخليج .

- قامت الولايات المتحدة باتصالات مكثفة مع حلفائها والاتحاد السوفيتى من اجل تبني مجلس الأمن لقرار جديد يتضمن اللجوء الى القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

- صرح المتحدث عن وفد اسلامى يمثل ١١ دولة عربية واسلامية السيد حسن الترابى ان العراق مستعد للانسحاب الجزئى من الكويت وذلك في إطار عملية سلام شاملة في الشرق الاوسط (الدول الممثلة : الاردن ، سوريا ، مصر ، تونس ، الجزائر ، السودان ، اليمن ، تركيا ، باكستان ، ماليزيا ، ودولة فلسطين) .

- اكد وزير الدفاع السعودى الامير سلطان بن عبدالعزيز ان القوات الأمريكية متواجدة في السعودية بناء على طلب من المملكة السعودية من اجل الدفاع عن المملكة . وانها ستسحب « فوراً » بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت .

١٩٩٠ اكتوبر ٢

- افاد متحدث عن وزارة الدفاع الأمريكية بان حجم القوات الأمريكية

المتواجدة في الخليج قد ناهز الـ ١٧٠ الف جندي مقابل ٢٠ الف جندي حجم القوات العراقية الموجودة في الكويت والمناطق المجاورة لها . بلغت قيمة الديون العراقية لدى مصر مليارات من الدولارات وهي تمثل مستحقات العمالة المصرية (٤٠٠ مليون) وديون لم تسدد لشركة مصر للطيران (١٠٠ مليون) واخرى لم تسدد عن مبادلات تجارية (٥٠٠ مليون دولار) .

- تم القاء القبض على العديد من الارهابيين من رعيايا ٢ دول عربية في القاهرة والاسكندرية .

- أجرى الرئيس حسنى مبارك اتصالاً تليفونيا مع الرئيس اليمنى . على عبدالله صالح . تناول فيه أزمة الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين . - قابل الرئيس حسنى مبارك رئيس الوزراء اليابانى ، توشيكى كايفو ، الذى يقوم بجولة في الشرق الاوسط تشمل الاردن وتركيا والعربية السعودية وسلطنة عمان وقد صرح الوزير اليابانى على اثر مقابلة بان « اليابان سيحاول مساندة مصر اقتصاديا وفى الدولة الاكثر تضررا من أزمة الخليج » .

- صرح الأردن مرة اخرى بمرور سيارات النقل المتجه الى العربية السعودية والى سائر دول الخليج قادمة من سوريا . - قدم الى القاهرة وزير الدفاع الهولندى مستر « ريلوس تريبك » الذى يقوم بجولة في منطقة الشرق الاوسط شملت الرياض ودبي .

- صرح وزير الدولة المغربى مولاي احمد علوى بان الوساطة العربية التى قام بها الملك حسين والملك الحسن الثانى والرئيس الساداتى من جديد لاجاد تسوية عربية لازمة الخليج في ١٩ سبتمبر الماضى كانت محاولة فاشلة . - تقرر تأجيل الاجتماع الذى كان سيعقد في البندقية بين وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية وذلك في نطاق الحوار العربى - الاوروبى قد فضل الجانب الاوروبى تأجيل هذا الاجتماع الذى كان سيتناول الوضع في الخليج من اجل « القيام بمرحلة جديدة من الاعادات والتعمقات » .

- اعلن العراق عن « مساندته التامة » لاختلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة الاسلحة المدمرة وليس فقط الاسلحة الكيماوية . وان « هذا الاجراء يجب ان يطبق على الجميع بما في ذلك اسرائيل » .

- صرح مسئول من اتحاد أوروبا قادمًا من رحلة استطلاعية في الخليج بانه من المحتمل ان يكون العراق قد وضع الغاما في منطقة وسط الخليج وفي ميناء الكويت .

- دخلت حاملة الطائرات الأمريكية « اندبندنس » مياه الخليج تحرسها مجموعة من البواخر لتقوم بعمليات روتينية خلال اقامة قصيرة في الخليج . - قررت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منح معونة مالية قدرها ٢ مليون دولار الى الدول التى تضررت من أزمة الخليج (مصر ، الاردن ، تركيا) ١٩٩٠ اكتوبر ٣

- قام الرئيس صدام حسين بزيارة الى الكويت وتجول في شوارع مدينة الكويت .

- قام نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان بزيارة الى عمان وتقول مصادر علمية بانه سيلتقى في عمان برئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كاينو » .

- قام الرئيس فرنسوا ميتران بزيارة لمدة ٢٤ ساعة الى ابو ظبى في محاولة تأكيد عزم حكومته على موقفها الحاسم ازاء العراق وتضامنها مع دول الخليج .

- صرحت الملكة نور خلال مناقشة جرت داخل معهد « بوكتنج » بواشنطن بان الاردن مازال يستورد البترول العراقى على الرغم من العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة و اضافت ان اى توقف تام للواردات العراقية سيؤدى إلى انهيار اقتصاد الاردن الذى اصبح على حافة الافلاس نتيجة لازمة الخليج .

- اعرب الرئيس حسنى مبارك عن امله في ان يسفر لقاء رئيس الوزراء اليابانى مع وزير الخارجية العراقى في عمان عن قبول العراق تسوية لازمة الخليج .

السوفيتي في زيارة استهدفت « التوصل الى اتفاق مع العراقيين حول انسحاب معظم الرعايا السوفييت »!

- أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي يقوم بزيارة في منطقة الخليج العسكري الفرنسي ازاء منطقة الخليج « كما صرح بأن الحصار يعد فرصة من أجل تسوية الأزمة « دون صراع » .
١٩٩٠ أكتوبر ٥

- تلا السيد صلاح طلعت قدرات عضو البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة الخطاب الذي كان وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز ينوي قراءته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن ترفض السلطات الأمريكية السماح للطائرات العراقية بالهبوط في المطارات الأمريكية . إتهم فيه الولايات المتحدة وحلفاءها بالتطلع الى فرض السيطرة على الحقول البترولية في المنطقة وبفرض امبرياليتهن السياسية والاقتصادية وهيمنتهم العسكرية على العالم وعلى دول العالم الثالث بصفة خاصة ! .

- بلغ عدد الكويتيين الفارين الذين لجأوا الى السعودية حوالي ٣٠٠ ألف شخص .

- كتبت صحيفة « لوس انجليز تايمز » بأن لدى العراق سلاح هدام وهو « المتفجر الغازي » الذي تبلغ قوته المدمرة ١٠ أضعاف قوة المفجرات التقليدية .

- أعلن العراق عن نيته في الالتجاء الى منظمة الطيران المدني الدولية في محاولة الحصول على « عدم الصحة القانونية » للحصار الجوي الذي قرره مجلس الأمن في ٢٥ سبتمبر الماضي .

- صرح وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالي بأن « مصر قادرة على إفشال أي محاولة عراقية تستهدف الاخلال بالأمن المصري من خلال عمليات ارهابية » .

- في حديث أجرته الصحيفة التونسية « الصباح » أعلن السيد ياسر عابد ربه العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن المنظمة سوف تعرض مشروعا من ١٠ نقاط على المجلس المركزي الفلسطيني عند انعقاده في تونس في ١٠ أكتوبر لتكون أساسا لمبادرة سياسية فلسطينية من أجل تسوية أزمة الخليج .

- بلغ عدد اللاجئين الأجانب في معسكرات الاستقبال بالأردن والفارين من الكويت والعراق حوالي ٤٢,٠٠٠ نصفهم من سري لانكا و١٥ ألف من الهند و ١٦٠٠ من بنجلاديش .

- صرح وزير الدفاع الاسرائيلي السابق إسحق رابين بأن الحرب مع العراق قد إزدادت احتمالاتها عما كانت منذ شهر مضى !! وأوضح بأن الولايات المتحدة هي القوى الوحيدة القادرة على إجبار العراق على الاجلاء عن الكويت « . وأنه ربما كان « العراق مجرد نمر من ورق » . ومن وجهة نظر رابين فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف قد إتفقا على إشراك الاتحاد السوفيتي في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية للمشكلة الاسرائيلية - العربية « بعد الانتهاء من أزمة الخليج » .

- أسفرت المحادثات بين رئيس الوزراء الياباني « توشيكي كايفو » و « يديريم اكبولوت » رئيس الوزراء التركي عن منح اليابان مساعدة لتركيا قدرها ٢٠٠ مليون دولار . (حصلت مصر من اليابان ٣٠٠ مليون دولار . والأردن : ١٠٠ مليون دولار)
١٩٩٠ أكتوبر ٦ :

- حذرت وزارة الخارجية الأمريكية رعاياها من السفر الى الشرق الأدنى والشرق الأوسط وإلى شمال أفريقيا .

- تم إجلاء السفارة الإيطالية في الكويت .

- إسعدت السعودية سفيرها في الأردن ردا على استدعاء الأردن سفيرها في الرياض .

- أبدى المجر إستعداده للمساهمة في عملية عسكرية في منطقة الخليج بعد أن وافق البرلمان المجري على إرسال وحدات عسكرية طبية لدى قوات الأمم المتحدة في الخليج .

- إستقبل الرئيس العراقي صدام حسين السيد أحمد بن شريف العضو في اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني الجزائرية الذي أكد على أثر هذه

- وافقت لجنة مرعية في مجلس الشيوخ الأمريكي لمنح المعونات الخارجية على مشروع قانون يمنح معونة خارجية قدرها ١٥ مليار دولار ويتضمن الغاء ٦.٧ مليار دولار تمثل الدين العسكري المصري كما يحرم أي معونة للدول التي تتاجر مع العراق بتحتية في ذلك الحصار المطبق على العراق .
- وصل رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو الى عمان في زيارة تدوم يومين وقد صرح الضيف بأن بلاده قد قررت منح ٢ مليار دولار الى ٢ دول تضرت من أزمة الخليج وهي مصر والأردن . تركيا .

- صرح مبعوث سوفييتي « أفجيني بريماكوف » بأن حوالي ٥ آلاف سوفييتي مازالوا يعملون في العراق . وقد وصل المبعوث السوفييتي الى عمان على رأس وفد ليسلم الملك حسين رسالة من الرئيس جورباتشوف .

- يفيد تقرير صادر من « مركز سيمون فيسنثال » بلوس أنجليز بأن هناك ٢٠٧ شركة غربية باعت مواد كيميائية وتكنولوجية للعراق .. وأوضح التقرير أن الشركات الأمريكية كانت تتعامل مع حكومة بغداد بموافقة حكومتها . أما الشركات الألمانية الغربية فقد كان نشاطها في هذا المجال غير قانوني .
- صرح رئيس أركان الحرب السوفييتي الجنرال « ميخائيل موسييف » في حديث أجراه مع صحيفة نيويورك تايمز « بأنه لا يمكن أن يتصور حل لأزمة الخليج باللجوء الى القوة . وأن عزلة صدام حسين وإندلاع المظاهرات ومحاولات الانقلاب سوف تجبره على البحث عن تسوية دبلوماسية . وأوضح بأنه أي إختيار عسكري لحل أزمة الخليج .

- يجب أن يحظى بالضوء الأخضر من قبل منظمة الأمم المتحدة . أي من خلال « لجنة الأركان حرب العسكرية » التابعة للأمم المتحدة والتي يجب تنشيطها .

- صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق شامير بأن هناك خلافات بين اسرائيل والولايات المتحدة خاصة بأزمة الخليج .

- تم القبض على واحد من اثنين من الفلسطينيين دخلوا الأراضي المصرية قادمين من ليبيا .

١٩٩٠ أكتوبر ٤ :

- أعلن مضر بدوان رئيس الوزراء الأردني أنه « سيطبق خلال الأيام القادمة إجراءات تستهدف بيع الوقود بالبطاقة » كما أوضح بأن الأردن تجد في البحث عن موارد أخرى غير العراق لتزويدها بالنفط . المعروف أن الأردن تستورد من العراق ٤٠٪ من إحتياجاتها البترولية .

- وجه الرئيس حسنى مبارك إنذارا صارما الى الفلسطينيين وهاجم بشدة النظام العراقي وإتهم الرئيس صدام حسين بعدم الصراحة وبأن له اتصالات غير مباشرة باسرائيل .

- صرح نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طه ياسين رمضان بأن المحادثات التي أجراها في عمان مع رئيس الوزراء الياباني « توشيكي كايفو » . لم تؤد الى « توافق في الآراء » . وقد

- أدلى الوزير العراقي بتصريح جاء فيه أن العراق يرفض أي مبادرة تتضمن شروطا مسبقة وأنه يفضل « الحرب على الاستسلام » .

- قامت بوزارة البترول العراقية بتغيير جميع أسماء المنشآت البترولية في « محافظة الكويت » .

- أعلن سفير إيطاليا في الكويت بأنه « سيضطر الى الرحيل عن السفارة نتيجة للحصار المفروض عليها من قبل القوات العراقية » .

- بلغ عدد الأجانب الفارين من العراق والكويت ٩٠٠ ألف شخص .

- وصل الى باريس ٩ فرنسيون كانوا محتجزين كرهائن في بغداد .

- وصف نائب رئيس الوزراء العراقي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أمام الأمم المتحدة أنه « قريب من المبادرة العراقية الذي أعلنها العراق في ١٢ أغسطس الماضي » . وأن العراق يرفض أي « انتقاء » في الشريعة الدولية ويطالب بتطبيق نفس المعاملة على الجميع .

- تواصلت العربية السعودية مفاوضاتها مع إيران من أجل تسوية مشكلة الحجاج الإيرانيين .

- استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات وتناولت المقابلة « الوضع في العالم العربي والقضية الفلسطينية وآخر التطورات في المنطقة » .

- وصل الى بغداد السيد ايلجيني بريماكوف « عضو المجلس الرئاسي

المقابلة بأن أزمة الخليج الراهنة يجب أن تتم تسويتها على يد العرب « دون أى تدخل أو وصاية أجنبية » . . .

- رفض وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع وجود « أى علاقة » في تسوية أزمة الخليج بين احتلال الكويت من قبل العراق وبين المشكلة الفلسطينية .

- إستقبل وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستعرض الاتفاق « الوضع في الخليج والعديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك » .

- وفي بغداد أيضا التقى ياسر عرفات بمبعوث الاتحاد السوفيتي السيد « ايفجينى بريماكوف » حيث تناول الاتفاق كيفية « التنسيق من أجل عمل مشترك يستهدف تسوية أزمة الخليج » . . .

- أعلن رئيس البرلمان الكويتي السابق « السيد أحمد سعدون » وفاءه لأسرة آل الصباح الكويتية .

١٩٩٠ أكتوبر ٧ :

- أسفر اللقاء بين وزيرى خارجية سوريا ومصر في دمشق عن بيان يؤكد مرة أخرى على ضرورة الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

- أعلنت قطر عن الغاء الدين التي على ١٠ دول عربية وأفريقية ومن هذه مصر وسوريا وذلك وفقا للترزام اتخذته قطر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الـ ٤٥ .

- صرح قائد القوات السورية المنتشرة في العربية السعودية بأن سوريا لن تشارك في أى عملية هجومية ضد العراق : وأن قواته قد جاءت الى السعودية من أجل الدفاع عن « الأماكن المقدسة » في مكة والمدينة . كما حذر القائد السوري القيادة العراقية عن اتخاذ أى عمل عسكري قد يسفر عن « خسائر فادحة » .

- ألقت قوات الأمن المصرية القبض على ٥ أعضاء آخرين ينتمون الى مجموعة ابو نضال الارهابية و كانوا يحملون متفجرات تم لهم الحصول عليها من اصوليين مصريين متطرفين بهدف القيام بأعمال تخريبية في الأماكن السياحية والميادين العامة ومنطقتي جنوب سيناء والبحر الأحمر .

- أكد مجلس الوزراء السوداني في اجتماع برئاسة الفريق عمر البشير بأن « أى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه !! »

١٩٩٠ أكتوبر ٨ :

- استقبل الرئيس حافظ الأسد د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز .

- عاد د . صفوت الشريف وزير الاعلام الى القاهرة قادما من طرابلس حاملا رسالة من الرئيس الليبي معمر القذافي الى الرئيس حسنى مبارك تتناول أزمة الخليج والجهود الدولية من أجل حلها وكيفية دفع العمل العربى المشترك بين مصر وليبيا .

- صرح د . عاطف عبيد يان ديون مصر تبليغ ٤٢ مليار دولار منها ٦ مليارات للدول العربية .

- أكد العقيد معمر القذافي في خطاب امام مؤتمر الشعب العام في دورته الاستثنائية بمدينة مصراته ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج . كما استنكر عمليات القتل التي يتعرض لها المصريون في العراق .

- جاء في دراسة صادرة عن الكونجرس الأمريكى ان العراق لن يصمد طويلا أمام الحصار الدولى وأن نتائج الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر .

- أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بأن حكومته مستعدة للإفراج عن كافة الرهائن الغربيين المحتجزين في الكويت والعراق اذا تعهد الرئيس بوش بعدم مهاجمة العراق .

- اعترض على اكبر رفسنجانى الرئيس الايرانى في حديث ادلى به الى صحيفة « ليموند » الفرنسية على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق . وأنه لو حدث ذلك فإن ايران ستتحرك لمنع .

- غادر العراق أكثر من ١٠٠ من الفنيين السوفييت في شئون البترول عائدین الى بلادهم .

- رفضت السلطات السعودية السماح لطائرة ليبية كانت تقل ياسر عرفات بالمرور في مجالها الجوى .

١٩٩٠ أكتوبر ٩ :

- أكد د . اسامة الباز في محاضرة القاها بنادى القضاء عن أمل مصر في التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج وذلك من خلال تجميع الارادة العربية للتأثير على العراق من أجل الانسحاب من الكويت . كما أكد ان وجود قوات مصرية في السعودية من أجل الدفاع عن العرب بايدى عربية . ولتبع حدوث الحرب .

- جرى لقاء بين الرئيس بوش والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، سبقه مؤتمر صحفى أكد فيه الرئيس بوش انه لا علاقة بين أزمة الخليج والوضع في الاراضى العربية المحتلة . وأن صدام حسين لن ينجح في تبرير غزوه غير القانونى للكويت بربطه بالمسألة الفلسطينية .

- أكدت مجلة « الايكونوميست » البريطانية ان توجيه ضربة عسكرية ضد العراق يبدد امرا لا مفر منه وأن العراق يستطيع أن يحيا في ظل العقوبات المفروضة عليه لمدة ٦ شهور اخرى .

- صرح صدام حسين بأن لديه نوع جديد من الصواريخ التي طورها يبلغ مداها مئات من الكيلو مترات . وأن لا خيار امام اسرائيل سوى الانسحاب من الاراضى العربية وأن على القوات الامريكية لابد من ان تغادر الاماكن المقدسة .

- صرح مسئول كبير في المانيا بأن هناك ٢٠ شخصا يعملون بـ ٩ شركات المانية متعمين بمساعدة العراق في الحصول على اسلحة كيميائية وغيرها . بطرق غير قانونية .

- صرح متحدث عن الرئاسة الفرنسية بأن انسحاب القوات العراقية من الكويت لا يشكل شرطا مسبقا لكن توجه الأمم المتحدة الدعوة الى عقد مؤتمر دولى حول النزاع الاسرائيلى - العربى وأن الأمريكى نفسه الآن . وأنه ليس هناك ما يدعو الى اقامة علاقات زمنية بين القضية الفلسطينية وأزمة الخليج .

١٩٩٠ أكتوبر ١٠ :

- اضاف المجلس التنفيذى لليونسكو الى جدول اعماله وبناء على طلب تقدم به الكويت ، بندا يختص « بهدم المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية في الكويت المحتل من العراق » .

- انعقد في روما اول اجتماع وزارى من أجل اقامة « التعاون في منطقة غرب البحر المتوسط تشمل الاستثمارات وتدفق العمالة والبيئة والديون والزراعة .. وهو اجتماع يجرى في نطاق الحوار العربى الأوروبى .

- أبلغ د . بطرس بطرس غالى السيد بيريز دى جويلار الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من الرئيس مبارك يؤكد فيها دعم مصر للأمم المتحدة وللمجلس الأمن ووزراء الأمن العام في التصدى للمشاكل العالمية ومعالجة الاحتلال العراقى للكويت ولقضية القدس .

- صرح « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطانى بأن الفرصة مازالت قائمة لاجراج العراق من الكويت بالضغط السلمية وأن لا مفر أمام صدام حسين من الانسحاب من الكويت . وأن أى محاولة من جانبه لاستخدام الاسلحة البيولوجية او الكيميائية سيعم الرد عليها بطريقة تؤدى الى الدمار الشامل للعراق .

- أعلن « البنجاجون » ان سفنا امريكية وبريطانية واسترالية أرغمت شاحنة عراقية على تغيير مسارها الى بحر العرب بعد ان تأكد انها لا تحمل سوى مواد غذائية قادمة من الولايات المتحدة .

- سجلت اسعار البترول ارقاما قياسية جديدة في الاسواق العالمية . وصل سعر البترول الأمريكى من نوع « ويست تكساس » ، « الترميدبيت » الى ٤٠،٤٠ دولار للبرميل .

- صرح وزير الخارجية البريطانى « دوجلاس هيرد » خلال زيارة قام بها الى مصر بأن الفرصة مازالت قائمة لاجراج العراق من الكويت بالشروط السلمية . وحذر الرئيس العراقى استخدام الاسلحة الكيميائية او البيولوجية .

- جاء على لسان السيد صفوت الشريف بأن الرئيس مبارك قد عبر عن تقديره للخطاب الذى القاه العقيد القذافي الأخير حيث أوضح وجهة النظر الليبية حيال الغزو العراقى للكويت .

المصادر بان قوة بحرية ستقوم بالتدريب على عمليات الهجوم والانزال على الساحل العربى .

١٩٩٠ أكتوبر ١٤ :

- تلقى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس سوهارثر (اندونيسيا) جاء فيها التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بشأن الغزو العراقى للكويت .
- أكد دوجلاس هيرد في مؤتمر صحفى في ختام زيارته لمصر : الى ان البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يوفر الاساس القانونى لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق لتحرير الكويت (٢) ان حالة اللا سلم واللا حرب يجب ان لا تستمر . وان جميع الاطراف تعمل على ايجاد تسوية سلمية (٣) ان الرئيس العراقى ليس امامه غير الانسحاب من الكويت او الخروج منها بالقوة (٤) ان بريطانيا ترى ان الحصار الاقتصادى سيؤدى غايته .
- تم التوقيع بين مصر وهيئة الخليج للتنمية في القاهرة على اتفاقية من اجل اقامة مشروعات خاصة بتشغيل المصريين العائدين من الكويت والعراق يصل حجمها الى ٢٠٠ مليون دولار تقدمها الهيئة .

- قامت السلطات الأردنية بترحيل ٧٠ الف مصرى لا يحملون تصاريح عمل بها . وفرض غرامة قدرها ٢٠٠ دولار على كل مصرى مقيم بالأردن لا يحمل تصريحاً مع ترحيله اجبارياً .

- اتفق المشاركون في المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع في جده بالاجماع على : اعادة تنظيم القوات المسلحة الكويتية لتأخذ مكانها الى جوار القوات الدولية وتدريب الشباب الكويتى المتطوع . وقد اعلن ابناء الكويتيين المقيمين في القاهرة تأييدهم المطلق وتضامنهم مع قرارات المؤتمر .

- ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » ان الولايات المتحدة تعد للقيام بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية للضغط على العراق بما في ذلك استصدار قرارات جديدة في الأمم المتحدة .

- غادرت ٤ طائرات فرنسية من طراز « جاجوار » قاعدة « تولون » متجهة الى السعودية من بين ٤ طائرات كانت فرنسا قد قررت ارسالها الى السعودية .

- ابدت وزارة الدفاع البريطانية استعدادها لزيادة حجم قواتها في منطقة الخليج . اذا دعت الضرورة الى ذلك .

- اعلن جيانى دى ميكيليس وزير الخارجية الايطالى في مؤتمر صحفى انه ليس امام الرئيس العراقى اى مخرج دون الانسحاب من الكويت . وان على المجتمع الدولى ان يجد في البحث عن تسوية لازمة الخليج والتهيز لمواجهة البحث عن الحلول لمشاكل اخرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

- صرح السلطان قابوس بن سعيد (عمان) لجلة ١ - ب س الاسبانية بان العرب بدأوا يفقدون الأمل في الحل السلمى ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكرى هو الممكن كما اعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على العراق لم تنجح حتى الآن .

- اجتمع الرئيس صدام حسين بياسر عرفات في بغداد لبحث تطورات الوضع في منطقة الخليج توجه بعدها عرفات الى تونس حيث عقد اجتماعاً مع رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسية .

- استقبل العقيد القذافى طه ياسين رمضان الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين تتعلق بتطورات الوضع في الخليج .

١٩٩٠ أكتوبر ١٥ :

- وصل وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس الى قطر حيث اجرى مباحثات مع الشيخ خليفة بن حمد ال ثانى امير قطر الذى طلب منه ايضاحات حول « خطة ميثران » صرح دوماس بانه لمس تغيير في الموقف العراقى بشأن الكويت وبيان ياسر عرفات قد ابلغ في تونس ان لديه انطباعاً بإمكانية تغييرا الموقف العراقى بشأن أزمة الخليج والوضع في الكويت .

- صرح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بان الجهود الدبلوماسية الحالية تستهدف احتواء الوضع في الخليج ومنع اشتعال عسكرى . وذلك خلال اجتماع له مع نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان .

- اصبح وضع السفارات التى لا تزال تعمل في الكويت سيئاً للغاية ..
- أكد وزير الاعلام العراقى بان بلاده مستعدة لقتال طويل المدى وان « العراق سيحتفظ بالكويت » وانه سيلحق « هزيمة ذكراء » بالقوات الامريكية اذا هاجمت العراق .

- اجرى وزير الدفاع الامريكى « تشينى » محادثات في لندن مع السيدة

١٩٩٠ أكتوبر ١١ :

- صرح الرئيس مبارك ان أزمة الخليج مشكلة عربية اما قضية الفلسطينيين فهي مشكلة عربية - اسرائيلية وان الربط بين الاثنين يعنى عدم الرغبة في حل اى شئ .

- وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ على طلب تقدم به الرئيس بوش لالغاء ديون مصر وتبلغ ٧.١ مليار دولار .

- تقرر ايقاف طلعات الطائرات العسكرية العاملة في الخليج لمدة يوم واحد ابتداء من ظهر يوم ١٠ أكتوبر لدراسة اجراءات الامان بعد سلسلة الحوادث التى تعرضت لها الطائرات الامريكية .

١٩٩٠ أكتوبر ١٢ :

- في عمان تجمع حوالي ١٥ الى ٢٠ الف شخص في الاستاد الكبير ببدء من الجبهة الاسلامية وادانوا مجزرة القدس الاخيرة ووجود القوات الاجنبية في الخليج .

- هدد النظام العراقى بوقف عودة « بعض الرعايا السوفيت » الى وطنهم اذا قام الاتحاد السوفيتى باعطاء الولايات المتحدة معلومات عن السلاح العراقى الذى حصل عليه من الاتحاد السوفيتى .

- ناشد وزير المالية العراقى الدول التى جمعت ارصدة العراق على اثر غزوه للكويت باستعمال هذه الارصدة لشراء الادوية والمنتجات الاساسية اللازمة للشعب العراقى .

- اجل رئيس الوزراء السابق البريطانى « ادوارد هيث » بعثته الانسانية الى العراق لمدة اسبوع .

- كشف الحزب الديمقراطى العراقى المعارض بان الرئيس صدام حسين يجرى مشاورات مع اعضاء حزب البعث الحاكم بشأن بقاء او انسحاب العراق من الكويت .

- اعلنت وكالة الانباء الايرانية ان العراق قد اعرب عن تطلعه لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع ايران وذلك خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية العراقى وسام الزهاوى الى طهران حيث التقى مع على أكبر ولاياتى .

١٩٩٠ أكتوبر ١٣ :

- استقبل الرئيس مبارك مستر دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى و ٢ من مساعديه وقد صرح هيرد عقب المقابلة : ان موقف مصر وبريطانيا تجاه أزمة الخليج يتطابقان .

- انعقد في جدة المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع شارك فيه ٧٠٠ شخصية كويتية وتراسه الشيخ جابر الاحمد الصباح وقد دام ٢ ايام . (انظر قسم الوثائق)

- اعرب وزير الخارجية العراقى عن خيبة امله في فرنسا لان الربط الذى اقامه الرئيس فرانسوا ميتران بين المشاكل الكبرى في المنطقة ليس بالقوة الكافية التى قد تؤدى الى تسوية .

- ذكرت اذاعة لندن ، دون ذكر مصدر معلوماتها ، ان الرئيس صدام حسين ابلغ المبعوث السوفيتى (يتجنى بريما كوف) الذى زار بغداد بانه قد يقرر الانسحاب من الكويت عند تلاشى التهديد بهجوم امريكى وانه يحتاج الى صفقة تحفظ ماء وجهه امام العالم وامام شعبه .

- استقبل الملك حسين السيد طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين حول تطورات الوضع في المنطقة وخاصة في الخليج .

- حمل د . سعدون حمادى عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء العراقى الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مسئولية الاضرار التى تلحق باقتصاد العراق من جراء الحصار المفروض عليه .

- وصل طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقى الى طرابلس الغرب لاجراء محادثات مع المسؤولين الليبيين حول التطورات الجارية في منطقة الخليج .

- ذكرت صحيفة « دى فيلت » الالمانية بان فنيين من شركة ملاحه المانية يعملون مع الجيش العراقى ويشاركون في صيانة قواعد لاطلاق الصواريخ من طراز « رولان » وصوت وميلان « ذات الصنع الالمانى الفرنسى .

- تؤكد مصادر من « البنتاجون » ان حجم القوات الامريكية في الخليج قد تجاوز الـ ٢٠٠ الف جندي بما لا يقل عن ٢٥ الف آخرين . واضافت هذه

الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة بل هو للتصدي للعدوان والوقوف الى جانب هؤلاء الذين يتصدون للخارجين عن الحق والخير وأن القوات الأمريكية ستبقى في الخليج الوقت اللازم لتحقيق هذا الهدف .

- إنتهى الوفد البريطاني في مجلس الأمن من إعداد مشروع قرار يدعو الى التاكيد على مسئولية العراق عن إعادة الأمور الى نصابها الكامل والتعويض عن كافة الاعمال التي إرتكبتها سلطات الاحتلال في الكويت منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

- ذكرت وكالة (ا . ش . ا) أن إدارة الرئيس بوش تمارس ضغطا على بريطانيا لتخفيف مشروع القرار البريطاني أو تأجيله خشية أن يؤدي التشديد في العقوبات على العراق الى مطالبة الدول العربية ودول العالم الثالث بمعاملة إسرائيل بالمثل .

- تلقى جوليوس اندريوتى رئيس وزراء إيطاليا رسالة من المبعوث السوفيتى ايجيچنى بريماكوف مؤداهما أن العراق مستعد للتوصل الى تسوية تفاوضية لازمة الخليج بشرط ألا يوجه اليه الغرب أى تهديد بالقيام بعمل عسكري . - صرح ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أثر إجتماع وزير الخارجية الفرنسى بياسر عرفات : أن القيادة العراقية ترغب في التعامل مع فرنسا والدليل على ذلك التجاوب الذى أبدته بغداد ازاء المبادرة الفرنسية .

- أعلن العراق أمام اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في « بونت ديل استى » (أورجوى) أنه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا إذا تم رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة .

- جاء في مجلة « جينز » العسكرية أن العراق بدأ يحشد قواته البرية على الحدود العراقية - التركية (٢٥٠ ألف جندي) . وصرح أحد المسؤولين الأتراك أن الصواريخ العراقية قد إنتقلت الى مسافة تمكنها من ضرب قاعدة الطيران التركية التى يوجد بها منشآت وقوات أمريكية .

- صرح سفير العراق في انقرة أن بلاده لن تستخدم الأسلحة الكيميائية الا اذا قامت الولايات المتحدة باستخدامها وأضاف بأن الحصار الاقتصادي له آثار سلبية على العراق ولكنه - حكومة وشعبا - قادر على مواجهته .

- رفضت المعارضة داخل البرلمان الياباني اقتراحا تقدم به « توشيكى كايفو » الخاص بإرسال قوات يابانية خارج الحدود لأول مرة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

١٩٩٠ أكتوبر ١٨ :

- صرح الرئيس مبارك أن ديون مصر للدول الغربية قد ألغيت كلها تقريبا دون فوائد وأن الديون العسكرية لأمريكا ستسوى قريبا . وأكد أيضا أنه مصر تقف مع الشرعية الدولية وطالب الرئيس العراقى بأن يستجيب لنداء السلام وأن الاستيلاء على أرض الغيز بالقوة مبدأ خطير من شأنه أن يضيع جميع قضاياها وأنه لايمكن أبدا تحرير فلسطين بإحتلال الكويت . لأن قضية الكويت عربية - عربية اما قضية فلسطين فهى قضية عربية - إسرائيلية .

- جاء في البيان الختامى لمؤتمر المنظمات العمالية الدولية المنعقد في القاهرة للتضامن مع شعب الكويت مطالبة العراق بسحب قواته فوراً دون قيد أو شرط من الاراضى الكويتية وإعادة الشرعية للكويت وإحترام إستقلال وسيادة الكويت وتعويض شعبها والعمالة الأجنبية بها عن كافة الأضرار والخسائر التى نتجت عن الغزو .

- تنبأ الخبراء الاقتصاديون بأن الاقتصاد العراقى سيعانى من الانهيار ويواجه الانهيار الشامل خلال ٤ شهور . وأنه سواء إنتهت أزمة الخليج بالحل السلمى أو العسكرى فقد دخل الاقتصاد العراقى طريقا مسدودا .

- أعلن وزير البترول العراقى أن العراق مستعد لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الأوبك (٢١ دولارا للبرميل) ولأى دولة أو شركة ترغب في ذلك حتى الدول المتحالفة ضده في أزمة الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة .

- أجرى وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس مباحثات في فيينا مع وزير الخارجية السوفيتى إدوارد شيفرنادزه تناولت أزمة الخليج . وقد صرح « دوماس » بأن هناك تقاربا في الآراء السوفيتية والغربية وأن هناك إمكانات التوصل الى تحقيق انسحاب العراق من الكويت بالطرق السلمية .

- لخص شيفرنادزه الموقف في بلاده كالآتى : لا يوجد حل جاهز لازمة الخليج ولا حلول وسط بشأن تحقيق انسحاب جميع القوات العراقية من الكويت

مارجريت ثاتشر ووزير الدفاع البريطانى توم كينج أكد على اثرها بلن العقوبات الاقتصادية ضد العراق قد بدأت اثارها تظهر وأن الوقت ليس في صالح صدام حسين . وقد رفض وزير الدفاع الأمريكى والبريطانى تحديد أى جدول زمنى لانتهاء أزمة الخليج وأن كانا عبرا عن ثقتهما في عودة الحكومة الشرعية للكويت الى السلطة في الكويت .

- أكد وزير الخارجية السوفيتى في جلسة للبرلمان السوفيتى ان بلاده ليس لديها خطط او نيات لعمليات عسكرية في الخليج وأن الحل السلمى مازال ممكنا .

- ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » نقلا عن مصادر دبلوماسية : الى ان العراق أوقف عمل أجهزة الرادار التى لديه تجنبا لقيام الأمريكين بالتشويش على عمليات توجيه صواريخه المضادة للطائرات (٢) أن العراق قد طلب من الولايات المتحدة استئناف الاتصالات بين الخبراء العسكريين تجنبا للحوادث البحرية والجوية ولم ترد الحكومة الأمريكية على هذا الطلب .

- قدم طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقى الى الرباط حاملا رسالة الى الملك الحسن الثانى من الرئيس صدام حسين . ١٩٩٠ أكتوبر ١٦ :

- جرت مباحثات في القاهرة بين الرئيس مبارك والرئيس التركى تورجوت اوزال حول الاوضاع العالمية في ضوء أزمة الخليج وحول العلاقات الثنائية بين البلدين .

- استقبل د . عصمت عبد المجيد السفير السوفيتى في القاهرة الذى قدم له تقديرا عن نتائج المباحثات التى اجراها مؤخرا - بريما كوف المبعوث السوفيتى لبغداد .

- صرح الملك حسين في حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » : الى ان الرئيس صدام حسين قد وافق في اغسطس الماضى على الانسحاب من الكويت اذا لم تدينه الجامعة العربية .

ولكن ادانته الجامعة له قد قضت على الاتفاق (٢) في ٢ اغسطس امهله الرئيس بوش ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين ولكن هذه المبادرة انهارت دون سبب (٣) أن مسئولية اندلاع الحرب اذا حدثت ترجع جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين في الوقت المناسب الى اشارات صدام عن استعداده للانسحاب من معظم الكويت (٤) مازال من الممكن التوصل الى حل سلمى (٥) أن الحرب ستكون كارثة للمنطقة كلها وللغرب (٦) أن صدام حسين صديق وظاهرة جديدة في عالم السياسة العربية .

- أعلن العقيد القذافى : أن بلاده ستعلن التعبئة العامة لتجنيد مليون جندي إذا ما حدث حادث في منطقة الخليج بما في ذلك وحدات الجيش النظامى والمقاومة الشعبية .

- أكد محمد سلمان وزير الاعلام السورى بأن حل أزمة الخليج يبدأ بانسحاب العراق من الكويت وإعادة الشرعية اليه . وأن موقف سوريا هو عدم مطالبة القوات الأجنبية بالرحيل عن المنطقة قبل أن تزول مسببات قدومها . وأن على العرب القيام بعمل مسئول لايجاد حل عربى وهذا يتحقق من خلال وحدة الصف العربى وأن المطلوب حاليا هو تحقيق تضامن عربى حقيقى هدفه مواجهة العدو الصهيونى . وأخيرا أنه لايمكن الربط بين موضوع لبنان وموضوع أزمة الخليج .

- قرر مجلس الثورة العراقى إصدار سندات قيمتها مليار دينار عراقى لبيعها للمواطنين العراقيين . كما وجهت السلطات العراقية نداء الى الشباب العراقى ما بين ١٤ الى ٢٥ عاما للتطوع في صفوف وحدات الصواريخ الهجومية في مقابل ٢٠٠ دينار عراقى .

١٩٩٠ أكتوبر ١٧ :

- التقى الرئيس مبارك والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى الذى صرح على أثر المقابلة : تطابق الآراء بين الاثنين بصدد الاجراءات المتبعة في مواجهة أزمة الخليج .

- حث وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الكونجرس في بيان أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ على الاسراع بالموافقة على طلب الرئيس بوش باسقاط ديون مصر العسكرية .

- نفى الرئيس بوش أن يكون هدف الوجود الأمريكى في الخليج هو مجرد

- قررت وزارة الدفاع الأمريكية نقل مئات من الدبابات الهجومية المتطورة من مواقعها في أوروبا الغربية الى السعودية لدعم القوات الأمريكية هناك .
- ذكرت مصادر في وزارة الدفاع الأمريكي أن تقارير أجهزة المخابرات بأن العراق ينوى انتاج قنابل ذرية وأنه رفض بعثة من وكالة الطاقة الدولية بالتفتيش الدوري على منشآته النووية منذ أول نوفمبر ١٩٩٠ .
- أكدت مارجريت ثاتشر أن بريطانيا ترفض أي حل وسط مع الرئيس العراقي وأنها لن تقدم أي تنازلات له حول أزمة الخليج وشددت على ضرورة انسحاب العراق من الكويت .

- طالب « هيرد » بمواصلة فرض العقوبات والضغط على العراق وأن قرار العراق بصرف البنزين بالبطاقات يدل على فعالية هذه العقوبات وأشار « هيرد » الى أن الخيار العسكري هو جزء مهم من هذه الضغوط .
- أصدرت اللجنة السياسية للاتحاد البرلماني الدولي المجتمع في أوروغواي والتي شاركت فيها ١٠٠ دولة قرارا يدين العراق لغزوه الكويت ويطلب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية كما يدين أيضا تعرض الكويتيين للاضطهاد والتعذيب والقتل المنظم على يد القوات العراقية .

- قررت دول الخليج إلغاء العديد من العقود للأردنيين العاملين في القوات المسلحة لهذه الدول كما قررت البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة خفض عدد الأردنيين العاملين في جيوشها .
١٩٩٠ أكتوبر ٢١ .

- أكد سفير الكويت في القاهرة بأن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مخولتين دوليا وعربيا للقيام بتمثيل العرب في أي جهد دولي لحل أزمة الخليج فهذا أمر متروك لجامعة الدول العربية .

- إنتقد الملك حسين سوء معاملة دول الغرب لبلاده وسوء تفهم دول العالم للمشكلات التي تواجه الأردن وقد وصفها بأنها دولة فقيرة وصغيرة تحيطها قوة عسكرية كبيرة وهي العراق من جهة وإسرائيل من جهة أخرى .
- صرح وزير الدفاع الأمريكي (ريتشارد تشيني) بأن بلاده لم تعد في حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . وأعرب عن إعتقاده بأن العقوبات الدولية المفروضة على العراق قد تكون كافية لحمله على الانسحاب من الكويت وأن الحرب في المنطقة ليست حتمية .
- صرح مسئول بوزارة الخارجية التونسية أن تونس ملتزمة بقرار مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادي على العراق رغم أنها تضررت من تطبيق هذا الحظر ورغم أنها لا توافق من منطلقات انسانية على منع وصول الأدوية والاعذية الى العراق .

- أبدى السنغال عن إستعداده لمضاعفة حجم قواته في السعيدية إذا رغبت في ذلك .

- بدأت حكومة المجر في تشكيل وحدة طبية عسكرية لارسالها الى الخليج . كما أبدت إستعدادها للمساهمة بقوات مجرية في قوة حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة وأيضا للاسهام في الجهود الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة في الخليج .

١٩٩٠ أكتوبر ٢٢ :

- قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية في الجبهة السعودية بمنطقة « حفر الباطن » ثم إتجه الى جدة حيث أجرى مباحثات مع العامل السعودي .

- إستقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقد تناول اللقاء قضايا الخليج وأخرى ناشئة عن إستمرار رفض صدام حسين الانصياع للإرادة الدولية بالانسحاب من الكويت .

- صرح الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أنه إذا لم يستجب العراق للمبادرات والحلول السلمية وينفذ قرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية الطارئة فلن يكون هناك الا الحل العسكري . وأضاف بأن الغزو العراقي قد شق العالم العربي مما يشكل خسارة فادحة بالنسبة للعرب قد يحتاج الأمر الى وقت طويل قبل عودة التضامن العربي الى سابق عهده .

- دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة دول الخليج العربية الى المزيد من اليقظة خاصة بعد إحتلال العراق للكويت .

كما لا يوجد أي ارتباط مباشر بين أزمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي .

- وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على مشروع قرار يقضي بدفع تعويضات مالية عن الأضرار الناجمة عن غزو الكويت . ويطلب الحكومات بتقديم معلومات بالنيابة عن مواطنيها بشأن الأضرار المالية التي لحقت بهم نتيجة الغزو العراقي للكويت .
١٩٩٠ أكتوبر ١٩ :

- أعلن جيمس بيكر في تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي أن حكومته قد أجرت سلسلة من المشاورات مع الدول الاعضاء في مجلس الأمن حول إمكان استخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت وأن عددا كبيرا من هذه الدول يؤيد ذلك . كما أن العديد من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية ستؤيد هذا القرار .
- أعلن متحدث باسم البيت الأبيض عقب لقاء الرئيس بوش بالمبعوث السوفيتي ي - بريماكوف أن الاتحاد السوفيتي يتفهم الموقف الأمريكي الذي لايرفض الربط بين أزمة الخليج وأزمة الشرق الأوسط .

- صرح المبعوث السوفيتي بريماكوف عقب لقائه ببوش - أن الاتحاد السوفيتي وقيادته يحاولان بذل أقصى مايمكن عمله من أجل تحقيق ما تضمنته القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بالوسائل السلمية وأنه لاينبغي إستبعاد امكانيات تحقيق الحل السلمي حتى تستنفد جميع الوسائل والخيارات . وأكد بريماكوف ضرورة عدم حصول الرئيس العراقي على أي غنيمة من غزوه للكويت .

- حذر وزير الخارجية البريطاني - دوجلاس هيرد - العراق بأن المجتمع الدولي قد يلجأ الى إستخدام القوة العسكرية ضده إذا فشلت الوسائل السلمية في إخراجه من الكويت .

- صرح وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتي وفرنسا - في فيينا - أنه يجب إعطاء مزيد من الوقت للعقوبات المفروضة على العراق لكي تأتي بمفعولها وأنه لايزال من الممكن إيجاد حل سلمي للأزمة .

- أعلن طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي - خلال زيارة قصيرة الى عمان - أن أزمة الخليج دخلت مرحلة إعادة تقييم ومراجعة المواقف وأن هناك أملا في أن تشهد الأيام المقبلة إتصالات مكثفة ومباحثات بهدف إنهاء الأزمة .

- تم في بغداد وضع خرائط جديدة تظهر الكويت مقسمة : وقد ضم الجزء الشمالي من الكويت الى محافظة البصرة العراقية .

- ذكرت مجلة « جينز » العسكرية البريطانية أن العراق لديه عدد يتراوح بين ١٠٠ أو ٢٠٠ مدفع ضخمة من نوع جديد إشتراه من حكومة جنوب أفريقيا مقابل تزويدها بالبنزين .

- أصدر العراق قرارا بتحويل مستشفيات المصريين الى بنوك الأردن بدلا من مصرف الراقدين بالقاهرة كما كان متبعها .

- لم يصل الى بغداد سوى ٥ وفود من مجموع ٢١ وفدا لحضور إجتماعات الاتحاد البرلماني العربي لبحث إتخاذ موقف موحد من العدوان الاسرائيلي على المسجد الأقصى (ال - ه وفود تابعة للجزائر والأردن واليمن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

- وافقت الحكومة المصرية على عقد مؤتمر جماهيري علني بالقاهرة خلال النصف الثاني من نوفمبر ١٩٩٠ تشارك فيه كافة التنظيمات الشعبية والجماعية في العالم للرد على محاولات النظام العراقي طمس الهوية الكويتية وربطها بالقضية الفلسطينية .
١٩٩٠ أكتوبر ٢٠ :

- وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون يقضي بإلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر وأضاف تعديلا على مشروع القانون يقضي بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولي قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تشارك فيه الدول الدائنة لإلغاء كافة الديون العسكرية والمدنية المستحقة على مصر (٥٠ مليار دولار) .

- دعا « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي الى توسيع نطاق التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بما في ذلك المباحثات الخاصة بالاستراتيجية الدفاعية بهدف منع قيام صراعات اقليمية ومنع إنتشار الاسلحة النووية والكيمياوية .

- أعرب الرئيس فرانسوا ميتران عن إعتقاده بأن الحرب قد تكون وشيكة وربما قامت قبل ٦ نوفمبر وهو موعد التجديد التصفي للكونجرس الأمريكي .

- عقد وزير الخارجية والدفاع الأمريكيان جيمس بيكر وريتشارد تشيني اجتماعاً مغلقاً مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس تم خلاله إطلاع الحاضرين على تقرير تناول الوضع في الخليج . وقد صرح « تشيني » عقب الاجتماع أن أسلوب توزيع القوات العراقية في الكويت وجنوبي العراق والتحصينات التي تقيمها تشير إلى أن هذه القوات تتوى البقاء في الكويت .

- أعلنت سفارة الكويت بدمشق أن ٤,٢٠٠ مواطن كويتي قد قتلوا خلال الغزو العراقي بالأصالة إلى ١٢ ألفاً أسرى من الجنود الكويتيين والمدنيين . ١٩٩٠ أكتوبر ٢٦ :

- تلقى الرئيس مبارك اتصالاً هاتفياً من الرئيس بوش أبلغه بقرار الكونجرس الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية .

- إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الإيطالي جياني دي ميكيونيس . وقد كان موضوع اللقاء التعرف بدقة بالموقف الخاص بالدول العربية ، التي تتفق مع الدول الأوروبية عشية القمة الأوروبية المقرر عقدها في روما .

- إستقبل الرئيس مبارك المبعوث السوفيتي كار بريماكوف وقد تناول الحديث أزمة الخليج وأكد الاثنان موقف بلديهما السابق ذكره .

- إستقبل الرئيس مبارك وزير خارجية السنغال الذي سلمه رسالة من الرئيس السنغالي عبيد ضيوف وقد تناول الحديث المؤتمر الإسلامي الذي سينعقد في يناير ١٩٩١ بدار والذي لا تريد السنغال أن يكون مؤتمر الانقسام الإسلامي بل « المصالحة الإسلامية » لأن مشكلة الخليج ستصدر أي مؤتمر يعقد .

- أكد الرئيس جورجباتشوف في كلمة القاها أمام البرلمان الاسياني أن موسكو لا تزال تحبذ استنفاد كافة الفرص المتاحة للحل السلمي لأزمة الخليج . - قررت وزارة الدفاع البريطانية تحويل عدد من المستشفيات المدنية في لندن إلى مستشفيات عسكرية ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٩٠ لاستقبال حالات جرحى حرب الخليج في حالة نشوبها . ١٩٩٠ أكتوبر ٢٧ :

- أجل مجلس الأمن الدولي التصويت على مشروع قرار يدين العراق للانتهاكات التي إرتكبتها قواته في الكويت ويطلبه بتقديم تعويضات عن التخريب الذي نجم عن الغزو . فقد رفض الاتحاد السوفيتي التصويت على القرار في آخر لحظة .

- إجتمع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي والمبعوث السوفيتي بريماكوف في إطار محاولة إيجاد حل للأزمة .

- وصل إلى بغداد رئيس وزراء الأردن مكي بدران في زيارة مفاجئة وسلم الرئيس العراقي رسالة من الملك حسين تناولت تطورات الموقف في الخليج . - قرر صدام حسين أن تقتصر الزراعة على القمح والأرز في شقي أنحاء العراق بما في ذلك حدائق المنازل ولا تصدر الأراضي المخالفة .

- أكد مسئولون في الإدارة الأمريكية أن لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلقيم المنشآت البترولية بالكويت وذلك ضمن خطة لتدمير القاعدة الاقتصادية الكويتية في حالة اندلاع الحرب .

- تلقت وزارة الخارجية الأمريكية معلومات تفيد بإحتمال شن هجمات إرهابية على سفن الركاب في شرق البحر المتوسط . وحذرت الوزارة من تزايد مخاطر الإرهاب الدولي في أوروبا والشرق الأوسط ومن أن تكون الطائرات المدنية أولى الأهداف . ١٩٩٠ أكتوبر ٢٨ :

- إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الجزائري سيد أحمد غزالي الذي سلمه رسالة من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد .

- عرض د . كمال الجنزوري في إجتماع لمجلس الوزراء نتائج المباحثات التي أجراها الرئيس مبارك مع القادة العرب الأربعة للدول التي زارها . بما في ذلك تنفيذ مشروعات التنمية .

- وافق الكونجرس الأمريكي - شيوخاً ونواباً - وبصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لأمريكا .

- أكد الرئيس صدام حسين بأن قرار الحكومة اليابانية بإرسال قوات إلى الخليج للمشاركة في القوة متعددة الجنسيات يعتبر عملاً عدوانياً . وأضاف أنه يأمل في حلول السلام وأنه ليس لديه أية نية في إبعاد امكانية الحوار . - أعلن العقيد معمر القذافي أنه يجري حالياً مشاورات لعقد مؤتمر قمة مصغر لمعالجة أزمة الخليج وإخراج العرب من حالة الانقسام الحالية . - جاء في صحيفة « نيويورك تايمز » أن التجمع العسكري في السعودية تشترك فيه ٢٢ دولة وهو أشبه ببرج بابل . وأن الهدف منه هو إرغام صدام حسين على الانسحاب . ويصل حجم هذه القوات إلى ٥٠٠ ألف جندي . - صرح وزير العلاقات الخارجية الفرنسية الأسبق « كلود شيسون » بأنه يعتقد بأن الوضع في الشرق الأوسط لن يكون في الغد كما كان عليه قبل أزمة الخليج . ودعا الدول العربية إلى تولى مسئولية معالجة مشاكل الوضع الحالي والنظام الذي يقتضيه لأنها وحدها المؤهلة لطرح هذا النظام كما أن عليها البحث مع جيرانها من الدول الإسلامية عن وضع نظام أمني جديد . - أكد السيناتور « جورج ميتشل » زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ أن الكونجرس وحده صاحب الصلاحية والحقبة الدستورية بإعطاء الأمر للقوات الأمريكية بالدخول في أي نزاع مسلح أو حرب في أي مكان في العالم وليس الرئيس الأمريكي . ١٩٩٠ أكتوبر ٢٣ :

- إلتقى الرئيس مبارك والشيخ زايد بن سلطان بقوات المظلات المصرية الموجودة بدولة الامارات العربية المتحدة .

- أجرت السيدة مارجريت ثاتشر محادثات مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت فور وصوله إلى لندن أكدت خلالها تمسك بريطانيا بموقفها المطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد ولا شرط وعودة الحكومة الشرعية .

- طالب الوفد الكويتي للمنظمة الدولية للطيران المدني في أوتوا (لندا) بإجبار العراق على إعادة الطائرات التي إستولى عليها بعد غزوه للكويت وبتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ذلك .

- كثر طابق عزيز وزير الخارجية العراقي إستعداد بلاده للحوار مع أي طرف عربي أو دولي في إطار المبادرة التي طرحها صدام حسين في ١٩٩٠/٨/٢٢ .

- وافق البرلمان العراقي على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لدى العراق وعددهم ٣٢٠ شخصاً . كما سمح لـ ١٤ أمريكي بمغادرة بغداد .

- أكد الرئيس بوش رفضه لأي حلول وسط بشأن أزمة الخليج . - أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها لم تجد أي دليل على أن العراق قد قام بسحب بعض قواته من الكويت أو تراجع عن بعض المواقع التي تحتلها هذه القوات .

- إنخفضت أسعار البترول في سوق نيويورك بمقدار ٥,٤١ للبرميل الواحد . ورجح الخبراء السبب إلى تواتر أنباء وشائعات قوية بقرب التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

١٩٩٠ أكتوبر ٢٤ :

- أجرى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات مباحثات مع الرئيس مبارك .

- جرت مباحثات بين الرئيس مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر .

- وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع مساعدات خارجية تمنح للدول الأجنبية تضمن إعفاء مصر من ديونها العسكرية وإعتداد ١٥,١ مليار دولار لجميع المساعدات الخارجية لعام ١٩٩١ ومنح مصر ٢,٢ مليار للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

- صرح مسئول أمريكي بأن قرارات العراق بالافراج عن الرعايا الأجانب لا تعكس أي تغيير أساسي في موقفه ولكنها مجرد مناورة لكسب الوقت وإحداث إنقسام في التحالف الدولي .

١٩٩٠ أكتوبر ٢٥ :

- أجرى الرئيس مبارك مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

واخيرا ان الوقت قد حان لكي تتخذ الدول العربية مبادرة جديدة لحل الازمة .

- أكد الرئيس بوش للصحفيين في واشنطن اهم بنود الموقف الامريكى وهى عدم مغادرة منطقة الخليج قبل استكمال مهمتها (٢) لا تسعى للحرب وترفض أى حل وسط للازمة (٢) العراق ارتكب جرائم يعاقب عليها القانون الدولى (٤) يتحمل صدام حسين تبعية غزوه للكويت الذى يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة (٥) لا تردد في استخدام القوة ضد العراق اذا حدث استفزاز للقوات الأمريكية هناك (٦) لا دليل على أى شيء ايجابى في المشاورات السوفيتية الأخيرة مع العراق .

- جاء في مجلة « نيوزويك » ان فرنسا قد زودت الولايات المتحدة بمعلومات مهمة عن كيفية التشويش على أكثر الصواريخ قوة لدى العراق (صواريخ جو - جو - جوار ١٥٢٠ / ٥٥٠) ماجيك الفرنسية الصنع وهى سلاح فتاك اذا انطلق من طائرات ميراج ق/ ١ التى يمتلكها العراق .

- اشارت « مارجريريت تاتشر » الى ضرورة : استمرار فرض العقوبات على العراق حتى بعد انسحابه من الكويت وأيضا الى منعه من استخدام الاسلحة الكيميائية البيولوجية والنوية التى يملكها . كما صرحت بانها مستعدة لتبنى الخيار العسكرى اذا التزم الامر . ١٩٩٠ أكتوبر ٣٠ :

- عقد الرئيس مبارك والرئيس الاثيوبى « منجستو هايلي ماريام » جلستى مباحثات تناولت كافة القضايا الافريقية وتطورات ازمة الخليج بالاضافة الى العلاقات الثنائية .

- قررت وزارة المساعدات الألمانية تقديم معونة قدرها نحو مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمصر لمساعدتها في مواجهة الاضرار الناجمة عن ازمة الخليج .

- عقدت هيئة اركان الأمم المتحدة وتضم ممثلين عن الدول الخمس الدائمة بمجلس الأمن . اجتماعا استهدف بحث تطورات ازمة الخليج والتنسيق بين الدول الكبرى . ولم يصدر بيان رسمى عن نتيجة هذه المباحثات .

- صدر بيان عن حلف شمال الاطلسى جاء فيه : اقرار الحلف (١) تجديد فترة المناورات البحرية التى يجريها في شرقى البحر المتوسط الى منتصف شهر ديسمبر القادم بدلا من آخر اكتوبر ١٩٩٠ . (٢) ان مدمرات وفرقاطات امريكية واسبانية وثركية ويونانية وبريطانية وألمانية وبرتغالية وإيطالية تشارك في هذه المناورات وانها ستتابع أيضا تحركات السفن الحربية والتجارية بالمنطقة .

- دعا الرئيس صدام حسين قادة قواته لأن يكونوا في حالة تاهب خلال الايام القليلة المقبلة والى مراجعة الاستعدادات اللازمة لحرب مدن في الكويت .

- أعلن الرئيس صدام حسين في حديث لمحطة تليفزيون امريكية (ن . ف . سى) ان قواته لن تنسحب من الكويت خضوعا منها للضغط الدولية وان مهمة المبعوث السوفيتى بريما كوف لم تفشل وسوف يستمر الحوار وسوف يفاجأ العالم بالنتائج . ورحب بالحوار مع الرئيس بوش كما قال ان الاطراف التى تعمل على تحريض العالم ضد العراق هى : اسرائيل ومسر تاتشر والرئيس بوش .

- رحب طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بالعناصر الايجابية التى بدت في المؤتمر الصحفى المشترك للرئيسين السوفيتى والفرنسى في باريس . - استقبل الشيخ الأحمد جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت بالطائف المبعوث السوفيتى بريما كوف حيث بحث الوضع الناجم عن الاحتلال العراقى للكويت .

- حذر وزير المالية الاردنى في تصريح لاذاعة لندن من ان بلاده ستتعرض لعواقب اجتماعية وسياسية وخيمة ان لم تتلق معونة اجنبية عاجلة . ١٩٩٠ أكتوبر ٣١ :

- صرح الرئيس مبارك ان الدعوة الى عقد قمة عربية يجب ان تكون مرتبطة بتوصل الوسيط السوفيتى الى شيء محدد .

- عاد الى القاهرة د . عصمت عبد المجيد . بعد زيارة للسعودية استغرقت ساعات حضر خلالها الاجتماع الثلاثى الذى ضم الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى وذلك في اطار التشاور المستمر على ضوء التطورات الاخيرة في ازمة الخليج .

- برر الرئيس بوش احتمال ارسال ١٠٠ ألف جندي آخرين الى منطقة الخليج بأن هذا الانتشار العسكرى في المنطقة يستهدف التاكيد للرئيس العراقى أن العدوان لايفيد .

- حذر قائد القوات الامريكية في السعودية بأن الحرب في حالة إندلاعها ستكون طويلة للغاية وذات نتائج سيئة على صعيد الخسائر البشرية . وأضاف بأن السلطات السعودية ستقوم بإدارة وتحريك قواتها والقوات الأخرى في حالة الحرب وسيكتفى القادة الامريكيون بالاشراف على القوات الامريكية .

- صرح الرئيس جورجيا تشوف في مؤتمر صحفى عقده في مدريد . أن هناك دلائل تشير الى أن القيادة العراقية بدأت تدرك أن الحل السلمى لايتحقق بتوجيه الانذارات .

- تعهد رؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة بعدم الدخول في أية مفاوضات منفصلة مع العراق حول إطلاق سراح الرعايا الأوروبيين المحتجزين في العراق والكويت .

- صدقت قمة السوق الأوروبية المشتركة على اعلان بشأن الشرق الأوسط يطالب العراق بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت وإعادة حكومة الكويت الشرعية والافراج عن جميع الرعايا الأجانب . كذلك جدد الاعلان الالتزام الأوروبي بالعمل من أجل حل شامل لمشكلات الشرق الأوسط بما في ذلك الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الفلسطينية وازمة لبنان . - ألقى الرئيس العراقى قرارا ترشيد إستهلاك الوقود وتوزيعه بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول عصام عبد الرحيم .

- تمكن ما يقرب من ٧٠ من العسكرىين العراقيين عبور الحدود التركية وظلوا للجوء السياسى .

- قدر وزير العمل الأردنى الخسائر التى لحقت بالمواطنين الاردنيين العاملين بالكويت بحوالى ٨ مليارات من الدولارات كانت تتمثل في شكل دخول ثابتة أو اصول ثابتة يمتلكونها .

- ابلغت وزارة الخارجية الصينية السفير اليابانى في بكين بان اصدار اليابان قانونا يسمح بإرسال قوات الى الخليج بعد انتهاكا للسياسة القائمة على نبيذ الحرب التى التزمت بها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى ذلك تعتبر الصين هذا التحول اليابانى بالغ الخطورة . ١٩٩٠ أكتوبر ٢٩ :

- أعلن د . عصمت عبد المجيد تأييد مصر للقرارات الصادرة عن اجتماع قمة السوق الأوروبية المشتركة .

- ادان مجلس وزراء النقل العربى - المنعقد في القاهرة - الغزو العراقى للكويت واكد بطلان كافة الاجراءات غير المشروعة التى اتخذتها السلطات العراقية المحتلة . كما ناشد المجلس الدول الاعضاء بالامتناع عن التعامل مع النظام العراقى في أى شأن من شئون النقل لدولة الكويت . ويتخذ كافة الاجراءات القضائية من أجل حصول السلطات الكويتية على كافة حقوقها . - اصدر الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الرياض بيانا ايد الموقف الدولى والمشاورات الجارية لايجاد حل سلمى لازمة الخليج .

- اصدر مجلس الأمن قرارا رقم ٦٧٤ - بموافقة ١٢ دولة وامتناع الصين وكوريا عن التصويت - يطالب كافة الدول بتقديم قوائم تثبت فيها خسائرها المالية الناتجة عن الغزو العراقى ويدعو الى انتهاء احتجاز جميع الرهائن وتزويد الرعايا الأجانب والسفارات في الكويت بالمستلزمات الاساسية .

- صرح المتحدث باسم السفارة السوفيتية في بغداد بان المبعوث السوفيتى سى - بريما كوف قد فشل في التوصل الى أى اتفاق مع الرئيس العراقى والمسئولين العراقيين بعد يومين من المباحثات المكثفة .

- صرح وزير الخارجية السوفيتى ١ - شيفرنادزه بأنه غير متفائل بشأن الجهود التى تبذل لايجاد حل سلمى لازمة الخليج .

- في مؤتمر صحفى عقده في ختام زيارة لفرنسا جدد الرئيس السوفيتى جورجيا تشوف ادانته للعراق مع التصميم المطابق للتصميم الفرنسى على الالتزام بالعمل المشترك في إطار الأمم المتحدة كما رفض الخيار العسكرى لحل ازمة الخليج . ووصف مباحثات بريما كوف في بغداد بانها قد اظهرت بعض المرونة في موقف العراق وان بعض اجزاء هذه المباحثات سرية .

طلب العراق بأن يقترب انسحابه من الكويت بضمان عدم الاعتداء عليه امر معقول ومقبول وقد أوضح ان الاردن قد ايد الاجراءات الدولية ضد العراق ولكنه قرر عدم المشاركة في القوات التي تقوم بعملية « درع الصحراء » في العربية السعودية .

١٩٩٠ نوفمبر ٣ :

- عقد الرئيس العراقي اجتماعا مع كبار مساعديه لبحث الوضع العسكري في جنوب العراق والكويت وصرح بأن أي هجوم مفاجيء تشنه القوات الامريكية ضد العراق سيمكثها من السيطرة على مساحات صغيرة في البداية ولكن القوات العراقية ستفرضهم ستخرجهم منها في هجوم مضاد . - صرح وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر قبل البدء في جولته لمنطقة الشرق الاوسط واوروبا بأن سيعمل على وضع الاساس لعمل عسكري ضد العراق لاجراجه من الكويت اذا فشلت الضغوط الاقتصادية المفروضة عليه حاليا .

- صرح اوليم بوجملوف احد مستشاري الرئيس السوفيتي في حديث لصحيفة المانية : (١) ان بلاده قد تنضم الى عملية عسكرية ضد العراق في دور رمزي إذا فشلت الجهود السلمية . (٢) انه من الضروري تسوية الازمة عن طريق ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية وربما ضغوط اضافية . (٣) انه في حالة فشل الحل السلمي ستكون هناك حاجة الى درجة أعلى من التضامن بين دول العالم في الخليج) ان الاتحاد السوفيتي حريص على عدم التدخل عسكريا في الخارج منذ سحب قواته في افغانستان .

- قام طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بنقل رسالة من الرئيس صدام حسين الى العاهل الاردني تتعلق بسبل التوصل الى حل سلمي لازمة الخليج وتأتي هذه الرسالة قبل ساعات من مغادرة الملك حسين الى باريس للقاء الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران .

- اعرب الرئيس الايراني « علي اكبر هاشمي رافسنجاني » عن قلقه ازاء الوضع في منطقة الخليج وانه لا يرى بوادر تشير الى تغيير في الموقف العراقي وان هذا الوضع لا يقبله ايران ولا يقبله الآخرون واخيرا ان ايران تسعى بكل جهدها من اجل تقادي نشوب الحرب لأن وقوعها سيكلف ابناء المنطقة ثمنا غاليا .

١٩٩٠ نوفمبر ٤ :

- اجري الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في قصر رأس التين تناولت الأوضاع بشكل عام في منطقة الشرق الاوسط والتجربة الديمقراطية في مصر ووجهة النظر المصرية والفرنسية في مختلف جوانب ازمة الخليج واكد الرئيسان في تصريحات للصحفيين أن تنفيذ الحصار الاقتصادي بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن أن يؤدي الى تفادي الحرب .

- صرح جيمس بيكر عند وصوله الى البحرين ان مباحثاته مع المسؤولين في الدول العربية والاوربية ستضع حجر الاساس لعمل عسكري محتمل ضد العراق كما انه سيعاود تكثيف الضغوط على العراق الممكنة مع امكان استخدام القوة عند الضرورة . كما صرح ايضا انه يناقش مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يصرح باستخدام القوة العسكرية وان كان لدى الولايات المتحدة تصريحا بالهجوم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

- رفضت بريطانيا بشدة مبادرة عراقية جديدة للأفراج عن الرهائن الغربيين مقابل التمسك بعدم الاعتداء على العراق من قبل الأمم المتحدة او على الأقل من دولتين من الدول الخمس التي حدها العراق (فرنسا ، ألمانيا ، الاتحاد السوفيتي ، الصين ، اليابان) .

- صرح وزير الدفاع البريطاني السابق « مايكل هسلتين » في الاردن (١) ان الرئيس العراقي يملك مفاتيح حل سلمي وهو مرهون بانسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً وبدون شروط (٢) ان على الدول الغربية ان تساعد الاردن ماليا حتى لا يصبح استقرار المملكة مهددا .

- اعلنت سوريا انها ارسلت قوات اضافية الى السعودية .

- اكد وزير الاعلام العراقي للمراسلين الاجانب في بغداد بأن العراق لن يخرج ابدا من الكويت وان على العالم كله ان ينسى شيئا يسمى امارة الكويت . بل يجب ان يحدثوا عن محافظة تسمى الكويت وان يحسروا بناء على ذلك .

- اعلن رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسي ان بلاده ترى ان الامل ضعيف حاليا في طرح مبادرة عربية لحل أزمة الخليج .

- صرح وزير الاعلام العراقي لطيف نصيف جاسم في مؤتمر صحفي ببغداد : (١) انه توجد علامات عديدة على ان الولايات المتحدة توشك على اتخاذ قرار يتعلق بالحرب (٢) ان الجيش العراقي والجيش العراقي الشعبي قد وضعا في حالة تأهب قصوى (٣) ان العراق لن يكون الطرف الذي يبدأ الحرب .

- عقد العاهل الاردني والسلطان قابوس بن سعيد مباحثات تناولت سبل تجنب وقوع مواجهة عسكرية بين العراق والقوات المتعددة الجنسيات في الخليج والتوصل الى تسوية سلمية .

١٩٩٠ نوفمبر ١ :

- اعلنت مصادر سعودية رسمية ان سوريا قررت ارسال مزيد من قواتها الى الاراضي السعودية لصد أي عدوان عراقي محتمل .

- صرح الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان أي حديث عن حل عربي بعد ان عجز العالم كله عن اقناع الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها سيؤدي الى المعاطلة والتسويق وتكريس الاحتلال وافساح المجال امام مزيد من الاضرار للمنطقة والأمة العربية والعالم .

- اعلن الرئيس بوش في مؤتمر صحفي بان الجولة التي سيقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية في الخليج ومصر واوروبا ستتناول كافة الاحتمالات وكل البدائل بما في ذلك البديل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

- افادت صحيفة « واشنطن تايمز » الامريكية ان العراق يعتزم اقامة ستار من الذهب على السواحل العراقية والكويتية المطلة على الخليج لمنع أي انزال للقوات الدولية في هذه المنطقة . ستتم اقامة هذا الستار الناري من ناقلات بترومل معبأة .

- اكد مصدر سعودي مسئول ردا على دعوة الرئيس القذافي الى مقاطعة الأماكن المقدسة لمدة عام أو عامين مادامت القوات الامريكية في السعودية - بان بيت الله والأمن وحرم رسوله الكريم في منأى عن هذه القوات بما يزيد على ١٥٠٠ كيلو متر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢ :

- صرح الجنرال نورمان شوور اسكوف قائد القوات الامريكية في الخليج في حديث له الى صحيفة « نيويورك تايمز » (١) ان قواته قادرة على القضاء على العراق الا ان الاقدام على مثل هذا العمل لن يكون في صالح توازن القوى في المنطقة على المدى الطويل . (٢) وانه بعد انسحاب العراق وهزيمته لا بد من تشكيل قوة لحفظ السلام على ان تكون قوة اقليمية لا تشارك فيها القوات الامريكية الا اذا طلب من الولايات المتحدة ذلك . (٣) ان صواريخ العراق تفقد الدقة الى حد كبير بالاضافة الى قلة عددها ولهذا سيكون اثرها محدودا . (٤) ان اعاقا إنتاج الحقول والمنشآت البترولية في السعودية يتطلب من العراق القيام بهجمات متكررة وبالتالي فهي غير موهدة نسبيا . - صرح الرئيس فرنسوا ميتران في حديث لصحيفة « الامرام » ان الامر الجوهري في أزمة الخليج هو احترام القانون وان المجتمع الدولي بأكمله هو المعنى بهذه الازمة .

- صرح وزير الخارجية الفرنسي رولان دوماس امام الجمعية الوطنية : (١) انه لا يوجد أمل حاليا في مبادرة عربية لنزع فتيل أزمة الخليج . (٢) ان دعوة جورباتشوف لعقد اجتماع عربي مثيرة للاهتمام ولكنها قد تكون سابقة لاوائها . (٣) ان سياسة فرنسا لم تتغير منذ اولى ساعات الازمة .

- اشار البيان الذي اعلنته رئاسة اركان البحرية في ايطاليا وفرنسا وبريطانيا وهولندا واسبانيا في روما الى ان رؤساء الأركان قد حللوا بدقة التوجيهات الجديدة في استراتيجية حلف شمال الاطلسي وانحكاساتها المحتملة على دور القوات البحرية الاوروبية الموجودة في البحر المتوسط . وذلك في نطاق التنسيق بين قواتهم البحرية في منطقة الخليج .

- اعرب ولي العهد الاردني الامير حسن عن تشاؤمه قائلاً ان السبيل الوحيد لتجنب الحرب يتمثل في التزام جميع الاطراف المعنية باعلان مبادرة سلام تحت مظلة واحدة تشتمل الاتحاد السوفيتي والملك حسين الذي يقوم بجولة في دول الخليج كمحاولة اخيرة لتجنب الحرب . ويرى الامير الاردني ان

والتي نسب اليها قوله ان استخدام القوة امر لا يمكن قبوله قد اسيئت ترجمتها . واضاف بريماكوف انه بعد الانسحاب الكامل يجب التوصل الى اتفاق حول مشكلة الحدود في الخليج وقضايا الشرق الاوسط . ابلقت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت ثاتشر الملك حسين في لقاء جرى في جنيف انه لا يمكن استبعاد القوة كوسيلة لانتهاء احتلال العراق للكويت . في جنيف القى الملك حسين كلمة في مؤتمر المناخ العالمي الثاني جاء فيها : ان اندلاع الحرب قد ينجم عنه استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية اضافة الى التدمير الشامل لحقوق وخرانات النفط وان التأثير البيئي لاشتعال نصف احتياطي النفط بالكويت سيكون سريعا ومدمرا . وان الغازات السامة المنبعثة ستشكل سحبات من الغمام الاسود قد يغطي سماء الكويت والعراق وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة ومياه الخليج ومعظم مناطق السعودية والاردن وسوريا وايران . ١٩٩٠ نوفمبر ٧ :

- استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الصيني « كيان كيشيان » الذي سلم رسالة من الرئيس الصيني « يانج شانج كون » والذي اكد عقب الاجتماع بان موقف الصين هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمي لنزاع الخليج ولتجنب استخدام القوة ووقوع الحرب .

- استقبل الرئيس مبارك « فلاديمير بولياكوف » السفير السوفيتي في القاهرة الذي صرح عقب المقابلة بان موسكو متفهمة تماما الدور المصري بالنسبة لاهدات الخليج كما اكد التزام بلاده وتمسكها بكل القرارات الصادرة عن مجلس الامن بشأن هذه الازمة .

- عقد الرئيس مبارك جلسة مباحثات مع الرئيس الزائيري « موبوتو سيسي سيكو » تناولت ازمة الخليج والجهود المبذولة لاجاد تسوية سلمية لها . اعلنت رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت ثاتشر » انه قد اعطى للعقوبات المفروضة على العراق مهلة ٢ شهور لتؤتي بثمارها ولكنه لم يبد العراق اى علامة تشير الى تخفيف قبضته على الكويت وانه اما ان يخرج من الكويت حالا او سيقوم الحلفاء بطرده قريبا وستنزل به الهزيمة بكل ما يترتب عليها من عواقب .

- جاء في تصريح ادلى به جيمس بيكر عند وصوله الى مطار انقرة : ان حكومته لا يمكن ان تستبعد استخدام القوة وان مصداقية الامم المتحدة موضع اختيار . ومن المهم جدا عندما تتحرك الامم المتحدة وتتخذ قرارات ان يتم تطبيق هذه القرارات .

- امر الرئيس صدام حسين بالافراج عن ١٩٧ من الرهائن المحتجزين في العراق والكويت (١٠٠ الماني ، ٧٧ ياباني و ٢٠ من جنسيات اوروبية مختلفة) وذلك تنبئة لطلب « فيل برانت » المستشار الالماني السابق « وياسا هيرو ناكاسوني » رئيس الوزراء الياباني السابق .

١٩٩٠ نوفمبر ٨ :

- صرح الرئيس مبارك في حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » انه يتعين على التحالف القائم ضد العراق ان ينتظر شهرين او ثلاثة للتأكد من ان العقوبات الاقتصادية ستنتج في اجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت .

- جرت مباحثات قصيرة بين الرئيسين حسنى مبارك وموبوتو سيسي سيكو في استراحة مطار القاهرة وقد صرح الرئيس مبارك عقب توديعه للضيف ان مصر ضد الاحتلال مهما كانت الصداقة التي تربط بيننا وانها لا تخشى التهديدات التي يطلقها العراق ، ولابد من البحث عن طريقه للوصول الى حل .

- اجرى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا بالعقيد القذافي تبادل خلالها وجهات النظر حول الوضع في الخليج .

- صرح الرئيس بوش - في مؤتمر صحفي بواشنطن - : بانه قرز ارسال مزيد من القوات البرية والبحرية الامريكية الى منطقة الخليج وذلك بهدف توفير خيار عسكري هجومي واستخدمه عند اللزوم كما اعرب الرئيس الامريكي عن موافقته لما قاله الرئيس مبارك حول اعطاء العقوبات الاقتصادية مهلة فتوالي شهرين او ثلاثة اشهر . وانه يامل في ان تنجح العقوبات الاقتصادية

- قام الرئيس صدام حسين بعزل رئيس اركان الجيش نذير الخزرجي احد

١٩٩٠ نوفمبر ٥ :

- قابل جيمس بيكر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت في مقر اقامته بالطائف . صرح على اثر المقابلة بان ازمة الخليج دخلت مرحلة جديدة وان الخيار العسكري مازال مطروحا الى جانب بقية الحلول السلمية والدبلوماسية الاخرى .

- استقبل العاهل السعودي في جدة جيمس بيكر وتباحث معه حول تطورات ازمة الخليج وكيفية وضع حد للازمة .

- صرح طارق عزيز نائب وزير خارجية العراق في حديث لصحيفة « الراي » الاردنية : ان بلاده مستعدة لتسوية سلمية لازمة الخليج في اطار حل جميع المشكلات الاخرى في المنطقة كما ان العراق مستعد ايضا لمعركة طويلة اذا اختارت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب .

- صرح الملك حسين في باريس بان خطر الانفجار مازال قائما ولابد من بذل قصارى الجهد لتسوية ازمة الخليج سلميا . وكرر التزام الاردن بقرارات مجلس الامن الصادرة بشأن الازمة العراقية - الكويتية .

- اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ان موقف بلاده من ازمة الخليج مبدئي وثابت ويتمثل في عدم تأييد العراق في غزوه للكويت وعدم تأييد - ايضا - وجود القوات الاجنبية بالمنطقة .

- هدد العراق بأنه سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات المتعددة الجنسيات الموجودة في الخليج .

- ذكرت وكالة الانباء العراقية بان طائرتين مقاتلتين قد اخترقتا « حدود العراق الدولية » في المنطقة الجنوبية الغربية للكويت وهي من طراز اف - ١٥ واف - ١٤ وانما اثنا من الحدود السعودية .

- وصل الى بغداد فيل برانت المستشار الالماني السابق في محاولة جديدة لانهاء ازمة الرهائن المحتجزين في العراق .

- جاء في صحيفة « هآرتيس » الاسرائيلية ان الرئيس صدام حسين كان قد اقترح في عام ١٩٨٩ عقد اجتماع مع وزير الدفاع الاسرائيلي السابق « اسحاق رابين » وكان مقرا ان يتم اللقاء في جنيف . وقد وافق رابين على الحضور غير ان الاجتماع لم يتم بسبب رفض اسرائيل حضور مندوب عن منظمة التحرير الفلسطينية . وان العراق كان يريد الحصول على تأكيدات من اسرائيل بانها لن تهاجم مصانع اسلحته الكيماوية .

- اكد ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح عدم جدوى اية قمة عربية جديدة طالما ان الجانب العراقي لم يبد اى استعداد للانسحاب من الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة . اكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي التزام بلاده بجميع التزاماتها القانونية تجاه العمال العرب العاملين بالعراق والذين غادروه بسبب الظروف الراهنة وذلك بعد زوال الاسباب التي حالت دون تسديد هذه المستحقات .

- رحبت السعودية باستقبال اعضاء من منظمة العفو الدولية للاطلاع على حقيقة ما تردد من ان السلطات السعودية اسامت معاملة المواطنين اليمنيين .

١٩٩٠ نوفمبر ٦ :

- بحث الرئيس مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي عددا من القضايا الهامة وفي مقدمتها ازمة الخليج حيث تناولت المباحثات سبل تشديد العقوبات ضد العراق والخيارات السياسية والعسكرية المتاحة وايضا عملية قيادة القوات متعددة الجنسيات الموجودة في السعودية .

- صرح جيمس بيكر بانه في حالة تعرض الاراضى السعودية لهجوم عراقي فان قيادة القوات ستكون امريكية سعودية مشتركة . اما اذا وقعت الاشتباكات خارج الاراضى السعودية فان القيادة ستكون امريكية .

- صرح الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بان مباحثات بيكر مع كبار المسؤولين السعوديين لم تتناول الخيار العسكري بل وسائل تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق على الكويت .

- وقع الرئيس بوش عدة قرارات واوامر عسكرية تتعلق بزيادة حجم القوات الامريكية في الخليج ودعوة الاحتياطي المقاتل .

- صرح المبعوث السوفيتي « بريماكوف » ان بلاده تؤيد استخدام القوة في الخليج كحل اخير . كما اشار الى ان تصريحات جورباتشوف في باريس

ابطال الحرب مع ايران - لمعارضته غزو الكويت وعين بدلا منه حسين رشيد قائد قوات الحرس الجمهوري .

١٩٩٠ نوفمبر ٩ :

- حضر د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية المنعقد في دمشق . حيث جرت مناقشة الاوضاع في الخليج ومسألة نقل مقر جامعة الدول العربية وذلك في نطاق استمرار التشاور والاتصالات بين وزراء الدول الثلاثة .

- أعلن الرئيس جورباتشوف في مؤتمر صحفي عقده في بون انه لا خلاف مع واشنطن حول كيفية معالجة أزمة الخليج وان المجتمع الدولي بأسره يجب ان يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق الكويت وان يعمل بأصرار انطلاقا من قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن واكد جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة متفقان على العمل من أجل تحقيق حل سياسي لازمة وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكري .

- أكد وزير الخارجية الصيني - كيان كشيان - عقب اجتماعه بنظيره السعودي في الرياض ضرورة التوصل الى حل عادل يركز على قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن .

- أكد صلاح خلف (ابو اياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية - في حديث أدلى به الى صحيفة فرنسية ان المنظمة ضد غزو القوات العراقية للكويت وضمها وان الموقف الفلسطيني يقوم منذ بداية الأزمة على مبادئ : اداة احتلال الاراضي واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

- جاء في صحيفة امريكية « انتجليجنس جورنال » ان العراق قد حصل على التكنولوجيا اللازمة لصنع قنابل انشطارية من شركة امريكية واخرى شيلية (شركة « انترناشيونال سيجنال اندكونترول ») . اما الشركة الشيلية فهي ملك كارلوس كاردوين . وكانت شيلي قد حصلت على هذه التكنولوجيا في ١٩٨٣ ونقلها للعراق في ١٩٨٧ .

- رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبا مقدما من العراق بمناقشة أزمة الخليج وبصفة خاصة انعكاسات انتشار القوات الامريكية في المنطقة على السلام . وقد عقب المندوب العراقي على هذا الرفض بان « الرئيس بوش » قد حرك الامور نحو الحرب « بأرسال مزيد من القوات الامريكية الى منطقة الخليج » .

١٩٩٠ نوفمبر ١٠ :

- أجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس فرانسوا ميتران أكد على اثرها بان « النقاط واهداف البلدين متوافقة وبان التحالف المناهض للعراق متين وموحد » .

- صرح رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار الذي يقوم بجولة في سنغافورة بان « الوضع في الخليج متأزم الى حد ان الحل العسكري قد يطرح اما بالصدفة او بعد التشاور » .

- صرح طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بان القرار الامريكي بأرسال مزيد من القوات العسكرية المدعمة الى الخليج يظهر نوايا واشنطن الحقيقية « والهجومية » .

- انتهت الدورة الاستثنائية للبرلمان الياباني التي دامت ٣٠ يوما لتسجل عدم قدرة اليابان على اتخاذ اجراءات عملية من أجل دعم القوة متعددة الجنسيات في منطقة الخليج . فقد رفض البرلمان الموافقة على ارسال قوات عسكرية يابانية في الخليج كما ان البعثة الطبية المزمع ارسالها الى المنطقة والتي كانت ستضم ١٠٠ طبيب قد أصبحت لا تضم سوى ١٠ اطباء .

١٩٩٠ نوفمبر ١١ :

- صرح مستول عن المعارضة العراقية بان حزب البعث الحاكم في العراق يملك في سويسرا ما لا يقل عن ٢٢ مليارا من الدولارات تقوم بغداد باستخدامها لابطال حظر الاقتصادى المفروض على العراق .

- لأول مرة أعلن العراق رسميا بانه يواجه صعوبات في امداد اسواقه الداخلية بالحبوب كما اتخذ الاجراءات من أجل مكافحة « المضاربة » على هذه السلع .

- أكد وزير الخارجية الصيني قبل رحيله من عمان الى بغداد بان « الانتشار العسكري ضد العراق » يفوق الهجوم المطلوب ، وانه يجب العمل من أجل

التوصل الى تسوية سلمية مادام هناك بصيص من الامل في الحل بالتفاوض .

- صرح السيد عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي بانه لا يأمل في تسوية عربية لازمة الخليج . جاء هذا التصريح على اثر مبادرة الملك الحسن التي تنادى بعقد قمة عربية استثنائية .

- أبدى اليمن تأييده لعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي من أجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج ، وقد صرح مسئول يمني حكومي بان مثل هذا مؤتمر القمة العربي يستوجب اعدادا جادا لكي يتوصل الى تسوية مشاكل الامة العربية وليس اضافة مشاكل اخرى لها .

- خلال لقاء جرى بين وزير الخارجية الصيني والرئيس صدام حسين في بغداد أعرب الرئيس العراقي عن امتعاده العراق « لبذل تضحيات » من أجل تحقيق السلام في الخليج . وان العراق سيكون أول دولة تناقش كافة الصيغ الكفيلة باقرار السلام بروح متفتحة .

- قدم العراق شروطا من الصعب قبولها من طرف الدول العربية لكي يشارك في قمة « الفرصة الاخيرة » التي اقترحها الملك الحسن الثاني وتتمثل هذه الشروط : في ان يشمل جدول اعمال المؤتمر « المشكلة الفلسطينية وتحرير الاراضي العربية المحتلة وغيرها من المسائل العربية وتعد هذه الشروط عودة العراق الى « مبادرة السلام » التي طرحها الرئيس صدام حسين في ١٢ اغسطس والتي رفضها المجتمع الدولي . ويطالب العراق ايضا بان تجري « مشاورات مسبقة وجادة بين الاطراف المعنية » وان لا ينعقد المؤتمر تحت تهديد القوات الاجنبية . وان « تدرس الشروط التي يضعها الرئيس العراقي للمشاركة في هذا الاجتماع » .

- أعلن وزير الخارجية الصيني في بغداد ان بلاده « تؤيد عقد مؤتمر قمة عربي لتسوية أزمة الخليج » وان الصين تعارض الالتجاء الى القوة وتتمسك بالتسوية السلمية

- أكد ياسر عرفات في بغداد على « ضرورة الاعداد الجيد » لمؤتمر القمة العربي وايضا على الربط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية . و اضاف ان الرئيس بوش كان قد اعترف بهيمة الربط ولكنه اقترح تناول المسألة الفلسطينية بعد ان تتم تسوية أزمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ١٢ :

- وصل الى المغرب نائب وزير الخارجية السوفيتي السيد فلاديمير بتروفسكى في جولة تشمل المغرب ثم تونس وليبيا والجزائر ستتناول أزمة الخليج وبصفة خاصة دعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربي . جاء في تقرير وضعه بلك التسويات الدولية ومقره في بازل بسويسرا ان الخطر الحقيقي الذي يهدد النظام المالي الدولي بالنسبة لازمة الخليج يكمن في « التفاعل المتبادل الطرولي » بين التدهور الاقتصادي العام والهبوط الذي سيطر على امكانيات البنوك في الاقتراض

- استقبل الرئيس معمر القذافي السيد سعدون حمدي نائب رئيس الوزراء العراقي

١٩٩٠ نوفمبر ١٣ :

- وصل الى تونس السيد سعدون حمدي نائب رئيس الوزراء العراقي وسلم الى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي رسالة من الرئيس صدام حسين . - وصل الى الرباط السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقي لاجراء مباحثات مع المسؤولين المغربية حول مؤتمر « الفرصة الاخيرة » المقترح من الملك الحسن الثاني

- ابدت الحكومة السودانية تأييدها لعقد مؤتمر قمة عربي حول أزمة الخليج - تجرى في عمان مشاورات بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين الاردنيين خاصة بدعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربي حول أزمة الخليج .

- خلال الاجتماع السنوي الاسباني الفرنسي المنعقد في باريس أعرب كل من الرئيس ميتران والرئيس جونزاليس عن قلقهما ازاء أزمة الخليج التي « تقترب من نقطة حرجية » و اضاف ان مجلس الامن قد يضطر الى « اعادة تحديد وجهة نظره في الاسابيع المقبلة »

- جرى لقاء في عمان بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات تناول أزمة الخليج ودعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربية . ايدت المنظمة الفلسطينية مبادرة المغرب اما الاردن فقد بقي متحفلا .

الى القاهرة كما اضاف بضرورة ان يكون الامين العام للجامعة مصرى الجنسية

- اتهم سفير الكويت في باريس العراق بفك مصانع تكرير مياه البحر في الكويت مما يشعل خطرا على صحة السكان في الكويت .

- ابدى « ابراهيم » الرجل الثانى في منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر ، مخاوفه من « عدم وجود تسوية عربية لازمة الخليج »

- نفت تونس بشدة اى مشاركة من طرفها في اجتماع انعقد في بغداد لمواجهة « الحملات الصحفية المهاجمة للعراق » وكانت بغداد قد اشارت الى ان وزراء الاعلام او ممثل وزراء لخمس دول عربية هي - العراق والاردن وموريتانيا وتونس واليمن - ومنظمة التحرير الفلسطينية قد قرروا مواجهة الحملات الصحفية المعادية للعراق .

- اعلن الرئيس التركى تورجوت اوزال بان الحرب من المحتمل ان تتدلع في الخليج اذا رفض العراق الانسحاب من الكويت ولكن ذلك لن يتم قبل شهر يناير . وأوضح الرئيس التركى بان العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق تشكل التسوية السلمية الوحيدة الممكنة .

- غادر نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمادى بغداد في طريقه الى موريتانيا

- وصلت الى العربية السعودية اولى الدبابات الامريكية من « طراز م ١١١ برامز » وعددها ٢٠٠ وبهذا يصل عدد الدبابات الامريكية المنتشرة في العربية السعودية الى ٢٧٢٠ وحدة

- انخفض سعر البرميل للبترول على الاسواق العالمية ليصل الى اقل من ٢٠ دولارا .

١٩٩٠ نوفمبر ١٦ :

- تقرر تأجيل مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى كان من المقرر عقده في دكار في يناير المقبل الى اجل غير مسمى وذلك بسبب « الوضع الناتج عن احتلال القوات العراقية للكويت » .

- صرح الرئيس مبارك امام رؤساء تحرير الصحف المصرية بانه قد طلب من الرئيس بوش مهلة شهرين او ثلاثة شهور « لتسوية سلمية لازمة الخليج » قبل الاختيار العسكرى .

- استقبل نائب رئيس الوزراء الصينى في بكين د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وقد تناول الحديث بينهما ازمة الخليج والفرق على ان هذه الازمة يجب ان تسوى وفقا لقرارات مجلس الامن . كما سلم د . غالى الرئيس الصينى رسالة من الرئيس مبارك .

- اهدت دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية رغبتها في ان تسوى مشكلة الرهائن بشكل اجمالى وتعمل من اجل ذلك في الامم المتحدة حيث ان العراق يفضل التفاوض مع كل دولة على حده

- اعلن الرئيس صدام حسين عن استعداداته للتفاوض مع الرياض وواشنطن ولكن دون اى شروط مسبقة . صرح بذلك على شاشة التلفزيون الامريكى ا - ب - سى .

- استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في تونس السيد فلاديمير بيتروفسكى نائب وزير الخارجية السوفيتى الذى سلمه رسالة من الرئيس جورباتشوف ، وقد ركز المبعوث السوفيتى الذى يقوم بجولة في شمال افريقيا بدات بالرباط ثم تونس ، على ضرورة البحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج يكون للعرب دور مهم فيها ولكن يجب ان تتوافق مع قرارات الامم المتحدة وتضع شرطا مسبقا امام العراق وهو الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية لهذا البلد .

- حملت صحيفة « الثورة » العراقية العربية السعودية مسئولية العواقب التى ستنتج عن اجراء المناورات العسكرية السعودية الامريكية في جنوب الكويت

- تقرر استئناف تبادل الاسرى بين ايران والعراق .

١٩٩٠ نوفمبر ١٧ :

- صرح وزير الثقافة والاعلام العراقى في بغداد بان الزيارة التى سيقوم بها الرئيس بوش الى العربية السعودية تعد « استفزازا كبيرا لاكثر من ٢٠٠ مليون عربى وابليون من المسلمين » واضاف الوزير بان العراق يتوقع الحرب بين لحظة واخرى وان على « كل عربى ومسلم ان يكون مستعدا للموت من اجل ان ترحل القوات الامريكية من الاماكن المقدسة مكة والمدينة »

- وصل الرئيس مبارك الى ليبيا في زيارة قصيرة ومفاجئة ليقابل الرئيس الليبي .

١٩٩٠ نوفمبر ١٤ :

- قررت السلطات السويسرية منع تصدير اى سلاح الى الجزيرة العربية بسبب ازمة الخليج . وينص القانون السويسرى بعدم تصدير السلاح الى « اقاليم اشتعلت فيها الصراعات المسلحة او تهدد بذلك » .

- أكد جيمس بيكر ان الولايات المتحدة تنظر بعين الحذر الى احتمال عقد مؤتمر قمة عربية حول ازمة الخليج ، معبرا بذلك عن خوفه من ان يكون مؤتمر قمة الحل الوسط . واضاف : اننا لا نحيد التسويات الجزئية . قدمت ادارة الثغبات المصرية في جنيف شكوى ضد العراق امام منظمة العمل الدولية لانه اوقف صرف مستحقات العمالة المصرية كما جدد العديد منهم في الجيش العراقى .

- وصل الى بغداد السيد احمد على ولاياتى في زيارة لمدة ٤٨ ساعة .

- ادان العراق المناورات التى تقوم بها البحرية الامريكية وأكد انه « قادر على الرد عليها »

- صرح الجنرال كولين باول رئيس اركان القوات الامريكية بانه لا يعتقد ان الحرب قادمة قريبا .

- نفى وزير الخارجية البرازيلى وجود اى اتفاق سرى عراقى - برازيلى اتاح اطلاق سراح ٢٥٦ مواطنا برازيليا كانوا محتجزين في العراق .

- قررت فرنسا منح الاردن مساعدة قدرها ١٠٠ مليون فرنك وذلك في اطار مساندة الدول التى تضررت من ازمة الخليج .

- قام المبعوث السوفيتى السيد « الكسندر بيلوتوجوف » بزيارة الى الصنماء مدتها ٢٤ ساعة كمرحلة اولى من جولة سيقوم بها في بعض دول الشرق الاوسط وهى تتعلق بازمة الخليج وبمؤتمر القمة العربية الذى نادى به الملك الحسن الثانى .

- وصل الى انقره وزير الخارجية التونسى السيد حبيب بولاريس في زيارة مدتها ٤ ايام .

١٩٩٠ نوفمبر ١٥ :

- قامت القوات الامريكية والسعودية في العربية السعودية بتدريبات واسعة النطاق بهدف اختبار قدرات التنسيق بين القوات الجوية الامريكية والقوات الجوية السعودية . شاركت ايضا القوات البحرية في هذه التدريبات . صرح الادميرال « فرانك كيلسو » قائد العمليات البحرية الامريكية في الخليج بان الاسطول البحرى متعدد الجنسيات قد نجح في شل كامل التجارة الملاحية العراقية .

- صرح وزير الخارجية اليمنى بان اليمن لن يشارك في صراع مسلح في الخليج .

- رفضت الكويت عقد مؤتمر قمة عربى مادام العراق رفض تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بالانسحاب من الازمة الكويتية وعودة الشرعية للامارة .

- غادر بغداد السيد على اكبر ولاياتى وزير الشئون الخارجية الايرانى في نهاية زيارة للعراق دامت يومين التقى خلالها بالرئيس صدام حسين ووزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز حيث تناقش الاثنان حال كيفية « تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا » بين البلدين

- اصدر الرئيسان حافظ الاسد وحسنى مبارك بيانا مشتركا في دمشق جاء فيه ان الرئيسين قد اريا « اهتمامهما الخاص لدعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربية وانهما قد درسا البيان العراقى الصادر في هذا الشأن الذى تضمن رفض العراق الانسحاب من الكويت والمضى في احتلال هذا البلد وان الرئيسين يبديان اسفهما لما قام به العراق من تدمير الفرصة للتسوية السياسية . الدول التى وافقت حتى الان على عقد مؤتمر القمة هي : السودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

- وصل الى القاهرة نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد الكسندر بيلوتوجوف ضمن الجولة التى يقوم بها في المنطقة وفي زيارة لمدة ٢٤ ساعة . وقد استقبل السيد اسامة الباز المبعوث السوفيتى .

- قام د . بطرس غالى بزيارة الى بكين لمدة ٣ ايام تناول خلالها مع المسؤولين الصينيين احداث الخليج وكيفية الوصول الى تسوية سلمية

- عارض الرئيس الليبي معمر القذافي طلب العراق بعدم نقل الجامعة العربية

القوات الى العربية السعودية « لحماية مقدسات الاسلام » في اطار ازمة الخليج

- استقبال وزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد السيد فاروق الشارح الوزير السوري للشئون الخارجية وقد تناول اللقاء مناقشة أحداث ازمة الخليج .

- تقرر زيادة رسوم المرور من قناة السويس ابتداء من اول يناير ١٩٩١ .
- أبدت فنلندا استعدادها للنظر في قرار يصدر عن مجلس الامن « يسمح بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة » لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

- أعلن وزير الخارجية لسلطنة عمان بأن حكومته تعارض عقد مؤتمر قمة عربي قبل أن يقرر العراق بسحب قواته من الكويت .

- دعا الرئيس بوش. الدول الأوروبية الاعضاء في مؤتمر الامن الأوروبي المنعقد في باريس الى ضرورة الدفاع عن المبادئ الديمقراطية ليس في أوروبا فقط بل أيضا في منطقة الخليج حيث « انتهكت هذه المبادئ على نحو صارخ »

- تم توقيع اتفاق بين العراق وإيران حول تبادل الاسرى « المطلوبين المثل امام المحكمة » وأعلن الجانب العراقي ان الاسرى الإيرانيين سيطلق سراحهم في ٢١ نوفمبر

- قام عضوان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة تفتيشية للمنشآت النووية العراقية وتعد هذه الزيارة الثانية خلال هذا العام .
١٩٩٠ نوفمبر ٢٠ :

- وصل وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز الى الصنعاء ليسلم رسالة من الرئيس صدام حسين الى الجنرال علي عبد الله صالح . تناولت الرسالة ازمة الخليج وكيفية ايجاد تسوية سلمية لها .

- في الجزائر العاصمة اشار نائب وزير الخارجية السوفيتي السيد فلاديمير بيتروفسكي الذي يقوم بجولة في دول شمال افريقيا سوى وقت قليل قبل المواجهة العسكرية وأن الجماعة الدولية ماضية في تعبئة كافة جهودها من أجل تسوية سلمية

- صرح مسئول في المكتب الدولي للعمل بجنيف بأنه المكتب سيرسل وفد لتقصي الحقائق في الكويت حول انتهاكات حقوق العمل من قبل العراق .
- قام ثلاثة اعضاء من البرلمان الكندي بزيارة الى بغداد في محاولة الحصول على اطلاق سراح ٤٥ من رعايا كندا محتجزين في العراق .

- اقترح الملك الحسن الثاني ان يتم مؤتمر القمة العربي على مرحلتين : الأولى تلتقي الاطراف المعنية بالنزاع وهم ينتمون الى منطقة جغرافية واحدة . فإذا توصل هذا اللقاء الى شيء ايجابي فإنه سيكون من الممكن دعوة الـ ٢١ دولة الاعضاء في الجامعة العربية الى لقاء ثاني لكي يسجل اتفاق السلام .
١٩٩٠ نوفمبر ٢١ :

- أعلن الرئيس فرانسوا ميتران ان قرارا جديدا صادر عن الامم المتحدة ويسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق « سيعتمد خلال الاشابيع الثلاث القادمة » من قبل مجلس الامن « ولكن عملية تنفيذ هذا القرار سوف تتطلب مشاورات بين الدول المعنية » . وأوضح الرئيس الفرنسي بان الالتزام الفرنسي لن يصدر الا وفقا بصيغة القرار الذي سيعتمد .

- تلقى السلطان قابوس رسالة من الرئيس صدام حسين سلم له وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز تضمنت « موافقة العراق على مبدأ الحوار كوسيلة للتوصل الى تسوية سلمية » لآزمة الخليج .

- فشل البرلمان الأوروبي ووزراء الدول الـ ١٢ الأوروبية المجتمعون في ستراسبورج في التوصل الى اتفاق حول كيفية الحصول على ٣ مليارات من العملات الأوروبية الموحدة (ايكو) (٢,٩ مليار من الدولارات) لمساعدة دول الخليج وألمانيا الشرقية سابقا

- على هامش مؤتمر الامن والتعاون الأوروبي المنعقد في باريس اتفق الرئيسان بوش وجورباتشوف على دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لدراسة الوضع في الخليج . وقد صرح وزير الخارجية السوفيتي السيد ادوارد شيفرنادزه ان الوقت قد حان لتسجيل ان « العدوان لم يتوقف » و « أنه اذا اقتضى الامر يجب تبني قرارات جديدة » .

- أكد وزير الخارجية المصري د. عصمت عبد المجيد ان مصر ستواصل

- تلقى الملك فهد السعودي رسالة من الرئيس جورجباتشوف سلمها له المبعوث السوفيتي الكسندر بيلوجونوف الذي وصل بالاس الى جدة .
- ركز نائب الوزير السوفيتي السيد « فلاديمير بيتروفسكي » في تونس على أهمية « عامل الوقت » في تسوية ازمة الخليج كما نادى بدور مهم للعرب في تسوية هذه الازمة

- انتقد الملك حسين « السياسة التي ترفض ربط ازمة الخليج بازمة الشرق الاوسط » وأكد بان انتشار القوات الاجنبية في الخليج يشكل تهديدا للامة العربية .

- صرح وزير الصحة العراقي في بغداد بوجود نقص متزايد في الادوية وبان بلاده لم يصلها منذ ٢ شهور سوى خمس الطلبيات التي تنتظرها من الخارج واتهم الوزير الولايات المتحدة وبريطانيا بمنع امداد العراق بالادوية التي طلبها العراق ودفع ثمنها قبل تاريخ ٢ اغسطس الماضي .

- صرحت رئيسة وزراء البريطانية السيدة مارجريت. ثاتشر بان الحلفاء لديهم السلطة الشرعية التي تسمح لهم بالتدخل العسكري في الخليج ودون الحصول على قرار جديد صادر من الامم المتحدة .

- أعلن الرئيس بوش في براج بان ازمة الخليج تمثل تهديدا لأمريكا وأوروبا ودول الشرق الاوسط وأن العالم لا يمكن ان يقبل هذا التحدي الخطير او يقف صامتا امام عدوان يهدد المنطقة والسلام العالمي .

- هاجم وزير الخارجية الجزائري سيد احمد غزالي نتائج قمة القاهرة العربية التي عقدت بدعوة من مصر عقب الغزو العراقي للكويت . وطلب بضرورة « الاعداد بحرص » لاي قمة عربية جديدة واضاف ان اندلاع الحرب بسبب قضية الكويت سيؤدي الى اشاعة مشاعر الاذلال والاحباط في نفوس العرب من المحيط الى الخليج

- حذر الرئيس بوش الرئيس صدام من انه لن يسمح لطاغية بالسيطرة على معظم احتياطي البترول واضاف انه اذا تمكن المجتمع الدولي في معالجة الازمة فان امثال صدام حسين سيفكرون كثيرا قبل اقدام على خطوة مثل هذه لانها ستكون لهم تكلفتهم كثيرا .

- تقرر ان يبحث رؤساء حكومات الدول الـ ٢٤ الاعضاء في مؤتمر الامن الأوروبي المنعقد في باريس في جلسة مغلقة محاولة الاتفاق على استراتيجية مشتركة لمواجهة الازمة ومحاولة احتوائها

- في بون أكد الرئيس هلموت كول ان الحرب لن تحل ازمة الخليج وان للحرب عواقب وخيمة ونصح بضرورة استنفاد كل السبل الدبلوماسية لاحتلال السلام . كما طالب الرئيس العراقي باطلاق سراح الرهائن الغربيين ..
- عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي اجتماعا بالدوحة استهدف الاعداد للقمة الخليجية التي من المقرر عقدها خلال شهر ديسمبر .
- أعلن العراق عن قراره باطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب ابتداء من ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ نوفمبر ١٩ :

- وصف جيمس بيكر القرار باطلاق سراح الرهائن بأنه « مناورة ساخرة » وكررت نفس الوصف وزارة الخارجية البريطانية مطالبة باطلاق سراح جميع الرهائن فوراً .

- أعطت فرنسا موافقتها على البدء في محادثات من أجل اصدار مجلس الامن قرارا جديدا حول احتمال اللجوء الى القوة في ازمة الخليج ولكن دون التأكيد على انها ستؤيد صيغة معينة لهذا القرار الذي لم يناقش بعد .
- أصبح الرئيس جورجباتشوف الرئيس جورج بوش في لقاء جرى في باريس بان « يلتزم بالصبر » في ازمة الخليج مع التأكيد بان الاتحاد السوفيتي سيبقى على « موقفه الحازم » تجاه العراق . وأعرب عن امله في التوصل الى تسوية .

- صرح الرئيس الصدام لمجموعة من الرعايا السويسريين بالعودة الى بلادهم . وذلك على اثر مقابلته لاحد النواب السويسريين يرأس وفدا لبلاده وجاء الى بغداد في بعثة خاصة

- قرر العراق ارسال قوات اضافية (قدرت بحوالي ٢٥٠ الف جندي) الى الجنوب العراقي

- أبدى الرئيس السنغالي عبده ضيوف استعداد بلاده بارسال مزيد من

الحل السلمي للآزمة بما يتوافق مع قرارات الجامعة العربية والأمم المتحدة واتلغا على أن العراق لا يجب أن يجنى أى مكافأة نتيجة لعدوانه وأنه لا بد من إجلائه عن أراضي الكويتية وعودة الشرعية للكويت .

- شرعت الحكومة الأمريكية في توزيع مشروع قرار وضعت له لكي يتبناه مجلس الأمن يسمح « بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة من أجل تحرير الكويت » من الاحتلال العراقي .

- صرح الرئيس حافظ الأسد بأنه يؤيد : « تسوية عربية ودولية » لازمة الخليج وأضاف قائلاً أن تسوية عربية صرفة لا معنى لها لأن المشكلة لم تعد بين عرب وغربيين . فإن العرب يشاركون في الدور الدولي وهم موجودون مع الغربيين . ونفس الشيء يقال بالنسبة لتسوية دولية صرفة . وقد وصف الرئيس السوري عدوان العراق على الكويت بأنه « خدمة مجانية أبادها العراق لإسرائيل وللامبريالية » .

- تم تعيين السيد بدر جاسم العيوق وزيراً للأعلام في الحكومة الكويتية في المنفى بدلا من السيد مبارك الحمد الصباح .

- لم ينجح جيمس بيكر خلال المحادثات التي أجراها مع وزير الخارجية الماليزي السيد أبو حسن عمر في الحصول على تعهد بالتصويت لصالح قرار قد يطرحه مجلس الأمن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت .

- أبدأت الحكومة الصينية التي تعارض أى تسوية لازمة الخليج غير سلمية استعدادها لمناقشة مشروع قرار جديد يصاغ في شكل إنذار موجه للعراق . صرح وزير الخارجية الكندي في عمان بأن التحالف المناهض للعراق قد أعطى فرصة للسلام وأن « انتشار القوات في الخليج يمكن أن يؤدي الى السلام وأن هذا الانتشار يستهدف اقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب السلمي من الكويت » .

- في مؤتمر صحفي بمدينة بوجوتا (كولومبيا) أعلن جيمس بيكر بأن « أفضل طريقة للوصول الى تسوية سلمية بالنسبة لنا هي عدم ازاحة جانبها الخيار بالالتجاء الى القوة » وقد اكتفى وزير الخارجية الكولومبي بمنح التأييد التام للموقف الأمريكي واكتفى بالتصريح « بالعمل في تناسق مع الولايات المتحدة » وأن مجلس الأمن « سيستمع الى الحلول المقترحة ثم يأخذ بعد ذلك قراره » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٥ :

- جاء في مجلة « سبيجل » الألمانية بأن العراق يواصل انتاجه للغازات المستعملة في القتال وذلك بمساعدة شركات غربية .

- هدد العراق بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا ومصر اذا تولى فرد واحد في العراق نتيجة لنقص في المواد الغذائية او الادوية وحمل الولايات المتحدة المسئولية الكبرى في الخطر المفروض على العراق .

- صرح مستشار البيت الابيض مستر برنت سكوكروفت بأن الولايات المتحدة ستحاول الحصول على قرار من مجلس الأمن يتضمن التجلاء الى القوة ضد العراق .

- صدر عن تشكيل من الأصوليين العراقيين المعارضين للحكم في العراق بيان في بيروت يقيد باعتقال ٤,٥٠٠ من أعضاء التشكيل على اثر حملة ضد النظام العراقي .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٦ :

- جدد الملك فهد نداه الى الرئيس صدام حسين بالاجلاء عن الكويت « دون شرط مسبق » ورفضاً أى تفاوض مع بغداد قبل « انسحابه التام من الكويت » .

- وجه الرئيس جورج باتشوف نداه الى الرئيس صدام حسين يذكره فيه بأن « مصير العراق بين يديه وأن الوقت يمر سريعا » .

- أعلن وزير الخارجية الكندي « جوى كلارك » رفض بلاده ربط ازمة الخليج بالقضية الفلسطينية واعرب عن أسفه للموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية في بداية أغسطس الماضي .

- التقى وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بنظيره السوفيتي في موسكو . وقد كان اللقاء بناء على طلب المسؤولين السوفيت وذلك بهدف « مناقشة الامور مباشرة مع العراق قبل الذهاب الى نيويورك للتصويت على مشروع قرار جديد لمجلس الأمن » .

- جرى في نيويورك لقاء مغلق بين الدول الخمس الاعضاء الدائمين في

جهودها من أجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج حرصاً منها على تفادي المنطقة لكراث الحرب ومن أجل حماية العراق والشعب العراقي . - وصل الرئيس بوش الى العربية السعودية في زيارة مدتها ٢٤ ساعة . - وصل الى أبو ظبي المبعوث السوفيتي السيد الكسندر بيلونوجوف وجرى لقاء بينه وبين الشيخ زايد بن سلطان بن نهيان حول « الجهود التي تستهدف تطبيق قرارات مجلس الأمن وبصفة خاصة تلك التي تنادي بالانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت واعادة الحكم الشرعي لهذا البلد » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٢ :

- صدر بيان صحفي سعودي يصف نتائج المحادثات التي جرت بين الملك فهد والرئيس جورج بوش في جدة بأنها مثمرة وإيجابية . وأكد البيان الأهمية القصوى لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية بشأن الانسحاب الفوري والكامل للقوات العربية من الكويت .

- أعلن ياسر عرفات بأنه كان من الممكن تجنب التصعيد في ازمة الخليج « لو اننا وجدنا اذنا صاغية في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في ١٠ أغسطس » . وقال عرفات أن مصر لم تكن تسعى الى حل عربي من خلال هذه القمة وأن بعض الدول كانت تريد فقط أن توفر من خلالها غطاء للوجود الأمريكي .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٣ :

- جرت في القاهرة محادثات رسمية بين الرئيسين مبارك وبوش تناولت الوضع المتفجر في الخليج تلاها مؤتمر صحفي أكد خلاله الرئيسان ضرورة الانسحاب العراقي بدون شروط مسبقة وعودة الشرعية للكويت . كما تعهد بوش علناً بضرورة البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية بعد أن تتم تسوية ازمة الخليج .

- في تونس حيث انعقد مؤتمر وزراء العمل لدول عدم الانحياز رفض الوزراء طلباً مقدماً من العراق بتجميد عضوية العربية السعودية وقطر والامارات . - في نيويورك صرح السفير السوفيتي بضرورة توجيه « تحذير جاد » الى العراق لكي ينسحب من الكويت .

- صرح ادوار شيفرفادزة بأنه من المتوقع أن يجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الأمن لبحث ازمة الخليج .

- طلبت الولايات المتحدة من حلفائها في الحلف الاطلنطي المنعقد في بروكسيل بوضع تحت تصرفها بواخر وطائرات لنقل مزيد من القوات الأمريكية الى الخليج . فقد قررت الولايات المتحدة زيادة حجم قواتها في المنطقة ليصل الى ٤٠٠ ألف جندي في بداية العام الجديد .

- في انقرة صرح جوى كلارك وزير الخارجية الكندي بأن هناك اجماعاً دولياً حول الاقتراح على قرار من مجلس الأمن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت .

- حذرت صحيفة « الثورة » العراقية الرئيس بوش من أن « يصاب بهزيمة أكثر ألماً من تلك التي منى بها في كوريا وفيتنام وخليج الخنازير في كوبا » في حالة قيامه بعمل عسكري ضد العراق .

- هاجمت « جمعية الاخوان المسلمون » الاردنية رحلة بوش الى الشرق الاوسط ووصفتها بأنها « تكريس الوجود الاجنبي والصليبي على اراضيها المقدسة » .

- اتفق كل من الصين والاتحاد السوفيتي على التشاور في حالة تبنى مجلس الأمن « لاجراءات اضافية » تتعلق بازمة الخليج .

- رفعت السلطات العراقية حظر التجول على « محافظة الكويت » بعد عودة الحياة الطبيعية الى المحافظة .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٤ :

- بدأت السلطات العراقية في توزيع « بطاقات تموين » في محافظة الكويت « وتشتمل على ٩ سلع وهي : الارز والدقيق وزيت الطبخ والشاي والمواد النشوية والسكر واللبن للاطفال اقل من سنة والصابون وبذرة الفسيل » .

- في جنيف التقى الرئيس بوش بالرئيس السوري حافظ الأسد وطلب منه بأن « يبتذل كل ما في وسعه من أجل الحصول على اطلاق سراح الاسرى الأمريكيين في لبنان » . وقد تناول الحديث فيما بعد اشياء أخرى ازمة الخليج واتفق الرئيسان على أن « احتلال العراق للكويت امر غير مقبول وكذلك أى تسوية جزئية » . وأبدى الرئيسان في البيان الصادر عنهما باتهما يفضلان

مجلس الأمن لوضع آخر اللمسات لمشروع قرار يسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق .

- طلبت ليبيا رسميا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لتناول أزمة الخليج ، من أجل انقاذ السلام العالمي وتفادي الحرب .

- قرر الرئيس صدام حسين إطلاق سراح « عدد » من الرهائن الامريكية .

- صرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بان اصدار قرار لمجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لطرد القوات العراقية من الكويت قد يشكل « تطورا خطيرا للغاية يهدد المنطقة بأكملها » . ونصح الرئيس بوش بارسال مبعوث له الى بغداد لمقابلة المسؤولين العراقيين .

- قرر مجلس الامن تأجيل اجتماعه حول حقوق الانسان في الكويت الى يوم ٢٧ نوفمبر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٧ :

- قام العراق بدعم قواته في منطقة الكويت بإضافة ٢٠ ألف جندي الى الـ ٤٢٠ الفا الموجودين في الكويت والمنطقة المجاورة له .

- بدأت اعمال مجلس الامن المنعقد للنظر في انتهاكات العراق لحقوق الانسان في الكويت بخلاف حول الاجراءات المتبعة ويختص بمحاولة رئيس مجلس الامن الامريكي تأجيل النظر في مشروع قرار خاص بالاراضي التي تحتلها اسرائيل والذي تضمن بعد تعديل تعيين « اومبود سمان » في الاراضي المتابعة الاوضاع هناك . وكانت اليمن وماليزيا قد طلبتا من المجلس دراسة مشروع قرار على اثر الانتهاء من بحث الوضع من حيث حقوق الانسان في الكويت ولكن رئيس المجلس رفض هذا المطلب واقترح ان يجري اعضاء المجلس مشاورات خاصة بهذا المشروع عند الانتهاء من مشروع قرار الكويت .

- عقدت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي جلسات استماع بهدف تحديد الاسباب العميقة للالتزام الامريكي تجاه الخليج وموقف الكونجرس ازاء سياسة البيت الابيض واحتمال اندلاع حرب لتحرير الكويت .

- اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت بعد ان كانت مقطوعة منذ « سنوات عندما اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل » ، وكانت زئير قد قررت التصويت لصالح قرارات الامم المتحدة المتخذة ضد السياسة العراقية .

- نصح زعيم المعارضة العراقية للجناح العسكري للمعارضة الشيعية في العراق الرئيس بوش بعدم التسريع في اختيار الحرب قائلا بان « العقوبات السياسية والاقتصادية كفيلة بان تؤدي الى سقوط صدام حسين » . - اسفرت عملية التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق عن تسجيل عدم قيام العراق بتحويل مواد انشطارية الى اقراض عسكرية

- وصل الى بغداد النائب العمالي البريطاني « توني بن » في زيارة سيناقش خلالها مع المسؤولين العراقيين الوسائل الكفيلة بالتسوية سلميا لازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٨ :

- وصل الى العراق ٢٠٠ اسير حرب عراقيين اطلقت ايران سراحهم على متن طائرة خاصة عراقية . ويختص هذا التبادل في الاسرى المطلوب محاكمتهم خلال احتجازهم والذين حصلوا قبل اطلاق سراحهم على ايقاف محاكمتهم .

- اعلن المتحدث عن البيت الابيض مارتن ميتز واثر ان لدى المخابرات الامريكية ما يثبت خطأ التقرير الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ان العراق قادر على انتاج السلاح النووي خلال ٦ شهور كما تقيد بان المخابرات الاسرائيلية لديها الاقتناع من ان العراق قد شرع بالفعل في تجميع قنبلة ذرية بدائية .

- وقدر وزير الخارجية الايراني السيد علي اكبر ولاياتي مساندة حكومته لاستقلال الكويت وصرح بان « ايران يُلزم بالقرارات التي اتخذها مجلس الامن التي تستهدف تحرير الكويت » . ولكن مع ذلك فان « ايران تعارض الحجة التي ابدتها الولايات المتحدة في هذا الشأن ! وان « بالنسبة لايران فان امن المنطقة يجب ان تتكفل به الدول الساحلية التابعة لها » .

- صرح نائب رئيس الوزراء السيد طه ياسين رمضان بان العراق مستعد لمواجهة الحرب التي ان اندلعت فانها قد تدوم سنة او سنتين لمواجهة الخطر الاقتصادي والتهديد بالحرب ايضا وتنبأ بانتهاء المعسكر العربي اشبه بالذي اصاب المعسكر الشرقي .

- وصل الى طهران نائب وزير الخارجية السوفيتي السيد فلاديمير بتروفسكي حاملا رسالة شفهية من الرئيس جورباتشوف الى نظيره السيد علي اكبر هاشمي رفسنجاني حول أزمة الخليج والتطبيق الافضل لقرارات مجلس الامن . وصرح المبعوث السوفيتي : بان موسكو ترى انه لكي نجد تسوية سلمية لازمة يجب اعطاء فرصة اخيرة لبغداد .

- اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار رقم ٦٧٧ الذي يدين محاولات النظام العراقي تعديل التركيبة الديموجرافية للكويت ويكلف الامم المتحدة بالحفاظ على نسخة من السجل المدني لهذه الدولة .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٩ :

- نفى متحدث عن الحكومة السعودية وجود اي موافقة من حكومته لعقد مؤتمر قمة سعودية عربية بناء على مبادرة من قبل العقيد معمر القذافي .

- تلقى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رسالة من الملك حسين حول تطورات أزمة الخليج والجهود العربية المبذولة من أجل القوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات .

- اعلن الرئيس صدام حسين بان العراق لن « يستسلم » امام الضغوط الدولية وانه اذا اجبر على الحرب فان العراقيين سيقاثلون بطريقة تشرف العرب والمسلمين .

- وجه الرئيس مبارك نداء آخر الى الرئيس صدام حسين يدعوه الى « مراجعة موقفه » في أزمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٣٠ :

- وجه الرئيس جورج بوش دعوة الى طارق عزيز وزير خارجية العراق للحضور الى واشنطن للاجتماع به في منتصف شهر ديسمبر بحضور سفراء دول الخليج . كما اعلن الرئيس بوش في مؤتمر صحفي انه سيوفد وزير خارجيته الى بغداد لمباحثات مع صدام حسين قبل اقهاء مهلة مجلس الامن . وأوضح الرئيس الامريكي ان هذه اللقاءات لاتعني التخلي عن الحل العسكري او قبول اي حل لا يضمن انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية الكويتية . وقال ان قرار مجلس الامن الدولي باستخدام القوة لاجبار الرئيس العراقي على الانسحاب هو رسالة واضحة للرئيس العراقي .

- اعلن انوار شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي ان قرار مجلس الامن الذي يحدد منتصف شهر يناير كموعدا نهائيا لانسحاب العراق من الكويت يعتبر بادرة على حسن النوايا من شأنها اناحة الوقت امام محاولات الحل السلمي ، وان تعبير « جميع الوسائل الضرورية » الوارد في نص القرار لايعني بالضرورة استخدام القوة ، ولكن القوة العسكرية ستظل هي الملاذ الاخير . كما صرح وزير الخارجية السوفيتي ان الشيء الوحيد الذي سيغير الاتحاد السوفيتي على التدخل المباشر في النزاع هو تهديد حياة وامن المواطنين السوفيت في العراق .

- أكدت مصادر دبلوماسية ان القيادة العراقية التي فوجئت بالمبادرة الاسريكية عقدت اجتماعا فوريا للباحث بشأن هذه المبادرة .

- الكويت ترحب بالمبادرة بحذر وقد اعلن د . جاسم الخرافي رئيس الوفد الشعبي الكويتي في باريس بان الكويت داعية سلام واذا امكن اخراج العراق من الكويت بالطرق السلمية فإن الكويت ترحب بذلك ، ولكنه حذر من احتمال سقوط البعض في فخ المعاطلة الصدامية .

- رحب بيريز دي كويار السكرتير العام للامم المتحدة بالمبادرة الامريكية ، كما اعرب عن اقتناعه بان قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ يعتبر فرصة هامة للعمل من أجل السلام .

- عقدت لجنة الشؤون العسكرية بمجلس الشيوخ الامريكي اجتماعا حذر فيه جنرالات امريكا من الاندفاع الى حرب قبل الاوان وقبل اعطاء العقوبات الاقتصادية فرصة اخرى تمتد الى عام او اكثر . في حين اعلن هنري كيسنجر انه لا يثق في شيء اسمه العقوبات الاقتصادية ، وعندما سيتم اكتشاف هذه الحقيقة سيكون الوقت قد تاخر كثيرا . كما اعلن انه غير

- أعلنت الحكومة الباكستانية ان باكستان سترسل قوات جديدة الى السعودية لتعزيز قواتها هناك .
- تصاعدت الازمة بين موسكو وبغداد حول الرعايا السوفيت ، واتهم العراق الاتحاد السوفيتي بأنه يبحث عن ذريعة لارسال قوات سوفيتية الى الخليج . وكان وزير الخارجية السوفيتي قد صرح بأن الاتحاد السوفيتي سيرسل قوات الى المنطقة اذا اساء العراق معاملة الرعايا السوفيت .
- تبادل مصر والسعودية وجهات النظر حول المستجدات الراهنة على صعيد منطقة الخليج . ووسائل تعزيز الرؤية المشتركة بين الدولتين بالنسبة للقضايا المصرية في المنطقة .
- أكد الرئيس السوري حافظ الأسد ان مبادرة بوش عمل ايجابي ومسئول .

١٩٩٠ ديسمبر ٣ :

- بدأت اليوم بالقاهرة المشاورات الثلاثية بين وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لمصر وسوريا والسعودية التي تهدف الى تحديد وجهة نظر واحدة لدول الخليج بشأن مبادرة الرئيس الأمريكي حول أزمة الخليج والتنسيق بين الدول الثلاث خلال الاسابيع المقبلة على ضوء التطورات الاخيرة .
كما بدأت مشاورات اخرى بين وزراء اعلام الدول الثلاثة .
- أعلن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي أنه من المتوقع ان يتم اجتماع الرئيس جورج بوش مع طارق عزيز على مستوى ثانى ، واجتماع جيمس بيكر مع الرئيس صدام حسين على نفس المستوى ، وقال ان ذلك سيؤدي الى تجنب كثير من المشاكل بشأن الشخصيات التي تحضر المحادثات ومن المتوقع ان يصل وزير الخارجية العراقي الى واشنطن الاحد القادم .

- حذر وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني من انتظار ظهور تأثير العقوبات الاقتصادية ، وان السماح للعراق بالاحتفاظ بالكويت سيسبب جحима من المشاكل للولايات المتحدة بسبب سيطرة صدام على احتياطي البترول العالمي . واشاد وزير الدفاع الأمريكي بدور مصر الريادي والقيادي . وصرح ان الولايات المتحدة تبحث مسألة وضع ترتيبات أمنية لمستقبل الشرق الاوسط تمنع تكرار الاعتداء الذي قام به صدام حسين .
- اجتمع العاهل الاردني الملك حسين بالوفد الشعبي الكويتي الذي يزور الاردن حاليا ، واستمع الى شرح مسهب من الملك حسين لوجهة النظر الاردنية وملابساتها منذ بداية الازمة كما شرح الوفد للملك وجهة نظر الشعب الكويتي ومايقاسيه تحت الاحتلال .

- وصل الى روما وفد اعلامي سعودي في زيارة الى ايطاليا لشرح ابعاد أزمة احتلال العراق للكويت وموقف السعودية من تطورات هذه الازمة .

- بحث وزير الخارجية البريطاني مع نظيره الفرنسي أزمة الخليج واكد على أهمية المبادرة الأمريكية وشدد على عدم اجراء اى مفاوضات مع النظام العراقي حول القرارات الدولية وخاصة القرار رقم ٦٦٠ . وجددت بريطانيا التزامها الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعو الى انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية الكويتية . ولكنها رفضت الربط بين القضية الفلسطينية وأزمة احتلال الكويت ، ولكنها اكدت انها ستسعى الى عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية بعد انسحاب القوات العراقية .
١٩٩٠ ديسمبر ٤ :

- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ان المشاورات مستمرة بشأن المحادثات الأمريكية العراقية ، وقد اشارت الى ان واشنطن ستجرى اتصالات مع حلفائها بعد اجراء اتصالاتها مع الحكومة العراقية لعقد الاجتماعات الأمريكية العراقية على اساس ثانى . وذكرت المصادر المطلعة ان اسقاط فكرة اشتراك الحلفاء في هذه الاجتماعات جاء لتفادي مطالبة العراق باشتراك حلفائه في الاجتماعات المزمعة .

- أعلن دوغلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا عقب اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية ان المجموعة تصر على عدم اتاحة الفرصة للعراق لاثارة الانقسامات بين الحلفاء الذين يصرون على انصياع العراق للارادة الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي ان فرنسا لن تتدخل عن دورها في معالجة الازمة ، وقد تم بحث ترتيب لقاء بين وزير خارجية العراق ووزير خارجية ايطاليا الذي يرأس المجموعة في الوقت الحالي .

مقتنع بوجود قوات امريكية بهذه الاعداد الكبيرة في السعودية لمدة طويلة او مفتوحة ولاينصح بالابقاء على قوة عسكرية دائمة هناك كجزء من الترتيبات الدفاعية لما بعد .
١٩٩٠ ديسمبر ١ :

- أعلن العراق رسمياً موافقته على قبول الدعوى التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج بوش وأكد بيان رسمي لمجلس الثورة العراقية ان حكومة بغداد ستتفق مع الولايات المتحدة على توقيات الزيارات المتبادلة والترتيبات اللازمة لها . وطالب العراق بدعوة اطراف اخرى ذات صلة بالنزاع وقضايا المنطقة لحضور اللقاء .

- نظمت بغداد مسيرات من عشرات الالاف للتنديد بقرار مجلس الأمن الذي يفرض استخدام القوة العسكرية لاجراج العراق من الكويت مالم يسحب قواته في مدة اقصاها ١٥ يناير

- أجرى الرئيس الأمريكي جورج بوش اتصالاً هاتفياً مع الرئيس حسنى مبارك للتشاور حول مبادرته تجاه العراق ، كما اتصل ايضا بالملك فهد ملك السعودية والشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت وأوزال رئيس تركيا ، وقد صرح الرئيس الأمريكي ان هذه المشاورات كانت ايجابية للغاية .
- دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤساء اركان الحرب الأمريكيين الاربعة للبحرية والطيران والقوات المسلحة ومشاه البحرية لحضور اجتماع عاجل بحضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان المشتركة وذلك لمناقشة مبادرته وعلاقاتها بالاعداد العسكرية لتحرير الكويت كما اجتمع بثلاثين من قيادات الكونجرس وناقش معهم دعوتهم لوزير خارجية العراق . وقد أكد زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ وزعيم الاغلبية في الكونجرس مساندتهما لمبادرة الرئيس الأمريكي تجاه العراق .

- صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية بأن الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن قد اتفقت على القيام بمساع لدى الرئيس العراقي لابلأغه بالرسالة الحازمة التي وجهها اليه المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن .

- أعلن وزير الخارجية المصرية بأن غزو العراق للكويت يؤكد ضرورة وضع نظام للأمن العربى في المنطقة للحفاظ على حرمة حدود وارضى كل دولة عربية بما في ذلك دولة الكويت الشقيقة كما أكد ان اى مفهوم للأمن مفروض من الخارج مفروض . ونفى وجود تنافس بين القاهرة وبغداد على قيادة العالم العربى .

- رحبت مصر بمبادرة بوش تجاه العراق واعربت عن أملها في ان ينجح الحوار بين الولايات المتحدة والعراق وان لا يكون حواراً للطوشان ، .
١٩٩٠ ديسمبر ٢ :

- تناقشت المواقف الأمريكية حول أزمة الخليج بعد اقل مرور يوم واحد على المبادرة الأمريكية وأعرب صدام حسين عن شكه في نوايا الولايات المتحدة وأكد في نفس الوقت انه لن يترك الكويت ابداً ومهما كان الثمن . وعلى الجانب الاخر أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية انه لن تكون هناك مفاوضات وانما محاولات لاقتناع صدام بتنفيذ الارادة الدولية وأعلن ان تحديد موعد زيارته لبغداد وزيارة طارق عزيز لواشنطن سيتم من خلال سفارتى الدولتين في عاصمتيهما .

- اسفر الاجتماع الذى عقده جورج بوش مع رؤساء اركان القوات الأمريكية بحضور وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين عن وضع استراتيجية كاملة للمرحلة القادمة ، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي انه تجري حالياً دراسة وتحليل التدريبات والمناورات التي قام بها الرئيس العراقي باطلاق صواريخ سكود التي يمكن اعتبارها من الصواريخ البالستية متوسطة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية .

- أعلن الرئيس العراقي في حديث لمجلة تليفزيون فرنسية ان فرض السلام والحرب في الخليج متعادلة وهذا يتوقف على ما اذا كان الحوار الذى عرضه الرئيس بوش سيكون حقيقياً ، وطالب بتوسيع دائرة الحوار ليشمل فرنسا حتى لايبقى الحوار محصوراً بين العراق والولايات المتحدة .

- أجرت القوات الأمريكية في الخليج خامس مناورة برمائية في المنطقة منذ بدء عملية « درع الصحراء » وتستغرق هذه المناورة اربعة ايام . وأعلن المتحدث عسكرى بريطانيا ان القوات البريطانية في السعودية قد وضعت في حالة تأهب عقب التقارير التي افادت بأن العراق بدأ في تجربة صواريخه .

- أكد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا في أول خطاب له أمام مجلس العموم أنه ليس هناك مجال لتقديم تنازلات للنظام العراقي وأن بريطانيا مازالت على موقفها من أزمة الخليج .

- أبدت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن استعدادا لأن تعطي العراق ضمانات كافية بعدم التعرض لأي هجوم إذا انسحب من الكويت وعادت الحكومة الشرعية إلى البلاد وأطلق سراح جميع الرهائن الأجانب .
- أكدت واشنطن ضرورة زيادة قواتها بالسعودية لأرقام صدام على الانسحاب وسيرتفع عدد القوات الأمريكية إلى ١٨٨ ألف جندي . وأعلن وزير الدفاع الأمريكي عن تصوره للاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الاحتلال العراقي للكويت وحددها في أربع نقاط :

١ - أن يتعهد الرئيس العراقي بعدم القيام بمثل هذا العمل العدواني العسكري على أي دولة مجاورة

٢ - توفير الدعم العسكري وزيادة القدرات القتالية لدول المنطقة لكي تستطيع مواجهة أي تعرض بها على المدى البعيد .

٣ - بحث ترتيبات الأمن بعد الانسحاب والدور الذي تلعبه أمريكا
٤ - تشكيل قوة سلام دولية تمنع صدام حسين من اللجوء إلى القوة العسكرية

وأكد ريتشارد تشميني على أهمية الدور المصري في هذه الأزمة - كشف استطلاع للرأي الأمريكي أن ٩٠ ٪ يؤيدون بوش ٧٥,٢ ٪ يثقفون الحرب و ٦٣ ٪ يؤيدون الدخول في حرب ضد العراق بينما عارض الحرب ٣٠ ٪

- جرت اتصالات هامة بين القاهرة وواشنطن للتشاور حول آخر تطورات الوضع في الخليج . وقد أبدت مصر علة لقاءات مباشرة بين العراق والولايات المتحدة على أساس ثنائي .

- طالب العراق بريطانيا بسداد ١٥٠ ألف جنيه استرليني لسداد تكاليف احتجاز ١٩ من الرهائن البريطانيين . كما أعلن العراق أنه قرر السماح لمن يرغب من الخبراء السوفيت بالعودة إلى الاتحاد السوفيتي على أن تحصل الحكومة السوفيتية نتائج انتهاء العقود المبرومة مع هؤلاء

- اختتم وزراء خارجية مصر والسعودية وسوريا اجتماعاتهم بالقاهرة بإصدار بيان رسمي طالبوا فيه العراق بتنفيذ قرارات القمة العربية ومجلس الأمن .

١٩٩٠ ديسمبر ٥ :

- وجهت الولايات المتحدة أقوى تحذير إلى العراق منذ اندلاع الأزمة وهددت باستخدام القوة بصورة مفاجئة ومكثفة ضد العراق إذا رفض الانسحاب من الكويت والإفراج عن الرهائن بلا شروط ، وصرح وزير الخارجية الأمريكي أن مهمته في بغداد ستكون شرح الخيارات التي يواجهها صدام حسين وهي إما الامتنثال لقرارات مجلس الأمن الدولي أو تعريض العراق لكارثة ، والتأكيد على أن الولايات المتحدة ترفض علة أي صفقة مع العراق . وفي الوقت نفسه صرح رئيس المخابرات الأمريكية أنه لا توجد أية دلائل على أن العقوبات الدولية سوف تجبر صدام على الانسحاب .

- أكدت حكومة الكويت مجددا رفضها القاطع لاية حلول جزئية تكاثر المعتدى على عدوانه وأهريت عن استمرارها على الانسحاب الكامل ولغير المضبوط من جميع الأراضي الكويتية معلنة أن حدود الكويت ليست موضع مساومة

- أعلنت وزارة الخارجية السوفيتية أنها لن تراجع قرار العراق بالإفراج عن الرهائن السوفيت

١٩٩٠ ديسمبر ٦ :

- أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أنه سيتم الإفراج عن جميع الرهائن الأجانب في العراق والكويت وإزالة كل قيود السفر المفروضة على الأجانب . وقالت المصادر العراقية أن قرار صدام قد اتخذ لأسباب إنسانية وليست له علاقة بالتطورات السياسية . وتأتي هذه الخطوة المفاجئة قبل أيام من المباحثات المخططة بين بوش ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز في واشنطن وقد رحب الرئيس الأمريكي بهذه الخطوة ولكن هذا لا يعني أن الموقف قد تغير حول ضرورة امتثال صدام حسين لقرارات مجلس الأمن بدون شروط . وقال صدام أنه قد الإفراج عن الرهائن بناء على لقاء من انصاره العرب . - صرح وزير الخارجية المصري أن الإفراج عن الرهائن الأجانب نأ هام

ولكن الأهم هو عدم استمرار الاحتلال العراقي لأراضي الكويت وعودة الشرعية الدولية .

- أكدت حكومة الكويت الشرعية تعاطفها مع عائلات الرهائن الذين سيتم الإفراج عنهم ولكنها حذرت المجتمع الدولي أن الاحتلال كان ومازال هو القضية الأساسية

- رحبت الخارجية البريطانية بقرار الإفراج عن الرهائن وأعربت عن أملها في أن ينفذ العراق المطلبين الدوليين الآخرين وهما : الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية الكويتية .

وفي فرنسا قالت مصادر دبلوماسية أن هذه الخطوة غير كافية ولابد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن جميعها وأن موقف قوى التحالف ضد العدوان العراقي لم ولن يتغير لأن القضية الأساسية هي احتلال الكويت وأخذ الكويتيين كرهائن لم يكن سوى نتيجة لهذا الاحتلال والإفراج عنهم لا يمكن أن يؤدي إلى السلام .

١٩٩٠ ديسمبر ٧ :

- أذاعت إحدى محطات التلفزيون الأمريكية تقريرا خطيرا عن الاتصالات الدبلوماسية التي تمت وأدت إلى الإفراج عن الرهائن وعن الدور الذي قام به السيد ياسر عرفات بالتعاون مع اليمن والأردن لإقناع صدام بالإفراج عن الرهائن وبدء الحوار مع الولايات المتحدة .

كما أذاع التقرير أن هناك معلومات تفادت تؤكد أن السعودية قد وافقت على أن تتنازل الكويت عن جزيرتي ربه وبوبيان والممر الذي يعطى العراق منفذا إلى البحر وحقل بترول الرميطة مقابل انسحاب العراق الكامل من الكويت .

- أعلنت الولايات المتحدة أنها لن ترافق على تحديد موعد اللقاء بين الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية العراقي قبل أن توافق بغداد على تحديد موعد لقاء جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي والرئيس صدام حسين . كما أعلنت الخارجية الأمريكية أنها قررت سحب الدبلوماسيين الأمريكيين من السفارة الأمريكية بالكويت بعد أن تنتهي مهمة مساعدة الأمريكيين الراغبين في مغادرة البلاد ، وأن السفارة ستظل مفتوحة وحملت السلطات العراقية مسئولية حمايتها

- قامت السلطات العراقية بإعدام الفريق نزار الخزرجي رئيس الأركان السابق للجيش العراقي بتهمة التآمر للإطاحة بصدام حسين . وكان الرئيس العراقي قد اعتقل الخزرجي في ٨ نوفمبر الماضي بدون إبداء أسباب .

- شهدت الجزائر حملة تأييد شعبية للقضية الكويتية من خلال تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ مهرجانا حضره ٩٥ ألف شخص وشارك فيه أعضاء الوفد الشعبي الكويتي الذي يقوم حاليا بجولة في الجزائر التي خلالها يكبار المسؤولين والأحزاب في الجزائر .

١٩٩٠ ديسمبر ٨ :

- صرح وزير الخارجية العراقي بأنه مستعد للسفر إلى واشنطن في أي وقت وقال أن بلاده تقترح يوم ١٧ ديسمبر موعدا للسفر للقاء الرئيس بوش ولكنه على استعداد للسفر إلى واشنطن قبل هذا الموعد إذا رضى ذلك . وأضاف أن الولايات المتحدة قد اقترحت أيام ٢١ و ٢٢ ديسمبر و ٣ يناير موعدا لزيارة وزير خارجيتها للقاء الرئيس العراقي في بغداد وأهرب عن عدم وجود أية مشكلة من جانب العراق فيما يتعلق بالمواعيد .

وأعلنت وزارة الخارجية العراقية أن العراق يصر على ما وصفه بحقوقه في الكويت خلال المباحثات المقبلة . وأكدت أن العراق يريد حلا سلميا لكل مشكلات المنطقة ولكنه لا يمتسك بالربط بين هذه المشكلات .

- نفى وزير الاعلام السعودي ما أذاعته محطة A.B.C الأمريكية حول موافقة السعودية على أن تقدم الكويت تنازلات إقليمية معينة للعراق مقابل الانسحاب . وأكد عدم صحة ما أذيع جملة وتفصيلا وأن مواقف السعودية من الأزمة واضح وثابت قائم على ضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية لها . كما أعلن وزير العدل الكويتي أنه لا مفاوضات مع العراق قبل الانسحاب الكامل من الكويت

- تواصل الوفد الشعبي الكويتي بنجاح نشاطاتها في العواصم المختلفة ، ومن المقرر أن يحق الكونغرس الأمريكي يوم الاثنين القادم جلسة استماع للوفد الشعبي الكويتي في أمريكا .

- ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية ان الرئيس الشاذلي بن جديد سيقوم بزيارة عدة دول في الخليج خلال هذا الاسبوع لبحث ايجاد حل سلمي للامنة . ومن المرجح ان تكون هذه الدول هي : السعودية والعراق والاردن . وربما ايران ايضا .

- نفى العراق ما اذاعته وكالة الانباء الليبية عن مباحثات ليبية عراقية لنقل عدد من الرهائن الامريكيين الى ليبيا حيث تقوم السلطات الليبية بمبادلتهم بالاسرى الليبيين الذين قامت الولايات المتحدة بترحيلهم من تشاد الى اماكن مجهولة . وان هذا النبأ عار من الصحة . وقد واصل العراق عمليات ترحيل الاجانب ، وقد وصل الى فرانكفورت اكثر من ٣٠٠ من الرعايا الغربيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١١ :

- أكد مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في الكلمة التي القاها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان التوترات المتصاعدة والمشكلات المعقدة في المنطقة الناتجة عن أزمة الخليج تنطوي على تهديدات بالغة للنظام العالمي الذي يقوم على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان والحريات . وأكد على ضرورة توافر الجهود الدولية لحل هذه الأزمة من اجل استعادة القانون والنظام في المنطقة .

- قررت فرنسا والولايات المتحدة تعزيز قواتها الموجودة في الخليج تحسبا لكافة الاحتمالات نظرا لان شبح الحرب مازال يخيم على المنطقة . وأعلن وزير الخارجية الفرنسي ان فرنسا قررت ارسال ٤ الاف جندي اضافي ليصل بذلك عدد القوات الفرنسية الى اكثر من ١٠ الاف . كما تم ارسال ٦ طائرات اخرى الى السعودية منها ٤ قاذفات مقاتلة من طراز « جاجوار » واثنان من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » وبذلك يصبح عدد الطائرات الفرنسية ٤٠ طائرة .

وقد اعلنت وزارة الدفاع الامريكية انها ستورسل الى الخليج ابتداء من ٢٨ ديسمبر الحالي طائرات امريكية من طراز « اف - ١٥ » وتعتبر هذه الطائرات متفوقة جويًا ومعدة للقيام بعمليات القصف الجوي فضلا عن نشر طائرات « اف - ١١٧ » و « اف - ١١١ » الهجومية . وذكرت مصادر امريكية ان الاتحاد السوفيتي قد رفض المساهمة بقوة عسكرية سوفيتية مع القوات متعددة الجنسية المتمركزة في الخليج .

- اتهم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي الولايات المتحدة بالمتعاطف ضجة واثارة مشكلة بشأن موعد لقاء الجانبين في بغداد . وقال ان موعد لقائه بالرئيس الامريكي في واشنطن لم يتحدد بعد وبناء عليه لم تحدد العراق موعد لقاء وزير الخارجية الامريكي بالرئيس العراقي في بغداد . وأكد على ان العراق لا يعترف بموعده ١٥ يناير الذي حددته مجلس الامن للانسحاب . صرحت الخارجية الامريكية انه لا توجد أي مؤشرات على ان العراقيين يستعدون للانسحاب . بل لقد اقام العراق سياجا من الاسلاك الشائكة حول المناطق التي يدعى انها حدود « محافظة الكويت »

- فرضت سلطات الاحتلال العراقية في الكويت نظام حظر التجول في منطقة السرميتية لمدة ٤٨ ساعة وقامت بتفتيش المنطقة وذلك بعد ان قامت المقاومة بقتل احد الضباط العراقيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١٢ :

- اقترح العراق يوم ٧ يناير موعدا للقاء وزير الخارجية جيمس بيكر بالرئيس العراقي في بغداد . وقد فشلت حتى الان محاولات تحديد موعد لقاء وزير الخارجية العراقي بالرئيس الامريكي في واشنطن . وكانت بغداد قد عرضت ان يتم الاجتماع يوم ١٧ ديسمبر الحالي بعد ان اعلنت واشنطن عن سفر وزير خارجيتها الى باريس لاجراء مباحثات مع وزراء خارجية الاطلنطي وبعد ذلك يجتمع بوزراء خارجية الدول الاربعة الاخرى الدائمة العضوية في مجلس الامن .

وقد بدأت واشنطن في مضاعفة حجم مشاة الاسطول الذين يتم نقلهم الى السعودية ، واعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان حجم القوات الدولية المنتشرة حاليا في السعودية والخليج قد بلغ ٤٨٠ الف جندي ، اما عدد القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق فقد اصبح يفوق نصف مليون جندي .

- قام الرئيس العراقي صدام حسين بتعيين اللواء سعدى طعمه عباس وزيرا للدفاع بدلا عن الفريق اول عبد الجبار شوشل الذي تولى هذا المنصب

- أجرى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الذي وصل الى نيويورك في زيارة تستغرق سبعة ايام مباحثات مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي ودان كويل نائب الرئيس الامريكي ، وسيلتقي بالرئيس بوش يوم الثلاثاء القادم . وثاني هذه الزيارة وسط تصريحات لاعضاء الحكومة الاسرائيلية بأن اسرائيل قد تهاجم العراق لتدمير قوته العسكرية اذا انتهت المحادثات الامريكية العراقية بانسحاب القوات المتعددة الجنسية من منطقة الخليج . - توجهت حاملة الطائرات الامريكية « رانجر » الى منطقة الخليج وتصل اليها في غضون ثلاثة اسابيع ، وترافق الحاملة سبع سفن اخرى مساعدة .

١٩٩٠ ديسمبر ٩ :

- أكدت واشنطن تمسكها بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن الخاصة بأزمة الخليج ورفضها لمناقشة أية موضوعات أخرى خلال المحادثات الامريكية العراقية . واتهم جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي العراق بعدم الجدية ومحاولة التلاعب باقتراحه الثاني عشر من الشهر القادم ليكون موعدا لزيارته لبغداد لاجراء مباحثات مع الرئيس العراقي اي قبل الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للانسحاب من الكويت بثلاثة ايام فقط . كما اهرج جيمس بيكر عن استعداداته للتوجه الى بغداد في أي وقت بين ٢٠ ديسمبر والثالث من يناير المقبل . وأكد مرة أخرى على عدم وجود أية صفقة بين بغداد وواشنطن .

- أكدت الصحف العراقية ان الكويت جزء من العراق وقد عادت الى اهلها واصلها بقرار ابدى لا رجعة فيه وأن مبادرة الرئيس العراقي التي طرحها في أغسطس الماضي تظل هي المطلق الاساسي لأي حوار من اجل تحقيق السلام .

- ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان التطورات الاخيرة في أزمة الخليج قد تحول دون عقد اجتماع القمة الامريكية السوفيتية الذي كان مقررا له شهر يناير القادم . وقد غادر وزير الخارجية السوفيتي موسكو في طريقه الى هيوستن بالولايات المتحدة لعقد مباحثات مع نظيره الامريكي تستغرق ثلاثة ايام وتتاول أزمة الخليج وتطورات قضية الشرق الاوسط .

- نفت السعودية ماذكرته الصحف البريطانية حول قيامها بالاشتراك مع الحكومة الكويتية باجراء مفاوضات سرية مع العراق . واعادت تأكيد موقفها الثابت من ضرورة انسحاب العراق بلا قيد او شرط .

١٩٩٠ ديسمبر ١٠ :

- بدأت تظهر خطوط سيناريو للمفاوضات العراقية الامريكية ومابعد أزمة الخليج . فقد صرح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي ان بلاده ليست ضد مفاوضات بين العراق والكويت بعد الانسحاب العراقي من الاراضي الكويتية لتسوية نقاط الخلاف بين البلدين ، وام يقل بيكر انه ضد مطالبة العراق بجزيرتي ورية ويوبيان . وأكد ان الموقف التفاوضي الكويتي سيشتمل في ذلك الوقت على ترتيبات امنية تهدف الى كبح جماح القوة العسكرية العراقية المتفوقة بما فيها اسلحة الدمار الشامل كما صرح مستشار الامن القومي الامريكي بأن الولايات المتحدة تريد اشرافا دوليا صارما على صناعات الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية العراقية بعد انتهاء الأزمة حتى لا يكون في استطاعة صدام حسين حيازة هذه الاسلحة ، وأكد ان كثيرا من القوات الامريكية ستترك المنطقة بعد الأزمة .

- صرح اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي يزور الولايات المتحدة حاليا بأن صدام حسين لن يلجأ الى الزج باسرائيل داخل أزمة الخليج رغم محاولاته لذلك . وقال ان الرئيس العراقي يعرف امكانيات اسرائيل ويتذكر ماحدث من تدمير مفاعل النوى في يونيو ١٩٨١ ، وأكد ان اسرائيل قادرة على الرد الفوري على أي عمل عدواني يقوم به العراق .

- اعلن مسئولون في الحكومة البريطانية ان الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن ستعقد اجتماعا في أوروبا على مستوى وزراء الخارجية قبل توجه وزير الخارجية الامريكي للقاء الرئيس العراقي . وقال المسئولون ان الهدف من هذا الاجتماع الذي لم يحدد موعده بعد هو مناقشة أزمة الخليج والتأكيد على مواقفهم الحاسمة من الغزو العراقي . - استبعدت دول الخليج خلال اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة تقديم أية تنازلات للعراق وأكدت انها لم تبحث بعد امكانية بدء حوار مع النظام العراقي .

لمدة عامين ، وعاد الآن الى المنصب الذى كان يشغله من قبل وهو وزير دونه للشئون العسكرية .

- بدأت الحكومة الامريكية تحصل على معلومات هامة عن ظروف المعيشة في العراق وعن المواقع العراقية الاستراتيجية التى تم احتجازهم فيها ليستخدموا كدروع بشرى .

- وصل الرئيس الجزائري الشاذلى بن جديد الى بغداد بعد محادثات اجراها في الاردن .

١٩٩٠ ديسمبر ١٣ .

- اتهمت واشنطن العراق بعرقلة محاولات تحديد موعد لاجراء المباحثات المقترحة في واشنطن وبغداد وقالت انها بذلك تضع الحوار الامريكى العراقى في طريق مسدود . ومن الجدير بالذكر ان بغداد مازالت تصر على تحديد يوم ١٢ يناير موعدا لاجتماع وزير الخارجية الامريكى بالرئيس العراقى اى قبل انتهاء المهلة بثلاث ايام . رغم ان الولايات المتحدة عرضت خمسة عشر يوما ليفتار العراق يوما منها .

- وجه الرئيس الامريكى رسالة الى قمة رؤساء وحكومات المجموعة الاوروبية طالب فيها بضرورة التماسك واستمرار الاتحاد في مواجهة ازمة الخليج وأكد معارضته لاي مفاوضات مع العراق .

١٩٩٠ ديسمبر ١٤ :

- أكد زعماء دول المجموعة الاوروبية الاثنى عشر في اجتماعهم بالعاصمة الايطالية على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون شروط وعودة الشرعية لها ، وايدوا المبادرة الامريكية بالحوار مع العراق كفرصة اخيرة امام الرئيس العراقى قبل تطبيق قرار مجلس الامن باستخدام القوة لتحرير الكويت .

- اوصى عدد من الخبراء العسكريين بوزارة الدفاع الامريكية بالاسراع بالعملية العسكرية ضد العراق فور انتهاء المهلة التى حددها مجلس الامن . وركزوا على اهمية القيام بضربة جوية واسعة النطاق ضد عدد من الاهداف العراقية .

- أكدت مصر ان استمرار التعتن العراقى سيدفع بالمنطقة الى كارثة محققة .

- اعلن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور امام مجلس العموم البريطانى انه سيقوم بزيارة السعودية لتفقد القوات البريطانية المربطة هناك واجراء محادثات مع كبار المسؤولين السعوديين وقد علم مراسل وكالة انباء الشرق الاوسط في العاصمة البريطانية ان رئيس وزراء بريطانيا سيقوم بزيارة مصر لاجراء محادثات تتناول تطور الاوضاع في منطقة الخليج ، ولم يحدد بعد موعد الزيارة التى ربما تتم قبل او بعد زيارة السعودية .

١٩٩٠ ديسمبر ١٥ :

- اعلن لطيف نصيف جاسم وزير الاعلام العراقى ان طارق عزيز وزير الخارجية العراقى لن يتوجه يوم ١٧ ديسمبر الحالى الى واشنطن لعقد

الاجتماع المقرر مع الرئيس الامريكى وقال ان هذا اللقاء لن يتم بسبب اصرار واشنطن على فرض المواعيد على العراق . ورغم ان قرار مجلس الامن قد صدر بوسائل الضغط والرشوة .

- وصف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قرار العراق بتأجيل الاجتماع يانه ضار جدا بالسلام وأكد في مؤتمر صحفى في روما بعد انتهاء القمة الاوروبية ان المصلحة تقتضى اتمام الحوار بين الامريكيين والعراقيين .

- طالبت المجموعة الاوروبية بانسحاب العراق وحملته مسئولية انتهاء ازمة الخليج سلميا .

- أكد ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى انه يخالف الذين يطالبون باستمرار الحصار الدولى ضد العراق لعدة سنوات . وان القوة العسكرية لابد ان تكون هى الرد على صدام اذا لم ينسحب من الكويت خلال المهلة المقررة . وفي الوقت نفسه أكد رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب ان الكونجرس الامريكى سيكون مستعدا للاحتماع في جلسة طارئة للتصويت على قرار باعلان الحرب وتحويل الرئيس الامريكى بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة الامريكية الصلاحيات التى يقرها الكونجرس وذكر المخبرات الاسريكية ان اى حرب مع العراق ستكون طويلة ودامية وان القوات العراقية متأهبة لعملية دفاع برى صعبة وأكدت ان الكثير سيتوقف على فعالية اى هجوم جوى امريكى . وان استراتيجية صدام هى محاولة استدراج الامريكيين الى الصحراء . ومن المتوقع ان يحاول صدام حسين اطالة امد الازمة عن طريق انسحاب جزئى . ومن الجدير بالذكر ان القوات العراقية لديها مخزون من المواد الكيماوية المهلكة وجميع الاسلحة العراقية تقريبا محملة بهذه المواد .

ويقوم في الوقت الحالى المخططون العسكريون الامريكيون باعادة تحديد المواقع المستهدفة للقصف الجوى وقد توقع تقرير صدر عن مركز معلومات الدفاع بواشنطن ان الضحايا المدنيين والعسكريين في حرب الخليج سيصل عددهم الى ٢١٤ الف شخص من بينهم ٦٢ الف قتيل .

- استقبل وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر السفير الامريكى لدى الكويت واعضاء السفارة الامريكية عقب عودتهم من الكويت بعد ترحيل الرعايا الامريكيين . وأكد بيكر ان صدام طاغية لا يحترم سوى صوت المدافع . وأشار السفير الامريكى ان الجنود العراقيين لا ينوون مغادرة الكويت حيث قاموا ببناء الاستحكامات على طول الشاطئ .

- عقد الرئيس الامريكى جورج بوش اول اجتماع رسمى مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وبحثا تطورات ازمة الخليج .

- يقوم الرئيس الجزائري الشاذلى بن جديد بزيارة الى القاهرة غدا وتستمر الزيارة ٢٤ ساعة يجرى خلالها محادثات مع الرئيس المصرى حسنى مبارك . وقد اشارت مصادر دبلوماسية عربية ان الرئيس الجزائري يحمل مبادرة عربية سلمية لحل ازمة الخليج تدعو الى عودة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الغزو وانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية اليها .



- أحداث القدس والمخطط الاسرائيلي في الضفة علاء سالم
- الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية بدر احمد عبدالعاطي
- الجزائريين الاسلام السياسي والتغيير الديمقراطي محمد المداح
- حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية عمر عز الرجال
- الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال د. سيد محمد متولي
- النزاع الليبي التشادي والتحكيم الدولي السيد عوض عثمان
- ابعاد الحرب الاهلية في ليبيريا محمد مصطفى شحاته
- وحدة الهند بين السياسة والطائفية احمد الابراهيم
- باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو خالد ديوران
- استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب سفير : احمد طه
- ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية د. فناء فؤاد عبدالله
- السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت ثاتشر نزيهة الافندي
- الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة امانى محمود فهمي
- أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتي احمد مصطفى العملة
- جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل فاروق العسال
- مستقبل مجلس أوروبا في ضوء المتغيرات المعاصرة د. محمود مرتضى

تقرير



أحداث القدس والمخطط

الاسرائيلي في الضفة

علاء سالم

اليمنية بزعامة شامير في العاشر من يونيو ١٩٩٠ ، أدخل هذا التوجه في صلب البرنامج الوزاري ، إذ اعتبر القضاء السريع على الانتفاضة هدفا من أربعة أهداف حددها شامير في عرض برنامج حكومته أمام الكنيست قائلا « ستعمل حكومته على زيادة قوة الجيش للتصدي بحزم ضد الإرهاب ، أيا كان مصدره ، وسيعمل الجيش وقوات الأمن الأخرى بنشاط ودأب لتأمين سلامة السكان ، لاستئصال ظاهرة العنف ، والأخلال بالنظام لخلق الهدوء في البلاد » . يتفق هذا النهج مع الخطة التي طرحها شارون في نهاية شهر مايو ١٩٩٠ ، حينما أكد « يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة وهي اجتثاث الاضطرابات ، وإذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد ينبغي وضعه ، فعلينا تقليص الاضطرابات بأي ثمن ، حتى باستخدام القتل المتعمد . والعقل لا يتحمل وجود قانون يسمح بإطلاق النار كمخرج أخير ، وقتل الفلسطينيين ، دون السماح عمليا بعقوبات أكثر اعتدالا كطرد قادة الانتفاضة » .

أن ما حدث في الثامن من أكتوبر في ساحة المسجد الأقصى ، حينما أطلقت قوات حرس الحدود الاسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين ، مما أدى الى قتل ٢٢

عندما طلب من اسحاق رابين وزير الدفاع العمالي في الحكومة الاسرائيلية السابقة ، شرح سياسته لأخمد الانتفاضة ، قال صراحة ، ان الاستراتيجية المتبعة تقوم على أنزال أكبر حجم من الاصابات بين الفلسطينيين ، والحاق أشد الأوجاع بهم . وهذه السياسة ، سمحت للجند والمستوطنين بالتفنن في إيذاء الفلسطينيين ، مثل تكسير عظامهم ، وقتل الاطفال منهم . برغم ذلك ، وجه العديد من قادة الليكود انتقاداتهم الشديدة ضد رابين ، بدعوى أنه لم يكن حازما مع الفلسطينيين فبدلا من طرد عشرات من الفلسطينيين كما فعل رابين ، اقترحوا طرد لثلاث ، بل الألوف منهم ، وبدلا من استخدام الطلقات بلاستيكية ضد الفلسطينيين ، طالبوا باستخدام ذخيرة الحية . وكثيرا ما قارن زعماء الليكود بين بلوب أريئيل شارون في القضاء على انتفاضة غزة في بلع السبعينات ، وبين أسلوب رابين في مواجهة انتفاضة الحالية ، لكي يخلصوا إلى القول ، أنه لو كانت بذرة الدفاع في حوزة وزير ليكودي لتمكن من القضاء على الانتفاضة في زمن قصير . حينما شكلت الحكومة

المذبحة ، برئاسة رئيس الموساد السابق تسفى أزمير ، موقف الحكومة والشرطة في اللقاء اللوم على الفلسطينيين في التسبب في حدوث المذبحة . ونفت أن تكون النار أطلقت على الفلسطينيين من الخلف أثناء فرارهم . أكدت في تقريرها الذي قدم إلى شامير في ٢٦ أكتوبر « تعتبر اللجنة استنزافات المسلمين للشرطة وتعريض حياة المصلين اليهود للخطر سببا رئيسيا دفع الشرطة وأفراد حرس الحدود الذين تصرفوا بالشكل الصحيح ، أن إطلاق النار كان لها مبرر واضح » وفي الوقت نفسه ، انتقدت اللجنة ثلاثة من كبار ضباط الشرطة ، وهم قائد اللور الجنوبي رحاميم كومفرت ، وقائد شرطة القدس أرييه بيبي ، والمفتش العام للشرطة يعقوب تيرنر ، ذلك لسوء تقديم المعلومات الاستخبارية التي وصلت اليهم قبل المذبحة ، وعدم نشر قوات ملائمة في الحرم الشريف . انتقدت الجمعية الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة « بتسليم » ، الحكومة والشرطة لموقفها إزاء مذبحة الأقصى ، التي هي نتائج فقدان سيطرة حرس الحدود الذين فتحوا النار من دون أوامر على ما يبدو ، فأطلقوا نيران أسلحتهم على الجموع الفلسطينية بأضافة الى تعرض الفرق الطبية التي أرسلت إلى مكان الحادث لاجلاء الجرحى لرصاص الجنود ، برغم من بروز شاراتها التي تحدد هويتها . خالف تقريرها الذي نشر في ١٤ أكتوبر الفرضية الحكومية التي ادعت أن ما حدث كان استنزافا ، وأن ركاب الحجرة في مكان الحادث يؤكد أنها جلبت من أجل أعمال التجديد ، وقال « جرت الحوادث على مرحلتين ، في المرحلة الأولى ، أرغم حوالي ٤٠ شرطيا على الفرار من الحرم الشريف ، بعدما أطلقوا قنابل مسيلة للدموع ورصاصا مطاطيا على شبان فلسطينيين كانوا يقذفون حجارة صغيرة في اتجاه مصلين يهودا ، وتجمعوا أمام حائط المبكى أسفل الحرم . في المرحلة الثانية ، القيت حجارة كبيرة على رجال الأمن في أسفل الحرم من فوق حائط المبكى ، وهذا يفسر عدم وجود أصابات كثيرة بين اليهود ، وفي هذه اللحظة ، وصلت تعزيزات من حرس الحدود إلى الحرم الشريف ، بدأوا إطلاق الرصاص على الجموع التي لم تشكل أي تهديدات لقوات الأمن ، بيرر مثل هذا اللجوء إلى القوة » . وتسأل التقرير لماذا جهز حرس الحدود بنادقهم الهجومية لإطلاق النار بشكل ألي ، وليس بشكل متقطع . ولماذا أمطروا الفارين بالذخيرة الحية من الخلة من دون أن يثلقوا على ما يبدو أي أمر ، ومن دون : يلجأوا إلى وسائل ردع أخرى . يخلص التقرير ، أن هذه الأصابات غير المرتفع بين قوات الأمن والمصلين اليهود أضافة إلى أن هذه الاصابات كانت طفيفة ، يط السؤال عن عنف رد الشرطة مع الأخذ بعين الاعتبار تدنى مستوى الخطر . واتساقا مع هذا التقرير ، تكشف أسماء الشهداء الذين سقطوا في ساحة المسجد الأقصى

فلسطينيا ، وأصابة نحو ١٥٠ آخرين ، إنما هو تطبيق لهذه السياسة ، وليس خطأ فنيا مؤسفا ، كما ادعت السلطات الإسرائيلية . ذلك أن هذا العمل ينسجم تماما مع توجه الحكومة الجديدة في القضاء السريع على الانتفاضة ، كما ينسجم أيضا مع أساليب القتل الجماعي للفلسطينيين ، التي مارستها ، أو دعت إليها الجماعات المتطرفة المشاركة في الحكومة الجديدة . فمن المتوقع في إطار هذا التوجه ، ألا تكون حادثة القدس الأخيرة من نوعها ، بل أن تكرر ما هو الأرجح مستقبلا . يمكن معالجة أحداث القدس ، لفهم أبعادها ، وما صاحبها من تداعيات ، ليس داخليا فحسب ، بل دولية أيضا ، من خلال أطر ثلاثة : الأول ، وهو الخاص بالدور الاسرائيلي في أحداث القدس . والثاني ، الخاص بالانتقال الكيفي لمقاومة الانتفاضة للاحتلال ، أنها ما سمي بالتعايش السلمي بين اليهود والفلسطينيين في القدس . الثالث ، وهو الخاص بدور الأمم المتحدة في توفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي .

الأطار الأول : الدور الاسرائيلي في أحداث مدينة القدس :

هناك ثلاث مستويات لتحليل ما حدث في ساحة المسجد الأقصى بصفة عامة ، والدور الاسرائيلي فيه بصفة خاصة .

- المستوى الأول : يكمن في الأجواء التي أوجدها الاسرائيليين للمتمهيد لما حدث ، وعليهم تقع المسؤولية الغير مباشرة لتحريض المستوطنين والشرطة : حيث تعهد شامير بتكثيف الاستيطان في القدس الشرقية وما حولها ، وعدم القبول بربط تسوية أزمة الخليج ، بالانسحاب من الأراضي المحتلة ، كمر في خطبة القاها قبل يومين فقط من مذبحة القدس في افتتاح معهد يهودي في منطقة جبل الزيتون التي تسكنها أغلبية فلسطينية في القدس هذه المواقف قائلا « نحن متأكدون من أن هذا المبنى لن يظل طويلا المبنى اليهودي الوحيد ، ولم يمر وقت طويل قبل أن تنشأ حوله منطقة يهودية كبيرة وثابتة ، وأن اسرائيل لن تقع أبدا ضحية مؤامرات خارجية تستهدف انسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة » . هذا يظهر التكامل الرسمي الاسرائيلي ، الذي يعطى ضوءا أخضر للمتطرف الاسرائيلي .

- المستوى الثاني : يكمن في تفاصيل الحدث نفسه ، دور جماعة أمناء جبل الهيكل بزعامة جرشون سلمون ، والتي تحاول إقامة ما يسمى بالهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى من ناحية ، وشرطة الحدود التي بادرت بإطلاق النار ، والعنف الزائد عن الحاجة ، وما صاحبه من وحشية بالغة ، من ناحية أخرى . وكلها أمور تدل على وجودنية مسبقة على الصعيدين الرسمي والغير رسمي . في حين أيدت اللجنة الرسمية التي عينها شامير عقب

الأحداث ، فيما دعت عضو الكنيست جثيولا كوهين (هتسيا) إلى إغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف ، دعا رئيس لجنة الشؤون الداخلية بالكنيست يهوشوع ماشا الى تركيز المتهمين في هذه الأحداث وتجميعهم داخل مخيمات خاصة ، تمهيدا لطردهم .

أتت - في المقابل - ردود فعل المعارضة الإسرائيلية مخالفة للاستنتاجات اليمينية ، فيقول حاييم رامون رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل ، أن المذبحة أثبتت مجددا أن الانتفاضة لم تهدأ ، وأن الاعتقاد بأن أزمة الخليج طغت على الصراع مع الفلسطينيين هو وهم ، ومن يؤمنون به هم أصحاب سياسة استمرار الوضع القائم وفي مقدمتهم شامير ، بينما دعا بيان حزب ميام الشرطة الى التحقيق في عملية إطلاق النار عشوائيا وسبب عدم أماكن وقف المواجهات من دون استخدام الذخيرة الحية ، طالب عضو الكنيست يوسي ساريو (راتس) ، ورعنان كوهين (العمل) الشرطة بالتحقيق في دور جماعة أمناء جبل الهيكل في هذه الأحداث .

اتساقا مع النهج الاسرائيلي ، قامت إسرائيل بالأسراع في سياساتها نحو اضعاف الطابع اليهودي على مدينة القدس ، مستغلة في ذلك توجيه الأنظار الدولية والأقليمية نحو الخليج ، حيث اتخذت قرارات لفصل المدينة عن باقي أجزاء الضفة الغربية ، وفق التوصيات التي قدمتها لجنة أولا : قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٤ نوفمبر تشكيل لجنة وزارية لشؤون الحرم القدسي الشريف ، فيما اعتبر خطوة تمهيدية لفرض السلطة الاسرائيلية على المقدسات الإسلامية . وتقرر أن يرأس هذه اللجنة رئيس الوزراء شامير ، وتضم في عضويتها وزير الشرطة رونى ميلو (ليكود) وزير العدل دان مريدور (ليكود) ، وزير الداخلية أرييه درعى (شاس) ، وزير الشؤون الدينية أفنير شاكي (المفدال) . كان شاكي صاحب اقتراح تشكيل اللجنة قد طالب الا يقتصر موضوع اتخاذ القرارات في شأن الحرم القدسي المكان الأكثر حساسية في العالم على الاوقاف الإسلامية ، وإنما يجب ان تأخذ السلطات السياسية جانبا فيه لما يتضمن من مسائل أمنية ودينية وسياسية ذات مدلولات دولية ، يجب أن تجد تعبيرها من خلال تشكيل لجنة وزارية . فافيا : التعديلات التي أجراها وزير الشرطة في الهيكل الإداري لمدينة القدس ، حيث تقرر فصلها عن قيادة المنطقة الجنوبية ، والتي ستنتقل بدورها من القدس إلى مدينة بئر سبع ، تكوين هيكل إداري واحد ومنفصل لمدينة القدس وبذلك ستصبح المنطقة الخامسة في الهيكل الإداري للشرطة الاسرائيلية . مما سيضعف عدد أفراد الشرطة ، وتكوين قيادة خاصة تكلف بالأشراف على القدس القديمة والأماكن المقدسة والأحياء اليهودية الواقعة بمحاذاة القطاعات الفلسطينية في المدينة .

كما نشرتها الصحف الاسرائيلية ، بوضوح أنهم جميعا أتوا من القدس وضواحيها ، وليس من غزة كما ادعى المسئولون الاسرائيليون ، كان هدفهم هو التصدي لجماعة أمناء جبل الهيكل التي تعتمد في مثل هذا الوقت من كل عام استفزاز مشاعرهم الدينية ، والاعتداء على محرماتهم .

- المستوى الثالث : يكمن في طبيعة وفوعية التصريحات الاسرائيلية الرسمية التي تبعت المذبحة ، فالاستنتاج الذي أورده أفنير شاكي وزير الأديان بقوله « لن نسمح لحفنة يسيرها الأرهاب العربي بمنع وأعاقه الشعائر الدينية اليهودية في أقدس مكان في العالم » ، وما تبعه من تصريحات التي سبقت أي نوع من التحقيق تتضمن روحا تحريضية عداوية ضد الفلسطينيين .

وقد أصر جميع المسئولين الاسرائيليين في تصريحاتهم عقب الأحداث على تحميل الفلسطينيين المسئولية ، حيث طالب اليمين الذي تنتمي اليه جماعة أمناء جبل الهيكل بإغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف والسماح للمصلين اليهود بأحتلاله فيقول شامير ، هناك من حاول أستغلال الهستيريا الدينية المتطرفة التي تنبع من بغداد لاشعال نار غير مقدسة في القدس ، ودافع عن رجال الشرطة وقتلهم الفلسطينيين ، بأنهم كانوا يقومون بواجبهم . أما رئيس الدولة حاييم هيرتسوج ، فقد اتهم ما أسماها عناصر دينية متطرفة حاولت المس بالشعائر الدينية لليهود ، وأخلت بالتوازن الذي حاولت الحكومة خلقه منذ سنوات لحرية ممارسة العبادة . في حين تذهب تصريحات اليمينيين والدينيين ابعد من شامير ، فقد اعتبر وزير الأديان أفنير شاكي (المفدال) ، أن رشق الحجارة على المصلين اليهود هو عمل خطير جدا ، يستوجب رد فعل غير عادي ، كما اعتبر أيضا وزير العلوم يوفال نثمان (هتسيا) أنه لا يمكن التسليم بواقع عدم تطبيق القانون والنظام في أية منطقة في إسرائيل . دعا وزير الزراعة رفائل أيتان (تسوميت) الحكومة الاسرائيلية إلى إلغاء الحقوق التي منحتها للأوقاف الإسلامية عقب الاحتلال ، والتي بموجبها أعطتها صلاحية إدارة الحرم القدسي والمسجد الأقصى ، أنه يتعزم تقديم طلب بهذا الشأن الى الحكومة الاسرائيلية .

في حين دعا عضو الكنيست رجبام زئيفي (موليدت) الحكومة إلى منع الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الأقصى ، وقال « اذا حاول البعض التشويش على صلوات اليهود فعليهم أن يعرفوا أنه لن تكون للمسلمين صلاة » ، طالب عضو الكنيست تزاى هنيقي (ليكود) الشرطة بالتحقيق في دور فيصل الحسيني في أحداث القدس ، ودعا إلى طرده اذا ما ثبت أنه متورط في هذه

رابع ، وما عقبها من تداعيات ، فيما عرف « بحرب السلام الابيض » . انتقال الانتفاضة الى الية جديدة لم تكن معهودة بهذا الشكل والحجم ، بحيث لم تقتصر حوادث الطعن على مدينة القدس ، بل امتدت الى باقى الاراضى المحتلة .

تميزت هذه الالية من حيث توافقها في طابعها العفوى من جهة ، وفي الاتفاق على الشروط والظروف الكثيرة التى اطلقت مثل هذه العفوية ، كنوع من الرد الشعبى على تلك الشروط من جهة أخرى . ولكن التساؤل المحورى الذى يثيره هذا الانتقال ، هل توفر هذه العفوية استمرار هذه الالية ، بما تحملها من معان وتداعيات على مسار الانتفاضة ، وخصوصا تحولها الى حرب اهلية مصغرة ، فى ظل استمرار الجمود السياسى ، وازدياد وتيرة الضغط على الفلسطينيين ، من المرجح استمرار هذه الالية ، وان بصورة متقطعة ، وعلى فترات زمنية ، قد تقتارب المسافات بينها ، الى حد اندماجها فى نمط من الحرب المحلية المحدودة ، والتى لا تستبعد ان تزج فيها قطاعات اكبر من المستوطنين اليهود ، بعد خروجها من مدينة القدس .

ازاء تحول الانتفاضة الى هذه الالية الجديدة ، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات . الاول : استنكارى رافض قتل الاسرائيليين خصوصا المدنيين ، ومؤكداً على الطابع السلمى للانتفاضة . الثانى : مؤيد ضمني لهذا التحول ، مشدداً على الدوافع والاسباب التى أدت الى لجوء الفلسطينيين الى هذا النمط من العمليات المسلحة . الثالث : المؤيد علانية ادخال السلاح الى الانتفاضة ، بغض النظر عن اشكال هذا السلاح ونوعيته . وأن تروت المنظمة والقيادة الموحدة للانتفاضة طويلا ، فى دفع الامور فى اتجاه العمل المسلح حرصا على سلامة مواطنيهم من ردود الفعل المتطرفة من سلطات الاحتلال ، وتأكيذا لنواياها السلمية وحماية لمبادراتها السياسية التى حددت الانتفاضة اطارها . الا ان هذا لم يمنعها من تحذير الاوساط الاسرائيلية والدولية من احتمالات تحول الانتفاضة فى اتجاه عمل مسلح ، واعتماد العنف وسيلة لتحقيق الغايات التى عجزت كل الوسائل السلمية حتى الان عن تحقيقها . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية قد وفرت كل الشروط والظروف لانجاز اقتتال دموى ، عن طريق اتباع سياسة متطرفة ازاء الفلسطينيين ، كان اخرها السماح للجند بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين ، حتى ان لم تكن حياتهم معرضة للخطر ، كما كان يشترط الامر السابق . مستغلة فى ذلك حالة تركيز الانتباه الدولى على قضية الاحتلال العراقى للكوييت . مما دفع القيادة الفلسطينية الى اعتماد هذا التحول لدفع الوعي الاسرائيلى لادراك مدى المعاناة التى يلحقها الفلسطينيون جراء عمليات القتل اليومى التعمد لابنائهم على يد المستوطنين وقوات الجيش وحرس الحدود . ويفسر هذا اتجاه سلطات الاحتلال عقب

الاطار الثانى : الانتقال الكيفى لمقاومة الانتفاضة للاحتلال :

اختيار مدينة القدس الشرقية والمسجد الاقصى مكانا لانفجار وأنبعاث الانتقال الكيفى للانتفاضة ، يحمل فى طياته أكثر من رمز وطنى ودينى من شأنهما ليس فقط تحريك الجماهير الفلسطينية ، التى اعتقد قبل أحداث القدس ، أنتشار عناصر الرتابة والأحباط واليأس بين صفوفها ، بل بين الجماهير العربية ، حيث صورت الأحداث بأن القدس تتعرض لانتهاك من جانب القوى اليهودية المتطرفة .

وفقا للمصادر الاسرائيلية فان أحداث القدس وتداعياتها ، أتت ضمن مسار بدأ يرتسم فى الفترة الأخيرة داخل مدينة القدس ، ومن أبرز سماته ارتفاع أعمال الانتفاضة التى بلغت معدل ٤٠ حادثة فى اليوم ، تضمنت أحراق سيارات والقاء زجاجات حارقة وتظاهرات تضم المئات وليس العشرات ، كما كان يجرى فى بداية الانتفاضة . أرجع هذه التطور إلى اتفاق المصالحة ، الذى تم قبل أشهر بين حركتى فتح - حماس ، صاحبه سعى المنظمة إلى زيادة نفوذها داخل المجلس الاسلامى الاعلى الذى يشرف على شئون الحرم ، تجلى ذلك بتولى فيصل الحسينى قبل عدة أشهر منصب نائب رئيس المجلس « الشيخ العلمى » . وأتساقا مع هذا التصور كان الادعاء الاسرائيلى ، بأن مذبحه المسجد الأقصى جرى الأعداد لها بصورة مسبقة من قبل مجموعات اسلامية حضرت من قطاع غزة ، وإذا كان هذا التصور يشير بوضوح الى الهاجس الاسرائيلى من بداية تبلور العامل الدينى فى الصراع مع اسرائيل فى ظل الانتفاضة ، فانه يشير من ناحية ثانية الى حقيقتين أساسيتين أولهما : - انتقال الفلسطينيين الى وسائل أكثر عنفا لمقاومة الاحتلال فى ظل الانتفاضة . ثانيهما : - ازدياد موجة الكراهية والعداء بين اليهود والفلسطينيين نتيجة العنف ، وأعمال القمع وضحايا الضغط الاقتصادية والأمنية ، وأن كان هناك أجماع اسرائيلي على الخمود الظاهرى للانتفاضة ، فالكل كان مجمعا أيضا على ازدياد حدة العداء بين الطرفين ، بالإضافة إلى الشعور بالأحباط بين الفلسطينيين نتيجة الجمود السياسى ، والرفض الاسرائيلى للحوار . وكلها عوامل من شأنها أن تغزى مشاعر الثورة والرفض الفلسطينى .

- بالنسبة للحقيقة الاولى : يظهر مؤشر الرعب الذى اجتاحت مدينة القدس ، بعد تبادل اعمال القتل فى أعقاب قيام شباب فلسطينى ينتمى الى منظمة الجهاد الاسلامى - كتائب الاقصى (انفصلت هذه الجماعة فى يوليو الماضى عن منظمة الجهاد الاسلامى - بيت المقدس التى يتزعم الشيخ اسعد المئتمى ويتخذ من العاصمة الاردنية مقرا لها) بطعن ثلاثة جنود اسرائيلية وجرح

سياسية عن طريق المفاوضات. . وهي مهمة بمثابة مهمة مستحيلة تقريبا . في مقابل هذا التوبه ، يقول رجب عام زئيف (موليدت) في لهجة يمينية « أنتى سعيد لان كل الاسرائيليون خلصوا . الى ان هناك حاجة للفصل بين الشعبين والخلاف الان ، هو اين هذا الخط الفاصل . في اعتقادى ان هذا الخط يجب ان يبقى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية » ، يتفق شامير مع هذا النهج في كلمته امام تجمع ليكودى في ١٨ نوفمبر حينما اعلن التزام حكومته بوحدة ارض اسرائيل من البحر الى نهر الاردن .

ولقد اظهرت احداث القدس فشل الامال التى علقها الاسرائيليون على دمج فلسطينى القدس الشرقية فى الدولة الاسرائيلية ، وفصلهم عن الاراضى المحتلة ، حيث اثبتت الاحداث وقداعاتها ان المواطنين الفلسطينيين يشعرون بروابط قوية تربطهم بمصير اخوانهم فى الاراضى المحتلة ، وتمسكهم بالهوية والاطار الفلسطينى .

الاطار الثالث : دور الامم المتحدة فى توفير الحماية الفلسطينية :

هدف التصعيد الكيفى للانتفاضة ، الى نقل الاحداث من اطار القدس ، الى تحديات عامة وجدية للاحتلال الاسرائيلى فى كافة المناطق الفلسطينية ، كخطوة نحو نقل ساحة الانتقال والصراع الى مستوى دولى يتطلب فرض الاشتباك والفصل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . كان هذا الانتقال ، هو جوهر النهج الفلسطينى ، لحث المجتمع الدولى ممثلا فى الامم المتحدة للتدخل لحمايتهم من بطش وقمع سلطات الاحتلال الصهيونى . ولكن نتيجة للضغط الأمريكى المعارض لمشروع الدول السبع غير المنحازة ، والداعى الى ايفاد لجنة منبثقة عن مجلس الامن تتوجه الى الاراضى المحتلة فى مهمة استقصاء وتقديم توجهاتها فى شأن افضل السبل لتوفير الحماية للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ، اتى قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ فى ١٢ اكتوبر ، غير محقق للرغبات والطموحات الفلسطينية لسببين جوهريين اولها : استبدال بعثة مجلس الامن ، ببعثة يوفدها امين عام الامم المتحدة من مساعديه ، وتوضيح القراءة التاريخية ، ان بعثات مشابهة على غرار بعثة مارك جولدنج التى ارسلت عقب اندلاع الانتفاضة ، فى عام ١٩٨٨ ، وبعثة جان كلود ايميه ، التى ارسلت فى يوليو الماضى ، عقب حادث ريتشيون لتسيون ، حينما قتل اسرائيلى سبعة فلسطينيين انتهى كلاهما بتقرير لم يكن لمجلس الامن صلاحية البت فيه . ثانيهما : - عدم اشتغال القرار على فكرة واضحة فى شأن السبل والوسائل لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال . وينص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ على « ان مجلس الامن اذ يشير الى قراره رقمى ٤٧٦ (١٩٨٠) ، ٤٧٨ (١٩٨٠) ، ويؤكد من جديد ان ايجاد حل عادل ودائم

احداث القدس ، الى تبني نهج جديد يقضى باعتقال شخصيات قيادية من الاراضى المحتلة ويعتقد بانها المحرك لهذه الالية . ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر ، اعتقال كل من فيصل الحسينى ، والشيخ محمد سعيد جمال نائب مفتى القدس فى ١٢ نوفمبر - بعد يوم من طعن جنديين فى القدس ، لمدة ١٥ يوم بدون محاكمة ، ايضا اعتقال كل من رضوان ابو عياش رئيس الصحفيين العرب ، زياد ابو زياد الصحفى المعروف ، اعتقالا اداريا لمدة ستة اشهر فى ١٤ نوفمبر بتهمة الانتماء الى حركة فتح ، كما اعتقال فى نفس اليوم د / احمد اليازجى عضو نقابة اطباء غزة بعد حوادث طعن الجنود فى القطاع ، اعتقالا اداريا لمدة عام . ان هذا النهج الاسرائيلى ، يهدف فى مجمله بالاضافة الى الحد من ازدياد هذه الالية ، الى افشال وتحجيم اى تطلع دولى نحو بدء حوار فلسطينى - اسرائيلى ، ولان معظم الشخصيات المعتقلة كانت على قائمة الشخصيات المرشحة للانضمام الى الوفد الفلسطينى للمفاوض .

- بالنسبة للحقيقة الثانية : وهى لا تقل خطورة عن الاولى ، متمثلة فى ردود احداث القدس على الصعيد الاسرائيلى ، حيث اتضح بصورة قاطعة ، عن مايقال من امكانيات التعايش السلمى بين اليهود والفلسطينيين فى القدس ، بات الان من اوهام الماضى . فالعداء والكراهية بلغا مبلغا دفع كلا من العسكريين الاسرائيليين اليمينى واليسارى الى المطالبة بفصل كامل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . ولكن كيفية تحقيق هذا الفصل كانت موضع الخلاف بينهما ، فى حين ارتفعت اصوات اليمين تطالب بطرد الفلسطينيين ، وتحقيق السيطرة الاسرائيلية الكاملة على الاراضى المحتلة ، طالب اليسار بايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، عبر الحوار والتفاوض .

انعكس هذا التباين على الشعب الاسرائيلى ، وفق اخر استطلاع للرأى اجرى فى ٩ نوفمبر ، تبين ان ٥٢٪ من الاسرائيليين يؤيدون سلاما يقوم على اساس الفصل بين الفلسطينيين فى حين يؤيد ٢٣٪ تحقيق الانسحاب من الاراضى المحتلة ، ايد ٢٠٪ الاراء الداعية الى حل المشكلة الفلسطينية عن طريق طرد الفلسطينيين كما اوضح الاستطلاع انه بعد ثلاث سنوات من اندلاع الانتفاضة ، لم يؤيد سوى ٣٠٪ من الاسرائيليين السياسة الداعية الى منح الفلسطينيين حكما ذاتيا ، وهى الصيغة التى يرفضها الفلسطينيون تماما . ويؤكد يوس ساريد (راتس) « مهمتنا العاجلة هى الفصل بين الشعبين ، الا عادت هذه الارض الى الفوضى الشاملة » يدعم هذا التوجه حايم رامون (العمل) ، اذا اردنا بدء نوع من الحوار السياسى يتعين اولا الفصل بين فئتي السكان ، وذلك لان كل حادثة قتل تعزز التطرف وتقوض الاتجاه المعتدل ، وتجعل فرصة التوصل الى تسوية

الذي ارسلت من اجله .
٢ - يطلب المجلس الى الامين العام ان يقدم التقرير المطلوب وفقا للقرار ٦٧٢ .

٤ - يؤكد المجلس عزمه على النظر في التقرير بصورة كاملة وعلى وجه السرعة .

وكما كان متوقعا رفضت ايضا اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ ، حيث اعلن يوسف بن اهارون مدير عام رئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ اكتوبر « يجب الا نغير اعتبارا لهذا القرار ، ونأمل ان تعتبر القضية منتهية مع هذا القرار الجديد للمجلس » ، بل وانتقد مندوبيها في الامم المتحدة يوهانان بن مجلس الامن لادانته اسرائيل ، وأكد ان بلاده تعتبر القدس عاصمتها الابدية ، ولا يحق للامم المتحدة التدخل في شئون اسرائيل الداخلية .

وفي تقرير الامين العام خافير بيريز ديكيوار ، الذي قدمه الى مجلس الامن في اواخر شهر اكتوبر ، برزت فكرتان اساسيتان لتوفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال اولاهما : عقد مؤتمر دولي للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب (١٦٤ دولة) للنظر في سبل ضمان التزام اسرائيل بهذه الاتفاقية ، والثانية : اقترح تشكيل قوة حماية غير مسلحة تابعة للامم المتحدة تنتشر في الاراضي المحتلة بما فيها القدس . وقد تم بلورة هاتين ، الفكرتين في مشروع قرار تقدمت به مجموعة عدم الانحياز في مجلس الامن ، وطالبت الموافقة عليه ، الا ان المجلس لم يستطع التوصل الى قرار بهذه الشأن ، حتى نهاية شهر نوفمبر ، يرجع ذلك لعاملين اساسيين :

الاول : رفض اسرائيل بوصفها الدولة القائمة على الاحتلال ، اى دور او اشراف دولي على ممارساتها في الضفة والقطاع ، بل وحتى تغير مهام وولاية الافراد التابعين للامم المتحدة العاملين في الاراضي المحتلة . ومؤكدة على انها السلطة الوحيدة المسؤولة عن ادارة الضفة والقطاع ، وهذه المسؤولية ليست خاضعة لاي مراجعة او تدخل من قبل اية سلطة اخرى . حتى لو كانت الامم المتحدة .

الثانية : التنسيق والاتصالات المكثفة التي جرت في واشنطن في الاسبوع الاول من نوفمبر بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والتي كان من نتائجها التوصل الى حل وسط اقترحته اسرائيل يقضى باعلان الحكومة الاسرائيلية موافقتها على استقبال ايمية موفدا للامين العام ديكيوار بشرط الا يكون لهذه الزيارة اى علاقة بقرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ ، انما امتدادا لزيارته السابقة ، مقابل سعى الولايات المتحدة في مجلس الامن لتفادي اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف ، ونشر مراقبين دوليين في الاراضي المحتلة .

كانت اسرائيل ، قد اشترطت خلال محادثات واشنطن عن طريق سفيرها في الولايات المتحدة زلمان شوفال ان

للنزاع العربى - الاسرائيلى ، لا بد ان يستند الى قراره رقمى ٢٤٢ (١٩٦٧) ٢٣٨ (١٩٧٣) ، عن طريق عملية تفاوض فعالة تراعى ما لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل من حق في الامن فضلا عما للشعب الفلسطينى من حقوق سياسية مشروعة ، فان المجلس :

١ - يعرب عن جزعه لاعمال العنف التى وقعت فى ٨ اكتوبر فى الحرم الشريف وفى الاماكن المقدسة الاخرى فى القدس ، مما اسفر عن مقتل مايزيد عن عشرين فلسطينيا ، واصابة مايربو عن مائة وخمسين شخصا بجراح بما فيهم مصلون ابرياء ومدنيون فلسطينيون .
٢ - يدين على وجه الخصوص اعمال العنف التى ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية ، والتى اسفرت عن حدوث اصابات وخسائر فى الارواح البشرية .

٣ - يطلب الى اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال الوفاء بامانة بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب معاهدة جنيف الرابعة التى تنطبق على كل من الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

٤ - يطلب المجلس من الامين العام ايفاد بعثة الى المنطقة ، وان يقدم الامين العام تقريراً الى المجلس قبل نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، متضمنا ما يخلص اليه من نتائج واستنتاجات ، وان يستخدم حسب الاقتضاء كل موارد الامم المتحدة فى المنطقة فى تنفيذ هذه المهمة .
الا ان ذلك لم يمنع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى جلسته الاسبوعية فى ١٤ اكتوبر من الرفض علانية وبشكل حاسم . استقبل اى بعثة يوفدها الامين العام ، مؤكدا على ان القدس ليست ارضا محتلة ، بل العاصمة الشرعية لدولة اسرائيل ، ومن ثم ليس هناك مجال لاي تدخل من جانب الامم المتحدة . يعزى هذا الموقف المتشدد ، الى المخاوف الاسرائيلية من ان يفسر تعاونها مع اية بعثة دولية ، تقويض لسيادتها وسيطرتها المزعومة للقدس المحتلة ، وخصوصا وان اية بعثة سوف تبحث على نحو غير رسمى فى سبل حماية الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ومنها القدس . إزاء هذا الرفض الاسرائيلى ، تبنى مجلس الامن بالاجماع قرارا ثانيا ضد اسرائيل فى ٢٤ اكتوبر . يندد بهذا الرفض ، ويدعو الحكومة الاسرائيلية الى الامتنال للقرار رقم ٦٧٢ ، او ينص القرار رقم ٦٧٣ على :

ان مجلس الامن اذ يؤكد من جديد التزامات الدول الاعضاء ، وايضا قراره رقم ٦٧٢ ، يعرب عن قلقه ازاء رفض الحكومة الاسرائيلية لقراره (٦٧٢) وكما يساوره القلق الشديد ازاء التدهور المستمر للاوضاع فى الاراضى المحتلة فان المجلس .

١ - يندد برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام الى المنطقة .

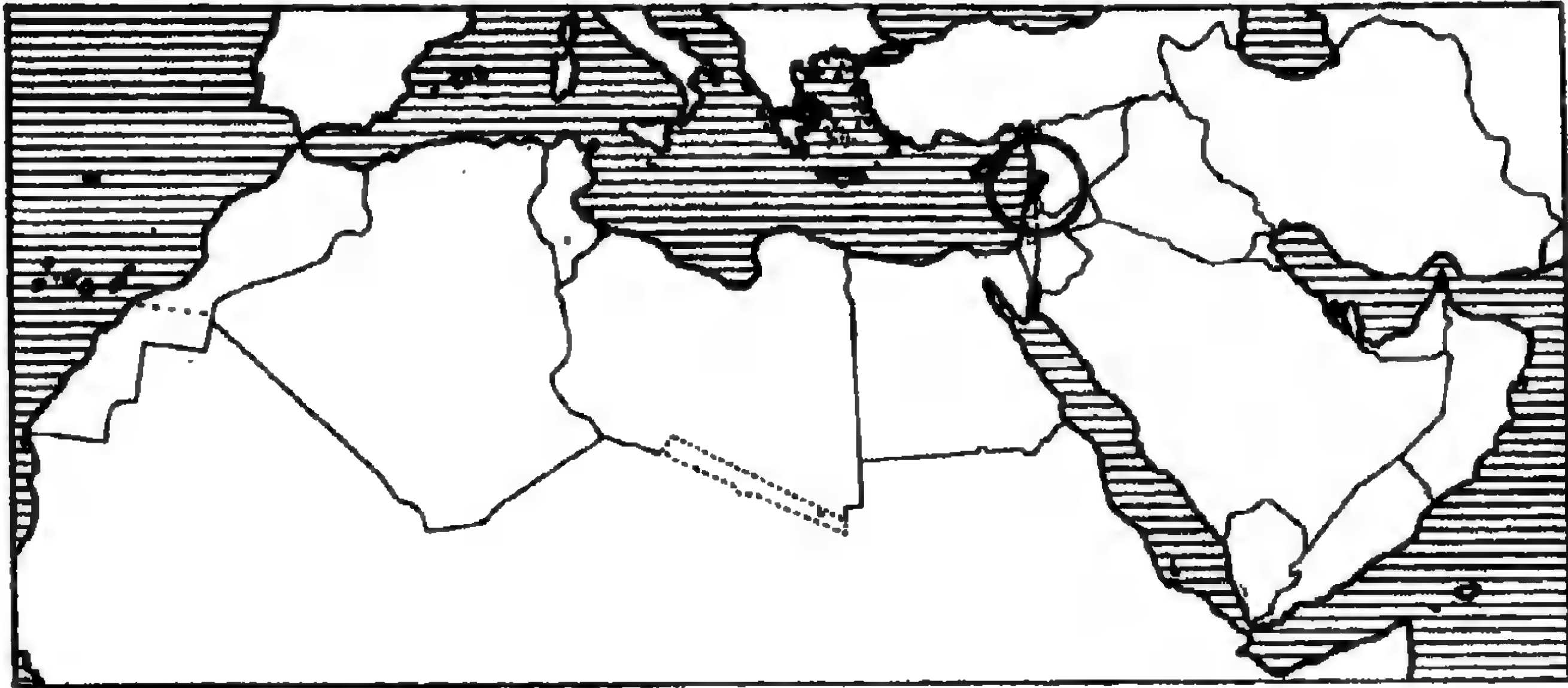
٢ - يحض الحكومة الاسرائيلية على اعادة النظر فى قرارها ، ويصر على ان تتمثل امتثالا تاما للقرار ٦٧٢ ، وان تسمح بعثة الامين العام بالمضى قدما ، ووفقا للغرض

القدس وما صاحبها من تداعيات ومناقشات ، تمسك إسرائيل بادعاءاتها بالسيادة ليس على القدس وحدها ، بل كافة الأراضي المحتلة . ومثل هذه الادعاءات يقابلها الآن تنفيذ ممارسات فعلية هدفها تثبيت سياسة فرض الأمر الواقع ، حيث قررت الحكومة الاسرائيلية في ١٤ نوفمبر الماضي في رسالة وجهها شامير الى رئيس بلدية القدس تبدي كوليكم ، اعتبار القدس منطقة الاعمار الاولى في اسرائيل ، واعطائها الأولوية في خطط الاعمار والبناء واستيعاب المهاجرين من أجل تعزيز وترسيخ مركزها كعاصمة أبدية لاسرائيل ، من ناحية ولخلق واقع ديموجرافي واستيطاني يهودي في مدينة القدس وضواحيها للحد من طابعها الفلسطيني والعربي من ناحية أخرى . □

تتعهد الإدارة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد مشروع مجلس الأمن ، وان يوافق أعضاء مجلس الأمن على عدم اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل في المستقبل ، خصوصا فيما يتعلق بوضع القدس . إلا ان لورانس ايجلبيرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، رفض أى تعهد أمريكي للشروط الاسرائيلية . ولكنه أكد ان بلاده ستبذل جهودها لاقتناع أعضاء مجلس الأمن بالاكثفاء بزيارة ايميه ، والغاء اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف للبحث في معاملة اسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وهدف هذا النهج الأمريكي لوضع حد للمناقشات حول القدس ، وافساح المجال امام مجلس الأمن لمعالجة قضية الخليج . في النهاية أظهر السلوك الاسرائيلي في أعقاب أحداث



الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية



بدر أحمد عبد العاطي

خاطفة لانتهاء تمرد عون وذلك في إطار صفقة أكبر وأشمل تضمن استمرار الدور السوري في مناوأة العدوان العراقي على الكويت والاتساق مع الشرعية الدولية . وبإزاحة « عون » يكون فصلا داميا من فصول الأزمة اللبنانية قد أغلق وليفتح المجال أمام تنفيذ بنود إتفاق الطائف الذي إنقضى على اقراره زهاء العام والذي تم بجهد عربي عظيم قل أن نجد له مثيلا ، ونحن في أمس الحاجة اليه الان ، وذلك ممثلا في جهود اللجنة السداسية أولا ثم اللجنة الثلاثية التي شكلتها قمة الدار البيضاء الطارئة بعضوية السعودية والجزائر والمغرب والتي نجحت في التوصل لاتفاق الطائف الذي يضع الاليات اللازمة لتسوية الأزمة اللبنانية . وسوف نحاول في هذا التقرير الموجز ان نستعرض تطورات الأزمة اللبنانية منذ إندلاع أزمة الخليج

أزمة الخليج وتداعياتها على الأزمة اللبنانية :

على الرغم من مرور أكثر من عام على اقرار إتفاق الطائف الذي يمثل حجر الزاوية في تسوية الأزمة اللبنانية إلا أن هذا الإتفاق لم يجد طريقة إلى التنفيذ وذلك نتيجة للعقبات التي واجهته سواء على المستوى المحلي نتيجة لمعارضة « عون » التامة له أو على المستوى

لم يكن الهجوم على قصر بعدا في ١٢ أكتوبر الماضي والذي إنتهى باستسلام العماد المنشق « ميشيل عون » بمعزل عن تطور الاحداث سواء إقليميا أو دوليا وبشكل أكثر تحديدا عن تطور الاحداث الدرامي في منطقة الخليج بغزو العراق للكويت في ٢ أغسطس الماضي خاصة وان وضع لبنان الجيوبولوتيكي يتجاوز في مساحة أزمتة حدود تفاعلاته الداخلية ليقف على خطوط تماس مباشرة مع ما يجري من حوله خاصة على المستوى الاقليمي . فكأن المنطقة لم تكن تحتمل إنفجار أزمتين في وقت واحد لذلك تسارع إيقاع الجهود الدولية والاقليمية التي كانت تبذل مع إندلاع أزمة الخليج وذلك لتهدئة الأزمة اللبنانية على الأقل ونزع فتيل إنفجارها وذلك حتى تتفرع الجهود الدولية وبخاصة الأمريكية للأزمة الأكثر أهمية وخطورة والتي تمثل أول تحدي للنظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة . فكأن أزمة الخليج أسقطت خطوطا حمراء كانت موضوعة سلفا خاصة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا واعطاء الضوء الأخضر لقوات الشرعية اللبنانية بمساندة القوات السورية للقيام بعملية عسكرية

عون ودعوة البرلمان لاقرار التعديلات الدستورية خاصة مع تجدد التأييد السعودي والسوري وبصفة خاصة الأمريكي للشرعية اللبنانية وذلك في إطار الصفقات التي أفرزتها أزمة الخليج حيث اعترفت الولايات المتحدة بالدور السوري في لبنان كعنصر للاستقرار وذلك مقابل الموقف السوري تجاه أزمة الخليج مما فتح بذلك الطريق امام تنفيذ بنود إتفاق الطائف كما يلي :-

(١) اقرار التعديلات الدستورية المنصوص عليها في إتفاق الطائف :-

كما سبق أن ذكرنا فإنه قد بدا أن هناك عناصر توافق سلبية بدأت أن تجمع بين « جعجع » و « عون » وذلك لتأخير وتعطيل عقد البرلمان لجلسته المنتظرة لاقرار التعديلات الدستورية التي تمثل المرحلة الأولى على طريق حل الأزمة اللبنانية طبقا لإتفاق الطائف مما دعا الهراوى الى إجراء اتصالات داخلية وإقليمية ودولية لاكمال النصاب القانوني لاجتماع مجلس النواب وتضمنت هذه الاتصالات سوريا والولايات المتحدة والتي خرج على أثرها السفير الأمريكي في دمشق ليعلن بأن « علي » لا يؤيد إتفاق الطائف أن يتنحى جانبا » مما فسر على أنه رسالة للأطراف المترددة في بيروت الشرقية كما أجرى الهراوى اتصالات مع فرنسا أدت إلى أن يستقل النواب المقيمون في باريس طائرة إلى بيروت ليصلوا اليها قبل عقد الجلسة التاريخية لمجلس النواب بساعة واحدة في ٢٨ / ٨ والتي تم فيها اقرار البرلمان للتعديلات الدستورية الجوهرية والتي هي الأولى من نوعها منذ وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٧ والتي تهدف إلى إعادة التوازن في توزيع القوة السياسية بين المؤسسات اللبنانية وبين المسلمين والمسيحيين كما يلي :-

أولا فيما يتعلق بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية :-

حيث تضمنت التعديلات التي أقرها البرلمان اللبناني تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك للحد من السلطات شبه المطلقة التي كان يتمتع بها وأهم هذه التعديلات ما يلي :-

- « يتراأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت » .

- « يصدر رئيس الجمهورية المراسيم المتعلقة بتشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم بالاتفاق مع رئيس الحكومة وأن قرارات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسميته رئيس للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة له » .

- « يسود لرئيس الجمهورية في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٦٥ ، ٧٧ من الدستور الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته فإذا قرر مجلس الوزراء بناء على ذلك حل المجلس يصدر رئيس

الاقليمى كنتيجة لموقف العراق الداعم لعون والمعارض لاتفاق الطائف بإعتبار العراق مصدر السلاح الرئيس له أو موقف اسرائيل التي عملت على عرقلة الاتفاق حفاظا على مصالحها وأطماعها في لبنان وكذلك على المستوى الدولي نتيجة لموقف كل من فرنسا والفاتيكان الغامض من إتفاق الطائف واستمرار دعمهما المادي والمعنوي « لعون » والمناوىء للشرعية دعما لنفوذهما داخل المعسكر المسيحي . وقد حاولت الحكومة الشرعية تذليل هذه العقبات حيث قام الرئيس « الهراوى » بجولة عربية شملت دوف الخليج ومصر وليبيا لضمان التأييد السياسي والدعم الاقتصادي من هذه الدول كما أصدرت الحكومة بيانا طالبت عون فيه بالانصياع للشرعية وإزاء رفض « عون » لهذا البيان فرضت الحكومة الشرعية عقوبات اقتصادية على المناطق الواقعة تحت نفوذ عون لاجباره على انهاء تمرده .

وبعد إندلاع أزمة الخليج بغزو العراق للكويت في الثاني من أغسطس الماضي تزايدت المخاوف داخل الحكومة الشرعية من احتمالات التأثير السلبي لأزمة الخليج على تطورات الاوضاع في لبنان خاصة الخوف من انحسار الاهتمام والالتزام المعنوي الدولي والعربي بتسوية الأزمة اللبنانية خاصة وأن هناك بعض المؤشرات التي برزت والتي تشير إلى التأثير السلبي لأزمة الخليج على إتجاه الاوضاع في لبنان حيث كان هناك رهان من جانب الميليشيات اللبنانية خاصة المسيحية وذلك للتوصل من إلتزاماتها بتنفيذ اتفاق الطائف وذلك إنتظارا لما سوف تسفر عنه أزمة الخليج حيث ظهرت بوادر توافق بين قائد القوات اللبنانية « سمير جعجع » و « ميشيل عون » وقوات الكتائب بزعامة « جورج سعادة » وإتفقت هذه الاطراف على تعطيل جلسة البرلمان الخاصة باقرار التعديلات الدستورية والتي تمثل المرحلة الاولى من إتفاق الطائف كذلك أوقفت فرنسا ممارسة ضغوطها على « عون » وحدث تحول في موقف الفاتيكان حيث أعلن السفير البابوي بأن « الفاتيكان يعترف بالشرعية المنبثقة عن اتفاق الطائف ولا يعترف باتفاق الطائف نفسه » وأصبح هناك ما يمكن أن يطلق عليه حالا وسطا فرنسيا فاتيكانيا لمقايضة وقت العمل بإتفاق الطائف مقابل إنهاء تجوبة لتمرده .

وقد أدت أزمة الخليج إلى انقسام الحكومة اللبنانية على نفسها بين اتجاهين الأول يؤيد خيارا يدعو للحسم العسكري لانهاء تمرد عون واستغلال التطورات التي أفرزتها أزمة الخليج من حيث وقف الدعم العسكري والمادي العراقي عن عون وضرب الحديد وهو ساخن أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى عدم التسرع والانتظار لمعرفة حجم التأييد العربي والدولي .

وقد إنتصر الاتجاه الاول حيث إتخذ مجلس الوزراء قرارا له بتأييد القيام بعملية عسكرية خاطفة لانهاء تمرد

البرلمان للتعديلات الدستورية إتجه التفكير الجدى من قبل الحكومة الشرعية إلى القيام بعملية عسكرية خاطفة بالتنسيق مع سوريا لانتهاء تمرد « عون » وذلك لازالة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بشأن انشاء منطقة بيروت الكبرى الخالية من الوجود المسلح غير الشرعى واستقلال فرصة انقطاع العون المادى والعسكرى من جانب العراق بعد فرض الحصار الاقتصادى عليه بعد غزوه للكويت تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وذلك للجهاز على « عون » لذلك قامت الحكومة الشرعية بالاتصال بسوريا حيث زار الهراوى دمشق لوضع اللمسات الأخيرة على العملية كذلك أجرت الحكومة اتصالات بالولايات المتحدة لتهيئة المسرح الدولى والاقليمى لنجاح العملية . وفى ١٢ أكتوبر الماضى قامت وحدات من الجيش اللبنانى بمساندة القوات السورية بالهجوم على بيروت الشرقية والذى انتهى باستسلام عون ولجؤه للسفارة الفرنسية فى بيروت وذلك عندما رأى الطائرات السورية تحلق فوق بيروت الشرقية الأم الذى كان يعنى نهايته وبذلك تكون العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف قد أزيلت . أهم المواقف الإقليمية والدولية تجاه عملية اسقاط عون :

١ - الموقف السورى : حيث كان للدور السورى أهمية حاسمة لنجاح عملية اسقاط عون بالقوة المسلحة والذى أضحى على أثره يكون لسوريا اليد العليا والصوت المسموع فى الشئون اللبنانية وهو ما يشير الى السياسات البراجماتية التى ينتهجها الرئيس « الأسد » والذى نجح فى الاستفادة القصوى من أزمة الخليج وذلك للحصول على مكاسب إقليمية بالغة الأهمية تتمثل فى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالدور السورى فى لبنان وأهميته لحفظ التوازن والاستقرار فى لبنان وفى منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بالدور السورى فى النزاع العربى الاسرائيلى كعنصر للاستقرار فى المنطقة وذلك فى إطار صفقة كبيرة أقرتها أزمة الخليج تمثلت فى إرسال سوريا لنحو ٢٠ ألف جندى لتقف بجوار القوات الأمريكية فى السعودية فى مواجهة العراق فى وضع قل أن نجد له مثيلا بين سوريا « الراديكالية » المناهضة « للامبريالية » فى المنطقة والولايات المتحدة التى طالما إتهمت سوريا بمساندة الارهاب الدولى ولكن يمكن للمصالح المشتركة أن تجمع بين الاضداد خاصة وأنه كانت هناك خطوط حمراء (أمريكية وغربية) يصطدم بها الدور السورى فى لبنان ولكن نتيجة للموقف السورى من أزمة الخليج سقطت هذه الخطوط الحمراء وحصلت سوريا على الضوء الأخضر الأمريكى لانتهاء تمرد عون وتقوية الشريعة اللبنانية وذلك للتفرغ لأزمة الخليج كما تضمنت الولايات المتحدة سكوت فرنسا تجاه هذه العملية .

الجمهورية مرسوم الحل » . وبقراءة متأنية لهذه التعديلات يتضح لنا مدى أهميتها من حيث أنها تحد من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رئيس الجمهورية وتقوية دور مجلس الوزراء فى مواجهته حيث ألزمت هذه التعديلات رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء فى اصدار المراسيم والقرارات وكذلك فى حل مجلس النواب الذى بيد رئيس الجمهورية فقط .

ثانيا فيما يتعلق بإختصاصات مجلس الوزراء :- وفقا للتعديلات التى أقرها مجلس النواب فقد حظى مجلس الوزراء بنصيب الأسد من السلطات والنفوذ بعد انتقال بعض الصلاحيات من رئيس الجمهورية للمجلس بالإضافة إلى اشتراك المجلس فى بعض الصلاحيات مع رئيس الجمهورية ولعل أهم ما أنيط لمجلس الوزراء من صلاحيات ما يلى :-

- أن القوات المسلحة تخضع لمجلس الوزراء مجتمعاً بعد أن كانت تخضع لرئيس الجمهورية .

- صلاحية المجلس فى حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية .

- صلاحية المجلس فى تعديل الدستور .

- صلاحية المجلس فى اعلان حالة الطوارئ والغائها .

- صلاحية المجلس فى عقد المعاهدات الدولية .

- صلاحية المجلس فى وضع الموازنة العامة للدولة .

ثالثا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية :-

أقر البرلمان عدة تعديلات دستورية جذرية خاصة بالسلطة التشريعية وتشمل :-

- رفع عدد النواب فى البرلمان من ٩٩ نائبا كانوا موزعين بين ٥٤ نائبا للمسيحيين و ٤٥ نائبا للمسلمين إلى ١٠٨ نائبا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وذلك لأول مرة فى تاريخ لبنان الحديث وذلك لضمان التساوى بينهما .

- أعطت التعديلات مجلس الوزراء الحق فى تعيين النواب فى المقاعد الشاغرة مؤقتا .

- التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات والذى يقسم الدوائر الانتخابية ليس على أساس طائفى وإنما على أساس موضوعى مثل حجم السكان .

رابعا إضافة مقدمة للدستور واعتبارها جزءا منه :- حيث أضافت التعديلات مقدمة للدستور كجزء منه حيث تتضمن المبادئ التى يقوم عليها نظام الحكم فى لبنان وتحدد هوية لبنان بأنه عربى الهوية والتأكيد بأن الغاء الطائفية السياسية هدف وطنى .

ولعل جملة التعديلات الدستورية السابقة تهدف أساسا الى إعادة التوازن بين السلطات وإحياء المؤسسات اللبنانية وإعادة التوازن بين المسلمين والمسيحيين .

(٢) إنهاء تمرد عون : بعد اتمام المرحلة الأولى من اتفاق الطائف باقرار

تصريح له على « ضرورة عدم التركيز على الماضي - اشارة الى عون - وانما على المستقبل وذلك لتأمين المصالحة الوطنية واخراج كل القوات الاجنبية من لبنان » مما يعطى مؤشرا على ارتياح واشنطن الى زوال عقبة اساسية امام تنفيذ اتفاق الطائف ومباركة الدور السوري كعنصر للاستقرار والتوازن في لبنان ولا يمكن فهم هذا التحول في الموقف الامريكى بمعزل عن أمة الخليج وموقف سوريا منها .

(٣) اعلان الحكومة اللبنانية عن اقامة مشروع بيروت الكبرى : -

وبعد استكمال المرحلة الاولى من اتفاق الطائف باقرار التعديلات الدستورية وبعد ازالة العقبة الكؤود المتمثلة في عون اصبح الطريق ممهدا لتنفيذ المرحلة الثانية والتي تشمل اقامة مشروع بيروت الكبرى الخالية من الوجود العسكرى غير الشرعى تمهيدا لبسط سلطات الشرعية على جميع التراب اللبنانى . وقد جاءت موافقة مجلس الوزراء في ١٠/٢٤ الماضى على تنفيذ مشروع بيروت الكبرى ليحسم لقطا استمر طويلا حول مسألة ترتيب الاولويات بين مطالب بان تكون الخطوة الاولى تشكيل حكومة موسعة ويؤيده زعماء الميليشيات المسلحة واخر يدعو الى تنفيذ مشروع بيروت الكبرى اولا ثم الانتقال الى باقى الخطوات المنصوص عليها في اتفاق الطائف وهى تشكيل حكومة موسعة وحل الميليشيات المسلحة ونزع سلاحها وتوידه الحكومة الشرعية التى حسم الامر لصالحها حيث يدافع الرئيس « الهوارى » عن هذه الخطوة بقوله بان « بيروت هى مركز القرار السياسى وعندما تتحرر العاصمة من حكم سلاح الميليشيات يتحرر القرار السياسى للسلطة الشرعية ولا يعود ثمة مجال للمساومة » ويضم مشروع بيروت الكبرى العاصمة ودائرة نصف قطرها يتراوح بين ١٥ - ٢٥ كم ، خارجها بحيث تكون خالية تماما من الميليشيات المسلحة . وقد وافقت معظم الفصائل اللبنانية على سحب قواتها من بيروت الكبرى لافساح المجال امام الجيش الشرعى لنشر قواته وتولى مسئولية الامن بها وقد كان لسوريا دور بالغ الاهمية في الضغط على هذه الميليشيات لسحب قواتها من بيروت الكبرى حيث وافقت حركة امل وحزب الله بعد نجاح سورية بالتعاون مع ايران في ابرام اتفاق بينهما يلتزم فيه الطرفين بتقديم التسهيلات امام إنتشار قوات الشرعية في الضاحية الجنوبية وعن إقليم التفاح وتبرز اهمية الاتفاق بعد تصاعد الاشتباكات بين امل وحزب الله والتي كانت تهدد تطبيق مشروع بيروت الكبرى وقد وافقت الميليشيات التالية على سحب قواتها من بيروت الكبرى وهى

- الحزب الاشتراكى التقدمى الدرزي
- الحزب الشيعى
- حزب الله

ولقد توج هذا الاعتراف الامريكى بالدور السوري في الشرق الأوسط ولبنان باجتماع « بوش » مع الرئيس « الاسد » في أول لقاء بينهما في جنيف في ٢٢ نوفمبر السابق .

(ب) موقف اسرائيل : - لم تخف اسرائيل قلقها الشديد تجاه عملية إسقاط عون وتخطى سوريا للخطوط الحمراء بتحليق طائراتها فوق بيروت الشرقية وتنامى الدور السوري في لبنان وتقوية الشرعية اللبنانية وما يعنيه من تهديد للوجود الاسرائيلى في جنوب لبنان ويهدد اطماع اسرائيل في لبنان خاصة السيطرة على موارد المياه به ، ولكن يمكن تفسير السكوت الاسرائيلى بالضغط الذى مارستها الولايات المتحدة على اسرائيل .

(ج) موقف فرنسا : - على الرغم من ان فرنسا كانت ترفض تماما استخدام القوة لاجبار « عون » على الاستسلام الا انها اضطرت تحت ضغوط من الولايات المتحدة الى عدم الادانة الصريحة لعملية ازالة عون ولكن اشترطت فرنسا ضرورة انسحاب القوات السورية فور انتهاء العملية العسكرية الى خارج لبنان . وقد أخذت العلاقات بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا في التدهور خاصة بسبب مشكلة « عون » الذى لجأ للسفارة الفرنسية واصرار الحكومة الشرعية على محاكمته وهو ماترفضه فرنسا بشدة . كما انتقدت فرنسا بشدة ما اسمته « بالتجاوزات » السورية في بيروت الشرقية بعد استسلام عون وتصفية انصاره وقد وصل الامر بتلميح فرنسا بعرض القضية اللبنانية على مجلس الامن وان كان من المستبعد نجاح ذلك نظرا لمعارضة سوريا ولبنان في لبنان فضلا عن عدم موافقة الجانب الامريكى على بحث وضع القوات الاسرائيلى في الجنوب اللبناى خلال الفترة الحالية . ويمكن تفسير الموقف الفرنسى هذا في ضوء مخاوف فرنسا مع احتمال تقلص نفوذها التقليدى في لبنان موطىء قدمها الوحيد في الشرق الاوسط وذلك لحساب تنامى الدور السوري واحتمال انفرادها بالشئون اللبنانية وتشير بعض التقارير الى احتمال تسليم « عون » لفرنسا دون محاكمته قبل حلوا اعياد الميلاد مقابل تخلى فرنسا عن اعتراضاتها على الوجود السوري في لبنان .

(د) موقف الولايات المتحدة : - على الرغم من أن « جيمس بيكر » وزير الخارجية الامريكى قد نفى أن تكون بلاده قد أعطت الضوء الاخضر للعملية العسكرية التى اطاحت « بعون » الا انه لم ينف وجود مشاورات بين بلاده وكل من بيروت ودمشق فقد أبلغت واشنطن الحكومة اللبنانية وذلك قبل القيام بالعملية العسكرية « بانهم يمثلون حكومة شرعية تعترف بها ونتفهم أية خطوة قد تتخذوها فإذا نجحتم فسنهنئكم وإذا طالت المعركة فسوف نعرب عن أسفنا لاستمرار العنف في لبنان وإذا فشلت فسنندد بالعمل وانما سندعو اللبنانيين لاعتماد الحوار لحل خلافاتهم » وقد شدد « بيكر » في

المسلحة والحاقيها بجيش الشرعية وتسليم اسلحتها وسيتوقف ذلك على مدى الدعم السوري والعربي للحكومة

اللبنانية لبسط سلطاتها على لبنان ومدى نجاح الشرعية في الحاق زعماء الميليشيات المسلحة في حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها وذلك لاستيعابهم في اطار الشرعية.

(٢) اسرائيل : حيث انها تمثل المصدر الرئيسي لتهديد جهود تسوية الازمة اللبنانية فمن مصلحة اسرائيل بقاء لبنان مقسما ليس به حكومة شرعية قوية وذلك حتى تضمن تنفيذ مطامعها في لبنان خاصة فيما يتعلق بضم الشريط الحدودي الجنوبي والاستيلاء على مصادر المياه في جنوب لبنان وتأمين سلامة المستوطنات الشمالية كما ان هناك خططا اسرائيلية لترحيل الفلسطينيين الى جنوب لبنان لاحتلال اليهود السوفييت محلهم وبالتالي فليس من مصلحة اسرائيل بسط الشرعية لسلطانها على الجنوب وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي في تصريح يتسم بالصلف في ١١/٨ بأن اسرائيل لن تسمح للحكومة الشرعية ببسط سيادتها على الجنوب اللبناني والذي استدعت الخارجية المصرية عى اثره السفير الاسرائيلي بالقاهرة لاعطاء تفسير لهذه التصريحات التي تتناقض مع الشرعية الدولية كما دعت مصر اسرائيل الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ وبالتالي فان اسرائيل لن تألو جهدا في سبيل تفجير الاوضاع داخل لبنان لمنع الشرعية من بسط سيادتهما على الجنوب اللبناني .

(٣) الوجود الفلسطيني في لبنان :- وهي تمثل قضية بالغة الحساسية خاصة في ضوء تزايد هذا الوجود المسلح في لبنان والذي يصل الى عدة الاف خاصة وأنه لا يوجد اتفاق بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية ينظم هذا الوجود المسلح بعد ان قام لبنان في عام ١٩٨٧ من طرف واحد بالغاء اتفاق القاهرة الذي عقد عام ١٩٦٩ والذي ينظم هذا الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان .

ونظرا لحساسية هذه القضية لم يتطرق اتفاق الطائف لقضية الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان وتجرى الآن مشاورات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الشرعية لمحاولة الوصول الى حل وسط لهذه المشكلة وقد وافقت منظمة التحرير على سحب مقاتليها من منطقة بيروت الكبرى والتي كانوا قد دخلوها للفصل بين حركة امل وحزب الله بعد الاشتباكات التي وقعت بينهما منذ عدة اشهر وذلك في اقليم التفاح ويتضمن هذا الحل الوسيط الموازنة بين مراعاة سيادة الدولة اللبنانية واعتبارات حماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وهو حل ليس بالبعيد خاصة في ضوء تصريحات عرفات الأخيرة المؤيدة للشرعية اللبنانية □

- الحزب الاشتراكي القومي السوري بجناحيه
حزب امل

ولم يبقى هناك سوى القوات اللبنانية بزعامة « جعجع » الذي ظل يساوم للحصول على ضمانات امنية وعلى مقعد وزارى في حكومة الوفاق الوطني المنتظر تشكيلها مما اضطر « الهوارى » لزيارة دمشق للتباحث مع « الاسد » والذي يعد اللقاء التاسع بينهما في اقل من عام وذلك في ١١/٢٠ الماضى لبحث المشاكل التي يثيرها « جعجع » حيث أكدت سوريا على عزفها على المضي قدما في تنفيذ اتفاق الطائف والقضاء على العقبات التي تواجه اشارة الى « جعجع » وقد ادى موقف « جعجع » المفاجيء الى تأخير التاريخ المحدد لانتشار الجيش اللبناني وهو ١١/٨٩ الماضى والذي يوافق الاحتفال بالذكرى ٤٧ للاستقلال وتحت ضغوط مكثفة من الولايات المتحدة وسوريا وافق « جعجع » على سحب قواته من منطقة بيروت الكبرى وانتشار قوات الجيش الشرعية في كل من بيروت الشرقية واقليم التفاح في ١٢/٣ وذلك لأول مرة منذ الحرب الاهلية في عام ١٩٧٥ لتنتهى بذلك المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بنجاح وتبقى خطوة تشكيل حكومة وفاق وطنى موسعة تكون برئاسة « الحصن » طبقا لاتفاق امريكى سوري على ذلك وسوف نضم هذه الحكومة (١٠) او وزراء جدد يمثلون الميليشيات المسلحة سيكونون وزراء دولة بدون حقائب وزارية بجانب العدد الحالي وهو ١٦ وزيرا يمثلون الطوائف الاساسية ونشر قوات الجيش في اقليم التفاح في الجنوب وذلك في اوائل شهر ديسمبر .

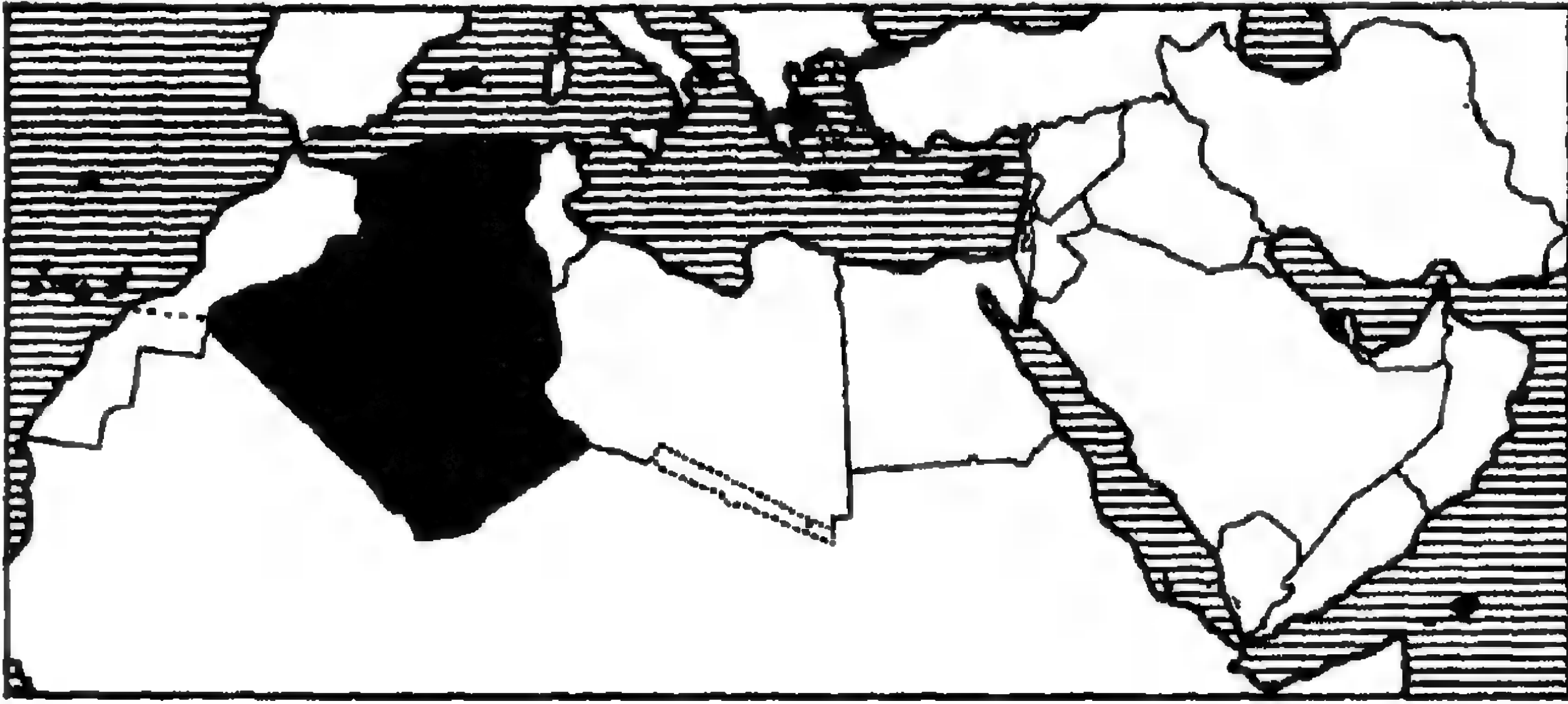
الازمة اللبنانية واحتمالات المستقبل :-

على الرغم من تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من اتفاق الطائف بنجاح مما يبعث على الامل والتفاؤل بشأن احتمالات تسوية الازمة اللبنانية بع اقرار التعديلات الدستورية وازاحة عون وانتشار قوات الشرعية في منطقة بيروت الكبرى لأول مرة منذ ١٥ عاما وسحب الميليشيات المسلحة خارجها الا ان هذا لا يعنى اغلاق ملف الازمة اللبنانية وتسويتها بشكل نهائى حيث ان هناك بعض العقبات التي قد تعرقل مسيرة السلام في لبنان والتي هي بمثابة الالغام الموقوتة التي قد تفجر في اى وقت ولعل اهم هذه العقبات مايلي :

(١) الميليشيات المسلحة : فعلى الرغم من انسحاب هذه الميليشيات خارج منطقة بيروت الكبرى الا انها لازالت تحتفظ بكامل عتادها الحربى وبالتالي فهي لازالت مصدر تهديد للشرعية وسيقا مسلطا عليها وسيكون الاختبار الحقيقي لصداقية الشرعيه ونجاحها هو الاشهر الستة القادمة وهي المهلة التي حددها اتفاق الطائف بعد اقرار التعديلات الدستورية لحل الميليشيات

تقرير

الجزائر بين الاسلام السياسى والتغيير الديمقراطى



محمد على المداح

مدى خطورته ، خاصة مع حرص زعماء الجبهة على التأكيد بأنهم مع إعتراضهم على قوانين الدولة السائدة المخالفة للشريعة الاسلامية ، فإنهم سيحترمونها حتى يتم حسم هذه القضية ، خلال الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الربع الأول من عام ١٩٩١ .
الساحة الجزائرية بين المسيرات الوطنية والاسلامية المضادة :

مع تعدد المسيرات التى نظمها جبهة الخلاص الاسلامية ، والمسيرات المضادة التى نظمها جبهة التحرير الوطنى خلال شهرى ابريل ومايو الماضيين ، فقرت الى الواجهة السياسية تجربة التغيير فى الجزائر ، ليس فقط بسبب تصاعد روح المواجهة بين أكثر من تصور للتغيير ، ولكن لأن نتائجها فى بلد عربى إسلامى ستكون موضع الاهتمام .. فالمسيرة التى شهدتها الجزائر فى العشرين من ابريل الماضى ، حين زحف الآلاف من جبهة الخلاص الاسلامية باتجاه القصر الجمهورى ، كانت بداية مؤشر هام فى رسم مستقبل الجزائر السياسى ليس لأنها أول مظاهرة إسلامية يقودها حزب دينى معترف به رسميا طبقا لقانون الأحزاب .. وإنما لأنها كانت تشكل أول مواجهة ومنافسة حقيقية بين متنافسين رئيسيين على الساحة السياسية فى البلاد ،

للمرة الأولى منذ الاستفتاء الشعبى على الاستقلال عام ١٩٦٢ ، تخضع التجربة الديمقراطية فى الجزائر لاختبار جديد بالانتخابات البلدية والاقليمية التى تمت فى الثانى عشر من يونيو الماضى فى إطار منافسة انتخابية حرة بين القوى الحزبية المتعددة ، لاعادة بناء التمثيل السياسى فى المؤسسات التشريعية والقوى المحلية ، وذلك بعد إقرار الاصلاحات الديمقراطية على أثر مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ ، وإقرار دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٩ وقانون الانتخابات الجديدة .. إذ إنه قبل هذا التاريخ كانت الانتخابات محصورة بجبهة التحرير الوطنى الجزائرى التى ، وحسب العادة ، كانت تتقدم بلوائح منفردة ، وكان الجزائريون ملزمين باختيار أعضاء من بين هذه اللوائح ، لأن الأحزاب السياسية كانت ممنوعة فى الفترة التالية للاستقلال وحتى عام ١٩٨٨ .. وإذا كان فوز الجبهة الاسلامية للانتقال بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين فى هذه الانتخابات يعكس الى حد كبير نجاح الظاهرة اصولية فى غزو المجتمع الجزائرى .. إلا أنه .. وعلى نفس القدر من الاهتمام - يضع التاريخ المعاصر لمنطقة المغرب العربى أمام إمتحان ، لا يختلف إثنان على

على صعيد آخر يضاف الى الجو القلق الذى يسود الساحة الجزائرية ذلك الانشقاق داخل حزب جبهة التحرير بين جناح إصلاحى متحالف مع الرئيس بن جديد ، وجناح الحرس القديم من الاشتراكيين المتشددين الذين يعارضون الإصلاح .. وكذلك إبتعاد حزب الحركة من أجل الجزائر الديمقراطي التى يقودها الرئيس السابق بن بيللا ، وحزب جبهة القوى الاشتراكية الذى يرأسه حسين آية أحمد عن المشاركة فى الانتخابات البلدية التى جرت فى يونيو .. الجبهة الإسلامية إذن تمثل العمود الفقرى فى المعارضة ، وتتمتع بتأييد شعبى واسع خاصة فى أوساط الطبقات الكادحة والعاطلين عن العمل ، وترفع شعارات العدالة الاجتماعية والاسلام والأخلاق والحجاب ، وتعارض العلمنة وتحرر المرأة الى غير ذلك من المفاهيم السلفية المتزمته التى تستقطب مشاعر بعض الأوساط المحافظة ، لكنها تلقى فى الوقت ذاته نفورا شديدا من قبل المرأة ، التى حققت مكانة مرموقة فى جزائر ما بعد الاستقلال ومن دعاة التحرر الاجتماعى وأنصار حزب جبهة التحرير .. ومع ذلك فإن إنزلاق بعض الاسلاميين الى خطأ تدنيس بعض مقابر شهداء حرب التحرير ، بدعوى أن جثمان المسلم يجب أن يدفن فحسب دون إقامة أضرحة ، دفع المجاهدين القدامى وأبناء الشهداء إلى الانضمام للأغلبية الصامتة ، وقرروا التظاهر ضد التعصب الدينى ، رغم إعتبار « جبهة الخلاص » هؤلاء الأفراد عناصر غير منضبطة ولا تنتمى اليها .. ووسط جو كهذا أصبح الخوف يخيم بالفعل على المجتمع الجزائرى من سيطرة الأصوليين على مقاليد المجتمع ، وهذا ادخل بدوره خوفا مماثلا وربما أقوى من ذى قبل على الجبهة الإسلامية ، التى شعرت بأنها أصبحت مطالبة بتقديم حسن النوايا والاتجاه السلمى لحسن الممارسة السلمية للديموقراطية وقد زاد الأجواء توترا الصراع الخفى الذى سبق الانتخابات البلدية ، فالصراع إنعكاس لجوانب الأزمة الجزائرية ذات الطابع المحلى ، فالمواطن الجزائرى يعانى من أزمة السكن والعمل ومن البطالة ومن تنظيم شتونه اليومية متعددة الجوانب ، وهذه كلها من مهام البلديات والولايات ، ووسط ذلك كله لم تخف أوساط الرئاسة مساندتها للمستقلين لخلق التوازن بين القوتين المتصارعتين ، وفى هذا الاطار هناك قناعة لدى معظم المراقبين بأن الجزائريين مع حبهم للمعيشة الأفضل ، لا يودون الالتزام الصارم بأحكام الشريعة ، فهم يريدون فرص عمل ومساكن ومدارس لأبنائهم ، وطعاما بأسعار يستطيعون تحمل دفعها ، لكنهم لا يريدون الخضوع لحكم يتولاه رجال جبهة الانقاذ أو الخلاص الإسلامية .. لذلك ولأن الشارع الجزائرى يشعر بالاحباط ، فإن أية مناسبة ولو رياضية تصبح من وجهة نظر الرأى العام صالحة للتعبير عن الاستياء ، مع القلق من نمو دور

ومدى قوتها الحقيقية وشعبيتها وقدرتها على التعبئة ، خصوصا وأن حزب جبهة التحرير الذى ظل مسيطرا منذ الاستقلال ، ولا يمكن إنكار دوره فى منجزات الماضى ، لا يستطيع الهروب من أخطاء هذا الماضى أمام حقائق هذا العصر .

من هنا ورغم أن مسيرات جبهة الخلاص الإسلامية ، جاءت فى الحقيقة حملة بعملية استعراض قوة ، فإن ردود الفعل لدى جبهة التحرير الوطنى فى العديد من المسيرات التى جابت الولايات الجزائرية كانت موضع اهتمام المراقبين السياسيين ، خصوصا مسيرة الوحدة الوطنية التى نظمتها الجبهة يوم السابع عشر من مايو الماضى ، وكانت مفاجأة الموسم السياسى .. فقد دعت كل المناضلين والمناضلات والوطنيين والوطنيات للمشاركة فى هذه المسيرة ، تأكيدا للأخوة والتضامن والحوار وروح التسامح لتأمين استقلال الجزائر ، والدفاع عن الثوابت الوطنية للأمة ، إحترام المؤسسات الدستورية ، دعم المسار الديمقراطي ، حماية رموز ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وتعميق وترسيخ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية المكتسبات الشعبية .. وبغض النظر عن العدد الذى التأم فى هذه المسيرة والذى لا يمكن تحديده ، فإنها جاءت مسيرة ليست كغيرها من المسيرات التى نظمتها الجبهة فى مواجهة جبهة الخلاص الإسلامية ، وفاقَت توقعات المكتب السياسى للجبهة وأعدت المبادرة لحزب جبهة التحرير الحاكم ، وأكدت التوازن بين ذاكرة الشعب وتطلعاته المستقبلية ، فأيقظت الوضع السياسى من جديد على حقائق جديدة ، وبرهنت على أن جبهة التحرير لاتزال القوة السياسية الأصلية القادرة على التجديد متى عادت الى منابعها الشعبية ، وعادت ثققتها بنفسها من خلال تدفق العمال الزراعيين الذين جاءوا من أقاصى الجزائر ليسيروا فى شوارع العاصمة ، بإشراف كوادر الحزب . بيد أنه إذا كانت مظاهره الجبهة قد أرست هذا الاحساس ، فإنها لم تكن تكفى لحل أزمة حزب يبحث عن هوية جديدة له ، فى وقت تتصارع فيه التيارات المتنافسة فى القيادة .. ولذلك كانت نتيجة الانتخابات البلدية فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ ، من خلال إلهاب شعلة المعتقد الدينى فى نفوس الجزائريين .

السيناريوهات المختلفة للقوى السياسية الجزائرية :

يؤكد المراقبون السياسيون أن الحكومة الجزائرية كانت تريد رسم خريطة سياسية للبلاد من خلال الانتخابات ، يتجدد فيها شباب جبهة التحرير الوطنى ، بعدما حملها الجزائريون مسئولية الانهيارات الاقتصادية والسياسية فى البلاد .. فيما حاولت جبهة الخلاص الإسلامية ملء الفراغ القائم من خلال حضورها الشامل وبالذات بين الشباب الذى يمثل الأكثرية الساحقة .

جبهة التحرير الحاكمة ، فيما يعتبر ضربة مباشرة لجهود الحكم في محاولة الجمع بين الاسلام والديموقراطية . وماذا عن دور القوات المسلحة الجزائرية ؟ :

ظلت المؤسسة العسكرية الجزائرية ، بعيدا عن الجدل السياسى ، لكنها في مواجهة الانتقادات العنيفة التى وجهتها لها جبهة الخلاص الاسلامية الجزائرية المعارضة ، خرجت عن صمتها ولتكثر التساؤلات عما يمكن ان يقوم به العسكريون ازاء الأوضاع على الساحة الجزائرية مع مقارنة المواطنين للمناخ السياسى والاجتماعى فى الزمن السعيد - كما شبهته بعض المصادر الصحفية - حين كان النظام قويا وقادرا على المحافظة على الأمن ، وحين كانت الاضرابات معدومة والسوق السوداء لا تعمل ، ولم يكن أحد يجرؤ على انتهاك حرمت قبور عدد من شهداء حرب التحرير .. وقد عبرت صحيفة المجاهد الجزائرية في عددها الصادر في ٦ مايو الماضى عن مساندتها لكل الذين يؤيدون الحلوى القوية داخل جبهة التحرير الوطنى ، وتحدثت عن التهديد الذى بدأ يرمى بثقله على السلم الاجتماعى ، وعن بداية العداء لمؤسسة مقدسة مثل الجيش الوطنى الشعبى ، وأكدت الصحيفة « أن هناك خطرا يحرق بالبلاد وبذووز حالة تمرد ، ولهذا السبب تتحمل الدولة وبصفة خاصة المؤسسات التى ترمز اليها بصورة أفضل مسئولية القضاء على بؤر الفساد التى بدأت تتواجد داخلها . »

ويتفق جميع المراقبين على أن القوات المسلحة لن تجد أية صعوبة فى السيطرة على الأمور وقت الضرورة ، وأنه يمكن للجيش الوطنى الشعبى الذى اختار طريق الديمقراطية ان يلعب دورا فى الحفاظ عليها .. لكن مع ذلك لا يمكن انكار صراع الارادات بين العسكريين وجبهة الخلاص الاسلامية ، فمما لا شك فيه ان الجيش يمثل الشعب بجميع فئاته واتجاهاته ، وهناك بداخله نفس النسبة من الاسلاميين الموجودة فى الشارع الجزائرى ، بيد أن وجود القيادة المتناسكة الموالية للسلطة والواعية لما تقتضيه المصلحة الوطنية ، يبقى العامل الأكثر تأثيرا فى دور القوات المسلحة أمام خضم الأحداث المتتالية التى تكتنف الساحة الجزائرية ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار ان المؤسسة التى قدمت اثنين من رجالها الى الرئاسة (بومدين وبن جديد) ، تبقى الملاذ الأخير للديموقراطية فى مواجهة التهديدات على اختلاف أشكالها ..

جبهة التحرير الوطنى .. ومعركة التغيير :

فى فبراير ١٩٩٠ دعت اللجنة المركزية للجبهة الى عقد دورة طارئة ومستعجلة ، لكنها تأجلت الى أوائل مارس ١٩٩٠ ، فيما اعتبر دليلا على خطورة الوضع الذى يمر به حزب جبهة التحرير بعد رفض المتشددى والمعادين للاصلاحات تشكيلة المكتب السياسى التى ضمت عناصر

الاخوان المسلمين وتعاضم حدة الأزمة الاقتصادية ، التى تعتبر من وجهة نظر الكثيرين ثمرة الاخفاق السياسى وانقسام الحزب الحاكم وضعفه بين المؤيدين للاصلاح والمعارضين له .. فالرئيس بن جديد يريد تجديد الحزب وإصلاحه ، إلا أن صعوبة المشروع تدفع بجبهة التحرير الى تقديم التنازلات للحركة الاسلامية التى تتمتع بالمزايا العادية للأحزاب الاسلامية فى العالم العربى ، وتبدو من خلال هذه الامكانيات ، القدرة على إقامة حزام اسلامى عبر أحياء العاصمة الفقيرة إعتمادا على المال الذى يأتى من التبرعات فى المساجد ومن زكاة أموال التجار ، ومن الدعم المالى الآتى من الدول النفطية العربية ، فهذه الدول تعتقد أنها بذلك تستطيع المشاركة فى قطع الطريق على الحركات الأصولية ذات الطابع الايرانى ومنع إنتشارها فى المغرب العربى ، لضمان الاقلال من تأثير المتشددى على الحياه الاجتماعية ، وخلق أوضاع جديدة ، وإعتمادا على فشل الحكومة فى تلبية المطالب الأساسية للمواطن فى الحياه الكريمة والقضاء على البطالة والفساد والجوع ، وإن كان هذا لا يمثل سوى جزءا من الأهداف التى رفعها الأصوليون ، فى إطار المطالب الكبيرة التى تصدرها الدعوة لانتخابات عامة مبكرة ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ووضع حد لسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور وبخاصة فى مجال الصحافة .

واذا كانت بعض التحليلات السياسية قد أشارت الى أن نقطة الضعف فى الحركة الاسلامية فى الجزائر تكمن فى عدم وجود زعيم كبير لها فى الوقت الحاضر ، فإن ظهور بن بيللا على مسرح الأحداث يشكل مصدر خطر إضافى ، فالشخصية سياسية ، والحكم يريد من عودته تكريس الصفة الديمقراطية لنفسه ، والاستفادة من التيار الشعبى الواسع المؤيد لبن بيللا ، من أجل مواجهة الضغوط التى تفرضها التيارات الاسلامية ، خصوصا وهو يمثل تيارا إسلاميا معتدلا متصالحا مع التيارين القومى والاشتراكى .. مع أن المراقبين يرون فى عودة بن بيللا أكبر تهديد للحكم حتى من داخل جبهة التحرير الوطنى ذاتها .. فى وقت إستطاعت جبهة الانقاذ الاسلامية ، أن تكتسب شرعيتها لدى الحكم - من خلال لقاء الرئيس بن جديد لزعيمها عباس مدنى - وتقليلها لأهمية ودور الأحزاب الاسلامية الأخرى (حزب الدعوة الذى يقوده أحمد شحاتوت ، وحزب الارشاد والاصلاح الذى يتزعمه الشيخ معقود نانه ، والحزب السرى الذى يطلق على نفسه اسم حزب الله) .. وهكذا استطاعت الجبهة أن تبدو كجبهة موحدة فى مواجهة التحرير الوطنى والحكومة الجزائرية التى بدأت مؤخرا تتلقى ضربات متوالية من عدة جهات ، أهمها دعوة بن بيللا لاقصائها ، وبدء مجموعة الحرس القديم فى ممارسة نشاط مناهض لسياسة الاصلاح الاقتصادى ، بالمطالبة بإيقاف الاصلاحات الاقتصادية ، ومراجعة أيديولوجيات

التعددية السياسية التي أدخلها ، وبالتالي لم يكن أدأؤهما على مستوى الأحداث ، حتى صار المحرومون اقتصاديا في المجتمع الجزائري يعتبرون جبهة الخلاص الاسلامية الثقل الموثوق فيه الوحيد في مواجهة الحزب الحاكم .. خصوصا بعد ان كشفت المسيرات الاسلامية عن المرض الحقيقي الذي يعاني منه حزب جبهة التحرير وهو مرض الشيخوخة (ثلاثون عاما في الحكم) ، رغم محاولات النظام من أجل تجديده ، واعطائه وجها جديدا وشكلا جذابا وبراقا في ظل نظام التعددية الحزبية ، وضمان حرية التعبير ، التي تعنى بالأساس اللارجوع للوراء لهدم الديمقراطية . وفي هذا الاطار أيضا قد يبدو منطقيا القول بأن تخوف السلطة من الدخول في مواجهات صريحة مع التيار الاسلامي والقيام باعتقالات واسعة ، مسألة قد تدعم موقفه وتضاعف من قوته ، ولعل هذا كان السبب الرئيسي في عملية الاتحاد والتنسيق بين الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى ، خاصة تلك التي تنتمي الى الحركة الديمقراطية (الأحزاب الشيوعية والقبائلية وبعض أحزاب الوسط الصغيرة) دفاعا عن الديمقراطية الجزائرية .

ولقد أكد عبدالحميد مهربى الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في تصريحات صحفية « انه في صالح الجميع وفي صالح الشعب الجزائري انجاح التجربة الديمقراطية .. لأن الشعور بالمسؤولية يمل على كل الأحزاب الجزائرية ان تعمل كل ما هو في وسعها ، لأن يكون المسار الديمقراطي سليما وحتى ينتهي الى الغاية المنشودة » .. وهذه التصريحات تظل دون تجديد لحيوية الحزب ، مسألة تحتاج لوقفه مع النفس تأخذ في الاعتبار احتياجات التكيف مع التجربة الاصلاحية الجديدة ، ودخول قوى متعددة ومعارضة للمسرح السياسي الوطني .. وهو ما يعنى ضرورة التنسيق بين صعوبات المرحلة وارادة الاصلاح ، وبين ضرورة تعميق الممارسات الديمقراطية - لتحاكي الانزلاق الى متاهات التناقضات .. بعد أن دخلت عملية التعبير عن المطالب بالتظاهر والمسيرات الجماهيرية - كاستلوب جديد للتعامل - في الحياة السياسية الجزائرية .

ثم ماذا عن المستقبل ؟ :
في تصريحات له بعد غياب عن الساحة السياسية استمر عشر سنوات ، أكد « عبدالعزيز بوتفليقة » وزير الخارجية الجزائري السابق ان « الاصلاحات السياسية الجارية حاليا في الجزائر ، أكبر ثورة تشهدها البلاد منذ عام ١٩٦٢ ، وشبه هذه الثورة الديمقراطية بشجرة مثمرة هشة لا يمكنها الصمود في وجه الرياح العاتية ، وأنه يجب على كل مواطن ان يرويها حتى تثمر » .. وفي تلميح صريح الى جبهة الخلاص الاسلامية التي يتعاضم تأثيرها ، وصارت منافسا جديدا لجبهة التحرير قال « أن جبهة التحرير لها برنامج يتوافق مع الاسلام ، وهي على

وصفت بأنها موالية لنظام الحكم .. لكن اجتماع الدورة الطارئة جاء امتحانا صعبا وخطيرا ، وكاد ان يعصف بمشروع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية ، حين حاولت الأقلية المحافظة السيطرة وفرض سياسة العصا الغليظة في الساحة السياسية ، لكن المحاولة فشلت برفض الأغلبية لمطالبها وتعبيرها عن تأييد القيادة الحزبية الحالية والمنتخبة بكل ديموقراطية ، وأيضا للمكتب السياسي الذي نال ثقة الأغلبية في الدورة العادية للجنة المركزية .. واختار الرئيس بن جديد فتح الحوار مع ممثلي الصحافة ليرد على كل التساؤلات وليؤكد أن الجبهة ستواصل رسالتها شأنها شأن أى حزب من الأحزاب المعترف بها في الساحة الجزائرية والبالغ عددها ٢٢ حزبا ..

من ناحية أخرى ولواجهة مرحلة التغيير الديمقراطي ومعركته ، وفي اطار الدعوات المتكاثرة من قبل كوادر الجبهة الى التجديد ، ولواجهة ما حدث للأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية من انعكاسات من السياسة الجورباتشوفية ، فان دعاة التجديد يركزون على ضرورة تأسيس مشروعية سياسية جديدة تواكب العصر ، غير تلك القائمة على الحنين الى سنوات الثورة ضد الاستعمار .. خصوصا وأن الجزائر بلد تزيد نسبة الشباب بين أبنائه كثيرا ، وترتدي معركة التغيير فيه طابعا استثنائيا أذ أنها تتداخل مع موروثاته الثقافية وتركيبته الاجتماعية ، فالغليان الجزائري أبرز الى السطح مطالب البربر الثقافية التي كانت مطوية في السابق - اذ رغم موافقة الحكومة الجزائرية على فتح قسم للغة البربرية في جامعة تيزي أوزو في سبتمبر الماضي ، الا أن الرأي مازال منقسما داخل الحزب الحاكم حول مسألة اللغة والثقافة البربرية ، هذا في الوقت الذي اعتبرها الرئيس بن جديد من مكتسبات الشعب الجزائري بأكمله .

وأذا كانت جبهة التحرير مازالت تضمن انضواء منظمات جماهيرية ومؤسسات تحت جناحها برلمان وبعض النقابات ووسائل الاعلام ، فانها تشكو من قلة التجانس في الموقف من الاصلاحات ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمعارض الاصلاحات داخل الجبهة نفسها .. ولعل ذلك هو الدافع نحو التجديد الذي يتصور دعاته انه يجب ان يقوم على التذكير بفضائل الجبهة في الماضي وفي كونها تشكل جزءا هاما من الذاكرة الوطنية الجزائرية ، ولقيامها بالحفاظ على الوحدة الوطنية ، ولاستلها من ملحمة التحرير الوطني أفكارا وتطلعات مستقبلية ، لأن المشروعية السياسية لأي حزب ، لا يمكن ان تقوم على الماضي وحده رغم أهميته ، وانما بالربط بين الماضي والحاضر والمستقبل .. هذا في حين يعتقد الرئيس بن جديد ان الحزب الحاكم ومجلس الشعب الوطني (البرلمان) كانا بطيئين في التكيف مع مؤسسات

اتم استعداد للتباحث بشأنه مع الأخوة في جبهة الخلاص الإسلامية .

لكن هذه التصريحات ، في ظل ما تشهده الساحة الجزائرية بين الحين والآخر ، من مظاهر الغليان الاجتماعي ومحاولة تهدئته وامتصاصه (الاتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦٦ ٪) ، فضلا عن تحرك عناصر الحرس القديم داخل جبهة التحرير بالتنسيق مع العناصر المناوئة للحكومة ، من أجل مهاجمة برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يتبناه الرئيس الجزائري .. هذه التصريحات مع هذا الجو السياسي والاجتماعي تشير الى ان جبهة التحرير تواجه امتحانا صعبا ، وهذا يفسر استمرار عملية الفرز بين مختلف التيارات وداخل الأحزاب السياسية في مجملها ، بعد ان أثبتت نتائج الانتخابات البلدية ان من أسباب خسارة جبهة التحرير لها ، دعوة مسئولين سابقين سبق وان وجهت لهم القيادة الحالية أبشع التهم للمشاركة في الحملة الانتخابية ، بالاضافة للاختيار السيء للمرشحين ، ولهذا لم تحقق الا نسبة ٢١ ٪ تقريبا ، وهي نسبة متواضعة جدا لم يتوقع تحقيقها في أول انتخابات تشهدها الجزائر منذ الاستقلال . ان الجزائر من أكثر دول العالم العربي تفرييا وعلمانية ، فقد خضعت لمائة وعشرين عاما من الحكم الفرنسي المباشر ، كما ان لشعبها صلات مع أوروبا أقوى من أية صلات مماثلة لأي بلد مسلم ، وهذا ما يجعل من فوز الجبهة الإسلامية وتنامي قوتها مصدر قلق وبخاصة لدولة كفرنسا لروابطها الخاصة بالجزائر ووجود جالية كبيرة بها من المهاجرين الجزائريين .

ان اعلان الرئيس الجزائري بن جديد ألا عودة عن التجربة الديمقراطية برغم صعوباتها ، ووصوله الى حد الاستعداد للتعايش مع حكومة معارضة - يشكل مرحلة جديدة في هذه التجربة - تتخطى مسألة تحول الرئيس الى حكم بين الأحزاب المتصارعة ، الى جعل الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحيد ..

واذا كان كثير من الجزائريين يرى ان الخيار الاقتصادي الاشتراكي هو المسئول عن تدهور الأوضاع المعيشية ، خصوصا وأن هذا الخيار الاقتصادي لم ينجح عند التطبيق النجاح المأمول ، فيما تنتهج الدول المجاورة سياسة مفتوحة على الغرب .. اذا كانت تلك هي رؤية بعض الجزائريين ، فان بعض المراقبين السياسيين

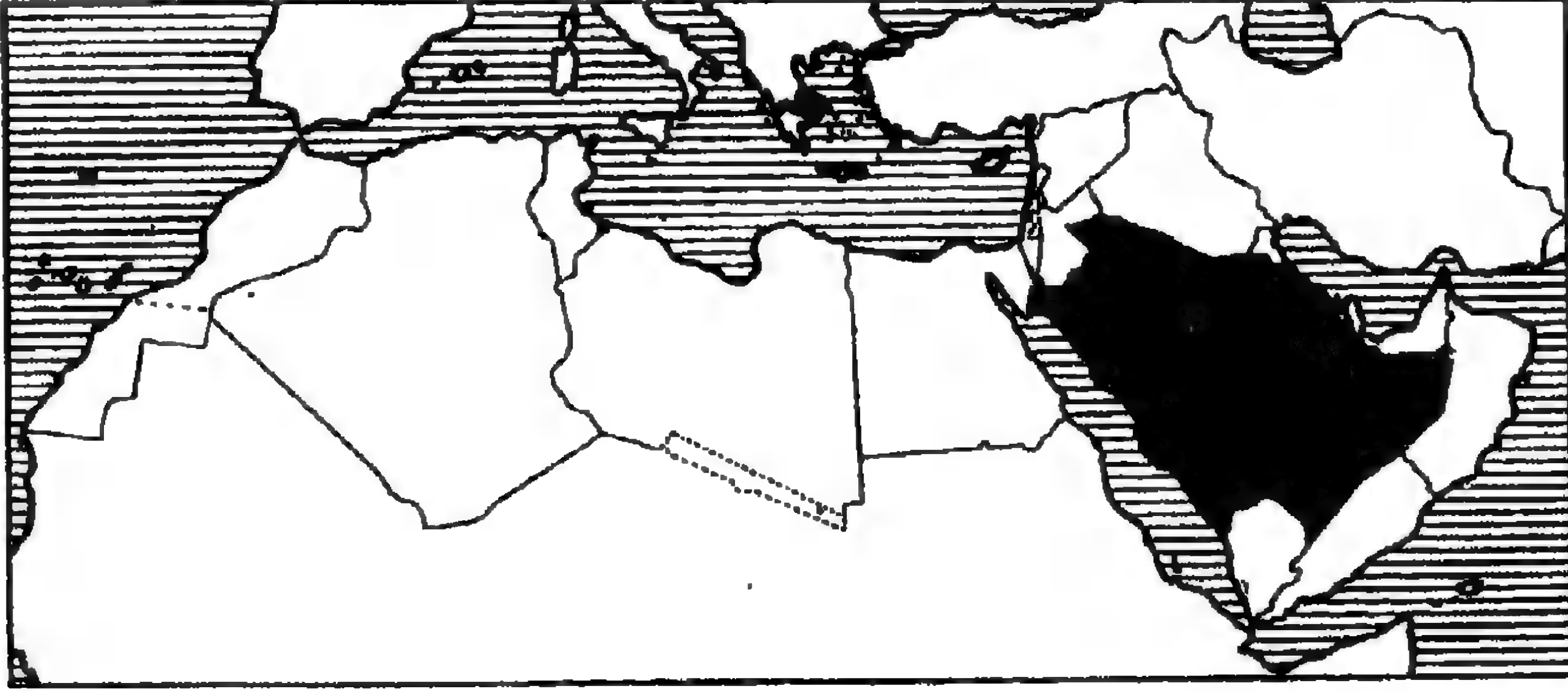
يرون أيضا على الجانب الآخر ان فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ ، لن يقدم جديدا للمستقبل الاقتصادي للجزائر ، ليس هذا فقط ، بل وسيضع اتحاد المغرب العربي أمام امتحان كبير مع بدء تنامي الحركات الأصولية في دولة ودخولها من نافذة الانفتاح الديموقراطي ترسيخا للتعددية الحزبية .

ثم واذا جاز لنا مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية ان نرسم صورة للمستقبل .. فاننا ومع ما يتردد حول إعادة رسم خريطة التحالفات السياسية في الجزائر ، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقليمية والدولية ، وان الديمقراطية الحقة ليست مجرد حكم الأغلبية ، وانما أسلوب في الحكم واختيار ينبع من موقف خلقي ليحتضن الحياة بجميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. فاننا ومع مراجعة دقيقة لظروف ونتائج الانتخابات البلدية التي أدت الى فوز الجبهة الإسلامية وبخاصة (امتناع نسبة كبيرة من الناخبين عن التصويت ، الفراغ الأيديولوجي للشباب الجزائري ، استياء المؤسسة العسكرية من احتمالات وصول التيار الإسلامي للسلطة واعتبار ذلك كارثة وخيانة عظيمة لمبادئ الثورة الجزائرية) .. نتوقع اذا ما شارك المقاطعون في أية انتخابات تشريعية جديدة ، مع احتمالات نجاح جبهة التحرير في التغلب على تناقضاتها ، ألا يستطيع التيار الإسلامي الفوز بأغلبية المقاعد ، رغم تغير خريطة التحالفات السياسية المحتمل والذي لا جدال معه في دخول الجزائر مرحلة الديمقراطية بخلافاتها ومصاعبها .. وأنه بمدى رسوخ الخيار الديموقراطي في المجتمع وقدرته على التطور والتكيف ، ومدى وجود قوى مؤمنة بالتغيير من أجل توسيع وتدعيم هذا الخيار .. تتوقف حركة التغيير سلبا أو ايجابا ..

واذا كان من حق الديمقراطية ان تحصن نفسها ، فان المستقبل يشير الى ان الجزائر ستشكل ظاهرة فريدة في الباثولوجيا السياسية لثورة العالم الثالث ، وديموقراطيتها كن تملك حولا سحرية لمشاكلها الحالية ، لكن ستكون خطوة على الطريق لتغيير طبيعة المشاكل ووضعها في اطار يتيح ايجاد حلول لها على المدى البعيد ، بمشاركة الشعب بمختلف تياراته السياسية والفكرية .. والحكم في النهاية هو الشارع الجزائري الرافض للعنف والتعصب ، الراغب في الاستقرار لاشباع تطلعاته وجنى ثمار المسيرة الديمقراطية الصحيحة . □

تمريير

حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية



عمر عز الرجال

والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .. كما انه كان دليلاً على فطنه مبكرة لدى مؤسس الدولة « بن سعود » كما كان المستشرقون والمستعربون السوفييت يسمونه . وكان من معالم فطنة « بن سعود » أن يوازن بين نفوذ القوى الأوربية والأجنبية في الشرقين العربيين الأوسط والأدنى بقوة السوفييت البازغة ، أخذاً بقاعدة عدم الانغلاق والاكتفاء السياسي بسلة واحدة في التعاطي السياسي الخارجي .

وربما لم تفت هذه البادرة من « بن سعود » على واضعي السياسة السوفيتية الجديدة آنذاك .. لهذا اختاروا شخصية فريدة من تاريخ الدبلوماسية السوفيتية كمبعوث من كرمين موسكو الى أمير الحجاز .. ووقع الاختيار على مستشرق ومستعرب سوفيتي بارز هو « كريم حكيموف » الذي سبق له العمل كقنصل عام للحكومة السوفيتية في طهران عاصمة إيران في الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٤ .

تولى « كريم حكيموف » هذه المهمة التي قادته الى رحاب الحجاز وتلال اليمن حيث أصبح الممثل السوفيتي في كل من السعودية واليمن ويقال ان « كريم حكيموف » اشرف على ارسال هدية سوفيتية للجزيرة العربية وكانت الهدية كميات من الزيوت النفطية كالكيروسين لاستخدامه كوقود ، قبل اكتشاف البترول في الجزيرة العربية وفي

لقد عادت في السابع عشر من شهر سبتمبر الماضي العلاقات الدبلوماسية بين كل من السعودية والاتحاد السوفيتي ، وذلك بعد انقطاع دام حوالي نصف قرن من الزمان ، وتلك العودة تمثل تطوراً مهماً على المستويين الاقليمي والدولي ، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والصين الشعبية ، والأهمية عودة العلاقات فانتنا سنتناولها في طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ظروف وملابسات عودة العلاقات ، أهداف الدولتين من عودة العلاقات خاتمة

١ - طبيعة العلاقات بين الدولتين :

لقد كانت السعودية اول دولة عربية تعترف بالاتحاد السوفيتي وتقيم علاقات دبلوماسية معه ، كما كان الاتحاد السوفيتي أول من اعترف بتوحيد الحجاز ومضى لاقامة علاقات دبلوماسية مع أمير الحجاز « وقتئذ » الملك عبد العزيز آل سعود ، مؤسس الدولة السعودية . وقد وضعت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٦ بأنها بادرة على سعي السوفييت لتوطيد صلاتهم مع البلدان المجاورة لحدودهم الجنوبية على أساس من مراعاة المساواة

النفوذ السوفيت في المنطقة العربية والعالم الثالث وكذلك العالم الاسلامي ، وكان ذلك اهم اسباب الحرب الباردة العربية بسبب اختلاف وتباين مواقف الدول العربية من الاتحاد السوفيتي خاصة في الخمسينات والستينات ، وقد زاد ذلك الوضع منذ اكتشاف البترول وتزايد النفوذ الأمريكي بعد النفوذ الغربي من منطقة الخليج خاصة . وقد استمرت العلاقات مقطوعة ومتوترة ويسودها الشك وعدم الثقة في السبعينات ايضا حيث حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من خطوات نحو التسوية للصراع العربي الاسرائيلي وانفراد الولايات المتحدة بلعب الدور الرئيسي في التسوية ، الأمر الذي زاد من النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ السوفيتي وقد زاد من ذلك الغزو السوفيتي لافغانستان عام ١٩٧٩ ، الأمر الذي ادى الى توتر العلاقات بين الدولتين ودعم الدولتين للأطراف المتصارعة في افغانستان . وكانت افغانستان هي العقبة الكبرى التي كانت تنتهي عندها محاولات اعادة العلاقات بين الدولتين ، هذا مع عدم تغير موقف الاتحاد السوفيتي من مسلمي الاتحاد السوفيتي ، هذا بالإضافة الى استمرار ادارة الاتحاد السوفيتي لعلاقاته مع الدول العربية من منطقة دعم الدول العربية التقدمية في مواجهة الدول العربية المحافظة وعلى رأسها السعودية ، وقد استمر هذا الوضع حتى سبتمبر الماضي . حيث توافرت مجموعة من الظروف والملايسات جعلت الوقت مناسباً لعودة العلاقات .

٢ - ظروف وملايسات عودة العلاقات :

في السابع عشر من سبتمبر الماضي قررت كل من المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفيتي عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، وفي الواقع أن هناك مجموعة من الظروف والملايسات جعلت عودة العلاقات بين الدولتين أمراً مناسباً ان لم يكن حتمياً ويمكن إيجازها في الآتي -

أ - الانسحاب من أفغانستان

ب - التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي

ج - أزمة الخليج

د - الوضع الدولي

وسوف نتناول كلا منها في الآتي :-

أ - الانسحاب من أفغانستان : لقد كان استمرار احتلال الاتحاد السوفيتي لافغانستان من اهم العقبات في سبيل عودة العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب تباين مواقف الدولتين من الأطراف المتصارعة هناك ، حيث كانت السعودية تؤيد وتدعم المجاهدين الأفغان في مواجهة القوات الحكومية الموالية لموسكو ، وقد استمر ذلك حتى قرار الاتحاد السوفيتي العام الماضي بالانسحاب من أفغانستان ، الأمر الذي رحبت به السعودية والعالم أجمع .

ب - التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي : لقد

السعودية بخاصة . بالإضافة الى كميات من الدقيق الأبيض والقمح ، وقد تمتع « كريم حكيموف » بعد مقابلته الملك عبد العزيز آل سعود بشهرة واسعة حتى سمي في الجزيرة العربية كلها « بالباشا الأحمر » .

وقد عاد « كريم حكيموف » الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٧ . تم تعرضه للتعذيب بسبب وشاية مؤداها ان كريم حكيموف بسبب قوميته غير الروسية ولمعرفته بالتاريخ الاسلامي الحنيف ، كان اقرب الى العرب مناصرة وقد بعث السوفييت بسفير آخر للسعودية محل « كريم حكيموف » غير انه لم يعمر طويلاً ، لانه لم يلق القبول والحظوة التي كان « حكيموف » يتمتع بها ، وساعد من صعوبة مهمته ان بوادر الحرب العالمية الثانية كانت تلوح في الأفق ، وهكذا انهى « نذير نور الله » آخر الدبلوماسيين السوفييت مهمته في الجزيرة العربية سنة ١٩٧٨ وعاد الى موسكو .

وعن ظروف قطع العلاقات بين الدولتين نجد انه بسبب تعقد الوضع الدولي خصوصاً في أوروبا في أواخر الثلاثينات ، وجد انه من الأجدي تقليص الحضور الدبلوماسي السوفياتي في بعض الأماكن . وغادر المبعوثون السوفيات منطقة البحر الأحمر والخليج وكانت « جدة » من المدن التي غادروها . وبعد الحرب العالمية الثانية وعلى رغم تقديم الجانب السوفيتي طلبات متكررة لم يسمح لدبلوماسي الاتحاد السوفيتي بالعودة الى السعودية وترتب على ذلك ان الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه ممثلون رسميون في بلد أقيمت معه علاقات دبلوماسية منذ مطلع العشرينات ، ولذا عند الضرورة كان يتم تبادل المعلومات وتعالج القضايا عبر السفراء إما في الولايات المتحدة ، وأما في بلدان عربية

وقد اتسمت العلاقات السعودية السوفيتية بالشك وعدم الثقة حيث انه سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة وامتدت اثار تلك الحرب الى المناطق الاقليمية ومنها المنطقة العربية ، وكانت السعودية من الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة والغرب وكانت السعودية من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي دولة عربية رجعية ، في الوقت الذي كان يسعى فيها لدعم علاقاته بالدول العربية التي عرفت بأنها تقدمية ، وكانت السعودية ترى في الاتحاد السوفيتي خطراً دولياً وإقليمياً بسبب سعيه الدائم لنشر الأيدلوجية الشيوعية ، ودعم النظم الموالية له في المنطقة وحصار ومواجهة النفوذ الأمريكي الغربي والدول الموالية له ومنها السعودية ، هذا علاوة على المواقف المتشددة التي كانت تواجه المسلمين السوفييت في الاتحاد السوفيتي من ظلم واضطهاد

وفي الواقع ان السعودية كانت ومنذ مابعد الحرب العالمية الثانية من الدول العربية الرائدة في مواجهة

الرئيس السوفيتي جورباتشوف والرئيس الأمريكي بوش ، حيث تتفق وجهتا النظر ولأول مرة منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ على كيفية معالجة أزمة اقليمية ، حيث يبارك الاتحاد السوفيتي خطوات الولايات المتحدة والدول الأخرى في ارسال قوات الى هناك من اجل ردع العراق. والضغط عليه من اجل الانسحاب من الكويت ، هذا وان كان الاتحاد السوفيتي يفضل الحل العربي للأزمة حتى وان اضطر الى استخدام القوة ان تكون تحت علم الأمم المتحدة وفي ظلها ، وهذا يتيح للاتحاد السوفيتي المشاركة بدور رئيسي في انهاء الأزمة أو في التدخل في مسار ونتائج مابعد الأزمة .

وفي الواقع تداخلت وتشابكت العوامل السابقة في تناغم لم يسبق له مثيل ، الأمر الذي جعل عودة العلاقات من وجهة نظر السعودية أمرا مناسبا ، وهذا ماكان يطالب به الاتحاد السوفيتي منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حتى كانت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية الى الاتحاد السوفيتي ، والتي أعلن في نهايتها وفي يوم ١٧ سبتمبر الماضي عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

٣ - أهداف الدولتين من عودة العلاقات :

في الحقيقة أنه عند عودة العلاقات بين الدولتين ، هناك مجموعة من الأهداف لدى كل طرف سيسعى الى تحقيقها ويمكن بيانها على النحو التالي
أولا : بالنسبة للمملكة العربية السعودية :

سوف تعمل المملكة العربية السعودية ومن خلال علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على تحقيق الأهداف التالية :-

- أ - يمكن للدبلوماسية السعودية ان تحقق معادلة التوازن وكذا الرغبة في التنويع في العلاقات بين المملكة وكافة التوجهات في المجتمع الدولي وهذه اضافة الى الدبلوماسية السعودية والسياسة الخارجية بشكل عام
- ب - سوف تتمكن السعودية ومن خلال دبلوماسيتها من الاتصال المباشر بالاقلية الاسلامية في الاتحاد السوفيتي ومد يد العون الى تلك الاقلية التي تعد مكسبا قويا وازافة جديدة للعالم الاسلامي
- ج - الاستفادة من الخبرة السوفيتية علميا وتقنيا وفتح مجالات أرحب للتعاون بين الدولتين في شتى المجالات

د - العلاقات السعودية السوفيتية تمكن من الدعم السوفيتي للقضايا العربية بشكل عام كما هو حادث بالنسبة للبنان حيث وافقته على اتفاق الطائف لحل الأزمة ودعوته لدعم الشرعية ممثلة في الرئيس اللبناني الياس الهراوي ، هذا الى جانب تأكيده ودعوته الى عدم توطين اليهود السوفييت المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك دعمه للموقف الدولي في أزمة الخليج ، ودعوته الى التوصل الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، هذا

حدثت مجموعة من التطورات الداخلية من الاتحاد السوفيتي أهمها سياسة الجلاسفوت والبيروسترويكا ، والتي كان لهما انعكاس كبير على وضع المسلمين السوفييت حيث تم اطلاق حرية الاديان في الاتحاد السوفيتي ، مما ترتب عليه ازدهار المساجد والمراكز الثقافية الحضارية داخل الجمهوريات الاسلامية السوفيتية وسفر اعداد اكبر من المسلمين السوفييت الى الحج ، وقبول السلطات السوفيتية لهدايا من السعودية تتمثل في مئات الألوف من المصاحف للمسلمين السوفييت وبدء علاقات بين رجال الدين المسلمين في السعودية وغيرها وبين المراكز الاسلامية في الاتحاد السوفيتي . وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في الحرب السوفيتي والسلطة المركزية وجمهورية روسيا الاتحادية قولى عدد من المسلمين السوفييت المرموقين مناصب تنفيذية عليا ومسئولية بعضهم في مستوى نائب لرئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وبعضهم في منصب رؤساء الوزارات في عدد من الجمهوريات باسيا الوسطى السوفيتية وفي عهد جورباتشوف اعيدت مبانى الى الادارات السوفيتية للمسلمين في سيبيريا واوزبكستان وأذربيجان . كما فتحت عدة مساجد في جمهوريتي تاتاريا وبشكيريا والجمهوريتان ضمن اتحاد روسيا .

ج - أزمة الخليج : منذ اندلاع أزمة الخليج في الثاني من اغسطس الماضي وبسبب الغزو العراقي للكويت واعلانه ضم الكويت ، نجد ان الاتحاد السوفيتي اشترك في ادانة الغزو العراقي ، ولم يستخدم حق الفيتو في مجلس الامن ضد قرارات المجلس بشأن فرض عقوبات واستخدام القوة ضد العراق ، كما أنه أوقف الدعم العسكري للعراق ويصر على انسحاب العراق من الكويت ، هذا على الرغم من معاهدة الصداقة والتحالف بينه وبين العراق . هذا الى جانب تأييده لارسال قوات دولية الى الخليج واستعداده لارسال قوات له هناك بشرط ان تعمل في ظل وتحت مظلة الأمم المتحدة

د - الوضع الدولي : يتسم الوضع الدولي الحالي بدرجة كبيرة من حالة الوفاق بين الدولتين الأعظم وانتهاء حالة الحرب الباردة وكذلك مرحلة السلام الساخن ، وذلك يتضح في التطور الأخير في العلاقات بين القوتين الأعظم وبين كل من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، خاصة بعد التغيرات التي اجتاحت أوروبا الشرقية أخيرا ، وأهم مثال على ذلك هو وحدة المانيا ، والتنسيق العالي بين القوتين الأعظم .

وقد انعكس ذلك الوضع على المناطق الاقليمية التابعة للنظام الدولي ومنها منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، حيث نجد أنه ومنذ اندلاع أزمة الخليج ونجد التنسيق الكامل بين الموقعين الأمريكي والسوفيتي ، وقد برز ذلك في قمة هلسنكي الأخيرة بين

المشاركة في معالجة تلك القضايا والاشتراك في رسم ملامح المنطقة في مرحلة مابعد انتهاء تلك الازمات . هـ - يمكن للاتحاد السوفيتي ان يفتح افاقا جديدة امام الاستثمارات العربية خاصة السعودية سواء في الاتحاد السوفيتي نفسه او في دول شرق اوروبا ، ويعمل الاتحاد السوفيتي على التمهيد لهذا التوجه من خلال خلق اجواء ملائمة من الثقة والاستقرار الداخلي . خاتمة :

لقد مثلت عودة العلاقات بين السعودية والاتحاد السوفيتي دعما جديدا للعلاقات السوفيتية العربية ، وهذا مايمكن أن تستفيد منه الدبلوماسية العربية في معالجة قضاياها ، حيث يمكن استثمار الدور السوفيتي في المنطقة الى جانب الحق العربي ، وكذلك في موازنة الدور الأمريكي والأدوار الأخرى في المنطقة . ولكن ذلك يتوقف على موقف الاتحاد السوفيتي من كيفية معالجة أزمة الخليج وكذلك السبيل الى معالجة القضية الفلسطينية ، خاصة مع السماح السوفيتي لهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل واصرار اسرائيل على توطينهم في الأراضي العربية المحتلة .

وفي الواقع أن استمرار العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والسعودية مرهون بموقف الاتحاد السوفيتي من أزمة الخليج ، وكذلك حالة الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفيتي ، وكذلك موقف الاتحاد السوفيتي من مسلمي الاتحاد ، السوفيتي والقضايا العربية ، فاذا استمر موقف الاتحاد السوفيتي من مختلف القضايا السابقة سوف تبقى العلاقات ويمكن لها ان تتطور اما اذا اختلف موقف الاتحاد السوفيتي بسبب اختلاف المواقف عن القضايا السابقة ، يمكن للعلاقات ان تتعثر مرة أخرى .

الى جانب امكانية جلب الدعم السوفيتي للقضايا الاسلامية وربما العالم الثالث ايضا . ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتي :

سيسعى الاتحاد السوفيتي ومن خلال علاقته مع السعودية الى تحقيق الاهداف التالية :

١ - لقد وجد الاتحاد السوفيتي وفي ظل أزمة الخليج الحاجة للعب دور كبير ورئيسي في ادارة الأزمة وبالتالي في مسارها ونتائجها ، وهذا دور طالما حلم به الاتحاد السوفيتي ، وقد وجد الوقت مناسباً لذلك ، حيث سترحب دول الخليج ومنها السعودية وكذلك القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بدور سوفيتي فعال في تلك الأزمة ، وهذا مايسعطي للاتحاد السوفيتي وزنا اقليميا في المنطقة العربية بشكل عام ، وفي مختلف قضاياها . ب - سوف يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يوازن في علاقاته العربية مابين مصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها ، الأمر الذي يعطى له فرصة اكبر لسياسة سوفيتية نشطة في المنطقة العربية ، خاصة وان السعودية كانت تقليديا تقود الجبهة العربية في مواجهة الشيوعية ومحاصرة السياسة الخارجية السوفيتية في المنطقة

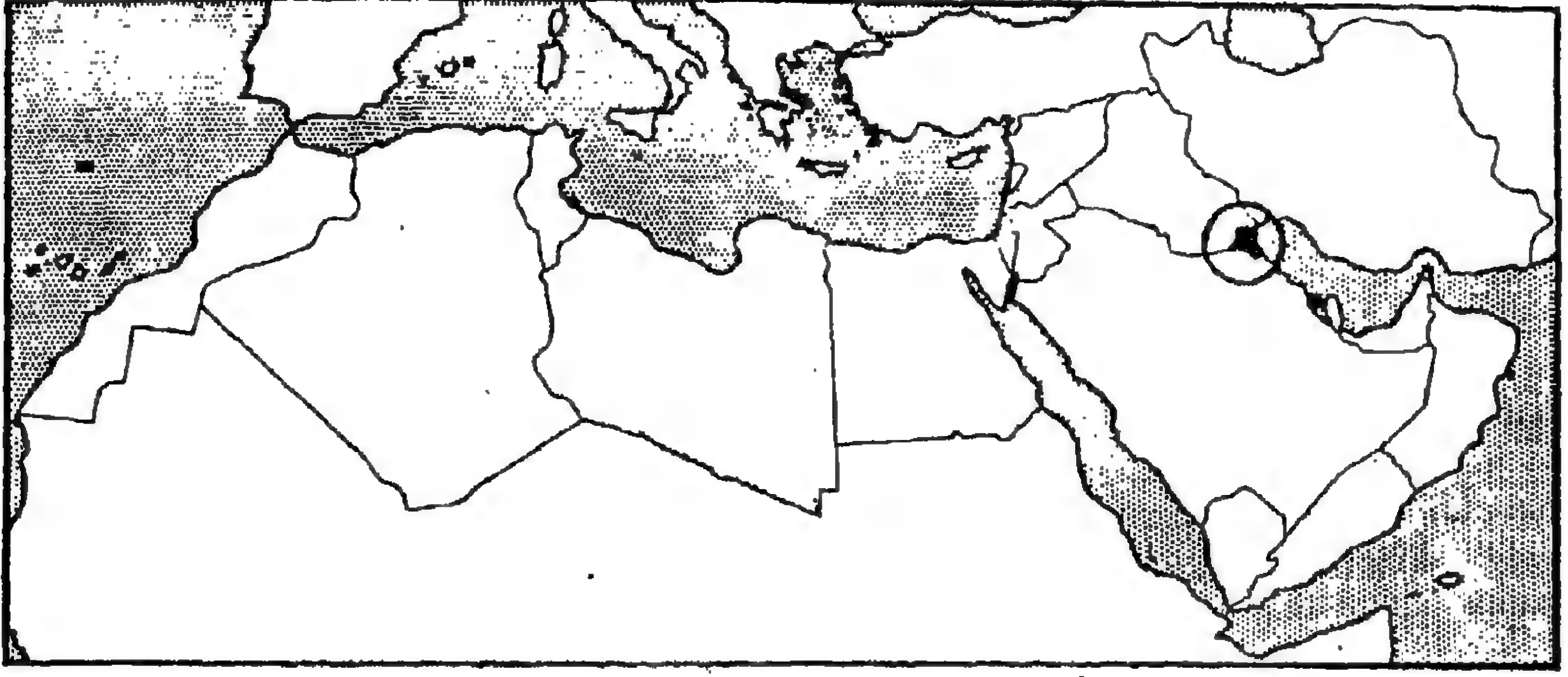
العربية عامة والخليج خاصة .

ج - سوف يعمل الاتحاد السوفيتي ومن خلال علاقته بالسعودية على العمل على احداث نوع من التوازن بينه وبين الولايات المتحدة والدول الأوربية مع السعودية وبالتالي في المنطقة العربية والخليج خصوصا

د - يمكن للاتحاد السوفيتي ومن خلال علاقته مع السعودية لعب دور اكبر تجاه القضايا العربية خاصة مستقبل الخليج وكذلك لبنان وايضا القضية الفلسطينية ، وهذا يدعم الرغبة السوفيتية في ضرورة

تمتير

الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال



د . سيد محمد متولى

تواجدها ، وخاصة عند الحاجة لتطوير هذه المنتجات للمنافسة ، أو تحقيق إحتياج جديد للمستفيدين خطوات الصناعة والانتاج : التحليل ١ - من أولى الخطوات الواجب إتباعها للقيام بتصنيع منتج ما ، دراسة عناصر الإحتياج لهذا المنتج في السوق المزمع الانتاج له ، لذلك كان من الواجب على الصناعة في الأقطار العربية المختلفة أن تدرس الأسواق المحلية ، أو العربية ، أو العالمية ، وتحدد (أو تخلق) الإحتياجات الخاصة والمختلفة في هذه الأسواق لتلبيتها في هذه المنتجات ، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها قبل القيام بعمليات التصنيع المختلفة ، والنظر إلى الصناعة كنشاط اقتصادي يجب أن لا يكون عبئا على الاقتصاد القومي بل مضيفا إليه ، وأن تحقيق الإحتياج بمنتج ما لا يتيح النجاح إلا إذا توافرت فيه شروط تفوق محدد (خصائص ، جودة ، سعر ، ...) بالنسبة للنظائر العالمية الأخرى .

ونظرا لأن الصناعة في الأقطار العربية قد استخدمت الرخص Licence الجاهزة في أغلب منتجاتها ، فقد إعتمدت بذلك على المُرخص Licence في دراسة السوق ، ولم تقم بهذه الدراسة ذاتيا . وبذلك لم تخلق الكوادر أو

من خلال دراسة تطور الصناعة في العالم العربي نجد أن الخطوات المتبعة في القيام بالصناعة في غالبية الأقطار العربية قد إتبتت التجربة المصرية في إنشاء الصناعة في معظم المجالات ، حيث أن التجربة المصرية كانت هي القربية لظروف هذه الأقطار ، كما أن النتائج الظاهرة في إنتاج السلع وغيرها كانت تبدو ناجحة - إن لم تكن رائعة - للعراقب العادي غير المتخصص . ولما كانت الصناعة المصرية في نشأتها قد إعتمدت على الرخص Licence في إنتاج معظم المنتجات ، ولم تتبع الخطوات الكاملة للتصنيع الحقيقي ، كما سيتبين لاحقا ، فقد أتبتت الصناعة في العالم العربي نفس المسار . وقد أدى ذلك إلى أن تكون الصناعات غير متكاملة ، كما أنها ليست مبنية على دراسة حقيقية راسخة ، مما أدى لما نراه اليوم من ضعف شديد لتبادل المنتجات الصناعية بين الأقطار العربية ، وقلة التعاون في التكامل أو تبادل المنفعة بينها .

يتضح ذلك من دراسة الخطوات الواجبة للقيام بتصنيع منتج ما ، حيث أن هذه الخطوات أساسية في

والتصميم والابتكار . ولذلك لم ينشأ مطورون ومصممون ومستكبرون . ولم ينشأ النظام الذي قد يجمع شمل هؤلاء ويستفيد منهم في تطوير وإستحداث منتجات تلبي الاحتياجات الخاصة ، ولم يستثمر في هذا المجال أى قدر مناسب أو حتى أى قدر متناسب مع الاستثمار في المجالات الأخرى حيث يمكن في أى وقت الحصول على رخصة أخرى لمنتج أحدث أو جديد .

كذلك فهذه الخطوة تمثل في الحقيقة مقدار الثقة بالنفس والاعتماد عليها . ونظرا لأن هذه الثقة غير متوفرة ، حيث نجد القائمين على هذه المسؤولية يطالبون مقدما بسابق الخبرة في مجال التطوير والتصميم والابتكار . وحيث أن المجتمعات العربية لم تمارس الصناعة الحقيقية من قبل بما فيها التطوير والتصميم والابتكار . فمن الصعوبة بمكان تخيل وجود سابق خبرة في ذلك وسوف لا يكسر هذه السلسلة من « البيضة أولا أم الدجاجة » إلا الرغبة الصادقة في ممارسة الاعتماد على النفس والحصول على هذه الخبرة ذاتيا من خلال هذه العملية مهما تكلفت حيث لا بديل لذلك . إلا الحصول على الخبراء والمطورين والمصممين والمبتكرين الأجانب من الخارج !! .. ويبقى فقط الثقة حتى في إمكانية التعلم للقيام بهذا العمل ؟

كذلك لم تنشأ بعد الرغبة أو « الأمر » للاعتماد على النفس والتطوير المستقل ولذلك لم تنشأ الحاجة للبحث أو الجامعات ومراكز البحوث لحل مشاكل التطوير والابتكارات الجديدة وتحويلها الى منتجات أو أدوات ووسائل انتاج .

وهناك أمثلة لدول عديدة من العالم المتقدم (في صور شركاتها) والتي تقوم بشراء حق إستغلال براءات اختراعات كثيرة من دول أخرى بجانب اختراعاتها نفسها وذلك لرغبتها في تقديم الجديد الذي يوفر قدرا أكبر من القدرة على منافسة النظائر والتفوق عليهم في الخصائص الجديدة للاختراعات . وهنا تكمن القدرة الحقيقية لاثبات الذات والثبات في الأسواق وتحقيق العائدات الكبيرة للدعم الحقيقي للقدرة الاقتصادية القومية والرفاهية الناتجة عن ذلك . وهنا يتضح أيضا ضعف القدرات التصديرية الصناعية للأقطار العربية حيث أن المنتجات المصنعة (أو بالأحرى المجمعة) ليست ذات صفات تنافسية خارجية لأنها تنبع من رخص في الأغلب إن لم تكن قديمة ، فهي ليست بالتأكيد حديثة جدا أو متقدمة (وإلا فماذا يترك المرخص لنفسه ؟ وهل سيعطى آخر ما وصل إليه أو حتى ما يفكر هو في إنتاجه غدا وطوره وإبتكره بالأمس ؟) كذلك سوف لا يكون هناك لقطر عربي أن يقدم منتجا متقدما لقطر عربي آخر يستطيع أن يتفوق به في ذلك السوق . ولهذا نجد الضعف الشديد في التبادل التجاري للمصنوعات بين الأقطار العربية حيث ليس هناك أفضلية لهذه المنتجات على

النظم التي يمكن أن تقوم بهذا ، حيث الحاجة - إذن - لهذه الدراسة حين تقرر ما يُنتج إعتقادا على أى رخصة تبدو محققة لأى إحتياج . وكذلك لم ينشأ هذا الجهاز (النظام والكوادر) الذي يتابع عملية إستقبال الأسواق . لهذه المنتجات ودراسة سبل ووسائل النجاح ، أو التقدم وإستنباط طلبات التطوير المتوقعة وإستقراء الاحتياجات المستقبلية ، لتحقيقها في المنتجات « التالية » المطورة ذاتيا . ولم ينشأ لذلك قاعدة بيانات Data Base مفصلة تعاون في ذلك .

كذلك تسبب الرخص في عدم إمكانية تبادل المنتجات الصناعية بين أسواق الأقطار العربية لمصنوعات الرخص ، نظرا لعوامل كثيرة منها تفضيل الأصل على « الصورة » المنتجة محليا ، أو عدم إمكانية التبادل كشروط الرخصة لعدم السماح بمنافسة الأصل ، أو لزيادة سعر المنتج « الصورة » عن الأصل أو لتخلف « الصورة » عن الأصل الأحدث ، أو لتعارض توكيل الأصل مع تنافس « الصورة » .. ، أو بعض من هذه العوامل مجتمعة ، أو غيرها كما سيتضح لاحقا .

ولنعطى مثالا عن قصور بعض المنتجات في توفير الاحتياجات الحقيقية للمنطقة العربية . فقد كانت أغلب السيارات المصدرة سابقا إلى المنطقة العربية ضعيفة في تبريد الهواء الداخل ، ثم إزدادت مقدرتها في التبريد مع تدارك المصنعين للاحتياج الكبير لذلك في البلاد العربية ذات الشمس الساطعة والحرارة المرتفعة . ولكنها لاتزال لاتحقق الراحة الكافية إلا بعد مضي بعض الوقت في قيادتها ، ولم يتم علاج تأثير الشمس الساطعة بقدر كاف بعد .. هذا بالرغم من تواجد نفس إمكانيات التدفئة العالمية في مثل هذه السيارات التي لاتحتاجها المنطقة بنفس القدر إلا لأيام قليلة في العام .

٢ - أما الخطوة التالية في عمليات التصنيع الحقيقي ، فهي التطوير والتصميم والابتكار ، الذي يحقق الاحتياج الناتج من الخطوة الأولى الخاصة بدراسة السوق أو حتى بخلق هذا الاحتياج لاشباع رغبات الخيال البشرى بأشياء جديدة . فهذه الخطوة هي العصب الرئيسى لأى تقدم أو تطور وهي المحك الأول في المستقبل الانساني . فمن التطوير والتصميم والابتكار تأتى كل المنتجات الجديدة في حياة البشرية . فالتطوير يعدل المنتجات إلى ما هو أفضل والتصميم يحول الابتكارات والاختراعات إلى واقع التنفيذ ويسمح بإمكانية الاستفادة منها بتحويلها إلى منتجات أو وسائل انتاج ..

وحيث أن غالبية الصناعة في الأقطار العربية قد إعتمدت على تصميمات الرخص الجاهزة وخاصة وبصفة مستمرة ومتكررة لمعظم الأشياء حتى لمجرد الطرز الأحدث Upgrading ، لم يتم حتى دراسة تفاصيل وأسس وحسابات ونظريات هذه المنتجات للاعتماد التام على المرخص ، والذى ذلك تماما الحاجة إلى التطوير

المتوفرة وتتعدل بتعديل التصميمات - وذلك بالتعاون مع المطورين والمبتكرين والمصممين - حتى يتلاءم التصميم مع إمكانيات التصنيع .

وحيث أن الصناعة في الأقطار العربية غالباً ما استخدمت الرخص في الانتاج حيث تحددت أساليب وطرق ووسائل الانتاج سالفاً من المرخص لتتلاءم مع المنتج المرخص . فقد إنتفى الاحتياج إلى خبراء طرق الانتاج وإنتفت الفائدة من دراسات ومتابعة وتطبيق طرق ووسائل الانتاج الجديد من أجل التطوير .

ولماذا التطوير والابتكار في طرق مستحدثة للانتاج لا تسمح بها الرخصة حيث أن الرخصة التالية ستتكفل بذلك بدون عناء الدراسة والمتابعة والتطبيق ؟ خاصة وأن ذلك بالطبع باهظ التكاليف لما سيتطلبه من بحث ودراسة وتدريب مستمر واستثمار مناسب في هذا الاتجاه لا تظهر آثاره المباشرة . أو غير المباشرة على الانتاج إلا في حالة التطوير الذاتي .

وبذلك لم تنشأ الكوادر أو النظم القادرة على تطوير واستحداث أساليب وطرق ووسائل الانتاج التي يمكن أن تقوم بالتصنيع بكفاءة ودقة أعلى وبتكلفة أقل . ولكن نشأت فقط معرفة بطرق الانتاج المحددة في الرخص أو المرتبطة بها . وهذه المعرفة ليست كافية بالضرورة لاختيار أحدث طرق الانتاج المناسبة لمنتج مختلف يأتي به التطوير . وعلى هذا فاعداد هذه الكوادر قد ابتسر بوجود هذه الرخص وعدم القيام بالتطوير في المنتجات واختيار أو استنباط وسائل التصنيع المناسبة لذلك التطوير .

(٤) تعود الخطوة الرابعة في دورة التصنيع حيث بدأت إلى السوق ، ولكن بالمنتج الذي يوفر الاحتياج المطلوب . كما اتضح من الخطوة الأولى .

ونزول المنتج إلى الأسواق يعتبر بمثابة الاختبار الحقيقي لدقة الاحساس بذلك الاحتياج عند تصميم وتصنيع هذا المنتج . والنجاح في السوق يعبر عن المقياس الدقيق لدرجة اشباع هذا الاحتياج بدون الاحتماء وراء وسائل الحماية الجمركية أو الاستيرادية أو الاعتماد على اسم المنتج بصرف النظر عن الجودة الحقيقية في التجميع أو التركيب أو الانتاج بحيث لا « ينطلي » ذلك على السوق . ويبقى مقدراً للمنتج الأصلي ويبذل فيه كل غال للحصول عليه بدلاً من « الصورة » المنتجة محلياً . ولنفس الاسباب ألغت الرخصة امكانية التنافس الحر في اسواق التصدير الخارجية بدليل عدم حدوث التصدير لمثل هذه المنتجات ، إلا في حدود قهرية ضيقة كانت تأتي في العادة بقرارات سياسية للزام Enforce التبادل التجاري وليس بالقطع تسهيله وتشجيعه . هذا إذا أمكن الالتفاف حول الرخصة حيث لا يسمح المرخص في العادة بخروج تلك المنتجات الى الاسواق الخارجية ومنافسة المنتج الأساسي أو يتأكد من عدم امكانية ذلك وهو الذي

نظائرها . بل بالعكس هناك نقائص Inferiority في هذه المنتجات بالمقارنة بنظائرها لتخلفها في التطوير والابتكار والتصميم .

ومع وجود الرخص بما تقدمه من تحديد للمواد الخاصة بالمنتجات فقد إنتفت الحاجة لمطوري المواد . وكذلك الأبحاث الخاصة باستنباط المواد الجديدة أو المحلية وإستعمالها في المنتجات المطورة . ولذلك لم ينشأ خبراء للمواد حتى لا يمكن اختيار مواد أخرى أو أحدث للمنتجات المطلوب تطويرها والتعاون مع المصممين والمطورين في ذلك إن وجدوا

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطوة التطوير والابتكار والتصميم هي من أكثر الخطوات تكلفة . وأعظمها في عدم ضمان النجاح ولا يمكن الاقدام عليها إلا من منطلق الثقة في أن النجاح في بعضه يمكن أن يمثل تقدماً جوهرياً في خصائص المنتجات يمكن بها الهيمنة بحق على جانب كبير من السوق العالمي (وليس العربي فقط) والحصول على مكاسب كبيرة تعوض أضعاف المرات ما تم إنفاقه في التطوير بما فيه خسائر الفشل في بعض المحاولات الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة لفشل بعض منتجات دول أو شركات عالمية كبيرة ، ولم يوقف ذلك برامج التطوير لديها التي قد يصل فيها الاستثمار المادي لما يقرب من ٢٥ / من الدخل (وليس المكسب) ويوظف في بعضها ٦٠ . من إجمالي العاملين بالشركة كاستثمار بشري في التطوير والتحديث مثل مصانع « الانسان الآلي » Robots باليابان . ولنبحث عن أمثلة لذلك في الأقطار العربية فلا نجد في « المصانع » إلا مكاتب « تصميم » أو « هندسة عكسية » ذات قدرة بشرية ومادية ضئيلة إن وجد . كما أن الترابط بين الشركات والأجهزة المتخصصة الأخرى مثل الاستشاريين والباحثين بالجامعات ومراكز البحث يكاد يكون منعدماً . إلا في أمثلة قليلة محدودة والصرف على هذه الأنشطة يكاد يكون من باب الهبات أو الخدمات وليس الانتاج . مما جعل التطوير أو التصميم الحقيقي من باب المستحيل . فما بالك بعدم ضمان النجاح ؟ فأى بادرة للفشل توقف عملية التطوير . حيث ليس هناك تعود على إمكانية حدوث الفشل والاستفادة منه في النجاح التالي أو الاقلال من الفشل التالي والمثابرة والجهد والاستفادة من الخبرات المحلية خارج « المصانع » (من استشاريين ومراكز بحوث) في حل هذه المشاكل وإعطائهم الفرصة والامكانيات لذلك . فلنقارن بين إعطاء « الخبير » الأجنبي آلاف « الدولارات » في اليوم . بالاضافة لتكاليف الانتقال والاقامة ونبخل على خبراءنا بالآلاف « الدولارات » في الشهر !!

٣ - أما الخطوة الثالثة في عملية التصنيع . فهي عملية الانتاج لمكونات المنتجات وتجميعها أو تركيبها ليتخذ المنتج شكله النهائي . ويحتاج ذلك إلى أساليب وطرق ووسائل انتاج مختلفة تتحدد بإمكانيات الصناعة

معامل الفصل أو الخلط بدون انشاء واستخدام القاعدة العلمية التكنولوجية الحقيقية المطلوبة لذلك ، والقادرة على التطوير والاستحداث والابتكار والتطبيق العلاج :

وعلى هذا ومن اجل ايجاد صناعة حقيقية مستقلة قادرة على التطوير والابداع ، لابد من انشاء وإثراء واستخدام الهياكل الاساسية للصناعة (مطورون ومصممون ومبتكرون وخبراء المواد والانتاج والاسواق والاقتصاد وباحثين وخلافه من نظم وامكانيات معاونه كاملة) . ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عدم تشجيع الانتاج بالرخص - (التبعية) - بل ومحاولة الغاء هذه النظم - (الاستقلال أو الفطام) بتشجيع التطوير والتصميم والابتكار والاستثمار بشدة في العينات الأولى Prototypes للمنتجات المبتكرة والمطورة محليا بالقدرات الذاتية وبالتعاون اللازم مع جهات الاستشارات والابحاث المحلية وتشجيع تكوين مثل هذه الجهات بعدم السماح لهذه التصميمات والتطويرات إلا من خلال الرقابة الفنية والهندسية من مهندسين إخصائيين واستشاريين ، حتى يتسنى توليد سابق الخبرة في هؤلاء الاخصائيين والاستشاريين مع تشجيع التدريب الداخلى والخارجى والاشتراك في المؤتمرات والمعارض الخارجية والاستثمار بسخاء في ذلك . فالاستثمار في القدرات الفنية والتكنولوجية البشرية لا يقدر بمال والعائد منه في العادة يساوى عشرات الاضعاف مما تم صرفه في الارتقاء بالقدرات البشرية والتطوير باستخدام تلك القدرات . وأمام الجميع الأمثلة الواضحة في دول اعتمدت على قدراتها البشرية وطورت منتجاتها وصدرت منتجات تنافس بشدة منتجات دول متقدمة كثيرة . وكذلك أمام الجميع دول عديدة اعتمدت على الرخص ولم تجن من ذلك شيئا يذكر .

وعلى هذا وبخلق الهياكل الاساسية للصناعة من عمالة مدربة وخبراء الانتاج والمواد والاسواق وتكوين مجموعات تصميم وتطوير ومطوري مواد ومطوري انتاج وباحثين في ذلك يزدادون خبرة وحنكة مع استمرار استخدامهم للتكنولوجيا بعد استيعابها بالتدريب والاستعمال والممارسة واستحداثها بالبحث ، يمكن الاعتماد على النفس والاستقلال والتقدم والانطلاق في تصميم وتطوير وابتكار السلع والمعدات وانتاجها وتصديرها على أسس حقيقية ثابتة وقوية تتيح التقدم والنجاح الاقتصادي المتين ، مدعما بالاسس الحضارية القديمة الراسخة في الوجدان الانساني العربى .

مجالات العمل :

ولكن بعد هذا .. الى أين الاتجاه ؟ هل تستمر الصناعة في نفس المجالات الحالية أم تعدل مسارها أم تتسع مجالاتها ؟
الفصل في ذلك هو دراسات الجدوى للمجالات

يحدد اسعار الاجزاء والمكونات المكملة غير المنتجة محليا ويضيف أتاوة من ٢ إلى ٥ / من قيمة المنتج النهائى الى تلك الاسعار . وما الفائدة الفعلية للتصدير في حالات مثل هذه الرخص حيث أن القيمة المضافة في التجميع تعتبر ضئيلة بالقياس الى العائد الاقتصادي الكلى من عملية التصنيع المتكاملة حين يتحمل المنتج كل تكاليف التطوير والابتكار والتصميم ودراسات السوق ودراسات المواد وطرق الانتاج وغيرها ، بالاضافة الى المكسب على كل هذا . كذلك سوف لا يضيف هذا التصدير أى تقدير للامكانيات التكنولوجية للدولة المصدرة بل على العكس سيشير الى التخلف والعجز عن ملاحقة التطور والتقدم ذاتيا . ولذلك تعجب كثيرا أن المنتجات « المحلية » في العادة تفوق في السعر مثيلاتها المستوردة وذلك للأسباب السابق ذكرها مما يستوجب طلب الحماية من الدولة ؛ وهو ما يدل على أن باقتصاديات الانتاج خلل شديد مرده في الغالب الى الرخصة كما سبق توضيحه . ومثالا لذلك أن بعض المنتجات المنتجة من رخص في أحد الاقطار العربية يعلن عنها بأنها أرخص من سعر المستورد بمقدار ٢٠ - ٢٠ / وهم بذلك يقولون ان السعر الحقيقي اكثر من المستورد بمقدار ٧٠ - ٨٠ / حيث أن الحماية الجمركية في هذه الحالات تصل الى حوالى ١٠٠ / من سعر المنتج !! وهم بذلك يتكسبون فقط من الحماية الجمركية بصرف النظر عن العائد الاقتصادي الحقيقى للانتاج ، والذي يتم بتكلفة حقيقية أعلى من نظائره المستوردة وهذه خسارة حقيقية للاقتصاد القومى . ويتبين من ذلك ان الرخص قد عطلت آليات السوق الحقيقية وألغت الحاجة الى خبراء الاسواق والاقتصاد الحقيقيين الذين كان عليهم العبء الأول في دراسات الاحتياج ودراسات الجدوى الاقتصادية ، ثم العبء الأخير في تقييم نجاح المنتجات واستنباط الاتجاهات المستقبلية في احتياجات الاسواق وقدراتها المادية من اجل تحديد اتجاهات واحتياجات وحدود تطوير المنتجات واستحداثها .

النتيجة

يتضح مما سبق أن الاستخدام المستمر لرخص الانتاج الخارجية قد سبب تبعية Infantile لصيقة للتكنولوجيا الاجنبية منعت انشاء الهياكل الاساسية (Infrastructure) للصناعة المتمثلة في خبراء الاسواق والاقتصاد والمطورين والمصممين والمبتكرين وخبراء المواد وخبراء الانتاج والباحثين في ذلك والنظم وقواعد المعلومات المطلوبة لهذا .

وبدون تلك الهياكل الاساسية لا يمكن القيام بالتطوير أو الاستقلال أو الاعتماد على النفس في تصنيع المنتجات الوطنية . وبدونها أيضا لا يمكن القول بأن هناك صناعة حقيقية في الاقطار العربية الى حد بعيد . وما هو موجود في الحقيقة ما هو إلا مجموعة كبيرة من ورش التجميع أو

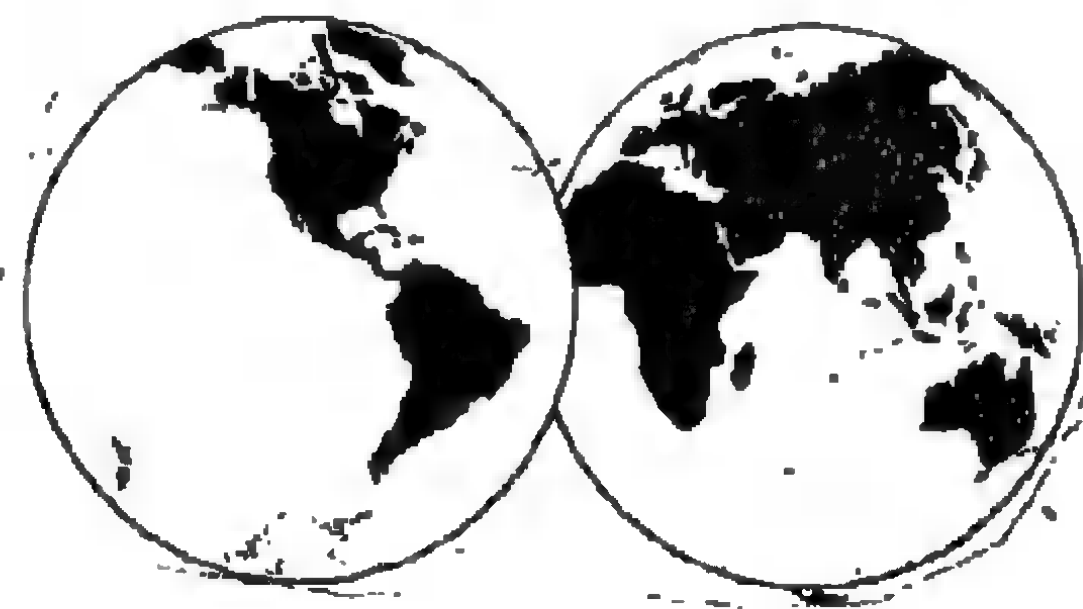
الاحتياج الشديد للمياه الذي يوجب انشاء صناعة متفوقة « لتحلية » مياه البحار على أقل تقدير .
سأما العنصر البشرى المبدع المبتكر ، فلا حدود لمجالاته ويجب تشجيعه في أى مجال يتفوق فيه ويبرز ويجب تنميته وتعضيده والحفاظ عليه حتى يعود على الاقطار بالنماء والتفوق . ومن هنا يجب تكرار مقولة الاستثمار في العنصر البشرى فكثير من البلدان تستثمر بسخاء في افكار وابداعات وابتكارات ابنائها ، ولا تخشى مؤسساتها المالية في مد يد التمويل لهم . فالعائد دائما يعم الجميع بغض النظر عن بعض الفشل لبعض هذه الابداعات والابتكارات .

وفي المجالات الصناعية سابقة الذكر وبالعنصر البشرى القادر يجب التفوق واستحداث التكنولوجيا في تلك المجالات ، وذلك بالبحث العلمى والتطبيقى وانشاء المراكز البحثية لذلك ، والاغداق عليها بالامكانيات وتيسير كل السبل والوسائل المادية والبشرية المطلوبة وانشاء المعامل والمصانع التطبيقية والتجريبية لوضع الابحاث العلمية والتطبيقية موضع التنفيذ حتى يستفاد من تلك التكنولوجيا المستحدثة وخلق صناعة حقيقية قوية ومستقلة .

بهذا يمكن ان ننفض التبعة والخضوع الصناعى عن كاهل الاقطار العربية ونقلها الى مصاف الدول ذات القدرات الاقتصادية الحقيقية التى تمثل قوة الاستقلال ثم الانتقال في مرحلة الانطلاق الى آفاق التقدم والرخاء والقدرة على التعاون مع دول العالم المتقدم على قدم المساواة والاحترام النابع من التقدير □

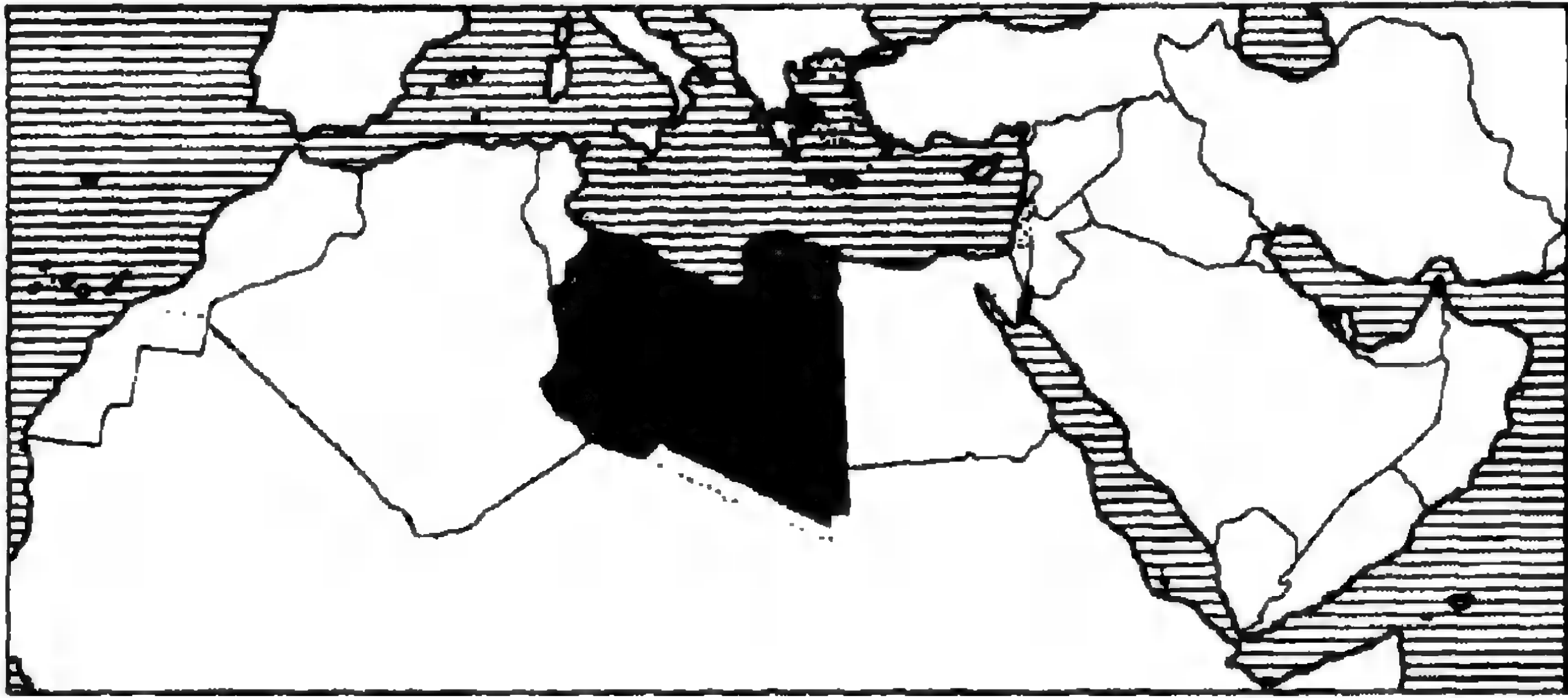
المختلفة التى فى الغالب ما تجد ان الصناعات المعتمدة على مصادر الثروة الطبيعية والبشرية التى حبا الله بها هذه الاقطار هى التى تثبت جدواها .. فالثروة البشرية بمقدار ما يمكن أن تبدع وتبتكر وتحتاج ، والثروة الطبيعية بما يمكن أن تكون أكثر عطاء وسخاء ونقاء وغنما .

وحيث ان الاقطار العربية قد حباها الله بثروات عديدة خاصة منها البترول والطاقة الشمسية والمعادن المختلفة والأراضي الشاسعة .. فالاتجاه الطبيعى هو فى صناعات البترول والبتروكيماويات ومجالات استخدام الطاقة الشمسية وصناعات السيليكون (من الرمال الكثيرة !) والصناعات التعدينية والاسمنت والاسمدة و.. والصناعات الزراعية المراعى بالجنوب أو الشمال .. الخ . هذا بالإضافة الى صناعة أدوات وماكينات ومصانع تلك الصناعات .. أما بخصوص اعتبار العالم العربى كتجمع اقتصادى « متعاون » ونظرا لتباعد المسافات بين هذه الاقطار ، لذلك فان صناعات النقل والمواصلات والتفوق فيها يكون الزم فمثلا تواجد صناعة متفرقة للطرق أو المركبات الصحراوية أو السكك الحديدية فائقة السرعة أو صناعة اقمار الاتصالات واحتياجاتها ... يمكنها ربط تلك الاقطار بطريقة أفضل تسهل عمليات التبادل التجارى والصناعى والبشرى وتوفر العنصر الاقتصادى للتكامل الصناعى . كذلك العالم العربى كسوق كبير له احتياجات اخرى ذات طبيعة خاصة يجب اعتبارها فى خصائص المنتجات وليس هناك أقدر على تلبيتها إلا الدراسة والتحقيق الذاتى ، وذلك مثل



تمتير

النزاع الليبي التشادي والتحكيم الدولي



السيد عوض عثمان

والمطالبة التشادية للسودان - بصورة خاصة - بوضع حد للوجود العسكري الليبي على أرضها وإلغاء تسهيلات التحرك الممنوحة للفيلق الاسلامي والقوات الموالية لليبيا ، فقد نجحت جهود الوساطة الافريقية ، خاصة الجزائرية ، في تهيئة اول لقاء مباشر بين العقيد معمر القذافي والرئيس التشادي حسين حبري ، في ٢١ يوليو ١٩٨٩ ، بالعاصمة المالية ، باماكو ، في قمة افريقية مصغرة ، التي رغم فشلها في التوصل الى تسوية شاملة ، الا انها عادت الطريق امام استمرارية مساعي التسوية . وفي هذا السياق ، استقبلت العاصمة الليبية ، في ٤ اغسطس ١٩٨٩ ، وفدا تشاديا رفيع المستوى لاستكمال المباحثات التي بدأها الزعيمان في مالي .

اتفاق الجزائر :

في عشية احتفالات الجماهيرية الليبية بالذكرى العشرين لثورة الفاتح من سبتمبر ، والتي توافقت مع احتفالات مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، وفي اطار هذه المناسبة والتي اعتبرتها القيادة الليبية كم مناسبة للمراجعة الذاتية الشاملة لكل عناصر التجربة الليبية في العقدين الماضيين واعادة تقييم

يمثل الاعلان الليبي - من جانب واحد - في مطلع الثلث الاخير من نوفمبر ١٩٩٠ ، بقطع الحوار مع تشاد على مستوى اللجنة الثنائية التي تشكلت لايجاد حل سياسي للخلاف الحدودي بين البلدين حول شريط اوزو ، يمثل تطورا جديدا في « دراما » الازمة التشادية ، تتزايد اهميته بالنظر الى تداعيات الحرب الاهلية التشادية المسلحة الجارية ، وسقوط العاصمة التشادية في ايدي قوات الحركة الوطنية للانقاذ - المعارضة المسلحة - ومايعنيه ذلك من انعكاسات على تطورات ومستقبل التسوية السلمية للازمة بين البلدين .

فمنذ قبول الدولتين وقف اطلاق النار ، في ١١ سبتمبر ١٩٨٧ ، تراجع الخيار العسكري مفسحا المجال امام الخيار السياسي والدبلوماسي ، من خلال وساطات متعددة . وتبع ذلك اعتراف الجماهيرية الليبية ، في مايو ١٩٨٨ ، بحكومة الرئيس التشادي حسين حبري ، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، في ٣ اكتوبر ١٩٨٨ ، وعلى الرغم من الاتهام السوداني لتشاد بتشجيع القتال بين القبائل السودانية في اقليم دارفور ،

ناحية ثانية ، وافساح المجال للوساطات الدبلوماسية والمساعى الحميدة في محاولة استباقية للتوصل الى تسوية سلمية قبل انقضاء المهلة المنصوص عليها في الاتفاق ، من ناحية ثالثة . وقد شهدت هذه الفترة تطورات متعددة ، من ابرزها :

(١) القتال على الحدود السودانية - التشادية : أعلنت تشاد عن تدميرها لاعداد من قوات « الفيلق الاسلامي » الليبي ، وتدميرها لقاعدة عسكرية كبيرة لهذه القوات على الحدود السودانية - التشادية . واصدرت السفارة التشادية في باريس - في ٢ / ١١ / ١٩٨٩ - بيانا استنكرت فيه الحكومة التشادية « التورط الليبي المباشر في اعتداءات الفيلق الاسلامي على تشاد ، ورات في ذلك خرقا للاتفاق - الاطار للسلام بينهما ، متهمة ليبيا بمعاودة التدخل في شئونها الداخلية . ونفت ليبيا من جانبها هذه المزاعم ، مؤكدة تمسكها بالاتفاق - الاطار ، موضحة ان احداث نجامينا بمثابة صراع على السلطة بين التشاديين انفسهم وان تورط الفيلق الاسلامي محض خيال وادعاء لا اساس له ، وطالبت رئيس منظمة الوحدة الافريقية تشكيل لجنة لزيارة المواقع التي ذكرت نجامينا ان المعارك دارت بها ، وذلك للتأكد من كذب الادعاءات بوجود عناصر ليبية تشارك في هذا القتال ، وارسال لجان للتفتيش عن الاسرى الليبيين الموجودين في تشاد للتأكد من سلامتهم ، لانه من الممكن ان تكون تشاد قد دفعت بهم الى ساحة القتال للتخلص منهم ولاثبات ادعاءاتها بوجود عناصر ليبية مشتركة في القتال بين قوات نجامينا وقوات المنشقين عنها . وعلى صعيد آخر ، نفت ليبيا في ١٧ / ١١ / ١٩٨٩ ، مزاعم تشادية بان السلطات الليبية قد فرضت قيودا على المواطنين التشاديين المقيمين فيها ، ووصفت هذه المزاعم بانها لا تستند على اي اساس او منطق سليم ، لأن ليبيا فتحت حدودها مع كافة الاشقاء ولا تجد حرجا في اقامة المواطنين الافارقة في اراضيها . وجددت ليبيا في ١٠ / ١٢ / ١٩٨٩ ، رفضها لاتهام الرئيس التشادي في شأن « سياسة العدوان الليبية » إزاء بلاده ، معتبرة انه يسعى الى اخفاء هزيمة قواته في المعارك ضد المعارضين التشاديين والتي جرت في منطقة دارفور السودانية . كما ان اشارة الرئيس التشادي الى ان الحرب لم تنته وانه يجب الابقاء على القوات الفرنسية في تشاد لهدوء قاطع على ما يفكر فيه حبرى ويخطط له لتصعيد الموقف والتهرب من تنفيذ اتفاق الجزائر ، في حين تؤكد ليبيا التزامها بهذا الاتفاق ، ولكنها ستتخذ الاجراءات اللازمة اذا ما استمر الجانب التشادي في تجاهله للالتزامات المترتبة عليه .

من ناحية اخرى ، وزعت تشاد مذكرة حيث اجتمع وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا ، اعلنت فيها ان ليبيا انتهكت بصورة دورية اتفاق وقف

السياسات الليبية - داخليا - وخارجيا ، واستكشاف وبدء مرحلة جديدة ، وقعت ليبيا مع تشاد « اتفاقية - اطار » للسلام بينهما ، وقعها وزيرا خارجية البلدين في الجزائر ، تضمنت تعهد الطرفين بحل خلافهما الحدودي اولا بكل الوسائل السياسية ، بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب ، وفي غياب حل سياسي لخلافهما ، يلتزمان بطرح الخلاف امام محكمة العدل الدولية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحل القانوني المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع الموجودة فيها حاليا بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٨٩ في المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف مراقبين افريقيين . ويمتنعان عن اي وجود جديد على اي صورة كانت ، تنفيذ هذا الانسحاب الى مسافة يتم الاتفاق عليها ، احترام الاجراءات اللازمة هذه الى ان تصدر محكمة العدل الدولية قرارا نهائيا بخصوص الخلاف الحدودي . ويتعهدان بالتوقف عن اي شكل من اشكال الاعتداء ، والعمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادي ومالي بين البلدين . وقد اقر الطرفان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق . وقد واكب توقيع هذا الاتفاق خطوة تشادية باطلاق بعض الاسرى الليبيين « كدليل حسن نية » من جانب تشاد . غير ان هذه الخطوة كانت قاصرة عن مواكبة الاجراء الليبي باطلاق سراح جميع الاسرى التشاديين ، في خطوة من جانب واحد .

وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق يمثل خطوة هامة في تطورات الأزمة التشادية - الليبية وتعقيداتهما ، فان مهمة اللجنة الثنائية لم تكن سهلة في تجسيد هذا الاتفاق على ارض الواقع . فقد واجهت المباحثات الليبية - التشادية مرة اخرى مشكلة الاسرى الليبيين ، حيث اصرت ليبيا على ضرورة اطلاق سراحهم ، في حين تطالب تشاد وترهن ذلك بالتوصل الى اقرار اتفاقية ثنائية لحل مسألة شريط اوزو الحدودي بصورة جذرية ، لأن القوات الليبية لاتزال متمركزة فيه . وازاء هذا التباين في وجهات النظر ، تم تعليق المفاوضات الثنائية في الاسبوع الاخير من اكتوبر ١٩٨٩ . ورجح ان السبب المباشر لذلك ، كان اصرار تشاد على تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق - الاطار ، قبل المرحلة الاولى (تنص المرحلة الاولى على العمل على حل الخلافات سياسيا وبالمفاوضات الثنائية او عن طريق المصالحة . أما الثانية فتلحظ اللجوء الى محكمة العدل الدولية اذا فشلت التسوية السياسية وبعد نفاذ كل الوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة ، في اشارة الى الخلاف على اوزو .

تداعيات وتطورات ما بعد اتفاق الجزائر :

تعد الفترة التالية لتوقيع اتفاق الجزائر مزيجا من تبادل الاتهامات ، من ناحية ، وتواصل مباحثات اللجنة الثنائية بصورة دورية ما بين طرابلس ونجامينا ، من

التي يتزعمها القائد التشادي السابق المنشق - ادريس ديبي - أكدت ان القوات الحكومية التشادية هاجمتها في دارفور ، فصدت الهجوم ولاحقتها في الاراضي التشادية ووسط اجواء هذا التوتر ، تواصلت اجتماعات اللجنة الثنائية ، في ليرفيل ، في ٢٧ / ٣ / ١٩٩٠ ، في اطار الوساطة التي يقوم بها رئيس الجابون ، وانتهت دون حدوث تغيير في مواقف الطرفين ، نتيجة اصرار ليبيا على المطالبة - كشرط مسبق - باطلاق سراح الاسرى الليبيين المحتجزين في تشاد قبل البدء في اي مفاوضات لايجاد تسوية للنزاع الحدودي ، وفي المقابل ترفض تشاد ربط التسوية باطلاق هؤلاء الاسرى .

وقد عكست هذه التطورات نفسها على اقدام فرنسا على ارسال تعزيزات عسكرية الى تشاد - دون ان يستهدف هذا الاجراء الدخول في مواجهة مع القوات الليبية ، وانما يأتي في اطار اجراءات لحماية وحدات من الجيش الفرنسي في قاعدة ابيشي العسكرية التي تبعد ١٦٠ كم من الحدود السودانية قرب منطقة شهدت قتالا .

وفي سياق التداعيات ، احتجت الجماهيرية الليبية ، في ١١ / ٤ / ١٩٩٠ ، لدى تشاد على الحملة الاعلامية والسياسية التي ينظمها المسئولون التشاديون ضد ليبيا ، الى حد استدعاء الخارجية الليبية للقائم باعمال سفارة تشاد في طرابلس وابلاغه بهذا الاحتجاج ، ومن جانبها ، اعلنت تشاد في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٠ ، ان قواتها قتلت ١٠٣ من الجنود « المرتزقة » مدعومين من ليبيا ، في معركة نشبت قرب حدودها مع السودان ، واتهمت طرابلس بالاصرار « الجنوني » على الاطاحة بالرئيس حبري ، وان هذه المعركة الجديدة « تظهر الاصرار الجنوني والفاضح لنظام طرابلس التوسعي في مسعاه المدمر واليأس لتمزيق تشاد » .

واعقب ذلك اعلان وزير الخارجية التشادي ان بلاده قررت إحالة نزاعها الحدودي مع ليبيا الى محكمة العدل الدولية بعد ان وصلت المفاوضات بينهما الى طريق مسدود .

وفي محاولة لتهدئة وإنهاء هذا التوتر ، أفادت مصادر فلسطينية ان الرئيس ياسر عرفات أوفد في الأسبوع الاخير من ابريل ١٩٩٠ ، مسئولوا كبيرا في منظمة التحرير الفلسطينية ، كمبعوث شخصي ، الى نجامينا وطرابلس ، للوساطة ، التقى بالزعيمين : الليبي والتشادي ، ووزيرى خارجية البلدين . وقد تركزت الاتصالات الفلسطينية مع الجانبين على صيغة إحالة النزاع في شأن أوزو الى محكمة العدل الدولية ، بعد فشل التوصل الى حل توفيقي ، قبل مرور عام على اتفاق الجزائر .

بيد أن تشاد ، عادت في مطلع مايو ١٩٩٠ الى الحديث عن تحرك جديد « للقوات الليبية » من أجل شن هجوم

اطلاق النار . وأشارت المذكرة الى أن « الموقف مثير للقلق » . و « وقف اطلاق النار ينتهك بهفة دورية بعدوان ليبيا عن طريق اقليم دارفور السوداني » ، متهمة ليبيا برفض مناقشة سبب النزاع حول أوزو . وبرغم تبادل الاتهامات ، فإن الطريق لم يوصد امام مساعي التسوية وتواصل مباحثات السلام . وفي هذا السياق ، أفادت وكالة الجماهيرية للانباء ، في ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ ، بوصول وزير الاعلام التشادي الى طرابلس للمشاركة في اعمال اللجنة التشادية - الليبية المشتركة ، واشادته بان اللقاءات التي اجراها مع المسئولين الليبيين كانت مفيدة وبناءة في وضع قاعدة صلبة للعلاقات الاخوية بين الشعبين الليبي والتشادي . وحول ذات المعنى ، عبر الرئيس التشادي في اول يناير ١٩٩٠ ، عن ان بلاده ترغب في التوصل الى حل سياسي لنزاعها مع ليبيا حول شريط أوزو ، موضحا ان الشعبين الشقيقين ، الليبي والتشادي ، مهيئان للتضامن الاخوي اكثر من المواجهة الحاقدة وذلك بحكم روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة . وتواصلت مساعي ومباحثات السلام ، حيث جرت في ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٩ ، مباحثات ومشاورات بين ممثلين من الخارجيتين ، المصرية والليبية ، لانهاء الازمة التشادية بشكل نهائي ، في اطار جهود القيادة السياسية المصرية - بوصفها الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية - لجل المنازعات الافريقية بالطرق السلمية . وفي السياق نفسه ، كانت الوساطة الفلسطينية ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامينا في ٨ / ١ / ١٩٩٠ ، في اعقاب محادثات اجراها مع الزعيم الليبي في محاولة لتجاوز الصعوبات التي تعترض تطبيق اتفاق الجزائر .

ولم تدم طويلا هذه الاجواء المواتية للتسوية السلمية ، حيث عادت تشاد في ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ ، الى اتهام الجماهيرية الليبية ، في مذكرة وزعتها سفارتها في باريس ، بعرقلة تسوية النزاع الحدودي القائم بين البلدين وياظهار « رغبة واضحة في الانتقام وفي متابعة اعتداءاتها » ، وذلك من خلال الانتهاكات الليبية المنتظمة لوقف اطلاق النار انطلاقا من السودان ، وان ليبيا اغفلت « تماما مسألة الخلاف الحدودي » علما بانه الموضوع الرئيسي للاتفاق - الاطار في الجزائر . كما اتسعت دائرة الاتهام التشادية لتشمل السودان ، بالاشارة الى ان القادة السودانيين « اختاروا بشكل لا رجعة فيه معسكر اعداء تشاد » . وبدورها نفت ليبيا هذه الاتهامات ، وانها لا علاقة لها مطلقا بالصراع الدائر بين التشاديين ، وجددت مطالبتها بمنظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة لزيارة المواقع التي ذكرت حكومة تشاد ان المعارك دارت فيها للتأكد والتحقق من عدم صحة الادعاءات التشادية بوجود تدخل ليبي في هذه المعارك . وجدير بالذكر ان قوات الحركة الوطنية للانقاذ ،

في غاية الخطورة في العلاقات الافريقية في المنطقة ، كما ان اطلاق سراح الليبيين في حد ذاته غير كاف ، لأن الشاحنات والنصائح التي كانت تحملها يجب الافراج عنها ، الى جانب تقديم تشاد تعويضات عن الخسائر الناجمة عن هذا السلوك . وبطبيعة الحال ، مثلت أزمة الشاحنات تصعيدا جديدا في التدهور الحادث في العلاقات الليبية - التشادية . بيد أن ذلك لم يقف حائلا دون بذل وساطات جديدة للتسوية ، منها : دعوة مصر الى عقد قمة ثلاثية بالقاهرة ، وقد رحبت الاطراف المعنية بذلك ، وجرت اتصالات بهذا الشأن ، دون أن تسفر عن النجاح في عقد القمة ذاتها . وعادت القيادة الفلسطينية وساطتها ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامنيا ، في ١٩٩٠/٧/٢٢ ، التقى خلال زيارته ببعض الأسرى الليبيين ، بعد موافقة الرئيس التشادي . كما نهجت السودان سلوك مصر ، وأعلنت عند عزمها التوسط لعقد قمة ثلاثية .

(جـ) الاعلان التشادي بقبول التحكيم الدولي : في مطلع الاسبوع الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وبعد فشل الاجتماع السادس في المحادثات الثنائية في إطار اللجنة المشتركة المكلفة بتسوية النزاع الحدودي بين البلدين . أعلن وزير الخارجية التشادي أن بلاده ستقبل التحكيم الدولي « شرط أن يكون مطابقا للقانون الدولي » ، بيد أنه اضاف ان الباب لم يوصد امام التوصل الى تسوية ، ولكن « اذا لم يتم التوصل الى اتفاق خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، ينبغي على كل من البلدين أن يبدأ في سحب قواته من المنطقة المتنازع عليها بموجب معاهدة السلام في الوقت الذي ينتظر فيه حكم المحكمة » . وحملت تشاد ليبيا مسؤولية حدوث هذا الفشل نتيجة اصرار الوفد الليبي على الحصول ، قبل أي شيء ، على اطلاق سراح اسرى الحرب الليبيين ، في الوقت الذي لا تشكل فيه مسألة الأسرى سوى أحد بنود « التسوية الشاملة للخلاف » .

وقمة تساؤل يثار حول عدم مواكبة تشاد لخطوة ليبيا بالافراج الكامل عن جميع الأسرى التشاديين لديها ؟ يرى بعض المحللين ان تشاد تحاول استغلال مسألة الأسرى الليبيين كورقة ضغط في مفاوضاتها مع ليبيا ، لأن من شأن ذلك ان يدفع ذويهم الى إلقاء تبعة احتجازهم على عائق القيادة الليبية ، مما قد يجبرها على التنازل في قضية أوزو في مقابل اطلاق سراحهم . كما كما أن تشاد ترغب في إثارة الأسرى انفسهم ضد قيادتهم ، خصوصا وانها نجحت جزئيا في تحقيق ذلك من قبل ، كما تستغل اعتبار أن مطلب الافراج عن الأسرى مطلباً شعبياً ملحا .

(د) القمة الثلاثية في الرباط :

في محاولة أخيرة ، وقبيل أيام قليلة من إنقضاء المدة المنصوص عليها في اتفاق الجزائر ، نجحت الدبلوماسية

على القوات «التشادية عبر السودان ، وان طابورا من « الفيلق الاسلامي الليبي » غادر قاعدة كفرة السبت في اتجاه منطقة دارفور السودانية ، بهدف مهاجمة قوات الجيش الوطني التشادي المتمركزة على الحدود بين تشاد وليبيا ، واعتبرت ذلك دليلا اضافيا على الارادة الليبية وعزمها على تفكيك تشاد وضمها . وقد نفت ليبيا ذلك ، معتبرة ان هذه المعارك تندرج في اطار الحرب الأهلية التشادية بعد فشل الرئيس حسين حبري في تحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار في بلاده ، وأن ليبيا ليس لها علاقة بتلك المواجهة المسلحة ، وليس لديها نية للعدوان على تشاد .

(ب) أزمة الشاحنات :

إحتجت الجماهيرية الليبية لدى الحكومة التشادية على إقدام وحدة من الجيش التشادي ، في خطوة تصعيدية جديدة ، على اعتراض قافلة من عشر شاحنات مدنية ليبية تعمل على خطوط النقل والتجارة بين ليبيا والسودان ، في عمق الأراضي السودانية والاستيلاء عليها واعتقال الاشخاص الذين كانوا على متنها . واستدعت الخارجية الليبية سفير تشاد لديها وأبلغته خطورة هذا الاجراء ، الذي يشكل عملا من أعمال القلاصنة ويهدد سلامة طرق النقل والتجارة والمرور البريء لمواطني البلدين . وطلبت ليبيا ضرورة إعادة هذه الشاحنات وحمولتها كاملة واطلاق سراح السائقين ومدفعهم وتسليمهم في أقرب وقت ممكن . وأتبع ليبيا ذلك بتقديم شكوى الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ودعت من جانبها مجلس الأمن الدولي الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لوقف ما وصفته « بالعدوان المسلح » من قبل تشاد في الأراضي السودانية ، مطالبة تشاد بوضع حد لهذه الممارسات غير المسؤولة التي هي جزء من ممارسات نظام نجامنيا . على الجانب المقابل ، أعلنت تشاد أن هذه الشاحنات كانت عبارة عن قافلة لتموين معارضين تشاديين مسلحين وقوات من « الفيلق الاسلامي » الذي تتولى ليبيا تسليحه .

وفي هذه الاجواء ، واصلت اللجنة التشادية - الليبية المشتركة اجتماعاتها بالعاصمة الليبية ، حيث رفعت ليبيا مؤقتا شرطها المسبق المتعلق بإعادة هذه الشاحنات وركابها ، ومع ذلك ألقت أزمة الشاحنات بظلالها على مجمل هذه الجولة من المباحثات الثنائية . وفي خطوة لتهدئة الأجواء ، أعلنت تشاد في ١٩٩٠/٧/٢٠ ، انها سمحت عشرة أسرى ليبيين الى العراق لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادتهم الى ليبيا . وعقبت الخارجية الليبية على ذلك بأن « وصف الليبيين بأنهم أسرى حرب ، في حين انهم في الواقع سائقون لشاحنات مدنية استولت عليها تشاد ، قد يضر نجامنيا نفسها . واعتبرت ليبيا المسألة بالغة الأهمية والخطورة ، وانها لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وصامتة ، وان تشاد أرتكبت بهذا العمل « سابقة

التحكيم الدولي محل بعض القضايا التي يقدر حلها ثنائياً . من ناحية أخرى ، طلبت تشاد ، في سبتمبر ١٩٩٠ ، من محكمة العدل الدولية رسم الحدود الفاصلة بينها وبين الجماهيرية الليبية .

وفي مطلع أكتوبر ١٩٩٠ ، أعلنت ليبيا إغلاق محطة إذاعة تديرها المعارضة التشادية ، كما طلبت في تطور لاحق ، من المعارضة التشادية - وخاصة من المجلس الديمقراطي الثوري التشادي - الاختيار بين إلقاء السلاح وإخلاء المواقع التي تحتلها قواتها ، وبين الجلاء عن الأراضي الليبية خلال ٧٢ ساعة !! وبطبيعة الحال فإن عرض النزاع على الشريط الحدودي ، والذي تختفى ملكيته الحقيقية تحت غبار التاريخ والميراث الاستعماري والاتفاقيات السرية بين الجانبين ، على محكمة العدل الدولية - والذي من المحتمل أن يستغرق وقتاً طويلاً ، لا يوصل الباب أمام جهود ومحاولات الوساطة والتفاوض المباشر ، فلابد من تهيئة الأجواء ، ذلك أن قرار المحكمة - في حالة صدوره - وفي حد ذاته ، قد يولد مرارة شديدة لأحد أطرافه ، نظراً إلى أنه واجب التنفيذ ويحدد من دون اللجوء إلى حلول وسط من هو الطرف الذي يحق له السيادة على شريط أوزو .

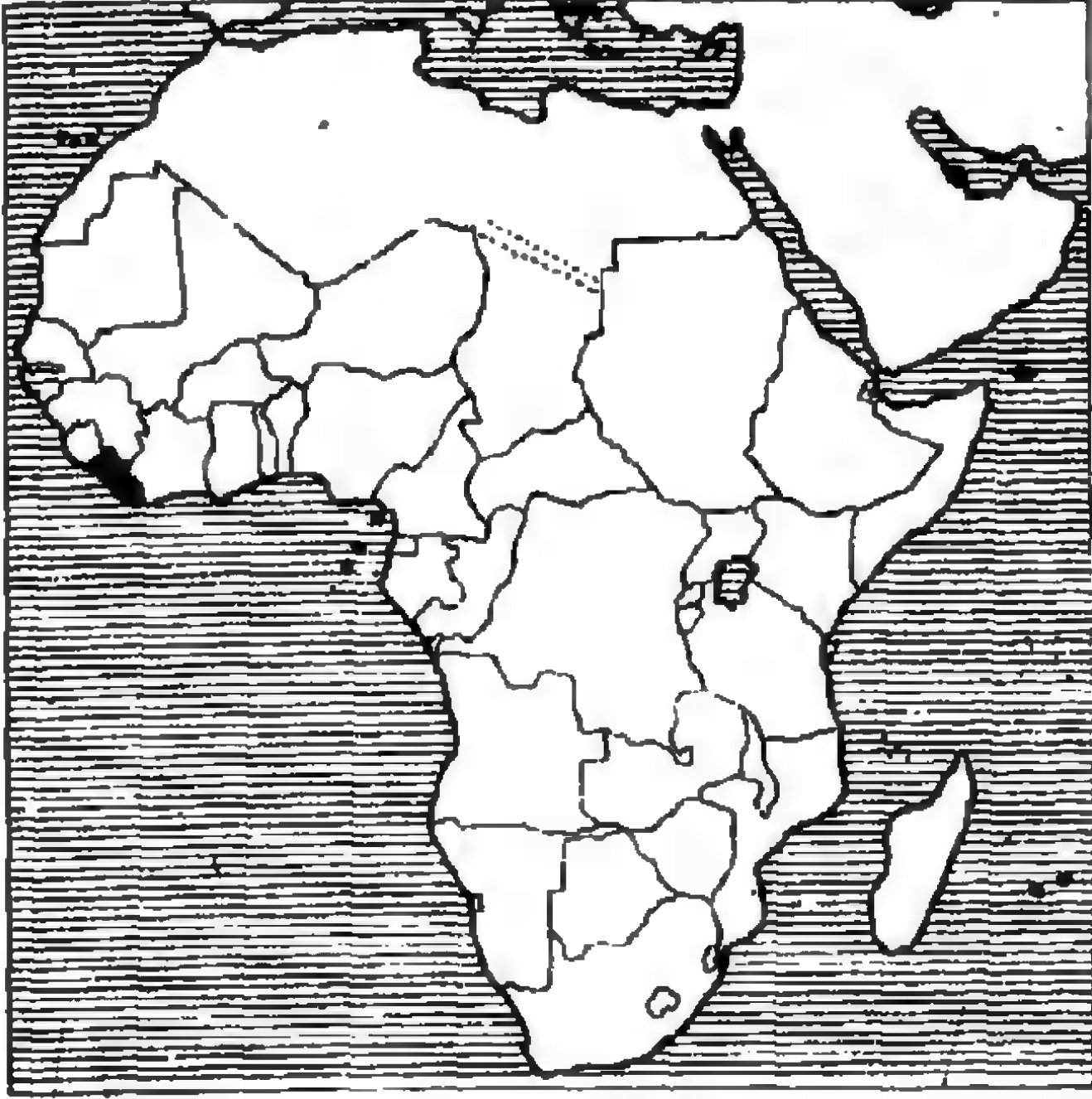
وإذا كانت ليبيا قد فسرت عدم مشاركتها في الاجتماع الثامن للجنة الثنائية المشكلة لإيجاد حل سياسي للخلاف الحدودي بين البلدين حول أوزو ، والذي كان بقراراً عقده في العاصمة التشادية ، في ١٩٩٠/٨/٢٤ ، باتهام الحكومة التشادية لها بأنها السبب في استئناف المعارك في شرق تشاد ، فإن التطورات الأخيرة في تداعيات الحرب الأهلية المسلحة التشادية تلقي بظلالها على مستقبل النزاع بين البلدين . فمما لاشك فيه أن الجولة الأخيرة من الصراع على السلطة بين الأطراف التشادية المتصارعة ، وإزاحة حسين حبري عن سدة الحكم وهروبه إلى الكامبيرون - أن لم يكن مقتله - وإذا ما استقرت الأمور على هذا النحو ، فإن مثل هذا التطور سيكون له انعكاسات على طبيعة الموقف الليبي ، لاسيما في حالة رغبة السلطة التشادية الجديدة . إذا ما توافرت لها مقومات الشرعية - في تغليب الخيار السياسي على الخيار العسكري بخصوص أوزو ، واستئناف الحوار والمباحثات ثانياً ، انتظارا لقرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن . وبطبيعة الحال ، فإن الوضع سيكون مختلفاً ، في حالة افتراض قيام حسين حبري بتجميع قواته ثانية ، والاعتماد على دعم خارجي ، للدخول في جولة جديدة من الحرب الأهلية التشادية ، وهو ما يعني مزيداً من التدهور والتوتر في العلاقات الليبية - التشادية □

المغربية في تهيئة مباحثات قمة ليبية - تشادية ، برعاية الملك الحسن الثاني ، بدأت في العاصمة المغربية ، في الفترة من ٢٣ - ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ ، سبقتها اجتماع لوزيري خارجية البلدين ، لاعداد الصيغة النهائية لاتفاق شامل لانتهاء الخلافات بين البلدين . وخلال هذه المباحثات ، جدد الجانب الليبي مطلبه بإطلاق سراح الأسرى المحتجزين في تشاد كخطوة أولى لبدء حسن النية ، بينما طالب الجانب التشادي بإدراج الموضوع في إطار حل شامل يتفق فيه على عودة شريط أوزو إلى تشاد والتزام عدم تجدد المعارك . وتساعد التشدد حينما تمسك العقيد معمر القذافي « بالحقوق التاريخية للجماهيرية الليبية في شريط أوزو الحدودي » ، في حين اعتبر الرئيس حسين حبري أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض الخلاف القائم وفقاً لاتفاق الجزائر لا يتعارض مع استمرار المفاوضات والدعوة إلى إحلال قوات أفريقية محايدة في المنطقة المتنازع عليها . أما المغرب ، والذي أدار هذه الجولة من الوساطة ، فدعا إلى التزام وقف إطلاق النار ، وإطلاق سراح الأسرى ، واستمرار جهود الحوار للتغلب على الصعوبات التي تحيق بالوضع . وقد قوبل الاقتراح المغربي بالترحيب ، بيد أن خلافات جديدة برزت في المرحلة الأخيرة من المفاوضات حالت دون الاتفاق على إصدار بيان مشترك وتوقيع اتفاق جديد ، إذ تردد أن الجانب التشادي اعترض على مضمون البيان ، واقترح أن يتضمن جرداً بالأفكار والتصورات التي تبودلت بين زعمي البلدين ، مؤكداً على أن طرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية يمكن أن توازيه محادثات جانبية تتعلق بالموضوعات التي اتفق بشأنها ، باستثناء موضوع السيادة على أوزو الذي لم يتم الاتفاق بشأنها والمحصلة أن مجرد اللقاء مجدداً بين زعمي البلدين يمثل تقدماً هاماً ، خاصة وأن البلدين أبديا المزيد من المرونة في التزام متابعة الحوار والاتفاق مبدئياً على مواصلة مجهودات السلام بدلاً من المزيد من التصعيد العسكري .

(هـ) عرض النزاع على التحكيم الدولي :

أفادت وكالة الجماهيرية للأنباء أن ليبيا بادرت منفردة ، في ٣١ أغسطس ١٩٩٠ ، بعرض خلافها الحدودي مع تشاد على محكمة العدل الدولية ، وأن هذه المبادرة الليبية جاءت « تنفيذاً للاتفاقية - الإطار الموقعة بين البلدين في ١٩٩٠/٨/٣١ ، وذلك بعد أن تغذر الوصول إلى اتفاق بخصوص برنامج تنفيذي لها . وتجدر ملاحظة أن هذه ليست السابقة الأولى التي تلجأ فيها ليبيا إلى

تمريز



أبعاد الحرب الأهلية في ليبيريا

محمد مصطفى شحاتة

وبدلاً من أن يلجأ النظام الجديد إلى إستيعاب القبائل الأخرى داخل النظام ، وتزكية الروح القومية والولاء للدولة .. لجأ إلى الاستبداد بالسلطة ، وقصر المناصب العليا في الدولة على أفراد قبيلة « كراهن » التي استخدمت العنف لغرض سيطرتها على القبائل الأخرى . مما أدى إلى تعرض الرئيس « صاموئيل دو » إلى سبع محاولات إنقلابية لم ينجح منها سوى المحاولة الأخيرة التي قادتها الجبهة الوطنية . غير أن الجبهة انقسمت على نفسها إلى معسكرين متنافسين يدعى كل منهما أنه صاحب السلطة الشرعية في ليبيريا . في الوقت الذي نصبت فيه قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حكومة شرعية من زعماء الأحزاب ورجال الأعمال ، ورجال الكنيسة .

والحرب الأهلية في ليبيريا لا يمكن فهمها إلا في ضوء أزمة « التكامل القومي » التي تعاني منها غالبية الدول الأفريقية .. ومن ثم سيتناول هذا التقرير التطور الاجتماعي والسياسي لليبيريا .. ثم يتناول الأحداث الأخيرة .. وينتهي بالسيناريوهات المطروحة لحل الأزمة .
التطور الاجتماعي .. والسياسي :
لا يمكن إدراك حقيقة الصراع الحالي في ليبيريا ،

على عكس ما توقع المراقبون ، فقد أدى سقوط نظام الرئيس « صاموئيل دو » في أغسطس الماضي إلى اشتعال الحرب الأهلية في ليبيريا بين قوات الجبهة الوطنية بقيادة « شارل تايلور » ، وقوات « برنس جونسون » المنشقة على الجبهة الوطنية ، والقوات الموالية للرئيس السابق « صاموئيل دو » بقيادة قائد حرسه « ديفيد ميفال » .

وجذور الحرب الأهلية في ليبيريا تمتد إلى تاريخ تأسيس الدولة عام ١٨٢٢ ، عندما احتكرت طبقة « الليبرو - أمريكيين » السلطة وأنكرت على أبناء البلاد الأصليين ممارسة حقوقهم السياسية التي نص عليها الدستور ، وشكلوا حزب « المحافظين الحقيقيين » الذي ظل يحكم ليبيريا حتى عام ١٩٨٠ .. غير أن المشكلة لم تتبلور بشكلها الحالي إلا في بداية الثمانينات بعد أن تولى الرئيس صاموئيل دو السلطة إثر إنقلاب عسكري أطاح بالرئيس السابق « وليم تولبرت » ، وجاء بقبيلة « كراهن » التي ينتمي إليها الرئيس « صاموئيل دو » إلى قمة السلطة .. وهي المرة الأولى في تاريخ ليبيريا السياسي التي يتولى فيها الحكم زعيم من أبناء ليبيريا الأصليين .

الحقيقيين » الذى إحتكر كافة السلطات حتى عام ١٩٨٠ ، فلم يكن مسموحا للأفريقيين بتشكيل الأحزاب السياسية ، أو تقلد المناصب العليا فى الاقتصاد والإدارة .. وكانت هذه المشكلة مصدرا للصراعات المستمرة داخل ليبيريا منذ تأسيسها غير أنها لم تشكل خطرا حقيقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية وظهور حركات التحرر الوطنى فى القارة ، فتعرضت النخبة الحاكمة الى ضغوط مباشرة من جانب الشعب الليبيرى ، وضغوط غير مباشرة من جانب الشعوب الأفريقية المجاورة فى منطقة غرب أفريقيا .

وأرغمت هذه الضغوط النخبة الحاكمة على إدخال بعض التغييرات على النظام السياسى والاجتماعى ، فإنتهج الرئيس « وليم تويمان » الذى تولى السلطة عام ١٩٤٤ سياسة « الوحدة الوطنية » بهدف القضاء على مفهوم الشعبين داخل الدولة الواحدة .. وبدأ تطبيق هذه السياسة عام ١٩٤٥ عندما أقرت السلطات منح حق الاقتراع للسكان الأصليين الذين يملكون أراض وعقارات فقط ، والسماح لهم بشغل بعض الوظائف فى الحكومة .. إلا أن هذه السياسة لم تقض على التفاوت السياسى والاجتماعى بين المواطنين ، رغم أن ليبيريا بدأت تنعم بميزان مدفوعات إيجابى ، (وتمييزانية لاتعانى من العجز بفضل سياسة « الباب المفتوح » التى أدخلها الرئيس تيمان) والتى شجعت الشركات الأجنبية خاصة شركة فيرستون الأمريكية على إستثمار رؤوس أموالها فى زراعة اشجار المطاط على نطاق واسع ، وإستخراج الحديد والماس من المناجم .

والواقع أن حزب المحافظين الحاكم وهو يمثل الطبقة الحاكمة والفئة العليا والقيادية فى المجتمع لم يحظ بتأييد القاعدة الشعبية العريضة سواء فى المدن ، أو القرى ، أو المناطق الريفية .. مما أدى إلى قيام جماعة أطلقت على نفسها « التحالف التقدمى لليبيريا » بتنظيم مظاهرات جماهيرية ضخمة فى إبريل ١٩٧٩ احتجاجا على تفشى الفساد السياسى والإدارى . وهزت هذه الاضطرابات الكيان السياسى لليبيريا ، واضطرت السلطات إلى الاعتراف بالتحالف حزبا سياسيا مشروعا تحت إسم « حزب الشعب التقدمى » .. كما اضطرت الى تطبيق الاقتراع العام طبقا لمبدأ رجل واحد - صوت واحد لأول مرة فى تاريخ ليبيريا ، وسمح الرئيس الليبيرى تولبرت الذى تولى السلطة عام ١٩٧١ لمزيد من الأفريقيين الأصليين يشغل مناصب هامة فى الحكومة ، وعين نائبا له من الأفريقيين هو الأسقف بينى وارتر .

غير أن التدهور الاقتصادى وتفشى البطالة والفساد وتورط أسرة الرئيس « تولبرت » فى التجارة غير المشروعة أدى إلى تصاعد الاستياء الشعبى .. وفى الثانى من إبريل ١٩٨٠ قاد الرقيب « صامويل دو » إنقلابا عسكريا دمويا أطاح بالرئيس وليام تولبرت وأسرتة ،

والأسباب المباشرة الكامنة وراءه إلا فى ضوء تباين التركيب الاجتماعى والسياسى للمجتمع الليبيرى .. فكلما كان المجتمع متجانسا فى معتقداته وفى أصوله الأثنية .. كلما كان أكثر إستقرارا وتماسكا ، وعلى النقيض من ذلك فإن إختلاف التركيبة الاجتماعية يعرض الحياة السياسية والاجتماعية للتصدع خاصة إذا ساد التنافس والصراع بين الطوائف وبعضها البعض .

ويبلغ عدد سكان ليبيريا حوالى ٢,٥ مليون نسمة ، ١٠٪ منهم من اللاجئين الأمريكيين السود ، والباقى يمثل أبناء ١٦ قبيلة يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات قبلية هى :-

١ - مجموعة ميند - تان وتضم قبائل الكونو التى تقطن شمال ليبيريا على الحدود مع غينيا ومالى ، وقبائل الفاي وهم أكثر القبائل تقدما ويعتق ٩٠٪ من أفرادها الدين الإسلامى .

٢ - مجموعة غرب الأطلنطى وتقطن الجزء الشمالى الغربى لمنطقة قبائل الفاي وتضم قبائل الجولا ، والكيس وهم أول من أستوطنوا ليبيريا ، ومعظم أفراد هذه القبيلة وثنيون فى عقائدهم وتقاليدهم .

٣ - مجموعة ماندى - فو Mande - Fo وتقطن الجزء الشمالى والجزء الغربى من منطقة قبائل الجولا ، وتتكون من ثمانى قبائل رئيسية .

٤ - مجموعة كرو KRU وتعتبر أكبر المجموعات الأربع وتقطن مساحة كبيرة تشمل المقاطعة الشرقية وجزءا من المقاطعة الوسطى والساحل ، وتتألف من عدة قبائل أهمها قبيلة جيو ، والباسا . وهذه المجموعة لها لغتها الخاصة وصفاتها الزنجية الخالصة .

ويقسم الهيكل الإدارى لليبيريا الى مناطق ، وكل منطقة تنقسم إلى ٤ عمادات ، وكل عمادة تنقسم الى عدة عشائر وقرى .. وتتكون العمادة من مجموعة أفراد ينحدرون من أصل قبل واحد ، ويرأسها « زعيم » وهو السلطة العليا فى النظام القبلى وهو المفوض الإدارى المسئول أمام الحكومة ، ويجمع بين السلطة الادارية والتشريعية طبقا لعادات وتقاليد القبيلة . أما الدستور الليبيرى فقد وضع عام ١٨٤٧ وهو مشابه فى نصوصه للدستور الأمريكى فتركز السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، ويتم إنتخابه كل ٤ سنوات ، وتركز السلطة التشريعية فى مجلس الشيوخ الذى ينتخب كل ٦ سنوات ، ومجلس النواب الذى ينتخب كل ٤ سنوات . ومنذ ظهور ليبيريا فى غرب إفريقيا عام ١٨٢٢ م عندما إشترت الجمعيات الانسانية الأمريكية مقاطعة على ساحل غرب إفريقيا لتكون موطننا لزنج أمريكا بعد تحريرهم .. منذ ذلك الحين ظهرت فى ليبيريا طبقة جديدة تعرف باسم « الأمريكو - ليبيرين » وهؤلاء رغم إنحدارهم من أصل أفريقى إلا أنهم شكلوا مجتمعا خاصا بهم فى المدن الساحلية ، وأسسوا حزب « المحافظين

« مونروفيا » ولم تتمكن قوات الرئيس صاموئيل دو من التصدي لهجماتها ، مما أرغمه على طلب التدخل العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء التمرد الذي يهدد حكمه .

غير أن الولايات المتحدة لم تستجب لطلب الرئيس دو واكتفت بإرسال قوة أمريكية مؤلفة من حاملة طائرات هليكوبتر والفى جندى من مشاة البحرية الأمريكية قرب ساحل ليبيريا لحماية الرعايا الأمريكيين في ليبيريا البالغ عددهم ١٠٠٠ أمريكي ، والرعايا البريطانيين البالغ عددهم ٢٥٩ بريطاني . وأعلنت واشنطن على لسان ريتشارد بوش المتحدث الصحفي باسم الخارجية الأمريكية : أن القوة الأمريكية قرب ساحل ليبيريا هي لانقاذ المدنيين وليس لها أى دور عسكري .

وقد أثار الموقف الأمريكى من الأزمة تساؤلات كثيرة لدى المراقبين نظرا للعلاقات التاريخية بين ليبيريا ، والولايات المتحدة ، فالذى أوجد دولة ليبيريا على الخريطة الأفريقية ١٨٢٢ هى الجمعيات الانسانية الأمريكية لتكون موطناً للزنج الأمريكيين ، فضلاً عن أن الاقتصاد الليبيرى يعتمد على القروض والمنح والاستثمارات الأمريكية في مناجم الحديد والماس ، وزراعة المطاط .

والواقع أن رفض الحكومة الأمريكية طلب الرئيس صاموئيل دو بالتدخل العسكرى يمكن فهمه في ضوء اعتبارين : -

الأول : رغبة الدبلوماسية الأمريكية في تكريس نشاطها الخارجى لحل أزمة الخليج والتي واكبت تأزم الموقف في ليبيريا .. فضلاً عن رغبتها في عدم تكرار تجربة فيتنام .

الاعتبار الثانى : توقع القيادة الأمريكية بقرب سقوط نظام الرئيس صاموئيل دو خاصة بعد فرار انصاره المقربين وفي مقدمتهم قائد قواته وغالبية وزرائه ، ومن ثم فإن مساندة نظام دو المترهل سيؤدى الى إثارة غالبية الشعب الليبيرى المؤيد بقوة لقوات المتمردين ضد واشنطن واكتفت الإدارة الأمريكية باقناع المتمردين بالتفاوض مع حكومة الرئيس صاموئيل دو ، وأجريت المفاوضات في مقر المركز الأمريكى في فرى تاون عاصمة سيراليون ، وهى المحادثات التى اطلق عليها اسم « مؤتمر المائدة المستديرة » غير انها لم تسفر عن شيء سوى اصرار كل من الطرفين على موقفه ، فالجبهة الوطنية تتمسك بضرورة استقالة الرئيس صاموئيل دو وتقديمه للمحاكمة هو وأفراد قبيلة « كراهن » بتهمة الفساد وقتل المدنيين .. والرئيس دو يرفض تسليم مفاتيح مونروفيا الا على جثته وجثث كراهن كلها .

وازدادت الحرب الاهلية عنفا وقوة بعد ارتكاب قبيلة « كراهن » مذبة بشرية علنية ضد المدنيين من أبناء قبيلة المانو ، والحيو بعد أن دخلوا الكنائس للاحتفاء

وتولى صاموئيل دو السلطة على أثره .
إلا أن النظام الجديد وقع في « شرك » القبلى عندما قصر السلطات على أفراد قبيلة « كراهن » التى ينتمى إليها الرئيس دو ، والتى منعت القبائل الأخرى من ممارسة حقوقهم السياسية ، واحتكرت مصادر الثروة في البلاد .. في الوقت الذى تضافر فيه الفساد السياسى والادارى لقبيلة كراهن مع تزايد الأزمة الاقتصادية ورفض صندوق النقد الدولى منح القروض لليبيريا لتمويل مشروعات التنمية بها .. مما أدى الى تدمير الشعب الليبيرى بقيادة « الجبهة الوطنية » .
الأحداث الأخيرة :

تمثل ليبيريا صورة مصغرة للوضع السائد في معظم أنحاء افريقيا من غياب العمل السياسى الناضج ، وتنامى الاتجاهات القبلى .. والقبلى تعنى وجود عدة جماعات في إقليم دولة واحدة تتسم بالتمايز الثقافى والاجتماعى ، ولها قوانينها وأعرافها ، ومن ثم فهى « أطر متميزة داخل الدولة الواحدة » ، وتزداد المشكلة تعقيدا عندما تلجأ السلطة الحاكمة الى الاستفادة من وضع « الزعيم » القبلى بتأثيراته الروحية في تزكية الانتماء للقبيلة ، وإستبدال المؤسسات السياسية بصيغ للحكم المحلى أو المجالس المتخصصة .

بدأت المعارضة لحكم الرئيس الليبيرى السابق « صاموئيل دو » تأخذ شكلها المنظم بعد تزويره لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٥ وبموجبها تولى رئاسة الجمهورية لمدة أخرى ، فقد تمكن الجنرال « توماس كوينكا » وهو قائد سابق في الجيش من تكوين قوة عسكرية من قبائل الجيو ، والمانوس المناهضة لقبيلة كراهن وتوجه بها الى قلب العاصمة « مونروفيا » لاسقاط نظام الرئيس دو ، غير أن القوات الحكومية التابعة للرئيس صاموئيل دو تمكنت من إخماد الثورة ومحاصرة قبائل الجيو والمانوس ، وقتلت المئات من أبناء القبيلتين . غير أن الحرب الاهلية في ليبيريا لم تأخذ أبعادها الإقليمية والدولية إلا في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، عندما تمكنت قوات « الجبهة الوطنية الليبيرية » بزعامة شانل تايلور - وهو موظف سابق في حكومة الرئيس دو - من عبور الحدود من ساحل العاج إلى ليبيريا معلنا بدء الكفاح المسلح لاسقاط نظام الرئيس صاموئيل دو . وبدأت الجبهة الوطنية تشن هجماتها على القوات الحكومية بالتنسيق مع قوات جونسون - وهى الجبهة الثانية المناهضة للرئيس دو - من مقاطعة « ينمبا » شمال شرق ليبيريا وهى الموطن الأساسى لقبيلة الجيو . واعتمدت قوات المتمردين في هجماتها على أسلوب « حرب العصابات » وهو الاسلوب المعتاد للحركات الثورية ويرتكز على الكفاءة القتالية للقوات والقدرة العالية على الاستفادة من الظروف الطبيعية لأرض المعركة .. وواصلت الجبهة الوطنية زحفها نحو العاصمة

٣ - تشكيل حكومة انتقالية حتى يتم اجراء الانتخابات

٤ - ارسال قوة عسكرية من دول المجموعة لغرض احترام هذه القرارات .

وشكلت دول المجموعة قوة عسكرية من ٢٥٠٠ جندي ساهمت فيها نيجيريا بالجزء الاكبر يليها غانا ، جامبيا ، غينيا ، سيراليون .

غير ان زعيم الجبهة الوطنية « شارلز تايلور » رفض دخول قوات حفظ السلام ليبيريا ، وهدد بقتل جميع الرعايا الاجانب اذا اصرت القوات على دخول البلاد . في الوقت نفسه رفض الجناح الموالي لجونسون في الجبهة الوطنية قرار تايلور ، واعلن عن قبوله مقترحات لجنة الوساطة ، والتعاون مع قوات حفظ السلام التي وصلت بالفعل الى العاصمة « مونروفيا » لانهاء الحرب الاهلية . وهو ما أدى الى انقسام الجبهة الوطنية الى معسكرين متنافسين : الاول بقيادة شارل تايلور زعيم الجبهة الوطنية ، والثاني بقيادة بيرنس جونسون وهو « ليفتنانت » سابق في الجيش قبل هروبه الى ليبيا ، كوبا ، بوركينافاسو بعد تورطه في محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس صامويل دو . وهو المعسكر الذي استطاع محاصرة الرئيس صامويل دو في مقر قيادة قوات حفظ السلام وقتله بعد اشتباك مسلح بين الطرفين راح ضحيته ٦٤ شخصا من اعوان دو .

ولم تنته مأساة ليبيريا بالاطاحة بنظام الرئيس صامويل بل ازدادت الحرب الاهلية قوة وعنفوا واصبح في ليبيريا اربع قوى متصارعة على السلطة :

- القوات الموالية لشارل تايلور قائد الجبهة الوطنية الذي اتخذ من مدينة كاكاتا شمال « منروفيا » مقرا لقواته ، واعلن عن تشكيل جمعية وطنية مؤقتة « برلمان » ، ونصب نفسه رئيسا لليبيريا ، واعلن عن اجراء الانتخابات في العام القادم . وتعد قوات الجبهة الوطنية القوة الاساسية المناوئة لقوات حفظ السلام في ليبيريا .

- القوات الموالية لجونسون ، وتشن هجوما عنيفا على قوات الجبهة الوطنية بعد ارتكابها مذابح بشرية ضد قبيلة جونسون . وتدعى هي الاخرى انها المسئول الاول عن ليبيريا حتى تسمح الظروف باجراء الانتخابات ، ونصبت جونسون رئيسا للجمهورية .

- القوات الموالية للرئيس السابق « صامويل دو » ، ويتزعمها ديفيد ميفل قائد حرس القصر الرئاسي الذي نصب نفسه رئيسا للبلاد خلفا للرئيس صامويل دو . ومما يذكر ان هذه القوات تشعل النار بشكل عشوائي في العاصمة « مونروفيا » ، وترفع شعار « لا دو لا ليبيريا ، لا رئيس لا عاصمة » .

- واخيرا قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واعلنت القوات عن تشكيل

بها . ، وفي المقابل شنت قوات المتمردين هجوما عسكريا ضد المدنيين المسلمين المؤيدين للرئيس صامويل دو ، وشردت اكثر من ٢١٠ الف مسلم فروا الى ساحل العاج وغينيا .. فضلا عن هدم ٢٢ مسجدا في المدن والقرى .. وقاطعت الجبهة الوطنية مفاوضات السلام مع وفد حكومة الرئيس دو التي اعلن عنها في سيراليون ، كما رفضت الجبهة مقترحات السلام التي اعلن عنها الرئيس دو ، واقترح فيها تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية للمتمردين ، وجميع الاحزاب السياسية . وحاصرت قوات الجبهة الوطنية العاصمة « مونروفيا » وقطعوا امدادات المياه والكهرباء ، وخطوط الاتصال السلكية واللاسلكية ، وكافة الطرق المؤدية اليها . حتى اصبحت مونروفيا في عزلة عن العالم . ورغم شدة الحصار وهجمات المتمردين الا ان الرئيس صامويل وقبيلته اصرروا على المقاومة حتى النهاية إيماناً منهم بان تايلور وجبهته ليسوا قادمين لتصفية حساب قديم مع الرئيس دو ، وإنما مع كل رجال ونساء القبيلة . قوات حفظ السلام الافريقية :

لم تحظ الحرب الاهلية في ليبيريا باهتمام الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يتعد موقف المنظمين دعوة الاطراف المتصارعة الى ضبط النفس . غير ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اتخذت زمام المبادرة لانهاء الحرب الاهلية في ليبيريا . وقد أسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - ويطلق عليها « اكواس » في مايو ١٩٧٥ من ١٥ دولة افريقية ناطقة بالانجليزية والفرنسية ، وتهدف الى ايجاد اطار للتعاون الاقتصادي بين دول اقليم غرب افريقيا يمكن ان يتجاوز الحواجز الثقافية واللغوية في الاقليم . ورغم أن « اكواس » ليس لها اهداف عسكرية أو سياسية ويتمحور نشاطها حول التنسيق الاقتصادي بين دول المجموعة .. الا أن الدول الاعضاء في الجماعة ادركوا ان تقاعس الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية عن ارسال قوات لحفظ السلام في ليبيريا من شأنه ان يهدد الاستقرار في منطقة غرب افريقيا ، لاسيما بعد ان تزايد عدد اللاجئين الليبيريين الى الدول الافريقية المجاورة .. فضلا عن ان الدول الاعضاء في « اكواس » تعاني هي الاخرى من ازمة التكامل القومي ، واحتكار الطبقة الحاكمة للسلطة ومنايع الثروة .. ومن ثم فهي تخشى ان تنتقل عدوى الحرب الاهلية اليها من ليبيريا ، لاسيما وان بعضها مثل نيجيريا ، اصابته نيران الحرب الاهلية .

وشكلت « اكواس » لجنة للوساطة ضمت كلا من غانا ، جامبيا ، مالي ، نيجيريا ، توجو ، سيراليون ، غينيا ، توصلت اللجنة الى القرارات التالية :

١ - وقف اطلاق النار فورا .

٢ - تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية .

حكومة وطنية لتحقيق هذا الهدف فإن السيناريو المطروح لإنهاء الحرب الأهلية في ليبيريا يتمثل في ضرورة تدعيم قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فهي البديل الوحيد لانقاذ ليبيريا من ويلات الحرب الأهلية .

والواقع ان الدول التي تشارك في قوات حفظ السلام يعاني اغلبها من أزمات اقتصادية طاحنة مما يجعل مهمة تمويل قوات حفظ السلام خاصة اذا استدعت الظروف بقائها فترة طويلة في ليبيريا عبئا ثقيلا على اقتصادها القومي .. وقد ترددت الانباء حول رغبة غانا في الانسحاب من قوات حفظ السلام بعد المحادثات السرية التي جرت بين شارل تايلور ، وحكومة غانا مما يهدد نجاح هذه القوات في تحقيق اهدافها .. وعلى اية حال فمن الاهمية بمكان ان تتولى منظمة الوحدة الأفريقية مهمة تمويل ودعم هذه القوات حتى تفوت الفرصة على الدول الأجنبية وفي مقدمتها إسرائيل والتي تربطها علاقات وثيقة مع ليبيريا ، وتتولى مهمة تدريب ، واعداد القوات الموالية للرئيس دو بالسلام .. من اثاره البليغة وعدم الاستقرار في منطقة غرب إفريقيا .

والمناخ الدولي الراهن يسمح للمنظمة ان تنشط في هذه البؤرة الملتهبة من إفريقيا ، فالولايات المتحدة لا ترغب في تكرار تجربة فيتنام ، وتركز جهودها نحو أزمة الخليج ، والاتحاد السوفيتي غارق في مشاكله الداخلية .. ويبدو ان الأمم المتحدة هي الأخرى قد اكتفت بدور المتفرج من الأزمة .. وكان الجميع يقول لا بد وان يكون الحل إفريقيا . □

حكومة شرعية مؤقتة برئاسة « أموس ساوير » ، وتجمع احزاب المعارضة ، ورجال الكنيسة .

هذا هو الموقف الراهن في ليبيريا وهو باختصار - على حد تعبير الفيلسوف « هوبز » - حرب الجميع ضد الجميع ، والتي راح ضحيتها مايقرب من ١/٨ سكان ليبيريا .

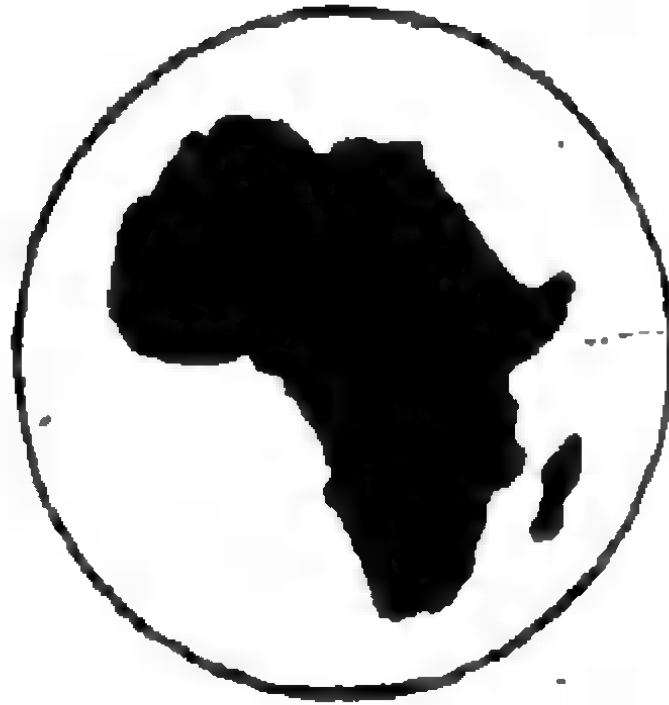
سيناريوهات حل الأزمة :

إن مفهوم الأمن لا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية ، بل يمتد ليشمل معاني الاستقرار السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي للدولة .. ويكتسب الأمن أهمية خاصة لليبيريا ، فمنذ اعلان استقلال الدولة عام ١٩٤٧ وهي تعاني من عدم الاستقرار والفوران الداخلي ، وغياب والاتفاق القومي ، وهو مابرز بشكل واضح في الأزمة الأخيرة . ويمكن ان نحدد اربعة ابعاد اساسية للحرب الأهلية في ليبيريا .

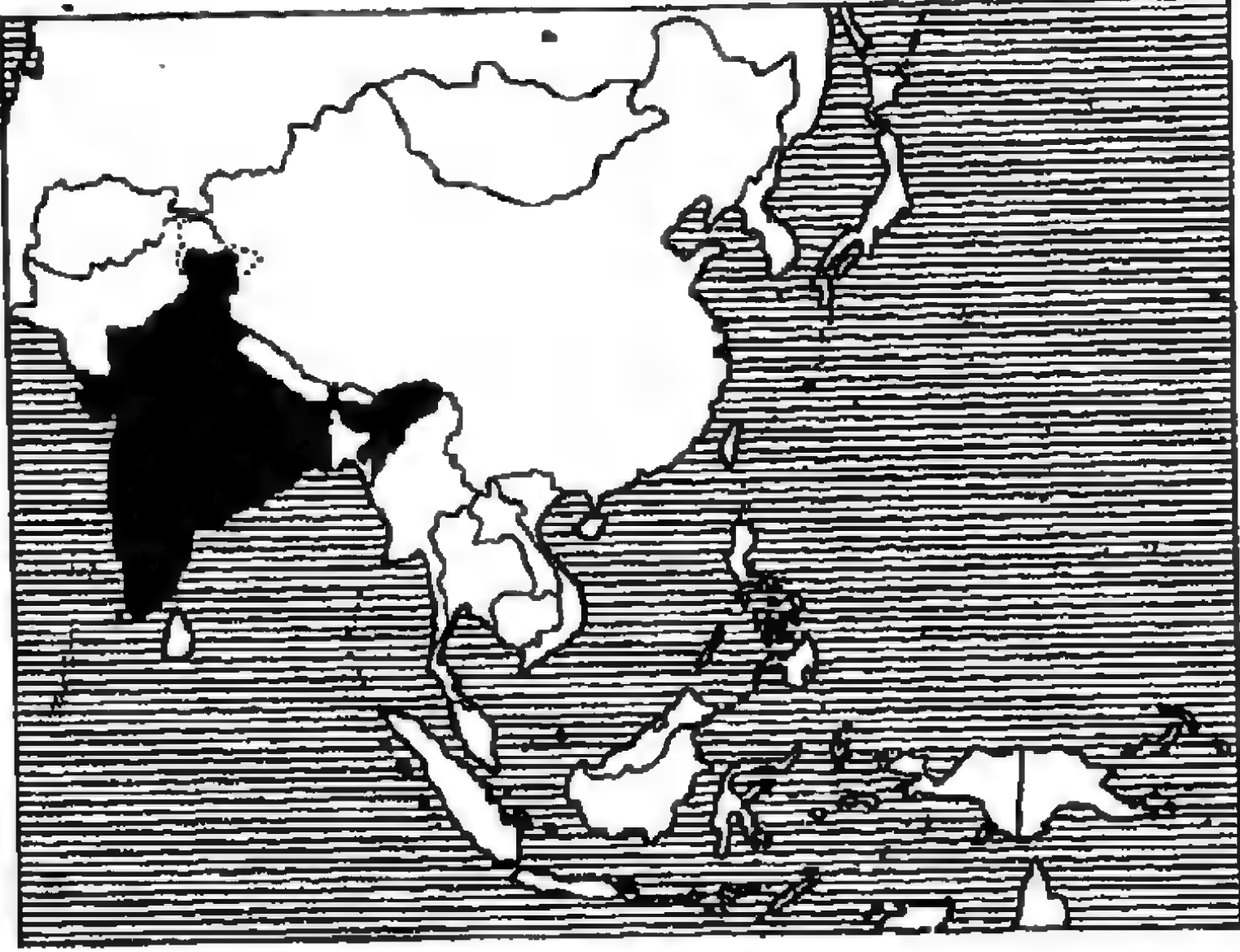
- ١ - غياب السلطة المركزية القادرة على فرض السيطرة الفعلية على الوحدات السياسية التابعة لها .
- ٢ - تعدد مراكز القوى في المجتمع ، ومن ثم تعدد قواعد حل الصراع في المجتمع .
- ٣ - ضعف الولاء القومي للدولة ، وسمو الولاءات القبلية .

٤ - رغبة كل قبيلة في الوصول الى السلطة واتخاذها وسيلة « للثأر » من القبائل الأخرى .

والدول التي تعاني من أزمة التكامل القومي تلجأ عادة الى إحدى السبيلتين : الاستيعاب Assimilation وسياسة الوحدة من خلال التنوع . وحتى يتم تشكيل



تقرير



وحدة الهند بين السياسة والطائفية

أحمد الأبراشي

حركة تجمع صفوف المعارضة لتخوض الانتخابات تحت اسم حزب « جانتا دال » والتي برز خلالها « فيشوانت براتاب سنج » رئيس الوزراء السابق ، الا أن « تشاندرا سيخار » وجد أن طموحاته القديمة في أن يتولى زعامة الهند ليحقق معتقداته قد عادت مرة أخرى الى منطقة الخمود بيزوغ نجم « سنج » وهنا بدأت أولى علامات الانقسام بين صفوف المعارضة ، حين أعلن تشاندرا سيخار أنه لايعترف بسنج « زعيما » له . وكان ذلك أول مسمار في نعش وزارة « سنج » .

فشل سنج

عندما شكل « فيشوانت براتاب سنج » وزارته إعتد على تأييد نقيضين : الأول في أقصى اليسار ويشتمل على الأحزاب الشيوعية ، والآخر في أقصى درجات التطرف نحو اليمين وهي الأحزاب المتعصبة لتهنيد الهند وعلى رأسها حزب بهاراتيا جانتا الذي يؤمن أن الهند يجب أن تخلو من كافة السكان غير الهندوسيين وأن إنقسام شبه القارة الهندية كان يجب أن يقودها الى هذه النتيجة ، حيث أن أحد أهم أسبابه هو إعادة توزيع السكان على أساس ديني .

الاضطرابات العنيفة

وقد شهدت مرحلة « فيشوانت براتاب سنج » والتي بدأت بآمال عريضة لتحقيق الاستقرار ، سلسلة من

سقط « فيشوانت براتاب سنج » بعد أحد عشر شهرا فقط من تأليفه للوزارة في الهند ، والتي خلفت حكومة راجيف غاندي بعد فشله في الحصول على الأغلبية المطلقة التي تؤهله للعودة للحكم ، وشهدت الهند خلال فترة سنج مشاكل طائفية وعرقية وصلت الى حد سقوط قتلى وجرحى بلغت الآلاف ، بل وكادت الهند أن تدخل في مرحلة خطيرة من الفوضى التي كان من الممكن أن تعصف بوحدتها ..

وظهر على مسرح السياسة الهندية « شاندرافا سيخار » وهو رجل لم يتبوأ أى منصب تنفيذي من قبل ، ولكنه عمل في مجال السياسة كعنصر مؤثر له آراؤه ومعتقداته والتي بسببها ابتعد عن حزب المؤتمر وزعيمته انديرا غاندي خلال مرحلة شعر فيها أن مسز غاندي قد انحرفت عن المسار الاشتراكي والذي كانت قد بدأت به بتأميم البنوك ، وظل شاندرافا سيخار يحلم بتحقيق آماله ومعتقداته سنين طويلة حتى أنه سمي بالرجل الحالم ، وهو ليس بالاشتراكي المتطرف ، فهو لم ينتسب يوما الى أى حزب من الأحزاب الشيوعية ، إنما تتركز معتقداته في العدالة الاجتماعية والاعتماد الكامل على الذات ، وقد تضاعفت معارضته لسياسة الانفتاح على الغرب والتي تبناها راجيف غاندي رئيس الوزراء الأسبق ، وتزعم

المظاهرات الضخمة التي تنفجر بين وقت وآخر داخل باكستان وبنجلاديش والتي تطالب بإنقاذ مسلمي الهند ..

كشمير :

وعدت مشكلة « كشمير » الى دائرة الضوء خلال فترة « سنج » وأخذت منعطفات جديدة لم تكن موجودة من قبل وظهرت التشكيلات المسلحة والتي تكونت من شباب الكشميريين لتعمل ضد القوات المسلحة الهندية ، وتدعوا صراحة الى إستقلال كشمير أو إنضمامها الى باكستان ، وأخذت الهند موقفا متشددا ، رفضت خلاله أى تدخلات دولية ، بل إنها إمتنعت عن إستقبال مبعوث الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والاتصال بالكشميريين على اعتبار أن ذلك تدخل في شئون الهند الداخلية .

إمميزات الوظائف :

وكان المسمار الأخير في نعش وزارة « سنج » هو قراره بزيادة عدد الوظائف التي تحجز للطبقات الفقيرة ، ويجدر الإشارة هنا أن الدستور الهندي الذي ظهر بعد الاستقلال مباشرة قد تبنى هذه الفكرة على اعتبار أن الغالبية من سكان الهند فقراء ، وأنه يجب حمايتهم وتوفير فرص التعليم والعمل أمامهم ، وهو أمر يدخل في نطاق العدالة الاجتماعية لكن ، ولأسباب طبقية ضيقة كانت هذه الفكرة محل إعتراض حتى من الفقراء الذين ينتمون الى طبقات تعتبر نفسها طبقات لها تاريخ أو جذور سيادية ، رغم تدهور مستواها الاقتصادي ، وواقع الأمر أن الطبقة المستفيدة من هذه الميزات هي طبقة كانت تسمى في الماضي بطبقة « المنبوذين » وهي جزء لا يتجزأ من طبقة « الهندوس » لكن لأسباب تاريخية ليس لها ما يبررها أطلق على هؤلاء البشر وصف الطبقة المنبوذة والتي يبلغ عددها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليوناً من البشر والذين يشكلون أكبر الكتل الانتخابية داخل الهند ، وقد خاض « المهاتما غاندي » صراعا عنيفا لتحرير هذه الطبقة وسمائها « أبناء الله » أو « الهاريجان » ، وقد خسر « المهاتما غاندي » حياته بسبب هذه الدعوة عندما أطلق عليه الرصاص أحد المتطرفين من الهندوس والذي ينتمي أيضا الى نفس الحزب الذي يقود حركة التطرف والتعصب في الهند في الوقت الحاضر ، وهو حزب « بهاراييتا جانتا » والذي كان يسمى في الماضي بحزب « الجانا سانج » .

الانقسام والسقوط :

ولم يكن أمام حزب « بهاراييتا جانتا » الا أن يسحب البساط من تحت أقدام « براتاب سنج » رئيس الوزراء الذي إتخذ قرارا جريئا بإعتقال المستر « ارفاني » رئيس حزب « بهاراييتا » الذي تزعم مسيرة شعبية ضخمة من الهندوس تطوف ولايات الهند لتصل في نهاية المطاف الى مدينة « أواديا » حيث يوجد « المسجد البابري » وذلك بغرض هدمه ووضع حجر الأساس لمعبد جديد على

الاضطرابات والفوضى لم تشهدها البلاد من قبل ، وصحيح أن سنج ليس وحده المسئول عن ذلك فتاريخها يعود الى سنوات طويلة حتى الى ما قبل الاستقلال ، لكنها زادت بشكل ملحوظ خصاصا وأنه قد مضى على استقلال الهند ما يربو عن أربعين عاما ، وقد ساعد على ذلك حلفاء « سنج » نفسه وهم جماعة حزب « بهاراتيا جانتا » والذين كانوا قد فازوا بأكثر من سبعين مقعدا بالبرلمان ، وإستغلوا مشاعر الجماهير الهندوسية ليصبوا الزيت على النار حول مشكلة مسجد قديم يعتقد الهندوس أنه قد بنى على انقاض معبد ارتبط باسم الاله راما وأن ذلك المعبد قد شهد ميلاده ..

ورغم أن قضية هذا المسجد والذي يطلق عليه المسجد البابري ، قديمة وتدخلت فيها المحاكم أكثر من مرة ، إلا أنها كثيرا ما تكون الذريعة التي يعتمد عليها المتطرفون الهندوس ليشنوا جام غضبهم على السكان الآخرين ، بل أن الدعوة لهدم هذا المسجد قد تطورت الى هدم أكثر من ثلاثة آلاف مسجد منتشرة في أنحاء الهند ..

علمانية الهند :

والعجيب أن ذلك يحدث تحت شعار « علمانية الهند » ، والذي يزين الدستور الهندي ، وكان نهودائم الحديث والفخر بعلمانية الهند ، وأن شبه القارة تتسع لكافة الأديان والمعتقدات لتعيش في تآلف تحت شعار وعلم العلمانية ، لكنه في واقع الأمر وبسبب انشغال رجال الأحزاب والسياسة بطموحاتهم الشخصية ، بقي هذا الشعار حبرا على ورق ، ولم يبذل الجهد الكافي لتأصيله رغم أن الطائفية هي أكثر أمراض الهند خطورة على وحدتها وصلابتها ، بل ولم يقتصر الأمر على صراع بين طائفتين إنما إمتد الى طوائف أخرى . ولعل الأحداث التي شهدتها ولا تزال ولاية البنجاب خير دليل على ذلك ، فقد رفع « السيخ » السلاح في وجه أبناء عمومتهم « الهندوس » وطالبوا باستقلال ولاية البنجاب وأعلنوا تأسيس دولتهم تحت إسم « خاليستان » ، الى متى ؟....

والمسلمون في الهند هم أكبر الأقليات عددا فتعدادهم الرسمي يصل الى مائة وعشرين مليونا . وقد يزيد عن ذلك كثيرا ، وهم يشكلون في معظمهم طائفة الحرفيين المهرة الذين يعتمد عليهم الهند في صناعاتها الصغيرة والتي تبلغ نسبتها من صادراتها ، ولاتخلو صفوف المسلمين من التطرف أيضا . ويساعد على اشتعاله الأعمال التي يقوم بها حزب بهاراييتا جانتا ، ولعل خطورة هذا الصراع لا تكمن فقط في تداعياتها الداخلية إنما تمتد آثاره الى خارج الحدود ، فالحروب التي شهدتها المنطقة كانت نتيجة مباشرة لهذا الصراع ، ورغم قصر فترة حكم « فيشوانث براتاب سنج » ، إلا أنها شهدت أحداثا كادت تشعل الحرب بين الهند وباكستان ، ولا تزال جارات الهند ترقب الموقف .. ويساعد على تدهوره

باكستان تجمعهم أخوة صادقة وأصيله مع شعب الهند من منطلق أنهما كانا يجمعهما سقف واحد قبل إنقسام القارة الهندية .
وماذا بعد ؟! :

والآن وبعد أن نجح « تشاندرا شيوخار » في تشكيل حكومة أقلية في خضم مرحلة عاصفة . فإن كل الأنظار تتجه مرة أخرى إلى أسيرة نهر ، حيث يرأس راجيف غاندي نجل انديرا غاندي وحفيد جواهر لال نهر حزب المؤتمر والذي يحتفظ بمائة وخمسة وتسعين مقعدا في البرلمان ، ويمكنه أن يسقط حكومة « تشاندرا شيوخار » في أي وقت يشاء ، إلا إذا تمكن « تشاندرا شيوخار » من تجميع صفوف المعارضة وهو من الأمور الأكثر صعوبة في الهند ، فهذه هي المرة الثانية في تاريخ الهند التي تفشل فيها المعارضة لحزب آل نهر من الاحتفاظ برئاسة الوزارة ، رغم نجاحها في الحصول على تأييد الجماهير ، فهي تتحد فقط لاسقاط أسيرة نهر ، لكنها وعندما تصل إلى مقاعد الحكم سرعان ما ينفرط عقدها وتتهوى بسرعة ، وذلك بسبب التناقضات التي تجمعها ..

ولعل الكثيرين داخل الهند وخارجها يتساءلون عن الأسباب التي جعلت راجيف غاندي يعتذر عن دعوة رئيس جمهورية الهند له لتشكيل الوزارة ويفضل البقاء خارجها ويؤيد « تشاندرا شيوخار » من الخارج ؟! :

يقول المراقبون أنه في واقع الأمر يريد أن يقضى على « تشاندرا شيوخار » بحكم شعبي على قدرته في تبوؤ زعامة الهند ، ويقضى على منافس له أو مناوئ له عندما يأتي إلى الحكم وهو أمر أصبح مضمونا بالنسبة لحزب المؤتمر الذي يعتبر وبعد تجربة « فيشوانت براتاب سنج » ورغم الأخطاء التي ارتكبها - المؤتمر - أنه أكثر الأحزاب الهندية تماسكا وثباتا ، وأنه لا مفر من أن يحصل على أصوات الهنود في أي انتخابات قادمة ، ولذلك يعتقد كثير من المراقبين ، أن راجيف غاندي - وله الحق في ذلك - يفضل العودة للحكم من خلال إقتران شعبي يعطيه التأييد الكامل وببفس القوة التي كان يتمتع بها داخل البرلمان بعد إغتيال أمه انديرا غاندي ، لكن ، وحتى يتحقق ذلك فإن الهند مقدمة على مرحلة هامة من تاريخها ، فمشاكلها المزمنة لا تزال كما هي ولم تنجح كافة الحكومات المتعاقبة في مواجهتها ، ولعل زعماء الهند يدركون أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في طموحاتهم الضيقة ويتوصلون إلى صيغة جديدة تتيح إفرار زعامات جديدة من خلال قنوات ديمقراطية أصيلة تعتمد على التوجهات الحقيقية للجماهير . فلا يعقل بعد أكثر من أربعين عاما من الاستقلال ، وبعد ما حققته الهند من تقدم علمي مشهود أن تقف الطائفية والخلافات العرقية في طريق تأكيد وحدة هند ، وتعصف بأمال الجماهير العريضة من تحقيق مجتمع آمن يوفر الرفاهية لجموعها بدلا من إراقة الدماء وبذر بذور الكراهية التي يمكن أن تقود في النهاية إلى انفراط عقد الهند .. □

أرضه .. وكانت النتيجة أن سحب ٨٦ عضوا ينتمون إلى حزب « البهارايتا » ثقتهم إلى جانب ٣٠ عضوا آخرين ينتمون إلى جماعة « سنج » نفسه وشهدت قاعة البرلمان الهندي سقوط « فيشوانت براتاب سنج » الذي كانت جموع الشعب الهندي تعلق عليه آمالها بعد فترة طويلة من حكم أسيرة نهر ..

مبررات سنج :

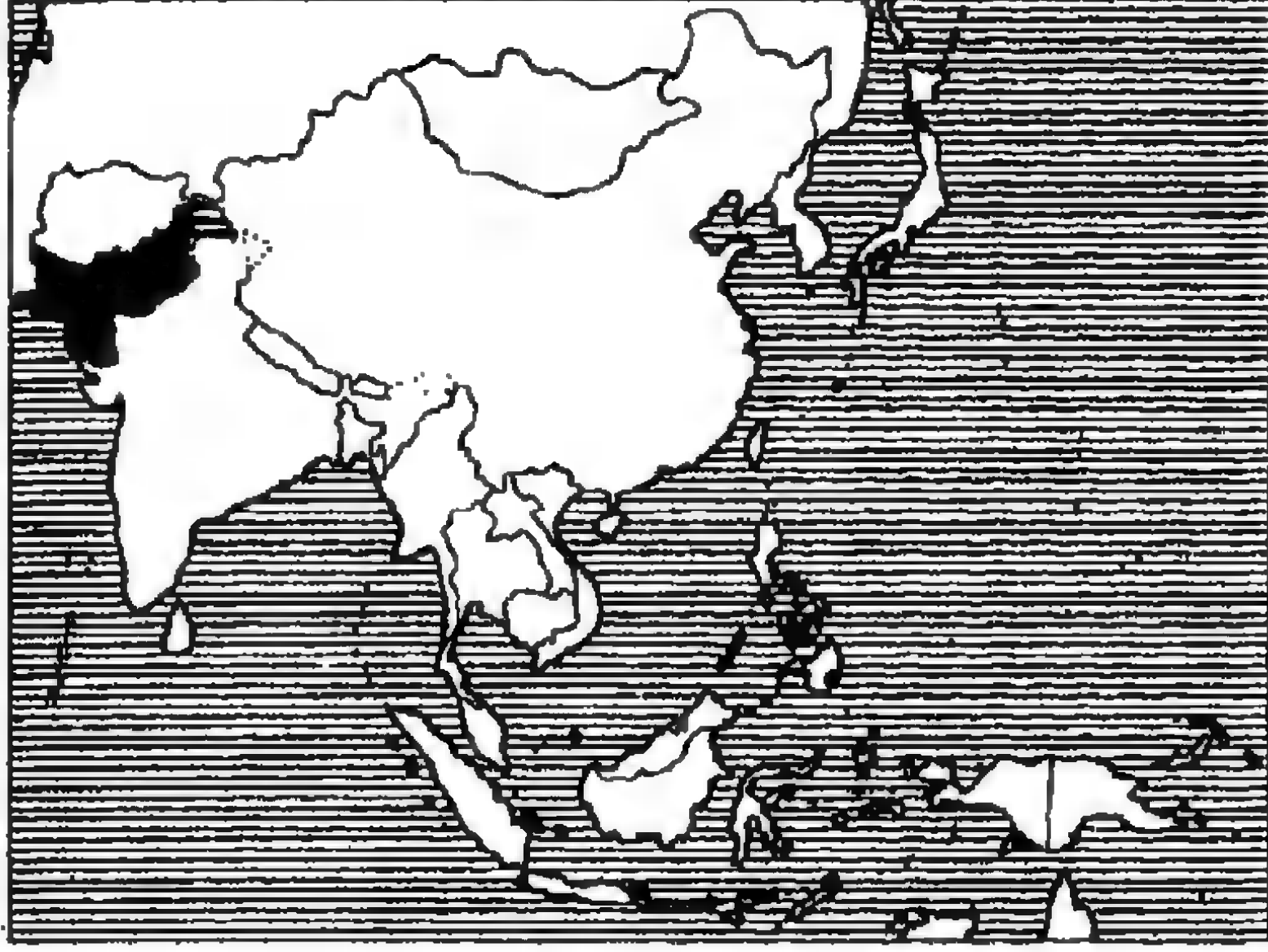
وقبل أن يرحل « براتاب سنج » وجه إلى الشعب الهندي رساله حث فيها البرلمان الهندي على أن يعمل على إصدار قانون باحترام كافة أماكن العبادة والاحتفاظ بالأشكال والأوضاع التي هي عليها الآن تفاديا لأية مشاكل قد تحدث مستقبلا ووضع عقوبات مشددة على خرق هذه القوانين أو يعتدى على حرمة أماكن العبادة ، وتسأل سنج في خطابه وكأنه يتطلع إلى ما يمكن أن يقع مستقبلا بقوله : هل يأتي اليوم الذي تنقسم فيه الهند بسبب الدين ، وبرر بعض قراراته التي اتخذها والتي أغضبت بعض قطاعات الشعب الهندي بقوله : أنها كانت لصالح عموم الشعب ومن أجل تألفه ومن أجل العدالة الاجتماعية التي تضمن حقوق الفقراء والمحرومين ، وأكد أنه ضحى بحكومته ورئاسته لها حتى لا يقال يوما ما أنه أعندى على قانون أو حكم لمحكمة وكان يقصد بذلك مسألة هدم المسجد البابري وبناء معبد على أنقاضه .
الحكومة الجديدة :

وتشهد الهند مرحلة جديدة في حياتها السياسية بقيام « تشاندرا شيوخار » بتأليف وزارته ، وقد بدأت الانتقادات توجه لها حتى قبل أن يكتمل تشكيلها ، فلال مرة في الهند يسمح رئيس الجمهورية لحزب بتشكيل الوزارة ولايزيد عدد ممثليه في البرلمان عن ستين عضوا من مجموع خمسمائة وأربعة وأربعين عضوا ويعتمد على تأييد حزب لا يشاركه في الحكم ويبقى بعيدا يراقب الموقف وينتظر اللحظة المناسبة لينفض عليها وأقصد بذلك حزب المؤتمر الذي يرأسه المستر « راجيف غاندي » .
أراء شيوخار :

ورغم أن التنبؤات السياسية تؤكد أن انتخابات جديدة وشيكة الوقوع ، فإن « شيوخار » يرى عكس ذلك ، ويقول أن حكومته ستكون أكثر استقرارا عن سابقتها ، وحول مشكلة المسجد البابري قال : أن رجال الدين وحدهم قد يكونوا أكثر مقدرة من السياسيين على مواجهة هذه المشكلة وحلها ، وفي حالة فشلهم فإن المخرج الوحيد لها هو حكم المحكمة ..

وتناول تشاندرا شيوخار في تصريحات له مسألتى كشمير والبنجاب وهما الولايتان اللتان تعملان على الانفصال عن الهند بقوله إن كافة المشاكل المتعلقة بهما يمكن أن تحل في إطار الوحدة القومية ، لكنه في نفس الوقت يجب إحترام مشاعر شعب هاتين الولايتين . وعن سياسته الخارجية .. قال إنه يؤمن بتوفير مناخ طيب لتأمين علاقات أخوية مع جيرانه ، وأكد أن شعب

تمريز



باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو

خالد ديوران

مساعد رئيس تحرير الانترناشيونال ريبورت

باكستان ، وثورة في كاشمير الواقعة تحت السيطرة الهندية ، وحركة انفصالية على الحدود مع إقليم البنجاب الهندي إلخ) .

وقد كان لرئيسة الوزراء المخلوعة العديد من المميزات التي تجعل من الصعب أن ننسى سقوطها . فهي تبدو شديدة الاعتزاز والثقة برسالتها ، وتتمتع بذات متضخمة تميل الى الظهور في شكل نوبات هستيرية تغطي على صوت الحكمة الكامن في امرأة شابة وطموحة لا تفتقر الى الفطنة السياسية . وليس من المهم ما إذا كان والدها الراحل ذو الفقار علي بوتو هو الذي غرس فيها ذلك ، أم أنها هي التي ورثته منه بحكم الطبيعة .

إن تعاطفها المعلن مع المضطهدين إنما هو مجرد أسلوب سياسي وليس تعاطفا مخلصا . غير أن كل هذه الصفات وغيرها من سلبيات شخصية بينظير ، بالإضافة الى أدائها السياسي ليست ذات علاقة مباشرة بما يتهمها به أعداؤها .

فذلك النوع من الفساد المتهم به بينظير ويطانتها ، إنما هو أحد الخصائص المعروفة عن معارضيها . إذ تعد بينظير وزوجها - بوجه عام - أقل جشعا من أنداهما من أرستقراطي باكستان . ويعود جانب كبير من انتصارات والد بينظير في الانتخابات الى منطق بسيط : « إعتاد

أطيح برئيسة الوزراء « بينظير بوتو » ، التي انتخبت على نحو ديمقراطي منذ عامين فقط ، عن طريق قرار اصدره الرئيس « غلام اسحق خان » . وقد استخدم الرئيس في ذلك سلطاته التي يخولها له الدستور . إلا أن تحالفه مع القيادة العسكرية لم يدع مجالا للشك في أن تلك الخطوة قد أدت إلى عودة الجيش للسيطرة على مقاليد الأمور . وقد وصفت « بينظير » ما حدث بأنه شبه إنقلاب ، في حين أسماه آخرون « إنقلابا دستوريا » .

إتهم الرئيس خان حكومة بينظير بالفساد وعدم الفاعلية ، وهي حالة فريدة من نوعها ، إذ يتم اقضاء حكومته - بعد فترة قصيرة من توليها السلطة لمثل تلك الأسباب . وإذا سلمنا بأن بعضا من رفقاء بينظير لم يقاوموا إغراء تكوين الثروات ، فإن فترة العشرين شهرا تعتبر فترة قصيرة للغاية لتحقيق هذا الهدف حتى وإن كانوا في السلطة .

ولم ينبر للدفاع عن بينظير سوى عدد قليل من المراقبين ، إذ يصعب ، في الواقع ، الدفاع عن حكمها غير الموفق لبلد صعب المراسى بطبيعته ، وفي فترة تتسم بدرجة عالية من الغليان (فوضى في أفغانستان تدفقت الى

محاولة جادة لاجداث تزامن بين تلك المنظومتين . ومن الواضح أن إتهامات الفساد التي أدت الى إقصاء بينظير هي أكثر من مجرد مادة خارجية تهدف الى تفسير تحول الرئيس خان عن سلوكه السابق . أما المنظومة الأخرى من الاتهامات - والتي توجد بالأساس في صحف الاردن - فهي للاستهلاك المحلي . ففي كل نشراتهم ، والمساجد التي تقع تحت سيطرتهم يتهم الاسلاميون بينظير بما يلي :-

١ - خيانة جهاد الاسلاميين في أفغانستان والموجه ضد حكومة كابول الموالية للسوفييت وضد التقليديين الأفغان الذين يسعون الى إعادة الوضع الى ماكان عليه من قبل وهو إيجاد نظام ملكي لامنحاز ومستقل تماما عن باكستان .

وقد حاولت بينظير مواجهة هذه الشكوك عن طريق اتباع سياسة ضياء الحق على نحو أو آخر والتمثلة في تسليح الأقلية الاسلامية بين صفوف المقاومة الأفغانية ، رغم إحتفاظها برؤية شخصية مختلفة تماما فيما يتعلق بالتسوية في أفغانستان . ولما كانت تلك الرؤية معروفة للجميع ، فلم يفدها كثيرا أن تضحى بها من أجل السلطة . وقد إغتال الاسلاميون بعض المثقفين الأفغان البارزين مثل البروفسور ماجرو ، والبروفسور قيوم دون أن تعتذر حكومة بينظير ولوبيان في هذا الشأن . ويضاف الى ذلك أن الاسلاميين يرتابون في أن بينظير على إستعداد للتمشي مع التصور الأمريكي المتغير للصراع الأفغاني .

٢ - خيانة صراع مسلمي كشمير من أجل الحرية وذلك من أجل تحسين العلاقات مع الهند (فقد نظر إلى بينظير على أنها تتملق راجيف غاندي) وقد ثبت عدم جدوى توقفها عن المواجهة وقيامها بمجهودات مضنية لاستئناف دورها . ويرى الاسلاميون أنها كانت تأمل فقط في مجرد هدوء العاصفة (ثورة كشمير) .

٣ - خيانة محاولات البلاد في أن تصبح قوة نووية . لقد عادت بينظير وحنثت بتعهداتها المبدئية للولايات المتحدة والتي تقضي بأن تظل باكستان خالية من التسليح النووي ، بالإضافة الى وقف العمل في بناء قنبلة نووية . وقد أخذت عليها مواقفها الأولى المعادية لبناء قوة نووية من جانب معارضيهها . فقد قيل لها منذ البداية إن السياسة الخارجية ليست من نطاق اختصاصها ، وأن عملها ينصب أساسا على السياسة الداخلية . غير أنها لم تتبع هذا دائما ، فنظر اليها باعتبارها تحاول فقط تهدئة الجيش لتثبيت اقدامها في السلطة .

وكانت بقية أعمال الاسلاميين - الذين يتمتعون بدرجة عالية من التدريب - مجرد عمل روتيني في جهاز المخابرات ، فقد أثاروا الصراع الاثنى عن طريق تدبير مذابح عشوائية والتي أدت الى سلسلة من الأعمال الانتقامية التي كانوا يرجونها من وراء ذلك ، وهو الأمر

العام على الاعتقاد بأنه مادام الشخص غنيا ، فإنه لن يشعر بحاجته لمزيد من إثراء نفسه على حساب الفقراء . وتصديق هذه المقولة على نحو أو آخر على عاسف زردارى ، زوج بينظير ، وعائلته ، وهو الذي أصبح اليوم الهدف الرئيسي لاتهامات الفساد .

لقد إستطاع ذوالفقار علي بوتو أن يحقق انتصارات ساحقة في إنتخابات ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ بفضل نجاحه في فضح فساد الطبقة التي ظلت تحكم باكستان منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧ ، وبالتحديد الأسر الاثنتان والعشرون التي خصها بانتقاده الحاد . (لقد كانت أسرة بوتو - في الواقع - إحدى هذه الأسر الاثنتين والعشرين الأكثر غنى في باكستان أو على اقصى تقدير الأسرة رقم ٢٣ في هذا الترتيب) .

هذه الأسر الاثنتان والعشرون هي التي تقلب المائدة اليوم على إبنه بوتو وتقذفها بنفس تلك الادعاءات التي جعلتهم هدفا للخط الشعبي في أوائل السبعينات . وقد التقطت هيئة الاذاعة البريطانية وغيرها من المؤسسات الاعلامية بسرعة التعبير الذي أطلق على أعوان بينظير المقربين « الدسنة القذرة » the dirty dozen في صحف التيار الاسلامي في باكستان . غير أن الأمر يتطلب التعرف على تاريخ باكستان الحديث ، وذلك من أجل أن نعرف أن هذا التعبير يتطابق مع تعبير - « الأسر الاثنتين والعشرين » الذي استخدمه والد بينظير في عهده من أجل تحجيم أقوى معارضيه من الاوليجاركية الباكستانية .

غير أنه لاينبغي لنا أن نعطي إهتماما مبالغا في حجمه لهذا التطابق . فهناك أكثر من « ٢٢ » أسرة ، وأكثر من « ١٢ » شخصا من أعوان بينظير قد ثبت تورطهم في ذلك الفساد . ولكن الرموز تلعب دورا كبيرا في التأثير على الجماهير غير الواعية .

وتنظر الاوليجاركية المكونة من ٢٢ أسرة (والتي ينتمى عدد منها لطبقة الأغنياء الجدد التي نشأت نتيجة إزدهار الستينات) الى الأمر برمته على أنه « انتقام » وهو مفهوم أساسى بحكم طبيعة العلاقات في مجتمع لايزال غارقا في العداوات . وقد يكون « الانتقام العذب » هو التعبير الأقرب الى المعنى الذي يقصدونه إذ أن هذا الانتقام قد أصبح ذا مذاق أكثر عذوبة لأنه جاء بعد عشرين عاما ، وضد إبنه الرجل الذي رحل . وسوف تظل تلك العداوات والضغائن قائمة لأجيال كثيرة قادمة ، إن لم يكن الى الأبد .

استخدام الحكومة لوسائل مكيفيلية للبقاء في السلطة :-

من أكثر الامور تعبيراً عن حقيقة الأوضاع في باكستان هو التحول الكامل من منظومة من الاتهامات الى منظومة أخرى مختلفة تماما ، فإذا كانت حكومة بينظير بوتو متهمة اليوم بالفساد والمحابة ، فقد كانت متهمة فيما سبق بمنظومة أخرى من الاتهامات ونادرا ما تبذل

مسألة غير واردة في ذهن المؤسسة التي ورثتها عن الرئيس السابق ضياء الحق . فلم يترك الدكتاتور العسكري - الذي لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة في ١٩٨٨ - الكثير من بقايا الحزب .

غير أن الموالين له كانوا قد طهروا البيروقراطية والجيش ، واعدوا ترتيب أوضاعهما ، الأمر الذي كان يصعب معه على حزب الشعب الباكستاني ان يقوم بشيء إلا ان يحفر قبره بيده .

فقد واجهت رئاسة الوزراء صعوبات دائمة في اجراء اتصالات تليفونية . وكانت هناك أوامر - من جانب اندادها - لآلاف من الموظفين الحكوميين الصغار - بتعطيل اداء الجهاز الحكومي ، وكانوا جميعا في ذلك مدفوعى الأجر مقابل اداء هذه المهمة . وقد كان هذا في الواقع تكرارا لما حدث مع والد بنظير حينما أتى للسلطة في ١٩٧١/١٩٧٢ حين أجبر على اقتخلص من عدة مئات من موظفى قطاع الخدمة المدنية ، وسرعان ما استغل هذا الاجراء - الذى بدا تعسفيا - لغير صالحه . فقليل انه يمكن له أن يفعل غير ذلك ، وهو يواجه معارضة عنيفة من جانب البيروقراطية ذات التقاليد الاستعمارية ، وسخطا شديدا على الديمقراطية ؟ لابد انه لم يجد مخرجا مناسباً من تلك المعضلة .

لقد حاولت السيدة بنظير التحايل على تلك العقبات عن طريق انشاء جهاز مواز - على الأقل في بعض القطاعات - وان كان ذلك قد اتخذ شكلا عشوائيا ، غير منظم ولا زكى . ومن الواضح ان ذلك لم يكن من الممكن ان يحقق نجاحا .. كل ما أدى اليه هو انه قدم الاساس اللازم لبناء الاتهامات ضدها فيما يتعلق باتباعها اجراءات غير قانونية .

في هذه الظروف ، يكون اتهام بنظير بالمحاباة بمثابة اضافة المزيد من الالهات الى التجريح . فالحقيقة انها كانت نادرا ما تستطيع القيام بأى عمل الا عن طريق تعيين اشخاص ممن تثق بهم في مواقع النفوذ .

ويتضح ذلك بجلاء فيما يتعلق بما يثار حول والدتها السيدة نوسترات بوتو . فقد انتقدت رئيسة الوزراء من جانب المعارضة والصحافة الغربية غير المدركة لحقائق الأمور ، بسبب قيام والدتها بدور هام في البرلمان وفي شئون الحزب . وفي الواقع ، كان ينبغي ان تكون السيدة نوسترات بوتو رئيسة للحزب ، او حتى رئيسة للوزراء غير انها قد وقعت في براثن المرض مما اضطرها للبقاء عدة سنوات في فرنسا للعلاج ، وهو الأمر الذى اجبرها على التخلي عن زعامة الحزب . ولولا مرض أمها ، لما وصلت بنظير الى ذلك المنصب في تلك الفترة المبكرة ، فقد كانت - بادئ ذي بدء - تدير شئون الحزب نيابة عن والدتها . وبمجرد ان تحسنت صحة نوسترات بوتو ، كان من الطبيعى ان تستأنف نشاطها من جديد . وربما كان للمرء ان يتوقع ان تتخلى بنظير عن الزعامة لوالدتها وهى سيدة تتمتع بخبرة ودهاء سياسيين يفوقان ما تتمتع به

الذى جعل المواطن العادى يرنو الى يد قوية توقف هذه الحرب الأهلية الضروس . ولم تتحول كراتشى - أكبر مدن باكستان - الى بيروت الثانية فحسب ، وإنما تحولت أيضا الى بوجوتا الثانية . وسرعان ما تحولت تلك المدينة ذات السبعة ملايين نسمة الى مسرح للجرائم البشعة مثل الابتزاز والتعذيب والخطف وتفجير السيارات . وقد زاد ذلك من استفحال دور الجيش الخاص وهو الأمر الذى أدى برمته الى شل أداء الحكومة التى لم تكن تملك وسائل السيطرة على الموقف . وكان هم حزب الشعب الباكستاني الاساسى منذ ما يقرب من عشرين عاما هو استبعاد الجيش ، وإنشاء حكومة من المدنيين ولكنه الآن لا يستطيع أن يدعو الجند الى المحافظة على القانون والنظام . قد تكون الحكومة قد فقدت ماء الوجه ، ولكن بينظير فقدت سلطتها حينما سمحت للاسلاميين بالاستمرار فى إحتكارهم للسلطة ، وحينما حاولت السيطرة على جهاز المخابرات بالاطاحة برئيسها الجنرال حميد جول ، لم يؤد ذلك إلا الى زيادة الأمر سوءا .

أنماط الدراما التقليدية :-

يعد ضربا من الجنون أنه ندعى أن لم يكن هناك شخص فى إدارة بينظير من الفاسدين . غير أن معظم تلك الادعاءات إنما هى فى الواقع محض تلفيق . فالبيروقراطيون الباكستاني كانوا فى معظمهم بارعين فيما سبق فى تلفيق مثل هذا النوع من الفضائح ، ولما كان معظمهم على درجة عالية من التعليم والذكاء فإنهم لم يتقدموا أبدا باتهامات محددة يسهل دحضها ، فقدموا دائما تلك الخدع بمهارة شديدة ، ولم يغفلوا أبدا التفاصيل . أما بالنسبة لبينظير وأسررتها وأتباعها فقد يكون من شبه المستحيل أن يثبتوا براءتهم . ففى كل الاحتمالات سوف تكون هناك اجراءات قضائية لاستتيزاف كل وقت رئيسة الوزراء وطاقاتها ، وسوف يؤدى ذلك الى جذب انتباه العامة بعيدا عن القضايا الأكثر أهمية . وقد تكرر ذلك على نحو لاينتهى على مدار تاريخ باكستان القديم . ورغم ذلك يبدو كل هذا جديدا ومثيرا بالنسبة للجيل الجديد .

إن الذى أسعده الحظ (أو اتعسه) برؤية مئات من الأفلام الباكستانية يدرك جيدا ما ينبغى له أن يتوقعها الدراما المتاحة تحكى قصص :- أب يموت وسط بحور من الدموع ، إجتماع شمل شخصين افترقا منذ الطفولة فأصبحا حبيبين ، حادث سيارة ، تحسن مفاجئ فى صحة مريض فى مستشفى ، محكمة تشهد خطبة عصماء من جانب الذين إتهموا ظلما .. الخ . وعلى طول نهر السند - الذى يعبر باكستان من الشمال الى الجنوب - تسير الدراما والسياسة عبر أنماط معروفة تتغير على نحو ضئيل .

وقد كان التطور الحالى متوقعا ، بل كان يتم التنبؤ به فى المحافل العلمية قبل حتى أن تفوز بينظير فى انتخابات ١٩٨٨ . فقد كان السماح لها بأن تحكم البلاد فعليا

ابنتها .

ان هذا المثل هو واحد ضمن أمثلة عديدة يمكن سردها ، لتوضح كيف كانت التطورات التي حدثت في عهد رئاسية بنظير لمجلس الوزراء يساء تفسيرها خاصة فيما يتعلق بالمحابة .

إسلام المخدرات في أرض الطهارة

كانت بنظير تنتقد دائما حتى من جانب المتعاطفين معها بسبب كثرة سفرها خارج البلاد حيث كان من المؤكد انها تقضى هناك وقتا ممتعا باعتبارها امرأة في مقتبل العمر . كما كان وضعها لطفلين خلال العشرين شهرا التي قضتها في الحكم بمثابة عامل جعلها اقرب الى جماهير عريضة من العامة - خاصة أهل القرى - رغم أن هذه لم تكن الطريقة الأكثر فاعلية في ادارة الحكم في اوقات تتسم بتفجر الازمات . كما اضاف ذلك الى حصانة التيار الاسلامي ، فعلى مدار العشرين شهرا التي قضتها في الحكم ، لم يمض يوم واحد دون ان يعقد اجتماع عام يدين فكرة وجود امرأة على قمة السلطة السياسية في البلاد .

كما انتقدت رئيسة الوزراء أيضا بسبب تخصيصها لجزء كبير من وقتها لصقل أسطورة والدها « الشهيد بوتو » . غير أن هذا كان أمرا من الصعب تفاديه ، فلم يكن بمقدور حزب الشعب الباكستاني من الواقع ان يحصل على قدر من هذا التبجيل لولا ذلك . ولكن انتخابات ١٩٨٨ لم تمنح بنظير اغلبيه قوية تكفي لجعلها تسيطر على معارضيه . غير أنها استطاعت البقاء في السلطة - فيما بعد - رغم التصويت الذي قضى بسحب الثقة من حكومتها وربما كان من المتوقع ان تفشل في تحقيق اي انتصار آخر .

وقد بينى باحث غير مدقق تقييمه لمشكلات باكستان على نحو مختلف تماما ويشير الى الصراع الاتني باعتبارها العامل الأكثر حسما . فقد بدا الانقسام الديني في السنوات القليلة الماضية وكأنه القضية الأساسية ، فكان تناحر السنة والشيعة في شوارع كراتشي في اوائل الثمانينات ، مماثلا لما يحدث في بيروت ، كما تحارب الباشتون في الشمال مع المسلمين الذين هاجروا من باكستان الى الهند ، وسائدهم في ذلك نظراؤهم من لاجئي افغانستان ، وفي نفس الوقت تحارب المهاجرون بدورهم مع السنة السكان الاصليين لجنوب باكستان .

غير ان مثل هذه الصراعات كانت موجودة دائما وعادة ما كانت تستغل من جانب الحكومات المتعاقبة لتثبيت اقدامها في السلطة . ومن المؤكد ان هذه الصراعات قد تطورت الى الاسوأ مع مرور الوقت حتى أصبح من المشكوك فيه ان يتمكن أحد من السيطرة عليها فيما بعد . فقد استخدم تكتيك « فرق تسد » الموروث عن المستعمر على نحو مبالغ فيه .

ولكنه الآن قد اكتسب بعدا جديدا ، يتمثل في تجارة المخدرات ووجود فائض من السلاح المتقدم نتيجة للحرب

الدائرة في افغانستان المجاورة . وقد أصبح الموقف مماثلا بشدة لما يحدث في كولومبيا ، كل ما هنالك هو انه في حالة باكستان ظل القادة العسكريون متورطين طوال الوقت في كل الاحداث التي تجرى على الساحة ، هذا بالاضافة الى ان جيش باكستان يساوي عشرين مرة حجم جيش كولومبيا (عدد سكان كولومبيا ٣٠ مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان باكستان ١١٠ مليون نسمة) ويمكننا القول ان تجار المخدرات في كولومبيا قد اتجهوا الى الابدلجية من أجل اضعاف الشرعية على تجارتهم ، اما اسلاميو باكستان فانهم قد يضيفوا الشرعية على تجارتهم للمخدرات كوسيلة لايجاد أساس مادي لايدلوجيتهم ونتيجة لذلك بدأ التعصب يطلق على باكستان :-

« أرض المخدرات » والبعض الآخر يتحدث عن « إسلام المخدرات » .

كان من الضروري أن نشير الى تلك التطورات لالقاء الضوء على ما واجهته بنظير حينما غامرت بإنشاء وزارة خاصة لمكافحة المخدرات ، وبالطبع لم يكن مستشاروها الامريكيون الذين نصحوها بالقيام بذلك ، يفتقرون الى السذاجة .

الابدلجية الاسلامية تدفع في اتجاه الدكتاتورية : لم يمت ضياء الحق وحده ، وانما مات معه عشرة من كبار الجنرالات بمن فيهم رئيس المخابرات « اخطار عبدالرحمن » الذي كان من المتوقع ان يخلف ضياء الحق (وكان أيضا زوجا لاخته)

وقد وصف قائد الجيش الجديد « إسلام بيج » في البداية بالاعتدال ، وذلك لانه لم يكن هناك سوى القليلون الذين يعرفون عنه الكثير . لقد بدا ذلك وكأنه أمل زائف وسوء تقدير يدعو للاستغراب ، فلم يكن أستاذ ضياء الحق مجرد مسلم مثل معظم الباكستانيين ، وانما كان اسلامية او بعبارة أخرى اعتمد على كوادرن من حركة الاسلام السياسي - عالية الكفاءة والتنظيم - والتي تضم جماعات متطرفة يمكن ان توصف - اذا ما وجدت في اماكن اخرى - بالفاشية ، وباستغلال الهيئة الشعبية التي يحاط بها كل ما هو اسلامي ، اذ وصفوا بالاسلاميين .

ونظرا لانتماء الاسلاميين بالأساس للطبقة الوسطى الدنيا الحضرية فهم يتمتعون بقوة ملحوظة في الجامعات والجهاز البيروقراطي ، وهما المجالان اللذان اخترقوهما على نحو منظم . وعلى الرغم من افتقارهم الى الاتباع بين جماهير الريف - التي تمثل أكثر من ٨٠ ٪ من عدد السكان - الا انهم نجحوا في اختراق مؤسسات الدولة الحيوية وخاصة الجيش .

لقد كانت القوات المسلحة في البداية درعا ضدهم على عكس الحال في تركيا . فقد كان ضباط الجيش أقل ميلا لتلك التوليفة الغربية من التعنت الديني والشمولية السياسية . غير أن ضياء الحق وفريقه - الذي كان صغيرا للغاية في البداية - كان قد نجح في تغيير ذلك

تخسر تأييد القاعدة العريضة لحزبها (حزب الشعب الباكستاني . P. P. P.) لقد سعت بنظير الى تلبية - ولو قدر ضئيل من - مطالب المؤسسة القديمة التي التفت حول الرئيس غلام اسحق خان ، الذي كان أحد رجال ضياء الحق المقربين . ولم يكن ذلك كافيا لارضائهم بقدر ما كان كافيا لاثارة استياء الكثيرين من رجالات حزبها الذين شعروا بالخديعة .

حقيقة ، كان الأمر ميئوسا منه منذ البداية الى الحد الذي جعل الكثيرين من المتعاطفين معها يتساءلون : - « لماذا تقبل بالأمر اصلا ؟ » كان التبرير الذي قدمته بنظير وبطانتها (في الوقت الذي كانت فيه امها تتعامل مع الأمر بحذر) .

إن عليها ان تقوم بذلك من أجل الديمقراطية إذ ينبغي ارساء الديمقراطية بعد أحد عشر عاما من سيطرة الدكتاتورية العسكرية . وقد يرى البعض ان هذا كان في حد ذاته اساءة للديمقراطية . فقد كان من الممكن - بالقليل من الصبر - ان يؤدي الأمر في النهاية إلى دفع المؤسسة القديمة إلى تقديم بعض التنازلات الحقيقية لصالح الديمقراطية ، بدلا من جعل الحكومة المنتخبة تقع في شرك معد لها جيدا لايجاد الذريعة المناسبة للعودة إلى سياسة ضياء الحق : - الاختيار بدلا من الانتخاب وتعيين حكومة تظل تتعهد إلى مالا نهاية بعودة الديمقراطية .

ومن الصعب ان نفسر قبول بينظير للسلطة في ١٩٨٨ أولا بأنه كان بدافع للوصول لمنصب رئيسة الوزراء باي ثمن وبمنطق : « ان اكون رئيسة للوزراء لسنة او اثنتين ، افضل من ألا أكون على الإطلاق » وقد اعتادت بينظير مقارنة نفسها بكوارزون أكينو ، غير ان أعداء أكينو من شباب الجيش ، إنما هم من المتهورين وذوى شخصيات لا تقارن برجال بيشاور وكراتشي المنظمين ذوى الايمان الشمولى بتفوق المسلمين ، كما انهم في النهاية يعتقدون اراء افضل من تلك السوفيتية البنجابية التي يتميز بها انداد بينظير . (حوالى ٦٥٪ من الباكستانيين ينحدرون من أصول تنتمى لاقليم البنجاب الصغير نسبيا ويحتفظون ببقية البلاد تحت سيطرتهم) باختصار ، لقد ثبت ان حلم بينظير في ان تصبح أكينو الباكستانية كان ضربا من الأوهام . فقد كان من المغالطة ان تعتقد انه بإمكانها ان تخدم مؤسسة ذات جذور قوية ك تلك التي ورثها خلفاء ضياء الحق عنه ، وهذا هو ما اعتقدت انها قادرة على عمله في حين كان الواقع امرا مختلفا تماما .

لقد كان تقلدها لمنصب رئيسة الوزراء نوعا من العبث ، ففي تلك الظروف ، كان من السابق لأوانه ان تتقلد ذلك المنصب الذي كان من الممكن ان يقع في يدها كثمرة كاملة النضج لو أنها انتظرت اربعة او خمسة اعوام اخرى . ولكى يكون هناك معنى لتصبح رئيسة

الموقف كليا . فخلال الاحدى عشر عاما التي قضاها في الحكم ، قام الدكتاتور الاسلامى العسكرى بتطهير القوات المسلحة من العلمانيين ونصّب الاسلاميين في المواقع القيادية الهامة . كما اصبحت المخابرات العسكرية اقطاعية اسلامية - حتى في فترة مبكرة تسبق ذلك - رغم انف دو الفقار على بوتو الذي كان ينبغي ان يكون اكثر حذرا .

لقد كان محكوما على حكم بنظير بوتو بالفشل منذ البداية ، نظرا لعدم استعداد الاسلاميين للمصالحة واصرارهم على الوصول للحكم مهما كلفهم الأمر . ولا يدعى الاسلاميون فقط ان المجتمع الاسلامى لا ينبغي ان تحكمه امرأة وانما يعارضون فكرة الديمقراطية كلية ويعتبرونها مفهوما غريبا . وهناك القليل من الاجماع حول ما هية اطار « نظامهم الاسلامى » ولكن من المؤكد انه يحرم المرأة من حق التصويت ، مثلما يحرم الاقليات غير المسلمة من ذلك الحق (إذ يمكنهم فقط التصويت لصالح مرشحين من بينهم وليس من المسلمين وذلك وفقا لنظام « انفصالية جماهير الناخبين ») ، وفي الطبعة الأخيرة لكتابة « الدولة الاسلامية » ، ارتأى ضياء الحق ومستشاروه من الاسلاميين انه « يجوز فقط للمسلمين الذكور المتعلمين والذين يملكون شهادات مثبتة في ذلك الشأن أن ينتخبوا رئيس الدولة (مدى الحياة) حيث تكون له سلطات شبه مطلقة ، وفي غياب الاحزاب السياسية .

هذه الايدولوجية الاسلامية كانت العقبة الحقيقية التي واجهت بنظير - وليس المجتمع المسلم بشكل عام - ففي العالم الثالث الذي يطحنه الاستقطاب السياسى ، يصعب ان تجد مجتمعا اكثر استقطابية من باكستان . فالأغلبية العظمى من السكان - من الريف والحضر معا - تقرر مجموعة من العقائد التي تتباين فيها بينها بشدة ، وتسمى كلها (اسلام) ، وان كانت في الواقع أقرب الى الديانات الشعبية في مناطق اخرى من العالم . وقد نجح ذو الفقار على بوتو ثم ابنته من بعده في تطويع تلك المشاعر الدينية لصالحها . لقد كان في امكان بنظير ان تحصل على أغلبية - وربما أغلبية مطلقة - في ١٩٨٨ لولا اشتراطت السلطات ان يستخرج الناخبون بطاقات شخصية ، وهو ما لا يملكه الكثير من الريفيين وأغلب النساء . لقد عادت تلك الجماهير المسلمة بنظير على نفس النهو الذي كان سابقوهم من الهندوس يعبدون الالهة - وذلك باعتبارها تجسيدا لوالدها الراحل ، فكان أحد شعارات الحملة الانتخابية « صورة بوتو .. بنظير .. بنظير .. » .

محاولة لم تكتمل للوصول للسلطة :

كان أكبر خطأ ارتكبته بنظير هو قبولها بمنصب رئيسة الوزراء رغم كل ما اتصل بذلك من عقبات ، فأحاطت نفسها بظروف كان من المستحيل التغلب عليها دون ان

١٧ أغسطس ١٩٨٨ . فازت بينظير ابنة الاول في انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ ، واصبحت رئيسة للوزراء ، ولكن سرعان ما أطيح بها في ٧ أغسطس من هذا العام على يد الرئيس غلام أسحق خان الذي اتهمها بالفساد وعدم الكفاءة . غير انها لا تزال المرشح الاكثر شعبية والمتوقع ان يفوز في الانتخابات القادمة مرة اخرى . ويرجع الانحسار الطفيف في شعبية بينظير بين القطاعات الاكثر فقرا - خاصة اهل الريف - إلى غياب عنصر الزعامة القوية لدى الاغلبية العظمى من الباكستانيين ، غير أن تلك الزعامة الواعدة توشك ان تطفو على السطح . فإجاز الحق هو ابن الدكتاتور العسكري السابق ضياء الحق الذي أطاح بوالد بينظير في ١٩٧٧ ثم اعدمه بعد ذلك . ومن المفهوم بالطبع انه لا يوجد ود بين بينظير وبوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني وإجاز الحق زعيم جامعة المسلمين إلا ان هذه الاحزاب السياسية لا تعنى في الواقع إلا القليل ، فما هي إلا عجلة لقيادة السلطة . ما يهم في الحقيقة هو شخصية هذين الزعيمين الشابين - كلاهما في الثامنة والثلاثين من عمره - والميراث الذي يمثله كل منهما . ان إجاز الحق ، الذي لم يعين إلا أخيرا في منصب المدير التنظيمي لجامعة المسلمين ، والذي تفوق على زعيم الحزب نواز شريف ، يمثل في الواقع تحايلا على أسلوب بينظير السياسي من أوجه عدة . فعادة ما تلتقط له الصور بحيث تكون صورة والده في الخلفية ، وهو في نفس الوقت يشبه اياه إلى حد كبير . لقد كانت أهم شعارات حزب الشعب الباكستاني دائما : - « بينظير صورة مطابقة لوالدها الراحل علي بوتو » . « بوتو الشهيد » . وكانوا يشرحون ذلك بأنه « موت شهيد من أجل الدفاع عن المضطهدين » ومن ثم يصفونه بأنه « شهيد الاسلام » لقد ظلت جماهير حزب الشعب الباكستاني تحتفظ برويتها الخاصة للاسلام ، ولم تعتبر نفسها أبدا أقل تدينا من معارضيها المتشددين .

اما الآن ، فان إجاز الحق يضور والده على أنه الشهيد الحقيقي ، وعلى أنه الزعيم الذي مات في سبيل الاسلام لانه خاض « حربا مقدسة » في افغانستان ، وكافح من أجل أسلحة بلاده . وفي الذكرى الثانية لرحيل ضياء الحق ، قام ابنه باهياء الذكرى حاشدا ٥٠ الفا في جامع اسلام آباد الرئيسي . ومن حيث العدد ، لا يمكن مقارنة هذا الرقم بعد بمثلك الحشور الهائلة التي تزور قبر ذو الفقار بوتو في القليم السند الجنوبي . غير انها على أية حال بداية لا بأس بها لتجمع مضاد - يجمع اليمينيين لبكاء ضياء الحق على حين يبايع اليساريون طيف ذو الفقار علي بوتو . ونادرا ما توجه الانتقادات ضد المرشح الاخر شخصيا . فعلى العكس ، يتهم إجاز « أسرة بوتو » بانها لم تخلص للاسلام ولا لباكستان . وبنفس الطريقة تتهم بينظير « زمرة ضياء الحق » بانها كانت متعطشة لدم الشعب .

للوزراء ، فان الامر يتطلب الانتظار لفترة أطول إذا ما كان مقدرا لها أصلا أن تستعيد المنصب من جديد . لقد قامت بينظير في الواقع ، وخسرت ما كانت تعتبره ميلادها الحقيقي . لقد بنيت فكرة أكينو الباكستانية على قياس خاطئ . فقد انهار نظام ماركوس البالي نتيجة لثورة شعبية اشتركت القوات المسلحة في الجزء الاكبر منها ، بل وكان لها القيادة فيها ، في حين مات ضياء الحق فجأة تاركا وراءه هيكلًا صلبا للسلطة . ولم تكن « اللحظة التاريخية » للديمقراطية قد أتت بعد في عام ١٩٨٨ ، ولا يبدو انها قد أتت أيضا في عام ١٩٩٠ . لقد جاء تعيين غلام مصطفى جاتوى كرئيس لمجلس الوزراء المؤقت بمثابة استهزاء بالعملية الديمقراطية . فلم تخل الطبقة السياسية الباكستانية أبدا من انتهازيين ، وما جاتوى إلا نموذج واضح لهؤلاء . فقد كان أحد أقرب ثلاثة للراحل ذو الفقار علي بوتو . وقد تصادم طموح جاتوى مع طموح كل من رئيس الوزراء السابق ثم ابنته من بعده ، فانضم فيما بعد إلى القوى المناهضة لبينظير . وفي عهد ذو الفقار علي بوتو كان جاتوى يحسب على الجناح اليساري ، ولكنه سرعان ما أصبح يحسب على أقصى اليمين حينما انضم إلى معسكر ضياء الحق . وحينما انشق عن حزب الشعب الباكستاني . رحب الاسلاميون بتلك الخطوة أملا في ان يجر وراءه جماهير كبيرة من اتباعه . غير ان ما حدث هو ان عددا قليلا فقط هو الذي هجر حزب بينظير آنذاك . ولم يستطع جاتوى ان يحتفظ بقاعدة شعبية صلبة ، وكانت فرصته في الفوز في الانتخابات ضئيلة حتى في دائرته ، ولولا بارقة الامل الوحيدة التي تمثلت في الجيش لما كانت هناك أية فرصة امام جاتوى ليقود العملية الديمقراطية .

لقد كان « الانقلاب الدستوري » بحق بمثابة ضربة قاسية للديمقراطية الباكستانية . فالיום تسعى كل الاطراف - حتى بينظير نفسها - نحو الديمقراطية بحماسة أقل . لقد أصبح الأمر برمته بالنسبة لبينظير مسألة « كرامة » فقد دخلت السجن من قبل ، وأى سجن جديد سوف يعرض من موقفها ازاء الجماهير بصرف النظر عما إذا كانت التهمة هي التبديد المالي أو أية جريمة أخرى . فسوف يظل ابتاعها يبجلونها ويصفونها بانها كانت ضحية للقهر السياسي .

باكستان الممزقة بين الديمقراطية والتركات السياسية الموروثة . حملة إجاز ضياء الحق ضد بينظير بوتو : -

شهدت باكستان انتخابات عامة في ٢٤ اكتوبر الماضي . ومن المتوقع ان يكون المتصارعان الرئيسيان على السلطة رئيسين سابقين ليسا على قيد الحياة : - ذو الفقار علي بوتو وضياء الحق . أعدم الاول في ٤ أبريل ١٩٨٤ ، في حين مات الثاني في حادث طائرة غامضا في

الاعمال . كلاهما بهي الطلعة ، حسن المظهر ، أشبه بنجوم السينما ، يجيد الخطابة والادارة . غير انه من غير الوارد حتى الان ان يصلا إلى اتفاق فيما بينهما . فكلاهما ذو تركة موروثة وعداء تاريخي تجاه الآخر مما لا يسمح لاي منهما بالمبادرة بعقد صلح على العكس ، يتهم إجاز منافسته بينظير بانها التي خططت لحادث الطائرة التي راح ضحيته والده . لقد اثبت المحققون في الحادث ان الجنرال قد اغتيل وان حادث الطائرة لم يكن من قبيل القضاء والقدر . ولكن الشكوك اتجهت وقتها إلى جهاز المخابرات الافغانى التابع لحكومة افغانستان العملية للسوفييت . في نفس الوقت ، هناك بعض الادلة التي تؤكد ان الجنرال السنى قد وقع ضحية للصراع السنى الشيعى .

لقد اتهم الخومينى ضياء الحق بانه « أداة في يد الامريكان » ولاشك في ان أسرة بوتو قد ابتهجت لموت الدكتاتور العسكرى ، فكان شعار بينظير في الانتخابات « الثأر لوالدى » مثلما هو شعارها الآن « اثور لكرامتى » بعد ان أطيح بها من رئاسة الوزراء بغير حق .

وحينما سئل إجاز عن النموذج الذى يتصوره لدوره السياسى اشار إجاز إلى نموذج والده أولا ثم رونالد ريجان ثانيا ، ثم الرئيس بوش ثالثا ، ثم ميخائيل جورباتشوف رابعا . ان إجاز الحق هو بحق ابن للجنرال الراحل ضياء الحق في اجادته لفن الخداع .

تتحدث بينظير بتوتو عن نفسها باعتبارها النسخة الباكستانية لكورازون اكينو ، بينما يميل الكثير من الباكستانيين للنظر لإجاز الحق على انه شبيه رئيس هاينى ولكن كيف يتصور هو نفسه ؟ هذه هي القضية .

في كلتا الحالتين ، في الواقع ، يبدو الارث السياسى اكثر اهمية من الديمقراطية ، ولكن ماذا تكون الديمقراطية ، اذن مادام أنصار بوتو يقدمونها على انها الديمقراطية الاشتراكية في حين يقدمها أنصار ضياء الحق على انها الديمقراطية الاسلامية .

في العالم الثالث الذى يحتويه الاستقطاب السياسى ، تقف باكستان لتدعو بقوة إلى توحيد صفوف الاسلام ، في حين انها في الواقع اكثر تلك المجتمعات استقطابية على الاطلاق . □

ترجمة منار الشوربجى

وتفسر ظاهرة التركة السياسية الصلبة الثقافية الوثيقة بين الهند وباكستان (إذ انفصلت الدولتان في ١٩٤٨) لقد ظلت أسرة نهرو تلعب دورا مهيمنة في السياسة الهندية رغم الانتكاسات الوقتية التي منى بها راجيف غاندى - حفيد رئيس الوزراء السابق جواهر لال نهرو . أما المجتمع الباكستانى - الاكثر غرقا في العداءات بالمقارنة بالهند - فانه يبدو الان وكأنه قد أخذ زمام الريادة في تلك الظاهرة .

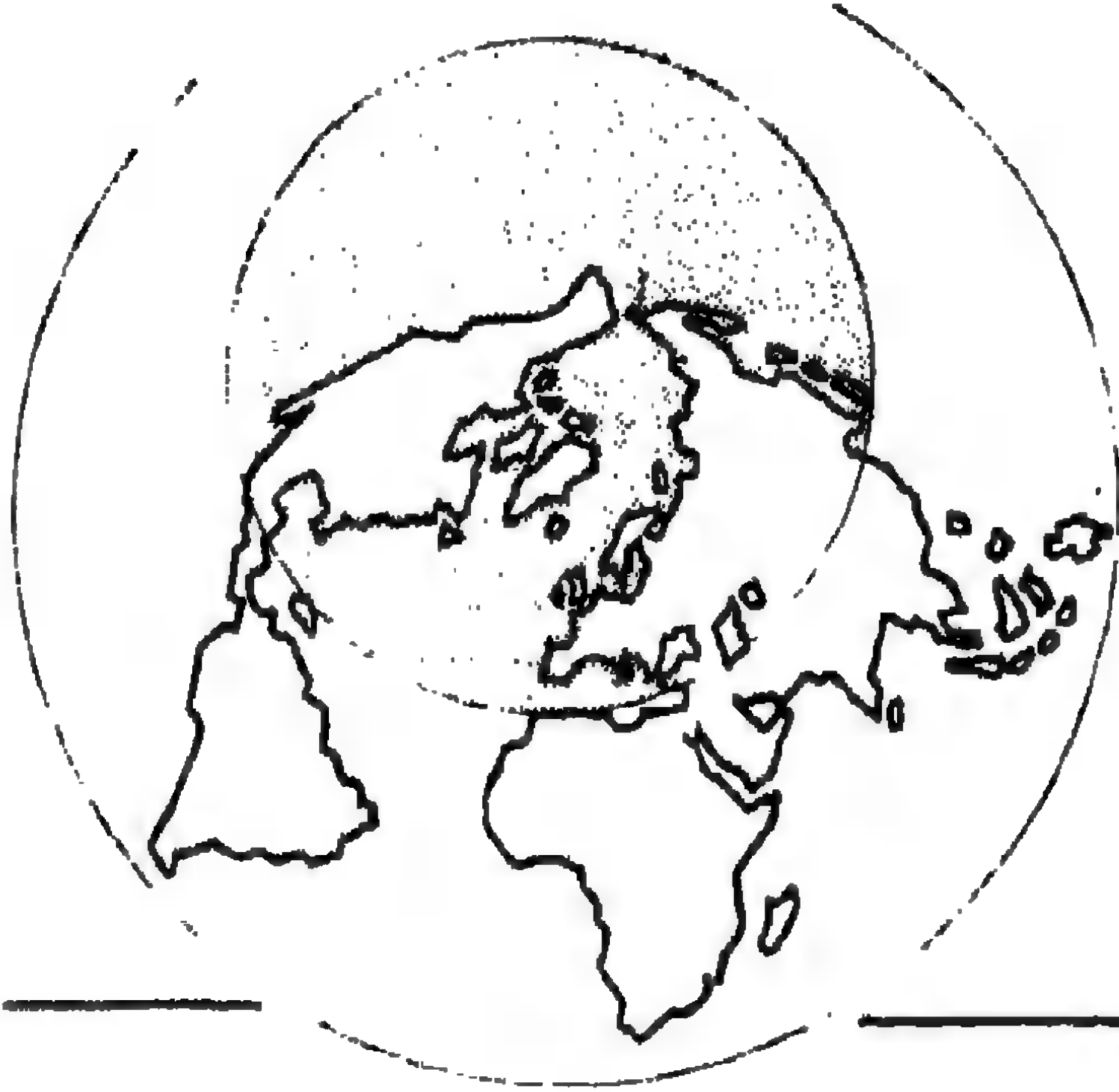
وقد يفوز إجاز الحق في النهاية على بينظير بوتو بين الطبقة الوسطى الحضرية التي تمثل الارثوذكسية الاسلامية - وربما الاصولية الاسلامية - وذلك لسبب بسيط يتمثل في ان بينظير « امرأة » ، في الوقت الذى لم يكلف خطباء المساجد عن إدانة حزب الشعب الباكستانى لخصومه لزعامة امرأتين : أرملة بوتو : - نوبسترات ، وابنته بينظير . غير انه سوف يكون من المستحيل التخلص من شبح شعبية على بوتو في المناطق الريفية وبين سكانها المعدمين وربما اكثر من ذلك بين البروليتاريا الحضرية .

ومن ناحية اخرى ، يحظى إجاز بتأييد الأطراف الاكثر قوة : - الجيش والبيروقراطية ، وهى القوى التي تحالفت فيما بينها وحكمت باكستان في معظم الاوقات . لقد اصبح إجاز مقربا - بحكم عمله في البنوك - للاثنين والعشرين أسرة الاكثر غنى والتي وصفتها بينظير بالاستغلاية . وهم الان يقودون حملة انتقامية ضد من اسموهم « الدسنة القذرة » ، فكان تحويل أقرب اتباع بينظير للمحاكمة بتهمة المحاباة والفساد لابعادهم عن المسرح السياسى ، أحد التكتيكات التقليدية في السياسة الباكستانية .

« الابنة الذكية » ، « الابن الحاذق » ، الاسر الاثنين والعشرين ، « الدسنة القذرة » . ان السياسة الباكستانية الطقوسية حافلة بالكثير من الرموز المؤثرة التي تخاطب الجماهير الساذجة غير المتعلمة (حوالى ٨٠٪)

لقد درس كل من بينظير وإجاز في الولايات المتحدة . درست بينظير العلوم السياسية بينما درس إجاز ادارة

تحرير



استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب

السفير : أحمد طه محمد

المالية والتعاون النقدي ، والتنمية العلمية والفنية .
ثم تزايد عدد المجالات لتعاون الجنوب / الجنوب .
بحيث أصبح يضم - بالإضافة الى هذه المجالات
الأربعة - التعاون الفني والخدمات الاستشارية ،
والغذاء والزراعة والثروة السمكية ، والمواصلات
السلكية ، والتأمين ، والصحة ، وتنمية العمالة والموارد
البشرية ، والسياحة ، والطاقة ، والموارد الأولية ،
والبحث والاعلام ودور المرأة في التنمية .

ومنذ ذلك الوقت ، أخذت دول العالم الثالث تركيز
اهتمامها على تعاون الجنوب / الجنوب ، وبرزت تكتيف هذا
الاهتمام في مجموعة حركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة
لمجموعة السبعة والسبعين ، التي عقدت إجتماعا هاما
لها بالقاهرة في اغسطس عام ١٩٨٦ ، ابرزت فيه تأكيد
هذا الاهتمام في (إعلان القاهرة) الذي صدر عن هذا
الاجتماع والذي رسم معالم هذا التعاون ، ثم جاء مؤتمر
القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي
انعقد في هراي في زيمبابوي ، حيث صاغ من جديد
مضمون الفكرة وطالب بخطة متكاملة للسير قدما في
تعاون الجنوب / الجنوب .

أسس التعاون في (إعلان القاهرة)
وفي (إعلان القاهرة) أكدت مجموعة السبعة

ترجع فكرة تعاون الجنوب /
الجنوب الى أحقاب سابقة ، حين
بدأت تجمعات من الدول النامية ،
خاصة الدول المجاورة بعضها
لبعض - تحاول تحقيق تعاون اقتصادي محدود فيما
بينها ، وكان الهدف الرئيسي من هذا التعاون هو تيسير
التجارة بين كل من هذه التجمعات والتجارة الدولية ،
وبصرف النظر عما حققته هذه المحاولات والتجارب من
نجاح أو فشل ، إلا أن الفكرة في حد ذاتها أخذت تنشط
بحيث تبلورت في التطبيق لتشمل سائر دول العالم الثالث
في شكل ما أطلق عليه اسم « التعاون الاقتصادي بين
الدول النامية » ، ثم بدأ تقنين الفكرة في اجتماع لوزراء
الخارجية في (جورج تاون) وتم تبنيها في مؤتمر القمة
الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر عام
١٩٧٣ .

وفي اجتماع (جورج تاون) تحددت أربعة مجالات
للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، كما تم تحديد
إطار بمقتضاه تقوم مجموعات من الدول المنسقة
بالدراسة التفصيلية للمجال الذي خصص لها ،
وتضمنت المجالات الأربعة التعاون الدولي للتنمية
الاقتصادية ، والتجارة والنقل والصناعة ، والناحية

الطبيعية وتعزيز الطاقات الانتاجية . بما في ذلك اقامة المشروعات المشتركة . وكذلك تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاعتماد على شبكات المعلومات المتوافرة في اطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، والافادة الكاملة منها ، وانشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات .

كذلك ابرزت المجموعة أهمية الافادة من الطاقة الكاملة للتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين الدول النامية ، وضرورة اشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب في الدول النامية اشراكا متزايدا في تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والأساليب الأخرى مع التوسع في تبادل التكنولوجيا والخبرات في كافة المجالات ، سعيا الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، مع ضرورة اعطاء أولوية للأغذية والزراعة ولعلاج الموارد الزراعية والمعدنية . مع تأكيد أهمية تعزيز قدرات التكنولوجيا لهذه الدول ، وتوسيع نطاق التعاون فيما بينها في الأنشطة العلمية لمنظمة الأمم المتحدة من خلال برامج ومشروعات محددة ، والاستمرار في التمسك بمبدأ التكافؤ والفائدة المتبادلة واعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة للدول الأقل نماء .

وتأكد في (إعلان القاهرة) أهمية الترابط بين السلام والتنمية والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وأهمية حل كافة المنازعات بين الدول النامية بالطرق السلمية والاتفاق على تعزيز الأنشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب هذه الدول ، وذلك من خلال وسائل ، منها زيادة وعى الشعوب فيها بإمكانات التعاون بينها وفوائده المتبادلة وزيادة مشاركتها في تنفيذ برامج ومشروعاته .

انشاء (لجنة الجنوب)
وقبل انعقاد قمة عدم الانحياز في ١٩٨٦ ، دارت مناقشات غير رسمية بين بعض القادة من رجال السياسة والمثقفين في دول الجنوب بهدف انشاء لجنة للجنوب ، وتشكلت في اجتماع دولي عقد في ماليزيا مجموعة لاعداد الترتيبات الأولية لانشاء هذه اللجنة برئاسة رئيس وزراء ماليزيا - ماهاتير بن محمد - حيث تم اتخاذ المبادرة الأخيرة في التفكير في انشاء اللجنة ، بعد اجتماع نظمته (مؤسسة العالم الثالث) والمعهد المايزي للدراسات الاستراتيجية والدولية ، وأعلن رئيس وزراء ماليزيا خطة إنشاء اللجنة أمام مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في سبتمبر عام ١٩٨٦ ، كما أعلن أن جوليوس نيريري الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا قد قبل رئاسة هذه اللجنة .

وفي ٢٧ يوليو ١٩٨٧ ، أعلن نيريري في دار السلام تشكيل اللجنة وتعيين الدكتور/مانموهان سينج سكرتيرا عاما لها ، وكان يعمل قبل ذلك نائبا لرئيس لجنة التخطيط

والسبعين بصفة رسمية التأييد الكامل والثابت للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية والالتزام به ، مع التمسك بمبادئ وأهداف وإطار هذا التعاون المستلهم من المؤتمر التاريخي الذي سبق عقده بالقاهرة عام ١٩٦٢ لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية . كما أكد الإعلان أن التعاون الاقتصادي ، فيما بين الدول النامية قد تحول على مر السنين إلى حقيقة ملموسة تجسدت في مفاهيم مبتكرة تقوم على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، وتبلورت هذه المفاهيم في أهداف محددة ، كما ترجمت الى برامج ومشروعات مفصلة في عديد من قطاعات التعاون الاقتصادي .

وبعد استعراض تنفيذ برنامج كراكاس ، أكدت المجموعة في (إعلان القاهرة) على ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية على أساس يكفل لهذا التعاون مقومات الاستمرار والدعم الذاتي والتمويل الذاتي ، واتفقت دول المجموعة على إدراج أهداف وأوليات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية والبرامج والمشروعات المعدة لتطوير هذا التعاون ضمن الخطط الانمائية والسياسات الوطنية للدول الأعضاء ، مع المطالبة بإعداد جدول للأوليات في كل قطاع على حدة ، مع إبراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقا من معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشروعات للاستمرار وجدواها الاقتصادية .

وطالبت مجموعة السبعة والسبعين بتشجيع المشاركة من جانب الهيئات غير الحكومية وبالسعى لتحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية ، وذلك من خلال تدابير ، منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة ، مع الاهتمام الخاص بتطوير أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

كما طالبت المجموعة بالقيام بمفاوضات من أجل توفير البنية الأساسية الضرورية المؤسسية والسياسية ، وذلك في مختلف المجالات النقدية والمالية والتجارية والصناعية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، وتوفير القاعدة النقدية والتمويلية اللازمة للتوسع في التدفقات التجارية فيما بين الدول النامية ، بما في ذلك التجارة بين المنظمات التجارية الحكومية وتعزيز الاطار المؤسسي في مجال السلع الأساسية على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التشاور ، حسبما يقتضى الأمر ، وذلك بهدف تحسين ظروف السوق وتحقيق حصيلة أكبر من صادرات السلع الأولية التي تهم هذه الدول مع اعداد مشروعات مشتركة لاستخدام الموارد

الهندية ، ثم بدأت لجنة الجنوب عملها كمؤسسة مستقلة يعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية لمدة ثلاثة سنوات . وتم تمويلها من مساهمات الدول النامية ، وأنشأت اللجنة سكرتارية لها في جنيف بمساعدة من حكومة سويسرا حيث بدأت تعمل منذ أول أغسطس عام ١٩٨٧ .

وقد ضمت اللجنة في عضويتها - بالإضافة الى الرئيس والسكرتير العام - سبعة وعشرين من الأساتذة والخبراء والمثقفين ، مجموعة منهم من الدول الأفريقية - من مصر وموزامبيق وكوت ديفوار والسنغال وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر وتنزانيا ، والأخرى من الدول الآسيوية - من الفلبين وسريلانكا والهند والصين وماليزيا وأندونيسيا والكويت والباكستان ، ومجموعة ثالثة من أمريكا اللاتينية - من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي والمكسيك وفنزويلا وجيانا وجاميكا وكوبا - كما اشترك في عضويتها خبير من يوغوسلافيا .

خطة عمل اللجنة

وفي اجتماع عقد في كوالالمبور في ماليزيا ، اتفقت اللجنة - على خطة عملها التي تضمنت وضع تحليل لخبرات التنمية الوطنية في الجنوب وتصور شامل للمستقبل ، بما في ذلك تقديم المقترحات لاعادة تشكيل استراتيجيات النمو لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية ، مع الاهتمام بمشكلات الفقر والجوع واشباع الحاجات الانسانية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتصنيع العالم الثالث .

كما تضمنت الخطة ضرورة تحليل البيئة العالمية ، على أساس الآثار التي تحدثها التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، ودراسة انعكاسات هذه الآثار على الجنوب وعلى تخطيط التنمية في الجنوب ، وكذلك تضمنت الخطة تعاون الجنوب / الجنوب للاعتماد الجماعي على الذات ، بما يعنيه ذلك من الاهتمام بدراسة دور هذا التعاون في توسيع رقعة الخيارات في استراتيجيات التنمية ، وتحليل الخبرة المكتسبة من الخبرات الحالية والماضية لتحقيق التعاون على كل المستويات ، وبحيث يمكن التعرف على نواحي النقص والعقبات القائمة في سبيل تعاون الجنوب / الجنوب ، واقتراح الاجراءات التي تساعد على التغلب عليها ولدعم الاستخدام الكامل للامكانيات المتوافرة للاعتماد الجماعي على الذات في الجنوب .

واشتملت الخطة في الوقت نفسه على ضرورة تقييم العلاقات بين الشمال والجنوب وتحليل التطور الذي حدث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى أساس هذا التقييم وتحليل المستقبل المحتمل للبيئة والظروف العالمية وانعكاسات ذلك على التنمية يمكن للجنة بحث الوضع الحالي للجنوب في علاقته مع الشمال وكيفية دعم صوت الجنوب ودوره في تحقيق مساواة أكبر في نظام عالمي جديد .

اجتماعات وتقرير اللجنة :

وقد عقدت (لجنة الجنوب) مجموعة من الاجتماعات ، كان أولها في سويسرا في أكتوبر ١٩٨٧ ، وكوالالمبور في ماليزيا في مارس ١٩٨٨ ، والمكسيك في أغسطس ١٩٨٨ والكويت في ديسمبر ١٩٨٨ ، ومابوتو في موزامبيق في مايو ١٩٨٩ ، ونيودلهي في الهند في نوفمبر ١٩٨٩ ، ونيقوسيا في قبرص في مايو ١٩٩٠ ، وهافانا في كوبا في يوليو ١٩٩٠ ، وكراكاس في فنزويلا في أغسطس ١٩٩٠ ، ثم في أروشا في تنزانيا في أكتوبر ١٩٩٠ . وانتهت اللجنة مؤخرا من وضع تقريرها في عام ١٩٩٠ ، حيث تم عرضه في كراكاس على دول أمريكا اللاتينية من أعضاء مجموعة الجنوب الخمسة عشر ، وعلى الدول الأفريقية الأعضاء في المجموعة في مدينة أيوجا بنيجيريا ، ومن المقرر أن يعرض على الدول الآسيوية الأعضاء في المجموعة .

استراتيجية تعاون الجنوب / والجنوب

وقد أبرز تقرير اللجنة أن الدول النامية يتعين عليها الاتفاق على استراتيجية عالمية لتعاون الجنوب / الجنوب ، وأن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون الأساس لدفع المزيد من التعاون الاقليمي المحدد ومن البرامج الوطنية للتعاون .

وذكرت اللجنة أن المجال السياسي يعتبر أهم مجالات مبادرات الجنوب / الجنوب وأن كثيرا من المبادرات في المجال الاقتصادي تمخضت عن تجمعات سياسية ، كما هو الشأن بالنسبة لحركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة لمجموعة (الكونتا دورا) لدول أمريكا اللاتينية ، التي أنشئت بغرض منع الحرب في أمريكا الوسطى ، وعندما أسهمت في تحقيق هذا الهدف أدت الى انشاء (مجموعة ريو) التي تعمل الآن في المجال الاقتصادي يضاف الى ذلك المثل الواضح المتمثل في منظمة الصادق SADCC التي تعمل في المجال الاقتصادي وكانت نشأتها نتيجة اهتمام دول المواجهة الأفريقية بدعم تضامنها في النضال ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا .

كما اشارت الى ان هناك اعتبارات منع المنازعات العسكرية والمفاوضات من أجل عقد الاتفاقات لنزع السلاح ، وهي اعتبارات تدعو كما هو واضح للتعاون في المجال السياسي غير أن هذا التعاون ينبغي أن يتسع بحيث يتضمن التبادل بين الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية والهيئات غير الحكومية في الجنوب .

وقد عملت لجنة الجنوب على تطوير وتنويع تعاون الجنوب / الجنوب ، واهتمت بأن تضمن الاستراتيجية المقترحة لهذا التعاون التعرف على المجالات العريضة التي يمكن أن يمتد اليها التعاون ، مع وضع الأهداف الطويلة الأجل التي ينبغي تحقيقها ، وفضلا عن مجموعة

تعاون الجنوب / الجنوب .

وأبرزت اللجنة أن تعاون الجنوب / الجنوب في المجال التعليمي يمكنه أن يساعد على زيادة الموارد البشرية في الجنوب ، وأن من الضروري وضع برنامج في هذا المجال لتوسيع رقعة الروابط التعليمية ، ولتتمكين من زيادة تدفق الطلاب بين دول الجنوب ولهذه الدول حريتها في المساهمة في أي جزء أو أجزاء من هذا البرنامج ، وتتضمن المجالات التي يغطيها البرنامج التعليم في العلوم الأساسية والهندسة والطب والصحة العامة ، والتدريب المهني والفني ، والتعليم في مجال الاتصالات خاصة على المستويات الإقليمية ، وتنمية المهارات الإدارية .

اقترح سكرتارية للجنوب

وخلصت اللجنة الى ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب تكون قادرة على معالجة الموضوعات التي تتضمنها المفاوضات الدولية ، خاصة ازاء مواقف الشمال ، بحيث لم يعد ممكنا لدول الجنوب الاعتماد على مستوى المساعدة الفنية التي تقدمها لمجموعة السبعة والسبعين سكرتارية (الانكباد) في نيويورك ومجموعات العمل التي تشكلها ، وخاصة من الناحية الأخرى وأن على دول الجنوب مواجهة الشمال المتحد والمنظم ، بل ان الدول المتقدمة تتمتع بمؤسسات وطنية وإقليمية قوية ، ومن مظاهر ذلك اعتماد الغرب على الخدمات التي تقدمها منظمة OECD التي لها سكرتارية ضخمة وامكانيات وتسهيلات لمنية ومالية كبيرة كما يجتمع ممثلو الدول الصناعية الكبرى بطريقة منتظمة على مستوى القمة لتنسيق سياسات هذه الدول .

وتتولى السكرتارية المقترحة للجنوب معالجة الموضوعات الخاصة بالتعاون بين الجنوب وتلك المتعلقة بالعلاقات بين الشمال والجنوب ، وينبغي أن تعمل في خدمة مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز ، والقمة المنشأة حديثا للتعاون والمشاورات بين الجنوب / الجنوب ، فضلا عن خدمة الجنوب نفسه بوجه عام ، مما يتطلب أن يوكل لهذه السكرتارية المهام التي تمكنها من تحقيق أهدافها .

ومن هذه المهام أن تقوم السكرتارية بتقديم المعونة الفنية والتنظيمية للمبادرات والأعمال المشتركة للدول النامية ، ومساعدة هذه الدول في جهودها من أجل معالجة الموضوعات القائمة في المنظمات الدولية المتعددة ، وذلك عن طريق اعداد البحوث والخدمات الفنية اللازمة للمفاوضات والمباحثات حول تعاون الجنوب / الجنوب ، بما في ذلك البدء بتطوير عملية التشاور من أجل تصفية الخلافات وتنمية الأشكال الأكثر فعالية للتعاون في الجنوب .

ومن مهام السكرتارية أن تعمل على تحقيق مصداقيتها كمصدر للفكر الصادق حول موضوعات التنمية ، وإبراز قدرتها على تشكيل موقف موحد

من الأنشطة التي يجب القيام بها في كل مجال في الأمدين القصير والطويل مع إبرازها للاحتياجات والمشكلات العويصة ، واعطاء الفرصة لمزيد من توسيع وتعميق تعاون الجنوب / الجنوب .

وركزت اللجنة على مجموعة من المجالات التي تشكل أسس تعاون الجنوب / الجنوب وهي مجالات المالية ، والتجارة ، والصناعة والأعمال ، والخدمات ، والنقل والبنية الأساسية ، والأمن الغذائي ، والعلم والتكنولوجيا ، والبيئة ، والأعلام والاتصالات فضلا عن اتصالات الشعوب بعضها ببعض ، وشرحت بالتفصيل معالم أسس التعاون بين دول الجنوب في كل من هذه المجالات .

الاهتمام بالموارد البشرية

وقد اعتبرت اللجنة أن المعرفة والمهارات هما من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ولو أن الشباب في الجنوب حصلوا على التعليم العالي ونمت مهاراتهم ، فإن ذلك يؤدي الى زيادة الامكانيات الانتاجية للجنوب ودعم قوته في الاقتصاد العالمي ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول في الجنوب لها قدرات تعليمية كبيرة ، إلا أن هناك نقصا كبيرا في التعليم والتدريب في كل الدول النامية ، خاصة في العلوم والتكنولوجيا .

ويمكن لتعاون الجنوب / الجنوب أن يسهم في معالجة هذا النقص ، إلا أنه على الرغم من أن نشاط حركة الطلاب بين دول الجنوب ضئيل ، خاصة فيما بين الأقاليم ، إلا أن عددا من الدول قد قام ببرامج كبيرة في مجال تبادل الطلاب ، كما أن مئات الألوف من الطلاب من الدول النامية يدرسون في الشمال بتكاليف باهظة ، ومع تزايد عمليات التنمية فإن الطلب على التعليم العالي وعلى التدريب في الجنوب سوف يزداد ويتنوع بسرعة وسوف تجد الدول النامية من الصعب عليها تحمل نفقات دراسة عدد أكبر من الطلاب في الشمال ، كما أن كثيرا من دول الجنوب سوف تجد نفسها غير قادرة على تهيئة الدورات التخصصية اللازمة في معاهدها الوطنية ، ومن الطبيعي أن يؤدي عدم قدرة هذه الدول على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي الى تحقيق آثار سلبية على التنمية في عدد من الدول النامية .

والواقع أن تعاون الجنوب / الجنوب يمكنه أن يخفف من هذه المشكلة من خلال الاستخدام الأكثر للتسهيلات التعليمية المتوافرة داخل الجنوب ، كما أن التعليم العالي في الجنوب تكاليفه في الجنوب أقل من الشمال ، ولا يعتبر مستوى هذا التعليم بأي حال في الجنوب أقل من المستوى المتوافر في الشمال ، كما أنه يعتبر تعليميا أكثر ملائمة لأوضاع الجنوب ، والطلاب الذين يتمون تعليمهم في الجنوب من المتوقع أن يعودوا الى بلادهم ، وخلال فترة من الزمان ، فإن من يدرسون في الجنوب سوف يكونون رصيذا ذا قيمة لبلادهم ، كما سيشكلون لبنة في دعم

الجنوب ، وعليها أن توكل لاحدى الوزارات أو الإدارات الحكومية مسئولية تنسيق العمل الخاص بهذا التعاون داخلها ، كما أن على كل دولة اقامة لجة وطنية لتقديم المشورة للحكومة ولحشد الرأى العام الداخلى لتأييد تعاون الجنوب / الجنوب ، فضلا عن تنمية الاتصالات على المستوى الشعبى بين دول الجنوب .

وفي مجال الجهود من أجل تنمية الموارد البشرية للجنوب ، دعت اللجنة الى الافادة الكاملة من المعاهد التعليمية لمواجهة احتياجات دول الجنوب التى لا تتوافر لديها تسهيلات تعليمية خاصة بها ، وأن الأولوية لابد أن تعطى للتعرف وتطوير مراكز التعليم المختارة ، خاصة في مجالات العلوم الأساسية والهندسة والطب والإدارة العامة ودعت الى انشاء مؤسسة لمنح الجنوب لتسهيل حركة الطلاب والمدرسين والباحثين والاختصاصيين الفنيين بين الدول النامية .

وفي مجال التعاون المالى ، أبرزت اللجنة أن الاهتمام الأولي يتعين أن يعطى لدعم المقاصة وترتيبات الدفع الإقليمية وشبه الإقليمية ، وكذلك بالنسبة لتسهيلات الائتمان للتصدير ، وطالبت بموقف منسق للدول النامية في المؤسسات المالية المختلطة والبنوك الإقليمية بهدف الحصول على تأييدها لهذه الترتيبات ، مع تشجيع الوسائل التى من شأنها دفع هذه المؤسسات والبنوك لكى تلعب دورا أكثر فعالية في التجارة المدعومة ماليا وغير ذلك من أشكال تعاون الجنوب / الجنوب في هذا المجال .

كما طالبت اللجنة بانشاء منتدى للمدنيين حسب البيان الذى أصدرته اللجنة في مارس عام ١٩٨٨ ، مع اقتراح انشاء بنك للجنوب ، والافادة من إطار تيسير ودعم كل أشكال تجارة الجنوب / الجنوب التى قررها النظام العالمى لأفضليات التجارة وتوسيع وتعميق هذا النظام ووضع جدول وبرنامج عمل لتأكيد أنه بحلول العام ٢٠٠٠ يكون جزء كبير من التجارة بين الدول النامية مغطى بما قرره هذا النظام .

وطالبت اللجنة ، لدعم موقف الدول النامية في الأسواق العالمية ، بأن يقوم المنتجون في الجنوب بتقوية تجمعات المنتجين وإقامة المزيد منها ، خاصة في مجال الشاي والبن والكافور ، ووضع برنامج للتعاون فيما بينهم ، وأن على دول مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز تقديم العون والتأييد لهذه المبادرات .

ودعت اللجنة الى المزيد من التعاون بين قطاع الأعمال في الجنوب ، على المستويات الثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية ، وأن تقوم الدول النامية باتخاذ اجراءات قانونية وفنية ومالية لتشجيع المشروعات المشتركة وعقد الاتفاقات لنقل التكنولوجيا بين مؤسسات الأعمال في الجنوب ، مع اعطاء معاملة تفضيلية للاستثمار وتدفق التكنولوجيا من الدول النامية الأخرى ، كما دعت الى تبني تقنين لتشغيل شركات الجنوب المختلطة ولنقل

للجنوب ، كما أن عليها الاعداد لمواجهة مواقف الشمال والمؤسسات المختلطة التى يسيطر عليها الشمال ، فضلا عن تقديم التحليلات والأفكار وخيارات السياسات المبنية على الواقع والاحتياجات ووجهات نظر الجنوب ، بهدف مساعدة الجنوب في تشكيل استراتيجياته في موضوعات حوار الشمال / الجنوب ، وتقديم المساعدات الفنية في المفاوضات عند الطلب ، مع متابعة الأعمال والمساهمة في تنفيذ القرارات ، وتصدر السكرتارية دورية سنوية عن تعاون الجنوب / الجنوب تكون بمثابة مرجع معتمد ومصدر للمعلومات في كل هذه الشئون .

وفي مجال تجميع ونشر المعلومات ، فعلى السكرتارية أن تشجع الاسهام في عملها من جانب المصادر العديدة المتوافرة في الجنوب كالأكاديميات والأحزاب السياسية ونقابات العمل وغيرها ، ودعم الاتصال فيما بين هذه المصادر ، وعليها أن تنشئ نظاما للاتصال للعالم الثالث ، ومركزا قويا للمعلومات والبيانات والوثائق ، وأن تجمع المعلومات عن التكنولوجيات والامكانيات الفنية المتوافرة في مختلف البلاد وتبادل الأفكار والخبرات ، بحيث يمكنها أن يكون لها دورها القيادى في وضع برنامج لتنمية الموارد البشرية في الجنوب .

وتكون السكرتارية هى مكان اللقاءات بين ممثلى الدول النامية ، حيث تقوم بحثهم على الاجتماع فيما بينهم سواء من الناحية غير الرسمية أو ترتيب اجتماعات رسمية لهم اذا استدعى الأمر ، وعليها على وجه العموم أن تشجع عادة العمل المشترك فيما بينهم ، كما تقوم السكرتارية بدور المراقب لتحليل وتفسير الأحداث والاتجاهات على مسرح العالم وتوضيح الانعكاسات المحتملة على الجنوب ، فضلا عن أنها يمكن أن تقوم بدور (اللوبى) لصالح الجنوب وذلك بالعمل عن قرب مع دول وتجمعات الشمال التى تتقارب مع الجنوب أو لديها مصالح تربطها به .

برنامج الأوليات

ولتحقيق تعاون الجنوب / الجنوب ، اقترحت (لجنة الجنوب) برنامجا للأوليات طالبت فيه بالاسراع بوضع اقتراح انشاء سكرتارية للجنوب موضع التنفيذ ، وبأهمية مشاركة رؤساء دول وحكومات الجنوب في مشاورات دورية منظمة ، واعتبرت ذلك خطوة هامة نحو تحقيق تنظيم للجنوب ، كما رحبت بقرار مجموعة دول الخمسة عشر لاجراء مشاورات على مستوى القمة حول التعاون بين دول الجنوب .

ولكى يكتب النجاح لتعاون الجنوب / الجنوب ، أبرزت اللجنة أن هذا النجاح يتوقف على توافر سياسات وطنية مؤيدة لهذا التعاون في دول الجنوب فضلا عن تأييد شعوب هذه الدول ، ومن أجل هذا أبرزت اللجنة أن على كل دولة من هذه الدول أن تعكس في خطط تنميتها وسياساتها الوطنية التزاما واضحا بتعاون الجنوب /

موحد لها ، يتبنى مواقف دول العالم الثالث ويسهم في انجاح مستقبل العلاقات الدولية لهذه الدول في فترة التسعينات وما بعدها ، ويضم هذا التنظيم مجموعة دول عدم الانحياز ودول مجموعة السبعة والسبعين ، وأن يركز التنظيم على كيفية الافادة من الأوضاع العالمية الجديدة والتكيف معها ، مع مواصلة التمسك بالمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، والعمل على وضع استراتيجية جديدة لتحقيق مستقبل سياسى واقتصادى لدول الجنوب ، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه أن يعاد تقييم وتنظيم منظمات دول الجنوب في ضوء التطورات السياسية الحالية وأثرها على التكتلات السياسية الدولية .

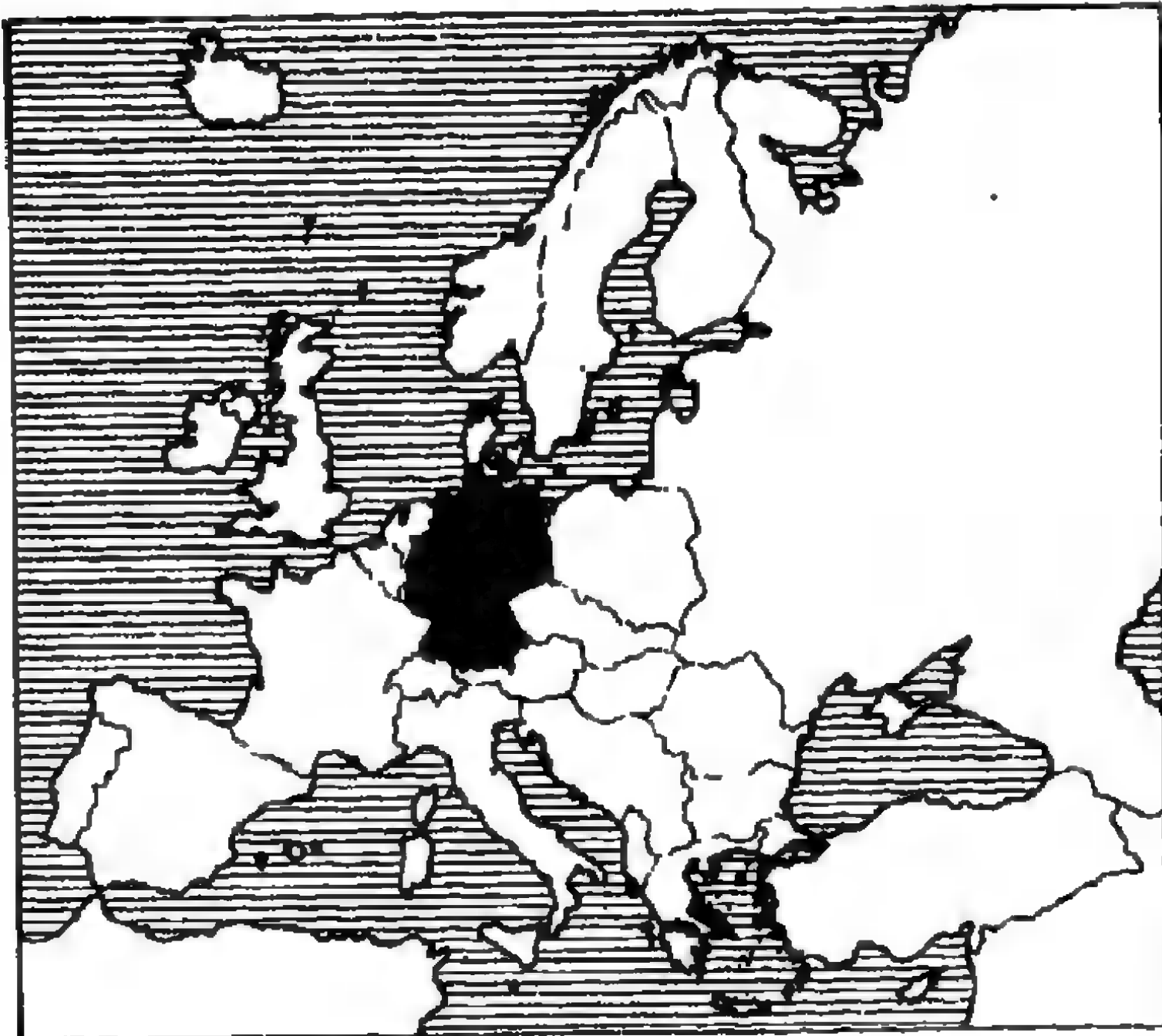
وازاء الاهتمام الذى برز لدى قادة دول الجنوب لدعم المشاورات والتعاون بين دولهم برزت قمة جديدة بين مجموعة خمس عشرة دولة لتحقيق هذا الهدف ، وفي الاجتماع الأخير الذى انعقد في ماليزيا في مايو ١٩٩٠ ، حث قادة وممثلو مجموعة هذه الدول على تشكيل أول تكتل للدول النامية ، واحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، كما طالبوا بمواجهة الأبعاد الخطيرة لأزمة ديون الدول النامية التى تعترض فرص النمو وتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول ، والواقع أن نجاح هذه المجموعة وزيادة فعاليتها سوف يسهم في بلوزة ملامح النظام الاقتصادى العالى الجديد الذى يهدف لتحقيق صالح دول العالم الثالث والافادة من الأوضاع التى أسفر عنها انتهاء الحرب الباردة في عالم اليوم . والواقع أن تقرير (لجنة الجنوب) يستحق التقدير للجهود التى بذلت في وضعه واصداره ، وواضح مما خلص اليه من ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب ، أن عمل اللجنة كان بداية ، ومهمتها كانت لدراسة وعرض الجهود التى بذلت على الطريق واستخلاص استراتيجية للعمل المستقبلى لتحقيق تعاون الجنوب / الجنوب ، مما يتطلب جهازا وتنظيما جديدا ، تعطى له الصلاحيات والامكانيات لكى يكون عمله مثمرا وناجحا لتحقيق التعاون ودعمه وتأكيد استمراريته بين دول الجنوب . □

التكنولوجيا ، بما يحدد حقوق والتزامات كل الأطراف ، وكذلك دعت الى انشاء تجمع فعال لغرف الصناعة والتجارة في دول العالم الثالث ، وأن تقوم مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز بانشاء لجنة تضم ممثلين عن الحكومات ورجال الأعمال في الوقت نفسه للمتابعة المستمرة للتعاون في مجال الأعمال . ونادت اللجنة بالاهتمام بمتابعة الأمن الغذائى والموضوعات المتعلقة به ، وباتخاذ ترتيبات لتنسيق الغذاء المتوافر على المستوى الوطنى وانشاء احتياطات جماعية للاغاثة في مجال الغذاء ، ووضع برنامج طويل الأجل لمساعدة مد افريقيا باحتياجاتها الغذائية .

كما نادت اللجنة بوضع استراتيجية للتعاون العلمى يركز على الموضوعات ذات الأهمية التى يمكن للبحث والتجديد أن يقدم فيها فوائد كبيرة من خلال تجميع الموارد ، ودعوة مركز العلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز وغيرها من الدول النامية الى وضع برنامج لتنسيق البحث العلمى والتكنولوجى في الجنوب في المجالات الهامة المحددة ، وذلك بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم وغيرها من المؤسسات العلمية في الجنوب ، مع اعطاء أهمية خاصة لتعزيز البحوث المشتركة في المجالات الرئيسية التى تحتاج لتكنولوجيا عالية كمجال التكنولوجيا العضوية والعلوم المادية . كذلك أبرزت اللجنة أهمية اتخاذ الاجراءات لزيادة فعالية مشروعات التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية ، ودعم الترتيبات الحالية الخاصة بالتفضيلات في مجال التجارة وانشاء المزيد منها ، مع تنشيط ترتيبات الدفع والمقاصة ، مع استكمال هذه المبادرات عن طريق التخطيط الاقليمى للاستثمار في القطاعات المختارة بحيث تقوم كل مجموعة اقليمية أو شبه اقليمية ببحث الخيارات ووضع برنامج للعمل للتعرف على الأولويات الحالية واهداف تتحقق في العام ٢٠٠٠ ، مع خطة طويلة الأجل تمتد الى هذا العام .

ولاشك أن الدول النامية في الجنوب تحتاج الى تنظيم

تمريض



المانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية

د . ثناء فؤاد عبدالله

الألمانية الموحدة ، فقد تراوحت ردود الفعل تجاهها بين الترحيب الشديد والفتور وخيبة الأمل ، في الوقت الذي بدأت فيه هذه الوحدة من جانب واحد على الأقل في الكشف عن مخاطرها المحتملة ، وعلى الرغم من اختلاف ردود الفعل العالمية تجاه الوحدة الألمانية فإن الترحيب بها كان هو السائد وكان في مقدمة المرحبين بهذه الوحدة الرئيس الأمريكي « جورج بوش » حيث صرح بأن توحيد شطري ألمانيا هو النهاية الحقيقية للنزاع المستمر بين الغرب والشرق منذ خمسة وأربعين عاما .

كما أشاد الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف بالوحدة الألمانية ، وقال أنها نهاية للحرب الباردة وفتاحة لعهد جديد من التعاون بين الشرق والغرب في أوروبا ، وقال الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » إن توحيد ألمانيا هو الحكم العادل للتاريخ الا أن رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت تاتشر » كشفت عن درجة أقل من الترحيب حيث قالت ان على الدول الأخرى في أوروبا ضمان عدم سيطرة ألمانيا الجديدة على القارة الأوروبية وفي إسرائيل : صرح رئيس الكنيست الاسرائيلي بأن يوم توحيد ألمانيا هو يوم حزين لدى إسرائيل ، وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي « اسحق شامير » إن اليهود لا يستطيعون ان ينسوا الماضي .. الا ان هناك واقعا

في الدقيقة الأولى من اليوم الرابع من اكتوبر ١٩٩٠ تم رسميا الاعلان عن إعادة توحيد دولة ألمانيا تحت علم واحد لتصبح أغنى الدول الأوروبية وأكثرها تعدادا وعلى الرغم مما تبدو عليه ألمانيا اليوم من قوة ومهابة الا انها مختلفة عن ألمانيا الهتلرية التي نشرت الدماء في أرجاء أوروبا ، وتتفادى ذلك النوع من المعارضة التي اثارها ألمانيا في أوروبا منذ قام بسمارك بتوحيد ألمانيا بالحديد والنار في عام ١٨٧١ .

وفي يوم اعلان الوحدة الألمانية أكد المستشار الألماني « هيلموت كول » في رسالة وجهها الى دول العالم انه « لن ينطلق من الأراضي الألمانية مستقبلا سوى السلام » ولكول فلسفته الخاصة حيث يقول : أن الألمان ينشدون الغبطة والفرح ولم يعودوا يطبقون الاككتاب وحمل الأعباء . ويؤكد كول ان السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة تركز على روح المشاركة وتوازن المصالح وان ألمانيا لن تتقدم بأي مطالب فيما يتعلق بأراضي الغير والتزامها بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية .

واشار الى ان ألمانيا ستساهم في قيام الأمم المتحدة بدورها الذي لاغنى عنه في اقرار السلام في العالم . وازاء هذه النيات الطيبة والايجابية التي ابدتها الدولة

جديدا يحسب ان دعيتبه .

الدولة الجديدة ومهمة المستقبل :

بعد توحيد المانيا ظهرت على الساحة علامات استفهام متعددة في سدسيتها هل ستكون دولة المانيا مواكبة للتغيرات السياسية الجديدة على الساحة العالمية ؟ هذا على الصعيد الخارجي اما على الصعيد الداخلي فقد لخص « نيوفيجيل » وزير المالية الالمانى مهمة المستقبل في انها عملية التوحيد الاقتصادى للبلاد . فبعد ان تم تنفيذ الوحدة النقدية في يوليو ١٩٩٠ وما عقبه من اعلان الوحدة السياسية في ٤ اكتوبر . يقف نحو ٧٨ مليون المانى على عتبة مهمة ضخمة هي التجديد الاقتصادى لثلث اقليم الدولة الجديدة فالمانيا الشرقية سابقا من الناحية الاقتصادية في حالة فقر وعجز وبطالة ويتعين على الجزء الغربى الفنى ان ينفق مايقدر بنحو مائة مليار مارك سنويا اي ٦٥ مليار دولار في الجزء الشرقى . والواقع ان الجزء الغربى من المانيا يستمر ازدهاره . فقد ارتفع الناتج الاجمالى القومى بنحو ٤ ٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ . ووجدت نحو ٦٦٠ الف فرصة عمل جديدة في الفترة من يوليو ٨٩ حتى يوليو ١٩٩٠ . كما انخفض عدد العاطلين الى ١.٨ مليون عاطل وتتسع دائرة الطلب على السلع وعلى الصادرات والطلب الداخلى .

وعلى العكس من ذلك مازالت المانيا الشرقية سابقا تعاني من اثار اربعين عاما من الاقتصاد الاشتراكى الموجه . ولذلك يتعين تحويل نحو ثمانية آلاف شركة الى القطاع الخاص . كما ان الانتاجية تبلغ ٤٠ ٪ فقط من الانتاجية في الجزء الغربى . ولايزال نصف مليون عامل في الشرق بلا عمل

كما تشير التقديرات الى ان ٢.٥ مليون عامل على الأقل في المانيا الشرقية يتعين إعادة تأهيلهم للقيام بأعمال جديدة . ولا تزال بون تعمل بصفة مبدئية بنظام القروض لتمويل تكاليف عملية الوحدة . وقد قدم « فيجيل » للبرلمان ثلث الميزانية التكميلية للعام المالى ١٩٩٠ وهي ميزانية سوف ترفع صافي ماتقرضه بون هذا العام الى نحو ٦٧ مليار مارك . ولا يزال « فيجيل » يؤكد انه لن تكون هناك ضرورة كزيادة الضرائب . ففي رايه ان هذه التكاليف يمكن تحملها عن طريق عملية يقترن فيها قطع الدعم عن مناطق اخرى مع زيادة الدخل الضريبي المتوقع ان ينشأ نتيجة الازدهار الاقتصادى بالاضافة الى الائتمان . ولكن المسؤولين في دوائر الحكومة يعترضون بأن زيادة الضرائب اجراء لايمكن تجنبه . وكان هناك اقتراح من جانب الخبراء رفضه فيجيل برفع الضريبة البترولية بمبلغ نصف مارك عن كل لتر وهو اجراء يمكن ان يزود بون على الفور بحصيلة تصل الى ٢٢ مليار مارك . ويدعم ثقة « كول » دراسة قام بها احد المعاهد الاقتصادية وخرج منها بأن نصف الشركات

الالمانية الغربية تخطط للاستثمار في المانيا الشرقية بحلول نهاية سنة ١٩٩١

وقد انشئت بالفعل نحو ٢٨٠٠ شركة مشتركة خلال النصف الاول من سنة ١٩٩٠ . ويقول « كول » ان برنامج الانعاش الاقتصادى الحكومى الحالى يمكنه تعبئة حجم استثمارى يصل الى خمسين مليار مارك وسوف تكون عملية إعادة البناء الاقتصادى لالمانيا الشرقية عملية ضخمة . فقد اصبح الاسكان في المانيا الشرقية غير مقبول . ولم تشهد شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات اى تطور خلال عشرات السنين كما ان محطات الكهرباء والمنشآت الصناعية افسدت التربة ومصادر المياه بصورة خطيرة . وقد اصبحت الفجوة واسعة بين الاجور والخدمات الرفاهية الاجتماعية في جزئى المانيا لدرجة ان كثيرا من الخبراء يخشون استمرار هجرة الالمان من الشرق للغرب ولا يمكن ان يمنع ذلك الا التوقعات بحدوث تغير سريع الى الأمن ولذلك فإن هيلموت هاوزمان وزير الاقتصاد يريد ان يتم اعلان المانيا الشرقية منطقة مخفضة الضرائب وذلك حتى يمكن اغراء المستثمرين . وتعتقد حكومة كول ان جهودها سوف تنجح نظرا الى قرارها بإرسال مائة من افضل رجال الادارة الالمان الغربيين الى المانيا الشرقية سابقا للاسراع بعملية التحول الى القطاع الخاص ولبعث الحياة في الشركات ولتنفيذ استراتيجيات التنمية . وتقوم الدولة في تحرك مواز بإرسال مائة محام الى الجزء الشرقى للاسراع بعمليات إعادة الاراضى والمساكن لملاكها الحقيقيين والتي كان النظام الشيوعى السابق قد صادرها . ويتنبأ معهد الدراسات الاقتصادية في المانيا الغربية ان الاستقرار الاقتصادى في الجزء الشرقى سيبدأ من منتصف ١٩٩١ وانه حتى عام ٢٠٠٠ سوف يحقق نسبة نمو اقتصادى سنويا تبلغ ٧.٥ ٪ بالمقارنة بنسبة ٢.٥ ٪ في المانيا الغربية . بالاضافة الى ذلك يتوقع معهد الدراسات الاقتصادية ان الازدهار الاقتصادى في المانيا الشرقية سوف يكون المحرك للنمو الاقتصادى في المانيا ككل وقال المعهد ان الايرادات الضريبية العالية ستنشأ نتيجة لهذا النمو الاقتصادى وسوف تغطى في السنوات الاولى ثلاثة ارباع عملية اصلاح اقتصاديات الجزء الشرقى . كما تنبأ المعهد بأن الفائض الضريبي سيغضى باقى التكاليف .

كول : مهندس الوحدة . وخطوات الاندماج السياسى :

يقولون في بون . ان كول تولى هندسة الوحدة الالمانية في زمن قياسي . وإنترزع زمام المبادرة من خصومه الذين لم يخفوا تخوفهم من المضاعفات السياسية والمالية للوحدة التاريخية لشطرى المانيا ويقال أن كول لديه موهبة السلطة وإرادة أن يكون مستشارا . وهكذا رأى

إعلان الوحدة وإستجاب فيها لقرار المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بعدم دستورية قانون الانتخابات التى ستجرى على أساسه انتخابات الدولة الموحدة فى ديسمبر ، ووافق البرلمان على الغاء نسبة الـ ٥٪ التى كان يتعين على كل الأحزاب الحصول عليها قبل خوض انتخابات ديسمبر . والتى تعد أول إنتخابات تجرى فوق كامل التراب الألمانى منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية . وتشير كافة التوقعات وإستطلاعات الرأى أن الفوز سيحالف الحزب المسيحى الديمقراطى بزعامة كول ، وأن الهزيمة ستلحق بمرشح المعارضة الديمقراطية الاجتماعية لافونتين ، ونشر معهد أفيد الألمانى لاستطلاع الرأى دراسة جاء فيها أن الحزب المسيحى الديمقراطى سيفوز بنسبة كبيرة من أصوات الناخبين تصل إلى حوالى ٤٥٪ بينما لن تتجاوز النسبة التى يحصل عليها الحزب الديمقراطى الاجتماعى أكثر من ٣٤٪ ، كذلك تتوقع الدراسة التى تحترم أرقامها الأوساط السياسية والحزبية والاعلامية أن يفوز حزب جينشر الديمقراطى الحزب بنسبة تقارب ٩٪ وحزب الخضر بنسبة لا تزيد على ٨٪ ، والجمهورى فى دخول البرلمان الألمانى .

الدولة الألمانية والنظام الدولى :

وفقا للمعايير المعاصرة لتحديد قوة الدولة والقائمة على عوامل الجغرافيا والسكان والاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية فإن ألمانيا الموحدة ستكون قوة عملاقة فى وسط القارة الأوروبية ، فإضافة الى المساحة والثروة المائية والأراضى الزراعية وعدد السكان وكثرة الجامعات والصناعات ، هناك تراث ضخم من التنظيم الإدارى والاعتزاز القومى بالشخصية الألمانية . ومما لاشك فيه أن ألمانيا الموحدة ستؤثر فى التوازنات القائمة فى النظام الأوروبى والنظام الدولى بوجه عام . وقد يتراجع مشروع وحدة أوروبا الغربية ليتقدم مشروع وحدة القارة الأوروبية وسط تشجيع سوفيينى واضح . ذلك لأن دخول ألمانيا الموحدة فى الوحدة الأوروبية الغربية سوف يعطيها الزعامة الأوروبية ، وهذا ما تتجنبه كل من بريطانيا وفرنسا ، إذ من الطبيعى فى هذا الوضع أن تسيطر ألمانيا على السوق الأوروبية المشتركة وأن يتقدم المارك الألمانى على حساب الفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى وأن ينافس بالتالى أقوى عملتين فى العالم : الدولار الأمريكى والين اليابانى وإذا كان الفرنسيون والبريطانيون لايرحبون (تماما) بوحدة ألمانيا لانها المنافس التاريخى والتقليدى لهما ، فإنهما يميلان معا الى أن تدخل ألمانيا الموحدة فى منافسة إقتصادية ومالية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيحققان بالتالى نوعا من التوازن معها إضافة إلى بروز إتجاه فرنسى - بريطانى مشترك يدعو الى التنسيق الفعال بينهما لمواجهة القوة الألمانية الجديدة ، وقد تؤدى كل هذه الاحتمالات والتطورات المتسارعة الى إعادة النظر بجميع المشاريع الأوروبية المطروحة فى ظل

الألمان وبقية العالم - مستشارا قادرا على تحمل المسئوليات ومصمما على وضع جدول زمنى للوحدة وجادا فى مساعدة الألمان الشرقيين على إجراء أول انتخابات حرة فى ١٨ مارس . وتحقيق الوحدة الاقتصادية أول يوليو وتنسيق الخطوات الاقتصادية المؤدية الى توحيد شطرى ألمانيا وحقق كول انجازه الأكبر عندما أقنع جورباتشوف فى يوليو بالموافقة على عضوية ألمانيا فى الأطلنطى بعد التوحيد . وبعد اثنى عشر يوما من تحقيق الوحدة الألمانية ، دعم الحزب المسيحى الديمقراطى الذى يتزعمه المستشار هيلموت كول نفوذه فى المناطق التى كانت تتكون منها ألمانيا الشرقية ، وإجتاح الانتخابات فى أربع من الولايات الخمس للجزء الشرقى وهى ميكلينبورج ، وسكسونيا أنهالت ، وتورينجين وبوامزيبزج ، بينما حقق حزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى توأم الحزب المسيحى الديمقراطى فوزا يمكنه من الحفاظ على أغليبيته المطلقة فى برلمان ولاية بافاريا ، ومع أن الحزب المسيحى الديمقراطى كان صاحب أكبر نسبة من الأصوات فى انتخابات الولاية الخامسة فى الجزء الشرقى وهى براندنبرج التى تحيط ببرلين ، الا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة فيها . وقد وصف كول إنتصاره فى ولايات الشرق الأربع بأنه يتيح للحزب موقعا جيدا للانطلاق فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى ٢ ديسمبر فى كل الولايات الألمانية بعد توحيدها وعدد ١٦ ولاية ، وذلك باعتباره مستشارا لألمانيا ، وأن تحول مجلس الشيوخ الفيدرالى لصالح الائتلاف الحاكم فى بون سيسهم الى حد كبير فى تيسير عمل الحكومة . ولم يحقق الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وهو حزب المعارضة الرئيسى للفوز الا فى ولاية براندنبورج وإن لم يحصل أيضا على الأغلبية المطلقة ، أما الحزب الديمقراطى الحر الذى ينتمى اليه « هانز ديتريش جينشر » وزير الخارجية فقد إستطاع بالكاد الحصول على نسبة الخمسة فى المائة التى تتيح له التمثيل فى البرلمان وهو ما فشل الحزب الجمهورى لأقصى اليمين عن تحقيقه وحصل تحالف حزب الخضر والأحزاب الصغيرة الأخرى على ٥,٦٪ من الأصوات بينما حصل تحالف اليسار بزعامة حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعى فى الجزء الشرقى على ١٠,٨٪ ، وفى ولاية بافاريا حصل حزب يمينى جديد يرأسه أحد جنود الصناعة النازيين القدماء على أكثر من ٥٪ من الأصوات مما أتاح له الحصول على ١١ مقعدا فى برلمان بافاريا الذى يضم ٢٠٤ مقاعد ، بينما حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على ٣٪ فقط وقد أطلق عليه اسم الحزب الجمهورى .

ولا شك أن هذه النتائج فى مجملها تحمل مؤشرات ذات دلالة واضحة بالنسبة لانتخابات ٢ ديسمبر - خاصة وأن البرلمان الألمانى - كان قد عقد جلسة بعد

الألمانية ، كأن تبرز في المجتمع الدولي قوى الولايات المتحدة والمانيا واليابان والصين والاتحاد السوفيتي وإن كانت الولايات المتحدة تتمتع بموقع قيادي مميز ، فالظاهرة الأساسية المرافقة للنظام الدولي في عقد التسعينات هي « سرعة التحولات والمتغيرات الدولية » ولقد عبر جورباتشوف عن هذه المتغيرات في تصريح له في يوليو ١٩٩٠ بقوله « إن كل شيء يتغير .. نحن نعيش في عصر ديناميكي ، وقد حدثت تطورات هائلة في الشهرين الأخيرين .. » □

انتصار ساحق لكول وائتلافه في أول انتخابات المانيا الموحدة :

أحرز هيلموت كول وحزبه المسيحي الديمقراطي وحليفه الأصفر حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي نصرا ساحقا في أول انتخابات تشريعية بامتداد المانيا الموحدة والتي جرت في الثاني من ديسمبر ١٩٩٠ . وحصل ائتلاف كول على ٤٣,٨ ٪ من الاصوات في حين وصل حزب الديمقراطيين الأحرار الشريك في الائتلاف الحاكم على ١١ ٪ من الأصوات . وشهدت هذه الانتخابات اكبر هزيمة للحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض - الذي حصل على ٣٢,٥ ٪ من الأصوات ، في حين كانت المفاجأة هي خروج حزب الخضر نهائيا من البوندستاج (البرلمان) حيث لم يتمكن انصاره من أحرار نسبة الـ ٥ ٪ اللازمة لدخول البرلمان ولم يحصلوا الا على ٣,٩ ٪ . وفي المقابل فاز حزب الخضر في القسم الشرقي مع تحالف ٩٠ وهي جبهة من جماعات الحقوق المدنية وحصل على ٥,٩ ٪ من الأصوات على نطاق المانيا الشرقية سابقا ومن الملاحظ أن الأحزاب الألمانية الصغرى في الجزء الشرقي من المانيا استفادت من حكم المحكمة الدستورية العليا التي قضت بحق هذه الأحزاب في دخول البرلمان الألماني بالرغم من عدم حصولها على نسبة الـ ٥ ٪ بامتداد المانيا وذلك كاستثناء في هذه الانتخابات نظرا لأن هذه الأحزاب حديثة التكوين ولم تأخذ فرصة تكوين قواعد تابعة لها في الجزء الغربي من المانيا .

في الوقت نفسه فإن حزب الاشتراكية الديمقراطية (الحزب الشيوعي سابقا) - سيتمكن من دخول البرلمان على الرغم من أنه لم يحصل الا على ٢,٤ ٪ من الاصوات بامتداد المانيا ولكنه حصل على ٩,٩ ٪ من الاصوات في المانيا الشرقية وبذلك سيمثله في البرلمان ١٧ نائبا - ويلاحظ عموما أن حزب الاشتراكية الديمقراطية - قد تراجعت نسبة تمثيله بالمقارنة مع اول انتخابات حرة تجرى في المانيا الشرقية في مارس الماضي - وكان قد حصل فيها على ١٦,٤ ٪ .

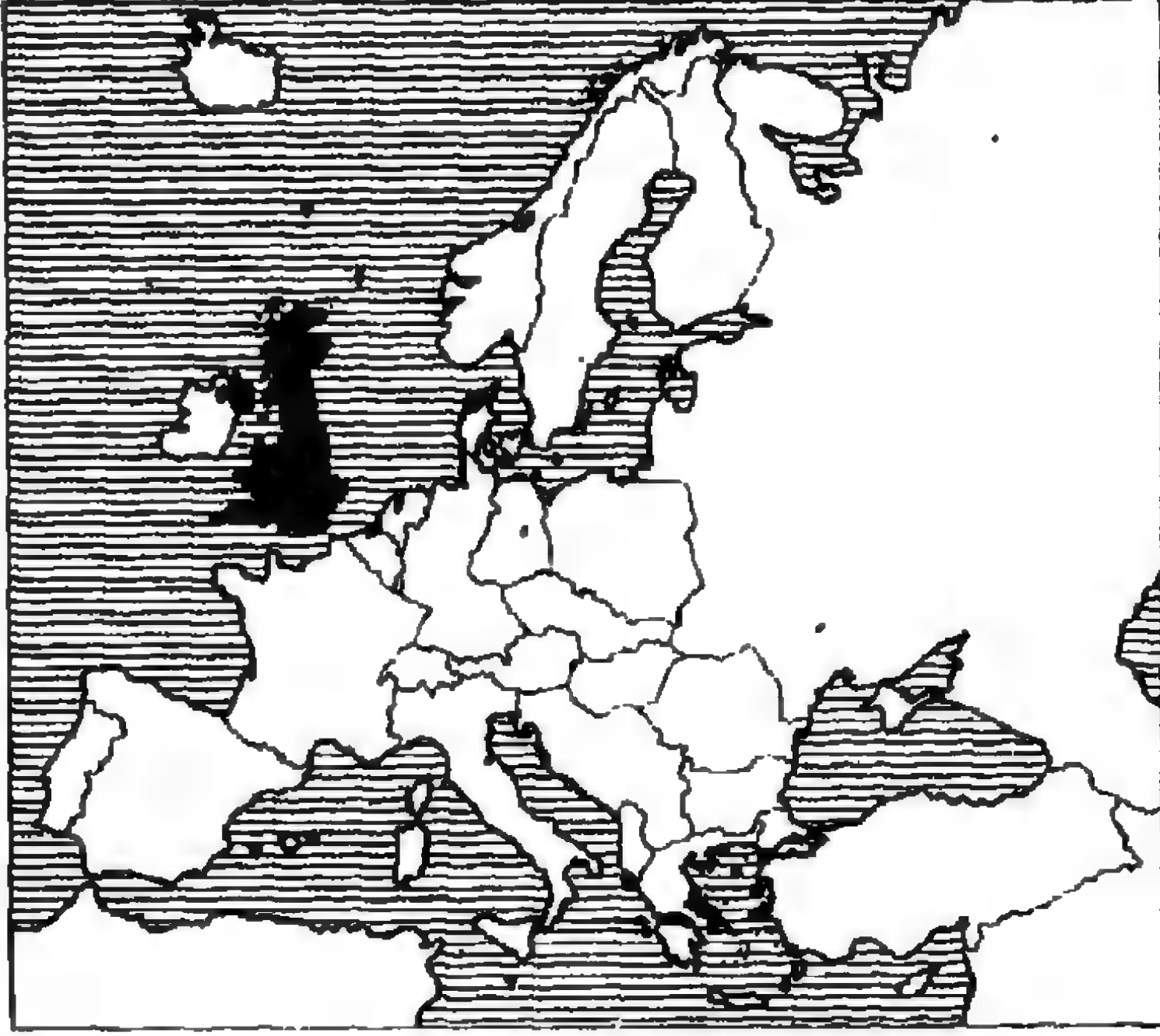
ومن النتائج ذات المغزى في هذه الانتخابات كذلك فشل الحزب الجمهوري (الداعي الى طرد الاجانب من المانيا) في الفوز بأي مقعد وذلك نظرا لعدم حصوله على نسبة الـ ٥ ٪ .

انتظار الجميع لنتائج الوحدة الألمانية .

أما على الصعيد الدولي فإن الولايات المتحدة لم تمنع في الوحدة الألمانية بشرط ضمان عضوية المانيا في حلف الأطلسي ، وأن تبقى في إطار التجمع الصناعي الرأسمالي الذي تقوده وذلك بغية الحد من النفوذ الألماني وتوجيه القوة الألمانية بما لا يتعارض مع السياسة الدولية للولايات المتحدة وبالمقابل تراجع الاتحاد السوفيتي عن مطالبه حيالي الوحدة الألمانية بسرعة فائقة . فمن المطالبة بحياد المانيا الموحدة ذات السيادة التامة الى إعلان جورباتشوف أن إنتماء المانيا إلى حلف شمال الأطلسي لم يعد عقبة أمام تحقيق الوحدة الألمانية ، وفي ٩ نوفمبر وأثناء زيارة جورباتشوف لبون ، وقع الزعيم السوفييتي والمستشار الألماني هيلموت كول اتفاقية للتعاون وعدم الاعتداء مدتها عشرين عاما وهي الاتفاقية التي وضعت أسس العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الموحدة ، كما وقع الجانبان إتفاقيات أخرى بشأن التعاون في المجالات الفنية والاقتصادية .. وجاء ذلك الموقف السوفييتي في ظل تراجع دوره العالمي وسط اتجاه النظام الدولي الجديد نحو نظام القطب الواحد الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة . ولكن هذا النظام الذي يدافع عنه البعض في مسار النظام الدولي معرض للتغيير والتراجع لاعتبارات عديدة أهمها أن أنشغال أوروبا في إعادة ترتيب أولوياتها وأوضاعها الأمنية والاستراتيجية سوف يقسح المجال للرحب أمام تنامي القوى الآسيوية في اليابان والصين فضلا عن اتجاه المانيا الموحدة نحو بناء قوتها الذاتية وزيادة نفوذها الدولي ، إذ من المؤكد أن الدولة الألمانية الموحدة تحاذر الوقوع في الخلافات الحادة مع أي طرف دولي ، فقد طمأنت المانيا جارتها بولندا إلى عدم الرغبة في تعديل الحدود السياسية القائمة معها حاليا ، وتلك مسألة هامة بالنسبة لكل دول أوروبا الشرقية بمثل ما تهم الاتحاد السوفييتي ، كما وافقت المانيا على عقد مؤتمر دولي أوروبي من أجل بحث « النظام الجديد للأمن الأوروبي » وهو المؤتمر الذي عقد في باريس في ١١/١٩ وحضره رؤساء دول وحكومات ٢٤ دولة أوروبية إضافة الى كندا والولايات المتحدة ، ووصفه المراقبون بأنه القمة الحاسمة التي تأتي بعد أحداث تاريخية تمثلت في الوحدة الألمانية ، وسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية ، والاستعداد لاستقبال أوروبا الموحدة في نهاية عام ١٩٩٢ ، وقام ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر ، والتي تشمل حلفي وارسو والأطلسي بالتوقيع على اتفاقية لسحب وتدمير معظم الأسلحة التقليدية التابعة للقوتين العظميين على المسرح الأوروبي وهي أضخم معاهدة في تاريخ الحلفين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان من المحتمل أن يمر النظام الدولي بمرحلة انتقالية تتعدد فيها الأقطاب الدولية بعد تحقيق الوحدة

تمتير



السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت ثاتشر

نزيهة الأفندي

فترة عمل سياسي استمرت ثلاثين عاما ، وزعامة الحزب لمدة ثلاثة عشر عاما . وقد تسلم مقاليد الحكم وزعامة الحزب ، شخصا يكبره بأربعة اعوام ، الا وهو جيمس كالاهاان .

والمتتبع لتطورات الاحداث في التجريبتين الاولى والثانية ، يلاحظ تطابق السيناريو الخاص بكل منهما . وإن كان التناقض يبرز في ان خطوة « السيدة ثاتشر » جاءت نتيجة ضغوط من جانب اعضاء حزبا وحكومتها لدفعها لتقديم استقالتها . وذلك بعد ان فاض الكيل من جانب العديد من الاعضاء ، وخوضهم معركة المنافسة امامها على زعامة الحزب .

اما فيما يتعلق بمستر « هارولد ديلسون » فقد كان قراره الخاص بالاستقالة ، نابعا من « ذكاء سياسي » في اختيار الوقت المناسب للانسحاب من مسرح الاحداث الحزبية والسياسية . حيث ان الادوة الداخلية لحزب العمال شهدت انقساما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

والتناقض الثاني يبرز في الشخصية التالية التي خلقت كلا منهما ، بينما كان « كالاهاان » يتجاوز عمر « ويسلون » بأربعة اعوام . نجد ان « جون ميجور » يبلغ

على مدى اربعة عشر عاما ، مرت بريطانيا بتجريبتين تاريخيتين على صعيد السلطة الحزبية والسياسية . وان اختلفت ارض

المعركة الخاصة بكل منهما ، إضافة الى تباين الدوافع التي شكلت اتخاذ القرار النهائي في كل منهما .

والتجربة الاخيرة والحديثة ، تتمثل في التطورات المتصاعدة التي ادت الى استقالة السيدة مارجريت ثاتشر من - رئاسة حزب المحافظين والحكومة البريطانية - وذلك بعد فترة حكم استمرت منذ عام ١٩٧٩ ، ورئاسة الحزب منذ عام ١٩٧٥ وخلال هذه التجربة الأخيرة ، تولى مقاليد الحكم « جون ميجور » والذي تولى اول منصب وزارى له خلال التعديل الذي اجرى في يوليو ١٩٨٩ . عندما عينته السيدة « ثاتشر » في منصب وزير الخارجية ، ثم لمنصب وزير الخزانة ، بعد ثلاثة اشهر من المنصب الاول .

اما التجربة الاولى السابقة ، فقد كان مسرحها حزب العمال البريطانى ، وكان ذلك في عام ١٩٧٦ ، فقد اعلن مستر « هارولد ديلسون » رئيس الوزراء البريطانى انذاك ، تخليه عن منصب رئاسة الوزراء والحزب ، بعد

تتركز في اثنين :

أولهما : العامل الاقتصادي .

ثانيها : الادارة السياسية من جانب السيدة تاتشر
لشئون حكومتها على مدى السنوات الاحدى عشرة
الماضية .

- وفيما يتعلق بالعامل الأول : فقد كان لايمانها المطلق
بسياسة بيع « القطاع العام البريطانى » قوة دفع قوية ،
ولكنها اغفلت النتائج المترتبة على هذه السياسة في المدى
البعيد .

فقد كانت تاتشر تؤمن بضرورة تصفية الصناعات
الضخمة المؤلفة من جانب حكومة العمال - على مدى
الفترة منذ عام ٤٥ وحتى ١٩٠١ - وقد استندت في ذلك
الى سوء أداء وإدارة العديد من الوحدات المنتجة في هذه
الصناعات المؤلفة .

وقد كان لهذا الايمان ايجابياته بالنسبة للبعض ،
وسلبياته بالنسبة للبعض الآخر ، وهو الاغلبية .
فبالنسبة لصناعة الصلب ، ادت سياسة بيعها الى
القطاع الخاص في عام ١٩٨٨ ، التى حددت طفرة في
الانتاج .

الا ان بيع الشركات العاملة في قطاع الغاز -
الكهرباء ، ادى الى ايجاد العديد من المشاكل ، وانعكس
ذلك على عملية بيع الشركات العاملة في قطاع المياه .
حيث ان احتمالات زيادة الاسعار بنسب مرتفعة
ومعارضة الرأى العام لذلك ، جعلت عملية بيع هذه
الشركات ، متعثرة بدرجة واضحة .

كما ان نفقات العلاج والخدمات العامة في مجال
الصحة ، اصبحت اكثر عبئا على المواطن .. وحتى
بالنسبة لتملك المساكن ، فقد ازدادت الاعداد .. ولكن في
ذات الوقت ارتفعت اعداد الافراد الذين استدانوا من
البنوك العقارية مقابل رهن ممتلكاتهم . ونفس الانتقادات
وجهت الى برنامج « الاصلاح التعليمى » وقد كان الهدف
الاساسى من كل هذه الاجراءات ، هو خفض الانفاق
العام منسوبا الى اجمالى الناتج المحلى . وقد تحقق ذلك
بالفعل . حيث انخفضت النسبة من ٤٤ في المائة في السنة
المالية ٧٩ - ١٩٨٠ ، الى اقل من اربعين في المائة في
ميزانية ١٩٩٠ .

كما ان تركيزها على جانب تشجيع الطلب لانعاش
الاقتصاد ، اصطدم بسياستها في مجال مكافحة
التضخم . ولتوضيح ذلك نشير الى ان الاجراءات التى
ادت الى خفض معدل التضخم من ١٨ في المائة في عام
١٩٨٠ الى ٣ في المائة في عام ١٩٨٦ ، كانت على حساب
العمالة والانتاج في ذات الوقت . كما ان السياسة
الائتمانية المتشددة ممثلة في ارتفاع اسعار الفائدة ، ادت
الى النتائج الراهنة التى يحصدها الاقتصاد
البريطانى . فقد عادت معدلات التضخم الى الارتفاع .
وجثم شبح الركود ، ولم يستطع جانب الطلب ان ينفذ

من العمر سبعة واربعين عاما ، وليكون اصغر رئيس
وزراء في تاريخ بريطانيا ومن ثم قد تكون كفته الأخير
اكثر ترجيحاً في مجال قيادة حزب المحافظين وعبر فجوة
الاجيال من جهة ، والاحساس بالنفض الاجتماعى
والاقتصادى ، للمواطن البريطانى من جهة أخرى .
ومما يعزز هذا الاعتقاد ، تجربة « جيمس كالاهاى »
ذاته في مجال زعامة حزب العمال - برئاسة الوزراء .
حيث ان هذه الزعامة لم تستمر سوى اربعة اعوام ،
انتهت باستقالته في نوفمبر ١٩٨٠ ، بعد ان هزمت
الحكومة العمالية في الانتخابات العامة التراجيرت عام
١٩٧٩ ، والتى كانت الفصل الأول في مرحلة حكم السيدة
مارجريت تاتشر .

وفيما بين تطابق « سيناريو الاحداث » خلال
التجربتين الأخيرة والسابقة ، والتناقض بينهما في مجال
الاقناع والافتناع من جانب الشخصية السياسية
الرئيسية . نجد ان هناك عدة مؤشرات عامة تجمع ما
بين تجربة حزب العمال عام ١٩٧٦ ، وحزب المحافظين
عام ١٩٩٠ .

واول هذه المؤشرات وبرزها ، مفهوم الديمقراطية
لدى الاحزاب البريطانية . ففي ظل هذا المفهوم كان تخلى
« ويلسون » عن الحكم طواعية واختياراً .. ورضوخ
« تاتشر » لأراء وزرائها من اعضاء مجلس العموم . بعد
ان فشلت في الحصول على النسبة المطلوبة من
الأصوات ، خلال عملية الاقتراع على « رئاسة الحزب »
في الجولة الأولى والتى خاضها « مايكل هيزلتين » وزير
دفاعها الاسبق ، امامها فقد حصلت السيدة تاتشر على
٢٠٤ صوتاً ، وهيزلتين على ١٥٢ صوتاً . إلا أن الفرق
بينهما ، لم يصل الى نسبة الخمسة عشرة في المائة ،
المطلوبة لترجيح كفه رئيسة الوزراء السابقة ومن هنا
كانت « حملة الاقناع » ، التى انتهت باتخاذ تاتشر قرار
الاستقالة من رئاسة الحزب . وتتضح « الممارسة
الديمقراطية » في الأسلوب الذى اديرت به عملية
الاقتراع على اختيار « خليفه تاتشر » ، فحالما بدت
مؤشرات ترجيح كفه « جون ميجور » ، الأصغر سناً ،
والاقل عراقية في العمل السياسى الحزبى . لم يتردد ايا
من « هيزلتين » أو « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية
الحالى ، في الانسحاب لصالح « ميجور » ، بل وتولى
مناصب وزارية تحت رئاسته !! اين العالم الثالث من
هذه التقاليد العريقة الضاربة بجذورها في اعماق
الديمقراطية !!

الاقتصاد والادارة السياسية :

وبعيداً عن ملابسات تولى مستر « جون ميجور »
لمنصب زعيم حزب المحافظين ورئاسة ورئاسة الحكومة ،
يتعين ان نشير الى الاسباب التى ادت الى هذه
الملابسات .

ومن واقع تتبع الاحداث سوف نجد أن هذه الاسباب

نجد ان البعض في المجموعة الأوروبية يتحرك في الاتجاه المضاد .

مهام ميجور :

من المسلم به ان الاسباب التي ادت الى التعجيل باستقالة تاتشر ، هي ذات الاسباب التي يرتهن بها مستقبل « جون ميجور » خلال الفترة المتبقية من عمر حكومة المحافظين ، وما بعدها .

وقد اوضح رئيس الوزراء البريطاني ، ان الفوز في الانتخابات القادمة ، هو الهدف الاساسي على صعيد الحزب ، ومن ثم لا بد من راب الصراع الناجم عن اختلاف الآراء ، إزاء سياسة « السيدة تاتشر » ، واستقطاب العناصر المؤيدة ، لمنافسيه على زعامة الحزب .

وقد اتضح ذلك في استمرار تولي « دوجلاس هيرد » لمنصب وزير الخارجية ، وتولي « مايكل هيرلنتين » منصب شئون البيئة ، وما تقتضيه من التعامل مع ضريبة الانتخاب الى ضريبة الرؤوس .

اما بالنسبة للهدف الاساسي على الصعيد العام ، فقد اعلن « ميجور » انه يتمثل في « القضية الاقتصادية » اولا واخيرا .

ويتضح من استعراض تصريحات « جون ميجور » السابقة على توليه منصب رئاسة الوزراء ، تركيزه على الجانب العملي والتطبيقي دون الانصياع للنظريات والفلسفات الاقتصادية .

ومن هناك كان نفيه الاتجاهات الرامية الى الربط بين قرار الانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبي في اوائل شهر أكتوبر الماضي ، وبين وجود دوافع سياسية . وقد ركز على أن السبب الاساسي يتمثل في مواجهة التضخم . ولذا كان اعلان الانضمام الى هذا النظام مقترنا بعدة مقترحات من جانبه تتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وتنصرف الى وجود « وحدة عملة اوروبية » صعبة ، قابلة للتحويل الى العملات الأخرى . ويتم استخدامها بصورة متوازنة الى جانب العملات الوطنية . ومن ثم إستبعاد وجود بنك مركزي أوروبي ، او عملة اوروبية موحدة .

وقد كانت وجهة نظر « ميجور » تنصرف الى ان « العملة المقترحة » سوف تثبت وجودها من خلال اقبال الافراد ، الشركات وقطاعات الأعمال على إستخدامها . ومن ثم تكون الكلمة في النهاية للواقع العملي ، وليس مجرد قرارات تصاغ في بروكسل . كما انه لا بد من الرجوع اولا الى المجالس التشريعية في الدول المعنية ، لاقرار المرحلة الثانية من الوحدة ، وليس العكس .

ولكن المشكلة تعقدت على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك بسبب « قضية التضخم » ، فقد ادى الانضمام الى نظام « سعر الصرف الأوروبي » الى ازكاء نار التضخم ، بينما الاقتصاد يعاني فعلا من الركود .

الاقتصاد ، لان هذا الجانب « الجزئي » اصطدم بسياسات « الكلي » .

وحتى بالنسبة للإصلاح الضريبي ، فقد كانت المكاسب الأكثر للأغنياء ، عندما خفضت الضريبة على الدخل العليا في ٩٠ الى ٤٠ في المائة ، بينما كانت التخفيضات بالنسبة للشريحة الأولى من الوعاء الضريبي من ٣٣ الى ٢٥ في المائة .

وبالانتقال الى الادارة السياسية ، سوف نجد ان هناك تشابكا واضحا بين قضية « العلاقة بين بريطانيا واروبا » والعثرات المتتالية التي وقعت فيها السيدة تاتشر في مجال ادارة شئون حكومتها .

فقد كان الخلاف حول المدى الذي يتعين ان تسير فيه « لندن » تجاه « بروكسل » بمثابة « قنبلة زمنية » من يجرؤ على نزع فتيلها ، يكون نصيبه ، فقدان منصبه . حدث ذلك مع سير « جيفري هاو » مرتين ومع وزير الخزانة الاسبق نيل لوسون . بل ان ثلاثة عشر وزيرا من اثنين وعشرين وزيرا تم تغييرهم خلال التعديل الوزاري الذي تم في يوليو ١٩٨٩ . وقد كان لتولي « جون ميجور » منصب وزير الخارجية ، اكثر الامور اثارة للدهشة ، ولكنه في ذات الوقت اكثر الامور اتساقا مع رغبة السيدة تاتشر ، في تسير دفعة السياسة الخارجية بنفسها .

ومن هنا عندما اعلن مستر « جون ميجور » بعد تولية منصب وزير الخزانة بأشهر ، عن انضمام بريطانيا الى نظام « سعر الصرف الأوروبي » ، رأى المراقبون السياسيون ان المسافة ما بين مقر اقامته في وزارة الخزانة « ١١ دادنج ستريت » ، مقر رئاسة الوزارة « ١٠ دادنج ستريت » قد قربت للغاية .

وعلى الرغم من ان مستر « ميجور » قد نفى تماما ، ان يكون لقرار الانضمام ، اية دلالة سياسية على الصعيد الداخلي . الا ان كافة التوقعات كانت تشير الى ان العد التنازلي للسيدة تاتشر قد بدأ . ولهذا قبلت ما لم يمكن اقناعها به لسنوات ، حرصا على امتصاص الاستياء في صفوف حزب المحافظين . الا ان الامور تصاعدت مع رفضها الموافقة ، على ما توصل اليه - رؤساء الدول والحكومات الأوروبية خلال « قمة روما » ، التي انعقدت في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٠ . فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية والتي تتضمن اقامة بنك مركزي أوروبي ، عملة اوروبية موحدة .

وهنا لا بد ان نشير الى أن « مارجريت تاتشر » ، وان بدت متشددة ومتصلبة الرأي ، الا انها في ذات الوقت تعكس الايمان المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والسيادة القومية لبلادها في مواجهة محاولات المجموعة الأوروبية ، وخطط « جاك ديلور » الأكثر من طموحة . وقد كان لها في هذا الصدد مقولة مشهورة ، تنصرف الى انه في الوقت الذي وعت فيه بعض الدول ، مثال الاتحاد السوفيتي بان النجاح يعتمد على توزيع السلطة ،

المحافظين . بل ان الآراء تشير الى ان بزوغ هذا « النجم الجديد » ممثلاً في رئيس الوزراء « جون ميجور » قد جعل موقف زعيم حزب العمال « نيل كينوك » أكثر حساسية ، خاصة وان الكاميرات التليفزيونية قد عرفت طريقها الى جلسات مجلس العموم .

والامر المؤكد من وافق اعادة قراءة تطورات الاحداث في بريطانيا . والتصريحات التي ادلى بها رئيس الوزراء البريطاني الجديد يشير الى ان « نيل كينوك » سوف يواجه خصماً عنيداً ، فقد كانت اولى تصريحاته تنمرف الى حتمية الفوز في الانتخابات العامة القادمة وانه سيتم إعادة النظر في الرسوم والضرائب الخاصة بالمحليات إضافة الى توفير المزيد من الموارد المالية لنظام التعليم ، واخيراً إستعادة وحدة الحزب إزاء « قضية التكامل الأوروبي » .

واذا اخذنا في الاعتبار « التوقيت الذكي » الخاص بانضمام بريطانيا ، الى نظام سعر الصرف الأوروبي ، والذي يحسب « لجون ميجور » ، حيث توافق مع الجلسة الختامية لمؤتمر حزب العمال ، وقبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر السنوي لحزب المحافظين . لوجدنا ان العديد من القضايا قد اصبحت اقل إثارة للحماس ، اذا طرحت في اطار حملات انتخابية متبادلة بين الجانبين . وجاءت نتائج استطلاع الآراء لتؤكد ذلك ، حيث اوضحت امكانية تقدم حزب المحافظين في ظل زعامة « ميجور » . ومن ثم فلا غرو ، ان كانت الخطوة الاولى من جانب حزب العمال ، ممثلة في انعقاد « اللجنة التنفيذية القومية » لوضح استراتيجية الحزب ، في اطار الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد تمثلت الخطوط العامة للوثيقة الملغنة من جانب هذه اللجنة في :

اولاً : دعم انضمام بريطانيا الى النظام النقدي الأوروبي ورفض الاستراتيجية البديلة المقترحة من جانب « جون ميجور » في بداية شهر أكتوبر ١٩٩٠ اى عدم القبول بوجود عملة وبنك مركزي موحد .

ثانياً : يتعين ان توافق الدول الاعضاء على الوحدة النقدية مع وجود بعض التحفظات بالنسبة للجدول الزمني المقترح من جانب « ديلور » .

وقد كان الهدف الاساسي من إصدار هذه الوثيقة ، وتركها على « القضية الأوروبية » هو الضغط على رئيس الوزراء البريطاني الجديد ، وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري للمجموعة الأوروبية في شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، في العاصمة الإيطالية .

ويبدو التباين في الاستراتيجية الخاصة بحزب العمال ، قبل وبعد التغيير في زعامة حزب المحافظين ، اذا اشرنا الى الهجوم العنيف الذي شنه « وزير الخزانة » في حكومة الظل العمالية ، على القرار الذي اتخذته الحكومة المحافظة بالانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبي . حيث اتخذت هذا القرار بينما كانت الزيادة في الاسعار ،

وبالتالى كان رفض السيد « تاتشر » مدعماً في ذلك بوجهة نظر « جون ميجور » ، الانضمام الى المرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وكان لاعتبارات السيادة القومية ، إضافة الى قضية التضخم ، اثرها في هذا الصدد .

وقد عبر رئيس الوزراء البريطاني ، عن وجهة نظره في ذلك الوقت ، بالاشارة الى « رغبته في ان تكون المجموعة مفتوحة امام المزيد من الاعضاء الجدد . وان تكون أكثر قوة على التطور تدريجياً وبحكمة ، حيث ان التحرك بسرعة تجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية ، سيؤدي الى تخلف العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وغير القادرة على التكيف بسرعة ، وفي ظل هذه التصريحات ، مع ارتفاع ارقام البطالة والتضخم ، يكون المغزى الحقيقي لرفض بريطانيا الاندفاع في الموافقة على المرحلة الثانية من الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاقتصادية .

وقد اوضح « جون ميجور » ان التضخم بمثابة عدو للاستثمار ، ومادة مسممة للمنافسة ، وكذلك العلاقات الصناعية . إضافة الى كونه يسمم الحياة الاجتماعية . فالتضخم يعاقب « المدخر » والمؤمن على نفسه ، وكذلك الضعفاء في مجتمعنا .

وفي ظل هذه الرؤية ، والاهتمام بالدافع العملي والممارسة الفعلية ، يتوقع ان يكون احساس « جون ميجور » بالنخب الاجتماعي « للمواطن البريطاني » ، متجاوزاً للتطبيق الصارم للنظريات الاقتصادية ، التي كانت تدمنها السيدة « تاتشر » ، وادت الى هذه الاحداث المتلاحقة . ومن هنا قد تكون سياسته النقدية والائتمانية اقل صرامة والانفاق الاجتماعي ، اقل تشدداً وبخاصة في نطاق الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم .

ماذا عن حزب العمال ؟

تشير جميع الدلائل الى ان مركز حزب العمال على صعيد الحياة السياسية في بريطانيا ، كان في افضل احواله ، خلال الايام الأخيرة من فترة حكم السيدة مارجريت « تاتشر » ، حيث ان ارتفاع مدعلات التضخم ، البطالة ، وكذلك اسعار الفائدة ، كانت بمثابة « الضوء الأخضر » امام حزب العمال للقيام بحملته المضادة لسياسة حزب المحافظين ، واتضح ذلك في دعوته الى طرح الثقة على حكومة تاتشر . كما ان تشدد الأخيرة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والسياسي الأوروبي ، كان نقطة أخرى تضاف الى نقاط الضعف التي تجمعت على صعيد الجبهة الداخلية ، والتي وسعت من حدتها « ضريبة الانتخاب » ، المقرر تطبيقها ابتداء من ابريل ١٩٩١ .

الا ان سلسلة التطورات التي شهدتها الحياة السياسية البريطانية منذ اوائل أكتوبر ١٩٩٠ ، جعلت وضع هذا الحزب ، أكثر حرجاً في مواجهة حكومة

وفيما يتعلق بهذه القضايا الداخلية ، والتي يساند وجهة نظرا العمال ازاءها ، المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد البريطاني خلال الايام الاخيرة من حكم السيدة تاتشر نجد ان الموقف لا يعد محسوما لصالح حزب العمال فيما يتعلق بهذه القضايا ، بعد التغيير الذي شهده منصب رئيس الوزراء ، والولوية التي يوليها « جون ميجور » بالنسبة لهذه القضايا ، وعلى رأسها « التضخم » ، « الركود » ، « ضريبة الانتخاب » .

الا ان الاشهر القليلة القادمة ، سوف تكون المحك الاساسي للاختبار بين الحزب الحاكم والمعارضة ممثلة في حزب العمال . حيث ان الاخير سوف يستند في « هجومه » على « ميجور » ، الى كونه امتدادا سياسيا لسياسة « مارجريت تاتشر » الاقتصادية بل انه احد صانعي ومنفذى هذه السياسة .

ومن ثم فان قدرة الحزب الاول « المحافظين » ، على الاستمرار في الحكم والفوز في الانتخابات العامة ، سيكون مرهونا بقدرته على التقليل من الذكريات الاقتصادية السيئة التي علقته بالمواطن البريطاني ، ورفعت من حدة معاناته الاقتصادية . وقدرة « جون ميجور » ذاته ، في توحيد صفوف حزبه وراءه . □

قد حلقت في السماء وبلغ معدل التضخم ١٠,٩ في المائة . بينما كانت تاتشر قد رفضت الانضمام من قبل ، متذرة بان معدل التضخم مرتفع ، ويبلغ ٨,٢ في المائة .

واذا تركنا جانباً « القضية الأوروبية » سوف نجد ان القضايا الداخلية ، تتمثل في وقف تنفيذ السياسة التي وضعتها السيدة « تاتشر » في مجال تصفية القطاع العام . حيث ان البرنامج الاساسي لحزب العمال ، سيركز على القضايا الاقتصادية والصناعية . وقد اتضح ذلك خلال انعقاد جلسات المؤتمر السنوي لحزب العمال في « بلاكبول » . وقد اشار بيان الحزب الصادر في السادس من اكتوبر ١٩٩٠ . إلى ان برنامجه يقوم على القضاء على التضخم .

- : التوسع في الاستثمارات .
- : التوسع في الانفاقات الاجتماعية والرفاهية وبما يؤمن مستقبل الاطفال في البلاد .
- : توجيه المزيد من الاهتمام للبرامج التعليمية في البلاد .
- : معارض الضريبة المقترحة من جانب تاتشر والتي تعرف باسم « ضريبة الانتخاب » حيث انها لا تفرق بين القادر وغير القادر (لذا يطلق عليها البعض اسم ضريبة الرؤوس) .



تمريز

الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة



أمانى محمود فهمي

السوفيتي في الشهور الأخيرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والقومية وما يمكن رصده من توقعات عن مستقبل هذه التحولات من حيث العمق ومدى امكانية التراجع فيها من عدمه .

منذ وصول ميخائيل جورباتشوف الى السلطة عام ١٩٨٥ واتجاهه السياسي في الاصلاح والمكاشفة واعادة البناء ، اتخذت الحياة في الاتحاد السوفيتي صورة جديدة اتسمت بكثرة التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد وهذه التعبئة النفسية لدى الجماهير التي اثارها التحول المفاجيء والانفتاح على العالم الخارجى الى درجة العجز عن مواكبة اهداف الدولة بعيدة المدى والاصرار على قياس نجاح السياسات الجديدة بمدى قدرتها على مواكبة الدوافع الاستهلاكية وبأنماطها الجديدة المختلفة للجماهير وفي الوقت الذى كان الاهتمام الأكبر للزعيم السوفيتي جورباتشوف متوجها الى السياسة الخارجية للدولة ليس فقط لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية ولكن لاكساب الاتحاد السوفيتي « وجها انسانيا » كما عبر جورباتشوف نفسه عن ذلك ولكسب التأييد الخارجى لاصلاحياته الداخلية التى كان متوقعا لها مقاومة عنيفة من الدوائر المحافظة داخل اجهزة الحرب .

وخلال الخمس سنوات الماضية التى دأب خلالها

لم تزل عملية رصد الأحداث الجارية في الاتحاد السوفيتي وجيرانه من دول أوروبا الشرقية قائمة وان كانت هذه الأحداث

تصيب المعلقين والمحللين السياسيين بالدهشة في بعض الأحيان والعجز عن تفسيرها أغلب الوقت .

وقد اكتسبت هذه التحولات أهمية وشكلا خاصا في ظل تلاحق عمليات الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الألمانيتين وتزايد سرعة خطواتها الى جانب ما أصبح يخيم على القارة الأوروبية من « تضامن » عام تمثل في اجتماعات قمة دبلن للأمن الأوروبي وبداية الاجتماعات المتتالية الخاصة بالوحدة الألمانية والوصول الى جدول زمني لتحقيقها وقمة هيوستن للدول السبع الصناعية وقمة واشنطن بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بحيث بدا ان السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام قد اكتسبت صفات مشتركة بما وسع دائرة التفهمات بين دول أوروبا واقام سبلا واشكالا من التعاون الأوروبي ترجمها عمليا التخطيط نحو الوحدة الأوروبية في ١٩٩٢ والوحدة الألمانية في

وحيث ان هذه التحولات الأوروبية قد وجدت منشأها داخل الاتحاد السوفيتي ، فسيهتم هذا التقرير بتتبع وتحليل اهم التحولات الداخلية التى شهدتها الاتحاد

بتأسيس المؤسسات المشتركة التي هدفت الى توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الحاجيات الاستهلاكية للدولة ، وفي يناير ١٩٩٠ ، وصل عدد هذه المؤسسات الى ١٢٧٤ مؤسسة وتمثل الشركات الراسمالية ٩٠ ٪ من هذا العدد برأسمال يصل الى ٣,٣ مليار روبل للمؤسسات كافة . الا ان عدد المؤسسات التي مارست نشاطا اقتصاديا فعليا وصل الى ١٨٤ مؤسسة فقط .

كما قامت شركات مشتركة مع الدول الغربية على نفس النمط منها ١٧٠ مؤسسة مع فنلندا و ١٤٠ مع الولايات المتحدة ، ٩٠ مع النمسا ، ٢١٠ مع ألمانيا الاتحادية ، ٩٥ مع بريطانيا ، ٩٠ مع ايطاليا و ٦٥ مؤسسة مع سويسرا بالإضافة الى ٢٥ مؤسسة بالاشتراك مع الهند و ١٨ مؤسسة مع عدد من الدول العربية من بينها مصر . وتغطي نشاطات هذه المؤسسات عدة مجالات اجتماعية وعلمية وكيميائية وزراعية ومجالات الطاقة والتعدين .

وكما سبق الذكر فان جزءا من الصناعات الدفاعية قد تم استبداله لانتاج بضائع مدنية استهلاكية بنسبة ٤٠ ٪ عام ١٩٨٩ لكي تصل نسبة هذا الاستبدال الى ٦٠ ٪ عام ١٩٩٥ على ان تصل قيمة هذه المنتجات في الخطة الخمسية ١٩٩١ الى ١٩٩٥ الى ٢٧٠ مليار روبل . وتمشيا مع هذا الاتجاه الاجتماعي للاقتصاد السوفيتي فقد زاد انتاج بعض السلع الغذائية وظهر بعض التوازن بين دخول الافراد ومستوى انفاقهم خلال الربع الأول من هذا العام . الا ان اجمالي الناتج القومي شهد انخفاضا وصل الى ١ ٪ عن العام الماضي كما انخفض الدخل القومي بنسبة ٢ ٪ في حين شهد معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالي ٨ ٪ خلال نفس الفترة مع استمرار في نمو معدل الطلب على السلع الاستهلاكية دون زيادة مقابلة في عرض ذات السلع التي ارتفعت اسعار بعض منها بنسبة ٢,٦ ٪ من ١ ٪ وهو اقل من المستهدف بكثير ولذلك ظلت روح التذمر الجماهيرية سائدة بسبب النقص الواضح في كثير من هذه المواد غالبا وقلة المتوافر منها في احيان اخرى .

كما انخفض حجم الانتاج الصناعي بما يقرب من ١,٢ ٪ خلال الشهور الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضي وفشلت ١٣ ٪ من المؤسسات في توفير ما قيمته ٢,٥ بليون روبل من السلع الاستهلاكية . وفي الوقت الذي زادت فيه دخول الافراد بنسبة ١٣,٣ ٪ أي بمقدار ١٧ بليون روبل لتصل الى الاجمالي ١٤٩,٨ بليون روبل ، فقد زادت الانفاقات الفردية كذلك وقوتهم الشرائية بنسبة ١٢,٨ ٪ كما انخفضت الاستثمارات الائتمانية للاقتصاد القومي بحوالي ٤ بلايين روبل لتصل الى ٣٨٦,٨ بليون روبل فقط .

لم تزل القيادة السوفيتية تتخبط بين اكمال مشوار الاصلاحات حتى نهايته وبين الحفاظ على الاطار الخارجي للاقتصاد الاشتراكي وتبعاته . وعلى ذلك ، فقد

جورباتشوف على تطبيق سياسته الاصلاحية الجديدة ، يمكن ملاحظة مايتأتى :

١ - أن الاتجاهات الخارجية للاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف تفوقت على الانجازات الداخلية التي اتسمت ببطء الحركة واستمرار السلبيات القديمة بل وتضاعفها في حالة الاقتصاد كما سيتضح فيما بعد .
٢ - لقد أثارت سرعة تلاحق الأحداث والمتغيرات السياسية داخل الاتحاد السوفيتي والتي وضعت وركزت كثيرا من السلطات في قبضة جورباتشوف ، الشكوك حول مدى حرص الزعيم الاصلاحى على اقامة تحولات ديمقراطية جذرية في الهيكل السياسى للدولة وعن حقيقة هوية جورباتشوف الايديولوجية ومدى تأثير ذلك على مستقبل الصراع السياسى داخل الاتحاد السوفيتي .
٣ - لقد ثبتت من تجربة جورباتشوف اهمية العامل النفسى في انجاح السياسات الاصلاحية الجديدة من الناحية الجماهيرية في الداخل والخارج وهو ما اعتمد عليه جورباتشوف في لقاءاته بالزعماء الأمريكين وفي اقناع المحافظين من رجال الحزب بجدوى اصلاحاته وضرورة ضبط الأنفس حتى يمكن اجتياز الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

أولا : المحور الاقتصادى :

لقد كانت فلسفة البريسترويكا التي انتهجها جورباتشوف على مدى خمس سنوات ، فلسفة تقوم على اعادة البناء الاقتصادى للدولة بالدرجة الأولى - فرغم تفوق الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى عسكرية . فان هذا التفوق جاء نتيجة لتقدمه في انتاج الأسلحة التقليدية من حيث الكم ، في الوقت الذي عانى فيه من التخلف التكنولوجى بالمقارنة بالغرب ، كما أن التعبئة العسكرية للشعب السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة كان على حساب انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية والذي أثر على الحالة المعنوية للجماهير بشكل سلبي للغاية . وعلى ذلك كان أهم اهداف السياسة الاقتصادية الجديدة هو توفير المنتجات الاستهلاكية التي حرمت منها الجماهير لفترات طويلة - ومن هنا أيضا كان « حصار السلام » الذي ضربه جورباتشوف حول الدول الغربية للتخفيض من حجم الانتاج الدفاعى من الأسلحة النووية والتقليدية الى جانب الاتجاه نحو حل المنازعات الاقليمية من أجل التفرغ للقضايا الداخلية وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية وتحويل جزء من ميزانية الدفاع الى ميزانية الاستهلاك حتى أن بعض المصانع التي كانت تنتج الأسلحة التقليدية في الاتحاد السوفيتي تحولت الى انتاج عربات الاطفال .

ولقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة ، كما هو معروف ، على الانفتاح على الغرب والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية في اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة .

وفي ١٣ من يناير عام ١٩٨٧ صدر المرسوم الخاص

السوفيتي ، قابلا للتحويل والذي سيساعد على خلق توازن بين السوق الداخلية والخارجية للدولة . وتبلغ القيمة الرسمية للروبل دولارا واحدا وخمسة وستين سنتا في الوقت الذي تتراوح فيه قدرته الشرائية الحقيقية ما بين عشرة وعشرين سنتا على الأكثر ويصل عجز الميزانية الحكومية هذا العام مائة مليار روبل أو ما يعادل ١١ الى ١٢ ٪ من مجمل الانتاج القومي .

ويرى القائمون على الاقتصاد الوطني داخل الاتحاد السوفيتي ان جعل الروبل عملة قابلة للتحويل يمكن ان يتم بعدة طرق ، فاما ان يتم ذلك على مراحل على ان تبدأ المرحلة الأولى بجعل الروبل قابلا للتحويل الداخلي أي باستبداله بسلع السوق المحلية مع صعوبة تحقيق هذا الهدف بسبب التباين الكبير في القدرة الشرائية للروبل بين منطقة وأخرى داخل الجمهورية الواحدة نظرا لاختلاف الامتيازات والخدمات والتسهيلات داخل كل نظام ، أو ان يتم اقامة منطقة حرة داخل الاتحاد السوفيتي على غرار التجربة الصينية أو ان يتم تخفيض القيمة التحويلية للروبل بما يشجع على زيادة الصادرات السوفيتية الى الخارج على ان لا تشمل هذه الزيادة المواد الخام التي يتم انتاجها بأسعار رخيصة داخل السوق المحلية السوفيتية .

ورغم انه من الملاحظ أن عدد المؤسسات التي منحت حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية قد وصل الى ١٤ ألف مؤسسة (١٠٠٠ مشروع مشترك و ٢٤٠٠ من التعاونيات) فقد انخفض حجم التجارة الخارجية بوجه عام خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة ١,٦ ٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل الى الاجمالي ٢٢,٧ بليون روبل - فقد انخفضت الصادرات السوفيتية بنسبة ٣ ٪ أو ما يعادل ١٥,٥ بليون روبل فقط بينما انخفض حجم الواردات بنسبة ٠,٣ ٪ ليصل الى ١٧,٢ بليون روبل .

أما عن العلاقات الاقتصادية مع دول الكومينكون فقد انخفض معدل هذه العمليات في مجمله أيضا - إذ انخفضت نسبة التصدير الى هذه الدول بحوالي ٩,٧ ٪ بينما شهدت وارداتها الى الاتحاد السوفيتي نسبة من الانخفاض وصلت الى ١١ ٪ بسبب الاحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية التي تشهدها هذه الدول . وعموما فنتيجة لارتفاع حجم الواردات الخاصة بالاتحاد السوفيتي أمام صادراته ، فقد شهد الميزان التجاري السوفيتي عجزا قدر بحوالي ١,٧ بليون روبل كان نصيب الدول الرأسمالية منه ٠,٩ بليون روبل و ٠,٨ بليون روبل لدول شرق أوروبا .

وهكذا ، يتبين من هذا العرض التدهور العام في الاقتصاد السوفيتي وعلاقاته الخارجية رغم اجتهاد الحكومة في تطبيق مزيد من الاصلاحات الاقتصادية او حتى الشروع فيها لأنقاذ اقتصاد الدولة من الانهيار التام وهو ما كان له اثره وتبعاته على تطور الأحداث السياسية ونمو مشكلة القوميات التي تزامنت مع سوء

اجلت القيادة السوفيتية تنفيذ البرنامج الاقتصادي الراديكالي الذي كان مقروا اتباعه والذي اشتمل على بيع المؤسسات الحكومية للجمهور و ٩ مشروعات لقوانين تقرر طرحها أمام البرلمان في سبتمبر القادم تضم اجراءات خاصة بمواجهة الاحتكار ومحاربته وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي وتشجيعه واصلاح الاجراءات المصرفية ومنح الاستقلال التام للبنك المركزي بموجب القوانين الجديدة . تتضمن قوانين الاصلاحات أيضا اعطاء الحق للمؤسسات المملوكة للدولة لبيع نسبة ٦٠ ٪ من أنصبتها الى الأفراد والشركات المساهمة . وبالفعل ، فقد قامت شركة كبيرة لانتاج اللوريات بالاتحاد السوفيتي ببيع ٤٩ ٪ من أسهمها للعمال . وتستند هذه الاجراءات الاصلاحية على قانون الملكية الذي تم الأخذ به في أواخر عام ١٩٨٩ والذي لا يطابق تماما مبدأ الملكية الخاصة . وعلى كل الأحوال ، فإن هذه الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد القومي لن يتم العمل بها ، طبقا المجدول الزمني الذي وضعت الدولة لذلك ، قبل عام ١٩٩٣ .

وعلى ذلك ، فإن الجزء الذي سيتم العمل به خلال الأشهر القادمة من الخطة هو الجزء الخاص بزيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية الأساسية والتي سيتم رفع أسعارها بنسبة كبيرة مع بداية العام القادم وسيقتصر الاصلاح الاقتصادي على مدى الثمانية عشرة شهرا القادمة على اصلاح الاسعار .

ويرى كثير من المحللين الاقتصاديين ان مجرد زيادة الأسعار لا ينطوي على أي اصلاح حيث ستشتمل الزيادة على ٦٠ ٪ من المنتجات الزراعية وسيتم تثبيت أسعارها عند المستوى الجديد الذي ستحدده الدولة بالاضافة الى ٢٥ ٪ من المنتجات الأخرى التي سيتم رفع أسعارها تدريجيا بينما تترك ١٥ ٪ فقط من السلع غير الضرورية لظروف السوق وعملياته دون أية رقابة من الدولة على أسعارها .

وفي مقابل زيادة الأسعار ، فقد اتجهت الدولة الى زيادة الأجر لتخفيف من عبء هذه الزيادة على المستهلكين ولوضع الأسس الأولى لاقتصاديات السوق - وستقوم الحكومة باصلاح الأجر بالتعاون من الاتحادات التجارية الرسمية التي لاتوافق على الاجراءات الاقتصادية الراديكالية - الا أن برنامج اصلاح الأجر والمعاشات أدى الى زيادة العجز في ميزانية الدولة بما يقرب من ٥٠ ٪ للعام القادم في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة أيضا عن زيادة المحصلة المالية لديها عن طريق رفع الضرائب وذلك بسبب فقد الحكومة لحق الرقابة على المؤسسات الصناعية بعد تطبيق الاصلاحات الجديدة . وتشير الاحصاءات الى انخفاض دخل الحكومة من ٤٧ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٩ .

وهناك مشكلة أخرى تواجه الاقتصاد السوفيتي وهي جعل الروبل ، وهو العملة المحلية داخل الاتحاد

بين الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية مع الحزب السوفيتي .

وفي مجالس السياسة الخارجية فقد أدت سياسة البريسترويكس إلى تحويل العلاقات مع الحلفاء الأمريكيين من عداء الحرب الباردة إلى العمل المشترك في كثير من المواقف الدولية كما تم استئناف وتطبيع العلاقات مع الصين وتبدلت العلاقات مع حلفاء الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية من التبعية إلى الرعاية المنظمة التي تحترم استقلالية وإرادة هذه الشعوب بغض النظر عن مدى إختلاف الأنماط الشيوعية التي تتبعها عن النمط الشيوعي السوفيتي أو عمقه .

وقد صدر عن المؤتمر بيان أوضح سياسة الحزب في المرحلة المقبلة حيث أكد على برنامج العمل المتبع للحزب على أنه « حزب الاختيار الاشتراكي والمستقبل الشيوعي » وأن الاشتراكية التي سينتهجها الحزب هي اشتراكية إنسانية ترفض إحتكار الحزب للسلطة وتؤيد الديمقراطية اللامركزية وتستبعد الخيار العسكري وسباق التسلح في علاقات الحزب الخارجية وهو ما يعنى إستمرار المبادئ الأساسية للبريسترويكس كما وضعها جورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨٤ .

وكانت أهم نتائج المؤتمر ما يلي :

١ - إعادة انتخاب جورباتشوف سكرتيراً عاماً للحزب وحصوله على ٢٤١١ صوتاً من مجموع الأصوات البالغ عددها ٤٧٠٠ صوت . وقد كانت عملية انتخاب جورباتشوف أول عملية اقتراع سرى للاختيار بين عدد من المرشحين لمنصب سكرتير عام الحزب . كما أنها تعد أول سابقة في تاريخ الحزب أن يتم الانتخاب خلال انعقاد المؤتمر العام على عكس التقليد الذي كان متبعاً والذي يعطى للجنة المركزية للحزب الحق في إختيار سكرتير عام الحزب .

وبما أن المؤتمر العام للحزب لا يعقد إلا كل خمس سنوات ، فقد إستطاع جورباتشوف أن يحصن نفسه ضد أى تعد من جانب المحافظين على سلطانه أو أية محاولة للاطاحة به على أسوأ تقدير .

٢ - حدث إنشقاق ظاهر في جناح الديمقراطيين الذين يطالبون بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وأعلن يلتسن الذي كان قد تم انتخابه كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية ، أعلن إستقالته من الحزب الشيوعي السوفيتي وكان مرشحاً لرئاسة اللجنة المركزية بالحزب - وقد قدم تبريراته بأنه نظراً للانتقال الذي حدث للنظام المتعدد الأحزاب ، فإنه ليس من الأمانة تنفيذ قرارات الحزب والتغاضي عن إرادة الشعب التي يمثلها من خلال منصبه البرلماني .

٣ - أسفر المؤتمر كذلك عن هزيمة « ليجاتشيف » زعيم جناح المحافظين المناهضين للإصلاح ، أمام رئيس جمهورية أوكرانيا « فلاديمير ايفاشكو » خلال الاقتراع بينهما على منصب نائب السكرتير العام للحزب . فقد

الأحوال الاقتصادية المتمثل أساساً في اختفاء السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعارها ونمو السوق السوداء .

ورغم إعلان جورباتشوف بأن الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى الوصول إلى إقتصاديات السوق بالكامل فإن ما يحدث في الاتحاد السوفيتي كما أسلفنا لا يتعدى المحاولات الميؤرة « لتعديل » النظام الاقتصادي القائم بالفعل وإضافة بعض المرونة عليه مع الاحتفاظ بالروح الاشتراكية ، للاقتصاد . ومن هنا ، فإن هذه الإصلاحات كما يرى الكثيرون لا تتعدى كونها مجرد إظهار « للنوايا الحسنة » للحكومة وأنه من الصعب التحول إلى نظام السوق في دولة مثل الاتحاد السوفيتي إن لم يكن إحتمالاً غير وارد ولذلك ، فقد إستبدلت الحكومة إقتصاديات السوق بما أسمته « تنظيم السوق » وهو ما طبق بالفعل من إصلاح في دول شرق أوروبا . ومن المهم التأكيد هنا على أن عدم الوصول بالسياسات الإصلاحية ، إلى نهايتها وتطبيق « أنصاف الإصلاحات » فقط وتفرغها من محتواها الأساسي لتواكب الإرث السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي الذي هو أساساً السبب الأول لفشل الإصلاحات ذاتها وهو ما ينطبق على جميع الإصلاحات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية كما سيتضح فيما بعد .

ثانياً : المحور السياسي :

لم تزل مياه البحر السياسي في الاتحاد السوفيتي تضطرب ما بين تيار المحافظين بزعامة « ليجاتشيف » وتيار الإصلاحيين الذي يتزعمه جورباتشوف خاصة بعد توجه الأخير نحو الحصول على العديد من الصلاحيات والسلطات السياسية والتي توجهها جميعاً حصوله على منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي . فقد عقد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي في الثاني من يوليو الماضي وإستمر لمدة عشرة أيام في ظروف من الاختناق الاقتصادي بسبب فشل الحكومة في إنجاز ما وعدت به من إصلاحات على الوجه الأكمل والتوتر الاجتماعي بعد تفجر قضية القوميات والمشاكل العرقية في الجمهوريات .

وقد شارك في المؤتمر ٤٧٠٠ عضو بتمثيل ٦٠٪ من الجناح المحافظ و ٨٠٪ للجناح الإصلاحي الراديكالي . وخلال المؤتمر الذي يعقد كل خمس سنوات ، ألقى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف خطاباً تناول فيه الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد ومحاولات الحكومة لدعم المشروعات الجديدة حيث وصل هذا الدعم إلى ٢٣ بليون روبل بالإضافة إلى الخسائر في إنتاج البترول والمعادن بهدف الوصول إلى اقتصاد جديد متعدد القطاعات وجعل الروبل عملة قابلة للتحويل . وعن تفجر الموقف السياسي في عدد من القوميات ، فقد نادى جورباتشوف بعدم الاستجابة لثيرة الشغب وبأن الحل الأمثل لهذه القضية هو إقامة إتحاد حقيقي من الجمهوريات ذات السيادة ، على أن يكون هناك تنسيق

هذه العلاقات مدخلا للانهيال الذي أصاب الاشتراكية ، كايديولوجية وممارسة ، على المستوى العالمى . ويقتهم العسكريون المتشددون جورباتشوف بإضعاف علاقات التعاون وتبادل المصالح مع دول الكومينكون التى بدأت موسكو فى تشجيع التعاون بينها وبين الغرب وتخليها عن مسئوليتها التاريخية فى حماية دعائم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية .

٢ - لقد ظهر التذمر بين صفوف القوات المسلحة بسبب السياسات الأمنية لجورباتشوف والتى أدت الى إضعاف القدرات الأمنية والدفاعية لدول حلف وارسو وفى مقدمتهم الاتحاد السوفيتى خاصة فى ظل الالتزام السوفيتى الجديد بخفض ونزع السلاح من جانب واحد فى دول أوروبا .

٣ - تشكل مشكلة القوميات والنزعات الانفصالية ضربة قوية كادت أن تعصف بالأسس الجديدة التى أرستها سياسة البريسترويكا للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة وتعددت أشكال هذه الحركات بين جمهوريات تطالب بالاستقلال التام مثل جمهورية روسيا الاتحادية الى جانب مشكلة أرمينيا التى تعاني من ظروف لغوية وعرقية خاصة . وقد فجرت قضية ليتوانيا الأزمة العرقية داخل الاتحاد السوفيتى وأوضحت بجلاء خطورة استمرار هذه النزاعات خاصة بعد إعلان جورباتشوف الحصار الاقتصادى عليها نظير تأمين مصالحه العسكرية فى البلطين فى حالة اضطرابه لمنحها الاستقلال التام مما أدى الى تدخل الدول الغربية للضغط على موسكو لمنح ليتوانيا الاستقلال وإتجاهها لمنحها مساعدات اقتصادية لمواجهة الحصار السوفيتى .

٤ - فى ظل تدهور الاقتصاد السوفيتى رغم إتباع السياسات الإصلاحية فقد شهد الاتحاد السوفيتى صيفا حافلا بالاضرابات العمالية التى بدأت باضرابات عمال مناجم برافادا فى أوائل يوليو الماضى وشملت صيادى السواحل الشرقية وعمال البترول فى سيبيريا حتى مدرسى الصفوف الابتدائية وحضانات الأطفال فى موسكو . وكان من تبعات ذلك إعلان جورباتشوف عن إعادة النظر فى برنامج المساعدات الخارجية لدول العالم الثالث لتوفير الجزء المستقطع للإصلاحات الاقتصادية الداخلية وهو ما يتمشى مع مطالب الدول الغربية فى هذا الشأن .

٥ - لقد شهد الاتحاد السوفيتى فى الآونة الأخيرة حركات سياسية متعددة الهويات والتوجهات ما بين متطرفين ينادون باتباع النظام الملكى ومحافظين يؤيدون الرجوع الى النظام الأتوقراطى بالإضافة الى الحركات الفاشية والانفصالية التى تسيطر عليها النزعات القومية والعرقية فى الجمهوريات السوفيتية .

ويمكن لذلك القول بأنه مع التسليم بقدرة الزعيم السوفيتى جورباتشوف على إيجاد وخلق التوازن بين المحافظين والراديكاليين داخل الحزب وتوظيفه الدقيق لآليات وتكتيكات الصراع السياسى فى الدولة للاطاحة

حصل « ليجاتشيف » على ٧٧٦ صوتا بينما حصل « ايفاشكو » على ٣١٠٩ اصوات وهو يعد إنتصارا جديدا لجورباتشوف تمثل فى إختلال توازن الصراع بين التيار المحافظ والتيار الاصلاحى لصالح الأخير .

٤ - إستطاع جورباتشوف أن يجعل المؤتمر يتبنى برنامجا الاصلاحى وحظى بالموافقة على التقرير السياسى الخاص بمهام ومسئوليات الحزب وطرح ميزانية الحزب للمناقشة وإستطاع أن يجعل منصبى الأمين العام للجنة المركزية للحزب وكذا نائبه محلا للتصويت المعلن داخل الحزب .

٥ - أسفر المؤتمر كذلك عن تجديد شامل للمكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ولم يبق من أعضائه القدامى سوى الرئيس جورباتشوف نفسه . وأصبح المكتب يضم ٢٤ عضوا ممثلين عن كل جمهورية الى جانب بعض الشخصيات العامة . وبهذا التكوين الجديد ، فقد تم إستبعاد الشخصيات ذات النفوذ السياسى والعسكرى وحلت محلها شخصيات أكثر تأييدا للرئيس كما أن زيادة عدد أعضاء المكتب الى ٢٤ عضوا جعل من الصعب تكوين تكتلات أو تركيز السلطة فى يد جناح على حسب الآخر .

٦ - كان من أهم نتائج المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى هو إعتراف وتأييد الحزب للعلاقات الدولية للجمهوريات السوفيتية على أساس الاستقلال والسيادة والمساواة من أجل تحسين المواقف الدولية للاتحاد السوفيتى ككل على أن تظل القضايا العسكرية ومسائل التسليح من شأن الحزب الشيوعى السوفيتى فى موسكو .

ثالثا : الاتحاد السوفيتى : الحاضر والمستقبل :

لقد كانت هناك العديد من المخاوف قبل إنعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى الأخير وظهرت كثير من النداءات لتأجيله خوفا من حدوث انشقاقات كبيرة داخل الحزب . الا أن جورباتشوف إستطاع أن يمضى بتصميمه على عقد المؤتمر فى الموعد المحدد له ومواجهة الحزب بقوانين الإصلاح الجديدة القائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية وسياسة المكاشفة ، إعتبر ذلك إنتصارا آخر لجورباتشوف ودليلا على قدرته على تسيير دفة الأمور على الرغم من المعارك الكثيرة الصغيرة هنا وهناك .

ورغم ذلك ، فإن التقييم الموضوعى للإصلاحات « الجورباتشوفية » فى الاتحاد السوفيتى يجب أن يأخذ فى الاعتبار نقاط الضعف التى ظهرت فى هذه الإصلاحات إما بسبب الظروف والملايسات السياسية والاقتصادية التى واكبت تطبيق هذه الإصلاحات وإما بسبب عيوب هيكلية فى ذات الإصلاحات :

١ - فى مجال السياسة الخارجية ، ورغم النجاحات العديدة التى حققتها السياسة الخارجية لجورباتشوف على المستوى الثنائى والدولى خاصة فيما يختص بالعلاقات مع واشنطن ، فإن بعض المحافظين يرون فى

والتحول الراديكالى فى الفترة الأولى من التحول والاصلاح فى الوقت الذى إستطاع فيه جورباتشوف تقليص وتحجيم دور الحزب كهيئة سياسية عليا داخل الدولة .

والحقيقة أنه كما ارتبطت البريسترويكا بالقدرات السياسية والنفسية لميخائيل جورباتشوف كمبدع الاصلاح فى العالم الشيوعى ، فإن استمرار هذه الاصلاحات ونجاحها يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الزعيم السوفيتى على « ممارسة السلطات » العديدة التى إستطاع أن يستحوذ عليها وليس فقط على سحبها من أطراف الصراع السياسى الأخرى التى تتواجد على الساحة السوفيتية . وسيكون الامتحان الأكبر لجورباتشوف هو قدرته على توظيف منصبه الجديد كسكرتير عام للحزب الشيوعى السوفيتى لانجاح اصلاحاته والا ستظل هذه الاصلاحات على جمودها وتفتح بذلك الأبواب لمزيد من التدهور الاقتصادى والصراعات السياسية والقومية داخل الكيان السوفيتى . □

بالمتشددين المعارضين للاصلاحات وتركيز السلطات الرئاسية التنفيذية فى يديه ، فقد خلق كل هذا تذبذبا فى السياسات الاصلاحية التى كان من المفترض أن ترفع من الاداء الاقتصادى والديمقراطى للدولة . وعلى العكس ، فإن تخوف جورباتشوف وأنصاره من إرتفاع حدة التذمر الشعبى ومن توقع استخدام المحافظين لسرعة تنفيذ الاصلاحات كورقة للضغط على العناصر المتمردة لاحداث مزيد من الشغب والتذمر ، قد أدى إلى تذبذب فى التطبيق وإنقطاع بين المراحل المختلفة لهذه الاصلاحات وظهور التناقض فى بعض الأحيان بين المحتوى الحقيقى للاصلاح والتطبيق النهائى له .

ومع ذلك ، فإنه لايمكن تصور امكانية حدوث أى تراجع فى السياسة الاصلاحية التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى منذ سنوات الا فى حالة الارتداد الى النظام الأتوقراطى القديم وهو احتمال غير وارد فى الفترة الراهنة على الأقل . ويمكن القول بأن ما أصاب البريسترويكا فى الفترة الأخيرة هو ما يمكن تسميته « بجمود الاصلاح » وهى مرحلة أعقبت الانطلاق



أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتي



أحمد مصطفى العملة

قد لا يحمد عقباها .
ثم برز بجانب ذلك ما يمكن ان نطلق عليه دور تجاوز
او مبالغة « اهتزاز هبة وسلطة الدولة » بسبب ما شهده
العام الماضي من اندلاع عمليات عنف عرقي خطيرة بين
مختلف الجماعات الاثنية في الاتحاد السوفيتي مما اسفر
عن سقوط اعداد كبيرة من الضحايا ما بين قتلى
وجرحى ، وتعرضت وحدات الجيش العاملة في جميع
الاراضي السوفيتية لهجمات مسلحة ومضايقات اهدرت
كثيرا من هبة مؤسسة القوات المسلحة السوفيتية كما ان
معظم القيادات في الاتحاد السوفيتي بدأت توجه
انتقادات غير مباشرة او صريحة ضد هذه المؤسسة
وقياداتها وقد دعا ذلك وزارة الدفاع السوفيتية إلى
اصدار بيان شديد اللهجة في شهر نوفمبر الماضي حذرت
فيه الجماعات التي تشن هجمات ضد المواقع والمنشآت
العسكرية . وهددت الوزارة بأن وحداتها سوف تتخذ
الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة التي بدأت تطفو
على السطح في أعقاب اصدار المجالس التشريعية في عديد
من الجمهوريات قوانين تنص على الزام مواطنيها بتأدية
خدماتهم العسكرية داخل اراضي الجمهوريات فقط .
في الوقت نفسه أخذت بعض الجمهوريات السوفيتية
اجراءات وقرارات تتعلق بالنواحي الدفاعية وتنطوي على

ليس من الصعب على المتابع
لتطورات الأوبصاع الداخلية في
الاتحاد السوفيتي ان يدرك مدى
جسامة المشكلات المعقدة التي
تجابه الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، حتى
بات من المتصور أن مستقبله في ادارة دفة الأمور داخل
الاتحاد السوفيتي مرتبط الى حد كبير بنجاح سياساته
الجديدة في تسوية الكم الهائل من الأزمات التي تلقى
بظلال قاتمة على الوضع السوفيتي الداخلي - فمن
الواضح أنه كما كان عام ١٩٨٩ عام التغييرات الكبرى
في أوروبا الشرقية فان عام ١٩٩٠ هو عام عدم الاستقرار
والرياح العاتية في الاتحاد السوفيتي . ذلك انه منذ بداية
العام المنصرم والمشكلات والأزمات تتوالى على الاتحاد
السوفيتي بشكل حاد للغاية . أهمها المشكلة الاقتصادية
وتدهور حجم الانتاج الغذائي مما يعرض المواطنين
السوفيت حاليا لخطر المجاعة بصاحب ذلك مشروعات
ومساعي من الدوائر الرسمية للانتقال إلى اقتصاد
السوق وإحداث نقلة جذرية في القوانين الاقتصادية التي
كانت سائدة . وهي مسألة لازالت حتى الآن محل جدل
وخلاف عنيف بين الهياكل الرسمية السوفيتية ومختلف
الفعاليات هناك . لما قد يترتب على تلك النقلة من تطورات

نسفر عن انتشار هذه الظاهرة هي تقريراً اتحاد الجمهوريات السوفيتية مثلما حدث مع الإمبراطورية العثمانية من قبل عندما انتشرت بين ولاياتها فكرة ومفهوم (الدولة - القومية) .

وقد تعد تجربة جمهورية ليتوانيا الواقعة في منطقة البلدين نموذجاً مثالياً لما يواجهه جورباتشوف فيما يتعلق بمسألة القوميات . إذ أنها أعلنت استقلالها في شهر مارس الماضي ونددت بما أسمته الاحتلال السوفيتي لأراضيها ثم عادت وتراجعت مرة أخرى إلى داخل الاتحاد . وبنظرة سريعة « لحمى » المحاولات الانفصالية والمطالب القومية التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي تظهر حالة هذه الجمهورية كأبرز تجربة في هذا الصدد باعتبارها الوحيدة حتى الآن التي قطعت شوطاً طويلاً نحو الاستقلال وعاشت تجربة انفصال مثيرة عن الاتحاد السوفيتي يجدر الإشارة إليها بالتفصيل .

دور سايدوس :

الواقع أن ليتوانيا كانت طوال السبعينات والثمانينات من أكثر الجمهوريات السوفيتية نشاطاً في تقديم احتجاجات ضد انتهاك حقوق الإنسان وإساءة استغلال السلطة ، إلا أنه مع ظهور حركة « سايدوس » الانفصالية في شهر أكتوبر عام ١٩٨٨ أخذت الحركة الوطنية والاستقلالية في ليتوانيا إبعاداً جديدة أكثر فعالية ، وأقوى اندفاعاً نحو المطالبة بالاستقلال ، ساعداً على ذلك طبيعة أعضاء المنظمة وخبرتهم وقدراتهم الحركية العالية حيث كان معظمهم من الانتدجنسيا وهي ظاهرة عامة في كافة الحركات الوطنية الشعبية التي برزت خلال الفترة الماضية في الجمهوريات السوفيتية .

ركزت « سايدوس » في أنشطتها على تنظيم المسيرات وعقد اجتماعات حاشدة وأقامة احتفالات جماهيرية روجت خلالها بقوة لمطالبها حول استقلال ليتوانيا وسيادتها وخلائها من الأسلحة النووية والقوات السوفيتية - ودعت « سايدوس » إلى احترام حقوق الإنسان ووقف الهجرة لأراضي الجمهورية والسماح بتدريس اللغة المحلية وأقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع الدول الأجنبية وشددت على ضرورة سيطرة ليتوانيا على ثرواتها الاقتصادية بل وإدانت معاهدة (مولوتوف / ريبينتروف) الموقعة في عام ١٩٣٩ وطالبت الحكومتين السوفيتية والألمانية اللتين وقعتاهما بإدانة المعاهدة التي ضمت بموجب ملاحقها السرية ليتوانيا للأراضي السوفيتية .

وتحت الضغوط الشعبية التي قادتها « سايدوس » صوت برلمان ليتوانيا في شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الموافقة على قرار يقضى بعدم شرعية وبطلان ضم جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا - استونيا - لاتفيا) للاتحاد السوفيتي ، ثم وافق نفس البرلمان في أوائل العام الماضي

الفصل بين القوات المسلحة السوفيتية وحماية أراضي وحدود هذه الجمهوريات . بمعنى إلغاء دور القوات السوفيتية في هذه المناطق واعتبار وجودها على أراضيها قوات احتلال ، واضطر ذلك ميخائيل جورباتشوف إلى إصدار مراسم يلغى فيها التدابير التي اتخذتها الجمهورية السوفيتية في هذا الصدد واعتبرها باطلة وغير قانونية باعتبار أن حماية سيادة الاتحاد السوفيتي وحدود الدولة والمسائل الخاصة بالدفاع من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية فقط دون سواه .

وأصدر جورباتشوف أيضاً أوامراً لوزير الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات بالقيام بمهام حماية الدولة السوفيتية وتعتبر هذه القرارات والمراسيم عن المدى الذي وصل إليه تحدى سلطة وهيبة الدولة ممثلة في أضخم مؤسساتها . وهي ظاهرة يشهدها الاتحاد السوفيتي لأول مرة مما أثار بدرجة كبيرة سخط بعض الأوساط العسكرية إزاء مجمل أوضاع الدول التي تتعرض وفق رؤاهم لخطر التحلل والتفكك .

واكب ذلك كله قيام معظم الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة بإعلان سيادتها أو استقلالها عن الاتحاد السوفيتي وتغيير شعاراتها واسمائها وإعطاء الأولوية لقوانين ودساتير الجمهوريات على قوانين الدولة والاحتفاظ بالحقوق في رفض تطبيق أى قانون سوفيتي يتعارض مع قوانين الجمهورية ولم يقتصر ذلك على الجمهوريات بل سارعت الأقاليم الصغيرة والمناطق المتمتعة بحق الحكم الذاتي إلى إعلان الاستقلال أيضاً والسيادة . والأخطر أن جمهوريات كبيرة مثل روسيا الاتحادية (أضخم جمهورية سوفيتية) بدأت تقوم بإبرام معاهدات واتفاقيات مع جمهوريات سوفيتية أخرى بعيداً عن مظلة اتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يمثل تحدياً خطيراً لوحدة وتماسك الدولة . كما أن بعض جمهوريات من أعلنوا الاستقلال اتجهوا إلى إقامة اتصالات مباشرة وعقد صفقات وتبادل زيارات مع دول أجنبية .

إزاء ذلك كله بدأ الجيش يظهر تذبذباً واضحاً نتيجة لتفشي التوترات وانتهاك أمن وحرمة القوات المسلحة من جانب مسلحين أو قوى سياسية وشخصيات عامة ووسائل الإعلام وعبر ديمتري يازوف وزير الدفاع السوفيتي عن ذلك قائلاً أنه ينتشر بين صفوف القوات المسلحة قلق بالغ لتزايد الاتجاهات المطالبة بعدم الامتثال لأوامر الدولة والحكومة المركزية وقيام الجمهوريات السوفيتية بإعلان الانفصال والسيادة . والواقع أنه على الرغم من أن معظم الجمهوريات أعلنت السيادة على أراضيها إلا أن ذلك لم يكن يعنى الانسلاخ أو الانفصال عن الدولة . لكن الظاهرة الخطيرة هي إعلان الاستقلال كلية عن الدولة والانفصال تماماً عن سلطة الإدارة المركزية في موسكو . والنتيجة الأكيدة والتي يرجح أن

الجمهوريات السوفيتية دون الرجوع للسلطات التشريعية ، يفهم من ذلك ان برلمان ليتوانيا حاول ان يسبق بقراراته الاستقلالية أية محاولة من جانب جورباتشوف لأجهاض المساعي الانفصالية - وقد رفض الزعيم السوفيتي اعلان الاستقلال واعتبره باطلا ولاغيا إلا أنه وعلى الرغم من السلطات الجديدة التي منحت له فإنه كان يبدو حذبا للغاية نظرا للظروف المعقدة التي يواجهها . وحاول ان يلجأ للتهديد بفرض عقوبات اقتصادية ضد ليتوانيا وازاء اصدار سلطات ليتوانيا على مواقفهم فإنه اضطر الى اصدار تحذير شديد اللهجة هدد فيه بقطع امدادات الغاز والبتروك والمواد الغذائية عن ليتوانيا ما لم لا تتراجع عن اعلان الاستقلال خلال ثمان واربعين ساعة غير أن مسئوليتها لم يظهروا أى تراجع في موقفهم فنفذ جورباتشوف تهديداته ، وبدأ شبح المعاناة الاقتصادية يجثم بصدرة على جمهورية ليتوانيا التي كانت تأمل في تدفق المساعدات الغربية بعد اعلان الاستقلال . ولم تتوقف اجراءات جورباتشوف عند هذا الحد بل قام بارسال قوات عسكرية لمنطقة البلطيق الى ليتوانيا تحديدا . حيث اجرت مناورات عسكرية في استعراض ظاهر للقوة ، في الوقت الذي انتشرت فيه قوات اخرى داخل الجمهورية لمطاردة الشباب الهاربين من الخدمة العسكرية وبدأت الأزمة تأخذ منحى خطيرا يهدد بانفجار الموقف ويزيد من احتمالات وقوع مواجهات دامية .

في نهاية الأمر بدأت اتصالات ومباحثات ثنائية بين مسئولين سوفيت وممثلين من جمهورية ليتوانيا تمسك خلالها كل طرف بمطالبه ومواقفه لكن ليتوانيا بطبيعة الحال كانت الطرف الأضعف والعاجز عن تحقيق طموحاته كاملة لذلك كانت تسعى بقوة على عدة جهات وأجرت اتصالات خارجية مع دول غربية على رأسها الولايات المتحدة عسى ان تتلقى منها دعما ماديا وسياسيا أو لممارسة ضغوط على موسكو . وبعد فشل جهودها تلك اضطر برلمان ليتوانيا الى القبول والموافقة على « تجميد » قرار الاستقلال .

من خلال استقرار تداعيات تجربة استقلال ليتوانيا تبرز عدة ملاحظات - يمكن اجمالها في الآتي :

اولا : ان الحركات الانفصالية التي ظهرت في ليتوانيا وبعض الجمهوريات السوفيتية خرجت في حقيقة الأمر من معطف جورباتشوف بشكل أو بآخر بمعنى انه لم يكن من المتصور ان تظهر حركات استقلال وان تجد صدى لدعاواها لولا المناخ والسياسات الاصلاحية التي أعلنها جورباتشوف واشتملت ضمنيًا على اعطائها حق حرية اكبر وأوسع للمواطنين بالاضافة إلى تشجيع المبادرة الاجتماعية والخلق الجماهيري . وقد يبدو ذلك واضحا في الاعلان الذي أصدرته عدد من الحركات الاستقلالية في مايو ١٩٨٩ حيث أكدت فيه ان مساعيها تتماشى مع عملية

على الغاء المادة السادسة من الدستور التي تنص وتؤكد على الدور القيادي للحزب الشيوعي ، وبذلك بدأت ليتوانيا تعلن بشكل غير مباشر عن رغبتها الاصلية في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي من خلال تحطيم وتقويض الهياكل الرسمية التي تستمد نفوذها وقوتها من علاقاتها بالادارة المركزية في موسكو وظهر ذلك جليا في انقسام الحزب الشيوعي الليتواني إلى حزبين أحدهما مستقل عن موسكو ويضم غالبية الاعضاء ويتبنى المطالب الوطنية في حين بقيت قلة محدودة من الاعضاء في الحزب الشيوعي الموالي لموسكو .

بالطبع لم يكن الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف مرحبا بهذه التطورات التي كانت تنذر في مجملها بعواقب وخيمة ، لذلك أكد خلال زيارة غير مسبقة لجمهورية ليتوانيا رفضه التام لمطلب الانفصال وان كان قد أعرب عن موافقته على حق الجمهوريات السوفيتية في الاستقلال عن موسكو وفق قواعد يتعين التوصل اليها واحترامها من الجميع مشيرا إلى ان تحقيق ذلك يعد مسألة صعبة للغاية لا تتوقف فقط على الارادة السياسية للجمهوريات وأوضح بما لا يدع مجالا للشك ان مصيره متوقف على تسوية المشاكل القومية برمتها لانها تمثل في رأيه تهديدا مباشرا لبرامجه الاصلاحية وتضعف من موقفه امام المحافظين المتشددين والمخ جورباتشوف انه طلب من البرلمان السوفيتي اعداد قانون ينظم مسألة الاستقلال . ومع تشدد مواطني ليتوانيا واصرارهم على نيل الاستقلال بدأ جورباتشوف يهدد بان انفصال أية جمهورية سوف يؤدي الى هلاكها اقتصاديا لأنها لن تتحمل القدرة على الانتقال للسوق العالمية بأسعارها الحرة وركز الزعيم السوفيتي على ان جمهوريات البلطيق الثلاث تعد منطقة استراتيجية في نظام الدفاع السوفيتي وهدد في ذات الوقت بان ثمة ديونا يمكن ان تطالب بها موسكو سلطات ليتوانيا ويبلغ مقدارها نحو ٣٥ مليار روبل كان قد تم استثمارها في مشروعات على اراضي ليتوانيا وفي النهاية كان من الواضح ان جورباتشوف فشل في إقناع الشعب أو الهيئات الرسمية في ليتوانيا بمقترحاته على السواء .

إعلان الاستقلال :

في اول جلسة للبرلمان الجديد الذي انتخب في شهر مارس الماضي وحصل مرشحو سايدوس على معظم مقاعده ، اتخذ هذا البرلمان في اول جلسة له قرارا باعلان استقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي استنادا إلى أنها - أي الجمهورية - لم تقر شرعيا بانضمامها للاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٠ . في ذلك الوقت كان مؤتمر نواب الشعب السوفيتي يعقد اعماله في موسكو لاقرار مجموعة من القوانين الجديدة التي تمنح ميخائيل جورباتشوف سلطات تنفيذية وصلاحيات ضخمة تتيح له حق فرض قوانين الطوارئ واعلان حالة الحرب وحل برلمانات

جورج بوش قد هددنا باحتمال تأجيل بحث منح الاتحاد السوفيتي ووضع الدولة الأولى بالرعاية في المعاملات التجارية . والمحا إلى إمكانية تأثير أزمة ليتوانيا والمواقف السوفيتية بشأنها على أتمام مباحثات القمة الأمريكية السوفيتية في موعدها الذي كان محددا له أواخر مايو وأوائل يونيو الماضيين .

والمجموعة الأوروبية كانت قد هددت الاتحاد السوفيتي أيضا بفرض كثير من العقوبات إلا أنهم شددوا فيما بعد على ضرورة التسوية السلمية وقدم الرئيسان الألماني والفرنسي مبادرة سلام في هذا الشأن . نتج عن الموقف الغربي عموما أن أصيبت ليتوانيا بخيبة أمل شديدة خاصة بعد جولة قامت بها رئيسة وزراء الجمهورية للولايات المتحدة وعدة دول أوروبية ولم تحقق خلالها أية مكاسب اقتصادية أو سياسية . وفي حقيقة الأمر أن الغرب رفض أن يقامر بعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي ومستقبل جورباتشوف وسياسته من أجل استقلال ليتوانيا خاصة بعد التهديدات العنيفة التي أعلنها كل من الرئيس جورباتشوف ونيقولاى ريجكوف رئيس الحكومة وحذرا فيها من أن أية إجراءات تنطوي على تقديم مساعدات سوف يعتبرها الاتحاد السوفيتي تدخلا في شئونه الداخلية . ولاشك في أن الغرب يرى مصلحته في استمرار الاتحاد السوفيتي - رجل أوروبا المريض - ككيان واحد ومتماسك لأن تقسيمه سوف يفتح الباب أمام أفاق خطيرة للغاية تهدد باندلاع انفجارات عرقية وصراعات دامية في المنطقة الشاسعة والمتاخمة لأوروبا التي يشكلها اتحاد الجمهوريات السوفيتية - خاصة وأنه من المحتمل أن تنضم الجمهوريات السوفيتية الإسلامية إلى إيران .

سابعاً : تلقى أزمة ليتوانيا ضوءاً باهراً على قضية هامة للغاية تتعلق بانهياء فكرة الأمم المتحدة فكرة الأمة لدى القوميات السوفيتية يرتبط بذلك ان سقوط الايديولوجية الاشتراكية وتعرضها للنقد والهجوم العنيف داخل الاتحاد السوفيتي وهي التي كانت تمثل الاساس الذي قام عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية وتوحدت هذه الجمهوريات من أجله - هذا السقوط أدى إلى ترسيخ فكرة فقدان مبرر الاستمرار ضمن كيان انهار اساسه وأصبح لا مبرر لوجوده . من جهة أخرى تبرز في ثنايا الأزمة بعض القيم والمبادئ الدولية التي يتعسر مراجعتها وفق المعطيات الدولية الجديدة ونقصد تحديداً مبدأ حق تقرير المصير .. فمن الصعب أن يتم إعماله .. داخل إطار الاتحاد السوفيتي الذي يتمتع بخصوصية ووضع متميز يجعل من المستحيل تطبيق ذلك الحق لأنه على مدار سنوات طويلة تكونت تقسيمات اقتصادية محكمة للغاية بين الجمهوريات السوفيتية بحيث أن انفصال أى من هذه الجمهوريات سوف يسفر عن نتائج مدمرة ومهلكة لكلا الطرفين (الاتحاد السوفيتي والجزء

تعميق الانفتاح وان الحركات الديمقراطية الجماهيرية هي وحدها الكفيلة بضمان استمرار وترسيخ إعادة بناء المجتمع وفق أطروحات جورباتشوف في البيروسترويك والجلاسنوست .

ثانياً : رغم ما أبداه جورباتشوف من تعاطف مع دعاة الانفصال في بداية الأزمة إلا أن موقفه الثابت يتركز حول رفض فكرة منح الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي لأى من الجمهوريات الخمسة عشرة . مشدداً على أهمية تطوير مفهوم السيادة السياسية والاقتصادية لهذه الجمهوريات . وقد وضع جورباتشوف في اعتباره الخطر الذي سيواجهه إذا ما قدم أية تنازلات إزاء المطالب الانفصالية في ليتوانيا سواء فيما يتعلق بمصير الاتحاد أو مستقبله (هو) السياسي والذي أصبح على حد قوله مرهونا بنجاحه في حل مسألة القوميات وكان المحافظون المتشددون قد انتهزوا الفرصة وشنوا حملة عنيفة ضد جورباتشوف وسياسته التي ستؤدي وفق تصوراتهم لتدمير الدولة السوفيتية .

ثالثاً : عقدة الأزمة إنها جاءت في توقيت غير مناسب وغير متوقع بالنسبة لجورباتشوف الذي وجد نفسه في خضم المشاكل الداخلية والخارجية التي يواجهها أمام مشكلة جديدة هو في غنى عنها وقليل الخبرة بها . رابعاً : سارعت ليتوانيا إلى إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عجلة واضحة قد ترجع إلى مخاوف الانفصاليين من عدم استمرار جورباتشوف في منصبه نتيجة للصراعات العنيفة التي شهدتها دوائر السلطة في موسكو فضلاً عن خشيتهم من إمكانية سيطرة الجيش على السلطة .

خامساً : جاء اندلاع أزمة ليتوانيا في توقيت حساس للغاية بالنسبة للمرحلة التي تمر بها العلاقات السوفيتية الغربية واتجاه جورباتشوف نحو توثيق هذه العلاقات وسعيه لإنشاء ما يعرف باسم « البيت الأوربي » والتحول من مرحلة النزاع والتحفظ إلى التعاون . وذلك كان بالتحديد المأزق الذي يؤرق جورباتشوف مما دفعه للالتزام جانب الحذر والحرص الشديد في التعامل مع الأزمة واضعاً في اعتباره ردود أفعال المعسكر الغربي . وذلك على النقيض تماماً من معالجته للأزمة التي اشتعلت في ذات الوقت بجمهورية أذربيجان ذات الأغلبية المسلمة ، عندما وقعت اشتباكات عرقية اقتحمت على أثرها القوات السوفيتية العاصمة (باكو) وارتكبت مذابح عنيفة راح ضحيتها أعداد كبيرة من المواطنين .

سادساً : رحب الغرب عموماً بقرار استقلال ليتوانيا وهدد موسكو في نفس الوقت باتخاذ إجراءات عقابية إذا ما قامت بأية ممارسات من شأنها إجهاد استقلال ليتوانيا وبعد فترة بدأ الغرب يتجه لتبني مواقف أكثر هدوءاً وتعقلاً حيث دعا الطرفين للحوار والتفاوض من أجل التوصل لتسوية سلمية ، وكان الكونجرس والرئيس

الوضع المتفجر ونزع فتيل أزمة القوميات من خلال المطالبة باعادة صياغة العلاقات بين الجمهوريات السوفيتية على أسس جديدة يتم تضمينها في معاهدة جديدة للاتحاد . وافق عليها البرلمان من حيث المبدأ ولما كان التوصل الى هذه المعاهدة سوف يستغرق وقتا طويلا فقد دعا جورباتشوف الى مزيد من التغيير في هيكل السلطة وطالب بمنحه مزيدا من السلطات لاطلاق يده دون قيد من أجل العمل على تطبيع الاوضاع في الاتحاد السوفيتي .

وإذا ما فشلت مساعي جورباتشوف في هذا الصدد ومع استمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة فان ذلك يدفع الجيش (الذي يتضح من تصريحات قياداته ومواقفهم الأخيرة - وجود تدمير شديد ورفض واضح لعدد من السياسات قد يدفعهم ذلك الى التدخل بصورة أو بأخرى على أمل انقاذ الموقف العام العام في البلاد حتى ولو كان الثمن هو التضحية بجورباتشوف وسياساته . فهل ينجح الزعيم السوفيتي في تجنب هذا المصير؟ يظل ذلك التساؤل مطروحا بقوة داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه الى ان تنضح مجمل الصورة . □ .

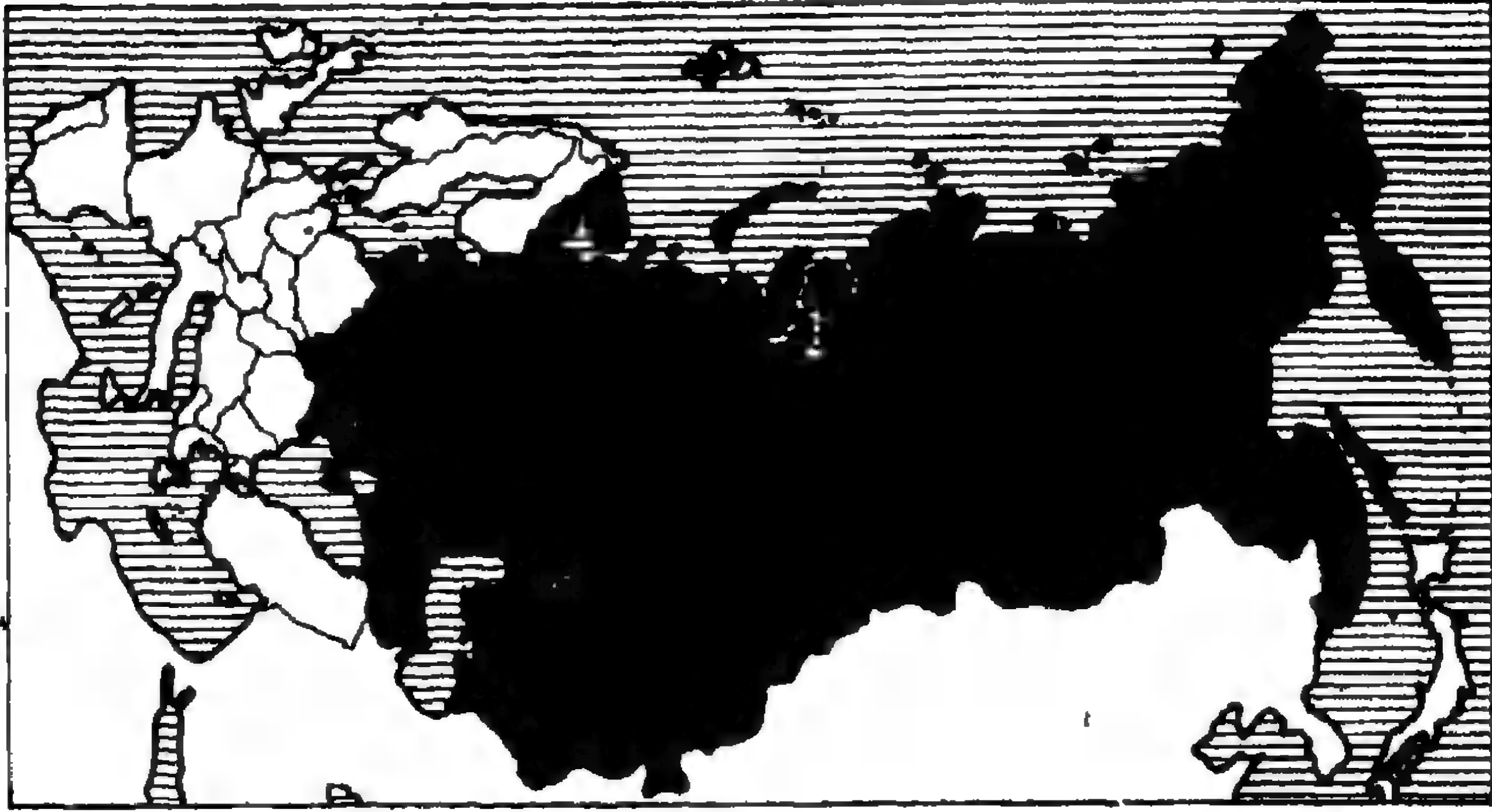
المنفصل عنه) فعنصر التكامل الاقتصادي لا يمكن تجاهله في حالة اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يضاف إلى ذلك ان كل جمهورية أو اقليم أو منطقة تحمل في داخلها عرقيات وطوائف اثنوية واقلية دينية كثيرة مما يعنى ان استقلال أى جمهورية لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لها لأن في طياتها هناك آخرون (سوف) يطالبون بنفس الحق وهو ما حدث فعلا في ليتوانيا حيث ايدت بعض الاقليات الروسية والبولندية معارضتهما ، للاستقلال عن موسكو .

وبصفة عامة فبالرغم ان ليتوانيا اوقفت قرار استقلالها ورضخت لضغوط موسكو الا انها - كما اتضح من سير الاحداث فيما بعد - لازالت تأمل في تحقيق الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفيتي بالاشتراك مع جمهوريتي استونيا ولاتفيا اللتين اعلنتا سيادتهما وتضامنها مع ليتوانيا . ونتيجة لاستمرار مساعي كافة الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ومع تزايد تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد وانتشار الفوضى وتقش اعمال العنف العرقي وارتفاع حدة القلق والتوتر في اجواء الدولة السوفيتية ، يحاول الزعيم السوفيتي تطويق هذا



تمتير

جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل



فاروق العسال

وعدم التورط في أنشطة فعالة في نطاق العالم الثالث .
٥ - محاولة حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية .
وهذا دعم التوجه والتركيز على هدف الإصلاح
الاقتصادي الداخلي في الاتحاد السوفيتي .
الانجازات التي تحققت تحت قيادة الزعيم
جورباتشوف :

١ - عملت موسكو على تقوية علاقاتها مع جميع دول
منطقة الشرق الاوسط بما فيها إسرائيل ، بعيدا عن
المعيار الايديولوجي وبعيدا عن طبيعة النظام السياسي
أو الاقتصادي لدولة من الدول ، فقد سعت لتحسين
علاقاتها مع مصر والمملكة العربية السعودية حيث قام
فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية
السوفيتية بزيارة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨
للمرة الأولى منذ خمسين عاما ، وقام الامير سعود
الفصل وزير خارجية العربية السعودية لموسكو في شهر
سبتمبر الماضي بعد غزو العراق الغاشم على دولة
الكويت .

٢ - وعن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أن
تقبل الحكومة الاسرائيلية لفكرة المؤتمر الدولي ، وكذا
إصرار الاتحاد السوفيتي على ضرورة بدء محادثات
سلام في إطار مؤتمر دولي تأكيدا على ضرورة انسحاب

من بين أكثر من ١٠٠ مرشح فاز
الزعيم ميخائيل جورباتشوف
بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ ،
لدوره الرائد في المساهمة في إقرار

السلام العالمي والاصلاحات البطولية التي جرت في
أوروبا الشرقية والمساعدة في إنهاء الحرب الباردة ، وهو
أول زعيم دولة شيوعي يحصل على الجائزة منذ إنشائها
عام ١٩٠١ . ولأول مرة يحصل فيها زعيم دولي عظمى
على جائزة نوبل للسلام منذ أن فاز بها الرئيس الأمريكي
« تيودور روزفلت » في عام ١٩٠٦ . وإذا تحدثنا عن
السياسة السوفيتية في ظل جورباتشوف فممنذ تولى
السلطة في الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٨٥ فإن
السياسة السوفيتية تبلورت تجاه العالم الخارجي على
عدة مبادئ :-

١ - العمل على نزع السلاح والتقليص من حدة التوتر
الدولي .

٢ - إنهاء التركيز المحوري للسياسة الخارجية السوفيتية
على الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - الاهتمام بأوروبا الشرقية والغربية وكذا العملاق
الصيني .

٤ - تنقية العلاقات الدولية من المجابهة الايديولوجية ،

« إن النظرية السياسية الجديدة تدعو الى الاعتراف بأن الأمن لا يتجزأ فإما أن يكون أمنا متكافئا للجميع أو لا يكون على الإطلاق . وهي دعوة للتعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لتجنب العالم الدمار في حروب نووية محتملة ، وأن جوهر النظرة السوفيتية هو إن الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لإنجاز الأهداف السياسية والاقتصادية والأيدلوجية أو أية أهداف موضوعية إيجابية أخرى . لذا فإن الحرب النووية لا معنى لها إطلاقا وهي بعيدة عن الرشادة كل البعد بل إن جوهرها إنتحار » .

إن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على أساس الثقة ، هذه الثقة التي فقدت منذ أكثر من أربعين عاما تقريبا ، وفي ذلك الوقت يعيش في رعب أدى الى التوتر والمبالغة في التسليح على الجانب الاشتراكي والرأسمالي .

٧ - إن السياسة السوفيتية بقيادة الزعيم جورباتشوف تهتم بالسلام في آسيا وأوروبا وفي الواقع أن منطقة آسيا والباسيفيك تعتبر من المناطق المفضلة لديها وهو إهتمام ليس وليد الأمس ولكنه قومي لدى الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر نفسه قوة آسيوية عظمى ، لذلك حاول جورباتشوف إزالة جميع العقبات التي تعرقل محاولات التصالح مع دول هذه المنطقة وخاصة الصين الذي أبدى الزعيم إستعداده لفتح باب المناقشة حول تخفيض القوات السوفيتية على الحدود .

٨ - إضافة إلى إنجازات جورباتشوف فقد ساعد توقيع إتفاق الانسحاب السوفيتي من أفغانستان في ١٤ إبريل ١٩٨٨ على تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين .

٩ - هناك في آسيا أيضا اليابان التي تتمنى جميع الدول التعاون معها ولكن الخلاف حول جزر « كوريبيل » مازال قائما ويعوق إعادة العلاقات الحقيقية بين البلدين علما بأنه تم توقيع اتفاقات تجارية وتبادلات ثقافية . وأجريت محاولات لانعاش اللجنة السوفيتية اليابانية للتعاون العلمي والتكنولوجي وقدم الاتحاد السوفيتي التسهيلات اللازمة لليابانيين الذين يرغبون زيارة ذويهم في المنطقة الشمالية التي ضمها السوفيت في نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٠ - أدت سياسة الوفاق الى إنهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين بسياسة جورباتشوف الحكيمة ومحت نظرية « دالاس » و « ايزنهاور » من ناحية و « ستالين » من ناحية أخرى في تكتل كل معسكر لبقواه في مواجهة المعسكر الآخر .

١١ - على الصعيد الداخلي لبلاده إستطاع إنهاء إحتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الاتحاد السوفيتي الدولة العظمى وفاق إصلاحه في المجال السياسي والاقتصادي المجالات الثقافية وكان من أهم الانجازات والاصلاحات الداخلية تعدد أشكال الملكية بعد أن كانت لا تعترف إلا بالملكية العامة . وجعل السلطة للشعب ،

اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة .

٣ - حيث تطورت الأوضاع بأوروبا الشرقية بشكل يزيد من تقاربها مع الغرب ومن تباعدها عن الاتحاد السوفيتي فقد حقق الزعيم السوفيتي جورباتشوف إنجازا بإتفاق موسكو وبون بإنسحاب القوات السوفيتية من المانيا الشرقية وإعادة توطين ٢٦٠ ألف جندي الى الوطن ، وتم تسوية وإنهاء كل حقوق الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية على الأرض الألمانية ، وتوقيع معاهدة حسن جوار بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الموحدة مدتها عشرون عاما .

٤ - كانت القرارات الحاسمة للقمة العائمة بمالطة على ظهر السفينة السوفيتية « ماكسيم جوركي » في ديسمبر من العام الماضي بالاعلان عن تخفيض القوات الأمريكية المربطة في القارة الأوروبية ، ودعا الاتحاد السوفيتي الى تخفيض مماثل لقواته في دول شرق أوروبا ، كذا اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية وخفض الأسلحة النووية طويلة المدى .

هذا يبين أن العلاقات القديمة بشأن القوات التقليدية لكل من حلفى « ناتو ووارسو » سيتم تصفيتيها خلال العام القادم ، وهنا أصبح أن مستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية ووضعها لمفاهيم جديدة للأسس التي يقوم عليها كل من حلفى وارسو والأطلنطي وقضية الأمن الأوروبي قد خلقت لغة مشتركة بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في وفاق وتفاهم مشترك إقليميا ودوليا .

٥ - والجدير بالذكر أن ننوه بأن سياسة إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي (البيريسترويكا) والذي إنتهجه جورباتشوف الذي يتميز بالواقعية الشديدة يختلف تماما عن أساليب من سبقوه من الزعماء السوفيت ويناقض المفهوم « اللينيني » ، فهو يعترف بأهمية التعاون الدولي ويرى أن السياسة الداخلية هي التي تملئ السياسة الخارجية لأن بناء الدولة يتطلب إقرار السلام وإقامة علاقات ودية ومفيدة لجميع الأطراف .

٦ - عبرت دبلوماسية الكرملين الجديدة بأن العالم لابد وأن يكون بلا أسلحة نووية من أجل مصلحة وبقاء البشرية وهكذا تركزت سياسة جورباتشوف على مفهوم جديد للحرب والسلام . وأنه ينادى بفكرة عالم متوحد ومتعاون بدلا من عالم منقسم ومتصارع ، لذلك فإن العلاقات بين الدول يجب أن تتغير ويجب إيجاد حلول للمشكلات المشتركة تكون مقبولة من جميع الأطراف مثل الكوارث البيئية والتناقض بين الدول الغنية والدول الفقيرة والارهاب والمخدرات والجريمة كلها مشكلات مشتركة ينبغي حلها تخطى الخلافات الأيدلوجية . أن موقف الزعيم جورباتشوف من قضية الأسلحة النووية تركز على الإشارة الى الأهمية الطاغية للسلام ، فوضح في نظريته البيريسترويكا رسالة مفتوحة الى مختلف فئات ونوعيات وشرائح الرأي العام السوفيتي

ومن ثم تغلغت آراؤه البناء وأفكاره لباقي الدول الاشتراكية المجاورة وإنهارت الأنظمة الشيوعية في جميع دول أوروبا الشرقية .

أصبح الآن في الجمهوريات السوفيتية من حق كل مواطن أن يصرح برأيه وإنتهت الأفواه المكفمة والأيدى المرتعشة ، حيث لم يعد أحد يتكلم همسا . فقد أدت سياسة الجلاسونس والبيريسسترويكا أو في تعبير آخر سياسة « المكاشفة » إلى سقوط كثير من الشعارات والرموز وهذا في حد ذاته أكبر ثورة مدنية صامتة بدون طلقة رصاص واحدة في التاريخ الحديث المعاصرا . إن نتائج الانجازات للزعيم جورباتشوف التي قام بها منذ تولى منصب الزعامة الروسية ، هي التي كانت منارا لتقدير العالم له عامة ، على دوره الرائد في التغييرات التاريخية محليا وعالميا . وتقدير لجنة جائزة نوبل للسلام خاصة بمنحه الجائزة المادية التي تقدر بـ ٧١٠ ألف دولار .

رغم ما وضع من إصلاحات وإنجازات داخلية وخارجية إلا أن هناك كثيرا من المشاكل الإقليمية والعالمية في شتى بقاع العالم لا بد لها من وقفة عقلانية حتى تكتمل هذه المسيرة البطولية نحو سلام شامل . من أكثر هذه المشاكل أهمية :

أ - إحتلال جنوب أفريقيا لناميبيا وهي قضية التمييز العنصري بين الأقلية البيضاء وغيرها من العناصر ، حيث تتحكم جنوب أفريقيا في الممرات البحرية المؤدية لنقط الشرق الأوسط . كما أنها تشكل حاجزا منيعا ضد محاولات الاتحاد السوفيتي لاختراق هذا الجزء من أفريقيا .

ومن الناحية الاقتصادية فإن جزءا كبيرا من إستثمارات الولايات المتحدة يقع في جنوب أفريقيا ولها شركات عديدة في « برييتوريا » وتعتمد اعتمادا كبيرا على اليورانيوم التي تنتجها جنوب أفريقيا . ودائما كان موقف أمريكا من هذه القضية التأييد المطلق وهذا خلاف بين القوتين العظميين مازال قائما في القارة السوداء . فالولايات المتحدة تعتبر أن جنوب أفريقيا دولة صديقة أما الاتحاد السوفيتي في أفريقيا عامة فسياسته تأييد ومساندة العناصر المناهضة للقوى الغربية عسكريا ودبلوماسيا .

ب - نزاع الصومال وأثيوبيا . فعلى النظام الحاكم في أثيوبيا فيواجه مصاعب عديدة داخلية وخارجية . أهمها مشاكل الأقليات وخاصة القضية الأريتيرية ومشاكل الحدود مع الصومال . ففي حين تلعب الولايات المتحدة دورا عسكريا محدودا في الصومال يرمى الاتحاد السوفيتي بثقله في أثيوبيا وتحكم قواعد التوازن الدولي في حدود الدور الذي يقوم به كل من الدولتين للمحافظة على مصلحتهما في منطقة القرن الأفريقي .

ج - مشكلة كمبوديا والتي تعتبر من المشاكل الحساسة التي تثير جوا من الخلافات الكثيرة بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إضافة إلى الصين حيث إنتشار القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا خاصة بصورة مكثفة في اليابان وكوريا الجنوبية وهاواي ، وإنتشار القوات السوفيتية في الشرق الأقصى ولاوس ومنغوليا وداخل الأراضي السوفيتية قرب اليابان والصين . من هنا يبدو إن الاتحاد السوفيتي يتمتع بإقترب مادي ومعنوي من مشكلة كمبوديا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية .

د - مشكلة الشرق الأوسط « الصراع العربي الاسرائيلي » فبرغم مرور ما يزيد عن أربعين عاما حين بدأ الاستيطان الصهيوني والحكم الاستعماري البريطاني للوطن العربي الفلسطيني ، إلا أن تعنت وتعدد قادة إسرائيل يحيل حل لهذه الأزمة . إن واشنطن برفضها تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني إقامة دولة فلسطينية ، وأن حل القضية كما تراه واشنطن يرتبط إرتباطا مباشرا بالاستقرار السياسي والاقتصادي وبالأمن في الشرق الأوسط والولايات المتحدة لا ترغب في أن ترى النظام الداخلي في دول الشرق الأوسط مهددا بالفوضى الاقتصادية وإستقلالها مهددا بالتدخل السوفيتي .

وحتى الآن رغم اللقاءات والاجتماعات والقرارات والآراء المتعددة إلا أن إدارة بوش تعارض أية محادثات مباشرة ولم تتفق كل من الدولتين العظميين حتى على جدول زمني للمؤتمر الدولي للسلام والاطار المقترح لهذا المؤتمر . الذي وافقت وأيدت غالبية الحكومات عليه . فهل يصل الجهد الدولي المطلوب سواء من المجموعة الأوروبية والصين واليابان أو سائر القوى الواعية في الشرق وفي الغرب ومن الولايات الأمريكية والاتحاد السوفيتي خاصة ، حتى ينهي الموقف المتفجر في الشرق الأوسط .

هـ - أزمة الخليج « الغزو العراقي على الكويت » إن غزو العراق الغاشم في الثاني من أغسطس الماضي كان بمثابة إجتياح العاصفة الشديدة المدمرة لجميع الأوساط العربية والعالمية ، وأحدث شرخا عميقا في جدار التضامن والوفاق العربي وهو ما سوف يعيد عدم الثقة بين أقطار النظام العربي ، كما أنه خلق سابقة خطيرة في إدارة العلاقات العربية - العربية .

ونعيد الأذهان إلى موضوعنا إن ما أسفر عنه لقاء هلسنكي ، هو تجنب اللجوء للخيار العسكري مؤقتا ، هو بمثابة إرسال طوق للنجاة لآخر مرة وعن طريق أكبر قوتين في العالم لصدام حسين ليخرج من مأزق غزو الكويت والخنق الاقتصادي المفروض على أراضيه . إن الولايات المتحدة في علاقاتها الجديدة مع الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن تستطيع القيام بأي عمل عسكري إلا بعد بحث أوضاع أزمة الخليج من كافة جوانبها مع الاتحاد السوفيتي حتى لاتوجه ضربة إلى هذه العلاقات الجديدة وحتى تستطيع

والعالم أجمع في إنتظار إجابة لسؤال موجه للزعيم ميخائيل جورباتشوف .

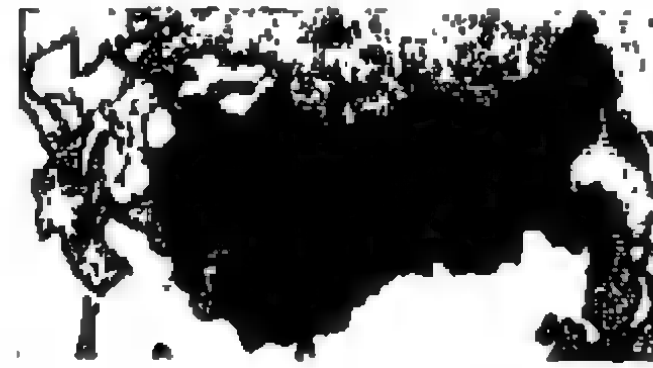
ما هو بعد جائزة نوبل للسلام !!:
هل سيتحقق الاستقرار والأمن والأمان لشعوب العالم من ويلات الاستعمار والقهر ؟ أو سيكتفى الزعيم جورباتشوف بما تحقق من إنجازات ومرة أخرى تتسع فجوة التقارب والوفاق للقوتين العظميين وتختفى نظريته البناءة « البيريسترويكا » ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تستوجب إستخلاص ما تحققه الاتفاقيات وتقارب وجهات النظر ، ذلك في محاولة لتحديد مدى إنعكاساته على العلاقات الأمريكية السوفيتية . □

على الأقل تحييد الاتحاد السوفيتي وهنا رأى الزعيم جورباتشوف أن يقف على الحياد . وهذا سوف يتيح للولايات المتحدة القيام بدور عسكري رئيسي لمواجهة الأزمة .

الخلاصة :

في ضوء ما تقدم نصل الى أن الزعيم ميخائيل جورباتشوف بعد منحه جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ وهو رئيس لدولة عظمى لابد أن تخطو خطواته الى تحقيق السلام الشامل والعادل في جميع أرجاء المناطق المتنازع عليها على الخريطة العالمية ، وتستمر المباحثات والمفاوضات والمساعى الحميدة من أجل السلام ، وما زال الطريق طويلا وشاقا ويحتاج مزيدا من الجهد والعرق ، ذلك لكثرة المشاكل الدولية الذي أوضحنا جزءا منها .



تمتير



مستقبل مجلس أوروبا في ضوء المتغيرات المعاصرة

د . محمود عبد المنعم مرتضى

المضاعب اذا ما أراد تحقيق الفوز في المنافسة التي تقوم بين المؤسسات الأوروبية من أجل احراز النفوذ في شئون أوروبا الشرقية خلال المرحلة القادمة .
وجدير بالذكر ان مجلس أوروبا الذي تم تأسيسه في ستراسبورج في عام ١٩٤٩ ، لم يكن فقط هو أول تجمع اقليمي يدخل في علاقة تنظيمية مع الأمم المتحدة ، بل ان جمعيته كانت هي أول هيئة تشريعية ، تضم مشرعين ينتمون الى أكثر من دولة واحدة ، ومنذ قيام هذا المجلس ، حدد لنفسه اهدافا أربعة ينشط في مجال تحقيقها ، وهي العمل من أجل ترقية المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحسين الاوضاع المعيشية في الدول الاعضاء ، والتنسيق بين سياسات الدول المنتمية الى المجلس ، واخيرا تعميق المفهوم الأوروبي حول الهوية المشتركة وتقوية الوحدة بين الدول الأوروبية . ولا يخفى ان مجلس أوروبا اليوم ، هو المؤسسة الأوروبية السياسية التي تضم في عضويتها اكبر عدد من الدول الأوروبية قاطبة اذ يشمل اعضاؤه الثلاثة والعشرون كافة الدول الأوروبية الاعضاء في حلف منظمة شمال الاطلسنطي ، الى جانب الدول المحايدة في القارة ، بما في ذلك النمسا وسويسرا .

تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين دول شرق أوروبا بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية . فقد لعب المسئولون في

المجلس دورا نشطا في تشجيع حكومات هذه الدول على ادخال الاصلاحات الديمقراطية ، وفي مجال احترام حقوق الانسان وعلى الجانب الآخر ، رحب قادة دول أوروبا الشرقية بالانتساب الى مجلس أوروبا انطلاقا من دوافع مختلفة ، اولها ، ما يرمز اليه ذلك الانتساب من موافقة المجلس على إصلاحاتهم السياسية ، وما يشير اليه من التحاق هذه الدول بالقافلة الأوروبية من جديد وثانيها ، رغبتهم في توظيف المجلس كأداة لحماية حقوق ومصالح الجاليات الوطنية التابعة لهذه الدول والتي تعيش كأقليات عرقية في دول أوروبية أخرى . وثالثها ، ما يمكن ان يحققه اقترانها بالمجلس من نقطة انطلاق لجهودها في العمل على تطوير احتمالات ارتباطها في المستقبل بالمجموعة الأوروبية .

ولا يخفى انه على الرغم من النجاح الذي حققه مجلس أوروبا في تطوير علاقاته بمجموعة دول وسط وشرق القاره ، فان عليه ان يتغلب على العديد من

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك حقوق العمال في الاضراب .

ولدى مجلس أوروبا العديد من المعاهدات الاخرى التى تغطى مجالات مختلفة مثل المعاهد الخاصة بالعمالة المهاجرة التى تتعلق بتوفير الأمن الاجتماعى ، كما ان المجلس يتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الاوروبية ذات الصلة ، تأتى فى مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (DECD) . أما عن جهود مجلس أوروبا فى مجال تحقيق الهدف الثالث لنشاطه ، وهو ما يتمثل فى تعميق « البعد الأوروبى » فى حياة شعوب الدول الأعضاء ، فإنه يمكن القول بأن هذه الجهود قد أسفرت عن نجاحات ملموسة وذات شأن ، يساعد على بلورتها فى نفس الوقت ، ما تقوم به الجماعة الأوروبية من منجزات هامة على طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . ويمكن ملاحظة تزايد أهمية البرامج الموضوعية على النطاق الأوروبى فى مجالات الثقافة والتعليم والبيئة والصحة والشئون القانونية ، والرياضة والتعاون بين الاقاليم والمحليات المختلفة ، بينما تأخذ فى الحين ذاته ، التمايزات فى السياسات الأوروبية فى التناقص والتلاشى شيئاً فشيئاً . ويوجد ثمة العديد من المؤسسات المرتبطة بمجلس أوروبا فى كل هذه المجالات ، نذكر منها على سبيل المثال ، مجلس التعاون الثقافى ، ومركز الشباب الأوروبى ، الى جانب ما يزيد على مائة وعشرين لجنة حكومية متخصصة على المستوى الأوروبى .

وإذا كانت سائر اهداف مجلس أوروبا تتميز بالاهمية الكبيرة ، الا ان الهدف الرابع الذى يتجسد فى العمل على تطوير مفهوم الوحدة الأوروبية تعميقة فى الوجدان الأوروبى العام ، هو الهدف الأكثر تأثيراً على المستقبل السياسى للقارة الأوروبية ، وجدير بالذكر ان المحاولات المبكرة التى بأمر بها مجلس أوروبا فى مجال العمل على تحسين العلاقات بينه وبين دول أوروبا الشرقية من غير أعضائه ، قد تم أجهاضها نتيجة للتدخل العسكرى من جانب الاتحاد السوفيتى فى كل من

تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان . وبالإضافة الى ذلك ، فإن ما قام به المجلس من اعلان استنكاره المتكرر لانتهاكات حقوق الانسان فى دول أوروبا الشرقية ، وايضا دعوته الى مجموعات تمثل اللاجئين السياسيين من هذه الدول للحديث أمام المجلس ، قد تسبب فى بلورة نظرة المسؤولين فى دول أوروبا الشرقية لهذه المنظمة الأوروبية ، باعتبارها اداة غربية وساحة من ساحات الحرب الباردة . ولعل هذه الرؤية أو التصور قد قاد دولة مثل فنلندا الى تأخير انضمامها الكامل الى مجلس أوروبا حتى عام ١٩٨٩ . ولكن بانتهاء الحكومات الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية ، غدت تلك المجموعة من الدول أكثر مشاركة فى أنشطة المجلس ، كما رحبت جميعها بدور يقوم به مجلس أوروبا فى عملية اشاعة الديمقراطية فى مجتمعاتها .

ويقوم مجلس أوروبا بمتابعة العمل على تحقيق مهمته الأساسية الاولى ، والتى تتمثل فى تعزيز وتطوير التصورات الأوروبية حول الديمقراطية وحقوق الانسان ، وذلك من خلال اساليب مختلفة وبموجب المادة الثالثة من القانون الاساسى لمجلس أوروبا ، فإن على كل دولة اوروبية تريد الانتساب الى عضوية المجلس « أن تقبل مبادئ حكم القانون وتمتع كافة الأشخاص الذين يعيشون ضمن ولايتها بحقوق الانسان والحريات الأساسية » كما ان شرطاً ضروريا لقبول عضوية أية دولة ، ان يضم وفدها ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية الرئيسية ، فى هذه الدولة طالبة العضوية وبصفة عامة فإن مضامين حقوق الانسان فى فلسفة مجلس أوروبا ، انما تعكس جوهر المبادئ التى تشتمل عليها اعلانات الامم المتحدة فى هذا الخصوص ، وكذلك البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى ومما يجدر ذكره ان من اولى منجزات مجلس أوروبا ، تلك المسودة التى وضعها فى عام ١٩٥٠ للميثاق الأوروبى لحقوق الانسان ، والتى يتولى الاشراف على تطبيقها هيئتان تابعتان للمجلس وهما اللجنة الأوروبية ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . ولعل من أكثر ما ينص عليه هذا الميثاق أهمية ، هو انه يسمح للأفراد ، مثلهم فى ذلك مثل الدول والمنظمات غير الحكومية ، بتوجيه الاتهام ضد دولة عضو بالمجلس ، وذلك بعد استفادهم لمختلف الوسائل القانونية المحلية فى بلادهم . وتشير الاحصاءات المتوافرة فى هذا الصدد ، الى أن خمسة عشر ألف أوروبى قد رفعوا تظلماتهم الى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، ويأخذ معدل تقدمى التظلمات فى التزايد منذ اعوام السبعينات .

ومن ناحية اخرى ، يسعى مجلس أوروبا كذلك الى زيادة توعية الرأى العام الأوروبى بحقوق الانسان ، وذلك من خلال تنظيمه للحملات العامة ، وعن طريق مراقبته لحسن تطبيق اتفاقية الأمن والتعاون فى أوروبا ، وكذلك يخصص جائزته مرة كل ثلاث سنوات ، والتى حصل على احداها فى عام ١٩٨٩ ليج هاليسا ، زعيم منظمة التضامن البولندية بالمشاركة مع اتحاد هلسنكى الدولى لحقوق الانسان . وفى مجال الجهود المبذولة ، لتقوية وتدعيم التزام الدول الأعضاء فى مجلس أوروبا بالقيم الديمقراطية ، يقوم المجلس بتنظيم « مؤتمرات ستراسبورج » ، التى يناقش خلالها المشرعون من الديمقراطيات غير الأوروبية مع ممثلى المجلس المشكلات التى تواجه الانظمة السياسية التى تأخذ بقاعدة التعددية الحزبية . ويعمل مجلس أوروبا ، بصفة أساسية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الدول المنتمة الى عضويته ، تحقيقاً للهدف الثانى من أهدافه الرئيسية ، وذلك بالدعوة الى تعميق التمسك بالميثاق الاجتماعى الأوروبى ، الذى يطالب الدول الاعضاء بالمجلس بتطبيق سلسلة واسعة ومتنوعة من

ومما يجدر ذكره ، انه ومنذ بدأ المد الديمقراطي يأخذ طريقه في هذا الاقليم الشرق اوروبى ، رفض مجلس أوروبا التعامل مع حكومات أوروبا الشرقية ككتلة واحدة ، وانتهج الأسلوب الانتقائى في تناول شئونها . وفي إطار التعامل بين مجلس أوروبا وبين « بلغاريا » ، قام وفد من المجلس بزيارة الى بلغاريا في يوليو ١٩٨٩ ، لتفقد أوضاع الأقليات العرقية في البلاد . وقد تركزت تحريات الوفد الأوروبى على الاتهامات الموجهة للحكومة البلغارية بقمعها للأقلية التركية . وفي سبتمبر من العام الماضى ، أصدر مجلس أوروبا قرارا يطالب بلغاريا بمنح الأقليات العرقية والدينية حريات أكبر . وبعد وقت قصير في أعقاب ذلك ، استنكر رئيس الوزراء التركى « تورجوت أوزال » السياسات البلغارية تجاه الأقليات التركية ، وطالب مجلس أوروبا باتخاذ المزيد من الاجراءات لحماية حقوق هذه الأقلية . وبعد الاطاحة بالحكومة الشيوعية القديمة ، طالب القادة البلغار الجدد بسرعة منحهم « وضعية الضيف » في مجلس أوروبا ، كما حرصوا كذلك على اظهار ايقافهم لعملية الدمج القسرى للعناصر ذات الاصل التركى في المجتمع البلغارى ، ولغير ذلك من انتهاكات حقوق الانسان ضد هذه الأقلية العرقية . ولعل نجاحهم في هذا المسعى غدا واضحا في بدايات يوليو عندما منحت جمعية المجلس بلغاريا « وضعية الضيف » في مجلس أوروبا . أما بالنسبة لعلاقة مجلس أوروبا مع « تشيكوسلوفاكيا » ، فقد تقدمت حكومة براج في الخامس عشر من يناير ١٩٩٠ بطلب الحصول على وضعية الضيف في المجلس . وفي الشهر التالى ، عقد رئيس جمعية المجلس السيد « اندرنرجورك » اجتماعا في العاصمة التشيكية مع عديد من القادة التشيكوسلوفاكيين وقال الرئيس التشيكي « فاكلاف هافل » للسيد / بجورك ان تشيكوسلوفاكيا تريد ان تصبح عضوا كامل العضوية في مجلس أوروبا . وفي حديث ادلى به الرئيس التشيكي لصحيفة (دى فيلت) الألمانية في التاسع من فبراير ١٩٩٠ ، أكد على ان احترامه لمجلس أوروبا انما ينبع من نضاله الطويل من أجل احترام حقوق الانسان في تشيكوسلوفاكيا . وقال أيضا ان المبادئ التي يدافع عنها المجلس ، انما تشكل اساسا ممتازا لمستقبل نظام الحكم في بلاده . كما صرح كذلك « JIRI DIENSTLIER » وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٠ « ان ثورتهم ، اذا جازت التسمية ، انما قامت في جوهرها على أساس النضال من أجل حقوق الانسان ، وان هذه القضية تعد مسألة أساسية ، وأضاف بأن حكومته تنوى « ان تلعب دورا رائدا في تعزيز احترام حقوق الانسان في أوروبا » . وفي مارس من هذا العام ، قام عدد من كبار المسؤولين في مجلس أوروبا بزيارة الى براج لبحث علاقات تشيكوسلوفاكيا مع مجلس أوروبا . وبعد شهر واحد من

وفي يونيو عام ١٩٨٩ ، وقبل أشهر قليلة من سقوط آخر القلاع الشيوعية في رومانيا ، منحت جمعية مجلس أوروبا لكل من المجر وبولندا ويوجوسلافيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، « وضعية الضيف الخاص » في المجلس ، وهى الوضعية التى تعطى لصاحبها الحق في المشاركة في المناقشة داخل جمعية المجلس دون الحق في التصويت ، وكذلك المشاركة في أعمال اللجان التى تقرر الموافقة على ذلك ، وقد بدأت بالفعل وفود من هذه الدول المشاركة في جلسات جمعية مجلس أوروبا في سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تأسس قرار المسؤولين في مجلس أوروبا في هذا الشأن في ضوء التحسن الذى طرأ على سجل حقوق الانسان لهذه الدول ، وانطلاقا من رغبة المجلس في تدعيم الروابط بين شطرى القارة الأوروبية . ولا يخفى ان مثل هذا القرار من جانب مجلس أوروبا من شأنه ان يحقق للمجلس بعض النفوذ في مجال السعى لتحقيق المزيد من التطور الايجابى في هذا الخصوص ، لما يتطلبه من ضرورة موافقة جمعية المجلس على تجديد « وضعية الضيف الخاص » سنويا لهذه الدول ، وذلك في كل مرة يتم فيها هذا التجديد . ومما يسجل تطورا ايجابيا ، ان ممثلى بعض حكومات دول أوروبا الشرقية ، قد عبروا عن اهتمامهم بالانضمام الى « الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » ، وهى الخطوة التى يعتبرها مجلس أوروبا جوهرية من أجل تمهيد الطريق للعضوية الكاملة بالمجلس . وما تزال الدول التى تصر على الاحتفاظ بالنظام السياسى القائم على اساس الحزب الواحد ، تجد صعوبة في الانضمام كعضو كامل بمجلس أوروبا ، وذلك على الرغم من تعاطف بعض المسؤولين بالمجلس مع طلبهم الخاص بالحصول على العضوية الكاملة وذلك بسبب ما يشترطه القانون الاساسى لمجلس أوروبا الاساسى لمجلس أوروبا من ضرورة احترام كافة الدول الاعضاء به للتعددية الحزبية وحقوق الانسان وحكم القانون . ولعله من المفيد الاشارة في هذا الصدد الى ان اليونان على سبيل المثال ، قد طردت من مجلس أوروبا ، بعد استيلاء العسكريين على السلطة هناك في عام ١٩٦٧ . وإلى جانب ذلك ، فإن كلا من فنلندا والبرتغال واسبانيا ، ومختلف الدول الأخرى التى أنضمت لاحقا الى عضوية مجلس أوروبا ، قد اضطرت الى تعديل تشريعاتها المحلية والداخلية ، حتى تتواءم « مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » . ومؤخرا قام المجلس بالضغط على سويسرا لتعديل قوانينها لتنسجم مع القواعد المعمول بها في هذه المنظمة الأوروبية . وفي مايو ١٩٨٩ ، أكدت لجنة الوزراء على ضرورة ان يتوافق مستوى التعاون بين مجلس أوروبا وبين كل دولة من دول شرق أوروبا مع درجة أخذ كل منها بالتعددية الحزبية ، ومع مدى التزامها باحترام حقوق الانسان .

الأوروبية . وفي بدايات نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت لجنة اللاجئين التابعة لمجلس أوروبا اجتماعها في بودابست ووجهت دعوتها الى الحكومة المجرية للانضمام الى « صندوق التنمية الاجتماعية » التابع للمجلس ، والذي يمكنه تقديم مساعدته المالية الى البرامج المجرية التي تقدم اعانات الى الاعداد الغفيرة من اللاجئين الرومانيين في المجر .

وبعد ذلك بوقت قصير ، انضمت الحكومة المجرية الى الاتفاقية الثقافية الأوروبية ، وغدت هي الدولة الأوروبية الشرقية الأولى التي تقدمت رسميا بطلب اعطائها العضوية الكاملة في مجلس أوروبا . ومما يفسر اهتمام المجر الذي كان وقتها زعيما للحزب الاشتراكي المجرى الحاكم . من ان قبول عضوية المجر في مجلس أوروبا سيكون دليلا على بلوغها المعايير المطلوبة ، كما صرح وزير خارجية المجر بان عضوية المجلس الأوروبي من شأنه ان يتيح للمجر مشاركة أكبر في الجماعة الأوروبية . ورغبة في زيادة فرص المجر في العودة الى أوروبا ، سمح المسؤولون المجرىون لممثل مجلس أوروبا بمراقبة سير الانتخابات العامة التي جرت خلال شهرى مارس وابريل من هذا العام .

وقد عبر المسؤولون في مجلس أوروبا عن رغبتهم عن التزام المجر المعلن بحقوق الانسان وبالتعددية السياسية ، وهي الالتزامات التي اكدتها الانتخابات الحرة والدستور الجديد في المجر .

وبالنسبة لتطور العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « بولندا » ، يمكن رصد الزيارة التي قام بها سكرتير عام المجلس في مارس ١٩٨٨ الى وارسو والتي التقى خلالها مع كل من فاليسا والكاردينال « جوزيف جليمب » . ومما يذكر كذلك في هذا الخصوص ، ما قاله الزعيم البولندي فاليسا ، خلال الزيارة التي قام بها الى ستراسبورج في عام ١٩٨٩ ، لتسلم جائزة مجلس أوروبا الخاصة بحقوق الانسان ، من ان منظمة التضامن سوف تستخدم كل ما في وسعها للعمل من أجل تمسك بولندا بمجلس أوروبا ، وذلك ضمانا لعملية اشاعة الديمقراطية في بلاده ومنذ عام ١٩٨٩ يمكن القول بان الاصلاحات البولندية قد اهتمت على نصائح مجلس أوروبا ، وخاصة في مجال اعادة بناء المؤسسة التشريعية لبولندا . وفي مايو ١٩٨٩ ، منح مجلس أوروبا « وضعية الضيف » الى بولندا ، ووجه الدعوة اليها للانضمام الى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » ، وهو ما تم بالفعل في نوفمبر من العام الماضي . ومما يجدر ذكره ان ممثلين من كل من بولندا والمجر قد شاركوا في نهاية مايو ١٩٨٩ في اجتماع لوزراء الرياضة في الدول الاعضاء في مجلس أوروبا ، ومن ثم أصبح هؤلاء الممثلون هم أول مندوبين عن أوروبا الشرقية يحضرون اجتماعا رسميا لمجلس أوروبا . وفي بدايات يوليو ١٩٨٩ ، استشهد واحد من ممثلي بولندا التي تحتل وضعية الضيف في مجلس أوروبا ،

هذه الزيارة تقدمت الحكومة التشيكية بطلب الحصول على العضوية الكاملة للمجلس . وبناء على دعوة من حكومة براج ، أرسلت جمعية مجلس أوروبا ممثلين عنها للإشراف على الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو من العام الحالي . وفي ضوء نجاح هذه الانتخابات ، وبعد ادخال الاصلاحات القانونية من جانب حكومة « المنبر المدني » الجديدة ، يتوقع المراقبون ان تتمتع تشيكوسلوفاكيا بالعضوية الكاملة في مجلس أوروبا في اقرب وقت ممكن .

وبشأن العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « المجر » ، يمكن القول ان المجر قد لعبت في الحقيقة دورا هاما ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، في مجال تشجيع الاتصالات بشكل أكبر بين المجلس من ناحية وبين دول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى . ففي عام ١٩٨٦ ، قام وفد من أعضاء البرلمان المجرى بزيارة مجلس أوروبا . وفي يونيو ١٩٨٧ ، قام « MARCELINO OREJA.. » الذي كان يشغل وقتها منصب سكرتير عام مجلس أوروبا بزيارة الى بودابست ، قابل خلالها القادة المجرىين . وفي مايو ١٩٨٨ ، اجتمع وزير الخارجية المجرى وقتها مع كبار المسؤولين في مجلس أوروبا في ستراسبورج . ومن واقع التصريحات التي ادلى بها الوزير المجرى ، بدا ان الحكومة المجرية كانت تسعى وقتها الى تقوية علاقاتها مع مجلس أوروبا ، من أجل تدعيم الوفاق الدولي ، ورغبة منها في اظهار ان المجر انما تحقق تقدما مستمرا ، ليس فقط في بناء مؤسسات ديمقراطية متقدمة ، وانما كذلك في مجال تعزيز احترام حقوق الانسان . كما أشار وزير خارجية المجر الى حساسية بلاده تجاه مشكلات الاقليات الوطنية ، خاصة في ضوء حقيقة ان المجرىين يشكلون أكبر الاقليات الوطنية في مختلف الدول الأوروبية .

ومما يجدر الاشارة اليه ان المجر في سبتمبر ١٩٨٨ ، أصبحت أول دولة شيوعية تترأس اجتماعا عقدته لجنة من لجان مجلس أوروبا ، هي لجنة العلاقات بين المجلس وبين الدول الأوروبية غير الاعضاء به . وفي مطلع شهر ابريل ١٩٨٩ ، اشار مسئول مجرى كبير في وزارة العدل بحكومة بودابست أمام اجتماع لمنظمة تابعة لمجلس أوروبا ، الى اتجاه حكومته لتأسيس دولة تقوم على قاعدة التعددية السياسية وحكم القانون ، وعبر عن أمله في أن تصبح المجر دولة كاملة العضوية بمجلس أوروبا . وعلى الرغم من أن المجر كانت ما تزال تتمتع بوضعية الضيف ، فان لجنة الوزراء بالمجلس قد دعته في بداية مايو ١٩٨٩ للانضمام الى الاتفاقية الثقافية الأوروبية .

وفي نهاية نفس الشهر ، صرح رئيس المكتب المجرى للشباب والرياضة ، بان المجر تأمل في أن تصبح عضوا كامل العضوية في مجلس أوروبا بحلول عام ١٩٩١ . وأضاف بأن الحكومة المجرية تعتبر عضويتها بمجلس أوروبا بمثابة الخطوة الأهم في مجال عضويتها للجماعة

رومانيا . وعلى الرغم مما قاله « NAS » « ADRIAN » « TASE » وزير خارجية رومانيا من أنه يعتقد ان عضوية رومانيا في مجلس أوروبا هو أمر هام جدا لبلاده ، فإن أغلب المسئولين في المجلس قد أعربوا عن شكوكهم حول مقدرة الحكومة الرومانية في الوفاء بالشروط الضرورية و لوضعية الضيف ، بمجلس أوروبا ، وهم يدللون على ذلك ، بصفة خاصة ، بما تقوم به الحكومة الرومانية من انتهاكات ليس فقط لحقوق الانسان بل وللحقوق السياسية كذلك ، ويضربون مثالا على ذلك ، بما قامت به الحكومة من استخدام لعمال المناجم لارهاب معارضيهما السياسيين .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين مجلس أوروبا وبين « الاتحاد السوفيتي » ، فاننا يمكن ان نشير في هذا الصدد الى الزيارة التي قام بها أول مرة في أبريل ١٩٨٨ ، الوفد البرلماني السوفيتي برئاسة VLDIMIR TEREBILOV الى مجلس أوروبا ، لمناقشة مجالات التعاون المشتركة ، بما في ذلك مجال حقوق الانسان . وقد أكد الوفد السوفيتي خلال هذه الزيارة حرص الاتحاد السوفيتي على انشاء « البيت الأوروبي المشترك » ، كما يأدر السوفييت وقتها الى الايعاء لمجلس أوروبا بتوجيه الدعوة الى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، لإلقاء كلمة أمام جمعية المجلس في يوليو ١٩٨٩ . ومن ثم هذا الزعيم السوفيتي جورباتشوف هو أول رئيس لدولة شيوعية يلقى كلمة أمام جمعية مجلس أوروبا . وعلى الرغم من أن جورباتشوف لم يذكر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في خطابه أمام المجلس ، إلا أنه قد أعرب عن اهتمامه بالانضمام الى اتفاقات دولية معنية لمجلس أوروبا ، لتكون مثلية العضوية للدول الأخرى ، في مجال البيئة أو الثقافة أو التعليم أو البث التلفزيوني . ولعل اختيار الرئيس السوفيتي ، لقيام خطاب شامل حول السياسة الخارجية لبلاده أمام مجلس أوروبا وليس أمام جمعيات مؤسسانه الأخرى مثل الجماعة الأوروبية أو حلف منظمة شمال الأطلسي

، ما يعكس تقدير القيادة السوفيتية الرفيع لهذه المؤسسة ، كما يشير واضحا ان المسئولين السوفيتي يفتخرون العزلة عن القارة الأوروبية .

ومنذ زيارة جورباتشوف الى مجلس أوروبا ، يعمد المسئولون السوفيتي الى استمرار اظهار اهتمامهم القوي بهذه المنظمة الأوروبية . وخلال الربع الأخير من عام ١٩٨٩ ، شارك الممثلون السوفيتي في عمل حديد من لجان المجلس ، كما عقد وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه في الثاني من مارس ١٩٩٠ ، اجتماعا مع كبار المسئولين في مجلس أوروبا في موسكو ، وذلك لمناقشة كيفية مشاركة الاتحاد السوفيتي في أنشطة المؤسسات المتخصصة في مجلس أوروبا والانضمام الى الاتفاقيات التابعة له . وفي الطبعة الصادرة يوم الرابع من مارس ١٩٩٠ من « MOSKOVSKU NOVOSTI » كتب

بالانتخابات التي جرت في بلاده باعتبارها دليلا على تمسك الحكومة البولندية بالقيم الديمقراطية . وفي ديسمبر من العام الماضي ، صرح رئيس المجموعة البرلمانية لمنظمة تضامن بأن بلاده تنوي بعد حصولها على العضوية الكاملة لمجلس أوروبا ، الانضمام الى جميع المنظمات الأوروبية ، بما في ذلك السوق الأوروبية المشتركة . كما ان رئيس الوزراء البولندي TADEUSZ MAZOWICKI سافر الى ستراسبورج في نهاية يناير من هذا العام ، حيث قابل المسئولين في مجلس أوروبا ، وكانت هي أول زيارة يقوم بها الى الغرب - اذا ما استثنينا رحلته الى الفاتيكان - منذ توليه لمنصبه . وفي يوم الثلاثين من يناير ١٩٩٠ ، تقدم رسميا باسم بولندا بطلب العضوية الكاملة في مجلس أوروبا وعلى ذلك بقوله ان مجلس أوروبا الذي يعد المدافع الفخور عن الحريات والحقوق ، والذي يمثل الفصح الاصيل للألغام والمبادرات والأوربية إنما هو المكان المناسب لبولندا وبسبب ان البولنديين لم يجروا بعد الانتخابات الحرة لبرلمانهم ، فان مجلس أوروبا قد أرجأ البث في الطلب البولندي الخاص بالعضوية الكاملة به .

وهن العلاقات بين مجلس أوروبا وبين رومانيا ، يمكن القول ان المجلس قد عبر مرارا عن قلقه حول مسألة حقوق الانسان في رومانيا . ففي يونيو ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، وجه مجلس أوروبا تساؤلات حادة الى وفد برلماني روماني حول هذه المسألة . وفي سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وبعد أن رفض المسئولون الرومانيون التعاون والاستجابة للمحاولات المبذولة من جانب المجلس لعقد جلسة استماع اضافية حول حقوق الانسان في رومانيا ، أصدرت جمعية مجلس أوروبا قرارا حادا استنكرت فيه انتهاكات الحكومة الرومانية لحقوق الانسان ، وبصفة خاصة ، ضد الأقليات المجرية والمجرية في البلاد ، كما هك القرار الدول الاعضاء بالمجلس على فرض العقوبات ضد رومانيا . وبعد الاطاحة بنيكولاى شاونيسكو في ديسمبر ١٩٩٠ ، أصدر « ALEUTIMIRE » رسالة تأييد للرومانيين . وفي بداية مارس ١٩٩٠ ، أصبح رئيس لجنة الوزراء بالمجلس مع المسئولين الرومانيين ، لمناقشة عملية اقامة الديمقراطية في رومانيا . ولا شك أن استمرار القلق حول مسيرة الديمقراطية في رومانيا ، كان هو السبب في ابقاء مجلس أوروبا على مستوى متدني للعلاقات مع الحكومة الرومانية الجديدة . وفي مارس ١٩٩٠ ، عقدت لجنة الوزراء التابعة للمجلس اجتماعا خاصة في لشبونة لمناقشة مستقبل النظام السياسي في أوروبا مع وزراء خارجية دول أوروبا الشرقية . وكانت رومانيا هي الدولة الشرق أوروبية الوحيدة التي لم تدع لارسال ممثل عنها للمشاركة فيما اسماء رئيس اللجنة « أهم اجتماعاتها على الإطلاق » . وفي اجتماعات مجلس أوروبا ، واصل المسئولون المجريون استنكارهم لما يصفونه بسوء المعاملة التي تلقاها الأقلية المجرية في

المستوى القومى ، كان سببا فى الصلوة بين يوجوسلافيا وبين العضوية الكاملة فى مجلس أوروبا حتى الآن . وهكذا يبين من العرض السابق كيف تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين سائر دول أوروبا الشرقية فى المرحلة الأخيرة ، نتيجة لما أحرزته هذه الدول من تقدم نسبى فى مسيرة الديمقراطية . ومع الاعتراف بأهمية الدور الذى يقوم به مجلس أوروبا ، إلا أنه يظل ذا نفوذ محدود ، وذلك بحكم بنيانه الداخلى . فعلى عكس معظم المنظمات الدولية الأخرى ، يتكون مجلس أوروبا من ثلاث مؤسسات رئيسية ، أولاها ، السكرتارية المكونة من تسعمائة عضو والتي تتولى الإشراف على تنفيذ برامج المجلس ، والثانية لجنة الوزراء والتي تتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ونوابهم ، والتي يوكل إليها مسئولية وضع سياسات المجلس وميزانيته ، والثالثة جمعية المجلس المكونة من ١٧٧ عضوا . وجدير بالذكر أن هؤلاء المشرعين الأعضاء فى جمعية المجلس لا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان الأوروبى ، وإنما يتم اختيارهم من جانب الجمعيات التشريعية للدول الأعضاء فى مجلس أوروبا ، ومن ثم فإنهم غالبا ما يفتقدون النفوذ والاستقلالية السياسية التى يتمتع بها أعضاء البرلمان الأوروبى . ولا يخفى أن مجلس أوروبا غير مخول إلا بسلطات ضئيلة فى مجال اتخاذ القرارات الخاصة به ، إذ تقتصر لجنة الوزراء على مجرد رفع توصياتها إلى حكومات الدول الأعضاء أو تقديم إليها بمشروعات اتفاقيات مقترحة . وعليه فإن مجلس أوروبا يعتمد فى حقيقة الأمر على حكومات الدول الأعضاء فى المصادقة على توصياته أو وضع اتفاقياته موضع التطبيق .

ويمكن لكل من لجنة وجمعية مجلس أوروبا إصدار قرارات ، وقد يكون لهذه القرارات بعض التأثير على الرأى العام ، ولكنها فى معظم الحالات ليست سوى تعبير عن القاسم المشترك الأعظم لوجهات نظر الحكومات الأعضاء حول موضوع معين أو قضية بذاتها ، وذلك على الرغم من الافتراض القائل بأن المجلس هو الضمير السياسى لأوروبا . وما ينبغى الإشارة إليه فى هذا الخصوص ، أن جمعية مجلس أوروبا لا تتمتع بسلطات تشريعية ، وأن غايتها الأساسية إنما تتمثل فى تدعيم التشاور بين أعضائها ، الذين لهم حرية التصرف خلال وجودهم معا فى ستراسبورج ، وأن كان من المنتظر أن يعمل هؤلاء الأعضاء عند عودتهم إلى بلادهم على تأييد قرارات مجلس أوروبا داخل برلماناتهم الوطنية ، ولكن سيظل اللولاءات السياسية والقومية وغيرها ، الأولوية على ما عداها فى أغلب الأحيان . ولعل المشكلة الجوهرية التى تواجه مجلس أوروبا ، إنما تكمن فى الحاجة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء به والبالغ عددها ثلاثا وعشرين دولة ، التى يمكن أن تختلف وتتنوع مناهج معالجتها لأية قضية ، إلى حد كبير . ومع أن النتيجة المتحصل عليها

شيفرنادزة « أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، لديها فرصة طيبة ، لتصبح هى المنبر البرلمانى لكل أوروبا فى المستقبل » . كما أضفى نفس الأهمية ونسب ذات الامكانية للجنة الوزراء ، وأنهى وزير الخارجية السوفيتى مقاله بأن قال « أننا على اقتناع بأن الاتحاد السوفيتى مستوف للمعايير الأساسية لعضوية مجلس أوروبا » . وجدير بالذكر أن السوفيت قد عبروا عن رغبتهم فى الانضمام إلى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » والحصول على وضعية « المراقب » فى كل من لجنة الوزراء وجمعية مجلس أوروبا ولكن على الرغم من هذا الاهتمام السوفيتى المتواصل ، فإن العديد من المشاركين فى لجنة الوزراء خلال اجتماعها فى لشبونة ، قد عبروا عن قلقهم حول نيات الاتحاد السوفيتى تجاه لتوانيا ، وحثوا المسئولين السوفيت على الدخول فى مفاوضات حكومية لتوانيا بديلا عن استخدام القوة . ومع أن المسئولين فى مجلس أوروبا قد أكدوا احتمال نيل الاتحاد السوفيتى للعضوية الكاملة بالمجلس ، إلا أنهم يعتقدون أن هذا التطور يحتاج إلى بعض الوقت ، كما يتطلب المزيد من الإصلاحات الديمقراطية فى البلاد .

وأخيرا ، حول العلاقات بين مجلس أوروبا « ويوجوسلافيا » يمكن القول أن ما تمتعت به يوجوسلافيا من انتماء إلى حركة عدم الانحياز ، إنما كان يعنى أن حكومتها قد توفرت لديها القدرة على تطوير علاقات أوثق مع مجلس أوروبا ، وذلك فى مرحلة مبكرة مقارنة بأية دولة أخرى فى شرق أوروبا . فمنذ منتصف سنوات الثمانينات درج المندوبون اليوجوسلافيون على حضور مناقشات جمعية منظمة التنمية والتعاون الأوروبى ، وهى المنظمة التى لها علاقات تنظيمية ترتبط بموجبها مع مجلس أوروبا . كما كانت يوجوسلافيا تتمتع بوضعية المراقب فى العديد من المؤتمرات المتخصصة وغيرها من اللجان المختلفة ذات العلاقة بمجلس أوروبا . واعتبار من عام ١٩٨٧ ، إنضمت يوجوسلافيا إلى المعاهدة الثقافية الأوروبية ، وهو ما أتاح لها المشاركة فى سائر نشاطات المجلس فى المجالات المتصلة بالثقافة والتعليم والشباب والرياضة . وفى عام ١٩٨٩ ، غدت يوجوسلافيا عضوا مشاركا فى صندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس أوروبا ، والذى يتولى تمويل المشروعات التى تستهدف تطوير قطاع الإسكان وتخفيض معدلات البطالة ، وتحسين مهارات الإنتاج . وفى مجال التعبير عن اهتمام يوجوسلافيا بمجلس أوروبا ، صرح (بوديمير لونشار) وزير خارجية يوجوسلافيا فى نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن بلاده تتطلع إلى العضوية الكاملة فى المجلس . وفى بدايات عام ١٩٩٠ ، تقدم بالفعل بطلب رسمى للحصول على عضوية يوجوسلافيا الكاملة بمجلس أوروبا . ولكن رغم هذه الجهود المبذولة من جانب الحكومة اليوجوسلافية ، فإن افتقادها للديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية على

مجلس أوروبا على سائر القضايا الأخرى ، إذا ما استثنينا السياسة الاقتصادية . كما كانت الاتصالات التنظيمية بين المؤسسات محدودة ، بسبب رغبة الدول الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء في الحلف في تجنب ارتباط وثيق بالتحالف الغربى . ولكن التراجع الأخير في الأحساس المتوهم حول التهديد المنبثق من دول أوروبا الشرقية ، كان من شأنه تشجيع المسؤولين في حلف الناتو للعمل على تمديد وظائف الحلف الى ما هو أبعد من مجال الدفاع . ويمكن كذلك ملاحظة ان منظمة أخرى ذات اهتمامات دفاعية ، هي اتحاد غرب أوروبا ، والتي ينتمى أعضاؤها التسع جميعا الى عضوية مجلس أوروبا ، بدأ يظهر اهتمامها المتنامى بدول أوروبا الشرقية في الوقت الحاضر . أما مجلس الأمن والتعاون في أوروبا « فان اختصاصاته ومجالات نشاطه ، ربما تتداخل أكثر من أية مؤسسة أخرى مع دائرة عمليات مجلس أوروبا . فمجلس الأمن والتعاون الأوروبي الذى يضم جميع الدول الأوروبية ، فيما عدا البانيا التي تتمتع بصفة « المراقب » الى جانب الولايات المتحدة وكندا كذلك ، يمتد تناوله ، على عكس مجلس أوروبا ، الى كل من مسائل الأمن وحقوق الإنسان في نفس الوقت . وفي ضوء القضايا شاملة النطاق التي يغطيها نشاطه ، وأخذا في الاعتبار الحدود الجغرافية الواسعة لعضويته ، فان الكثير من المراقبين قد اقترحوا بأن تكون هذه المنظمة هي الأساس لبنية أمنية أوروبية جديدة . بل ان رئيس وزراء هولندا قد ذهب الى أبعد من ذلك عندما حث على انشاء مجلس للتعاون الأوروبي يتكون من كافة أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . وقد أيد رئيس وزراء بلجيكا « WILFRIED MARTENS » الاقتراح الهولندى . أما الرئيس ميتران ، فقد دعا من جانبه الى كونفدرالية أوروبية جديدة .

وهكذا يتبدى لنا ، أنه في الوقت الذى ينحسر فيه التوتر بين الشرق والغرب في أوروبا ، تتزايد فيه المنافسة بين المؤسسات الأوروبية الرئيسية ، التي ينصب جهدها على تحقيق التعاون بين أبناء وشعوب القارة القديمة .

غالبا ما تنتهى الى اختزال سياسات مختلف الدول الاعضاء الى قواسم مشتركة ، فان اعتماد مجلس أوروبا على سياسات التوافق ، من شأنه ان يخفف من وطأة هذه المشكلات الى درجة ما . ويمكن القول ان أخذ الجماعة الأوروبية بالقاعدة القائلة بأولوية تشريعات الجماعة تلقائيا على القوانين الوطنية في الدول الاعضاء فيها ، قد أسهم في تحقيق أداء أفضل في هذا المجال .

وربما كانت الضرورة التي تفرض على مجلس أوروبا التنافس مع عدد يتزايد باستمرار من المؤسسات الناشطة في المجال الأوروبي ، هو ما يشكل اعظم الضغوط على سلطات المجلس . ويمكن الإشارة في هذا الخصوص الى ما تطور من منازعات بين مجلس أوروبا وبين الجماعة الأوروبية حول العديد من القضايا ، وذلك على الرغم من ان كلتا المؤسسات تسعيان بصفة عامة الى العمل على تجنب الخلاف انطلاقا من اهدافهما المشتركة . وعلى الرغم من ان معظم حكومات أوروبا الشرقية قد عبرت عن رغبتها في ان تحذو حذو اسبانيا والبرتغال واليونان ، وهى الدول التي استخدمت عضويتها في مجلس أوروبا كنقطة انطلاق للحصول على عضوية الجماعة الأوروبية ، فان المسؤولين في المجلس يرون ان الجماعة الأوروبية لا تمثل الا هدفا أقل قدرة على تحقيق آمالهم في العودة الى الركب الأوروبي ، مقارنة بما يمكن ان يحققه لهم مجلس أوروبا . ففي خطاب القته السيدة « LALUMIERE » امام كلية أوروبا « قالت انه من المتعين في الوقت الحاضر ان يغدو واضحا ان مجلس أوروبا هو المنظمة الوحيدة التي تستطيع ان تضم بين ظهرانيها جميع الدول الأوروبية ، وحث الجماعة الأوروبية على تركيز جهودها في تحقيق عملية اندماجها الداخلى وحذرت من التناقض بين الاندماج والتشتت الجغرافى .

وتقوم مؤسسة حلف شمال الاطلس على منافس خطير آخر لمجلس أوروبا . وفي مرحلة سابقة كان تقسيم العمل بين المجلس وحلف الناتو واضحا جليا . حيث ركز الحلف على الموضوعات المتصلة بالدفاع ، بينما كان تركيز

مؤتمرات وندوات دولية

الدورة الاربعون لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية »

ايجهام - المملكة المتحدة
[١٥ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠]

السفير : عمران الشافعي

النوى - سباق التسليح التقليدي - الامن الدولي - الجوانب غير العسكرية للامن الدولي - مفاوضات الحد من التسليح التقليدي في اوربا - وقدما كانت نشاطات الباجواش الدولي تدور حول القضايا التي تشغل الشرق والغرب وعلاقتها . وبتزايد عضوية المجموعات الوطنية للباجواش من العالم الثالث أصبحت تحظى بعض قضايا العالم الثالث باجتماعات الباجواش فتصدرت قضايا مثل : صعوبات التنمية في العالم الثالث - ماذا يستطيع ان يقدم العلم من اجل التنمية - قضايا التنمية والبيئة - قضايا العلاقة بين نزع السلاح والتنمية - وقضايا الامن الاقليمي والنزاعات الاقليمية .

ويقوم الباجواش الدولي بنشر نتائج دراسات مجموعات العمل كما يقوم بنشر محاضر اجتماعات مؤتمراته السنوية وكذلك توزيع نشرة دورية بانباء نشاطاته .

تعمل مجموعات الباجواش الوطنية انشطتها المحلية ، ويساهم بعضها في نفقات الباجواش الدولي ، واخيرا اقيم صندوق في سويسرا بتبرعات اختيارية يتم الانفاق من عائداته على أنشطة الباجواش الدولي ، وعادة تتولى المجموعة الوطنية المضيفة تدبير نفقات استضافة المؤتمر الدولي السنوي .

حضر المؤتمر الأربعين للباجواش الدولي ٢٥٠ مندوبا من بينهم ٧٠ بريطانيا من أعضاء الشعبة الوطنية البريطانية وضيوهم وعدد من الدارسين . وحضر من اوربا شرقا وغربا ٩٠ مندوبا يمثلون ٢٢ دولة ، وبلغ أعضاء السوق الأمريكي ٢٥ والوفد السوفيتي ١٥ . ومن دول العالم الثالث حضر ٤٥ من ٢٠ دولة ومن كندا واستراليا ونيوزيلندا ١٥ ومن اسرائيل ٥ ويلاحظ انه لا توجد مجموعات وطنية للباجواش في العالم العربي ماعدا مصر .

ضمت أعمال الدورة الأربعين ثمانى مجموعات عمل بحثت الموضوعات التالية المتفرعة من البند الرئيسى والوحيد للمؤتمر وهو « نحو عالم آمن خلال القرن الحادى والعشرين » :

المجموعة الأولى : « الامن القومي من خلال الامن العالمى » وقد تناول هذا الموضوع بنودا متفرقة مثل « الامر القومى في غيبة التهديد العسكرى » ، « التطبيق العلمى لمفهوم الامن الجماعى » ، « اغادة صياغة المذاهب العسكرى »

عقد مؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » (الباجواش الدولى) اجتماعه السنوى الاربعين في ايجهام - المملكة المتحدة في الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ . وكان الموضوع الرئيسى الذي بحثه المؤتمر هو « نحو عالم آمن خلال القرن الواحد والعشرين » ويجدر الاشارة ان الباجواش الدولي تشكل عام ١٩٥٧ بهدف اجتماع في قرية بهذا الاسم في نولفاسكوشيا في كندا وضم علماء من الغرب والشرق على اثر صدور بيان عرف باسم بيان « راسل - انتشتين » عام ١٩٥٥ والذي ناشد حكومات العالم حل نزاعاتهم بالطرق السلمية ووجوب تحريم استخدام الاسلحة النووية في اى نزاع مسلح .

ويضم الباجواش الدولي فروعاً في ٢٣ دولة ينتخبون مجلساً من ٢٥ عضواً لمدة خمس سنوات بالإضافة الى سكرتير عام الحركة الدولية . وينتخب المجلس لجنة تنفيذية من بين أعضائه من تسعة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس والسكرتير العام .. وللپاجواش الدولي مكتبان رئيسيان احدهما في جنيف والاخر في لندن وقد افتتح مؤخراً مكتب ثالث في روما نظراً لأن السكرتير العام الحالي ايطالى . وكانت السمة الظاهرة في الاجيال السابقة من العلماء أعضاء الباجواش هم المتخصصون في علوم الطبيعة بفروعها المتعددة بما في ذلك علم الطبيعة النووية وكذلك علماء الكيمياء انضم اليهم بالتدريج المتخصصون في العلاقات الدولية بما في ذلك العاملون في مجالات القانون والاقتصاد والدوليين كما تضم الباجواش نخبة من السفراء الحاليين والسابقين لبلاد متعددة .

يشترك أعضاء الباجواش في المؤتمرات التي تعقد سنوياً بصفتهم الشخصية وبناء على ترشيح مجموعات الباجواش الوطنية ، كما يمثلون بجانب تخصصاتهم ثقافات ومذاهب متباينة . ويغلب الطابع العلمى على المناقشات ولايقوم الباجواش الدولي بمساعى محددة تجاه الحكومات او المنظمات الدولية - عدا الامم المتحدة .

يتمثل نشاط الباجواش الدولي بجانب المؤتمرات السنوية التي يعقدها في عقد اجتماعات لمجموعات عمل لبحث موضوعات محددة ، ويبلغ عدد اجتماعات مجموعات العمل حتى الآن ٥٦ اجتماعاً خصصت لموضوعات مثل وقف التجارب الذرية - سياق التسليح

الكبريين الى حد كبير على العلاقات الدولية . وإلى نظام الدول
الاقطاب قد يشهد ظهور قوى اقليمية . وقد في اطار روبرت
تلجا لتدقيق ذلك الى انتهاء سماسات . هذه بامس سادتها وامن
العالم كذلك

وفي هذه الحالة يسبب الامر معلقا بامس كافة الدول وليس دول
المنطقة فحسب .

٢ - ومن قبل كانت بوجهات الباجواش عند بحثها لهذا الموضوع
التعرف على الاسس التي يركز عليها نظام جديد للامن العالمي في
ظل ميثاق الامم المتحدة . وقد جاءت هذه الازمة تأكيدا لضرورة
معالجة موضوعات النزاعات الاقليمية قبل ان تتفاقم ومحاولة اقامة
ترتيبات امنية اقليمية تعمل على حل هذه النزاعات .

٤ - ان ازمة الخليج قد اظهرت كذلك مدى تضامن دول العالم
لمواجهة خطر ما خاصة اذا كانت هناك مصالح مشتركة . ويظل هناك
قلق عالمي طالما ان هذا التضامن لم يجد مجالا للتعبير ازاء نزاعات
لم تحسم ولم يعبرها العالم نفس الاهتمام . وقد تتفجر هذه النزاعات
لتصيب ليس فقط اطرافها المباشرين بل تتسع الدائرة لتشمل
اطراف اخرى . ومن ثم فان هناك حاجة ماسة لتدارك الاخطار من
تفجر هذه النزاعات .

٥ - اظهرت كذلك ازمة الخليج الدور المتصاعد والسلبى لنتائج
اتباع سياسات غير مسئولة نحو عمليات نقل السلاح . ومن قبل فقد
طالب الباجواش الدول الحد من بيع السلاح وترتيب تكنولوجيا
انتاجه من طريق ايجاد رقابة دولية فعالة وكذلك الالتزام بمنهج
سلوكى تتفق عليه الدول الموردة للسلاح .

٦ - تبلورت المناقشة كذلك الى تأكيد ضرورة وضع القوات
المتعددة الاطراف المتواجدة في الخليج تحت قيادة مشتركة تابعة
للأمم المتحدة والى تأكيد عدم القيام بأية عمليات عسكرية بقرار
انفرادى دون التشاور المسبق والكافي في نطاق مجلس الأمن ، وتأكيد
الاتجاه ايضا بعدم اللجوء الى استخدام القوة الا بعد استنفاد كافة
الوسائل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

٧ - اتجهت المناقشة كذلك الى ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام
في الشرق الاوسط بعد التحضير له تحضيراً كافياً شريطة ان يشمل
المؤتمر الدول في معالجته لقضايا الأمن في المنطقة سعياً وراء تسوية
تصفية الشعب الفلسطيني .

ناقشت المجموعة الرابعة كذلك الموقف في كل من الجنوب
الافريقي وكانت توصيتها تتجه الى ضرورة قيام الأمم المتحدة
وخاصة السكرتير العام ببذل كافة الجهود للتوفيق بين الاطراف
المتنازعة من الجانب الافريقي لاتمام مسيرة التفاوض من اجل انهاء
النظام العنصرى وقرار حقوق الشعب الافريقي . كما ناقشت
المجموعة الموقف في امريكا اللاتينية وبرزت مشكلة التعامل مع كوبا
في اطار العلاقة الجديدة بين الدولتين العظميين .

اختتم المؤتمر اعماله بجلسة عامة راسها اللورد روكمان وكان
يعمل مستشار علميا للحكومة البريطانية زهاء سنوات طويلة . تحدث
في الجلسة روبرت ماكنمارا عن رؤيته لعالم مابعد الحرب الباردة .
كما تحدث السير رالف زهرندوف عميد كلية سانت اندرو بجامعة
اكسفورد عن أوروبا المتحدة والمشاكل الاقتصادية . وتحدث ايضا
الاستاذ الكيس بايلوكوف عن الجهود الدولية اللازمة للتغلب على
مشاكل تدهور البيئة ، واخيرا قرئت رسالة الاستاذ عيود سلام مدير
المعهد الدولي لعلوم الطبيعة عن البحث العلمى في دول العالم الثالث .

وبعد المناقشات اختتم المؤتمر الاربعون للباجواش الدولي دورته
الاربعين مؤكدا على الدور الذى يجب ان يقوم به الباجواش - في
ضوء التحسن في العلاقات بين الدولتين الكبريين والانفراج في
العلاقات الدولية . واساسا كان الباجواش احدى حلقات الاتصال
عندما لم تكن هناك حلقات اتصال كثيرة . [١]

المجموعة الثانية : وعالجت موضوع « عالم خيال من الاسلحة
النووية » « هل هو امر مرغوب وهل يمكن التوصل اليه » . عالجت
هذه المجموعة ايضا موضوعات مثل - المشاكل الفنية للرقابة في تنفيذ
الاتفاقيات الدولية الخاصة بوقف اجراء التجارب النووية - المشاكل
القانونية الخاصة بتحريم الاسلحة النووية - المشاكل السياسية
الخاصة بخلق مناخ الثقة .

المجموعة الثالثة : وبحثت موضوع « الأمن الأوروبي من خلال
القرن الحادى والعشرين » وفي هذا الاطار تعرضت لموضوعات جعل
اوربا منطقة خالية من الاسلحة النووية - تحقيق الاستقرار السياسى
في اوربا من خلال انهاء المواجهة بين الشرق والغرب - الاندماج
الاقتصادى في اوربا وعلاقتها ببقية دول العالم .

المجموعة الرابعة : وتناولت موضوع « النزاعات الاقليمية
والامر العالمى » - وتصدرت ازمة الخليج اعمال هذه اللجنة . كما
تعرضت في دراستها للمؤتمرات الخارجية في النزاعات الاقليمية -
الموقف في الجنوب الافريقى - الموقف في امريكا في امريكا الجنوبية .
المجموعة الخامسة : وبحثت موضوعات « تمويل الصناعات
العسكرية الى صناعات مصرية » . وفي هذا الصدد عالجت
موضوعات الالتزام السياسى لعملية التمويل - تطوير البحث العلمى
وتوجيهه نحو التنمية للأغراض السلمية واخيرا مشاكل تمويل
الصناعات العسكرية الى الانتاج المدنى .

المجموعة السادسة : واهتمت ببحث موضوع « اخطار تدنى
البيئة ومشاكل التنمية » . وفي هذا الاطار تناولت المجموعة
موضوعات التباين بين الاحتياجات للمجتمعات الاستهلاكية والحفاظ
على البيئة - الاجراءات الاقتصادية لحماية البيئة - مجالات التعاون
العلمى والتكنولوجى لحل مشاكل البيئة .

المجموعة السابعة : وقد بحثت موضوع « عالم واحد او ثلاثة
من القرن الحادى والعشرين » وقد اختلفت هذه المجموعة بدراسة
موضوعات التجمعات الاقتصادية واثرها على الاقتصاديات الخاصة
عن هذه التجمعات - التعاون من خلال العلم والتكنولوجيا لحل
مشاكل التنمية .

المجموعة الثامنة : وقد اهتمت بموضوع « التزام الاخلاقى
للعلماء وفي هذا الصدد بحثت موضوعات التباين بين ضرورات
استمرار التقدم من خلال البحث العلمى ومايفرضه ضمير العالم من
ابتعاد بعض دوائر النشاط البحثى » - « هل هناك حاجة لميثاق
سلوكى لانماء البحث واستخدامه في مجالات الانتاج السلمى »
واخيرا « الحاجة الى تعميق وترسيخ الوعى لدى العلماء بمسئولياتهم
إزاء مجتمعاتهم » اى نشر مبادئ الباجواش .

قدم لكل مجموعة عمل اوراق العمل التى سبق الاتفاق على
اعدادها من خلال التحضير للمؤتمر بين رئاسة الباجواش الدولى
والمجموعات الوطنية .

ولما كان تقرير المجموعة الرابعة قد تعرض بتفصيل لازمة الخليج
ضمن النزاعات الاقليمية من منطلق تأثيراتها على مفهوم الأمن في
ظل النظام العالمى الجديد بعد الانفراج في العلاقات الدولية والتقارب
والتصديق بين الدولتين العظميين ، نعرض فيما يلى لأهم النقاط التى
دار حولها النقاش وتضمنها التقرير فيما بعد :-

١ - ان ازمة الخليج تمثل خطرا وتحديا في نفس الوقت ، اما
الخطر فيتمثل في ان صداما عسكريا - لايمكن التنبؤ بنتائجه - قد
يحدث . وعلى الوجه الاخر فإن التحدى يتمثل - وخاصة للدولتين
العظميين - في المدى الذى يستطيعان الذهاب اليه في تعاونهم
لمواجهة هذا الخطر ولارساء معالم استراتيجيتهم الجديدة كبناء
نظام امن عالمى جديد .

٢ - ان ظهور صدام حسين - بغض النظر عن مكونات واسباب
ازمة الخليج - يعتمد في فترة انتقال العالم من هيمنة الدولتين

المؤتمر الأقليمي السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو

القاهرة : (١٧ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠)

سعاد عبد الرسول

صورة اليونسكو لدى الشعوب والحكومات تعريزا للتعاون والتفاهم بين الأمم ونشر الثقافة وحفاظا على المعرفة وتقدمها وانتشارها . وقد افتتح المؤتمر الذي عقد بفندق شبرد بالقاهرة الدكتور أحمد فتحي سرور وزير التعليم السابق ورئيس الشعبة القومية لليونسكو حيث ركز في الكلمة التي القاها على أننا نعيش في زمن يموج بالاضطرابات والأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأننا لو تجاوزنا كل هذه الأمور وتأملنا ما وراءها لوضح لنا هذا الإطار الذي يتحكم في مستقبلنا . فالتخطيط للتنمية المستقبلية يفرض علينا حساسية بالغة نحو الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نتحرك بداخله ووعيا كاملا بالتحديات التي تواجه المجتمع ، كما ان سيطرة الانسان على المعرفة هي أولى دعائم الاستقلال بمعناه الجديد .

وقد أشار وزير التعليم المصري الى الاتفاق الذي وقعته مصر مع اليونسكو بباريس يوم ٢٦/٨/١٩٩٠ للتعاون في تنفيذ مشروع احياء مكتبة الاسكندرية القديمة . هذه المكتبة التي ينتظر أن تلعب دورا هاما وحيويا في تحقيق التنمية الثقافية في بلاد البحر المتوسط وفي افريقيا والمنطقة العربية من خلال تبادل الثقافات بين الشعوب وتحقيق التفاهم الدولي على أساس من التقدم العلمي حيث ستلعب هذه المكتبة دورا بارزا في التنمية الثقافية في القرن الحادي والعشرين وهو دور سوف يمتد عبر جذورها الضاربة في أعماق التاريخ منذ مرحلة ما قبل الميلاد . ولم يغفل رئيس الشعبة القومية المصرية لليونسكو أن ينوه بالدور الهام الذي لعبته اليونسكو عندما تعاونت مع مصر في الماضي لحياء تراثها المادي المتمثل في احياء آثار النوبة . هذا الاحياء المادي اذا اضيف اليه الاحياء المعنوي المتمثل في مكتبة الاسكندرية ، يمثل في الحقيقة رموزا عالمية من القيم والمبادئ الانسانية الرفيعة .

وكان ممثل مدير عام اليونسكو الدكتور عدنان بدران قد سبق الدكتور فتحي سرور في توجيه كلمة للمؤتمر أكد فيها بشكل خاص على موضوع محور الامية الذي أصبح حاجة ملحة بالنسبة للدول العربية . ويمثل في نفس الوقت أولوية مطلقة لليونسكو التي تعمل من خلال مكتبها الاقليمي في الدول العربية على مساندة البرامج الاقليمية لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على الامية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠ . فقد أعطت السنة الدولية لمحور الامية (عام ١٩٩٠) دفعة قوية في العديد من دول المنطقة لتعبئة الرأي العام وتخطيط وتنفيذ البرامج سواء منها الرامية الى توسيع نطاق التعليم الابتدائي وتجديده او الى خدمة السكان خارج المدرسة ، الناشئين منهم والكبار وذلك عن طريق برامج محور الامية وقد ناشد اللجان الوطنية لليونسكو بالتماس الوسائل الكفيلة بالحفاظ على هذه الدفعة القوية والانتقال من مرحلة التعبئة الى حيز العمل . فالاحصاءات الأخيرة تشير الى أن نصف الكبار في المنطقة العربية من الاميين وهو ما يقدر بحوالي ٦١ مليوناً من النساء والرجال وتزداد حالة الامية سوءا في صفوف النساء حيث تبلغ ٦٢٪

بناء على توصية المؤتمر الاقليمي الخامس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو (موريتانيا ١٩٨٩) وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى اليونسكو لعقد المؤتمر الاقليمي السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو في القاهرة . وقد اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا في دورته الخامسة والعشرين (باريس - اكتوبر /نوفمبر ١٩٨٩) يؤكد عقد المؤتمر في القاهرة عام ١٩٩٠ وقد حددت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت اجتماعها الأول في القاهرة من ٦ - ٨/٥/١٩٩٠ بنود جدول الاعمال وتاريخ عقد المؤتمر في الفترة من ١٧ - ٢٣/٨/١٩٩٠ بالقاهرة .

وقد وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى جميع اللجان الوطنية للمشاركة في المؤتمر كما وجهت الدعوة الى جميع اللجان الوطنية الأخرى لليونسكو في مناطق العالم المختلفة والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب . وقد لبثت الدعوة جميع الدول العربية بمنطقة الخليج وكذلك السودان واليمن والمغرب وتونس والاردن والصومال والجزائر وجيبوتي والسعودية وليبيا وسوريا ولبنان والعراق (الذي اعتذر بعد ذلك عن الحضور) وحضرت دولة فلسطين كمراقب .

كما لبى الدعوة ممثلون للجان الوطنية الفرنسية والبلجيكية والايرانية والايطالية والنرويجية والنيجيرية والسويسرية وكذلك ممثلون من تايلاند وروسيا وزمبابوي ومنظمة اليكسوجامعة الامم المتحدة والاونروا واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وصندوق الامم المتحدة للتنمية .

ومثل اليونسكو في المؤتمر سبعة من موظفي السكرتارية على رأسهم ممثل عن مدير عام اليونسكو هو الدكتور عدنان بدران مساعد المدير العام للعلوم والدكتور محمد ابراهيم كاظم الممثل الشخصي للمدير العام ومدير مكتب التربية الاقليمي للدول العربية بعمان والسيدة باربارا دي لو نجشمب مديرة العلاقات الخارجية واللجان الوطنية والسيد ظاهر عزيز أخصائي البرامج بقسم العلاقات الخارجية واللجان الوطنية باليونسكو وهو أفغانى الجنسية لماذا هذه المؤتمرات الاقليمية :

تهتم اليونسكو بعقد مثل هذه المؤتمرات الاقليمية للجان الوطنية لتدعيم التعاون وتبادل وجهات النظر بين اللجان الوطنية في مجالات التربية والعلوم والعلوم الاجتماعية والثقافية والاعلام والمعلومات وذلك لاهمية هذه اللجان كأجهزة اتصال بين اليونسكو والمؤسسات والجهات والافراد المعنيين بشئون اليونسكو . كما تعد اللجان الوطنية أجهزة مشورة واعلام واجهزة تنفيذية وتقييم لبعض أنشطة اليونسكو في الدول الاعضاء .

وتعمل اليونسكو من خلال اللجان الوطنية لليونسكو المتصلة اتصالا وثيقا بحكم طبيعة تكوينها بالشخصيات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة المعنية بالأمور التربوية والعلمية والثقافية على اشراك هؤلاء في أنشطة - اليونسكو وربطهم بها بهدف تحسين

- (٥) مساهمات اللجان الوطنية واشتراكها في تحقيق اهداف اليونسكو وانشطتها الاقليمية من خلال :
- ١ - تنمية التعاون مع وحدات حركة نوادي اليونسكو والمدارس المنتسبة .
- ب - انشاء أو تطوير حركة نوادي اليونسكو والمدارس المنتسبة .
- ج - انشاء شبكة معلومات ومراكز توثيق للجان الوطنية .
- وقد صدرت عن المؤتمر عدة توصيات من أهمها :
- ١ - دعوة مدير عام اليونسكو الى اتخاذ الاجراءات الفنية والادارية اللازمة للتحقق من أن الأطفال في الاراضي العربية المحتلة يواصلون الالتحاق بالتعليم والحصول على المعرفة المناسبة
- ٢ - دعوة المدير العام الى مواصلة جهوده في سبيل ايجاد بعثة من ممثليه الى القدس تطبيقا لقرارات اليونسكو وتحقيقا لاهداف العقد العالمى للتنمية الثقافية وندائه للاعتراف بالذاتيات الثقافية واحترامها
- ٣ - دعوة المدير العام الى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتابعة أى انتهاك للجنة الوطنية الكويتية كما يدعو الى أن تتضمن مهمة الممثل الخاص للمدير العام الذى نص عليه قرار المجلس التنفيذى في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة ليتفقد أوضاع المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية القائمة بالكويت ، مهمة تفقد أوضاع اللجنة الكويتية وتضمنية في التقرير الذى سيعرض على الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذى .
- ٤ - العمل على اكتشاف الخبرات الوطنية قبل اللجوء الى استخدام الخبرات الاجنبية والعمل على تكامل الاستفادة من الخبرة العربية على مستوى البلدان العربية
- ٥ - العمل على مساعدة اللجنة الوطنية الناشئة في جمهورية جيبوتي بالمعونة الفنية والمالية والمادية في مرحلة تطوير هيكلها وانشطتها □

- مقابل ٢٥٪ في صفوف الرجال .
- وفي رأى ممثل مدير عام اليونسكو أن هذه الاحصاءات تدل على أهمية التربية بل وعلى طابعها الملح فعلا في نظر الكثير من حكومات الدول العربية كما تعد برهاناً على أن التعاون المكثف بين حكومات المنطقة واليونسكو أمر منطقي وضروري وأن الدور الذى تؤديه اللجان الوطنية في سبيل تيسير هذا التعاون واضح جلي فلقد كانت اللجان الوطنية على مر السنين حلقة وصل فعالة في هذا المجال .
- موضوعات المؤتمر :**
- ناقش المؤتمر على مدى سبعة أيام عدة موضوعات هامة تتركز على :
- (١) مناقشة دور ومسئوليات اللجان الوطنية العربية لليونسكو في :
- ١ - اعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .
- ب - تنفيذ برامج وانشطة اليونسكو والاكسو والاييسيسكو .
- ج - النهوض بالتعاون بين اليونسكو والاكسو والاييسيسكو .
- د - اشترك الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية في أنشطة تلك المنظمات .
- (٢) في اطار العقد العالمى للتنمية الثقافية وفي ضوء توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب :-
- ١ - انشاء مشروعات وطنية جديدة .
- ب - التعاون العربى على الصعيدين : الثنائى والاقليمى والصعيدى شبة الاقليمى .
- (٣) مساهمة اللجان الوطنية العربية في تحقيق اهداف العالم الدولى لمحو الامية ومتابعة اللجان الوطنية للاعلان العالمى للتربية للجميع واعلان (عمان نوفمبر ١٩٩٠) .
- (٤) دور اليونسكو في تطوير العلم والتكنولوجيا والتربية في الدول العربية واسهامات اللجان الوطنية والمؤسسات الوطنية في هذه الميادين .

مؤتمر « العالم العربى فى عالم متغير »

القاهرة (١ - ٣ ديسمبر ١٩٩٠)

صلاح فوزى

ومن هنا اختار مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية « الوطن العربى فى عالم متغير » ليكون موضوع مؤتمره السنوى الرابع للبحوث السياسية ، وليكون مجالاً لتحليل الأزمة الخطيرة التى تهدد النظام العربى الاقليمى والامن القومى العربى بكامله .

بدأ المؤتمر بكلمة للدكتور على الدين هلال مدير المركز ، ثم تلاه الدكتور الفندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

أما كلمة الافتتاح فقد ألقاها الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية وأكد فيها على أن الغزو العراقى للكويت أثبت ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من الامن للدول العربية وهو جرمه حدود كل دولة ، وأن البعد الاقتصادى يتمتع بأهمية خاصة في أى ترتيبات تتعلق بالامن القومى العربى . ودعا الى مؤتمر قمة عربى يبلور

لم تكن التغييرات التى يشهدها النظام الدولى حالياً مفاجئة ، فقد سبقتها تغيرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المعسكر الشرقى ، كانت نتيجة مباشرة لسياسة البيرسترويكا التى انتهجها جورباتشوف ، والتى تمخضت عن سياسة الوفاق مع المعسكر الغربى ، وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة ، ومما لاشك فيه أن النظام الدولى الجديد سيكون له آثار بالغة التأثير على كل المناطق الاقليمية في العالم وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من أهمية استراتيجية واقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية . ثم يأتي الغزو العراقى للكويت ليكون شاهداً على ولادة هذا النظام الدولى الجديد ، واختباراً لمثانة التحالف الجديد وقدرته على النجاح في حماية المصالح الدولية .

لارتفاع مستوى التهديد وقلة حجم التضحيات الاجلة .
ثم كان موعد المحاضرة العامة الاولى والتي خصصت للمفكر
الفلسطيني د . احمد صدقي الدجاني ، والتي تناول فيها الصراع
العربي - الاسرائيلي ، حيث المتغيرات الدولية الجديدة التي أدت الى
موجة التهجير من اوروبا للأراضي المحتلة . وأن كان الاهتمام الدولي
بالقضية الفلسطينية قد تضاعف ، بالرغم من تضائل التحالف
الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل نتيجة للوفاق مع
السوفييت ، الا أن التعنت الاسرائيلي قد تزايد . أما منهجه في تناول
أزمة الخليج فيمكن في متابعة الاحداث والغوص في الاسباب
الكامنة ، ويرى أن تدويل الأزمة دليل على وجود خلل في النظام
العربي . ويطالب بالديمقراطية في الوطن العربي وتحديد العلاقة بين
الشعوب ونظمهم ، وكذلك باعادة النظر في العلاقات العربية -
العربية ، وأشار الى دور الدول الكبرى في تحجيم الدور العربي في
العلاقات الدولية . وأخيرا طالب بضرورة التغلب على الأزمة حتى
نحمي أنفسنا من المحو الكامل .

أما الورقة الرابعة فقد قدمها الدكتور محمد محمود الامام وكان
« حول مقولة اعادة توزيع الثروة العربية » . تسال فيها عن امكانية
ايجاد أسلوب بديل لاعادة توزيع الثروة . ويرى أن التجربة العربية
حفلت بعدد من القنوات لانتقال الاموال بين الدول المستفيدة برؤوس
أموال المشروعات العربية المشتركة ، وأن كان ٦٠٪ منها يتركز في
دول الخليج . ويرى أن المعونات قد اشتملت على شروط سياسية
تمس حرية اصدار القرار في الدول المستقبلية للمعونات ، وتفضل
الدول المانحة تقديم المساعدات من خلال الاتفاقيات الثنائية . ويرى
كذلك أن الظلم والأجفاف قد نالا الدول العربية كلها في ظل عدم
التكافل الذي يسود العلاقات الاقتصادية الدولية التي يسيطر عليها
الغرب ، ويؤكد على الحاجة الى تنظيم تحويل الموارد بين الدول
العربية ، ثم يتناول في النهاية أوجه الضعف في التعاون العربي من
خلال المنظمات الاقليمية العربية .

ثم قدم الدكتور عثمان محمد عثمان بحثا بعنوان « الابعاد
الاقتصادية لأزمة الخليج : بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد
العربي » . ويرى الباحث أن غزو العراق للكويت اعاد للانهاء
حقائق الوضع الاقتصادي العربي الذي هو في حقيقته اقتصاد
نفطي ، وأن محاولات السيطرة على موارده النفطية قد فشلت .
وكذلك فشلت برامج التنمية في تغيير السمات الرئيسية للاقتصاديات
العربية ، وأن منظمة الأوبك فشلت في القيام بدور احتكاري في
أسواق النفط . ويؤكد على أن الهدف الأساسي من الغزو هو السيطرة
على منابع النفط كلها في الخليج ، وأن الموقف الأمريكي يحاول
استغلال الأزمة لتأكيد أهمية الدور الأمريكي كقوة عالمية . وأن
التحركات الأمريكية لن تنطوي على تكاليف باهظة ، بل ربما تحقق
مكاسب ملموسة . ثم يطرح الباحث سيناريو ما بعد الحرب ،
فيفترض عدم زيادة الدخل النفطي بمعدلات كبيرة ، وخضوع الدول
النفطية لما يسمى « تحول الطلب وليس توسع الطلب » . وبالتالي
استخدام العائدات النفطية في اعادة بناء الخليج وبناء دفاعاته .
ومن ثم أهمية تدوير الفوائد النفطية ، كذلك يفترض الباحث اعادة
النظر في المعونات التي تقدمها الدول النفطية ضوء الموقف من
الأزمة . أما بالنسبة لتصوره الى التغيير في المستقبل فهو مرهون
بعدة شروط أهمها : أن تقوم مصر بدور فعال وإيجابي في تحديد
التغيير ، وأن التنمية القطرية اساس التنمية العربية ، وكذلك القدرة
على استيعاب قواعد العمل التكاملي والاعتماد المتبادل بين التكتلات
العربية ، ولابد من الديمقراطية في المرحلة المقبلة .

وقد عقب الدكتور نعيم الشربيني على ورقة الدكتور عثمان فأكّد
على أن استمرار تدفق النفط يتلاءم مع نشاط الاقتصاد العالمي .
والقضية هي عملية السعر ، ويرى أن الأوبك اذا كتبت لها البقاء
ستلعب دورا محوريا ، كما كان الوضع في منتصف السبعينات .
ويرى كذلك أن هناك ثلاثة عناصر للتكامل الاقتصادي العربي هي :

استراتيجية اقتصادية عربية تكون واعية بالتكامل بين الامن
والتنمية ، وأكد على مواصلة جهود التسوية للأزمة استنادا لقرارات
الشرعية الدولية والعربية ، وأكد على أن مصر ستعمل على تطبيق
القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج .
أما عن أعمال المؤتمر ذاته فقد استهلها الأستاذ جميل مطر
ببحث عنوانه « النظام الدول والنظام العربي : توأم يحتضر وتوأم
يولد » . أكد فيه أنه لا يمكن الفصل بين ولادة نظام دولي جديد ،
ولادة نظام عربي جديد ، فالهموم والقضايا مشتركة ومتبادلة
التأثير ، فضلا عن واقع اختيار ساحة الخليج ليولد فوقها النظام
الدولي الجديد . أولاها - الحالة النفسية للرأي العام العربي ، حيث
اللامبالاة وأزمات متلاحقة وهزائم عسكرية وانقسامات وخلافات ،
تحولت بفعل الأزمة الى عدمية مفاجئة - وثانيها - التخلف السياسي
الذي هو أصل كل الهموم - وثالثها - هو التناقض بين القطرية وما
فوق القطرية ، فالغزو العراقي للكويت احتوى على حيثيات قطرية
صريحة . ثم تناول الباحث أنواع المشاريع المطروحة وشروط النظام
العربي وأهمها : تغيير اساليب الحكم وممارسة السلطة في اطار
التعددية السياسية ، والالتزام بمشروع تنموي يعتمد على المزج بين
النفط والزراعة والكفاءة البشرية ، انشاء قوة امن عربية مشتركة ،
تطوير مؤسسات النظام العربي لتصبح أكثر استعدادا لمواجهة
التحولات الدولية والاقليمية . ول في النهاية يرى الباحث أن الامور في
النظام العربي لن تعود الى ما كانت عليه ، لأن النظام الدولي نفسه
لن يعود الى ما كان عليه .

أما الدكتورة نازلي معوض فقد تقدمت ببحث عن « اتحاد المغرب
العربي وأزمة الخليج » . وقد قسمت دراستها الى قسمين
رئيسيين : أولهما - يتركز في رصد الظاهرة التنظيمية المغربية ،
وذلك من حيث تبين الملامح الرئيسية لاتحاد المغرب العربي ، ثم
تحليل منطلقاته ومحدداته ، وثانيهما - يسعى الى استيضاح طبيعة
التأثير والتفاعل ما بين هذه المنظمة الاقليمية المغربية ، وأزمة
الخليج الناجمة عن غزو العراق للكويت . وخرجت الباحثة من
دراستها بنتيجة مفادها أن غياب الموقف الموحد ما بين أعضاء
المغرب العربي ازاء الأزمة يمثل جزءا من التصدد في الموقف العربي
تجاه الأزمة ، وترى أن التناقض المغربي في حقيقته اختلاف حول
مسألة مشرقية وليست مغربية أصيلة ، وبالتالي فلن تؤثر أزمة
الخليج بالسلب على بنيان اتحاد المغرب العربي ، بل أن الأزمة تعتبر
من عوامل زيادة الترابط والتماسك بين دول اتحاد المغرب العربي ،
وأن كانت هناك بعض القيود التي قد تحد من فاعلية المنظمة
مستقبليا .

ثم تلاها الدكتور مصطفى كامل السيد بورقة عنوانها « الآثار
السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الاولى في حرب الخليج
الثانية » .

حاول فيها الباحث تحليل الآثار السياسية للجولة الاولى في حرب
الخليج على ضوء نموذج تحليلي مبني على نظرية العلاقات الدولية ،
ولم يكتف الباحث بعرض الآثار السلبية على الدول المشتركة في
الصراع ، بل تناول أيضا الآثار على الدول المتحالفة أو المتعاطفة مع
أحد طرفي الصراع . فهناك احتمال أن تجد الدول التي ساندت
الكويت نفسها منخرطة في حرب ضد العراق ، بينما اتخذت
الحكومات المتعاطفة مع العراق مواقف متناقضة ، فعلى الرغم من
أنها تحفظت أو اعترضت على ادانة العراق ، الا أنها التزمت
بالحصار الاقتصادي على العراق . ويشير التحليل الى أن حساب
المكسب والخسارة في هذه الجولة لا يتفق مع نتائجها العسكرية . أما
بالنسبة للدول الأكثر تضررا من الأزمة اقتصاديا وهي اليمن
والاردن والفلسطينيين فيرى أن مواقف تلك الحكومات تأثرت
بضغوط قوى سياسية مؤثرة فيها دون حساب احتمالات المكسب
والخسارة .

ويرى أن أعلى درجات التماسك كانت داخل مجلس التعاون الخليجي

الموقف الأوربي إزاء أزمة الخليج (الأبعاد ، المحددات النتائج) .
انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن القوة الاقتصادية
الأوروبية الضخمة التي ستتوجد صفوفها في سنة ١٩٩٢ ، والتي
أصبحت مدعومة بإرادة سياسية وبرؤية إستراتيجية وأمكانات
عسكرية تحد من خضوعها إلى قوة أخرى خارجية تقرر مصيرها
وتحدد مصالحها ، قد لعبت دورا محوريا في أزمة الخليج وخاصة
بريطانيا وفرنسا . فالموقف البريطاني لإدارة الأزمة يتركز في
نقطتين ، الأولى : تتعلق بالتطابق في الموقف العام الذي تتبناه أطراف
التحالف الدولي لحل الأزمة والذي يكفل تنفيذ قرارات مجلس
الأمن .

والثاني : يتعلق بالأختلاف حول المدى الزمني المطلوب لإنهاء
الأزمة والتعجيل بالخيار العسكري . أما الموقف الفرنسي فينطلق من
إعتبار أساسي مفاده خطورة المواجهة العسكرية ، وخاصة الخسائر
التي يمكن أن تنجم عنها ، ومن ثم عدم الميل إلى اتخاذ إجراء
عسكري ضد العراق ، إلا في حالة وجود عدوان عراقي جديد على
أحدى الدول العربية المجاورة . ومن هذا المنطلق كانت المبادرة التي
طرحها الرئيس ميتران في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠ . أما الموقف
الأوربي العام فهو يفضل التسوية السياسية السلمية ، وتجنب
المنطقة والعالم ويلات الحرب ، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى حلول
أخرى إذا فشلت الأساليب السلمية .

أما آخر أبحاث المؤتمرات كان من نصيب الدكتور رضا فودة وكان
عن « أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي العربي » . حيث يرى
أن منطقة الخليج هي إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة في عالمنا
المعاصر ، وتتزايد أهميتها في زيادة أهمية البترول كسلعة
إستراتيجية ، وقد أصبحت المنطقة مسرحا للصراع المحلي
والإقليمي لتحقيق مصالح خاصة ونفوذ في المنطقة . ويؤكد على أن
أزمة الخليج قد أفرزت تأثيرا سلبيا على أمن المنطقة سواء من
الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، فمن الناحية
الاقتصادية حرمت الدول العربية من صادرات البترول الكويتي
والعراقي ، بالإضافة إلى تحمل اقتصاديات الدول العربية أعباء
ارتفاع أسعار السلع العالمية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، وكذلك
احتمالات تدمير أبار البترول في منطقة الخليج في حالة نشوب حرب .
أما من الناحية السياسية فلا شك من وجود آثار سلبية على التضامن
العربي ، وعلى القضية الفلسطينية . أما من الناحية العسكرية فقد
أدى الصراع إلى إخراج القوة العراقية من حساب القدرات العربية
في حالة المواجهة مع إسرائيل ، بالإضافة إلى أن التواجد الأجنبي في
المنطقة يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة ، وخاصة في ظل الحشود
الموجودة ومستوى التسليح وخاصة الأسلحة الكيماوية .

وقد عقب اللواء طه المجذوب على ورقة د . فودة فأكد على الآثار
الإيجابية للغزو والتي تكمن في تزايد الوعي العربي وإدراك الحاجة
إلى تحديد واضح لمفهوم الأمن القومي العربي ، ويرى أن الأزمة لها
بعدها الدولي المؤثر على مصيرها وربما على النظام العربي كله .
ويرى أن مجلس التعاون الخليج قائم على أساس الأمن الذاتي ، لذا
فقد فشل من خلق التوازن الإستراتيجي مع كل من العراق وإيران ،
أما إسرائيل فهي تخطط للخروج بإسرائيل الكبرى .

وأكد اللواء فاروق فهمي في تعليقه على عدم قدرة أي من الدول
العربية منفردة على تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل ،
ويرى أن الغزو هو تهديد مؤقت للأمن القومي العربي ومرتبطة
بالنظام العراقي الحاكم . أما الخطر الرئيسي والدائم فيأتي من
إسرائيل وإيران وأثيوبيا .

أما الحلقة النقاشية الأخيرة فقد بدأها الدكتور خلدون النقيب .
والذي أكد على أهمية النظر إلى أزمة الخليج كنتاج تفاعل بين
العوامل البنائية على المستوى الإقليمي ، وبين تصفية الحسابات
كسلوك . والمعوقات هي : الاستعمار الذي خلف الحدود بين الدول ،
عدم تقبل العرب فكرة القومية لأنها تناقض الانتماء الوطني ، سوء
إدارة الاقتصاد والتبعية ، مشكلة شرعية نظم الحكم . ويرى د .

تدفق العملة ، رؤوس الأموال ، تدفق السلع . وبالنسبة للسلع فلم
يحدث تدفق فيها بين البلدان العربية ولم تزد التجارة بين الدول
العربية على ٦٪ من التجارة بينها .

أما الأستاذ محمود المراغي فقال في تعليقه أن كل الأطراف قد
دفعت الثمن في حرب الخليج ، والأمريكيون وحدهم هم الذين قبضوا
الثمن . ويرى أن الخسائر المصرية لم تتضمن تكاليف الحملة
العسكرية . ويرى كذلك أن الأزمة كانت فرصة لأن تعيد مصر النظر
في سياستها الاقتصادية ، لكنها ازدادت تبعية لصندوق النقد
وتبعية للولايات المتحدة الأمريكية .

أما الجلسة التالية فقد كانت حلقة نقاشية مفتوحة تحدث فيها
السفير صلاح بسيوني عن مشروع تكامل عربي جديد ، يقوم على
أساس الحرية الاقتصادية ، وإقتصاديات السوق تشكل ركيزة
أساسية لهذا النظام . ويرتبط به نظام آخر هو الأمن الجماعي الذي
يعطى الضمانات المناسبة . ويرى أن أي نظام لا يستطيع التواءم
مع هذه المتغيرات الجديدة سيجد نفسه في عزلة وصدام ، والأمر لا
يتطلب أن ندخل في هذه الصراعات إذا أحسنا اختيار الفكر
والمؤسسة .

أما الأستاذ فيليب جلاب ، فيؤكد على موقفه من أزمة الخليج فهو
يستنكر الغزو العراقي للكويت ، ولكنه في نفس الوقت يرفض الوجود
الأجنبي في الخليج ، وأنه ليس ضد نظم رجعية ، ونظم تقدمية
مزعومة ، فكل النظم في المنطقة ديكتاتورية ، ويؤكد أنه كان سيقف
مع فهد ضد أمريكا لو كان الهجوم من أمريكا ضد السعودية ،
ويرى أن مصر هي الوحيدة التي بها درجة من الديمقراطية .
ثم كانت المحاضرة المتميزة الثانية للدكتور محمد سعيد النجار .
ويرى الدكتور النجار أن أزمة الخليج مازالت تبعث إشارات
ستعارضة تثير في ذهن تساؤلا عن طبيعة النظام الجديد ، وتسائل
إن كان هذا النظام الجديد يقوم على ، أم هو إنتكاسة دعوة للهيمنة
الأجنبية على المنطقة . ويؤكد كذلك أن هذه التطورات لم تأت
مصادفة ، ولكن بناء على تفاعل قوى إقتصادية وسياسية أهمها
التطور التكنولوجي وتقدم وسائل الاتصال والمعلومات ، مما أدى إلى
إرتباط العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ، وساد
بلاد العالم ما نسميه « الاعتماد المتبادل » . وترتب على ذلك ازدياد
مجال تخصيص العمل الدولي ، وظهر ما يسمى الآن « عالمية
الاقتصاد الدولية » . وأصبحت الدول لا تستطيع السيطرة على
مدخلاتها . ثم تناول الدكتور النجار التجربة في البلاد النامية منذ
الاستقلال واستنتج من تناولها أن الدول التي أتبع النظام
الانغلاق قد فشلت برامج التنمية فيها ، عكس الدول التي اختارت
تطبيق النظرية الكلاسيكية الجديدة وتحويرها طبقا لظروفها فقد
نجحت في برامج التنمية وقطعت شوطا من التقدم .

أما عن إنعكاسات التغييرات العالمية على العالم العربي فقد حدد
أربعة تحديات :

١ - تحد ناشيء عن أزمة الخليج : وهنا يطالب الدول العربية
المتحالفة مع الكويت أن تحدد أهدافها بدقة ، والا يكون تحطيم
العراق أو تقييده ضمن هذه الأهداف ، كما طالب بالعمل بنفس القوة
على علاج القضية الفلسطينية .

٢ - تحدي التعاون العربي : وهنا يطالب بضرورة إبقاء العلاقات
العربية سليمة ومتطورة ، وإعادة النظر في النظم السياسية القائمة
قبل الأزمة ، وكذلك إعادة النظر في أساليب المساعدات العربية ،
ودعا الدول النفطية لتخصيص جزء من ناتجها القومي لاعانة الدول
الفقيرة .

٣ - تحدي الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية : وهنا يرى أن
الدول المنفتحة قد حققت عدالة اجتماعية أكثر من الدول المنغلقة .

٤ - تحدي الديمقراطية : فالديمقراطية مطلوبة لذاتها ، وهي الإطار
الصحيح لإطلاق القدرات الإبداعية للأفراد ، وهي السبيل للقضاء
على السلبية والاعتقالات الحضارية والتطرف الديني .

وفي اليوم الثالث قدمت الدكتورة خالدة شادي ورقة بعنوان

لها دور في هذا التقارب ، وإلا أصطدمت بقرارات لا تتفق ومصالحها . كذلك شاركت مصر في تأسيس مجموعة الاربعة لتكون لسان حال دول الجنوب في مواجهة مجموعة الدول السبعة الصناعية ، وكذلك ساهمت في تأسيس مجموعة الـ ١٥ التي تضم دولاً من الجنوب تمثل القارات الثلاث أفريقيا وآسيا واللاتينية ، من أجل تدعيم حوار الجنوب والجنوب .

أما بالنسبة لازمة الخليج فيرى أنها أعادت الاهتمام العالمي بالمنطقة ، وأن قرارات الأمم المتحدة هي بلورة للمتغيرات الجديدة ، كذلك فإن الوفاق قد أدى إلى تدعيم دور الأمم المتحدة ، وهذه الظاهرة في صالح دول العالم الثالث . كذلك فإن المتغيرات الجديدة هي بمثابة جرس إنذار للعالم العربي كي يفكر بأسلوب جديد للعمل العربي المشترك ، ويرى أن المساعدات ليست هي المشكلة ، بل أن المشكلة الأساسية تكمن في الاهتمام السياسي والقدرة السياسية . أما الموقف المصري من الأزمة فهو مرتبط بالقرارات الشرعية الدولية والعربية ومصر ترفض أي تنازلات وترفض الربط بين الأزمة والمشكلة الفلسطينية لأن الأزمة العراقية الكويتية خصلت على أجماع دول العالم عكس القضية الفلسطينية .

لقد كانت الأزمة الناشئة عن غزو العراق هي محور أعمال المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية ، وأتلفت معظم الآراء على حتمية إيجاد وسائل جديدة للتعاون العربي ، وأكد غالبية الحاضرين على ضرورة تغيير النظم السياسية القائمة بما يتواءم مع المتغيرات الدولية الجديدة ، وعلى ضرورة أن تكون الديمقراطية هي أساس تلك النظم الجديدة فالديمقراطية أصبحت من سمات العصر الجديد ، وإن اختلف الباحثون في موقفهم من الوجود الأمريكي في المنطقة انطلاقاً من الخشية من التدمير الكامل للمنطقة ، أو تدمير القدرات العسكرية والصناعية في الكويت ، إلا أنهم اتفقوا جميعاً على أدانة الغزو ودوره في الأزمة . حقيقة لقد يلمز المؤتمر بنجاح رؤية المثقفين العرب تجاه الأزمة وتجاوز الحاضرون مع بعض مصادر صنع القرار في الحكومة المصرية ممثلاً في وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية ، إلا أن العادة قد جرت على أن تكون الأبحاث الأكاديمية مجرد أطروحات في قاعات مغلقة مألها بعد ذلك إلى سلة المهملات . □

النقيب أن النظام الحاكم في العراق يستوى مع النظام الاسرائيلي من حيث الفاشية والارهاب والبطش .

وكذلك فإن التدخل الأجنبي في الخليج لا يعطينا من مسئوليتنا في مواجهة التسلط والارهاب ، ولا يجد بديلاً لدول الخليج سوى الديمقراطية وليس الشورى ذلك النظام القبلي المتخلف .

أما الأستاذ كامل زهيرى فقد أكد على أن غزو العراق للكويت لم يكن مفاجئاً ، فقد تنبأ به بعض الكتاب منهم أنتوني كوتسمان والذي لفت الأنظار لنمو القدرة العراقية . كذلك أكد على الدور الأمريكي في أزمة الخليج ومعاونتها العراق في امتلاك الصواريخ ثم مطالباتها بها بتسليم ما حصلت عليه من سلاح أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، ولكن رفض صدام حسين تسليم الاختراق التكنولوجي الذي حصل عليه ، دعا أنجلترا والولايات المتحدة لشن حملة عليه . ويرى كذلك أن الأزمة أفرزت تناقضات خطيرة داخل نظم الحكم في الجزيرة العربية والخليج والتي تقوم على احتكار الثروة والسلطة وتركيزها في عائلة واحدة ، ويرى أن قضية الأمن الداخلي كانت الشاغل الرئيسي لهذه المجتمعات ، وأن هذه المجتمعات سوف تتغير إذا حدثت الحرب ، وقال أننا لن نستطيع أن ننجو من هذه الأزمة إذا لم يعاد النظر في نظم الحكم الهشة ، ويرى أن الأزمة سوف تشمل كل دول المنطقة التي تأخذ بالكفاف الديمقراطي ومنها مصر .

أما الجلسة الختامية للمؤتمر فقد خصصت لمحاضرة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشؤون الخارجية ، والذي تناول في بدايتها النظام الدولي الجديد ، وما نتج عنه من انخفاض الاهتمام بالعالم الثالث ، وإتجاه المساعدات الغربية إلى المعسكر الشرقي ، فالباعث الحقيقي للمساعدات كان الحرب الباردة ، وكذلك أشار إلى احتمال تقلص العمالة العربية في أوروبا لتحل محلها عمالة أوروبية شرقية . ويرى أن المستقبل ينبغي أن يتعاون سيكون بين الشمال والشمال على حساب الجنوب . أما بالنسبة لحركة عدم الانحياز فقد طالبها بإعادة النظر في سياستها بما يتواءم مع المتغيرات الدولية الجديدة . وعن دور الدبلوماسية المصرية في النظام الجديد ، فقد حاولت الدبلوماسية المصرية لفت الأنظار إلى المتغيرات الجديدة بدءاً من القمة الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٨٨ . وطالبت مصر بأن يمتد الوفاق الجديد إلى دول العالم الثالث ، والتي يجب أن يكون



مكتبة السياسة الدولية

مستقبل النظام الدولي

[الولايات المتحدة والاقتصاد السياسي العالمي]

قلت حرية الدولة في تقرير مصير سياستها وأمنها الداخلي أو الخارجي أيضا ، ويعتبر هذا قيودا على سلوك الدولة بشكل عام . وعلى النقيض ، فالدولة التي تقيد علاقاتها الخارجية وتحد من اعتمادها المتبادل فهي تزيد من حرية الحركة أمامها ، بما يقلل بشكل مباشر من درجة الاندماج أو التماسك في النظام الدولي . لذا فالنظام الدولي الأكثر تماسكا هو الذي تكون تفاعلات أعضائه أكثر إستقرارا ومحسوبة .

- **منافع وتكلفة الاندماج الدولي :** كان النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مندمجا وتسيطر عليه إقتصاديات السوق تحت القيادة الأمريكية ، وهذا النظام أوجد عدة منافع وتكاليف لأعضائه فمثلا المنفعة السياسية تمثلت في التنسيق السياسي وتوفير التأمين الخارجي ، وحقق في بعض الأحيان توفير إستقرار سياسي داخلي ، تمتعت بها الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة . وثقافيا أوجدت فرصا لتطوير نوع الحياة وقدرنا لمعرفة الحاج والاطلاع على نظم قيم وفكر وطرق حياة متطورة وجديدة . وإقتصاديا ، أتاحت زيادة العمالة والدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي . إلا أنه من المعروف أن تكلفة التنسيق العسكري والسياسي الدولي هو إنخفاض حرية العمل السياسي في ضوء الأهداف الأمنية والسياسة الخارجية .

- **النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية :** كانت في البدء هناك سيطرة أمريكية وحدث تنسيق مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [غرب أوروبا ، كندا ، اليابان ، إستراليا] ، ثم منظمة حلفاء شمال الأطلسي [الناتو] ، سياسيا وعسكريا . ثم تبع ذلك في نفس الاتجاه التنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ، وتم إنشاء مناطق للتجارة الحرة واندماج للأسواق المالية ثم بدأ الاتحاد السوفيتي يسعى للسيطرة على الهيمنة الشيوعية وعلى دول معينة تدور في فلكه ، وشكلت العلاقات السياسية والعسكرية ما بين العسكريين الغربي والشرقي طبيعة وهيكل النظام الدولي .

- **الانعكاسات على الدول النامية [آسيا - أفريقيا - أمريكا اللاتينية] :** تختلف طبيعة هذه المجموعة من الدول التي تدعى الدول الأقل نموا ، عن طبيعة المجتمعات الغربية . فهي في أصولها ذات توجهات سلطوية وتختلف مؤسساتها أيضا عن الغرب ، كما تعاني أيضا من مشكلة صراع تحديث القيم أو الرجوع للأصول . وتوجد إختلافات بين المجموعات الغربية الإقليمية ، وتزداد تبعية هذه الدول للدول الغربية خاصة في الواردات والصادرات .

- The International Order 's Future.
- by Theodore Geiger
- Ed. Heyman- Boston (1988)

تأتي أهمية هذا الكتاب في ضوء ضرورة البحث عن الرؤى المستقبلية للعالم خاصة ونحن مقبلون على القرن الواحد والعشرين ، ومن الهام أن نفهم ما يجري وسوف يحدث حولنا في المستقبل المنظور . ومؤلف هذا الكتاب هو أستاذ بقسم السياسة الخارجية بجامعة « جورج تاون » في الولايات المتحدة الأمريكية وعضو بلجنة الشؤون الدولية بجمعية « التخطيط القومي » وهذا الكتاب يتناول بالتحليل : - النظام الدولي السياسي / الاقتصادي الذي نشأ فيما بعد الحرب العالمية الثانية - التغييرات ذات المستوى الدولي والوطني والتي شكلت النظام الدولي في السبعينات والثمانينات والحدود الممكنة لصنع سياسات أكثر فعالية - الطرق الأكثر والأقل احتمالا التي يمكن أن تطور النظام الدولي نفسه من خلالها في المستقبل المنظور (٢٥ عاما أو أكثر) - ثم بعض المضامين الخاصة بدور الولايات المتحدة في النظام الدولي .

الحفاظ على تماسك واندماج النظام الدولي :

يشتمل النظام الدولي على حوالي ١٦٠ دولة تعيش في نظام تفاعلي ، وكان نصف هذه الدول مستقلا بعد الحرب العالمية الثانية والنصف الآخر يسعى أو لديه بالفعل بداية خطة عملية التنمية وتختلف الدول في خصائصها في ضوء اختلاف خبراتها التاريخية . - **الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل الدولي :** يقل نمط التفاعلات بين الدول في النظام الدولي لأن كل دولة عضو يتأثر تماما بعلاقاتها الوظيفية والسياسية والاقتصادية بالدول الأخرى الأعضاء . وطبيعة النظام الدولي تتحدد بهيكل المراكز النسبية للقوى ونفوذ أعضائه . كما تتغير الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام الدولي في ضوء تغير قدراتها الكامنة وحوافزها . ويعتمد النظام الدولي ليشمل العلاقات عبر الحدود ما بين المؤسسات والهيئات الخاصة والجماعات والأفراد لجميع الأغراض .

هذا وتؤثر الأوضاع الداخلية على تفاعلات الدولة بالمحيط الخارجي بما يجعلها أكثر أو أقل اعتمادا أو اندماجا في النظام الدولي فكلما زادت درجة الاعتماد والتبادل بين الدول الأعضاء كلما

الجديدة منذ السبعينات خاصة في إطار الدول الأعضاء والولايات السوفيتي أيضا . ومن ثم فعلى غرب أوروبا أن تلتزم بواجبها العسكرية الموحدة التي تخصها هي فقط ، حتى لا تفقد موقعها التبعي للولايات المتحدة . كما يجب أن يتولى الأوروبيون العديد من المناصب الرئيسية في الناتو بدلا من أن يفكر الأوروبيون في إنشاء تنظيم خاص بهم ، بما يعطى الحيوية للناتو من جديد . هناك حاجة ملحة للكيف مع الاتجاه القومي . والقومية المعاصرة تعبر عن جوانب عميقة ثقافية - نفسية للمجتمعات الأوروبية . وترتبط بمضى الهوية . كما تساعد على إعطاء شرعية للنزوح الداخلي للقوة السياسية والمركز الاجتماعي وتتيح السيطرة على الموارد الاقتصادية .

- **كيفية التعامل مع الدول النامية :** يرى المؤلف أن التنسيق بين سياسات الغرب مطلوب للتعامل مع الآثار السلبية للنظام الدولي فيما يخص الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول . ومع ذلك فالشرط الأساسي لاحتواء هذه المشاكل في النظام الدولي التي نشأت من جراء الاتجاهات القومية في تلك الدول ، أنه على الأقل أن لا تتقاطع المصالح الأمريكية مع الغربية ولا شك أن الدول المانحة الغربية والمؤسسات المقرضة الدولية والغديد من الدول المتلقية للمعونة أصبح لديها مفاهيم أكثر واقعية للطبيعة المركبة والعملية الانتقالية التي تمر بها الدول النامية إذا فالدول المانحة يجب أن تعدل من سياساتها وتوقعاتها طبقا لذلك ورغم أنه ليس من المتوقع زيادة المعونات بأكثر من المعدل الحالي ، إلا أنها ستصبح موجبة بشكل أكبر لخدمة أهداف وأغراض التنمية بشكل أكثر فعالية في هذه البلاد ، لأن الاستقرار السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي المطلوب لهذه البلاد يجب أن يكون صادرا من أصحاب وصناع القرار الحقيقيين وليس الغرب . ومن المعروف أن استمرار المشاكل المؤدية لعدم الاستقرار في الدول النامية يعطى الفرصة للاتحاد السوفيتي ليحقق مزيدا من سيطرته ونفوذه فيها ، خاصة وأنه يصعب على الدول الغربية أحيانا مواجهتها في ضوء فعالية المساعدات المقدمة للمشروعات التنموية في هذه الدول . وهذا الوضع يتطلب تفهما من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة لطبيعة هذه الأمم والتوقعات الناجمة عن التغيير . مع الرغبة في عدم الوقوع في أهداف تصادمية وأحداث مزيد من التنسيق .

النتائج الممكنة للنظام الدولي :

غامة مايكون التنبؤ بالاتجاهات العامة غير مؤكد تماما ، بعكس التنبؤ بوقوع أحداث معينة رغم أن الاتجاه ينشأ عن تتابع عدة أحداث ، حيث الاتجاه لا يعتمد على طبيعة وتوقيت أي حدث منهم . التنبؤ بأسوأ وضع ممكن ، يعنى وقوع حرب نووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، رغم أن احتمالها ضئيل وتوجد العديد من القيود على ذلك ، وقد تقع هذه الحرب النووية اما اقدم قيادة سياسية متطرفة ، أو سوء تقدير لامكانات الطرف الآخر . وتؤدي الحرب من هذا النوع الى انتهاء حالة نظام توازن القوى من خلال مزيد من السيطرة السوفيتية واتساع مجال نفوذها بما يشمل غرب أوروبا ودولا أخرى في المناطق الأخرى .

أما التنبؤ بأفضل وضع ممكن فيشير لزيادة معدل نمو اقتصادات الدول الغربية لدرجة تخدم زيادة تدهور مشاكل البطالة والمنافسة ، وربما لن يقل معدل النمو في الثمانينات أو يزيد . وفي هذه الحالة يحدث مزيد من الاندماج الاقتصادي الدولي والاستقرار المطلوب . ومن الجدير بالذكر أن النظام الدولي الحالي يتميز بعدم استمرارية رئيسية ما بين هيكل البعد الاقتصادي (الولايات المتحدة - اليابان - السوق الأوروبية) وهيكل بعدها السياسي (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي) . وعموما سوف تنبئ هوة عدم الاستمرارية مستقبلا . وقد يملأ هذه الفجوة ظهور قوى عظمى أخرى ، وهي أمم ذات موارد اقتصادية وتقنية اخلق قوة

الاتجاهات التي تشكل مستقبل النظام الدولي :

- **الاتجاه الاقتصادي :** حدد المؤلف الاتجاه الاقتصادي الذي سيؤثر مستقبليا على النظام الدولي بإصطلاح « الماركنتيلية الجديدة » أو « الروح التجارية الجديدة » . وهو نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في القرنين ١٧ و ١٨ ، خلال تفسخ نظام الاقطاع لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكل الاقتصاد ويتضمن هذا المفهوم ظاهرة أخرى هامة لما عرف تقليديا « بسياسة الحماية » . وهذه السياسة الجديدة يعرفها المؤلف بأنها زيادة إصدار الدولة على تسيير الأنشطة الاقتصادية داخليا بقرارات حكومية فيما يخص الرفاهية ، الدفاع ، قوى السوق العاملة . وهناك عوامل تحدد هذه السياسة الجديدة وهي :

- ١ - تغير موقع الاقتصاد الأمريكي في النظام الدولي .
 - ٢ - النمو المتزايد لدول السوق الأوروبية واليابان في التجارة والاستثمار الدوليين .
 - ٣ - كثرة التنافس الدولي بشكل متزايد وسريع .
- وعموما تسيير الدول النامية في السياسة « الماركنتيلية الجديدة » بعدة وسائل ، كما أن الدور الأمريكي في هذه المرحلة سوف يكون حرجا ومصيريا .

- **الاتجاه السياسي :** سوف يكون هناك توتر يسود النظام الدولي بين سياسة الحصول على منافع من جراء الاعتماد المتبادل الدولي وسياسة الحفاظ على حرية العمل السياسي على المسؤولين الداخلي والخارجي . وهذا يرتبط بمفهوم « الماركنتيلية الجديدة » ويمثل هذا البعد السياسي للعلاقات الدولية « بمزيد من الاتجاه بنحو السلوك القومي » . سواء داخل الدول الغربية أو النامية .

ففي الدول الغربية : هناك عوامل أساسية للحد من الانحياز الاقتصادي بسبب اختلاف السياسات الأمريكية عن حلف الناتو . كما أن هناك تغيرات تحدث في الأجيال والمؤسسات في غرب أوروبا زادت من قبول التغييرات السياسية غير المرغوبة في النظام الدولي ، دون أن تؤثر مباشرة على أمن ومصالح هذه الدول .

وفي الدول النامية : تزيد حدة المشاكل الداخلية بما يثير الفرص لدول أخرى أن تحاول زيادة نفوذها على النظم الموجودة التي تعتمد على مساعدتهم ، أو مساعدة المستقبل لخلق نظم جديدة ، وتلك التدخلات غير محدودة . لذا فيجب تدويل للمشاكل الداخلية لهذه الدول بسبب التناهي الأمريكي - السوفيتي .

الخلاصة أن قلة النفوذ الأمريكي مع هذه التوجهات الجديدة سوف تستمر في المستقبل المنظور لتجعل النظام الدولي أقل إندماجا واستقرارا .

خيارات السياسة ومستقبل التطور في النظام الدولي :

تتشكل قرارات وأعمال صانعي السياسة بقدرات وإمكانات المصالح المؤسسية والاتجاهات والتوقعات الشعبية . وهناك إتجاه يرى أن الاقتصادات الوطنية والاستثمار والتجارة الدوليين سوف تنمو بمعدلاتها الطبيعية عن المعدل الحالي ، كما أنه من المتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة تدريجيا أو ببطء بسبب وضع قيود على التنافس بما يمنع المستهلكين من الوصول للخدمات والسلع ذات النوعية الجيدة والأقل تكلفة . وترى أيضا أن الدول التي سوف تكون في حاجة لقوة تفاوضية اقتصادية سياسية / عسكرية ستحظى بأقل معدل نمو وتشهد مصاعب جمة في تحسين مركزها لمحاولة زيادة قدراتها التصديرية . ويقترح المؤلف هنا أنه لا بد من إيجاد فهم اقتصادي متعدد الأطراف بشكل واقعي لابطاء الاتجاه الاقتصادي الجديد ، ويكون للسوق الأوروبية واليابان متساوفيه مع الولايات المتحدة ، بما يسمح باحتوائها ، هذا من الناحية الاقتصادية .

أما من الناحية السياسية ، فيرى المؤلف ضرورة إعادة تركيب هيكل حلف « الناتو » ، إلا أن التماثل أو التشابه أكبر قضية سياسية تواجه غرب أوروبا والولايات المتحدة . حيث يقل التنسيق السياسي عبر الأطلسي مما يهدد بفشل الاندماج العسكري للناتو . لذا لا بد من البحث عن أهداف جديدة تضع في إعتبارها التغيرات - ٢٧٨ -

وقدرات عسكرية تقليدية ونووية بما يمنع أى دولة عظمى أخرى من تهديدها . ويرى المؤلف صعوبة ظهور قوى عظمى جديدة في المستقبل المنظور مثل الصين واليابان والسوق الأوروبية ، بسبب عدم وجود قوى عسكرية تدعم البعد الاقتصادي . ولو حدث هذا فسوف يقلل من الاعباء الرئيسية الواقعة على عاتق الولايات المتحدة ودورها النشط في استمرار التوازن الدولي ، وقد تصبح هذه القوى الجديدة قوى اقليمية وليست عالمية .

التعامل مع تعقيدات الدور الدولي للولايات المتحدة :

لتبقى الولايات المتحدة في الوضع الحالي لتحقيق السيطرة والنفوذ ولعب دور دولي . لكنها لا تملك قوة ونفوذاً كافيين للقيام بذلك ، فهي مسئولية غير قابلة للاستخدام بالشكل المطلوب . وتتبع القيود على فعالية القوة الأمريكية ، من التغييرات في الحوافز والامكانات لانماط الدول المختلفة وساعد الانحدار الأمريكي على تغيير الخصائص الوظيفية للنظام الدولي بما يقلل من درجات الاندماج والاستقرار . ولا توجد دول أخرى خارج السيطرة السوفيتية لتكون قادرة أو رغبة في ان تتولى بمسئوليتها للحفاظ على السلام والامن الدوليين بشكل واقعي لتحقيق استقرار سياسي واندماج اقتصادي . والملاحظ انه عندما تظهر مشكلة اقتصادية حرجية أو أزمة سياسية في النظام الدولي ولا تستطيع ان تعالجها الدول المعنية ، فعادة ما تنظر الدول الى ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم افكار أو موارد لمعالجتها . كما ان الأمريكيين انفسهم يرفضون احيانا استخدام القوة العسكرية لمساندة مجموعة معينة في دولة معينة أو لحل أزمة ما ، الا انهم لا يرون بديلاً عن التدخل الأمريكي في نفس الوقت ، ولعل قضية الافراج عن الرهائن الأمريكيين في ايران خير مثال على ذلك . فلا يصبح هناك معنى أو داع لان تزهق ارواح الأمريكيين عند استخدام القوة خاصة اذا ما كانت الاهداف غير واضحة والتدخل مكلف وممتد لوقت طويل (الوضع الأمريكي في لبنان ١٩٨٢) ، (وربما كان النجاح الأمريكي في غزو جرينادا واضحاً عام ١٩٨٣) .

الاخلاقيات والسياسة الخارجية : يرغب الشعب الأمريكي في ان يؤمن بان سياسته ومبادئه وفلسفته الداخلية تنطبق أيضاً على السياسة الخارجية أى في الدول التي تتعامل مع الولايات المتحدة من الناحية القيمية . ولدى اصحاب الرأي العام وصانعي السياسة الأمريكية وهما رئيسيان عن دور القيم الاخلاقية في السياسة الخارجية :

١ - ان السلوك الاخلاقي غير مكلف وذو عائد كبير .

٢ - ان الاخلاق يمكن ان تحل محل القوى في التأثير على سلوك الدول الأخرى .

فمثلاً لمنع نظام معاد من الاستيلاء على السلطة في بلد مجاور ، لاسباب اخلاقية ربما يزيد من درجة المخاطرة والتورط بتكلفة عالية لا تؤثر بشكل مباشر على الامن القومي . كما ان فرض عقوبات سلبية - مثل حظر التصدير - للتعبير عن خلاف اخلاقي عن تصرفات - أو امثال دول أخرى ربما يجلب تكلفة اقتصادية أمريكية عما حوله للدولة الأخرى .

وعموماً فإن السلوك الاخلاقي على تأمين سمعة ومركز الولايات المتحدة يعتمد على طبيعة نظام القيم والمجتمعات الوطنية الأخرى التي يتم السعي للتأثير على سلوكها . تزداد هذه الفعالية بدرجة اكبر في مجتمعات تتقاسم نفس نظام القيم مع الولايات المتحدة .

قضية التسليح النووي والعلاقات مع السوفييت : تتزايد الاتجاهات الشعبية وغيرها داخل أوروبا أو الولايات المتحدة لتحطيم وإزالة الأسلحة النووية لتجنب اثار الهلاك المدمر لاية حرب نووية قد ينشب بين العملاقين ، فإن انتها أو الحد منها يقلل من أو يلغي التوترات ويحقق السلام بدرجة اكبر . ولكن الذي يهم بدرجة اوضح هو توفير شروط السلام الحقيقية ، فليس تدمير السلاح النووي وحده كافياً لانه من الممكن وقوع حرب بأسلحة تقليدية ولها اثار تدميرية هي الأخرى . كما ان الحروب بالأسلحة التقليدية قد تسمح

بمزيد من التناقص العسكري والحرب الإقليمية داخل دول العالم الثالث التي هي مليئة بالمشاكل بالفعل ، بما يزيد من درجة عدم الاستقرار السياسي . ويرى المؤلف هذا أن الردع النووي والتوازن هذا يوفر أساساً واقعياً لاستمرار السلام أو الحد من التوترات وعدم نشوب حرب نووية بين العملاقين ، رغم انه من الضروري وجود اتفاقات للحد من ترسانات الأسلحة النووية . ويتصور المؤلف أيضاً ان تصرفات وتصريحات المسئولين الأمريكيين لا تهدد بشكل مباشر الامن القومي السوفيتي بما يسمح بوجود حسن نوايا متبادل بما ينعكس من دلالات طيبة على السلام الدولي على المستويين الرسمي وغير الرسمي . مع ضرورة التعامل العقلاني مع دول المعسكر الشرقي .

ويرى المؤلف ان الولايات المتحدة يجب ان تكون موضوعية في نزاعها مع السوفييت بقدر الامكان ويشترك هذا على حقيقة المصالح المتعلقة بهذا النزاع ، في اطار مايلي :-

١ - تحتاج الولايات المتحدة لدبلوماسية فعالة نحو الاتحاد السوفيتي

٢ - على الولايات المتحدة ان تحافظ على قدرات عسكرية تقليدية ونووية قوية .

٣ - الحزم والصبر اساس للتفاوض مع السوفييت .

٤ - الامتناع عن استخدام لغة الاستفزاز والتهديد الأمريكية تجاه سياسة حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي ، دون استنكارها بشكل عام .

العلاقات بالدول النامية : من المعروف ان التعامل مع قضايا عدم الاستقرار في الدول النامية يخلق مشاكل عديدة ، ليس فقط في علاقات الولايات المتحدة بهذه الدول بل بعلاقاتها بالاتحاد السوفيتي والغرب عموماً ، بما يوجد توقعات معينة وسوء فهم للدور الأمريكي بشكل عام . والواضح ان عملية التحديث والتحول المجتمعي التي تمر بها الدول النامية يحدث ازمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي . وتخلق هذه العملية فرصاً لتتبع للتدخل السوفيتي بأى شكل . وإزاء هذا يرى البعض انه على الولايات المتحدة ان تحل مشاكل هذه المجتمعات بالفعل حتى لا تتبجح الفرصة للتدخل السوفيتي وغيره ويعتمد هذا على تصور ان الولايات المتحدة تستطيع ان توجه اسس عملية التنمية والتغيير في هذه المجتمعات ، وفي الحقيقة ان هذا تصور غير طبيعي أو موضوعي ، كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تقوم بالفعل على الوجه الآخر تماماً بما يعنى حرية السوفييت ، بمعنى انتهازه فرص التدخل في دول واقعة تحت السيطرة السوفيتية لوجود ضرورة هامة الا وهي تجنب المواجهة المباشرة ومنع تصعيد التوترات المسلحة .

ماهى النظم التي يجب ان تؤيدها الولايات المتحدة ؟ من الضروري تحديد معيار للتمييز بين النظم التي تستحق أو لا تستحق الدعم الأمريكي . احد المعايير ، هو ما اذا كانت الدولة المعنية حيوية للامن القومي الأمريكي ويتحدد هذا بطريقتين : الاولى : انه من الهام تحديد ماهية الدولة الرئيسية للامن القومي فهي تكون دائرة صغيرة . والثاني : ماهية الدول غير الرئيسية ودائرتها اكبر ويعتمد هذا على ان لامريكا موارد اقتصادية ومساعدات تكنولوجية وعسكرية تقدمها .

أما المعيار الآخر ، وهو معيار رئيسي يتعلق بالقيود الهيكلية في نظام التناقص الدولي الثنائي ، بمعنى ان تهديد الامن الأمريكي ينجم عن قوة وزيادة النفوذ والمذ السوفيتي . فأحياناً توجد مساعدة أمريكية لدولة نامية بعيدة في نمط حياتها عن القيم الأساسية الأمريكية وذلك فقط لمجرد الحفاظ على التوازن مع السوفييت . وتسعى الولايات المتحدة لدعم هدفها ورسالتها بنشر مبادئ الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية . وتحاول بذلك جعل هذه الاخطار هي المبادئ التي تقيم بها أداء هذه النظم في الدول النامية .

وتتميز هذه النظم باختلاف طبيعتها عن الحياة والنمط الغربي ،

العسكرية في النهاية في الدول النامية ، وهناك في هذا الإطار ثلاثة متطلبات رئيسية وفعالة :-

أولاً - تحديد طبيعة المشكلة

ثانياً : استخدام القوة يجب ان يتوافر له احتمال كاف لان يكون ناجحاً في ظل القيود المفروضة من قبل المجتمع الأمريكي وكذا القيود المؤسسية

ثالثاً : كم ونوع القوة المستخدمة يجب ان يتناسب مع الهدف المطلوب لتحقيقه .

طارق حسنى ابو سنة

فهى دول سلطوية فردية ذات مؤسسات سياسية محدودة الفعالية ، لذا فمفهوم الديمقراطية في هذه الدول تختلف تماماً عن المعنى الأمريكى . وربما على الولايات المتحدة ان تبحث عن معايير أخرى في الحكم على هذه الدول . فمن الجانب الاقتصادى والاجتماعى مثلاً ، يتم التركيز على مدى النمو الاقتصادى المتحقق + منع الرشاوى والفساد والمحسوبية ، وسياسيا ، الاستقرار الدولى والقانونى لتصرفات النظام الخارجية ، خاصة وانه يصعب تطبيق مبادئ غربية عن المجتمع ، فليترك اذا لكل مجتمع الحرية الكاملة لخلق نظام القيم الثقافية الملائمة له .

- استخدام القوة العسكرية الأمريكية : فمن الضروري معرفة ماهى الظروف ومتى تستخدم الولايات المتحدة القوة

الانتفاضة في المنظور الاسرائيلى

عوامل بسبب ظروف : ومنها عملية الهبوط الفدائية في كيريات شمونة وقتل ستة جنود إسرائيليين مما أثار نزعة الصراع (حيث وقع الحادث قبل اسبوعين ٨٧/١١/٢٥ من إندلاع الانتفاضة) ، ومؤتمرة زعماء الدول العربية الذى عقد في سلطنة عمان في نوفمبر ١٩٨٧ والذى أحبط الفلسطينيين بشدة حيث لم تحظ القضية الفلسطينية في ذلك المؤتمر بالأولوية ولم يتمخض عن نتائج مرجوة من قبل الفلسطينيين ، وكذلك هائل الإشاعات والتي لم تستطع إسرائيل أن تسيطر عليها فبيل إندلاع الانتفاضة مباشرة سواء من حادث الطريق الذى قتل فيه أربعة عرب من معسكر جبيلة أو من الإشاعة عن نقل الوزير شارون للسكان العرب من القسم المسلم في المدينة القديمة ، وذلك بالإضافة الى عملية الحفريات الجديدة للنفق تحت حائط الميكنى مما أدى إلى إثارة الفرائز الدينية لدى المسلمين .

المركب الاسرائيلى : ويتناول المفاجأة التى لحقت بجهاز المخابرات ، والتعطيل الذى أدى إلى بطله في عمليات الفريزات للقوات الاسرائيلية مع إندلاع الانتفاضة والاضطرار إلى استخدام النيران الحية وسياسة العمل وكأنها ضد إجراءات العصيان المدنى وكذلك إنحرافات في تصرفات قوات جيش الدفاع الاسرائيل والصورة السلبية لإسرائيل في العالم .

الفصل الثانى :

نماذج تاريخية : يعرض ذلك الفصل لنماذج تاريخية سابقة ومماثلة للانتفاضة في إسرائيل وخارجها مع المقارنة بالانتفاضة وطرق التعامل التى حدثت من قبل لمعالجة تلك النماذج ومنها التمرد الكبير الذى تم في فلسطين (أرض إسرائيل حسب الكتاب) في أعوام من ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مع عرض لحقائق ذلك التمرد ثم تشبيها بين التمرد والانتفاضة الحالية وعرض للفروق بين التمرد وبين الانتفاضة ، ثم عرض لنموذج حرب الاستقلال الجزائرية من إندلاع الثورة وسير أحداث الحرب ونهايتها ومقارنة بينها وبين الانتفاضة ، وأخيراً عرض للتجارب السابقة للشعب المدنى والانتفاضات المنقطعة في المناطق (المحتلة) .

الفصل الثالث :

مميزات النضال العنيف والتمرد المدنى : ويعرض لاهداف الصراع على المدى البعيد والمدى القصير والمتوسط ، ومنها الاهداف السياسية ، وهدف تعزيز النضال وتعزيزه وهدف خلق إدارة حكم مستقل ، ثم عرض لاشكال الصراع العنيف أثناء فترة الانتفاضة

- ارييه شاليف

- الانتفاضة : الأسباب والأبعاد باللغة العبرية

- مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب (١٩٩٠)

العهد أرييه شاليف خدم في جيش الدفاع الاسرائيل على مدى ٣٣ عاماً وخلال فترة خدمته تولى مناصب مختلفة : مندوب إسرائيل في لجان وقف إطلاق النيران مع سوريا ولبنان أعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٢ ، وبعد ذلك كان مسئولاً عن كل وفود إسرائيل بلجان وقف إطلاق النار ، ثم المتحدث الرسمى لجيش الدفاع الاسرائيل في الأعوام من ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ثم رئيساً لقسم الدراسات في جهاز المخابرات في الأعوام من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، وقائداً لمنطقة الضفة الغربية في الأعوام من ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . واليوم يعد المؤلف باحثاً كبيراً بمركز الدراسات الإستراتيجية (يافة بجامعة تل ابيب وقد نشر في إطار عمله بالمركز ثلاث كتب : الحكم الذاتى - المشاكل والحلول الممكنة (عام ١٩٧٩) ، وخط دفاع في الضفة الغربية (عام ١٩٨٢) ، وتعاون في ظل المواجهة (عام ١٩٨٩) .

ويتناول الكتاب الانتفاضة الفلسطينية في ستة فصول تفصيلية

هى :-

الفصل الاول :

الاسباب المؤدية للانتفاضة : ويقسمها المؤلف الى ثلاث مجموعات من الاسباب التى أدت في النهاية إلى إندلاع الانتفاضة .

الاسباب الأساسية : وأولها السبب القومى من رفض ١,٧ مليون فلسطينى الحياة تحت سلطة الاحتلال ، وكذلك ظروف الحياة الصعبة بمعسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، والاذلال والظلم والاحباط والتفرقة ، والكرامية الشديدة على ضوء خلفية دينية ، ووجود جيل جديد من الشباب ، والتفهم الاقتصادى لدول النفط العربية ، وكذلك فشل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتفتت في قوة ردع جيش الدفاع الاسرائيل .

الحدود وأخيرا قدم عرضا لوسائل الادارة المدنية وتأثيرها مثل اغلاق المدارس في الضفة الغربية ثم تقييما كاملا لذلك الفصل .

الفصل الخامس :

ابعاد الانتفاضة (نتائجها) : ويعرض هذا الفصل الاول للابعاد الداخلية في إسرائيل مثل التدهور في العلاقات بين السكان اليهود وبين جيش الدفاع وصور ذلك التدهور والتوتر المختلفة ، ثم يأتي عرض للابعاد على المستوى الحزبي داخل إسرائيل والاستقطاب الشديد والتطرف بين السكان ، وكذلك النقد اللاذع تجاه الجيش ، وبعد ذلك بداية طرح المشكلة الفلسطينية في البرامج اليومية العالمية ، ثم بدء المبادرات السياسية ... مبادرة الرئيس مبارك ، ثم مبادرة شولتز وإزدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية الاختيار الأردني ، ثم تحول في مواقف المنظمة وتغيير في موقف أمريكا وأخيرا عرض لردود إسرائيل من خطة وزير الدفاع ثم خطة رئيس الوزراء ، ومبادرة الحكومة الاسرائيلية ويختتم الفصل بالتطورات والابعاد على المستوى الاقتصادي سواء على المستوى العربي المحلي وارتباط الاقتصاد العربي باقتصاد إسرائيل ، والازمة الاقتصادية وابعادها في إسرائيل وأخيرا تقييم لابعاد الانتفاضة .

الفصل السادس :

ابعاد إستراتيجية المستقبل : يعرض الفصل الامكانيات المحتملة لوقف العنف ، وتأثير الانتفاضة على قدرة وكفاءة الردع لدى جيش الدفاع الاسرائيلي على المستوى المحلي او على مستوى الجيوش العربية وعرض للعوامل المسلحة لخوض الخطوة السياسية ، والتضارب الاساسي فيما يتعلق بمبادرة إسرائيل وأخيرا تقييما لمستقبل المسيرة السياسية .

محمد اسماعيل

والحصيلة من الناحية الجغرافية والرقمية (بالجدول) ، وهدف ضرب الجنود والمواطنين الاسرائيليين والمتعاونين ، وعرض لحجم المصابين والمعتقلين (بالجدول) وكذلك حجم وعدد المشتركين واتسامهم بالكثافة والشجاعة والصلابة . ثم نقطة إستخدام السلاح الحي وظاهرة النساء في الانتفاضة وطابع نشاطهم فيها ومصادر التمويل الاساسية لنشاط النساء ، ثم عرض للسيطرة المركزية على الانتفاضة بواسطة القيادة الموحدة لها ، ونقطة شرق القدس والحوادث التي تمت بها (بالجدول) والفرق بينها وبين الثورة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعرض لظاهرة حرق الغابات والحقول . ثم عرض كامل لفكرة العصيان المدني وبداية نشأتها وتطورها ، وتعابير ومظاهر العصيان المدني في الانتفاضة وأخيرا التعرض لعملية تمويل الانتفاضة بواسطة اموال من منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية دخولها الى الاراضي رغم كل ما تبذله إسرائيل من إجراءات للسيطرة على منافذ تهريب ودخول تلك الاموال ويختتم الفصل بتقييم لظاهرة العصيان المدني .

الفصل السابع :

تعامل قوات جيش الدفاع الاسرائيلي مع الانتفاضة : ويعرض الفصل للاهداف التي تم رسمها لقوات جيش الدفاع في التعامل مع الانتفاضة واساليب العمل العسكرية ومدى تأثيرها مثل فرض حظر التجول ونشر قوات كبيرة وتفريق المظاهرات بالقوة ، والتعامل بواسطة وحدات جيش خاصة واستخدام السلاح الفضائي والحرب الاستخباراتية (استخدام جهاز المخابرات) . ثم عرض للوسائل العسكرية وتأثيرها كوسائل الدفاع واستخدام العنف ، واستخدام الرصاصات المطاطية والغاز المسيل للدموع والرصاصات البلاستيكية وكذلك استخدام النيران الحية . ثم عرض لاجراءات العقاب العسكرية وتأثيرها مثل هدم المنازل وعمليات الطرد خارج

المؤلفات العربية السياسية

□ □ د . عبد الوهاب المسيري ،
هجرة اليهود السوفيت ، كتاب
الهلل - ديسمبر ١٩٩٠ □ □

من أهم وأخطر الكتب العربية التي صدرت عام ١٩٩٠ لانه يقدم قراءة موضوعية تحليلية عميقة لموضوع هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل وفق منهج ونموذج إدراكي وتفسيري مختلف ، يضع القضية في حجمها الحقيقي ، متبينا أكبر قدر من الصديق فيها ، وثافيا عنها أي تهويل . ولقد لاحظ المؤلف من خلال تجربته الطويلة مع البحث العلمي والمعرفي ، أن العقلية البحثية لدينا تتصور « الموضوعية » على أنها مجرد عملية رصد وتسجيل للوقائع والمعلومات الموجودة في المصادر المختلفة في صورتها الخام الصماء بعيدا عن عملية الربط والتناول الخلاق الذي يدخل كافة العناصر حتى الغير محتملة في الاعتبار داخل النموذج الإدراكي والتفسيري المقترح . فالمؤلف يؤكد على أن هذه الهجرة تشكل « لحظة » في غاية الأهمية قد تصلح نهائية وحاسمة في الصراع العربي - الاسرائيلي لان اليهود السوفيت هم آخر مستودع متاح من المادة البشرية

لتغذية ودعم الطاقة القتالية للكيان الصهيوني . وبالتالي فان هذه الهجرة تحولت لقضية شائكة ودخلت كعنصر مضاعف لبداية عناصر الصراع وبات لزاما بحث الحقائق الرئيسية فيها والخلفية التاريخية لها ثم دينامياتها - مع ضرورة طرح برنامج للتصدي لها في النهاية . ومن خلال القراءة المتأنية الواعية للكتاب تكتشف أن المؤلف قد استخدم كل ماله من أدوات بحثية لكسح أي أوهم قد غلقت بالموضوع وأثرت على العقل العربي فجعلته خائفا حذرا مرتبكا أمام موضوع الهجرة . ومن ضمن ذلك أن عدد اليهود السوفيت سيصل إلى ١٢ مليون فرد ، وأنهم سيفيرون من طبيعة البناء السياسي الاسرائيلي لصالح اليمين مما سيعطي دفعة قوية للكيان الصهيوني الذي يقوم على الاستيطان والاحلال السكاني . إلا إن البحث قد أثبت أن لجماعة اليهود السوفيت « خصوصية » معينة من خلال علاقتهم الطويلة طوال القرنين الماضيين بالمجتمع الروسي في ظل القيصرية والسوفييتي في ظل الحكم البولشي الشيوعي . فلقد تراوح عددهم زيادة أو نقصا حسب أوضاع السلطة والبيروقراطية في الدولة وأثر ذلك على إمكانيات الحراك الاجتماعي ، وهي عندما تضعف فيتحول اليهود الى الهجرة خارج البلاد . وهذا التذبذب أوجد مؤشرا تاريخيا يجعل الهجرة دائما محدودة وليست كثيفة ، إلا إن عامل هام هو « الصهيونية » يتدخل في القرن الحالي

التناقض مع اليهود الشرقيين وإحتمالات الصراع الاجتماعي التي ستزايد بالتأكيد .

ويطرح البحث بعض الحقائق عن تكلفة استيعاب المهاجرين السوفييت داخل المجتمع الاسرائيلي ، فنجد أمامنا أرقاماً مذهلة ، حيث توضح الأرقام أن عملية استيعاب ٢٤٠ ألف مهاجر ستكلف ٢٢,٥ مليار دولار .

وفي أعقاب التناول الضخم والواسع للقضية فإن المؤلف قد أثر طرح تصوره عن برنامج للتصدي لها منتقلاً من موقع الباحث الفاحص الدراس إلى موقع الحركية وطرح البدائل والخطط لمواجهة هذه المشكلة الجديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، واعتقد أن طرحه لهذا البرنامج جاء من شكه في أن هناك لدى صانعي القرار على المستوى العربي وبالذات على صعيد الجامعة العربية أي رؤية برنامجية للتصدي لقضية هجرة اليهود السوفييت مما دفعه لطرح تصورات ، ولقد أفاض المؤلف في هذا الطرح وحشد كل ما هو ممكن وربما أيضاً ما هو غير ممكن من أساليب ووسائل لبناء استراتيجية عملية لمعالجة مخاطر هذه الهجرة ، وفي تقديرى فإن العمود الفقري للبرنامج هو ضرورة التكاتف والتعاون بين المؤسسات الرسمية والشعبية على المستوى العربي في التصدي المشترك .

عمرو كمال حموده

□ □ نبيل عبدالفتاح ، خطاب الزمن الرمادى ، رؤى في أزمة الثقافة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ □ □

ينتمى هذا الكتاب في إطاره التصوري لنقد الثقافة العربية عامة والثقافة المصرية خاصة ، وإنعكاسات ذلك على المناخ العام بما يفرزه من قرارات مصيرية تهم الوطن والمواطن . الثقافة هنا وإن كانت تدرس بمعناها الانساني الأشمل ، إلا أن التركيز يتم على اعتبار أنها أداة من أدوات التنمية والتطوير في مجتمعات نامية نحو حياة أفضل . وواضح منذ وقوع عينيك على السطر الأول للكتاب أن الباحث مهموم بأمور أمته ودورها على خريطة الثقافة العالمية ، يضع عيناً على الحاضر وأخرى على المستقبل منبهاً لهجمة القرن القادم الحضارية ونحن على مفترق الطرق مأخوذين بثقافة السلف دون إنتقاء ومشدودين الى ثقافة النفط دونما ثمار واضحة .

الكتاب يقع في (١٧١) صفحة من القطع الصغير ويتكون من خمسة فصول ومقدمة وخاتمة . وقد ركز الكاتب ، بوضوح على الفصلين الأول والأخير . ففي الفصل الأول يقدم مراجعة شاملة لإطاره النظري وفي الأخير قدم مشروعه للمراجعة ونظريته لاستشراف المستقبل . وفيما بين الفصلين قدم الكاتب نماذج وأمثلة صارخة كحالات دراسية (Case Studies) تؤكد نظريته وتدعم مقولاته .

ففي الفصل الأول يدرس الكاتب المنهج الغربى واقعنا المصرى - والعربى . وحالة الانفصال المزدوج في رؤية هذه المناهج الغربية وفي تطبيقها على حالات وظواهر ومشكلات ، غاية اقل تلك التي نشأت فيها . وفي الفصل الثالث ، يدرس المسألة الصحفية المصرية والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهها الآن . أما في الفصل الرابع فهو يتناول المسألة الشعرية العربية الحديثة بالنقد والتحليل وبالذات المعركة بين الشعر القديم والحديث . وفي الفصل الخامس يتناول الكاتب الدور الثقافى المصرى في عالم متغير من خلال رؤية

ليدفعها نحو فلسطين كجزء من المشروع الاستعماري الغربى من جهة ورغبة في توطين هذه الجماعة التي تتأثر بالأوضاع القلقة في بلادها فتشكل إضطراباً لدى اليهود في أوروبا الغربية والولايات المتحدة على أوضاعهم المستقرة فيعملون بكل جهد على « توطين » هؤلاء اليهود من أوروبا الشرقية في وطن معلوم ومحدد ليستوعب تناقضاتهم بعيداً عنهم ومن هنا يؤكد المؤلف على مصطلح الاستعمار « التوطينى » وهو غير الاستيطاني . أى مساعدة كل يهودى في الضرب على توطين يهودى آخر في فلسطين دون أن يتجه هو إليها مغامراً بوضعه الاجتماعي المتميز .

وقد يتصور البعض أن هؤلاء المهاجرين السوفييت سيأتون لفلسطين المحتلة مسلحين بالمقيدة الصهيونية وبالروح النضالية لاقامة وطن مثالي قائم على أفكار وقيم جيل الحالوتس ، إلا إن هذه الرؤية كاذبة ، لأن البحث قد أثبت أنهم أبناء الأوضاع التي نشأوا خلالها في الاتحاد السوفيتى ، و ٧٠ عاماً من العلمنة والأفكار الاشتراكية قد أبعدتهم عن القيم الدينية وعن الثقافة اليهودية ، وتحولوا إلى طامعين في الحياة المترفة الاستهلاكية الوادعة ، فالعلم الاساسى لديهم هو الذهاب إلى الولايات المتحدة ، الجولدن مدينا ، وبعدها كندا وأستراليا ونيوزيلندا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا الجنوبية وأخيراً جداً .. اسرائيل ، بحثاً عن الثلاثة « ف » ، وهو الفولفو والفيللا والفيدورو . ولذلك يطلق عليهم المؤلف مصطلح « المرتزقة » وهم بالفعل كذلك لأنهم يأتون بحثاً عن الصياء المريح ، ولقد لاحظ الدكتور المسيرى أنهم يفضلون التركيز في المراكز العمرانية المأهولة والتي تتوفر فيها البنية التحتية الجيدة أو المستوطنات الجاهزة الجديدة النظيفة .

ولأنهم مرتزقة ، فهم أيضاً ليسوا يهوداً خالصاء بمعنى أن البحث قد توصل إلى أن نسيج هؤلاء المهاجرين يتضمن يهوداً ملحدين ويهوداً متخفين وأشباه يهود ، ويهوداً لا يؤمنون باسرائيل إنما يتخذونها موطناً قدم وبعدها يتجهون لمكان آخر ، أى أن كل عضو من هؤلاء يحسب حساباته من قضية هجرته بعيداً عن الأفكار والمثل الصهيونية الأولى ، وهذا ما أوجد أزمة كبيرة فيما يخص مشكلة تصديد « من هو اليهودى » ورفع حدة الطمع بين المؤسسة الصهيونية والمؤسسة الدينية التي تتعنت في تعريف اليهودى القادم إليها ، بينما ترى المؤسسة الصهيونية ضرورة المرونة لأنها تحتاج لهذه المادة البشرية في تحقيق إنجاز سياسى أمام العرب أصحاب الانتفاضة ، كذلك إحتياجها الشديد لهذه النوعية من اليهود « الاشكناز » لتغذية الطبقة الوسطى والعليا في اسرائيل بالدماء الجديدة لمواجهة النمو الكبير في اليهود الشرقيين الذين زادت قوتهم السياسية ومكانتهم مما يهدد سيطرة الاشكناز على مقدرات الأوضاع في اسرائيل .

ولقد أوضح البحث أن عدد اليهود السوفييت المطروح للهجرة هو ٤٠٠ الى ٦٠٠ ألف مهاجر حسب نموذج احصائى ٢ مليون أو ٤ مليون أو ٦ مليون حسب نموذج آخر والمهم ليس الأعداد في حد ذاتها وإنما طريقة قراءتها والتوصل إليها وبافتراض أن الملايين ستصل إلى اسرائيل خلال الأعوام القادمة فما هى بالتالى المشكلات التى ستنتج عن عملية توطينهم ؟

يبرز المؤلف جملة المشكلات ويحددها بالتفصيل وهي تتضمن منذ البداية الاستيطان في المناطق المأهولة مما سيؤثر على حياة السكان المتواجدين أصلاً في تلك المناطق ، وأيضاً وجود عدد كبير من المسنين ومن هم فوق سن الخمسين مما سيكون له أثره على قوة العمل وستزداد بالتأكيد معدلات البطالة في الاقتصاد الاسرائيلي الذى يعاني أصلاً من متاعب جمّة .

والملاحظ أن تشكيلة المهاجرين السوفييت تتضمن علماء ومهندسين وحلاقين وسائقين و عناصر تنميش من الخدمات وليس الانتاج ، وبالتالي تأثيرهم سيكون محدوداً على تطوير وتنمية العملية الانتاجية في اسرائيل .. هذا بالإضافة للمشكلة الكبيرة وهي

القوانين تساعدنا على ربط الأحداث الماضية لمعرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .

وفي جانب الشكل : هناك عدة أمور تستحق النظر :

أ - خضوع الكتاب لترتيب فصولي التخصتة ظروف طرح الكتاب لمعالجة أزمة الثقافة المصرية . ولكن كان من الممكن أن يكون هناك ترتيب مغاير لترتيب المؤلف يهتم بموضوعات عدة في الثقافة المصرية كالادب بأنواعه ، المسرح ، المعارض ، الاذاعة .. الخ .

ب - وجود تركيبات لغوية قوية على القارئ العادي بل وكلمات موسوعية أحيانا وهي هنا لأن الكاتب يعتمد على أن خطابا موجه الى قارئ لديه حد أدنى من التراكم الفكري والفلسفي ، ولا شك أن ذلك كان ملمحا واضحا في كل سطور الكتاب تقريبا ولكن فهمه أمر غير متعذر .

ج - هذا الكتاب عفاوين كبيرة لعدة كتب أو مشروع بحثي كبير ، أكثر من كونه طرحا إنتقاديا لموضوعات ثقافية وسياسية وهناك من الموضوعات الكثيرة التي طرحت كرموس موضوعات ولم تعالج مما قد لا يستوعبه القارئ غير المتخصص في متابعتها لسطور الكتاب .

لكن ، رغم كل ما سبق ، فإن الكتاب يشكل وقلة ملحوظة مع الذات ويحذرنا من الخطر القادم من الهجمة الاستعمارية كما يفرز من الماضي الموروث التقليدي المعادي للتنمية ويطور الموروث الإيجابي ويجمله ويدعونا للأخذ به في إطار مشروع قومي متكامل .

١ - التمسدي لظاهرة خطيرة في حياتنا الثقافية هي التلون والارتداد عن التراث ليس بقصد التجديد بل بسبب الخوف والسعي وراء أرضاء الذات مما يمثل « إنعكاسا موضوعيا » للتصدع الذي شاب الانتماء الوطني والتي تحولت من أزمة صفوة الى سلوك جماهيري .. بفعل الأنماط والسياسات الانفتاحية ذات الطابع الوحشي وتحول الأحزاب الى أحزاب قلة .

٢ - المطالبة باعادة تقويم التأجنا العلمي في حقول معرفية عديدة ومروع مختلفة من العلم الاجتماعي بهدف معرفة ما الذي حاولنا إستخدامه وأين مواطن الاخفاق في هذه العملية وما هي أسباب عدم قدرتنا على بلورة تطبيق خلاق للمنهج الغربي على واقعنا أو صياغة وبلورة مناهج وأساليب بحث وعمل وطنية .

٣ - التحول من كوننا موضوعا للاستشراق الى طرف فاعل يجعل الغرب موضوعا للاستغراب وذلك من خلال تحويل بعثاتنا الثقافية وسياسات البحث من مجرد بحث مشكلاتنا وقضايانا القومية في كل بلد في الجامعات ومراكز البحوث الغربية الى بحث ودراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الغربية ، ثم تعميم ذلك على أطراف تشاركنا أوضاع التنمية ، أي لابد أن تكون جزءا رئيسيا من أي مشروع للنهضة في بلادنا .

٤ - إحياء ذكرى طائر الحرية السكندري ، اليوناني الأصل ، في النصف الأول من القرن الحالي ، قسطنطين كفاف ، الذي نقل خصائص الشرق الى الغرب . لقد كان لشعره أثر السحر على مجتمع الأجانب في الاسكندرية الى الحد الذي دفع بأشهر كاتب قصة في عصرنا الانجليزي « لورانس داريل » صاحب « رباعية الاسكندرية » الى إستلهاهم شخصيته في روايته الرائعة بأجزائها الأربعة . إن ذلك يؤصل للمناخ الثقافي الذي كانت فيه مصر وجعلتها من أوائل الدول التي واكبت العصر في تبني الفكرة الديمقراطية فكانت رابع دولة تمتلك برلمانا مع نهاية القرن التاسع عشر أرسنه تجربتنا الليبرالية المتميزة .

٥ - الاهتمام بقضايا الأمة وهمومها العامة في زخم الحياة التي تجعل تركيز مثقفينا على أمورهم الخاصة أكثر من إهتمامهم بهموم بلادهم . إن الهاجس الأكبر - كما يقول الكاتب - الذي يحيط بجوانب هذا الكتيب هو دور مصر في إقليمها وموقعها في عالمها ومحاولة رصد وتحليل المعوقات التي تواجه الأمة وكيف تتحرر منها . وبعد ، فإن الكتاب يعيد الى الأذهان مرة أخرى مسألة اختفاء

تسعى للبحث عن سياسة وعمليات التكيف مع الدور الجديد الذي سيقدر للثقافة أن تلعبه في العلاقات الدولية وفي علاقات الشمال والجنوب . وفي مطلع كل فصل من هذه الفصول يستهل الكاتب مقالاته بمقتطفات من أقوال كتاب عالميين لهم دور بارز في جعل الثقافة ملمحا بارزا من ملامح التنمية . وتندرج هذه الكتب عامة تحت فرع التنمية بمفهومها العام وبالذات في تلك الحلول ذات التوجه الثقافي اللازمة التي تعاني منها البلدان النامية . على أن هناك مجموعة من الانتقادات يمكن توجيهها للكتاب شكلا ومضمونا .

ففي جانب المضمون :

١ - هناك إختلاف في المعالجة وإستخدام هزمة منهجية متعددة في مواجهة المشكلات موضوع الدراسة . إننا إزاء كتاب ضم بين دفتيه مجموعة مقالات متعددة تنتمي لموضوع واحد هي ثقافتنا في مفترق الطرق . ومن الواضح أن المقالات قد كتبت على فترات « متفاوتة » كما يقول الكاتب ، ومن الواضح أيضا أن ذلك إنعكس بشكل واضح على انتظام الفصول والتناول السريع لبعض الأفعال .

٢ - ركز الكاتب على مفترق الطرق بين الأيديولوجيا والحقيقة . إن ثقافتنا بلا أدنى شك - وهو ما أكدته الكاتب - هي جزء من كل ، وما نعانيه نحن في تجربتنا للتنمية والتطور مرتبط في كثير من جوانبه بظاهرة تطور العالم الذي أصبح قرية صغيرة بفضل الاعتماد المتبادل بين نظمه .

٣ - إن الترجمة والدراسة النقدية لما ترجم ولمعرفة السياق الذي ترجمت فيه وعواملها المجتمعية لا تتم من خلال نقل نظري كما فعل القدماء في تاريخنا وإن كان ذلك جانب مهم . ولكن الأهم هو المعاشية الحياتية لهذه المجتمعات المنقول عنها ، فالمترجم خائن خلّاق كما تقول الثقافة الألمانية ، أما المعاشية الحياتية من خلال إيفاد البعثات والحصول على المنهج وإرسال دورات التدريب فهي تجعل استيعاب حضارة ما أسهل وتجعل الأقلمة عن حضارتها أفضل في الحقول معرفية عديدة ذات ارتباط وثيق بخطط التنمية القومية . يضاف الى ذلك ويرتبط به دعوة المؤلف للانفتاح على الغرب الآخر - مجتمعات غرب أوروبا - بلا وجل بل وتبني فكرة « الاستغراب » من خلال التحول الى طرف فاعل إيجابي وليس القبول بأن نكون فقط موضوعا للاستشراق كطرف مطلق وسلب . وهذا أمر وإن كان مهما ومبدا من الكاتب إلا أنه ليس المهم هو الاستغراب أو الاستشراق . فقد خلقت الألواح لأجل الناس وليس الناس لأجل الألواح ، فالمهم إستلهاهم حضارة بكاملها من خلال الاحتكاك بالأحر المتطور وتطوير ما هو موجود وفق تصور قومي عام .

٤ - إن الكاتب قد حاول قدر جهده ربط الحصيلة الفكرية لأمتنا بحضارة العالم منتقدا الداخل بالخارج والعكس وهي محاولة ولاشك طيبة إلا أنها لم تصل في بعض جوانبها الى إدراك أن الحضارة الأوروبية بشطريها الشرقي والغربي قد وصلت الى مرحلة إتفاق (Entente) برفع العامل الأيديولوجي من علاقتهما مما يقود الى عالم جديد من الثقافة لم تشهده من قبل . ومن الملاحظ أن الكاتب ساعدنا كثيرا في إستشراق رؤية مستقبلية تواكب العالم القادم الجديد الذي يعتمد المباراة السلمية في صراعه الحضاري جاعلا الثقافة ساحة المعركة القادمة .

٥ - إن الكاتب يقدم دون وجل - ومن خلال إدراك واع بسلطات الموروث التقليدي بالتطير - نظرة تشاؤمية للواقع الثقافي المصري المعاصر دون أن يمد بصره عبر المستقبل في تفاؤل . وفي الحقيقة فبقدر ما عالج الكاتب دراسته للثقافة المصرية بكفاءة واضحة بقدر ما لم يضع أيدينا على كوامن القوة داخل هذه الثقافة كبديل عن ثقافة النقط والتغريب والصحافة الصفراء والهامشية الحزبية .. الخ . والمحك الرئيسي لا يتمثل في « الحصانة ضد قيم الموروث التقليدي » كما يحذرنا الكاتب ، بل أن تكون هناك معالجة موضوعية تستلزم - بغض النظر عن التفاؤل أو التشاؤم - التوصل الى تعميمات تشبه

يؤى هذه المقولة أن الدول الخمس الكبرى تحتكر حوالى ٤١ ٪ من السلوك السياسى الدولى .

ويسلط الدكتور سليم الاضواء على تأثير السياسة الخارجية بالثقافات السياسية والايدولوجيات المتباينة للدول . ويوضح فى أكثر من موضع المناورات الواسعة النطاق التى تجرى على الساحة الدولية بتوجيه من السياسات الخارجية للدول وامكانية الاستفادة من تناقض المصالح - وعلى الطرف الآخر تطابقها - فى تحقيق الغايات والاهداف المنشودة ومنها على سبيل المثال الوحدة الايطالية عام ١٨٦٠م .. والتى استفادت من التناقضات الأوروبية فى ذلك الوقت .

وينتقل المؤلف فيحدثنا عن عدة مفاهيم ترتبط بالسياسة الخارجية مثل سباق التسلح والاستقطاب الدولى .. ويخصص المؤلف الفصل الحادى عشر من الباب الثانى للحديث عن القائد السياسى وعن الظروف والمتغيرات التى تعظم أو تحجم دوره ومنها على سبيل المثال اهتمام القائد بالسياسة الخارجية (مثل الرئيس عبدالناصر والرئيس الأمريكى كيندى) أو تركها فى يد وزير الخارجية (مثل وزير الخارجية دلاس فى عهد الرئيس ايزنهاور) . الباب الثالث : وينقسم الى فصلين : الاول مخصص لصنع السياسة الخارجية والذي يتضمن هيكل صناعة السياسة الخارجية ، وعلاقة المؤسسات الفاعلة ببعضها البعض ، ونمط العلاقات والتفاعلات المؤدية لصنع هذه السياسة .

أما الفصل الثانى فهو يمثل مخرجات صنع السياسة الخارجية المتمثلة فى : (اتخاذ القرار) وهى العملية الهامة والتميزة فى صنع السياسة الخارجية والتى تعرف على انها : مجموعة التفاعلات التى تؤدى الى الاختيار من بين مجموعة بدائل متاحة فى لحظة معينة . ولا شك لدينا فى أن الدكتور محمد السيد سليم قد بذل جهدا اكاديميا مشكورا فى وضع اللبنة الاولى لموضوع هام على اطلاقه وجديد باللغة العربية نرجو اكتماله بالمؤلفات الأخرى من أجل دفع مسيرة البحث العلمى فى العلوم السياسية .

اسامة فاروق مخيمر

□ □ احمد ثابت مدرسة التبعية
دور الدولة فى العالم الثالث .
دراسة الحالة المصرية ٦١ - ٨١ ،
رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
١٩٩٠ □ □

لاشك ان الحديث عن التبعية يثير إهتمام - ومشاعر - فئة عريضة من الباحثين والعامه . لما يعنيه هذا اللفظ من إستغلال البلدان المتقدمة لبلدان العالم الثالث وإستحواذها على الفائض الاقتصادى سواء فى شكل التبادل اللامتكافئ أو فى اشكال اخرى مثل الفوائد المتزايدة للمديونية أو الائتمان الباهظة للخدمات ... ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التى تناقش فروض نظريات التبعية بالنسبة للدولة فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك من خلال إختيار صحة الفروض الآتية :

١ - تعتبر الدولة فى العالم الثالث إحدى الأدوات الرئيسية التى تعتمد عليها المراكز الرأسمالية المتقدمة للسيطرة على موارد هذه المجتمعات وإخضاعها للقنضيات تقسيم العمل الدولى .
٢ - يعتمد تطور الدولة وعلاقتها بأبنية المجتمع على العوامل الخارجية مثل المراكز الرأسمالية ، رأس المال الاجنبى ، الشركات

النظرة المستقبلية فى بحوثنا . ويحذر من الارتباط الموروث بتلك المفاهيم التقليدية التطويرية الغيبية . إن أحد عوائق التخطيط المركزية ليس فى إنعدام وجود القدرة على النظر عبر المستقبل وسبر غوره وسط النخب المثقلة ، بل فى شيوع افكار تطويرية تسود المجتمع نفسه وصفوته بأن النظر الى المستقبل يعنى السؤال عن أشياء إن تبد لنا تسوئنا . هكذا سيطرت قيم ذات محصلة سلبية تهاجم التنبؤ الذى هو عماد البحث العلمى فى عالم اليوم فى كل فروع العلوم الاجتماعية .

إن هذا الكتاب يستحق القراءة فى مواجهة هذا الفيضان الغث من كتب المنااسبات والكتب الصفراء وكتب الخرافة التى تمتلئ بها الارصفة ، فهو وثيقة عصرية تناقش بشكل جريء إشكاليات الثقافة المصرية فى إرتباطها بأمتها العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين . ولا اغالى إذا قلت أن الكتاب فى فصليه الاول والاخير يضع لمسات لمشروع ثقافى عربى طويل الامد للنهضة الشاملة .

د . حسن بكر

□ □ د . محمد السيد السيد
سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،
مركز البحوث والدراسات
السياسية - القاهرة - ١٩٨٩ □ □

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا كبيرا فزادت أهميتها وأصبحت أكثر تعقيدا وشمولا عن أى وقت مضى . وكان هذا من الطبيعى فى ظل أحداث ونتائج تلك الحرب : ظهور قوى جديدة ، وتراجع مكانة البعض الآخر والحاجة الى نظام دولى جديد .

وفى ظل هذه المتغيرات برزت أهمية السياسة الخارجية وأثرها على مجريات العلاقات الدولية . ومن منتصف الخمسينات بدأت المحاولات لاختضاع ظاهرة السياسة الخارجية للتفسير والتحليل العلمى فى محاولة الوصول لنتائج موضوعية عامة فى اطار علم السياسة الخارجية .

وفى هذا الكتاب (٤٨٤ الجديد باللغة العربية يوضح لنا الدكتور محمد السيد سليم أهمية وخطورة علم السياسة الخارجية فى تحديد وتحقيق اهداف الدولة الخارجية بل والداخلية أيضا .

فى الباب الاول : يعرض المؤلف بصورة نقدية إلى عدة تعريفات عن السياسة الخارجية ثم يخلص الى أن السياسة الخارجية هى « برنامج العمل العلنى الذى يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق اهداف محددة فى المحيط الدولى » ثم ينتقل الى شرح الابعاد السبعة المكونة لهذا التعريف وايضا الى الاهداف والادوار المختلفة للسياسة الخارجية .

ويشير المؤلف فى الفصل الثانى من الباب الى سمات السياسة الخارجية ويتطرق الى ادوات السياسة الخارجية : (الدبلوماسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، السياسية الداخلية ، الاستخبارية ، الرمزية ، العلمية والتكنولوجية ، الموارد الطبيعية) ومدى أهميتها وتأثيرها فى تحقيق الاهداف المنشودة للدول .

الباب الثالث : هو أكبر ابواب الكتاب الثلاثة ويخصصه المؤلف لمحددات السياسة الخارجية . فيحدثنا عن تأثير الخصائص القومية على السياسة الخارجية ، فنجد - على سبيل المثال ان العلاقة بين مقدرات الدولة وحجم نشاطها الدبلوماسى الخارجية علاقة طردية

متعددة الجنسية .

٣ - تمثل الدولة مصالح الأقلية المسيطرة بالداخل والتي تربطها مصالح وطيدة مع رأس المال الأجنبي .

٤ - يتوقف دور المتغيرات والتحويلات الداخلية على طبيعة ووضع الدولة في العالم الثالث في إطار النظام الرأسمالي . ومن هنا فإن هذا الدور لا يمكن أن يكون مستقلاً إلا في حالة فك الارتباط مع قوانين النظام الرأسمالي العالمي .

وخلص الباحث من تطبيق أفكار إحدى نظريات التبعية وهي نظرية النظام العالمي إلى أن هناك أهمية لضرورة تحليل علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي في العالم الثالث ، وكذا التطورات الاقتصادية والتغيرات داخل التشكيلة الاجتماعية من فئات وأبنية قلبية وعرقية ووطنية .

ولا شك أن التطور غير المستقل للبلدان النامية يؤيد هذه الفكرة خاصة مع التوسع الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر غير أن بعض الأفكار الأخرى لنظرية النظام العالمي لم تتوفر لها مصداقية التحقيق فقد اعتبر رائداً ٩٩ هذه النظرية « والشنتين وفرك » أن البنيات النظام الدولي أي المتغيرات الخارجية هي التي تلعب الدور الأساسي في تطور الدولة والمجتمع في بلدان الأطراف إن محاولات البلدان المتخلفة في التخلص من سيطرة النظام الرأسمالي العالمي لم تؤد للخروج من دائرة التبعية لهذا النظام وإنما كانت مجرد محاولة لتحسين مكانتها داخل النظام كأن تنتقل من وضع إلى وضع آخر أفضل .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فقد أوضحت الدراسة أن البلدان المتقدمة سعت لدمج مصر في النظام العالمي منذ أواخر سنوات حكم محمد علي من خلال تفكيك الامبراطورية التي أنشأها محمد علي .

وأيضاً خلال فترة الستينات لم تتوقف الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة المصرية للحيولة دون خروج مصر من دائرة التبعية داخل النظام الرأسمالي العالمي واستخدمت البلدان الرأسمالية لتحقيق هذا الهدف كافة الأساليب الممكنة .

وخلص الاستاذ احمد عبد الحميد من خلال دراسته للحالة الخاصة بمصر أن المتغيرات الداخلية هي التي تلعب الدور الرئيسي في تبني سياسات نحو التنمية المستقلة ، أو نحو التنمية التابعة . ووضح أن الدولة خلال حقبة الستينات عمدت إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تمصير وإعادة توزيع للدخل ، وكان استمرار الحكومة المصرية في تلقي المعونات من قبيل استثمار ظروف الحرب الباردة والتوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي . وارتبط هذا بنخبة حاكمة تشكل معظمها من العناصر العسكرية البعيدة عن التآلق مع رأس المال الخاص سواء المحامي أو الأجنبي . إلا أن النظام الناصري لم يفلح في إقامة تنظيم سياسي فعال يضمن السيطرة السياسية والتضامن الفكري بين طبقات المجتمع ، فضلاً عن عدم توفيرة للحرية داخل المجتمع المصري .

ومؤدى هذا أن النظام العالمي قد يلعب دوراً فعالاً سواء نحو النمو المستقل أو التابع داخل بلدان العالم الثالث ، وهو ما حدث بالفعل خلال فترة التجول إلى الانفتاح الاقتصادي داخل مصر . فقد كان هذا بمثابة تغير داخلي كانت وراءه ضرائح اجتماعية معينة تربطها روابط وثيقة برأس المال الأجنبي . ومن ناحية أخرى فقد لعبت القوى الخارجية من غربية وعربية دوراً في تشجيع هذا التحول وإنهاء سياسات النظام الناصري بل أنه في بعض الأحيان مارست القوى الخارجية ضغوطاً من أجل هذا التحول ولم يلق مقاومة من السلطة الحاكمة التي إتسمت بارتقاء جزء كبير منها لرأس المال الخاص .

وبهذا فقد تكوّنت البيئة الاجتماعية في عهد السادات من فئة إستهلاكية مرتبطة برأس المال الأجنبي اتسم سلوكها الاجتماعي والاقتصادي بالانفاق البذخي مما أدى لفتح الباب على مصراعيه للاستيراد القوي الذي كلف الدولة نفقات مائلة كان يمكن الاستغناء عنها . وفي نفس الوقت خدم المصالح الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى حرمان الطبقات الدنيا من الاستفادة من ثمار سياسات الانفتاح بجانب حدوث ظاهرة الحراك الاجتماعي الذي لم يكن في صالح الطبقات المتوسطة . وهو ما يتضح من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي أوردها الباحث في دراسته فنجد أن قيمة عجز الادخار عن نقطة الاستثمار زادت من ٥,٥ ٪ عام ٧١ إلى ٨,٦ ٪ عام ٧٦ ثم إلى ١٠ ٪ مع بداية الثمانينات وكذلك زاد عجز الميزان التجاري من ١٦٥ مليون جنيه عام ٧٠ إلى ٦٨٥ مليون عام ٧٤ ثم قفز إلى ٣٤١٢ مليون جنيه في عام ٧٩ وبالمطابق أدت زيادة العجز التجاري إلى زيادة المديونية الخارجية لمصر ، وأيضاً بلغ معدل نمو التراكم الرأسمالي خلال سنوات الستينات نحو ٣٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما انخفض بنسبة كبيرة خلال السبعينات وحتى السنوات الأولى من الثمانيات إلى ٨ - ٩ ٪ بالرغم من زيادة الدخل القومي لمصر من عوائد البترول وخلافه ...

وخلص الباحث من خلال رسالته التي تقع في ٤٦٠ صفحة إلى أن بعض أفكار نظريات التبعية الأخرى في نماذج الرأسمالية التابعة والبيروقراطية السلطوية لا تنطبق على الدولة المصرية في فترتي الدراسة في الستينات والسبعينات فالنظام الناصري لا تنطبق عليه مقولات نظرية الدولة الرأسمالية التابعة وكذلك النموذج البيروقراطي السلطوي .

وأخيراً فإن هذه الدراسة قد ناقشت فكرة التبعية التي يستند إليها البعض في تفسير التخلف الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث ولكن يبقى التساؤل الوارد والأهم عن الكيفية العملية للتخلص من التبعية والمضي نحو التقدم المنشود . فهل هي الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ المستقلة أم طريق ثالث منتظر ؟ ..

إيهاب الدسوقي

□ □ د . السيد عليوه -
إستراتيجية الاعلام العربى -
الهيئة المصرية العامة للكتاب -
□ □ ١٩٩٠

صاغ المؤلف وجهة نظره عن نظريته لاستراتيجية الاعلام العربى ، في تسعة فصول في الفصل الأول أعطانا فكرة واقية عن مفهوم الرأي العام أما الفصل الثانى تحدث عن أنواع الرأي العام المحلي والعالمي .
وفي الفصل الثالث تحدث عن وظائف الرأي العام الذي أصبح له قوة لها خطرها نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما . ونظم الاتصال خصص له المؤلف الفصل الرابع عن نمط

لتغيرات عديدة مثل إضطرار الواقع العربى والافتقار إلى التقاليد الديمقراطية وقد يكون هذا سببا في مأساة الحرب الباردة بين الدول العربية ذاتها والتي يزيد من حدتها تلك الصراعات والنزاعات العربية المتصلة والتي لا تهدأ وإن كانت ليست على درجة كبيرة من الخطورة إلا أنها تعد من التعارضات التي لا تفتنى ولا بد من تناولها التناول المستنير على أمل إيجاد وسائل مناسبة لحلها . وكان من الواجب الاستفادة من السرعة المتنامية من تطور التكنولوجيا التي تشكل أحد المتغيرات الهامة في نظام الاتصال الذي يشمل عالمنا العربى .. ومازال لدينا متسع من الوقت لتحقيق ذلك ولكن تنقصنا الرغبة الصادقة لتحقيقه .

وفي الفصل التاسع ينهى المؤلف دراسته القيمة المفيدة وخاصة للعاملين في حقل الاعلام ، عن التلفزيون الذى يعتبر من أخطر أدوات العصر والذى توجه ملكا على عرش وسائل الاعلام . ولا يخفى ان التلفزيون يقوم بأدوار متعددة ومتداخلة سواء في التثقيف أو التعليم ولا يخفى خطورة هذا الجهاز عبر الارسل المباشر عبر الاعلام الصناعية والذى جعل التلفزيون بلا حدود سياسية أو قومية أو ثقافية . وهذا يعنى بالنسبة لنا في عالمنا العربى سرعة التحرك حتى لا نكون تحت رحمة الآخرين وتصبح في مقعد المتلقى العديم الحيلة .

عثمان الجوهري

□ □ ايمان نور الدين أمين ، دور المدرسة في التنشئة السياسية ، دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٠ □ □

ناقشت هذه الرسالة قضية التنشئة السياسية ودور المدرسة فيها ، وعلاقة المدرسة كمؤسسة اجتماعية بالنظام السياسى والذى يعهد اليها ببحث قيمه وعقائده واتجاهاته . تنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء ، الاول يناقش الاطار النظرى للدراسة من حيث توضيح المفاهيم المستخدمة وخاصة مفهوم التنشئة السياسية ، والثانى يقدم تحصيليا تاريخيا للمجتمع المصرى وللنظام السياسى من ٥٢ - ١٩٨١ لاستكشاف التغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى وانعكاساتها على النظام التعليمى ، اما الجزء الثالث فيتناول الدراسة التحليلية والميدانية ، إذ قامت الباحثة بإجراء تحليل مضمون كمى ويختص ببعض المقررات الدراسية للتعرف على قيم التنشئة السياسية

وضعت الباحثة تعريفا إجرائيا لمفهوم التنشئة السياسية يضم العناصر التالية :-

- ١ - التنشئة السياسية أساسا عملية تعليمية .
- ٢ - ينصرف هذا التعليم الى القيم والاتجاهات السياسية والى القيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية .
- ٣ - التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته .
- ٤ - التنشئة السياسية شرط ضرورى لنشاط الفرد داخل المجتمع

الاتصال المرتبط بخصائص اقتصادية وثقافية وسياسية وفي الفصل الخامس تحدث عن الشخصية القومية العربية ليست ذات سمات مطلقة عبر فترات التاريخ - هكذا يقول المؤلف - وهى سمات متغيرة تتبدل وتتغير لظروف كل فترة زمنية وليست هناك صورة واحدة للشخصية القومية .

وتناول الفصل السادس في شئ من التفصيل أساليب التأثير في الرأى العام ويتم تعديل اتجاهاته بصورتين متعددة وثقائية ومن أساليب التأثير الاعلام الذى يترتب عليها نشر الاخبار والمعلومات الدقيقة التى تتركز على الصدق والصراحة بقصد التثوير والتثقيف ولا يخفى ما للاتصال الشخصى من أثر حيث من السهل تقدير رد فعل مباشر وتغيير أسلوب المواجهة تبعاً لذلك . ويستطيع الداعية ان يحقق أهدافه من خلال الاتصال الشخصى بسلوكه القدوة الذى يترك أثرا عميقة على الآخرين المحيطين به افضل من التحريض المباشر . ولقد أقر المؤلف الفصل السابع عن الدعاية الصهيونية لعلاقتها الوثيقة بمجتمعنا العربى وعن قضية الصراع العربى الاسرائيلى وتحدث عن فلسفة وأهداف هذه الدعاية بداية من نشأتها وتطورها ثم الاسس الايديولوجية التى تحكمها وتخدم الاستراتيجية الاسرائيلية وأهدافها التوسعية سواء الاستيلاء على القدس أو إسرائيل الدولة القوية إقتصاديا وعسكريا المعتدة من النيل إلى الفرات . وتنتهج الدعاية الصهيونية مجموعة من الاسس والمبادئ الذكية كالتمييز بين شخصيات جمهور المستقبلين مع تقسيم مناطق البحث الدعائى سواء في الداخل في المجالات الثقافية والاجتماعية مع التعاون مع اليهودية العالمية لتخدم تقديمها لجمهور أوروبا وأمريكا على أساس أنها امتداد للحضارة العربية ورسول يحمل الديمقراطية والثقافة والعلم . ويتم كل هذا في تنسيق كامل لتوزيع الأدوار لتسيير دفة الدعاية الاسرائيلية في الخارج وتوجيه نشاطها لمختلف الجماهير .

كما يحدد لنا المؤلف في الفصل الثامن أربعة محاور ينبغي ان تدور حولها هذه الاستراتيجية هي : تعجيل التنمية القومية الشاملة النابعة من طهينة الازمة الحضارية ، التى يمر بها الوطن العربى فالشعب لا بد وأن يتعلم ويمحو أميته والأمة العربية يجب أن تتحضر وتغير اتجاهاتها وعاداتها القديمة ، شحذ إدارة الصراع برفع كفاءة الأمة العربية سواء من شتى الحرب النفسية مستفيدة من تراوح ثورة التكنولوجيا والثورة الاجتماعية ، تقوية التضامن العربى ولا يخفى الدور النشط الذى يمكنه أن يلعبه الاعلام في ترشيده وتقويته ، إبراز التكامل بين الحرب والتنمية فالعلاقات تتداخل مثل الزمان الطيف المتعددة وليس من الحكمة حصرها في لونين فقط الأبيض والأسود .. أو الحرب أو السلام .

ومن إدارة وسائل الاعلام العربى قال المؤلف : لتحقيق النجاح المرجو فيه يلزم التخطيط الثقافى الشامل من تصنيف الاهداف الاعلامية الثقافية وترتيبها ثم التنظيم الادارى المرن ويمكن تصميمها على هيئة دوائر متداخلة كدائرة المضمون الاعلامى ودائرة المضمون التعليمى ثم دائرة المضمون الثقافى وكل ذلك يستدعى خبرة محددة وأساليب ملائمة . مع مراعاة التنسيق المتكامل للأساليب والأدوار من وسائل الاعلام الجماهيرى والاتصال الشخصى مع الحرص على الاتصال بالجاليات العربية المنتشرة الآن بحمد الله في كل مكان خصوصاً أنهم يوازون مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية عدد اليهود الموجودين بها . حيث يبلغون ثلاثة مليون وهم على مستوى ثقافى وفنى رفيع وعلمى لاقت للنظر .

وإستخدام المنطق امر ضرورى في التخاطب مع مراعاة التدرج لدى الجمهور الذى يتلقى الرسالة الاعلامية ومعرفة درجة تعاطف هذا الجمهور مع هذه الرسالة من عدمه .. مع ملاحظة أن النشاط الدعائى الموجه الى الجمهور المحايد بهدف تعديل وجهة نظره واكتسابه اما الجمهور المعادى لغالبا ما تثنى ضده حربا نفسية . وللأسف يتعرض النظام الاعلامى العربى - كما يعرضه المؤلف -

إيجابيا مشاركا ترتفع في المدارس الخاصة (لغات) عن المدارس الحكومية .

ورغم عدم تعرض الرسالة لعودة الاتجاه السلفي للتعليم وعلاقة ذلك بالتغيرات السياسية سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ، إلا أنها تبقى جهدا هائلا يعبر عن الرغبة في تطويع الدراسات النظرية لحل مشكلات المجتمع .

هويدا عدلي

□ □ عبدالله بن محمد الرفاعي - الاعلام الخارجى ، النموذج السعودى ، منطلقات وأهداف ، الرياض ، ١٩٨٩ □ □

تتناول هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول المفهوم النظرى والتطبيقات للاعلام الخارجى فى الفصل الاول يعرض الباحث للمفاهيم المختلفة للاعلام الخارجى حيث يؤكد على أنه موجه لفئات معينة من الجمهور خارج حدود الدولة لغرض تحقيق أهداف معينة ويرى أن أفضل تعريف له هو مجموعة من البرامج الموجهة الى رأى العام الدول المبنية على تفهم موضوعى لظروف ومواقف القطاعات البشرية المستهدفة وتتوخى هذه البرامج تثبيت أو تعديل أو تحويل موقف فكرى أو سياسى أو حضارى عن طريق إعطاء صورة صحيحة عن مبادئ الدولة وقيمتها ومواقفها وتوفير الاستناد الفكرى والثقة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية وعرض وجهة نظرها في مجمل القضايا الدولية . ثم يستعرض الباحث أهداف الاعلام الخارجى وأجملة في أنه يستهدف التعريف بحضارة وثقافة ومبادئ الدولة وتحسين صورتها لدى العالم الخارجى وشرح وجهة نظرها في القضايا العالمية ، ويعتمد الاعلام الخارجى على عدة وسائل منها وكالات الأنباء والصحف والمجلات العالمية والاذاعة الدولية والاتحادات والمنظمات الاعلامية الدولية والإقليمية ومكاتب المحققين الاعلاميين .

ويتناول الباحث في الفصل الثانى واقع الاعلام الخارجى السعودى حيث يستعرض الباحث تاريخ وأهداف الاعلام الخارجى السعودى وإمكاناته التنظيمية حيث أنشئت عام ١٩٧٨ وخليفة وكيل مساعد للاعلام الخارجى بوزارة الاعلام يتبعه أقسام للمستشارين والترجمة والمعلومات والسكرتارية والأرشيف والبحوث والصحافة العربية والأجنبية والاتصال الخارجى الذى يضم أقساما فرعية للمؤتمرات والمكاتب الاعلامية وتوزيع المواد الاعلامية وإدارة العلاقات العامة ويتم تمويل الاعلام الخارجى عن طريق بند المشاريع الاعلامية في الميزانية المخصصة للنشاط الاعلامى في الوزارة مما يشكل صعوبة في التمويل باعتبار أن الجهاز المالى للوزارة يخدم أطرافا متعددة ، ويعمل الاعلام الخارجى السعودى من خلال التحرك الاعلامى من خلال مكاتب اعلامية في الخارج ومن خلال تنفيذ المشروعات والخطط والحملات الاعلامية وإقامة الصلات الجيدة الوثيقة مع الأجهزة الاعلامية العاملة في أنحاء العالم وتنظيم زيارات الوفود الاعلامية للمملكة والاستفادة من وسائل الاتصال الدولية في عرض وجهات نظر المملكة ، ويواجه الاعلام الخارجى السعودى صعوبات تتمثل في نقص وندرة العنصر البشرى المدرب وعدم وجود ميزانية مخصصة والعمل من خلال جهاز ضخم في وزارة الاعلام بالإضافة الى وجود إعلام عالمى ضخم يعمل في ظلمة الاعلام الخارجى للمملكة . وقام الباحث بعمل إستبيان عن الاعلام الخارجى السعودى في أمريكا وكندا وبريطانيا وأستراليا على عديد من

السياسى ان ان عيراتها فحدد سلوكه السياسى .
٥ - ملهف التنشئة السياسية ثلاثة ادوار ، نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال ، خلق ثقافة سياسية جديدة ، تغيير الثقافة السياسية السائدة .

تلعب المدرسة دورا هاما في عملية التنشئة السياسية وذلك من خلال القدوة السياسى الرسمي عن طريق الكتب والمقررات الدراسية مثل كتب التاريخ والتربية الوطنية ، اذ تهدف هذه المقررات الى تعريف التلميذ ببلده وحكومته وغرس مشاعر الحب والولاء لوطنه من ناحية ، ومن خلال المناخ السائد في المدرسة من ناحية اخرى ، فهذا المناخ يساعد على تشكيل احساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وتحديد رايه بصدد طبيعة النظام الاجتماعى القائم وتوزيع القوى فيه ومركزه في هذا التوزيع .

خلصت الدراسة الى عديد من النتائج الهامة والتي تدور حول ثلاثة محاور : اولها يتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام التعليمى وبين التغيرات التي تطرأ على سمات وخصائص المجتمع المصرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ٥٢ - ١٩٨١ ، وثانيها يتصل بالمقررات الدراسية باعتبارها إحدى أدوات التنشئة السياسية والتي يهدف اليها النظام ببحث قيمه وفلسفته وعقيدته ، وثالثها يتعلق بتأثير المناخ المدرسى على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسى

اوضحت الدراسة ان النظام التعليمى في مصر عكس وعيا واضحا بالايديولوجية الرسمية النظام وسعى لتدعيمها وتبديدها سواء في الحقبة الناصرية او الساداتية . فقد ايد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسى في كلتا الحقبين ، ومن ناحية اخرى فقد قام النظام التعليمى بعديد من الادوار الاخرى مثل اعادة انتاج بعض ابعاد الواقع الاجتماعى المتخلف خاصة في موضوع العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وكذلك العلاقة بين الرجال والنساء

فضلا عن ذلك فان المدرسة تهوى من خلال المقررات الدراسية التلاميذ عقليا ومفسيا والنسليم بدور الفرد وتجميده مع التهوين من دور الجماعة . فالمقررات الدراسية تغرس في عقول التلاميذ ان حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها الافراد وان تغلب المجتمع على أزمات مرهون بوجود الحاكم القائد الزعيم ، ودور الجماعة يتمحور فقط حول تقديم المساندة والتأييد له .

وعلى صعيد آخر ، فان المقررات الدراسية تغذى ثقافة السمع والطاعة والخضوع وتربى الطفل على الاذعان لكافة رموز السلطة سواء مدرسية او اسباسبية بما يؤدى الى تربية اجيال ضائعة تكره المعارضة وتؤثر الاستكانة على الرفض . واخيرا فان التعليم يهم واقعهم الحقيقى ، وتصوير الواقع على انه جيد ومزدهر ورائع . اما المحور الثالث والاخير فيتعلق باثر المناخ المدرسى على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسى ، فالنظام التعليمى في اى مجتمع وخاصة في المجتمعات النامية ومنها مصر لا تنحصر مهمته في تلقين التلاميذ المعارف والمهارات فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى الاسهام في الصياغة الشاملة لشخصية التلميذ وهذا يتأتى من خلال المناخ المدرسى . وقد اثبتت الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان الذى اجرته الباحثة على عينة من التلاميذ في المدارس الحكومية وعينة اخرى في المدارس الخاصة (لغات) ان ممارسات السلطة المدرسية هي انعكاس واضح للممارسات السلطة السياسية في المجتمع المصرى ، وخاصة في المدارس الحكومية والتي تتميز بفردية اتخاذ القرار واتباع الاسلوب التلقينى في التعليم وليس الحوارى بما يؤدى الى تخريج اشخاص نمطيين يتحدد دورهم فقط في تلقى المعلومات وتخزينها دون مناقشة فضلا عن الطابع السلطوى الذى يميز العملية التعليمية ، داخل الفصل الدراسى والذى يعزز العلاقة بين المدرس والتلميذ بما يؤدى الى تهميش دور التلاميذ وتغذية قيم السلبية لديهم . وتجدر الاشارة الى ان نسبة من يسلكون سلوكا

الجوار بين الملك عبدالعزيز والمملكة المصرية عام ١٩٣٦ وما تلى ذلك من رفع التمثيل الدبلوماسي الى مفوضية بين البلدين . كذلك جهود مصر والسعودية لمواجهة محاولات نوري السعيد رئيس وزراء العراق لاقامة ما سمي في ذلك الوقت بمشروع الهلال الخصيب . ثم زيارة الملك فاروق ملك مصر للسعودية عام ١٩٤٥ وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر عام ١٩٤٦ ، واشتراك البلدين بعد ذلك في أول مؤتمر عربي . وفي الفصل الثاني تناول الكتاب ولاية الملك سعود بعد وفاة الملك عبدالعزيز وزيارة الملك سعود لمصر عام ١٩٥٣ وتوسطه في الخلافات القائمة في ذلك الوقت بين أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر . حتى نجح في تقريب وجهات النظر بينهم . وبعد ذلك وقوع تطور آخر إستلزم جهوداً مشتركة لكل من مصر والسعودية بعد أن ضغطت كل من إنجلترا وأمريكا لمحاولة بناء ما سمي بحلف بغداد مرة أخرى وقررت مصر والسعودية التدخل المباشر وإعادة الرئيس السوري شكري القوتلي الى الحكم وأصبح مثلث مصر السعودية سوريا هو الجبهة العربية الحقيقية أمام القوى الاستعمارية .

وقامت حرب ١٩٥٦ ووضح التعاون العسكري بين السعودية ومصر وذلك من خلال وضع المطارات العسكرية السعودية تحت الادارة المصرية للحرب مما يدل على مدى التعاون بين البلدين لرد هذا العدوان الغاشم .

ويركز الفصل الثالث على ولاية حكم الملك فيصل بن عبدالعزيز منذ تولية لوزارة الخارجية السعودية عام ١٩٣٠ ثم رئاسة الوزراء عام ١٩٦٢ . ثم الحكم عام ١٩٦٣ بعد وفاة الملك سعود . وشهد عهد الملك فيصل رئاستي الرئيس جمال عبدالناصر وبعد الرئيس أنور السادات وكانت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة أقل ما يقال عنها أنها متميزة ، خاصة وقد حافظ الملك فيصل على قوة الدفع لهذه العلاقة بين البلدين حتى وفاته وكان من أبرز مجالات التضامن بين البلدين حرب ١٩٧٣ .

وبعد وفاة الملك فيصل تولى الحكم الملك خالد الذي حرص أيضا على السير في طريق التعاون والتضامن بين المملكة العربية السعودية ومصر واستطاعت السعودية في ذلك الوقت أن تلعب دورا في حسم الخلاف بين سوريا ومصر . كذلك حاولت السعودية بقيادة الملك خالد وحتى وفاته عام ١٩٨٢ إيقاف المد المعادي لمصر من جانب الدول العربية بعد توقيع إتفاقتي السلام عام ١٩٧٧ مع إسرائيل . أما الفصل الرابع فيخص فترة متميزة ورئيسية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر وهي فترة تولى الملك فهد بن عبدالعزيز الحكم وهي فترة تزامنت أيضا مع تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم وقد شهدت هذه الفترة ومازالت تعاوننا وثيقا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتأكدت هذه العلاقة الخاصة بزيارة الرئيس حسنى مبارك للمملكة عام ١٩٨٨ . وفي حديث للملك فهد قال (تعاون السعودية والشقيقة مصر ينطلق من توجه عربي وإسلامي على المستوى الرسمي والشعبي ووجود السعودية ومصر في موقع واحد يدافع عن القيم والمبادئ ومكتسبات المنطقة تمثل درعا واقيا ودعامة للاستقرار في المنطقة .

أما الفصل الخامس . فيتحدث عن أمراء الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية ودورهم في إقامة جسور التعاون والعلاقات الوثيقة مع مصر وهم أمثال الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي والأمير طلال بن عبدالعزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والأمير بدر بن عبدالعزيز والأمير تركي بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي .

وفي الفصل السادس يتحدث المؤلف عن التمثيل الدبلوماسي بين الملكة العربية السعودية ومصر ممثلا في سفارتى البلدين . كذلك البعثات التعليمية التي أرسلتها المملكة للدراسة في مصر بداية من ١٩٢٧ في كلية العلوم ومرورا بالبعثات التالية لها حتى اليوم من خلال المكتب التعليمي للمملكة بالقاهرة وبالنسبة للتعاون العسكري للبلدين فإنه وثيق سواء في إرسال البعثات التعليمية العسكرية لمصر للتعليم والتدريب . أو التعاون في القيادة أثناء القيادة العربية

الجنسيات في هذه البلدان من الذكور العرب المسلمين المؤهلين بمؤهلات جامعية الا أنهم أبرزوا صعوبة حصولهم على معلومات عن المملكة الا من خلال الصحف الأجنبية في بلادهم كمرتبة أولى ، تلاها الصحف السعودية . فالمراكز الاسلامية فالسفارة السعودية لسهولة الحصول على هذه المصادر على الترتيب . وأظهر المبحوثون الذين زاروا المملكة أنهم لم يجدوا الصورة المشوهة عن المملكة بالاعلام الغربى مطابقة للواقع مما يبرز أهمية دور الاعلام الخارجى في مواجهة الاعلام الآخر وإقترح المبحوثون دعم الاعلام الخارجى السعودى بالتخطيط وزيادة وتقوية البث الاذاعي ودعم الجمعيات الاسلامية ودعم الصحف العربية الدولية وإقامة المزيد من المعارض والندوات وأكدوا على أهمية الصحافة والاداعة والتليفزيون كوسائل للاعلام الخارجى .

وتناول الباحث في الفصل الثالث والآخر نموذجا نظريا عن الاعلام الخارجى الأمثل حيث أكد على أهمية استقلال جهاز الاعلام الخارجى إستقلالا إداريا يكفل توفير أكبر درجة من المرونة وقدرة أكبر على اتخاذ القرار وإقترح وجود أمين عام للجهاز يتبع المجلس الأعلى للاعلام بالمملكة ويتبع الأمين العام المستشارون وأمين عام مساعد للشئون المالية والادارية والتنسيق وأمين مساعد للاعلام الخارجى تتبعه ادارات البحوث والدراسات ومركز المعلومات والانتاج والاتصال والعلاقات والاذاعات الموجهة وأكد على أهمية الكفايات البشرية المدربة المؤهلة من الشباب المتحمس .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تمت وصدرت قبل أزمة الخليج إلا أن هذه الأزمة قد أكدت وأبرزت أهمية أجهزة الاعلام الخارجى في طرح وتشرح وجهات نظر الدول بل أن ضعف هذه الأجهزة لدى بعض الدول قد أدى الى التخبط وعدم وضوح مواقف هذه الدول مما ساعد على تشويه مواقفها على نحو يصعب معه بعد نهاية الأزمة تغيير أو الدفاع عن وجهة النظر الحقيقية لهذه الدول .

عصام الدين فرج

□ □ ابراهيم المسلم ، العلاقات السعودية المصرية .. عراقية الماضى .. إشراقة المستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يتناول الكتاب (في ٢٢٩ صفحة من القطع المتوسط) تطور العلاقات السعودية المصرية ، في الفترة من بداية عهد الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز وعلى الجانب المصرى بداية من حكم الملك فاروق ملك مصر حتى عهد الرئيس حسنى مبارك . كما يتناول أيضا عددا من القادة المصريين والأمراء السعوديين الذين ساهموا بجهود بارزة عبر تلك الفترة للعمل على إيجاد علاقات متميزة وخاصة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

وتتصرف المقدمة الى عرض أواخر العلاقات الراسخة والوثيقة بين السعودية ومصر ومظاهر التعاون بين البلدين ويقول الكاتب . [اذا رجعنا لتاريخ العرب والعروبة فسوف نجد أنفسنا نلتقى تلقائيا بالتعاون المشترك بين السعودية ومصر ولم يكن هذا التعاون نتيجة لقيام جامعة الدول العربية بل إن الجامعة كانت ثمرة من ثمرات هذا التعاون] كما يورد الكاتب كلمات للملك عبدالعزيز للاستدلال على عمق العلاقات بين البلدين .

ويستعرض الكتاب في الفصل الأول اتفاقية الصداقة وحسن

الثانى إمكانات كل من الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية والفضائية (حرب الكواكب) ، للوقوف على عناصر القوة والردع التى تتحكم فى استراتيجية الحرب الشاملة ، التى تخطط لها الدولتان الأعظم ، مع بيان تطور القوى الاستراتيجية الدولية وتموما فى ظل سياق مفهوم للتسلح ، قبل أن يختتم المؤلف كتابه باستعراض أهم أسلحة التسعينات .

يتناول المؤلف فى الباب الأول العلاقة بين السياسة والتكنولوجيا ، مشيراً إلى التأثير المتبادل بينهما ، وموضحاً أن وقائع العصر تشير إلى أن مركز الدولة التكنولوجى ذو وزن كبير فى تحديد وضعها فى المجتمع الدولى ، بغض النظر عن قدرتها العسكرية ، ومن أمثلة ذلك اليابان وألمانيا الغربية (الموحدة حالياً) . ويعرض المؤلف فى الباب الثانى لموضوع حرب المدرعات ، مشيراً إلى كون المدرعات سلاح الحسم فى المعارك البرية ، سواء فى مسارح الحرب التقليدية أو النووية ويوضح أن تهديد المدرعات قد تعاضل ، فى مواجهة أسلحة الضرب المباشر وغير المباشر ، الموجة وغير الموجة ، وتوازن الجهود لتوفير حماية للدبابات عن طريق الدروع الثقيلة أو المركبة ، جنبا إلى جنب مع ابتكار أسلحة مضادة للدبابات ، فردية أو محمولة على مركبات أو هليكوبترات أو قاذفات . ويدور الباب الثالث حول الحرب الجوية ، فيوضح المؤلف أن إحراز النصر فى المعارك الجوية ، يتطلب إعداد وإمداد القوات الجوية بالمعدات والتجهيزات والأسلحة ، التى تكفل لها تحقيق مهامها الرئيسية من أجل السيادة الجوية ، التى تتحقق بإستكمال القوات الجوية ادعاءها المهام الرئيسية المسندة إليها ، بالاستطلاع الجوى ، وتوفير المعلومات عن أوضاع وتحركات العدو ، وإعتراض وإحباط الهجمات الجوية المعادية ، وقصف وتدمير دفاعات وخطوط إمداد وإحتياطيات العدو ، ومساندة أعمال قتال القوات البرية ، وتعزيز قدراتها النيرانية فى القتال المتلاحم .

وعن الحرب البحرية ، يدور الفصل الرابع ، حيث يؤكد المؤلف أن الغواصات والألغام البحرية ، تمثل التهديد الرئيسى للسفن الحربية ، الأمر الذى يتطلب توفير حماية كافية لهذه السفن ، وإتخاذ الإجراءات الوقائية ، الدفاعية والهجومية ، فيما أصبح يعرف بالحرب ضد الغواصات وضد الألغام البحرية ، بغرض اكتشافها مبكراً وتدميرها . ويشير المؤلف إلى أن إستخدام الأسلحة النووية فى مسارح الحرب البحرية المفتوحة يلقى قبولا متزايداً من العسكريين فى الشرق والغرب ، عنه فى المسارح البرية ، ذاكراً أنه يتم حالياً تزويد الأسلحة البحرية برؤوس نووية ، بالإضافة إلى الرؤوس النيترونية التى تصيب الأفراد دون السفن .

ويتناول الباب الخامس - والآخر من الجزء الأول - موضوع الحرب الإلكترونية ، فيستعرض تطور الحرب الإلكترونية منذ بداية هذا القرن ، بدءاً بإستخدام الاتصال اللاسلكى فى الحرب العالمية الأولى ، ومروراً بإستخدام الرادار فى الحرب العالمية الثانية ، حتى إستخدام نظم الاتصالات الإلكترونية المتطورة المحمولة جواً وبالأقمار الصناعية اليوم . ويتحدث المؤلف عن الحرب الإلكترونية الدفاعية ، مشيراً إلى أهمية الاستطلاع الإلكتروني فى توفير رصد من المعلومات ، عن الأوضاع والتحركات فى مسرح العمليات المنتظر ، حتى يتسنى مواجهتها بالإجراءات الإلكترونية المضادة . وعن الحرب الإلكترونية الهجومية ، يشير المؤلف إلى أهمية وسائل الإعاقة والخداع المتطورة ، التى تستخدم لإبطال مفعول الإجراءات الإلكترونية المضادة للعدو .

يتناول المؤلف فى الجزء الثانى خمسة موضوعات رئيسية ، موزعة على خمسة أبواب . على النحو التالى : فى الباب السادس ، يشرح المؤلف الحرب الكيماوية والبيولوجية ، موضحاً أنها تستغل التقدم

الموحدة التى أنشئت بعد العدوان الثلاثى . أما عن دور الاعلام فيشيد الكتاب بهذا الدور فى إقامة علاقات متميزة بين البلدين . والفصل السابع والآخر يتناول العلاقات الأتلية بين البلدين على المستوى الشعبى ووجود إتفاق شعبى بين شعبى البلدين على علاقات وثيقة ومتميزة مع شعب المملكة العربية السعودية ومصر عبر عنها قادة الأحزاب المصرية المختلفة والكثير من الكتاب المصريين . هذا وقد اقتصر الكاتب على فترة وجيزة من تاريخ العلاقات السعودية المصرية ولقد كان أجدى به أن يفرص أكثر فى جذور هذه العلاقات فالسعودية ومصر جزئين من العالم العربى والإسلامى والعلاقة بينهما قائمة منذ ظهور الإسلام والفتح الإسلامى حيث كانت السعودية مهبطاً للدعوة الإسلامية ومصر معبراً لهذه الدعوة إلى المغرب حتى الأندلس .

عبد الحميد محمد شقير

□ □ اللواء الركن الدكتور أحمد أنور زهران ، الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، مكتبة غريب بالقاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يتناول الكتاب - عبر ١٧٥ صفحة من القطع المتوسط - موضوعاً فى غاية الأهمية ، سواء بالنسبة للقضايا التى يتناولها ، أو بالنسبة للظروف والأوضاع السياسية والعسكرية الدولية الراهنة ، حيث يتصاعد من أن الآخر التهديد بإستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على نطاق واسع ، فى أكثر من منطقة من مناطق النزاع فى العالم ، إثر فتور التهديد بإستخدام الأسلحة النووية نسبياً ، وتلك الأسلحة جميعها هى أسلحة الدمار الشامل ، وهى عماد الحرب الشاملة إن صح التعبير . والمؤلف تقلد مراكز قيادية متعددة بالقوات المسلحة ، سواء فى مجال التدريس ، أو البحث العلمى العسكرى ، أو التسليح والإنتاج الحربى ، فضلاً عن إنجازاته العديد من الدراسات والبحوث فى فروع العلم والفن العسكريين المختلفة ، وفى التكنولوجيا الحربية ، تم نشرها فى الدوريات المتخصصة فى مصر والخارج .

ويتناول الكتاب التعريف بوسائل وإمكانات ، وعناصر القوة والتأثير ، لكل من الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، برا وبحراً وجواً ، وفى الفضاء الخارجى .

ويشير المؤلف إلى أن شبح الحرب الشاملة قد خيم على العالم ، منذ إلقاء القنابل النووية على اليابان عام ١٩٤٥ . ولقد كثف الإحساس بالخوف من هذه الحرب ، تعاضل أعداد وتأثير أسلحة التدمير الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية) ، التى تخرّبها ترسانتا الدولتين الأعظم ، والكفيلة بإفناء الجنس البشرى عدة مرّات .

وينقسم الكتاب إلى جزئين ، يتكون كل منهما من خمسة أبواب ، يتناول فى الجزء الأول منهما العناصر الرئيسية التى تحكم التخطيط والأعداد لعمليات الحرب المحدودة ، فى حين يعرض المؤلف فى الجزء

□ □ د . أحمد عبدالرحيم مصطفى وأخرون ، خرافة الحقوق التاريخية في دولة الكويت ، المركز الاعلامى للكويت ، القاهرة ١٩٩٠ □ □

يتضمن الكتاب وقائع وأوراق الندوة التي أقامها المركز الاعلامى الكويتى بالقاهرة بمشاركة ثلة من أساتذة التاريخ .
وركزت كلمة د . أحمد عبدالرحيم مصطفى بصفته باحثاً ومؤرخاً يتوخى الحقيقة على نقطة رئيسية هي : مسألة الحق التاريخى الذى تردد أخيراً فيما يتعلق بحق العراق بضم الكويت ، وكان قد تتبع هذه النقطة تاريخياً ووجد أنها لا تبدأ بصدام ، ولكن من قبل ذلك بفترة طويلة نتيجة لسوء الفهم ، ونتيجة لتغلغل الدعاية النازية في العراق في الثلاثينيات ، وبنى عليها الأمل الذى كان يراود مختلف الحكومات العراقية في الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات وما بعد ذلك ، بالمطالبة بجزء من أراضى الكويت أو بالكويت كلها .
والحقائق التاريخية تبرز مدى صحة هذا الادعاء الذى اسكر عقول السياسة العراقيةين وآخرهم صدام حسين .

وقد تأسست الكويت في أوائل القرن الثامن عشر على أيدي مهاجرين من العتوب تزعمتهم أسرة الصباح ، ومالبثت الكويت أن نمت بسرعة نتيجة لموقعها الجغرافى عند رأس الخليج ، وفى عام ١٧٧٥م بدأت علاقات الكويت ببريطانيا على أثر احتلال الفرس للبصرة .

وخلال أوائل حكم مبارك الصباح سعت المانيا الى مد خط حديدي من برلين الى الخليج عبر العراق والمعروف باسم « سكة حديد برلين بغداد » وكان من المفروض أن ينتهى عند كاظمة الواقعة ضمن املاك حاكم الكويت . وفى الوقت نفسه كانت روسيا تسعى الى مد خط حديدي من سواحل الشام الى الكويت . وحين اشتد ضغط السلطات العثمانية في البصرة على مبارك استنجد ببريطانيا التي وقعت معه اتفاقية يناير ١٨٩٩ . وكان حرص بريطانيا على فرض حمايتها على الكويت راجعاً الى خشيتها أن يضع الترك أو الألمان أو الروس اقدامهم في الكويت . وفى اكتوبر ١٩٠٧ تأكد تعهد مبارك بعدم التنازل عن أى جزء من اراضيه وذلك في اتفاقية سرية خاصة بتأجير بندر الشويخ للحكومة البريطانية ، وظلت اتفاقية ١٨٩٩ و١٩٠٧ تشكلان الأساس الذى قامت عليه علامات بريطانيا بالكويت .

وفى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين البلدين ، واعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخطي الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان اللتين طالب العراقيون بتسليمهما لهم دون مقابل بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المتوخى إقامته في « أم قصر » ، وكان الشيخ أحمد جابر حاكم الكويت قد اعترض على بناء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية حاجزاً كبيراً ونهاية للسكة الحديدية في « أم القصر » إلا إذا تم الاتفاق على وقف أعمال البناء وإزالة المنشآت بعد انتهاء الحرب ، كما اصرت الكويت على عدم التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو ما لم تبد العراق استعداداً للموافقة عليه ، وكان وزير خارجية العراق قد صرح في نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجزيرتين عديمتا الفائدة فإن الامر لا يستلزم تقديم تعويض في مقابل التخلي عنهما ، كما اشار الى ان العراق في وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما بل على كل الكويت .

ويخلص د . عبدالرحيم مصطفى من هذا كله الى أن الحكومات العراقية المتعاقبة غلفت اطماعها في دولة الكويت الصغيرة المجاورة

الكبير في علمى الكيمياء والأحياء ، في إبتكار أسلحة قتالية ذات قوة تدميرية شاملة لكل أشكال الحياة على الأرض . ويشير المؤلف الى المخزون الاستراتيجى من الأسلحة الكيماوية وغازات الاعصاب ، الذى يتوفر لدى القوتين الأعظم ، معرباً عن أمله في أن يصرفا النظر عن المضى قدماً في سباق التسليح الكيماوى والبيولوجى ، الذى يعرض البشرية لكوارث لا تقل فظاعة عن كارثة الشتاء النووى . وفى الباب السابع ، يتحدث المؤلف عن الحرب النووية ، من خلال تعرضه للاداء التدميرى النووى ، وسباق التسليح النووى ، وترسانات الأسلحة النووية ، والعمليات النووية التكتيكية . ويشير الى أن وصول كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نقطة التعادل النووى - في نهاية الستينات - كان حافزاً لهما لدفعهما الى التفاهم حول الحد من الأسلحة النووية (الاستراتيجية) ، والتوقيع على معاهدة (سولت ١) عام ١٩٧٢ . ويؤكد المؤلف أن العملاقين أيقنا استحالة قيام مواجهة بينهما على المسرح الاستراتيجى ، في الوقت الذى فرضت عليهم المواجهة المباشرة في المسرح الأوروبى ، تطوير الأسلحة والعمليات النووية التكتيكية .

وعن حرب الفضاء ، يدور الباب الثامن ، حيث يشرح المؤلف الاستطلاع الفضائى ، والحرب ضد الأقمار الصناعية ، والدفاع ضد الصواريخ الباليستكية . ويشير الى أن ٧٥٪ من الأقمار الصناعية أطلقها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لأغراض عسكرية أساساً ، تشمل الاتصالات والاستطلاع والاذنار المبكر ، بجانب تجهيز بعضها ليقوم بواجب هجومى لتدمير الأهداف المعادية . ويحذر المؤلف من التمدادى في بحوث استخدام أشعة الطاقة الموجهة للليزر ، وأشعة الجسيمات الدقيقة ، في أسلحة هجومية فضائية ، تؤهل الفضاء ليكون مسرحاً للحرب في المستقبل .

وفى الباب التاسع ، يتناول المؤلف موضوع تطور القوى الاستراتيجية ، فيشير الى إستخدام كل من القوتين الأعظم ، نظماً تكنولوجية متطورة ، لتطوير الأسلحة الاستراتيجية ، ورفع كفاءتها التدميرية ، وقدرتها على إصابة الأهداف بدقة . والأسلحة الأمريكية أكثر تطوراً من حيث الخصائص وكفاءة الأداء ، مما يدفع الاتحاد السوفيتى الى تطوير أسلحته الاستراتيجية ، فضلاً عن زيادتها العددية ، وذلك بإستخدام نظم القنابل النووية المدارية ، ونظم الأقمار الصناعية الهجومية ، التى من المعتقد أنها سوف تسود برامج الدفاع الاستراتيجى للدولتين الأعظم ، في التسعينات . وفى الباب العاشر ، والأخير من الكتاب ، يتعرض المؤلف لأسلحة التسعينات ، مشيراً الى ما توليه الدول العظمى من إهتمام متزايد بالتخطيط طويل المدى ، للمشاييع والبرامج المتصلة بإبتكار نظم الكترونية متطورة في مجالات الاتصالات والقيادة والسيطرة عن طريق الأقمار الصناعية ، والاستطلاع الالكترونى والاذنار المبكر ، والتوجيه الدقيق للأسلحة بالأشعة المرئية وتحت الحمراء وبالليزر ، والتحكم الآلى في إدارة النيران ، والشوشرة والخداع الالكترونى في الفضاء ، والتدريب باستخدام نظم المحاكاة الالكترونية . هذا فضلاً عن جهود الدولتين الأعظم في مجال إبتكار أسلحة متطورة للطاقة الموجهة ، تستخدم أشعة الليزر وأشعة الجسيمات الدقيقة ، لتدمير الصواريخ الباليستكية والأقمار الصناعية في الفضاء الخارجى ، في إطار نظام للدفاع الاستراتيجى ، يضيف الفضاء بعداً رابعاً لمسارح الحرب ، في البر والبحر والجو ، في التسعينات والقرن الحادى والعشرين .

راغب محمد السعيد عجاج

والنقطة الثانية أو الوصمة الثانية - كما اطلق عليها - ذلك انها وضعت في موقف حرج مع استاذ اجنبي متخصص في الادب الجاهلي وكان الحديث عن « الاعشى الكبير » - هي أن هذا الاستاذ الاجنبي وجه اليه سؤالاً هو : كيف كان العرب يمجدون الشهامة والغرورية والمرأة والآن نجد صدام يخون خلف الرهائن وبينهم نساء واطفال وهذا ليس من شيم العرب ؟ !

محمود طه شبحه

□ □ كميل منصور [اشراف] الشعب الفلسطيني في الداخل - خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٩٠ □ □

يستهدف الكتاب دراسة وضع فلسطيني الداخل ويعالج موضوعات التكاثر السكاني (الديموغرافيا) والاقتصاد والبنية الاجتماعية والتربية والتعبير السياسي بالإضافة إلى دراسة سياسة اسرائيل القانونية في الأراضي المحتلة وسياساتها في الاستيطان لما لهما من اثار عميقة في حياة الفلسطينيين تصل الى حد السعي لاستبعادهم عن ارضهم . وحرر الكتاب نخبة ممتازة من اساتذة الجامعة والخبراء بعضهم من داخل الأراضي الفلسطينية .

وتم ترتيب الكتاب بصورة تأخذ بعين الاعتبار مدى تلازم المجال الجغرافي مع كل موضوع من الموضوعات المعالجة بحيث عولج بعض الموضوعات في اطار الضفة الغربية او غزة او القدس او اسرائيل ، وادرجت موضوعات اخرى في اطار اوسع وكذلك اطار الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في مجموعها او فلسطين الانتدات بكاملها وهكذا جاءت الديموغرافيا موضوع فصل واحد يغطي فلسطين كلها في حين جرت معالجة كل من السياسة والاقتصاد في فصلين اثنين احدهما يعنى بفلسطيني اسرائيل والاخر يعنى بفلسطيني الأراضي المحتلة .

وتشير مقدمة الكتاب بوضوح الى التقسيم الذي جرى للشعب الفلسطيني نتيجة حرب ٤٨ ثم حرب ٦٧ حيث ظل الوطن الفلسطيني يمثل حتى النكبة ، سنة ١٩٤٨ ، وحدة سياسية ديموغرافية . ولم تكن فترة الانتداب عصرا ذهبيا ، لكنها كانت على الأقل الفترة التي عاش الشعب الفلسطيني يكامله خلالها على ارضه تحت سيطرة سياسية وادارية وبوليسية واحدة ، وواجه - بكله وجميعه وتنوعه - التحديات الناجمة عن السيطرة البريطانية والمشروع الصهيوني الذي تجسد منذ البداية بالهجرة اليهودية ، وتملك الأراضي ، وبناء « البيشوف » والمجتمع اليهودي في فلسطين قبل قيام اسرائيل . احدث انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ تجزئة لوحدة الشعب الفلسطيني ، اذ وجد جزء منه نفسه مطرودا من وطنه ، مبعثرا في الدول العربية المجاورة ، خاضعا في مخيمات لاجئين لأنظمة ولحسابات تختلف في نتائجها السياسية والاجتماعية والادارية باختلاف الأنظمة والحقب المعنية . وبقي الجزء الآخر في فلسطين مقسما ثلاثة اقسام ، يخضع كل منها لوضع مختلف : احتلال اسرائيل و« مواطنية » اسرائيل (اسرائيل) ، ضم اردني وجنسية اردنية (الضفة الغربية) . ادارة مصرية و« جنسية » فلسطينية (قطاع غزة) . والاقليم الاخيران ضما ، الى جانب سكانهما الفلسطينيين الاصليين نصيبهما من اللاجئين المطرودين من الحيز

بدعوى واهية لايمكن ان تعطيها الحق في ضم دولة الكويت او اقتطاع جزء من اراضيها ، ولولا تمسك العراق بأمثال هذه الحجج وضغطها المتواصل على الكويت لارغامها على التسليم بمطالب بغداد لربما أمكن حل مختلف المشكلات على اساس التعاون المشترك ومصلحة كلا البلدين .

ويشير د . صلاح العقاد إلى انه حينما قرر صدام حسين برأى منفرد الاستيلاء على الكويت بقوة السلاح ، لم يجد امامه مبررا لهذا الغزو الا اللجوء لمبدأ الحقوق التاريخية ، واستمر يستخدم هذا المبدأ في كل اجراء يتخذه بعد ذلك ، ثم أكد على رفضه استخدام هذا المبدأ في الاساس لأن استخدامه يؤدي الى ان تعم الفوضى العالم فالدكتور العقاد يرى ان العالم المعاصر له مقاييسه المختلفة عن عالم العصور الوسطى ، وحتر عالم القرن التاسع عشر واول القرن العشرين حيث كانت الدول في تلك العصور متعددة الجنسيات او دول تسعى نفسها عالمية مثل امبراطورية النمسا والمجر في اوربا او الامبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربي والتي كانت تستمد وجودها من مبدأ الخلافة الاسلامية وليس من خلال منظور قومي او وجود قانوني ، إذن هذه مفاهيم استحدثت بعد الحرب العالمية الثانية حينما استقرت الاوضاع الجغرافية لمعظم الدول ، لذا نجد منظمة مثل الوحدة الافريقية تقرر هذا المبدأ الهام وهو الاعتراف بالكيانات التي استقلت حديثا ضمن الحدود التي خصصها الاستعمار لأن فتح باب الدعاوى التاريخية او العرقية او حتى دعاوى الوحدة القومية يمكن ان يؤدي الى ان تعم الفوضى العالم .

ويمضي د . العقاد فيقول : عندما غزا صدام حسين لم يكن هناك فرد واحد يؤيد الانضمام الى العراق ، ولهذا لم يجرؤ على ان يطالب باجراء استفتاء حر مثلا ، وحاول ان يستميل المعارضة الكويتية ، واتصل بزعمائها ، لكن احدا منهم لم يقبل التعاون معه على اساس ان المعارضة كانت تجرى في إطار الاعتراف بالشرعية القائمة في الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ .. وهنا يبدو صدام حسين اسوأ من هتلر حينما ضم النمسا لأن بعض النمساويين كانوا معجبين به وبالنارزية في حين لم نجد كويتيا واحدا معجبا بشخصية صدام او بنظام حكمه لأن الكويت - رغم تحفظات بعض الليبراليين المتشددين - فيها حرية رأي وتضم مؤسسات وصحف معارضة معالم يكن له نظير في العراق رغم ان الاخير اسبق من الناحية التاريخية في الثقافة العصرية .

لذا يمكن القول ان العالم المعاصر شهد مولد الدول الاقليمية لتحل محل الدول ذات الطابع الكوني او العالمي او متعددة الجنسيات او الدينية ، والضمائنات الاقليمية للدول حديثة النشأة سواء في العالم العربي وافريقيا تكمن في وجود مؤسسات دولية ، فارتباطها بالعضوية في جامعة الدول العربية او في الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يجعل من السهل ان تطيح دولة عضو بالامم المتحدة بدولة اخرى مهما كانت صغيرة خاصة اذا كانت دولة مجاورة ، حيث استقر القانون الدولي وهو يحصى مثل هذه الدول الاقليمية . وهذا يبين لنا الفرق بين مقاييس العالم المعاصر وبين مقاييس العصور الأخرى .

وتناول د . عبد العزيز سليمان نوار الفكرة التي قال بها د . العقاد ، ويختلف مع د . عبد الرحيم ومع الكثيرين ممن يخوضون في موضوع الحدود بين الدول عند الحقوق التاريخية ، اذ ان مجرد استخدام هذه العبارة - من وجهة نظره - ضياع لحقوق الكويت ، وانها نظرية عفا عليها الزمن .

وأنهى د . نوار حديثه بنقطتين : الاولى أن اسلوب صدام وهو الذي نسميه غزوا ، ليس على الطريقة الحديثة ، ولكن تم بالطريقة الجاهلية ، إذ كان يحدث قبل الاسلام ان يختبئ شباب قبيلة ليغاجي القبيلة الاخرى ليسطرو عليها ويأخذ نساءها واطفالها . ولكن مثل هذا الغزو حرمه سيدنا محمد ﷺ ومنعه الاسلام .

وقد تكون دراسات هذه الندوة اول مجموعة تتفحص بعمق مشاكل وتطلعات التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة . هذه الندوة التي شارك فيها باحثون عرب واجانب من مختلف الاختصاصات تحتوى على خمس عشرة دراسة ، ويضم هذا الكتاب منها ترجمة لثلاثة عشر بحثا مع مقدمة وفصل ختامي اعدهما المحرر تتناول تاريخ الاقتصاد الفلسطيني في الوطن المحتل ، اضافة الى الاستراتيجيات المتنوعة التي تستدعيها الظروف من اجل البقاء والنمو الاقتصاديين .

وعن المضمون والاهداف في هذه البحوث وفصول الكتاب الخمس عشرة يتضح ان المشاركين في الندوة ، تقريبا وبدون استثناء ، يؤيدون الاستنتاج الجوهرى الذى توصل اليه النقاش وهو ان التنمية الاقتصادية الاصلية والدائمة لا يمكن لها ان تتحقق الا في ظروف الاستقلال التام للشعب الفلسطيني في وطنه . ويعنى هذا بالنسبة للجميع نهاية الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير . ويجب الاشارة الى انه لم يأت جميع المشاركين الى الندوة حاملين هذه الفكرة . بل اتضح انهم توصلوا الى هذا الاستنتاج من خلال التداول والمناقشة . واذا كان المشاركون قد توصلوا الى اتفاق عام حول هذا الاستنتاج الاساسى ، فلم تلقى وجهات النظر تماما حول ما الذى يجب عمله في الوقت الحاضر ؟ فقد اثار بعض اولئك الذين يعملون في مشاريع تنمية في المناطق المحتلة تساؤلا اساسيا حول طبيعة المجتمع الذى تستهدفه برامج التنمية التى يضطلعون بها ، وهل تختلف طبيعة هذا المجتمع ومتطلباته للتنمية عما يمكن ان تكون عليه بعد انتهاء الاحتلال ؟ واذا لم تكن عملية التنمية ذاتها حيادية ، واخذا بعين الاعتبار الطبيعة بعيدة المدى للصراع ضد الاحتلال والاستئصال ، فكيف يمكن حماية برامج التنمية من الفساد الداخلى او التعطيل الخارجى او مجرد الاندثار في سياق المسيرة للامام ؟ وقد لاحظ البعض ان لا قيمة لبرنامج التنمية ان لم توجهه رؤيا تحدد طبيعة المجتمع المستهدف ، وهكذا فهناك حاجة لايضاح وتأكيد هذه الرؤيا .

ان هذا النقاش حول المحتوى السياسى للتنمية في اطار وضع المناطق المحتلة قد تردد في مناقشة دراسة (لا يتضمنها هذا الكتاب) حول تجربة سارفودا ياشرامدانا ، وهى منظمة جماهيرية غير سياسية تعمل اساسا في مناطق الريف في سرى لانكا . وتهتم هذه الجمعية بتوفير الحاجات الاساسية للسكان من خلال الاعتماد على الذات وعلى العمل التطوعى . وعلى الرغم من النجاح البارز لهذه الحركة في تعبئة قطاعات واسعة من سكان الريف في سرى لانكا للاهتمام باحتياجاتهم الاساسية (وذلك من خلال مزيج من الدعوة الروحية والتنظيم وبحث روح الاعتزاز بقيمة الفرد) كان هناك في اذهان الكثيرين ، ثمة شيء مفقود في المعادلة . ويقدر ماكان عمل سارفودا ياشرامدانا مثالا رائعا في التعبئة الشعبية ، فان قيمة التجربة كانت في بساطتها وتناسقها وفي براغماتية الاسلوب . اما بالنسبة للفلسطينيين العاملين في مجال التنمية لاسيما المتأثرين منهم بالاوضاع السياسية فقد بدأت التجربة تجربة فودايا شرامادانا بعيدة بعض الشيء عن التجربة الفلسطينية المقعمة بالمضمون السياسى القابل للغليان في اى لحظة .

لم يكن هناك شك في اذهان عدد من المشاركين حول الدرجة التى سيؤثر بها الصراع الفلسطينى الواسع على طبيعة برنامج التنمية الذى يجب انتهاجه داخل المناطق المحتلة . غير ان البعض عبروا عن خيبة املهم بالمدى الضئيل الذى ساهمت به التجربة الاتماعية القيمة للشعب الفلسطينى في داخل المناطق المحتلة في الصياغة الخارجية لخطط برامج التنمية التى أعدت لصالح المناطق المحتلة .

وبالنسبة للتطلعات في هذه الندوة فقد حاول بعض المشاركين معالجة مشكلة المضمون الذى سيتكون منه البرنامج الفلسطينى الاصيل لتنمية المناطق المحتلة فقد رأى الكثيرون مدى الحاجة لرؤية واضحة والتي بدورها تساعد على تحديد البرنامج السياسى القادر

الذى غزته اسرائيل خلال ١٩٤٧ - ١٩٤٨

وبعد ذلك بأقل من عشرين عاما ، ادت حرب حزيران - يونيو الى غزو جديد وتهجير جديد (نحو شرق الأردن) ووجدت في ظل الاحتلال الاسرائيلى ذاته ، الفئات الفلسطينية الثلاث ، من الذين بقوا في فلسطين : الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، واسرائيل . لكن المحتل ابقى على اختلاف أوضاع هذه الفئات الثلاث القانونية ، وذلك على الرغم من التعديلات والتغييرات العميقة التى فرضها على الفئتين الاوليين منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم . بل ان وضعا قانونيا رابعا ، هو وضع فلسطينى القدس ، قد نشأ عقب قيام اسرائيل بضم المدينة القديمة اليها .

واليوم لايزال الاحتلال والمنفى يشكلان الأفق الفلسطينى ، فالتجزؤ داخل فلسطين ، والتبعثر في الشتات لم يتوقفا ، والأحوال المعيشية الناجمة عن هذه الأوضاع المفروضة والمرفوضة لاتزال صعبة .

وأخيرا فلقد استهدف مؤلفو هذا الكتاب ابراز الوجوه الأساسية لوضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي اسرائيل كجماعة قومية واشكال النضال الفلسطينى من اجل حق تقرير المصير . ففي حين تصدر المطالبة بالمساواة في الحقوق برنامج فلسطينى اسرائيل يحتل الدولة المستقلة رأس اهداف برنامج فلسطينى الاراضى المحتلة ويمثل الحق في العودة جوهر برنامج فلسطينى المنفى وهكذا يلتقى كل فئات الشعب الفلسطينى على هوية واحدة .

هنا عبد السلام العبادى

□ □ جورج العبد (وآخرون) ، الاقتصاد الفلسطينى - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٩ □ □

يضم هذا الكتاب ترجمة من الانجليزية للناتج الرئيسى لندوة « التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال المديد » التى عقدت في كلية سانت كاترين بجامعة اكسفورد في بريطانيا خلال الفترة ٢ - ٥ يناير ١٩٨٦ . عقدت الندوة برعاية « مؤسسة التعاون » وهى مؤسسة خاصة غير هادفة للربح ، وتعمل في مجال دعم التنمية في المجتمع الفلسطينى وخاصة في داخل الوطن المحتل ، ومقرها في جنيف بسويسرا . وقد كان الهدف الاساسى للندوة هو تحفيز الدراسات واثارة النقاش حول مسائل التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة ، وعلى الاخص في ضوء التعقيدات العديدة والكوابح الخائفة التى ادخلها الاحتلال الطويل على عملية التنمية الاقتصادية . لقد جمعت الندوة عددا من اقتصاديين التنمية الفلسطينيين وغير الفلسطينيين بالاضافة الى ممثلين من منظمات دعم التنمية واخرين ممن يعملون في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاراضى المحتلة . وقدم المشاركون الدراسات وتبادلوا الخبرات ، وبذلوا جهدا خاصا في معالجة المشاكل الصعبة التى اثارها النقاش الذى سعى الى ايجاد مفاهيم ومناهج تصلح لمعالجة الوضع الاستثنائى منذ الدراسة .

ومنذ قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ومصير العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل اسرائيل محط اهتمام متزايد .

السيطرة الواسعة والمهيمنة لاقتصاد القوة المحتلة قد لا يمكن مواجهته مباشرة وقد يصبح ضروريا بدلا من ذلك ان يبحث المرء عن فرص للتنمية الذاتية على نطاق اصغر وعلى المستويات الدنيا ، وبعد ان تشق عملية التنمية طريقها ، فانه يصبح ممكنا ان تتراكم التجارب ويتحقق التطور . وينبغي ان ترتكز هذه الاستراتيجية على دور مركزي للانسان وليس على رأس المال او التكنولوجيا ، كما ان دعم البنية المؤسسية يصبح ذا اصبقية رفيعة في اطار هذا المفهوم للتنمية وهذا التوجيه كما تبلور في النقاش يجب ان ينطوي على استراتيجية غير مركزية لكنها متناسقة ذاتيا . فالتنمية قد تنطلق افقيا وليس عموديا . ان فكرة المراكز النامية التي طرحها بعض إقتصاديين التنمية في سياق نظرية النمو غير المتوازن يمكن الاستفادة منها ، لكن كأساس لتعميم تجربة النمو افقيا اى عبر القطاعات الاقتصادية ومختلف المواقع الجغرافية . ان عملية التنمية في مثل هذا المخطط ستتوازن وتتزامن ، ومع الوقت سنتمكن من الارتقاء بمجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية تدريجيا على مستوى اعلى من النمو والتطور .

كما جرى التأكيد على ان مثل هذه الاستراتيجية لا تربط بالضرورة الاقتصاد الفلسطيني بالتكنولوجيا البدائية ولا حتى بمستوى الانتاج الصغير .

والامر الاكثر اهمية على قول الاستاذ المحرر جورج العبد فان هذا الاسلوب يتجاوز القيود والعوائق القائمة يمثل رؤية القوة الذاتية للشعب وأمله في اعادة تجديد الذات . ان مثل هذا التوجه قد لا يساعد المجتمع الفلسطيني على البقاء خلال فترة الاحتلال فحسب ، بل انه يشكل الاساس الاكثر ثباتا لاقامة مجتمع افضل فور انتهاء الاحتلال .

اسلام عفيفي

على اثره عملية التنمية بالمضمون المطلوب . وبشكل اكثر تحديدا واخذا في الاعتبار الطبيعة الانتقالية للظروف الحالية في المناطق المحتلة ، كيف يمكن صياغة وتنفيذ برنامج تنمية يدعم الاتجاهات نحو التحرر واعادة تجديد الذات وينقى في الوقت نفسه العلاقات القائمة الظلمة التي فرضها وضع الاحتلال ؟

على المستوى العملي ان التمييز بين برنامج تنمية متحرر واخر متكيف يعتمد في نهاية المطاف على كيفية مجابهته للقيود والعوائق القائمة . فهذا البرنامج اما ان يعزز هذه القيود وبالتالي يديم الوضع القائم ، او ان يحطمها وبالتالي يشق الطريق نحو تنمية متحررة . اضافة الى ذلك ، يجب ترسيخ عملية التنمية على محاور القوى الذاتية للمجتمع وذلك من اجل توسيع حدود مالهو ممكن . وقد يتطلب هذا ان تتحدى برامج التنمية القيود القائمة وان تعطل مفعولها سواء بكسرها او بتوسيع الحدود التي تفرضها . وعلى هذا الاساس يجب ان توجه المشاريع الى نقص العلاقات غير المتكافئة التي خلقها الاحتلال ، والى تقوية الروابط بين المناطق المحتلة والوطن العربي ، والى تقليل مدى الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي . فيما عدا ذلك ، يمكن تخطي حدود هذه الاستراتيجية الدفاعية وبذلك التوصل الى اسلوب اكثر فعالية يتصدى لشبكة القيود التي تحبط التنمية الحقيقية . هذا الاسلوب يتطلب ان ينظر لعملية التنمية في اطار اكثر دينامية . ان يستدعي مفهوم « الصمود المقاوم » كاستراتيجية مقاومة الاثار الخطيرة للاحتلال ولجعل عملية التنمية مرتكزا للاعتماد الذاتي . واذا نظر الى هذا السياق الدينامي في اكثر اشكاله حيوية ، اى وضع الحرب ، يجد الباحث انه في مواجهة القوى القاهرة التي تعوق التنمية والتي ينطوي عليها وضع الاحتلال ، فان احد المخارج قد يتمثل في اقتباس استراتيجية « الحرب الشعبية » وتطبيقها في مجال التنمية الاقتصادية . ان

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ الدولة الفلسطينية - وجهات نظر اسرائيلية وغربية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٩٠ □□

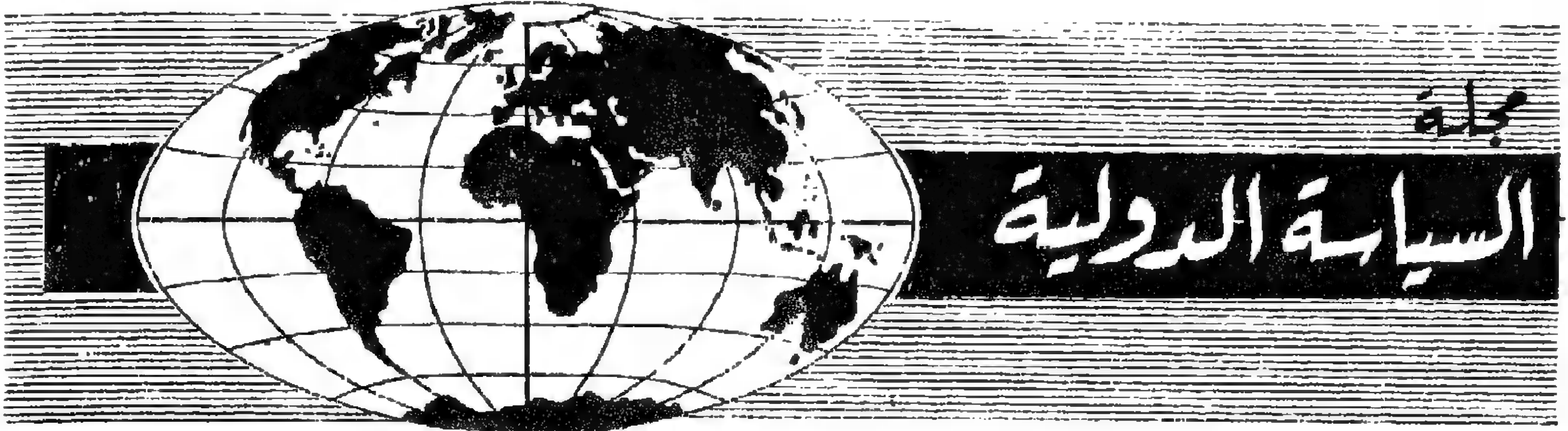
يحتوي هذا الكتاب وجهات نظر اسرائيلية وغربية غير رسمية تتعلق بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وتلتقي عند نقطة امكان اقامة دولة فلسطينية ، او انشاء كيان في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بشروط مختلفة . وقد نقلت وجهات النظر هذه الى العربية عن تقارير ثلاثة صدرت بالانجليزية سنة ١٩٨٩ : اولها عن مركز يال للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب « الضفة الغربية وغزة - خيارات اسرائيل للسلام » ويضم عرضا وتحليلا لستة خيارات اتفق الباحثون على انها الخيارات المطروحة على اسرائيل في تلك الحقبة ، وثانيها عن مؤسسة راند الامريكية « لماذا اصبحت الدولة الفلسطينية حتمية ؟ » وهو يحدد حتمية قيام الدولة الفلسطينية ، وثالثها عن المعهد الملكي للشئون الدولية في بريطانيا « نحو كيان فلسطيني » وهو يعرض مختلف اوجه الكيان الفلسطيني الممكن والية انشائه والعقبات التي يمكن ان تعترضه .

أحمد يوسف القرعى

□□ محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة - الانفجار ١٩٦٧ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٠ □□

سفر سياسى وتاريخى ووثائقى هام يسد نقصا كبيرا في المكتبة العربية التي تبدو ارففها خالية تفتقر الى مثل هذه الكتب . ويعمل الكتاب الجزء الثالث بعد ملفات السويس ، سنوات الغليان . وينصب الكتاب على المرحلة الدقيقة والحساسة بعد معركة سنة ١٩٦٧ وهو اصعب فصول القصة واشدها تعقيدا ولعله اكثرها استحقاقا واستدعاء لتنشيط الذاكرة العربية على حد تعبير المؤلف .

ومما يضيف على الكتاب اهمية ومصداقية متزايدة هو قيام المؤلف بنسج الوثائق في قلب رواية الوقائع حتى تظهر الصورة اكثر ماتكون امانة وصداقا ، فلم يقدم المؤلف واقعة او ربط حلقة إلا اذا كانت هناك وثيقة او شهادة تدل عليها . وهذا منهج في رواية الاحداث جدير بالتقدير لانه يجعل كمال الصورة جهدا مشتركا بين الكتاب وقارئه .



أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأي العام الغربى

اعداد هوسن حسين

● ألت أزمة الخليج منذ اندلاعها فى ٢ أغسطس الماضى بظلال كثيفة من الحزن والتوتر على الديموقراطيات الغربية أطلحت بجو النشوة والفرحة التى عاشتها هذه الديموقراطيات فى الفترة الأخيرة نتيجة لانتصارها الحاسم فى صراعها مع النظام الشيوعى الذى تساقطت معاقله تباعا بصورة فاقت كل آمالها بل وأحلامها أيضا .

لقد واجه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة احتمال إعلان الحرب على العراق فى ظرف أيام من وقوع الغزو بل وربما ساعات ، ولكن سرعان ما تغلب عنصر ضبط النفس على الاندفاع والرد السريع ، ولو كانت السفن الأمريكية قد أطلقت نيرانها على الدبابات العراقية لاضطر العراق الى الرد بقوة ولتعرضت المنطقة لابتشع أنواع الخسائر المادية والانسانية ، ولقضى على هذا النظام الدولى الجديد الذى يحاول العالم الغربى وضعه لمواجهة المتغيرات العالمية الجديدة . إن أزمة الخليج هى المحك الأساسى والاختبار الحقيقى لقدرة عالم ما بعد الحرب الباردة على التصدى لهذا النوع من الانتهاكات وقدرة المجتمع الدولى على تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ، وسيكون امتثال صدام حسين للإرادة الدولية عبرة ودرسا لكل من تسول له نفسه الاقدام على مثل التصرف .

وبناء على ذلك قرر التحالف الغربى السير فى طريقين فى نفس الوقت : طريق الحل الدبلوماسى وطريق الحل العسكرى فى حالة فشل الحل الأول . ووجد رأى العام الغربى نفسه يتأرجح بين الخيارين وإنقسم الى فريقين ، فريق متشدد ينادى بالقضاء فورا على صدام حسين مجرم الحرب وتقويض أركان حكمه وإمكاناته العسكرية بحيث لا تقوم له قائمة فيما بعد . وفريق ينادى بحل النزاع سلميا وإتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية لتؤتى ثمارها المنتظرة . وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير بجواز استخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الانسحاب خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يناير ليضع حلا وسطا بين الخيارين . فهو يعطى فرصة محددة للجهود الدبلوماسية لكى تحل الأزمة وبعدها يصبح الخيار العسكرى اجباريا . وفى الواقع أن المنادين بالحل السلمى لم يفقدوا الأمل فكلمة إشتد تهديد الحرب كلما كانت فرصة السلام أكبر بل إن فريقا يرى أن أزمة الخليج قد تسفر عن جوانب ايجابية بالنسبة للعالم بوجه عام والشرق الأوسط بوجه خاص ، فقد تصبح هى الفرصة لبلورة نظام جديد يعيد ترتيب أوضاع العالم مرة أخرى بصورة أكثر عدلا لصالح دول الجنوب ، وهى الدول التى يهدد عدم استقرارها أمن وسلام عالم ما بعد الحرب الباردة ، بالإضافة الى أنها قد تؤدى الى حل أزمة الشرق الأوسط المزمنة فى إطار دولى . ويشتمل باب المجالات فى هذا العدد على عرض وتحليل لاتجاهات رأى العام الغربى المختلفة من أزمة الخليج .

الأمريكي والأوروبي من أزمة الخليج . فعرضت الحجج التي تؤيد ضرورة حل الأزمة سلميا والحجج التي تؤيد حتمية اللجوء الى الحل العسكري .

الحجج التي تؤيد الخيار السلمي :

• حقا أن الرئيس الأمريكي قد أرغى وأزبد وأدان الغزو العراقي الوحشي للكويت ، وربط بين أساليب الرئيس العراقي والأساليب الهتلرية ، وطالب مجلس الشيوخ بالموافقة على مبدأ الهجوم الأمريكي على العراق ، وكانت القوات الأمريكية التي إنتشرت على الحدود بين العراق والسعودية كافية لتنفيذ التهديد الأمريكي ، ولكن سرعان ما تغلب اتجاه التعقل ومناقشة الخيارات والمصالح الأمريكية على إتجاه الضربة السريعة .

• إن الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية متفقة جميعا على وجوب إنسحاب العراق من الكويت وضرورة الدفاع عن المصادر البترولية بالسعودية . ولكن أى هدف من هذه الأهداف يستحق حربا حقيقية تاكل الأخضر واليابس وتغلب المنطقة رأسا على عقب ؟

إن حلا دبلوماسيا للأزمة قد لا يكون هو الحل الكامل ، ولكن الحل العسكري سيودي بأرواح كثيرة ، وربما يودي الى تحطيم المصالح الغربية في المنطقة . إن الضغط على زناد المدافع المصوبة الى صدام قد يقلب الأزمة الخطيرة الموجودة حاليا الى مأساة مروعة ، فالحرب في هذه المنطقة قد تحرم الأسواق العالمية من البترول وقد تدفع بإسرائيل الى التورط في الأحداث مما سيؤدي الى تسميم المصالح الغربية في المنطقة . وستفجر العمليات الارهابية بلا رادع وتهز أمن الدول المعتدلة وإستقرارها وقد تمتد هذه العمليات الانتقامية الى الولايات المتحدة والدول الغربية ذاتها .

إن بوش يؤكد أنه لن يسمح بتسوية تعطي صدام أى نوع من أنواع الانتصار حتى ولو كان بسيطا . ومع ذلك فإن تكلفة الحرب قد تصبح أعظم من أن تحتمل ، ففي حالة شن القوات الدولية هجوما على المواقع العراقية المحصنة قد يصل عدد القتلى الى ٥٠٠٠ قتيل و ١٥٠٠٠ جريحا خلال عشرة أيام فقط ، وهذا العدد من القتلى والجرحى يعادل ماكانت تفقده الولايات المتحدة في حرب فيتنام خلال عام كامل . ولايوجد ما يؤكد أن المعركة ستنتهي خلال عشرة أيام ، إن حربا كهذه يمكن أن تستمر طويلا . وقد حذر أحد العسكريين الأمريكيين من أن كثيرا من الأسلحة المتطورة التي تفخر الولايات المتحدة بامتلاكها لم يتم تجربتها في معركة طويلة . وإذا زاد عدد ضحايا الحرب سيثور الشك بشأن القضية التي يموت شباب البلاد دفاعا عنها ، هل من أجل أسعار البترول وضمان الحصول عليه ؟

كما أن الحل العسكري سيتطلب ضربات جوية ضد العراق ، ضربات مفاجئة لتكون أكثر فعالية وقد يروع

THE INTERNATIONAL

NEWS

The Gulf Crisis : The Case against War
The Case For War

The International News Magazine Number 44

حرب أم لا حرب

• قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ باستخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب كانت أزمة الخليج قد بدأت تفقد حرارتها تدريجيا وتباطأ ايفاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق . إن الولايات المتحدة قد سارعت فور الغزو بارسال قوات أمريكية الى الخليج لردع أى هجوم عراقي محتمل على السعودية ، وظلت تدعم هذه القوات بالمعدات والأجهزة المتطورة انتظارا للحظة الحاسمة وصدور القرار باستخدامها ، وجلست هذه القوات على الرمال بلا عمل أياما إمتدت الى أسابيع ثم الى أشهر ، والعالم كله يبحث عن طريقة لإخراج صدام حسين من الكويت من خلال الجهود الدبلوماسية تجنبه اللجوء الى الخيار العسكري .

إن قضية حرب أم لا حرب مطروحة أمام الرأي العام العالمي . هل تحل القضية سلما من خلال دبلوماسية الأخذ والعطاء ؟ أم تحل من جذورها عن طريق العمل العسكري ؟ والرأي العام الدولي عامة والغربي خاصة وهو ما يهمنى هنا مازال يتأرجح بين الخيارين ، رغم أن الجهود الدبلوماسية قد إستنفدت معظم وسائلها ، ورغم صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز ردع العراق عسكريا وإجباره على الانسحاب .

وقد قدمت المجلة تحليلا دقيقا لاتجاهات الرأي العام

لمصالحها . لذلك يقوم هؤلاء المسئولون بوضع خطة طويلة المدى لايجاد نوع من الانسجام في الشرق الأوسط تتضمن ترتيبات إقليمية أمنية بالتعاون مع الدول المعتدلة في المنطقة . إنهم على استعداد للتعايش مع الرئيس العراقي فترة من الزمن شريطة أن يقيدوه ويغلوا يديه ويرضخوه للارادة الدولية . وربما يكون وجود القوات الأمريكية على الأراضي السعودية لفترة أخرى من الزمن ضروريا مع مراعاة أن لايفقد العرب ترحيبهم بهذا الوجود . ولا بد من تسوية هذه الأزمة سلميا ، فلو إندلعت الحرب وقام الأمريكيون بقتل العرب سيتقوض الهيكل الأمني في المنطقة لمدة عشرين أو ثلاثين عاما أخرى .

وفي الواقع ان التيار المؤيد للحل السلمي لأزمة الخليج قوى جدا ، ولكن كيف يمكن الوصول الى هذا الحل ؟ إن ما حدث أخيرا من مبادرة أمريكية تجاه العراق فور صدور قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة العسكرية ضد العراق هو في الواقع إنتصار لهذا التيار ، مع مراعاة إستمرار الحظر والعقوبات الاقتصادية التي يقال أنها قد بدأت تؤثر رغم تسرب البضائع عن طريق الأردن وتركيا ، فهناك بعض المصانع شارفت بالفعل على الانهيار كما أغلقت حوانيت كثيرة أبوابها ، بالإضافة الى نقص الامدادات العسكرية التي تعنى الرئيس العراقي بالدرجة الأولى .

كما أن مقاطعة العالم لبتترول العراق سيكون مدمرا بالنسبة لصدام حسين ، فقد إستخدم عائدات هذا البترول في شراء المعارضة الداخلية وسكوتها ، فإذا حرم من هذه السيولة لن يستطيع النظام العراقي مواصلة الانفاق على تدعيم سيطرته ولن يمكنه التعامل بعد ذلك مع الأجنحة المعارضة وبذلك لن يعنى الاستيلاء على حقول البترول الكويتية شيئا بالنسبة لهذا النظام إذا لم يستطع بيعه . وبالتالي لن يستطيع صدام حسين الاستفادة من غزوه للكويت ، وسيواجه في نفس الوقت إستياء متزايدا في الداخل ، وقد يدفعه ذلك الى الانسحاب خاصة اذا وجد طريقة ما يحفظ بها ماء وجهه . إنه يعلم أن سقوطه أمر حتمي ، فإذا إستطاع أن يبقى في السلطة عن طريق منح بعض الانتصار فلن يتوانى في إنتهاز الفرصة . وكان قد ألح على لسان بعض مساعديه أنه يمكن أن يحتفظ بجزيرتي بوبيان ووربة وحقل الرميلة وينسحب من بقية الكويت .

ولكن من الواضح أن أي حل يظهر صدام بمظهر البطل المنتصر غير مقبول دوليا ويرى الاتجاه المحبذ للحل السلمي هناك مجالا للتفاوض كما توجد الكثير من الحلول التي تعهد الطريق الى التسوية . فمثلا يمكن أن يسمح لصدام بتقديم شكواه ضد الكويت الى المحكمة الدولية وكذلك يمكن إقناع الزعماء الكويتيين المنفيين بالتنازل عن جزء من بوبيان وكل وربة للعراق ، على أن تبدأ الأمم

العالم بمشاهدة صور القتل من الأطفال والنساء العراقيات وينقلب على الولايات المتحدة وحلفائها وخاصة العالم العربي لأن الولايات المتحدة ستضرب دولة شقيقة مهما كانت هذه الشقيقة سيئة وتستحق الضرب . بالإضافة الى أن القنابل الأمريكية التي ستدمر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية قد تنشر الغازات السامة على إمتداد أميال وتقتل آلاف الأبرياء والمدنيين وتسمم المواد الغذائية . حقا إن السم سيكون عراقيا ولكن اللوم سيقع كله على الولايات المتحدة .

ونتساءل الى أي مدى سيذهب صدام حسين في الدفاع عن نفسه ؟ قد تكون حركته الأولى هي الهجوم على إسرائيل . إن صاروخا واحدا يوجه الى تل أبيب سيثير استعدادات الحرب في العالم العربي كله وسيخيم السواد على أرض هذا العالم ، وربما تضطر إسرائيل الى دخول الأردن وإحتلاله لتتحاشى هجوما عبر الصحراء ، ولن يكون هناك منتصر ومهزوم في هذه الحرب . فالكل سيصبح مهزوما فهي حرب ستترك جراحا لن تندمل قبل مرور أجيال وأجيال .

وحتى لو إفترضنا أن القوات الجوية والبحرية الأمريكية وبعض القوات الخاصة قد إستطاعت تنفيذ الخطة العسكرية بمنتهى الدقة والكفاءة وشلت حركة العراق وقضت على قواعد صواريخه وخطوط اتصالاته ، وقامت بتحبيده بأقل الخسائر الممكنة ، وأن صاروخا استطاع النفاذ الى الحصن المنيع الذي يقيم فيه الرئيس العراقي وقضى عليه ، فمن الذي سيخلفه ؟ إن صدام قد قام بتصفية جميع معارضيه ، وخليفته المنتظر هو صهره حسين كامل مجيد المعروف بقسوته البالغة وإنتهاجه لنفس سياسة صدام ! بل إن عراقا بلا قيادة قد يصبح أكثر خطورة على المصالح الغربية . وقد يقع فريسة لنفس الضغوط الداخلية والخارجية التي مزقت لبنان على مدى خمسة عشر عاما إن أكثر من نصف الشعب العراقي من الشيعة ومما لاشك فيه أن هؤلاء سيمارسون الضغوط من أجل جمهورية مستقلة لهم ، وقد يفعل الأكراد نفس الشيء ، خاصة وأن قيادتهم متطرفة ويتمركزون بجانب حقول البترول الشمالية . قد يطمع الجيران في العراق الضعيف الممزق ويتقاتلون من أجل الفوز بالغنائم ، فتركيا لديها مطالب قديمة في مقاطعة الموصل ، وسوريا ستحاول إقامة نظام عميل لها من خلال حزب البعث الذي يحكم الدولتين . وكذلك إيران التي تسلحت حديثا بالمقاتلات السوفيتية قد تساند الشيعة في العراق .

إن عراقا قويا كان عنصرا هاما في توازن القوى في المنطقة ، والقضاء على صدام حسين دون وجود بديل قوى قد يؤدي الى خلخلة ميزان القوى وتهديد أمن وإستقرار المنطقة . لذلك يحذر المسئولون في الغرب من الذهاب الى الحرب دون تحديد نوع السلام الذي تريده الديموقراطيات الغربية في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة

المتحدة في فك حصارها الاقتصادي تدريجيا وبالتوازي مع انسحاب القوات العراقية من الكويت ، ويتم إجراء انتخابات ديمقراطية في الكويت بعد الانسحاب العراقي .

حقا إن الادارة الأمريكية ترفض أى حلول جزئية بالنسبة للكويت ، ولكن يمكن مناقشة كثير من الأمور من خلال اللقاءات المباشرة بين ممثلي الدولتين ، وقد لا تستبعد مثل هذه الحلول خاصة إذا كانت الكويت ترغب في تقديم تأكيدات خاصة للعراق ، فلن تمنعها الولايات المتحدة من ذلك . حقا إن الخيارات الدبلوماسية بعيدة عن الكمال وقد يغرق المسئولون الغربيون في صفقات سرية ضد مواقفهم المبدئية المعلنة . ولكن حلا وسطا مهما كان أفضل من حل عسكري لا يعلم إلا الله مدى عواقبه . إن حلا دبلوماسيا لا يعجب البعض أفضل من حرب لا يريدها الجميع .

الحجج التي تؤيد الخيار العسكري :

يؤكد الاتجاه المحبذ للحل العسكري أنه لاسبيل إلى الخروج من الورطة التي وقع فيها العالم نتيجة لتصرف صدام حسين الا عن طريق الحرب وإنهاء النظام العراقي من جذوره . ومما لاشك فيه أن الحرب غير مستحبة ولا يرحب بها أحد وإنما هي تفرض نفسها في بعض الأحيان عندما يصبح السلام مستحيلا . إن الأزمة يجب أن تحل سريعا وبلا إبطاء أى خلال أسابيع أو أشهر قليلة جدا ولا يجب أن يترك الجنود جالسين على رمال الصحراء الى ما لا نهاية . وكذلك لا يجب أن تطول فترة الضغوط الاقتصادية والتضخم الذي سينجم قطعا عن نقص البترول . إن الاقتصاد الأمريكي مضطرب أصلا ولا ينقصه عوامل تزيد من إضطرابه . وإذا كان قد تم تجنب الحرب حتى الآن فهذا لايعنى أنها لن تصبح ضرورية فيما بعد .

قطعا ، إن التفكير في تسوية سلمية مفر جدا ولكن ذلك سيستغرق وقتا طويلا وقد ينتهي بتسوية مخجلة تكافئ صدام على عدوانه وتجعله أقوى رجل في الشرق الأوسط ، وتمرغ سمعة الأمم المتحدة في التراب ، فهل هذا هو المطلوب ؟ إن صدام مصر على موقفه حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق ، وجميع الأطراف الدولية مصرة على الانسحاب الكامل وغير المشروط فإذا أرادت هذه القوى الدولية أن تصل الى هدفها فليس هناك خيار آخر سوى الحرب . إن الولايات المتحدة لديها حوالى ربع مليون جندي الى جانب قوات الحلفاء ، وكلما تأخر الحل الدبلوماسي كلما ضعف سبب وجود كل هذه القوات دون أن تستخدم . . . ويقول الرأي العام الغربى المؤيد للحرب ردا على مايقال عن الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية أن هذه العقوبات لن تؤتى ثمارها في وقت مناسب . حقا إن

الحصار قد بدأت نتائجه في الظهور ولكن ليس بدرجة كافية لإجبار صدام على الخضوع . وهناك دراسة تؤكد أن الكويت سيصل الى حد المجاعة قبل العراق بعالم على الأقل ، ومن المنتظر أن يواجه الكويت عجزا كاملا في المواد الغذائية في بداية عام ١٩٩١ إلا إذا إفترضنا أن صدام حسين سينتزع اللقمة من فم العراقيين ليعطيها للكويتيين . وتتوقع الدراسة أن العالم سيشهد الشعب الكويتي على شاشات التلفزيون وهو يتساقط صريع الجوع في الربيع القادم قبل أن تحدث العقوبات أثرها المطلوب على العراق . حقا إن امدادات العراق من قطع الغيار العسكرية والصناعية قد تضاءلت وكذلك بعض البضائع الاستراتيجية . ولكن هذا لايعنى أن الجيش العراقي لن يحارب . خلاصة القول أن العقوبات لن تحرر الكويت ولا بد من إجبار العراق على الخضوع للإرادة الدولية ، وقد كان قرار مجلس الأمن الأخير إنتصارا لهذا المنطق .

إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تريد أن يكافأ صدام على فعلته بأى صورة من الصور ، ولا يجب أن يحدث أى نوع من التراخي بعد إنتهاء المهلة التي قررها مجلس الأمن . بل إذا أردنا إستقرارا في منطقة الخليج فلا يجب أن يطرد صدام من الكويت فقط ، وإنما يجب ضرب سلاحه الذي يخشاه جيرانه في الشرق الأوسط . إن صدام قد إستخدم الغازات السامة في حربه مع إيران . واليوم يقوم بتطوير أسلحة بيولوجية ويملك برنامجا للتسلح النووي . ولذلك لا يجب أن تترك هذه القدرات العسكرية ، دون القضاء عليها ، لأنه من خلالها يستطيع فرض ارادته على المنطقة حتى لو انسحب من الكويت ويهز إستقرار دول كبرى مثل مصر والسعودية والامارات . إن صدام قد قدم لخصومه كل الاستفزات اللازمة ، وإذا كانت الولايات المتحدة تريد سببا إضافيا تضيفه الى هذه الاستفزات ، فلتحدد له زمنا معيننا للانسحاب ، وهذا هو ما حدث بالفعل وأمامه الى يوم ١٥ يناير ليحدد موقفه : يريد حربا أم سلاما !!

إن نوع التهديد الذى يواجهه العالم الغربى اليوم نوع مختلف . إن هذا التهديد يأتيه من الجنوب من المناطق الفقيرة والمتخلفة ، فهل سيسمح هذا النظام الدولى الجديد لكل دول العالم شمالا وجنوبا بالتقدم والازدهار ؟ وهل سيؤدى الى الحياة المنسجمة بين الدول الشمالية والدول الجنوبية ؟

مما لاشك فيه أن معاقبة العدوان الذى إرتكبه صدام حسين وردع كل من تسول له نفسه الاقدام على مثل هذه التصرفات أمر ضرورى يحد من مخاطر المواجهات العسكرية ويساعد على وضع أسس النظام العسكرى الجديد . ولكن للأسف لو كانت هذه المبادرة قد إتخذت من قبل ضد أنواع كثيرة من الاعتداءات ، ربما كانت قد منعت العراق من الاقدام على هذه المغامرة . إن الصين التى تدين العراق تحتل التبت منذ أربعة أعقاب وتستمر فى إحتلالها حتى الآن .

هل سيتحرك النظام الدولى الجديد ضد أى معتدى مهما كان ؟ أم أن دولا معينة أى الدول الأقل قوة هى التى سيسرى عليها العقاب ؟
الحارس اللازم لفرض النظام :

● لابد إذن من وجود حارس يحفظ النظام ، على أن يكون منزها عن أية أغراض أو مصالح خاصة أن الأمم المتحدة هى وحدها التى تستطيع أن تلعب هذا الدور . سيقول كثيرون أن هذا الحارس كان موجودا عندما إندلعت حوالى ١٢٥ أزمة مسلحة وتساقط حوالى ٢٢٠ مليون قتيل ، ولكن كان ذلك فى الماضى عندما كانت القوتان العظيمتان تخشيان المواجهة المباشرة بأسلحتهما المدمرة وتفضلات عليها المواجهة غير المباشرة عن طريق تحريك دول العالم الثالث . وهذا زمن قد ولى . أما اليوم فإن التعاون بين موسكو وواشنطن يبشر بأمال عريضة . ومع ذلك فإن هذا العالم الذى لم يعد يحكمه التنافس بين الشرق والغرب لن يكون عالما مثاليا وخاليا من الصراع فهناك صراعات المجتمعات المختلفة داخل أمة واحدة . وهى صراعات تهدد بالامتداد عبر الحدود الوطنية . إن الخلافات الطائفية والعرقية مستمرة ، وتهدد بإتفجار الثورات السياسية وتثير الخلافات التاريخية حول الحدود السياسية . والحقيقة أن أسباب هذه الصراعات فى العالم الثالث تعود فى الواقع الى ما قبل الحرب الباردة . إنها أسباب عميقة تتعلق بالهيكل الداخلى لكل مجتمع والتوزيع غير العادل للثروات والسلطات سواء بين الطبقات الاجتماعية أو الجماعات العرقية . وتعود أيضا فى جزء كبير منها الى العوامل العديدة التى تعوق التنمية مثل التحريض على شراء السلاح وهروب رؤوس الأموال الى الخارج . والانفاق الضخم على بقاء الأنظمة الداخلية . وهذا النوع من المشكلات لايمكن حله عن طريق الحارس الدولى أو متعدد الجنسيات ، ومشكلة الخليج واحدة من هذه المشكلات .

LE MONDE diplomatique

Un Gendarme Ambigu

Par Claude Julien

Le Monde Diplomatique October 1990

الحارس المبهم بقلم كلود جوليان

● يعبر هذا المقال عن الاتجاه العقلانى فى الفكر الغربى تجاه أزمة الخليج . فيبدأ المقال بالتساؤل حول السبب الحقيقى وراء صرخات الحرب التى تزداد قوة على جانبى الأطلنطى والصيحات التى تتعالى مطالبة باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد النظام العراقى هل هذه الحماسة القتالية سببها الوحيد هو فرض احترام القانون الدولى وضمان التدفق البترولى ؟ فى الواقع أن الهدف أسمى وأكبر من كل ذلك . إنه تعريف لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث يجب أن يسود القانون والنظام وتحترم الارادة الدولية . أن القوى الغربية تريد وضع حجر الأساس لنظام دولى جديد تستهل به عصرا جديدا خاليا من التهديد والرعب والاغتصاب وقائما على العدالة . وتقنع أى دولة مغامرة بأنها لاتستطيع أن تلعب من الآن فصاعدا على وتر الخلاف بين الشرق والغرب ، كما كان يحدث من قبل . وهذا الهدف لايمكن أن يختلف عليه إثنان .

وقد أدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نتائج طيبة فى نيكاراغوا وكمبوديا وأنجولا ، فهل سيؤدى هذا التعاون الى حل أزمة الخليج سلميا والدخول الى هذا العصر الجديد الذى يتحدث عنه الغرب ؟

الشركة الى ٥٠٪ خلال بضعة سنوات وإنتهى الأمر بأن إستولت الدولة على حقولها نهائيا . وثبت أن الغرب قد تصرف بطريقة خاطئة دون النظر الى بعيد ، وأن المشكلة لم تنته كما قال إيزنهاور ، بل أنها بدأت وتطورت وسقط الشاه صديق الديموقراطيات الحميم وكان الغرب أعمى فلم ير بوادر الثورة عليه . لقد إعتقد إيزنهاور والأخوة دالاس أنهم أنقذوا ايران ولكنهم في الحقيقة سلموها الى الملة !!

ويؤكد المقال أن قلب نظام صدام حسين وعودة الوضع الذي كان قائما لن يكفي لاقرار النظام والأمن إذا إستمرت فوضى الاقتصاد البترولي والتوترات حول الحدود المتنازع عليها ، حقا لا يوجد أى شيء يعطى العراق حق استخدام القوة العسكرية لبلوغ أهدافه مهما قيل عن مشروعية هذه الأهداف ، ولكن لو كان الخلاف قد حسم تحت مظلة الأمم المتحدة لأصبح الوضع مختلفا تماما اليوم . ولا يكفي أن تكون مهمة الحارس الذي نتحدث عنه هي منع العنف العسكري فقط ، فالعنف الاقتصادي لا يقل عنه خطورة .

إن إرتفاع أسعار البترول سيدمر اقتصاديات العديد من الدول الفقيرة . وتتردد في الوقت الحالى أصوات دعاة اقتصاد السوق تصور مصير هذه الدول الفقيرة وتصف معاناتها المتوقعة من جراء تصرفات جزار بغداد . ولكن نسأل هنا منذ متى يهتم هؤلاء بمصائر الدول الفقيرة ؟ إن إزدهار دول الشمال المستمر يتناقض بصورة تصدم مع بؤس العالم الثالث حيث يقضى حوالى ٤٠,٠٠٠ طفل نحبهم يوميا . كما أن مليونيرات البترول يملكون في خزائنهم مايكفى لانقاذ أرواح بشرية تعادل في عددها سكان دول بأكملها . إن هذا العنف الاقتصادي خطير ولكنه ليس مرئيا وواضحا مثل العنف العسكرى .

إن عملية « درع الصحراء » تتجاوز نفقاتها المليار دولار شهريا ، ولاتملك الولايات المتحدة التي تعاني من عجز شديد في موازنتها ما يجعلها تستطيع القيام بدور الحارس المطلوب لحفظ الأمن في العالم . بل إن بوش أرسل وزير ماليته ليجمع المساعدات من الحلفاء الأغنياء وفي الواقع أنه وضع يدعو الى السخرية ، هذا المزيج الغريب من القوة العظمى والشحاذة . وكذلك الاتحاد السوفيتى الذى لا يكاد يجد قوت يومه . موقف غريب بالفعل « فقر الأقوياء » الذين يقومون بدور حراس الأمن على الأرض !!

وقد أقدمت الولايات المتحدة بمفردها على مبادرة التدخل في الخليج ثم طالبت حلفاءها بالمساهمة ، ولكنها لكى تحصل على المساعدة المالية يجب أن تقبل إشتراكهم في إتخاذ القرار . إذن لكى يقوم بوش بأى عمل عسكرى حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز إستخدام القوة ضد العراق لابد أن يوافق حلفاؤه على ذلك .

ومع ذلك فإن هذه الأزمة الرهيبة قد يكون لها جانب مفيد سواء بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة للعالم كله . فمن جهة يمكن أن تساعد على إتمام الاتفاق بشأن تقييد بيع السلاح ، ومن جهة أخرى تطرح نظاما جديدا للتحكيم الدولى لحل هذا النوع من الخلافات الحدودية وغيرها . ولكن هل سيتم تزويد هذا الحارس بجميع الامكانيات التي تساعد على علاج الفوضى السائدة في العالم . إن التفاوت الضخم بين الشمال والجنوب سيتفاقم أكثر وأكثر مع إنتشار التكنولوجيا في العالم المتقدم في القرن الحادى والعشرين ، وستزداد الدول الفقيرة فقرا وتزداد الدول الغنية غنى وإزدهارا في الوقت الذى تتفشى فيه المجاعات في كثير من دول الجنوب وتزداد نسبة الوفيات بين الأطفال بصورة مفرغة وتتهب ثروات هذه الدول ومواردها الطبيعية من قبل الأنظمة الفاسدة والحكومات الدكتاتورية .

إن مثل هذه الفوضى لاتثير فقط مشكلة أخلاقية كما يقال دائما وإنما هي تثير أمرا أخطر من ذلك بكثير ، إنها تهز استقرار مناطق استراتيجية بالغة الأهمية وتهدد أمن وسلام العالم كله . بالاضافة الى عامل آخر بالغ الخطورة هو الزيادة السكانية الضخمة التي تهدد بمضاعفة عدد سكان العالم خلال ربع قرن وهذه الزيادة تحدث معظمها في الجنوب . إن الدول المتقدمة تشكل بالكاد ربع سكان الأرض وتستهلك ٨٠٪ من الدخول العالمية ، وسيتفاقم عدم التوازن الحالى بشكل أخطر مع الزيادة السكانية المتوقعة في الدول الفقيرة .

إن نظاما دوليا جديدا يسمح بإستمرار هذه الأوضاع سيؤدى الى أوحش العواقب ويفجر أخطر الصراعات . ولا يوجد أى حارس مهما كان يستطيع أن يتحاشى هذه النتائج . إن الأمر يستلزم رجال دولة أقوياء ينظرون الى أبعد من الأزمة الحالية وأبعد من الأوضاع الراهنة ويملكون الجرأة والقدرة على القيام بتغيرات إقتصادية جذرية ومبتكرة ، رجال يستطيعون تخطى المصالح الفورية ليحققوا المصالح الدائمة في مستقبل آمن ومستقر .

إن نظرة الى الوراء يمكن أن تفيدنا وتثبت لنا أن الأحداث تكرر نفسها دون أن نستخلص منها العبرة اللازمة . فمثلا قام البرلمان الايرانى عام ١٩٥١ بتأميم بتروله عندما وجد أن عائداته غير كافية وكانت الشركة البريطانية الايرانية قد إقترحت نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪ . وقامت قيامة العالم الغربى وإعتبر أن هذا التصرف تحديا سافرا وأراد أن يلحق إيران دراسا لن تنسأه وعملت الحكومات قصيرة النظر على إجهاض هذا التطور ، وراحت المخابرات الأمريكية تزعم بأنها إستطاعت إسقاط نظام مصدق . وكتب إيزنهاور في مذكراته أن المشكلة قد إنتهت وأن الأمن والنظام مستتباً في إيران ، ومع ذلك وصلت نسبة الحقوق الايرانية في

politique internationale

L'Après-Saddam Hussein

John B. Kelly

Politique Internationale No. 49 Automne
1990

ما بعد صدام حسين جون ب كيللي

● يحاول هذا المقال وضع تصور لما بعد أزمة الخليج وما يجب ان تكون عليه السياسة الأوروبية في منطقة الخليج . وهو مقال يعبر عن وجهة نظر استعمارية عنصرية ومنحازة تماما ضد الدول العربية . وكاتب هذا المقال مؤرخ علاقات دولية ومتخصص في العلاقات بين الدول الغربية والشرق الأوسط ، وله بضع مؤلفات في هذا الموضوع منها « بريطانيا والخليج الفارسي » و « الغرب والخليج والسعودية » .

ومن وجهة نظر الكاتب فان أسباب الأزمة الحالية تعود الى بداية السبعينات عندما تخلت بريطانيا عن حماية الخليج وهي العملية التي كانت تمارسها على مدى قرن ونصف من الزمان ، فقد كانت هذه الحماية كفيلا بفرض النظام في المنطقة وحماية الأجانب المقيمين هناك وتأمين الملاحة الى جانب سيطرتها على أطماع الدول الكبرى في المنطقة مثل ايران والسعودية والعراق . ألم تقف بريطانيا العظمى في وجه اطماع ايران الإقليمية في البحرين ؟ ألم تكن هي التي تصدت للسعودية ومنعتها من قلب نظام الحكم في ابوظبي وسلطنة عمان ؟ ألم تقم أيضا بمحاربة ادعاءات العراق واطماعها في الكويت عام ١٩٦١ ؟ كما يعود الفضل لبريطانيا العظمى في الحفاظ على مصالح ومكاسب شركات البترول الغربية وتوفير جو من الامان الكافي لممارسة وتطوير انشطتها في الخليج .. ماذا حدث بعد ذلك ؟ رحل البريطانيون عن الخليج وبدأ الحلفاء الغربيون في البحث عن قوى اقليمية لرعاية مصالحهم هناك ، وتم اختيار ايران والسعودية للقيام

وأخيرا يقول الكاتب الذي يعبر عن وجهة النظر السائدة في أوروبا من أحداث الخليج إذا كان الهدف من كل هذا هو تهيئة مناخ من الاستقرار أمام هذه المنطقة الحيوية من العالم فلا بد من مد خطوط أخرى الى جانب الخط العسكري الذي مده بوش على الرمال والذي لا يجب أن يتخطاه العراق .

أولا : خط سياسي يستبعد الدول التي تستخدم داخلها نفس أساليب القمع والقهر التي يستخدمها العراق لأن ذلك يجعلها غير جديرة بفرض النظام والعدالة . إن الديمقراطية الغربية قد قبلت طوال فترة الحرب الباردة أشنع أنواع الدكتاتوريات كشركاء لها في الدفاع عن العالم الحر ضد الشيوعية . ولم يكن المطلوب من هذه الدول إحترام حقوق الانسان وإنما إحترام حرية المشروعات وحرية الأسواق !!

ثانيا : مد خط إقتصادي ، فاستمرار الفوارق الشاسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أمر خطير جدا بالنسبة للسلام العالمي ولا يقل خطورة عن إنتهاك حدود الدول . وقد أعلن بوش أمام الكونجرس أن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن مصالحها الحيوية المشتركة . ولكن في ظل الفوضى الاقتصادية السائدة نجد أن هذه المصالح « المشتركة » بالنسبة للبعض ليست كذلك بالنسبة للبعض الآخر ، إن العالم بحاجة الى تعريف جديد للمصالح المشتركة ولن يكون ذلك الا عن طريق إعادة النظر في الموقف الاقتصادي بشكل ثوري وفعال .

إن كثيرا من الخبراء السياسيين والاقتصاديين قد قدموا مرارا دراسات ومقترحات حول نظام إقتصادي جديد ينهض بدول الجنوب ويحل مشكلاتها ، ولكنها كانت تصطدم دائما بعقبات كثيرة ومسئولين لا ينظرون الى بعيد ولا يهتمون الا بمصالحهم المباشرة . بل إن فرانك كوروفيجليو أحد أعلام الاقتصاد الايطاليين قد قدم اقتراحا مبتكرا منذ بضع سنوات بإنشاء صندوق مشترك لتنمية منطقة الشرق الأوسط برأس مال ١٠ مليار دولار وهدفه إستخدام أفضل للبترول ودولارات . وأكد بعد حسابات دقيقة أن إنخفاض أسعار البترول سيسمح لأوروبا بتوفير ما قيمته ٥٠ مليار دولارا سنويا . ولكن للأسف لم يعر المسئولون إنتباها الى هذا الاقتراح الممتاز . فهل نندهش اليوم لهذا العجز وعدم القدرة على الرؤية المستقبلية السليمة ؟ كان يمكن الاستعداد لمواجهة كارثة الخليج ونزع الفتيل عنها في الوقت المناسب أما اليوم فسنضطر الى الارتجال لمواجهة الرد عليها . ومما لاشك فيه أن هذا الرد سيكون عسكريا . إن إنتصارا عسكريا على العراق حتى لو كان كاملا سيؤدي الى مأساة وسيبعد فرص السلام الشامل عن المنطقة أكثر من أي وقت مضى .

الدولى وأداب المعاملة بين الدول يقول عنها الكاتب انها مفاهيم غربية لاتفهمها الدول العربية ، كما يتهم الدول الغربية بالقضاء على هبة القانون فى الشرق الأوسط وذلك عندما عجزت عن فرض احترام حقوقها التى كانت محل خلاف مع الدول العربية ، فهل بعد ذلك ننتظر من صدام احترام القانون الدولى ؟ ان العراق لن يخضعه سوى قوة السلاح . ويجب على الاوروبيين ان يتخذوا المبادرات الكفيلة بوضع حد نهائى وليس وقتيا للاضطرابات التى هزت استقرار المنطقة على مدى حقبتين من الزمان ، ووقف الارتفاع الجنونى فى اسعار البترول . وكذلك يجب ان يذكر الغرب حقيقة هامة جدا هى ان ايران والعراق والسعودية والكويت قد تجاهلت خلافاتها مرات عديدة لتتفق على رفع اسعار البترول الى ارقام فلكية . وقد أكد سلوك هذه الدول فى عامى ٧٠ - ٧١ انها لايمكن ان تكون مسئولة عن أمن الاحتياطيات البترولية فى الخليج ، وهى الاحتياطيات التى مازالت تشكل مكاسب ومزايا بالغة الأهمية . وقد تسعى قوى اخرى للاستفادة من هذه المكاسب . فمثلا الاتحاد السوفيتى المشغول حاليا بمشكلاته الداخلية قد يسعى فى المستقبل الى السيطرة على بترول المنطقة . لذلك يجب ان تقوم أوروبا بمسئولية السيطرة على بترول الخليج لأنها تعتبر مؤسسة الصناعة البترولية فى الشرق الأوسط .

مستقبل أمن الخليج : خيار عربى أم دولى ؟

● لقد تحدث وزير الخارجية الامريكى أمام الكونجرس عن اتفاق أمن اقليمى يعمل على حفظ السلام فى الخليج بعد انتهاء الأزمة . ووضح من خلال الزيارات التى قام بها الى العواصم العربية المختلفة انه يفكر فى ضم دولة أو اكثر الى هذا المشروع . بمعنى آخر ان الولايات المتحدة تفكر فى التصرف من وراء واجهة عربية . ولكن هذا المشروع ليس خاليا من العيوب ، فنتائج اتفاقات الأمن التى عقدت فى الشرق الأوسط غير مشجعة على الاطلاق . بالإضافة الى ان الدول العربية معروفة بعدم ثباتها . ومشاغراتها المستمرة . أولا ان السعودية وهى أول دولة تفكر فيها الولايات المتحدة وتعتمد على تعاونها معها لن تقبل بوجود « كفار » على أرضها وهى الأرض المقدسة ، وهذا الوجود وحده كفيل بهز استقرار المنطقة واستفزاز القوى الاسلامية المتطرفة فى العالم العربى . لذلك يبدو اشتراك السعودية فى حلف أمن اقليمى مع قوى غربية أى مسيحية أمرا غير مأمون الجانب . وحتى لو استطاع السعوديون التقلب على مخاوفهم فهل من مصلحة الولايات المتحدة ان تضمها الى مثل هذا الاتفاق ؟ ولا يجب ان ننسى ان السعودية ليست محبوبة من جاراتها فى الجزيرة العربية لان لديها مطامع اقليمية فى اليمن وسلطنة عمان وامارة ابوظبى فاذا تحالفت واشنطن والرياض رسميا ستخشى دول الجزيرة العربية من نتائج هذا التحالف .

بهذا الدور وكانت الحكومات الغربية مقتنعة بأن نوايا دول الخليج طيبة وان البترول سيستمر فى التدفق والوصول اليها باسعار معقولة ، فماذا كانت النتيجة . بدأت هذه الدول تناور من اجل رفع الاسعار ، والفت امتيازات الشركات البترولية واممت ممتلكاتها ، بل هددت هذه الدول بفرض الحظر على البترول . وقد تصرفت الحكومات الغربية بجبن شديد فى مواجهة هذه التهديدات ورضخت لارادة هؤلاء الاثرياء الجدد الذين شجعهم هذا الجبن على المزيد من المبالغات .

وقد ضاعف من الاثار السيئة لهذه السياسة الغربية الغبية قيام بعض الدول الغربية ببيع كميات كبيرة من الاسلحة المتطورة والطائرات المقاتلة لدول الخليج ، ولم تكلف هذه الدول خاطرها بالسؤال عن الاسباب الحقيقية وراء هذا النهم لحيازة أدوات الموت الحديثة . بل ان فرنسا عقدت مع النظام البعثى العراقى اتفاقيات لتزويده بالاسلحة المتطورة مقابل الحصول على البترول العراقى . وعندما اندلعت الثورة الايرانية الاسلامية قلبت موازين الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة التى كانت ترتكز على دعائمين هما ايران والسعودية . ثم انفجرت الحرب الايرانية العراقية فوقف الغرب الى جانب صدام حسين وراح يملأ ترساناته بأسلحة الدمار من كل لون ، بل ان القوى الغربية قد تجاهلت عامدة أعمال صدام حسين الوحشية وخاصة تجاه الاكراد وتسابقت الى تزويده بالسلاح الذى يهددها به اليوم . ولا غرابة بعد ذلك ان ينظر صدام باحتقار الى الغرب ويشعر بأنه حر يفعل مايشاء بما فى ذلك ابتلاع الكويت .

أوروبا فى مواجهة مسئولياتها :

● ان قرارات مجلس الأمن وتصريحات الزعماء الاوروبيين توحى جميعها بان الهدف الوحيد من الحظر الاقتصادى ونشر القوات فى الخليج هو اجبار العراق على الانسحاب من الكويت . ولكن هل هذا هو الهدف فعلا ؟ فى الواقع ان القضية الاساسية التى تحجب ماعداها من القضايا هى تأمين الاحتياطيات البترولية فى الخليج واستمرار توافرها فى متناول يد الدول الاوروبية وبقية العالم ايضا . حقا ان عودة الكويت واستقلالها أمر بالغ الأهمية لاسباب مبدئية ولكن عودتها ستمنع نظام بغداد من استغلال بترولها وثرواتها لتحقيق اطماعه التوسعية فى العالم العربى ورغبته فى السيطرة على بترول الخليج كله . ان التهديد الحقيقى لأمن الخليج وبتروله يأتى من العراق ، اذن الأمر لايتعلق بانقاذ الكويت من السيطرة العراقية فقط ، وانما يتعلق بالقضاء على التهديد العراقى ذاته . وقد ترددت الاحاديث طويلا حول القوانين الدولية وعدم شرعية الاستيلاء على الاراضى بالقوة وضرورة احترام ميثاق الامم المتحدة والخضوع لقرارات مجلس الأمن . وكل هذا جميل ولكنه لايجدى عندما يكون التعامل مع شخص مثل صدام حسين . ان القانون

ويجب التفكير الآن في سبب لوجود حلف الاطلنطي ، ولن يوجد سبب أفضل من الدفاع عن مصالح العالم الحر في الشرق الأوسط ، انها مهمة ممكن ان تتم بنجاح تام من خلال قوة بحرية وجوية تساندها قوة مرابطة تتمركز على مقربة . أن القوة البحرية قد سمحت لبريطانيا بالسيطرة على الخليج لمدة قرن ونصف . وهذه القوة البحرية تتميز بكونها بعيدة عن انظار السكان وبذلك تستطيع الانتشار دون ان تشكل عاملا استفزازيا بالنسبة لشعوب المنطقة . ومما لاشك فيه ان تحقيق هذا المشروع سيتطلب تسهيلات جوية وأرضية ولكن هذه التسهيلات يمكن الحصول عليها بسهولة خاصة بعد القلق الذي اثاره العدوان العراقي على الكويت . ونذكر منذ عشرين عاما ان البحرين والامارات العربية وسلطنة عمان لم تكن مرجحة بتخلي بريطانيا عن مواقعها في المنطقة ولا يوجد مايدعو الى التفكير انها لن تقدم التسهيلات اللازمة لحلف الاطلنطي أو لقوات أوروبا الغربية . ان الدول البترولية الصغيرة - رغم أحاديث الوحدة العربية والأخوة تخشى من الدول الكبيرة في المنطقة وتفضل استضافة قوات غربية عن قوات عربية في بلادها .

وإذا افترضنا ان القوى الغربية ستقدم فعلا على هذه المبادرة ، فيجب في هذه الحالة ان تمتنع تماما عن بيع الاسلحة الحديثة الى الخليج وان تطرح فكرة نزع سلاح المنطقة تدريجيا . ان القضاء على ترسانات السلاح العراقية سيجعل من حياة هذه الترسانات أمرا غير مجد . ان هذا السلاح لم يوفر الأمن للدول التي امتلكته خلال الحقتين الاخيرتين ولن يفعل في المستقبل . ولو كانت دول الخليج قد تزودت بأنواع الاسلحة التي تلزمها فقط لما حدثت الخسائر الفادحة التي شهدتها المنطقة خلال الصراع العراقي الايراني ، ولما أقدم العراق على فعلته واصبح قادر على تهديد العالم بهذه الصورة . وفي مفارقة طريفة جدا يطرح الكاتب فكرة يقول عنها « خطوة أخيرة يجب اجتيازها لتحقيق الامن في الخليج » وهي تقطيع أوصال العراق ! فالدولة العراقية هي بناء غير طبيعي صنعه البريطانيون لخدمة أغراضهم واستخدموا فيه ثلاث ولايات عثمانية هي بغداد والبصرة والموصل . ان تركيا تطالب بالموصل التي تشتمل على اهم حقول البترول وتشكل موطن اكراد العراق ، هؤلاء الاكراد الذين قاسوا الأهوال على يد النظام العراقي لمدة نصف قرن . ويقترح الكاتب سلخ الجزء الشمالي أي ولاية الموصل القديمة والحاقيها بتركيا ، على ان يمنح الاكراد حكما ذاتيا . أما عائدات البترول في هذه المنطقة فتقسم مناصفة بين الاكراد والاكرد . وهكذا يحرم النظام الصدامي من مصادره المالية التي قد تساعد على تكرار ما فعل وفي الواقع ان اقتراح الكاتب هو أبلغ رد على « حقوق العراق التاريخية » في الكويت !!

بل يمكننا التنبؤ بأن السعودية ستكف فور انتهاء الازمة عن تمويل العملية العسكرية وستطالب الولايات المتحدة بالخروج من البلاد بنفس السرعة التي جاءت بها . وقد فكرت الولايات المتحدة في مصر ايضا كشريك في الحلف الاقليمي ولكن هذا الاختيار هو ايضا اختيار خاطيء . ان فكرة حلف اقليمي فكرة خاطئة من اساسها . وقد اتجه التفكير الى قوة متعددة الجنسيات تحت اشراف الامم المتحدة كبديل اكثر منطقية . ولكن هذه القضية ستثير فور طرحها موجة واسعة من المعارضة لان تكوين هذه القوة سيصبح مصدرا لجدل لاينتهي فمثلا ستطالب دول مثل الهند وباكستان بلعب دور في هذه العملية بحجة انها قوتان اسيويتان كبيرتان ، وتجاوران الخليج . وستطالب دول اخرى كثيرة بنفس الشيء وتقدم اسبابها الخاصة . وستصبح القوة متعددة الجنسيات موضع خلافات ومناورات داخل الجمعية العمومية .

لذلك لا يوجد سوى حل واحد لهذه المشكلة هو ان تقوم دول أوروبا الغربية بمهمة حفظ الامن في الخليج ، نظرا لان مصالح الدول الأوروبية هي التي تتعرض للتهديد في الخليج اكثر من مصالح الولايات المتحدة ، رغم ان الولايات المتحدة هي التي تتحمل العبء الأكبر في هذه العملية في الوقت الحالي . وقد يتردد الامريكيون في اعطاء هذه المسؤولية للاروبيين خاصة بعد ان بذلوا جهودا كبيرة وبعثوا بقوات كثيرة الى الخليج ومع ذلك ربما يرحبون بالفكرة لان الرأي العام الامريكي مضاد لاي تدخل امريكي أو التزام عسكري من أي نوع في اسيا وخاصة الالتزامات ذات المدى غير المحدد .

بالاضافة الى وجود سبب اخر يحث الاروبيين على اتخاذ هذه المبادرة : وهو احتمال عدم انسجام مصالحهم مع المصالح الامريكية في المستقبل . وفي الواقع لم تكن هذه المصالح منسجمة في الماضي ، وكانت الولايات المتحدة تتصرف كخصم اكثر من حليف في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا فكانت تقف الى جانب الدول العربية وايضا ايران في خلافاتها مع هاتين الدولتين . ورغم ان هذا الجو قد اختلف تماما في الوقت الحالي الا ان أوروبا لايجب ان تتجاهل دروس الماضي . ان بترول الخليج يعتبر شيئا حيويا وأساسيا بالنسبة لصحة الاقتصاد الأوروبي ، بعكس الولايات المتحدة التي تعتبر هذا البترول مصدرا مريحا للإمداد وليس مسألة حياة أو موت .

وفي الواقع يوجد هيكل سياسي وعسكري قائم بالفعل ويمكن في اطاره وضع نظام للامن في الخليج : وهو حلف الاطلنطي . ان السلام قد بدأ يسود القارة الأوروبية أخيرا ، والاتحاد السوفيتي وحلفاؤه لديهم من المشاكل السياسية والاقتصادية مايكفي لانشغالهم في المستقبل .

سبتمبر ١٩٩٠
أكتوبر ١٩٩٠

شَهْرِيَّات



سبتمبر ١٩٩٠

خسائر محتملة يمكن ان تحدث لها في المستقبل .

٢٧ . أعلن ديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي ان اسرائيل ليست مستعدة للتخلي عن سياستها الاستيطانية في الاراضي المحتلة أو عن الاراضي التي تحت سيطرتها .

: استدعت اسرائيل ٥٥ الف جندي احتياطي بقواتها الجوية لزيادة التعزيز العسكري بسبب تهديد صدام حسين بضربها .

ألمانيا الشرقية :

٢ : صرح متحدث حكومي في برلين الشرقية بأن القوات العراقية قامت باعتقال سفير ألمانيا الشرقية في الكويت المحتلة ونقله الى بغداد عقب خروجه من مقر سفارة بلاده بحثا عن الطعام لدى سفارة ألمانيا الغربية .

١٢ : أعلن وزير دفاع ألمانيا الشرقية ان ملقات المخابرات العسكرية الألمانية الشرقية قد أعدمت وان ادارة التجسس العسكري قد أغلقت في ٢١ مارس الماضي .

١٥ : أعربت الشرطة الجنائية المركزية في ألمانيا الشرقية عن شكوكها في ان السفارة العراقية في برلين الشرقية تقوم بتخزين الأسلحة والذخائر .

٢٤ : انسحبت ألمانيا الشرقية من حلف وارسو .

ألمانيا الغربية :

١١ : أصدرت وزارة المالية بألمانيا الغربية بيانا ذكرت فيه انها ستدفع للاتحاد السوفيتي مبلغ ١٢ مليار مارك (٧,٥ مليار دولار) لتغطية نفقات عملية انسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية على مدى السنوات الأربع القادمة) .

١٤ : أعلنت حكومة بون انها زودت واشنطن بقائمة سفن تجارية يمكن استخدامها

البيوت والمدارس .

٢٠ : أعلن وزيراً خارجية الاتحاد السوفيتي واسرائيل في الأمم المتحدة بنيويورك اقامة علاقات قنصلية بين البلدين .

أثيوبيا :

٦ : تعهد الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاميريام بدعم بلاده لدول الخليج في مواجهة التهديدات العراقية .

اسبانيا :

٢٥ : أعلنت اسبانيا وايطاليا اقتراحا بتشكيل منظمة جديدة تختص بمسائل الأمن في الشرق الأوسط على غرار منظمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

اسرائيل :

٢ : كشف مسئول اسرائيلي النقاب عن ان الهجرة اليهودية لاسرائيل بلغت في شهر أغسطس ١٩٩٠ أعلى مستوى لها منذ انشاء اسرائيل جديدة وصلها ١٨٨٢٤ مهاجرا من بينهم ١٧٤٨٤ من الاتحاد السوفيتي ويصبح عدد المهاجرين منذ بداية العام ٩٣٧٦٠ مهاجرا .

٤ : أصدرت هيئة الاذاعة والتلفزيون الاسرائيلية تعليمات باستخدام الأسماء العبرية بدلا من العربية للمدن والقرى الفلسطينية في الاراضي المحتلة والمناطق العربية داخل اسرائيل .

٦ : أعلن ديفيد ليفي وزير الخارجية

ان الولايات الأمريكية وافقت على تزويد اسرائيل بصواريخ ياتريوت المضادة للصواريخ و١٥ طائرة من طراز ان ٥١ المقاتلة وطائرات هليكوبتر مقابل الأسلحة الأمريكية للسعودية .

٢٢ : صرح عدد من كبار المسؤولين الاسرائيليين بأن مكاسب اسرائيل الحالية من أزمة الخليج تفوق أية

الاتحاد السوفيتي

١٢ : أبرم وقع وزراء خارجية الحلفاء الأربعة الكبار في الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا مع وزيرى خارجية دولتي ألمانيا معاهدة (٤ + ٢) التاريخية التي تفسح الطريق أمام الوحدة الألمانية وتعيد السيادة الكاملة للشعب الألماني على دولة ألمانيا الموحدة .

١٢ : وقع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية بالأحرف الأولى على معاهدة لاقامة علاقات تعاون وحسن جوار بينهما . وتلقت موسكو وعدا من بون بالحصول على ٩,٥ مليار دولار مقابل موافقة موسكو على توحيد ألمانيا .

١٤ : استقبل الرئيس السوفيتي جورباتشوف وزيرى المالية والعلوم الاسرائيليين لبحث مسائل تتعلق بالمصالح المتبادلة .

١٥ : أعلن وزير الدفاع السوفيتي أنه لن يدعى عسكريون عراقيون جدد لتلقى التدريب في الاتحاد السوفيتي .

١٧ : اتفق الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

٢٠ : أصدر برلمان جمهورية روسيا قرارا بأغلبية ساحقة يطالب الحكومة السوفيتية برئاسة ريچكوف بالاستقالة .

٢٤ : وافق مجلس السوفييت الأعلى على قانون يقر تحويل الاقتصاد السوفيتي الى نظام السوق الحرة كما وافق على منح الرئيس السوفيتي جورباتشوف سلطات جديدة لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وحفظ الأمن في البلاد .

٢٦ : وافق البرلمان السوفيتي على مشروع قانون يقضى بتخفيف القيود الصارمة التي فرضت على الأنشطة الدينية في

واحد فقط من تقديمه استقالته . كما انتخب المؤتمر هيئة رئاسية جديدة للحزب ومجلسا أعلى مكونا من ١٥٠ عضوا .

: قرر الحزب الاشتراكي تغيير شعاره ورمزه التقليدي ليكون وردة حمراء انيقة بدلا من النجمة الحمراء .

بولندا :

٢٢ : وافق البرلمان البولندي على اجراء انتخابات رئاسية في البلاد في ديسمبر القادم وحل مجلسيه النواب والشيوخ في مارس القادم لتمهيد الطريق امام اجراء انتخابات عامة حرة جديدة .

٢٥ : قررت بولندا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

تركيا :

٤ : ٥ قررت الحكومة التركية التقدم بطلب الى البرلمان التركي بمنحها حق ارسال قوات عسكرية الى الخارج او استقدام قوات اجنبية للبلاد اذا انقضت الضرورة ووافق البرلمان على الطلب واحتفظ لنفسه بحق اعلان الحرب .

٥ : ذكرت مصادر الخارجية التركية ان تركيا عززت دفاعاتها بالقرب من العراق بمزيد من القوات والصواريخ ارض - جو .

١٥ : وصلت الى تركيا طائرتا استطلاع امريكيتان من طراز اواكس للمشاركة في المحليات المراقبة بقطاع التركية العراقية .

١٦ : قررت تركيا مد فترة السماح بوجود طائرتا (اف ١١١) الامريكية في قاعدة انجليريك التركية الى اجل غير مسمى .

١٨ : قررت الحكومة التركية مد العمل باتفاق الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك مع الولايات المتحدة حتى ديسمبر من العام القادم .

تشاد :

٣ : ذكرت مصادر دبلوماسية في نجامينا ان تشاد وليبيا قد اhaltا النزاع بينهما على الحدود الى محكمة العدل الدولية .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٥ : قررت تشيكوسلوفاكيا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان العاصمة التشكية براغ ستصبح محطة لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل والاراضي المحتلة .

تونس :

٣ : أعلن الشاذلي القليبي - تونسي الجنسية - استقالته من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية .

اقتصاديا من أزمة الخليج وتصل الى ٩.٣ مليار دولار .

١٢ : أدان البرلمان الأوروبي الغزو العراقي للكويت وحجز الرعايا الأجانب كرهائن واعرب عن تضامنه مع الكويت .

: قررت الحكومة الايطالية تقديم ١٥٠ مليون دولار لمصر والاردن وتركيا تعويضا لها عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج .

١٤ : أعلنت الحكومة الايطالية انها سترسل سفنا وطائرات مقاتلة للخليج لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة .

١٦ : قررت ايطاليا طرد المحقق العسكري العراقي بالسفارة العراقية في روما كما حظرت على جميع الدبلوماسيين العراقيين بايطاليا مغادرة روما الا باذن مسبق .

٢١ : أعلنت وزارة الخارجية الايطالية ان حكومة ايطاليا ستقدم لمصر خلال العام المالي الحالي منحة تقدر بحوالي ١٥٠ مليون دولار امريكي بسبب الاضرار التي لحقت بمصر بسبب أزمة الخليج .

٢٢ : تلقى وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة وثيقة من وزير الخارجية الايطالي تتضمن مقترحات بصياغة خطة جديدة تمنح المجموعة الأوروبية دورا فعالا في حماية السلم والامن الدوليين .

باكستان :

٢٠ : أكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس اركان الجيش الباكستاني ان القوات المسلحة الباكستانية لا تعترف بالسيطرة على الحكم في البلاد او اعاقا الانتخابات العامة وأكد رفض الجيش التدخل في الشؤون السياسية .

البحرين :

٢٨ : أعلن في نيويورك عن قيام علاقات دبلوماسية بين البحرين والاتحاد السوفيتي وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفراء (جاء ذلك في بيان مشترك عن اجتماع وزيري خارجية البلدين) .

البرازيل :

٢٢ : قررت البرازيل بيع ١٠ آلاف صاروخ أرض أرض قصير المدى للسعودية بمبلغ ٧٠ مليون دولار .

بلجيكا :

٢١ : قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠.٥ مليون دولار .

بلغاريا :

٢٥ : أعاد المؤتمر العام للحزب الاشتراكي الحاكم « الحزب الشيوعي سابقا » الكسندر لبلوف زعيما للحزب بعد يوم

في نقل القوات الامريكية الى الخليج وتضم عشرات السفن .

١٥ : قررت المانيا الغربية تقديم ملياري دولار للمساهمة في نفقات القوات الامريكية في الخليج ومساعدة الدول المتضررة وهي مصر والاردن وتركيا .

١٨ : أعلن المستشار هلموت كول والرئيس الفرنسي ميتران تصميمهما على العمل معا لخلق اتحاد كونفيدرالي في أوروبا .

١٩ : دعت الحكومة الالمانية الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بجزء من قواتها على الاراضي الالمانية موضحة ان لذلك أهمية خاصة بالنسبة لحلف الاطلنطي .

٢٥ : وافقت حكومة بون على الافراج عن مليون مارك لمصر كمساعدات عاجلة .

٢٩ : أصدرت المحكمة الدستورية في المانيا الغربية حكما بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي ستجرى على أساسه اول انتخابات برلمانية في تاريخ المانيا ايران الموحدة في الثاني من ديسمبر القادم .

١٠ : وافقت ايران على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق بناء على طلب قدمه طارق عزيز وزير الخارجية العراقي اثناء زيارة قام بها لايران .

١٢ : زار السفير منير زهران مدير ادارة المنظمات الدولية بالخارجية المصرية طهران في اول زيادة من نوعها منذ عام ١٩٧٩ لتقديم التعازي في وفاة الامام القمي احمد كبار رجال الدين الايرانيين .

١٥ : طالب مجلس الأمن القومي الايراني العراق بسحب قواته من الكويت وأكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٢٢ : زار الرئيس السوري حافظ الأسد ايران وهي الأولى منذ قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ .

٢٢ : أعلن التلفزيون الايراني ان ايران حصلت على عدد من القاذفات السوفيتية المتقدمة الصنع من طراز ميغ ٢٩ بمقتضى اتفاق تم توقيعه بين البلدين .

٢٥ : اتفقت ايران وسوريا على اقامة نظام أمن جماعي يضم دول المنطقة لحماية الأمن في الخليج .

٢٧ : أعلنت ايران رسميا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا .

٣٠ : قررت ايران وموريتانيا استئناف علاقاتهما الدبلوماسية .

ايطاليا :

٧ : قرر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية في اجتماعهم بروما تقديم مساعدات عاجلة ومتوسطة الاجل لكل من مصر وتركيا والاردن التي أضيرت

- ١١ : أعلنت تونس عدم التزامها بقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الأمانة العامة للجامعة بكافة اداراتها واجهزتها من تونس الى مقرها الدائم بالقاهرة .
- ٢٤ : استأنفت تونس وإيران العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة استمرت ثلاث سنوات .
- الجزائر :**
- ٢ : تمت الموافقة على حزب التجمع العربي الاسلامي ليصبح حزب المعارضة السابع والعشرين في الجزائر .
- ٣ : صرح وزير خارجية الجزائر ان وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي وافقوا على مقترحات تساعد على حل أزمة الخليج ترفض استخدام القوة وتطالب بالحفاظ على الشرعية الدولية .
- ٩ : عقدت في مدينة حانيت بجنوب الجزائر قمة رباعية شارك فيها الرؤساء الجزائري الشاذلي بن جديد والليبي معمر القذافي والمالي موسى تراوري والنيجيري عل سايبو لوضع تصور مشترك لتنمية المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الأربعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . كما بحثوا مشكلة قبائل الطوارق المنتشرة في الشمال الأفريقي بين الدول الأربع .
- ١٨ : وافق الرئيس الجزائري بن جديد على مطالب احزاب المعارضة بتعديل قانون الانتخابات قبل اجراء اول انتخابات حرة بالجزائر والتي من المقرر ان تتم في الربع الأول من العام القادم .
- ٢١ : أعلن مولود حمروش رئيس وزراء الجزائر ان بلاده ستعمل بنظام الاقتصاد الحر مع بداية العام الجديد .
- ٢٧ : عاد الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بيللا الى الجزائر بعد ٩ سنوات امضاها في المنفى وطالب باستقالة الحكومة الجزائرية وتشكيل حكومة انتقالية وطنية تعد للانتخابات العامة المبكرة في نهاية مارس ١٩٩١ .
- الجمهورية العربية الليبية :**
- ١ : أعلن العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية مبادرة سلمية جديدة لحل الأزمة في الخليج تقوم على انسحاب العراق من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة واحلال قوات عربية واممية مكانها .
- : وقع العقيد القذافي والفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في السودان القرار التنظيمي الاساسي للأمانة العامة للتكامل العربي الليبي السوداني .
- ٢ : أعلن العقيد معمر القذافي ان ليبيا لن تحظر ارسال المواد الغذائية للعراق في اطار العقوبات الدولية ضد العراق .
- ١١ : أعلن العقيد معمر القذافي ان الطوارق الذين يتسبون في وقوع مشاكل بين كل من ليبيا والجزائر ومالي والنيجيري هم من أصل ليبي وناشدهم العودة للوطن الأم ليبيا وتشكيل مؤتمرات شعبية على الطريقة السائدة في ليبيا لتقرير مصيرهم حتى يتجاوزوا محتتهم الحالية .
- ١٣ : أكد مصدر مسئول في ليبيا حرص بلاده على الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كافة الدول الأفريقية وعدم التدخل في شئونها الداخلية مشيراً الى ان ليبيا لم ولن تقدم أي دعم أو مساعدة لأي عمل يهدف الى الأضرار بأمن هذه الدول او النيل من سيادتها . كما نفى اشترك ليبيا في محاولة اثارة تمرد في مالي .
- ١٧ : دعا ابراهيم الجزار عضو المؤتمر الشعبي الليبي الى القيام بعمليات انتحارية ضد القوات الامريكية في السعودية والخليج على غرار ما حدث للمارينز في لبنان .
- جمهورية مصر العربية :**
- ١ : أكد مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية التي عقدت بالقاهرة بناء على طلب مصر - أكد قمتكه بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية اليها .
- ٤ : غادرت القاهرة الى دولة الامارات العربية المتحدة القوات المصرية التي تقرر ارسالها لدعم القدرات الدفاعية هناك في اطار التعاون العربي وتحت المظلة العربية .
- ٦ : قدمت المجموعة الاردنية مساعدات قيمتها ١٠ ملايين دولار لاغاثة المصريين العائدين من الكويت والعراق .
- ٨ : أعلن الرئيس حسني مبارك ان مصر تعزم مساعدة المملكة العربية السعودية بكافة الوسائل وتنوي ارسال قوات أخرى اليها قريباً .
- : استقبل الرئيس حسني مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وجان بيير ثيفيلنمان وزير الدفاع الفرنسي لبحث التطورات في الخليج .
- ١٠ : قرر مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته الطارئة بالقاهرة الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتباراً من تاريخ صدور القرار وتكليف الأمين العام بالنيابة بإبلاغ القرار رسمياً الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة والتنسيق مع دولة المقر (مصر) وتونسي بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها واجهزتها
- الملاحقة الى القاهرة في سوجد اقدناه ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ على أن تعدد مهلة النقل استثناء لبعض الادارات لفترة اضافية لا تتجاوز ٢١ ديسمبر ١٩٩٠ .
- ١٢ : سمحت السلطات المصرية لأسر المواطنين العراقيين العاملين بالقنصلية العراقية بالقاهرة بالسفر الى بغداد عن طريق عمان .
- : استقبل الرئيس حسني مبارك العقيد مصطفى الخروبي عضو مجلس قيادة الثورة الليبية .
- : أعلن انطونيوس كادليس وزير خارجية الأرجنتين الزائر ان الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم قرر وقف كل أشكال التعاون التكنولوجي في مجال السلاح وانتاج الصواريخ مع العراق وذلك منذ علم واكد امل بلاده في توثيق التعاون مع مصر في المجال التكنولوجي .
- ١٤ : تقرر منع العراقيين والكويتيين من دخول مصر الا بعد الحصول على تأشيرة دخول مسبقة وعدم السماح للفلسطينيين الذين لا يحملون وثيقة سفر مصرية بالدخول أما من يحملون وثيقة سفر مصرية فيشترط وجود تأشيرة مسبقة .
- : أكد متحدث باسم وزارة الخارجية ان العاملين بالسفارة العراقية بالقاهرة مسموح لهم بالسفر دون عائق اذا رغبوا في ذلك .
- ١٥ : ادانت مصر بشدة انتهاك القوات العراقية في الكويت لحركة سفارة فرنسا وغيرها من السفارات الغربية .
- ١٨ : انتخبت مصر نائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- : قرر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التقدم بشكوى الى المنظمات الدولية المعنية ضد الحكومة العراقية لاجبارها العمال المصريين في العراق على التطوع في الجيش العراقي .
- ٢١ : قررت مصر اغلاق مكتب الملحق العسكري العراقي بالقاهرة وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال اسبوع كما قررت الحكومة المصرية اعتبار عضوين دبلوماسيين بالسفارة العراقية غير مرغوب فيهما وطلبت مغادرتهم في نفس الفترة .
- ٢٢ : جرت في القاهرة مباحثات عسكرية ليبية لتدعيم التعاون العسكري بين البلدين .
- : صرح السفير الفرنسي بالقاهرة ان الرئيس الفرنسي ميتران وجه رسالة للرئيس مبارك تتضمن مساعدات

سمنتر بكاملها بعد أن أخذ على الحكومة عجزها في حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية . وتم تعيين محمود عواد المدر وهو من أبناء الشمال رئيسا للوزراء وكلفه بتشكيل الوزارة .
١٨ . وعد الرئيس الصومالي محمد سياد بري بإجراء الانتخابات التشريعية الحرة في فبراير القادم على أن يسبقها استفتاء خلال شهر أكتوبر القادم حول التعددية الحزبية .

الصين

١ . طالبت الصين والاتحاد السوفيتي بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لانتهاء أزمة الخليج وإيجاد تسوية عربية للأزمة أعلن ذلك عقب محادثات وزيرى خارجية البلدين في بكين .

٥ . صرح وزير خارجية الصين أن بلاده لن تشارك في عملية عسكرية بالخليج ولكنها مستعدة لمساعدة دول الخليج في تعزيز قواتها الدفاعية

العراق

١ : غادرت العراق اول مجموعة من النساء والأطفال الغربيين المحتجزين .

٢ : طالب العراق الدول التي لها العديد من الرعايا في العراق باتخاذ اجراءات عاجلة لضمان وصول الامدادات الغذائية للعراق مهددا بأنه لن يكون مسئولاً عما سيحدث لهم من جراء نقص الغذاء .
: صرح المتحدث عراقى بأن العراق لن يسمح للطائرات الاجنبية بالهبوط في العراق ما لم ترفع القيود المفروضة على شركة الخطوط الجوية العراقية بمقتضى قرار العقوبات الذى أصدرته الأمم المتحدة .

: كشفت صحيفة « دويرازيل » البرازيلية النقاب عن وجود اتفاق سرى بين العراق والبرازيل استطاع العراق بمقتضاه تطوير اسلحة نووية لديه .

٥ : دعا الرئيس العراقى صدام حسين مجددا الى شن حرب مقدسة ضد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية .

: زار طارق عزيز وزير الخارجية العراقى موسكو كما توجه طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء الى بكين لإجراء محادثات مع الزعماء السوفييت والصينيين حول التطورات في الخليج .

: وصل الى بغداد الملك حسين عاهل الاردن لاطلاع الرئيس العراقى صدام حسين على نتائج جولته التي شملت تسع دول عربية وأوروبية في محاولة لإيجاد حل لأزمة الخليج .

٦: امرت وزارة الدفاع العراقية باستدعاء الآلاف من جنود ضباط الاحتياط العراقيين الى وحداتهم .

تكون قاعدة كعمليات عسكرية صد طرف آخر .

١٢ : اشاد السيد أحمد عبدالرحمن المهدي امام الانصار بالسودان بالدور المصرى وبالتحرك القيادى البناء الذى يمار به الرئيس حسنى مبارك منذ تفجرت أزمة الخليج مما سيكون له أثر حاسم في تلافي الأحداث بما لا تحمد عقباه .

١٥ : حذر صندوق النقد الدول السودان من انه سيتم طرده من الصندوق ما لم يدفع ديونه المتأخرة منذ عام ١٩٨٤ والبالغة ١.٢ مليار دولار .

١٦ : أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي والامة والقوى الوطنية في السودان تأييدهم لسياسة الرئيس حسنى مبارك في الخليج .

١٨ : أكد السودان التزامه بقرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٩٨٢ الصادر بالاجماع والذي أعلن عن عودة الامانة العامة للجامعة العربية للقاهرة .

٢٢ : أكدت وكالة رويتر وقوع محاولة انقلاب ضد النظام العسكرى الحاكم في السودان قام بها صغار الضباط في الجيش السودانى .

٢٥ : عرض متمردو السودان ارسال قوات الى السعودية .

سوريا

١٠ : أعلنت الحكومة السورية أنها سترسل قوات اضافية الى السعودية بناء على طلبها كما أنها أرسلت قوات الى الامارات العربية المتحدة .

١٢ : رار دمشق وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر لتنسيق الجهود للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت .
: وافقت سوريا على ارسال كتيبة مدربة للاتضمام الى القوات الموجودة في السعودية .

١٨ : قررت المجموعة الأوروبية الغاء قرار تجريد بروتوكول مالى بمبلغ ١٤٦ مليون وحدة نقدية اوروبية لصالح سوريا .

٢٥ : أعلن الرئيس السورى حافظ الأسد انه اتفق مع القادة الايرانيين على ضرورة ازالة العدوان العراقى عن الكويت وازالة الوجود الغربى العسكرى عن المنطقة .

السويد

٣٠ : أعلنت السويد الغاء جميع القيود المفروضة على المهاجرين من اليهود السوفييت العابرين الى اسرائيل .

الصومال

٢ : اذيع في مقديشيو ان الرئيس الصومالى محمد سياد بري أقال وزارة محمد على

اقتصادية عاجلة لدعم الاقتصاد المصرى ويبلغ حجم المساعدات الفرنسية المنفردة ٥٠٠ مليون دولار بجانب المساعدات الغذائية والمنح الفنية والثقافية ومساهمة فرنسا في البرنامج الاوروبى للمساعدات

٢٥ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ١٦ سفيراً جديداً بالقاهرة .

٢٦ : دعا الرئيس مبارك الناخبين على الاستفتاء على حل مجلس الشعب يوم ١١ أكتوبر المقبل وأصدر قراراً بإيقاف جلسات المجلس كما أعلن العودة الى نظام الانتخاب الفردى تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا .

٢٧ : أعلن الرئيس حسنى مبارك ان هناك ١٤ ألف مقاتل مصرى في السعودية .

٢٩ : تم الاتفاق مع صندوق النقد الدول على الاطار العام لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المقدم من الحكومة المصرية .

٣٠ : وقعت مصر الاعلان العالمى لحماية حقوق الطفل .

جنوب افريقيا

٢٥ : فرضت السلطات في جنوب افريقيا حظر التجول على سبع مناطق يسكنها ملايين من السود وذلك في محاولة للحد من موجة العنف الدامية التي اجتاحت البلاد .

٢٦ : قرضت سلطات جنوب افريقيا نظام حظر التجول الى أجل غير مسمى خلال الليل على مدينة سويتو والمدن المحيطة بها بمدينة جوهانسبرج التي يسكنها الافارقة في محاولة لوقف أعمال العنف الطائفى في هذه المدن .

جيبوتى

٢٨ : شنت جماعات اهابية يعتقد أنها مؤيدة للعراق هجوما اهابيا بالقنابل على مقهين يرتادهما الجنود الفرنسيون وأفراد الجالية الفرنسية في جيبوتى .

السنغال

٥ : أعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ان بلاده سترسل قوات عسكرية الى الخليج لدعم القوات الدولية المنتشرة هناك .

السودان

٢ : ذكرت مصادر عسكرية سودانية ان العراق نصب صواريخ سكود بى في شرق السودان كما ان هناك حوالى سبعة آلاف جندي عراقى .

٥ : نفى سفير السودان في مصر ما نشر عن وجود قوات وصواريخ وطائرات عراقية في السودان وأكد أن بلاده لا تسمح بأن

٢٤ : أكد الرئيس العراقي صدام حسين ان العراق سيحارب الف عام للاحتفاظ بالكويت التي هي جزء من العراق ولن يتخلى عنها .

٢٦ : اصدر مجلس الامن تاسع قرار له منذ غزو العراق للكويت ويقضى بفرض حظر جوي شامل وقطع كل طرق الاتصال الجوي بالطائرات بين العراق ودولة الكويت المحتلة مع العالم الخارجي .

: اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية في الكويت وجنوبي العراق ارتفع بشكل حاد ووصل الى ٢٠ الف جندي اضافة الى ٢٥٠٠ دبابة و ٢٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدفعية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الميكانيكية .

: حذر الرئيس العراقي صدام حسين الولايات المتحدة من خطر الدخول في حرب اشد خطورة من حرب فيتنام .
٢٧ : طالب العراق السفارات الاجنبية في بغداد بتقديم قوائم باسماء الرعايا الاجانب الذين لجأوا الى سفاراتهم هناك والا تعرض الدبلوماسيون لعقوبة الاعدام وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة العراقية في ٢٦ اغسطس الماضي

: قررت السلطات العراقية التوقف عن بيع الطعام للاجانب اعتبارا من اول اكتوبر القادم

٢٠ : أعلن الرئيس العراقي صدام حسين استعداده لبدء حوار مبكر للسلام وترحيبه بالتحفظ بمبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لحل أزمة الخليج

: تراجعت الحكومة العراقية عن تهديداته بتجويح الاجانب في العراق .

سلطنة عمان :

٣٠ : أعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان سلطنة عمان تسعى بكل ما لديها من طاقة وجهد لحل أزمة الخليج وعودة الشرعية الى دولة الكويت الشقيقة . وأكد ان حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تسعى دامت الى العمل في المجال السياسي الضيق وان لا تحد من خياراتها . وقال ان جلالة لا يؤمن بالقطيعة بين العرب ولا يؤمن بالقطيعة بين الدول كمبدأ اساسي .

وأكد عبدالعزيز بن محمد الرواس ان الحل العربي لمشكلة الخليج هو في العراق . وهو وحده يستطيع ان يأتي بحل عربي ويحافظ على روح هذه الأمة وبقائها وعملها المشترك وان يكون

١٩ : أعلن البنتاجون ان العراق عزز قواه العسكرية في الكويت وفي الجزء الجنوبي من اراضيها قرب الحدود العراقية الكويتية وان عدد القوات زاد الى ٢٦٠ الف جندي بزيادة تبلغ حوالي ٩٥ الفا تعززها ٢٨٠٠ دبابة و ١٨٠٠ مصفحة ومدرعة و ١٥٤٠ مدفعا .

: قررت حكومة العراق تجميد كل اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الاجنبية الحكومية والخاصة التي تنتمي للدول التي جمدت ارصدة العراق في الخارج بسبب غزوها للكويت .

٢٠ : أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي انه ليست هناك اية فرصة للتراجع بأية صورة عن المعركة وفقا لما وصفه بمبادئ الشرف والايمان والاصرار على تحقيق النصر ونفى البيان ان العراق قد يقبل حلا وسطا في أزمة الخليج .

: هدد وزير الاعلام العراقي بان بلاده ستدمر حقول ومخيمات البترول في الخليج اذا تعرضت لهجوم من جانب القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات في السعودية .

: قرر المجلس الاولمبي الاسيوي طرد العراق من دورة الألعاب الاولمبية الاسيوية ومن عضوية المجلس .

٢١ : قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لـ ١١ دولة اوروبية في بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بما لا يتجاوز ٤٠ كيلو مترا من مقر سفاراتهم وذلك ردا على قرار دول المجموعة الأوروبية بطرد الملحقين العسكريين العراقيين لديها انتقاما لاقتحام القوات العراقية مكان بعثاتها الدبلوماسية في الكويت المحتلة .

: أعلن العراق ان طائرتين حربييتين اخترقتا المجال الجوي العراقي لمسافة حوالي ١٠ كم وانهما كانتا قادمتين من جهة السعودية .

٢٢ : قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقف جميع مساعداتها الفنية والتقنية في المجال النووي للعراق بسبب غزوه دولة الكويت .

٢٣ : هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضرب حقول البترول في منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت ببلاده للاختناق .

: بدأ نظام الرئيس العراقي صدام حسين حملة واسعة لتطويع العراقيين في الكويت بعد ان طرد الآلاف من سكانها عبر الحدود السعودية الكويتية .

: أعلن العراق سحب الدينار الكويتي من التداول بكل فئاته .

٧ : طلب وزير العدل العراقي من المحاكم العراقية البدء في تنفيذ قانون على الاجانب الذين يحاولون مغادرة البلاد دون الحصول على تأشيرات خروج ويقضى بفرض عقوبة السجن مدى الحياة ومصادرة جميع الممتلكات والعقارات للمخالفين .

١٠ : ١١ : عرض الرئيس العراقي منح النفط مجانا لمن تريد من دول العالم الثالث ورفضت العرض معظم دول العالم .

١١ : كشف تقرير للخارجية الامريكية ان عددا من الدول والشركات الشرقية والغربية عقدت صفقات تجارية مع العراق في تحد لقرارات الحظر الاقتصادي التي فرضتها الأمم المتحدة .

١٢ : اكدت وزارة الدفاع الامريكية تزايد النشاط العسكري العراقي على الحدود السورية والتركية .

: اعلنت الحكومة العراقية رسميا موافقتها على السماح للأمريكيين من اصل عربي بمغادرة الكويت والعراق

١٣ : وافق مجلس الأمن على ارسال اغذية للعراق لتوزيعها تحت اشراف دولي على الرعايا الاجانب المحصورين في العراق والكويت والمحتاجين من المدنيين فيهما ولكن العراق أعلن انه لن يسمح لأي جهة بتجاوز سلطاته والاشراف على تسليم وتوزيع الاغذية داخل اراضيها او داخل الكويت .

١٥ : بدأ العراق توزيع الخبز بالبطاقات بمعدل ثلاثة أرغفة للفرد في اليوم : امر الرئيس العراقي صدام حسين باطلاق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين لدى العراق من المرضى والمسنين

١٦ : ادان مجلس الأمن الدولي بالاجماع اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الاجنبية في الكويت المحتلة وهدد العراق باتخاذ اجراءات عقابية أخرى ردا على الانتهاك العراقي لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي .

١٧ : اوقفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعداتها الفنية للعراق ردا على غزوه للكويت .

١٨ : قرر مجلس الثورة العراقي احوالة سعود شاكر عضو المجلس الى التقاعد بسبب ماوصفه بظروفه الصحية .

: رفض العراق رسميا زيارة مبعوث من الأمم المتحدة لتقييم حجم المساعدات الانسانية التي تحتاجها شعوب منطقة الخليج والرعايا الاجانب الموجودون في العراق والكويت .

صدام حسين لاجتباره على سحب قواته من الكويت واكدا على ضرورة ايجاد حل سلمي على اساس انسحاب العراق من الكويت وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بدقة .

قطر :

٤ : ذكرت مصادر فلسطينية ان ٤ من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية في قطر طردوا منها فيما وصف بأنه نتيجة لموقف ياسر عرفات رئيس المنظمة من الغزو العراقي للكويت

كمبوديا :

١٠ : أعلن الأمير نورودوم سيهانوك زعيم تحالف الأحزاب الثلاثة المعارضة لحكومة بنوم بنه اعتقاله العمل السياسي لاعتلال صحته .

٢١ : وافق مجلس الأمن الدولي على اطار عمل قدمته الأمم المتحدة من أجل احلال السلام في كمبوديا .

كندا :

٨ : حقق الحزب الديمقراطي الاشتراكي الجديد الكندي بزعامه (بوباراي) المحامي انتصارا في الانتخابات باقليم اونتاريو وحصل على ٧٤ مقعدا بينما حصل الحزب الليبرالي الحاكم على ٢٦ مقعدا

١٥ : قررت كندا تخصيص ٧٥ مليون دولار لمساعدة اللاجئين الهاربين من العراق والكويت ، كما أعلن بريان مالروني رئيس الوزراء ان كندا ستترسل سربا آخر من المقاتلات وثلاث قطع بحرية للانضمام الى القوة المتعددة الجنسيات الى جانب ٤٥٠ جنديا .

الكويت :

١ : أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية نقل مقرها الرئيسي الى القاهرة .

٢ : أكد تقرير لمراسل وكالة اسوشيتدبرس ان حركة المقاومة الكويتية المتمركزة في السعودية أصبحت تضم الالاف من المتطوعين الكويتيين النازحين الى السعودية منهم اعداد كبيرة من السيدات .

٤ : أعلنت وكالة الانباء العراقية ان العمل بدأ في انشاء خط انابيب للمياه من العراق الى شمال الكويت بتكلفة ٣٠ مليون دولار .

رفضت لجنة الاعتمادات بمؤتمر عدم انتشار الاسلحة النووية الدولي المنعقد في جنيف طلبا تقدم به العراق يدعوه فيه الى الغاء المقعد المخصص لوفد الكويت : أعلن وزير الدفاع الكويتي الشيخ نواف الصباح ان قوات كويتية بدأت مناورات عسكرية مع قوات عربية واسلامية .

٥ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان شركة ماكدونال دوجلاس الامريكية تلقت

الأمم المتحدة على العراق ليشمل حركة الطيران . كما أعلن ان فرنسا ستدعم قواتها الجوية في الخليج بأربعة الاف جندي وطائرات مقاتلة وطائرات استطلاع ومدرعات الى السعودية . كما اتخذت فرنسا الاجراءات لتشكيل قوة جوية محمولة في اى لحظة من حاملة الطائرات كليمنصو وحاملة الطائرات فوش وفقا للاحتياجات الطارئة .

طالب المندوب الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث اقتحام القوات العراقية للسفارات الأجنبية في الكويت .

أعلنت دول اتحاد غرب أوروبا موافقتها على توسيع نطاق الحظر ضد العراق بفرض حصار جوى .

قررت الحقوق الفرنسية سحب اكثر من نصف قواتها الموجودة في ألمانيا الغربية خلال العامين او الثلاثة اعوام القادمة .

٢٠ : طلب وفد كردي عراقي برئاسة جلال طالباني رسميا من فرنسا اخذ قضية الشعب الكردي في الاعتبار عند عقد اى مؤتمر لحل مشكلات منطقة الشرق الأوسط في المستقبل .

فلسطين :

٥ : أكد تقرير لوكالة اسوشيتدبرس بمناسبة دخول الانتفاضة الفلسطينية يومها الـ ١٠٠٠ ان الانتفاضة لم تخمد رغم التأثير السلبي لازمة الخليج عليها .

١١ : أكد هاني الحسن المستشار السياسي للسيد ياسر عرفات تضامن الشعب الفلسطيني مع السعودية ملكا وحكومة وشعبا في الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة العربية .

١٢ : ألح رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية الى رفض المنظمة لقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الجامعة الى القاهرة .

٢٦ : أكد خبراء اسرائيليون ان الهجمات الفلسطينية خارج اسرائيل قد انخفضت بشكل حاد في العام الماضي وان قادة منظمة التحرير الفلسطينية قد لايعودون لهذا الاسلوب .

فنلندا :

٩ : اتفق الرئيسان الأمريكى جورج بوش والسوفيتى ميخائيل جورباتشوف على ضرورة الانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية التي كانت تقولى مقاليد السلطة في البلاد قبل الثانى من اغسطس الماضى واتفقا على تصعيد الضغوط الدولية على الرئيس العراقى

العراق كما كان دائما عراق التاريخ اى سلسلة الظهر التي لا تسمح بان يصاب هذا الجسم بالشلل .

وقال ان سلطنة عمان عضو في مجلس التعاون الخليجى وليست في عناءى عن ما يحصل في المنطقة بل نعتبر انفسنا في المكان الرئيسى من هذه المشاكل ولكن لسنا طرفا نستخدم لتفتيت الوطن العربى وزعزعة النظام العربى ولا نقبل الا ان نكون دائما بلسماء يعانى مشيرا الى جهد السلطنة المساهم في عودة الحق الى اصحابه . وأشار وزير الاعلام العمانى الى ان الذى يحصل في الخليج الآن بعد سابقة خطيرة لم يسجل التاريخ المعاصر لها مثل من قبل مشيرا الى انها مشكلة جديدة ويصعب معالجتها بالعاطفة .

وأضاف ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متلاحقة ومتكاتفه وتعمل صفا واحدا لانهاء هذه الازمة مؤكدا في هذا الصدد ان قيام مجلس التعاون ليس مجرد اتفاق على ورق وليس منظومة عمل فقط .

وعن تواجد الاساطيل الاجنبية في المنطقة قال ان هذه القوى اتت بهدف واضح ولسبب مباشر ان دعيتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لمواجهة خطر محتمل وقد لقيت هذه الدعوة الترحيب والتأييد من مؤتمر القمة العربية في القاهرة .

وحول نقل الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة واختيار امين عام الجامعة قال عبدالعزيز بن محمد الرواس ان نقل الجامعة جاء من اجماع عربى معربا معاليه في هذا الصدد عن املة في ان يتجاوز الراى العام العربى المستوى التكتيكى الضيق الى العمل الاستراتيجى الاشمل فيتفق العرب على تعيين امين عام بأسرع وقت ممكن يستطيع ان يخلق قناة عربية سليمة وسلسة ومقبولة تستطيع ان تتعامل مع كل الاطراف العربية . وقال ان مشكلة الكويت لا تلغى قضيتنا الاساسية الاولى وهى قضية فلسطين وهى لا تلغى معاناة الشعب اللبنانى التى دامت اكثلا من ١٥ سنة .

فرنسا :

٦ : ذكرت مصادر دبلوماسية في باريس ان الحكومة الفرنسية قررت تأجيل تزويد الأردن بالاسلحة بسبب موقف الاردن من الازمة في الخليج .

١٥ : حث الرئيس فرانسوا ميتران على توسيع نطاق الحظر المفروض من

١٤٥,٤ مليون دولار كدفعة أولى لتمويل برنامج لانتاج ٤٠ مقاتلة (اف ١٨) طلبتها الكويت قبل الاحتلال وقيمة العقد ١,٢ مليار دولار .

١١ : كشف مستل كويتي في دبي عن ان القوات العراقية استولت على نحو ١١ مليار دولار خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من دخول الكويت كما اذاعت السفارة الكويتية بلاهاى قائمة طويلة من ٢٦ بندا تضمنت الممتلكات التي استولى عليها الجيش العراقى في الكويت وقالت انها تعزم تقديمها الى محكمة العدل الدولية للحصول على تعويضات عن هذه الممتلكات .

: قررت حكومتا بنجلاديش واليونان غلق سفارتيهما وسحب دبلوماسيهما من الكويت بسبب سوء الاحوال المعيشية فيها دون ان يعنى ذلك الاعتراف بضم الكويت .

١٢ : غادر السفير سعيد رفعت سفير مصر في الكويت مقر السفارة المصرية بالعاصمة الكويتية وتوجه الى مقر السفارة المصرية ببغداد بسبب سوء الاحوال بالسفارة المصرية بالكويت نتيجة لقطع المياه والكهرباء عنها وعدم القدرة على توفير الغذاء .

: شنت قوات الاحتلال العراقى في الكويت حملة ارهاب منظمة ومنتظمة ضد عناصر المقاومة الوطنية الكويتية التي بدأ نشاطها يظهر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وضد الرعايا الأجانب في الكويت .

١٤ : اقتحمت القوات العراقية مقرى سفارتى فرنسا وكندا في الكويت لاجبار دبلوماسيهما على اخلائهما وقاموا باحتجاز الملحق العسكرى الفرنسى لعدة ساعات واعتقال ٣ من الرعايا الفرنسيين والقتل الكندي .

١٦ : قامت قوات الاحتلال العراقى بفتح الحدود الكويتية مع المملكة العربية السعودية لأول مرة منذ الغزو العراقى للكويت وحشت افراد الشعب الكويتى على الخروج من بلادهم الى السعودية : عين على حسن المجيد وزير الادارة المحلية العراقى محافظا للكويت .

١٧ : عين عبدالحميد العوضى رئيس الوفد الكويتى للمؤتمر السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية احد النواب الثمانية لرئيس المؤتمر رغم احتجاج العراق .

١٨ : قدمت الحكومة الكويتية مذكرتين الى الجامعة العربية ضد العراق بسبب سوء المعاملة الكويتيين والاجراءات التعسفية الهادفة الى دفع المواطنين

الكويتيين الى ترك الوطن وتفرغ الكويت وطعن هويتها العربية .

: احتجرت السلطات العراقية المحتلة سفير بنجلاديش لدى الكويت وبعض الدبلوماسيين العاملين معه ورفضت السماح لهم او لعائلاتهم بالخروج الى الاردن لعودتهم الى بلادهم .

: اعلنت الهند ان العراق وافق على السماح للدبلوماسيين بالسفارة الهندية في بغداد وموظفين بالصلب الاحمر الهندي بالاشراف على توزيع الأغذية والأدوية التي أرسلتها لرعاياها في الكويت والعراق .

٢١ : اعلن حزب كردستان الديمقراطي العراقى ان العراق قام بتوطين الفى عائلة تضم ٩ الاف شخص في الكويت بعد تفرغها من الاف الكويتيين

٢٣ : كشفت مصادر كويتية رفيعة المستوى ان التعويضات الكويتية التي ستتم المطالبة بها من العراق ستجاوز ٢٠ مليار دولار تزداد مع استمرار الاحتلال .

٢٧ : اعلن امير الكويت الغاء قوائد الديون الكويتية المستحقة على الدول النامية وذلك في خطابه امام الأمم المتحدة : امهلت سلطات الاحتلال العراقية الكويتيين حتى اخر شهر أكتوبر القادم لتغيير هوياتهم الكويتية بهويات شخصية عراقية .

لبنان :

٢ : انفجرت سيارة ملغومة في مدينة صور بجنوب لبنان مما اسفر عن مصرع أربعة من ميليشيا حركة امل الشيوعية الموالية لسوريا .

٥ : قال اقتصاديون لبنانيون ان لبنان يخسر حوالى ١,٥ مليار دولار سنويا بسبب عودة العمالة اللبنانية من الكويت والعراق . وان متوسط دخل الفرد انخفض من ١١٥٠ دولار في عام ١٩٨٧ الى ٨٠٠ دولار هذا العام .

١٥ : تجددت الاشتباكات المدفعية والصاروخية العنيفة بين قوات العماد ميشيل عون وميليشيا القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع على جميع محاور القتال بين مواقع الطرفين في بيروت الشرقية .

: استمر الاضراب العام والشامل في مدينة صيدا احتجاجا على الممارك بين قسوات منظمة التعرير الفلسطينية ومقاتلي جماعة ابونضال المنشقة عليها والتي امتدت لتشمل المدينة نفسها ، وللمطالبة باطلاق أكثر من ١٥٠ مکتبا تابعا لفصائل فلسطينية بالمدينة .

٢١ : وقع الرئيس اللبناني الياس الهراوي مرسوما باقرار التعديلات الدستورية التي وافق عليها مجلس النواب كخطوة على طريق المصالحة الوطنية في البلاد وانهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاما .

٢٧ : بدأ الجيش اللبناني فرض حصار اقتصادى وعسكرى على مواقع العماد المتورد ميشيل عون في بيروت الشرقية

٢٩ : ذكرت انباء صحفية ان السفارة الأمريكية قررت اغلاق مقرها المؤقت في منطقة موكر شمال بيروت الى اجل غير مسمى بسبب عدم توافر الشروط الأمنية .

ليبيريا :

١٠ : ذكرت الانباء ان الرئيس الليبيرى سمويل دولقى مصرعه بعد اسره في يد القوات المعارضة بزعامة برينس جونسون الذى أعلن توليه السلطة في البلاد حتى تسمح الظروف بإجراء انتخابات في البلاد .

١٧ : دفعت نيجيريا بألف جندي لتعزيز قوات حفظ السلام التابعة لدول غرب افريقيا في ليبيريا وذلك من اجل انتهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ ٩ اشهر

٢٢ : اعلن تشارلز تيلور زعيم اكبر الجماعات المتمردة في ليبيريا وقف اطلاق النار في الحرب الأهلية الطاحنة المشتعلة في البلاد منذ ثمانية اشهر .

٢٦ : رفضت قوات حفظ السلام الافريقية الموجودة في ليبيريا اقتراحا من تشارلز تيلور زعيم اكبر حركات التمرد بإجراء انتخابات مبكرة في البلاد .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : سحب رئيس الوزراء الأردني مضر بدران موافقته على استخدام مصر لطار عسكرى قريب من منطقة الرويشد لنقل المصريين العائدين من الكويت والعراق .

: عقدت في عمان جولة محادثات بين السكرتير العام للأمم المتحدة بيريزدى كويلار ووزير الخارجية العراقى طارق عزيز وعلن فشلها .

: قررت الحكومة الاردنية رفع الدعم الذى تقدمه لثلاث سلع غذائية أساسية هي الأرز والسكر واللبن .

٢ : ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية ان سلعا مخصصة للعراق سالت تصله عن طريق الأردن مما يشكل انتهاكا للحظر التجارى .

٣ : اعلن في عمان عن قيام حزبين سياسيين جديدين تحت التأسيس وهما حزب الوحدة والعدالة الديمقراطية وحزب الحق الاسلامى

١٧ : دعا المؤتمر الشعبى المناهض للوجود

: اعلنت الحكومة الأمريكية انها فتحت ملفا لجرائم الحرب التي ارتكبتها الرئيس العراقي صدام حسين .

: اعترضت مدمرة امريكية تحمل صواريخ موجهة لأول مرة ناقلة بترول عراقية بالبحر الأحمر وفتشتها دون مقاومة ثم اخلت سبيلها بعد ان تاكدت انها فارغة .

٧ : كشف وزير الدفاع الأمريكي ان الولايات المتحدة لها أكثر من ١٠٠ ألف جندي في السعودية ومنطقة الخليج كجزء من عملية درع الصحراء الهادفة الى حماية السعودية من أي عدوان عراقي عليها .

١١ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش ان الرئيس العراقي صدام حسين سوف يستيقظ وانه لن يسمح للعراق بضم الكويت ، واكد ان أزمة الخليج ستسفر عن نظام عالمي جديد خال من الرعب وأكثر امنا واقرب الى العدالة واكد ان القوات الأمريكية المنتشرة الآن في المملكة العربية السعودية يمكن ان تبقى هناك لأجل غير مسمى .

١٢ : أعلن الجنرال نورمان شوارزكوف قائد القوات الأمريكية بالخليج ان البناء العسكري الأمريكي بالمنطقة تأخر شهرا عن مواعده وانه لن يكتمل الا بعد شهرين آخرين .

١٤ : أطلقت القوات الأمريكية نيرانها بصورة تحذيرية تجاه ناقلة عراقية في مدخل الخليج في اول حادث من نوعه منذ بدء الأزمة .

١٦ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي ان حلفاء الولايات المتحدة في الخليج واوروبا الغربية واليابان تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام الحالي في نفقات الحشد العسكري في الخليج

١٨ : أعلن وزير الدفاع الأمريكي ان الولايات المتحدة ستطلق او تخفض انشطتها في نحو ١٥١ قاعدة او موقعا عسكريا تحتفظ به مختلف انحاء العالم من بينها ١٠٩ منشآت في ألمانيا الغربية في ضوء تراجع التهديد العسكري السوفيتي ومشكلات العجز في الميزانية .

٢٠ : هدد الرئيس الأمريكي جورج بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذي تفرضه الأمم المتحدة عن اجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

: استدعت وزارة الدفاع الأمريكية ٦٢ وحدة احتياطية اضافية ووضعت ٢٤ وحدة أخرى في حالة تأهب .

٢١ : اكد المتحدث باسم وزارة الدفاع

المملكة المتحدة :

٧ : ايد مجلس العموم في جلسة طارئة سياسة حكومة مارجريت ثاتشر في الخليج وايدت المعارضة سياسة الحكومة هذه .

٨ : قررت الحكومة البريطانية ارسال قوة عسكرية اضافية للسعودية .

: اعلنت الحكومة البريطانية انها ستسمح بتصدير الادوية الى كل من العراق والكويت .

١٤ : قررت بريطانيا ارسال لواء مدرع يضم ١٢٠ دبابة و ١٠٠٠ جندي الى السعودية

١٥ : اعلنت مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية انها ستسرسل ٦٠٠٠ جندي و ١٢٠ دبابة من لواء « فئران الصحراء » الى الخليج .

١٧ : طردت بريطانيا ٢١ دبلوماسيا عراقيا في الوقت الذي وافقت فيه المجموعة الأوروبية على طرد كل الملحقين العسكريين العراقيين من الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة

١٩ : قررت الحكومة البريطانية وضع قيود على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية ومساعدتهم .

٢٢ : اصدرت وزارة الداخلية البريطانية قرار بمنع قدوم الطلاب العراقيين للدراسة في بريطانيا .

المملكة المغربية :

١٦ : طردت السلطات الأمنية في المغرب عضوين من اعضاء وفد حزب البعث العراقي الموجود بالرباط لاتهامهما بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد .

٢٠ : عقد العاهلان المغربي والأردني والرئيس الجزائري اجتماعا ثلاثيا في الرباط لبحث سبل ايجاد صيغة عربية لحل أزمة الخليج .

النيجر :

٢٠ : قررت حكومة النيجر ارسال وحدة عسكرية للسعودية .

الهند :

٢ : صرح اندرجومار جوجرال وزير خارجية الهند بأنه اعد خطة مفصلة لمعالجة أزمة الخليج وأنه ابلغ بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بفحواها في خطاب ارسله اليه .

هولندا :

١٤ : قررت هولندا ترحيل دبلوماسيها ورعاياها من الكويت الى بغداد نتيجة لتدهور الاوضاع في الكويت الى الحد الذي يشل فعالية السفارة هناك

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش اعفاء مصر من كل ديونها العسكرية (٧.١) مليار دولار وفوائدها .

العسكري الاجنبي في الخليج الى القيام بهجمات ضد الاهداف الأمريكية اذا هاجمت الولايات المتحدة العراق .

١٩ : ذكر مسئولون اردنيون ان السعودية طردت ٥٠ اردنيا من اراضيها ومنعت ٢٠ آخرين من دخولها كما طردت قطر عشرات من الاردنيين ذوي الأصول الفلسطينية كما فرضت الامارات قيودا على اقامة الفلسطينيين والاردنيين في اراضيها .

٢١ : اكدت مصادر اردنية رسمية وقف السعودية ضخ البترول الى الأردن عبر خط انابيب التابلاين بحجة عدم سداد الأردن ما قيمته ٤٠٨ ملايين دولار من المستحقات السعودية مقابل شحنات نفط سابقة .

٢٢ : صرح مسئول اردني ان السعودية امرت ٢٠ دبلوماسيا اردنيا بمغادرة اراضيها من بينهم الملحقين العسكري والتجاري والثقافي .

٢٦ : استدعى الاردن سفيره في الرياض : أعلن الاردن التزامه بقرار الحظر الجوي على العراق .

المملكة العربية السعودية :

٢ : رفعت السعودية حجم انتاجها من البترول الى ٧.٤ مليون برميل يوميا وذلك بزيادة قدرها مليون برميل عما كان عليه الانتاج قبل غزو العراق للكويت .

٧ : عقد جيمي بيكر محادثات مع المسؤولين السعوديين والكويتيين أعلن بعدها الجانبان السعودي والكويتي تعهدهما بدفع مليارات الدولارات لتغطية جزء كبير من تكاليف العملية العسكرية في الخليج لردع القوات العراقية وعودة دولة الكويت الى ماكانت عليه قبل الغزو

١٣ : اكد المؤتمر الاسلامي العالمي بمكة المكرمة ان الشريعة الاسلامية تقر الاستعانة بالقوات الاجنبية عند الضرورة .

٢٠ : أتمت القوات السعودية تدريبات خاصة لمواجهة الاسلحة الكيماوية وصعد أي هجوم قد تتعرض له السعودية بهذه الأسلحة .

٢٤ : ذكرت صحيفة الرأي الأردنية ان السلطات السعودية طلبت من رجال الأعمال الاردنيين تصفية اعمالهم في السعودية خلال ٣ شهور .

٢٦ : قررت المملكة العربية السعودية طرد ١٢ آخرين من العاملين بالسفارة القنصلية الأردنية كما قررت تخفيض عدد العاملين بالسفارة الأردنية بالرياض الى ٤ فقط وتخفيض عدد العاملين بالقنصلية الأردنية بجدة الى ٤ ايضا .

الامريكية ان الولايات المتحدة لا تتطلع الى ابقاء قواتها في السعودية او في منطقة الخليج بشكل دائم وانها لا تسعى الى اقامة قواعد عسكرية في المنطقة .

٢٢ : قررت حكومة الرئيس بوش خفض قيمة صفقة الاسلحة التي طلبت من الكونجرس امداد السعودية بها الى ١٠ مليار دولار بدلا من ٢١ مليار دولار وذلك لاعتراض اللوبي المؤيد لاسرائيل على صفقة للسعودية بهذا الحجم .

٢٦ : اصدرت قيادة القوات المسلحة الأمريكية اوامرها باستدعاء ٢٢ الفا من الحرس الوطني ووحدات الاحتياط للخدمة العامة في الجيش الأمريكي والانضمام الى القوة المنتشرة في السعودية .

: اصدر وزير الدفاع الأمريكي اوامره بخفض القوات الأمريكية في أوروبا الغربية بنحو ٤٠ ألف جندي خلال الأشهر الـ ١٢ القادمة .

٢٧ : اصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش اوامره بطرح ٥ مليون برميل من المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من البترول بهدف إعادة الاستقرار الى الأسواق البترولية .

٢٨ : ايد الكونجرس الأمريكي قرار الرئيس

جورج بوش بارسال قوات الى الخليج لمواجهة الغزو العراقي للكويت .

: اعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي انهما احرضا تقدما ملموسا بشأن التوصل لاتفاقية حول خفض القوات التقليدية في أوروبا .

٢٩ : وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقية لبدء اول برامج المساعدة الحكومية الأمريكية للاتحاد السوفيتي .

اليمن :

١٨ : رحب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بقرار الحكومة الفرنسية بالغاء ديون ست من الدول الأقل نموا ومن ضمنها الجمهورية اليمنية .

٢١ : اعلن الرئيس علي عبدالله صالح ان الحظر الجوي ضد العراق سيكون عملا من اعمال القرصنة وان بلاده ستعمل على افشاله .

٢٢ : صرح مسئول بالخارجية اليمنية ان السعودية امرت ٥٠ من العاملين بالسفارة اليمنية - ٢٠ منهم دبلوماسيون - بمغادرة البلاد .

اليابان :

٥ : اعلنت اليابان عن ارسال ٨٠٠ سيارة وشاحنة الى السعودية كجزء اول من المساعدات الاقتصادية التي قررت تخصيصها لهذا الغرض وتصل الى

مليار دولار .

١٤ : قررت الحكومة اليابانية رفع اسهامها في تغطية نفقات القوات متعددة الجنسية في الخليج الى ٤ مليارات دولار بدلا من مليار واحد اعلنت عنه من قبل ويشمل المبلغ مليارين لمساعدة دول المواجهة المتضررة وهي مصر وتركيا والأردن .

١٨ : وافق مجلس الوزراء الياباني على « الورقة البيضاء » التي تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية حول زوال خطر التهديد العسكري السوفيتي .

يوغوسلافيا :

٢٥ : طالب ٦ آلاف مواطن يوجوسلافي في جمهورية صربيا اعتبارهم من اصل مصري واعتبارهم اقلية مصرية اسوة بالمواطنين اليوجوسلاف الذين سجلوا كمصريين في يونيو الماضي في جمهورية مقدونيا .

٢٧ : اقر برلمان جمهورية الصرب اليوجوسلافية دستورا جديدا يحدد الطريق امام اجراء انتخابات جديدة تجرى على اساس نظام التعدد الحزبي خلال عدة اشهر وحذف الدستور الجديد صفة الاشتراكية عن الجمهورية .

أكتوبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتي :

١ : اقر البرلمان السوفيتي قانونا جديدا حول حرية الاقتصاد والمنظمات الدينية يحدد الضمانات الاساسية في حرية المعتقدات الدينية .

: وقع الاتحاد السوفيتي وكوريا الجنوبية على اتفاق بتطبيع العلاقات الدبلوماسية لأول مرة منذ أكثر من ٤٠ عاما .

٥ : اصدر الرئيس السوفيتي جورباتشوف مرسوما يعطى المشروعات الحق في التفاوض لتحديد اسعار الجملة التي تباع بها منتجاتها .

٩ : انتهت جريدة النجم الاحمر السوفيتية

قنصلية اسرائيل بموسكو بمحاولة زعزعة الاستقرار بالاتحاد السوفيتي .

١٠ : وافق البرلمان السوفيتي على قانون يجعل كافة الاحزاب السياسية والمنظمات على قدم المساواة في ممارسة النشاط السياسي

١٤ : كشفت وكالة نوفوستي السوفيتية ان

الرئيس العراقي صدام حسين ابلغ الاتحاد السوفيتي استعداده للانسحاب من معظم انحاء الكويت اذا تم السماح له بالاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر على معبر للعراق بالخليج : ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان رؤساء الجمهوريات السوفيتية قد وافقوا خلال اجتماعهم بالرئيس جوباتشوف على ضرورة التحول الى نظام السوق الحرة

١٥ : فاز الزعيم السوفيتي ميخائيل

جورباتشوف بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ « نظرا لدوره الرائد في المساهمة في قرار السلام العالمي والاصلاحات البطولية التي جرت في أوروبا الشرقية والمساعدة في انتهاء الحرب الباردة » وذلك حسبما قالت لجنة جائزة نوبل للسلام بالسويد .

١٦ : وافق برلمان روسيا الاتحادية على

مشروع قانون يقضى بالدعوة الى اجراء استفتاءات شعبية بشأن القضايا والامور الهامة في جمهورية روسيا الاتحادية .

١٩ : فاز الرئيس السوفيتي جورباتشوف بموافقة البرلمان على خطته الاقتصادية بشأن التحول من اسلوب التخطيط المركزي القديم الى اقتصاد السوق .

٢٥ : قررت نقابات العمال السوفيتية انتهاء سيطرة الدولة عليها التي استمرت ٧٢ عاما والفت المجلس المركزي للنقابات وقررت تكوين اتحاد عام اختياري فيما بينها .

٢٧ : قام الرئيس السوفيتي ميخائيل جوباتشوف بزيارة لكل من اسبانيا وفرنسا وطالب الدول الغربية بتقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية الى بلاده .

٢٩ : صرح وزير التجارة الخارجية السوفيتي بان أزمة الخليج كلفت

الالمانية ان المانيا سوف تستأنف عملية استقبال المهاجرين من اليهود السوفييت .

٢٠ : اعلنت وزارة معونات التنمية الالمانية ان الحكومة الالمانية تعتزم تقديم معونة لمصر قدرها مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمساعدتها على مواجهة الاضرار التي تعرضت لها نتيجة أزمة الخليج .

ايران :

٨ : أكد الرئيس الإيراني رافسانجاني اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وقال انه اذا حدث هذا فسوف تتحرك ايران لمنع ١١ : فاز أعضاء الجناح المعتدل في الحكومة الإيرانية بزعماء الرئيس هاشمي رافسانجاني بأغلبية مقاعد مجلس الخبراء

١٤ : اتفقت ايران وفرنسا على تسوية المنازعات المالية القائمة بينهما منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية : اعلنت وزارة الخارجية الإيرانية استئناف العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين ايران والعراق واعادة فتح سفارتي البلدين في طهران وبغداد

١٦ : اعلنت ايران انها قررت تخفيض العقوبة التي كانت مقررة على الهاربين من التجنيد منذ حرب الخليج

ايطاليا :

٢٨ : تعهد زعماء دول السوق الأوروبية المشتركة بعدم الدخول في أية مفاوضات منفصلة مع العراق حول اطلاق سراح الرعايا الأوروبيين المحتجزين في العراق والكويت وطالبوا بانسحاب انصار من الكويت واكدوا ضرورة التوصل لحل مشاكلات الشرق الاوسط ، كما اعلنت ١١ دولة بموافقتها على المضي قدما وبعض النظر عن اعتراضات بريطانيا في اجراءات المرحلة الثانية للوحدة النقدية والاقتصادية بحلول عام ١٩٩٤ .

باكستان :

١٥ : ذكرت التقارير في اسلام اباد ان باكستان رفضت المطالب الأمريكية باخضاع مؤسساتها النووية للتفتيش ، كما بدأت في البحث عن وسائل للتخلص من نفوذ واشنطن ٢٤ : اعترفت بنظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بهزيمة حزب الشعب الذي تنزعه في الانتخابات العامة ولكنها اتهمت الحكومة

للأمم المتحدة مجلس الأمن انه قد قدم ارسال بعثة تقصي الحقائق الى القدس بسبب رفض اسرائيل استقبال بعثة الأمم المتحدة .

حذر وزير الدفاع الاسرائيلي يوش اريئيل سوريا من الاقراط في بسط نفوذها في لبنان بعد خلع العماد عون ٢٥ : ادان مجلس الأمن بالاجماع اسرائيل لرفضها استقبال بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مجزرة المسجد الأقصى وأكد استمراره على ان تمتثل امتثالا تاما لقرار المجلس وتسمح للبعثة باداء مهمتها .

٢٩ : ذكر مسئول بالقنصلية السوفيتية في تل ابيب ان القنصلية تلقت أكثر من ١٨ ألف طلب من المهاجرين اليهود من أجل العودة الى الاتحاد السوفيتي مرة اخرى

افغانستان :

٦ : اعترفت الحكومة الافغانية بهزيمة قواتها واستيلاء المجاهدين الافغان على مدينة تاتن كوت عاصمة مقاطعة اوروزجان بوسط افغانستان .

١٧ : اتهمت افغانستان باكستان بالتدخل الصريح في شئونها الداخلية ، وذلك في اعقاب اجتماع عدد من أبرز قادة المجاهدين الافغان بباكستان

٢٩ : اوقفت الحكومة الأمريكية الدعم المالي الذي كانت تقدمه الى زعماء الجالية الافغانية في باكستان والتي يصل تعدادها الى بضعة ملايين بينما استمرت في دعم المجاهدين الذين يخوضون الحرب داخل افغانستان .

المانيا الموحدة :

١ : احتفل الحزب المسيحي الديمقراطي للغربي بزعماء المستشار هلموت كول بالاندماج مع شقيقه الديمقراطي المسيحي في المانيا الشرقية

٢ : وقع وزراء خارجية الدول الاربعة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ووزيرا خارجية المانيا الشرقية والغربية اتفاقا ينهي حقوق الدول المنتصرة والتي احتفظوا بها في كل من المانيا الغربية والشرقية على مدى ٤٥ عاما .

٣ : برزت دولة المانيا الموحدة الى الوجود في الدقيقة الاولى من اليوم .

٥ : وافق البرلمان الالمانى على قانون الانتخابات الجديد يلغى بمقتضاه نسبة ٥ ٪ اللازمة لدخول الاحزاب للبرلمان في كل حدود الموحدة ويقتصرها فقط على حدود الدولتين قبل التوحيد

٢٦ : أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية

الاتحاد السوفيتي خسائر حجمها ١٠ مليارات دولار .

٢٠ : تعهد الاتحاد السوفيتي بسداد ديونه التي كان يدين بها لفرنسا منذ ايام قيصر روسيا السوفيتية .

اثيوبيا :

١٨ : حذرت منظمة الوحدة الافريقية المجتمع الدولي من أن غياب تضامن دول ايجابى في مواجهة مشاكل افريقيا سيؤدي حتما الى كارثة انسانية ذات ابعاد هائلة في القارة السوداء . وناشدت المنظمة المجتمع الدولي الى زيادة مساعداته المالية لاتخاذ ١٧ مليون انسان افريقي يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحرب المحلية والحدودية التي تاجعت في جميع انحاء القارة .

اسرائيل :

٢ : ذكر راديو اسرائيل ان الحكومة الاسرائيلية وسطت بعض اطراف لطماننة الرئيس العراقي صدام حسين ان عملية توزيع الاقنعة الواقية من الغازات السامة على الاسرائيليين التي بداتها ليست مقدمة لشن هجوم مفاجيء ضد العراق .

١١ : تعهدت اسرائيل رسميا للولايات المتحدة انها لن تقوم بتوطين المهاجرين من اليهود السوفييت في أى مكان من الاراضى العربية المحتلة وعدم بناء مستوطنات خارج الخط الأخضر على أسس حدودها في ١٩٦٧ .

١٢ : ادان مجلس الأمن بالاجماع اعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في ساحة المسجد الأقصى .

١٤ : رفضت اسرائيل قرارات مجلس الأمن بما فيها استقبال تقصى الحقائق التي قرر السكرتير العام للأمم المتحدة ارسالها للتحقيق في مجزرة المسجد الأقصى واعلنت اسرائيل انها لن تتعاون مع هذه البعثة .

١٧ : أكدت مجلة لوبوان الفرنسية ان اسرائيل تمتلك صواريخ من طراز اريحا ١ مداها ٨٥٠ كم واريحا ٢ مداها ١٦٥٠ كم قادرة على ضرب بغداد اذا اقتضى الامر ، وان اسرائيل في تطوير مشروع صواريخ مضادة للصواريخ « حيتس » وان الولايات المتحدة تمويل هذا المشروع بنسبة ٨٠ ٪ .

١٩ : ابلغ بيريز دى كويار السكرتير العام

الباكستانية المؤقتة بتزوير الانتخابات . وفاز الحلف الديمقراطي الاسلامي بـ ٩٨ مقعدا من اجمالي مقاعد البرلمان (٢١٧ مقعدا) .

٢٨ : أكد مسئولو الانتخابات ان حزب الشعب برزغامة بنظير بوتو منى بهزيمة قاسية جديدة في الانتخابات المحلية في اربعة اقاليم منها اقليم السند مسقط رأسها .

البحرين :

١٢ : قررت البحرين وتشيكوسلوفاكيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

تركيا :

٢٨ : تمكن مايقرب من ٧٠ عسكريا عراقيا بينهم ١٥ ضابطا من الهروب من الجيش العراقي وعبور الحدود التركية وتم ايوائهم في معسكرات خاصة بمنطقة سيرناك وحطاري على الحدود التركية العراقية .

انظر ايضا : مصر ١٦ / ١٠

تونس :

١٦ : انتخب السياحي قائد السبسي رئيسا لمجلس النواب التونسي

١٨ : فشل مجلس جامعة الدول العربية في الترحيل الى قرار بشأن مذبحه المسجد الاقصى بسبب خلافات حول صياغة مشروع القرار بين الدول الرافضة للغزو العراقي للكويت والدول المؤيدة للغزو . وانتهى الامر بانسحاب الدول المؤيدة للغزو وهي العراق والسودان واليمن وفلسطين

١٩ : أكد اجتماع مشترك بين برلمان دول اتحاد المغرب العربي والبرلمان الاوروبي ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الامن لحل أزمة الخليج سلميا

٢٨ : أجرى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تغييرا وزاريا في الحكومة عين بموجبه حمادي خديني وزير الدولة لشؤون المغرب العربي وصالح الدين باي رئيسا للمجلس الدستوري .

الجزائر :

١٦ : أعلن في الجزائر عن انشاء جمعية جديدة ذات طابع سياسي تحمل اسم اتحاد الشعب الجزائري وبذلك تكون الحزب ٢٨ في الجزائر

٢٤ : امر جمال حبيبي رئيس حزب الوحدة الشعبية الجزائري تأييده لموقف السعودية من أزمة الخليج واتهم الرئيس العراقي بتمزيق وتشطيت الامة العربية .

جمهورية مصر العربية :

١ : أصدر الرئيس حسني مبارك قراراتين

جمهوريين بقانونين لتعديل بعض احكام قانون مجلس الشعب وتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

٢ : تلقى الرئيس مبارك تقريرا من وزير الداخلية عن ظروف وفاة مجموعات كبيرة من المصريين العاملين بالعراق تضمن وصول ٩٩٥ جثة مصريين منذ اول يناير الماضي ٦٠٪ منهم لقوا مصرعهم نتيجة اعتداء وقع عليهم : استقبال الرئيس حسني مبارك وفدا سودانيا برئاسة صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني بالسودان .

٢ : زار توشيكركاينوريئيس وزراء اليابان مصر وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك وتم الاتفاق على منح مصر ٣٠٠ مليون دولار من اليابان كدفعة أولى من ملياري دولار للدول الثلاث المتضررة من أزمة الخليج ومصر والاردن وتركيا

٧ : اعتقلت أجهزة الامن اربعة فلسطينيين تسللوا الى البلاد بجوازات سفر مزورة - وهم من اعضاء جماعة ابو نضال - يقصد القيام بعمليات ارهابية كما اعتقل خمسة فلسطينيين جدد ينتمون الى منظمة ابو نضال الارهابية ويحوزتهم اسلحة ومتفجرات

٨ : اعلنت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الاحداث الدامية التي وقعت في ساحة المسجد الاقصى بالقدس الشريف وادارت الى وقوع اعداد من الضحايا والمصابين

٩ : أعلن وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية ان الحكومة تعمل على توفير المناخ المناسب للانتقال

١٠ : أعلن اللواء محمد علي بلال قائد القوات المصرية في السعودية ان القوات المصرية ارسلت الى الخليج للدفاع عن دول المنطقة ولكنها لن تشارك في اي هجوم ضد العراق

١٢ : اغتيل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وثلاثة من حراسه في جريدة ارهابية

١٣ : استقبال الرئيس حسني مبارك السيد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني وبحث مع تطور الاحداث في أزمة الخليج

١٦ : ١٧ : زار مصر الرئيس التركي تورجوت اوزال

٢٢ : ٢٥ : قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية في السعودية بمنطقة - حفر الباطن - كما زار جدة وأجرى

محادثات مع العامل السعودي . كما زار دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عمان . تم خلال الزيارة الاتفاق على تنازل كل من السعودية والامارات وقطر عن ديونها لمصر التي تبلغ اكثر من ٧ مليارات دولار كما تم الاتفاق على ان تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية كل عام . كما اتفق على ان امن المنطقة ينبع من دول وشعوب المنطقة العربية .

٢٦ : ٢٨ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة السادسة لمجلس وزراء النقل العرب الذي شاركت فيها ١٩ دولة عربية ساعدا العراق والاردن . ووافق المجلس على اعادة مقر الاكاديمية العربية للنقل البحري الى الاسكندرية

٣٠ : ٣١ : قام الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاميريام بزيارة لمصر .

٣١ : استأنفت الامانة العامة للجامعة انعربية اعمالها من القاهرة من المقر الدائم للجامعة

دولة الامارات العربية المتحدة :

٧ : تولى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي ونائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها

٢١ : قرر المجلس الاعلى لاتحاد دولة الامارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة تعيين الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم عضوا للمجلس الاعلى حاكم دبي نائبا لرئيس الدولة وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة والده الراحل

٢٣ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة اسقاط الديون المصرية .

رواندا :

٥ : تدهورت الاوضاع في دولة رواندا بعد وصول قوات المتمردين التي تهاجم القوات الحكومية الى العاصمة كيجالي واندلاع القتال بالمدينة ، كما استولت مجموعة من القوات المظلية الفرنسية على مطار كيجالي الدولي .

٦ : أعلنت منظمة يطلق عليها اسم جبهة وطني رواندا مسئوليتها عن الغزو والرغبة في الاطاحة بالرئيس جوفينال هابياريمانا الذي تولى الرئاسة عام ١٩٧٥ .

زامبيا :

٢٠ : أصدرت حكومة زامبيا مشروع قانون لتعديل دستور البلاد بما يسمح بانشاء احزاب معارضة

السودان :

٥ : أكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة في السودان ان حكومته

- موسكو على متن طائرة تويولون
- ١٦ : وجهت السلطات العراقية نداء الى الاحداث وصغار السن من العراقيين المتطوع في صفوف وحدات الصواريخ الهجومية العراقية
- ١٧ : اعلن العراق انه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا اذا ماتم رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه من قبل الامم المتحدة عقب غزوة الكويت
- ١٨ : اكدت مجلة جينز العسكرية ان العراق يحشد قواته البرية على الحدود العراقية التركية وان عدد هذه القوات بلغ ٢٥٠ الفا
- ١٩ : اعلن وزير البترول العراقي ان الرئيس العراقي صدام حسين اصدر تعليماته باعلان استعداد العراق لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الاوبك (٢١ دولارا للبرميل) ولاى دولة ترغب في ذلك حتى الدول المتحالفة ضده في ازمة الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة وهو ما يقل عن السعر العالمي (٣٩ دولارا) العراق وافقت الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن على مشروع قرار يقضى بدفع العراق تعويضات مالية عن الاضرار الناجمة عن غزو الكويت
- ٢٠ : اصدر العراق قرارا بتحويل مستحققات المصريين الى بنوك الاردن بدلا من الوافدين بالقاهرة كما كان متبعيا
- ٢١ : قررت وزارة البترول العراقية توزيع بنزين السيارات وزيوت المحركات على اصحاب السيارات بالبطاقات
- ٢٢ : صرح صابر عباس قنصل العراق في العاصمة الاردنية بان جميع العرب بما في ذلك الاردنيون لن يسمح لهم بدخول العراق بدون تأشيرة دخول مسبقة
- ٢٣ : عين محمد سعيد الصحان سفير العراق السابق لدى الامم المتحدة وزيرا للدولة للشؤون الخارجية
- ٢٤ : وافق البرلمان العراقي على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لديه وعددهم ٣٣٠ شخصا ، كما سمح العراق لـ ١٤ امريكي بمغادرة بغداد الى الولايات المتحدة عن طريق عمان ، كما سمح لـ ٢٣ بريطاني بالسفر اثر زيارة اروارد هيث رئيس وزراء بريطانيا السابق لبغداد
- ٢٥ : اعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني ان العراق تقلل مصانع الاسلحة والغازات الكيماوية الرئيسية الى اماكن سرية لاسباب امنية
- ٢٦ : قرر الرئيس العراقي صدام حسين ان تقتصر الزراعة على القمح والارز فقط

- الصومال يتجه للموافقة على دستور جديد وادخال قوانين جديدة لوضع نظام انتخابي يقوم على اساس تعدد الاحزاب
- ١٢ : اعلن الرئيس الصومالي محمد سياد بري استقالته من زعامة الحزب الحاكم ليتفرغ لمهام الرئاسة
- الصين :
- ٢٠ : وقعت الصين وكوريا الجنوبية اتفاقية لتبادل البعثات التجارية وانشاء مكاتب تجارية في عاصمة البلدين
- ٢٨ : استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير الياباني في بكين وابلغته تحذيرا الى حكومته من ارسال قوات يابانية الى الخليج ومطالبة الصين لليابان بالتوقف عن اى أنشطة حول الجزر المتنازع عليها قبالة سواحل تايوان .
- العراق :
- ١ : في تطور مفاجيء اعلن العراق الافراج عن تسعة من الرعايا الفرنسيين المحتجزين هناك
- ٥ : ادانت دول عدم الانحياز الغزو العراقي للكويت ووصفته بأنه غير مقبول وباطل وطالبت بالانسحاب العراقي الفوري غير المشروط من الاراضي الكويتية وعودة الشرعية للكويت .
- ٦ : اطلق العراق سراح اربعة من الرهائن الالمان لاسباب صحية
- ٧ : كشفت صحيفة لوس انجلوس تايمز الامريكية ان العراق انتج سلاحا جديدا يماثل قوة القنبلة النووية
- ٨ : زعم طلعت قدرات نائب المندوب العراقي في الامم المتحدة في خطاب باسم وزير خارجية بلاده ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .
- ٩ : تندت الدولة الليبرالية باحتلال العراق للكويت ودعت لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط
- ١٠ : غادر العراق الى موسكو اكثر من مائة من الفنيين السوفيت في شئون البترول
- ١١ : اكد الرئيس العراقي صدام حسين ان العراق طور نوعا جديدا من الصواريخ اسمه « الحجرة » يبلغ مداها مئات الكيلومترات وقال ان اسرائيل ليس امامها خيار سوى ترك الاراضي العربية كما ان جيوش امريكا في السعودية لا بد ان تغادر الاماكن المقدسة
- ١٥ : غادر بغداد ١٣٦ سوفيتيا معظمهم من العاملين في مجال البترول متوجهين الى

- لن تعيد نظام تعدد الاحزاب الى البلاد ، وانها لن تحتذى بالنموذج الغربي رغم ماوصفه بالضيوط الغربية عليها .
- ٦ : قررت الحكومة السودانية رفع الحظر المفروض على عمليات نقل مواد الاغاثة لجنوب السودان الذي يقع تحت تهديد خطير للمجاعة
- ٧ : وصل الى الخرطوم ٢٢ من الاسرى السودانيون في ايران الذين تم اسرهم خلال الحرب العراقية الايرانية
- ٨ : اكد مجلس وزراء السودان برئاسة الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة وان اى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه .
- ٩ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في السودان يسعى لتحسين علاقاته مع تشاد التي تربطه بها علاقات حميدة
- ٢٠ : اعلنت حركة التمرد بجنوب السودان موافقتها على دعوة الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ السودانية لوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لاتاحة الفرصة لتحسين الاطفال في الجنوب ضد الامراض
- ٢٢ : اعلن عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العقيد بحري صلاح الدين كزار ان خسائر بلاده من جراء ازمة الخليج قد بلغت اكثر من الف وسبعمائة مليون دولار
- ٢٣ : اصدر مجلس قيادة الثورة السوداني قانونا يعاقب بالاعدام والسجن ومصادرة جميع اموال كل من يثبت عليه تهمة تهريب السلع التموينية خارج السودان .
- سوريا :
- ١٧ : اعلن المكتب العربي لمقاطعة اسرائيل في بيان اصدره في دمشق انه ينصح اى خطوط طيران او شركات نقل بحري تقوم بنقل اليهود الى اسرائيل في القائمة السوداء
- ٢٠ : ٢١ : عقدت في دمشق قمة سورية لبنانية بين الرئيسين حافظ الاسد والياس الهراوي حيث اكد الرئيس السوري استمرار دعم بلاده لجهود تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان بعد ان تم انتهاء تعريد العماد المنشق ميشيل عون في بيروت الشرقية ، كما اكد الرئيس اللبناني حرص بلاده على دعم وتطوير العلاقات مع سوريا بما فيه مصلحة البلدين .
- الصومال :
- ٧ : اعلنت الحكومة الصومالية ان

في شتى أنحاء العراق

٢٨ : قرر الرئيس العراقي صدام حسين إلغاء قرار ترشيح استهلاك الوقود وتوزيعه على المستهلكين بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول العراقي عصام عبد الرحيم

٢٩ : قرر العراق الافراج عن ٧٠٠ رهينة بلغارية والسماح لهم بمغادرة العراق :

أصدر مجلس الأمن قرارا حمل فيه العراق مسئولية الدمار الاقتصادي الذي لحق بالكويت وطالب الدول بتقديم قوائم عن خسائرها الناجمة عن الغزو العراقي للكويت وامتنعت كويا واليمن عن التصويت

٣٠ : اجتمع الرئيس العراقي صدام حسين بكيار قادة الجيش العراقي وابلغهم ان الحرب وشيكة وان على العراق استكمال الترتيبات لخوض حرب المدن داخل « محافظة الكويت »

سلطنة عمان :

١٥ : اتفقت سلطنة عمان وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

١٦ : أكد السلطان قابو بن سعيد سلطان عمان ان « التعمين » بدأ يسود كثيرا من مجالات الانشطة في السلطنة حيث وصل في اغلبها الى تسعين في المائة من حجم العمالة .

وحول جهود السلطنة خلال

السنوات الأخيرة لتنويع مصادر الدخل القومي للبلاد والحد من الاعتماد على البترول واستغلال ما تذخر به من موارد أخرى وتعزيز الاستثمار الخارجي قال السلطان قابوس ان الباب مفتوح بالفعل في استغلال ما تنعم به اراضيها من معادن أخرى غير البترول فضلا عن تشجيع قطاعات أخرى كالسياحة .

فرنسا :

١٥ : أعلن الرئيس الفرنسي ميتران أن عقد المؤتمر الدولي هو الاجراء السليم لحل مشكلة الشرق الاوسط وأكد أن تدخل الأمم المتحدة هو أفضل السبل لتوجيه المباحثات في اتجاه عقد المؤتمر .

: أعلن الرئيس الفرنسي أن فرنسا لن تسلم العماد ميشيل عون اللاجئ بسفارتها في بيروت الى الحكومة اللبنانية .

٢٢ : إستقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وبحث معه تطورات الأزمة في الخليج .

٢٥ : تم في باريس توقيع بروتوكول التعاون المالي بين مصر وفرنسا (٩٧٠ مليون فرنك فرنسي) يشمل منحاً لاترد

وقروضا .

٢٩ : عقدت قمة فرنسية سوفيتية في باريس وطالب الرئيس السوفيتي جورباتشوف بعقد إجتماع عربي ليجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت .

الفلبين :

٥ : أعلنت الفلبين حالة التأهب القصوى بين صفوف قواتها المسلحة وشنت سلسلة من الغارات الجوية ضد مواقع المتمردين الذين إستولوا على مدينتين في جزيرة ميزاناو بجنوب الفلبين وأعلنت قيام جمهورية مستقلة هناك .

٢٨ : بدأ زكريا كنداويباشر عمله كأول حاكم مسلم لجزيرة مانداناو الاسلامية جنوب الفلبين المتمتعة بالحكم الذاتي .

فلسطين :

٨ : أكد محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني تمسك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان القاهرة الخاص بنبذ الارهاب .

: أعلن رئيس وزراء اسرائيل عن بناء حي يهودي جديد في القدس الشرقية . : إرتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مذبة جديدة ضد الفلسطينيين العزل بمدينة القدس إثر محاولة جماعة من اليهود المتطرفين بمحاولة اقتحام حرم المسجد الأقصى لوضع حجر الأساس لمعبد يهودي بالمنطقة .

١٨ : أصيب ٥٥ فلسطينيا بجراح في مصادمات دامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيم رفح بقطاع غزة .

قطر :

٧ : أعلنت دولة قطر إلغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون . ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا وأوغندا والكاميرون .

١٤ : قررت قطر وتشيكوسلوفاكيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

١٦ : قررت دولة قطر وجمهورية بلغاريا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

٢٢ : قررت قطر ورومانيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

كمبوديا :

١٦ : لأول مرة منذ عشر سنوات وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع على مشروع قرار حول المشكلة الكمبودية وحثت الاطراف الاربعة المتصارعة في كمبوديا الى

تطبيق خطة السلام التي وضعها اعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون في أغسطس الماضي .

كندا :

٢٤ : رفضت الحكومة الكندية وممثلو شركة (اير كندا) هبوط الطائرات المصرية في تورنتو ومونتريال .

كوريا الجنوبية :

٨ : عزل الرئيس روه تاي وو رئيس كوريا الجنوبية وزير دفاعه لي سانج هون وقائد المخابرات العسكرية الجنرال تشوتام يونج لتورطهما في فضيحة قيام أجهزة عسكرية رفيعة المستوى بالتجسس على عدد كبير من الشخصيات البارزة في كوريا الجنوبية .

٢٩ : أكدت المعارضة في كوريا الجنوبية رفضها تغيير نظام الحكم في البلاد الى ديمقراطية برلمانية .

كوريا الشمالية :

١٦ : قام كانج يونج هون رئيس وزراء كوريا الجنوبية بزيارة رسمية تاريخية لكوريا الشمالية وعبر آخر الحدود الكثيفة التسليح الباقية من عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

١٧ : تقدمت كوريا الشمالية بإقتراح رسمي لكوريا الجنوبية بإصدار إعلان بعدم الاعتداء بين الجانبين .

الكويت :

٢ : ذكرت مصادر عسكرية في مدينة الظهران السعودية أن العراق حشد مزيدا من القوات في الكويت والمناطق الجنوبية العراقية القريبة منها حيث وصل عدد قواته التي نشرها هناك الى ما يقرب من نصف مليون جندي . : كشف تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية في لندن - أن هناك عمليات اعدام وتعذيب واسعة تتم لأفراد الشعب الكويتي وأن هذا التعذيب لا يقتصر على أعضاء المقاومة الكويتية ولكنه يمتد الى النساء والاطفال ولكل من يحمل صورة أمير الكويت .

٣ : ذكرت وكالة الأنباء العراقية أن الرئيس العراقي صدام حسين قام بأول زيارة له للكويت منذ إحتلالها وقام بجولة فيها .

٥ : أطلقت السلطات العراقية أسماء جديدة على المنشآت النفطية في الكويت من بينها اسم « صدام »

٧ : أصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت مرسوما يقضى بعدم الالتزام بإعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزي .

جميع أعضاء المنظمة التي يتزعمها
أبو العباس .

المجر :

٢١ : أكد جوزيف الفيرت رئيس وزراء المجر
أن بلاده بدأت في تشكيل وحدة طبية
عسكرية لإرسالها إلى منطقة الخليج .
كما أعرب عن استعداد بلاده
للمساهمة بقوات بحرية في قوة لحفظ
السلام تحت رعاية الأمم المتحدة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢ : قرر مجلس الوزراء الأردني إنهاء
خدمات العمالة الوافدة دون إستثناء
والتي تعمل في جميع البلديات
والهيئات القروية وأمانة عمان
الكبرى .

١٥ : ذكر راديو لندن أن السلطات الأردنية
منعت قافلة من شاحنات الأغذية
والأدوية من عبور الأراضي الأردنية إلى
العراق وطالب منظميها بالحصول على
موافقة الأمم المتحدة أولاً .

٢٠ : ذكرت مصادر حكومية في عمان أن دول
الخليج قررت إلغاء عقود أعداد كبيرة
من الأردنيين العاملين في القوات
المسلحة لهذه الدول وذلك رداً على
موقف الملك حسين المؤيد للنظام
العراقي في غزوه للكويت .

المملكة العربية السعودية :

٦ : استدعت السلطات السعودية سفيرها
من العاصمة الأردنية عمان :

٧ : تقرر إنشاء مدينة عسكرية متنامية
بمنطقة جيزان .

٢٧ : قال الأمير بندر بن سلطان سفير
السعودية في واشنطن أن بلاده تزود
اليمن بثلاث ميزانيتها وهو ما يؤكد أن
السعودية لا تشعرب بأي ضغينة أو
عداء إزاءها .

٢٩ : اختتم وزراء خارجية دول مجلس
التعاون الخليجي إجتماعهم
الاستثنائي الثالث عشر ، بالرياض
بين إجراء تقويم شامل للمشاورات
الجارية لإيجاد حل سلمي لازمة
الخليج ووصف بيان المجلس الموقف
الدولي بالصلاية .

: نفتى السعودية اتهامات الرئيس
اليمني علي عبدالله صالح للسلطات
السعودية بإساءة معاملة الرعايا
اليمنيين والعمل على زعزعة
الاستقرار في اليمن وأكدت أنها
أعقدت على الرئيس اليمني والأشقاء
في اليمن كل ما أعانه على النهوض
بأعباء حكمه وصان عهده من
السقوط .

المملكة المتحدة :

٣ : أعلنت وزارة الداخلية البريطانية أن
١٥٦ شخصاً يرجح أنهم من الأكراد

وزوجته وولديه .

٢٢ : قصف رجال المقاومة اللبنانية مواقع
لقوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب
لبنان مما أسفر عن مصرع وأصابة
عند من الجنود الاسرائيليين .

٢٤ : أعلنت الحكومة اللبنانية بدء تنفيذ
خطة بيروت الكبرى تقضي بانتشار
الجيش اللبناني في كافة مناطق بيروت
الشرقية والجنوبية وحل جميع
المليشيات والسيطرة على الموانئ .

٢٥ : أعلنت المليشيات الثلاث الكبرى
المسلحة في لبنان موافقتها على
الانسحاب من بيروت الكبرى .

: أعلن سمير جعجع أن قواته لم تعد
في حالة حروب مع المليشيات
الاسلامية في لبنان بعد موافقتها على
إتفاق الطائف .

٢٩ : أصدر نبيه بري زعيم حركة أمل
الشعبية وجورج حاري زعيم الحزب
الشيوعي اللبناني تعليقاً مشتركاً
للمليشيات التابعة لهما بالاستعداد
لإلقاء السلاح ومغادرة بيروت .

لوكسمبورج :

٢٢ : قررت المجموعة الأوروبية رفع
العقوبات المفروضة على إيران
والصين بينما عرقلت بريطانيا إتخاذ
قرار مماثل فيما يختص بالعقوبات
ضد سوريا وذلك بسبب اختلاف
وجهتي نظر البلدين حول المشكلة
اللبنانية .

ليبيا :

٧ : أجرى مؤتمر الشعب العام الليبي
تغييراً وزارياً شاملاً وتم إنشاء وزارة
جديدة لشؤون التعاون مع مصر
برئاسة محمد محمود حجازي ، كما
تشكلت وزارتان جديدتان لشؤون
المغرب العربي وشؤون السودان .
ويرأس الوزارة الجديدة أبو زيد عمر
درودة ويتولى وزارة الخارجية محمد
البشاري .

٨ : أعلن العقيد معمر القذافي قائد الثورة
الليبية تطبيق قانون « من أين لك هذا »
على جميع أمراء الأمانات الشعبية
العامية (الوزراء) وكبار المسؤولين .

٢١ : دعا العقيد الليبي معمر القذافي إلى
إقامة وحدة فورية بين مصر والسودان
وليبيا .

٢٧ : رحب العقيد القذافي بإرسال ممثلين
عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية
للإشراف على مصنع الرابطة الليبي
الذي قيل في الغرب إنه ينتج أسلحة
كيمياوية .

٢٠ : أذاع راديو لندن أن ليبيا أغلقت مكاتب
جبهة التحرير الفلسطينية ومستعرات
التدريب التابعة لها في ليبيا ورحلت

١٥ : أكد المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد
بمدينة جدة بالسعودية أن سيادة دولة
الكويت وإستقلالها وسلامة أراضيها
مسألة غير قابلة للتفاوض أو
المساومة ، وأن انسحاب القوات
العراقية غير المشروط من جميع
الأراضي الكويتية يجب أن يسبق أي
محاولات لتسوية الخلاف الذي إفتعله
النظام العراقي قبل عدوانه على
الكويت .

١٨ : رفض جاسم القطامي أحد أقطاب
المقاومة الكويتية فكرة الربط بين
القضية الفلسطينية وإحتلال
الكويت .

١٩ : أمر الرئيس العراقي صدام حسين
بوضع خرائط جديدة تظهر دولة
الكويت مقسمة إلى جزئين ويبدو فيها
الجزء الشمالي للكويت كجزء من
محافظة البصرة العراقية .

٢١ : أكد سفير الكويت في القاهرة بأن
الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية
غير مخواتين دولياً وعربياً للقيام
بتمثيل العرب في أي جهد دولي لحل
أزمة الخليج وتحقيق الانسحاب
العراقي من الكويت . فهذا أمر متروك
لجامعة الدول العربية .

٢٢ : أعلن العراق أن السيارات التي تحمل
لوحات كويتية تحصل على البنزين
المقرر توزيعه بالبطاقات .

٢٥ : أعلنت مصادر دبلوماسية بالسفارة
الكويتية في دمشق أن ١٢٠٠ كويتي
قد قتلوا خلال الغزو العراقي للكويت
بالإضافة إلى أسر ١٢ ألف جندي
كويتي وعدد كبير من المدنيين .

٢٧ : أكد مسئولون في الإدارة الأمريكية أن
لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلقيم
المنشآت البترولية بالكويت ضمن خطة
عراقية لتدمير القاعدة الاقتصادية
الكويتية في حالة إندلاع الحرب في
الخليج .

لبنان :

١٣ : أعلن العماد ميشال عون قائد القوات
اللبنانية المتعددة إستسلامه وإنهاء
تمرد على السلطة الشرعية الذي
إستمر أكثر من سنتين . وطلب عون
وقفاً فورياً لإطلاق النار وأصدر أوامره
للقوات التابعة له باستسلام لقوات
العماد أصل لحود قائد الجيش
اللبناني الموالي للرئيس الشرعي اللبناني
ألياس الهراوي .

١٦ : أعيد انتخاب السيد حسين الحسيني
رئيساً لمجلس النواب اللبناني لمدة
أربع سنوات جديدة .

٢١ : إغتال مسلحون مجهولون الزعيم
اللبناني الماروني داني شمعون

اثناعشرين طلبوا اللجوء السياسي لبريطانيا .

٥ : قررت الحكومة البريطانية الانضمام الى النظام الاوروبي .

١٩ : لقي حزب المحافظين الحاكم هزيمة كبيرة في الانتخابات الفرعية التي جرت في دائرة إيسيتون بجنوب شرق إنجلترا حيث فقد الحزب المقعد الذي ظل يشغله منذ عام ١٩٠٦ لصالح مرشح حزب الأحرار .

٢٣ : أجرت السيدة مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا محادثات مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت حول تطورات أزمة الخليج وأكدت ثاتشر شروط حل الأزمة وفقا للشرعية الدولية .

٢٤ : لقي ٦ جنود بريطانيين مصرعهم وأصيب ٢٧ آخرين في هجوم شنته عناصر من الجيش الجمهوري الأيرلندي على مركزين للبوليس بايرلندا الشمالية .

الملكة المغربية :

١٦ : أدانت لجنة القدس التي اجتمعت في الرباط الجريمة التي ارتكبتها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في المسجد الأقصى واعتبرتها إحدى حلقات المخطط الصهيوني والاستيطاني لتهويد الأراضي العربية المقدسة في فلسطين المحتلة .

٢١ : أعلن فرديريك دي كليرك رئيس جنوب افريقيا أثناء زيارته للمغرب أنه إتفق مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب على تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع نطاقها .

٢٩ : ذكرت مصادر رسمية مغربية ان مشروع الامين العام للأمم المتحدة لاجراء استفتاء في الصحراء المغربية بدأ يزول .

النرويج :

٢٩ : قرر جان سايس رئيس وزراء النرويج تقديم استقالة حكومته المشككة من إئتلاف ثلاثة أحزاب بعدما انقسمت الحكومة حول محادثات مع السوق الأوروبية والى أى مدى يتعين ربط الاقتصاد النرويجي بالسوق الأوروبية .

النمسا :

٧ : فاز الحزب الاشتراكي الحاكم في النمسا في الانتخابات العامة وحصل على ٨١ مقعدا في البرلمان (١٨٣ مقعدا) بزيادة مقعد واحد عما كان يشغله في البرلمان السابق ، كما حصل حزب الشعب عضو الائتلاف الحاكم على ٦٠ مقعدا بخسارة ١٧ مقعدا .

٩ : كلف الرئيس النمساوي كورت فالدهايم المستشار فرانز فرانتيسكي بتشكيل حكومة إنتقالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : دعا الرئيس الأمريكي بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الانسحاب العراقي الكامل من الكويت ودعا دول الخليج الى وضع ترتيبات أمنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها وفزاعاتها التي قامت بين العرب وإسرائيل .

٢ : وافقت لجنة العمليات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي على إقتراح الرئيس بوش بإعفاء مصر من تسديد الديون العسكرية للولايات المتحدة والتي يبلغ حجمها ٧ مليارات دولار .

أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أنه توصل الى إتفاق مع نظيره الاسرائيلي بالحصول على تمهيدات وتأكيدات مكتوبة بعدم توطين المهاجرين السوفيت خارج الخط الأخضر قبل أن تحصل إسرائيل على موافقة الادارة الأمريكية على إعتماد ٤٠٠ مليون دولار لمساعدتها في توطين المهاجرين .

٨ : توصل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وإدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتي الى إتفاق مبدئي على خفض متبادل للقوات السوفيتية والأمريكية التقليدية الموجودة في أوروبا .

٨ : وافق مجلس النواب الاسريكي على مشروع قانون معدل للميزانية الفيدرالية وعلى مشروع برنامج للاتفاق المؤقت حتى يوم ٢٠ أكتوبر الحالي .

١٣ : وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة على مشروع قانون للاتفاق الدفاعي بخفض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة .

٢٠ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ساحقة على مشروع قانون يستجيب لطلب الرئيس جورج بوش بإلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ويبلغ حجمها ٧,١ مليار دولار وكلف مشروع القانون يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولي قبل نهاية شهر ديسمبر من هذا العام تشارك فيه الدول الدائنة لإلغاء كافة الديون العسكرية والديونية المستحقة على مصر ومجموعها نحو ٥٠ مليار دولار .

٢٢ : وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي على إقتراح بتفويض الرئيس الأمريكي جورج

بوش بمنح إسرائيل مساعدات عسكرية تصل قيمتها الى ٧٠٠ مليون دولار كحد أدنى خلال تسعة أشهر .
: استخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش حق الفيتو لايقاف مشروع قانون للحقوق المدنية وافق عليه الكونجرس .

٢٤ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية للدول الأجنبية . وتم ذلك اقرار المشروع الذي يتضمن إعفاء مصر من ديونها العسكرية التي تبلغ ٧,١ مليار دولار . ومنح مصر ٢,٢ مليار دولار للمساعدات العسكرية والاقتصادية . : أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الأمريكي السابقين أنهم أسسوا منظمة جماهيرية تهدف الى مواجهة جماعة الضغط الموالية لإسرائيل في الكونجرس .

٢٥ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون بفرض حظر شامل على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب وقوف المنظمة وقادتها الى جانب العراق في غزوه للكويت .

٢٦ : وافقت لجنة مشتركة للكونجرس الأمريكي بجلسيه على قانون المساعدات الأمريكية للعام القادم والتي تبلغ ١٥,٥ مليار دولار ويقضى القانون بمنح إسرائيل نصيب الأسد في المساعدات الخارجية الأمريكية (مليار و ٧٠٠ مليون دولار معدات عسكرية ومساعدات عسكرية وإقتصادية) .

٢٨ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب بصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لأمريكا وأرسل التشريع الى الرئيس بوش للتوقيع عليه وبدء إجراءات التنفيذ .

جمهورية اليمن :

١٥ : رحب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بالمصريين العاملين في اليمن وقال إنهم محل رعاية وإهتمام من جانب الدولة وجميع المسؤولين فيها كما أنهم بين أهلهم وأشقائهم .

٢٠ : ذكرت السلطات اليمنية أن أكثر من نصف مليون يمني عادوا الى البلاد السعودية منذ إعلان السلطات من السعودية فرض قيود جديدة على إقامتهم في منتصف سبتمبر ١٩٩٠ .

سلسلة كتاب الأمة للاقتصاد



- ثقافة اقتصادية رفيعة
- مرجع للقراء والباحثين
- إثراء للمكتبة الاقتصادية
- يصدر أول كل شهر

الأمة

أسبوعية اقتصادية

- ثقافة اقتصادية
- شاملة
- طباعة فاخرة
- تجديد شامل
- كل يوم اثنين

ابراهيم نافع
عصام رفعت

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

REPORTS & COMMENTS:

- Al-Kods Events & Israeli Plans in the Western Bank: Ala' Salem
- The Lebanese Crisis on the Road of Settlelement:

Badr A. Abdel A'ti

- Algeria Between Political Islam & Democratic Change: Dr. Moh. El-Maddah
- On the Saudi-Soviet Relations' Resumption: Emar 'Ezz el-Rigal
- Arab Industry Between Dependency and Autonomy: Dr. Sayed Metwali
- The Libya/Chad Dispute & International Arbitration: El-Sayed 'Awad 'Osmane
- The Civil War in Liberia: Mohamed Mustafa Shehata
- India's Unity Between Politics & Sectarianism: Ahmed el-Ibrashi
- Pakistan: After Benazir Bhutto's Failure: Dr. Khaled Duran
- A South/South Cooperation Strategy: Amb. Ahmed Taha
- Reunited Germany Between Internal Reconstruction & International Changes: Dr. Sana' F. Abdallah
- The British Policy after Margaret Thatcher's Resignation: Nazira el-Effendi
- Soviet Union: From the Inside and New Challenges: Amani Fahmy
- Nationalities Crisis in the Soviet Union. Dangers of Collapse: Ahmed M. el-'Omlah
- Gorbachev & the Nobel Prize: Faruk- el-'Assal

- The European Council's Future in the Light of Contemporary Changes: Dr. Mahmoud Murtada

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMINARS & ROUND TABLES:

- The Pugwash 40ieth Session on Science & International Affairs: Amb. Osmane el-Shafe'i
- The XVIth Regional Meeting of Unesco National Arab Committees: So'ad Abdel Rassul
- Conference on the Arab World in a Changing World: Salah Fawzi

BOOKS REVIEW:

- The International Order 's Future. By Theodore Geiger. Ed. Heyman-Boston (1988) presented by Tarek Abu Sinna

PERIODICAL REVIEWS: presented by Saoussane Hussein

- on the Gulf Crisis & Its Impact on Western Public Opinion:
- The Case Against & For War (International News Magazine.- N° 44-1990)
- Un Gendarme Ambigu (Le Monde Diplomatique- Oct. 1990)
- L'Après-Saddam Hussein (Politique Internationale. Automne 1990)

CHRONOLOGY OF EVENTS:--

- Setember-October- 1990.

كشاف مجلة السياسة الدولية لعام ١٩٩٠

- تعتذر المجلة عن نشر الكشاف في هذا العدد لضيق المساحة .. على أن ينشر بالعدد القادم (أبريل ١٩٩١)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

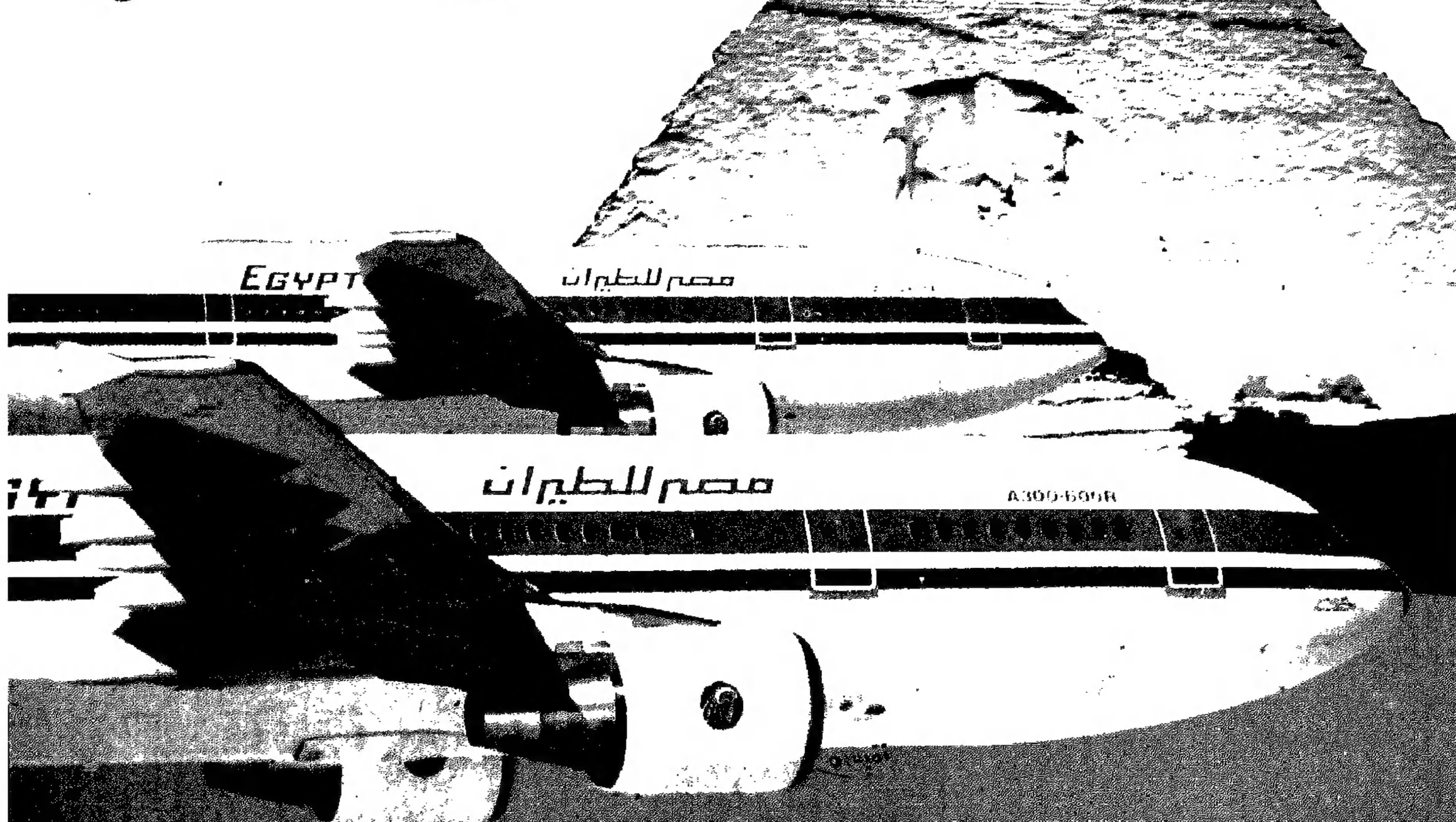
EDITORIAL

FILE:

□ THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS & FUTURE PROSPECTS

- Introduction: by Hassah Abu Taleb
- The Arab Socio-Political Context of the Crisis: Dr.Mokhless Abdel Chani
- The Iraqi Behaviour: Determinants & Aimd : Ahmed Ibrahim
- Syria & the Crisis: Chances of Regional & International Gains: Dr.. Ahmed Sabet
- The Gulf States Movements Facing the Crisis: Hani Ruslane
- Political Initiatives: Chances of Success: Aiman Abdel Wahab
- The Neighbouring Countries: Gains & Losses : Emad Gad
- The Gulf Crisis Versus the New International Order: Dr.Gamal Zahrane.
- Legal Aspects of the Gulf Crisis & International Sanctions: Dr.Abdallah Al-Ash'al
- New International & Legal Concepts & Practices in the Gulf Crisis: Amb. Bahie Eddine el-Rashidi
- The Security Council's Management of the Crisis: Ahmed Y.El-Kari'e
- The Culf Crisis & the Egyptian Workers Problem: Dr.Ihab Nadim
- The Gulf Crisis' Repercussions & Arab Capitals Movement: Sahar Sallam
- Oil Prices Before & After the Crisis: Ihab Salah Eddine
- Financing the Military Concentration in the Gulf; Significance & Effects : Ahmed el-Naggar
- The Military Behaviour & Its Determinants: Mohamed Abdel Salam
- Scenarios on Military Arrangements in the Arab Region: Col.Murad el-Dessouki
- Bibliography on the Crisis
- Documents on the Crisis: Nabya Asfahany
- Chronology of the Crisis' Events: N. Asfahany & Saoussane Hussein

مصم للطيران خفرع و منقرع



ثالث ورابع طائرات الأيرباص ٦٠٠ / ٢٠٠
خمس ٩ طائرات من نفس الطراز بالتمويل الذاتي

طرح جديد.. وإضافه جديدة

لأسطولنا الجوي في خدمة الاقتصاد القومي

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- **THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS & FUTURE PROSPECTS (FILE)**
 - THE ARAB SOCIO-POLITICAL CONTEXT OF THE CRISIS
 - THE IRAQI BEHAVIOR: DETERMINANTS & AIMS
 - THE GULF MOVE FACING THE CRISIS
 - THE POLITICAL INITIATIVES: CHANCES OF SUCCESS
 - THE NEIGHBOURING COUNTRIES: GAINS & LOSSES
 - THE GULF CRISIS FACING THE NEW INTERNATIONAL ORDER
 - LEGAL ASPECTS OF THE CRISIS & INTERNATIONAL MEASURES
 - THE SECURITY COUNCIL: ITS MANAGEMENT OF THE CRISIS
 - THE GULF CRISIS & THE EGYPTIAN WORKERS PROBLEM
 - SCENARIOS OF MILITARY ARRANGEMENTS IN THE GULF REGION
 - BOOKS DOCUMENTS & CHRONOLOGY OF THE CRISIS